

١٠٩ الباب الرابع في اليمين على الخروج

والايمان والركوب وغير ذلك

١١٣ الباب الخامس في اليمين على الاكل

والشرب وغيرهما

١٢٦ الباب السادس في اليمين على الكلام

١٥٦ الباب السابع في اليمين في الطلاق والعنق

١٥٨ الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء

والتزوج وغير ذلك

١٦٥ فصل

١٦٩ الباب التاسع في اليمين في الحج

والصلوة والصوم

١٧٥ الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب

والحلي وغير ذلك

١٨٠ الباب الحادي عشر في اليمين

في الضرب والقتل وغيره

١٨٩ الباب الثاني عشر في اليمين

في تقاضي الدراهم

١٩٥ مسائل مفردة

كتاب الحدود

٢٠١ الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه

وشرطه وحكمه

٢٠٢ الباب الثاني في الزنا

٢٠٨ الباب الثالث في الرطب الذي يوجب

كتاب العنق

١ الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه

وحكمه وانواعه وشرطه وسببه والعاقبة

وفي العنق بالملك وغيره

٩ فصل في العنق بالملك وغيره

١١ الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه

٢٣ الباب الثالث في متوحد العبدین

٣٠ الباب الرابع في الحلف بالعنق

٢١ الباب الخامس في العنق على جعل

٥ الباب السادس في التدبير

٦ الباب السابع في الاستيلاء

كتاب الايمان

١ الباب الاول في تفسيره شرعا وركنها

وشرطها وحكمها وفي تحليف الظلمة وفيما

يقرب الحالف غير ما ينوي المستحلف

٧١ الباب الثاني فيما يكون يمينا

وما لا يكون يمينا

٨ فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوي

الحالف غير ما ينوي المستحلف

١٦١ فصل في الكفارة

٩٥ وما يتصل بذلك مسائل النذر

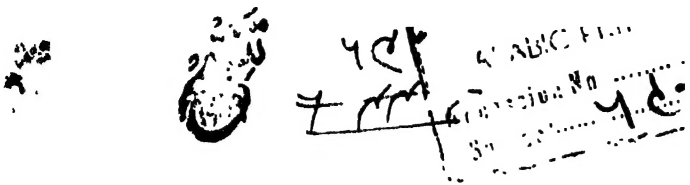
٩٥ الباب الثالث في اليمين على الدخول

في السكنى وغيرهما

٣٠٨	الفصل الثالث في التنفيل	الحد والبدى لا يوجب	
٣٢٠	الباب الخامس في استيلاء الكفار	٢١٢ الباب الرابع في الشهادة على الزنا	
٣٢١	الباب السادس في المستامن	والرجوع عنها	
٣٢١	الفصل الاول في دخول المسلم	٢٢٥ الباب الخامس في حد الشرب	
	في دار الحرب بايمان	٢٢٧ الباب السادس في حد الذف والتعزير	
٣٢٢	الفصل الثاني في دخول الحرى	٢٣٦ فصل في التعزير	
	في دار الاملام	٢٣١ كتاب السرقة	
٣٣٧	الفصل الثالث في هدية ملك اهل	٢٣١ الباب الاول في بيان العرقه وما نظهر به	
	الحرب يبعثها الى امير جيش المسلمين	٢٣٨ الباب الثاني فيما يقطع به وما لا يقطع فيه	
٣٤٧	الباب السابع في العشر والخراج	٢٣٨ الفصل الاول في القطع	
٣٤٦	الباب الثامن في الجزية	٢٥٣ الفصل الثاني في الحرز والاخذ منه	
٣٥٠	فصل ان اراد اهل الذمة احدث البيع	٢٥٨ الفصل الثالث في كيفية القطع واثباته	
	والكنائس او المجوس احدث بيت النار	٢٦٢ الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة	
٣٥٧	الباب التاسع في احكام المرتدين	٢٦٣ الباب الرابع في قطاع العريق	
٣٦٢	موجبات الكفر انواع	٢٦٦ كتاب السير	
٣٦٢	منها ما يتعلق بالايمان والاسلام	٢٦٦ الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه	
٣٦٣	ومنها ما يتعلق بذات الله تعالى	٢٧٣ الباب الثاني في كيفية لقتال	
	وصفاته وغير ذلك	٢٧٨ الباب الثالث في الموادة والامان	
٣٦٧	ومنها ما يتعلق بالانبياء عليهم الصلوة والسلام	ومن يجوز امانه	
٣٧١	ومنها ما يتعلق بالقرآن	٢٨٥ فصل في الامان	
٣٧٢	ومنها ما يتعلق بالصلوة والصوم والزكاة	٢٩٠ الباب الرابع في الغنائم وقسمتها	
٣٧٢	ومنها ما يتعلق بالعلم والاعلاء	٢٩٠ الفصل الاول في الغنائم	
٣٧٦	ومنها ما يتعلق بالحلال والحرام	٢٩٥ ويبتنى على هذا الاصل مسائل	
	الفسقة والفجار وغير ذلك	٣٠١ الفصل الثاني في كيفية القسمة	

٢٧٧	ومنهما ما يتعلق بنوم القيمة وما فيها	٢١٨	الفصل الخامس في تصرف احد المتفاوضين في مال المتفاوضة
٢٧٨	ومنهما ما يتعلق بتلقيش الكفر		
	والامر بالارتداد وتعليمه والتشبه بالكفار	٢٢٠	الفصل السادس في تصرف احد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه
	وضيره من الاقرار صريحاً وكناية		
٢٨٦	الباب العاشر في البغاة	٢٢٢	الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين
٢٨٨	كتاب اللقيط	٢٢٦	الفصل الثامن في وجوب الضمان
٢٩٢	كتاب اللقطة		على المتفاوضين
٢٩٦	كتاب الابق	٢٢٧	الباب الثالث في شركة العنان
٢٩٩	كتاب المفقود	٢٢٧	الفصل الاول في تفسيرها وشروطها واحكامها
٣٠٦	كتاب الشركة	٢٢٧	الفصل الثاني في شرط الربح والوضيعة
٣٠٦	الباب الاول في بيان انواع الشركة		وهلاك المال
	واركانها وشروطها واحكامها وما يتعلق بها	٢٣١	الفصل الثالث في تصرف شريكي العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه وما يتصل بذلك
٣٠٦	الفصل الاول في بيان انواع الشركة	٢٣٢	الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال
٣٠٧	الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح	٢٣٨	الباب الخامس في الشركة الفاسدة
٣١	الفصل الثالث فيما يصلح ان يكون راس المال وما لا يصلح	٢٣١	الباب السادس في المتفرقات
٣١٣	الباب الثاني في المفاوضة	٣٥٢	كتاب الوقف
٣١٣	الفصل الاول في تفسيرها وشروطها	٣٥٢	الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشروطه وفي الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها
٣١٤	الفصل الثاني في احكام المفاوضة		
٣١٥	الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة من صاحبه	٣٦٠	فصل في الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها
٣١٨	الفصل الرابع فيما يبطل به المفاوضة وما لا يبطل به		

- ٢٦٢ الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما
لا يجوز وفي وقف المشاع
٢٦٣ ومما يتصل بذلك ما يدخل
من غير ذكر وما لا يدخل الابه
٢٦٤ فصل في وقف المشاع
٢٦٨ الباب الثالث في المصارف
٢٦٨ الفصل الاول فيه يكون مصرفا للوقف
٢٧١ الفصل الثاني في الوقف على نفسه
واولاده ونسله
٢٧٨ الفصل الثالث في الوقف على القرابة
وبيان معرفة القرابة
٢٨٣ الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته
٢٨١ الفصل الخامس في الوقف على جيرانه
٢٨٩ الفصل السادس في الوقف على اهل
البيت وال آل والجنين والعقب
٢٩٠ الفصل السابع في الوقف على الموالى
والمديرين وامهات الاولاد
٢٩٣ الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء
فاحتاج هو وبعض اولاده او قرابته
٢٩٤ ومما يتصل بهذا الفصل
٢٩٥ الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف
٤٠٢ الباب الخامس في ولاية الوقف
وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية
- قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون
البعض او مات البعض والبعض حي
٢٢٢ الباب السادس في الدعوى والشهادة
٢٢٢ الفصل الاول في الدعوى
٢٢٤ الفصل الثاني في الشهادة
٢٣٢ الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالطلاق
٢٣٢ الباب الثامن في الاقرار
٢٣٨ الباب التاسع في غصب الوقف
٢٢٢ الباب العاشر في وقف المريض
٢٤٥ الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به
٢٤٥ الفصل الاول فيما يصير به مسجد او في
احكامه واحكام ما فيه
٤٤٠ الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف
القيم وغيره في مال الوقف عليه
٤٥٢ الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر
الخوانات والحياض والطرق والسقايات
والمسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة
واراضى الوقف وغير ذلك
٥٦٠ الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى
منها ويتصل به من صرف غلة الاوقاف الى
وجوه اخرى وفي وقف الكفار
٥٦١ الباب الرابع عشر في المنفقات
وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية



* رب يسر ولا تعسر نسلم الله الرحمن الرحيم ونتمم بالخير *

كتاب العتاق

وفيه سبعة ابواب * الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وانواعه وشرطه وسببه والفاظه
وفي العتق بالملك وغيره * اما تفسيره شرعا فهو انها قوة حكمية تحدث في المحل من المالكية
واهلية الولايات والشهادات هكذا في محيط السرخسي * حتى يصير به قادرا على التصرف
في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار في نفسه هكذا في التبیین * واما ركنه فاللفظ الذي جعل لالة
على العتق في الجملة او ما يقوم مقامه كذا في البدائع * واما حكمه فهو زوال الملك والرق
من الرقيق في الدنيا ونيل المثوبة في الآخرة اذا اعتق لوجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي *
واما انواعه فاربعة واجب ومندوب ومباح ومحظور اما الواجب فالاعتاق في كفارة القتل
والظهار واليمين والانتظار الا انه في باب القتل والظهار والانتظار واجب مع التعيين عند القدرة عليه
وفي باب اليمين واجب مع التخيير واما المندوب فالاعتاق لوجه الله تعالى من غير ايجاب
واما المباح فهو الاعتاق من غير نية واما المحظور فهو الاعتاق لوجه الشيطان كذا في البحر الرائق *
فمن اعتق عبده للشيطان او الصنم عتق الا انه يكفر هكذا في السراج الوهاج * واما شرطه فهو
ان يكون المعتق حرا بالغيا فلا ما لكاملک اليمين هكذا في النهاية * الصبي والمجنون ليسا
من الاهل ولهذا لو اضافاه الى تلك الحالة بان قالا اعتقته وانا صبي او مجنون وجنونه معهود
لم يعتق وكذا اذا قال في حال صباه او جنونه اذا بلغت وافقت فهو حر لم ينعقد كذا في التبیین *
الاصل انه اذا اضاف الاعتاق الى حال معلوم الكون وهو ليس من اهل الاعتاق فيها يصدق
ولو قال اعتقته وانا مجنون ولم يعلم جنونه لا يصدق كذا في البدائع * والذى يجس ويفيق
فهو في حال افاقته ما قل وفي حال جنونه مجنون كذا في البحر الرائق * وعتق المكره والسكران
واقع كذا في الهداية * ومن شرط العتق ان لا يكون معتوها ولا مدهوشا ولا مبرسا ولا مغميا عليه
ولا نائما حتى لا يصح الاعتاق من هؤلاء * ولو قال رجل اعتقت عبدي وانا نائم كان القول قوله

ولو قال اعتقته قبل ان اخلق او قبل ان يخلق لا يعتق واما كونه طائعا فليس بشرط عندنا وكونه جادا ليس بشرط بالاجماع حتى يصح اعتاق الهازل وكذا كونه عامدا حتى يصح اعتاق الخاطي وكذا الخلو من شرط الخيار ليس بشرط في الاعتاق بعوض وبغير عرض اذا كان الخيار للمولى حتى يقع العتق ويبطل الشرط وان كان الخيار للعبد فخلوه عن خياره شرط لصحته حتى لو رد العبد العقد في هذه الحالة ينفسخ العقد وكذا اسلام المعتق ليس بشرط فيصح الاعتاق من الكافر الا ان اعتاق المرتد لا ينفذ في الحال في قول ابي حنيفة رحمه الله بل هو موقوف فاعتاق المرتد نافذ بخلاف وكذا صحة المعتق فيصح اعتاق المريض مرض الموت الا ان الاعتاق من المريض يعتبر من الثلث وكذا انكلم باللسان ليس بشرط فيصح الاعتاق بالكتابة المثبتة والاشارة المفهمة هكذا في البدائع * ولو قال العبد لمولاه وهو مريض احرا با فحرك رأسه اى نعم لا يعتق كذا في السراج الوهاج * رجل له عبد في يده قيل له اعتقت هذا العبد فامأ برأسه بنعم لا يعتق لانه قادر على العبارة كذا في فتاوى قاضى خان * ولا يشترط ان يكون عالما بانه مملوكه حتى لو قال العاصب للما لك اعتق هذا العبد فاعتقه وهو لا يعلم انه عبده عتق ولا يرجع على الغاصب بشيء وكذا لو قال البائع للمشتري اعتق هذا وأشار الى المبيع فاعتقه المشتري وام يعلم انه عبده صح اعتاقه ويجعل قبضا ويلزمه الثمن كما في الكشف الكبير كذا في البحر الرائق * قال ابو بكر لو قال لرجل قل كل عبدى احرا فقال وهو لا يحسن العربية عتق عبده قال الفقيه وعندي انهم لا يعتقون ولو قال له قل انت حر وهو لا يعلم بان هذا عتق في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الينا بيع * ومن شرطه النية في احد نوعى الاعتاق وهو لكناية دون الصريح كذا في البدائع * واما سببه المثبت له فقد يكون دعوى النسب وقد يكون نفس الملك في القريب وقد يكون الاقرار بحريته عند انسان حتى لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بان كان الحربى اشترى عبدا مسلما فدخل به الى دار الحرب ولم يشعر به عتق عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا زوال يده عنه بان هرب من مولاه الحربى الى دار الاسلام كذا في فتح القدير * وان اسلم عبدا الحربى ولم يخرج الينا لا يعتق فان اسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دراهم فعبدته يكون عبدا له ولو اسلم عبدا الحربى فباعه مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل ان يقبضه المشتري في قول ابي حنيفة رحمه الله

وكذا لوباعه من ذمى ولو عاد الحربى الى دار الحرب وخلف ام ولده او مدبر ادبره في دار الاسلام حكم بعنقهما كذا في فتاوى قاضى خان * واما الفاظه فثلثة انواع صريح وملحق به وكناية فالصريح كلفظ الحرية والعتق والولاء وما اشتق منها وانه لا يفتقر الى النية ووصفه به او اخبر او نادى كقوله لعبده او امته انت حرا ومعتق او محررا وصديق او قد حررتك او اعتقتك او يا حرا او يا صديق او يا مولى او هذا مولى ولونوى بهذه الالفاظ غير العتق لا يصدق قضاء كذا في الحاوى للقدسى * ولونوى انه كان حرا ان كان مسبيا يصدق ديانة لا قضاء وان كان مولدا لا يصدق اصلا ولو قال انت حرة من هذا العمل او قال انت حرة اليوم من هذا العمل متق في القضاء كذا في محيط السرخسى * رجل قال لعبده انت حرة البتة فمات العبد قبل ان يقول البتة فانه يموت عبدا كذا في فتاوى قاضى خان * رجل اشهد ان اسم عبده حرة ثم دعاه يا حرة لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * وان اراد به الانشاء يعتق هكذا في الاختيار شرح المختار * ولودعاه بالفارسية يا آزاده يعتق ولو سماه آزاده ثم دعاه يا آزاده لم يعتق ولودعاه بالعربية يا حرة يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * رجل بعث غلامه الى بلدة وقال له اذا استقبلك احد فقل انا حرة فاستقبله رجل فقال العبد انا حرة ان كان المولى قال له حين بعثه سميتك حرة فاذا استقبلك احد فقل انا حرة لا يعتق وان لم يكن المولى قال له سميتك حرة وانما قال له اذا استقبلك احد فقل انا حرة فقال العبد لمن استقبله انا حرة يعتق قضاء ومالم يقل العبد انا حرة لا يعتق كما لو قال لعبده قل انا حرة لا يعتق مالم يقل انا حرة ولو قال لغيره قل لعلامى انك حرة او قال انه حرة متق للحال ولو قال للمأمور قل لعلامى انت حرة لا يعتق مالم يقل المأمور له ذلك هكذا في فتاوى قاضى خان * ولودعاه عبده سالما فقال يا سالم فاجابه مرزوق فقال انت حرة ولانية له متق الذي اجابه ولو قال عنيت سالما عتقا في القضاء واما بينه وبين الله تعالى فانما يعتق الذي مناه خاصة ولو قال يا سالم انت حرة فاذ هو عبد آخر له او لغيره عتق سالما كذا في البدائع * رجل قال لغيره اليس هذا حرة اشار الى عبد نفسه متق في القضاء كذا في الظهيرية * في فتاوى ابى الليث اذا قال لعبده انت حرة او لامته انت حرة متق كذا في المحيط والفتاوى الكبرى * ولو قال لعبده العتاق عليك يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال متق على واجب لا يعتق كذا في فتاوى قاضى خان * قال لعبده متقك واجب لا يعتق

كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال انت متق يعتق وان لم ينوكذا في محيط السرخسى * ان
قال لعبده انت حرا ولا يعتق اجماعا كذا في السراج الوهاج * واذا قال لعبده انت
اعتق من فلان يعنى به عبدا آخر وعنى به انت اقدم في ملكي دين فيما بينه وبين الله
تعالى ولم يدب في القضاء ويعتق * ولو قال انت اعتق من هذا في ملكي او قال
في السن لم يعتق اصلا وكذلك اذا قال انت متيق السن كذا في المحيط * ولو قال
انت حري يعنى في الحسن لا يدين في القضاء ولو قال انت متيق وقال عنيت به في المالك
لا يدين في القضاء * رجل قال لعبده اعتقك الله متق وان لم ينو هو المختار كذا في فتاوى
قاضى خان * ولو قال انت حر السن او حر الحسن او حر الوجه جما لا وحسنا لم يعتق
ولو قال انت حر النفس في اخلاقك لم يعتق كذا في محيط السرخسى * قال في الاجناس
لو قال يا حر النفس متق في القضاء كذا في غايه البيان * في المنتقى رجل له عبد فدخل دمه
بالقصاص فقال له قد اعتقتك ثم قال عنيت العتق من الدم فانه في القضاء على الرق ويلزمه
العفو باقرا ره لانه عنه ولو لم يقل عنيت العتق من القتل لم يلزمه العفو ولو قال اعتقتك لوجه الله
من القصاص بالدم كان كما قال كذا في المحيط * رجل قال لعبده نسبك حرا قال اصلك حر ان علم
انه سبى لا يعتق وان لم يعلم انه سبى فهو حر ولو قال ابواك حران لا يعتق لاحتمال انهما اعتقا بعد
ما ولدا * رجل له عبد ولعبده ابن فقال المولى ابنك ابن حر متق الابن ولا يعتق الاب ولو قال
ابنك ابن حر متق الاب ولا يعتق الابن كذا في فتاوى قاضى خان * ولو اضاف العتق الى جزء
يعبره من جميع البدن كتوله رأسك او رقبته او لسانك حر متق ولو اضاف الى جزء معين
لا يعبر به من جميع البدن لم يعتق كذا في محيط السرخسى * ولو قال فرجك حر قال للعبد اولامه
عتق بخلاف الذكر في ظاهر الرواية * ولو قال لامته فرجك حر من الجماع عن ابى يوسف رح
انها تعتق في القضاء كذا في فتاوى قاضى خان * والاصح في الدبر والاست انه يعتق كذا
في النهر الفائق * وقيل لا يعتق وهو الصحيح * ولو قال منقك حر قيل يعتق كما في الرقبه وقيل
لا يعتق فانه لم يستعمل ذكر العنق عبارة عن البدن كما في الدبر كذا في محيط السرخسى * ولو قال
رأسك رأس حرا وجهك وجه حرا وبدنك بدن حرا بالاضافه لا يعتق وكذا اذا قال له مثل رأس حر
او منله

او مثل وجه حرا او مثل بدن حرا لا يعتق وان قال رأسك رأس حرا ووجهك وجه حرا
او بدنك بدن حرا لتنوين عتق وكذا اذا قال فرجك فرج حرا لتنوين عتقت كذا في
السراج الوهاج * ولو قال انت مثل الحر لم يعتق بلانية كذا في المجمع * وهكذا في الكافي * رجل
قال صبيد اهل بلخ احرار او قال صبيد اهل بغداد احرار ولم ينو عبيدة وهو من اهل بغداد او قال كل
عبد اهل بلخ حرا او قال كل عبد اهل بغداد حرا او قال كل عبد في الارض او قال كل عبد في الدنيا
قال ابو يوسف رح لا يعتق عبده وقال محمد رح يعتق والفتوى على قول ابي يوسف رح *
ولو قال كل عبد في هذه السكة حرا وعبده فيها او قال كل عبد في المسجد الجامع حرا فهو على هذا
الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حرا وعبده فيها عتق عبده في قولهم ولو قال واد آدم
كلهم احرار لا يعتق عبده في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لعبده ما انت الا حرة عتق
كذا في الهداية * ولو قال لامرأة حرة انت حرة مثل هذه واراد بقوله هذه امته فان امته عتق ولو قال
لم ارد العتاق لم يصدق في القضاء * قال لامته انت حرة مثل هذه لامته الغير تعتق كذا في التاتارخانية
ناقلا من جامع الجوامع * رجل قال لامته انت مثل هذه لامرأة حرة لا تعتق امته الا ان ينوي العتق
وكذا لو قال لحررة انت مثل هذه لامته لا تعتق امته الا ان ينوي العتق كذا في فتاوى قاضي خان *
قال ابو يوسف رح رجل قال لثوب خاطه مملوكه هذه خياطة حرا او قال لدابة مملوكه هذه دابة
حرا او قال لمشي عبده هذه مشية حرا ولكلامه هذا كلام حر لم يعتق الا بالنية كذا في محيط السرخسي *
رجل قال حرقيل له ما عنيت فقال عبدي عتق عبده كذا في فتاوى قاضي خان * الملحق بالصريح
كقوله وهبت لك نفسك او وهبت نفسك منك او بعثت نفسك منك عتق به قبل العبد او لا نوى
او لم ينو كذا في الحاوي للقدسي * وكذا لك اذا قال وهبت لك رقبتك فقال لا اريد عتق
كذا في المحيط * وهو الاصح هكذا في شرح ابي المكارم للنقاية * واذا قال بعثت نفسك بكذا
فانه يتوقف على القبول كذا في فتح القدير * ولو قال تصدنت عليك بنفسك عتق نوى العتق
او لم ينو قبل العبد او لم يقبل ولو قال وهبت لك متعك وقال عنيت به الامراض من العتق في احدي
الر وايتين من ابي حنيفة رح لا يعتق ولو قال انت مولى فلان او قال انت عتيق فلان عتق قضاء
ولو قال اعتقك فلان عن ابي يوسف رح انه لا يعتق كذا في فتاوى قاضي خان * واما كنيات العتق
عكفوله لا ملك لي عليك ولا سبيل لي عليك او قد خرجت من ملكي او خليت سبيلك ان نوى

به الحرية عتق وان لم ينولم يعتق كذا في الحاوي للقدسى * واذا قال لاسبيل لى عليك الاسبيل
الولاء يعتق في القضاء ولا يصدق انه اراد به غير العتق ولو قال الاسبيل الموالاة دين في القضاء
كذا في البدائع * رجل قال لعبده لارق لى عليك ان نوى العتق عتق والا فلا هكذا في
فتاوى قاضى خان * قال اعلامه انت لله لا يعتق فى قول الامام وان نوى هو الاختار كذا
فى جواهر الاطلاعى * ولو قال جعلتك لله خالصا روى عن ابي حنيفة رح لا يعتق وان نوى
وعنه ما انه يعتق كذا فى فتح القدير * رجل قال لعبده فى مرضه انت لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال
جعلتك لله تعالى فى صحته او فى مرضه او فى وصيته وقال لم انوالعتق او لم يقل شيئا حتى مات فانه يباع
وان نوى العتق فهو حر كذا فى فتاوى قاضى خان * ولو قال انت عبد الله لا يعتق بلا خلاف كذا فى
الغياثية * ولو قال لعبده او امته انا عبدك يعتق اذ انوى كذا فى الوجيز الكردي * روى عن ابي يوسف
رح انه قال اذا قال لامته اطلقك يريد به العتق تعتق ولو قال طلقك يريد العتق لا تعتق عندنا
كذا فى البدائع * ولو قال لها فرجك على حرام ونوى العتق لا تعتق ولو قال لعبده بالهجاء انت
(ح ر) ان نوى العتق عتق والا فلا ولو قال لعبده لاسلطان لى عليك او قال اذهب حيث شئت او قال
توجه اين شئت لا يعتق وان نوى ولو قال لامته انت طالق او انت بائن او بنت منى او حر متك
او انت خليفة او بريئة او اختاري فاخترت او قال اخرجى او استبرئى ففعلت ذلك لا تعتق عندنا
وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامته لى او قال لاحق لى عليك لا تعتق وان نوى كذا فى فتاوى
قاضى خان * ولا تعتق بصريح الطلاق وكناياته وان نواه كذا فى محيط السرخسى * ولو قال له امرك
بيدك او قال له اختر وقف على النية ولو قال له امر متفك بيدك او جعلت متفك بيدك او قال له
اختر العتق او خيرتك فى عتقك او فى العتق لا يحتاج فى ذلك كله الى النية لانه صريح لكن لابد من
اختيار العبد العتق ويقف على المجلس كذا فى البدائع * رجل ما تبته امرأته فى جارية له فقال
لامرأته امرها بيدك فاعتقتها المرأة فان نوى المولى العتق عتقت والا فلا فان هذا يكون على البيع
ولو قال لها امرك فيها جائز فهذا على العتق وغيره كذا فى فتاوى قاضى خان * ان قال لامته
اعتق نفسك فقالت قد اخترت نفسي كان باطلا كذا فى المبسوط * رجل قال لعبده انعل فى نفسك
ما شئت فان اعتق نفسه قبل ان يقوم من مجلسه عتق ولو قام قبل ان يعتق نفسه لم يكن له
ان يعتق نفسه بعد قيامه من المجلس وله ان يهب نفسه وان يبيع نفسه وان يتصدق بنفسه على من يشاء

كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لعبدك انت غير مملوك فهذا لا يكون عتقاً منه ولكن ليس له
 ان يدعيه وان مات لا يرثه بالولاء وان قال المملوك بعد ذلك اني مملوك انه فصد قد كان مملوكاً له
 رواه ابراهيم من محمد رح كذا في المحيط * رجل قال لعبدك هذا ابني او قال لجاريته هذه ابنتي
 ان كان المملوك يصلح ولد له وهو مجهول النسب يثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد
 اعجمياً جليلاً او مولداً وان كان العبد يصلح ولد له لكنه معروف النسب يعتق العبد في قولهم
 ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلح ولد له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول اني حنيئة رح
 كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الصحيح كذا في الزاد * ولو قال لعبدك هذا ابني او قال لجاريته
 هذه امي ومثلها يلد مثله عتق وان لم يكن له ابوان معروفان وصدقا يثبت النسب منهما
 والا فلا قال بعض مشائخنا في رد عوى البنوة ايضا لا يثبت النسب الا بتصديق الغلام والصحيح
 انه لا يشترط تصديقه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لعبدك هذا ابني ومثله لا يلد مثله عتق
 عند ابني حنيئة رح وعندهما لا يعتق كذا في الجوهرة النيرة * ولو قال لصبي صغير هذا جدي قبل
 هو على هذا الخلاف وقيل لا يعتق بالاجماع كذا في الهداية * ولو قال هذا عمي ذكر في بعض الروايات
 انه يعتق والصحيح انه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال هذا عمي او خالي يعتق
 وهو المختار كذا في الغيبة * ولو قال لغلामه هذه ابنتي او قال لجاريته هذا ابني فانه لا يعتق
 ومن مشائخنا من قال هذه المسئلة على الخلاف ايضا ومنهم من قال لا بل تلك المسئلة على الاتفاق
 وهو لا ظهر كذا في المحيط * وان قال هذا اخي او اختي لا يعتق في ظاهر الرواية وهي
 رواية الاصل الا بالنية كذا في غاية السروجي * ولو قال هذا اخي لا بئس او قال لامرأته يعتق
 عليه كذا في المحيط * ولو قال لعبدك غير هذا ابني من الزنا ثم اشتراه عتق عليه ولا يثبت نسبه كذا
 في السراج الوهاج * ولو قال لامرأته هذه خالتي او عمتي من زنا عتقت وكذا لو قال هذا ابني او اخي
 او اختي من زنا كذا في محيط السرخسي * ولو قال يا ابني او يا اخي لم يعتق وهو الصحيح كذا في الكافي
 وهو الظاهر الا ان ينوي ذكره في التحفة كذا في غاية السروجي * ولو قال لعبدك يا ابني او قال لامرأته يا بنية
 لا يعتق وان نوى كما لو قال يا ابن او قال يا ابنة ولم يصف الى نفسه فانه لا يعتق وان نوى كذا
 في فتاوى قاضيخان * في نوادر ابن رستم من محمد رح لو قال يا ابني يا جدي يا خالي يا عمي
 او قال لجاريته يا عمي يا خالتي يا اختي لا يعتق في جميع ذلك زاد في تحفة الفقهاء الا بالنية كذا

في النهر الفائق * حكى عن ابي العاصم الصغار انه سئل عن رجل جاء ث جاريته بسراج فوقفت بين يديه فقال لها المولى ما اصنع بالسراج ووجهك اضوء من السراج يا من انا عبدك قال هذا كله لطف لا تعتق هذا اذا لم ينو العتق فان نوى من محمد رح فيه روايتان كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال لعبد ياسيد او قال ياسيدي او قال لامته ياسيدة او قال لها ياسيدي فان نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بلا خلاف وان لم ينو العتق اختلف المشايخ رح فيه واختار الفقيه ابو الليث انه لا يعتق كذا في الذخيرة * اذا قال يا آزاد مرد او قال لها يا آزاد زن او قال لها يا كنه بانوى من اويا كنه بانو فان نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بلا خلاف وان لم ينو العتق اختلف المشايخ فيه واختار الفقيه ابو الليث رح انه لا يعتق ولو قال لغلामه يا زاد مرد بدون الالف لا يعتق وان نوى العتق هكذا حكى عن الفقيه ابي بكر كذا في المحيط * قال لجاريته يا مولاي زاده لا تعتق كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لعبد يانيم آزاد قالوا هذا بمنزلة ما لو قال لعبد نصفك حر * رجل قال لعبد تا تو بهه بودى بعذاب تو اندر بودم اكنون كه نيسى بعذاب تو اندر م قالوا هذا اقرا منه بعته فيعتق في القضاء * رجل قال لعبد تو آزاد تر از منى ان نوى العتق عتق والافلا * عبد قال لمولاه آزادى من سيد اكن فقال المولى آزادى تو پيدا كردم ولم ينو العتق لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له يا مالكي لا يعتق بلانية كذا في الكافي * رجل له عبد واحد فقال اعتقت عبدي يعتق كذا في محيط السرخسى * رجل قال لآخرانا مولى ابيك اعتق ابوك ابي وامى لم يكن القائل عبدا للمقرله وكذا لو قال انا مولى ابيك ولم يقل اعتقنى ابوك فانه يكون حرا ولو قال انا مولى ابيك اعتقنى فهو مملوك اذا جحد الوارث اعتاق الاب الان يأتى المقر بيمينه * رجل اعتق عبده وله مال فماله لمولاه الاثوبايوارى العبد اى ثوب شاء المولى كذا في فتاوى قاضيخان * قال لثلاثة اعبد له انتم احرار الافلانا وفلانا وفلانا اعتقوا جميعا كذا في الفتاوى الكبرى * رجل له خمسة اعبد فقال عشرة من مماليكى الا واحدا احرار اعتقوا جميعا ولو قال مماليكى العشرة احرار الا واحد اعتق اربعة كذا في فتاوى قاضيخان * ويستحب ان يعتق الرجل العبد والمرأة الامه ليتحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء كذا في الظهيرية * ويستحب للرجل اذا استخدم عبده سبع سنين ان يعتقه او يبيعه من غيره لعله يعتقه كذا في التانارخانية

ناقلا من الحجة * ويستحب للمعتق ان يكتب للعبد كتابا ويشهد عليه شهودا ثوثقا وصيانة من التحايد والتنازع فيه كذا في محيط السرخسى والله اعلم بالصواب * فصل في العتق بالملك وغيره من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه صغيرا كان المالك او كبيرا صحيح العقل او مجنونا كذا في غاية البيان * وصفة ذى الرحم المحرم ان يكون قريبا حرم نكاحه ابدافا لرحم عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة التناكح فالمحرم بلا رحم نحو ان يملك زوجة ابنة او ابية او بنت عمه وهى اخته عالا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبنى الاعمام والاخوان لا يعتق كذا في الكافي * ولو ملك محر ماله برضاع او مصاهرة لم يعتق عليه ولو ملك احدا الزوجين صاحبه لم يعتق عليه كذا في المبسوط * ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا في دار الاسلام وكذا لا فرق ان كان المملوك مسلما او كافرا كذا في غاية البيان * فاذا ملك الحربى ذارحم محرم منه في دار الحرب لم يعتق كذا في الجوهرة النيرة * ولو ملك الحربى قريبا ودخل اليها بامان عتق عليه كذا في فتاوى قاضى خان * ولو اشترى المملوك ولده لا يعتق كذا في الجوهرة النيرة * اشترى العبد المأذون ذارحم محرم من سيده وليس عليه دين محيط عتق وان كان دين محيط لم يعتق عند ابى حنيفة رح ولو اشترى المكاتب ابن مولاه لم يعتق في قولهم جميعا كذا في التاتارخانية ناقل من الحجة * ولو اشترى المكاتب من لا يملك بيعهم كالوالدين والمولودين وغيرهم فاعتقهم مولاه عتقوا كذا في المضمرات * الوكيل بشراء العبد لو اشترى قريبا لا يعتق كذا في السراجية * رجل اقر في مرضه لابنه بالف درهم وليس له وارث سواه ولم يدع مالا الا مملوكا هو اخو الابن لانه وقيمة المملوك مثل الدين قال محمد رح يعتق المملوك لان الاقرار في المرض وصية فاذا ملك اخاه عتق عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يعتق لانه لم يملك المملوك لاحاطة الدين بالتركة وبهذا تبين ان دين الوارث في التركة يمنع ملك الوارث في التركة كذا في الظهيرية * ولو اشترى امه وهى حبلى من ابية والامة لغير الاب جاز الشراء وعتق ما في بطنها ولا تعتق الامة ولا يجوز بيعها قبل ان تضع وله ان يبيعها اذا وضعت كذا في البدائع * ان اعتق حاملا عتق حملها ولو اعتق الحمل خاصة عتق ونها ولو اعتق الحمل على مال صحيح ولا يجب المال وانما يعرف قيام الحمل وقت العتق اذا جاءت به لا قل من ستة اشهر منه كذا في الهداية * فلو جاءت به لستة اشهر فصاعدا من وقت العتق لا يعتق الا ان يكون حملها توأمين جاءت باولهما لا قل من ستة اشهر

ثم جاءت بالثاني لسنة اشهر او اكثر وتكون هذه الامة معتدة من طلاق او وفات فولدت لاقل من سنتين من وقت الفراق وان كان لاكثر من ستة اشهر من وقت الاعتاق ح فيعتق كذا في فتح القدير * ولد الامة من مولاه ح وولدها من زوجها مملوك لسيدها بخلاف ولد المغرور وولد الحرة ح على كل حال لان جانبها راجح فيتبعها في وصف الحرية كما يتبعها في المملوكية والمرقونية والتدبير وامومية الولد والكتابة كذا في الهداية * اذا قال لامته الحامل انت حرة وقد خرج منها بعض الولد ان كان الخارج اقل يعتق وان كان الخارج اكثر لا يعتق وذكر هشام والمعلّى عن ابي يوسف رح في من قال لامته الحبلى وقد خرج منها نصف بدن الولد انت حرة قال ان كان الخارج النصف سوى الرأس فهو مملوك وان كان الخارج النصف من جانب الرأس ومعناه ان يكون الخارج من البدن مع الرأس نصفاً فالولد ح كذا في المحيط * في المنتقى لو قال لامته اكبر ولد في بطنك فهو ح فولدت ولدين في بطن فاولهما خروجا اكبرهما وهو ح ولو قال لامته العلقه والمضغة التي في بطنك ح يعتق ما في بطنها كذا في محيط السرخسى * رجل اعتق جارية انسان فاجاز المولى امثاقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد ولو قال لامته كل مملوك لي فبرك ح لا يعتق حملها * رجل قال لامته الحامل في صحنه انت حرة او ما في بطنك فولدت من الغد غلاما ميتا استبان خلقه عتقت الجارية في قياس قول ابي حنيفة رح ولولم تلد حتى ضرب انسان بطنها فالقت من الغد جنينا ميتا استبان خلقه فهو بالخيار ان اعتق الام يعتق الجنين بعته وان لم تكن حاملا عتقت الجارية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لامته الحامل انت حرة او ما في بطنك فمات المولى قبل البيان فضرب انسان بطنها فالقت جنينا ميتا قد استبان خلقه قال في الجنين حرة حرة ويعتق نصف الامة وتسعى في نصف قيمتها ولا سعاية على الجنين كذا في محيط السرخسى * ولو اعتق الحربى عبده الحربى في دار الحرب لا ينفذ امثاقه في قول ابي حنيفة رح خلافا لصاحبيه ولو اعتق عبده المسلم في دار الحرب صح امثاقه في قولهم جميعا ويكون الولاء للحربى * اذامات الحربى او قتل او اسر لا يعتق مكاتبه ويكون بدل الكتابة لورثته اذامات المولى * رجل دخل دار الهند ثم خرج الى دار الاسلام ومعه هندي يقول انا عبده ثم اسلم الهندي قالوا ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرا وقول الهندي انا صديق يكون باطلا وان اخرجته مكرها كان عبدا له كذا في فتاوى قاضيخان * الحربى لو عرض عبده المسلم على البيع يعتق وان لم يبعه قال بعض

مشائخنا هذا هو الصحيح كذا في شرح المجمع والله اعلم بالصواب * الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه من اعتق بعض عبده سواء كان ذلك البعض معيناً كربعك حرّاً ولا كبعضك او جزء منك او شقص غير انه يؤمر بالبيان لم يعتق كله عند الامام وقال لا يعتق كله ويسعى فيما بقي من قيمته لمولاه عنده كذا في النهر الفائق * والصحيح قول ابي حنيفة رح هكذا في المضمرات * واما سهمك حرّاً فالسدس عنده وكذا الشيء كذا في العتابة * ومعتق البعض كالمكاتب في توقف متق كله على اداء البدل وكونه احق بمكاسبه ولايد ولا استخدام وكون الرق كاملاً هكذا في النهر الفائق * ولا يرث ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يتزوج الا اثنتين كذا في التاتارخانية * ولا يجوز له التزوج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق الا الشيء البسيط ولا يتكفل ولا يقرض الا انه اذا عجز لا يرد الى الرق كذا في غاية البيان * ويجب ازالة الملك من الباقي بالاستسعاء او الاعناق واذا زال كل ملكه يعتق حينئذ كله كذا في الكافي * واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق فان كان موسراً فشريكه بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه وان شاء استسعى العبد كذا في الهداية * واذا اعتق احد الشريكين نصيبه من العبد لم يكن للآخر ان يبيع نصيبه ولا يهبه ولا يمهره لانه صار بمنزلة المكاتب كذا في المبسوط للامام السرخسي * وفي التحفة للشريك فيه خمس خيارات ان كان المعتق موسراً ان شاء اعتق نصيبه وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعاء وان شاء ضمن شريكه المعتق غير انه اذا دبره يصير نصيبه مدبراً ويجب عليه السعاية للحال فاعتق ولا يجوز له ان يؤخر عتقه الى ما بعد الموت كذا في غاية السروجي * وان كان معسراً فكذلك الا انه لا يضمن كذا في خزائن المفتين * وليس للشريك الساكت خيار الترك على حاله كذا في البدائع * واختياره ان يقول اخترت ان اضمنك او يقول اعطني حقي اما اذا اختاره بالقلب فذاك ليس بشيء كذا في النهاية * والولاء بينهما في الاعتاق والكتابة والندب والسعاية من شريكه وفي التضمين الولاء كله للمعتق كذا في محيط السرخسي * ولا يرجع المستسعى على المعتق بما ادى بالاجماع كذا في الجوهرة النيرة * واذا ضمن الذي اعتق فالمعتق بالخيار ان شاء اعتق ما بقي وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعى كذا في البدائع * وان ابرأه الشريك من الضمان فله ان يرجع على العبد والولاء للمعتق وبطل استسعاء الساكت على العبد كذا في العتابة * ولو باع الساكت نصيبه من المعتق او هب على غرض فالقياس انه يجوز كالنضمين

وفي الاستحسان لا كذا في النهاية * واذا اختار الساكت ضمان المعتق اذا كان المعتق موسراً ثم اراد ان يرجع من ذلك ويستسعى العبد فله ذلك ما لم يقبل المعتق الضمان او يحكم به الحاكم وهذه رواية ابن سماعه من محمد ربح * ذكر في الاصل اذا اختار التضمين لم يكن له اختبار السعاية من غير تفصيل * ولو اختار استسعاء العبد لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك رضى العبد بالسعاية او لم يرض بافتقار الروايات كذا في المحيط * الا اذا مات العبد كذا في العتابة * واختار في هذا عند السلطان وغيره سواء كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي * ولو ان المعتق رجع على العبد بما لزمه من الضمان ثم احوال الساكت عليه ووكله بقبض السعاية منه اقتضاء من حقه كان جائزاً والولاة كله للمعتق وان لم يختار شيئاً حتى جرحه كان الارش عليه للعبد ولا يكون حنابته اختيار ائنه للسعاية وكذلك لو اغتصب منه مالا فيه وفاء بنصف قيمته او اقرضه العبد او باعه كان ذلك عليه للعبد كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي * المعتق في اليسار كونه مالاً مقدار قيمة نصيب شريكه عند الشيباني وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطي * وذكر في العيون والمختار ان الموسر في زمان العتق من يملك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخدام ومتاع البيت وثياب الجسد كذا في الكافي * ولو كان بين اثنين عبدان قيمة احدهما الف وقيمة الآخر الفان اعتقهما احدهما نصيبه وعند المعتق الف درهم فهو معسر رواه ابن رستم عن محمد ربح * ولو كان عنده اقل من الف ضمن اقلها قيمة ولو كان بين اثنين غلام قيمته الف وبينه وبين الآخر غلام قيمته خمسمائة اعتقها وله خمس مائة فهو معسر ولو كان له اقل من خمسمائة فهو موسر لصاحب خمس المائة كذا في الظهيرية * ويعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الافتاق حتى لو علمت قيمته يوم اعتقه ثم ازدادت او انقصت او كان نبأه فولدت لم يلغى الى ذلك كذا في البدائع * ولو كان في يوم الافتاق صحيحاً ثم عمى يجب نصف قيمته صحيحاً ولو كان اعمى يوم العتق فانجلى بياض عينه يجب نصف قيمته اعمى كذا في فتح القدير * وكذلك يعتبر بسلام المعتق وعساره يوم الافتاق حتى لو اعتق وهو موسر ثم اعسر لا يبطل حق التضمين ولو اعتق وهو معسر ثم ايسر لا يثبت لشريكه حق التضمين ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فان كان العبد قائماً يقوم العبد للحال وان كان العبد هالكاً فالقول قول المعتق وان اتفقا على ان الافتاق سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق

سواء كان العبد قائما او هالكا وان اختلفا في الوقت والقيمة فقال المعتق اعتقته يوم كذا وقيمه مائة وقال الساكت اعتقته للحال وقيمه مائتان يحكم بالعتق للحال وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعبد في قيمته كذا في محيط السرخسى * والجواب فيما اذا وقع الاختلاف بين ورثة الساكت والمعتق في قيمة العبد نظير الجواب فيما اذا وقع الاختلاف بين الساكت والمعتق في قيمة العبد كذا في المحيط * ولو اختلفا في اليسار والاعسار فان كان اخلافا في حال الاعتاق فالقول قول المعتق والبينة بينة الآخر كذا في البدائع * وان اختلفا في يسار المعتق وعساره واعتق متقدم على الخصومة ان كانت مدة يختلف فيها اليسار والعسار فالقول قول المعتق وان كانت لا يختلف يعتبر للحال فان علم يسار المعتق للحال فلا معنى للاختلاف وان لم يعلم فالقول للمعتق كذا في محيط السرخسى * معتق البعض اذا كوتب فان كان كاتبه على الدراهم او الدينار فان كانت المكاتبه على قدر قيمته جازت وان كاتبه على اقل من قيمته يجوز ايضا وان كان كاتبه على اكثر من قيمته فان كانت الزيادة مما يتغابن الناس في مثلها جازت ايضا وان كانت مما لا يتغابن الناس في مثلها يطرح عنه الفضل وان كانت المكاتبه على العروض جازت بالقليل والكثير وان كانت على الحيوان جازت كذا في البدائع * وان كاتبه على عروض وعجز من الكتابة سقط عنه ما التزم من العروض ويجبر على السعاية في نصف القيمة كما كان قبل الكتابة ولا يكون له ان يضمن الشريك شيئا كذا في المبسوط * ولو كان شريك المعتق في العبد صبيا او مجنونا له اب او جدا ووصى فوليه او وصيه بالخيار ان شاء ضمن المعتق وان شاء استسعى العبد وان شاء كاتبه وليس له ان يعتق او يدبر وكذلك لو كان الشريك مكانا او مأذونا عليه دين انه يتخير بين الضمان والسعاية والمكاتبه الا انهما لا يملكان الاعتاق وان لم يكن على العبد دين فالخيار للمولى فان اختار الشريك السعاية ففي الصبي والمجنون الولاء لهما وفي المكاتب والمأذون الولاء للمولى كذا في البدائع * وان لم يكن للصبي اب ولا وصى الاب وله وصى الام وكان العبد مما ورثه الصغير من الام لم يذكر محمد رح هذا الفصل في الكتاب وقد حكى من الحاكم ابي محمد رح انه قال سألت اسنا ذى الفقيه ابا بكر البلخي رح من ذلك فقال اذا كان له وصى ام وليس له وصى غيره فله ان يضمن المعتق وله استسعاء العبد ايضا وان كان الاستسعاء في معنى الكتابة * وليس لوصى الام ان يكاتب كذا في المحيط * وان لم يكن

للصغير والمجنون ولي ولاوصى فان كان هناك حاكم نصب الحاكم من يختار لهما
اصلاح الامور من التضمين والاستسعاء والمكاتبه وان لم يكن هناك حاكم وقف الامر حتى يبلغ
الصبي ويفيق المجنون فيستوفيان حقوقهما من الخيارات الخمس كذا في البدائع * وَاذا مات
العبد قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق موسر فاراد تضمين المعتق فله ذلك في المشهور
من ابي حنيفة رح وذكر شيخ الاسلام في شرحه اذا مات العبد وترك كسبا اكتسبه بعد العتق
فللساكت تضمين المعتق بلا خلاف وهل له ان يأخذ السعاية من كسب العبد اختلف المشايخ فيه
مامنة المشايخ على انه ليس له ذلك واليه اشار محمد رح في الاصل * هذا اذا مات العبد
قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق موسر اما اذا كان المعتق معسرا وباقي المسئلة بحالها
فللساكت ان يأخذ السعاية من كسب العبد ان ترك العبد كسبا اكتسبه بعد العتق بلا خلاف
وان لم يترك العبد كسبا اكتسبه بعد العتق بقيت السعاية ديناً على العبد الى ان يظهر له مال
او يتبرع منه متبرع باداء ما عليه او يبرئه الساكت كذا في المحيط * وَاذا ضمن المعتق يرجع المعتق
بما ضمنه في تركه العبد ان كان له تركه وان لم تكن فهو دين عليه كذا في البدائع * وان كان العبد
ترك مالا قد اكتسب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فما اكتسب قبل العتق بين المولى وبين
نصفين وما اكتسب بعد العتق فهو تركه العبد فيرجع فيه الساكت او المعتق اذا ضمن وما بقي فهو
ميراث للمعتق وان اختلفا فيه فقال احدهما هذا مما اكتسبه قبل العتق وهو بيننا وقال الاخر اكتسبه
بعده فهو بمنزلة مالهوا اكتسبه بعده ومن ادعى فيه تاريخا سابقا لا يصدق الا بحجة كذا في المبسوط *
اذا مات الساكت فلورثته ان يختار والاعتاق او الضمان او السعاية كذا في محيط السرخسي *
فان ضمنوا المعتق فالولاء كله للمعتق وان اختاروا الاعتاق او الاستسعاء فالولاء في هذا النصيب
للكور من اولاد الميت دون الاناث. وان اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل واحد منهم
ما اختار من ذلك * وروى الحسن من ابي حنيفة رح انه ليس لهم ذلك الا ان يجتمعوا على
التضمين او الاستسعاء وهذا هو الاصح كذا في المبسوط * وان مات المعتق فان كان الامتناع
في حال صحته يؤخذ نصف قيمة العبد من تركته بلا خلاف وان كان في حال مرضه لم يضمن
شيأ حتى يؤخذ من تركته وهذا قول ابي حنيفة رح كذا في البدائع * ويسعى العبد للمولى عند
ابي حنيفة رح هكذا في المحيط * واذا كان العبد بين اثنين اعتق احدهما نصيبه فاراد الساكت

ان يضمن شريكه نصف نصيبه ويستسعى العبد في النصف الآخر هل له ذلك قال الفقيه ابو النوف
لارواية في هذه المسئلة فلغاثل ان يقول له ذلك ولغاثل ان يقول ليس له ذلك كذا ذكره في
الزيادات في كتاب الغصب كذا في الظهيرية * في المنفق من ابي يوسف رح عبد بين رجلين
امتته احدهما وهو معسر حتى وجبت السعاية على العبد فابى ان يسعى فهو بمنزلة حر عليه
دين الى ان يقضيه والحكم في حق هذا انه ان كان ممن يعقل ويعمل بيديه اوله عمل معروف
انه يؤجر من رجل ويؤخذ اجرة ويقضى منه دينه وفيه ايضا عبد صغير بين رجلين فامتته احدهما
وهو معسر فاراد الآخر ان يؤجره فان كان العبد يعقل ورضى بذلك جاز عليه وكان الاجر للذي
لم يعتق نصا صام من حقه هكذا في الذخيرة * ولو اعتق احدهما نصيبه باذن صاحبه فلا ضمان عليه
وانما الاستسعاء في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق * المضارب بالنصف اذا اشترى برأس
المال وهي الف عشرين قيمة كل الف فاعتقهما رب المال عتقا ضمن نصيب المضارب موسرا
كان او معسرا كذا في الكافي * قال ابو يوسف رح في عشرين بين رجلين قال احدهما احدهما
حر وهو فقير ثم استغنى ثم اختار ايقاع العتق على احدهما ضمن نصف قيمته بعد العتق وكذلك
لومات قبل ان يختار وقد استغنى قبل الموت ضمن ربع قيمة كل واحد منهما وقال محمد رح
يعتبر القيمة يوم تكلم بالعتق كذا في الايضاح * واذا كان العبد بين جماعة اعتق احدهم نصيبه
واختار بعض الساكنين السعاية في نصيبه وبعضهم الامتاق وبعضهم الضمان فلكل واحد ما اختار
في نصيبه مند ابى حنيفة رح كذا في المحيط * وقال ابو حنيفة رح في عبد بين ثلاثة اعتق احدهم
نصيبه ثم اعتق الآخر بعده فللساكت ان يضمن المعتق الاول ان كان موسرا وان شاء اعتق او دبر
او كاتب او استسعى وليس له ان يضمن المعتق الثاني وان كان موسرا فان اختار تضمين الاول
فللاول ان يعتق وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى وليس له ان يضمن المعتق الثاني
كذا في البدائع * وان اعتق احدهم وكاتب الآخر ودبر الثالث معاليس لو احد الرجوع واذا
دبر احدهم اولاهم اعتق الثاني ثم كاتب الآخر ثبت للمدبر الرجوع على المعتق بقيمة نصيبه
ولا يرجع المكاتب على احد فان دبر ثم كاتب ثم اعتق فحكم المدبر والمعتق ما ذكرنا وما
المكاتب ان مجز العبد يرجع على المعتق بقيمة نصيبه وان كاتب اولاهم دبر ثم اعتق فان لم يعجز العبد
عتق عليه ولا ضمان عليه وان مجز يرجع على المدبر بثلاث قيمته لا على المعتق كذا في محيط السرخسى *

وان كان العبد بين ثلثة نفر فدبره اَحدَهم ثم اعتقه الثاني وهما موسران عند ابى حنيفة رح
تدبير المدبر يقتصر على نصيبه والاعتاق من الثاني صحيح ثم للساكت ان يضمن المدبر ثلث قيمته
وليس له ان يضمن المعتق وان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته وان شاء اعتقه واذا ضمن المدبر
فللمدبر ان يرجع بذلك على العبد فيسعى له فيه كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسى * اذا
كان المدبر معسرا فللساكت الاستسعاء دون التضمين ثم الساكت اذا اختار تضمين المدبر كان
ثلثا الولاء للمدبر والثلث للمعتق وان اختار سعاية العبد كان الولاء بينهما اثلاثا كذا في غاية البيان *
وللمدبر ايضا ان يضمن الذي اعتق ثلثا قيمته مدبرا وليس له ان يضمن المعتق ما ادى الى
الساكت من قيمة نصيبه ويكون الولاء بين المدبر والمعتق اثلاثا لثلاثه للمدبر وثلثه للمعتق كذا
في المبسوط لشمس الائمة السرخسى * وان شاء المدبر اعتق نصيبه الذي دبره وان شاء استسعى
العبد فان اختار الضمان كان للمعتق ان يستسعى العبد كذا في البدائع * اما اذا كان المعتق معسرا
فللمدبر استسعاء العبد دون التضمين كذا في غاية البيان * ولو ضمن الساكت المدبر نصيبه ثم اعتقه
كان للمدبر ان يضمن المعتق ثلثي قيمته ثلثة مدبرا وثلثة قنا كذا في النهاية ناقلا عن التمر تاشي *
وقيمة المدبر ثلثا قيمته لو كان قنا وقيل نصفها لو كان قنا واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا
في الكافي * اذا كان العبد بين ثلثة رهط فاعتق اَحدَهم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا يعلم
ايهم اول فنقول على قول ابى حنيفة رح عتق المعتق في نصيبه نافذ ولا ضمان على اَحدٍ وتدبير
المدبر في نصيبه ايضا نافذ وهو مخير ان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته مدبرا او يرجع على
المعتق بسدس قيمته ويستسعى العبد في سدس قيمته استحسانا فاما المكاتب فان مضى العبد على
كتابته يؤدى اليه مال الكتابة والولاء بينهم اثلاثا وان عجز كان للمكاتب ان يضمن المعتق والمدبر
قيمة نصيبه نصفين اذا كانا موسرين ويرجعان على العبد بما ضمنا ويكون ولاؤه بينهما نصفين
كذا في المبسوط * وان شاء اعتقه وان شاء استسعاء كذا في الينابيع * وان كان العبد بين خمسة رهط
فاعتق اَحدَهم ودبر الآخر وكاتب الثالث نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج الخامس على
نصيبه ولم يعلم ايهم اول فنقول على قول ابى حنيفة رح حكم العتق والتدبير على ما بينا في الفصل
الاول الا ان التضمين والاستسعاء هناك في الثلث وهناك في الخمس فاما في البيع فان تصادفانه
كان

كان بعد العتق والتدبير او قال البائع كان قبل العتق والعبد في يده وقال المشتري كان بعده فالبيع باطل وان تصادقا انه كان قبل العتق والتدبير فالمشتري بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء امضاه واعتق نصيبه او استسعا فليكون ولاؤه له وان شاء ضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه ان كانا موسرين ويرجعان به على العبد واما المرأة فان تصادقا ان التزوج كان بعد العتق والتدبير فالنكاح صحيح ولها خمس قيمته على الزوج وان تصادقا على ان التزوج كان قبل العتق والتدبير فلها الخيار ان شاءت تركت المسمى وضمنت الزوج خمس قيمته وان شاءت اجازت واعتقت واستسعت العبد في خمس قيمته وولاء خمسة لها وان شاءت ضمنعت المعتق والمدبر خمس قيمته نصفين ثم لا تصدق هي بالزيادة ان كانت بخلاف المشتري فاما نصيب المكاتب فهو على ما ذكرنا ان ادى لبدل اليه متق من قبله وان مجز كان له ان يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين اذا كانا موسرين ولو كان في العبد شريك سادس وهب نصيبه لابن له صغير لا يعلم قبل العتق كان او بعده فالقول فيه قول الاب فان قال الهبة بعد العتق فهو باطل وان قال الهبة قبل العتق فالهبة جائزة ثم يقوم الاب في نصيب الابن مقام الابن ان لو كان بالغاً في التضمين او الاستسعاء وليس له حق الا عتاق فان كان المعتق والمدبر موسرين ضمنهما سدس قيمته للابن بينهما نصفين وان شاء استسعى العبد في سدس قيمته للابن كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي * هشام بن محمد راج اذا كان المملوك بين ثلثة لا حدهم نصفه ولآ خر ثلثه ولآ خر سدسه فاعتق صاحب النصف والثلث ضمنا نصيب صاحب السدس نصفين ولصاحب النصف نصف الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن ولصاحب الثلث ثلث الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن كذا في محيط السرخسي * ولو ملك رجل ابنه مع رجل آخر بالشراء او الهبة او الصدقة او الوصية او الا مهر او الارث متق نصيب الاب ولا فرق في ذلك بين ان يعلم الآ خر انه ابن شريكه او لم يعلم ولم يضمن الاب نصيب شريكه كذا في العيني شرح الكنز * موسرا كان الاب او معصرا كذا في التاتارخانية ناقلا من الينابيع * ولشريكه ان يعتق نصيبه ان شاء او يستسعى العبد في قيمة نصيبه وليس له غير ذلك هذا عند ابي حنيفة راج وقال ايضا في غير الارث ان كان موسرا او ان كان معصرا يستسعى الابن في نصيبه كذا في العيني شرح الكنز * واجمعوا على انه لو ورثه لا يضمن وكذا في كل قريب معتق كذا في فتح القدير * وان بدأ الاجنبي فاشترى نصفه ثم اشترى الاب نصفه الآخر وهو موسر فالاجنبي

بالخبارة ان شاء ضمن الاب وان شاء استسعى الابن في نصف قيمته وهذا عند ابي حنيفة رح
 كذا في الهداية * وان شاء اعتقه كذا في غاية البيان * ولو باع رجل نصف عبده او وهبه من
 قريبه لم يضمن من عتق عليه لشريكه علم شريكه بذلك او لم يعلم وسعى العبد في نصيبه عند
 ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي * اجمع اصحابنا على ان احد الشريكين لو باع نصيبه
 من قريب العبد كان لشريكه ان يضمن المشتري اذا كان موسرا وليس له تضمين البائع كذا
 في غاية السروجسي * وسعى العبد ان كان معسرا بالاجماع كذا في الينابيع * اخوان ورتنا
 عبدا من ابيهما فقال احدهما هو اخي لابي وجحد الآخر لم يضمن المقر وسعى العبد في نصيبه
 وان قال هو اخي لامى وليس اخوه معروفا لامة ضمن نصيبه كذا في محيط السرخسي *
 واذا اعتق امة بينه وبين آخر ثم وارت فللشريك ان يضمن المعتق قيمة نصيبه يوما عتق ولا يضمنه
 شيئا من قيمة الولد كذا في المبسوط * ولو اعتق احد شريكى الامة ما في بطنها فولدت توأما ميتا
 لاضمان عليه ولو ولدت توأما حيا يضمن كذا في البحر الرائق * واذا اعتق احد الشريكين الجارية
 وهى حامل ثم اعتق الآخر ما في بطنها ثم اراد ان يضمن شريكه نصف قيمة الام لم يكن له
 ذلك وهو اختيار منة للسعاية ولو اعتقا جميعا ما في بطنها ثم اعتق احدهما الام وهو موسر كان لصاحبه
 ان يضمنه نصف قيمتها ان شاء والحبل نقصان في بنات آدم فانما يضمنه نصف قيمتها حاملا
 كذا في المبسوط * ولو علق احدا لشريكين عتق العبد المشترك بينهما بفعل فلان غدا بان قال
 ان دخل زيد الدار غدا فانت حر وعكس الآخر بان قال ان لم يدخل زيد الدار فانت حر
 ومضى الغد ولم يدر ادخل زيد الدار ام لا عتق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا
 عند ابي حنيفة رح سواء كانا موسرين او معسرين او احدهما موسرا والآخر معسرا وكذا عند
 ابي يوسف رح ان كانا معسرين كذا في العيني شرح الكنز * قال ابو يوسف رح في عبد بين
 رجلين قال احدهما لاحد العبدين انت حر ان لم يدخل فلان هذه الدار اليوم وقال الآخر للعبد
 الآخر ان دخل فلان هذه الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم وتصادق انهما لا يعلمان دخل او لم يدخل
 فان هذين العبدين يعتق كل واحد منهما ربعة ويسعى في ثلثة ارباع قيمته بين المولىين نصفين
 وقال محمد رح قياس قول ابي حنيفة رح ان يسعى كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا في
 البدائع * اذا قال احد الشريكين للعبدان دخلت الدار اليوم فانت حر وقال الآخر ان لم تدخل فانت حر

فمضى اليوم ولا يدري ادخل ام لا متق نصفه ويسعى في النصف بينهما عند ابي حنيفة رح
 موسرين كانا او معسرين كذا في محيط السرخسى * ولو ان عبدا بين رجلين حلف احدهما
 بعته انه قد دخل الدار وحلف الآخر انه لم يدخل فقد عتق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته
 بينهما موسرين كانا او معسرين في قول ابي حنيفة رح كذا في الايضاح * عبد بين رجلين قال احدهما
 لصاحبه ان كنت اشتريت منك نصيبك امس فهو حر وقال الآخر ان لم اكن بعثتك نصيبى امس
 فهو حر فان العبد يعتق لان كل واحد يزعم ان صاحبه حانت فيقال لمدعى البيع اقم البينة فان
 اقام قضى بالبيع والثلث وعتق العبد على المشتري بغير سعاية وان لم يكن له بينة واراد ان يحلف
 المشتري فله ذلك فان نكل المشتري فكذلك وان حلف لا يترك رقيقا ثم عند ابي حنيفة رح
 يسعى العبد في نصف قيمته المنكر سواء كانا موسرين او معسرين او كان المدعى للبيع موسرا
 او معسرا وعندهما ان كانا معسرين او كان المدعى للبيع معسرا فكذلك وان كانا موسرين
 او كان المدعى للبيع موسرا لا يسعى واما مدعى البيع فقد ذكر في رواية ابي حفص ان العبد
 لا يسعى له سواء كانا موسرين او معسرين او احدهما موسرا والآخر معسرا عندهم وهو
 الصحيح ثم اذا حلف منكرا لشراء كان له ان يحلف البائع اذا كان موسرا فان نكل ازمه وان
 حلف كان الجواب في السعاية على ما ذكرنا وليس للقاضي ان يحلفه الا بطلب منكرا شري واذا
 قال البائع ان كنت بعثتك نصيبى من هذا العبد فهو حر وقال المشتري ان لم تكن بعثتى نصيبك
 فهو حر يؤمر مدعى الشراء باقامة البينة فان اقام فالعبد رقيق وان لم يكن له بينة حكى من الفقيه
 ابي اسحق انه لا يجبر على الحلف لكن لو حلف لا يمنعه واذ حلف المدعى عليه لم يثبت البيع
 فيسعى العبد في كل القيمة بينهما عند ابي حنيفة رح موسرين كانا او معسرين وعندهما
 ان كانا معسرين بسعى لهما وان كانا موسرين او مدعى الشري موسرا يسعى في نصف قيمته لمدعى
 الشراء وان قال احدهما اشتريت نصيبك ان لم اكن اشتريته فهو حر والآخر ما بعث نصيبى
 منك وانما اشتريت منك نصيبك ان كنت بعته فهو حرا مرهما القاضي بالبينة فان اقاما البينة
 ظهر ان كل واحد منهما بار في يمينه وبقي العبد رقيقا بينهما وان اقام احدهما البينة فالعبد كله رقيق له
 وان لم يقيما البينة لا يحلفهما القاضي لكن لو حلف جازان نكلا بقي العبد رقيقا بينهما كما لو اقاما
 البينة وايهما نكل ازمه دعوى صاحبه فيقضى بالعبد للمدعى حلف وان حلفا جميعا يخرج العبد

من السعاية بالعتق كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * وفي الجامع الكبير ان احدا الشريكين اذا قال لصاحبه ان ضربت العبد الذي بيننا فهو حر فضر به حتى عتق على الحالف نصيبه يضمن الحالف ان كان موسرا نصيب الضارب كذا في غاية البيان * عبد بينهما قال احدهما لصاحبه ان ضربته فهو حر وقال الآخر ان لم اضربه اليوم فهو حر فضر به فان الحالف الاول يضمن نصيب الضارب كذا في التمر تاشي * واذا قال كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فملك مملوكا مع غيره لا يعتق فان اشترى نصيب شريكه عتق وان باع نصيبه اولاهم اشترى نصيب شريكه لم يعتق ولو قال لمملوك بعينه اذا ملكتك فالت حر فاشترى نصفه ثم باع ثم اشترى النصف الباقي عتق كذا في المبسوط * ذكر ابن سماعة عن ابي يوسف رح في عبد بين رجلين زعم احدهما ان صاحبه اعتقه منذ سنة وانه هو اعتقه اليوم وقال شريكه لم اعتقه وقد اعتقت انت اليوم فاضمن لي نصف القيمة يعتقك فلا ضمان على الذي زعم ان صاحبه اعتقه منذ سنة وكذا لو قال انا اعتقته امس واعتقه صاحبي منذ سنة وان لم يقر باعتاق نفسه لكن قامت عليه بينة انه اعتقه امس فهو ضامن لشريكه كذا في البدائع * ولو قال اعتقه شريكى منذ شهر وانا منذ يومين لم يضمن لانه لم يقر على نفسه بالضمان كذا في الظهيرية * امة بين اثنين زعم احدهما انها ام ولد لصاحبه وانكر ذلك صاحبه فهي موقوفة يوما وتخدم للمنكر يوما ولا سعاية عليها للمنكر ولا سبيل للمقر عليها كذا في الكافي * ونصف ولائها ونصف كسبها للمنكر ونصفه موقوف ونفقتها في كسبها فان لم يكن فنصفه على المنكر ولا يضمن للمقر ولومات المنكر متقت عند ابي حنيفة رح لزعم المقر وتسعى في نصيب المنكر لو رثته ولو اقر كل واحد على صاحبه بالاستيلاء وصاحبه ينكر فانها توقف ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه ولا على الامة فان مات احدهما متقت وولاؤها موقوف كذا في التمر تاشي * ولو قال اعتقت هذا العبد انا وانت او مكسه او قال امتقنا فان صدقة عتق منهما وان كذبه فمن الاول كذا في التاتار خانية ناقلا عن جامع الجوامع * واذا شهد احدا الشريكين على الآخر باعتاق بان كان العبد بين رجلين فشهد احدهما على صاحبه يجوز اقراره على نفسه ولم يجز على صاحبه ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه ويسعى العبد في قيمته بينهما موسرين كانا او معسرين في قول ابي حنيفة رح فان اعتق كل واحد منهما بعد ذلك نصيبه قبل الاستسعا مجاز في قول ابي حنيفة رح لان نصيب المنكر على ملكه

على ملكه وكذلك نصيب الشاهد منده لان الامتاق يتجزى فاذا اعتق فقد جازعتقهما والولاء بينهما وكذلك ان استسعى وادى السعاية فالولاء لهما كذا في الهدائع * واذا وجبت السعاية لهما لو شهد احدهما على صاحبه انه استوفى السعاية من العبد لا يقبل شهادته وكذلك اذا استوفى احدهما نصيبه من السعاية ثم شهد على صاحبه باستيفاء نصيبه لا تقبل كذا في المحيط * ولو شهد احد الشريكين مع الآخر على شريكه باستيفاء السعاية لم يجز شهادته عند ابى حنيفة رح وكذلك لو شهد له عليه بغصب او جراحة او شيء يجب له عليه مال فشهادته مردودة كذا في المبسوط * وان شهد كل واحد منهما على صاحبه وانكرا لا خير يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه واذا تحالفا سعى العبد لكل واحد منهما في نصف قيمته في قول ابى حنيفة رح ولا فرق عند ابى حنيفة رح بين حال اليسار والاعسار كذا في البدائع * وهو الصحيح كذا في المضمرات * والولاء لهما كذا في الهداية * ولو اعترفا انهما اعتقا معا او على التعاقب وجب ان لا يضمن كل للآخر ان كانا موسرين ولا يستسعى العبد ولو اعترف احدهما وانكرا لا خرفان المنكر يجب ان يحلف كذا في فتح القدير * وان كان العبد بين ثلثة نفر شهد اثنان منهم على صاحبه انه اعتق نصيبه وانكر المشهود عليه فالعبد يسعى بينهما انلا تا واذا استوفى احدهم شيئا من السعاية كان للآخرين ان يأخذوا منه ثلثي ما اخذ كذا في المحيط * ولو كان الشركاء ثلثة فشهد كل اثنين انه اعتق لم تقبل كذا في فتح القدير * واذا شهد احد الشركاء على احد شريكه انه اعتق نصيبه وشهد الشريك الآخر على الشاهد الاول انه اعتق نصيبه فالقاضي لا يقضى على واحد منهما بالعق كذا في المحيط * وان شهد اثنان منهم على الآخر انه استوفى منه حصته لم يجز شهادتهما وكذلك ان شهد انه استوفى المال كله بوكالة منهما لم يجز شهادتهما عليه وبرى العبد من حصتهما ويستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يشتركه في ذلك الشاهدان كذا في المبسوط * امة بين رجلين شهد رجلان على احدهما بعينه انه اعتقها وكذبته الامة وادعت على الآخر العتق وجحد الآخر وحلف عند القاضي انه ما اعتقها فانها تعتق بشهادة الشهود وان لم يوجد منها الدعوى كذا في الذخيرة * وان كانت امة بين رجلين فشهدا بنا احدهما على الشريك انه اعتقها فشهادتهما باطلة ولو شهدا على ابيهما انه اعتقها جاز ذلك فان كان الاب موسرا ثم ماتت الخادمة وتركت مالا وقد ولدت بعد العتق ولدا فاراد الشريك ان يستسعى الولد فليس له ذلك كما في

حيوة الام لم يكن له سبيل على استسعاء الولد فكذلك بعد موتها اذا خلفت ما لا ولاكن له ان يضمن الشريك كما كان يضمنه في حيوتها ثم يرجع الشريك بما يضمن في تركتها كما كان يرجع عليها لو كانت حية فما بقى فهو ميراث للابن وان لم تدع ما لا يرجع بذلك على الابن واذا لم تمت واختار الشريك ان يستسعيها فهي بمنزلة المكاتب في تلك السعاية كذا في المبسوط * واذا كان العبد بين رجلين شهد شاهدان على احدهما انه اقرانه اعتق وهو موصرفا لقاضي يقضى بعتقه وكان لشريكه ان يضمنه كذا في المحيط * ويرجع به على الغلام والولاء له وان كان جاحدا للعتق كذا في المبسوط * ولو شهدوا عليه انه اقرانه حر الاصل فالقاضي يقضى بحريته ولا ولاء له عليه وليس للشريك ان يضمنه ولو شهدوا على اقراره ان الذي باعه قد كان اعتقه قبل ان يبيعه اعتق من مال المشهود عليه كذا في المحيط * ولاؤه موقوف لان كل واحد منهما ينفيه من نفسه فان البائع يقول انا ما اعتقه وانما اعتق باقرا المشتري فله ولاؤه والمشتري يقول بل اعتقه البائع فالولاء له فلهذا اتوقف ولاؤه على ان يرجع احدهما الى تصديق صاحبه فيكون الولاء له وان شهدوا على اقراره بان البائع كان دبره او كانت امه واقران البائع كان استولدها قبل البيع فانه يخرج كل واحد منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالثمن ولا يعتقان حتى يموت البائع فاذا مات متعا اذا كان المدبر يخرج من ثلث مال البائع والجناية عليهما كالجناية على مملوكين قبل موت البائع وتوقف جنايتهما في قول ابي حنيفة رخص كذا في المبسوط * اذا اقر احد الشريكين ان صاحبه اقر عليه بعتق ناذ فانه يحرم عليه استرقاق العبد كذا في محيط السرخسي * اذا كان العبد بين ثلاثة فاب احدهم فشهد الحاضران على الغائب انه اعتق حصته من هذا العبد فانه يحال بين العبد وبين الحاضرين واذا حضر الغائب يقال للعبد اعد البينة واذا اعد البينة عليه يقضى بعتق نصيبه كذا في المحيط * واذا شهد شاهدان على احد الشريكين ان شريكه الغائب اعتق نصيبه من هذا العبد صنادي حنيفة رخص لا تقبل هذه الشهادة كذا في الظهيرية * ولكن يحال بينه وبين هذا الحاضران يسترقه ويوقف حتى يقدم الغائب استحسانا واذا حضر الغائب فلا بد من اعادة البينة عليه للحكم بعتقه فان كانا غائبين فقامت البينة على احدهما بعينه انه اعتق العبد لم تقبل هذه الشهادة الا بخصوصه تقع من قبل قذف او جناية او وجه من الوجوه فتح تقبل البينة اذا قامت على ان الموليين اعتقاه او ان احدهما اعتقه واستوفى

الآخر السعابة منه كذا في الميسر * اذا كان العبد بين ثلثة نفر من احد هم انه اعتق نصيبه على كذا وقال العبد اعتقني بغير شيء وشهد الشريك ان اعتقه على كذا انشأ بينهما جائزة وكذلك ان شهدا بوا الشريكين او انا هما بذلك واذا اعتق بعض الشركاء العبد وفي يد ابا د اموال اكتسبها ولا يدري متى اكتسبها واختلف فيه الشركاء والعبد قال الشركاء اكتسبها قبل العتق وقال العبد اكتسبها بعد العتق فالقول قوله كذا في المحيط والله اعلم بالصواب * الباب الثالث في متق احد العبدین * العتق اذا اضيف الى المجهول صح وثبت للمولى اختيار التعيين سواء قال احدهما حرا وقال هذا حرا وهذا او سمى فقال سالما حرا وبزيع كذا في الايضاح * ولو قال هذا حرا والا فهذا فكقوله احدهما حرا كذا في خزائن المفتين * واذا خاصم العبدان الى الحاكم اجبره على البيان كذا في محيط السرخسي * وان لم يخاصما واختارا بقاء العتق على احدهما وقع عليه حين اختاروهما قبل ذلك بمنزلة العبد من مادام خيار المولى باقيا وهذا على اصل ابي حنيفة وابي يوسف رح هكذا في السراج الوهاج * وللمولى ان يستخذمهما قبل الاختيار وله ان يستغلهما ويستكسبهما وتكون الغلة وانكسب للمولى ولو جنى عليهما قبل الاختيار فان كانت الجناية من المولى فان كانت على مادون النفس بان قطع يدي العبد من فلا شيء عليه سواء قطعهما معا او على التعاقب وان كانت جناية على النفس فان قتلها على التعاقب فالاول عبد والثاني حر فاذا قتله قتل حرا فعليه الدية وتكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وان قتلها معا بضربة واحدة فعليه نصف دية كل واحد منهما لورثته وان كانت الجناية من الاجنبي فان كانت في مادون النفس بان قطع انسان يدي العبد من فعليه ارش العبد وذلك نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون ارشهما للمولى سواء قطعهما معا او على التعاقب وان كانت في النفس فالقاتل لا يحلوا ما ان كان واحدا وما ان كان اثنين فان كان واحدا فان قتلها معا فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما ويكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما وتكون لورثتهما وان قتلها على التعاقب يجب على القاتل قيمة الاول للمولى ودية الثاني لورثته وان كان القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما رجلا فان وقع قتل كل واحد منهما معا فعلى كل واحد من القاتلين القيمة نصفها للورثة ونصفها للمولى وان وقع قتل كل واحد منهما على التعاقب فعلى قاتل الاول القيمة للمولى وعلى قاتل الثاني الدية للورثة كذا في البدائع * ولو قال لامتيه احدكم حرة فولدت كلواحدة منهما ولدا او ولدت احدهما فانه يعتق ولدان

اختار المولى ايقاع العتق عليها ولو ماتت الامتان معا او قتلتا معا خیر المولى في ان يوقع العتق على ابي الولدين شاء ولا يرث الابن المعتق شيأ يريد به ان الابن الذى عينه المعتق بعد قتل الامتين معا لا يرث من بدل الام شيأ كذا في الظهيرية * فان مات احدا لولدین حال حيوة الامتين لم يلتفت الى ذلك بخلاف ما اذا مات احدا لولدین بعد موت الامتين كذا في المحيط * ولو وطئت الامتان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عقرا متين ويكون للمولى كذا في البدائع * ولو جنت احد لهما جناية قبل ان يختار المولى ثم اختار ايقاع العتق عليها بعد علمه بالجناية كان مختار الجناية وان مات المولى قبل البيان متق من كل واحدة منهما نصفها وسعت كل واحدة منهما في نصف قيمتها لورثة المولى وكان على المولى قيمة التى جنت في ماله كما لو اعتق الجانية قبل ان يعلم بالجناية كذا في المبسوط * ولو باهما صفقة واحدة بطل البيع فيهما كذا في الايضاح * ولو باهما من رجل صفقة واحدة وسلمهما اليه فاعتقهما المشتري اجبرا لبائع على البيان فاذا امس البائع العتق في احدهما تعين الملك الفاسد في الآخر وعتق الآخر على المشتري بالقيمة فاذا مات البائع قبل البيان يقال للورثة بينوا فاذا بينوا عتق الآخر على المشتري بالقيمة ولا يشبع العتق فيهما كذا في المحيط * فان لم يعتق المشتري حتى مات البائع لم ينقسم العتق فيهما حتى يفسخ القاضى البيع فاذا فسخته انقسم وعتق من كل واحد منهما نصفه ولو وهبهما قبل الاختيار او صدق بهما او تزوج عليهما يجبر فيختار العتق في ايهما شاء ويجوز الهبة والصدقة والامهار في الآخر وان مات المولى قبل ان يعين العتق في احدهما بطلت الهبة والصدقة فيهما وبطل امهارة كذا في البدائع * ولو اسرهما اهل الحرب كان للمولى ان يوقع العتق على احدهما ويكون الآخر لاهل الحرب فان لم يعين المولى حتى مات بطل ملك اهل الحرب فيهما لان الحرية قد شاعت فيهما ولو اشترى رجل من اهل الحرب فللمولى ان يوقع العتق على ايهما شاء ويأخذ الآخر بحصته من الثمن فان اشترى رجل احدهما من اهل الحرب فاختار المولى عتقه متق وبطل الشرى فان اخذه بالثمن الذى اشترىه متق الآخر ولو اسر اهل الحرب احدهما لم يعتق كذا في الظهيرية * وان اشترى المولى احدهما من الكافر فالآخر حر كذا في خزائن المفتين * رجل قال في صحته احدهما حر ثم مرض الموت فصرف ذلك الى احدهما متق ذلك من جميع

من جميع المال وان كان قيمته اكثر من الثلث كذا في شرح الطحاوي * البيان انواع ثلثة نص ودلالة وضرورة * اما النص فنحو ان يقول المولى لاحد هما مينا اياك منيت اونويت او اردت بذلك اللفظ الذي ذكرت او اخترت او تكون اجرا باللفظ الذي قلت او بذلك اللفظ الذي قلت او بذلك الا متاق او اعتقتك بالعتق السابق وغير ذاك من الافاظ فلو قال انت خرا واعتقتك ولم يقل بذلك اللفظ او بالعتق السابق فان اراد به متقا مستأ نفا متقا جميعا هذا بالامتناع المستأنف وذلك باللفظ السابق وان قال منيت به الذي لزم مني بقولي اخذكما حريصديق في القضاء ويحمل قوله اعتقتك على اختيار العتق اى اخترت متقك * واما الدلالة فهو ان يخرج المولى احدهما من ملكه بالبيع او يرهن احدهما او يؤجر او يكاتب او يدبر او يستولد بان كانت امته كذا في البدائع * واذا باع احدهما او باع بشرط الخيار لنفسه او للمشتري او باع ببيعافا سد اولم يسلم او سلم او ساوم او اوصى به او زوج احدهما او حلف على احدهما بالحرية ان فعل شيئا فهذا كله اختيار للعتق في الآخر كذا في المحيط * لو قال لامتيه احدكما حرة ثم جامع احدهما ولم تعلق لم تعلق الاخرى عند ابي حنيفة رحا مالو ملقت متقت الاخرى اتفاقا كذا في فتح القدير * وحل وطؤهما على مذهبه الا انه لا يفتى به هكذا في الهداية * ولو قال لامتيه احدكما حرة فاستخدم احدهما لم يكن اختيارا في قولهم جميعا كذا في الظهيرية * اما الضرورة فنحو ان يموت احد العبدین قبل الاختيار فيعتق الآخر وكذا اذا قتل احدهما سواء قتله المولى او اجنبى فيران القتل ان كان من المولى فلا شيء عليه وان كان من الاجنبى فعليه قيمة العبد المقتول للمولى واذا اختار المولى عتق المقتول لا يرتفع العتق من الحى ولكن قيمة المقتول تكون لورثته فان قطعت يد احدهما لا يعتق الآخر سواء كان القطع من المولى او من اجنبى فان قطع اجنبى يد احدهما ثم بين المولى العتق فان بينه في غير المجنى عليه فالارش للمولى بلا شبهة وان بينه في المجنى عليه ذكر القدورى في شرحه ان الارش للمولى ايضا ولا شيء للمجنى عليه من الارش وذكر القاضى في شرح مختصر الطحاوي ان الارش يكون للمجنى عليه وهكذا ذكر القاضى فيما اذا قطع المولى ثم بين العتق انه ان بينه في المجنى عليه يجب ارش الاحرار

* هذه العبارة لم توجد في بعض النسخ المحاضرة *

ويكون للعبد وان بينه في غير المجنى عليه فلا شيء على المولى كذا في البدائع * روى ابن مسامة عن محمد بن رح فيمن قال احد هذين ابني او احدي هاتين ام ولدي فمات احدهما لم يتعين القائم للحرية والا سئل كذا في الايضاح * ولو قال عبدي حر وليس له الا عبد واحد متق فان قال لي عبداً آخر واياه منيت لم يصدق في القضاء الابينة تقوم على ان له عبداً آخر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى عز وجل كذا في البدائع * ولو قال احد عبدي حراً واحداً عبدي حر وليس له الا عبد واحد متق ذلك العبد كذا في المبسوط * ولو قال لعبدي احداً كما حر فقبل له ايها نوبت فقال لم امن هذا متق الآخر فان قال بعد ذلك لم امن هذا متق الاول ايضاً كذا في الاختيار شرح المختار * ولو كان لرجل ثلاثة اعبد فقال هذا حر او هذا وهذا متق الثالث ويؤمر بالبيان في الاولين ولو قال هذا حر وهذا او هذا متق الاول ويؤمر بالبيان في الآخر من ولو اختلط حر بعبد كرجل له عبداً اختلط بغير ثم كلوا حدهما يقول انا حر والمولى يقول احدهما عبدي كان لكل واحد منهما ان يحلف بالله تعالى ما لم يعلم انه حر فان حلف لاحدهما ونكل للآخر فالذي نكل له حر دون الآخر وان نكل لهما فهما حران وان حلف لهما فقد اختلف الامر فالقاضي يقضي بالاحتياط ويعتق من كل واحد منهما نصفه بغير شيء ونصفه بنصف القيمة وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وكذلك لو كانوا عشرة فهو على هذا الاعتبار كذا في البدائع * واذا جمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كالبهيمة والحيات وقال عبدي حراً وهذا او قال احدهما حر متق عبده من دأبي حنيفة رح كذا في المحيط * نوى اولم ينوكذا في البدائع * ولو قال لعبده وعبد غيره احدهما حر لم يعتق عبده اجماعاً الا بالنية وكذا اذا جمع بين امة حية وامة ميتة فقال انت حرة او هذه او احدهما حرة لم تعتق امة ولو جمع بين عبده وحر فقال احدهما حر لا يعتق عبده الا بالنية كذا في السراج الوهاج * في فتاوى اهل مصر قد رح اذا قال امة وعبد من رقبتي حران ولم يبين حتى مات وله عبدان وامة متقت الامة ومن كل واحد من العبدین نصفه ويسعى كل واحد في نصفه ولو كان له ثلاثة اعبد وامة متقت الامة ومن كل واحد من العبيد ثلثه ويسعى كل واحد منهم في ثلثيه ولو كان له ثلاثة اعبد وثلث اماء متق من كل واحد من العبيد والاماء الثلث ويسعون في الباقي ولو كان له ثلاثة اعبد واثنتان متق من كل امة نصفها ومعت في النصف وعتق من كل عبد ثلثه ويسعى

في الثلثين وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط * وإذا قال لعبد يه احد كما
هو لا ينوي احد هما بعينه ثم مات قبل البيان يعتق من كل واحد نصفه ويسعى كل واحد منهما
نصف قيمته كذا في البدائع * ولا يقوم الوارث مقامه في البيان كذا في محيط السرخسي *
رجل له ثلثة ابد دخل عليه اثنان فقال احد كما حر ثم خرج احدهما ودخل عليه الثالث
فقال احد كما حر فمادام حيا يؤمر بالبيان فان معنى بالكلام الاول الثابت عتق الثابت وبطل
الكلام الثاني وان معنى بالكلام الاول الخارج متق الخارج بالكلام الاول ويؤمر ببيان الكلام الثاني
هذا اذا بدأ بالكلام الاول فان بدأ بالكلام الثاني وقال عنيت به الثابت متق الخارج بالكلام الاول
ولا يبطل الايجاب الاول وان قال عنيت بالكلام الثاني الداخل متق الداخل ويؤمر ببيان
الكلام الاول وان لم يبين المولى شيئا ومات احدهم فالموت بيان اضافة مات الخارج يعتق
الثابت بالايجاب الاول وبطل الايجاب الثاني وان مات الثابت يعتق الخارج بالايجاب
الاول والداخل بالايجاب الثاني وان مات الداخل خير في الايجاب الاول فان معنى
به الخارج يعتق الثابت بالايجاب الثاني وان معنى به الثابت بطل الايجاب الثاني وان
لم يموت واحد منهم ولكن مات المولى قبل البيان شاع العتق بينهم على اعتبار الاحوال فيعتق
من الخارج نصفه ومن الداخل نصفه ومن الثابت ثلثة ارباعه وان كان القول منه في المرض
فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذلك زقبة وثلثة ارباع رقبة هذا بي حنيغة
وابي يوسف رح او لم يخرج ولكن اجازت الورثة فالجواب كما ذكرنا وان لم يكن له
مال سوى العبيد ولم يجز الوزنة قسم الثلث بينهم كما وصفنا وبيانه ان يقال حق الخارج في النصف
وحق الثابت في ثلثة الارباع وحق الداخل في النصف ايضا فيحتاج الى مخرج له نصف وربع
واقله اربعة فحق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلثة وحق الداخل في سهمين فبلغت
سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال اربعة مشروهي
سهم السعاية وصار جميع المال احدا وعشرين وماله ثلثة ابد فيصير كل عبد سبعة فيعتق
من الخارج سهمان ويسعى في خمسة ويعتق من الداخل سهمان ويسعى في خمسة ويعتق
من الثابت ثلثة ويسعى في اربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية اربعة عشر
فاستقام الثلث والثلثان كذا في الكافي * رجل له ثلثة ابد سالم وبزيع ومبارك وقال في صحته سالم

حرا وسالم وبزيع حران او سالم وبزيع ومبارك احرا وخبر فان وقع على سالم عتق وحده
 وان اوقع على بزيع عتق سالم معه وان اوقع على مبارك عتقوا وكذا لو قال اخترت
 الكلام الاول او الثاني او الثالث وان لم يبين حتى مات لا يخير الوارث فنقول عتق كل سالم
 ونصف بزيع وثلاث مبارك لان احوال الاصابة حالة واحدة واحوال الحرمان احوال
 وان كان القول في المرض ان كان له مال غيرهم حتى يخرج رقبة وخمسة اسداس رقبة من ثلثة
 فكذلك الجواب وان لم يكن له مال غيرهم واجازت الورثة فكذلك وان لم يجوزوا ضربوا بقدر
 حقوقهم في الثلث وطريقه ان يجعل ثلث مال الميت على ستة لاجتننا الى النصف والثلث فيضرب
 سالم في كل ستة وبزيع في نصفه ثلثة ومبارك في ثلثة اثنان فيصير احد عشر فيجعل ثلث المال
 احد عشر وثلثا المال ضعف ذلك الاثنان وعشرون فيصير جميع المال ثلثة وثلثين ومالنا ثلثة اعبد
 فصار كل عبدا احد عشر يعتق من سالم ستة ويسعى في خمسة ومن بزيع ثلثة ويسعى في ثمانية
 ومن مبارك سهمان ويسعى في تسعة فبلغ سهام الوصايا احد عشر وسهام السعاية ضعف ذلك
 اثنان وعشرون فاستقام الثلث والثلثان * ولو قال سالم حرا وبزيع وسالم حران او مبارك
 وسالم حران يخبر وقيل له اوقع على ايهم شئت فعلى ايهم اوقع عتق من تنا وله ذلك الايجاب
 وان مات قبل البيان عتق كل سالم وثلث كلوا حد من الآخرين وان كان القول في المرض
 ويخرج رقبة وثلثا رقبة من ثلث ماله او لم يخرج واجازت الورثة فكذلك وان لم يجوزوا ضربوا
 بحقوقهم في الثلث فحق سالم في كل الرقبة وحق بزيع في ثلثة وكذا حق مبارك واقل حساب
 له ثلث ثلثة فصار حق سالم في ثلثة وحق كلوا حد منهما في سهم فبلغ سهام العتق خمسة فهي
 ثلث المال والمال كله خمسة عشر كل رقبة خمسة يعتق من سالم ثلثة ويسعى في سهمين ومن بزيع
 سهم ويسعى في اربعة وكذا مبارك فبلغ سهام العتق خمسة وسهام السعاية عشرة هكذا في شرح
 الجامع الكبير للحصيري * ولو قال سالم حرا وبزيع وسالم او مبارك وسالم قدر الخبر معادا
 بعد اسم او هو بزيع ومبارك وكانت ايجابات مختلفة وكلمة او في الايجابات المختلفة يوجب
 التخيير فسالم يعتق على كل حال وكلوا حد من بزيع ومبارك يعتق في حال ولا يعتق في حالين
 فعتق سالم وثلث الآخرين وقيل سالم نانيا مبتدأ واخر المعطوف عليه فيعتق هو به والآخران
 بالتعيين

بالتعيين لكن جواز العتق قبل العطف يمنع العتق به ولو قال سالم حر او سالم وبزيع او سالم
 ومبارك عتقوا لان او لغت لان اتحاد الاسم والخبر لكنه كالكسوت لا يمنع العطف ومنهم من قال
 ان المذكور هنا قولهما اما عنده فلا يعتق بزيع ومبارك والاصح الاول ولو قال لسالم وبزيع
 احدكما حر او سالم متق ثلثة ار باع سالم وربيع وزيع ولو قال سالم حر او بزيع او سالم متق نصفهما
 لان الثالث من الاول فلغا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * رجل له اربعة مبيد سالم وبزيع
 وفرقد ومبارك وقيمتهم على السواء فقال في صحته سالم وبزيع حران او بزيع وفرقد حران
 او فرقد ومبارك حران صح الاجابات الثلث فيخير المولى فاي ايجاب اختار يعتق من تناوله
 ذلك الا ايجاب وبطل الباقي وان مات قبل البيان متق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثيه وكذلك
 مبارك واما بزيع يعتق في حالين لانه داخل تحت الايجابين الاول والثاني فيعتق ثلثاه ويسعى
 في ثلثه وكذلك فرقد لانه داخل تحت الايجاب الثاني والثالث واحوال الاصابة احوال
 في رواية هذا الكتاب * وان كان القول في المرض وخرجوا من الثالث او لم يخرجوا واجازت
 الورثة فكذلك الجواب واما اذا لم يخرجوا ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم فحق سالم
 في سهم وكذلك حق مبارك وحق بزيع وفرقد كل واحد منهما في سهمين ولو قال لثلثة اصبد قيمتهم
 على السواء سالم حر او بزيع حر وبزيع ومبارك حران يخير فاي ايجاب اختار متق من تناوله ذلك
 الا ايجاب وان مات قبل البيان متق من سالم ثلثه وكذلك مبارك ويعتق من بزيع ثلثاه وان لم يكن له
 مال سواهم ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم ولو قال لاثنيين سالم حر او بزيع حر او هما
 حران ومات قبل البيان متق من كل واحد ثلثة اربعة وان لم يكن له مال سواهما فالثلث بينهما نصفان
 ولو قال لثلثة منهم سالم حر او بزيع حر او مبارك وبزيع وسالم حر او بزيع حر او هما
 متق من تناوله ذلك الا ايجاب وان مات قبل البيان متق من مبارك ثلثه وعتق من سالم وبزيع
 من كل واحد ثلثاه وان لم يكن له مال آخر سواهم ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم كذا في
 شرح الزيادات للعتابي * ولو كان له مبدان فقال سالم حر او سالم وبزيع حران ثم مات من غير بيان
 متق كل سالم ونصف بزيع وان كان القول في المرض ولا مال له غيرهما ضربا في الثلث بقدر حقهما وحق
 سالم في كل الرقبة وحق بزيع في نصفه نصار حق سالم في سهمين وحق بزيع في سهم فصارت ثلثة فهو
 ثلث المال وجميع المال تسعة كل رقبة اربعة ونصف متق من سالم سهمان ويسعى في سهمين ونصف

ومن بربع سهم ويسعى في ثلثة ونصف كذا في شرح الجامع الكبير للحصري * وان قال لثلثة
 اعبدا انت حر او احد كما لغيره او احدكم ومات قبل البيان عتق اربعة تساع الاول وتسعان
 ونصف من الآخرين وان قال انت حر او احدكما وهو منهما او احدكم عتق خمسة تساع الاول
 ونصف تسعة وتسعا الثاني ونصف تسعة وتسع الثالث وان قال انت حر او انت لغيره او احدكم
 عتق اربعة تساع كل وتسع الثالث كذا في الكافي * وان قال انت يا سالم حر وانت يا بزيع حر
 او انت يا مبارك حر يخير فان جمع بين سالم وبزيع وقال احدكما عبدا خرج احدهما من البين
 وبقي العتق اثنان بين مبارك وبين احدهما يبين في ايها شاء وان مات قبل البيان عتق
 من مبارك نصفه والنصف الآخر بين سالم وبزيع لكل واحد الربع لاستوائهما * وذكر في الجامع ان قوله
 احدكما عبدا وان لم يقل احدكما عبدا ولكن قال احدكما مدبر صار احدهما مدبرا والعتق البات
 يكون اثنان بين احدهما وبين مبارك فان مات قبل البيان عتق نصف مبارك ويسعى في
 نصف قيمته ومن سالم وبزيع من كل واحد الربع بالايجاب البات وصار نصف كل واحد منهما ارضا
 ويعتبر من الثلث وان كان له مال آخر يخرج رقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلثة اربعة الربع
 بالعتق البات والنصف بالتدبير ويسعى كل واحد في ربه وان لم يكن له مال آخر كان الثلث
 بينهما نصفين ومال الميت عند الموت رقبتان فثلثة ثلثا الرقبة بينهما لكل واحد الثلث فيحتاج
 الى حساب له ثلث وربع واقله اثنان مشر جعلنا كل عبدا اثنى عشر عتق من مبارك نصفه ستة
 بالايجاب البات ويسعى في نصف قيمته وهو ستة ومن سالم وبزيع من كل الربع بالايجاب البات
 ثلثة والثلث بالتدبير اربعة ويسعى كل واحد في خمسة فبلغ سهام الوصايا ثمانية وسهام السعاية
 ستة مشرفا مستقام التخريج فان جمع بين سالم وبزيع فقال اخترت ان يكون احدكما عبدا
 ثم جمع بين بزيع ومبارك فقال اخترت ان يكون احدكما عبدا ومات بطل اختياره الاول
 فكان العتق اثنان بين سالم واحدهما فاصاب سالما نصفه والنصف الآخر بينهما كذا في شرح الزبادات
 للعتابي * وان قال لاربعة احدكم حر ثم قال لسالم وبزيع احدكما عبدا ثم قال لبزيع وفرقد
 احدكما عبدا ثم قال لفرقد ومبارك احدكما عبدا ومات قبل البيان فاخترنا الاخيرنا سمع لما قبله
 وخرج من فرقد ومبارك احدهما من البين ودار العتق بين سالم وبزيع واحد الآخرين
 فعتق ثلث سالم وثلث بزيع وهدس وفرقد وسدس مبارك وصار كل عبد ستة واو قال في صحته لا مرأته

وصده انت طالق او حر وهى غير مدخول بها ومات بلا بيان عتق نصف العبد وسعى في نصف قيمته ولها كل المهر والارثه وهذا مند ابى حنيفه رح كذا في الكافي * ولو قال لسالم وبزيع احد كما حرا وسالم حريقا له اوقع فان اختار الا يجاب الاول يؤمر بالبيان ثانيا فان مات قبل البيان متق ثلثة ارباع سالم وربيع بزيع وان مات قبل البيان ولا مال له غيرهما ضربا بجمعهما في الثلث وحقا احدهما في ثلثة الارباع وحق الآخر في الربع فاجعل كل ربع سهما فصار حق احدهما في ثلثة وحق الآخر في سهم فيصير اربعة فهو ثلث المال وجميع المال اثنا عشر كل رقبه ستة فعتق من سالم ثلثة ويسعى في ثلثة ومن بزيع سهم ويسعى في خمسة كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * وان اضاف صيغة الاعتاق الى احدهما بعينه ثم نسيه فلا خلاف في ان احدهما حر قبل البيان * والاحكام المتعلقة به ضربان ضرب يتعلق به في حال حيوة المولى وضرب يتعلق به بعد موته ما الاول فنقول اذا اعتق احدى جاريته بعينها ثم نسيها او اعتق احدى جواريه العشر بعينها ثم نسي المعتقة فانه يمنع من وطئهن واستخدامهن ولا يجوز ان يطأ واحدة منهن بالتحريم والحيلة في ان يباح له وطؤهن ان يعقد عليهن عقد النكاح فتحل له الحرية منهن بالنكاح والرقبة بملك اليمين ولو خاصم العبدان المولى الى القاضى وطلبا منه البيان امرة القاضى بالبيان ولو امتنع حبسه ليبين كذا اذ كرا لكرخى * ولو ادعى كل واحد منهما انه هو الحر ولا بينة له وجحدا لمولى وطلبا يمينه استخلفه القاضى اكلوا احدهما بالله عز وجل ما اعتقته ثم ان نكل لهما متقا وان حلف لهما يؤمر بالبيان * وذكر القاضى في شرحه مختصرا الطحاوي ان المولى لا يجبر على البيان في الجهالة الطارئة اذا لم يذكر ثم البيان في هذه الجهالة نومان نص ودلالة او ضرورة اما النص فهو ان يقول المولى لاحدهما مينا هذا الذي كنت اعتقته ونسيت واما الدلالة والضرورة فهي ان يفعل او يقول ما يدل على البيان نحو ان يتصرف في احدهما تصرفا لا صحة له بدون الملك من البهع والهبة والصدقة والوصية والاعتاق والاجارة والرهن والكتابة والتدبير والاستيلاء اذا كانا جاريتين وان كن مشرافوطي احدهن تعينت الموطوءة للرق وتعينت الباقيات لكون المعتقة فيهن دلالة او ضرورة فتعين بالبيان نصا ودلالة كذا لو وطئ الثانية والثالثة الى التاسعة فتعين الباقية وهي العاشرة للعتق والاحسن ان لا يطأ واحدة منهن فلو انه وطئ فحكمه ما ذكرنا ولو ماتت واحدة منهن قبل البيان فالاحسن ان لا يطأ الباقيات قبل البيان

فلوانه وطئهن قبل البيان جاز ولو كانا اثنتين فماتت واحدة منهن لا تتعين الباقية للعتق وتوقف
 تعينها للعتق على البيان نصا او دالة ولو قال المولى هذا مملوكي وأشار الى احدهما فتعين الآخر
 للعتق دالة او ضرورة ولو كانوا عشرة فباعهم صفقة واحدة يفسخ البيع في الكل ولو باعهم
 على الانفراد جاز البيع في التسعة وتعين العاشر للعتق * عشرة نفر لكل واحد منهم جارية فاعتق
 واحد منهم جارية ولا يعرف العين فلكل واحد منهم ان يبطأ جاريته وان يتصرف فيها تصرف الملاك
 ولو دخل الكل في ملك احدهم صار كان الكل كن في ملكه فاعتق واحدة منهن ثم جهلها واما
 الثاني فهو ان المولى اذا مات قبل البيان يعتق من كل واحد منهما نصفه مجانا بغير شيء
 ونصفه بالقيمة ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته للورثة كذا في البدائع * رجل امتق العبد الذي
 هو قديم الصحبة تكلموا فيه والمختار ان يكون صحبته سنة كذا في التجنيس والمزديني باب التدبير *
 ولو قال انت حرة او حملك فمات المولى بعد الولادة فالولد حرة وعتق نصف الام كذا في
 خزائن المفتين * قال لامته ان كان اول ولد تلدينه فلاما فانت حرة فولدت فلاما وجارية
 ولم يدرا بهما اول مع تصادقهما به متق نصف الام ونصف الجارية والغلام عبد وان ادعت الام
 ان الغلام اول والبنت صغيرة فانكر المولى ذلك وقال البنت هي الاولى فالقول للمولى
 مع يمينه ويحلف على علمه فان حلف لم تعتق واحدة منهما الا ان تقيم الام البينة بعد ذلك
 على انها ولدت الغلام اول وان نكل عتقت الام والبنت وان وجد التصديق باولية الغلام تعتق
 الام والبنت ورق الغلام وان وجد التصديق باولية البنت لم يعتق احد وان ادعت الام
 اولية الغلام ولم تدع البنت شيئا وهي كبيرة يحلف المولى فان حلف لم يثبت شيء وان نكل
 عتقت الام دون البنت وان ادعت البنت وهي كبيرة اولية الغلام دون الام تعتق البنت
 دون الام هكذا في الكافي * ولو قال لها ان كان اول ولد تلدينه فلاما فهو حر ولو كانت جارية
 فانت حرة فولدت فلامين وجاريتين فان علم ان الغلام اول ما ولدت فهو حر والباقيون ارقاء
 وان علم ان الجارية اول ما ولدت فهي مملوكة والباقيون مع الام لحرار وان لم يعلم ايهم
 اول يعتق من الام نصفها ويعتق ثلثة ارباع كل واحد من الغلامين ويسعى في ربع قيمته ويعتق
 من كل واحد من الجاريتين ربعا وتسعى كل واحدة في ثلثة ارباع القيمة وان تصادق الام والمولى
 على ان

على أن هذا الغلام أول متق ما تصادق عليه والباقيون أرقاء * وإن اختلفا فيه فالقول قول المولى مع يمينه وإنما يستحلف على العلم بالله ما نعلم أنها ولدت الجارية أولا * وإذا قال لها إن كان حملك غلاما فانت حرة فإن كان جارية فهي حرة فكان حملها غلاما وجارية لم يعتق أحد وكذا لك قوله إن كان ما في بطنك ولو قال في الكلامين إن كان في بطنك متق الجارية والغلام وإذا قال إن كان أول ولد تلدينه غلاما فانت حرة وإن كانت جارية فهي حرة فولدتها جميعا فإن علم أن الغلام أول متقت هي مع ابنتها والغلام رقيق وإن علم أن ولدت الجارية ولا تعتقت الجارية والام مع الغلام رقيقان وإن لم يعلم واتفق الام والمولى على شيء فكذلك وإن قال لا ندري فالغلام رقيق والابنة حرة ويعتق نصف الام كذا في المبسوط * وإن ادعت الام سبق الغلام فالقول للمولى مع اليمين كذا في التمر تاشي * ولو قال لامته إن ولدت غلاما ثم جارية فانت حرة وإن ولدت جارية ثم غلاما فالغلام حر فولدت غلاما وجارية فإن كان الغلام أول متقت الام والغلام والجارية رقيقان وإن كانت الجارية أولى متق الغلام والام والجارية رقيقان وإن لم يعلم أيهما أول واتفقا على أنهما لا يعلمان ذلك فالجارية رقيقة وأما الغلام والام فإنه يعتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وإن اختلفا فالقول قول المولى مع يمينه على علمه هذا إذا ولدت غلاما وجارية فاما إذا ولدت غلامين وجاريتين والمسئلة بحالها فإن ولدت غلامين ثم جاريتين متقت الام وعتقت الجارية الثانية بعثها وبقي الغلامان والجارية الأولى أرقاء وإن ولدت غلاما ثم جاريتين ثم غلاما متقت الام والجارية الثانية والغلام الثاني يعتق الام وإن ولدت غلاما ثم جارية ثم غلاما ثم جارية متقت الام والغلام الثاني والجارية الثانية يعتق الام وبقي الغلام الأول والجارية الأولى أرقاء وإن ولدت جاريتين ثم غلامين متق الغلام الأول لا خير وبقي من سواه رقيقا وكذا لك إذا ولدت جارية ثم غلامين ثم جارية متق الغلام الأول لا خير وكذا لك إذا ولدت جارية ثم غلاما ثم جارية ثم غلاما متق الغلام الأول لا خير وإن لم يعلم فإن اتفقا على أنه لم يعلم الأول يعتق من الأولاد كل واحد ربعة وأما الام فيعتق منها نصفها وتسعى في نصف قيمتها وإن اختلفوا فالقول قول المولى مع يمينه على علمه كذا في البدائع * ولو قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتا ثم حيا متق الحي ولو قال فانت حرة مع ذلك متقت بالميتة كذا في خزائن المفتين * وإذا قال الرجل لامتين له ما في بطن أحدكما حر فله إن يقع العتق على أيهما شاء فإن ضرب

بطن احدهما رجل فالتت جنينا ميتا لاقل من ستة اشهر منذ تكلم بالعتق فهو رقيق وينعين الآخر للعتق ولو ضرب رجلان كلوا حد منهما بطن احد بهما والتت كل واحد جنينا لاقل من ستة اشهر منذ تكلم بالعتق كان في كل واحد منهما مثل ما في جنين الامة كذا في المحيط * ولو قال لثلث اماء ما في بطن هذه حر وما في بطن هذه: او ما في بطن هذه عتق ما في بطن الاولى وهو مخير في الباقيين كذا في الظهيرية * ولو قال ان كان ما في بطن جاريتي فلانما فاعتقوه وان كانت جارية فاعتقوها ثم مات وكان في بطنها غلام وجارية فعلى الرضى ان يعتقهما من ثلثته وان قال ان كان اول ولد تلدينه غلاما فالتت حرة وان كان جارية ثم غلاما فحران مولدت فلانما جاريتين لا يعلم ايهما اول عتق نصف الام ونصف الغلام ايضا ويعتق من كل واحد من الجاريتين ربهما وتسعى في ثلثة ارباع قيمتها قال ابو عصمة رح وهذا ضلط بل الصحيح انه يعتق من كل واحد منهما ثلثة ارباعهما وتسعى في الربع ومن اصحابنا رح من تكلف لتصحيح جواب الكتاب وقال احدي الجاريتين مقصودة بالعتق في حالة فلا يعتق مع هذا اجاب التبعية فيهما واذا سقط اعتبار التبعية فاحدهما تعتق في حال دون حال فيعتق نصفها ثم هذا النصف بينهما ولكن هذا يكون مخالفا في التخریج للمسائل المتقدمة والاصح ما قاله ابو عصمة كذا في المبسوط * واذا شهد رجلان على رجل انه اعتق احد عبديه فاشهادة باطله من دأبي حنيفة رح ولو شهدا انه اعتق احدي امتيه لا تقبل عند ابي حنيفة رح وان لم يكن الدعوى شرطا فيه رخصه كله اذا شهدا في صحته انه اعتق احد عبديه واما اذا شهدا انه اعتق احد عبديه في مرض موته او شهدا على تدبيره في صحته او في مرضه واداء الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استحسانا ولو شهدا بعد موته انه قال في صحته احد كما حر قد بيل لا تقبل وقيل تقبل كذا في الهداية * والاصح انه تقبل كذا في الكافي * ولو شهدا انه اعتق احدهما بعينه الا انا نسيناه لم تقبل ولو شهدا ان احدهما الرجلين اعتق عبده لم تقبل كذا في التمر تاشي * ولو شهدا انه اعتق عبده سالما ولا يعرفون سالما وله عبد واحد اسمه سالم عتق ولو كان له عبدان كل واحد اسمه سالم والمراد لا يحدد لم يعتق واحد منهما في قول ابي حنيفة رح كذا في فتح القدير * ولو شهدا بعنقه وحكم بشهادتهما ثم رجعا عنه فضمنها قيمته ثم شهد آخر ان المراد كان اعتقه بعد شهادتهما لم يسقط منهما الضمان

اتفاقا وان شهدا انه اعتقه قبل شهادتهما لم تقبل ايضا ولم يرجعا بما ضمنا عند ابي حنيفة رح
 كذا في الكافي * في الجامع اذا قال الرجل لعبدين له اذا جاء فدا حدكما حرثم مات احدهما
 اليوم او اعتقه او باعه او وهبه وقبضه الموهوب له ثم جاء الغد يعتق الثاني فان المولى قبل
 مجيء الغد اخترت ان يقع العتق اذا جاء فدا حد مملوك هذا العبد بعينه كان باطلا * وفي الجامع
 ايضا اذا قال الرجل لعبدين له اذا جاء فدا حدكما حرثم باع احدهما ثم اشتريه قبل مجيء الغد
 ثم جاء الغد متق احدهما والبيان اليه ولو باع احدهما ثم اشترى قبل مجيء الغد ثم باع الآخر ولم يشتريه
 حتى جاء الغد متق الذي في ملكه عند مجيء الغد ولا يبطل اليمين بالبيع ولو باع نصف احدهما
 ثم جاء الغد متق الكامل ولو باع نصف كل واحد منهما ثم جاء الغد متق احدهما والبيان اليه
 كذا في المحيط * رجل له اربعة اصبدا سودان وابيضان فتال هذان الابيضان حران او هذان
 الاسودان وكذا لو اضافه الى الوقت بان قال هذان الابيضان حران او هذان الاسودان
 اذا جاء فدا فمات احد الابيضين او باعه ثم جاء فدا متق الاسودان ولا خيار له ولومات
 احد الابيضين واحد الاسودين ثبت له الخيار ولومات الابيضان متق الاسودان كذا في
 شرح الجامع الكبير للحصيري * ولو قال هذا حر هذا مملوك او قال هذا حر متق الثاني ولو قال هذا حر
 هذا ان دخل الدار متق الاول في الحال والثاني عند الشرط كذا في الظهيرية * ولو قال
 احدكما حر اذا جاء فدا حدكما حر فجاء فدا فمات احدهما او باعه ثم جاء فدا متق الباقي
 وكذا لو باع بعض احدهما كذا في خزائن المفتين * ولو جمع بين مبيدين وحر فقال اثنان منكم حران
 يصرف احدهما الى الحر والآخر الى العبد فيعتق احد العبدين لا غير كانه يقال احد العبدين حر
 فيؤمر بالبيان فان مات قبل البيان متق من كل واحد منهما نصفه كذا في شرح الطحاوي *
 الباب الرابع في الحلف بالعتق * رجل قال اذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر
 وليس له مملوك فاشترى مملوكا ثم دخل متق ولو كان في ملكه يوم حلف صبي فبقي على ملكه
 حتى دخل متق سواء دخلها ليلا او نهارا ولو لم يتل يومئذ لا يعتق الذي في ملكه بعد اليمين كذا
 في الكافي * ولو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فباعه قبل دخوله الدار يبطل اليمين
 ولو لم يدخل حتى اشتريه ثانيا فدخل الدار متق لان اليمين لا يبطل بزوال الملك كذا
 في البدائع * روى خالد بن صبيح عن ابي يوسف رح في رجل قال كلما دخلت هذه الدار

فعبدي حر وله مبيد فدخلها اربع مرات وجب عليه لكل دخلة متق يوقعه على ايهم شاء واحدا
بعد واحد كذا في المحيط * ولو قال لامته ان دخلت الدار فانت حرة فاعتقها ثم ارتدت ولحنت
بدار الحرب نسبيت وملكها ودخلت الدار لم تعتق صندنا كذا في الينا بيع * قال لعبده ان
دخلت الدار اليوم فانت حر فقال بعد مضي اليوم دخلت فانكر المولى بالقول قول المولى
واذا قال ادخل الدار فانت حر فهو بمنزلة قوله اذا دخلت الدار فانت حر كذا في السراجية *
ولو قال لعبده ان دخلت هاتين الدارين فانت حرة فباعه قبل دخول الدارين فدخل احدي
الدارين ثم اشتريه فدخل الدار الاخرى متق صندنا * ولو قال لعبده ان دخلت الدار فانت
حر ان كلمت فلانا يعتبر قيام الملك عند الدخول ايضا كذا في البدائع * قال محمد ربح في الاصل
اذا قال اول مبد يدخل على فهو حر فادخل عليه مبد ميت ثم حي متق الحي ولم يذكر
فيه خلافا منهم من قال هذا قول ابي حنيفة رح ومنهم من قال هذا قولهم وهو الصحيح كذا
في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحلف بعنق ما في البطن * وان ادخل عليه مبدان حيان
جميعا معالم يعتق واحد منهما فان ادخل بعدهما مبد آخر لم يعتق كذا في المبسوط * ولو قال لعبده
انت حر ان دخلت الدار لابل فلان لعبده له آخر لا يعتق الثاني الا بعد دخول الدار كذا في شرح الجامع
الكبير للخصيري في باب الحنث الذي يقع به الطلاق على الاولى ثم الاخرى * ولو قال كل امرأة
لي تدخل هذه الدار فهي طالق ومبد من مبيدي حر فدخلت امرأتان طلقتا ولا يعتق الا مبد
واحد واليه خيار التعيين ولو قال كلما دخلت امرأة لي الدار فهي طالق ومبد من مبيدي
حر فدخلت امرأتان او واحدة مرتين طلقتا ومتق مبدان * رجل له جوار ولهن اولاد وله مبيد
فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وابنها ومبد من مبيدي حر فدخلن متقن
واولادهن ومبد واحد ثم لا يعتق لكل جارية الاولاد واحد ولو كان العبيد ازواجا للاماء
فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وزوجها وولدها فدخلن متقن وازواجهن
واولادهن ولو قال كلما دخلت جارية لي هذه الدار فهي وزوجها ولدها ومبد من مبيدي
احرار فدخلن متقن وازواجهن واولادهن ومتق بعد ذلك جارية مبد * وفي شرح
الكرخي لو قال كلما دخلت هذه الدار وكلمت فلانا او تكلمت مع فلان فمبد من مبيدي حر
فدخل الدار

فدخل الدار د خلّات وكلم مرة لا يعتق الا و ا حد كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على مرة او مرتين * وان قال لعبده انت حر ان دخلت هذه الدار او هذه الدار فايهما دخل عتق ولو قال هذه الدار وهذه الدار لم يعتق حتى يدخلهما جميعا وان قال انت حر اليوم ان دخلت هذه الدار لا يعتق حتى يدخل الدار كذا في الحاوي للقدسسي * ولو قال كل مملوك اشتريته اذا دخلت الدار فهو حر فهذا على ما يشتري بعد الدخول كذا في الابيضاح * رجل قال ان دخلت هذه الدار فعبدى حروان كلمت فلانا ما مرأتى طالق فان دخل الدار او لا متق عبده ولم ينتظر كلام فلان وان كلم فلانا او لا طلقت امرأته ولم ينتظر الدخول فاذا نزل احدهما بطل الآخر ولو وجد الشرطان معا نزل احدهما والتعيين اليه كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * رجل له جاريتان فقال ان دخلت واحدة منكما هذه الدار فهي حرة فباع واحدة منهما فدخلت الدار ثم دخلت التي بقيت عنده لم تعتق وان دخلت التي عنده قبل المبيعة عتقت كذا في الظهيرية * رجل قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعبده حران كلمت فلانا فها يمينان ايها وجد شرطه نزل جزاؤه ولو ذكر في آخره ان شاء الله فالاستثناء عليهما وكذا اذا علق بمشيئة فلان ينصرف الى اليمينين ايضا فان قال فلان لا شاء بطلت اليمينان وكذا ان لم بشأ احدهما وان شاء في المجلس صح اليمينان فبعد ذلك ان دخل الدار طلقت المرأة وان كلم عتق العبد * رجل قال ان دخلت الدار فامرأتى طالق وعبدى حر لم يقع شيء الا بدخول الدار فاذا دخل وقعا وكذا لو قدم الجزاء بان قال امرأته طالق وعبده حران دخلت الدار او وسط الشرط بان قال امرأته طالق ان دخلت الدار وعبده حر ولو قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعليه المشى الى بيت الله وعبده حران كلمت فلانا ولا نية له فالمشى والطلاق على الدخول والعتاق على كلام فلان * ولو قال امرأته طالق ان دخلت الدار وعبده حر ان شاء الله كان يميننا واحدة والاستثناء عليها وكذا لو قال ان شاء فلان * رجل قال ان دخلت الدار ان كلمت فلانا او اذا كلمت او منى كلمت فلانا او اذا قدم فلان فعبدى حروا نية له فاليمين على الدخول الدار بعد كلام فلان وبعد قدوم فلان فان دخل ثم كلم لا يعتق وان كلم ثم دخل يعتق ولو قدم الجزاء على الشرطين فقال عبدى حران دخلت الدار ان كلمت فلانا يشترط ان يكون الدخول بعد الكلام هكذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث

في اليمين التي يكون فيها الوقت بعد الوقت * ولو نوى في قوله ان دخلت الدار ان كلمت فلانا فانت حر ان يكون الدخول مقدما ويكون هو شرطاً للانعقاد والكلام مؤخرًا صحت نيته وكذا في صورة تقديم الجزاء ان نوى ان يكون الكلام آخرًا صحت نيته الا اذا كان فيما نوى نفع له بان يكون فيه تخفيف له فيرد نيته قضاء للثمة * واذا قال في دارين ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار الاخرى فانت حر يكون شرط الحنث دخول الاخرى اولاً فلو دخل الاولى قبل الاخرى لم يحنث ولو دخلها بعد دخول الاخرى حنث ولو قال في دار واحدة ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار ودخلها مرة حنث سواء كان الجزاء مقدماً او مؤخرًا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * واذا وسط الجزاء بان قال ان دخلت الدار فعبدى حر ان كلمت فلانا او قال ان كلمت فلانا فعبدى حر اذا قدم فلان فاليمين ملية ان يفعل الفعل الاول ثم يكون الفعل الثاني كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * ولو قال كل مملوك لي ذكر فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكر الم يعتق وان ولدته لاقل من ستة اشهر من وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي حان * رجل قال كل مملوك املكه فيما استبيل فهو حر الا اوسطهم فاشترى عبداً متق ساعه ملكه فان اشترى آخر لا يعتق فان لم يشتر حتى مات متق فان اشترى ثالثاً لا يعتق واحدهما كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * فاذا ملك عبداً رابعاً يعتق العبد الثاني وكذا يعتق الرابع حين يملك ثامناً وهلم جرا على هذا القياس كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * والحاصل انه اذا اشترى من العبيد عدداً هو زوج فكل من وقع في النصف الاول يعتق في الحال لانه لا يتصور ان يصير اوسط وكل من وقع في النصف الثاني فحكمهم موقوف حتى لو اشترى ستة اعبداً بعد واحد بعد واحد عتق الثلاثة الاول وحكم الباقين موقوف فان اشترى آخر لا يعتق الرابع لان ما تأخر منه مثل ما تقدم فيكون مستثنى فان مات وقد ملك من العبيد ستة عتقوا ولو ملك وترا عتقوا الا الاوسط ولم يذكر انهم يعتقون من وقت الشراء او قبيل الموت وكان الفقيه ابو جعفر يذكر من الشيخ ابي بكر بن ابي سعيد رح ان علي قياس قول ابي يوسف ومحمد رح يعتق قبيل الموت بالانفصل وعند ابي حنيفة رح يعتق من وقت الشراء وقال بعضهم الاصح ان هناك يعتق مقصورا عندهم لان شرط خروجه من الاستثناء انتفاء صفة الوساطة وانما ينعدم ذلك بشراء ما بعده فيقتصر الحكم عليه ولو ملك عبيداً ثم عبيدين معاً عتقوا ولو قال كل عبداً اشترى بنحو حر

الا اولهم فاشترى عبدا لا يعتق وما سواه يعتق كيف ما اشترى ولو اشترى اولاهدين معا عتقا
ولو قال الا آخرهم فاشترى عبدا عتق واو اشترى عبدا آخر لا يعتق ولو اشترى آخر عتق الثاني
وعلى هذا القياس ولو اشترى عبدا ثم عبدين عتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للحصري *
ولو قال كل مملوك املكه فهو حر وله مملوك فاشترى مملوكا عتق من كان في ملكه ولا يعتق
من يملكه بعد اليمين الا اذا منى فيعتق كلاهما ولا يصدق في صرف العتق مما كان في ملكه
وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * ولو قال كل مملوك املكه الساعة فهو
على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من ساعته فان منى به الساعة الزمان التي يذكرها
المنجمون يصدق في ادخال ما يستفده بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق مما كان في ملكه
كذا في فتاوى قاضيخان * وان قال كل مملوك املكه رأس الشهر فهو حر فكل مملوك جاءه
رأس الشهر وهو يملكه في ليلة رأس الشهر ويومها فهو حر في قول محمد رح وقال ابو يوسف رح
هو على ما يستفده في تلك الليلة ويومها كذا في المحيط * ولو قال كل مملوك املكه غدا فهو حر
ولم ينو شيئا قال محمد رح يعتق من كان في ملكه للحال ومن ملكه الى الغد وغدا وقال ابو يوسف رح
يعتق ما يستفد في الغد لا غير ولو قال كل مملوك املكه يوم الجمعة فهو حر يعتق من يملكه
يوم الجمعة في قول ابي يوسف رح ولو قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه
من كان في ملكه للحال ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك املكه فهو حر اذا جاء
غذ فهو على ما كان في ملكه للحال في قولهم ولو قال كل مملوك املكه الى ثلثين سنة فهو حر
يدخل فيه ما يستفد في الثلثين من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المظالمة
وعلى هذا اذا قال الى سنة او سنة ابد الى ان اموت يدخل ما يستفد في تلك المدة دون ما كان
في ملكه ولو قال اردت بقولي سنة من يبقى في ملكي سنة لا يدين في القضاء ويدين فيما بينه
وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال كل مملوك املكه حر بعد غدا وقال كل مملوك
لي فهو حر بعد غدا مملوك فملك آخر ثم جاء بعد غد عتق من كان في ملكه منذ حلف لا من ملكه
بعد الحلف كذا في الكافي * ولو قال كل مملوك املكه او قال كل مملوك لي فهو حر بعد موتي
وله مملوك فاشترى آخر فالذي كان عنده وقت اليمين منبر والاخر ليس بمدبر فان مات متقا
من الثلث كذا في الهداية * هذا اذا لم يكن له نية واما اذا نوى فيتناول الكل لانه نوى التشديد

على نفسه فيصدق كذا في التبيين * رجل قال كل مبدأ شريه فهو حر الى سنة فاشترى
عبد الا يعتق حتى ياتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى قاضيخان * وان قال لعبد انت
حر اليوم او غدا يعتق ما لم يجي الغد الا اذا انوى مولاه العتق عليه اليوم بقوله انت حر اليوم
او غدا يعتق اليوم ولو قال انت حر اليوم غدا يعتق اليوم ولو قال انت حر غدا اليوم يعتق غدا
كذا في التاتارخانية * ولو قال تصبح غدا حرا او تصبح غدا تشرب الماء حرا يعتق غدا وان لم يشرب
وكذا تقوم حرا او تقعد حرا يعتق للحال ولو قال انت حرامس وانما ملكه اليوم متق وكذا قوله
انت حر قبل ان اشتريتك متق ولو قال كلما مضى يوم فاحد كما حر فمضى يومان متقا كذا
في العتابة * ولو قال عبده حر ان لم يكن فلان دخل هذه الدار امس وامرأته طالق ان كان دخل
ولا يدري انه دخل ام لا وقع العتق والطلاق لانه في اليمين الاولى اقرب دخول الدار واكد
باليمين فيكون اقرارا منه بالطلاق وفي الثانية انكر الدخول واكد بها فيكون اقرارا بالعتق
كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين تنقض صاحبها * ولو قال لعبد انت
حر قبل موت فلان وفلان بشهر فمات احدهما لتام شهر من وقت هذه المفاضة متق العبد
كذا في المحيط * رجل قال لعبد انت حر قبل الفطرو الاضحي شهر يعتق في اول رمضان
كذا في فتاوى قاضيخان * في الجامع اذا قال العبد الما دون او المكا تب كل مملوك املكه فيما
يستقبل فهو حر فملك مملوكا بعد ما متق لا يعتق عندا بي حنيفة رح وعندهما يعتق وعلى
هذا الخلاف اذا قال كل مملوك اشترىه فهو حر فاشترى مملوكا بعد ما متق واجمعوا على انه
اذا قال اذا امتقت فكل مملوك املكه فهو حر وقال اذا امتقت فكل مملوك اشترىه فهو
حر فملك مملوكا بعد العتق او اشترى مملوكا بعد العتق انه يعتق واجمعوا على انه اذا قال كل مملوك
لي فهو حرا وقال كل مملوك املكه فهو حر فملك مملوكا بعد العتق انه لا يعتق كذا في المحيط *
وان قال الحر بي كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فخرج اليها واسلم واشترى عبدالم يعتق
عندا بي حنيفة رح ولو قال ان اسلمت فكل مملوك املكه فهو حر ثم اسلم واشترى مملوكا متق
بالاجماع كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في ملك العبد والمكاتب * ولو قال
رجل لحره اذا ملكتك فانت حرة فارتدت ولحققت ثم مبيت فاشترىها لا تعتق عندا بي حنيفة رح
وان قال

وان قال اذا ارتدت وسبيت فاشترينك فانت حرة فكان ذلك منقذت اجماعا كذا في السراج
الوهاج * ولو قال انت حران شئت تعلق بمشيئته في المجلس وان قال ان شاء فلان تعلق بمشيئته
في المجلس ان كان حاضرا او بمجلس علمه ان كان غائبا كذا في الينابيع * ولو قال انت حران ام يشأ
فلان فان قل فلان شئت في مجلس علمه لا يعتق وان قال لا اشاء يعتق لكنه لا بقوله لا اشاء
لان له ان يشاء في المجلس بل بطلان المجاس باعراضه واستغاله بشيء آخر كذا في البدائع *
ولو علق بمشيئته نفسه فقال انت حران شئت فان لم يشأ في عمره لا يعتق ولا يقتصر على المجلس
ولو قال ان لم اشأ فان قال شئت لا يقع وان قال لا اشاء لا يقع ايضا لان له ان يشاء بعد ذلك
حتى يموت كذا في السراج الوهاج * فاذا مات تحقق العدم فيعتق قبل موته بلا فصل ويعتبر
من ثلث المال كذا في البدائع * ولو قال لامة من امائنا نت حرة وفلانة ان شئت فقالت
قد شئت متق نفسي لا تعتق قال محمدرح في الجامع اذا قال الرجل لغيره من شئت متقه من
عبدي فاعتقه فشاء المخاطب متقهم جميعا متقوا جميعا الا واحدا منهم عندا بي حنيفه رح
والخيار الى المولى وعندهما يعتقون جميعا هكذا ذكر المسئلة في رواية ابي سليمان وذكري رواية
ابي حفص فاعتقهم المأمور جميعا متقوا الا واحدا منهم عندا بي حنيفه رح والصحيح رواية
ابي حفص رح لان المعلق بمشيئته المأمور الا عتاق دون العتق وعلى هذا الاختلاف اذا قال من
شئت متقه من عبدي فهو حر فشاء متقهم جميعا متقوا عندا بي حنيفه رح يعتق الكل
الا واحدا منهم واجمعوا على انه لو قال من شاء عتقه من عبدي فاعتقه جميعا متقوا
جميعا ولو قال لا متين لهما انما حران ان شئتما فشاءت احدهما فهو باطل ولو قال لهما ايتكما
شاءت العتق فهي حرة فشاءت جميعا متقوا ولو شاءت احدهما عتقت التي شاءت ولو شاءت
فقال المولى اردت احدهما صدق دباثة لا قضاء كذا في المحيط * رجل قال لغيره جعلت
عتق عبدي اليك فليس له ان ينهيه وهو اليه في مجلسه وكذلك اذا قال اعتق ابي عبدي
هذين شئت قال وكذلك العتاق بجعل ولو قال لرجل في صحته او مرض اذا مت فاعتق
عبدي هذا ان شئت اوقال اذا مت فامر عبدي هذا في العتق ببدك اوقال جعلت
عتق عبدي هذا ببدك بعد موتي فلم يقبل الذي جعل اليه ذلك في مجلسه حتى قام
منه كان له ان يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال عبدي هذا حر بعد موتي

ان شئت كان حراً بعد موته ان شاء ذلك الذي جعل اليه بعد الموت فان قام من مجلسه بعد موت المولى قبل ان يقول شيئاً ثم قال بعد ذلك قد شئت وجبت الوصية ولا يعتق العبد حتى يعتقه الورثة او الوصي او القاضي ولو نهاه عنه قبل موته جاز نهيها كذا في الذخيرة *
ولو قال اذا جاء دفنك حران شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع الفجر من الغد كذا في فتاوى قاضيهان * فان شاء في الحال لا يعتق مالم يشأ في الغد ولو قال انت حران شئت غدا فالمشيئة اليه في الحال فاذا شاء في الحال متق غدا كذا في البدائع * في الأصل اذا قال لعبد انت حر من هذا شئت او اذا شئت او كلما شئت فقال العبد لا شاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق فهو حر ولو قال له انت حر حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له انت حر كيف شئت فعلى قول ابي حنيفة رح يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط والله اعلم بالصواب *

الباب الخامس في العتق على جعل * حر رصده على مال فقبل متق مثل ان يقول انت حر على الف درهم او بالف درهم او على ان تعطيني الف او على ان تؤدى الي الف او على ان يجيئني بالف او على ان لي ملك الف او على الف تؤد بها الي او قال بعث نفسك منك على كذا او وهبت لك نفسك على ان تعويني كذا او ما شرط دين عليه حتى يصح الكفالة له به وكما يصح به الكفالة جاز ان يستبدل به ما شاء بدايئد ولا خير فيه نسيئة ولا بد من القبول فان كان حاضراً اعتبر مجلس الايجاب وان كان غائباً اعتبر مجلس علمه ولا بد ان يقبل في الكل * فلو قال لعبد انت حر بالف وقال قبلت فانه لا يجوز عند ابي حنيفة رح ويعتق كله بجميع المال كذا في البحر الرائق * ولاؤه يكون للمولى كذا في البدائع * ويلزمه الوسيط في تسمية الحيوان والثوب بعد بيان جنسهما من الفرس والحصان والثوب الهروي فلو اتاه بالقيمة اجبر المولى على القبول كما في المشهور * ولو لم يسم الجنس بان قال على ثوب او حيوان او دابة فقبل متق ولزمه قيمة نفسه ولو ادى اليه العبد والعرض فاستحق ان كان بغير صينة في العقد فعلى العبد مثله وان كان معيناً بان قال اعتقتك على هذا العبد او الثوب او بعثك نفسك بهذه الجارية فقبل وعتق وصلى فاستحق رجوع على العبد بقيمة نفسه عند ابي حنيفة وابي يوسف رح ولو اختلفا في المال حنسه او مقداره بان قال المولى اعتقتك على عبد وقال العبد على كروضة او على الف وقال العبد على مائة فالقول للعبد مع يمينه وكذا لو اكره اصلي المال كان القول له بالبينة

بينه المولى كذا في فتح القدير * ولو قال المولى اعتقتك امس بالف درهم فلم تقبل فقال العبد قبلت فالقول قول المولى مع يمينه كذا في البدائع * ولو قال لمولاه اعتقني على الف فاعتق نصفه يعتق نصفه بغير شيء ولو قال اعتقني بالف فاعتق نصفه يعتق نصفه بخمس مائة عند ابي حنيفة رح * مبد بين رجلين قال احدهما انت حر بالف فقبل متق نصفه بخمس مائة الا اذا اجاز الآخر فيجب الالف بينهما عند ابي حنيفة رح * ولو قال اعتقت نصيبى بالف فقبل العبد لزمه لافى للمعتق لا يشاركه الساكت ولو قال احدهما اذا ديت الى الف فانت حر فاكتسب وادى عتق نصيبه ولا خرا ان يشاركه فيه لانه اكتسب في حالة رقه ثم لا يرجع المعتق على العبد لانه ساهم له شرطه ولو قال اذا ديت الى الف فانت نصيبى حر يرجع المعتق على العبد بما اخذ منه الشريك كذا في محيط السرخسى * ولو قال لعبده انت حر على الف درهم فقبل ان يقبل قال انت حر بما ثمة دينار فقال قبلت بالمالين عتق ويلزمه المالا لان جميعا هذا اذا قال قبلت بالمالين او قال قبلت على الابهام ولو قال قبلت احدا للمالين الدراهم او الدنانير لا يعتق كذا في شرح الطحاوى * ولو قال لعبده انت حر وادى الف درهم فالعبد حر من غير شيء كذا في الظهيرية * واذا قال لعبده اد الى الف درهم وانت حر ذكره بالوافدانه لا يعتق مالم يؤد الالف ولو قال اد الى الف درهم فانت حر ذكره بالغاء فانه يعتق في الحال كذا في الذخيرة * ولو قال اد الى الف فانت حر يعتق للحال ادى اولم يؤد كذا في البدائع * ولو قال انت حر وملك الف درهم عتق في الحال ولم يلزمه الالف قبل اولم يقبل عند ابي حنيفة رح وقالان قبل متق ولزمه الالف وان لم يقبل لم يعتق كذا في الينا بيع * ولو قال لعبده اعتق منى مبد او انت حر اولم يقل منى او قال اذا اعتقت منى عبدا فانت حر صرح فينصرف الى الوسط وصار العبد مأذونا في التجارة فلو اعتق مبدار ديا او مرتفعالا يجوز فان اعتق عبدا ووسطا اعتقا بلاسعاية ان ثاله في صحته وان قاله في مرضه ولا مال له غيرهما قسم الثلث بينهما على قدر سهمها فان كانت قيمة المأمور بهتين دينارا وقيمة الوسط اربعين دينارا اعتق ثلثا المأمور بلاسعاية لانه بعوض فلا يكون وصية وبتي ثلثه بلاعوض وكان مال الميت جميع البدل وثلث المأمور فجعلته ستين دينارا فثلثه وهو عشرون دينارا يقسم بينهما على قدر حقهما ثلثه للمأمور وثلثه لك ستة وثلثان فيعتق بلاسعاية ويعمى في ثلثة عشر وثلث وعتق من البدل ثلثة عشر وثلثه ويسمى في الباقي وهو ستة وعشرون وثلثان

فبلغ سهام الوصبة مشربين وسهام السعاية اربعين فاستقام الثلث والثلثان ولو كانت قيمة البدل مثل قيمة سهام المأمورا واكثر عتق كل المأمور بلا سعاية والبدل يعتق من الثلث وان قال اعتق عني عبدا بعد موتي وانت حر فهذا وما تقدم سواء الا انه اذا اعتق عبدا وسطا هنا لا يعتق المأمور الا باعتاق الوارث او الوصي او القاضي وفيما تقدم يعتق المأمور من غير اعتاق اذا اعتق منه عبدا وسطا فان قالت الورثة للعبد المأمور بعد الموت اعتق عبدا والا بعناك لم يكن لهم ذلك لكن القاضي يؤجله ثلثة ايام او اكثر بحسب رأيه كذا في الكافي * فان اعتق المأمور عبدا وسطا في المدة التي امهله القاضي اعتقه والارده الى الورثة وامرهم ببيعه وقضى بابطال وصيته ولو كان المولى قال لورثته اذا اعتق عني عبدا بعد موتي فاعتقوه فهذا وما لو قال لعبده اعتق عني عبدا بعد موتي فانت حر سواء كذا في المحيط * ابن سامة عن محمد بن روح لو قال لعبده قد بعتك نفسك وهذه الالف التي في يدك بالف درهم قال هو حر وبأخذ المولى ما في يد العبد وليس عليه شيء آخر وكذلك لو قال له عبده بعني نفسي وهذه الالف بمائة درهم اخذ المولى جميع الالف وعتق العبد بغير شيء ولو قال لعبده بعنك نفسك وهذه المائة دينار با الف درهم فقبله العبد وقيمة العبد بثمن المائة دينار سواء خمسمائة منها بالعبد وخمسمائة بالدينار فان نقد العبد الالف قبل ان يفترقا كانت الدنانير للعبد وعتق وان افترقا قبل ان يقبضها بطل من الالف بحصة الدينار فكانت الدنانير للمولى والخمسمائة التي عتق بها دين على العبد * هشام بن محمد بن روح لو قال العبد لمولاه بعني نفسي وقال قد فعلت عتق ومعنى في قيمته كذا في محيط السرخسي * ولو اعتق عبده بمال على اجنبي وقبل الاجنبي ذلك لا يلزمه المال كذا في المبسوط في باب عتق ما في البطن * واذا قال الرجل لغيره اعتق عبدك من نفسك بالالف على فاعتق فانه لا يلزم الا امر المال واذا ادعى كان له استرداده كذا في الذخيرة * ذمي اعتق عبده على خمرا وخنزير يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان اسلم احدهما قبل قبض الخمر فعندهما على العبد قيمته وعند محمد بن روح قيمة الخمر كذا في محيط السرخسي * ولو قال اذا ادبت الى الفاننت حرا واذا ما ادبت او متي ادبت فهو صحيح ولا يقتصر على المجلس ولو قال ان ادبت الى الفاننت حر يقتصر على المجلس ويضبر العبد ما دونها في هذه الوجوه كلها واذا ادعى

واذا أدى المال عتق ثم ينظر ان كان ذلك من مال اكتسبه قبل هذا الكلام فهو حر والمال كله لمولاه
وعليه الف اخرى في ذمته وان كان من مال اكتسبه بعد ذلك عتق والكسب كله الى حين
ما عتق لمولاه وليس عليه شيء من الالف كذا في الهنابيع * وللمولى بيعته قبل الاداء ولو أدى البعض
يجبر المولى على القبول الا انه لا يمتنع ما لم يؤد الكل فان ابرأه المولى من البعض او من الكل
لا يبرأ ولا يعتق كذا في السراج الوهاج * العبد اذا احضر مال بحيث يتمكن المولى من قبضه
وخلى بينه وبين المال اجبره الحاكم ونزله قابضاً لذلك وحكم بعتق العبد قبض او لا كذا في التبيين *
ولو قال لاجنبى اذا ديت الى الفاعبدي هذا حرف جاء الاجنبى بالالف ووضعها بين يديه
لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد ولو حلف المولى انه لم يقبض من فلان الف لا يحنث
كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قال لعبده ان ادبت الى الف فانت حر فقال العبد للمولى
خدمنى مكانها مائة دينار فاخذها المولى لا يعتق الا ان يقول للعبد عند طلبه ذلك ان ادبت الى
هذا فانت حر فحينئذ يعتق باليمين الثانية كما لو قال له ان ادبت الى الف درهم فانت حر ثم قال له
ان ادبت الى خمسمائة فانت حر فادى اليه خمسمائة يعتق باليمين الثانية كذا في المحيط *
ولو مات المولى فهو رقيق يورث عنه مع اكسابه او العبد فمات تركه لمولاه ولا يورث منه عنه كذا
في النهر الفائق * ولو قال ان ادبت الى الف فانت حر ثم باعه ثم اشتريه اورد عليه يعيب
او خيار رؤية او شرط ثم اتى بالف لا يجبر المولى على القبول ولو قبل يمتنع كذا في شرح الزيارات
للعنابى * واذا قال لعبده اذا ديت الى الف فانت حر فاستقرض العبد من رجل الف ودفعها
الى مولاه عتق العبد ورجع غريم العبد على المولى فيأخذ منه الالف كذا في الذخيرة *
ولو قال لعبده اذا ديت الى كذا من العروض فانت حر فادى اليه عتق الا انه ان كان ذلك
شيأ يصلح ان يكون مضافاً الكتابية يجبر المولى على قبوله بمنزلة الالف وان كان لا يصلح مضافاً
في الكتابية لا يجبر على قبوله ولكن ان قبله يعتق كذا في المبسوط * ولو قال ان ادبت الى ثوبا
فانت حر او قال ان ادبت الى درهم فانت حر فأتى بثوب او بثلاثة دراهم او اكثر لا يجبر
على القبول ولو قبل المودى عتق لوجود الشرط كذا في الكافي * ولو قال ان اقدم فلان فادبت
الى الف فانت حر فقدم فلان فادى اليه الف لا يجبر على القبول ثم ينظر ان كان المودى من مال اكتسبه
قبل القدم عتق العبد ولكن يرجع المولى عليه بالف آخر كذا في شرح الزيارات للعنابى *

وإذا قال له إذا أدبت إلى عبد أفانت حر ولم يضيف العبد إلى قيمته ولا إلى جنس فهو جائز وإذا وجد القبول ثبت العبد ديناً في الذمة فإن أتى العبد بعد ذلك بعبد وسط يجبر المولى على القبول وكذلك إن أتى العبد بما هو رافع يجبر على القبول وإن أدى بعبد رديء لا يجبر على القبول ولكن إن قبل يعتق ولو جاء العبد بقيمة عبد وسط لا يجبر المولى على القبول وإن أرضى بها وقبلها لا يعتق ولو قال له إذا أدبت إلى عبد أو سطا أو قال إذا أدبت كرحنطة وسط فانت حر فجاء بعبد مرتفع أو بكر مرتفع لا يجبر المولى على القبول وإذا قبل لا يعتق كذا في المحيط * ولو قال إذا أدبت إلى في كيس أبيض فانت حر فادى إليه في غير كيس أبيض لم يعتق كذا في السراجية * ولو قال لامته إذا أدبت إلى الفاكه شهر مائة فانت حر فقبلت ذلك فليس هذا بمكاتبه وله أن يبيعها مالم تود وإن كسرت شهر الم تود إليه ثم أدت له في غير ذلك لم تعتق كذا في ذكر في رواية أبي حفص والدليل على أن الصحيح هذه الرواية إذا قال لها إذا أدبت إلى الفاكه في هذا الشهر فانت حر فلم تودها في ذلك الشهر وأدتها في غيره لم تعتق كذا في البدائع * وإذا قال اعتقتك على ما في هذا الصندوق من الدراهم فقبل العبد عتق وعليه القيمة كذا في السراجية * ولو قال أخدمني وولدي سنة ثم أنت حر أو أخدمتني وأياه سنة فانت حر فمات المولى قبل مضي السنة لم يعتق به وكذا لو مات الولد فقد فأت شرط العتق بموته فلا يعتق بعد ذلك كذا في المبسوط * وإن قال لعبد أنت حر على أن تخدمني أربع سنين فقبل عتق وعليه أن يخدمه أربع سنين فإن مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة وعلى العبد قيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورحوان كان قد خدمه سنة ثم مات فعندهما عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وكذا لو مات العبد وترك مالا يقضى في ماله بقيمة نفسه لمولاه فعندهما كذا في السراج الوهاج * ولو قال إن خدمتني سنة فانت حر فخدمه أقل من سنة أو أعطاه مالا عوض خدمته لم يعتق ولو قال إن خدمتني وأولادي سنة فمات بعض أولاده لم يعتق كذا في غاية السروجي * وإذا قال لامته عند وصية أن أخدمت ابني وابنتي حتى استغنيا فانت حر فأن كانا صغيرين تخدمهما حتى يدركا وإن أدرك أحدهما دون الآخر تخدمهما جميعاً فإن كانا كبيرين تخدم البنت حتى تزوج والابن حتى يحصل للابن ثمن جارية وإن أزوجت الابنة وبقي الابن تخدمهما جميعاً وإن مات أحدهما وهما كبيران أو صغيران بطلت الوصية كذا في المحيط *

وَإِذَا قَالَ لَامْتَهُ إِذَا أَدَيْتَ إِلَى الْغَائِنَةِ حُرَّةً فَوُلِدَتْ وَلِدَانِمْ أَدَيْتَ لَمْ يَعْتَقْ وَلِدَاهَا مَعَهَا وَإِنْ أَدَيْتَ الْآلِفَ مِنْ مَالٍ مَوْلَاهَا مَتَّقَتْ لَوْ جُودَ الشَّرْطُ وَالْمَوْلَى أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهَا بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ الْمَوْلَى مَرِيضًا حِينَ قَالَ لَهَا إِذَا أَدَيْتَ إِلَى الْغَائِنَةِ حُرَّةً فَكَتَسَبَتْ وَأَدَيْتَ نَمَّ مَاتَ الْمَوْلَى مِنْ مَرَضِهِ فَانْهَى تَعْتَقَ مِنْ ثَلَاثَةِ فِي الْقِيَّاسِ وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ تَعْتَقَ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ وَإِذَا قَالَ مَتْنِي أَدَيْتَ إِلَى الْغَائِنَةِ حُرَّةً فَمَاتَ الْمَوْلَى قَبْلَ الْإِدَاءِ بَطُلَ هَذَا الْقَوْلُ كَذَا فِي الْمَهْصُوطِ * رَجُلٌ قَالَ لَأَخْرَأَ عَتَقَ امْتَكَّ هَذِهِ عَلَى الْآلِفِ دَرَاهِمَ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَنِيهَا فَاصْتَقَاهَا بَاتَ أَنْ تَزَوِّجَهُ فَالْعَتَقُ وَاقَعَ مِنَ الْمَالِكِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْآمَرِ وَلَوْ قَالَ اْعْتَقَ امْتَكَّ عَنِي عَلَى الْآلِفِ دَرَاهِمَ وَالْمَسْئَلَةُ بِحَالِهَا قَسَمَ الْآلِفُ عَلَى قِيَمَتِهَا وَمَهْرٍ مِثْلِهَا فَمَا أَصَابَ قِيَمَتَهَا فَعَلِيَ الْآمَرُ وَمَا أَصَابَ مَهْرَ الْمِثْلِ بَطُلَ عَنْهُ فَلَوْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْهُ فَمَا أَصَابَ قِيَمَتَهَا سَقَطَ فِي الرُّجْعَةِ الْأُولَى وَهِيَ لِلْمَوْلَى فِي الرُّجْعَةِ الثَّانِيَةِ وَمَا أَصَابَ مَهْرَ الْمِثْلِ كَانَ مَهْرًا لَهَا فِي الرُّجْعَةِ الْكَاثِيَةِ * وَلَوْ اْعْتَقَ ام وَلَدَهُ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ فَقَبِلَتْ صَتَقَتْ فَإِنْ أَبَتْ أَنْ تَزَوِّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ لَا سَعَايَةَ عَلَيْهَا وَلَوْ اْمْتَقَ امْتَهُ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ فَبَاتَ أَنْ تَزَوِّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ كَانَ عَلَيْهَا السَّعَايَةُ فِي قِيَمَتِهَا كَذَا فِي فَتَاوِي قَاضِي خَانَ * أَمْرَأَةٌ قَالَتْ لِعَبْدِهَا اْعْتَقْتِكَ عَلَى الْآلِفِ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَنِي عَلَى عَشْرَةِ قَبْلَ ذَلِكَ ثُمَّ ابْنِي أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَعَلِيهِ الْآلِفُ فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ مِنَ الْآلِفِ سَعَى فِي تَمَامِ الْقِيَمَةِ وَإِنْ قَالَتْ اْعْتَقْتِكَ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَنِي وَتَمَهَّرَنِي الْغَائِفُ قَبْلَ ثُمَّ ابْنِي ذَلِكَ عَتَقَ وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى مَائَةِ وَرَضِيَتْ بِذَلِكَ فَلَا سَعَايَةَ عَلَيْهِ وَلَوْ دَمَاهَا الْعَبْدُ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى الْآلِفِ فَبَاتَ الرُّجْعَةُ فَلَا سَعَايَةَ عَلَيْهِ كَذَا فِي مَحْبِطِ السَّرْحَسِيِّ *

وَإِذَا قَالَ لِعَبْدِي لَهُ إِذَا أَدَيْتَ إِلَى الْآلِفِ دَرَاهِمَ فَانْتَمَا حِرَانٌ بِعَنْبَرٍ أَوْ هُمَا وَلَوْ أَدَاهَا أَحَدُهُمَا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ بَانَ قَالَ خَمْسَمَائَةٌ عَنِّي وَخَمْسَمَائَةٌ اتَّبَعَ بِهَا مِنْ صَاحِبِي لَا يَعْتَقَانِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ خَمْسَمَائَةٌ مِنْ عِنْدِي وَخَمْسَمَائَةٌ بَعَثَ بِهَا صَاحِبِي فَحِينَئِذٍ يَعْتَقَانِ وَلَوْ أَدَاهَا أَجْنَبِي لَمْ يَعْتَقَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ أَوْدَى الْآلِفُ بِعَتَقِهِمَا أَوْ قَالَ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَا حِرَانٌ فَإِذَا قَبِلَ عَتَقَا وَكَانَ لِلْمُؤَدِي أَنْ يَأْخُذَ الْمَالَ مِنَ الْمَوْلَى كَذَا فِي الْمَحْبِطِ * مَنْ قَالَ لِعَبْدِيهِ أَحَدُكُمَا حَرٌّ بِالْآلِفِ دَرَاهِمَ لَا يَعْتَقُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا حَتَّى يَقْبَلَ فِي الْمَجْلِسِ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلَا حَتَّى قَامَا مِنَ الْمَجْلِسِ بَطُلَ وَإِنْ قَبِلَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَقْبَلِ الْآخَرُ لَا يَعْتَقُ فَإِنْ قَبِلَا وَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَبِلْتُ بِخَمْسَمَائَةِ دَرَاهِمَ لَا يَعْتَقُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَإِنْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَبِلْتُ بِالْآلِفِ أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا قَبِلْتُ بِالْآلِفِ دَرَاهِمَ يَقَالُ لِلْمَوْلَى بَيْنَ فَإِذَا أَوْفَعَ الْعَتَقَ

على احدهما عتق ولزمه الالف وان مات قبل البيان انقسمت تلك الرقبة بينهما نصفان فيعتق من كل واحد نصفه بخمسائة ويسعى في نصف قيمته كذا في شرح الطحاوي * رجل قال لعبدية احدكما حر بالالف فقالا قبلنا ثم قال احدكما حر بخمسمائة فقبلا صمح الايجاب الاول وبطل الثاني واذا صمح الكلام الاول فما دام حيا يرجع في بيانه اليه فان مات قبل البيان شام العتق فيهما وشاع المال تبع الشيوخ العتق فيعتق نصف كل واحد بخمسمائة ويسعى كل واحد في نصف قيمته وان قال احدكما حر بالالف درهم فلم يقبل احدى قال احدكما حر بمائة دينار ثم قبلا صمح الايجابان واذا صحا فاذ قبل انصرف قبولهما الى الكلامين وخير المولى ان شاء او وقع العتق عليهما بالمالين وان شاء او وقع العتق على احدهما بالمالين وان مات قبل البيان عتق ثلاثة ارباع كل واحد بنصف المالين وسعى كل واحد منهما في ربع قيمته كذا في الكافي * ولو قال لعبد له بعينه انت حر على الف درهم فقبل ان يقبل جمع بين عبد له آخر وبينه فقال احدكما حر بمائة دينار فقالا قبلنا يخير المولى فان شاء صرف اللفظين الى المعين وعتق بالمالين جميعا وان شاء صرف احد اللفظين الى الآخر وعتق المعين بالالف درهم وغير المعين بمائة دينار فان مات قبل البيان عتق المعين كله واما غير المعين فانه يعتق نصفه بنصف المائة هذا اذا صرف المعين من غير المعين فان لم يعرف وقال كلوا حد منهما انا المعين يعتق من كل واحد منهما ثلاثة ارباعه بنصف المالين وهو نصف الالف ونصف المائة الدينار ويسعى في ربع قيمته ولو قال لعبدية احدكما حر على الف والآخر على خمسمائة فان قالوا قبلنا جميعا او قال كلوا حد منهما قبلت انا بالمالين او قال كلوا حد منهما قبلت اكثر المالين متقا جميعا فيلزم كلوا حد منهما خمسمائة ولو قبل احدهما باقل المالين والاخر باكثر المالين عتق الذي قبل العتق باكثر المالين فيلزمه خمسمائة كذا في البدائع * ولو قبل كلوا حد باقل المالين لا يعتقان كذا في شرح الطحاوي * ان قال احدكما حر بالالف درهم والآخر بالعين فقال احدهما قبلت مطلقا او قال قبلت بالعين عتق وان قال قبلت بالالف لا يعتق وان كان المالان مختلفين جنسابان قال احدكما حر بالالف درهم والآخر بمائة دينار فقال احدهما قبلت العتق بالالف درهم لا يعتق وان قال قبلت مطلقا او قال قبلت بالايجابين عتق ويخير العبد في التزام ايهما شاء كذا في شرح الزيارات للعتابي * ولو قال احدكما حر بالالف والآخر بغير شيء فان قبلنا جميعا عتقا ولا شيء

عتقا ولا شيء عليهما وان قبل احدهما بالف ولم يقبل الآخر يقال للمولى اصرف اللفظ الذي هو اعتاق بغير بدل الى احدهما فان صرفته الى غير القابل عتق غير القابل بغير شيء وعتق القابل بالف وان صرفته الى القابل عتق القابل بغير شيء ويعتق الآخر بالايجاب الذي هو ببدل اذا قبل في المجلس وكذا لو لم يقبل واحد منهما حتى صرف الايجاب الذي هو بغير بدل الى احدهما بعتق هو ويعتق الآخر ان قبل البديل في المجلس والا فلا وان مات المولى قبل البيان عتق القابل كله وعليه خمسمائة وعتق نصف الذي لم يقبل ويسعى في نصف قيمته كذا في البدائع * ولو قال احدكما حر بالف والآخر مائة دينار فقبلا عتقا ولا شيء عليهما وان قال احدكما حر بغير شيء احدكما حر بالف دينار فقبلا عتق احدهما مجانا وخيار التعيين اليه وبطل الايجاب الثاني وكذا لو قال احدكما حر بالف فقبلا ثم قال احدكما حر بغير شيء صح الاول وخير فيه وبطل الثاني وان قال احدكما حر بالف احدكما بغير شيء فقبلا عتقا ولا شيء عليهما لان من عليه البديل مجهول كذا في الكافي * ولو قال لعبيدي يا ميمون انت حر بما رك على الف فالمال على الاخير ولو قال يا مبارك قد كاتبك على الف يا ميمون كان على الاول لانه تم الكلام قبل ان يدعوه بالآخر * رجل له ثلثة عبيد فقال احدكم حر على مائة درهم والآخر على مائتين والآخر على ثلثمائة فقبلا ذلك في المائة ومات قبل البيان وكان ذلك في الصحة عتقوا وسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وفي ثلث المائة ولو قبلوا ذلك في المائة مئتين سعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وثلث المائتين ولو قبلوا في ثلث مائة لا غير عتق من كل واحد ثلثه وسعى في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال لاحد العبدین انت حر على حصتك من الالف اذا قسمت عليك وعلى قيمة الآخر فقبل يعتق وعليه جميع قيمته عندهما وعند محمد رح لا يجاوز الالف كذا في محيط السرخسي * ولو قال انت حر بعد موتى بالف فلقبرل بعد موته واذا قبل بعد موت المولى لم يعتق في الاصح الا باعتاق الوصي او الوارث او القاضي عند امتناع الوارث والولاء للميت ولوا عتقه الوارث من كفارة الميت لا يصح من الكفارة بل من الميت كذا في النهر الفائق * ثم الوصي بملك عتقه تحقيقا لا تعليقا حتى انه لو قال انت حر اذ دخلت الدار فانه لا يعتق والوارث بملك عتقه تحقيقا وتعليقا حتى انه لو عتقه بدخول الدار عتق بدخولها كذا في غاية البيان * ولو قال اذا مت فانك حر على الف وكذا اذا اديت الى الغائب موتي فانك حر فادى الى وارثه متحقق الا باعتاق كذا في التمر تاشي *

ولو قال لعبده حج منى حجة بعد موتى وانت حر ولا مال له سواه يحج منه حجة وسطائهم يعتقه
الورثة ويسعى في ثلثي قيمته فان اوصى الميت مع هذا الرجل بثلث ماله قسم الثلث بين العبد
والموصى له على اربعة ثلثة ارباعه منها للعبد ويسعى للموصى له في ربع ثلث رقبته وللورثة في ثلثي
رقبته كذا في محيط السرخسى * وان قال لعبده ادفع الى وصيى بعد موتى قيمة حجة يحج بها منى
وانت حر انصرف الى قيمة الحجة الوسط وان ادنى قيمة الحجة الوسط وجب اعتاقه ولا يتوقف
تنفيذ العتق على اداء الحج وان اعتق ينظر ان كان قيمة الوسط مثل قيمته او اكثر فلا سعاية عليه
ثم الموصى يحج من الميت بثلث المودى من حيث يبلغ وان كان اوصى لرجل بثلث ماله
مع ذلك فثلثا قيمة الحجة للورثة والثلث يقسم بين الموصى له بالثلث وبين الحجة ارباعا
فثلثة ارباعه للحجة وربع الثلث للموصى له فان كان قيمة الحجة الوسط مثل ثلثي قيمة العبد صار
ثلث العبد وصية للعبد ايضا فينقسم الثلث بين العبد وبين الموصى له بالثلث والحجة ارباعا منهم
للعبد وسهم للموصى له وسهمان للحجة يحج بذلك من حيث يبلغ كذا في شرح الزيادات للعتابي *
ان قال لعبد ادفع الى وصيى قيمة حج فاذا دفعته اليه وحج بها منى فانت حر فنهنا لا ينفذ العتق
الا بعد الحج ولواتى بقيمة حج وسط لا يجبر الوصى على القبول فاذا ادنى وحج وجب تنفيذ العتق
وان اعتق سعى في ثلثي قيمته للورثة قلت قيمة الحج او كثرت ولا يأخذ الورثة شيئا مما اداه العبد
الى الوصى ولا يستسعون العبد قبل الحج وان اوصى مع ذلك لرجل بثلث ماله يحج الوصى
بكل ما ادنى العبد ثم يعتق العبد ويسعى للورثة في ثلثي قيمته ويسعى للموصى له في ربع الثلث
كذا في الكافي * ولو قال لعبد حج منى بعد موتى حجة وانت حر فمات المولى في شوال فاراد العبد
ان يخرج الى الحج فللورثة ان يمنعه في هذه السنة بل يؤخر الحج الى السنة القابلة فيوفي حقهم
في ثلثي الخدمة ثم يحج بثلاثة حتى لو مات المولى قبل وقت الذهاب للحج باربعة اشهر ومسافة الحج
في الذهاب والرجوع شهران يخدم الورثة اربعة اشهر وصرف الى نفسه شهرين للحج ليستقيم
الثلث والثلثان فاذا مات المولى في شوال فقالت الورثة للعبد اخرج والابناك فلم يخرج
لا تبطل وصيته الا برضا وان قال المولى حج منى في هذه السنة وانت حر فمات المولى
في شوال فللورثة ان يمنعه في هذه السنة لحقهم في ثلثي الخدمة فاذا منعوه بطلت وصيته لفوات
شرط العتق وهو اداء الحج في هذه السنة ولو قال لعبد حج منى بعد موتى بخمسين سنين وانت حر

فانه يخدم الورثة الى ان تجي تلك السنة فاذا جاء تلك السنة يخرج ويحج فاذا حج يجب
 اعتاقه ويسعى للورثة في ثلثي قيمته وان قال اد الى الفاحج بها فانت حر يتعلق العتق باداء الالف
 دون الحج بخلاف قوله اذا اديت الى الفاحج بها فانت حر لا يعتق مالم يحج كذا في شرح الزيادات
 للعتابي * سئل الفقيه ابو جعفر عن الرجل قال لعبده صم عني يوما وانت حر او قال صل عني
 ركعتين وانت حر قال متق العبد صام او لم يصم صلي او لم يصل كذا في الذخيرة * واو قال لورثته
 ان اد من اليكم عبيدي فلان بعد موتي كرهر فهو حرا وقال فاعتقه فاتى بالردى وقبل الوارث
 لا يعتق ولو ادى الوسط لا يعتق الا باعتاق الورثة او الوصى او القاضي كذا في الكافي
 والله اعلم بالصواب * الباب السادس في التدبير * التدبير على نوعين مطلق ومقيد فالمطلق
 ماعلق متقه بموته من غير انضمام شيء آخر اليه كذا في الينابيع * وله الفاظ قد يكون بصريح اللفظ
 مثل ان يقول انت مدبر او دبرتك وقد يكون بلفظ التحرير والاعتاق نحو ان يقول انت حر
 بعد موتي او حررتك بعد موتي او انت معتق او عتيق بعد موتي وقد يكون بلفظ اليمين بان يقول
 ان مت فانت حر او يقول اذا مت او متي مت او متما مت او ان حدث لي حدث او متي حدث لي
 وكذا اذا ذكر في هذه الالفاظ مكان الموت الوفاة او الهلاك وقد يكون بلفظ الوصية وهو ان يوصي لعبده بنفسه
 او برقبته او بعنقه او بوصية يستحق من جملتها رقبة او بعضها نحو ان يقول او صيتك بنفسك او رقبتك
 او بعنقك او كل ما يعبر به عن جميع البدن وكذا لو قال او صيت لك بثلاث مالي كذا في البدائع *
 واو اوصي لعبده بسهم من ماله متق بموته ولو اوصي له بجزء من ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج *
 ولو قال لعبده انت مدبر بعد موتي بصير مدبر الحال وكذلك لو قال اعتقتك فانت حر بعد موتي
 * او من دبر موتي او انت حر في موتي او مع موتي كذا في محيط السرخسي * وحكم المطلق
 اذا كان حيا لا يجوز بيعه ولا هبته ولا تزوج عليه ولا التصديق به ولا رهنه وله اعتاقه او كتابته
 كذا في السراج الوهاج * فان باعه وقضى القاضي بجواز بيعه نفذ قضاؤه ويكون فسحا للتدبير
 حتى لو ما د اليه يوما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية * وللمولى
 ان يستخدمه ويؤجره وان كانت امه وطئها وله ان يزوجه كذا في الكافي * واكسأ به
 ومهر المدبرة وارشها للمولى كذا في الينابيع * فان مات المولى متق المدبر من ثلث ماله
 حتى لو لم يكن له مال غيره سعى في ثلثيه كذا في الكافي * واذا كان على المولى دين مستغرق

لرقبة المدبر بمعنى في جميع قيمته لغرماء المولى كذا في غاية البيان * وولاء المدبر لمدبرة ولا ينتقل منه وان متق من جهة غيره صورته المدبرة اذا كانت بين اثنين جاءت بولد فادماه احدهما ثبت نعمه وغرم شريكه والولاء بينهما وكذا المدبر بين شريكين اعتقه احدهما وهو ومرفض من متق ولم يتغير الولاء كذا في الايضاح * أما المقيد فهو ان يعلق متق عبده بموته موصوفا بصفة او بموته وشرط آخر نحو ان يقول ان مت من مرضى هذا او من سفرى هذا فانك حر وخذ ذلك مما يحتمل ان يكون موته على تلك الصفة ويحتمل ان لا يكون وكذا اذا ذكر مع موته شرطا آخر يحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد كذا في البدائع * وحكمه اذا مات على تلك الصفة كما في المطلق وفي الحياة للمولى ان يتصرف فيه بجميع التصرفات من البيع والتملك وغيرهما كذا في السراج الوهاج * روى الحسن عن ابي حنيفة رح اذا قال ان مت ودفنت او فسلت او كفنت فانك حر فليس بمدبر وان مات وهو في ملكه استحب له ان يعتق من الثلث كذا في الينابيع * ومن المقيد ان يقول ان مت الى سنة او الى عشر سنين كذا في الهداية * ولو وقته بوقت لا يعيش مثله اليه بان قال ان مت الى مائة سنة فانك حر ومثله لا يعيش الى مائة سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن بن زياد وهو المختار هكذا في التبيين واذا قال لعبده انت حر يوم اموت ولم ينو النهار كان مدبرا مطلقا وان نوى النهار دون الليل كان مدبرا مقيدا كذا في الظهيرية * وان قال انت حر قبل موتى بشهر فمضى شهر مات يعتق بالاجماع لكن من الثلث عند ابي بكر الاسكاف وقال ابو القاسم من جميع المال وهو قول ابي حنيفة رح قال ابو الليث وهو الصحيح كذا في الغبائية * وان مات قبل مضى الشهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوى * ولو قال انت حر بعد موتى بيوم لا يكون مدبرا وله ان يبيعه ولو مات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا بالعاق الوارث كذا في فتاوى قاضيخان * ويؤمر الورثة باعتاقه استحسانا هكذا في النهذيب * ولو قال انت حر بعد موتى وموت فلان او قال بعد موت فلان وموتى فهذا لا يكون مدبرا مطلقا في الحال فان مات فلان او لا والغلام في ملك المولى لا ان يصير مدبرا مطلقا وان مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبرا وكان للورثة ان يبيعه كذا في المحيط * ولو قال انت حر الساعة بعد موتى يعتق بعد الموت كذا في الظهيرية * رجل قال لعبده لا سبيل لاحد عليك

عليك بعد موتي قالوا يصير مدبراً كذا في فتاوى قاضي خان * روى الحسن من أبي يوسف رح
لو قال أنت مدبر من فلان فهو مدبر من نفسه كذا في محيط السرخسى * ولو قال أوصيت
برقبتيك لك فقال لا قبل فهو مدبر وليس ردة بشيء كذا في خزائن المفتين * رجل قال لعبد
له أحد كما حر بعد موتي وله وصية مائة ثم مات متغاولها وصية مائة درهم بينهما ولو قال لكل واحد
منكما مائة درهم بطلت إحدى المائتين لأن أحدهما عبد فلا يصح الوصية له كذا في الظهيرية *
ولو قال إن ملكتك فانت مدبر فملك بعضه لم يصير مدبراً كذا في العنابية * ولو قال لامة لا يملكها
إذا اشتريتك فانت حرة بعد موتي أو قال إن اشتريتك وميت فانت حرة فاشترى بها تصير مدبرة
فإن اعتقها ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سبيت فاشترى بها لم تكن مدبرة حتى لو مات
لا تعتق كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * ولو قال لامة إن ملكتك فانت حرة بعد موتي
فولدت ثم اشترى بها تصير الام مدبرة دون الوالد ولو قال المولى ولدت قبل التدبير وقالت بل
بعده فالقول للمولى مع يمينه على علمه والبيئة لها ولو قال لامتين إن ملكتكما فانتما حرتان بعد
موتي بشهرين فملك أحدهما وولدت عنده ثم ملك الأخرى عتقتا من دبره وولد الأولى
رقيق كذا في محيط السرخسى * ولو قال أنت حر بعد كلامك فلا نا وبعد موتي فكلم فلا نا كان
مدبراً وكذا قوله إذا كلمت فلا نا فانت حر بعد موتي فكلمه صار مدبراً كذا في البدائع *
رجل قال لعبد أنت حر بعد موتي إن لم تشرب الخمر فقام شهراً بعد موت المولى و
لم يشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل أن يعتق بطل عتقه فإن رفع الأمر إلى القاضي بعد موت
المولى قبل أن يشرب الخمر فامضى فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم يرد إلى الرق كذا
في الظهيرية * قال محمد رح في الأصل إذا قال أنت حر بعد موتي إن شئت السامة فشاء العبد
من سامة فهو حر من الثلث بعد موت المولى فإن نوى بالمشيئة بعد الموت فليس للعبد مشيئة حتى
يموت المولى فإن مات فشاء عند موته عتق من الثلث بغير تدبير كذا في البنا بيع * وكان الشيخ
أبو بكر الرازي يقول الصحيح أنه لا يعتق إلا بالعناق من الورثة أو الوصي وبه جزم الحاكم
في مختصره كذا في النهر الفائق * ثم في ظاهر الجواب يعتبر المشيئة بعد موت المولى في المجلس
كذا في غاية السروجي * ولو قال لعبد أنت حر إن شئت بعد موتي فمات المولى وقام العبد
من مجلسه الذي علم فيه بموت المولى أو أخذ في عمل آخر فإن ذلك لا يبطل شيئاً مما جعله إليه

كذا في البدائع * وإذا قال لغيره دبر عهدي فاعتنه المأمور لا يصح وإن جعل الرجل امرءة
 إلى صبي فقال دبره إن شئت فدبره فهو جائز سواء كان الصبي يعقل أو لا يعقل كذا في المحيط *
 قال لرجلين دبرا عهدي فدبره أحدهما جاز ولو جعل امرءة في التدبير اليهما بأن قال جعلته
 امرءة اليكما في التدبير فدبره أحدهما لا يجوز كذا في فتح القدير * رجل قال في مرضه اعتقوا عني
 فلا نابعد موتى إن شاء الله تعالى أو قال هو حر بعد موتى إن شاء الله تعالى في الاستحسان
 يصح الاستثناء في قوله هو حر إن شاء الله ولا يصح في الأمر بالاعتاق كذا في فتاوى قاضيان *
 ذكر في الزيادات ومن دبر عبده على ألف فقبل فهو مدبر ولا شيء عليه كذا في محيط السرخسي *
 مدبر بين رجلين دبرا أحدهما فعلى قول أبي حنيفة ربح يقتصر التدبير على نصيب المدبر وللشريك
 الساكت في نصيبه خيارات خمسة إن كان المدبر موسرا إن شاء دبر نصيبه كما دبر وكان
 مدبر ابنيهما فإمات أحدهما عتق نصيبه من الثلث ويسعى في نصف قيمته للثاني إلا إذا مات
 الآخر قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وإن شاء اعتق فإذا اعتق صح عتقه وللمدبر أن يرجع
 على المعتق بنصف القيمة مدبرا أو الولاء بينهما وللمعتق أن يرجع على العبد بما ضمن وإن شاء
 المدبر اعتق وإن شاء استسعى العبد * وإن شاء استسعا فاعتق إذا أدى ذلك النصف وللمدبر
 أن يرجع على العبد في استسعيه فإذا أدى عتق كله وإن مات المدبر قبل أن يأخذ السعاية بطلت السعاية
 وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وإن شاء تركه كذلك فإذا مات يكون نصيبه موروثا عنه
 للورثة فيكون الخيار للورثة في العتق والسعاية ونحوه وإن مات المدبر عتق ذلك النصف من
 الثلث ولغير المدبر أن يستسعى العبد في نصف قيمته والولاء بينهما وإن شاء ضمن المدبر قيمة
 نصيبه إذا كان موسرا فالولاء كله للمدبر وللمدبر أن يرجع بما ضمن على العبد وإن لم يرجع حتى مات عتق
 نصيبه من ثلث المال وسعى للنصف الآخر كاملا للورثة وخيارات أربعة إن كان المدبر معسرا وليس
 له حق تضمين المدبر كذا في التاتارخانية * عبد بين شريكين دبرا معا فقال كل واحد دبرتك أو قال
 كل واحد نصيبني منك مدبرا أو قال كل واحد أدامت فانت حرا أو قال كل واحد أدامت فانت حر بعد موتى
 أو قال كل واحد أنت حر بعد موتى وخرج الكلام منهما معا صارا مدبرا لهما كذا في شرح الطحاوي * فإذا
 مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث والآخرا بالخيار إن شاء اعتق وإن شاء كاتب وإن شاء استسعى
 وليس له أن يتركه على حاله فإذا مات الباقي منهما قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وعتق إن كان

يخرج من الثالث وان قال اذا متنا فانت حرا وانت حر بعد موتنا وخرج كلاهما معالا يصير مدبرا الا اذا مات احدهما يصير نصيب الباقي منهما مدبرا وصار نصيب الميت ميراثا لورثته ولهم الخيار ان شاؤوا اعتقوا وان شاؤوا ادبروا وان شاؤوا كاتبوا وان اشاءوا استسعوا وان شاؤوا ضمنوا الشريك ان كان مؤسرا واذا مات الآخر عتق نصيبه من الثالث * مدبرة بين رجلين جاءت بولد ولم يدع احدهما فهو مدبر بينهما كامة فان ادماه احدهما ففي الاستحسان يثبت نسبه وصار نصف الجارية ام ولد له ونصفها مدبرة على حالها للشريك وبغرم المدعي نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الولد مدبرا ولا يضمن نصف قيمة الام فان مات المدعي او لاعتق نصيبه بغير شيء ولا يضمن للساكت شيئا وتسعى في نصيب الآخر في قولهم جميعا فان مات الآخر قبل ان يأخذ السعاية عتق كلها ان خرجت من ثلث ماله وبطلت السعاية منه في قياس ابي حنيفة ررح وان مات الذي لم يدع او لاعتق نصيبه من الثالث ولا تسعى في نصيب الآخر في قول ابي حنيفة ررح كذا في البدائع * ولو لم يمت واحد منهما حتى ولدت ولدا آخر فادماه الثاني ثبت النسب استحسانا ولا يضمن لشريكه شيئا من الولد مند ابي حنيفة ررح لانه ولد للشريك ولدوا ولد ام الولد لا قيمة له عند ابي حنيفة ررح ويضمن نصف العقر وان ادعى الاول الثاني ايضا يضمن نصف قيمته مدبرا وعليه نصف العقر بالوطي الثاني كذا في محيط السرخسي * المدبرة بين رجلين ان جاءت بولد ادماه جميعا معا يثبت نسبه منهما جميعا وصارت الجارية ام ولد لهما ويبطل التدبير كذا في البدائع * رجل كتب في كتاب الوصية ان عبده فلان حر بعد موته ولم يسمع منه احد ثم مات وحدث الورثة لما وجد في كتاب الوصية فهو مملوك لانهم انكروا اعتاقه وان ادعى العبد علم الورثة فالقول قول الورثة مع ايمانهم على علمهم كذا في الفتاوى الكبرى * اذا دبر الرجل ما في بطن جاريته فهو جائز فان ولدت بعد ذلك لا قل من ستة اشهر فهو مدبر وان ولدت لاكثر من ذلك لا يكون مدبرا كذا في الظهيرية * دبر ما في بطن امته لا يبيحها ولا يهبطها ولا يهرها حتى تضع حملها كذا في محيط السرخسي * ولو ولدت ولدين احدهما لا قل من ستة اشهر والثاني لاكثر منه بيوم فهما مدبران كذا في الينابيع * ولو دبر ما في بطن امته ثم كاتب الامه بجوز فان وضعت بعد هذا القول ولد لا قل من ستة اشهر فهو مدبر مقصود بالتدبير من جهة المولى ومكاتب تبعا للام فان ادت الام بدل الكتابة الى المولى عتقا بالكتابة

وان لم تؤد حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وتبقى الام مكاتبة على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الام سعى الولد فيما على الام على نجوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يعتق بقدر ما يخرج من ثلث ماله بغير سعاية بجهة التدبير ويبرأ من بدل الكتابة وان كان لا يخرج من ثلث ماله يعتق بقدر ما يخرج من ثلث ماله بغير سعاية بجهة التدبير وان شاء مضى في الكتابة وان شاء مضى في السعاية بجهة التدبير وان كان بدل الكتابة اكثر وهذا قول ابي حنيفة رح واذا كانت الامتة بين اثنين دبرها ما في بطنها فهو جازان وادت بعد هذا لا قل من ستة اشهر صار نصيبه مدبرا عند ابي حنيفة رح ويكون للساكت في نصيبه خيارات خمسة ان كان المدبر موسرا وان حاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر لا يصير نصيبه مدبرا واذا كانت الامتة بين اثنين قال احد هما ما في بطنك حر بعد موتى وقال الآخر للامتة انت حرة بعد موتى فولدت بعد هذه المقالة لا قل من ستة اشهر فالولد كله يصير مدبرا بينهما ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد واما في الام فللذى لم يدبر الام في نصيبه خيارات خمسة عند ابي حنيفة رح ان كان المدبر موسرا وان ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت هذه المقالة فعند ابي حنيفة رح يصير نصف الجارية مدبرة للذي دبرها ويصير نصف الولد مدبرا تبعا للجارية فان اختار الساكت بعد ذلك تضمين المدبر قيمة نصيبه من الجارية فلا ضمان له على المدبر بسبب الولد وان اختار الساكت استسعاء الجارية في نصف قيمتها ليس له ان يستسعى الولد بعد ذلك وان صار نصف الولد مدبرا لانه صار مدبرا تبعا واذا كان تبعا في التدبير يكون تبعا في السعاية ايضا كذا في المحيط * ولو ان جارية بين رجلين وهي حامل فدبر احد هما ما في بطنها واعتق الآخر الام فالذي دبر له ان يضمن المعتق نصف قيمة الام وليس للمدبر تضمين الحمل كذا في الينابيع * تدبير الصبي عبده لا يصح ويستوى فيه التنجيز والتعليق ببلوفه حتى اذا قال الصبي لعبده اذا ادركت فانت حر بعد موتى لا يصح وكذلك المجنون والمعتوه الغالب لا يصح تدبيرهما ويصح تدبير السكران وكذلك المكروه على التدبير اذا دبر يصح تدبيره والمكاتب اذا دبر مملوكا من كسبه لا يصح وكذا العبد المأذون له في التجارة اذا دبر لا يصح تدبيره كذا في المحيط * رجل دبر عبده ثم ذهب عقله والتدبير على حاله بخلاف ما اذا اوصى برقبته لانسان ثم جن ثم مات حيث

حيث بطل الوصية كذا في خزائن المفتين * دبر الذمي عبدة ثم اسلم يعتق بالاعانة فانه
 مات المولى قبل الفراق من السعاية عتق وبطلت السعاية فلو صالحه المولى من غير حكم على
 اكثر من قيمته وعجز يستغنى العبد في حق الفضل ويسعى في مقدار قيمته * حربى دخل دارنا
 بامان فدبر عبده ثم اضر الحربى يعتق المدبر ولودبر عبده في دار الحرب وخرج الينا فاسلم العبد
 يجبر على بيعه * ارتد العبد المدبر ولحق بدار الحرب او اسره ادل الحرب ثم اخذه المسلمون
 فاسلم رده على مولاه ويكون مدبر اكذا في محيط الصرخسى * من قال لعبده انت حر او مدبر
 فانه مؤمرا لبيان فان قال صليت به الحرية فيعتق وان قال عتيت التدبير صار مدبرا وان مات
 قبل البيان والقول في الصحة فانه يعتق نصفه مجانا من جميع المال ونصفه بالتدبير ان خرج عتق
 وان لم يكن له مال غيره عتق النصف مجانا ويسعى في ثلثي النصف وهو ثلث الكل ولو كانا عبدين
 فقال احدهما مدبرا وحر ومات قبل البيان ولا مال له غيره ما والقول في الصحة عتق ربع كل واحد منهما
 مجانا من جميع المال وربع كل واحد بالتدبير من الثلث ويسعى كل واحد في نصف قيمته على كل حال
 ولو قال انتما حران او مدبران والمسئلة بحالها عتق نصف كل واحد بالعتق البات ونصف كل واحد بالتدبير
 هذا اذا كان القول في الصحة وان كان القول في المرض يعتبر ذلك من الثلث كذا في شرح الطحاوى
 ولو قال في صحته لعبده ومدبره احدهما مدبرا والآخر حرا ولا مال له غيره ما ومات قبل البيان
 عتق القرن من كل المال والمدبر من الثلث ولو عكس فقال احدهما حرا والآخر مدبرا فعتق لك
 صناديق يوسف رح لانه اخبار تقدم او تاخر ومن محمد رح يعتق نصف كل واحد من كل المال
 والنصف بالتدبير من الثلث وكذا لو قال احدهما حرا والآخر المدبر يعتق القرن والمدبر مدبرا بحاله
 وهذا قولهم كذا في الكافي * ولو قال لمدبرين له احدهما حرا فخرج من صنده فرد من هذين المدبرين
 ودخل عليه مبد فقال للمدبر الثابت للعبد الداخل احدهما مدبر عتق المدبر الذى خرج
 بعد قوله احدهما حرا والعبد الداخل على حاله لا يعتق شيء منه وبقي المدبر الثابت مدبرا وان قال
 لمدبرين ولقرن له في صحته احدهم مدبرا والآخر لباقيين حرا ومات قبل البيان كان للقرن نصف
 العتق البات فيعتق من العبد نصفه ويسعى في النصف الباقي ونصف العتق بين المدبرين فيعتق
 من كل واحد منهما ربعه من جميع المال بالعتق البات وثلاثة ارباع من الثلث بالتدبير وكذا
 له حكم المسئلة با... قدم الصحة وقال احدهم حرا واحدا لآخرين مدبر يكون نصف العتق البات

للقن ونصفه للمدبرين كلوا احدا للربع وهي رواية الزيادات وذكر الامام قاضيخان الصحيح ما ذكره في الزيادات كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * ولو قال احدكم مدبروا الباقيان حران عتق القن ونصف كل مدبر بالامتنان ولو قدم العتق فقال احدكم حرروا الباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالامتنان ولو قال لمدبرين احدكم مدبر والباقيان حران عتق القنان من كل المال والاول خبر ولو قال احدكم حرروا الباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالامتنان وثلاثا كل واحد منهم من الثلث بالتدبير وكذا لو كانوا عبيدا فقال احدكم حرروا الباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد من كل المال والباقي بالتدبير ولو عكس فقال احدكم مدبر والباقيان حران عتق من كل واحد ثلثا من كل المال وما بقي من الثلث كذا في الكافي * ولو قال لثلاثة عبيد احدكم مدبران ثلثا منكم حران او مدبران ومات قبل البيان وكان القول منه في حالة الصحة عتق من كل واحد ثلثه بالايجاب البات وبقي ثلثا للمدبر مدبرا كما كان وصار ربع كل واحد من العبدتين مدبرا ايضا بالتدبير فان كان له مال يخرج رقبة وسدس من الثلث عتق المدبر المعروف كله وعتق من كل واحد من العبدتين ثلثة اسداس ونصف سدس الثلث بالعتق البات والربع بالتدبير وان لم يكن له مال قسم الثلث على قدر مساهمهم وحق المدبر المعروف في الثلثين وحق العبدتين في النصف واقل حساب له ثلث ونصف ستة وحق المدبر المعروف في اربعة وحق العبدتين في ثلثة فبلغ سهام الوصية سبعة وهو ثلث المال والكل احد وعشرون وصار ثلثا كل عبد سبعة لان الباقي بعد العتق البات من كل عبد ثلثا واذا صار ثلثا العبد سبعة فكان العبدان ثمانية وعشرون ونصفا فانكسر فضعفناه فصا كل عبد احد وعشرين فنقول عتق من المدبر المعروف بالايجاب البات الثلث سبعة وعتق منه بالتدبير بعد التضيق ثمانية ويسعى في ستة وهو قدر سبعين وعتق من كل واحد من العبدتين بالعتق البات الثلث سبعة وبالتدبير بعد التضيق من كل واحد ثلثة ويسعى كل واحد في احد عشر وهو قدر ثلثة اسباعه وثلثي سبعة فبلغ سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التوزيع فان مات المولى قبل البيان ثم مات واحد من العبيد ينظر ان مات المدبر المعروف صار مستوفيا وصيته ثمانية وتسعون ما عليه من السعاية ستة فيكون التوى على الورثة وعلى الموصى لهم على الشركة وانما يكون هكذا ان لو قسم الباقي على السهام التي كانت قبل التوى فنقول حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق العبدتين

في ستة فجهلته أربعة . وثلاثون فصار ثلثا كل رقبة من العبد بين الباقيين مبعة عشر متق من كل واحد بالتدبير ثلاثة ويسعى كل واحد في أربعة عشر وقد صار المدبر المعروف مستوفيا وصيته ثمانية فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام الثلث والثلثان فان لم يموت المدبر ولكن مات احد العبدين صار مستوفيا وصيته ثلثة وتوى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي ثلثة فيكون جملة السهام تسعة وثلثين فصار ثلثا كل رقبة من المدبر والعبد الباقي تسعة عشر ونصفا متق من المدبر ثمانية ويسعى في احد عشر ونصف ومتق من العبد الباقي ثلثة ويسعى في ستة عشر ونصف والعبد صار مستوفيا وصيته ثلثة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التحريم فان مات العبدان وبقي المدبر صار مستوفيين وصيتهما ستة وتوى ما عليهما من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية فيكون الجملة ستة وثلثين فصار ثلثا رقبة المدبر ستة وثلثين متق منه ثمانية ويسعى في ثمانية وعشرين والعبدان الميتان صار مستوفيين وصيتهما ستة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التحريم فان لم يموت المولى حتى مات احد العبد ثم مات المولى بعده فنقول اذا مات المدبر قبل موت المولى زالت مزاحمته في العتق البات وبقي العتق البات بين العبدين فاذا مات المولى شاع فيهما ومتق من كل واحد نصفه بالايجاب البات وصار ربع كل واحد مدبرا بالتدبير فان كان له مال يخرج نصف الرقبة من الثلث متق من كل واحد ثلثة ارباعه النصف بالعتق البات والربع بالتدبير ويسعى كل واحد في ربع قيمته وان لم يكن له مال قسم الثلث بينهما نصفين وماله عند الموت رقبة واحدة فثلثة ثلث الرقبة بينهما متق من كل واحد ثلثاه النصف بالعتق البات والسدس بالتدبير ويسعى كل واحد في ثلث قيمته وان لم يموت المدبر ولكن مات احد العبدين ثم مات المولى زالت مزاحمته وصار العتق البات بين العبد الباقي وبين المدبر متق من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد مدبرا وان كان له مال يخرج رقبة واحدة من الثلث متقا وان لم يكن قسم الثلث بينهما نصفين متق من كل واحد ثلثاه ويسعى كل واحد في ثلث قيمته على ما مر وان قال اثنان منكم حران او مدبران وكان القول في المرض فهنا يعتبر كلاهما

من الثلث وقسم الثلث على قدر سهامهم فحق المدبر المعروف في جميع الرتبة وذلك ستة
 وحق العبد بن بحكم التدبير في النصف ثلثة وبحكم العتق البات في الثلثين اربعة فبلغ سهام
 وصية العبد بن سبعة وسهام وصية المدبر ستة فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر فهو ثلث المال والكل تسعة
 وثلثون وصار كل عبد ثلثة عشر فنقول عتق من المدبر ستة ويسعى في سبعة وعتق من العبد بن
 سبعة من كل واحد ثلثة ونصف ويسعى كل واحد في تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام
 السعاية ستة وعشرين فاستقام التخريج وان مات المدبر بعد موت المولى توى ما عليه من السعاية
 فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام العبد بن سبعة وعلى قدر سهام
 الورثة ستة وعشرين فيكون الجملة ثلثة وثلثين وصار كل عبد ستة عشر ونصفا عتق من كل واحد
 ثلثة ونصف ويسعى كل واحد في ثلثة عشر وقد صار المدبر مستوفيا وصيته ستة فبلغ سهام الوصية
 ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخريج فان مات احد العبد بن توى ما عليه
 من السعاية والتوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين
 وعلى حق العبد الباقي ثلثة ونصف وحق المدبر ستة فيكون الجملة خمسة وثلثين ونصفا فنصار
 كل عبد سبعة عشر وثلثة ارباع سهم عتق من المدبر ستة ويسعى في احد عشر وثلثة ارباع سهم وعتق
 من العبد الباقي ثلثة ونصف ويسعى في اربعة عشر وربع سهم وقد صار العبد الميت مستوفيا
 وصيته ثلثة ونصفا فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخريج وان مات
 العبدان وبقي المدبر توى ما عليهما من السعاية فيقسم الباقي على قدر سهام الورثة ستة وعشرين
 وعلى سهام المدبر ستة فيكون الجملة اثنين وثلثين عتق من المدبر ستة ويسعى في ستة وعشرين
 والعبدان الميتان صارا مستوفيين وصيتهما سبعة فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام السعاية
 ستة وعشرين فاستقام التخريج فان مات المدبر مع احد العبد بن توى ما عليهما من السعاية
 فيقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى قدر حق العبد الباقي ثلثة ونصف فيكون
 الجملة تسعة وعشرين ونصفا عتق منه ثلثة ونصف ويسعى في ستة وعشرين والمدبر والعبد الميت
 استوفيا وصيتهما تسعة ونصفا فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخريج
 فان مات المدبر قبل موت المولى زالت مزاحمته في الايجاب البات وصار عتق رتبة ونصف
 بين العبد بن

بين العبدین فان كان له مال يخرج رقبة ونصف متق من كل واحد ثلثة أرباعه ويسعى في ربهه وان لم يكن له مال آخر صار ثلث المال وهو ثلثا رقبة بينهما يعتق من كل واحد ثلثه ويسعى كل واحد في ثلثيه فان مات احد العبدین قبل موت المولى زالت مزاحمته وبقي الايجاب البات بين العبد الباقي وبين المدبر لكل واحد النصف وصار نصف العبد الباقي مدبرا ايضا فان كان له مال يخرج جان من الثلث متقا بغير شيء وان لم يكن له مال كان ثلث المال وهو ثلثا رقبة بينهما على ما ذكرنا وان قال في صحته انتم احرار او انتم مدبرون ومات قبل البيان فقله انتم احرار صحيح في حق الكل وقوله او انتم مدبرون وقع لغوا في حق المدبر المعروف صحيحا في حق العبدین كانه قال او هذان العبدان مدبران فثبت بالايجاب البات متق رقبة ونصف بينهما لكل واحد نصف ويثبت بالايجاب الثاني تدبير رقبة بين العبدین صار نصف كل واحد مدبرا ونصف المدبر المعروف مدبر فان كان له مال يخرج رقبة ونصف من الثلث متقوا وان لم يكن قسم ثلث ما له وماله عند الموت رقبة ونصف فثلثه وهو نصف رقبة بينهم لكل واحد السدس متق من كل واحد ثلثا النصف بالايجاب البات والسدس بالتدبير ويسعى كل واحد في ثلثه وان كان الايجاب في المرض متقوا من الثلث على نحو ما ذكرنا وكذلك اذا قال كل واحد منكم حرا او انتم مدبرون فهو بمنزلة قوله انتم احرار او انتم مدبرون وكذلك اذا قال انتم احرار او هذا وهذا وهذا مدبرون فهو كقوله او انتم مدبرون وان لم يكن فيه مدبر فقال انتم احرار او هذا وهذا وهذا مدبرون صح الايجابان فيثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فعتق نصف كل واحد بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مدبرا ايضا بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وان كان الايجاب في المرض متقوا من الثلث على نحو ما ذكرنا وان كان فيهم مدبر فقال انتم احرار او احدكم مدبر فهو باطل لان قوله احدكم مدبر وقع لغوا بقي الكلام الآخر ايجابا في حال دون حال فلا يكون اعتاقا با لشك وان قال كل واحد منكم حرا ومدبر فالكلامان بطلا في حق المدبر وصحا في العبدین لانهما فرد كل واحد في الايجاب كانه قال لكل واحد احرار او مدبر فيبطل في حق المدبر ويصح في العبدین فثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فيعتق من كل واحد من العبدین نصفه بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مدبرا بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وان كان القول في المرض متقوا من الثلث على ما مر وان قال انتم احرار او هذا مدبر للمدبر المعروف

وهذا وهذا ومات قبل البيان صاروا مدبرين لان الملتزم احدا لا يجابين وقد قام دلالته اختياره
التدبير وهو مطلق الثاني والثالث على التدبير لان العطف يقتضى المشاركة بين المعطوف
والمعطوف عليه في الوصف المذكور ولا يثبت المشاركة في صفة التدبير الا على اعتبار اختياره
ايجاب التدبير في المعطوف عليه وان لم يكن فيهم مدبر فقال انتم احرار او هذا مدبر وهذا
وهذا صاروا مدبرين وكذلك لو قال انتم احرار او هذا مدبر وهذا بطل الايجاب الاول وصار
العبد الذى تناوله التدبير والذى عطف عليه مدبرين وبقي الثالث فاما ذكرنا ولو قال انتم احرار
وهذان مدبران وليس فيهم مدبر صرح الايجابان فثبت بالايجاب الاول عتق رقبة ونصف
بينهم ويثبت بالايجاب الثانى تدبير رقبة بين اللذين اضاف التدبير اليهما وانه يعتبر من الثلث
كذا في شرح الزبادات للعتابى * ولو قال لعبيده انتم احرار او هذا وهذا ان مدبران ثبت ثلث
كل ايجاب عند عامة المشايخ خرج فثبت بالكلام الاول عتق رقبة بين الكل وبالكلام الثانى
ثلث العتق للمفرد فصار له ثلثا رقبة وبالكلام الثالث تدبير ثلثي رقبة للآخرين فصار ثلث كل واحد
مدبرا ايضا كذا في الكافي * فان كان له مال يخرج ثلثا رقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلثان ويسعى
في ثلثه وان لم يكن صار ثلث ماله عند الموت بينهما نصفين وماله عند الموت رقبة وثلثا رقبة
فثلثه خمسة تساع رقبة بينهما كل واحد تسعان ونصف فعتق من كل واحد منهما با لعنق البات ثلثة
اتساع وبالتدبير تسعان ونصف ويسعى كل واحد منهما في ثلثة تساع ونصف وسعاية المفرد
في ثلثه فبلغ سهام الوصايا خمسة وسهام السعاية عشرة واستقام التحريم كذا في شرح الزبادات
للعتابى والله اعلم بالصواب * الباب السابع في الاستيلاء * ان اولدت الامة من مولاهما
فقد صارت ام ولد له سواء كان الولد حيا او ميتا او سقطا قد استبان خلقه او بعض خلقه اذا اقر به
فهو بمنزلة الولد الحى الكامل الخلق في كون الامة ام ولد له واما اذا لم يستبين شىء من خلقه
بان القت مضغة او علقة او قطنة فاداه المولى فانها لا تكون ام ولد كذا في السراج الوهاج *
ولا يجوز بيع ام الولد وكذلك كل تصرف يوجب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء
لا يجوز كالهبه والصدقة والوصية والرهن ومالا يوجب بطلان هذا الحق فهو جائز كالاجارة
والاستخدام والاستكساب والاستغلال والاستمتاع والوطى * والاجرة والكسب والغلة
والعقروا المهر للمولى كذا في البدائع * ولو قضى العاصى بجواز بيعها لا ينفذ قضاؤه

بل يتوقف على قضاء فاضل آخرامضاء وابطال كذا في الذخيرة * وللمولى ان يزوجه ولا يبنفى
 ان يزوجه حتى يستبرئها بحضة كذا في البدائع * وان زوجها قبل الاستبراء فولدت لفل
 من مثله اشهر فهو من المولى والنكاح فاسد وان ولدت لاكثر من ستة اشهر فالنسب ثابت
 من الزوج فان ادعاه المولى متق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط * وان زوجها
 فجاءت بولد فهو في حكم امه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسعى لاحد ويعتق بموته
 من كل المال وله استخدام وجارته الا انه اذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه اجماعية فان كان النكاح
 فاسدا فانه يلحق بالصحيح في حق الاحكام كذا في فتح القدير * زوجا منه من عبدة فولدت
 فادعى المولى لا يثبت النسب الا من العبد ويعتق باقراره بالحرية وتصير الجارية ام ولد واذا
 مات مولى ام الولد متقت سواء زوجها مولاها من رجل اولم يزوها لكن متقتها يعتبر من
 جميع المال سواء خرجت من الثلث اولم تخرج لم يلزم السعاية عليها لا لغريم ولا لوارث كذا
 في غاية البيان * ويستوي فيه الموت الحقيقي والحكمي بالردة واللعن بدار الحرب
 وكذا الحربي المستامن اذا اشترى جارية في دار الاسلام واستولدها ثم رجع الى دار الحرب
 فاسترق الحربي متقت الجارية كذا في البدائع * واذا متت بموته يكون ما في يدها من المال
 للمولى الا اذا اوصى له به كذا في البحر الرائق ناقلا من فتاوى قاضي خان * متق ام الولد يتكرر
 بتكرار الملك كمتق المحارم وتفصيله ام الولد اذا امتقها مولاها وارتدت ولحققت بدار الحرب
 ثم سببت واشترى المولى فانها تعود ام ولد وكذا لو ماك ذات رحم محرم ومتقت عليه
 ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشترى بها متقت وكذلك ثانيا وثالثا وكذلك ام الولد
 كذا في فتاوى قاضي خان * واذا اسلمت ام ولد النصراني فعرض الاسلام على مولاها قايما
 فانها يخرجها القاضي من ولايته بان يقدر قيمتها فينجمها عليها وتصير مكاتبه الا انها لا ترد الى الرق
 ولو عجزت نفسها فان اسلم منذ العرض فهي على حالها بالاتفاق بخلاف ما لو اسلم بعدها
 واذا مات مولاها النصراني متقت وسقطت منها السعاية كذا في فتح القدير * واذا قضى القاضي
 عليها بالقيمة ثم ماتت ولها ولد ولدته في السعاية سعى الولد فيما عليها كذا في محيط الرخصي *
 الجارية اذا ولدت ولدا من غيرا لمولى بنكاح او وطئ بشبهة ثم ملكها يثبت نسب ولدها منه
 وتصير ام ولد له كذا في فتاوى قاضي خان * ثم عندنا تصير ام ولد له من وقت ملكها لا من وقت العلوق

كذا في النهر الفائق * ولو استولد ما بملك اليمين فاستحققت ثم ملكها تصيرام ولد له عندنا كذا في الكافي * واذا استولد ما بالزنا ثم ملكها في الاستحصان لا تصيرام ولد له وهو قول عامنا الثلثة كذا في الذخيرة * ويعتق الولد ويجوز له بيع الام هكذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال تزوجت بهذه الجارية وولدت مني ولا يعلم ذلك الا بقوله وانكر ذلك المولى الذي هي له فاذا ملكها الذي اقر بهذا فانها تصيرام ولد له عند علمائنا الثلثة واذا اقر في صحته ن امته قد ولدت منه فانها تصيرام ولد له عند علمائنا الثلثة ويكون متهام من جميع المال سواء كان معها ولدا ولم يكن كذا في الذخيرة * ولو قال لامته في مرضه ولدت مني فان كان هناك ولدا وحبل يعتق من جميع المال والا فمس الثلث كذا في محيط السرخسي * جارية حبلى اقر مولاه ان حملها منه فانها تكون ام ولد له وكذلك اذا قال ان كانت حبلى فهو مني فولدت ولدا او اسقطت سقطا استبان خلقه او بعض خلقه واقر بها فانها تصيرام ولد له اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر فاذا انكر المولى الولادة فشهدت عليها امرأة جاز ذلك وثبت النسب وتصير الجارية ام ولد له كذا في الظهيرية * فان جاءت به لستة اشهر فصا دالم يلزمه ولم تصر الجارية ام ولد له كذا في البدائع * ولو قال حمل هذه الجارية مني او قال ما في بطنها من ولد فهو مني ثم قال بعد ذلك كان ربحا ولم يكن ولدا فصدقته الامه في ذلك او كذبت كانت ام ولد له ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من حمل او ولد ثم قال كان ربحا فصدقته الامه لم تكن ام ولد له كذا في فتاوى قاضيهان * وان كذبت وادعت انه كان حملا وقد اسقطت سقطا مستبين الخلق فالقول قولها وهي ام ولد له كذا في محيط السرخسي * رجل اقر ان امته حبلى منه ثم جاءت بولد لاكثر من مننين وشهدت امرأة على الولادة وقالت الامة هذا الولد ذلك الحبل وجهد المولى ان يكون هذا ذلك الحبل فالامة ام ولده ولا يثبت نسبة منه وان اقر المولى انه ذلك الحبل وانه منه وقد جاءت بعد ذلك بعشر مننين فهو ابنه وقوله من ذلك الحبل باطل ولو شهد عليه شاهدان في امته فشهدا صدهما انه قال قد ولدت مني وشهد الآخر انه قال هي حبلى مني فهو ام ولد له فقد اجمعا عليه وكذلك لو شهد احدهما انه اقرانها ولدت فلما وشهد الآخر انها ولدت جارية كذا في المحيط * رجل قال لجاريته ان كان في بطنك غلام فهو مني وان كان

وان كان جارية فليس منى ثبت نسب الولد منه خلا ما كان اوجارية ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو منى الى سنتين فولدت لاقل من ستة اشهر ثبت نسب الولد منه وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت والتوقيت باطل كذا في فتاوى قاضيجان * واذا اشترى امه لها ثلاثة اولاد فادعى احدهم فان كانوا ولدا في بطن واحد ثبت نسبهم جميعا منه وان كانوا في بطون مختلفة لم يثبت الا نسب الذي ادعاه والباقيان رقيقان ويبيعهما ان شاء ولو ادوا في ملكه بان ولدت امه رجل ثلاثة اولاد في بطون مختلفة فان ادعى الاصغر فانه يثبت نسب الاصغر منه وله ان يبيع الآخرين بالاتفاق وان ادعى الاكبر يثبت نسب الاكبر منه والاولى والاصغر بمنزلة الام ليس له ان يبيعهما ولا يثبت نسبهما منه كذا في المبسوط * رجل له جارية وطئها وعزل عنها فغابت زمانا ثم عادت وولدت لسته اشهر منذ غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متهما بها وكان اكبر رأيه انها فجرت فهو في سعة من نفى الولد وان لم يظهر منها فجوروا كبر رأيه انها عفيفة لا ينبغي له ان ينفي هذا الولد وينبغي ان يشهد انها ام ولد له كيلا يسرق ولده بعد موته كذا في فتاوى قاضيجان * واذا وطئ امته ولم يعزل عنها وحصلت فجاءت بولد لم يحل له فيما بينه وبين الله تعالى ان يبيعه ويجب ان يعترف به وان عزل عنها ولم يحصنها جاز له ان ينفيه صدا بى حنيفة رح كذا في السراج الوهاج * وان صارت ام الولد محرمة على المولى على التأبيد بان وطئها ابن المولى او ابوه او وطئ المولى امها او ابنتها فجاءت بولد لاكثر من ستة اشهر لم يثبت نسب الولد الذي اتت به بعد التحريم من غير موته وان ادعى يثبت النسب لان الحرمة لا تنزل الملك كذا في البدائع * ولو ان امه فرت رجلا من نفسها نكحت انها حرة فتزوجها وولدت له ولد اثم استحقها رجل فانه يقضى له بها وبقيمة الولد والعقر على الواطئ ثم اذا متت رجع عليها الاب بقيمة الولد فان اشترى ابو الولد نصفها من مولاه صارت ام ولد له وبضمن نصف قيمتها لمولاه كذا في المبسوط * رجل اشترى امه وهي ام ولد الغير من رجل اجنبى ولا علم له بحالها فولدت منه ولدا ثم استحقها مولاه وقضى له بها فعلى ابي الولد وهو المشتري قيمة الولد لمولى ام الولد بسبب الغرور كذا في الظهيرية * ان قال لغلام له لا يولد مثله لمثله هذا ابني متق عليه عند ابي حنيفة رح وهل تصير امه ام ولد الاصح انه اقرار بمومية الولد كذا في السراج الوهاج * استولد موطوءة الاب يثبت نسبها منه كذا

في الغنية * وأذا وطئ الاب جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه منه وصارت ام ولد له سواء صدقه الابن او كذبه ادمى الاب شبهة ولم يدع كذا في السراج الوهاج * وعليه قيمتها لا مقرها ولا قيمة ولدها كذا في الكافي * وشرط صحة هذا الاستيلاء ان تكون الجارية في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدموة وان يكون الاب صاحب ولاية من ذلك الوقت الى الدموة ايضا فلوباع الابن الجارية ثم عادت اليه بشراء او رد وولدت لاقل من ستة اشهر من ذهابها فادعاه الاب لم يصح دمرته الا ان يصدقه الابن كما اذا ادمى الاجنبي ذلك وصدقه وكذا لو كان الاب كافرا ثم اسلم او عبدا فعتق او مجنونا فافاق فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من الاسلام والعتق والافاق الى الدموة فادعاه لا يصح لعدم الولاية الا ان يصدقه كذا في فتح القدير * فان صدقه الابن يثبت نسبه منه ولا يملك الجارية ويعتق الولد على الابن بزعمه انه ملك اخاه كذا في التبيين * واما المعتوه لو ادعاه عند افاقته وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر من افاقته نفى القياس لا يصح لعدم ولايته عند العلوق وفي الاستحسان يصح لان العتق لا يبطل الحق والولاية به بل يعجز عن العمل كذا في فتح القدير * ولو ان الابن زوجها من الاب فولدت منه لم تصرام ولد ولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها حر كذا في الاختيار شرح المختار * ولو كانت الجارية مدبرة او ام ولد الابن بحيث لا تنتقل الى الاب بالقيمة فد موته باطلة كذا في الكفاية * ابو الاب اذا وطئ جارية ابنه فادعاه ولدها لا يثبت النسب اذا كان الاب حيا لان ولاية الجد منقطعة مع وجود الاب فادعاه الاب فادعاه بعد ذلك ثبت النسب وكذا اذا كان الاب حيا ولا ولاية له مثل ان يكون عبدا او كافرا او مجنونا فالولاية للجد فيصح دموته فان عادت ولاية الاب بان اسلم او اعتق او افاق قبل الدموة لم تقبل دموة الجد بعد ذلك ولو كان الاب مرتدا فعند ابي حنيفة رح دموته موقوفة فلان اسلم الاب لم تصح دموة الجد وان مات على الردة او لحق وقضى بلحاظه تصح ولو باع المولى الجارية وهي حامل ثم عادت اليه بشراء او بالرد بعيب او بخيار شرط او فساد في البيع وولدت لاقل من ستة اشهر من ذهابها لم تصح دموة الجد ولا دموة الاب الا اذا صدقه الابن فحينئذ يثبت النسب وصارت الجارية ام ولد له بالقيمة ويعتق الولد سحانا كذا في فاية البيان * ولو وطئ حارية امرأته او جارية والده او جدته فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويد راعنه الجد فان قال احلها للمولى لا يثبت النسب

الا ان يصدق المولى في الاحلال وفي ان الولد منه فان صدقته في الامرين جميعا يثبت النسب والا فلا وان كذب المولى ثم ملك الجارية يوما من الدهر يثبت النسب كذا في فتاوى قاضيخان *
وان اذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه فان صدقه المكاتب يثبت نسب الولد منه وعليه عقرها وقيمة ولدها ولا تصير الجارية ام ولد له وان كذب المكاتب في النسب لم يثبت كذا في الهداية * ولو ماك المولى يوما ولد جارية المكاتب الذي ادعاه وكان لم يثبت نسبه عند الدعوة بسبب تكذيب المكاتب يثبت نسبه عند ملكه اياه وذكر في المبسوط اذا ملك المولى الجارية في صورة التصديق يوما من الدهر صارت ام ولد له كذا في النهاية * وان اكاتب الرجل امته فجاءت بولد ليس له نسب معروف فادعاه المولى يثبت نسبه منه صدقته ام كذبتة وسواء جاءت بولد لسته اشهر ام لاكثر او اقل فان نسب الولد يثبت على كل حال اذا ادعاه وعق الولد ولا ضمان عليه فيه ثم ان جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر فعليه العقر والمكاتبه بالخيار ان شاءت مضت على كتابتها وان شاءت عجزت كذا في البدائع * وذكر في المأذون ان العبد المأذون اذا اشترى جارية فولدت فادعى الولد يثبت نسبه ولو كان محجورا لم يصح الا ان يدعى بشبهة كذا في العتبية * ولو اشترى جارية فولدت منه مع ابنته لها من غيره تصير الجارية ام ولد له وليس له ان يبيعها وله ان يبيع البنت فان زوج الجارية رجلا فولدت بنتا من الزوج ليس له ان يبيع هذه البنت فان اعتقهن ثم اشترى بهن بعد السبي والارتداد عدن كما كن في قول ابي يوسف رح يحرم عليه بيع الام والبنت الثانية ولا يحرم بيع البنت الاولى وقال محمد رح يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البننتين كذا في الظهيرية * ولو ان الجارية بين اثنين علق في ملكهما فجاءت بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه منه وصارت الجارية كلها ام ولد له بالضمنان وهو نصف قيمة الجارية ويسنوي في هذا الضمان اليسار والاعسار ويغرم نصف العقر لشريكه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وان ادعياه جميعا فهو ابنهما والجارية ام ولد لهما تخدم لهذا يوما ولذا يوما ولا يضمن واحد منهما من قيمة الام لصاحبه شيئا ويضمن كل واحد منهما نصف العقر فيكون قصاصا كذا في البدائع * ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه ميراث اب واحد كذا في الهداية *
وان اعتقها احدهما او مات هتق كلها في قولهم ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان * امته بين اثنين لاحدهما عشرةا ولآخر تسعةا عشرةا

جاءت بولد فاد معاً فانه ابنهما ابن هذا كله وابن ذاك كله فان مات ورثاه نصفين وان جنح عقل صوا فلهما نصفين وان جنت الامة فعلى صاحب العشر مشر موجب الجناية وعلى الآخر تسعة اعشار موجبها وكذا اولادها لهما كذا في الظهيرية * ولو كانت الجارية بين ثلثة او اربعة او خمسة فاد صوة جميعا يثبت نسبة منهم وتصير الجارية ام واد لهم في قول ابي حنيفة رح وان كانت الا نصباء مختلفة بان كان لاحدهم السدم ولا خرا اربع ولا خرا الثالث وما بقي لآخر يثبت نسبة منهم ويصير نصيب كل واحد منهم من الجارية ام ولد له ولا يتعدى الى نصيب صاحبه حتى يكون الخدمة والكسب والغلة على قدر انصبا ثم كذا في البدائع * امة بين رجلين جاءت بولدين في بطن واحد فاد صوا احدهما الاكبر والاخر الاصغر فهما ولدا مدعى الاكبر وان كانا من بطنين فالاكبر لمدعيه وصارت الجارية ام ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف مقرها لشريكه ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً لانه ملق حراً ويثبت نسب الولد الاصغر لمن يدعيه استحساناً ويضمن جميع قيمة الولد للاول كذا في العنابية * واذا كانت الامة بين رجلين فقال احدهما ان كان ما في بطنها فلا ما فهو مني وان كانت جارية فليست مني وقال الآخر ان كان ما في بطنها جارية فهي مني وان كان فلا ما فليس مني فهذا على وجهين الاول ان يخرج الكلامان منهما معا وفي هذا الوجه ما ولدت من ولد في ذلك البطن فهولهما جميعا سواء ولدت جارية او غلاما فان سبق احدهما بمقالتة ثم ولدت غلاما او جارية لاقل من ستة اشهر من وقت المقالتين جميعا فهو ولد للذي سبق بهذه المقالة غلاما كان او جارية وان جاءت بالولد لسته اشهر من وقت المقالة الاولى ولا قل من ستة اشهر من وقت المقالة الثانية فهو ولد الثاني وان جاءت به لسته اشهر من وقت المقالتين لم يثبت نسبة من واحد منهما الا ان يجدد المدعى كذا في المحيط * ولدت جارية مشتركة بين الشريكين لسته اشهر منذ ملكاها فاد صوا احد الشريكين الام واد صوا الشريك الآخر الولد ويولد لكل واحد مثل الذي ادماه وخرج الكلامان معا فاد صوة الولد والى لانها سبق على د صوة الام تقديراً لانها د صوة استيلاء ود صوة الام د صوة تحرير ود صوة الاستيلاء تستند ود صوة التحرير تقتصر وعلى مدعى الولد نصف قيمة الام ونصف مقرها ولا يبرأ مدعى الولد من ضمان نصيب الشريك بزعمه حيث كان في زعمه انها ابنته وان ولدت لاقل

لاقل من ستة اشهر مذ ملكها صححت د موة كل من الشريكين لعدم المرجح لان د موة كل منها د موة تحرير فلم يكن لاحد بهما سبق على الاخرى وثبت نسب الولد من مدعى الولد وثبت نسب الجارية من مدعيها ثم مدعى الولد لا يغرم لشريكه شيئاً في الولد بالاتفاق ولا غرم على مدعى الجارية في ام الولد عند ابى حنيفة راح لانه بد موة الجارية صار كانه اعتق ام ولد الشريك ورق ام الولد غير متقوم عند ولا مقر على مدعى الولد ولو ولدت لستة اشهر مذ ملكها بنتا وولدت بنتها اخرى فادعى كل واحد من الشريكين بنتا صححت الد مواتان وعلى مدعى الاولى نصف قيمة الجارية المشتركة وهي ام الاولى وجدة الثانية الا اذا اقبلت الجدة قبل الد موة واخذت القيمة من القاتل فان مدعى الاولى لا يضمن حينئذ لشريكه شيئاً من قيمة الجدة ولا يجب عليه قيمة الاولى التي ادعاها ايضاً عند ابى حنيفة راح وللولى العقر على مدعى الثانية بتمامه وان ولدت لاقبل من ستة اشهر مذ ملكها بنتا ثم ولدت هذه البنت بنتا اخرى والمسئلة بحالها فالد موة د موة البنت الثانية ولا تصح د موة البنت لانه اسبق للاستناد لان د موة الثانية د موة استيلاء ود موة الاولى د موة تحرير لان ملوقها لم يكن في ملكها ويغرم مدعى الثانية لمدعى الاولى نصف قيمة الاولى ونصف عقرها ولا غرم على مدعى الاولى في الجدة ان كانت ميتة للشريك كما يغرم في المسئلة الاولى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب د موى احد الشريكين * امة بين رجلين ولدت من آخر فقال المستولد زوجته انى وصدقه احدهما وقال الآخر بعناكها فنصفها ام ولد موقوفة ولا تخدم لاحد ونصفها رقيق للمقر بالتزويج ولا يحل للمستولد وطؤها لان المقر بالنكاح والمستولد قد تصادقا على النكاح في النصف وذلك لا يفيد الحل ويعتق نصف الولد حصته المقر بالبيع ويسعى الولد في نصفه الآخر وليس للمقر بالنكاح تضمين المستولد ولا تضمين المقر بالبيع وعلى الواطى العقر لهما فنياً أخذ المقر بالبيع نصفه ثمنوا يأخذ المقر بالنكاح نصفه مهر او يقال للمقر بالبيع خذه من الوجه الذى تدعيه فان مات المستولد سمعت الجارية في نصف قيمتها للمقر بالنكاح ولو قال المولى ان بعناكها والمستولد لا يضمن قيمتها ويضمن العقر لهما ولو كانت الجارية مجهولة لا يعرف مولاهما فقال المستولد زوجته انى وقال بعناكها فهى ام ولد وابنها حرو ويلزمه القيمة ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر لهما لم يذكره في الكتاب واختلف المشايخ فيه قيل يضمن وقيل لا يضمن فان ادعى الواطى الهبة وهما

اد ميا البيع وهى مجهولة او قالافصبتها فقال صدقتمافهى ام ولد وعليه قيمتها لهما جميعا وان
صدقتم الامة صدقت في حقها حتى ردت رقيمة لهما ولو اد مى المستولد الشراء والمولى التزويج
يثبت النسب ولا يعتق الولد وهذا اذا علم انها للمقروان لم يعتق الولد كذا في محيط السرخسى *
امة بين رجلين فجاءت بولدين في بطن واحد احدهما حى والآخر ميت فاد مى احدهما الميت
ونفى الحى لزمه الحى ولا يمكن نفيه بعد ذلك وكذلك لو اد مى كل واحد منهما الميت او اد مى
كل واحد منهما الولدين يثبت النسب منهما جميعا كذا في المبسوط * وان كانت الجارية بين رجل
وابنه وجده فجاءت بولد واد موه كلهم فالجد اولى كذا في الظهيرية * ولو كانت الجارية
مشتركة بين الاب والابن فاد ميا معا فالاب اولى استحسانا ويضمن نصف قيمتها ونصف مقرها
ويضمن الابن نصف مقرها فيلتقيان قصاصا كذا في السراج الوهاج * واذا كان احد الشريكين
مسلم والاخر ذمى فاد ميا معا فالمسلم اولى هذا اذا لم يسلم الذمى قبيل الدعوة اما اذا
اسلم الذمى ثم ولدت الامة فاد ميا معا يثبت نسبه منهما لا ستواء حالهما ولو كان الذمى بين
ذمى ومترد فالولد للمترد وغرم كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا في غاية البيان * ولو كانت
بين كتابى ومجوسى فالكتابى اولى ولو كانت بين عبد ومكاتب فالمكاتب اولى ولو كانت
بين عبد مسلم وبين حر كافر فالحر اولى ولو سبق احدهما في الدعوة فالسابق اولى كائنا من كان
كذا في السراج الوهاج * من محمد رح في رجلين اشترى زوجة احدهما فجاءت بولد بعد شهر
يثبت النسب من الزوج ولا يضمن قيمة الولد ولو اشترى اخوان امة حاملا فجاءت بولد
فاد ميا احدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعتق على العم بالقرابة لان الدعوة قد تقدمت
فيضاف الحكم الى الدعوة دون القرابة كذا في الظهيرية * واذا ولدت الامة من الرجل ثم اشترىها
هو آخر فهمى ام ولد له ويضمن لصاحبه نصف قيمتها موسرا كان او معسرا وكذلك ان ورثها
فان ورثا معها الولد وكان الشريك ذارحم محرم من الولد عتق عليهما جميعا وان كان الشريك
اجنبيا عتق نصيب الاب وسعى للشريك في نصيبه وكذلك ان اشترى او وهب لهما عند ابى حنيفة
رح صرف الاجنبى ان شريكه ابوة ولم يعرف * امة رجلين قد ولدت من زوج فاشترى الزوج
حصاة احدهما من الام والولد وهو موسر فهو ضامن لنصيب شريكه من الام وشريكه في الولد
بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء استسعا وان شاء عتقه في قول ابى حنيفة رح كذا في المبسوط *

أمة بين رجلين فالأولى في صحتهما هي أم ولد أحدنا ثم مات أحدهما يؤمر المحي بالبيان دون الورثة فان قال هي أم ولد هي أم ولد وضمن نصف قيمتها ولم يغرم من العرشياً لأنه ما قر بوطئها بعد ملكها فلعله استولدها بنكاح قبل ملكها وان قال هي أم ولد الميت منعت صدقته الورثة أولاً ولا سعاية للمحي وكذا للورثة وان كان ذلك في المرض وقالت الورثة مناك لم تسمع فان قالوا عني أبونا نفسه ولكننا لانسدقه فللمحي نصف قيمتها في التركة وهي تعتق من الثلث كذا في الكافي * وان ولدت الجارية في ملكها واقر كل واحد منهما انه ولد أحدهما ثم مات أحدهما فالولد حر والبيان إلى المحي فان قال هو ولدي يثبت النسب وتصير الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمة الأم ونصف العقر للشريك وسواء في هذه الصحة والمرض فان قال في الصحة هو ولد شريكي لم يثبت نسب الولد من واحد منهما وعتق الولد بلا شيء وكذلك منعت الأم بلا شيء وان كان القول منهما في مرض الشريك الميت فان قالت الورثة هي أم ولد المحي متناً ولا سعاية ولا ضمان وان قالوا اقر أبونا انه ولده ولكن نحن لانسدقه فالجارية والولد حران وعلى الورثة نصف قيمتها ونصف مقرها للمحي في التركة ولا سعاية عليها لأحد ويثبت نسب الولد من الميت استحساناً كذا في محيط السرخسي *

كتاب الايمان

وفيه اثنا عشر باباً * **الباب الأول** في تفسيرها شرعاً وركنها وشرطها وحكمها وفي تحليف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف أما تفسيرها شرعاً فاليمين في الشريعة عبارة عن عقد قوي به مزم الحالف على الفعل أو الترك كذا في الكفاية * وهي نوعان يمين بالله تعالى أو صفته ويمين بغيره وهي تعليق الجزاء بالشرط كذا في الكافي * أما اليمين بغير الله فنوعان أحدهما اليمين بالآباء والأبائين أو الملائكة والصوم والصلوة وسائر الشرائع والكعبة والحرم وزمزم ونحو ذلك ولا يجوز الحلف بشيء من ذلك * والثاني الشرط والجزاء وهذا النوع ينقسم على قسمين يمين بالقرب ويمين بغير القرب أما اليمين بالقرب فهو ان يقول ان فعلت كذا فعلى صوم أو صلوة أو حجة أو مبرة أو بدنة أو هدي أو صدقة أو رقة أو صدقة أو نحو ذلك وأما اليمين بغير القرب فهي الحلف

كتاب الايمان (٧٢) في تفسيرها شرما وركناتها وشرطها وغيرها

بإطلاق والعناق هكذا في البدائع * وأما ركن اليمين بالله فذكر اسم الله أو صفته وأما ركن اليمين بغيره فذكر شرط صالح وجزاء صالح كذا في الكافي * والشرط الصالح ما يكون معدوماً على خطر الوجود والجزاء الصالح ما يكون متيقناً الوجوداً وغالب الوجود عند وجود الشرط وذلك بان يكون مضاعفاً إلى الملك أو إلى سببه وان يكون الجزاء مما يحلف به حتى لو لم يكن كذلك لا يكون يميناً كالوكالة والاذن في التجارة فإنه إذا قال ان فعلت كذا فقد وكلتك أو ان انت لك في التجارة لا يكون يميناً كذا ذكره الامام خواهرزاده هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * وأما شرائطها في اليمين بالله تعالى ففي الحالف ان يكون عاقلاً بالغاً فلا يصح يمين المجنون والصبي وان كان عاقلاً ومنها ان يكون مسلماً فلا يصح يمين الكافر حتى لو حلف الكافر على يمين ثم اسلم فحنث لا كفارة عليه عندنا كذا في البدائع * ويبطل اليمين بالردة فلو اسلم بعدها لا يلزمه حكمه كذا في الاختيار شرح المختار * وأما الحرمة فليست بشرط فتصح يمين المملوك الا انه لا يجب عليه للحال الكفارة بالمال لانه لا ملك له وانما يجب عليه التكفير بالصوم وللمولى ان يمنعه من الصوم وكذا كل صوم وجب لمباشرة سبب الوجوب من العبد كالصوم المندوب به ولو اعتق قبل ان يصوم يجب عليه التكفير بالمال وكذا الطواعية ليست بشرط عندنا فتصح من المكره وكذا الجحد والعهد فتصح من الخاطيء والهازل عندنا * وأما الذي يرجع إلى المحلوف عليه فهو ان يكون متصور الوجود حقيقة عند المحلف وهو شرط انعقاد اليمين فلا تنعقد على ما هو مستحيل الوجود حقيقة ولا تبقى اذا صار بحال استحيل وجوده وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كونه متصور الوجود عادة بعد ان كان لا يستحيل وجوده حقيقة قال اصحابنا الثلاثة ليس بشرط حتى تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد ان كان لا يستحيل وجوده حقيقة وأما في نفس الركن فخلوه من الاستثناء نحو ان يقول ان شاء الله والا ان يشاء الله او ما شاء الله او الا ان يدولى غير هذا والا ان ارى او الا ان احب غير هذا او قال ان احبني الله او يسر الله او قال بمعونة الله او تيسيره ونحو ذلك فان قال شيئاً من ذلك موصولاً لم تنعقد اليمين وان كان مفصولاً انعقدت وأما في اليمين بغير الله ففي الحالف كل ما هو شرط جواز الطلاق والعناق فهو شرط انعقاد اليمين بهما وما لا فلا وفي المحلوف عليه ان يكون امرأ في المستقبل فلا يكون التعليق بامر كائن يميناً بل تنجزا حتى لو قال لامرأته انت طالق ان كان السماء فوقنا يقع الطلاق في الحال وفي المحلوف

وفي المحلوف بطلاقه وعتاقه قيام الملك او الاضافة الى الملك او سبب الملك وفي نفس الركن ما ذكر في اليمين بالله تعالى ولو قال ان اهانتني الله او بمعونة الله واراد به الاستثناء يكون مستثنيا فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء * ومنها ان لا يدخل بين الشرط والجزاء حائل فاذا دخل لم يكن يمينا وتعليقاً بل تنجيزاً هكذا في البدائع * اليمين بالله ثلاثة انواع غموس وهو المحلف على اثبات شيء او نفيه في الماضي او الحال يتعمد الكذب فيه فهذه اليمين بأثم فيها صاحبها وعليه فيها الاستغفار والتوبة دون الكفارة ونحوه وهو ان يحلف على امر في الماضي او في الحال وهو يظن انه كما قال والامر بخلافه بان يقول والله قد فعلت كذا وهو ما فعل وهو يظن انه فعل او ما فعلت كذا وقد فعل وهو يظن انه ما فعل او رأى شخصاً من بعيد فقال والله انه لزيد فظنه زيد او هو عمر واطنرا فقال والله انه لغراب فظنه غراباً وهو حداة فهذه اليمين نرجوان لا يؤخذ بها صاحبها واليمين في الماضي اذا كان لا من قصد لا حكم له في الدنيا والآخرة عندنا ومنعقدة وهو ان يحلف على امر في المستقبل ان يفعل او لا بفعله وحكمها لزوم الكفارة عند الحنث كذا في الكافي * والمنعقدة في وجوب الحفظ اربعة انواع نوع منها يجب اتمام البر فيها وهو ان يعقد على فعل طاعة امر به او امتناع من معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين وباليمين يزداد وكاده ونوع لا يجوز حفظها وهو ان يحلف على ترك طاعة او فعل معصية ونوع يتخير فيه بين البر والحنث والحنث خير من البر فينتدب فيه الى الحنث ونوع يستوى فيه البر والحنث في الالباحه فيتخير بينهما وحفظ اليمين اولى كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي * واما الحلف بالطلاق والعتاق وما اشبه ذلك فما يكون على امر في المستقبل فهو كاليمين المعقودة وما يكون على امر في الماضي فلا يتحقق اللغو والغموس ولكن اذا كان يعلم خلاف ذلك او لا يعلم فالطلاق واقع وكذلك الحلف بنذر لان هذا تحقيق وتنجيز كذا في الايضاح * لو قال ان لم يكن هذا فلا نافعي حجة ولم يكن وكان لا يشك انه فلان لزمه ذلك كذا في الخلاصة * ومن فعل المحلوف عليه عامداً او ناسياً او مكرهاً فهو سواء وكذا من فعله وهو مغمى عليه او مجنون كذا في السراج الوهاج * ولا يصح يمين النائم كذا في الاختيار شرح المختار * اليمين بالله تعالى لا تكرر ولكن تقليله اولى من تكثيره واليمين بغير الله مكروهة عند البعض وعند عامة العلماء لا تكرر لانه لا يحصل بها الوثيقة في العهود خصوصاً في زماننا كذا في الكافي * الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا

الیمین باللہ تعالیٰ او باسم آخر من اسماء اللہ كالرحمن والرحیم وجميع اسمی اللہ تعالیٰ فی ذلك سواء تعارف الناس الحلف به اولم یتعارفوا هو الظاهر من مذهب اصحابنا وهو الصحيح او بصفة من صفاته التي بحلف بها عرفا كعزة اللہ وجلالہ وكبریائہ وهو اختیار مشائخ ما وراء النہر کذا فی الکافی * والاصح ان المعتبر فی ذکر الصفات هو العرف کذا فی شرح النقایۃ للبرجندی * **لو قال وربی او ورب العرش او رب العالمین کان حالفا کذا فی البدائع * لا خلاف انه لو قال والحق لا افعل کذا انه یمین کذا فی المبسوط * ولو قال بالحق لا افعل کذا یكون یمینا ولو قال حقا لا افعل کذا فالصحيح انه ان اراد به اسم اللہ تعالیٰ یكون یمینا ولو قال بحق اللہ لا افعل کذا یكون یمینا کذا فی فتاوی قاضیخان * ولو قال وحق اللہ لا یكون یمینا عندانی حنیفة ومحمد رح وهو احدی الروایتین من ابی یوسف رح وهو الصحيح وحرمة اللہ قال شمس الائمة الحلوانی هذا بمنزلہ قوله وحق اللہ کذا فی الخلاصة * ولو قال ومظمة اللہ او قال وملکوتہ وقدرتہ ونوی الیمین اولم ینوب یكون یمینا کذا فی فتاوی قاضیخان * ولو قال وجبروت اللہ فهو یمین کذا فی السراج الوہاج * ولو قال وقوة اللہ وارادته ومشیتہ ومحبته وکلامہ یكون حالفا کذا فی البدائع * **ولو قال وامانة اللہ یكون یمینا** وذكر الطحاوی انه لا یكون یمینا وهو رواية عن ابی یوسف رح **ولو قال وصهد اللہ او قال وذمة اللہ یكون یمینا** ولو قال اشهد ان لا افعل کذا او اشهد باللہ او قال احلف او احلف باللہ او اقسم لوا قسم باللہ او اعزم او اعزم باللہ او قال علیه عهد او علیه عهد اللہ ان لا افعل کذا او قال علیه ذمة اللہ ان لا یفعل کذا یكون یمینا وكذا لو قال علیه یمین او یمین اللہ او قال لعمر اللہ او قال علیه نذر او قال علیه نذر اللہ ان لا یفعل کذا یكون یمینا کذا فی فتاوی قاضیخان * **بسم اللہ لا افعل کذا فی المختار** انه لا یكون یمینا الا اذا نوى کذا فی الفتاوی الغیائیة * **ولو قال وبسم اللہ یكون یمینا کذا فی الخلاصة * ولو قال وایم اللہ لا افعل کذا یكون یمینا** کذا ایمن اللہ وایم اللہ بکسر الهمزة ومن اللہ ومن اللہ ومن اللہ ویمیم واحدة فی الاصلیات الثلث کذا فی الظہیریة * **ولو قال ومیثاقہ یكون یمینا کذا فی الکافی * وكذلك اذا قال علی یمین اللہ وكذلك اذا قال علی میثاقہ کذا فی الايضاح * ولو قال الطالب والغالب لا افعل کذا فهو یمین** وهو متعارف اهل بغداد کذا فی المحيط * **ولو قال باللہ لا افعل کذا او سکن الہاء او بصبھا** اورفعھا یكون یمینا ولو قال اللہ لا فعلن کذا وسکن الہاء او نصبھا لا یكون یمینا لانعدا م حروف القسم الا**

ان يعربها بالكسر فيكون يمينا لان الكسر يقتضي سبق حرف الحافض وهو حرف القسم ولو قال بله لا فعل كذا قالوا لا يكون يمينا لانه لم يذكر اسم الله الا اذا عربها بالكسر وقصدا ليمين كذا في فتاوى قاضيخان * وقوله الله الله يمين كذا في العتابة * ولو قال لله يكون يمينا * في الاجناس اذا قال والله ان دخلت الدار كان يمينا كذا في المحيط * ولو قال انا شر من المجوس ان فعلت كذا فهو يمين وكذا لو قال انا شريك اليهود او شريك الكفار ان فعلت كذا كذا في الخلاصة * روى من محمد رح انه اذا قال اذا آليت كذا وعزمت لا فعل كذا فهو يمين كذا في الايضاح * في التجريد قال محمد رح حلف لا يحلف فقوله ان قمت او قعدت فانت طالق يمين كذا في الخلاصة * من حلف بغير الله لم يكن حالفا كما لنبي عليه السلام والكعبة كذا في الهداية * والبراءة عنه يمين كذا في الاختيار شرح المختار * قال محمد رح في الاصل لو قال والقرآن لا يكون يمينا ذكره مطلقا والمعنى فيه وهو ان الحلف به ليس بمتعارف فصا ركضه وعلم الله وقد قيل هذا في زمانهم ما في زماننا يكون يمينا وبه تأخذ ونأمر ونعتقد ونعتمد وقال محمد بن المقاتل الرازي لو حلف بالقرآن يكون يمينا وبه اخذ جمهور مشائخنا رح كذا في المصمرات * ولو قال انا بريء من النبي والقرآن فانه يكون يمينا كذا في الكافي * سئل عبد الكريم بن محمد عن قال انا بريء من الشفاعة ان فعلت كذا قال يكون يمينا وقال غيره لا يكون يمينا وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو قال ان فعلت كذا فانا بريء من القرآن او القبلة او الصلوة او الصوم رمضان فالحل يمين هو المختار * وكذا البراءة من الكذب الاربعة وكذا كل ما يكون البراءة عنه كفرا كذا في الخلاصة * ولو قال انا بريء من الضحى لا يكون يمينا ولو قال انا بريء مما في الصحف يكون يمينا كذا في الكافي * ولو رفع كتاب الفقه او دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال انا بريء مما فيه ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال انا بريء من بسم الله الرحمن الرحيم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال انا بريء من المغلظة او مما في المغلظة ليس بيمين الا اذا صرف فيها بسم الله الرحمن الرحيم ومعنى به البراءة عنها كذا في الخلاصة * ولو قال انا بريء من المؤمنين قالوا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال انا بريء من هذا الثلثين يوما يعني شهر رمضان ان فعلت كذا ان نوى البراءة عن فرضيتها يكون يمينا كما لو قال انا بريء من الايمان ان فعلت كذا وان

نوى البراءة من اجرها لا يكون يمينا لانه غيب وان لم يكن له لية لا يكون يمينا في الحكم
 مكان الشك وفي الاحتياط يكفر وان قال ان فعلت كذا فانا بريء من حجتى التي حججت فهذا
 لا يكون يمينا بخلاف ما اذا قال ان فعلت كذا فانا بريء من القرآن الذى تعلمت حيث
 يكون يمينا ولو قال انا بريء من الحجّة ومن الصلوة كان يمينا كذا في المحيط * ولو قال انا بريء
 من صومي وصلوتي او مما صليت وصمت لا يكون يمينا كذا في العنابية * ولو قال ان فعل
 كذا فهو يهودي او نصراني او مجوسي او بريء من الاسلام او كافرا ويعبد من دون الله
 او يعبد الصليب ونحو ذلك مما يكون اعتقاده كفرا فهو يمين استحسانا كذا في البدائع *
 حتى لو فعل ذلك الفعل يلزمه الكفارة وهل يصير كافرا اختلف المشائخ فيه قال شمس الائمة
 السرخسي رح والمختار للفتوى انه ان كان عنده انه يكفر متى اتى بهذا الشرط ومع هذا اتى
 يصير كافرا لرضاه بالكفر وكفارته ان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله وان كان عنده انه
 اذا اتى بهذا الشرط لا يصير كافرا لا بكفرو هذا اذا حلف بهذه الالفاظ على امر في المستقبل اما
 اذا حلف بهذه الالفاظ على امر في الماضي بان قال هو يهودي او نصراني او مجوسي ان كان
 فعل كذا امس وهو يعلم انه قد كان فعل لا شك انها لا يلزمه الكفارة عندنا لانه يمين غموس
 وهل يصير كافرا اختلف المشائخ فيه قال شمس الائمة السرخسي رح والمختار للفتوى انه
 ان كان عنده ان هذا يمين ولا يكفر متى حلف به لا يكفر وان كان عنده انه يكفر متى حلف به يكفر
 لرضاه بالكفر واما اذا قال يعلم الله انه قد فعل كذا او هو يعلم انه لم يفعل او قال بعلم الله انه
 لم يفعل كذا وقد علم انه فعل اختلف المشائخ فيه ما متهم على انه يصير كافرا كذا في الذخيرة *
 ولو قال بصفة الله لا فعل كذا لا يكون يمينا ولو قال وعلم الله لا فعل كذا عندنا لا يكون يمينا ولو قال
 ورحمة الله لا فعل كذا لا يكون يمينا في قول ابي حنيفة ومحمد رح * ولو قال وعذاب الله
 او سخطه او غضبه او قال ورضاء الله وثوابه او قال وعبادة الله لا يكون يمينا كذا في فتاوى
 قاضيخان * ولو قال شهد الله انه لا اله الا هو الله لا يكون يمينا كذا في الخلاصة * فان قال ووجه الله
 على قول ابي حنيفة ومحمد رح لا يكون يمينا قال ابو شجاع في حكاية من ابي حنيفة رح هو
 من ايمان السفلة يعنى الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجارحة وهذا دليل على انه لم يجعله يمينا
 كذا في المبسوط

كذا في المبسوط * ولو قال عليه لعنة الله ان فعل كذا او قال عليه مذاب الله او قال امانة الله ان فعل كذا لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان * وان قال ان فعلت كذا فعلى غضب الله او سخط الله فليس بحالف كذا في الهداية * واذا قال وسلطان الله لا فعل كذا فالصحيح من الجواب في هذا الفصل انه اذا اراد بالسلطان القدرة فهو يمين كقوله وقدرة الله كذا في المبسوط * ولا قال ودين الله لا يكون يمينا وكذا اذا قال وطاعته وشريعته او حلف بعمره وحدوده لم يكن حالفا وكذا اذا قال وبیت الله او بالحجر الاسود او بالمسعى الحرام او بالصفا او بالمروة او بالمنبر او بالقبر او بالروضة او بالصلوة او بالصيام او بالحج لم يكن حالفا في جميع ذلك وكذا اذا قال وحمد الله وعبادة الله فليس بيمين وكذا لو حلف بالسماوات والارض والشمس والقمر والنجوم لم يكن حالفا كذا في السراج الوهاج * ولو قال بحق الرسول او بحق الايمان او بحق القرآن او بحق المساجد او بحق الصوم او بحق الصلوة لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال بحق محمد عليه السلام لا يكون يمينا لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة * ولو قال مذبذب بالنار او حرم عليه الجنة ان فعل كذا فشيء من هذا لا يكون يمينا كذا في المبسوط * ولو قال لا اله الا الله لا فعل كذا فليس بيمين الا ان ينوي يمينا وكذلك سبحان الله والله اكبر لا فعل كذا كذا في السراج الوهاج * ولو قال مصيب الله ان فعلت كذا ومصيبته في كل ما افترض على فليس بيمين كذا في الايضاح * ولو قال ان فعلت كذا فانازان او سارق او شارب خمر او اكل ربوا فليس بحالف هكذا في الكافي * عن ابن سلام انه قال لو قال ان فعلت كذا فهو يعتقد الزنار على نفسه كما يعتقد النصاري انه يكون يمينا كذا في الظهيرية * ولو قال عبده حران حلف بطلاق امرأته ثم قال لا امرأته انت طالق ان شئت لم يعتق عبده وليس هذا بيمين وكذا لك اذا قال اذا حضت حيضة لم يعتق عبده كذا في المبسوط * ولو قال ان فعلت كذا فلا اله في السماء هو يمين ولا يكفر كذا في العتابة * ولو قال ما قال الله كذب ان فعلت كذا يكون يمينا ولو قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون يمينا ولو قال ان فعلت كذا فاشهدوا على بالنصرانية يكون يمينا ولو قال ما فعلت من صوم وصلوة لم يكن حقا ان فعلت كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال اللهم انا عبدك واشهد ملائكتك ان لا افعل كذا ثم فعل لا كفارة ويستغفر الله كذا في الخلاصة * رجل قال لا خروا لله لا اجيء الى ضيافتك فقال

رجل للحالف ولا تجيء الى ضيافته ايضا قال نعم يصير جالسا في حق الثاني بقوله نعم حتى لو ذهب الى ضيافة الاول او الى ضيافة الثاني حنت في يمينه كذا في المحيط * تحرهم الحلال يمين كذا في الخلاصة * فمن حرم على نفسه شيئا مما يملكه لم يصير محرما الا اذا فعل مما حرمه قليلا او كثيرا حنت ووجبت الكفارة كذا في الهداية * ان كان في يده درهم فقال هذه الدراهم حرام على ينظر ان اشترى بها شيئا يحنت من يمينه وان وهبها او تصدق بها لا يحنت في يمينه * وفي البقالى لو حرم طعاما او نحوه فهو يمين على ما تناوله المعتاد اكل في المأكول ولبس في الملبوس الا ان يعنى غيره قال وكذلك سائر التصرفات في الاشياء قال ولا يعتبر استيعاب الطعام بالاكل ولو قال لا يحل لي ان افعل كذا فان نوى تحريره عليه فهو يمين ولو قال هذا الثوب على حرام ان لبسته فلبسه ولم ينزعه حنت في يمينه * امرأة قالت لزوجها انت على حرام او قالت حرمتك على نفسي فهذا يمين حتى لو طوعته في الجماع كان عليها الكفارة وكذلك لو اكرهها على الجماع يلزمها الكفارة وقال هو ياكل الميتة ان فعل كذا لا يكون يمينا وكذلك اذا قال هو يستحل الميتة او يستحل الخمر او الخنزير لا يكون يمينا وكان يجب ان يكون يمينا لان استحلال الحرام كفر والحاصل ان كل شيء هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا يستطع حرمة بحال من الاحوال كالكفر وشبه ذلك فاستحلاله معلقا بالشرط يكون يمينا وكل شيء هو حرام بحيث يستطع حرمة بحال كالميتة والخمر واشباه ذلك فاستحلاله معلقا بالشرط لا يكون يمينا كذا في المحيط * ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوى غير ذلك والقياس ان يحنت كما فرغ ولا يتناول المرأة الا بالنية وان نواها كان ايلاء ولا يخرج عن اليمين الطعام والشراب وهذا كله جواب ظاهر الرواية والفتوى على انه يتبع به الطلاق بلا نية لغلبة الاستعمال في ارادة الطلاق وكذا في قوله حلال بروى حرام او حلال الله او حلال المسلمين وان قال لم انو الطلاق لم يصدق قضاء وفي قوله هر چه بدست راست گيرم بروى حرام قيل يجعل طلاقا بلا نية وهو اختيار مشايخ سمرقند وقال بعض مشايخنا خرج لم يتضح لي عرف الناس في هذا فالصحيح ان تقيد الجواب وتقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا وامام من غير دلالة فالاحتياط ان يتوقف المرافعة بالخالف المتقدمين ولو قال هر چه بدست چپ گيرم بروى حرام لا يكون طلاقا الا بالنية ولو قال هر چه بدست گيرم قيل لا يكون طلاقا الا بالنية وقيل لا يشترط النية * ولو قال حلال الله على حرام وله امرأتان يتبع الطلاق على واحدة

والله البيان في الاظهر كذا في الكافي * سئل ابو بكر عن قال هذه الخمر على حرام ثم شربها قال في هذا خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى قال احدهما يحنث وقال الآخر لا يحنث والمختار للفتوى انه ان اراد به التحريم يجب الكفارة وان اراد الاخبار ولم يكن له نية لا تجب الكفارة كذا اختاره الصدر الشهيد كذا في الظهيرية * اليمين بالله مما يحتمل التعليق نحو ان يقول اذا جاء فد فوالله لا ادخل هذه الدار ويحتمل التاقية ايضا كاليمين بغير الله نحو ان يقول فوالله لا ادخل هذه الدار الى سنة ينتهي اليمين بمضي السنة * رجل قال لغيره والله لا اكلمك يوما يوما فهو كقوله والله لا اكلمك يوما ينتهي اليمين بمضي يومين كذا في فتاوى قاضيخان * ويدخل فيهما الليلة المتخللة كذا في المحيط * ولو قال والله لا اكلمك يوما ويومين فهو كقوله لا اكلمك ثلاثة ايام ولو قال والله لا اكلم فلانا اليوم ولا غدا ولا بعد فدان له ان يكلمه في الليالي لا نها ايمان ثلث ولو قال والله لا اكلم فلانا اليوم وغدا وبعد فدان يكلمه في الليل لا نها يمين واحدة بمنزلة قوله لا اكلمه ثلاثة ايام بيدخل فيه الليالي كذا في المبسوط * اذا قال الرجل والله والرحمن لا افعل كان يمينين حتى اذا حنث بان فعل ذلك الفعل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية * والاصل في جنس هذه المسائل ان الحالف بالله اذا ذكر اسمين وبنى عليهما الحلف فان كان الاسم الثاني نعتا للاسم الاول ولم يذكر بينهما حرف العطف كان يمينا واحدة باتفاق الروايات كلها كما في قوله والله الرحمن لا افعل كذا وان كان الاسم الثاني يصلح نعتا للاسم الاول وذكر بينهما حرف العطف كانا يمينين في ظاهر الرواية بيانه في قوله والله والرحمن لا افعل كذا كذا في المحيط * واكثر المشائخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان الاسم الثاني لا يصلح نعتا للاول فان ذكر بينهما حرف العطف كما في قوله والله والله لا افعل كذا كانا يمينين في ظاهر الرواية وهو الصحيح وان لم يذكر بينهما حرف العطف كانت يمينا واحدة باتفاق الروايات كذا اذكر شيخ الاسلام كذا في المحيط * وان نوى به يمينين فيكون يمينين ويصير قوله لله ابتداء يمين بحذف حرف القسم وانه قسم صحيح كذا في البدائع * ولو قال والله والرحمن لا افعل كذا ففعل عليه الكفارتان في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * اذا حلف الرجل على امر لا يفعله ابدا ثم حلف في ذلك المجلس اخر لا يفعله ابدا ثم فعله كانت عليه كفارة يمينين وهذا اذا نوى يمينا اخرى او نوى التغليظ او لم يكن له نية واذا نوى بالكلام الثاني

اليمين الاولى عليه كفارة واحدة * وروى من ابي يوسف ربح من ابي حنيفة ربح قال هذا اذا كان يمينه بحجة او عمرة او صوم او صدقة فاما اذا كانت يمينه بالله فلا يصح نيته وعليه كفارتان قال ابو يوسف ربح هذا احسن ما سمعناه منه واذا كان احدي اليمينين بحجة والاخرى بالله فعليه كفارة وحجة كذا في المبسوط * في النوازل رجل قال لا خروا لله الا كلمه يوم ما والله لا كلمه شهرا والله لا كلمه سنة ان كلمه بعد مائة فعليه ثلثة ايمان وان كلمه بعد لغد فعليه يمينان وان كلمه بعدا لشهر فعليه يمين واحدة وان كلمه بعد سنة فلا شيء عليه كذا في الخلاصة * ولو قال انا بريء من الله تعالى ان كنت فعلت امس وقد كان فعل وهو يعلم به اختلف المشايخ فيه والمختار للفتوى انه ان كان في زعمه انه كفر يكفر ولو قال ان كنت فعلت امس فانه بريء من القرآن وقد كان فعل وهو لم به فالجواب المختار فيه كالجواب فيما اذا قال فهو بريء من الله هكذا في المحيط * ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله ورسوله وحنث فهو يمين واحدة يلزمه كفارة واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبري من رسوله فهما يمينان ان حنث يلزمه كفارتان ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبري من رسوله والله ورسوله بريان منه ففعل يلزمه اربع كفارات ومن محمد ربح لو قال هو يهودي ان فعل كذا او هو نصراني ان فعل كذا فهما يمينان ولو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فهو يمين واحدة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ان فعلت كذا فانا بريء من الكتب الاربعة فهو يمين واحدة وكذلك اذا قال ان فعلت كذا فانا بريء من القرآن والزبور والتوراة والانجيل فحنث يلزمه كفارة واحدة لانها يمين واحدة ولو قال انا بريء من القرآن وبري من الزبور وبري من التوراة وبري من الانجيل فهو اربعة ايمان اذا حنث يلزمه اربع كفارات كذا في المحيط * ولو قال انا بريء مما في المصحف فهو يمين واحدة وكذا لو قال هو بريء من كل آية في المصحف فهو يمين واحدة كذا في فتاوى قاضيخان * مثل شمس الاسلام ممن قال والله اني اكره ان يكون يميناً قال اختارنا ان لا يكون يميناً ثم رجع وقال يكون يميناً كذا في الخلاصة * رجل قال سوگند خورم که این کار نکنم قال بعضهم لا يكون يميناً وقال بعضهم يكون يميناً ولو قال سوگند می خورم که این کار نکنم يكون يميناً لان هذا الكلام يذكر للتحقيق دون الوجد كقول الرجل گواهی میدهم ولو قال سوگند خورم بطلاق

بطلاق کہ این کار نکنم لا یكون یمینا لانه وعد و تخويف و لو قال سوگند خور می یكون یمینا بمنزلة قوله سوگند می خورم کذا فی فتاوی قاضیخان * و لو قال مرا سوگند بطلاق است کہ شراب نخورم فشرب طلقت امرأته و اذا لم یکن حلف ولكن قال قلت ذلک لدفع تعرضهم لا یصدق قضاء کذا فی الکافی * و آن قال سوگند خورده ام ان کان صادقا کان یمینا و ان کان کاذبا فلاشی علیه کذا فی المحیط * و لو قال بر من سوگند است کہ این کار نکنم فهو اخباران اقتصر علی هذا فهو اقرار بالیمین و ان زاد علی هذا فقال بر من سوگند است بطلاق یلزمه ذلک فان قال قلت ذلک کذا با دفعا لتعرض الجلساء و غیر ذلک لا یصدق قضاء و لو قال بالله العظیم کہ بزرگتر از بالله العظیم نیست کہ این کار نکنم یكون یمینا کما قال بالله العظیم الامظم و هذه الزیادات تكون للتأكيد فلا یصیر فاصلا کذا فی فتاوی قاضیخان * فی الفتاوی لو قال سوگند می خورم بطلاق لیس بتطبیق لان الناس لم یتعرفوه یمینا بالطلاق * و فی التجرید و لو قال مرا سوگند خانه است تطلق امرأته ولم یشرط فیه نية المرأة و هو الاصح * فی الفتاوی و لو قال بالله کہ بزرگتر از من نامی نیست او بزرگتر از من سوگند نیست او بزرگترین نامی است کہ افعلا و لا افعلا یمین و قوله از من بزرگتر لا یجعل فاصلا * و فی مجموع النوازل سئل شیخ الاسلام عن من یقول ما حلفت ان لا افعلا بل حلفت ان هذا اعظم الایمان و انه لا اعظم من هذه الیمین علی قال لا یصدق لانه وصل به نفی الفعل و ما ذکر من الاقتصار علی الکلام الاول خلاف الظاهر کذا فی الخلاصة * و لو قال مصحف خدا بدست می سوخته اگر این کار کند لا یكون یمینا و لو قال مرا میدی بخدا دارم نا امیدم اگر این کار کنم یكون یمینا و لو قال مسامنی نکرده ام خدا می را اگر این کار کنم ففعل قال الفقیه ابوالبیث ان اراد بذلك ان الذی فعل من العبادات لم یکن حقا یكون یمینا و الا فلا و لو قال هر چه مسامنی کرده ام بگافران دادم اگر این کار کنیم ففعل لا یصیر کافرا و لا یلزمه الکفارة * و لو قال دانه که قلان سخن نگویم نه یکدزد نه دزد و نه دزدان فهو یمین واحدة تنتهی بمضی الیومین کذا فی فتاوی قاضیخان * و لو قال حرام است باتو سخن گفتن یكون یمینا کذا فی الظہیریة * سئل الشیخ القاضی الامام علی بن حسین السغدی عن من قال مذرتکم کہ چنین نکنم و لم ینوشیا قال یكون یمینا کذا فی الخلاصة * و رجل قال مذرتکم خدا می را که قلان کار نکنم یكون یمینا کما لو قال مذرت ان لا افعلا کذا و لو قال خدا می را او پیغمبر را مذرتکم که قلان کار نکنم

لا يكون يمينا لان قوله ينمسر اذ رقت لم يكن يمينا فاذا تحلل بين ذكر الله تعالى وبين الشرط جالا يكون يمينا بصير فاصلا فلا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيهان * مثل نجم الدين ممن قال
اگر فلان کار کند از مغ بد تراست فقال هو يمين موجبة للكفارة اذا حنث فيها ولو قال از منى مد
وشعت آيه قرآن يزار است اگر اين کار نمند فهو يمين واحدة ولو قال اگر دوى اين کار کند
و براغ خوانست و جمود خوانست و سنگ سار کيست ثم فعل لا يلزمه شىء ولو قال هر چه منان مغي کرده اند
و جهودان جهودى کرده اند در کردن دوى که اين کار نموده است وقد فعل ذلك لا يلزمه شىء ولو قال
اگر دوى اين کار کند کافر بروى شرف دارد لا يكون يمينا كذا في الظهيرية * ولو قال از هزار مغ
و تر سابه ترم ان فعلت كذا فهو يمين كذا في المحيط * امرأة قالت لزوجها اترك اللعب بالشطرنج
فقال نعم فقالت انما منك طالق ان كنت تلعب بالشطرنج فقال الزوج ان كنت لعب بالشطرنج
فقلت ايش هذا فقال الزوج همان که تو ميگوئى ثم لعب بعد ذلك لا يقع الطلاق كذا في الخلاصة *
مثل نجم الدين عمر النسفى ممن قال هر چه بدست راست گرفت بروى حرام که فلان کار نمند
و کرد لا يحنث لان العرف في قوله هر چه بدست راست گیرد ولا عرف في قوله هر چه بدست راست
گرفت كذا في الظهيرية * واذا قال پدر قسم ياخذ که از خريد تو که يارى تخورم فقد قيل انه يكون
يمينا اذا نوى اليمين والاصح انه يمين بدون النية كذا في الذخيرة * فصل
في تحليف الظلمة وفيما ينوى الحالف غير ما ينوي المستحلف * ذكر في فتاوى اهل سمرقند
سلطان اخذ رجلا فحلفه بايزد فقال الرجل مثل ذلك ثم قال که روز آدينه يائى فقال الرجل
مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يلزمه شىء لانه لما قال بايزد وسكت ولم يقل قل
بايزدان لم افعل كذا لم ينعقد اليمين ذكر عن ابراهيم النخعي أنه قال اليمين على نية الحالف
اذا كان مظلوما وان كان ظالما فعلى نية المستحلف وبه اخذ اصحابنا مثال الاول اذا اكره الرجل
على بيع مدين في يده فحلف المكره بالله انه دفع هذا الشىء الى فلان يعنى به بائعه حتى يقع
هند المكره ان ما في يده ملك غيره فلا يكرهه على بيعه يكون كما نوى ولا يكون ما حلف
يمين ضموس لا حقيقة ولا معنى ومثال الثانى اذا ادعى مينا في يدى رجل انى اشتريت
منك هذا العين بكذا وانكر الذى في يده الشراء وازاد المدعى ان يحلف المدعى عليه بالله
ما وجب عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى فحلف المدعى عليه على هذا الوجه ويعنى

التمسك في هذا المدعى بالهبة والصدقة لا بالبيع فهذا وان كان صادفا فيما حلف ولم يكن ما حلف يمين ضموس حقيقة لأنه نوى ما يحتمله لفظه فهو يمين ضموس معنى لأنه قطع بهذه اليمين حق امرء مسلم فلا يعتبر نيته* قال الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام المعروف بخوارزمية وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله فاما اذا استحلف بالطلاق او العتاق وهو طالم او مظلوم فنوى خلاف الظاهر بان نوى الطلاق من الوثاق او نوى العتاق من عمل كذا او نوى الاخبار فيه كاذبا فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما بينه وبين الله تعالى الا انه ان كان مظلوما لا يأثم اثم الغموس واذا كان ظالما يأثم اثم الغموس وان كان ما نوى صادقا حقيقة قال القدوري في كتابه ما نقل عن ابراهيم ان اليمين على نية المستحلف ان كان الحالف ظالما فهو صحيح في الاستحلاف على الماضي لان الواجب باليمين كافر بالانتم ومنى كان ظالما فهو آثم في يمينه وان نوى ما يحتمله لفظه لأنه يوصل بهذه اليمين الى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على امر في المستقبل فيعتبر مية الحالف على كل حال كذا في المحيط* في العتاق وي رجل مر على رجل فاراد الرجل ان يقوم فقال المارة انه كنه يحيرى فقام لا يلزم المارشى* في نوادر ابن سمانة عن ابي يوسف رح قال لغيره دخلت دار فلان امس فقال نعم فقال له السائل والله لقد دخلتها فقال نعم فهذا الحالف وكذا لو قال والله ما دخلت فقال نعم* روى بشر عن ابي يوسف رح قال الآخر ان كلمت فلانا فبعدك حرف فقال الآخر الا باذنك فهو مجيب ان كلم بغير اذنه يحنث كذا في الخلاصة* رجل قال لا خروا لله لتفعلن كذا وكذا ولم ينوا استحلاف المخاطب ولا مباشرة اليمين على نفسه فلا شيء على واحد منهما اذا لم يفعل المخاطب ذلك وان نوى القائل الحلف بذلك يكون حالفا وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا وكذا ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو شيئا فهو الحالف وان اراد الاستحلاف فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما كذا في فتاوى قاضي خان* رجل قال لا خروا لله لتفعلن كذا والله لتفعلن كذا فقال الآخر نعم ان اراد المبتدئ الحلف و اراد المجيب الحلف يكون كل واحد منهما حالفا وان نوى المبتدئ الاستحلاف ونوى المجيب الحلف فلا مجيب حالف وان لم ينو كل واحد شيئا ففي قوله الله الحالف هو المجيب وفي قوله والله مع الواو الحالف هو المبتدئ وان اراد المبتدئ ان يكون مستحلفا

واراد المجيب ان لا يكون عليه يمين ويكون قوله نعم على ميعاد من غير يمين فهو كما نوى ولا يمين على واحد منهما كذا في الخلاصة * وهكذا في الوجيز ومحيط السرخسي * ولو قال الرجل لغيره اقسمت لتفعلن كذا او قال اقسمت بالله او قال اشهد بالله او قال احلف بالله لتفعلن كذا وقال في جميع ذلك اقسمت عليك او اشهد عليك او لم يقل عليك فالحالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا يمين على المجيب وان نوبا جميعا ان يكون المجيب هو الحالف الا ان يكون المبتدئ اراد الاستفهام بقوله احلف ونحو ذلك فان اراد ذلك فلا يكون يمينا على المبتدئ * رجل قال لآخر عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال الآخر نعم فلا شيء على القائل وان نوى به اليمين ويكون هذا على اختلاف المجيب * رجل قال لامرأته انك فعلت كذا وكذا فقلت لم افعل فقال ان كنت فعلت فانت طالق فقالت المرأة ان كنت فعلت فانا طالق قالوا ان اراد به يمين المرأة لا تطلق المرأة * جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع بعد هذا صاحبه فامرأته طالق ثلثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلا نصفه رجل بعد قوله هلا ثم صفع هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة القائل هلا لان هذا كلام فاسد ليس بيمين * رجل قال على المشي الى بيت الله تعالى وكل مملوك اي حر وكل امرأة لي طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل آخر وعلى مثل ما جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل هذا الرجل الثاني الدار يلزمه المشي الى بيت الله ولا يقع الطلاق والعناق كذا في فتاوى قاضيخان * رجل حلفه اموان السلطان ان لا يعمل غدا عملا ما لم يأت فلان فاصبح الحالف ولبس خفيه فدخل على صبيته وحول رأسه من مكانه قبل ان يأتى فلان قال محمد بن مسلمة ارجو ان لا يحنث فيمينية تكون على غير هذا العمل * رجل خرج مع الامير في السفر فحلفه الامير ان لا يرجع الا باذنه فسقط ثوبه او كيسه فرجع لذلك لا يحنث لان يمينه لم تقع على هذا الرجوع * رجل ساع يضرب الناس بالسعايات والحبايات فحلف وقال ان سميت احدا في الزيادة على عشرة داهم فامرأته طالق فسعى امرأته في الزيادة على عشرة ذكرا لشيخ الامام نجم الدين النصفى رحمه الله لا تطلق امرأته كذا في الظهيرية * السلطان اذا قال لرجل مال فلان امير به نزيك تست فانكر فحلفه بالطلاق ليس عندك مال فلان فحلف وكان عبد الحالف اموال بعثتها

بعثتها امرأة فلان الامير اليه والذي جاء بالمال زعم ان المال مال امرأة فلان ويجوز ان يكون مثل تلك الاموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأة الامير ان المال كان مال زوجها لا تطلق امرأة الحالف بذلك حتى يقر الحالف بذلك ويقضى القاضي بالبينه بعد دعوى صحيحة فيصير الحالف حائنا* رجل جلب مشرين شاة من بلد الى بلد وادخل جملة الغنم في بلده غير انه اظهر مشرة في حانوته فحلفه امير الحظيرة انه ما جاء الا بعشرة وما ترك خارج البلد شيئا فحلف ونوى ما جاء الا بعشرة اى في السوق وما ترك شيئا في الخارج اى خارج السوق قالوا لا يحنت في يمينه لانه نوى ما يحتمل لفظه لكن لا يصدق قضاء* رجل مات وخلف وارثا وديننا على رجل فخاصم الوارث الغريم في الدين فحلف الغريم انه ليس للمدعى عليه شيء قالوا ان كان لا يعلم الغريم بموت المورث نرجوان لا يكون حائنا وان علم بموت المورث فالصحيح انه يحنت في يمينه* رجل قال لغیره كم اكلت من تمرى فقال اكلت خمسة وحلف وقد كان اكل من تمره عشرة لا يكون حائنا وكاذبا ولو كانت يمينه بطلاق او عتاق لا يقع شيء وكذا لو قيل لرجل بكم اشتريت هذا العبد فقال بمائة وقد كان اشتريه بمائتين لا يكون كاذبا ولو حلف على ذلك بطلاق او عتاق لا يلزمه شيء وهو نظير ما قال في الجامع ان احلف ان لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشترته بائني فحنت في يمينه* رجل هرب في دار رجل فحلف صاحب الدار بانه لا يدري اين هو واراد بانه لا يدري في اى مكان هو من داره لا يحنت في يمينه* السلطان اذا حلف رجلا انه لا يعلم بامر كذا فحلف ثم تذكر انه كان علم بذلك الا انه نسي وقت اليمين قالوا نرجوان لا يكون حائنا لانه ما كان عالما وقت اليمين* رجل حلف بطلاق امرأته انه ليس في منزله الليلة مرقه وقد كان في منزله مرقه قالوا ان كانت المرقه قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرقه لا يحنت في يمينه* وان كانت كثيرة الا انها فاسدة بحيث لا يتناولها احد لا يحنت ايضا في يمينه لانه لا يراد باليمين هذه المرقه وان كان بحال يا كلها البعض دون البعض حنت في يمينه* رجل زرع ارض امرأته قطنا ثم قال حلال بروى حرام اكر از غدا اين زمين بخانه دوى در آيد ثم ان امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها لتذهب الى الحلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت حنت الحالف كذا في فتاوى قاضيهان* رجل طلبه السلطان ليأخذه بتهمة فاخذ رجلا واراد استخلافه بانك لا تعلم من غرمائه واقربائه ليأخذه

منهم شيئاً بغير حق وفيه ضرر كثير با لمسلمين لا يسعه ان يحلف وهو يعلم ولكن الحيلة ان يذكر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره وهذا صحيح عند الخصاص وان لم يصح في ظاهر الروايات فان كان الحالف مظلوماً يفتي بقول الخصاص * وفي طلاق الفتاوى رجل ادعى على انسان ما لا فحلفه القاضي ما له عليك كذا بعد ما انكر فحلف واشار باصبعه في كفه الى رجل آخر انه ليس له عليه شيء صدق ديانة لا قضاء كذا في الخلاصة في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الايمان * فصل في الكفارة * وهي احد ثلثة اشياء ان قدر متق رقبة يجزي فيها ما يجزي في الظهار او كسوة عشرة مساكين لكل واحد ثوب فما زاد وادناه ما يجوز فيه الصلوة او اطعامهم والاطعام فيها كالاطعام في كفارة الظهار هكذا في الحاوي للقدس * ومن ابي حنيفة وابي يوسف رح ان ادنى الكسوة ما يستر مائة بدنه حتى لا يجوز السراويل وهو الصحيح كذا في الهداية * فان لم يقدر على احد هذه الاشياء الثلثة صام ثلثة ايام متتابعات وهذه كفارة المعسر والا ولي كفارة الموسر وحدا ليسا في كفارة اليمين ان يكون له فضل على كفائه مقداره ما يكفر من يمينه وهذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه اما اذا كان في ملكه عين المنصوص عليه وهو ان يكون في ملكه عبد او كسوة او طعام عشرة لا يجوز ان يصوم سواء كان عليه دين او لم يكن واذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه فحينئذ يعتبر العسار واليسار كذا في السراج الوهاج * ثم اعتبار الفقر والغنى عند ارادة التكفير ولو كان موسراً عند الحنث ثم اعسر عند التكفير اجزاء الصوم عندنا وبعبكسه لا يجزيه كذا في فتح القدير * والكفاف منزل يسكنه وثياب يلبسه ويستمر مورتة وقوت يومه كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان له مال غائب اوله دين على الناس ولا يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم اجزاء الصوم هكذا ذكر محمد رح * قالوا تاويله في مسئلة الدين اذا كان الدين على معسر لا يقدر على الاداء ما اذا كان على ملي يقدر على الاداء وان تقاضاه قدر عليه لم يجزه الصوم كذا روى ابن سماعة عن محمد رح وكذلك قالوا في المرأة اذا لزمته الكفارة ولا مال لها ولها على الزوج المهر وزوجها قدر على الاداء اذا آخذته بذلك لم يجزها الصوم ولركان له مال وعليه ديون كثيرة مثل ماله او اكثر جاز الصوم بعد ما يقضى دينه من ذلك المال هكذا ذكر محمد رح في الاصل وهو ظاهر فاما قبل قضاء الدين

هل يجزيه الصوم اختلف المشائخ كذا في المحيط * والاصح انه يجزيه التكفير بالصوم كذا في المبسوط * اذا اعطى كل مسكين نصف ثوب او اعطى ثوبا عشرة مساكين من كفارة يمينه لم يجزه من الكسوة فاذا لم يجزه من الكسوة هل يجزيه من الطعام اذا كان يبلغ قيمته قيمة طعام عشرة مساكين ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده ان في ظاهر رواية اصحابنا يجزيه نوى ان يكون بدلا من الطعام او لم ينوكذا في الظهيرية * القلنسوة والخف من الكسوة لا يجوز ويجوز من الطعام وفي الثوب يعتبر حال القابض ان كان يصلح للقابض يجوز والا فلا وقال بعض مشائخنا ان كان يصلح لوسط الناس يجوز قال شمس الائمة السرخسي وهذا شبه بالصواب كذا في الخلاصة * ان اعطى كل واحد منهم حمامة فاذا كان تبلغ قميصا او رداء اجزاء والا لم يجزه من الكسوة ولكن يجزيه من الطعام اذا كانت قيمته تساوي قيمة الطعام كذا في المبسوط * ولو اعطى عشرة مساكين ثوبا واحدا بينهم كثير القيمة يصيب كل مسكين منهم اكثر من قيمة ثوب لم يجزه ثوبه من الكسوة واجزاءه في الطعام اذا الكسوة منصوص عليها فلا يكون بدلا عن نفسها ويصلح بدلا من غيرها كما لو اعطى كل مسكين ربع صاع من حنطة وذلك يساوي صاعا من تمر لا يجوز من الطعام وان كان من حنطة تساوي ثوبا يجزي من الكسوة كذا في البدائع * من عليه كفارة اليمين اذا اعطى ثوبا خلقا من كفارة اليمين قالوا لا يجزيه من القيمة لكن ينظر ان كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الجدد لا يجوز ان علم انه ينتفع بالجديد ستة اشهر وبهذا الثوب اربعة اشهر اكثر مدة الجدد يجوز كذا في فتاوي قاضيخان * ولو اعطى مسكينا واحدا عشرة اثواب في مرة واحدة لم يجزه كما في الطعام وان اعطاه في كل يوم ثوبا حتى استكمل عشرة اثواب في عشرة ايام اجزاءه كما في الطعام وان اعطى مساكين عبدا او دابة قيمته تبلغ عشرة اثواب اجزاءه من الكسوة باعتبار القيمة كما لو ادى الدراهم وان لم تبلغ قيمته عشرة اثواب وبلغت قيمة الطعام اجزاءه من الطعام ولو اقام رجل البينة عليه انه ملكه واخذه فعليه استقبال التكفير ولو كسا من رجل بامر عشرة مساكين اجزى عنه وان لم يعط عنه ثمنا ولو كسا هم بغير امره ورضى به لم يجز عنه ولو اعطى من كفارة ايمانه في اكفان الموتى او في بناء مسجد او في قضاء دين ميت او في متق رقبة لم يجز عنه وان اعطى منها ابن السبيل منقطعا به اجزاء * ولو كانت عليه يمينان فكسا عشرة مساكين ثوبين عنهما اجزاء من يمين واحدة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح واذا كسا مسكينا

من كفارة يمينه ثم مات المسكين فورثه هذا منه او اشترته في حيوته او وهبه له لم يفسد ذلك عليه
 كذا في المبسوط * وان اختارا لطعام فهو على نوميين طعام تمليك وطعام اباحة طعام التملك
 ان يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة او دقيق او صويق او صاعا من شعير
 كما في صدقة الفطر فان اعطى عشرة مساكين كل مسكين مَدًّا اَمَدًا ان اعاد عليهم مدا جاز
 وان لم يعدا استقبل الطعام وكذا الرجل اذا اوصى ان يطعم منه عشرة مساكين كفارة
 ليمينه ففدى الوصي عشرة مساكين فمات المساكين قبل ان يعشيمهم يلزمه الاستقبال ولا يضمن
 الوصي * رجل اعطى كفارة يمينه مسكينا واحدا خمسة اصوع لم يجز الا اذا اعطى مسكينا واحدا
 في عشرة ايام فيقوم عدد الايام مقام عدد المساكين وان اعطى مسكينا حنطة ومسكينا شعير اجاز
 في ظاهر الرواية * ولو اطعم خمسة مساكين وكسا خمسة مساكين فان كان الطعام طعام تمليك
 جاز ويكون الاغلي منهما بدلا من الارخص ايها كان اغلي وان كان الطعام طعام الاباحة
 ان كان الطعام ارخص جاز وان كان اغلي لا يجوز لان في الكسوة تمليك وليس في الاباحة تمليك
 فاذا كان الطعام ارخص جاز ان يجعل الكسوة بدلا من الطعام بخلاف ما اذا كان على العكس
 وان اختارا لتكفير بطعام الاباحة يجوز عندنا وطعام الاباحة اكلتان مشبعتان فداء وعشاء
 او فداء ان او عشاء ان او مشاء وسحور والمستحب ان يكون فداء وعشاء بخبز او ادم
 ويعتبر الاشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلثة ارغفة بين يدي عشرة مساكين فاكلوا وشبعوا جاز
 بروي ذلك من ابي حنيفة رح فان كان واحد من العشرة شعبا ن اختلفوا فيه قال بعضهم ان اكل
 من ذلك مقدار ما اكل غيره جاز وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع العشرة وان فداهم
 وعشاءهم وفيهم صبي فطيم لم يجز وعليه ان يطعم مسكينا آخر مكانه كذا في فتاوى قاضيخان *
 فان اطعمهم بغير ادم ان كان من خبز الحنطة اجزاء وان كان من غيره فلا بد من الا ادم
 فان اطعمهم خبزا وتمر او سويقا وتمر او سويقا لا غير اجزاء اذا كان ذلك من طعام
 اهله وان اطعم مسكينا واحدا عشرة ايام فداء وعشاء اجزاء وان لم يأكل الا رقيقا واحدا
 في كل يوم اكلة ولو فدى عشرة وعشرون عشرة غيرهم لم يجز وكذا اذا فدى مسكينا وعشرون
 آخر عشرة ايام لم يجز ولو فرق حصته للمسكين على مسكينين لا يجوز ولو فدى مسكينا واعطاه
 قيمته

قيمة العشاء فلو ساء او دراهم اجزاء وكذا اذا فعل ذلك في عشرة مساكين فغدا هم واعطاهم
 عشاء هم فلو ساء او دراهم فانه يجوز ولو غدى عشرة في يوم ثم اعطاهم مدا من حنطة اجزاء
 قال هشام بن محمد رح لو غدى مسكينا عشرين يوما وعشاء في رمضان عشرين ليلة اجزاء
 ولو صام من كفارة يمينه وفي ملكه طعام او عبد قد نسيه ثم تذكر بعد ذلك لم يجز الصوم بالا جماع
 كذا في السراج الوهاج * ولو اطعم خمسة مساكين ثم افتقر كان عليه ان يستقبل الصيام كذا
 في المبسوط * اذا اعطى كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مدا ثم استغنوا ثم افتقروا ثم
 اعاد عليهم مدا من ابي يوسف رح لا يجوز ذلك كما لو ادى الى مكاتب مدائمه رد في
 الرق ثم كتب ثانيا ثم اعطاه مدا لا يجوز ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اعطى الرجل
 عشرة مساكين كل مسكين الف من من الحنطة عن كفارة الايمان لا يجوز الا من كفارة واحدة
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الخلاصة * من عليه كفارة اليمين اذا وضع خمسة
 اصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين فاستلبوها وانتهبوها اجزاء من مسكين واحد
 لا خير كذا في الظهيرية * لا يجوز صرف الكفارة الى من لا يجوز دفع الزكاة اليه كالوالدين
 وللولودين وغيرهم الا انه يجوز صرفها الى فقراء اهل الذمة بخلاف الزكاة هذا عند ابي حنيفة
 ومحمد رح ولا يجوز صرفها الى فقراء اهل الحرب بالا جماع كذا في السراج الوهاج *
 لا يجزى الصوم في هذا في ايام التشريق كذا في المبسوط * الحائض في يمينه اذا كان معصرا فصام
 يومين ومرض في اليوم الثالث فافطر لزمه الاستيناف وكذلك المرأة اذا حاضت في الايام الثلاثة
 كذا في الظهيرية * ان وجبت عليه كفارات ايمان متفرقة فاعتق رقبا بعد دهن لا بنوى لكل
 يمين رقبة بعينها او بنوى في كل رقبة عنهن اجزاء استحسانا وكذلك لو اعتق من احدهن واطعم من
 الاخرى وكسا من الثالثة لان كل نوع من هذه الانواع يتادى به الكفارة مطلقا فيكون
 الحكم في كلها سواء كفارة المملوك بالصوم مالم يعتق ولا يجزى ان يعتق عنه مولا او يطعم او يكسو كذا في
 المبسوط * ولو كفر بالمال باذن السيد لم يجز كذا في السراجية * والمكاتب والمدبر وام الولد في هذا بمنزلة
 القن والمستسعى في قول ابي حنيفة رح كذلك لانه بمنزلة المكاتب * اذا صام المكفر يومين ثم وجد
 في اليوم الثالث ما يطعم ويكسو لم يجز الصوم وعليه الكفارة بالطعام او الكسوة وان صام المعسر
 يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التكفير بالمال والاولى ان يتم صوم يومه وان افطر

فلا قضاء كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي * امرأة اذا كانت معسرة فلزوجه منعها من الصوم كذا في الجوهرة النيرة * وان صام العبد من كفارة يمينه فعنق قبل ان يفرغ منه واصاب ما لا لم يجزه الصوم ولو صام رجل ستة ايام من يمينين اجزاء وان لم ينو ثلثة ايام لكلوا حدة وان كان منده طعام احدى الكفارتين فصام لاحدهما ثم اطعم للآخرى لم يجزه الصوم وعليه ان يعيد الصوم بعد التكفير بالطعام * ولا يجوز صوم احد من احدى او ميت في كفارة او غيرها كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي * ولوان رجلا وجب عليه كفارة يمين فلم يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم ولا مطعم له فيه فارادوا ان يطعموا عنه من صوم كل يوم مسكينا او مات فاوصى ان يعقضي ذلك عنه لم يجز ان يطعموا عنه ولا يجزيه الا ان يطعم عشرة مساكين وان لم يوص واحبوا ان يكفروا عنه لم يجزهم اقل من اطعام عشرة مساكين او كسوتهم ولا يجوز لهم ان يعتقوا عنه كذا في السراج الوهاج * رجل اعتق رقبة من كفارة يمين ينوى ذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه وقد تكلم بالعتق اجزاء كذا في المبسوط * رجل حلف ان لا يفعل كذا فنسى انه كيف حلف بالله او بالطلاق او بالصوم قالوا لاشيء عليه الا ان يتذكر كذا في فتاوي قاضي خان * سئل محمد بن شجاع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا ادري اكنت مدركا حاله اليمين او غير مدرك قال لا حنث عليه ما لم يعلم انه مدرك انذاك رجل قذف امرأة رجل فقال الزوج هي طالق ثلثا ان لم يتبين زناها اليوم فمضى اليوم ولم يتبين يقع الطلاق والتبين انما يكون باربعة شهود او باقرارها * رجل اخذ ثوب امرأته وذهب به الى الصباغ ليصبغه فقالت امرأته انما ذهبت به لتبيعه فغضب الزوج وقال ان صبغته فانت طالق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات * ومن مات او قتل وعليه كفارة يمين لا تسقط وكفارة الظهار كذلك حكى عن الفقيه ابي بكر البلخي رح هكذا وقال الفقيه ابو الليث رح كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة اليمين كذا في المحيط * ان قدم الكفارة على الحنث لم يجزه ثم لا يسترد من المسكين لموقومة صدقة كذا في الهداية * ومما يتصل بذلك مسائل النذر * من نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به كذا في الهداية * ولو جعل عليه حجة او عمرة او صوما او صلوة او صدقة او ما اشبه ذلك مما هو طاعة ان فعل كذا نفعل لزمه ذلك الذي جعله على نفسه ولم يجب كفارة اليمين فيه في ظاهر الرواية عندنا * وقد روي عن محمد رح قال ان علق النذر بشرط لم يدكونه كقوله ان شفى الله مريضى

اور د غائبى لا يخرج منه بالكفارة كذا في المبسوط * ويلزمه عين ما سمى كذا في فتاوى قاضى خان *
 وان علق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار ونحوه بتخيير بين الكفارة وبين عين ما التزمه وروي
 ان ابا حنيفة رح رجع الى التخيير ايضا * وبهذا كان يفتى اسمعيل الزاهد قال رضى الله عنه
 وهو اختارى ايضا كذا في المبسوط * وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية * واذا قال لله
 على ان اصلى لزمته ركعتان وكذا ان قال اصلى صلوة او قال نصف ركعة فان ثلث ركعات
 لزمته اربع كذا في الحاوى للقدسى * نذر صلوة بغير وضوء لا يلزمه شيء ولو نذر ان يصلى بغير قراءة
 او مر يا نيلزمه الصلوة ولو نذر ان يصلى الظهر ثمان ركعات او قال ان رزقنى الله مائتى درهم
 فعلى زكوتها عشرة لم يلزمه الا الظهر والاخمسة دراهم كذا في محيط السرخسى * اختلف اصحابنا رح
 فيمن نذر صوما او صلوة في موضع بعينه فقال ابو حنيفة ومحمد رح له ان يصوم ويصلى في اى
 موضع شاء كذا في السراج الوهاج * ومن اوجب على نفسه صلوة في غد فصلى اليوم اجزاء عند
 ابي حنيفة وابى يوسف رح وان اوجب ان يتصدق فدا بدراهم فتصدق بها اليوم اجزاء في
 قولهم كذا في الحاوى للقدسى * التزم بالنذر باكثر مما يملك ازمه ما يملك في المختار كمن قال
 ان فعلت كذا فعليه الف صدقة وليس له الا مائة كذا في الوجيز للكردرى * وان كان عند عروض
 او خادم يساوى مائة فانه يبيع ويتصدق وان كان يساوى عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن
 عند شيء فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال لله على ان اهدى هذه الشاة وهى
 مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وان منى اليمين ينقذ يمينا ويلزمه الكفارة بالحنث
 ولو قال والله لا هدين هذه الشاة ينقذ يمينه هكذا في المحيط * وكذا لو قال لا هدين هذه الشاة والمسئلة
 بحالها يلزمه هكذا في الوجيز للكردرى * وان نذر بما هو معصية لا يصح فان فعله يلزمه الكفارة *
 ولو نذر ذبح ولده يلزمه الشاة استحسانا ولو نذر بلفظ القتل لا يصح ولو نذر ذبح العبد عند محمد رح
 يصح وعندهما لا يصح وفي ذبح الوالد والوالدة من ابي حنيفة رح روايتان والا يصح انه لا يصح
 النذر كذا في محيط السرخسى * وان نذر بذبح ابن ابنة فغيه راويتان من ابي حنيفة رح
 في احدى الروايتين لا يلزمه شيء وهو الاظهر * واذا حلف بالنذر فان نوى شيئا من حج او عمرة
 فعليه ما نوى وان لم يكن له نية فعليه كفارة يمين وان حلف على معصية بالنذر فعليه كفارة يمين
 اذا حلف بالنذر وهو نوى صيا ما ولم ينو عددا فعليه صيام ثلثة ايام اذا حنث وكذلك

اذ انوى صدقة ولم ينو عدد فعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من الحنطة
 كذا في المبسوط * رجل قال هزار درهم ازال من بهر ویشان داده وهو يريد ان يقول
 ان فعلت كذا فا مسك انسان فمه قالوا يتصدق احتياطا وان كان ذلك طلاقا وعناقا لا يقع
 شيء * رجل قال ان كفلت كفالة بمال او نفس فلله عاى ان اتصدق بفلس ثم كفل بمال او نفس
 يلزمه التصدق بفلس * رجل قال مالى صدقة على فقراء مكة ان فعلت كذا فحنث وتصدق
 على فقراء بلخ او بلدة اخرى جاز ويخرج من النذر * رجل قال ان نجوت من هذا الغم الذى
 انا فيه فعلى ان اتصدق بعشرة درهم خبزا فتصدق بعين الخبز او بثمنه بجزيه * رجل قال
 ان زوجت ابنتى فالف درهم من مالى صدقة لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفع الف جملة
 الى مسكين واحد جاز * رجل قال ان برئت من مرضى هذا ذبحت شاة فبرأ يلزمه شيء
 الا ان يقول ان برئت فلله على ان اذبح شاة * رجل قال ان اتجرت برأس مالى وهى الف
 درهم فرزقتى الله تعالى فيها ربها اخرج حاجا لله تعالى فأتجر ولم يفضل له كثير شيء قالوا
 بهذا النذر لا يلزمه شيء * رجل قال ان فعلت كذا فلله على ان اضيف جماعة قرا بنى
 فحنث لا يلزمه شيء * ولو قال لله على ان اطعم كذا او كذا يلزمه ذلك * رجل قال مالى
 هبة فى المساكين لا يصح ذلك الا ان ينوى الصدقة كذا فى فتاوى فاضيلان * ان رزقنى الله تعالى
 امرأة موافقة فلله على صوم كل خميس قالوا فالموافقة هى القناعة الراضية بما ينفق عليها الباذلة
 ما يريد منها من التمتع كذا فى الوجيز للكردرى * نذر ان يتصدق بدينار على اخفاء ينبغى
 ان لا يصح وقيل ينبغى ان يصح اذا نوى ابن السبيل كذا فى جواهر الاخلاطى * اذ احعل الرجل
 لله على نفسه طعام مساكين فهو على مانوى من عدد المساكين وكيل الطعام وان لم يكن
 له نية فعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من حنطة كذا فى المبسوط * ولو قال لله
 على اطعام مسكين فى الاستحسان يلزمه نصف من حنطة او صاع من تمر او شعير ولو قال لله
 على ان اطعم عشرة مساكين ولم يسم مقدارا الطعام فاطعم خمسة ام يجزى ولو قال لله على
 ان اطعم هذا المسكين هذا الطعام فاطعم هذا الطعام مسكينا آخر اجزاء ولو قال لله على ان اطعم
 هذا المسكين شيئا ولم يعين ذلك فلا بد ان يطعم ذلك المسكين ولو قال لله على طعام عشرة مساكين
 وهو لا ينوى

وهو لا ينوي مشرة وانما ينوي ان يعطى واحد اما يكفى مشرة اجزاه ولو قال لله على اطعام العشرة
 لم يجز الا ان يصرف الى مشرة هذه الجملة في المنتقى كذا في المحيط * نذر بالتصدق على الف
 مسكين فتصدق على مسكين بالقدر الذي الزم يخرج من العهدة كذا في التاتارخانية نافلا من الحجة *
 ولو نذر بهذا الدرهم فتصدق بغيره من نذره جاز كذا في فتح القدير * ولو قال لله على ان اعتق
 هذه الرقبة وهو يملكها فعليه ان يفى بذلك ولو لم يفى باثم لكن لا يجبره القاضي كذا في الخلاصة *
 في المنتقى اذا قال لله علي متق نسمة فاعتق رقبة عمياء لم يجز ولو قال والله ان اعتق نسمة
 فاعتق عمياء بر في يمينه كذا في المحيط * ولو قال لله على ان اذبح جزورا او تصدق بلحمه فذبح
 مكانه سبع شياه جاز كذا في الخلاصة * مثل صيدا العزيز بن احمد الحلواني من رجل قال
 ان صليت ركعة فله على ان اتصدق بدرهم وان صليت ركعتين فله على ان اتصدق بدرهمين
 وان صليت ثلث ركعات فله على ان اتصدق بثلاثة دراهم وان صليت اربع ركعات فله
 على ان اتصدق باربعة دراهم فصل في اربع ركعات قال يلزمه مشرة دراهم كذا في البيهقي *
 ذكر عيسى بن ابان في نوادره وابن سماعة في الوصايا من محمد بن رح فيمن نذر بعتق عبده بعينه
 وباعه فان قدر على شرائه عليه ان يشتريه ويعتقه فان فاتته ولم يقدر على شرائه فليس عليه شيء
 ويستغفر الله ولا يجزيه ان يتصدق بقيمة او بثمانه قال في الجامع ان قال الرجل ان كان ما في يدي
 دراهم الالثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لا يلزمه
 التصديق بشيء ولو كان ستة فصاعد الزمه التصديق بجميع ما في يده ولو قال ان كان في يدي من الدراهم
 الالثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لزمه التصديق بجميع ما
 في يده ولو قال ان كان ما في يدي من الدراهم الالثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده
 خمسة دراهم او اربعة دراهم لا يلزمه التصديق بشيء ولو قال ان كان في يدي اكثر من ثلثة دراهم
 فهي في المساكين صدقة فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لزمه التصديق بجميع ما في يده كذا في المحيط *
 ولو قال كل بزر او بذرة او رميته في البحر فهو صدقة فان كان الذي بذره ملكه يوم حلف صح النذر
 ويتصدق بمثله او بقيمة بخلاف كل ثوب احرقه لان بالاحراق لا يبقى ولو قال ان آجرت
 عبدي هذا فاجره صدقة فاكل الاجر يتصدق بمثله والحيطة ان يبيعه ثم يؤاجره بامر المشتري
 فينكل اليمن ثم يشتريه ويؤاجره لا يلزمه شيء وكذا لو قالت ان لبست هذا الثوب او هذا الجلي

في بيتك او ما دمت عندك فهذه هدى فالحياة ان تهبه ثم تلبسه فينحل اليمين ثم ترجع في الهبة كذا في العنابية * قال ابو يوسف رح في رجل قال ان بعثت مبدى هذا فقيمتها صدقة في المساكين فباعه ووجد المشتري بالعبد ميبا وكان ذلك قبل ان يتقا بضافره فليس على البائع ان يتصدق به ولو كانا يتقا بضافره ثم رد العبد بذلك والتمن دراهم او دنانير كان عليه ان يتصدق بمثله وان كان التمن مرضا فان كان الرد بحكم لم يتصدق بشيء وان كان بغير حكم يتصدق بقيمتها ولو كان المشتري قد قبض العبد الا انه لم يسلم التمن حتى رد العبد بالعيب بقضاء فليس على البائع ان يتصدق بشيء من اى جنس كان التمن وان كان رد بغير قضاء يتصدق بمثله ولو كان البائع قبض التمن والتمن مرض ولم يسلم العبد الى المشتري حتى هلك العبد في يده رد التمن على المشتري ولم يتصدق بشيء وان كان التمن دراهم او دنانير تصدق بمثلها ولو استحق العبد قبل القبض او بعده رد التمن بعينه من اى جنس كان وليس عليه ان يتصدق بشيء منها ولو نذر متق هذا العبد من كفارة فكفرا لا طعام بطل النذر وكذلك لو نذر ان يهدى هذه البدنة من جزاء الصيد الذى عليه ثم صام او اطعم او نذر ان يكسو بهذه الاثواب من كفارته فاطعمهم بطل النذر وان كان الطعام لا يبلغ قيمتها تصدق بالفضل كذا في المحيط * ولو قال ان بعثت بهذه الدراهم وبهذا الكرهما صدقة فباعه بهما تصدق بالكر اذا قبض ولا يتصدق بالدراهم لان البيع ليس سبب ملك هذه الدراهم الا اذا كانت الدراهم في يد البائع بملكها بلفظ البيع فيلزمه التصديق ولو قال ان اشتريت بهذه الدراهم او وهبتك هذه الدراهم فاشترى بها او وهبها وهى في يده يلزمه التصديق بها او بمثلها ان سلمها لانها كانت في ملكه وقت الحنث حتى لو كانت في يد البائع وقت الشراء او في يد الموهوب له وقت الهبة لا يلزمه شيء كذا في العنابية * ولو قد يمينه على الشراء بان قال ان اشتريت هذا العبد بهذا الكر وبهذه الالف فهما صدقة في المساكين فاشترى بهما لزمه التصديق بالالف ولم يلزمه التصديق بالكر وفي المنتقى اذا اراد الرجل ان يشتري عبدا من رجل بالالف درهم فدفع الف درهم الى صاحب العبد ثم حلف وقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الالف درهم واثار الى الالف المدفوعة فهذه الالف في المساكين صدقة وقال صاحب العبد ان بعثت هذا العبد بهذه الالف فهى في المساكين صدقة واثار الى تلك الالف ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الالف فعلى البائع ان يتصدق بها

مدون المشتري كذا في المحيط والله اعلم بالصواب * الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما * الاصل ان الالفاظ المستعملة في الايمان مبنية على العرف عندنا كذا في الكافي * ولو حلف لا يدخل بيتنا فدخل مسجدا او بيعة او كنيسة او بيت نارا ودخل الكعبة او حاما او دهلزا او طلة باب دار لا يحنت وقيل الجواب المذكور في مسئلة الدهليز في دهلز يكون خارج باب الدار فان كان داخل البيت ويمكن فيه البيوتة يحنت والصحيح ما اطلق في الكتاب لان الدهليز لا ييات فيه مادة سواء كان خارج الباب او داخله كذا في البدائع * وان دخل صفة يحنت وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حوائط اربعة وهكذا كانت صفاتهم وقيل الجواب يجري على اطلاقه وهو الصحيح كذا في الهداية * ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فانهدم فبنى دارا ثم انهدم فبنى مسجدا فدخل لم يحنت بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذا المسجد فدخل بعد ما انهدم او بعد ما بنى مسجدا آخر حنت كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * ولو حلف لا يدخل دار جارة هذه فزيد في الدار المحلوف عليها من دار اخرى فدخل الزيادة حنت وقيل لا يحنت ولو كان قال دارا حنت بالاجماع ولو حلف لا يدخل مسجدا فزيد فيه فدخل تلك الزيادة حنت كذا في العتابة * رجل حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفة من دار بجانب المسجد فدخل الزيادة لا يحنت ولو حلف لا يدخل مسجد بنى فلان والمسئلة بحالها يحنت وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فزيد فيها فدخل الزيادة لا يحنت وان قال دار فلان فدخل الزيادة حنت كذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية * حلف لا يدخل مسجد اقام على سطحه المختار ان لا يحنت بالقيام عليه اذا كان الحالف مجميا وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلاعي * ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما نهدمت وصارت صحراء حنت ولو حلف لا يدخل هذه الدار فخربت ثم بنيت اخرى فدخلها يحنت وان جعلت مسجدا او حاما او بستانا او بنى بيتا فدخله لم يحنت وكذا اذا دخلها بعد انهدام الحمام واشباهه كذا في الهداية * ولو حلف لا يدخل دارا فدخل بعد الهدم لا يحنت وان جعلت مسجدا او حاما او بستانا فدخله لم يحنت وكذلك لو كانت دار صغيرة فجعلها بيتا واحدا وشرع بابا الى الطريق او الى دار اخرى او جعلت دارا اخرى بعد ما جعلها بستانا او صارت بحرا او نهرا لا يحنت كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يدخل هذا البيت او بيتا فدخله ولا بناء فيه لا يحنت ولو بنى

بينة آخر فدخله لا يحنت ايضا في المعين وفي غير المعين يحنت ولو انهدم السقف وحيطانه قائمة فدخله
يحنت في المعين ولا يحنت في المنكر كذا في البدائع * رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار فدخلها راكبا
او ماشيا او محمولا بامره حنت كذا في الظهيرية * وان كانت الدابة قد نقلت وهو راكبها
لا يستطيع امساكها فدخلت الدار فانه لا يحنت هكذا في المحيط * وان احتمله غيره فادخله بغير
امره لم يحنت سواء كان راضيا بذلك بقلبه او ساخطا وسواء كان قادرا على الامتناع او لم يكن قادرا
عليه مندامة مشائخنا رح وهو الصحيح وسواء ادخله من بابها او من غيره كذا في البدائع *
ولو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حنت في يمينه وكذا لو قام على سطح الدار
وقيل هذا في مرفهم اما في مرفنا الصعود على السطح والحائط لا يسمى دخولا فلا يحنت فيه والصحيح
جواب الكتاب كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * ولو حلف ان لا يدخل هذه الدار فنزل
من سطحها او صعد شجرة وافصانها في الدار فقام على فصوصها لم يسقط لسقط في الدار حنت وكذا
لو قام على حائط منها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الحائط مشتركا بينه وبين
جاره لا يكون حائطا وهذا اذا كانت اليمين بالمرئية وان كانت بالغا رسية فارقت شجرة
افصانها في الدار وقام على حائط منها او صعد السطح لا يحنت في يمينه وهو المختار لان هذا لا يعد دخولا
في العجم كذا في فتاوى قاضيخان * العلو اذا لم يكن طريقه في سفله وانما كان في دار اخرى تحت
سفله فهو من الدار التي طريقه فيها كذا في المحيط * وان وقف في طاق الباب بحيث اذا
اغلق الباب يبقى خارجا لم يحنت كذا في الكافي * ولو قام على كنيف على شارع او طلة شارع
ان كان مفتوح الكنيف او الطلة في الدار كان حائطا وان قام على اسكفة بابها تحت الطاق ان كانت
الاسكفة بحيث لو اغلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون حائطا وان كانت داخلية كان حائطا
ولو ادخل احدى رجله لا يكون حائطا قيل هذا اذا كان الداخل والخارج متساوين فان كان
داخِل الدار منهبطة فادخل احدى رجله كان حائطا لان اكثره يصير دخلا وقال الشيخ
الامام شمس الائمة السرخسي الصحيح انه لا يكون حائطا كذا في فتاوى قاضيخان * هذا اذا
كان يدخل قائما اما اذا كان مستلقيا على ظهره او بطنه لوجنبه فتدحرج حتى صار بعض بدنه
داخل الدار ان صار الاكثر داخل الدار يصير دخلا وان كان ساقا خارج الدار هكذا
روى من

روى من محمد رَح وَلَوْ اَدْخَلَ رَأْسَهُ وَلَمْ يَدْخُلْ قَدَمَيْهِ لَا يَحْنُثُ وَكَذَلِكَ لَوْ تَنَاوَلَ شَيْئاً بِيَدِهِ كَذَا
 فِي الْمَحِيطِ * وَلَوْ اَدْخَلَ رَأْسَهُ وَاحِدَى قَدَمَيْهِ حَنْثٌ وَلَوْ جَاءَ إِلَى بَاهَا وَهُوَ يَشْتَدُّ فِي الْمَشْيِ أَيْ
 يَعْذِرُ وَفَانَعَثُوا أَنْزَلُوا فَوْقَ فِي الدَّارِ اخْتَلَفُوا فِيهِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ وَإِنْ دَفَعَتْهُ الرِّيحُ وَأَوْقَعَتْهُ
 فِي الدَّارِ اخْتَلَفُوا فِيهِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ إِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ الْاِمْتِنَاعَ وَإِنْ اَدْخَلَهُ إِنْسَانٌ مَكْرَهَا
 فَخَرَجَ مِنْهَا ثُمَّ دَخَلَ بَعْدَ ذَلِكَ مُحْتَاراً اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالْفَتْوَى عَلَى أَنَّهُ يَحْنُثُ كَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ *
 وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ إِلَّا مُجْتَازاً قَالَ ابْنُ سَمَاعَةَ رَوَى مِنْ أَبِي يُونُسَ رَح أَنَّهُ إِنْ دَخَلَ
 وَهُوَ لَا يَرِيدُ الْجُلُوسَ فَانَّهُ لَا يَحْنُثُ وَإِنْ دَخَلَ يَعُودُ مَرِيضاً وَمِنْ شَأْنِهِ الْجُلُوسَ مَعْدَةً حَنْثٌ فَإِنْ دَخَلَ
 لَا يَرِيدُ الْجُلُوسَ ثُمَّ بَدَأَ بَعْدَ مَا دَخَلَ فِجْلَسَ لَا يَحْنُثُ وَذَكَرَ فِي الْأَصْلِ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ إِلَّا
 مَاهِرَ سَبِيلٍ فَدَخَلَهَا لِيَقْعُدَ فِيهَا أَوْ لِيَعُودَ مَرِيضاً فِيهَا أَوْ لِيَطْعِمَ فِيهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ حِينَ حَلَفَ فَانَّهُ
 يَحْنُثُ وَلَكِنْ إِنْ دَخَلَهَا مُجْتَازاً ثُمَّ بَدَأَ لَقَعْدَ فِيهَا لَمْ يَحْنُثْ لِأَنَّ مَاهِرَ السَّبِيلِ هُوَ الْمُجْتَازُ فَإِذَا دَخَلَهَا
 بِغَيْرِ اجْتِيَازٍ حَنْثٌ قَالَ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ لَا يَدْخُلَهَا يَرِيدُ النُّزُولَ فِيهَا فَإِنْ نَوِيَ ذَلِكَ فَانَّهُ يَسَعُهُ كَذَا
 فِي الْبَدَائِعِ * إِذَا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ مِنْ بَابِ هَذِهِ الدَّارِ فَدَخَلَ مِنْ غَيْرِ الْبَابِ لَمْ يَحْنُثْ وَإِنْ نَقَبَ
 بِأُخْرٍ فَدَخَلَهُ حَنْثٌ وَلَوْ عَمِينَ ذَلِكَ الْبَابَ فِي الْيَمِينِ لَمْ يَحْنُثْ فِي غَيْرِهِ وَهَذَا ظَاهِرٌ وَلَوْ لَمْ يَعْينَهُ
 وَلَكِنْ نَوِيَ ذَلِكَ لَا يَدِينُ فِي الْقَضَاءِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ أَوْ دَارَ فُلَانٍ وَحَفَرَ
 صَرْدًا بَاتَحْتَ تِلْكَ الدَّارِ فَدَخَلَ الْغَنَاءَ لَا يَحْنُثُ وَلَوْ كَانَتْ الْقَنَاءُ مَوْضِعَهَا مَكشُوفًا فِي الدَّارِ
 إِنْ كَانَ إِلَّا نَكْشَافَ كَثِيرٍ ابْحَثْ يَسْتَسْقِي أَهْلَ الدَّارِ مِنْهَا وَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ يَحْنُثُ وَإِنْ كَانَ
 يَسِيرُ إِلَّا يَنْتَفِعَ بِهِ أَهْلُ الدَّارِ أَوْ لَمْ يَنْتَفِعُوا الْقَنَاءَ لَا يَحْنُثُ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ * وَلَوْ قَالَ الرَّجُلُ مَبْدُءُ
 أَنْ دَخَلَ هَذِهِ الدَّارَ إِلَّا أَنْ يَنْسِيَ فَكَذَلِكَ دَخَلَهَا نَاسِيًا ثُمَّ دَخَلَهَا ذَاكَ الْيَحْنُثُ وَلَوْ قَالَ إِنْ دَخَلَ
 هَذِهِ الدَّارَ إِلَّا نَاسِيًا فَكَذَلِكَ دَخَلَهَا ذَاكَ الْيَحْنُثُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ * وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ
 وَهُوَ فِيهَا فَمَكَثَ فِيهَا أَيَّامًا لَمْ يَحْنُثْ حَتَّى يَخْرُجَ ثُمَّ يَدْخُلُ اسْتَحْسَانًا كَذَا فِي الْكَافِي * قَالَ ابْنُ سَمَاعَةَ
 مِنْ مُحَمَّدٍ رَح فِي رَجُلٍ قَالَ مَبْدُءُ حِرَانٍ دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ دَخَلْتُهَا إِلَّا أَنْ يَأْمُرَنِي فُلَانٌ فَأَمُرُهُ فَلَنْ مَرَّةً
 وَاحِدَةً فَانَّهُ لَا يَحْنُثُ إِنْ دَخَلَ هَذِهِ الدَّخْلَةَ وَلَا بَعْدَهَا وَقَدْ سَقَطَتِ الْيَمِينُ وَلَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ
 دَخَلْتُهَا إِلَّا أَنْ يَأْمُرَنِي بِهَا فُلَانٌ فَلَمَرُهُ فَدَخَلَ ثُمَّ دَخَلَ بَعْدَ ذَلِكَ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَانَّهُ يَحْنُثُ وَلَا يَدْخُلُ هُنَا
 مِنَ الْأَمْرِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ * فِي شَرْحِ الْكُرْخِيِّ رَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُونُسَ رَح

في رجل قال لا خير والله لا يدخل دارك هذه احد اليوم فهذا على غير رب الدار ان دخل رب الدار لا يحنت وان دخل غيره حنت وان دخلها الحالف حنت ايضا كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنت في اليمين ما يكون على الحالف وما يكون على غيره * ولو حلف لا يطأ هذه الدار بقدمه فدخلها راكبا يحنت ولو حلف لا يضع قدمه في هذه الدار فدخلها راكبا حنت فان كان نوى ان لا يضع قدمه ماشيا فهو على ما نوى حقيقة وكذلك اذا دخلها ماشيا وعليه حذاء اولا حذاء عليه كذا في البدائع * اذا قال ان وضعت قدمي دار فلان فكذا فوضع احدي رجله في دار فلان لا يحنت على ما هو ظاهر الرواية كذا في المحيط * رجل حلف ان لا يدخل محلة كذا فدخل دارها با باني احدهما مفتوح في تلك المحلة والاخر مفتوح في محلة اخرى حنت في يمينه * رجل حلف ان لا يدخل بلخ فهو على المصدر ون القرى ولو حلف لا يدخل مدينة بلخ فاليمين على المدينة ورخصها لان الرخص يعد من المدينة وان اراد الحالف المدينة خاصة فهو على ما نوى ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل اراضي القرية لا يحنت ويكون اليمين على صراتها وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا يكون اليمين على العمران لان البلدا اسم لما هو داخل الرخص * ولو حلف ان لا يدخل بغداد فمن اي الجانبين دخل حنت ولو حلف ان لا يدخل مدينة السلام لا يحنت ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد يتناول الجانبين ومدينة السلام لا * ولو حلف لا يدخل الري ذكر شمس الائمة السرخسي رح في شرح الاجارات ان الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي قال محمد رح اما سمرقند وازجند اسم للمدينة خاصة والسغدوفرغانة وفارس اسم للمصار والقرى * رجل حلف ان لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات او كان على الفرات جسر فمر على الجسر لا يحنت ما لم يدخل الماء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يدخل البصرة فدخل شيئا من قراها يحنت * ان حلف لا يدخل بغداد فمر بها في سفينة قال محمد رح يحنت وقال ابو يوسف رح لا يحنت وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يدخل كورة كذا او رستاق كذا فدخل في ارضها حنت وقد قيل بان الكورة اسم للعمران ايضا وهو لا ظهر واختلف المشائخ رح في بخارا والفتوى على انه اسم للعمران واما شام اسم للولاية وكذا اخرها من وكذلك الارمنية حتى لو حلف على واحد من هذه المواضع لا يدخلها فدخل قرية من قراها يحنت وكذلك

تركستان فهو اسم للولاية كذا في المحيط * اذا حلف لا يدخل في هذه السكة فدخل دار في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة قال الفقيه ابو بكر الاسكاف هذا الى عدم الحنث اقرب وقال الفقيه ابوالليث هذا الى الحنث اقرب وفي الولوالجية عليه الفتوى وفي الظهيرية والصحيح انه لا يحنث اذا لم يخرج الى السكة كذا في التاتارخانية * ولو حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مسجد في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحنث وهو المختار كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينو شيئاً فدخل دار يسكنها فلان باجارة او باعارة ذكر الناطقي انه يحنث في يمينه وان دخل داراً مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها حنث ايضاً وكذا لو حلف لا يدخل بيتاً لفلان فدخل بيتاً وفلان فيه ساكن باعارة او باجارة كان حانثاً كذا في فتاوى قاضيخان * اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل داراً له قد آجرها لغيره قال محمد ربح يحنث فان قال لا ادخل حانوتاً لفلان فدخل حانوتاً له قد آجره فان كان فلان ممن له حانوت يسكنه فانه لا يحنث بدخول هذا الحانوت وان كان المحلوف عليه لا يعرف يسكنى حانوت يحنث لا نأعلم انه اراد اضافة الملك لا اضافة السكنى * وان حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار ابن فلان وبين آخر فان كان فلان فيها ساكناً حنث وان لم يكن ساكناً لا يحنث كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له فدخل صحن داره لا يحنث حتى يدخل البيت قالوا هذا على عرف ديارهم فاما في صرف ديارنا والدار والبيت واحد فاذا دخل صحن الدار يحنث وعليه الفتوى * رجل جالس في بيت من المنزل فحلف ان لا يدخل هذا البيت فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالساً فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلاً وداراً هذا ان كانت اليمين بالعربية اما اذا كانت بالفارسية فاليمين على ذلك المنزل وتلك الدار فان قال منيت ذلك البيت الذي كنت جالساً فيه صدق ديانة لا قضاء لان في الفارسية خانه اسم لكل والبيت اسم خاص كقوله تابخانه وكاشانه وزمستانى هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان اشار الى بيت فالعبرة للاشارة * رجل حلف لا يدخل داراً يشتريها فلان فاشتري فلان داراً او باعاً منها من الحالف فدخل الحالف لا يحنث ولو اشتري فلان داراً فوهبها من الحالف فدخل الحالف يحنث لان حكم الشراء الاول مرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبته كذا في فتاوى قاضيخان * حلف لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها ودار غلة فدخل دار الغلة لا يحنث اذا لم يدل الدليل على دار الغلة وغيرها كذا في محيط السرخسى * ولو حلف لا يدخل دار

فلان هذه فباع فلان الدار فدخل الحالف لا يحنث عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الخلاصة *
امرأة حلفت ان لا يدخل زوجها دارها فباعته دارها فدخل الزوج ان كانت نوت ان
لا يدخل دارا تسكنها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وان لم يكن لها نية فاليمين على دار مملوكة
لها فاذا باعته لا يبقى اليمين في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح * ولو حلف لا يدخل دار
فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كل حائنا وان تحول فلان من الدار لا يحنث
في قولهما وكذا لو حلف ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها لا يحنث في قولهما
وكذا لو حلف ان لا يدخل دار امرأته فباعته دارها من رجل فاستأجرها الحالف من
المشترى ان كانت اليمين لمعنى من المرأة لا يحنث وان كانت الكراهة لاجل الدار حنث
رجل حلف لا يدخل دار فلان الا يجزى شغلته بود فنزلت بهم بلية من قتل او هدم او حرق
او موت فدخل الحالف لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان * اذا حلف لا يدخل دار فلان
فاستعار المحلوف عليه دار الاتحاد الوليمة فيها فدخل الحالف لا يحنث الا ان ينتقل المعير من تلك الدار
ويسلمها الى المستعير والمستعير نقل متاعه اليها فاذا دخلها الحالف حينئذ يحنث في يمينه كذا
في المحيط * قال ابن رستم قال محمد رح في رجل حلف لا يدخل دار رجل بعينه مثل دار عمرو بن
حريث وغيرها من الدور المشهورة باربابها فدخل الرجل وقد كان بها عمرو بن حريث
لو غيره ممن نسبت قبل اليمين اليه ثم دخلها الحالف بعد ذلك حنث وان كانت اليمين على دار
من هذه الدور التي ليست لها نسبة تعرف بها لم يحنث في يمينه كذا في البدائع * رجل حلف
لا يدخل دار فلان وفلان يسكن مع ابيه في الدار بالغلة والاب هو الذي استأجر الدار يحنث
قياسا على ما اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار امرأة فلان وفلان ساكن فيها ان لم يكن
لفلان دار اخرى تنسب اليه سوى هذه الدار حنث وكذا لو حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دارا
لزوج فلانة وهي ساكنة فيها ان لم يكن للزوجة دار اخرى يحنث وان كان لها دار اخرى لا يحنث
كذا في الخلاصة * في النواذر عن ابي يوسف رح اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل حائنا
مشترعا من دار فلان الى الطريق الا عظم وليس للحائنا نوت باب في الدار حنث في يمينه رجل
حلف ان لا يدخل الحمام ازهر سرش من فدخل الحمام لاجل ذلك بل ليسلم على الحمامي
ثم غسل

ثم فصل رأسه في الحمام لا يحنث ومن بعض المشائخ اذا حلف الرجل ان لا يدخل الحمام فدخل بيت السلخ لا يحنث في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له دار فيها بستان حلف رجل ان لا يدخل هذه الدار فدخل بستانها وباب البستان الى بيوت هذه الدار ليس للبستان طريق آخر على الدار والبستان حائط واحد يحيط بهما قال محمد ربح لا يحنث الحالف بدخول البستان سواء كان البستان اصغر من الدار او اكبر وان كان في وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حنث الحالف بدخول البستان ومن ابي يوسف ربح فيه روايتان في رواية كما قال محمد ربح وفي رواية يحنث وان لم يكن البستان في وسط الدار كذا في الظهيرية * ولو قال ان ادخلت فلانا بيتي فامرأتى طالق فهو على ان يدخل بامرءة ولو قال ان تركت فلانا فامرأتى طالق فهو على الدخول بعلم الحالف فمتى علم ولم يمنع فقد ترك حتى دخل وان قال لودخل فهو على الدخول امر الحالف به او لم يأمر علم به او لم يعلم كذا في محيط السرخسى * ولو قال ان دخل دارى هذه احد فعبدته حر والدار له او لغيره فدخلها هولم يحنث ولو قال ان دخل هذه الدار احد يحنث اذا دخل هو سواء كانت الدار له او لغيره * رجل قال لا تمنعن فلانا من دخول دارى فمنعه مرة برقى يمينه فاذا رآه مرة ثانية ولم يمنعه لاشىء عليه كذا في البحر الرائق * رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحب الدار بجنب الدار بيتا وفتح باب البيت الى هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد الباب الذى كان للبيت قبل ذلك فدخل الحالف هذا البيت من غير ان يدخل هذه الدار قال محمد ربح يكون حائثا لان البيت صار من الدار * رجل قال لغيره ان دخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرأة محمد بن عبد الله الذى يدخل الدار طالق فقال محمد بن عبد الله اشهدوا على بذلك فدخل الدار قالوا يلزمه الطلاق * رجل قال والله لا ادخل هذه الدار وهذه الحجرة ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة فانه لا يحنث حتى يدخل الحجرة ويكون اليمين عليهما جميعا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يدخل دار فلان وهما في سفر قال هذا في الفسطاط والحجيمة والقبة وفي كل منزل ينزلان الا ان يعني واحدا من هذه الثلاثة يصدق ديانة لا قضاء كذا في محيط السرخسى * ولو حلف لا يدخل في هذا الفسطاط وهو مضروب في موضع فقلع وضرب في موضع آخر ودخل فيه حنث وكذا القبة من العيدان وكذلك درج من عيدان او منبر لان الاسم بهذه الاشياء لا يزول

قد خلها دخلتين فهو مؤل بإلأثنين فان جامعها بعد كل دخلة فعليه كفارتان وان تركها حتى مضت اربعة اشهر من الدخلة الاولى بانت فاذا مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بانت باخرى ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق ثلثا ان قربتك قد خلها دخلتين فهو مؤل بكل دخلة في حق البر فان قربها في المدة طلقت ثلثا وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانت بتطبيقه واذا مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية بانت باخرى لكن لا يلزمه اكثر من ثلث وكذلك لو قال كلما دخلت هذه الدار فله على متق هذا العبد ان قربتك او قال فهذا العبد حر ان قربتك فدخلها دخلتين فهو مؤل بكل دخلة وان قربها حنث في يمين واحدة وكذلك لو قال لا مرأته انت طالق ثلثا ان قربتك ثم قال لها بعد ذلك بيوم انت طالق ثلثا ان قربتك فهو ابراء في حق البر وان قربها حنث في يمين واحدة فيقع الثلث ولو قال كلما دخلت هذه الدار فان قربتك فعلى حجة او فعلى يمين او على نذر فدخلها دخلتين وقربها بعد كل دخلة فعليه يمينان او حجتان وكذا لو اخر القربان من الحجة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فقربتك فعلى حجة فدخل ثم قرب لزمه حجتان ولو دخل الدار مرارا وقربها مرة لم يلزمه الا ابراء واحد ولو قال كلما دخلت هذه الدار لم اقربك والله فهذا وقوله لا اقربك سواء لا يحنث الامرة واحدة ولو قال والله لا اقربك كلما دخلت هذه الدار فهذا وقوله كلما دخلت هذه الدار فوالله لا اقربك سواء ولو قال ان قربتك فانت طالق كلما دخلت هذه الدار فليس بمؤل وكلما دخلت الدار بعد ما قربها طلقت بتطبيقه هكذا في شرح الجامع الكبير * ولو جعل كلمة اوبين نفيين بان قال والله لا ادخل هذه الدار ولا ادخل هذه الدار الاخرى فدخل احد الدارين حنث وان لم يدخلها حتى مات ثم يحنث ولو جعل كلمة اوبين اثباتين بان قال والله لا ادخل هذه الدار ولا ادخل هذه الدار الاخرى فدخل احدهما بر في يمينه وان لم يدخلها حتى مات حنث ولو ادخل اوبين نفى واثبات بان قال والله لا ادخل هذه الدار ابدأ ولا ادخل هذه الدار الاخرى اليوم ان دخل الدار الثانية بر في يمين اثبات وسقط يمين النفي وان فاته دخول الدارين جميعا حنث في يمين اثبات وسقط يمين النفي وان دخل الدار الاولى حنث في يمين النفي وسقط يمين اثبات ومنحل اليمين في هذه المسائل بحنثه مرة واحدة حتى لو باشر شرط الحنث ثانيا لم يتكرر عليه الحنث وكذا الجواب في الحلف الذي بدأ فيه بالاثبات بان قال لا ادخل هذه اليوم ولا ادخل

هذه ابدا الا انه يبر في يمين الاثبات بدخول الاولى اليوم ويحنت في يمين النفي بدخول الثانية
هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين فيها التخيير * ولو قال والله لا ادخل هذه الدار
او ادخل هذه الدار الاخرى فان دخل الاولى قبل ان يدخل الاخرى حنت وان دخل الاخرى
او اسقط اليمين فان معنى التخيير ذكر في الاصل انه على ما نوى فكانت اليمين منعقدة في احدهما
واما في الاولى بالنفي واما في الثانية بالاثبات هذا قول مامة المشائخ رح واليه ذهب ابو عبد الله
الزعفراني وهو الاصح * ولو قال والله لا ادخل هذه الدار او ادخل احدى الدارين الاخرتين
ولا نية له فان دخل احدى الدارين الاخرتين او لا بر في يمينه وسقط اليمين وان
دخل الاولى قبل ان يدخل احدى الاخرتين حنت كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري
في باب اليمين من الايمان التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع * ولو قال لا تركن دخول هذه اليوم او
لا ادخل هذه فدا ترك دخول الاولى اليوم وبر وبطلت الاخرى ولو حلف لا ادخل هذه فان لم ادخل
هذه يعني الاولى دخلت هذه الاخرى فالاستثناء باطل هكذا في العتابة * حلف لا يدخل
هذه الدار ما دام فلان فيها فخرج فلان باهله ثم ما دخل الحالف لم يحنت وكذلك لو قال
ما دام على هذا الثوب او ما كان على هذا الثوب او لا ادخل هذه الدار وانت ساكنها فخرج منها
ثم ما داليها او نزع الثوب ثم لبسه ثم دخل حنت كذا في محيط السرخسي * اذا حلف لا يسكن
هذه الدار فان لم يكن فيها ساكنا فالسكنى فيها ان يسكنها بنفسه وينقل اليها من متاعه ما يتأنت به
ويستعمله في منزله فاذا فعل ذلك فهو ساكن وحانت في يمينه كذا في البدائع * رجل حلف
ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك اهله ومتاعه فيها ان كان الحالف في عيال غيره
كالابن الكبير يسكن في دار الاب والامراة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحنت في يمينه
وان لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبر الا ان يدخل في النقلة من ساعته لان الدوام على السكنى
سكنى ثم مندأبى حنيفة رح يشترط للبر نقل الامل وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتدا ومكنسة
كان حائنا وعلى قول ابي يوسف رح اذا نقل الامل واكثر المتاع بر في يمينه والفتوى
على قوله وعلى قول محمد رح اذا نقل الامل وما يقوم به الكد خدائية صار بارا كذا
في فتاوى قاضي خان * قالوا هذا احسن وبالناس ارفق وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق *
اتفقوا

اتفقوا على ان نقل الاهل والخدم شرط للبر فان نقل الكل الى السكة او الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره اختلفوا فيه الصحيح انه يكون حائنا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بان آجوداره المملوكة او كان ساكنا في الدار باجارة او اعاره فردا على مالها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائنا * رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فاراد نقل الاهل والمتاع فابت المرأة ان تخرج كان عليه ان يجتهد في اخراجها فان اصبحت غالبة ومعجز من اخراجها فخرج الحالف وسكن دارا اخرى لا يحنث في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان * لا يسكن هذه الدار فاراد الخروج فوجد الباب مغلقا بحيث لا يمكنه الفتح او قيد ومنع من الخروج منهم من قال يحنث في الوجه الاول وفي الثاني لا والمختار انه لا يحنث فيهما كذا في الغياثية * واذا قدر على الخروج بطرح بعض الحائط لا يحنث وليس عليه ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * واذا قال اكر من اين شب بارس شهر باشم فكذا فاصابه حمى وصار بحال لا يمكنه الخروج حتى يصبح يحنث لانه يمكنه ان يستأجر من ينقله من البلد والمقيد لا يمكنه ذلك لان الذي قيده يمنعه حتى لو لم يمنعه كان المقيد كالمريض وهو الصحيح كذا في المحيط * من اوى يوسف رح قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت كذا وكان باب الدار مغلقا وللدار حائط نهى معذورة حتى يفتح باب الدار وليس لها ان تنتور الدار قال الفقيه رح وبه نأخذ كذا في الغياثية * ان كان في طلب مسكن آخر فترك امتعته فيها لا يحنث في الصحيح لان طالب المنزل من عمل النقل وصار مدة الطلب مستثنى بحكم العرف اذا لم يفرض في الطلب كذا في شرح مجمع البحرين * رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار اخرى لينقل اليها الاهل والمتاع فلم يجد دارا اخرى ايا ما ويمكنه ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائنا وكذا لو خرج واشتغل بطلب دابة لينقل عليها المتاع فلم يجد او كانت اليمين في جوف الليل ولم يمكنه الخروج حتى الصباح او كانت الامتعة كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه ان يستكرى الدواب فلم يستكر لا يحنث في جميع ذلك هذا اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حائنا قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية وقال من بين خانه انه ربا شمس فخرج بنفسه على قصد ان لا يعود لا يحنث في يمينه وان خرج على قصد ان يعود يكون حائنا كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليمين

بالليل فانها معذورة ولو قال ذلك في حق نفسه لم يكن معذورا لانه لا يخاف بالليل حتى لو تحقق الخوف في حقه ايضا من جهة اللصوص او ما اشبه ذلك كان معذورا كذا في الذخيرة *
 اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فشق عليه نقل المتاع فانه يبيع المتاع من يثق به ويخرج بنفسه واهله ثم يشتري المتاع منه في وقت يتيسر عليه التحويل كذا في السراجية
 في كتاب الحيل * واذا كان رجل ساكنا مع رجل في دار فحلف احدهما لا يساكن صاحبه فان اخذ في النقلة وهي ممكنة في الحال والاحتياط فان وهب الحالف متاعه للمحلف عليه او اودعه اياه او اعاره اياه ثم خرج في طلب منزل فلم يجد منزلا اياها ولم يأت الدار التي فيها صاحبه قال محمد رح ان كان قد وهب المتاع وقبضه منه او اودعه اياه او اعاره وخرج من ساعته لا يريد العود اليه فليس بمساكن له كذا في السراج الوهاج * حلف ان لا يسكن هذا المصروف فخرج بنفسه وترك اهله ومتاعه فيه لا يحنت وان كانت اليمين على سكنى القرية فهي بمنزلة المصروف وهو الصحيح والسكة والمحلة بمنزلة الدار ولو حلف وقال اندرين ديه باشم فخرج باهله ومتاعه ثم عاد وسكن كان حائثا وكذلك كل فعل يمتد لا يبطل اليمين فيه بالبر كذا في خزائنة المفتين *
 قالوا هذا اذا عاد للسكنى والقرار واما اذا عاد للزيارة او ليسكن اياها لينقل متاعه لا للسكنى والقرار لا يحنت في يمينه واذا عاد للسكنى والقرار يكتفى بسكنى ساعة للحنت ولا يشترط الدوام عليه كذا في المحيط * ولو قال اگر من اسال اندرين ديه باشم فامرأته كذا فسكنها الا يوما من بقية السنة او حلف ان لا يسكن هذه الدار شهرا فسكن ساعة لا يحنت ما لم يسكن كل الشهر كذا في خزائنة المفتين * حلف ان لا يساكن فلانا فنزل الحالف وهو مسافر منزل فلان فسكن يوما او يومين لا يحنت ولا يكون مساكنا فلانا حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما كذا في فتاوى قاضيهان * حلف ان لا يسكن الكوفة فمر بها مسافرا ونوى الإقامة بها اربعة عشر يوما لا يحنت وان نوى خمسة عشر يوما كان حائثا ولو حلف لا يساكن فلانا فدخل فلان دار الحالف فصبها فاقام الحالف معه حنت علم بذلك الحالف او لم يعلم وان خرج الحالف باهله واخذ في النقلة حين نزل الغاصب لم يحنت كذا في خزائنة المفتين * ولو سافر الحالف فسكن مع اهل الحالف قال ابو حنيفة رح يحنت وقال ابو يوسف رح لا يحنت وعليه الفتوى * وفي المنتقى لو خرج المحلف عليه على مسيرة ثلث او اكثر وسكن الحالف مع اهل المحلف عليه لا يحنت

في قول ابي يوسف رح وان كان اقل من ذلك حنث كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يسكن فلانا بالكونة فهو على المساكنة في دارها لكونة حتى لو سكن الحالف في دار والمحلوف عليه في دارا اخرى لا يحنث الا اذا نوى ان لا يسكن هو والمحلوف عليه بالكونة فم على ما نوى وكذلك اذا حلف لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على ان لا يسكنه في تلك القرية في دار واحدة وكذلك اذا حلف لا يسكنه بخراسان وكذلك اذا حلف لا يسكنه في الدنيا ولو حلف لا يسكنه فساكنه في سفينة مع كل واحد اهله ومتاعه واتخذها منزله لا يحنث في يمينه وهذا مساكنة في حق الملاحين وكذلك اهل البادية اذا جمعتهم خيمة واحدة فان تفرقت الخيام لا يحنث وان تقاربت كذا في الذخيرة * واذا حلف ان لا يسكن فلانا فساكنه في مرصعة دار او بيت او غرفة حنث كذا في البدائع * واذا حلف ان لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على جدة لا يحنث وانما يتحقق المساكنة اذا سكنا بيتا واحدا او في دار كل واحد منهما في بيت منها بمتاعه واهله وثقله ان كان له اهل واما اذا كان في الدار مفا صير فكل مقصورة مسكن على حدة فلا يحنث وان نوى بالمساكنة ان لا يسكن هذه في مقصورة حنث وعن ابي يوسف رح هذا اذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بكوفة ودار نوح ببخارا لان هذه الدار بمنزلة المحلة فاما اذا لم يكن بهذه الصفة يحنث من غيرنية سواء كانت الدار مشتملة على البيوت او على المقاصير ولو حلف لا يسكن فلانا فساكنه في مقصورة واحدة او في بيت واحد من غير اهل ومتاع لا يحنث عندنا ولو حلف لا يسكن فلانا في دار وسمى دارا بعينها فاقسمها او ضربا بينهما حائط وفتح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة واخر في طائفة حنث الحالف ولو حلف ان لا يسكن فلانا في دار ولم يسم دارا بعينها ولم ينو فساكنه في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان * حلف لا يسكنه ولم يسم دارا قال ابو يوسف رح فان ساكنه في حانوت في السوق يعملان فيه عملا او يبيعان تجارة فانه لا يحنث وانما اليمين على المنازل التي اليها الماوى وفيها الاهل والعيال الا ان ينويها او يكون بينهما كلام قبل اليمين يدل عليها فمكون اليمين على ما تقدم من كلامهما وصعانيهما فان جعل السوق مائة وقيل انه يسكن السوق فان كان هناك دلا لانه يدل على انه اربابا ليمين ترك المساكنة في السوق حملت اليمين على ذلك وان لم يكن هناك دلا لانه يقال نويت المساكنة في السوق ايضا فقد شد على نفسه هكذا في البدائع *

ولو حلف ان لا يسكن دارا بعينها فهدمت وبنيت بناء آخر فسكنها يحنث وهذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن بيتا عينه فهدم حتى ترك صحراء ثم بنى بيتا آخر في ذلك الموضع فسكنه لم يحنث ولو حلف لا يدخل هذه الدار بعينها فجعلت بستانا فدخل لم يحنث واذا حلف لا يسكن دار فلان او دار آفلان ولم يسم دارا بعينها ولم ينوها فسكن دارا له قد باعها بعد يمينة لم يحنث واما اذا سكن دارا كانت مملوكة لفلان من وقت اليمين الى وقت سكنى فهو حائث بالاتفاق وان سكن دارا اشتريها فلان بعد يمينة حنث في قول ابي حنيفة ومحمد رح وان حلف لا يسكن دارا لفلان فسكن دارا بينه وبين آخر لم يحنث قل نصيب الآخر او كثر كذا في المبسوط * ولو حلف لا يسكن دار فلان هذه بعامها فلان فسكنها الحالف ان كان نوى باليمين حين الدار فانه يحنث وان كان نوى باليمين الاضافة لا يحنث وان لم يكن له نية قال ابو حنيفة وابو يوسف رح لا يحنث كذا في الذخيرة * واذا حلف الرجل لا يسكن دارا اشتريها فلان فاشترى فلان دارا لغيره فسكن الحالف فيها يحنث فان كان قال نويت دارا اشتريها فلان لنفسه فان كانت اليمين بالله تعالى فهو مصدق وان كانت اليمين بطلاق وعتاق لا يصدق في القضاء كذا في المحيط * ان حلف لا يسكن بيتا ولا نية له فسكن بيتا من شعرا وفسطاط او خيمة لم يحنث اذا كان من اهل الامصار وحنث اذا كان من اهل البادية كذا في المبسوط * واذا حلف لا يبيت مع فلان او لا يبيت في مكان كذا فالبيت بالليل حتى يكون فيه اكثر من نصف الليل وان كان اقل لم يحنث وسواء نام في الموضع اولم ينم كذا في البدائع * ولو حلف لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه وبات خارج المنزل واهله ومناحه في المنزل لا يحنث وهذه اليمين تكون على نفسه لا على المتاع * ولو حلف لا يبيت الليلة على سطح البيت وعلى البيت غرفة فارض الغرفة سطح البيت يحنث ان بات عليه ولو حلف لا يبيت على سطح فبات على هذا لا يحنث ولو قال والله لا يبيت في منزل فلان فدا فهو باطل الا ان ينوى الليلة الجائبة ولو قال لا اكون غدا في منزل فلان فهو على ساعة من الغد كذا في الظهيرية * اذا حلف لا ياي مع فلان او لا ياي في مكان او دار او بيت فلا واء الكون ما كثر في المكان او مع فلان في مكان قليلا كان وكثيرا ليلا كان ونهارا وهو قول ابي يوسف رح الآخر وقول محمد رح الا ان يكون نوى اكثر من ذلك يوما او اكثر فيكون على ما نوى *

وروى ابن رستم من محمد ربح في رجل قال ان اواني واياك بيت ابداءه على طرفه مين في قول ابي يوسف ربح الآخرو قولنا الا ان يكون نوى اكثر من ذلك يوما واكثر وقال ابن همامة من ابي يوسف ربح اذا حلف لا يؤوى فلانا وقد كان المحلوف عليه في عيال الحالف ومنزله لا يحنت الا ان يعيد المحلوف عليه مثل ما كان عليه وان لم يكن المحلوف عليه في عيال الحالف ومنزله فهذا على نية الحالف ان نوى ان لا يعوله فهو كما نوى وكذا اذا نوى ان لا يدخل عليه بيته فاذا دخل المحلوف عليه بغير اذنه فراه فسكت لم يحنت كذا في البدائع * رجل خرج في سفر ومعه آخرو هو يريد موضعا قد سماه فحلف ان لا يصحب هذا في غير هذا السفر فلما سارا بعض الطريق بدأ لهما فعادا الى مكان آخر سوى السفر الذي اراده قال ابو يوسف ربح لا يحنت في يمينه لانه على السفر الاول * رجل حلف ان لا يمشى اليوم الا ميلا فخرج من منزله ومشى ميلا ثم انصرف الى منزله قال محمد ربح حنت في يمينه لانه مشى ميلين * رجل قال والله لا اصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في قطار والمحلوف عليه في قطار قال محمد ربح لا يكون مصاحبا وان كان في قطار واحد فهو مصاحب وان كان احدهما في اوله والآخر في آخره وكذلك اذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد منهما طعام على حدة لان دخولهما وخرجهما واحد ولو قال والله لا ارافق فلانا قال ابو يوسف ربح ان كان طعامهما واحدا في مكان وهم يسبرون في جماعة كانت مرافقة وان كانت في سفينة وطعامهما ليس بمجتمع لا ياكلان على خوان واحد لم يكن مرافقة وقال محمد ربح اذا حلف ان لا يرفقه فخرج في سفر فان كانا في محمل او كان كرىهما واحدا وطارهما واحد فهو مرافق وان كان كرىهما مختلفا لم يكن مرافقا وان كان سبرهما واحدا كذا في فتاوى قاضي خان * الباب الرابع في اليمين على الخروج والالتيان والركوب وغير ذلك * من حلف لا يخرج من المسجد او الدار او البيت او غير ذلك فامر انسا فاحمله فاخرجه حنت كما لو ركب دابة فخرجت به فانه يحنت كذا في فتح القدير * حلف لا يخرج فحمل مكرها واخرج لم يحنت وكذا هذا في يمين الدخول كذا في التمر تاشي * واذا اخرج مكرها هل تنحل اليمين حتى لو خرج بعد ذلك بنفسه لا يحنت اختلفوا فيه والصحيح انه لا تنحل فيحنت بالخروج بعد ذلك وان حملة غيره بغير امره فاخرضه وهو قادر على الامتناع ولم يمنع ورضى بقلبه اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي عيان *

ولو اكره علي ان يخرج او يدخل برجله ففعل حنث كذا في التمر تاشي * ولو حلف لا يخرج
لا يحنث الا بالخروج الى السكة كذا في الخلاصة * رحل حلف ان لا يخرج من داره فخرج
من باب داره ثم رجع حنث وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع قبل ان يخرج
من باب الدار لا يحنث كذا في نواوي قاضيجان * ولو حلف لا يخرج من داره الا الى جنازة
فخرج منها يريد الجنازة ثم اتى حاجة اخرى لم يحنث كذا في الكافي * ولو حلف لا يخرج من
الري الى الكوفة فخرج من الري يريد مكة وطريقه على الكوفة قال محمد ربح ان كان نوى
حين خرج من الري ان يمر بالكوفة فهو حانث وان كان نوى ان لا يمر بها ثم بدأ له بعد ما خرج
وصار الى الموضع الذي يقصر فيه الصلوة فمر بالكوفة لا يحنث وان كان نيته حين حلف
ان لا يخرج الى الكوفة خاصة ثم بدأ له في الحج فخرج من الري ونوى ان يمر بالكوفة لم يحنث
خيما بينه وبين الله تعالى ولو حلف لا يخرج من الدار الا الى المسجد فخرج يريد المسجد ثم بدأ له
بعد ذلك الى غير المسجد لا يحنث كذا في المحيط * قال القدوري الخروج من الدار المسكونة ان
يخرج بنفسه ومتاعه وعياله والخروج من البلدة والقرية ان يخرج ببدنه خاصة زاد في المنتقى
اذا خرج ببدنه فقد برأه من سفره او لم يرد كذا في الذخيرة * ولو قال والله لا اخرج وهو في بيت
من الدار فخرج الى صحن الدار لم يحنث الا ان ينوي فان نوى الخروج الى مكة او خروجا
من البلد لم يصدق قضاء ولادبانه كذا في البحر الرائق * ولو حلف لا يخرج من بيته يعني هذا
البيت الذي هو فيه فخرج الى صحن الدار حنث قال المتأخرون من مشائخنا هذا الجواب بناء
على مرفهم فاما في مرفنا فصحن الدار يسمى بيتا فلا يحنث ما لم يخرج الى السكة وعليه الفتوى
واذا حلف لا يخرج من هذه الدار فخرج احدى رجليه من الدار لا يحنث في يمينه هكذا ذكر
محمد ربح المسئلة في الاصل * وبعض مشائخنا قالوا اذا كان خارج الدار اسفل يحنث في يمينه
بضمهم قالوا اذا كان الاعتماد على الرجل الخارج يحنث وان لم يكن خارج الدار اسفل الا ان
ظاهر الرواية من اصحابنا لا يحنث على كل حال وبه اخذ شمس الائمة السرخسي وشمس
الحلواني هذا اذا كان يخرج قائما بالقدم واما اذا كان قاعدا فخرج قدميه وبدنه
لا يحنث في يمينه الا اذا قام على قدميه فحنث واما اذا كان مستلقيا على ظهره او
على جنبه فتدحرج حتى صار بعض بدنه خارج الدار ان صار الاكثر خارج الدار بصير

خارجا وان كان ساقا في الدار * اذا حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار شجرة اقصاها خارج الدار فارتقى تلك الشجرة حتى توسط الطريق وصار بحال لو سقط سقط في الطريق لا يحنث سواء كان الحالف من بلاد العرب او كان من بلاد العجم كذا في المحيط * واذا حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فخرجت من اى موضع خرجت امام باب الدار وامام من فوق الحائط وامام من نقب نقبة يحنث في يمينه واما اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فمن اى باب خرج حنث سواء خرج من باب قديم او من باب حديث احدثه بعد ذلك وان خرج من فوق الحائط او من نقب نقبة لا يحنث في يمينه هكذا ذكر بعض مشائخنا في شرح ايمان الاصل * وذكر في الحيل اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى دار بعض الجيران او فتح بابا آخر لهذه الدار وخرج من ذلك الباب لا يحنث في يمينه قال ابو نصر الدبوسي الصحيح انه يحنث لان الكل باب هذه الدار * واذا حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب آخر غير الباب الذى عينه ذكر في ايمان الاصل انه لا يحنث وفي قناتى اهل سمرقند اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو ينوى باب الخشب فوقع الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يحنث ولو لم يرد باب الخشب يحنث كذا في الذخيرة * ولو حلف عليها لا يخرج من المنزل الا في كذا فخرجت كذا مرة فيه ثم خرجت في غيره حنث فان كان صنى لا يخرج هذه المرة الا في كذا فخرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يحنث * وان حلف عليها ان لا يخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره او خرجت وحدها ثم لحقها فلان لم يحنث وان حلف عليها ان لا يخرج من الدار فدخلت بيتا او كنيفا في ملوها شارعا الى الطريق الا عظم لم يكن هذا خروجا من الدار كذا في المبسوط * ولو حلف لا يخرج الى مكة او لا يذهب الى مكة فخرج يريد هاتما رجعا حنث ويشترط للحنث ان يجاوز عمرانات مصره على نية الخروج الى مكة حتى لو رجع قبل ان يجاوز عمرانات مصره لا يحنث وان كان على هذه النية كذا في الكافي * ولو حلف لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من عمران مصره ماشيا ثم ركب حنث ولو خرج راكبا ثم نزل ومشى لا يحنث كذا في الخلاصة * ولو حلف ليايتين مكة ولم ياتها حتى مات حنث في آخر جزء من اجزاء حيوته * حلف ليا تينه فدا ان استطاع فلم يمنع عنه مانع من مرض او سلطان او ما رضى آخر فلم يأت حنث كذا في الكافي * ولو حلف ليا تني بغداد ماشيا فركب حتى دنى منها فدخلها

ما شيا يحنت كذا في الخلاصة * في المنتقى اذا حلف الرجل ان لا تأتي امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمه حتى مضى العرس لا يحنت ولو حلف لا يأتي فلانا فهذا على ان يأتي منزله او حانوته لقيه اولم يلقه وان اتى مسجده لم يحنت * وفي المنتقى رجل لزم رجلا وحلف الملتزم لياثينه فذاتاه الموضع الذي لزمه فيه لا يبر حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله فحلف لياثينه فذات تحول الطالب من منزله الى منزل آخر فأتى الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحول اليه ولو قال ان لم آت كذا فذا في موضع كذا فعبدى حرنا تاه فلم يجده فقد بر بخلاف ما لو قال ان لم اوافك فذا في موضع كذا فعبدى حر فأتى الحالف في ذلك الموضع فلم يجده حيث يحنت وفيه ايضا اذا حلف ليعودن فلانا اولي زورنه فأتى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه لا يحنت في يمينه وان اتى بابه ولم يستأذن قال يحنت في يمينه ما لم يصنع من ذلك ما يصنع العائد والزائر كذا في المحيط ولو حلف ان لا يزوره حيا ولا ميتا ان يشيع جنازته حنت وان اتى قبره لا يحنت الا ان ينوي ولو حلف لا اذهب الى الليلة من ههنا حتى القاه فتوا روى منه فبات عند بابه لم يحنت وكذا لو حلف ان لم احمّل هذا اليه فحمّل اليه ولم يجده كذا في العنابية * واذا حلف لا يركب دابة فركب فرسا او حمارا او بغلا يحنت في يمينه ولو ركب بعيرا لا يحنت في يمينه استحسانا فان نوى جميع ذاك فهو على ما عني وان عني نوما من الانواع بان نوى الخيل وحده او الحمار وحده دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه نوي التخصيص من اللفظ العام ولو قال لا اركب فيمينه على ما يركبه الناس من الفرس والبغل لو ركب ظهرا نسا ن بعد اليمين لا يحنت وفي فتاوى ابي الليث لو قال لا اركب ونوى الخيل او الحمار لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط * ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنت وكذا لو حلف ان لا يركب برذونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعربي والبرذون للعجمي وهذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية اسب برنشيه حنت على كل حال كذا في فتاوى قاضيخان * ان حلف لا يركب الخيل فركب برذونا او فرسا حنت كذا في البدائع * ان حلف ان لا يركب دابة فحمّل عليها مكرها لم يحنت كذا في غاية البيان * ولو حلف لا يركب دابة فركب دابة بسرج او اكاف

او اكاف او ركب مربانا يحنت كذا في المحيط * حلف لا يركب مركبا فركب سفينة في الفتاوى
 حنت رواه هشام وقال الحسن في المحرم لا يحنت وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الغياثة *
 ولفظ ستور لا يتناول الابل الا اذا كان في موضع يركب الابل ايضا كذا في الوجيز للكردي *
 ولو حلف لا يركب هذا السرج فزاد شيئا او نقص فركب حنت ولو بدل الحناء لا يحنت والمعتبر
 في السرج هو الحناء كذا في الخلاصة * اذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فارتق وحبس
 ولم يقدر على ركوبها اليوم حنت كذا في فتاوى قاضيجان * حلف لا يركب هذه الدابة
 وهو راكبها فدام عليها حنت * حلف لا يركب دابة فلان هذه فباع فلان دابة تلك فركبها
 لم يحنت حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بين فلان وغيره لا يحنت حلف لا يركب
 دواب فلان فركب ثلثا منها حنت كذا في السراجية * من حلف لا يركب دابة
 فلان فركب دابة صدماء ذون له مديون او غير مديون لم يحنت عند أبي حنيفة ر ح
 الا انه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنت وان نوى وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن
 عليه دين لا يحنت ما لم ينو كذا في الهداية * حلف لا يركب سفينة الى بغداد فركبها حتى صار
 فراسخ ثم خرج لم يحنت كذا في الحاوي * في مجموع النوازل رجل قال كلما ركبت دابة فلله
 على ان اتصدق بها فركب دابة يلزمه التصديق بها فان تصدق بها ثم اشترى فركب مرة
 اخرى لزم التصديق بها مرة اخرى ثم وثم كذا في الخلاصة * ولو قال ان ذهبت الى قرية
 كذا فمربضيا معها لم يحنت كذا في العتابة * ولو قال له رجل اجلس فتغد عندي فقال ان
 تغديت فعبدني حرق فخرج الى منزله فتغدى لم يحنت بخلاف ما اذا قال ان تغديت اليوم
 كذا في الهداية * ولو حلف لا يمشي على الارض فمشى عليها بنعل او خف يحنت ولو مشى
 على بساط لم يحنت ولو مشى على ظهرا جارحيا او متنعلا يحنت كذا في الخلاصة * الباب
 الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما * الاكل هو اتصال ما يحتمل المضغ بفيه الى جوفه هشمه
 او لم يهشمه مضغه او لم يمضغه كالخبز واللحم والفاكهة ونحوها * والشرب اتصال ما لا يحتمل المضغ
 من المائعات الى الجوف كالماء والنبيد واللبن والعسل المخوض والسويق المخوض وغير ذلك فان
 وجد ذلك يحنت والا فلا الا اذا كان يسمى ذلك اكلا او شربا في العرف والعادة فيحنت كذا
 في البدائع * والذوق معرفة الشيء بفيه من غير ادخال مينه في حلقه كذا في الكافي * لو حلف

لا ياكل هذه الجوزة وهذه البيضة فابتلعها حنث كذا في السراج الوهاج * ولو حلف على اكل شيء لا يتأتى فيه المضغ بنفسه فاكل مع غيره فان كان مما يؤكل كذلك حنث في يمينه نحو ان حلف ان لا ياكل اللبن فاكله بخبز او تمر او حلف لا ياكل هذا العسل فاكله كذلك يحنث في يمينه وان صب على ذلك ماء فشرب لم يحنث كذا في المحيط * رجل حلف ان لا ياكل هذا اللبن فشربه لا يحنث ولو حلف ان لا يشرب فاشرب فيه واكله لا يكون حائثا وعلى هذا اكل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية فاكل او شرب كان حائثا وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيهان * ولو حلف لا ياكل هذا الخبز فجففه ورققه وصب فيه الماء ثم شربه لم يحنث ولو اكله مبلولا حنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لا ياكل لبنا فطبخ به ارز فاكله قال ابو بكر البختي لا يحنث وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرمى يمينه كذا في الحاوي * ولو حلف لا ياكل سمنا فاكل سويقا قذلت بسمن ولا نية له ذكر محمد روح في الاصل ان اجزاء السمن اذا كانت تستبين ويوجد طعمه يحنث وان كان لا يوجد طعمه ولا يرمى مكانه لم يحنث كذا في البدائع * رجل حلف ان لا ياكل زبا فاكل مصيدة جعل فيها الرب قالوا لا يكون حائثا في يمينه الا ان يكون الرب قائما بعينه على العصيدة كذا في فتاوى قاضيهان * ولو حلف لا ياكل زعفرانا فاكل كعكا على وجهه زعفران يحنث كذا في فتح القدير * ولو حلف لا ياكل سكرا فاخذ سكرا في القم ومصه حتى ذاب فابتلعه لم يحنث كذا في الخلاصة * حلف ان لا ياكل خلافا فاكل سكباجة لا يكون حائثا لانه لا يسمي خلافا في فتاوى قاضيهان * وان اذ أعقد يمينه على ما هو مأكول بعينه ينصرف الى اكل يمينه واذا عدد على ما ليس بمأكول بعينه او على ما يؤكل بعينه الا انه لا يؤكل كذلك مادة ينصرف الى اكل المتخذ منه كذا في الوجيز للكردي * حلف لا ياكل من هذه النخلة او الكرم فاكل من رطبها او تمرها او جُمَها واطلعها او يسرها او دبس يخرج من ثمرها او صنبه او مصيره حنث لكن الشرط ان لا يتغير بصنعة حادثة حتى لا يحنث بالنبيذ والناطف والخل والدهس المطبوخ كذا في الكافي * ولو اكل من مین النخلة لا يحنث هو الصحيح كذا في النهر الفائق ولو حلف لا ياكل من هذه القدر شيئا فهو على ما يطبخ فيها كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا ياكل من هذه القدر وتداخرف منها قبل يمينه قصعة فاكل ما في القصعة لا يحنث كذا في الخلاصة * رجل حلف لا ياكل البطيخ فاكل حدة قالوا لا يحنث في يمينه منهم الشيخ الامام

محمد بن الفضل رح وهذا اذا كان بحال لا يسمى بطيخا * ولو حلف لا يأكل هذه الحديقة فاكلها
 بعدما تبطخت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون حائثا * حلف ان لا يأكل من هذه المبطخة فاكل
 منها حديقة او بطيخا كل حائثا كما لو حلف ان لا يأكل من هذه الشجرة فاكل مما يخرج منها كذا
 في فتاوى قاضيخان * ولو لم يكن للشجرة ثمرة ينصرف اليمين الى ثمنها كذا في التبيين *
 ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فاخذ فصنا من اغصانها ووصله بشجرة اخرى فان رك
 ذلك الغصن وثمره فاكل من ذلك الثمر اختلف المشائخ فيه قال بعضهم يحنث وقال بعضهم
 لا يحنث والمسئلة في السير الكبير * ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فوصل بها فغن شجرة اخرى
 بان حلف على شجرة التفاح فوصل بها فغن شجرة الكمثرى ينظر ان سمي الشجرة باسم ثمرها
 مع الاشارة اليها في اليمين بان قال لا آكل من هذه الشجرة التفاح لا يحنث وان اقتصر
 على الاشارة وتسمية الشجرة ولم يتعرض لثمرها بان قال لا آكل من هذه الشجرة وباقي المسئلة بحالها
 يحنث وعلى قياس ما تقدم يجب ان يكون فيه اختلاف المشائخ كذا في الظهيرية * حلف لا يأكل
 هذا الطلع فصار بسرا او البسر فصار رطبا او الرطب فصار تمرا او العنب فصار زبيبا او عصيرا او اللبن
 فصار شيرازا او زبدا او سمن او اقطا او مصلا فاكله لم يحنث كذا في التمر تاشي * اذا حلف لا يأكل
 لحم هذا الحمل فصار كبشا فاكله حنث كذا في الجوهرة النيرة * رجل حلف ان لا يأكل هذا اللبن
 فجعله جبنا واكله لا يحنث في يمينه الا ان ينوي اكل ما يتخذ منه كذا في فتاوى قاضيخان * والاصل
 في جنس هذه المسائل انه اذا مقد اليمين على عين موصوفة بصفة فان كانت الصفة داعية الى اليمين
 يقيد اليمين ببقائها والا فلا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * حلف لا يأكل من زهر
 هذه الشجرة فاكل بعد ما صار لوزا او مشمشا لم يحنث كذا في محيط السرخسي * ولو حلف
 لا يأكل جوزا فاكل منه رطبا او باسا حنث وكذلك اللوز والفستق والتين واشباه ذلك وان حلف
 لا يأكل خبيصا فاكل منه يا بسا او رطبا حنث كذا في المبسوط * ولو حلف لا يأكل رطبا ولا بسرا
 او لا يأكل رطبا او بسرا فاكل مذنبا حنث في يمينه وهذه المسئلة على اربعة اوجه اذا حلف
 لا يأكل بسرا فاكل بسرا مذنبا وهو الذي ما مته بسرو فيه شيء من الرطب حنث في يمينه
 في تولهم وكذا ان حلف لا يأكل رطبا فاكل رطبا مذنبا وهو الذي ما مته رطب وفيه شيء
 من البسر حنث في تولهم ولو حلف لا يأكل بسرا فاكل رطبا فيه شيء من البسر يحنث

في قول ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يحنث في قول ابي يوسف رح والرابعة اذا حلف لا يأكل رطباً
فاكل بسرافيه شيء من الرطب حنث عندهما والحاصل ان الغلبة اذا كانت للمعقود عليه حنث
عند الكل وان كانت الغلبة لغير المعقود عليه يحنث عندهما هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان *
ولو اكل البسر المذنب او الرطب المذنب جزءاً فجزءاً منفرداً بان ميز الرطب المذنب اجزاء فاكل كل
جزء منهما منفرداً يحنث بالاتفاق كذا في التاتارخانية * ولو حلف لا يأكل مسلاً فاكل شهداً يحنث
ولو حلف لا يأكل شهداً فاكل مسلاً لا يحنث كذا في المحيط * ولو حلف على البقل فهو على الرطب
كلها من الخضراوات وان اكل يابساً من ذلك لا يحنث ولو اكل بصلاً لا يحنث الا ان ينويه كذا
في التاتارخانية ناقلاً من الحجة * سئل شيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل عن حلف لا يأكل مثباً
فاكل حنثاً اهل يحنث ام لا قال يحنث وان حلف لا يأكل حنثاً فاكل عنباً لم يحنث والحنث المحصر
هكذا في الظهيرية * ولو حلف لا يأكل من هذه الشاة ينصرف الى اللحم دون ما يخرج منها
وكذا في كل ما كول كذا في الخلاصة * ولو قال مما يخرج من هذه الشاة او من نزلها حنث
في اللبن والمخيض والزبد دون السمن والشيراز كذا في العنابية * وكذا لو قال لا يأكل من نزل
هذه البقرة فاكل من مخيضها الذي يقال له بالفارسية دوغ زده يحنث لانه من نزلها ولو اكل
من مرقه يتخذ من مخيضها يقال له بالفارسية دوغ آبه لا يحنث لانه صار شيئاً آخر كذا
في الخلاصة * ولو حلف لا يأكل دهنًا يحنث باكل دهن الكراع * ولو حلف لا يأكل من حلوهذا الكرم
وحامضه فاكل من بسرة وعنبه يحنث * ولو حلف لا يأكل من هذا المسلوخ فاذا بيت الية
هذا المسلوخ حتى صار دهنًا فاكل لا يحنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يأكل من السمسم
فاكل من دهنها لا يكون حانثاً وكذا لو حلف لا يأكل من هذه الدجاجة فاكل من بيضها او فرخها
لا يكون حانثاً وكذا لو حلف لا يأكل من هذه الببضة فاكل من فرخها لا يكون حانثاً كذا في
فتاوى قاضي خان * وان حلف لا يأكل لحماً فامى لحم اكل من جميع الحيوانات غير السمك
حنث سواء اكل طبيخاً ومشروباً او قديداً وسواء كان حلالاً او حراماً كاللينة ومتروك التسمية
وزبيحة المجوسى وصيد المحرم فاما بالسمك وما يعيش في الماء لا يحنث وان نوى السمك يحنث
هكذا في الاختيار شرح المختار * قالوا لو كان الحالف خوارزمية فاكل السمك يحنث لانهم
يسمون

يسمونه لحماً كذا في محيط السرخسى * وان اكل لحم خنزير او لحم انسان يحنث والصحيح انه لا يحنث
بلحم الخنزير والادمى لان اكله ليس بمتعارف ومبنى الايمان على العرف وذكر الزاهد العتابي
انه لا يحنث وعليه الفتوى كذا في الكفاية * ولا يحنث باكل النبي وبه قال ابو بكر الاسكاف
وهو الاظهر وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * ولو اكل ما يكون في الحشوم من الكرش
والكبد والطحال يحنث في يمينه وهذا بناء على عرف اهل الكوفة فان هذه الاشياء في مرفهم كانت
تباع مع اللحم وتستهمل استعمال اللحم فاما في مرفنا لا يحنث في يمينه كذا في المحيط * وعليه الفتوى
كذا في جواهر الاخلاطى * ولو اكل الرأس والاكارع يحنث ولا يحنث باكل الشحم والالية
الا اذا نواه في اللحم بخلاف شحم الظهر حنث به بلانية كذا في فتح القدير * ولو اكل الحمرة التي
في وسط الالية حنث كذا في الخلاصة * حلف لا ياكل لحم شاة فاكل لحم منزى يحنث وقال الفقيه
ابو الليث لا يحنث مصريا كان الحالف او قرويا وعليه الفتوى كذا في فتح القدير * قال محمد رح
في الجامع اذا حلف الرجل لا ياكل لحم دجاج فاكل لحم الديك يحنث في يمينه * الاصل في جنس
هذه المسائل ان اليمين متى اضيفت الى اسم جنس يدخل تحت اليمين الذكر والانثى
من ذلك الجنس ومتى اضيفت الى اسم ذكر على الخصوص لا يدخل تحت اليمين الانثى
وكذلك اذا اضيفت الى اسم انثى على الخصوص لا يدخل تحت اليمين الذكر وكون الاسم
خاصا للانثى لا يعرف بعلامة الهاء لا محالة لان ذلك مشترك لانه قد يكون للتا نيث وقد يكون
للانثى وانما يعتبر فيه الوضع وانه يتلقى من قبل النقل فلو حلف لا ياكل لحم دجاجة فاكل
لحم الديك لا يحنث وكذلك اذا حلف لا ياكل لحم ديك فاكل لحم دجاجة لا يحنث قال واذا حلف
لا ياكل لحم جمل او حلف لا ياكل لحم بعير او حلف لا ياكل لحم ابل او حلف لا ياكل لحم جزور دخل
تحت اليمين الذكر والانثى وكذلك يدخل تحت اليمين البختى والعربى ولو حلف لا ياكل
لحم بختى فاكل لحم مربي او حلف لا ياكل لحم مربي فاكل لحم بختى لا يحنث في يمينه
ولو حلف لا ياكل لحم ناقة فاكل لحم الذكور من العرب او البخت لا يحنث ولو حلف لا ياكل لحم بقر
فاكل لحم الانثى منه او لحم الذكر يحنث في يمينه وكذلك اذا حلف لا ياكل لحم بقرة فاكل لحم ثور
يحنث لان البقرة اسم جنس والتاء فيها للانثى ولو حلف لا ياكل لحم ثور فاكل لحم انثى
لا يحنث ولو حلف لا ياكل لحم بقر فاكل لحم جاموس لا يحنث في يمينه هكذا ذكر محمد رح

في الجامع * وفي الحاوي انه يحنث بخلاف ما لو حلف لا يا كل لحم جاموس فاكل لحم
البقر حيث لا يحنث والجاموس اسم نوع والصحيح ما ذكر في الجامع كذا في المحيط * قال
رض وينبغي ان لا يحنث في الفصلين لان الناس يفرقون بينهما كذا في فتاوي قاضي خان *
ولو حلف لا يا كل من هذا اللحم شيئاً فاكل من مرقته لا يحنث ان لم يكن له نية المرقة كذا في الخلاصة *
رجل حلف ان لا يا كل من اللحم الذي يجيء به فلان فجاء فلان بلحم فشواه ووضع تحته خبزاً
وجعله جُوداً با فاكل الحالف من الجردواب الذي اصابه دسم اللحم كان حائناً كذا
في فتاوي قاضي خان * ولو قال كلما اكلت لحماً فاعبد من صبيدي حرفاً كل لحماً لزمه بكل
لقمة متق مبد كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يا كل شحماً فاكل شحم البطن حنث وان اكل
شحماً الظهر وهو الذي خالطه لحم لم يحنث عند ابي حنيفة رح وهو الصحيح كذا في الكافي *
ولو عزل شحم الظهر واكله لا رواية في هذا من ابي حنيفة رح ولقائل ان يقول منده لا يحنث *
وفي الخلاصة الخانية هذا اذا حلف بالعربية وان حلف بالفارسية فاكل شحم الظهر قالوا لا يحنث
لان اسم بيده لا يتناول شحم الظهر كذا في التاتارخانية * ولو حلف لا يا كل شحماً فاكل الية لم يحنث
لان الية غير اللحم والشحم اسماً ومعنى ومرافاً هكذا في الكافي * ولو حلف لا يا كل طعاماً فان
ذلك يقع على ما يؤكل على سبيل الادام مع الخبز ولا يتبع على الهليلج والسقمونيا كذا في
البدائع * ولو حلف لا يا كلن هذا الطعام ان لم يوقته بوقت فهلك ذلك الطعام او اكله غيره
او مات الحالف حنث في يمينه وان وقته بوقت فقال لا يا كلن هذا الطعام اليوم فمات الحالف
قبل مضي اليوم لا يحنث بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنث قبل
مضي اليوم بالاجماع حتى لا يلزمه الكفارة ولو جعلها لا يجوز اذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال
ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يلزمه الكفارة كذا في فتاوي قاضي خان * ولو حلف
لا يا كل طعاماً بنوى طعاماً بعينه او حلف لا يا كل لحماً بنوى لحماً بعينه فاكل غير ذلك
لم يحنث كذا في المبسوط * روى عن ابي يوسف رح في من حلف لا يا كل طعاماً فاضطر الى ميتة
فاكل منها لم يحنث وقال الكرخي وهو عندي قول محمد رح وروى ابن رستم عن محمد
رح انه يحنث كذا في البدائع * ولو حلف لا يا كل الطعام فاكل منه شيئاً سيرا حنث وكذلك
لو حلف لا يشرب الماء فان شرب الماء كله او الطعام لم يحنث بهذا كذا في المبسوط *

الأصل ان كل شيء باكل الرجل في مجلس او يشربه في شربة فاحلف على جميعه ولا يحنت
 باكل بعضه لان المقصود الامتناع من كله وكل شيء لا يطاق اكله في مجلس ولا شربه في شربة
 يحنت باكل بعضه لان المراد باليمين الامتناع من اصله لامن جميعه لان ما يمتنع فعله في الغالب
 لا يقصد باليمين * حلف لا ياكل ثمر هذا البستان او ثمرها تين النخلتين او من هذين الرقيقين
 او من لبن هاتين الشاتين او من هذا الغنم فاكل بعضه يحنت ولو حلف لا ياكل سمن هذه الحماة
 فاكل بعضه حنت ولو حلف لا ياكل هذه البيضة لا يحنت حتى ياكل كلها وكذلك لو حلف لا ياكل
 هذا الطعام فان كان يقدر على اكل كله دفعة واحدة لا يحنت حتى ياكل كله وان لم يقدر حنت
 باكل بعضه وفي رواية ان كان الشيء يمكنه ان ياكله في جميع عمره لا يحنت ما لم ياكل كله والاول
 اصح وهو المختار لما نخنا ومن محمد رح لو حلف لا ياكل لحم هذا الجزور فهو على بعضه
 لانه لا يمكنه استيعابه دفعة كذا في محيط السرخسي * اذا حلف لا ياكل هذه الرمانة فاكلها الاحبة
 او حبتين حنت استحسانا وان ترك اكثر من ذلك ما لم يجز العرف ان يتركه الاكل لا يحنت
 وكذلك لو حلف لا ياكل هذا الشعير فاكله الاحبة او حبتين يتركهما فانه يحنت في يمينه كذا
 في المحيط * لا ياكل هذا الرقيق فاكل الا قليلا منه يحنت الا اذا نوى الكل وهل يصدق
 قضاء فيه روايتان كذا في الوجيز للكردي * ولو قال ان اكلت هذا الرقيق فامرأته طالق
 ثم قال ان لم آكله فعبدة حرفا لحيلة في ذلك حتى لا يعتق عبده ولا تطلق امرأته ان ياكل
 النصف ويترك النصف كذا في المحيط * ولو حلف لياكل هذا الرقيق فاكله الا كسرة كان
 بارا الا ان ينوى ان لا يترك شيئا من الرقيق كذا في فتاوى قاضي خان * والصحيح في
 قوله هذا الرقيق عليه حرام ان لا يحنت باكل البعض * قال لغيرة والله لا آكل من طعامك
 فان اكلت منه فهو على حرام فاكل لقمة حنت في اليمين الاولى فان مادها كل حنت في اليمين
 الثانية ايضا ويلزمه كفارتان كذا في الوجيز للكردي * ولو قال لعبدي ايكما اكل هذا
 الرقيق اليوم فهو حرفا كلاه لم يعتق ولو كان بحال لا يطبق احدهما اكله فاكلاه متقا بدلالة
 الحال كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب اليمين التي تقع على الواحد او على
 الجماعة * ولو قال لامرأتيه ان اكلتما هذين الرقيقين فعبدي حرفا اكلت واحدة
 منهما رقيقا متقا لعبدي وكذلك لو اكلت احدهما الرقيقين الاشياء واكلت الباقي الاخرى

يحنت كذا في محيط السرخسي * ذكر في الاصل اذا قال لنسائه ايتكن اكلت من هذا الطعام فهي طالق فاكلن جميعا طلقن ولو قال ايتكن اكلت هذا الطعام ولم يقل من الطعام فاكلن بنظر ان كان الطعام كثيرا بحيث لا يقدر الواحد على اكله طلقن وان كان الطعام قليلا بحيث يقدر الواحد على اكله لا يقع الطلاق صليهن اذا اكلن كذا في المحيط في الفصل السابع * ان حلف طائعا او مكرها ان لا ياكل شيئا سماه فاكراه حتى اكله حنت وكذلك ان اكله وهو مغمى عليه او مجنون وان اوجرا وصب في حلقه مكرها وقد حلف لا يشربه لا يحنت ولكن لو شرب منه بعد هذا حنت كذا في المبسوط * حلف ان لا ياكل ملحاً فاكل طعاما ان لم يكن ملحاً لا يكون حائثاً وهو المختار وان كان ملحاً كان حائثاً كما لو حلف ان لا ياكل الغلغل فاكل طعاما فيه غلغل ان كان يوجد طعمه كان حائثاً والا فلا وقال الفقيه ابو الليث رح لا يحنت ما لم ياكل عين الملح مع الخبز او مع شيء آخر عليه الفتوى فان كان في يمينه ما يدل على انه اراد به الطعام المالح فهو على ذاك كذا في فتاوى قاضي خان * سئل شيخ الاسلام الزاهد رح ممن حلف لا ياكل لحماً وحلف الآخر لا ياكل بصلاً وآخر لا ياكل فلفلاً فاتخذ محشواً جعل فيه هذه الاشياء كلها فاكلها المحالفون كلهم لم يحنت احد الا صاحب الغلغل لان الغلغل لا يؤكل الا هكذا فانصرفت يمينه اليه ولو حلف لا ياكل من طعام امرأته فادخلت عليه الطعام فقالت له دار بجور فاكل لا يحنت لانه صار ملكاً له ولو لم يقل دار بجور وباقي المسئلة بحالها يحنت * رجل له فاليز امر رجلاً ان يحفظ هذا الفاليز فباح له ان ياكل منه ما يشاء فحلف هذا الحافظ بطلاق امرأته ان لا ياكل من فاليزه اي فاليزه نفسه وليس له فاليز ملك ولا مستاجر ولا مستعار فاكل من هذا الفاليز الذي امر بحفظه لا تطلق امرأته الا اذا كان يضاف اليه الفاليز صرفاً فاما بدون ذلك فلا يحنت كذا في الظهيرية * اذا حلف لا ياكل تمر فاقى نوع من التمر اكله يحنت ولو اكل حياً يحنت لان الحميس اسم لتمر يلقى في اللبن حتى ينتفخ فيؤكل وكذلك اذا اكل مصيدة اتخذت من التمر يحنت كذا في الذخيرة * ولو حلف لا ياكل هذه التمرة فاختلف بتمر فاكل ذلك التمر كنهت كذا في المبسوط * ولو حلف لا ياكل تمر او لانية له فاكل قسماً لا يحنت وكذا اذا اكل بسر مطبوخاً او رطباً لان ذلك لا يسمى تمر في العرف الا ان ينوى ذلك كذا في البدائع * حلف لا ياكل من هذا الدقيق فاكل من خبزه او اتخذ خبيصاً او خبزاً لقطائف يحنت

يحنت كذا في جواهر الاخلاطى * وان اكل من الدقيق او مجينه لم يذكر في الكتاب والصحيح انه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وان منى اكل الدقيق بعينه لم يحنت باكل الخبز كذا في الكافي * واذ اُحلف لا ياكل من هذه الحنطة وهو ينوى ان لا ياكل حبها صحت نيته حتى لو اكل من حبها لا يحنت وان نوى ان لا ياكل مما يتخذ منها صحت نيته ايضا حتى لا يحنت باكل منها وان لم يكن له نية فاكل من خبزها لم يحنت عند ابي حنيفة رح ومندما يحنت ولو اكل من منها حنت عند ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة * وان اكل من مويها لا يحنت عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وهو الظاهر من قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيجان * ولو حلف لا ياكل من هذه الحنطة فزرعها واكل من غلتها لم يحنت كذا في الجوهرة النيرة * واذ اُحلف لا ياكل خبزا ولا نية له فهذا على خبز الحنطة والشعير وعلى ما يتعارف الناس في ذلك البلد اتحاد الخبز منه حتى لو تصور موضع لا ياكل اهله خبز الشعير لا يحنت باكل خبز الشعير ايضا ولو اكل خبز الارز فان كان من اهل بلد خبزهم ذلك ينصرف يمينه اليه وما لا فلا كذا في المحيط * حلف لا ياكل خبزا فاكل قرصا يقال له بالفا رسية كسبر او جوزينجا او ميسرا فارمينته نواله قال محمد بن سلمة لا يحنت في الوجوه الثلاثة والمختار ما قاله الفقيه ابو الليث رح ان في الجوزينج لا يحنت لانه لا يسمى خبزا مطلقا وصا ركما يقال بالفا رسية فان زرد آلو اما في القرص والميسر يحنت لان القرص خبز مطلق والميسر خبز وزيادة كذا في الفتاوى الكبرى * وان اكل خبز القطائف لا يحنت الا اذا نواه كذا في الهداية * اذا حلف لا ياكل خبز فلانة فالخابزة هي التي تضرب الخبز في التنور دون التي تعجنه وتهيته للضرب فان اكل من خبز التي ضربته حنت والا فلا كذا في الظهيرية * رجل حلف ان لا ياكل خبزا فاكل ثريدا لا يحنت في يمينه وكذا لو اكل لأكشة لا يحنت في يمينه * رجل حلف ان لا ياكل مرة فاكل ميسوس آب اولطة لا يكون حائنا لو حلف ان لا ياكل هذا الخبز فاكل بعدما تفتت لا يحنت كذا في فتاوى قاضيجان * ولو اكل العصيدة او التماج لا يحنت ولو حلف لا ياكل خبزا فاكل ميسوسا يقال بالفارسية ميسو م قال محمد رح ينبغي ان يحنت كذا في الخلاصة * مثل الخجندی رح ممن حلف لا ياكل خبزا وتمرا فاكل احدهما فقال لا يحنت مالم ياكلهما كذا في البيضة * ولو حلف لا ياكل الشواء ولا نية له يقع على اللحم خاصة دون الباذنجان والحزر المشوى الا ان ينوى كل ما يشوى من بيض وغيره فيعمل نيته كذا في الكافي *

ان حلف ان لا يأكل رأساً فان نوى الرؤوس كلها من السمك والغنم وغيرهما فاي ذلك
اكل حنث وان لم يكن له نية فهو على الغنم والبقر خاصة في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد
رح اليمين اليوم على رؤوس الغنم خاصة كذا في البدائع * وهذا اختلاف مصر وزمان لان العرف
في زمنه فيهما وفي زمنهما في الغنم خاصة وفي زماننا يقتضي على حسب العادة كذا في الهداية *
ولا يدخل في اليمين رؤوس الجراد والسمك والعصافير بالاجماع وكذا رؤوس الابل لا تدخل
بالاجماع ولو حلف لا يأكل بيضا ولا نية له فهو على بيض الطير كله الا وزوا الدجاج وغيره
ولا يحنث في بيض السمك الا ان ينويه كذا في السراج الوهاج * حلف ان لا يأكل طبعاً ان نوى
جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم ينوشياً فهو على اللحم المطبوخ استحساناً قالوهذا
اذ اطح اللحم بالماء ما القلية اليابسة لا تسمى طبعاً وان طبخ اللحم بالماء فاكل المرقعة مع الخبز
ولم يأكل اللحم كان حانثاً كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يأكل من طبع فلانة فسخنت له
قدراً طبخها غير هالم يحنث واذا قال اگر از دیگر گرم کرده تو بخورم فكذا فسخنت قدراً طبخها
غيرها لا يحنث لان قوله گرم کرده تو يرا بده عرفاً بختمه تو كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل الحلواء
فالاصل في هذا ان الحلواء عندهم كل حلوليس من جنسه حامض وما كان من جنسه حامض
فليس بحلواء والرجع فيه الى العرف فحنث باكل الحبيص والعسل والسكر والناطف والرب
والتمروا شباه ذلك وكذا روى الملعى من محمد رح اذ اكل تيناً رطباً او يابساً لانه ليس
من جنسها حامض فيخلص معنى الحلوة فيه ولو اكل منها حلوا او بطيخاً حلوا او رماناً حلوا او اجاصاً
حلوا لم يحنث لان من جنسه ما ليس بحلوا فلم يخلص معنى الحلوة فيه وكذا الزبيب ليس
من حلوا لان من جنسه ما هو حامض وكذا الوحلف لا يأكل حلوة فهو مثل الحلوا ولو حلف
لا يأكل حبة فاي حب اكل من سمسم او غيره مما يأكله الناس عادة يحنث فان عني شيئاً من
ذلك بعينه او مما حنث فيه ولم يحنث في غيره ولا يحنث اذا ابتلع لؤلؤة كذا في البدائع *
في الفتاوى رجل حلف لا يأكل حراماً ما اشترى بدينهم فصبه طعماً فأكله لا يحنث وهو آثم
ولو اكل حبة او لحماء فصبه يحنث ولو باع الخبز واللحم بزيوت فأكله لم يحنث ولو اكل لحم
كلب او فرداً وحداً قال احمد بن ممرورح لا يحنث وقال نصير وبه ناخذ وقال الحسن كله
حرام وقال الغيبة ابو الليث ما كان فيه اختلاف العلماء لا يكون حراماً مطلقاً قال صاحب الكتاب

ما احسن ما قال ابو الليث ولو اضطرنا كل الحرام او الميتة اختلف المشائخ فيه والمختار انه يحنث لان الحرمة باقية الا ان الائم موضع وفي فوائد شمس الائمة الحلواني لو اكل من الكرم الذي دفع معاملة وهو قد حلف لا يأكل حراما لم يحنث كذا في الخلاصة * ان فصب حنطة فطبخها ان اعطاه مثلها قبل ان يأكل لا يحنث في يمينه وان اكلها قبل اداء الضمان قبل قضاء القاضي عليه حنث في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يأكل هذا العنب او هذه الرمانة فجعل يمضغه ويرمي بثقله وابتلع ماءه لم يحنث لان هذا لا يسمى اكلا فانما يسمى مصا ولو عصر ماء العنب او ماء الرمانة ولم يشربه واكل قشرة وحصرمه حنث في يمينه ولو مضغه وابتلعه كذا لك يصير اكلا بابتلاع القشرة والحصرم لا بابتلاع الماء * وفي العيون قال اذا حلف لا يأكل هذا العنب ولاكه ورمى بقشرة وحصرمه وابتلع ماءه لم يحنث ولورمى بقشرة وابتلع ماءه وحبه حنث وملل الصدر والشهيد في واقعاته فقال لان العنب اسم لهذه الاشياء الثلاثة ففي الوجه الاول اكل الاقل فلا يكون اكلا للعنب وفي الوجه الثاني اكل الاكثر ولاكثر حكم الكل كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل فاكهة فاكل منها او رطبا لم يحنث من دأبى حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يحنث هكذا في الهداية * قال الفقيه ابو الليث بقولهما ناخذ للفتوى لانه اظهر ثم الخلاف اذا لم ينوشيا واما اذا نواها يحنث بالاتفاق كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم * والتين والشمش والتفاح والخوخ والغسقي والاجاص والعناب والكمثرى والسفرجل فاكهة اجماعا رطبها ويا بسها ونبيها ونضيجها لا الخبار والقثاء والجزر والاجماع والتوت فاكهة وعد الامام القدوري البطيخ من الفواكه ولم يعد الامام الحلواني منها قال الامام السمس والباقلني ليسا من الثمار والحاصل ان كل ما بعد فاكهة عرفا ويؤكل تفكها فهو فاكهة وما لا فلا كذا في الوجيز للكردي * واللوز والجوز فاكهة ذكره في الاصل من جملة الفواكه اليا بسة قالوا هذا في عرفهم فاما في عرفنا لا يعد ذلك من جملة الفواكه اليا بسة وقال محمد رح بسر السكر والبسر الاحمر فاكهة كذا في محيط الرخسى * والزبيب والتمر وحب الرمان اذا يبس لا يكون فاكهة كذا في فتاوى قاضي خان * وهذا بالاجماع هكذا في البدائع * من محمد رح اذا حلف لا يأكل من فاكهة العام فان كان في ايام الفاكهة الرطوبة فهو على الرطب ولا يحنث باكل اليا بس وان كانت اليمين في غير وقت الرطب فهو على اليا بس استحسانا وبه اخذ الشيخ الامام

ابو بكر محمد بن الفضل رح كذا في فتاوى قاضيخان * من حلف لا يأكل فكل شيء اصطبغ به فهو ادم كالخل والزيت والغسل واللبن والزبد والسمن والمرق والملح وما لم يصبغ الخبز مما له جرم كجرم الخبز وهو بحيث يؤكل وحده ليس بادم كاللحم والبيض والتمر والزبيب وهذا التفصيل عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح فما يؤكل مع الخبز غالباً فهو ادم وهو رواية عن ابي يوسف رح كذا في فتح القدير * ويقول محمد رح اخذ الفقيه ابو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملاً بالعرف * وفي المحبط وهو الاظهر قال القلانسي في تهذيبه وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * والحاصل ان ما يصبغ به كالخل وما ذكرنا ادم بالاجماع وما يؤكل وحده غالباً كالبطيخ والعنب والتمر والزبيب وامثالها ليس ادم بالاجماع على ما هو الصحيح في البطيخ والعنب اما بقول فليست بادم بالاتفاق كذا في فتح القدير * وهذا الخلاف فيما اذا لم يكن له نية فان نوى فعلى ما نوى اجماً ما كذا في التبيين * والفاكهة ليست بادم اجماً ما كذا في السراج الوهاج * واذا حلف لا يأكل من كسب فلان فورث المحلوف عليه شيئاً واكله الحالف لا يحنت ولو اشترى شيئاً او وهب له شيء او تصدق عليه بشيء وقبل فأكله الحالف حنت في يمينه ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاشترى شيئاً الحالف من المحلوف عليه مما اكتسبه المحلوف عليه او وهب المحلوف عليه ذلك من الحالف واكله لا يحنت * ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاكسب المحلوف عليه مالا ومات وورثه رجل فأكله الحالف حنت في يمينه وكذلك لو ورثه الحالف فاكل يحنت بخلاف ما لو انتقل الى غيره بغير الميراث بشيء او وصية لا يحنت كذا في الذخيرة ولو حلف لا يأكل من ميراث فلان شيئاً فمات فلان فاكل من ميراثه حنت فان مات وارثه فورث ذلك الميراث فاكل منه الحالف لا يحنت كذا في البدائع ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فوصى له انسان فاكل الحالف يحنت ولو وهب المحلوف عليه طعاماً للحالف وقبضه ثم اكل لم يحنت وكذا الوصى له والمهر من كسب المرأة وكذا ارش الجراحات كذا في الخلاصة * رجل معه دراهم فحلف ان لا يأكلها فاشترى بها دنائير او فلوساً ثم اشترى بعد ذلك بالدنائير او الفلوس طعاماً فأكله قال محمد رح يكون حانثاً في يمينه وان حلف لا يأكل هذه الدراهم او الدنائير فاشترى بها عرضاً ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حانثاً وكذا لو اشترى بالدرهم شعيراً

ماهو عند المزارع او عند المشتري منه يحنث وان اشترى منه
 لا يحنث كذا في الوجيز للكردي * اذا حلف لا ياكل من ما
 شيء من ملكه الى ملك غيره واكله الحالف لا يحنث كذا في
 اشترى فلان او مما يشترى فاشترى المحلوف عليه لنفسه اول
 باعه المحلوف عليه من غيره باصر المشتري له ثم اكل منه اكل
 واذا حلف الرجل لا ياكل لحما اشتره فلان فاشترى فلان سجد
 كذا في المحيط * رجل حلف لا يأكل طعام فلان هذا باع فلان
 لم يحنث عندهما وعند محمد رح يحنث هكذا في شرح الزيد
 من طعام يصنعه فلان او من خبز يحبزه فلان ثم صنعه وا
 لا ياكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه واكل
 فاهداه له فاكله لم يحنث في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف
 ارضه فاكل من ثمن الغلة حنث واذا نوى اكل نفس ما يح
 وبين الله تعالى كذا في الذخيرة * رجل حلف ان لا ياكل من
 منه الطعام او وهبه فلان من غيره فاشترى الحالف من ذ
 في فتاوى قاضي خان * في الاصل لو حلف لا ياكل من طعام
 له فلان مع غيره حنث الا اذا نوى شراء وحدة كذا في الخلاه
 فلان فاكل من طعام مشترك بينه وبين غيره يحنث وكذا

فاكل من خبز مشترك بينه وبين غيره بخلاف ما لو حلف لا ياكل من رقيق فلان فاكل من رقيق بينه وبين آخر لا يحنث لان بعض الرقيق لا يسمى رقيقا وبعض الخبز يسمى خبزا اذا حلف لا ياكل من مال ابنه وكان بينه وبين الاب الحالف حب من خل فاكل منه يحنث لانه اكل من مال الابن كذا في المحيط * ولو حلف لا ياكل طعام فلان فاكل من طعام مشترك بين فلان وبين الحالف لا يحنث كذا في الظهيرية * رجس حلف ان لا ياكل شيئا من اشياء والده فتناول في بيت والده كسرة خبز ملقاة قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يحنث في يمينه وقال القاضي الامام ابو علي النسفي يكون حائشا في يمينه وقال الفقيه ابو بكر البلخي ان كانت الكسرة بحال يتصدق على الفقير بمثلها كان حائشا والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان * حلف لا ياكل طعام فلان فانه يقع على الطعام الموجود والذي سيحدث كذا في السراجية * ولو حلف لا اكل من رمان اشتره فلان فاشترى فلان مع غيره فاكل حنث ولو قال من رمانه اشتره فلان لم يحنث ولو حلف لا ياكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة او وهبته له فهاه واكل ثمنه لا يحنث ولو باصت بنفسها فدفعت الثمن اليه فاكل منه حنث ولو وهبت الثمن لابنها او لاجنبى ثم وهبه لزوجها فاشترى به شيئا لا يحنث كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا ياكل من طيبخ فلان فطبخ هو و آخر فاكل الحالف منه حنث لان كل جزء منه يسمى طيبخا وكذلك من خبز فلان فخبز هو و آخر ولو قال من قدر طيبخها فلان فاكل ما طبخاه لم يحنث لان كل جزء من القدر لا يسمى قدرا كذا في الاختيار شرح المختار * حلف بالفارسية لا ياكل من خبز فلان فتناول من ماء جمد المحلوف عليه لا يحنث لان او هام الناس لا يسبق الى هذا الا يرى انه لو اكل من قشر بطيخه او من كسرة خبزه بالفارسية ان ريزه وجد على باب دارة لم يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * حلف ان لا ياكل شيئا مما حمل فلان يعنى آو رده فلان فاكل من جمد حمله فلان قالوا يكون حائشا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا ياكل من مال ختنه شيئا فدفع اليه مجينا من عجيب ختنه فجعل في مجيب آخر فخبزه واكل لا يحنث وكذا لو حلف لا يشرب من شرابه او لا ياكل من صلحه فاخذ ماء وصلحا وجعلهما في العجين لا يحنث كذا في الخلاصة * لا ياكل من خبز ختنه فساقر الحنث وخلف لا مرأته النفقة فاكل منه ان كان الحنث افرز لها النفقة لا يحنث وان لم يفرز فقال كلى من طعامي ما يكفيك فاكل منه يحنث كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا ياكل من مال ابية

فمات الاب فورثه الحالف واكل لا يحنت الحالف وهو لصحيح كذا في فتاوى قاضي خان *
 و لو زاد بعد موته يحنت كذا في الوجيز للكردي * اذا حلفت المرأة ان لا تاكل من اطعمة ابنها
 وقد كان الابن بعث اليها من الاطعمة قبل اليمين فاكلت ذلك لا يلزمها الحنت قيل هذا اذا
 لم يكن لها نية فاذا نوت ذلك الطعام الذي بعثه قبل اليمين تحنت باكله لانها نوت الاضافه
 باعتبار ما قد كان كذا في المحيط * رجل حلف ان لا ياكل مع فلان طعاما فاكل هذا من اناء وهذا
 من اناء آخر لا يكون حائلا ما لم ياكل من اناء واحد كذا في فتاوى قاضي خان * اذا حلف
 لا ياكل من مال فلان فتنها هذا و فارسيته سيم برا كند و چیزی خریدند و خوردند لا يحنت في يمينه
 لانه في العرف يسمى اكل مال نفسه هكذا ذكر في فتاوى ابي الليث رح كذا في الكافي *
 رجل حلف ان لا ياكل من شيء فلان فجعل نفل فلان في قدر طبخت امرأته واكل الحالف
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح حنت في يمينه الا ان يكون بينهما سبب يدل
 على غير هذا * حلف ان لا ياكل من كرم فلان شيئا هذه السنة قالوا يقع بيمينه على اثني عشر شهرا
 قال مولانا رضى وينبغي ان يكون على بقية السنة التي هو فيها كذا في فتاوى قاضي خان *
 رجل قال والله لا اكل مما يجيء به فلان يعنى ما يجيء به من طعام او لحم او غير ذلك مما يؤكل
 فدفع الحالف الى المحلوف عليه لحما لطبخه فطبخه والقى فيه قطعة من كرش بقروتم فار القدر
 به فاكل الحالف من المرق قال محمد رح لاراه يحنت اذا القى فيه من اللحم ما لا يطبخ وحده
 ويتخذ منه مرقه لقلته وان كان مثل ذلك يطبخ ويكون له مرقه فانه يحنت وقد قال محمد رح
 فيمن قال لا اكل مما يجيء به فلان فجاء فلان بلحم فشاوه وجعل تحته ارضا الحالف فاكل الحالف
 من جودابه حنت وكذا لك اوجاء المحلوف عليه بحمص فطبخه فاكل الحالف من مرقه وفيه
 طعم الحمص حنت وكذا لك لو جاء برطب فسال منه رب فاكل منه اوجاء به زيتون فعصر فاكل من زيتته
 حنت كذا في البدائع * ان حلف لا ياكل طعاما ما من طعام فلان فاكل من خله او زيتته او
 ملحاه او اخذ منه شيئا فاكله بطعام نفسه حنت وان اخذ من نبيذه او مائه فاكل به خبزا لم يحنت
 كذا في الجوهره النيرة * واذا حلف على حنطة لا ياكلها فاكلها مع غيرها من الحبات او حلف على شعير
 فاكله مع غيره من الحبات ان اكل حنطة حنطة فان كانت الغلبة للمحلوف عليه يحنت وان كانت
 الغلبة لغير المحلوف عليه لا يحنت و ان كانا سواء فالقياس ان يحنت وفي الاستحسان لا يحنت

وان اكل حبة حنث على كل حال كذا في الذخيرة * وان اُحلف لا ياكل طعاما او حلف لا يشرب الا باذن فلان فان له فهذا على شربة اولقة كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المنفقات * ان اُحلف لا ياكل طعاما ولا يشرب فذاق من ذلك ولم يدخله حلقه لم يحنث ومتى عقديمينه على فعل فأتى بما هو دونه لم يحنث وان أتى بما هو فوقه حنث كذا في المبسوط * ان اُحلف لا يذوق طعاما او شرابا فدخله في فيه حنث فان قال اردت بقولي لا اذوقه لا آكله او لا اشربه دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في الفضاء كذا في البدائع * وان قال لا اذوق طعاما ولا شرابا فذاق احدهما حنث وكذلك لو قال لا آكل كذا ولا كذا وكذا كذا لو ادخل حرف او بينهما كذا في المبسوط * ولو قال والله لا اذوق طعاما او شرابا فذاق احدهما لا يحنث قال ابو القاسم الصغار يحنث في يمينه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ينوي في ذلك فان لم ينوش لا يحنث باحدهما وعليه الفتوى * رجل حلف ان لا يذوق الخمر فاكل خبز محجن بخمر قال الشداد رح لا يحنث في يمينه كما لو حلف ان لا يذوق الزيت فاكل خبزا محجن بزيت لا يحنث ولو حلف ان لا يذوق في منزل فلان طعاما ولا شرابا فذاق فيه شيئا فادخله فمه ولم يصل الى جوفه كان حائنا وهو على الذوق وان كان قال له رجل تغد عندى اليوم فحلف ان لا يذوق في منزله طعاما ولا شرابا فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق كذا في فتاوى قاضيخان * حلف ان لا يذوق الماء فتضمنض للصلاة لا يحنث كذا في الخلاصة * اذا حلف لا يذوق هذه الخمر فصارت خلا فشرب منه لم يحنث فان نوى ما يكون من ذلك حنث هكذا في الجوهرة النيرة * ان اُحلف لا يتغدى فالغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل كذا في الهداية * حلف ان لا يتغدى اليوم فاكل بعد نصف النهار لا يكون حائنا كذا في فتاوى قاضيخان * قال الخجندی هذا في عرفهم اما في عرفنا فوقت العشاء من بعد صلاة العصر ثم الغداء والعشاء عبارة عن الاكل الذي يقصد به الشبع في العادة في كل بلد في غالب ما اتم فما كان صندهم فداء انعقدت عليه اليمين والا فلا ولهذا قالوا في اهل المصر ان اُحلفوا على ترك الغداء فشربوا اللبن لم يحنثوا ولو حلف البدوي لا يتغدى فشرب اللبن حنث قال ابو الحسن اذا حلف لا يتغدى فاكل غير الخبز من تمر

من تمر او ارز او فاكهة او غير ذلك حتى شبع ام يحنث ولم يكن ذلك غداء وكذلك لو اكل لحما بغير خبز لم يحنث وغداء كل بلد ما يتعارفونه ويشترط في الغداء ان يكون اكثر من نصف الشبع حتى لو قال لامته ان لم تنعش الليلة فعبدى حرافك لقمه او لقمين فليس هذا بعشاء ولا يبر حتى تأكل اكثر من نصف شعبها كذا في السراج الوهاج * حلف في رمضان ان لا يتعشى الليلة فاكل بعد انتصاف الليلة لا يحنث كذا في الوجيز للكردي * لو حلف ان لا يتسحر فيحنث بالاكل من نصف الليل الى الفجر كذا في شرح مجمع البحرين * المساء مساء ان احدهما بعد الزوال والاخر ما بعد غروب الشمس فايهما نوى صحت نيته وعلى هذا لو حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسي ولا نية له فهو على غيبة الشمس لانه لا يمكن حمل اليمين على المساء الاول فيحمل على المساء الثاني وهو ما بعد الغروب كذا في فتح القدير * ذكر المعلى عن محمد رح قوله لياتينه ضحوة فهو من وقت طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلوة الى نصف النهار كذا في محيط السرخسى * قال محمد رح ولو حلف لا يصبح فالتصبح مندي ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الا كبر فاذ ارتفع الضحى الاكبر ذهب وقت التصبح كذا في البدائع * ليغدينه اليوم بالف او ان لم اعتق عبدا اشترىه بالف او ان لم تغزاي اليوم قطنا بالف فاشترى ما يساوي درهمين بالف فغدا او اعتقه او غزله بر كذا في الوجيز للكردي * ولو قال ان تغديت برغيفين فعبدى حرافك تغدي اليوم برغيف والغد برغيف القياس ان يحنث مما لا يطلق اللفظ كما في المعين بان قال ان تغديت بهذين الرغيفين وهناك ان تغدي اليوم باحد الرغيفين والغد بالرغيف الاخر يحنث في يمينه وفي الاستحسان لا يحنث في يمينه وان نوى التفرق في هذا كان كمانوي واما ان اكلت رغيفين او ان اكلت هذين الرغيفين فعبدى حرافكهما معا او متفرقا حنث في يمينه قياسا واستحسانا كذا في المحيط في باب اليمين ما يقع على البعض وما يقع على الجماعة * ولو عقد اليمين على الغداء واستثنى منه الخبز فما يؤكل تبعا للخبز ولا يؤكل مقصودا كالخل والزيت والملح يصير مستثنى باستثنائه وان كان يؤكل مقصودا ولا يؤكل تبعا عادة كالخبز والارز يحنث ولا يصير مستثنى وان كان يؤكل مقصودا ولا يؤكل تبعا للخبز عادة كالسمك واللحم واللبن قال ابو يوسف رح يصير مستثنى تبعا للخبز ولا يحنث وقال محمد رح لا يصير مستثنى ويحنث اذا مر فلهذا * قال محمد رح

كتاب الايمان (١٢٠) في اليمين على الاكل والشرب وغيرها

اذا قال الرجل ان اكلت اليوم الارضي فاعبده حراً فاكل رقيقاً ثم اكل بعده فاكهة او تمر او خبيصاً او
ارزاً يحنث فان قال منيت الاستثناء من الخبر صدق ديانة لا قضاء ثم يحنث باكل الفاكهة
والتمر سواء اكلها بعد الرقيق او معه وكذا لو قال ان تغديت الابر رقيق فتغدي برقيق ثم
اكل فاكهة او تمر احنث وكذا ان اكل خبيصاً قال مشائخنا انما يحنث باكل هذه الاشياء بعد
الرقيق اذا اكل هذه الاشياء في فورا كل الرقيق اما اذا اكلها وحدها بعد انقطاع نور الرقيق
لا يحنث لانه لا يسمى متغدياً بها ولا يتعارف اكلها تغدياً فان نوى الخبر خاصة صدق ديانة لا قضاء
كذا في شرح الجامع الكبير للخصميري في باب الحنث في اليمين التي تكون من ذلك الصنف
ومن غيره * فان كان قبل ذلك كلام يستدل به على يمينه بان قيل له انك تأكل اليوم رقيقين
فقال عبده حراً ان اكل اليوم الارضي فهو علي الرقيق خاصة حتى لو اكل الرقيق وبأكل بعده
تمر الا يحنث في يمينه ويقيد يمينه بالارضة ولو قال ان اكلت اليوم اكثر من رقيق فعبدى
حرف هذا على الخبر حتى لو اكل بعد الرقيق تمراً او فاكهة لا يحنث وصار تغدياً يمينه ان اكلت
اليوم من جنس الرقيق اكثر من رقيق فعبدى حراً ولو قال هكذا اكل يمينه على الخبر خاصة
فهنا كذلك والذي ذكرنا في قوله الارضي فاكهة في قوله خير رقيق ومومن رقيق كذا في المحيط
في باب الاستثناء * رجل قال ان لبست او اكلت او شربت فامرأتى طالق وقال منيت طعاما
دون طعام لم يصدق في القضاء ولا في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية ولو قال ان لبست ثوباً او
اكلت طعاماً او قال منيت به طعاماً دون طعام او ثوباً دون ثوب فيما بينه وبين اللغو تعالى
ولا يصدق في القضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * اذا حلف لا يشرب من
دار فلان فاكل منها شيئاً قال الصدر الشهيد ربح في واقعاته المحنة وصندي انه لا يحنث الا
ان ينوى جميع المأكولات والمشروبات كذا في الفتاوى قاضي خان * ان حلف لا يشرب مع فلان شرباً
فشراباً في مجلس واحد من شراب واحد حنث وان كان الا ناء الذي يشربان فيه مختلفاً
وكذا لو شرب الحالف من شراب وشرب الآخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلس
واحد فان نوى شراباً واحداً او من اناء واحد يصدق قضاء كذا في البدائع * رجل حلف ان
لا يشرب في ضيافته فلان اكثر من مرة فشرّب في داره مرة وفي بستانه مرة فالحال ان كانت الضيافة

واحدة كان حائنا * رجل حلف ان لا يشرب ماء فشرّب ماء القليلة لا يكون حائنا كذا
 في فتاوى قاضي خان * رجل حلف لا يشرب لبن بقرة فلان فماتت بقرته ولها عجولة فكبرت
 فشرّب من لبنها لا يحنث كذا في الخلاصة * حلف لا يشرب الماء ولا نية له يحنث بما في قدر
 شرب وان نوى الكل صم ولا يحنث ابدا كذا في المحيط * اذا حلف لا يشرب شرابا ولا نية له فامى
 شرابا شربه من ماء او غيره يحنث هكذا ذكر في ايمان الاصل وفي حبل الاصل اذا حلف
 لا يشرب الشراب ولا نية له فهو على الخمر كذا في الذخيرة * قال الشيخ الامام السرخسي
 هذا بالعربية فاما بالفارسية فيقع على الحمر قال رضى الله تعالى عنه المختار للفتوى ما قاله
 في الحبل كذا في الخلاصة * ولو قال لا اشرب اليوم يحنث بكل شيء شربه حتى الخل والعن
 كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا يشرب لبنا فصب الماء في اللبن فاصلا في هذه المسئلة
 واجناسها ان الحالف اذا قد يمينه على مائع فخلط ذلك المائع بمائع آخر من خلاف جنسه
 ان كانت الغلبة للمخلوف عليه يحنث وان كانت الغلبة لغير المخلوف عليه لا يحنث وان كانا سواء
 فالقياس ان يحنث وفي الاستحسان لا يحنث وفهرا بويوسف رح الغلبة فقال ان يستبين
 لون المخلوف عليه ويوجد طعمه وقال محمد رح يعتبر الغلبة من حيث الاجزاء هذا اذا
 اختلط الجنس بغير الجنس اما اذا اختلط الجنس بالجنس كاللبن يخلط بلبن آخر فعند ابي يوسف
 رح هذا والاول سواء يعني يعتبر الغالب غير ان الغلبة من حيث اللون والطعم لم يمكن اعتبارها
 ههنا فيعتبر بالقدر وعند محمد رح يحنث بهذا بكل حال قالوا هذا الاختلاف فيما يمتزج ويختلط
 لماملا يمتزج ولا يختلط كالدهن وكان الحلف بالدهن يحنث بالاتفاق وفي القدوري اذا حلف
 على قدر من ماء زمزم لا يشرب منه شيئا فصب في ماء آخر حتى صار مغلوبا وشربه منه يحنث
 عند محمد رح ولو صب في بئر او حوض فشرّب منه لا يحنث كذا في الظهيرية * ولو حلف ان
 لا يشرب من هذا الماء العذب فصبه في ماء صالح فغلب المالح فشربه لا يحنث وكذا لو حلف
 على المالح فصبه على العذب كذا في فتاوى قاضي خان * رجل حلف لا يشرب خمر
 فمزجها بغير جنسها كالبيكمي والاضمة وشرب يعتبر ذكيا كذا في الخلاصة * حلف
 لا يشرب النبيذ فامعنا انه يقع على المسكر من ماء العنب نيا كان او مطبوخا كذا
 في الوجيز للكردي * اذا حلف سيكى نمورم فالصحيح ان ام سيكى يقع على المسكر

من ماء العنب لا خير نيا كان او وطبوخا كذا في المحيط* وفي الحانية وعليه الفتوى كذا في التاتار حانية* ولو قال ي تحرور مدم ست بغير م وحلف عليه فاخذ بيده ونقل الى مكان آخر ان لم ينو عند اليمين الشرب يحنث في الصحيح كذا في الوجيز للكردي* اما اسم الحمر وفارسته في الصحيح ان هذا على النى من ماء العنب لا خير* واذا قال مستكره تحرور م فقد قيل ان يمينه لاتقع على المتخذ من الحبوب والصحيح انه يعتبر فيه العرف ان كان في العرف يسمى الشراب المتخذ من هذه الاشياء مستكرة يحنث في يمينه ومالا فلا اذا حلف لا يشرب نبيند زيب فشررب نبيند كشمش يحنث في يمينه اذا حلف لا يشرب شرابا يسكر منه فصب شرابا يسكر منه في شراب لا يسكر منه فشررب منه ذكر في فتاوى اهل سمرقند ان هذا المخلوط ان كان بحال لو شرب منه الكثير يسكر منه يحنث وان اقل يمينه على شرب ما لا يشرب ويخرج منه ما يشرب غيمينه على شرب ما يخرج منه بيانه فيما ذكر في المنتقى اذا حلف لا يشرب من هذا التمر فشررب من خبيذه يحنث في يمينه وهذا هو الاصل في تخريج جنس هذه المسئلة كذا في المحيط* رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل في جوفته والوان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائثا فان شرب بعد ذلك كان حائثا ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حنث كذا في فتاوى قاضيخان* حلف لا يشرب من قدح فلان فصب الماء الحالف من قدح فلان على يده وشرب لم يحنث كذا في الذخيرة* حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الحالف يجلس في حانوت المحلوف عليه فاشترى الحالف كوزا ووضع في حانوت المحلوف عليه ليلا فاستقى اجيرا المحلوف عليه الماء من الفهر في ذلك الكوز ووضع في حانوت المحلوف عليه ليلا فلما اصبح الحالف دعا بالكوز وشرب الماء فان كان الحالف اشترى الكوز لهذا احتيا لانه كيلا يحنث ارجوان لا يحنث لانه حينئذ يصير الاجير حاملا للحالف فيصير شارب ماء نفسه كذا في الخلاصة* رجل حلف ان لا يشرب الخمر في هذه القرية فشررب الخمر في كرومها وضياعها قالوا ان شرب في عمران القرية او كروم متصلة بالقرية حنث والا فلا كذا في الظهيرية* قال ان شربت وقامت فعدى كذا يحنث باحدهما وينتهى اليمين وفي قوله والله اكر شراب تحرور مدم بكنم يحنث بفعل احدهما ولو قال تاكل سمرغ

تاكل سرخ نه بينه شراب نخور ، ينصرف الى وقت الورد الاحمر ذالم ينو حقيقة الرؤية
حلف لا يشرب من هاتين الشاتين فشرب من احدهما حنث كذا في السراجية * رجل
حلف بطلاق امرأته ان لا يشرب الخمر مادام ببخارا فخرج الى قصر المجوس ثم هاد وشرب
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل زح ان نوى بقوله مادام ببخارا اقامة السكنى وكان
السكنى ببخارا كان حائثا وان نوى اقامته ببدنة فاذا خرج الى قصر المجوس لا يبقى اليمين وان
لم يكن له نية فخرج بنفسه كفاه كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال ان شربت المسكر تصير امرأته
مطلقة ويصير عبدي حرا فشرب المسكر بعد ذلك طلقت امرأته وعتق عبده ولا يصدق انه لم يرد به
الطلاق والعناق وانما اراد دفع اصحابه عن نفسه * حلف ان لا يشرب المسكر ثلث اشهر فقالت له
امراته اربعة اشهر فقال الزوج اربعة اشهر غير فقد قيل يصير المدة اربعة اشهر وقيل لا يصير المدة
اربعة اشهر وهذا بناء على ان الحالف اذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يشدد على نفسه انه
يلتحق بيمينه عند ابى يوسف رح واذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يوسع على نفسه لا يلتحق بيمينه
ثم اختلف المشائخ رح في هذه الصورة ان في ذكر المدة الثانية تشديد عليه او توسعه عليه فقيل تشديد
من حيث انه يقع الطلاق بالشرب في الشهر الرابع وهو الاصح كذا في المحيط والذخيرة * قال
محمد رح في الجامع الكبير اذا حلف لا يشرب من الفرات ابد افشرب منه اغترافا او من اناء
لا يحنث في يمينه عند ابى حنيفة رح حتى يكرع في الفرات كرما وعندهما يحنث وعندهما اذا
شرب كرما هل يحنث لم يذكر هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا لا يحنث
وبعضهم قالوا يحنث في يمينه وهذا اذا لم يكن له بية وان نوى الكرم صحت نيته على قولهما في
القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وان نوى الاعتراف صحت نيته عند ابى حنيفة رح فيما بينه
وبين ربه تعالى لكن لا يصدق القاضى هذا اذا شرب من الفرات كرما او اغترافا فاما اذا شرب
من نهر آخر ياخذ الماء من الفرات كرما او اغترافا فلا يحنث في يمينه عندهم جميعا في ظاهر الرواية
كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشرب من ماء الفرات فشرب من نهريا خذ من الفرات
كرما او اغترافا او من الفرات كرما او اغترافا يحنث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير
للحصيري * ولو حلف لا يشرب ماء من دجلة ولا نية له فشرب منها با ناء لم يحنث حتى يضع
فاه في الدجلة ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فمال ماء المطر في الدجلة لم يحنث بشره

فان شرب من ماء واد سال من المطر لم يكن فيه ماء مثل ذلك او شرب من ماء مطر مستنقع في قاع حنث كذا في السراج الرهاج * ولو حلف لا يشرب من نهر يجري ذاك النهر الى دجلة فاخذ من دجلة من ذلك الماء فشربه لم يحنث كذا في البحر الرائق * ولو حلف لا يشرب ماء فرائتا او من ماء فرائت فشرب ماء عذبا من دجلة او من نحوها كان حانثا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ايكم شرب ماء هذا النهر فهو حر فشربوه صتقوا ولو قال ايكم يشرب ماء هذا الكوز وكان الماء بحال يمكن شربه لواحد دفعة او دفعتين فشربوا جميعا لم يعتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز آخر فشرب منه لا يحنث بالاجماع ولو قال من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب حنث بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب او من ماء هذا الحب فنقل الى حب آخر ولو قال لا يشرب من ماء هذا الحب فشرب منه بازاء حنث اجماعا كذا في فتح القدير * ولو حلف لا يشرب من هذا الا ناء فهو على الشرب بعينه كذا في الاختيار شرح المختار * من قال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامراته طالق وليس في الكوز ماء لم يحنث فان كان فيه ماء فاهريق قبل الليل لم يحنث وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رح سراء علم وقت الحلف ان فيه ماء اولم يعلم وقال ابو يوسف رح حنث في ذلك كله اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان اليمين بالله تعالى كذا في فتح القدير * ولا فرق في الوقت بين ان يكون اليوم او الشهر او الجمعة كذا في البحر الرائق * ولو كان اليمين مطلقة ففي الوجه الاول لا يحنث عندهما رح وعند ابي يوسف رح يحنث في الحال وفي الوجه الثاني يحنث في قولهم جميعا كذا في الهداية * اذا قال ان لم اشرب ما في هذا الكوز او ما في هذا الكوز الآخر من الماء اليوم فامراتي طالق فاهريق احدهما بقي اليمين على الآخر في تولهم واذا بقي اليمين عندهم فان شرب الماء الذي في الكوز الباقي قبل الليل برصدهم وان لم يشرب قبل الليل حنث عندهم ولو كان احد الكوزين لا ماء فيه فيمينه في قياس قول ابي حنيفة ومحمد رح على الكوز الذي فيه الماء وقال ابو يوسف رح يمينه عليهما يريد به على احدهما فان شرب الماء بر في يمينه ولو لم يشرب حنث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب اليلاء * في الغاية ان حلف ان لا يشرب من هذا الحب فان كان مملوا فهذا يقع على الكرم لا غير عند ابي حنيفة رح وعندهما على الكرم والافتراء جميعا وان كان غير مملو فعلى الافتراء بالاجماع

ولو حلف لا يشرب من هذه البئرا ومن ماء هذه البئر فهو على الافتراء حتى لو استسقى منها فشرب حنث كذا في السراج الوهاج * وان تكلف في هذه الصور وكرم من اسفل البئر او من اسفل الحب فالصحيح انه لا يحنث * رجل حلف ليشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث او الربع كان بارا سئل عن حلف لا يشرب خمر او لامثلها ولا كذا ولا كذا من الاشربة فشرب واحدا منها قال يحنث كذا في التاتارخانية * ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فانجمد فأكله لا يحنث وان ذاب فشرب حنث كذا في الخلاصة * حلف لا يشرب بغير ان فلان فاعطاه فلان بيده وناوله ولم يأذن له باللسان وشرب ينبغي ان يحنث لانه ليس باذن ولو قال لرجل ان لم اذهب بك الليلة الى منزل فلان ولم اسقك خمر فامرأته كذا فذهب به الى منزل فلان ولم يسقه الخمر حنث وسئل الشيخ الامام نجم الدين رح ممن قال انا اتخذ اعناب هذا الكرم خمر في هذا الشريف واشربها مع اصحابي ولا اذهب بها الى منزلي وان ذهبت بها الى منزلي فامرأته كذا فاتخذ الاعناب كلها خمر وشرب بعضها مع اصحابه هناك وحمل غيره بغير امره بقيتها الى بيته قال ان كان مراده ان لا يحمل كلها الى بيته بنفسه لا يحنث بحمل البعض بنفسه ولا بحمل غيره بغير امره وان كان مراده ان يشرب الكل هناك ولا يترك شيئا للحمل الى بيته يحنث وان لم يكن له نية فذلك يحنث * رجل صوب على شرب الخمر فحلف ان لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعاني كلام الناس كذا في الظهيرية * رجل حلف ان لا يشرب عصيرا فعصر حبة عنب او منقودا في حلقه لا يكون حائنا ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائنا ولو قال لا يدخل العصير في حلقى كان حائنا في الوجهين قال مولانا رضى الله عنه وهذا في عرفهم ما في مرثاة ينبغي ان لا يكون حائنا لان ماء العنب لا يسمى عصيرا في اول ما يعصر * رجل قال لامرأته وفي يدها قدح من ماء ان شربت هذا الماء اروضعتي او صبيبتني او اعطيتني انسانا فانت طالق قالوا ترسل فيه ثوبا او قطنا حتى ينشف الماء قال مولانا رضى الله عنه وهذا اذا قال في يمينه او شأأمه وان لم يقل او شأأمه فشربت البعض وصبت البعض لا يكون حائنا كذا في تناول قاضي خان * اذا عقد يمينه على شرب مشروب بعينه وهو يقدر على شربه بدفعة واحدة لم يحنث بشرط بعضه وان كان لا يقدر على شربه بدفعة واحدة فيمينه على شرب بعضه كذا في المحيط * حلف لا يشرب دواء فشرب لبنا او مهلا لم يحنث كذا في السراجية * قال

في المنتقى والحاصل انه ينظر في هذا الى تسمية الناس بكل شيء بسمية الناس دواء اذا نظروا اليه فيمينه تقع عليه وما لا يسميه الناس دواء لا تقع عليه وان تداول به الحالف كذا في المحيط * في فصل الاكل * حلف بالله لا مسم من السماء ولا طير في الهواء ولا حولن هذا الحجر ذهباً فلما فرغ حنث وهو آثم ايضاً لانه حلف بما لا يقدر على فعله فالبانكان معرضاً للائم للتهتك كذا في التمر تاشي * اما اذا وقت اليمين فقال لا صعدن السماء فذا لم يحنث حتى يمضي ذلك الوقت حتى لو مات قبله لا كفارة عليه ان لا حنث كذا في فتح الفدير * الباب السادس في اليمين على الكلام * لو حلف لا يكلم فلانا فهو على المستقبل مفصولاً من يمينه حتى لو قال ان كلمتك فعبدته حر فاذ هب من عندي موصولاً او قال يا فلان موصولاً لم يحنث كذا في العنابية * قال ان كلمتك فانت طالق فاذ هبى او فقومى لا يحنث بقوله فاذ هبى او فقومى لانه متصل باليمين وهذا لان قوله لا يكلمه او ان كلمتك يقع على الكلام المقصود باليمين وهو ما يستأنف بعد تمام الكلام الاول وقوله فاذ هبى او فقومى وان كان كلاماً حقيقة فليس بمقصود باليمين فلا يحنث به وكذا اذا قال واذ هبى فان اراد به كلاماً مستأنفاً يصدق وان اراد بقوله فاذ هبى الطلاق فانها تطلق بقوله فاذ هبى ويقع عليها تطبيقاً اخرى باليمين لانه لما نوى به الطلاق فقد صار كلاماً مبتدأ فيحنث كذا في البدائع * ولو قال اذهب حنث ولو قال عقيب اليمين وانت طالق حنث ولا يحنث بالكتابة والرسالة والاشارة وكذا اذا سلم من الصلوة وفلان على جنبه كذا في العنابية * ولو حلف لا يكلم الا بانه فاذن له ولم يعلم بالاذن حتى كلمة حنث كذا في الكافي * ولو حلف لا يتكلم ولا نية له فصلى وقرأ فيها او سبح او هلل لم يحنث استحساناً واما اذا قرأ خارج الصلوة وسبح وهلل يحنث في يمينه عند علمائنا راجح كذا في المحيط * قال الفقيه ابو الليث ان عقد يمينه بالفارسية لا يحنث بالقراءة والتسبيح خارج الصلوة ايضاً للعرف فانه يسمى قارئاً ومسبحاً لا متكلماً وعليه الفتوى كذا في الكافي * لو حلف ان لا يتكلم وكبر في الصلوة او دعا لا يحنث وان كبر او دعا خارج الصلوة حنث ان كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية لا يحنث في الصلوة ولا في غيرها هكذا في فتاوى قاضيهان * اذا حلف لا يكلم فلانا فتدنى الحالف بالمحلف عليه فسما المحلف عليه فسبح له الحالف لم يحنث كذا في المحيط * ولو اثم الخالف قوماً فيهم المحلف عليه فسلم في آخر الصلوة لا يحنث بالتسليمة الاولى ولا بالثانية هو المختار

هو المختار هذا اذا كان الحالف اماما فان كان الحالف مؤتما قالوا لا يحنت في قول امي خيفة
وانبي يوسف رح ولو كان المحلوف عليه اماما والحالف مقعد يابه ففتيم على الامام لا يحنت
في يمينه * ولو عامه القرآن في غير الصلوة حنت في هرفهم كذا في فتاوى قاضى خان *
حلف لا يكلم فلانا فقرأ عليه كتابا فكتبه قال ان قصد الا ملاء عليه فانى اخاف عليه الحنت كذا
في الحاوي * ولو حلف لا يكلم فلانا فناداه الحالف من بعيد فان كان يحنت لا يسمع صوته لا يحنت
وان كان اليعيد بحيث يسمع صوته يحنت وكذا لو كان المحلوف عليه نائما فناداه الحالف فان ايقظه
حنت وان لم يوقظه ذكر شيخ الامام شمس الائمة السرخسى رح الصحيح انه لا يحنت كذا
في شرح الجامع الصغير لقا ضيخان * وهو الذي عليه مشا ئخنا رح وهو المختار كذا في النهر الفائق *
ولو مر الحالف على جماعة فيهم المحلوف عليه فسلم الحالف عليهم حنت وان لم يسمع المحلوف
عليه كذا في فتاوى قاضى خان * فان نوى القوم دونه لم يحنت فيما بينه وبين الله تعالى
ولا يدين في القضاء كذا في البدائع * ولو سلم على قوم فلان فيهم حنت وان لم يعلم ولو استثناه
بان قال السلام عليكم الا على فلان لم يحنت ولو قال الا على واحد وعنه صدق كذا
في العتابة * حلف لا يكلم فلانا ففرع فلان الباب فقال الحالف كيست او قال كيست اين او قال
كبت ان قال بعضهم لا يحنت الا ان يقول كى تو هو المختار كذا في فتاوى قاضى خان *
اذا حلف لا يكلم فلانا ثم ان المحلوف عليه ناداه فقال لبيك او قال لى يحنت في يمينه كذا
في المحيط * في التجريد لو قال من هذا بعد ما دق الباب يحنت ولو قال له ما د شدى فقال
خوب است او نعم او آرى يحنت هكنا في الخلاصة * في العتابة حلف لا يكلم فلانا فتادى
فلان رجلا آخر فقال الحالف لبيك يحنت * وكذا لو قال بالفارسية لى بغير كاف كما هو عرف العامة
كذلك في الغبائية * في مجموع النوازل اذا حلف لا يتكلم فجاءته امرأة وهوى ككل الطعام
فقال لها ها حنت في يمينه كذا في المحيط * حلف لا يكلم امرأة فدخل الدار وليس فيها غيرها
فقال من وضع هذا او اين هذا حنت وان كان غيرها فيها لا ولو قال ليت شعري من فعل كذا
لم يحنت وان لم يكن في الدار غيرها كذا في الخلاصة * من حلف لا يكلم فلانا وكلم بعبارة
لم يعرفه فلان يلزمه الحنت كذا في المحيط * شتم المحلوف عليه انما ناداه الحالف ان يمنع
فلما قال الحالف مك تذكر يمينه فسكت لا يحنت لان هذا القدر غير مفهوم فلا يصحون كلاما

شتم المحلوف عليه ابا الحالف فقال الحالف لابل انت حنت كذا في فتاوى قاضيخان *
قالوا فيمن حلف لا يكلم فلانا فكلهم غيره وهو يقصد ان يسمعه لم يحنت كذا في خزائن المفتين *
حلف لا يكلم فلانا فكلهم مع الجد ابرو قال يا حائط كذا وكذا لا يحنت وان كان فرضه اصباح فلان
وبه يفتي كذا في الفتاوى الصغرى * قال محمد راج رجل قال امرأته طالق ان تزوجت النساء
او اشتريت العبيد او كلمت الرجال او الناس فتزوج امرأة او كلم رجلا او اشترى عبدا يحنت
ولو قال لا اكلم المساكين او الفقراء فكلهم واحدا منهم يحنت ولو نوى جميع الرجال او النساء
يصدق ولا يحنت ابدأ ولو قال ان تزوجت نساء او اشتريت عبيدا او كلمت رجلا لا يحنت الا بشراء
ثلاثة امبد ونحوه ولو نوى جنس العبيد او النساء يصدق ويحنت بشراء عبد واحد كذا
في شرح الجامع الكبير للخصيري * وله تبة ما زاد على الثلث ويكون له نية المثنى كذا
في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنت بالبعض والجملة * ولو حلف لا يكلم بنى آدم
فكلهم واحدا منهم يحنت وان عني به الكل لا يحنت ابدأ ويكون مصداقاً فيما بينه وبين الله تعالى
وفي القضاء ايضا كذا في البدائع * قال لا اكلم عبداً فلان هذا نابع فلان عبداً فكلهم الحالف لا يحنت
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح هكذا في شرح الجامع الصغير لثا ضيخان * ولو حلف
لا يكلم عبد فلان فان نوى عبداً بعينه فهذا وقوله عبد فلان هذا سواء وان لم يكن له نية فان تكلم
مع عبد فلان كان موجودا وقت اليمين ووقت الحنت حنت بالاجماع وان كلم مع عبد كان
موجودا وقت اليمين دون الحنت لا يحنت في قولهم جميعا وان كان موجودا وقت الحنت دون
وقت اليمين حنت في قول ابي حنيفة ومحمد راج كذا في شرح الطحاوي * قال ابو بكر حلف
ان لا يكلم عبد فلان فكلهم عبداً لمضاربة فيه ربح او لا لا يحنت اجماعا هكذا في الفتاوى *
رجل حلف ان لا يكلم صديق فلان او زوجة فلان او ابن فلان او نحوهم مما يضاف لايحكم الملك
فتزوج فلان بعد اليمين او ولد له ولد بعد اليمين فكلهم الحالف لا يحنت كذا في فتاوى قاضيخان *
وذكر في الجامع الصغير من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس لفلان امرأة ثم تزوج امرأة
فكلهم الحالف حنت عند ابي حنيفة وابي يوسف رح خلافاً لمحمد راج وفي الحجة الفتوى
على قولهما كذا في التاتارخانية * وان كلم امرأة اياها فلان بعد يمينه او كلم رجلا داه فلان
بعد يمينه لا يحنت الحالف في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وان كان الحالف قال في يمينه

زوجة فلان هذه او صديق فلان هذا فكلّم بعد زوال الزوجية والصدقة حنث في قولهم حلف لا يكلم عبيد فلان فهو على الثلاثة فيما ذكره في ظاهر الرواية اذا كلّم ثلثا من عبیده العشرة حنث وان كلّم اثنين منهم لا يحنث ولا بد من الجمع كذا في فتاوى قاضى خان * ولو نوى الجميع صدق وهو الصحيح كذا في العتابة في فصل الماكول والمشروب * ولو حلف لا يكلم زوجات فلان او لا يكلم اصدقاء فلان لا يحنث في يمينه ما لم يتكلم الكل مما سمى كذا في المحيط * ولو حلف لا يكلم اخوة فلان او بنى فلان لا يحنث ما لم يكلم الكل كذا في فتاوى قاضى خان * قال لا اكلم اخوة فلان والاخ واحد فان كان يعلم يحنث اذا كلّم ذلك الواحد وان كان لا يعلم لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * رجل حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فكلّمه بعد ما باع الطيلسان حنث بالاجماع وان كلّم مشترى الطيلسان لا يحنث كذا في شرح الجامع الصغير لقاضى خان * ولو قال ان كلمت فلانا فعلى من الايمان ما شاء فلان فكلّم فلانا وشاء الرجل ان يلزمه من الايمان ثلثة او اقل او اكثر لم يلزمه ذلك كذا في المحيط * ولو حلف لا يحوم حوم فلان بالفارسية بگردوى ثمردم هذا بمنزلة قوله لا اكلم فلانا كذا في الخلاصة * روى عن محمد بن روح لو قال ان كلمت فلانا فهو حرام وهذا فكلّمه قال هو مخير في ايقامه على ايهما شاء ولو قال ان كلمت فلانا فكل عبدا ملكه او امة املاكها حر فكلّمه قال هو عليها يعتق كل عبدي ملكه وكل امة يملكها ولو قال ان كلمت فلانا فعلى حجة او صرة فهو مخير كذا في المحيط * رجل حلف ان لا يكلم صهرته فدخل على امرأته وشاجرها وقالت له الصهرة ما لك لا تفعل هكذا فقال الزوج خورشى آرم و نوشى آرم ثم قال لم ارد به جواب الصهرة وانما عنيت امرأتى قال هو يصدق والصحيح انه لا يصدق قضاء كذا في الظهيرية * ولو قال ان كلمت ابى فجميع ما ملكه صدقة فالحيلة ان يبيع جميع املاكه ممن يثق به بثوب ملفوف بحرقته ثم يكلم اياه لا يلزمه شيء ثم رد البيع بخيار الرؤية كذا في الخلاصة * روى بشر بن ابى يوسف رح رجل قال لآخر ان كلمت فلانا فعبدك حر فقال الآخر الا باذنك فبهذا يحنث ان كلّم بغير اذنه كذا في التاتارخانية * ولو حلف لا يكلم فلانا فجاء فلان يطوف باللحم فقال الحالف باللحم يحنث ولو لمطس فلان فقال الحالف له يرحمك الله يحنث كذا في الخلاصة * ولو مر الحالف في السوق فقال يوشى والمحلوف عليه هناك لا يحنث كذا في الوجيز للكردرى * ولو قال كلما كلمت واحدا من هذين الرجلين فواحدة من نسائي طالق فكلّمهما بكلام واحد ونعت الطلقنان

بوقعهما عليهما أو على واحدة كذا في الكافي * رجل قال لامرأته ان تكلمت بطلاقك فعبدني حرمت
قال لها ان شئت فانت طالق فقالت لا اشاء قال بعضهم يعتق عبده كذا في فتاوى قاضيهان * وكذا
لو قال ان تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك اظلم مظلم وقال الحسن ينوي في جميع ما يشك فيه ما نوى
فان قال لم ينو شيئاً فلا اراده حاشا قال الفقيه ابو الليث القول الاول احب الي وبعضهم اختاروا قول الحسن
كذا في التاتارخانية * مثل اسد بن عمرو عن قال لامرأته ان تكلمت بطلاقك فعبدني حرمت قال انت
زانية ان شاء الله تعالى يحسن هكذا في الخلاصة في الفصل الثالث في اليمين بالطلاق * ولو قال
ثامنا لامرأته قبل الوطء ان كلمتك فانت طالق حنث للحلف الاول بالحلف الثاني
ويستعقد الحلف الثاني منه وتتحلل اليمين بالثلاثة بلاجزاء ولا يستعقد الثالث ولو لم يحلف بالثلاثة
حتى تزوجها ثم كلمها طلقت باليمين الثانية عندنا كذا في الكافي * قال لامرأته ان كلمت
فلانا ولانا فانت طالق فكلمت احدهما دون الآخر فان نوى ان لا يحنث ما لم تكلمهما جميعاً
او لم ينو شيئاً لم يحنث فان كان نوى ان كلمت احدهما يحنث فان كان في موضع كان العرف
في ارادة الانفراد دون الجمع كان ذلك نية من الحالف حلف لا يكلم فلانا وفلانا فان لم يكن
له نية او نوى ان لا يحنث الا بكلامهما لم يحنث بكلام واحد منهما وان نوى ان يحنث بكلام
احد هما فهو على ما نوى وقال ابو القاسم الصفا اذا لم ينو شيئاً فكذلك يحنث بكلام احدهما
لكن المختار انه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال لا اكلم هذين الرجلين او قال
بالفارسية باين دوتن منمن نگويم لا يحنث بكلام احدهما فان نوى ان يحنث بكلام احدهما
قالوا لا يصح نيته قال رض وينبغي ان تصح لان المتن يدكر ويراد به الواحد فاذا نوى ذلك
وفيه تغليب على نفسه يصح كذا في فتاوى قاضي قاضي خان * وهكذا في الخلاصة * ولو قال كلام
هؤلاء القوم او كلام اهل بغداد على حرام وكلم انسانا حنث وهذا محال لما قلنا في قوله
والله لا اكلم هذين الرجلين او قال بالفارسية باين دوتن منمن نگويم فان نية قلنا لا يحنث
بالاتفاق وهو الذي اخترناه للفتوى كذا هنا كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل التاسع *
قال كلام فلان وفلان على حرام فكلم احدهما يحنث وقيل لا يحنث الا ان ينوي الكلام مع
كل منهما هو المختار للفتوى كذا في جواهر الاخلاص * ولو حلف لا يكلم فلانا او فلانا
فكلم احدهما

في اليمين على الكلام

فكلم احدهما حنث وكذا لو قال فلانا ولا فلانا كذا في الخلاصة * لو قال والله لا اكلم فلانا او فلانا ولا فلانا حنث بكلام الاول والاخرين ولو قال والله لا اكلم فلانا ولا فلانا حنث بكلام الاولين والاخرين ولو كلم الاول وحده او الثاني وحده لم يحنث كذا في الكافي * رجل قال ان خرجت من هذه الدار حتى اكلم الذي هو فيها فامرأته طالق وليس في الدار رجل فخرج لا يحنث في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اليمين الموقته * قال كلما كلمت واحدة منكم فواحدة منكم سواها حرة ثم كلم الاربع في الصحة فمات قبل البيان عتق كذا في الكافي * قال لامرأته اكراسي نحن بافلان كوني فانت طالق ثم ان المرأة آن نحن بافلان كفت وليكن بعبارتك كآن فلان نهجت طلقت امرأته كمن حلف لا يكلم فلانا فكلم بعبارة لم يعرفها فلان فهناك يلزمه الحنث كذا هنا كذا في المحيط * في الحجة ولو حلف ان لا يكلم شيئا وكلم بعض الجمادات والحيوانات التي لا ينطق بها لا يحنث ولو كلم الاخرس والاصم يحنث ولو كلم الاطفال ان كانوا يفهمون يحنث وان كانوا لا يفهمون لا يحنث كذا في التاتارخانية * سئل شمس الاسلام الا وزجدي ممن حلف لا يكلم احدا فجاء كافر يريد الاسلام قال بين صفة الاسلام والذي يصير الكافر به مسلما ولا يكلمه فلا يحنث في يمينه كذا في المحيط * رجل رأى امرأته تكلم اجنبيا فغاضه ذلك فقال لها ان كلمت بعد هذا رجلا اجنبيا فانت طالق فكلمت بعد هذا تلميذ الزوجها ليس من محارمها او رجلا يسكن في دارهما بينهما معرفة الا انه لا محرمية بينهما او كلمت رجلا من ذوى ارحامها وليس من محارمها تطلق كذا في الظهيرية * اذا حلف لا يكلم رجلا وكلم رجلا وقال عنيت غيره لا يحنث بخلاف ما اذا حلف لا يكلم الرجل كذا في المحيط * اذا حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخا يحنث كذا في الحاوي * اذا حلف الرجل لا يكلم صبيا فكلم شيخا لا يحنث في يمينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يكلم رجلا فكلم صبيا يحنث كذا في الظهيرية * ان كلم امرأة فعبدته حر وكلم صبية لم يحنث ولو قال ان تزوجت امرأة فتزوج صبية حنث لان الصبا ما نع من هجران الكلام فلا تتراد الصبية في اليمين المعقودة على الكلام مادة ولا كذلك الزوج كذا في البحر الرائق * اذا حلف الرجل لا يكلم صبيا او لا يكلم غلاما او لا يكلم شابة او لا يكلم كهلا فنقول في الشرع الغلام اسم لمن لم يبلغ فاذا بلغ صار شابة وقتي ومن ابي يوسف رح ان الشاب من خمسة عشر الى ثلثين ما لم يغلب عليه الشيط

والكهل من ثلثين الى خمسين والشيخ مازاد على خمسين فاما ما دون خمسة عشر ليس بشاب وما دون ثلثين ليس بكهل وما دون خمسين ليس بشيخ وفيما بين ذلك يعتبر الشوط في الشعر * وفي الفدوري من ابي يوسف رح ان الشاب من خمسة عشر الى خمسين الا ان يغلب عليه الشوط قبل ذلك والكهل من ثلثين الى آخر عمره والشيخ مازاد على خمسين فعلى هذه الرواية جعل ابو يوسف رح الكهل والشيخ سواء فيما زاد على الخمسين وفي وصايا النوازل قال ابو يوسف رح من كان ابن ثلثين فهو كهل وعنه من كان ابن ثلث وثلثين فصا هذا فهو كهل فاذا بلغ خمسين فهو شيخ وفي نوادر ابن سامة الكهل من ثلثين الى اربعين والشيخ من زاد على الخمسين وان لم يشب وان زاد على الاربعين وتشبه أكثر فهو شيخ فان كان السواد أكثر فليس بشيخ ومن محمد رح الغلام من كان له اقل من خمسة عشر سنة والشاب والفتى من بلغ خمسة عشر سنة وفوق ذلك والكهل اذا بلغ اربعين وزاد عليه الى ستين الا ان يكون الشيب قد غلب عليه فيكون شيخا وان لم يبلغ الخمسين الا انه لا يكون كهلا حتى يبلغ اربعين ولا شيخا حتى يجاوز الاربعين واذا حلف لا يكلم يتامى من بنى فلان او حلف لا يكلم اراصل بنى فلان او حلف لا يكلم نيب بنى فلان او حلف لا يكلم اياص بنى فلان فنقول اليتيم اسم لمن مات ابوه وهو صغير لم يبلغ بعد فا ما بعد البلوغ لا يسمى يتيما هكذا ذكر محمد رح في الكتاب وقوله حجة في اللغات واما الارملة فهي اسم لامرأة بالغة فقيرة محتاجة فارقتها زوجها دخل بها زوجها اولم يدخل فهذا الاسم لا ينطلق الا على المرأة ولا ينطلق الا على البالغة التي فارقتها زوجها ولا ينطلق الا على الفقيرة المحتاجة هكذا ذكر محمد رح في الكتاب وقوله في اللغات حجة والايم اسم لكل امرأة جو معت منكاح جائزا فاسدا وفجورا وقد فارقت زوجها غنية كانت او فقيرة صغيرة كانت او كبيرة هكذا ذكر محمد رح في الكتاب والنيب اسم لكل امرأة جو معت بحلال او حرام لها زوج او ليس لها زوج صغيرة كانت او بالغة غنية كانت او فقيرة هكذا ذكر محمد رح كذا في الذخيرة في الفصل السابع والعشرين في معرفة صفات الانسان * ولو قال ان كلمتك الا ان تكلمني او الى ان تكلمني او حتى تكلمني فسلما معا حث الحالف في قول محمد رح ولا يحث في قول ابي يوسف رح وكذا في فتاوى فاضيل * ولو خرج الى مكة فحلف لا يكلم معه حتى يرجع من مكة فرجعا من الطريق فكلمه حث وهو على الرجوع بعد اتيان الا ان يكون بينهما

مواثقة اوشى وكذا في العنابية * ولو قال رجل لصاحبه عبده حران ابدأت بك بكلام او تزوج
فالتقيا فسلم كل واحد على صاحبه معا او تزوجا معا لم يحنث كذا في الكافي * وسقط اليمين
من الحالف بهذا الكلام حتى لا يحنث ابدأ بحكم هذه اليمين لوقوع الياس من كلامه بصفة
البدائية لان كل كلام يوجد من الحالف بعد هذا فانما يوجد بعد كلام المحلوف عليه * اذا قال لامرأته
ان ابدأت بك بكلام فانت طالق وقالت المرأة له ان ابدأت بك بكلام فجارتني حرة
ثم ان الزوج كلمها بعد ذلك لا يحنث في يمينه ولا تحنث في يمينها لانها ما ابتدأت بالكلام
وان كانت اليمين منهما معا فينبغي ان يكلم كل واحد منهما صاحبه معا ولا يحنث واحد منهما
وكذلك اذا قال لغيره ان كلمتك قبل ان تكلمني فعبدى حر والتقيا فسلم كل واحد منهما
على صاحبه وخرج الكلامان معا لا يحنث في يمينه كذا في المحيط * جماعة كانوا يتحدثون
في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأته طالق ثم تكلم الحالف طلقت امرأته كذا
في فتاوى قاضيخان * في الحزاة ولو قال من كلم غلام عبد الله فكذا واسم الحالف عبد الله والغلام
غلامه بكلمه حنث كذا في الخلاصة * رجل قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله قال ابو يوسف رح
يكون مستثنيا ولا يحنث ديثة كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رح قال رجل والله لا اكلم احدا
الا فلانا او فلانة ان يكلمهما او احدهما كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري
في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى او على بعضه * ولو قال لا اكلم احدا
الا رجلا بصريا او رجلا كوفيا او رجلا بصريا او كليهما لا يحنث في يمينه
وكذلك لو كلم رجلا الكوفة او رجلا البصرة او جميع رجال الكوفة والبصرة لا يحنث
في يمينه وكذلك لو قال والله لا اكلم احدا من الناس الا احدهذين الرجلين فالمستثنى احدهما
فان كلم احدهما لا يحنث وان كلمهما لا يحنث وكذلك اذا قال لا اكلم احدا من الناس الا واحدا
من هذين الرجلين ولو قال لا اكلم احدا ابدأ الا احدا الرجلين كوفيا او بصريا او قال لا اكلم احدا
ابدا الا واحدا من هذين الرجلين كوفيا وبصريا فكلم احدهما او كليهما جميعا لا يحنث في يمينه
كذا في المحيط في الفصل التاسع مشرفي اليمين التي تكرر بالاستثناء * ولو قال والله لا اكلم احدا الا رجلا
واحدا من اهل الكوفة فكلم رجلين من اهل الكوفة يحنث ولو قال الا رجلا من اهل الكوفة فكلم
الكل لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها

على جميع ما استثنى او على بعضه * زيد ومروان ميانمب ولد جارية بينهما وقضى القاضي لهما بالنسب فقال رجل ان كلمت ابن زيد فامرأته طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن عمرو فعبدته حر فكلمنا هذا الابن حننا جميعا كذا في فتاوى قاضي خان * سئل نجم الدين ممن قال ان كلمت فلانا فهو شريك الكفارة فيما قالو اهل الله مما لا يليق به فكلمه ماذا يجب عليه قال كفارة اليمين كذا في الظهيرية في فصل ما يكون يميننا بالعربية * ولو حلف لا يكلم فلانا فاخبره المحلوف عليه بخبر يصره فقال الحمد لله او بخبر يصره فقال انا لله لا يحنث هكذا في التاتارخانية نا فلا من الملتقط * ولو قال اجارنا الله وياك يحنث كذا في الخلاصة * ولو قال ان كلمتك فدخل الدار على حرام وكلام فلان ثم دخل وكلم الاخر حنث بيمين ولو قال وكلام فلان حرام حنث بيمين كذا في التاتارخانية نا فلا من جمع الجوامع * ولو قال لا مرأته ان كلمت فلانة فانت طالق ثم ان المرأة المحلوف بطلاقها فصلت يوما ثيابها فقالت لها فلانة ما نه شي وهي تعلم انها فلانة ولم تعلم فقالت فوب است او قالت آرى فهذا كله كلام فتطلق كذا في الظهيرية * الاصل ان الكلام والحديث والخطاب على المشافهة كذا في العتابة * قال في الجامع اذا قال الرجل لغيره ان اخبرتنى ان فلا نا قدم فامرأتى طالق او قال فعبدني حر فاخبره بذلك كاذبا حنث في يمينه وعق العبد وهذا بخلاف ما لو قال ان اخبرتنى بقدم فلان فاخبره بذلك كاذبا حيث لا يعتق عبده ولو قال لغيره ان اخبرتنى ان امرأتى في الدار فكذا فاخبره بذلك كاذبا يحنث ولو قال ان اخبرتنى بمكان امرأتى في الدار لا يحنث في يمينه ولو قال ان بشرتنى ان فلا نا قد قدم او قال ان بشرتنى بقدم فلان فبشره بذلك كاذبا لا يحنث في يمينه ولو قال ان اعلمتنى ان فلا نا قد قدم او قال ان اعلمتنى بقدم فلان فكذا فاخبره بذلك كاذبا لا يحنث وان اخبره بذلك صادقا ولكن بعد ما علم الحالف به لا يحنث ايضا بخلاف ما لو قال ان اخبرتنى فاخبره به بعد ما علم الحالف فانه يحنث في يمينه وان منى بقوله اعلمتنى اخبرتنى حنث الحالف وان كان الاخبار بعد ما حصل العلم للحالف بما اخبر به وينبغي ان يصح نيته ديانته وقضاءه ولو قال له ان كتبت الى ان فلا نا قد قدم فكذا فكتب اليه بذلك كاذبا يحنث وصل الكتاب اليه ولم يصل ولو قال ان كتبت الى بقدم فلان فكذا فكتب اليه كاذبا لا يحنث ولو كتب اليه في هذه الصورة ان فلا نا قد قدم وقد كان فلان قد قدم قبل الكتابة

قبل الكتابة الا ان الكاتب لم يعلم بذلك حنث الحالف في يمينه قال في الزيادات اذا حلف الرجل لا يظهر سر فلان لفلان ابدافا خبره بكتاب كتب اليه او بكلامه او سألته فلان اكن سر فلان كذا فاشار برأسه اى نعم حنث في يمينه وكذلك لو حلف لا يغشى سر فلان الى فلان او حلف لا يعلم فلانا بسر فلان او بمكان فلان او حلف ليكتمن سره او ليخفيه او ليسرته او حلف لا يدل على فلان ففعل شيئا من ذلك حنث في يمينه وان عني في هذه الوجوه كلها الاخبار بالكلام والكتابة والرسالة دون الاشارة ذكر في الكتاب انه يدين وام يزد على هذا ولا شك انه يدين فهما بينه وبين الله تعالى وهل يصدق في القضاء وعامة المشائخ على انه لا يصدق ثم اذا حلف بهذه الاشياء وطلب الحيلة والمخرج من ذلك فالحيلة ان يقال انا نذرا ما كن واشياء من السر مما ليس بمكان فلان ولا بسره فقل لا فاذا انكلمنا بسره او مكانه فاسكت فاذا فعل ذلك واستدلوا على سره ومكانه لا يحنث في يمينه واذا حلف لا يستجدم فلانة فاوما اليها بخدمته فقد استجدمها والاستجدام بالاشارة متعارف خصوصا من الملوك والاكابر ويستوى ان خدمته فلانة او لم تخدمه واذا حلف لا يخبر فلانا بسر فلان او بمكانه ففعل ذلك بكتاب او رسالة حنث في يمينه وكذلك لو حلف لا يبشر فلانا بكذا ففعل ذلك بكتاب او رسالة يحنث في يمينه ولو قيل له اكان الا مركذا فلان في موضع كذا فاوما برأسه اى نعم فهذا ليس باخبار ولا بشارة فلا يحنث في يمينه وان عني بالاخبار او بالبشارة الاشارة بالرأس وغير ذلك صدق يا نة وقضاء واذا حلف لا يقر فلان بمال فقيل له الفلان عليك كذا وكذا فاشار برأسه اى نعم لا يحنث في يمينه اذا حلف ان لا يتكلم بسر فلان لا يحنث بالكتاب والرسالة والاشارة ولو قيل له اكان سر فلان كذا او قيل له فلان بمكان كذا فقال نعم يحنث في يمينه والجواب في قوله لا يحدث بسر فلان نظير الجواب في قوله لا يتكلم بسر فلان ولو حلف على هذه الايمان كلها ثم خرم الحالف فصار بحيث لا يقدر على التكلم كانت يمينه على الاشارة والكتاب الا في خصلة واحدة انه اذا حلف لا يتكلم بسر فلان او حلف لا يحدث بسر فلان لم يحنث بالاشارة والكتاب وان كانت الاشارة والكتاب بعد الخرس وكل ما ذكرنا انه يحنث بالاشارة اذا قال اشرت وانا لا اريد الذى حلفت عليه فان كان جوابا لشيء سئل عنه لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بهنه وبين الله تعالى وان قال لا اقول لفلان كذا لم يذكر محذور هذه المسئلة في الجامع ولا في الزيادات وروي عنه في النوادر انه مثل الخبر والبشارة حتى يحنث بالكتاب والرسالة ولو حلف لا يدع

فلانا فدماه بكتاب اورسالة حنث في طاهر الرواية وروى عن محمد بن روح في النوا في النوا في النوا في
بمنزلة الاخبا ويحصل بالكتاب والرحول وكذلك المذكور يحصل بالكتاب والرسول ولو قال اني
مبيد بشرني بكذا فهو حرم بشره وعلمتقوا ولو بشره بالكتاب والرسول ولو قال اني
النية احد هم رسول فان اضاف الرسول الى المرحل حنث ولو بشره بالكتاب والرسول ولو قال اني
العبد لم يعقن كذا في المحيط ولو قال ان انبصر تنبي ان هذا السحر ذهب ارجل الرجل
امرأة فاحبوه حنث لوجوه الشرط واول قال ان علمتني او بشرتني لا يحسن كذا في التلخيص الخانية
ولو حلف لا يكتب الى فلان فله غير فكتب فمقدروى في السلام من محمد بن روح انه قال سألني
هلرون الرشيد من ذنابات ان كان ساطا انا فله بالكتاب والكتاب هو يكتب فانه يحسن كذا
في البدائع * حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حنث اثنى الى آخرها لا يحسن بالاتفق
كذا في الفتاوى الكبرى * ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابهم ما فيه لا يحسن
في قول ابى يوسف رح لعدم القراءة وعليه الفتوى ولو حلف ان لا يقرأ كتاب فلان فقرأ سطر
من كتاب فلان حنث وفي نصف السطر لا يحسن كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يقرأ سورة
فترك منها حرفا حنث ولو ترك آية طويلة لم يحسن كذا في البدائع * واذا حلف لا يتمثل بشعر فتمثل
بنصف البيت لا يحسن وان كان نصف البيت بيتا من شعر آخر لا يحسن وعن محمد بن روح في رجل
فارسى حلف لا يقرأ سورة الحمد بالعربية فقرأها بالحن لا يحسن ولو كان رجلا فصيحاً حنث وفي المنتقى
اذا حلف لا يقرأ كتابا فهذا على ككتاب يبين في بياض او غير ذلك وان نوى كتاب للناس في القراء من دين
فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في المحيط * رجل حلف ان لا يقرأ القرآن اليوم
فقرأ في الصلوة او في غيرها حنث وكذا لو حلف ان لا يركع ولا يسجد ففعل في الصلوة او في
غير الصلوة حنث وان قرأ الحمد باسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة النمل حنث
وان لم ينو ما في سورة النمل او نوى غيرها لا يحسن لان الناس يقرؤون باسم الله الرحمن الرحيم
للتبرك للقراء وقراءتها على وجه القراءة جائز كذا في فتاوى قاضي خان * واذا حلف على
هذا الوجه بالخيلة ان يصلي الفرائض بالجماعة ولا يحسن في يمينه فلان فالتعريض كفاة وقضاه
حنث والمرأة اذا حلفت على ذلك تقضى بزوجه او بغيره من محرمها كذا في المحيط
وان اراد الوتر في غير رمضان ينبغي ان يقتدى بمن يوتر كيلا يحسن كذا في فتاوى قاضي خان *

والمحلف بالقرآن فقلنا الفاحشة علی قصده الشناء والدعاء لا یحسث کذا فی الظهیرة * ولو قال ان قرأت کل صورة من القرآن فعلى ان تصدق بدرهم قال محمد رح هذا علی جمیع القرآن کذا فی فتاوی قلوسی خان * واما قال علی یمین ان شئت فقال شئت لزمه هذا مثل قوله علی یمین ان کلمت غلاما کذا فی المحيط * نعيم الدين یحسن حلفه اقرباء امرأته بطلاقها کبروی جرم نه نه نه ویرا بر جوی * تهست کنی فحلف علی انک ثم قال لها خرا واند تلوچه کرده هل تطلق بهذا امرأته فقال لا هکذا فی الظهیرة * رجل قال لامرأته اگر بخانه قلن بروم وبادی سنن گویم فانت کذا فلم ید هب الی بینه ولكن کلمه فی موضع آخر لا یحسث فی یمینه ولو قال اگر بخانه قلن بروم وبادی سنن گویم فانت طالق وباقی المسئلة بحالها حث فی یمینه وطلقت امرأته هکذا حکى فتوى شمس الائمة الحلواني وفتوى رکن الاسلام علی السعدی رح کذا فی المحيط * رجل حلف فقال لا آمرأخی امرأه اگر ویرا کارى فرایم فکذا غیبت عینا الی اخیه علی ید رجل فقال قل لاخى حتى یبیعها بنظران قال الرجل للاخ قال اخوک بعها اویأمرک اخوک یحسث رجل قال لامرأته اگر امرو زنگوئی که قلن با توچه کرده است فانت طالق فتکلمت علی وجهه لا یسمع لا تطلق ولو قال اگر زنگوئی بامن امر و نه تطلق کذا فی الخلاصة * ولو حلف الرجل بطلاق امرأته که من میب تو را کنی گفته ام وقد کان قال مع امرأته قد کان فلان یشر ب الخمر و یبیعها و یفعل افلا لا طائل تحتها الا انه الآن تاب واناب تطلق امرأته کذا فی الظهیرة والملة اعلم * لو حلف لا یکلم شهرا یقع علی ثلثین یوما بلیا لبها ولو حلف لا یکلم الشهر یقع علی بقية الشهر کذا فی السراج الوهاج * ولو حلف لا یکلمه السنة یقع علی بقية السنة کذا فی البدائع * حلف لا یکلمه شهرا فهو من حین حلف و کذا لو قال ان ترکمت کلامه شهرا فانه ینتاول شهرا من حین حلف کذا فی الکافی * ولو قال لا اکلم اشهرا یقع علی ثلثة اشهر عند ابی حنیفة رح کذا فی شروح الطحاوی * ولو حلف لا یکلمه اشهرا فهو علی عشرة اشهر عند ابی حنیفة رح و کذا الجواب عند فی الجمع و الشنبین کذا فی الهدایة * ولو قال لا اکلمک سنین فهو علی ثلث سنین فی قولهم جمیعاً کذا فی البدائع * من حلف لا یکلمه حینا او زمانا او الحین او الزمان فهو علی ستة اشهر فی النفی و کذا فی الإنابة نحولاً صوم من حینا او الحین او الزمان او زمانا کل هذا اذا لم ینو مقداراً معیناً من الزمان فان نوى

مقدار اصدق وكذا لك الدهر عند ابي يوسف ومحمد ربح يعنى المنكر ينصرف الى سنة اشهر
اذا لم يكن له نية في مقدار من الزمان فان كانت عمل بها اتفا وقال ابو حنيفة ربح الدهر
لا ادري ما هو وهذا الاختلاف في المنكر هو الصحيح كذا في فتح القدير * واما المعروف بالالف واللام
يراد به الابد بالاجماع كذا في التبيين * ولو حلف لا يكلم الاحابن او الا زمنة فهو على مشروبات
سنة اشهر عند ابو حنيفة ربح وذلك ستون شهرا كذا في السراج الوهاج * ولو قال دهور يقع على ثلث
مرات سنة شهر على قول ابي يوسف ومحمد ربح هكذا في شرح الطحاوى * ولو حلف لا يكلمه العمر
يقع على جميع عمره عند عدم النية ولو قال عمرا فعند ابي يوسف ربح في رواية على سنة اشهر كاليمين
وهو الاظهر ولو حلف لا يكلمه حقبا يقع على ثمانين سنة كذا في السراج الوهاج * في الاصل اول الشهر قبل
ان يمضى نصفه ومن ابي يوسف ربح انه قال لو قال لا اكلم فلانا آخر يوم من اول الشهر واول يوم من
آخر الشهر يتناول الخامس عشر والسادس عشر كذا في الخلاصة * ومن ابن مقاتل ممن حلف لا يكلم
امه ثلث سنين والحلف بالطلاق قال ينبغي ان يرسل اليها ويطلب منها ان ترضى منه وتجعله
في حل كذا في الطحاوى * في فتاوى النسفى لو قال ان كلمت فلانا عداى ربح من يكسالة ربح الهاء
لا يلزمه شيء ان كلمه ولو قال يكسال بدون الهاء يلزمه كذا في الخلاصة * في التجريد من محمد ربح
فيمن قال لا اكلم اليوم سنة او شهرا فعليه ان يدع الكلام في ذلك اليوم كلما دار في الشهر او السنة كذا
في التارخانية * رجل حلف ان لا يكلم فلانا ما منا هذا فاليمين من حين حلف الى غرة محرم
لا على سنة كاملة من حين حلف كذا في فتاوى قاضى خان * في مجموع النوازل اذا قال لامرأته
ان كلمتك الى سنة فانت طالق اذ هي باعدوة الله طلقت كذا في المحيط * في المنتقى لو قال والله لا اكلمك
شهرا بعد شهر فهو بمنزلة قوله شهرين وكذلك اذا قال والله لا اكلمك سنة بعد سنة فهو بمنزلة قوله
سنتين ولو قال والله لا اكلمك شهرا بعد هذا الشهر فله ان يكلمه في هذا الشهر كذا في الذخيرة *
في الجامع اذا قال والله لا اكلمك في اليوم الذى يقدم فيه فلان وكلمه في اوله وقدم فلان في آخر
ذلك اليوم حنث في يمينه ولو قدم فلان في اول اليوم وكلمه في آخر ذلك اليوم فعامة المشائخ
على انه لا يحنث كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال لا اكلم فلانا
في الشهر الذى قبل قدوم فلان فكلمه في اول الشهر وقدم فلان لتمام الشهر حنث في يمينه
ولو قال

ولو قال والله لا اكلمك شهرا قبل قدوم فلان وكلمه بعد اليمين ثم قدم فلان بعد ذلك فلا يحسن ولا يحسن
 في يمينه كذا في المحيط * ولو قال والله لا اكلمك شهرا الا يوما او غير يوم فانه على ما نوى وان
 لم يكن له نية فله ان يتحري اى يوم شاء لانه استثنى يوما منكرا ولو قال الا نقصان يوم فهذا
 على تسعة وعشرين يوما لان نقصان الشئ لا يكون الا من آخره كذا في شرح الجامع الكبير
 للحصيري في باب الاستثناء من اليمين الذي يقع على الواحد او على الجماعة * في آخر ايمان
 القدوري اذا حلف لا يكلم فلانا ولا ناهذه السنة الا يوما فان جمع كلاهما في يوم لم يحسن ولو كلم
 اجد هما في يوم والاخر في يوم حنث ولو كلم احدهما ثم كلمهما في يوم لم يحسن ولو استثنى يوما
 معرفا فكلم احدهما فيه والاخر في الغد لم يحسن ولو حلف لا يكلمهما شهرا الا يوما فان نوى يوما
 بعينه فهو على ما نوى وان لم يكن له نية فهو على اى يوم شاء كذا في المحيط * ولو قال يوم اكلم
 فلانا ما انت طالق فهو على الليل والنهار حتى لو كلم ليلا او نهارا حنث فان نوى النهار خاصة يصدق
 قضاء كذا في الكافي * وان قال ايلة اكلم فلانا اوليلة يقدم فلان فانت طالق فكلمه نهارا او قدم نهارا
 لا تطلق لان الليلة في اللغة اسم لسواد الليل ولا عرف هنا يصرف اللفظ من مقتضاه لغة حتى
 لو ذكر اليلالي حملت على الوقت المطلق لانهم تعارفوا استعما لها في الوقت المطلق كذا في البدائع *
 ولو قال ان كلمت فلانا ما انت طالق الا ان يقدم فلان او حتى يقدم فلان او لا ان ياذن فلان
 فكلمه قبل القدوم او قبل الاذن حنث ولو كلمه بعد القدوم او الاذن لا يحسن وكذا لو قال انت
 طالق ان كلمت فلانا الا ان يقدم فلان وان مات فلان سقط اليمين مندابي حنيفة ومحمد رح
 كذا في الكافي * ولو حلف لا يكلم رجلا يوما بعينه كان يمينه على ذلك اليوم لا ليلة معه كذا
 في شرح الطحاوي * ان حلف لا يكلمه الايام فهو على عشرة ايام مندابي حنيفة رح كذا
 في الهداية * ولو حلف لا يكلمه اياما ذكر في الجامع انه على ثلثة ايام ولم يذكر فيه الخلاف
 وهو الصحيح ولو حلف لا يكلمه اياما كثيرة فهو على عشرة ايام في قول ابي حنيفة رح
 كذا في البدائع * ولو قال كل يوم اكلمك فعلى كذا وكلمه في يومين حنث في يومين ولو قال
 كل يومين حنث مرة كذا في التاتارخانية * ولو حلف لا يكلم فلانا ايامه هذه قال ابو يوسف رح
 هو على ثلثة ايام ولو قال لا اكلمه ايامه فهو على العمر كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال
 لا اكلمك اليوم عشرة ايام وهو في يوم السبت فهذا على سبنتين لانه لا يدور في عشرة ايام اكثر

من سبب وأخذ وحكك لك لو قال لا اكلمك يوم السبت يومين كان على سبتين لأن السبت لا يكون يومين ولا يبدو سبتان في يومين فعلم أن المراد به مرتان وكذلك لو قال لا اكلمك يوم السبت ثلثة أيام كان كلها يوم السبت لما بينا كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة * ولو قال لا اكلمه يوما سنة أو سنة يومان أو نوى يوما بعينه فعلى ذلك اليوم في جميع السنة وإن لم ينو شيئا فعلى يوم في كل جمعة حتى لو كلمه جمعة حنث كذا في العنابية * ولو قال لا اكلمك يوما ما أو لا اكلمك يوم السبت يوما فله أن يجعله أي يوم شاء كذا في البدائع * ولو حلف لا يكلم فلانا إلى عشرة أيام كان اليوم العاشر دخلا في اليمين كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لا اكلمه اليوم أو غد افكلمه اليوم أو غد احنث ولو قال لا تركن كلامه اليوم أو غد فترك كلامه اليوم وبطل اليمين في الغد كذا في العنابية * ولو قال والله لا اكلمه اليوم ولا غدا فاليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا يدخل الليلة التي بينهما في اليمين كذا في البدائع * لا يكلمه اليوم وغدا وبعد غد فهذا على كلام واحد لئلا كان أو نهارا ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحنث حتى يكلم كل يوم سماء ولو كلمه ليلا لا يحنث في يمينه كذا في الوجيز للكردي * من محمد راجع فيمن قال لا اكلم فلانا يوما بين يومين ولا نية له فهذا بمنزلة قوله والله لا اكلم يوما كذا في المحيط * ولو قال في الليل لا اكلمه يوما فمن ذلك الوقت إلى أن تغيب الشمس كذا في العنابية * ولو كلمه بعد اليمين قبل طلوع الفجر فالصحيح أنه يحنث كذا في المحيط * ولو قال في النهار لا اكلمه ليلة فمن حلف إلى أن يطلع الفجر كذا في العنابية * ولو حلف في بعض النهار لا يكلمه يوما فاليمين على بقية اليوم واللييلة المستقبلة إلى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد وكذا إذا حلف ليلا لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة إلى أن يجيء مثلها من الليلة المقبلة فيدخل النهار الذي بينهما في ذلك كذا في البدائع * ولو قال والله لا اكلمك يوما يوما فهذا أو ما لو قال لا اكلمك يومين سواء يدخل فيهما الليلة المتخللة ولو قال لا اكلمك يوما يوما ينفضي اليمين بمضي اليوم الثالث ولو قال لا اكلمك يوما ولا يومين فهذا على يومين أن كلمه في اليوم الثالث لم يحنث * وفي المتن أن قال في نهف الليل أو يومه والله لا اكلمك ليلتين يترك كلامه إلى تلك الساعة من بعد الغد وإذا حلف لا يكلم فلانا ثلثين يوما وكان الحلف ليلا ترك كلامه من تلك الساعة إلى أن تغيب

الشمس من اليوم الثلثين كذا في المحيط * ولو قال في بعض اليوم والله لا أكلمه اليوم فهو على
باني اليوم ولو حلف ليلا ان لا يكلمه هذا اليوم فانه يحنت بالكلام في تلك الليلة الى ان
تغيب الشمس من الغد كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف نهارا لا يكلم هذه الليلة لم يدخل
ما بقي من اليوم في يمينه انما الحلف على الليل خاصة ذكر في المنتقى اذا قال في اول الليل لا اكلم اليوم
ولانية له فهذا باطل ولو قال ذلك في آخر الليل فهو على اليوم المستقبل * اذا حلف وقال والله
لا اكلم فلانا احد يومى او قال لا اخرج احد يومى او احد اليومين او احد ايامى فهذا على اقل
من عشرة ايام يدخل في ذلك الليل والنهار حتى لو كلمه او خرج قبل مضي العشرة ليلا او نهارا
بر في يمينه وان لم يكلمه او لم يخرج حتى مضى العشرة يحنت في يمينه ولو قال احد يومى
هذين فهذا على يومه ذلك وعلى الغد كذا في المحيط * ولو حلف لا اكلمه ثلاثة ايام الا هذا اليوم
وما خلا هذا اليوم فهو على يومين بعده ولو غير هذا اليوم او سواء فهو على ثلاثة بعده كذا
في العناية * في العيون اذا حلف لا يكلم فلانا ما دام في هذه الدار فخرج بمتاعه وانائه ثم ما دام
وكلم لا يحنت كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية * وكذا لو قال ما كان
فيها فلان كذا في الايضاح * ولو قال لا اكلمك مادمت ببغداد فخرج بنفسه لا يبقى اليمين
كذا في فتاوى قاضي خان * في القدوري اذا قال والله لا اكلم فلانا ما دام عليه هذا
الثوب او ما كان عليه او ما زال عليه فنزعه ثم لبسه وكلمه لا يحنت ولو قال لا اكلم فلانا
وعليه هذا الثوب فنزعه ثم لبسه وكلمه حنت كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين
اذا جعل لها غاية * ولو قال لامرأته والله لا اكلمك مادام ابواك حيين فكلمها بعد ما مات
احدهما لا يحنت كذا في فتاوى قاضي خان * من ابي يوسف رحمه الله قال لو رجل قائم والله
لا اكلم هذا الرجل ينوي مادام قائما ولم يتكلم بالقيام كانت نيته باطلة ولو حلف لا يكلم هذا القائم
يعني مادام قائما بين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط في الفصل السادس في الرجل يحلف
وينوي التحصيص * اذا حلف ليكلمه الا بدفوه على ان لا يمنع من كلامه اذا التقيا ولو حلف لا يكلمه
الا بد فان كلمه حنت وان منى به ان لا يكلمه كلام الابد لم يدين في القضاء كذا في الايضاح *
في فتاوى ابي الليث اذا حلف الرجل لا يكلم فلانا الى قدوم الحاج فقدم واحده منهم
انتهت اليمين وكذلك لو حلف لا يكلم فلانا الى الحصاد فحصد واحد من اهل بلده انتهت اليمين

وإذا حلف لا یبکم فلانا تبارف نیفتہ فان نوى حقيقة وقوع النالج لا یکلمه ما لم یقع النالج حقيقة على الارض ويشترط الوقوع فی البلد الذی الحالف فیہ لا فی بلداً اخر حتى لو کان الحالف فی بلد لا یقع النالج هناك کنت الیمین باقية ابدًا وحقیقة وقوع النالج ان یحتاج الی کنسہ ولا یعتبر ما طار فی المہواء وما لا یستبین علی الارض الا علی رأس حائط او حشیش وان نوى وقت وقوع النالج لا یکلمه ما لم یدخل وقته وهو اول الشهر الذی یقال له بالفارسیة آذر وان لم یکن له نية لم یذكر هذا الوجه فی هذه المسئلة وانما ذکره فی مسئلة اخرى وقال یمینه علی وقت الوقوع وإذا حلف لا یبکم فلانا الی الموسم قال محمد رح یکلمه اذا اصبح يوم النحر وقال ابو یوسف رح یکلمه اذا زالت الشمس يوم عرفة کذا فی المحيط فی الفصل الرابع فی الیمین اذا جعل لها غایة * ذکر فی ایمان الرافعات لا یبکم فلانا الی الصيف او الی الشتاء تکلموا فی معرفة الصيف والشتاء والمختار انه ان کان الحالف فی بلد لهم حساب یعرفون الصيف والشتاء بحساب مستمر ینصرف الیه والا فاول الشتاء ما یحتاج الناس الی لبس الحشو والفرو و آخر ذلک ما یستغنی الناس فیہ عنهما والفصل بین الشتاء والصيف اذا استنقل ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف فاذا الربیع من آخر الشتاء الی اول الصيف والخريف من آخر الصيف الی اول الشتاء لان معرفة هذا یسر للناس ولو ذکر نوروز بالفارسیة فهو علی نیروز المسلمين کذا فی الفتاوی الکبری * لیلة القدر تقع علی السابع والعشرين من رمضان ان ما میا وان ما رفا لا یختلف فیهم فعند الامام یتقدم ویأخرو صندهما لا وثمرة الخلاف فیمن حلف لا یکلمه حتی یمضی لیلة القدر وقد مضی يوم من رمضان لا یکلمه حتی یمضی کل الرمضان الثاني ومندهما یکلمه اذا مضی يوم من الرمضان الثاني وان حلف قبل رمضان یکلمه بعد انتضاء رمضان والفتوی علی قول الامام کذا فی الوجیز للکرنی * ان کلمت فلانا فکل مملوک املکه يوم الجمعة او يوم الخميس حر فهو علی ما یملکه فی الیومین جمیعاً کذا فی المحيط فی الفصل الخامس فی الایمان التی یقع فیها التحییر والتی لا یقع فیها التحییر * ولو قال لا یکلمه جمعة ولا نية له فهو علی ایام الجمعة ولو قال علی جمعتین فهو علی ایام الجمعة ولو قال ثلث جمع فعليه ان یمکمل احدًا وعشرین یومًا من یوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا یدهن فی القضا مکذا فی فتاوی قاضیهان * اذا قال

اذا قال والله لا اكلمك الجمع فله ان يكلمه في غير يوم الجمعة كما لو قال لا اكلمك الا خمسة او الاحاد او الاثنين هذا اذا لم يكن له نية وان نوى ايام الجمعة يعنى الا سبوع فهو على ما نوى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات * ذكر في الجامع اذا قال والله لا اكلمك الجمعة فله ان يكلمه في غير يوم الجمعة لان يوم الجمعة اسم ليوم مخصوص فصار كما لو قال لا اكلمك يوم الجمعة وكذا لو قال جمعا له ان يكلمه في غير يوم الجمعة ثم اذا قال والله لا اكلمك جمعا فهو على ثلث جمع كذا في البدائع * ولو حلف لا يكلم فلانا الى كذا ان نوى شيئا من الاوقات من الواحد الى العشرة من الساعات او من الايام او من الشهور او من السنين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم واحد ولو قال لا اكلمه الى كذا كذا ان نوى شيئا من الساعات او من الشهور فهو على احد عشر ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة ولو قال لا اكلم الى كذا او كذا ان نوى شيئا مما ذكرنا ينصرف الى احد وعشرين من ذاك وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة كذا في فتاوى فاضيل خان في الفصل التاسع عشر في الايمان التي تكون للاستثناء * اذا حلف لا يكلم فلانا ابدا او لم يقل ابدا فهو على الا بدني اي وقت كلمه حنث وان نوى شيئا دون شيء بان نوى يوما او يومين او ثلثا او نوى بلدا او منزلا وما شبه ذلك لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة * اذا حلف لا يكلم فلانا ابدا وكلمه بعد ما مات لا يحنث في يمينه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين * ولو قال لا اكلمه مليا او طويلا ان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لا اكلمك قريبا فهو على اقل من شهر ويوم في قول ابي حنيفة رح ولم يحك من غيره بخلافه وان نوى اكثر من شهر ذكر في ايمان الاصل من ابي حنيفة رح انه يدين في القضاء ولو قال الى بعيد فهو على اكثر من شهر في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح في النوادر المنسوب الى المعلى اذا قال سريعا فهو على شهر غير يوم اذا لم يكن له نية وان كانت له نية فهو على ما نواه ولو قال عاجلا فهو على اقل من شهر ولو قال آجلا فهو على شهر فصاعدا ولو قال بضعة عشر يوما فهو على ثلثة مشروفي جامع الجوامع وان نوى اكثر الى تسعة عشر صدق كذا في التناظر خانية * ان قال لا اكلم مولاك وله مولى اعلى واسفل ولا نية له حنث ايها كالم وكذا لك لو قال لا اكلم جدك وله جدان من قبل ابيه وامه كذا في المبسوط * في المتنقي لو قال لا اخر

لا اكلمك قريبا من مئة لا يكلمه مئة اشهر ويوما كذا في الجلالة * رجل قال لا خربا فلان
والله لا اكلمك عشرة ايام والله لا اكلمك مئة ايام والله لا اكلمك مائة ايام فقد حنت
مرتين وعليه اليمين الثالثة ان كلمه في الثمانية الايام حنت ايضا وان قال والله لا اكلمك
بمائة ايام والله لا اكلمك تسعة ايام والله لا اكلمك عشرة ايام فقد حنت مرتين وعليه اليمين
الثالثة ان كلمه في العشرة الايام حنت ايضا كذا في المبسوط * قال محمد راج رجل قال كلما
كلمت فلانا يوما فلله على ان اتصدق بدرهم كلما كلمت فلانا يومين فلله على ان اتصدق
بدرهمين كلما كلمت فلانا ثلاثة ايام فلله على ان اتصدق بثلاثة دراهم كلما كلمت فلانا اربعة ايام
فلله على ان اتصدق باربعة دراهم كلما كلمت فلانا خمسة ايام فلله على ان اتصدق بخمسة دراهم
ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق بثلثين درهما ولو كلمه في اليوم الاول او غيره
من الايام مرتين يلزمه ثلثون درهما و لو قال في كل يوم اكلم فيه فلانا فلله على ان اتصدق
بدرهم كل يومين اكلم فيهما فلا نافلله على ان اتصدق بدرهمين حتى قال ذلك الى خمسة
ايام ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس فعليه اثنان ومثرون درهما لانه قد ختم ايمان وجعل جزاء
اليمين الاولى التصديق بدرهم وجزاء اليمين الثانية التصديق بدرهمين وضرب اكل يمين
مدة وسبب الفقهاء كل مدة دور اربعة اليمين الاولى يوم ويدور ويتجدد في كل يوم ودور اليمين
الثانية يومان فيتجدد في كل يومين ودور اليمين الثالثة ثلاثة ايام ودور اليمين الرابعة
ايام ودور اليمين الخامسة خمسة ايام ولا يحنت في كل دور الا مرة واحدة لانه عقد بكلمة كل وانها لا تجب
التكرار اذ التكرار قضية مهم الفعل لا قضية مهم الوقت فكل يوم وجد بعد اليمين فهو جميع
مدة اليمين الاولى وبعض مدة سائر الايمان فلذلك كلمه في اليوم الرابع فالجواب الرابع من
اليمين الاولى وهو بعينه تتمه الدور الثاني من اليمين الثانية وهو بعينه اليوم الاول من الدور الثاني
فليمين الثالثة وهو بعينه تتمه الدور الاول من اليمين الرابعة وهو بعينه اليوم الرابع من الدور الاول
لليمين الخامسة لم يحنت في هذه الاول اصل والمشرط الواحد يصلي شرط الايمان فبحنت في الايمان
كلها فيلزمه باليمين الاولى بدرهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلثة وبالرابعة اربعة وبالخامسة خمسة
وجعلت خمسة عشر فلذلك كلمه في اليوم الخامس يحنت في اليمين الاولى والثانية والرابعة ولا يحنت
في الثالثة والخامسة لان اليوم الخامس من الدور الخامس لليمين الاولى ولم يحنت في هذا الدور

فیحدث والیوم الاول من الدور الثالث للیمین الثانية ولم یحدث فیہ والیوم الاول من الدور الثاني للیمین الرابعة ولم یحدث فیہ فیحدث فیلزمه سبعة اخرى فیصیر اثنین وعشرين ولا یحدث فی الثالثة والخامسة لانه الیوم الثاني من الدور الثاني للیمین الثالثة وقد حدث فیہ وتتمة الدور الاول للیمین الخامسة وقد حدث فیہ فلا یحدث ثانيا فالحصل ان تجدد الدور وعدمه لا یترتب فی الکلام فی المرة الاولى حتی لو کلمه بعد هذه الایمان فی اى یوم کلمه فی عمره یلزمه خمسة عشر درهما وانما اثره فی الکلام فی المرة الثانية حتی لو کلمه فی الیوم الاول والثانی یلزمه بالکلام الاول خمسة عشر درهما وبالثانی درهم لا غیر لانه لم یجدد الدور الیمین الاولی ولو کلمه فی الیوم الاول والثالث ولم یکنه فی الیوم الثاني او کلمه فی الیوم الثاني والثالث یلزمه بالاول خمسة عشر ولم یلزمه بالثانی الاثنته دراهم لانه لم یجدد الدور الیمین الاولی والثانية هذا اذا لم یخاطبه اما اذا خاطبه بان قال کما کلمتک یوما فلله علی ان اتصدق بدرهم کما کلمتک یومین فلله علی ان اتصدق بدرهمین الی خمسة یلزمه عشرون درهما لان الجزاء فی الیمین الاولی ان تصدق بدرهم وشرطه الکلام معه وبالیمین الثانية کلم معه فیلزمه جزاؤه وهو درهم وبقیمت الیمین منعقدة بحالها لانها مقدت بکلمه کما وانعقدت الیمین الثانية فاذا خاطبه بالیمین الثالثة وجد شرط انحلال الیمینین فیلزمه بالاولی درهم وبالثانية درهما وبقیمت الیمینین منعقدتین وانعقدت الثالثة فلما خاطبه بالیمین الرابعة وجد شرط انحلال الایمان فانحلت الایمان کلها فیلزمه بالاولی درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلثة وبقیمت الایمان منعقدة بحالها وانعقدت الرابعة فلما خاطبه بالیمین الخامسة انحلت الایمان کلها فیلزمه بالاولی درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلثة وبالرابعة اربعة وجملته عشرون ولا یحدث فی الیمین الخامسة لعدم الشرط وهو الکلام حتی لو کلمه بعد الیمین الخامسة یحدث فی الایمان کلها فیلزمه خمسة وثلثون درهما ولو قال کل یوم ا کلمک فیہ فلله علی ان اتصدق بدرهم هكذا الی خمسة ا یام وسکت فعليه عشرة دراهم فلو کلمه فی الیوم الثاني یلزمه ستة اخرى ولو کلمه فی الیوم الثالث یلزمه ثلثة دراهم ولو کلمه فی الیوم الرابع یلزمه اربعة دراهم ولو کلمه فی الیوم الخامس وجب علیه سبعة دراهم ولو کلمه فی الیوم الاول بعد الایمان یلزمه خمسة دراهم بالیمین الخامسة لا غیر کذا فی شرح الجامع الکبیر للخصیری فی باب من الایمان التی یوجب بها الرجل علی نفسه الصدقة واللہ تعالی اعلم بالصواب*

الباب السابع في اليمين في الطلاق والعناق * لو قال اول عبدا اشتريته فهو حر فالاول الواحد المنفرد الذي ليس قبله غيره فاذا اشترى بعد يمينه عبدا عتق ولو اشترى عبدا ونصف عبدا عتق العبد الكامل ولو اشترى عبدين لم يعتق واحد منهما وما يشتري بعد هما لا يعتق ايضا ولو قال آخر عبدا اشتريته فهو حر فالآخر اسم لمنفرد تأخر من غيره في الزمان وانما يثبت هذا الاسم بموت الحالف فاذا اشترى عبدا ثم مات الحالف عتق الآخر واختلفوا في وقت العتق قال ابو حنيفة رح يثبت العتق مستندا الى حين الشراء حتى انه يعتبر من جميع من المال اذا كان الشراء في الصحة ولو قال اوسط عبدا اشتريته فهو حر فالاوسط اسم للفرد المتخلل بين العددين المتساويين وهذا انما يعرف ايضا بموت الحالف فنقول اذا مات الحالف فان كان الدين اشتراهم شفعاً لم يكن فيهم الاوسط وان كانوا خمسا او مبعاً او ما اشبه ذلك كان الاوسط الفرد المتخلل بين الشفعين وكل من حصل منهم في النصف الاول خرج من ان يكون اوسط كذا في الايضاح * ولو قال اول عبدا ملكه او قال اول عبدا اشتريته وحده فهو حر فملك عبدين ثم عبدا عتق الثالث ولو قال اول عبدا ملكه واحدا لا يعتق الثالث الا اذا منى وحده كذا في الكافي * ولو قال اول عبدا اشتريته بالدينار فهو حر فاذا اشتري عبدا بالدينار فانه يعتق وكذلك لو قال اول عبدا اشتريته اسود فهو حر فاذا اشتري عبدا ابيضاً ثم اسود فانه يعتق كذا في البحر الرائق * ولو قال كل عبد بشرني بولادة فلانة فهو حر فبشرة ثلثة متفرقين عتق الاول بخلاف ما اذا بشره معا حيث يعتق الجميع قال الحاكم الشهيد وان قال منيت واحد الم يدين في القضاء واما بينه وبين الله عز وجل فيسعه ان يختار منهم واحدا فيمضي عتقه ويمسك البقية كذا في غاية البيان * ولو قال ان دخلت الدار فامرأتها طالق وعبدته حر ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق ثم دخل الدار فامرأتها طالت في اليمين الثانية وطلقت وعتق ولو حلف لا يطلق او لا يعتق ثم قال ان دخلت الدار فامرأتها طالت وعبدته حر ودخلت في اليمينين ولو قال لامرأتها طلقى نفسك او قال لعبدته اعتق نفسك او وكل رجلا بذلك ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق ثم فعل العبد والمرأة والوكيل حنث ولو قال انت طالق ان شئت اوانت حر ان شئت ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق فشأت المرأة والعبد لا يحنث كذا في الكافي في المتفرقات * من حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يعتق فوكل بذلك حنث ولو قال منيت ان لا اكلم

ان لا تكلم به لم يدين في القضاء خاصة كذا في الهداية * ولو قال عبده حر ان دخلت هذه الدار فقال الآخر على مثل ذلك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني لم يعتق عبده ولو قال الاول لله على متق نعمتان دخلت فقال الثاني فعلى مثل ذلك ان دخلت لزم الاول والثاني كذا في الايضاح * ولو قال عبده حر ان كان في البيت الارجل فاذا في البيت رجل وصبي او رجل وامرأة حنث ولو كان رجل ودابة او متاع لم يحنث ولو قال ان كان في البيت الاشاة فاذا فيه دابة غير الاشاة حنث ولو قال ان كان في البيت الاثوب حنث بانسان ودابة وآنية كذا في الكافي في المتفرقات * من قال كل مملوك لي حريعتق امهات اولاده ومدهروه ومبيده ويدخل الاماء والذكور ولونوى الذكور فقط صدق ديانة لا قضاء ولونوى السود دون غيرهم لا يصدق قضاء ولا ديانة ولونوى النساء وحدهن لا يصدق ديانة ولا قضاء ولو قال لم انوا المدبرين في رواية يصدق ديانة لا قضاء وفي رواية لا يصدق قضاء ولا ديانة كذا في فتح القدير * ويدخل تحته عبد الرهن والوديعة والآبق والمغصوب والمسلم والكافر ولا يدخل فيه المكاتب الا ان يعينه وان عني المكاتبين عتقوا وكذا لا يدخل فيه العبد الذي اعتق بعضه ويدخل عبده الماذون سواء كان عليه دين او لم يكن واصابع عبده الماذون اذا لم يكن عليه دين فهل يدخلون قال ابو حنيفة وابو يوسف رح ان نواهم عتقوا ولا يدخل فيه مملوك بينه وبين اجنبي كذا قال ابو يوسف رح لان بعض المملوك لا يسمى مملوكا حقيقة وان نواه عتق استحسانا وهل يدخل فيه الحمل ان كانت امه في ملكه بدخل ويعتق بعثها وان كان في ملكه الحمل دون الامة بان كان موصى له بالحمل لم يعتق كذا في البدائع في كتاب العناق * رجل حلف ان لا يكاتب عبده فكاتبته غيره بغير امره فاجاز الحالف حنث في يمينه كما يحنث بالتوكيل * رجل حلف ان لا يعتق عبده فادى العبد مكاتبته فعتق فان كانت الكنابة بعد اليمين حنث الحالف وان كانت قبل اليمين لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اليمين على التزويج * من قال ان تسريت جارية فهي حرة فتسرى جارية كانت في ملكه عتقت وان اشترى جارية فتسراها لم تعتق كذا في الهداية * ولو قال ان تسريت امه فانت طالق او عبدي حر فتسرى من في ملكه او من اشترى به بعد التعليق فانها تطلق ويعتق العبد ولو قال لامه ان تسريت بك فعبدى حر فاشترى بها فتسرى بها عتق عبده الذي كان في ملكه وقت الحلف ولا يعتق من اشترى بعد كذا

في البحر الرائق * وإذا قال لامته إذا باعك فلان فانت حرة فباعها من فلان ثم اشترىها منه لم تعتق
لان الشرط بيع فلان اياها وبيع فلان من الحالف سبب لزوال ملكه فاحا وقوم الملك للحالف
بشرائه لا ببيع فلان وان قال ان وهبك فلان لي فانت حرة فوهبها وهو قابض لها اعتقت وكذا لك
قوله اذا باعك فلان مني فانت حرة كذا في المبسوط * رجل قال لغيره ان بعثت اليك فلم تأتني
فبعدي حر فبعث اليه فاتاه ثم بعث اليه ثانيا فلم يأتته حنث ولا يبطل اليمين بالبر حتى
يحنث مرة فحيثئذ يبطل اليمين وكذا لو قال ان بعثت الي فلم آتكم ولو قال ان اتيتني
فلم آتكم او قال ان زرتنني فلم ازركم فهو على الابد * رجل قال لامرأته ان لم تطلقني نفسك
فبعدي حر قال ابو يوسف رج هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس
طلقت وكذا لو قال لغيره ان لم تبع عبدي هذا فبعدي الآخر هذا حر فهو اذن له في البيع وهو على الابد
ولو قال ان دخلت الكوفة ولم اتزوج فبعدي حر فهو على ان يتزوج قبل الدخول وان قال
فلم اتزوج فهو على ان يتزوج حين يدخل ولو قال ثم لم اتزوج فهو على الابد بعد الدخول * رجل
قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت ابد فبعدي حر فتزوج غير فلانة حنث * رجل قال ان تركت
ان امس السماء فبعدي حر لا يحنث رجل قال عبدي حر ان لم امس السماء حنث من ساعته كذا
في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يكون اليمين على الفور او على الابد والله اعلم بالصواب *
الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك * لو حلف لا يشتري او لا يبيع او لا يزوج
فكل من فعل ذلك لم يحنث الا ان ينوي ان لا يأمر غيره فحينئذ شدد الامر على نفسه بنيته او يكون
الحالف من لا يباشر هذه العقود بنفسه فحينئذ يحنث بالتفويض فان كان يباشر تارة ويفوض
الاخرى يعتبر الغالب كذا في الكافي * ولو حلف لا يبيع ولا يشتري يحنث بالفاسد قبل القبض وبالذي
فيه الخيار للبائع او للمشتري وبالبيع بطريق الفضولي وبالهبة بشرط العوض عند التقابض ولا يحنث
بالبيع الباطل وبيع المدبر وام الولد والمكاتب وكذا بالاقالة بعد البيع اما لو تبايعا بلفظ الاقالة
ابتداء يحنث ولا يحنث بالرد بالعيب بالتراضي ولا يحنث بدون قبول المشتري كذا في العنابية *
من حلف لا يبيع فباع الفضولي ما له فاجاز لا يحنث الا ان يكون ممن لا يتولى البيع بنفسه
كذا في الفتاوى الصغرى * ولو حلف لا يشتري فاشترى شيئا من الفضولي او الخمر يحنث كذا
في شرح تلخيص الجامع الكبير * سئل ابو بكر ممن حلف ان يبيع عبده فسرق منه قال لا يحنث

عالم يستيقن بموته كذا في الخلاصة * قال محمد رح في الجامع الصغير اذا قال ان لم ابع هذا العبد فكذا فاعتق العبد او دبره حنث في يمينه ولو كانت هذه المقالة للجارية وباقي المسئلة بحالها فالصحيح انه يحنث كذا في التاتارخانية * قال لامته ان لم ابعك غانت حرة فاستولدها عتقت في قول ابي حنيفة رح كذا في الخلاصة * حلف لا يبيع هذا العبد ولا يهبه قال نصير يهب نصفه ويبيع نصفه فلا يحنث مثل الشيخ الامام الرازي رح ممن حلف لبييعن جارية ولا يوقت حتى ولدت منه فقال لا يحنث المولى استحسانا وسئل ابو نصر الدبوسي ممن قال لجارية ثمن لم ابعك الى شهر فانت حرة ثم ظهر بها حبل منه قال يحل له ان يطأها بعد الشهر اذا جاءت بالولد لاقبل من ستة اشهر وعلى قول ابي يوسف رح حنث ولا يحل له ان يطأها بعد الشهر واذا جاءت به لا يكثر من ستة اشهر ولا يحل له ان يطأها بعد الشهر اجماعا كذا في الحاوي * رجل قال والله لا يبيعن ام ولد فلان او قال والله لا يبيعن هذا الرجل الحر قال ابو حنيفة رح هو على البيع الفاسد ان يلبسها يبعها فاسدا بر في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان * لو ان رجلا قال ان بعث هذا المملوك من زيدا فهو حر فقال زيد قد اجزت ذلك او رضيت ثم اشتري لم يعتق ولو قال ان اشتري زيد عني هذا العبد فهو حر قال زيد نعم ثم اشتريه عني عليه العبد كذا في الايضاح * روى هشام عن ابي يوسف رح في رجل قال والله لا ابيعك هذا الثوب عشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياس اخذ كذا في البدائع * ولو حلف لا يبيعه بعشرة الا باكثر او بزيادة فباعه باحد عشر لا يحنث ولو بباعه بعشرة يحنث وكذا لو باعه بتسعة ولو بباعه بتسعة ودينار في القياس يحنث وفي الاستحسان لا يحنث ولو قال المشتري عبده حر ان اشتريه بعشرة حتى ينقصه ان اشتريه بعشرة يحنث وان اشتريه باحد عشر يحنث ايضا وان اشتريه بتسعة لم يحنث وان اشتريه بتسعة ودينار لم يحنث قيل هذا جواب القياس اما على جواب الاستحسان يحنث ولو قال عبده حر ان اشتريه بعشرة الا بالاقل او بالنقص فاشترته بعشرة او باكثر يحنث وان اشتريه بتسعة ودينارا وبتسعة وثوب فالقياس ان لا يحنث وفي الاستحسان يحنث ولو قال البائع لا ابيعك بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة ودينار قيمته خمسة لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين في التعاوم في الزيادة والنقصان * رجل حلف ان لا يبيع داره فاعطى امرأته في صداقها حنث قال الصدر الشهيد هذا اذا تزوجها

بالدراهم ثم اعطاها الدار عوضا من تلك الدراهم اما اذا تزوجها على الدار لم يحنت كذا في الخلاصة * حلف لا يبيع هذا الفرس فاخذ رجل ذلك الفرس واعطاه بدله ورضى صاحب الفرس بذلك لا يحنت وعليه الفتوى كذا في جواهر الا خلاطى * اشترى بالتعاطى ثم حلف انه ما اشتره اجاب الامام علم الهدى لما ترديدى انه لا يحنت واختاره طهير الدين وكذا لو باع بالتعاطى ثم حلف انه لم يبع لا يحنت وكذا روى من الامام الثانى وقال الامام الفضلى لا يحل لمن علم انه كان بالتعاطى ان يشهد على البيع بل يشهد على التعاطى كذا في الوجيز للكردي * الاصل ان من مقله يمينه على فعل في محل وذكر الالام بنظر ان ذكر الالام مقرونا بمحل الفعل فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى اذا فعل الحالف ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه حنت سواء فعل بامر او بغير امر وسواء كان الفعل مما يجرى فيه الوكالة او لا يجرى وان ذكر الالام مقرونا بفعل ان كان فعلا يجرى فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل فيه بعهد ما لحقه من الحقوق على الموكل كالباع ونحوه فيمينه على الوكالة والا من حنتى اذا فعل ذلك الفعل في محله بامر المحلوف عليه يحنت سواء كان محل الفعل ملك المحلوف عليه او ملك غيره وان كان فعلا لا يجرى فيه الوكالة اصلا كالاكل والشرب او يجرى فيه الوكالة الا انه ليس فيه حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل كالضرب ونحوه فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى لو فعل ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه يحنت في يمينه فعل بامر او بغير امر ولو فعل ذلك الفعل في ملك غير المحلوف عليه لا يحنت وان فعل ذلك الفعل بامر المحلوف عليه قال محمد بن ابي حنيفة اذا قال الرجل لغيره ان بعت لك ثوبا فعبدى حرولا نية فندفع المحلوف عليه ثوبا الى رجل وامره ان يدفعه الى الحالف ليبيعه فجاء المتوسط بالتوب الى الحالف وقال بع هذا الثوب لفلان يعنى المحلوف عليه او قال بع هذا الثوب ولم يقل لفلان الا ان الحالف يعلم انه رسول المحلوف عليه فباع يحنت في يمينه ولو قال المتوسط هذا الثوب لى او قال بعه ولم يعلم الحالف انه رسول المحلوف عليه فباع لا يحنت واما اذا قال ان بعت ثوبالك وباقي المسئلة بها لا يحنت على كل حال سواء قال له المتوسط بعه لفلان او قال بعه لى او قال بعه ولم يزد عليه اذا كان الثوب مملوكا للمحلوف عليه فان نوى في الفصل الاول ان يبيع ثوبا هو ملك المحلوف عليه

ونوى في الفصل الثاني أن يبيع بأمر المحلوف عليه فهو على ما نوى فيما بينه وبين الله تعالى
 إلا أن في الفصل الأول يصدق القاضى وفي الفصل الثاني لا يصدق كذا في الذخيرة
 في الفصل التاسع عشر * في المنتقى ابن ممامة من محمد ربح حلف لا يبيع لفلان ثوباً ثم باع المحال
 ثوباً للمحلوف عليه فجاز المحلوف عليه البيع يحنت ولو باعه المحال لنفسه لا للمحلوف عليه
 لا يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنت فيما يفعله الرجل لصاحبه
 أو لغيره * ولو حلف لا يبيع لك شيئاً من متاعك فباع وسادة فيها صوف المحلوف عليه لم يحنت
 كذا في العنابية * إذا ساءم الرجل رجلاً بعد فاراد البائع الفاء سأل المشتري بخمساً منه
 فقال البائع هو حران حطت منك من الألف شيئاً ثم قال بعد ذلك بعثك بخمساً منه فقبل
 المشتري البيع أو لم يقبل حنت البائع ومتى العبد ولو كان البائع قال عند المساومة
 أن حطت من ثمنه شيئاً فهو حر ولو باقى المسئلة بحالها لا يعتق العبد ولو حط من ثمنه شيئاً بعد ذلك
 انحلت اليمين ولكن لا يعتق العبد لأنه زائل من ملكه حتى لو كان المعلق طلاق امرأته أو عتق
 عبد آخر تطلق المرأة ويعتق العبد وكذلك لو وهب له بعض الثمن في هذه الصور قبل الثمن أو بعده
 حنت في يمينه ولو حط منه جميع الثمن أو وهب منه جميع الثمن لا يحنت ولو أبرأه من بعض الثمن
 أن كان قبل قبض الثمن حنت في يمينه وإن كان بعد قبض الثمن لا يحنت في يمينه كذا في المحيط * قال
 محمد ربح رجل ساءم رجلاً ثوباً فابى البائع أن ينقصه من اثني عشر فقال المشتري عبده حران اشتريه
 باثني عشر فاشتريه بثلاثة عشر أو باثني عشر ودينار أو باثني عشر وثوب حنت في يمينه ولو اشتريه
 بأحد عشر ودينار أو بأحد عشر وثوب لم يحنت ولو قال البائع عبده حران بأحد عشر فباعه
 بأحد عشر أو بعشرة ودينار أو بتسعة ودينار لا يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري
 في باب الحنت في اليمين في المساومة في الزيادة والنقصان * باع شيئاً بدراهم ثم حلف أنه
 لا يأخذ منه فآخذ بها حنط حنت كذا في الوجيز للكردي في الشراء * ولو حلف لا يبيع
 هذا من أحد فباعه من اثنين حنت كذا في العنابية * حلف لا يشتري ثوباً ولا نية له فاشتري
 كساء خزاو طيلساناً أو فرواً أو قباءً يحنت ولو اشتري مسكاً أو بساطاً أو قلنسوة أو طنفسة لا يحنت
 وكذا لو اشتري خرقة لا تساوي نصف ثوب ولو بلغ النصف أو أكثر منه يحنت ولو اشتري
 قدر ما يجوز به الصلوة يحنت هكذا في الوجيز للكردي * حلف لا يشتري لها ثوباً فاشتري الخمار

لا يحنت كذا في جواهر الاخلاط * ولو حلف لا يشتري كنانا فهو في عرفنا ثوب الصكتان
 كذا في فتاوى قاضي خان * رجل حلف ان لا يشتري من فلان شيئا فاسلم الحالف اليه
 في ثوب حنت كذا في الظهيرية * رجل حلف ان لا يشتري لامته ثوبا جديدا فالجديد
 في العرف ما لا يكون فصلا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يشتري طعاما
 فاشترى حنطة حنت في قول علما نارج كذا في الحاوي * ولو حلف لا يشتري بهذ
 الدراهم خبز لا يحنت ما لم يدفع هذه الدراهم الى الخباز او لائم يقول ادفع بهذه الدراهم
 خبزا ولو قال قبل الدفع الى الخباز لا يحنت * وفي الجامع يحنت اذا اضاف العقد
 الى الدراهم قبل الدفع او بعده كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف ان لا يشتري شعيرا
 فاشترى حنطة فيها حبات شعير لا يحنت كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يشتري اجرا
 او خشبا او قصبا فاشترى دارا لم يحنت ولو حلف لا يشتري ثمر نخل فاشترى ارضا فيها نخل
 وفي النخل ثمرة وشرط المشتري الثمرة يحنت وكذا لو حلف لا يشتري بقل فاشترى ارضا فيها بقل
 واشترط المشتري البقل يحنت لدخول البقل في البيع مقصود الاتباع ولو حلف لا يشتري لحما
 فاشترى شاة حية لا يحنت وكذا لو حلف لا يشتري زيتا فاشترى زيتونا وعلى هذا قالوا فيمن حلف
 لا يشتري قصباً ولا خوصاً فاشترى بوريا او زنبيلاً من خوص لم يحنت وكذا لو حلف لا يشتري جديا
 فاشترى شاة حاملا بجدي او حلف لا يشتري مملوكا صغيرا فاشترى امه حاملا كذا في البدائع *
 ولو حلف لا يشتري شعيرا فاشترى ارضا فيها شجر لا يحنت كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يشتري
 حائطا فاشترى دارا مبنية كان حائطا مستصانا * رجل حلف ان لا يشتري نخلا فاشترى حائط طائفة
 نخل حنت ولو حلف لا يشتري صوفاً فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون حائطا وكذا لو اشترى لها
 بصوف مجزوز في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الصوف لا يحنت بشراء اهاب
 عليه صوف ومن محمد رح يحنت بالاهاب كذا في العنابية * ولو حلف لا يشتري لبنا فاشترى شاة
 في ضرعها لبن لا يكون حائطا وكذا لو اشترى لها بلبس من جنسه في ظاهر الرواية هذا وبيع الشاة باللحم
 سواء في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح يجوز على كل حال ولا يكون حائطا في يمين ان لا يشتري
 لبناً ولو حلف لا يشتري البنة فاشترى شاة مذبوحة كان حائطا كذا في فتاوى قاضي خان * والاصل
 ان المحلوف عليه ان يدخل في الشري تبعا لغير المحلوف عليه لا يقع به الحنت وان دخل مقصود

كتاب الايمان . . . (١٦٣) في ليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

يقع كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشتري لحما فاشترى رأسا لا يحنث كذا في الخلاصة *
ولو حلف لا يشتري رأسا فهذا على رأس البقر والغنم مندأبي حنيقة رح وعندهما على رأس الغنم
وهذا اختلاف مصر وزمان وإذا حلف لا يشتري شحما فاشترى شحم البطن يحنث ولو اشترى
شحم الظهر وهو الشحم الذي يخاط اللحم لم يذكر محمد رح هذه المسئلة في الاصل
وذكر شمس الائمة السرخسي انه لا يحنث كذا في المحيط * رجل قال والله لا يشتري بهذه الدراهم
الا لحما فاشترى ببعضها لحما وببعضها غير لحم لا يكون حائنا حتى يشتري بكلها غير لحم ولو قال
والله لا اشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها غير لحم في القياس لا يكون حائنا
وفي الاستحسان يكون حائنا ولو حلف لا يشتري صوفا او شعرا فهو على غير المعمول ولا يحنث
بشراء المسبح والجوالق كذا في فتاوى قاضي خان * أن حلف لا يشتري دهننا فهو على دهن
جرت مادة الناس ان يدهنوا به فان كان مما ليس في العادة ان يدهنوا به مثل الزيت والبز
ودهن الخروع ودهن الاكارع لم يحنث ولو اشترى زيتا مطبوخا ولا نية له حين حلف يحنث كذا
في البدائع * ولو حلف ان لا يشتري بنفسجا او خطميا ذكر في الكتاب انه على الدهن دون الورق
قالوا في صرفنا لا يحنث بشراء دهن البنفسج كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يشتري لفلان
فاشترى لابنه الصغير او لعمه المأذون بامر لم يحنث كذا في العناية * حلف ليشترين له
هذا الشيء فاشترى له ثم انه دفع ذلك الشيء الى البائع بر في يمينه كذا في الوجيز للكردي *
اذا قال الرجل ان اشتريت فلانا فهو حر فاشترى لغيره هل ينحل يمينه لم يذكر محمدرج هذه المسئلة
في شيء من الكتب * وحكى من الفقيه ابي بكر البلخي انه قال لقاتل ان يقول لا تنحل يمينه
وهو الاشبه كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشتري عبد فلان فأجر داره من فلان بعده لا يحنث
كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يشتري هذا العبد ولا يأمر احدا يشتري له هذا العبد فلان الحالف
يشتري عبدا آخر فبأنه في التجارة فيشتري المأذون العبد المحلوف عليه ثم يحجر عليه
فيصير العبد له ولا يحنث لعدم شرط الحنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يشتري امرأة
فاشترى جارية صغيرة لا يحنث كذا في الظهيرية * رجل نظر الى مشرة جوار وقال ان اشتريت
جارية من هذه الجوارى فهي حرة فاشترى جارية لغيره منهم ثم اشترى لنفسه لا تعتق
ولو اشترى حاريتين صفقة واحدة احدهما لنفسه والاخرى لغيره لم تعتق واحدة منهما

كذا في الظهيرية في فصل التعليقات من كتاب العناق * في المنتقى حلف لا يشتري بجارية فاشترى
عجوزا أو رضيعا حنث ولو حلف لا يشتري فلما من السند فهو على ذلك الجنس ولو قال
من خراسان فاشترى خراسانيا بغير خراسان لا يحنث حتى يشتريه من خراسان كذا في الخلاصة *
أشترى ثلث دواب بمائة وخمسة دراهم ثم حلف أنه اشترى واحدا بخمسة وثلثين يحنث * نعمانون
شاة بينهما حلف أحدهما أنه لا يملك أربعين يحنث ويلزمه الزكاة * ولو اشترى عبدا حلف أنه
لا يملك أربعين لا يحنث ولا يلزمه الزكاة كذا في الوجيز للكردي * في المنتقى إذا أراد الرجل
أن يشتري عبدا من رجل بالف دراهم فدفع الف درهم إلى صاحب العبد ثم حلف فقال إن
أشريت هذا العبد بهذه الف درهم وأشار إلى الف مدفوعة فهذه الف في المساكين صدقة
فقال صاحب العبد إن بعث هذا العبد بهذه الف فهي في المساكين صدقة وأشار إلى تلك الف
أيضا ثم إن صاحب العبد باع العبد بتلك الف فعلى البائع أن يتصدق بها دون المشتري كذا
في التاتارخانية * ولو قال إن ملكت عبدا فهو حر فاشترى نصف عبدا ثم باعه ثم اشترى النصف
الباقى لم يعتق هذا النصف عليه ولو قال إن اشتريت عبدا أو مسئلة بحالها عتق النصف وهذا في
خير المعين وأما في المعين لو قال إن ملكت هذا العبد فهو كاشراء عتق عليه هذا النصف وكذا في
الدراهم لو قال إن ملكت مائتي درهم فله على أن يتصدق بها فملك مائة درهم ثم ملك مائة
أخرى لم يجب التصديق وفي المعين يجب وفي مسئلة الشراء لو قال عتبت به الجملة لم يصدق
قضاء وصدق ديانة كذا في الخلاصة * قال لرجلين إن اشترينا أو ملكتما عبدا فبعد من مبيدي حر
فملكا عبدا بينهما أو اشترى أحدهما وباع من الآخر يحنث * إن كنت ملكت الأخصمين درهما
ولا يملك الأشرة دراهم لم يحنث وإن ملك خمسين درهما وعشرة دنانير أو مائة أو شيئا للتجارة
حنث وإن ملك مع الخمسين مرضا للتجارة أو رفيقا أو دارا لم يحنث لأن مراده في العرف أنه
لا يملك من المال الأخصمين ومطلق اسم المال ينصرف إلى مال الزكاة كذا في الوجيز للكردي *
رجل حلف أن لا يشتري الذهب أو الفضة يدخل فيه النبر والمصوغ والدرهم والدنانير في
قول أبي يوسف رح وقال محمد رح لا يدخل فيه الدراهم والدنانير ولو اشترى خاتم فضة حنث
وكذا لو اشترى سيفا محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما إذا كان الذهب والفضة
في سيف

في صيفها ومنطقة فقد اشترته مع الصيف ان كان الثمن ذهباً وفضة وان كان الثمن حنطة او غيره ذلك
لا يكون حائثاً * رجل حلف ان لا يشتري حديد يدخل فيه المعمول وغير المعمول والعلاج
في قول أبي يوسف رخ وقال محمد رخ يدخل فيه ما يصعب بانه حديد اولاً يدخل فيه السلاح
كالسيف والمكين والبيضة والدرع ولا يدخل فيه الابز والمهال قالوا في حرف ديارنا لا يحث في
السامير والاقفال * والضعف والشبه بمنزلة الحديد * اذا حلف لا يشتري صفر يدخل فيه المعمول
وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رخ وقال محمد رخ لا يدخل فيه الفلوس ولو حلف ان لا يشتري
حديد فاشترى باباً بحديد اقل مما فيه ذكر في النوادر انه لا يجوز وان اشترى به اكثر مما فيه جاز البيوع
ويكون حائثاً في يمينه * رجل حلف ان لا يشتري فصاً فاشترى خاتماً فيه فص كان حائثاً وان كان ثمنه
اقل من ثمن الحلقة * رجل حلف ان لا يشتري يا قوته فاشترى خاتماً فيه يا قوته كان حائثاً
ولو حلف ان لا يشتري زجاجاً فاشترى خاتماً فيه من زجاج ان كان الفص لا يزيد على ثمن
الحلقة لا يكون حائثاً وان كان يزيد عليه كان حائثاً كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يشتري
بها من الساج فاشترى داراً بها باب من الساج حثت كذا في الخلاصة * فصل ولو حلف
ان لا يتزوج هذه المرأة فتزوجها نكاحاً فامداً ما بغير شهود وفي مدة غيرة او نحو ذلك فانه لا يحنث
كذا في السراج الوهاج * قال عبده حران كان تزوج امرأة وقد فعل ذلك على وجه الجوار
او الفساق حثت وهذا استحسان فان نوى نكاحاً صحيحاً في الماضي صدق ديانته وقضاء وان كان
فيه تخفيف وان نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وان نوى الحجاز لان فيه تعطيلاً ويحنث
بالحائز ايها هكذا في شرح الجامع الكبير للحميري * ولو تزوج الحالف فصولي فان كان
مقد الفصولي قبل اليمين فاجاز الحالف بعد اليمين بالقول او العقل لا يحنث وان كان
مقد الفصولي بعد اليمين لم يحنث مالم يغز فاذا اجاز ان اجاز بالقول حثت هو المختار وان اجاز
بالفعل كمسوق مهراً وما اشبه ذلك روى ابن سماعة عن محمد رخ انه لا يحنث وعليه
اكثر المشائخ رخ وعليه الفتوى ولو تزوج الفصولي نكاحاً فامداً بعد اليمين فاجاز الحالف
بالقول او الفعل لا يحنث ولا تنحل اليمين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحاً جازاً يحنث في يمينه
وكذا لو وكل الحالف رجلاً بالنكاح فزوج الوكيل امرأة نكاحاً فامداً لا يحنث الموكل
لو حلف ان لا يتزوج امرأة فأكراه على النكاح فتزوج حثت في يمينه هكذا في فتاوى قاضي خان *

في نوادر هشام من محمد ر ح فيمن حلف بطلاق امرأته ثلثا ان لا يزوج بنتا له صغيرة فزوجه رجل
والاب حاضر ساكت وقبل الزوج ثم اجاز الاب لا يحنث وكذا لو حلف على امته * وفي التجريد
من محمد ر ح فيمن تزوج امرأة بغير اذنها ثم حلف لا يتزوجها فرضيت لم يحنث والمرأة اذا حلفت
ان لا تزوج نفسها فزوجه رجل بامرها او بغير امرها فاجازت او كانت بكر فزوجه الولي
فسكتت فهي حائنة وهذه الرواية مخالفة للرواية المتقدمة كذا في الخلاصة * ولو حلفت البكر
ان لا تاذن احد احثى يزوجه فزوجه رجل وبلغها الخبر فسكتت فلا رواية في هذا الفصل من
محمد ر ح وانما الرواية في الرجل لو حلف لا ياذن لعبده في التجارة فراه يبيع ويشترى فسكت
فهو حائث ومن ابي يوسف ر ح انه لا يحنث في المسئلتين كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل
لو حلفت لا تاذن في تزويجها وهي بكر فزوجه ابوها فسكتت تم النكاح ولا تحنث كذا في الخلاصة *
ولو قال لا خنته من الرضا عة او لامرأة لا يحل له نكاحها ابد او قد علم بذلك ان تزوجتك
فعبدى حر فزوجه حنث كذا في الجامع الكبير * ولو حلف لا يتزوج فحن فزوجه ابوه
لا يحنث * وفي التجريد من محمد ر ح لو حلف لا يتزوج فصا رمعتوها فزوجه ابوه يحنث
كذا في الخلاصة * حلف لا يتزوج النساء فزوجه امرأة يحنث كذا في محيط السرخسى *
ولو حلف ان لا يتزوج امرأة كان لها زوج وطلق امرأته تطليقة يائنة ثم تزوجه
قال محمد ر ح لا يحنث في يمينه لان يمينه تنصرف الى غيرها كذا في الظهيرية * حلف
لا يتزوج الا على اربعة دراهم فزوجه عليها فاكمل القاضي مشرة لا يحنث وكذا الوزان
بعد العقد في مهرها كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا يتزوج بالزيادة على دينار
فتزوج بالفضة اكثر من حيث القيمة بان يتزوج بمائة نفقة لا يحنث كذا في الخلاصة *
حلف لا يتزوج بنت فلان فولدت له بنت اخرى فزوجه لم يحنث ولو حلف لا يتزوج بنتا
من بنات فلان او بنتا فلان فانه يحنث في قول ابي حنيفة ر ح كذا في محيط السرخسى في
باب الحلف على ما يضيفه الى ملك فلان * في الفتاوى رجل قال والله لا اتزوج من اهل
هذه الدار او من بنات فلان وليس في الدار اهل ثم سكنها قوم ثم تزوج منها او ولدت لفلان
بنت فزوجه لم يحنث لكن هذا قول محمد ر ح والمختار انه يحنث وهو قولهما * ولو حلف
لا يتزوج من اهل الكوفة فزوجه امرأة لم تكن ولدت يوم حلف يحنث عند الكل

ولو حلف لا يتزوج من نزا د فلان فتزوج بنت بنته حنث ولو قال من اهل بيت فلان لا يحنث الا اذا تزوج بنت ابنه كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يتزوج من نساء اهل الكوفة والبصرة نتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وتوطنت بها يحنث في قول ابي حنيفة رح لانه كان يقول هذا على المولود وهو المختار لان المختبر في ذلك الولادة كذا في محيط السرخسي * من حلف ان لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة بغير رضاها نبلغها الخبر وهي بالبصرة فاجازت نكاحها حنث في يمينه وان كان تمام النكاح بالا جازة والا جازة وجدت في البصرة كذا في المحيط * ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة بعينها دين فيما بينه وبين الله مزوجلا لا في القضاء وان نوى كوفية او بصرية لا يدين اصلا وكذا لو نوى امرأة مورا او عميا ولو نوى مربية او حبشية دين فيما بينه وبين الله مزوجلا كذا في الظهيرية * عبد حلف ان لا يتزوج امرأة فزوجه المولى كرها منه لا يحنث ولو اكرهه المولى عليه وتزوج بنفسه يحنث وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * ولو حلف الرجل ان لا يزوج عبده فزوجه غيره فاجاز المولى بالقول حنث كذا في فتاوى قاضي خان * رجل حلف ليتزوج من مران اشهد شاهدين فهو مروان اشهد ثلثة فهو ملانية كذا في محيط السرخسي * لو حلف لا يؤاجر هذه الدار وقد آجرها قبل الحلف وتركها وتقاضى اجرها كل شهر لا يحنث ولو سأل له اجر شهر لم يسكنها بعد يحنث اذا اعطاه الا اجر ولو كانت معدة للغلة فتركها عليها لا يحنث مثل نجم الدين رح ممن حلف لا يتجر مع فلان فجاء فلان بعبد اليه واستأجره ليعلمه حرفة كذا قال لا يحنث كذا في الخلاصة * رجل حلف ان لا يصلح فلان من حق يد ميه فوكل الحالف رجلا فصالح الوكيل يحنث مند محمد رح لانه لا مهدة في الصلح وعن ابي يوسف رح فيه روايتان وفي الصلح عن دم العمدي حنث الحالف بصلح الوكيل ولو حلف لا يخاصم فلانا فوكل بخصومته وكيلا لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان * مثل شمس الاسلام الا وزجندى ممن وهب من آخر شبأ في حالة السكر وحلف ان لا يرجع في هذه الهبة ولا يأخذ منه ثم ان الموهوب له وهب ذلك الشئ من آخر فاخذه الواهب الحالف منه قال لا يحنث في يمينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يهب لفلان هبة فلو وهب ولم يقبل او قبل ولم يقبض حنث مند نا وكذا لو وهب هبة غير مقبوضة حنث مند نا وكذا لو اهدى او نحل او بعث بها اليه مع رسوله او امر غيره حتى وهب

حنث الحالف ولا يحنث بالصدقة في يمين الهبة عندنا ولو حلف لا يهب فاعار لا يحنث ولو حلف
 ان لا يتصدق او لا يقرض فلانا فتصدق او اقرض ولم يقبل فلان حنث في يمينه ولو حلف لا يستقرض
 واستقرض ولم يقرضه حنث في يمينه ولو حلف ان لا يهب عبداً فلان فوهبه غيره بغير امره
 فاجاز الحالف حنث في يمينه كما يحنث اذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب لفلان فوهبه
 على عوض حنث في يمينه رجل حلف ان لا يكتب عبداً فكاتبه غيره بغير امره فاجاز الحالف
 حنث في يمينه كما يحنث بالتوكيل كذا في فتاوى قاضيهان * الفتاوى اذا حلف لا يستعير
 من فلان شيئاً فاردفه على دابته لا يحنث كذا في محيط السرخسى في فصل حلف لا يهب عبداً *
 ولو حلف لا يعمل مع فلان في قصارة فعمل مع شريك فلان حنث ولو عمل مع عبداً المأذون
 لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا في هذه البلدة ثم خرجا منها ومقدا عقد شركة ثم دخلا
 وعمل فيها ان كان الحالف نوى في يمينه ان لا يعقد عقد الشركة في البلدة لا يحنث وان نوى
 ان لا يعمل بشركة فلان حنث وان دفع احدهما الى صاحبه ما لا مضاربة فهذا والاول
 سواء ولو حلف ان لا يشارك فلانا فشاركه بمال ابنه الصغير لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا
 ثم ان الحالف دفع الى رجل ما لا بضاعة وامره ان يعمل فيه برأيه فشارك المدفع اليه المال الرجل
 الذي حلف وجب المال ان لا يشاركه يحنث الحالف * رجل قال لاخيه ان شاركك فحلل الله على
 حرام ثم بدا لهما ان يشاركا فلما لوان كان للحالف ابن كبير ينبغي ان يدفع الحالف ماله الى ابنه
 مضاربة ويجعل لابنه شيئاً يسيراً من الربح وبأن لا يحنث ان يعمل فيه برأيه ثم ان الابن يشارك
 صنفه فافعل الابن ذلك كان للابن ما شرط له الاب والفاضل على ذلك الى النصف يكون
 للاب ولا يحنث ولو كان مكن الاب اجنبى فالجواب كذلك كذا في الظهيرية * ولو حلف
 لابي خذ من فلان ثوباً هروياً فلخذ منه جراباً هروياً فيه ثوب هروى قد دسه فيه وهو لا يعلم
 حنث قضاء وكذا لو حلف لابي خذ منه درهما فاعطاه فلوما في كيس ودس فيها درهما
 فقبضها الحالف ولا يعلم حنث كذا في التمهيد في الفصل التاسع عشر * ولو قبض الحالف
 منه قليمين وثيقين في درهم ولم يعلم به لا يحنث وكذا لو اخذ ثوباً فيه درهم مصروية ولم يعلم
 به الحالف لا يحنث ولو حلف لابي خذ من فلان درهماً فخذ منه في جميع تلك حليم بالدرهم
 او لم يعلم

اولم يعلم ولو حلف ان لا يأخذ منه درهما وديعة واخذ درهما فيما قلنا فهو بمنزلة الهبة وكذا الصدقة كذا في فتاوى قاضي خان * واذا حلف لا يكفل بكفاة فكفل بنفسه حر او عبدا وبشرب او دابة او بدر كفي بيع فهو حائث كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي * ولو حلف لا يكفل من انسان بشيء فكفل بنفسه رجل لم يحنث لان صلة من لا تستعمل الا في الكفاة بالمال كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يكفل له فكفل لغيره والدرهم اصلها له لم يحنث وكذلك لو كفل لعبده وان كفل لفلان واصل الدرهم لغيره حنث وان حلف لا يكفل عنه فضمن عنه حنث وان كان معنى باسم الكفاة ان لا يكفل ولكن بضمن دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى حقيقة لفظه ولكنه نوى الفضل بين الضمان والكفاة وهذا خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء ولو حلف لا يكفل من فلان واحال فلان عليه بمال له عليه لم يحنث اذا لم يكن للمحتمل له دين على المحيل ولو كان للمحتمل له دين على المحيل فانه بقبول الكفاة صار كفيلا فيحنث وكذلك ان ضمنه له ولو كان للمحتمل له على المحيل مال ولم يكن للمحيل مال على المحتمل عليه حنث كذا في المبسوط * ولو حلف لا يضمن لفلان شيئا فضمن له بنفسه او مال فهو حائث وكذلك لو كفل له او قبل الحوالة ولو اشترى شيئا بامره فهذا ليس بضمن ولو ضمن لعبده او لوكيله او لمضاربه او لشريك له مفاوض او ممان لم يحنث ولو ضمن الرجل فمات المضمون له فورثه المحلوف عليه لم يحنث ولو حلف لا يضمن لاحد شيئا فضمن لانمان ما ادركه من درك في دارا اشتراها او عبد اشترته حنث ولو ضمن لرجل فائب لم يخاطبه عنه احد لم يحنث متدهما خلافا لابي يوسف رح ولو خاطبه عنه مخاطب حنث في قولهم جميعا وكذلك العبد المحجور عليه يحلف ان لا يضمن فضمن شيئا لا بان مولاه فهو حائث كذا في الظهيرية والله اعلم بالصواب * الباب التاسع في اليمين في الحج والصلوة والصوم * اذا حلف لا يحج فهو على الصحيح دون الفاسد واذا حلف لا يحج او لا يحج حجة فاحرم بالحج لم يحنث حتى يقف بعرفة رواه ابن همام عن محمد رح وروي بشر من ابي يوسف رح انه لا يحنث حتى يطوف اكثر طواف الزيارة ولو حلف لا يعتمر او لا يعتمر مرة لم يحنث حتى يحرم بالعمرة ويطوف اربعة اشواط رواه بشر من ابي يوسف رح كذا في المحيط * المنتقى ابن همام عن محمد رح رجل قال والله لا احج حتى اعتمر واحرم بعمرة وحجة ثم مضى فيهما حتى قضى ما فانه لا يحنث لانه قد اعتمر قبل الحج فتحقق شرط البر كذا

في محيط الحرم * ولو قال لعبدى ان لم احج في هذه السنة فانت حرثم قال حججت وشهدت لعبدى ان
 على انه ضحى العام بالكوفة لم يقبل الشهادة ولا يعتق كذا في التبيين * ولو قال على
 المشى الى مدينة النبي عليه الصلوة والسلام او الى المسجد الاقصى لا يلزمه شيء ولو قال
 على المشى الى بيت الله بنوى مسجد بيت المقدس او مسجدا آخر لا يلزمه شيء ولو قال
 على احرام ان فعلت كذا فحنث يلزمه حجة او ممرة في قولهم ولو قال انا احرم او انا محرم
 او اهدى او امشى الى بيت الله ان فعلت كذا فهو على ثلثة وجوه ان نوى الايجاب اولم ينو شيئا
 يلزمه ما ذكر وان نوى العدة لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيخان * اذا حلف لا يصلى فصلى
 صلوة فامدة بان صلى بغير طهارة مثلا لا يحنث في يمينه استحسانا ولو نوى الفاسدة صدق ديانته
 وقضاء ولو كان عقدي يمينه على الماضي بان قال ان كنت صليت فهذا على الجائز واذا سجد جميعا
 وان نوى الجائز في الماضي خاصة صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في الذخيرة *
 ولو حلف لا يصلى فقام وقرأ وركع لم يحنث وان سجد مع ذلك ثم قطع حنث كذا في الهداية *
 ثم ان محمدا رح لم يذكر انه متى يحنث واختلف المشائخ رح فيه قال بعضهم يحنث برفع الرأس منها
 كذا في التبيين * ولو حلف لا يصلى صلوة لا يحنث حتى يصلى ركعتين كذا في البدائع * ولو حلف
 لا يصلى صلوة فصلى ركعتين ولم يقعد قدر التشهد ان عقدي يمينه على النفل لا يحنث في يمينه وان عقدي
 يمينه على الفرض وهي من ذوات المثني فكذلك وان عقدي يمينه على الفرض وهي من ذوات الاربعة
 يحنث في يمينه وهو الاظهر والاشبه ولو حلف لا يصلى فقام وركع وسجد ولم يقرأ فقد قيل لا يحنث وقد
 قيل يحنث ولو حلف لا يصلى الظهر لم يحنث حتى يتشهد بعد الاربعة وكذلك ان حلف لا يصلى الفجر
 لم يحنث حتى يتشهد بعد الركعتين وكذلك ان حلف لا يصلى المغرب لم يحنث حتى يتشهد
 بعد الثلث كذا في المحيط * ولو قال عبده حر ان ادرك الظهر مع الامام فادركه في التشهد
 ودخل معه حنث ولو حلف لا يصلى الجمعة مع الامام فادرك معه ركعة فصلاها معه ثم سلم الامام
 بوا تم هو لثا نية لا يحنث ولو افتتح الصلوة مع الامام ثم نام او احدث فذهب يتوضأ فجاء
 وقد سلم الامام فاتبعه في الصلوة حنث وان لم يوجد اداء الصلوة مقارنا لان كلمة مع ههنا لا يراد بها
 حقيقة القرن بل كونه تابعا له مقتديا ولو نوى حقيقة المقارنة صدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء
 كذا في البدائع * ولا يصدق قضاء فيما اذا نوى المتابعة لا على سبيل المقارنة هكذا في المحيط *

في النوازل لو حلف ان لا يسجد او حلف ان لا يركع ففعل ذلك في الصلوة او في غير الصلوة فانه يحنث وفي فتاوى آهو حلف لا يصلي اليوم الجمعة فاقتدى بواحد او ام واحد فحنث وان كان المأموم صبيا كذا في التاتارخانية * رجل حلف ان لا يؤم احدا فافتتح الصلوة لنفسه ونوى ان لا يؤم احدا فجاء قوم واقتدوا به حنث قضاء لا ديانة اذ اركع وسجد وكذا لو صلى هذا الحالف بالناس يوم الجمعة ونوى ان يصلي الجمعة بنفسه جازت الجمعة له ولم يستحسنا وحنث قضاء لا ديانة ولو شهد في غير الجمعة قبل ان يدخل في الصلوة انه يصلي لنفسه والمسئلة بحالها لم يحنث ديانة وقضاء ولو افتتح الصلوة ثم احدث فقدم رجلا حنث كذا في الخلاصة * ولو ام الناس في صلوة الجنائز ومسجدة التلاوة لا يحنث لان يمينه تنصرف الى الصلوة المطلقة وهي المكتوبة او النافلة و صلوة الجنائز ليست بصلوة مطلقة ولو حلف ان لا يؤم فلانا لرجل بعينه فصلى ونوى ان يؤم الناس فصلى ذلك الرجل مع الناس خلفه حنث الحالف وان لم يعلم به كذا في فتاوى قاضي خان * لا يصلي خلف فلان فقام بجنبه وصلى يحنث وان نوى حقيقة الحالف لا يصدق قضاء والله الا صلى معك فصليا خلف امام يحنث الا اذا نوى ان يصلي معه بحيث لا يكون معهما ثالث كذا في الوجيز للكردي * حلف ليصليين هذا اليوم الصلوة الخمس بالجماعة ويجمع امراته ولا يغتسل فيه فصلى الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم جامع امراته ثم اغتسل بعد غروب الشمس فصلى المغرب والعشاء بجماعة لا يحنث لان غسله وقع ليلا لا نهارا كذا في الفتاوى الكبرى * في مجموع النوازل حلف لا يصلي باهل هذا المسجد ما دام فلان حيا يصلي فيه فمرض فلان ثلثة ايام ولم يصل فيه او كان صحيحا ولم يصل فيه ثلثة ايام فانه لم يحنث الحالف اذا صلى بهم كذا في الخلاصة * حلف لا يصلي في هذا المسجد فزيد فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحنث ولو حلف لا يصلي في مسجد بني فلان فزيد فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحنث كذا في الذخيرة * ما اخرجت صلوة من وقتها وقد كان فام حتى خرج وقت الصلوة ثم قضاها فالصحيح انه ان كان نام قبل دخول الوقت وانتبه بعد خروجه لا يحنث وان كان نام بعد دخول الوقت يحنث كذا في الوجيز للكردي * حلف لا ينام حتى يصلي كذا كذا ركعة فنام جالس لم يحنث كذا في السراجية * ولو قال لعبده ابن صليت فانت حر فقال صليت وانكر المولى لا يمتق كذا في محيط العرضي * اذا حلف

ان لا يتوضأ من الرفاء ثم يبال ثم توضأ او يبال ثم رمف وتوضأ فالوضوء منهما جميعا ويحنت
 في يمينه كذا في المحيط * المنتقى ولو حلف والله لا اغتسل من امرأة هذه من جنابة واصاب هذه
 ثم امرأة اخرى او على العكس حنت لان اليمين وقعت على الجماع ولو نوى حقيقة الاغتسال
 فكذلك الجواب لان الاغتسال وقع منها كذا في الفتاوى الكبرى * المرأة اذا حلفت ان لا تغتسل
 من جنابة او من حيض فاصابها زوجها وحاضت فاغتسلت فهو اغتسال منها وتحنت في يمينها
 كذا في الظهيرية في الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل * ولو حلف لا يغسل فلانا او حلف
 لا يغسل رأس فلان فغسله بعد الموت يحنت كذا في المحيط * ولو حلف لا يغتسل من الحرام فهذا على
 الجماع حتى لو جامعها ولم يغتسل او تيمم يحنت ولو ما نكحها فانزل فاغتسل لا يحنت كذا في الخلاصة *
 حلف لا يقرب امرأة فاستلقى على قفاه فجاءت وقضت حاجتها منه ذكر في حدود النوازل
 انه يحنت حتى لو كانا جنبين يجب عليهما الحد وعليه الفتوى فان كانا ثما لا يحنت كذا
 في محيط السرخسى في باب الحلف على الوطى * حلف لا يجامع فلانة او لا يقبلها فهذا على الحيوة
 دون الممات كذا في السراجية * ولو قال ان جاء معتك او باضعتك فهو على الجماع في الفرج
 ولو قال ان اتيتك فكذا ينوي فان نوى الجماع او الزيارة فهو على ما نوى فان نوى به الزيارة
 فوطئها حنت بخلاف ما اذا نوى الجماع فزارها فانه لم يحنت وان لم يكن له نية حكي
 من الحاكم بن نصير بن مهبوب انه قال ان اتاها للزيارة ولم يجامعها لا يحنت وان جامعها
 مع ذلك يحنت اذا قال ان اصبحت فكذا لا يقع على الجماع الا بالنية وان لم يكن له نية فهو
 على قياس ما حكي من الحاكم كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * ولو حلف لا يصوم اليوم
 او يوما او صوما فاصبح صائما ثم افطره لم يحنت ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما وصفنا حنت كذا
 في الجامع الكبير * قال محمد بن روح رجل قال لله على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان
 فقدم فلان في يوم قد اكل فيه الحالف او قدم بعد الزوال فلا شيء عليه ولو قال والله
 لا صوم من اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان قبل الزوال والاكل فان صام فيه لا يلزمه الكفارة
 وان لم يصم يلزمه الكفارة وان قدم بعد الزوال او قبله بعد الاكل يلزمه الكفارة ايضا للحال
 كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنت في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي
 يحلف عليه

يحلف عليه * ولو قال بعدما اكل او بعدما زالت الشمس والله لا صوم من هذا اليوم يكون باراً بالامساك بقية اليوم وكذا لو اضاف اليمين بالصوم الى الليل قال والله لا صوم من هذه الليلة يكون باراً بمجرد الامساك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في وقت قبل الفعل المحلوف عليه * واذا حلف الرجل بصوم حيناً فان نوى شيئاً فهو على ما نوى وان لم يكن له نية فهو على ستة اشهر وصار نقديراً المسئلة بصوم من ستة اشهر وكذلك اذا ذكر الحين مع اللام وكذلك اذا قال صمت حيناً او ان صمت الحين ولا نية له فهو على ستة اشهر ولا يحنث الا بصوم ستة اشهر كما لو قال ان صمت ستة اشهر ولا يتعين الوقت الذي يلي اليمين ولو قال ان صمت زماناً او الزمان فان نوى شيئاً فهو كما نوى هكذا ذكر في الجامع الصغير وسوى بين الحين والزمان وذكر في الجامع الكبير انه ان نوى شهرين فصاعداً الى ستة اشهر فهو على ما نوى والصحيح ما ذكر في الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى ستة اشهر وان لم يكن له نية فهو على ستة اشهر واذا قال صمت افهـو مثل الحين والزمان ذكره القدوري كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات * ولو قال لله على صوم العمر ولا نية له يقع على الابد كذا في غاية البيان * ولو قال ان صمت الابد وان صمت الدهر فكذا فحنثه يكون بصوم جميع عمره بان لا يفطر يوماً فان افطرو يوماً بر في يمينه فان لم يفطر حتى مات حنث في آخر جزء من اجزاء حيوته فلو كان الاجزاء العنق يعتبر من الثلث ولو قال ان صمت ابداً بدون اللام فالحنث بصوم ساعة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين على الابد والساعة * ولو قال ان صمت دهرافعبدى حرفان نوى شيئاً فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً قال ابو حنيفة رح لا ادري ما الدهر وعندهما اذا صام ستة اشهر في عمرة مجتمعاً او متفرقاً حنث في يمينه وان لم يصم ستة اشهر حتى مات لم يحنث ولو قال ان صمت ازمئة او دهوراً او احبانا فهو على ثلثة منها وهي ثمانية عشر شهراً الا ان في الصوم يشترط الاستيعاب كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة * واذا قال ان صمت الشهر لا يحنث ما لم يصم جميع الشهر كذا في المحيط * ولو قال ان لم اصم شهراً فعبدى حرفاً ليمين على صوم شهر متفرق او متتابع ولا يتعين الشهر الذي يليه فان مات قبل ان يصوم شهراً حنث ولو قال ان تركت الصوم شهراً ينصرف الى الشهر الذي

بليبه فان صام يوما او ما عدا قبل منفي الشهر لم يحنت مالم يترك الصوم في جميع ذلك الشهر
 كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنت في اليمين ما يقع على الابد وما يقع
 على السامنة * ولو قال ان تركت صوم شهر او قال ان صمت شهرا انصرف الى جميع العمر
 كذا في البحر الرائق * رجل قال لعبد صم عني يوما وانت حر او قال صل عني ركعتين
 وانت حر حتى العبد صام اولم يصم صلى اولم يصل ولو قال حج عني حجة وانت حر لا يعتق
 حتى يحج والفرق بينهما ان النيات تجري في الحج وهي لا تجري في الصوم والصلوة كذا
 في الظهيرية * ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة فحلفه يقع على صوم شهر رمضان كاملا
 بالكوفة حتى لو صام يوما فيها وخرج منها او كان بالكوفة مريضا لم يصم لم يحنت ولو حلف
 لا يفطر بالكوفة فحلفه يقع على كونه بالكوفة يوم عيد الفطر فيحنت به وان لم ياكل شيئا
 من المطعومات ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنت في الصيام *
 ولم يذكر في الكتاب اذا نوى من الليل ان يصوم يوم الفطر ولم ياكل هل يحنت واختلف
 المشائخ رح فيه والصحيح انه يحنت لانه لما كان المراد من الافطار الدخول في يوم الفطر
 وقد وجد فيجب ان يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنت في المساكنة
 والصيام والفطر ورؤية الهلال والاضحى والنكاح والطلاق * ولو حلف لا يفطر عند فلان
 فحلفه يقع على حقيقة الافطار عند حتى لو شرب الحالف في بيته ثم اكل العشاء عند فلان
 لم يحنت ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة فحلفه يقع على كونه في الكوفة وقت رؤية الهلال
 حتى يحنت به وان لم ير الهلال بالبصر الا ان يطلق اللفظ في مسئلتى الانظار ورؤية الهلال بان
 حلف لا يفطر ولا يرى هلال رمضان من غير الاضافة فان حلفه يقع على حقيقة الافطار وحقيقة الرؤية
 بالبصر او الا ان ينوي الحقيقة في المسئلتين بان ينوي بقوله لا يفطر بالكوفة حقيقة الخروج
 من الصوم بهي من المفطرات وبقوله لا يرى الهلال بالكوفة رؤيته بالبصر فيصدق فيهما الا
 ان الفرق انه لو نوى الحقيقة في رؤية الهلال يصدق قضاء وديانة بخلاف الفطر فانه اذا نوى الحقيقة
 يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدقه القاضي كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في
 باب الحنت في الصيام * ولو كان بالكوفة حين اهل الهلال لكن لا يعلم به هل يحنت قال بعضهم
 يحنت وقال بعضهم لا يحنت ولو قال عبده حر لن ضحى العام بالكوفة وكان فيها يوم الاضحى ولم يضح

لم يحنث ولو نوى الكينونة بالكوفة في ذلك الوقت فهو على ما نوى كذا في شرح الجامع الكبير
 للحصيري في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر والاضحية والنكاح والطلاق * انهمته
 بالغلمان فصل لا يأتي حراما لا يحنث بالقبلة والمس بشهوة ويحنث بالجمام فيمادون الفرج
 ولن لا ط بها الفتوى على انه يحنث لا يزني فلا ط يحنث كذا في الوجيز للكردي * في ايمان القدوري
 لاذ حلف لا يطأ امرأة وطئا حراما فوطى امرأته الحائض او وطئها وهو مظاهر منها لم يحنث الا
 ان ينوى ذلك ولو حلف المرأة بهذه العبارة كعباسه كمرام نكره ستم وعنت انها لم تحرم الزنا
 انما الله مزوجل هو الذي حرم الزنا وقد كانت فعلت ذلك لم تحنث وان كان الحالف رجلا
 وحلف بالله مزوجل فكذلك الجواب وان كان حلف بالطلاق والعناق صدق ديانة لانضاء
 ولو حلف لا يرتكب حراما فهذا على الزنا فان كان الحالف خصيا او مجبوا فهو على القبلة الحرام
 وما اشبهها كذا في الظهيرية في الفصل الثامن في الوقام والافعال المحرمة * الباب العاشر
 في اليمين في لبس الثياب والحلى وغير ذلك * من قال لامرأته ان لبست من غزلك فهو هدي
 فغزلت من فطن مملوك له وقت الحلف فلبسه فهو هدي اتفاقا فاذ لم يكن في ملكه فطن او كان او كان
 فلم تغزل منه بل غزلت من فطن اشتراه بعد الحلف فلبسه فهي معثلة الكتاب فعند ابي حنيفة رح
 هو هدي كذا في فتح القدير * ومعنى الهدى التصديق به بمكة كذا في الهداية * واذا حلف لا يلبس
 من غزل فلانة ولا نية له فلبس ثوبا نسي من غزل فلانة يحنث في يمينه فان كان نوى من الغزل
 لا يحنث بلبس الثوب ولو لبس من الغزل لا يحنث الا ان يعينه كذا في المحيط * ولو حلف
 ان لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من غزلها ومن غزل غيرها لا يكون حائثا وان كان غزل
 غيرها جزءا من مائة جزء ومواء كان غزلها مختلطا او كان غزل كل واحدة منهما في طرف وهذا
 كما لو حلف ان لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وبين غيره الا يكون حائثا ولو حلف ان
 لا يلبس من نسي فلان فلبس ثوبا نسيه فلان مع غيره كان حائثا ولو قال ثوبا من نسي فلان فلبس ثوبا
 نسيه فلان مع غيره ان كان ثوبا ينسجه واحد فنسجه اثنان لا يكون حائثا ولو كان ثوبا لا ينسجه الا اثنان
 فلبسه كان حائثا ولو حلف ان لا يلبس من لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة فغزل غيرها
 كان حائثا وان كان غزل فلانة مثلا خطا واحدا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يلبس ثوبا من نسي
 فلان فتمعه فلما نه فان كان فلان يعمل بيده لم يحنث وان كان لا يعمل حنث كذا في الايضاح *

حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلان فلبس ثوبا من غزل وقطن كان في ملكه وقت اليمين يحنث
وكذلك ان لم يكن في ملكه عند ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي * ولو حلف ان لا يلبس
من غزل فلانة فلبس ثوبا خيط بغزل فلانة لا يكون حائشا وكذا لو لبس ثوبا فيه سلطنة من غزلها ولو لبس
تكة من غزلها حنث في قول ابي يوسف رح ولا يحنث في قول محمد رح وعليه الفتوى ولو كانت
العروة او الزرة من غزلها لا يكون حائشا في يمين اللبس ولو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائشا وكذا
الزريق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبلان اذا كان من غزلها وروى عن محمد رح انه
يكون حائشا واذا كان حائشا في الرقعة كان حائشا في اللبنة والزريق ايضا وكذا الرقعة التي تكون ملى الجيب
ولو اخذ الحالف خروقة من غزلها قدر شبرين ووضع على مورتة لا يكون حائشا ولو لبس من غزلها
فلنموة او شبكة يقال لها بالفارسية كلمه كان حائشا وكذا الجورب كذا في فتاوى قاضي خان *
اذا حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فقطع بعضه فلبسه فان بلغ ما قطع ازارا او رداء حنث
والا فلا وان قطعه سراويل فلبسه حنث وكذا المرأة اذا حلفت لا تلبس ثوبا فلبست خمارا او مقنعة
لم تحنث اذا كان لم يبلغ مقدار الازار وان كان يبلغ ذلك حنثت وان لم يستر به العورة وكذلك
ان لبس الحالف ممامة لم يحنث الا ان يلف فيكون قد ازارا او رداء او يقطع من مثلها قميص
او سراويل فمح يحنث كذا في الايضاح * وان لم يقل ثوبا فتعمم بغزلها كان حائشا ولو حلف ان
لا يلبس ثوبا من غزلها فلما بلغ الثوب السرة ولم يدخل يديه في كميته ورجلاه بعد نحت اللقاف
كان حائشا ولو حلف ان لا يلبس العراويل او الخفين فادخل احدي رجله في العراويل او لبس
احدي خفيه لا يكون حائشا ولو حلف ان لا يلبس هذا الثوب فالقى عليه وهو نائم ثم رفع
وهو نائم قال البلخي رح لا يكون حائشا قال الفقيه ابو الليث هو القياس وبه نأخذ وان القى عليه
وهو نائم فلما انتبه القاه من نفسه لا يكون حائشا وان تركه حتى امتقر عليه كان حائشا ولو القى
عليه وهو منتبه حنث علم بذلك او لم يعلم كذا قال ابو نصر كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو قال لا البس ثوبا من غزل فلانة فنمى ثوب من غزلها وفضل غيرها الا ان غزل غيرها
في آخر الثوب او في اوله فقطع غزلها من ذلك ولبس القطعة التي من غزلها لم يحلف بها
فان كانت تبلغ ازارا او رداء حنث وان كانت لا تبلغ ذلك لا يحنث وان قطعه سراويل فلبسه يحنث
وان لبس

وان لبس ذلك الثوب قبل ان يقطع منه ما نزع من غزل غيرها لا يحنت كذا في المحيط * ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس كساء من غزلها حنت وان كان من الصوف كذا في محيط السرخسى *
 وَاذا حلف لا يلبس ثوبا يمينه على كل ملبوس يستر العورة ويجوز الصلوة فيه حتى لو لبس مسحا او بياضا او طنفسة لا يحنت ولو لبس كساء خزا وطيلما لا يحنت لانه مما يلبس وكذا لو لبس فروا يحنت ولو لبس فلنسوة لا يحنت هكذا في المحيط * وكذا الجلد والجصير والخف والجورب هكذا في التاتارخانية * ولو سمي ثوبا بعينه ولبس منه طائفة اكثر من نصفه حنت كذا في المبوط *
 حلف لا يلبس سراويل فلبس ثياب رجل طويل وهو عليه سراويل وهو على تقطيع سراويل الا انه لا يحنت وكذلك لو حلف لا يلبس ثيابا يلبس سراويل رجل قصير وهو عليه ثياب قلبه حنت كذا في محيط السرخسى * في الخلاصة ما لا يصلح لستر العورة لا يسمى ثوبا كذا في التاتارخانية *
 اذا حلف لا يلبس قميصا فلبس قميصا ليس له كمان ولم يكن له نية حين حلف فانه يحنت كذا في المحيط * في الملتقط اذا حلف لا يلبس فلبس مكرها لا يحنت فان قدر على نزع فلم ينزعه فهو لابس كذا في التاتارخانية * ولو حلف لا يلبس قميصا فعلى ما يلبس القميص مادة ويعتبر الاكثر بعد ان خرج رأسه من الجيب كذا في العتابية * اذا حلف لا يلبس سراويل او قميصا او رداء فأتزر بالرداء او القميص او الرداء لم يحنت وكذا اذا اعتم بشيء من ذلك ولو حلف ان لا يلبس هذا القميص او هذا الرداء او هذا السراويل فعلى اى حال لبس ذلك حنت وان أتزر بالرداء او ارتدى بالقميص او افتمل فلف القميص على رأسه وكذا لو حلف لا يلبس هذه العمامة فالحاقها على مانتة * حلف لا يلبس قميصين فلبس قميصا ثم نزع ثم لبس آخر لا يحنت حتى يلبسهما معا ولو قال والله لا ألبس هذين القميصين فلبس احدهما ثم نزع ولبس الآخر حنت لان اليمين ههنا وقعت على عين فاعتبر فيه الاسم دون اللبس المعتاد كذا في البدائع * حلف لا يكسوفلانا فاعاره كموة او كفته بعد موته لم يحنت الا اذا اراد به لستر دون التمليك * حلف لا يلبس هذا الثوب حتى ياذن له فلان فمات فلان مقط اليمين ولو قال الا ان ياذن له فلان فاذن له مرة انتهت اليمين كذا في السراجية * رجل حلف ان لا يلبس من غزل امرأته فلبس قباء ظهرته من غزلها وبطانتة من غزل غيرها كان حانتا كذا في فتاوى قاضيخان * وان حلف لا يكسوة ثوبا فما مضاه دراهم فاشترى بها ثوبا لم يحنت فلوارسل اليه بثوب كسوة حنت فان نوى ان يعطيه

من يده الى يده لم يحنت كذا في المبسوط * من ابي يوسف رح حلف لا يلبس السواد
فهذا على الثياب ولو لبس قلنسوة او خفين او نعلين اسود بين او غرو اسود اء لا يحنت كذا
في محيط المرحضى * ولو قال لا البش شيئا من السواد فانه يحنت في العنسوة والخفين الاسود بين
والغرو الاسود وغيرها كذا في حران الفتيين * ولو حلف لا يلبس حريرا فلبس مضمنا بالعبير واللمحة
دون السدي ولو حلف لا يلبس فطنة فلبس ثوب قطن حنت ولو لبس قباء ليس بقطن وحشوة قطن
لم يحنت الا ان ينوي كذا في الايضاح * واذا حلف لا يلبس ابريما فلبس ثوبا لحمته خز ومدا
ابريسم لا يحنت في يمينه * ولو حلف لا يلبس ثوب كان فلبس ثوبا من قطن وكتان لا يحنت في يمينه
سواء كان الكتان سدي او لحمته واذا حلف لا يلبس ثوب ابريسم فلبس ثوبا من ابريسم وقطن
يحنت في يمينه اذا كان لحمته ابريما كذا في المحيط * رجل حلف ان لا يلبس خزا فلبس ثوبا
حلتصا من خزا وكان سدا فن القطن او الابرسم ولحمته من الخبز كان حائنا ولو حلف لا يلبس ثوب
خز من خزا فلبس ثوبا سدا ابريسم ولحمته من خزا كان حائنا ولو حلف لا يلبس طيلسان صوف
فلبس طيلسانا لحمته صوف ومدا ابريسم او قطن لا يحنت في يمينه ولا يشبه الطيلسان غيره
كذا في فتاوى قاضيخان * المنتقى هشام من محمدرح لو حلف ليقطعن هذا الثوب فميصين
فقطعه منه فميصا واحدا وخاطه ثم فقه ثم خاطه مرة اخرى قال يحنت * ولو حلف ليعيطن منه
فميصين لم يحنت ولو قل لا قطعن منه فميصين فقطعه فميصا فخاطه ثم فقه ثم قطعه فميصا آخر
فهر فلك التقطيع قال لا يحنت كذا في محيط المرحضى * ولو حلف على فميص ليقطعن منه قباء
ومراويل فقطعه منه قباء فلبسه او لم يلبسه ثم قطع فميص القباء مراويل فانه قد حنت في يمينه حين
قطع القميص وفي الزبادات عبدة حران لم يجعل من هذا الثوب قباء ومراويل ولا ية له فميصه
كله قباء وخاطه ثم نقض القباء وخاطه سراويل لا يحنت الا ان يكون حتى ان يجعل من بعضه
هنا ومن بعضه هذا وهو على الصالح الاول كذا في البدائع * ولو حلف ان لا يلبس هذا القميص
ويلبسه ثم اسنانف خياطته ولبسه ذكر القدوري في روح الله يحنت في يمينه وهكذا ذكر في التواوير *
وكذا القباء والحبة لان اسم القميص والقباء والحبة لا يزول بتقص الخياطة يقال قميص
مفتوح وصحة الوحلف ان لا يركب هذه الحبة فتقت وصار حيا خشيئا ثم احيدت خشيئا
فركبها ذكر في التواوير انه يكون حائنا وذكر في الجامع انه لا يحنت لانه لا يهود قميصا ولا قباء *

كتاب الإيمان (١٧٩) في اليمين في لبس الثياب والجلوس وغير ذلك

ولا مغيثة الا بصنعة جادة ولو حلف ان لا يلبس هذه الجبة وهي محشوة فنزع حشوها وجعل لها حشوا آخر ولبس كان حاشا وكذا لو كانت الجبة مبطنة فنزع بطانتها * وجعل لها بطانة اخرى ولبس كان حاشا لان اسم الجبة لا يزول منها بنزع الحشو والبطانة * رجل حلف ان لا ينام على هذا الفراش فاخرج منه الحشو ونام عليه قالوا لا يكون حاشا لان الفراش الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشو ولو اخرج ما فيه من الصوف لو القطن ونام على ذلك الصوف والمحلوج لا يحنت في يمينه لان مجرد الحشو لا يسمى فراشا كذا في فتاوى قاضي خان * امرأه حلفت ان لا تلبس هذه الملحفة فاتخذ منها علم للغزاة ثم نقض ورد عليها فتقنعت تحنت كذا في خزائن المفتين * قال في الجامع واذا حلفت المرأة لا تلبس هذه الملحفة فخط جانبها وجعلت درعا وجعلت لها جيبا وكمين فلبستها لا تحنت في يمينها ولو قطعت الخياطة ونزع منها الكمان والجيب حتى عادت ملحفة فلبستها حنت في يمينها لانه عاد الاسم لاسبب جديد قائم بالعين وهذا بخلاف ما لو قطعت الملحفة وخطت قميصا ثم نقضت الخياطة والتركيب وخط بعضها ببعض حتى عادت ملحفة ولبستها لا تحنت في يمينها * في القدوري حلف على شقة خزيعينها لا يلبسها فنقضت وفزلت وجعلت شقة اخرى فلبسها لم يحنت اذ احلف لا يجلس على هذا البساط فحيط جانا به وجعل خرجا فجلس عليه لا يحنت في يمينه فان فتقت الخياطة حتى عاد بساط فجلس عليه حنت في يمينه ولو كان قطع البساط وجعل خرجين ثم فتقهما وخطا القطع وجعلهما بساطا ثانيا ثم جلس لم يحنت وان عاد الاسم قال مشايخنا راجح هذا اذا كان الخروجان بحيث لو فتق كل واحد منهما لا يسمى بساطا على الاقل فادنا ما اذا كان كل واحد منهما يسمى بساطا فلهذا فتقهما وخطا احدهما بالآخر وجلس عليه يحنت في يمينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يجلس على الارض لا يحنت الا ان يجلس عليها وليس بينه وبينها غير ثيابها فان كان بينه وبين الارض حصيرا او بوريا او بساطا وتكرسى لم يحنت ولو حلف لا يجلس على هذا الفراش او هذا الحصير او هذا البساط فجعل عليه مثله ثم جلس لم يحنت كذا في البدائع * حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحنت كذا في البحر الرائق * واجمعوا على انه لو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا ومحبسا حنت ولو حلف لا يجلس على هذا السجدة لسجرتها على هذا الدكان او لا ينام على هذا السطح فجعل فوقه مصليا او فراشا او بساطا

ثم جلس عليه بحث فلو جعل فوق العريز حوريرا لو نبي فوق البدن دكنا فوق السطح سطحاً آخر
 لم يحنث كذا في البدائع * من حلف لا يلبس حلياً فلبس خاتم ذهب يحنث ولو لبس بقدر لؤلؤ
 غير مرصع يحنث عند أبي يوسف ومحمد رح وعند أبي حنيفة رح لا يحنث ومنى كان
 فيه ترصيع يحنث اتفاقاً على الخلاف أن اليمين عقدة برجدا وزمرد غير مرصع وقولهما اقرب
 إلى صرف ديناراً فيفتى بقولهما لأن التحلى به على الأفراد معتاد ولو لبس خلعاً لا اود ملوجاً
 او مواراً يحنث مواء كان من ذهب او فضة كذا في الكافي * ولو حلفت المرأة ان لا تلبس
 حلياً فلبست خاتم فضة لا يحنث وهذا هو ظاهر الرواية وقالوا هذا اذا كان مصوفاً على هيئة
 خاتم الرجال اما اذا كان مصوفاً على هيئة خاتم النساء مماله فص يحنث وهو الاصح كذا
 في المحيط * وتاج الملك ليس بحلى وتاج النساء حلى والقلب والقلادة حلى كذا في التمر تاشي *
 حلفت المرأة لا تلبس المكعب فلبست اللالك فقد قبل ان ممي اللالك في العرف والعادة
 مكعباً يلزمها الحنث والا فلا كذا في المحيط * رجل حلف ان لا يلبس حلياً فلبس سيفاً محلياً او منطقة
 مفضضة لا يكون حائناً وهو على حلى النساء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يلبس
 درهما ولا نية له فلبس درع حديد او درع امرأة حنث فان نوى احدهما لا يحنث بالآخر كذا
 في محيط المرخمى * اذ حلف لا يلبس ملأحاً فنقلد سيفاً او تنكب قوساً او ترساً لم يحنث قالوا
 اذا كانت اليمين بالغارسية بان قال سلاح نى يوشم يحنث في هذه الاشياء فلو لبس درعاً من حديد
 يحنث كذا في المحيط * الاصل في اللباس ان اسم الثوب لا يتناول مادون الا زار والسلاح الدرع
 والسيف والقوس دون السكين وحديد غير مصنوع كذا في العنا بية والله اعلم بالصواب *

الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره * لو حلف ان لا يضرب رجلاً فضربه
 بعد ما مات لا يحنث كذا في شرح الطحاوي * رجل حلف ان لا يضرب عبداً فامره بغيره فضربه
 لما مورحنت وان نوى الحالف ان لا يلبس ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يحنث ولو حلف
 على امر لا يضربه فامره بغيره فضربه لما مورحنت الا ان يكون الحالف قاضياً او سلطاناً كذا
 في التجميعية ولو حلف لا يضرب ولده فامره بغيره حتى يضربه لم يحنث الا بال كذا في المحيط *
 وانما حلف الرجل لا يضربن عبداً مائة سوط ولا نية له فضربه مائة سوط فيخفف فله يبر في يمينه

بقالوا هذا إذا ضربته غير بالعلم به إما إذا ضربته بحيث لا يتألم به لا يبر ولو ضربته سوطاً واحداً له شعبتان
 خمسين مرة كل مرة يقع الشعبتان على يده يمينه وإن جمع الاسواط جمعاً وضربه بها
 ضربة أو ضربتين بعرض الاسواط لا يبر وإن ضرب به رأس الاسواط ينظر إن كان قد سوى رقبته الاسواط
 قبل الضرب حتى إذا ضربته ضربة أصابه رأس كل سوط يرفى يمينه ولما إذا اندس بعض الاسواط
 في البعض فأنما يقع البرقعة وما أصابه وما اندس من الاسواط لا يقع به البرقعة عليه مائة المشاتع رح
 وعليه لغتوي هكذا في الذخيرة * رجل حلف بالله أن يضرب أمته الصغيرة عشرين سوطاً
 فإنه يضربها بعشرين شراخا وهو العصف وهو ما تنفر من الغصان النخل كذا في الظهيرية *
 رجل قال والله لو أخذت فلانا لا ضربته مائة سوطاً فأخذه وضربه سوطاً واحداً أو سوطين قال هذا
 على الأبد ولا يحنت في يمينه في الحال كذا في الذخيرة * رجل حلف أن لا يضرب امرأته
 فخرصها أو مضها أو خنقها أو مد شعرها فأوجعها حنت في يمينه قالوا هذا إذا لم يكن في الملافة
 وإن كان في الملافة لا يحنت وهو الصحيح وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملافة فادماها لا يحنت
 وقيل هذا إذا كانت اليمين بالعربية فإن كانت بالفارسية لا يحنت في جميع ذلك والصحيح
 أنه يكون حائناً إذا كان على وجه الغضب وإن تنف شعرها تكلموا فيه والصحيح أنه يكون حائناً
 إذا كان في الغضب وإن دفعها ولم يوجعها لا يحنت كذا في فتاوى قاضيهان * ولو حلف العربي
 بالفارسية بفذلك ينبغي أن يسأل العربي فإن أراد به ما يريد بالضرب العربي ووضع لفظ موضع
 لفظ الضرب فهو كما لو حلف بالعربية وإن أراد به ما يريد بها فقامى فهو كما لو حلف بالفارسية
 وإن لم يعلم حينئذ يعتبر اللغة التي حلف بها وكذلك لو حلف فارسي بالعربية كذا في الذخيرة *
 وإذا قال إن ضربتك فانت طالق وضرب أمته فاصابها ذكر في مجموع النوازل أنه يحنت هكذا
 كل من يفتي الشيء إلا ما مظهر الدين المرفي نى رح وقيل بأنه لا يحنت هكذا ذكر الباقي رح
 في فتاوى وهـ وهو لا يظهر إلا شبه * وإذا حلف لا يضربها فقص ثوبه فاصاب وجهها فأوجعها
 فكري فتاوى أبي الليث رح أنه لا يحنت كذا في المحيط * رجل قال لا مرأته إن لم أضربك
 حتى أتركك لاهية ولا مينة قال أبو يوسف رح هذا على أن يضربها ضرباً موجعاً شديداً فإذا
 فعل ذلك بر في يمينه * رجل حلف ليضربن عبداً بالسياط حتى يموت أو حتى يقتل فهو
 على المبالغة في الضرب كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف ليضربنه حتى يفشي عليه

لو يقول او حتى يبكي او حتى يستغيث فما لم يوجد حقيقة هذه الاشياء لا يمين هذا في محيط
السرخمى * ولو قال لا ضربته بالسيف حتى يموت لا يبر حتى يموت كذا في الخلاصة *
واذا قال والله لا ضربتك بالسيف ولا نية له بضربه بعرض السيف بر في يمينه وان كانت نيته
على اعداء فهو على الضرب بالجدنة وان ضربته في غمده ولا يمين له لم يبر في يمينه وان قطع السيف
غمده وخرج السدة وجرح المقلوب عليه بر في يمينه واذا حلف لا يضرب فلانا بالفا من بضربه
بمقيض القاس فلزم يمينه * ولا يحنث كذا في الذخيرة * ولو قال لا اضربك بالسوط او بالسيف
فبضربه بسوط او بسيف وقال نويت سيفا او سوطا غير هذا يد بين في القضاء لانه نوع مما يستعمله كلامه
والا يمينه وبين ربه كذا في محيط السرخمى * في المنتقى من محمد رح اذا قال لفلان ان
لم اضربك ما نة سوط فحنث حرقات اللام قبل ان يضربه ذلك مات حرا وحنه اذا قال والله
لا تضربن فلانا خمسين اليوم وهو يعني سوطا بعينه بضربه بغيره ومضى الوقت قال باى شيء
ضربه فقد خرج من اليمين ونيته با طلة كذا في المحيط * ولو حلف على الضرب بالسوط فضرب
وقد لفه في ثوب لا يبر لا يضربه بنصل هذه الشفرة او بزج هذا الرمح فنزع النصل والزج وجعل
آخر وضربه لا يحنث * لا امس شعره فحلق ثم نبت آخر فمسه حنث او لا امس منه فنبت آخر حنث
كذا في الوجيز للكردي * ولو قال ان ضربتك الابد ا وابد ا او الدهر ففعل ذلك ساعة يحنث *
ولو قال ان لم اضربك شهر فعبدي حر فهذا على ترك هذا الفعل بوصف لا امتداد من حين
حلف الى ان يمضى الشهر فان فعل ساعة من الشهر لم يحنث وان تركه شهرا من حين حلف
حنث هكذا في شرح الجامع الكبير للنصيري * ولو قال لامرأته ان لم اضربك اليوم فانت طالق
واراد ان يضربها فقالت ان مس مضوك مضوي فعبدي حر فبضربها الرجل بحشب من غير
ان يضع يده عليها لم يحنث * ولو قال ليت ان ضربتني فعبدي حر فاحيلة في ذلك ان تبيع المرأة
مجدها ممن تنشق بهم يضربها الزوج ثم يضربها خفيقا في اليوم فبهر الزوج وينحل يمين المرأة لا
الى جزاء كذا في الظهيرية * وان قال والله لم اضرب ولداك اليوم على الارض حتى ينشق
صفيين وهما الخ في خربها لا صم انه لا يحنث كذا في المنابع * رجل قال لغيره ان مت
لم اضربك فكل منلوك على شرفنا ث ولم يضربه لم يقتلوا ولو قال ان لم اضربك فمات
بل الضرب حنث في اخرج جزء من اجزاء حيوته ولو قال لعبد ان لم اضربك حتى اموت او فيما

يؤتى ويمن لئن امرت فلم يضربه حتى مات لا يعتق العبد * رجل اراد ان يضرب ولده فحلف
 لئن لا يمنعه احد من ضربه فمنعه انما بعد ما ضربه خبطة او خشبتين وهو يريد ان يضربه
 اكثر من ذلك قالوا حنت في يمينه لان مراده ان لا يمنعه احد حتى يضربه الى ان يطيب
 قلبه فاذا منعه من ذلك حنت في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان * والاصل ان حنت للغاية
 فتحصل عليها ما امكن بان يكون ما قبلها قابلا للمناداة ويكون مدخولها مقصودا
 ومؤثرا في ابقاء المحلوف عليه فان تعذر تحمل ما لا م العبد ان امكن بان يكون العقد
 على فعلين احدهما من جهته والاخر من جهة غيره ليصلح احدهما جزاء للآخر فان تعذر
 تحمل على العطف ومن حكم الغاية ان يشترط وجودها للبر فان اقلع عن الفعل قبل الغاية
 يحنت * ومن حكم لام السبب ان يشترط وجود ما يصلح سببا لوجود المسبب ومن حكم العطف
 ان يشترط وجودهما للبر كذا في المحيط * ولو قال رجل لآخر ان لم اخبر فلانا بما صنعت حتى
 يضربك فعبدى حر فاخبره ولم يضربه بروكذ الوقال ان لم آتاك حتى تغدبنى او ان
 لم اضربك حتى تضربنى فاتاه ولم يغده او ضربه فلم يضربه بروان قال ان لم الازمه حتى
 يقضينى حتى او ان لم اضربه حتى يدخل الليل او حتى يصبح او حتى يشفع زيد او حتى
 منها نى او حتى يشتكى يدي فشرط البر الملازمة والضرب الى وقت وجود الغاية فاذا لم يوجد
 بان ترك الملازمة قبل القضاء او ترك الضرب قبل وجود هذه الاشياء حنت لان حنت هنا للغاية
 لان الملازمة مما يمتد وكذا الضرب بطريق التكرار ولو نوى الجزاء صدق ديانة لا قضاء لانه
 نوى الجهاز ولو كان الفعلان من واحد بان قال ان لم آتاك اليوم حتى اتغدى عندك او حتى
 اضربك او قال ان لم تاتنى اليوم حتى تتغدى عندى فعبدى حر فشرط البر وجودهما حتى
 اذا اتاه فلم يتغدىم تغدى من بعد بلا تراخ فقد بروان لم يتعد اصلا حنت لتعذرا الصل على
 الغاية كذا في الكافي * ولو قال لامرأته كلما ضربتك فانت طالق فضربها بكفة فوقعت الا صابغ
 فتفرقه لا تطلق الا واحدة وان ضربها بيده جميعا طلقت ثنتين كذا في محيط السرخسى * رجل
 قال لعبد له ان اغتصبك فلم اضربك فامرأتى طالق فرأى العبد من قهر ميل امرأتى فظهر بيت
 لا يصلح اليه لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى * ان رايت غلاما لا يعرفه فالرؤية على الضرب
 واليعد والضرب في أى وقت شاء الا اذا امنى به الفور كذا في المحيط في مسائل الرؤية * ولو قال

ان رأيتك فلم اضربك فرأه والحالف مريض لا يقدر على الضرب حنث كذا في الظهيرية *
ولو شأ جرت امرأته لاجل الجارية فقال ان وضعت يدي على رأسها فضرب يده علي رأبها
في الغضب لم يحنث كذا في العتابة * اذا حلف ليضرب من غلامه في كل حق وباطل ولا نية
له فمعنى هذا ان يضرب كلما شكى اليه بحق او باطل ولا يحمل الضرب في هذا على حال
وجود الشكاية ولو نوى الحال فهو على ما نوى ولو شكى بضربه ثم شكى اليه في ذلك الشيء
مرة اخرى فليس عليه ان يضربه للشكاية الثانية كذا في المحيط * رجل حلف ليضرب فلانا الف
مرة فهذا على ان يضربه مرارا كثيرة واوحلف ليقتل فلانا الف مرة فهو على شدة القتل كذا
في فتاوى قاضي خان * حلف ليضرب فلانا او ليكلم فلانا وفلان ميت فان كان لا يعلم بموته
فلا يحنث عند ابي حنيفة ومحمد رح وان كان يعلم بموته ينقض يمينه ويحنث من صاعته بالاجماع
كذا في المحيط * رجل قال لغيره ان ضربتني ولم اضربك فهذا على ان يضرب الحالف
قبل المحلوف عليه فان نوى بعده فهو على الفور كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قال الرجل
لغيره اى عبيدى ضربته يا فلان فهو حر فضر بهم جميعا لا يعتق الواحد منهم ولو قال اى عبيدى
ضربك يا فلان فهو حر فضر به جميعا متقوا ثم في المسئلة الاولى اذا كان يعتق واحد من العبيد
ينظر ان كان الضرب بصفة التعاقب يعتق الاول وان كان بدفعة واحدة متق واحد منهم كان
اختيار التعيين للمولى * اذا قال كل عبيدى ضربته فهو حر فضر بالكل متق الكل ولو ضرب البعض
متق البعض كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات * ولو قال من ضربته من عبيدى
فهو حر فضر بهم جميعا متقوا جميعا عندهما والا واحد عندي حنث كذا في شرح تلخيص الجامع
الكبير في فصل اليمين تقع على الواحد * لو قال ان ضرب هذا العبد امرأته طالق فاليمين على
الحالف وغيره ولو قال ان ضرب رأسي هذا فاليمين على غير الحالف * رجل اراد ضرب انسان
فقال رجل ان ضربته فعبيدى حر فترك ضربه ثم ضرب به بعد ذلك لم يحنث وانما يقع هذا على الفور كذا
في المراجية * قال محمد رح اذا قال الرجل لعبيده ان ضربتكما الا يوما واحدا او الا في يوم
واحد او الا يوما واحدا اضربكما فيه او الا يوما او الا في يوم فله ان يضربهما في اى يوم شاء
معهما او متفرقا فان ضرب احدهما يوم الخميس والاخر يوم الجمعة لم يحنث حتى تغرب الشمس
من يوم الجمعة

من يوم الجمعة لانه ضربهما في يوم الاستثناء لان يوم الاستثناء يوم يجتمع ضربهما فيه فان لم تغرب الشمس حتى ماد ف ضرب الاول لم يحنث فان ضربهما بعد ذلك في يوم واحد او في يومين او ضرب الذي ضرب يوم الجمعة حنث مائة ضربه لانه ضربهما في غير يوم الاستثناء حيث ضرب الاول يوم الخميس والثاني يوم السبت فوجد ضربهما في غير يوم الاستثناء واما اذا ضربهما في يوم واحد فلا المستثنى يوم واحد يضربهما فيه وقد ضربهما في يوم واحد فمضى المستثنى فبقى ما وراءه غير المستثنى ولولم يضرب بعد ذلك الا الذي ضرب يوم الخميس لايحنت لانه تكرار نصف الشرط ولولم يضرب بعد ذلك الا الذي ضرب يوم الخميس وحده لايحنت ولو قال ان ضربتكما لاني يوم اضربكما فيه او الا يوم اضربكما فيه او الا يوم اضربكما فيه فكل يوم يجتمع فيه ضربهما فذلك اليوم مستثنى ولا يحنت فان ضربهما في يومين متفرقين يحنت حين تغيب الشمس من اليوم الثاني فان عاد وضرب الاول في اليوم الثاني لم يحنت لانه صار يوم الاستثناء وان ضرب الذي ضربته اخيرا يحنت حين تغرب الشمس كذا في الجامع الكبير للحصيري * ولو قال ان لم اقتل فلانا فامرأته طالق وفلان ميت وهو عالم به ينعد يمينه لتصوير البر ثم يحنت للمحال للعجز مائة كمسئلة صعود السماء وان لم يكن عالما بموته لايحنت عند ابي حنيفة ومحمد رحم كما في مسألة الكوز الا انه لا فرق في تلك المسئلة بين ان يعلم ان الكوز لاما فيه ولا يعلم في الصحيح كذا في الكافي * حلف ليقتل فلانا فدامات اليوم لم يحنت هكذا في التبيين * ولو قال ان قتل فلانا او مسسته فتعمد غيره فاصا به حنث كذا في محيط السرخسي * ولو قال لغيره ان قتلتك يوم الجمعة فعبدى حر فضر به بعد اليمين يوم الخميس ومات يوم الجمعة يحنت في يمينه ولو ضرب يوم الجمعة ومات يوم السبت لايحنت ولو كان ضربه قبل اليمين بان كان ضربه يوم الاربعاء ثم حلف يوم الخميس وقال ان قتلتك يوم الجمعة فعبدى حر فمات المضروب يوم الجمعة لايحنت في يمينه كذا في المحيط * رجل حلف ان لا يقتل فلانا بالكوفة فضر به بالسواد ومات بالكوفة حنث ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قال لغيره ان شتمت في المسجد فعبدى حر فشمه والحالف في المسجد والمفتوم خارج المسجد يحنت ولو كان على العكس لايحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في الشبهة * اذا قال لغيره ان قتلتك

في المسجد وان شجعتك في المسجد وان ضربتك في المسجد فعبدى حرقنله او شجعه او ضربه والقاتل والضارب والشاح في المسجد والمفتول والمضروب والمشجوع خارج المسجد لا يحنث في يمينه ولو كان على العكس يحنث في يمينه واذا قال لغيره ان مت من هذه الشجة فكذا فمات منها ومن غيرها يحنث في يمينه كذا في المحبط * ولو حلف لا يرمى حجرا خرعى الى غيره فنفر عنه فاصابه لم يحنث ولو رمى اليه ولم يصبه حنث الا اذا نوى الاصابة كذا في العتابية * واذا قال لغيره ان رميت اليك في المسجد فعبدى حر يعتبر المكان في حق الحالف ولو قال ان رميتك في المسجد فعبدى حر يعتبر المكان في حق المحلوف عليه كذا في الذخيرة * واذا قال ان لم احبس فلانا فدا عريانا جائعا فامراة طالق فحبسه عريانا جائعا في الدف فجااء آخر واطعمه حنث كذا في الفتاوى الكبرى * وهكذا في الخلاصة * واذا حلف لا يعذب فلانا فحبسه لم يحنث الا ان ينوى ذلك هكذا ذكر في الفتاوى * وهذا لان الحبس تعذيب فاقصر فلا يدخل تحت اليمين وفي الفتاوى ايضا اذا ما امرأته الى الفراش فابت فقال انك تغدبنى فقال ان جذبتك فانت طالق ثم جاءت الى الفراش فجامعها ان جامعها على كبره منها فقد مذبحها فتطلق وان كانت طائفة لا تطلق كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته ان لم اضربك او قال ان لم اسوك فانت طالق ثلثا فغاب عنها اشهر لم ينفق عليها وتزوج عليها فقال لها اهلها قد اساءك زوجك واضربك فقالت ما اساءنى ما اضربى فالقول قول المرأة ولا حنث عليه ولو قال ان ضررتك او قال ان اسأت اليك فانت طالق ففعل ذلك فاصدا اضراها حنث كذا في محيط السرخسى في فصل رجل حلف لا يغذف * اگر مرا سرزنش کنی فكذا يحنث باللامنة مشافهة اگر مرا بر سر زنی بنصرف الى المتن فاذا احتملت القرينة والافعلی الضرب على الرأس * لا يؤذى امرأته فاصابت النجاسة ثوبه فقال اغسله فابت فقال زهره وراى بشوى قيل لا يحنث وقال القاضى يحنث وبه يقتضى كذا في الوجيز للكردرى * وفي القدورى من ابيوم صخرج اذا قال لامرأته انت طالق او والله لا ضربن الحادى اليوم فضربه في يومه فقد بر في يمينه ولم يقع الطلاق فان مضى اليوم قبل الضرب حنث فتخير بين ان يوقع الطلاق او يلزم نفسه اليمين ولو قال في ذلك اليوم اخترت ان اوقع الطلاق لزمه وبطلت اليمين ولو قال في ذلك اخترت التزام اليمين وبطل الطلاق فان الطلاق لا يبطل ولو مات الحادى قبل الضرب فهو مخير بين اطلاق

والكفارة ولو لو كان الرجل هو المبعث فقد وقع الحنث او الطلاق وقد مات قبل ان يبين فلا يقع الطلاق
ولها الميراث قال وهذا التعبير من حيث التدين يعني فيما ان مات الحانم ولا يجبره القاضي
على ذلك لانه لما كان معبراً بين الكفارة والطلاق وانما هذا لا يدخل في الحكم لم يلزمه القاضي
ذلك حتى لو كان مكان الكفارة طلاق امرأة اخرى مجبره القاضي حتى يبين لان الواقع طلاق
لا صحالة وانه يدخل في الحكم كذا في المصيط في الفصل الخامس * رجل قال لغيره ان شمتك
تعبده حرمت قال له لا بارك الله فيك لا يعتق ولو قال ولانك ولا اهلك ولا مالك يعتق وهذا شتم
كذا في الظهيرية * رجل حلف لا ينهم امرأته بشيء ثم قال لها ادا اذ انك توجده لا يحنث
كذا في الخلاصة * رجل حلف ان لا يغذف فلانا فقال له يا ابن الزانية حنث في يمينه
هو المختار للفتوى لان في زماننا وديارنا بعد هذا قدنا له وان حلف ان لا يغذف او لا يشتم اخدا
فقد فميتا او شتم ميتا حنث كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف اني خير منه والحالف
لص او شريه ونلك اهل الصلاح والعلم عند الناس حنث في القضاء كذا في العتائية * رجل
دفع مالاً في منزله ثم طلب فلم يجده فحلف انه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك ان لم يكن
اخذاً انسان ذلك المال ثم صاده يكون عانداً الا ان ينوي بذلك انه طلبه فلم يجده كذا في فتاوى
قاضي خان في مسائل الاخذ والسرقة * ولو حلف انه لم يسرق شيئاً ساء ولم يره وقد كان
راي ذلك الشيء قبل ذلك فاختار انه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * اكارا ووكيل
حلف ان لا يعرق وهو يحمل العنب والفواكه المشتركة بينه وبين صاحب الكرم الى بيته
قالوا ان كان ما يحمل الاكارا والوكيل للاكل لا يكون سرقة واما ما يكون من الحبوب اذا اخذ شيئاً
ليتفرد به لا للحفظ فهو سرقة واما غير الاكارا والوكيل اذا اخذ شيئاً على وجه الخفية فهو سرقة
واما الاكارا والوكيل اذا اخذ شيئاً لوراها صاحبه لا يضمنه بل يرضى به فالجواب كذلك
وان لم يمكن ينبغي ان يحنث كذا في الظهيرية * رجل فاب فرجه من خان فقال اگر اين
اسب من برده باشد فوالله لا امكن ههنا قالوا يرجع الى الحالف ان نوى بقوله انما بنا شتم
الحجرة او الحان او بلدة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً ينصرف يمينه الى الحان * امرأة
لها ابن يسكن مع اجنبي فقال لها زوجها ان لم يأت ابنتك فلان بيتنا ويسكن معنا فمضى افضيته
هيأ قليلاً من مالي فانت كذا فجاء الابن فسكن معهما سنة ثم فاب فقالت المرأة انني كنت

اعطيت ابني شيئاً من مالك وحشيت في يمينك ان كذبها الزوج كان القول بقوله وابن
صدقها الزوج فان كانت اعطته قبل ان يجهىء الابن ويسكن معها طلقت كذا في فتاوى
قاضي خان * رجل ادعى على آخر انه سرق ثوبه فاخذ المدعى عليه ثوب المدعى وقال
امرأته طالق كمن جاهد توهمه واشتهى ام فقد قيل لا تطلق امرأته ان لم يكن سرق ثوبه وقد قيل
تطلق قضاء اعتبار الصورة والاول اظهر * رجل سرق من رجل ثوباً ثم ان السارق دفع
دراهم الى المسروق منه فجمعه المسروق منه وحلف قال الفقيه ابو القاسم الصفار ان كان الثوب
قد ذهب من يد السارق فلا شك ان المسروق منه لا يحنث وان كان قائماً فلا قول بانه حانث قالوا
اذا كان الثوب قائماً فلا شك انه حانث وان كان قد ذهب من يد السارق ففيما ذكر من الجواب
نوع اشكال * رجل حلف وقال سرق فلان ثيابي او قال خرق فلان ثيابي وفلان ما سرق الا ثوباً
واحداً وما خرق الا ثوباً واحداً قال لا يحنث في يمينه وقيل يحنث والاول اظهر كذا في المحيط *
سكران صحاف قال لاصحابه كان في جيبى خمسة واربعون درهماً فاخذتموها منى فانكروا وحلف
وقال انكرت من جيبى من جهل وبنج درهم نبوده است * من غطرى بغيره بنج مدلى فامرأته
كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم اربعون مدلية وخمسة فطارفة فاضاب في الاجمال واخطأ
في التفصيل قالوا ان وصل التفسير حنث وان فصل التفسير لا يحنث وان كان في جيبه فطارفة
ومدليات لو تمت قيمة العدائيات الى الفطارفة يصير اربعين فطريفاً فجمع وقال انكرت من جيب
من جهل غطرى بغيره نبوده است * من غطرى بغيره بنج مدلى فصدق في المبلغ واخطأ
في التفصيل قالوا ان منى مبن الفطارفة كان حانثاً اصاب التفسير واخطأ وصل او فصل كذا
في فتاوى قاضي خان * ولو حلف ان لا ينصب فلان شيئاً ثم دخل الحالف على المحلوف عليه
ليلا فسرق متاعه ولم يعلم المحلوف عليه اوجاء الحالف في الصحراء وسرق رداءه من تحت
رأسه ولم يعلم المحلوف عليه او طرصرة دراهم في كفه ودخل عليه ليلاً فكابره وضربه واخرج
متاعه وذهب به فانه لا يكون فاجباً بل يكون ما رقيقه فيه كذا في خزائن المفتين * واذا
حلف لا يسرق منه وكابره حنث ولو حلف لا ينصب منه او لا يسرق منه فقطع الطريق عليه حنث
في النصب دون السرقة كذا في المحيط * قال لا خير من درهم مال توفيات نكره ام وقد كان
حانث

خانت امرأته باجازه ورضاه لا يحنث قال سماع اگر پیش ازین کس را از یان ازده درم زیاده کنم فامرأته طالق زن خود را از یان زیادت کرده فالصحيح انها تطلق كذا في الوجيز للكذب ري والله اعلم بالصواب * الباب الثاني عشر في اليمين في تقاضى الدراهم * اذا حلف لياخذ من فلان حقه او قال ليقبضن فاخذ بنفسه او اخذ وكيله فقد بر في يمينه وان منى ان يباشر ذلك بنفسه صدق ديانه و قضاء وكذلك لو اخذها من وكيل المطلوب فقد بر في يمينه وكذا لو اخذها من رجل كفل بالمال بامر المديون او من رجل احواله المديون عليه فقد بر في يمينه كذا في الذخيرة * ولو قبض من رجل بغير امر المطلوب او كانت الكفالة والحوالة بغير امره حنث في يمينه قالوا اذا اشترى بدينه عبدا بيعا فاسد او قبضه فان كان في قيمته وفاء بالحق فهو قابض لدينه ولا يحنث وان لم يكن فيه وفاء حنث ولو غصب الحالف مالا بمثل دينه بروكذا لو استهلك له دنائرا وعروضا كذا في البدائع * ولو حلف الطالب ليقبض ولم يوقت فابراه من المال او ربه حنث في يمينه ولو وقت في ذلك وقتا فابراه قبل الوقت مقطت اليمين ولم يحنث اذا جاء ذلك الوقت في قول ابي حنيفة ومحمد رح ولو قبض الدين فوجده زيوفا او نهرجة فهو قبض ويبر في يمينه سواء وقع الحلف على القبض او على الدفع فاما اذا كان ستوفة فليس هذا بقبض لحقه ولو اخذ ثوبا مكان حقه ثم وجد به عيبا فردا او استحق كان قد بر في يمينه كذا في الايضاح * فاذا حلف الرجل ليقبض ماله على غريمه فاحال الطالب رجلا ليس له على الطالب شيء على غريمه وقبض ذلك الرجل حنث في يمينه لانه وكيل الطالب في القبض وان كانت الحوالة قبل اليمين فقبض المحتال عليه بعد اليمين لا يحنث وعلى هذا اذا وكل رجلا يقبض الدين من المديون ثم حلف ان لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد اليمين لا يحنث في يمينه وقد قيل ينبغى ان يحنث في يمينه كذا في المحيط * قال في الاصل اذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفى ما عليه فلزمه ثم ان الغريم فرمه لا يحنث ولو كان حلف ان لا يفارق غريمه وباقي المسئلة بها لا يحنث واذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفى ما عليه فقعد مقعدا عليه حيث براه حتى لا يفوته ويحفظه فليس بمفارق له وان حال بينهما حثرة او عمود من اعمدة المسجد فليس بمفارق له وكذلك اذا جلس احدهما خارج المسجد والاخر داخل المسجد والباب مفتوح بحيث يراه فليس بمفارق

واذا توارى عنه بحائط المسجد والاخر داخل فهو مفارق وكذلك اذا كان بينهما باب مغلق والمفتاح بيد الحالف والحالف خارج الباب قاعد على هذا الباب هذه الجملة من المنتقى وفي الحيل ان انا الم طالب او غفل من المطلوب او شغله الانسان بالكلام فهرب المطلوب لا يحنت في يمينه ولو لم ينم ولم يغفل عنه فذهب ولم يذهب معه الطالب ولم يمنعه مع الامكن يحنت في يمينه وفيه ايضا لو منعه من الملازمة حتى يفر المطلوب لا يحنت في يمينه واذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه فاخذه به رهنا او كفيلاً حنت الا اذا هلك الرهن قبل الافتراق وقيمته مثل الدين او اكثر فحينئذ لا يحنت كذا في الذخيرة * رجل جاء الى باب مديونه وحلف ان لا يذهب من هذا الموضع حتى يأخذ حقه من هذا فجاء المديون ونحاه من ذلك الموضع ثم ذهب بنفسه قبل ان يأخذ حقه فقد قيل يحنت وقد قيل ان نحاه بحيث وقع في مكان آخر من غير ان يكون منه اختطاء بالاقدام ثم ذهب بنفسه لا يحنت كذا في الظهيرية في المقطعات * ولو حلف المديون ليعطين فلانا حقه فامر غيرة بالاداء او احواله وقبض بر في يمينه وان قضى منه متبرع لا يبرو وان منى ان يكون ذلك بنفسه صدق ديانة وقضاء ولو حلف المطلوب ان لا يعطيه فاعطاه على احد هذه الوجوه حنت وان منى ان لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء كذا في الذخيرة * رجل قال لاخر والله لا اعطيك مالاً حتى يقضى على قاض فوكل وكلا خاصمه الى القاضي ف قضى على وكيل الحالف فهو قضاء على الحالف ولا يحنت بعد ذلك * رجل قال لغريمه والله لا افارق حتى استوفي منك حقي ثم انه اشترى من مديونه عبداً بذلك الدين قبل ان يفارقه ولم يقبض الدين حتى فارقه قال محمد رح على قول من لا يجعله حائناً اذا وهب الدين منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم فارقه لا يحنت وهو قول ابي حنيفة رح وعلى قول من يجعله حائناً في الهبة وهو قول ابي يوسف رح يكون حائناً هذا اذا فارقه قبل ان يقبض المبيع وان لم يفارقه حتى مات العبد عند البائع ثم فارقه حنت ولو باعه المديون هبة المغيرة بذلك الدين ثم فارقه الحالف بعد ما قبض العبد ثم ان مولى العبد استحقه ولم يجز المبيع لا يحنت الحالف ولو باعه المديون عبداً على انه باه حيار فيه وقبضه الحالف ثم فارقه حنت ولو كان الدين على امرأة فحلف لا يفارقها حتى يستوفي حقه منها فتزوجها الحالف على ما كان له من الدين ماها فهو استيفاء بما عليها من الدين

ولو باع المديون بما عليه عبدا او امة فاذا هو مديون ومكاتب او ام ولد له او كان المديون
وام الولد لغير المديون ثم فارقه الطالب بعد ما قبضه لا يحنت الحالف ولو وهب الطالب الالف
من الغريم فقبلها منه او احال الطالب رجلاه عليه مال بماله على مديونه او احال المطلوب الطالب
على رجل وابرا الطالب المطلوب الاول لا يحنت الحالف في هذا كله كذا في فتاوى قاضيهان *

اذا حلف لا يحبس من حقه شيئا ولا نية له ينبغي له ان يعطيه مائة حلف يريد به ان يشتغل
بالامطاء حتى لو لم يشتغل به كما فرغ من اليمين حنت في يمينه طلب منه او لم يطلب
وان نوى الحبس بعد الطلب او غيره من المدة كان كمانوى وان حاصبه وامطاء كل شيء
كان له لديه واقرب ذلك الطالب ثم لقيه بعد ايام وقال قد بقى لي منك كذا وكذا من قبل كذا
وكذا فتذكر المطلوب وقد كانا جميعا نسياء لم يحنت ان امطاء ما اعتد كذا في الظهيرة *

لو حلف ان لا يحبس اذا حل الاجل فانه لا يؤخر اذا حل فان نوى عمره فكمانوى كذا في العتابة *

حلف ليعطينه في اول الشهر فادى في النصف الاول بر والا حنت ولو حلف ليعطينه دينه رأس الشهر
او اذا اهل الهلال فله ليلة الهلال ويومه كله ولو حلف ليعطينه حقه في اول الشهر و آخره يقضى
في اليوم الخامس مشرو العادس مشر حلف ليعطينه حقه صلوة الظهر فاما لمعتبر وقت الظهر كله
حلف ليعطينه حقه اذا صلى الظهر فله وقت الظهر كله حلف ليعطينه رأس الشهر فامطاء قبله
او ابراه او مات الطالب سقط اليمين عند ابي حنيفة ومحمد زح فان مات المطلوب لا يحنت
بالاجماع وكذلك اذا قال ليعطينه فلانا ماله وفلان مات قبله ولا يعلم لا يحنت وان كان يعلم يحنت
وعند ابي يوسف رح يحنت علم او لم يعلم كذا في محيط السرخى * ولو حلف ليعطينه دين فلان
اذا صلى الاولى فله وقت الظهر الى آخره كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال
عند طلوع الشمس او حين تطلع الشمس فله من حين تطلع الى ان تبيض ولو قال وقت الضحوة
فمن حين تبيض الى ان تزول كذا في المحيط * حلف غريمه ان لا يذهب من ابلد حتى
يقضى دينه او ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنت كما لو حلف ان لا يقضى دينه او ماله
فقضاء الاقل لا يحنت كذا في الوجيز للكردرى * ولو قال والله لا اقبض مالى عليك اليوم
فتزوج الحالف امة المطلوب على ذلك المال في اليوم ودخل بها لم يحنت وكذا لو شج المطلوب
شجة مريضة فيها قصاص وصالحه على خمسمائة كانت قصاصا ولا يحنت كذا في محيط السرخى *

قال محمد بن روح إذا قال الرجل لغريمه وله عليه مائة درهم أن لعله ثمة منك اليوم درهمان درهم
فجدي حر فأخذ منه خمسين ولم يأخذ الباقي حتى غابت الشمس لم يحنت وكذا لو قبض المائة
ونفقوا أحدهما فإن أخذ منه في أول النهار خمسين وفي آخره خمسين يحنت فإن وجد
في الدراهم المقبوضة زيفاً أو نبهجة فالحنت على حاله لا يرتفع سواء رد واستبدل أو لم يرد
ولم يستبدل أو رد ولم يستبدل وكذا لو وجدها مستحقة ولو كانت متوقفة أو رصاً صاورياً واستبدل
في اليوم يحنت حين استبدل وإن لم يستبدل لم يحنت ولو قال عبده حران قبضت منها درهمان دون درهم
وهما فأخذ في ذلك اليوم خمسين حنت حين أخذها وهذا الاستحسان فإن لم يأخذ شيئاً
في ذلك اليوم لم يحنت ولو لم يوقت بأن قال عبده حران قبضت منها درهمان دون درهم
فقبض خمسين حنت حين قبضها ولو قال إن قبضتها درهمان دون درهم فوزن له خمسين
فدفعها إليهم وزن له خمسين في ذلك المجلس ففي الاستحسان وهو قول ملما ثلثا الثلثة رح
لا يحنت ما دام في ممل الوزن فإن اشتغل بعمل آخر قبل أن يزن الباقي يحنت ولو قال
والله لا أخذ ما لي عليك الاضربة أو دفعة فوزن له درهمان درهمان ويعطيه بعد أن يفرق في وزنها
لم يحنت وإن أخذ بعمل غير الوزن في ذلك المجلس حنت كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري *
ولو قال إن قبضت مالي على فلان شيئاً دون شيء فهو في المساكين صدقة يعني ماله على فلان
فقبض منه تسعة فوهبها الرجل ثم قبض الدرهم الباقي يلزمه التصديق بالدرهم الباقي وكذا
إذا قال إن لم أقبض مالي عليك ولو قال إن لم أقبض الدراهم التي لي عليك فقبض بها دنانير
أو عرضاً لم يحنت ويغمس مثل ما وهب ويتصدق بالضمان كذا في الظهيرية * ولو قال
إن لم أقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذا فقبض بها عرضاً أو دنانير حنت في يمينه هكذا
في المحيط * ولو قال إن لم أزن مالي عليك فقبض شيئاً من خلاف حنن حقه مما يوزن
أو مما لا يوزن لا يكون باراً لأنه إذا قيد بالوزن سقط اعتبار عموم اللفظ فينصرف إلى إخص الخصوص
فهو قبض مدين الحق وكذا لو قال إن لم أقبض مالي عليك في كيس فقضاء مكان الدراهم دنانير
أو عرضاً كليهما لما ذكرنا أنه لما بطل عموم اللفظ ينصرف إلى قبض مدين الحق فإن نوى بالوزن
الاستيفاء دين قيمة يمينه وبين الله تعالى ولا يصديق قضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيها *

اذا قال ان لم يقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذلك ان المطلوب استقرض من الطالب درهما وقضاه ثم استقرض منه ثانيا وقضاه ثم وثم حتى صار مستوفيا منه دراهم كلها بالدرهم الواحد حنث ولو استقرض منه ثلثة دراهم نقضاها اياه ثم استقرضها مرة اخرى ثم وثم حتى اوفى ماله كله بثلثة دراهم فقد بر في يمينه ولو حلف ليتزن ما عليه فاعطاه اياه غير موزونة حنث ولو اتزى وكيل الطالب بر في يمينه وكذلك لو حلف المطلوب ليتزن ماله عليه فاتزن وكيله بر في يمينه وكذلك لو حلف الطالب والمطلوب على ما قلنا ثم وكل كل واحد منهما بما دخل تحت اليمين كان فعل وكيل كل واحد منهما كفعله بنفسه وكذلك لو كان التوكيل من كل واحد منهما قبل اليمين ثم فعل الوكيلان وذلك بعد اليمين فقد خرج كل واحد منهما من يمينه لان التوكيل من كل واحد فعل مستدام فاستدامته من كل واحد منهما بعد اليمين بمنزلة انشائه بعد اليمين هذه الجملة في آخر الجامع وهذه المسئلة تؤيد قول من يقول فيما اذا وكل الطالب رجلا ليقبض دينه ثم حلف ان لا يقبضه فقبضه الوكيل بعد اليمين ينبغي ان يحنث الحالف في يمينه كذا في المحيط * مديون قال لصاحب دينه والله لا قضين دينك الى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حنث في يمينه لانه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية اذا لم تكن غاية اخراج ولو قال لا قضين دينك الى خمسة ايام لا يحنث مالم تغرب الشمس من اليوم الخامس كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم فاشترى الطالب من الغريم شيئا في يومه وقبض المبيع اليوم حنث وان قبض المبيع غد الاحنث ولو اشترى منه شيئا بعد اليمين في يومه شراء فاسد او قبضه فان كانت قيمته مثل الدين او اكثر حنث وان كانت قيمته اقل من الدين لا يحنث وان استهلك شيئا من ماله اليوم فان كان المستهلك من ذوات الامثال لا يحنث وان كان من ذوات القيم فان كانت قيمته مثل الدين او اكثر حنث لكن يشترط ان يغصب او لائم يستهلك فان استهلكه ولم يغصبه بان احرقه لا يحنث كذا في الظهيرية * مديون قال لرب الدين ان لم اقصك مالك غدا فعبدى حرفا رب الدين قالوا هذا يدفع الدين الى القاضي فاذا دفع لا يحنث ويبرأ من الدين وهو المختار وان كان في موضع لم يكن هناك حنث هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان رب الدين حاضرا لكنه لم يقبل ان وضعه بين يديه بحيث لو اراد ان يقبض يصل يده اليه لا يحنث وبرئ وكذا لو حلف لا يقبض الغصوب ففعل الغاصب هكذا برئ ولا يحنث كذا في الخلاصة * في المنتقى

ابن مائة قال سمعت ابا يومفرح يقول في رجل قال اغريمه والله لا افارقك حتى تعطيني
حقى اليوم ونيتها ان لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه
لا يحسن وان فارقه بعد مضى اليوم يحسن وكذلك ان قال لا افارقك حتى اقدمك الى السلطان
اليوم او حتى يحصلك السلطان عنى فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يقدمه الى السلطان ولم يحصله
السلطان فهو صواب لا يحسن الا يتركه ولو قدم اليوم فقال لا افارقك اليوم حتى تعطيني حتى
ومضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحسن وان فارقه بعد مضى اليوم لا يحسن كذا في المحيط
في الفصل الرابع * اذا حلف لا يتقاضي فلا نافلز معمول يتقاضاه لا يحسن كذا في الظهيرية * لو حلف
رب الدين فقال ان لم آخذ مالي عليك فدا فامرا تى طالق وحلف المديون ايضا ان لا يعطى فدا
فاخذ منه جبرا ولا يحسن فان لم يمكنه بجره الى باب القاضي فاذا خاصمه بر منه في يمينه *
رجل حلف المديون ليوفين حقه يوم كذا وليأخذني بيده ولا ينصرف بغير ان نه فجاء الحالف
وتضى الدين في ذلك اليوم الا انه لم يأخذ بيده وانصرف بغير ان نه لم يحسن المديون ولو قال
لا ادع مالي عليك وحلف عليه وقدمه الى القاضي فحبسه او حلفه بر في يمينه كذا في الخلاصة *
وكذلك لو لم يقدمه الى القاضي ولازمه الى الليل بر كذا في محيط السرخسي * ان حلف ليعطينه
مع حل المال ومنده له او حين يحل المال او حيث يحل ولا نية له فهذا يعطيه سامة يحل
فان اخره اكثر من ذلك حنث كذا في المبسوط * ليقضينه يوم كذا فاداه قبل اليوم ووجه
له او ابرأه منه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحسن عندا بي حنيفة ومحمد ربح ولومات
الدائن وقضاه الى ورثته او وصيه بر في يمينته والا فهو حانث كذا في الوجيز للكردي * رجل
حلف بطلاق امرأتها ان يعطيها كل يوم درهما فربما يدفع اليها عند الغروب وربما يدفع اليها
عند العشاء قال ان لم يحل يوم وليلة من دفع درهم بر في يمينه كذا في البحر الرائق * حلف
لا يؤخر من فلان الحق الذي عليه شهرا فسكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحسن لانه
لم يؤخر كذا في الفتاوى الكبرى * في فتاوى المنسفى لو حلف مديونه كذا من رد نهبه
ولم يوقضه وقتا اذا طلبه وهو عالم بالطلب ولم يظهر له حنث ولودخل السوق مستغيا لا يحسن
ولو طلب هو ولم يعلم فلم يظهر لا يحسن ولو كان رب الدين اثنين حلفاه هكذا وقضى دين
احدهما لم يبق اليمين في حقه كذا في الخلاصة * مثل الاول زوجندي عن قال لصاحب الدين

ان لم اقض حنك يوم العيد فكذا فجاء يوم العيد الا ان قاضي هذه البلدة لم يجعله عيداً ولم يصل فيه صلاة العيد لدليل منده وقاضي بلدة اخرى جعله عيداً وصلّى فيه قال اذا حكم قاضي بلدة بكونه عيداً يلزم ذلك اهل بلدة اخرى اذا لم يختلف المطالع كما في الحكم بالرمضان كذا في المحيط * وان حلف ليعطينه كل شهر درهما ولا نية له وقد حلف في اول الشهر فهذا الشهر يدخل في يمينه وينبغي ان يعطيه فيه درهما قبل ان يخرج وكذلك لو حلف في آخر الشهر وكذلك لو قال في كل شهر وكذا لك لو كان المال عليه نجوماً عند انسلاخ كل شهر فحلف ليعطينه النجوم في كل شهر كان له ذلك الشهر الذي حل فيه النجوم فمضى اعطاه في آخر ذلك الشهر فقد بر في يمينه كذا في المبسوط * رجل حلف ليجهدن في قضاء ما عليه لفلان فانه يبيع ما كان القاضي يبيع عليه اذا رفع الا مرأته كذا في الظهيرية * مسائل متفرقة من حلف فقال عبده حراً ان كان يملك الامانة درهم فكان يملك دونها لم يحنث وكذا اذا كان يملك مائة درهم لا غير لم يحنث ايضا ولم يعتق عبده وان كان يملك زيادة على المائة من الدراهم حنث وان لم يكن له مائة درهم وكان له دنائير حنث وكذا لو كان له مبدل للتجارة او عرض للتجارة او موانئ من جنس ما يجب فيه الزكاة يحنث في يمينه سواء كان نصاً باكاملاً او لم يكن ولو ملك مبدل للحد مائة ما ليس من جنس الزكاة كالدرور والعقار والعروض لغير التجارة لا يحنث كذا في السراج الوهاج * رجل مات وخلف وارثاً وللميت دين على رجل فجاء وارث الميت فخاصم الغريم فحلف الغريم ان ليس له على شيء ان لم يعلم بموت المورث ارجوان لا يحنث وان علم يحنث هو المختار كذا في الخلاصة * في الاصل اذا حلف ان لا مال له وله دين على رجل مفلس او ملى لم يحنث وكذلك لو غضب ماله رجل واستهلكه او قر به او جده وهو قائم بعينه ولو كان الغاصب مقر او الغصب قائم بعينه فقد اختلف المشايخ رح فيه ولو كان لهودعة عندا نمان والمودع مقر به حنث ولو كان عنده ذهب ارضة قليل او كثير حنث وكذلك اذا كان عنده مال التجارة ومال السائمة وان كان له عرض وحيوان غير العائمة لم يحنث استحساناً كذا في المحيط * لو حلف لا يصالح رجلاً في حق يديه فوكل رجلاً فصالحه لم يحنث وكذلك لو حلف لا يصالحه فوكل بمصومة لم يحنث ولو قال والله لا اصالح فلاناً فامره فبصالحه حنث في القضاء فان الصلح لامهدة فيه كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الفعل لغيره بامر او بغير امر * لا ينق هذه الالف تقضى به دينه لا يحنث

لانه ليس بانفاق صرفا و قيل يحنث وان نواه حنث وفاقا لانه عليه لكن لا يصدق في الصرف كذا في الوجيز للكردي * حلف لا يستدين فتزوج امرأة لا يحنث وان اخذ الدراهم في سلم يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الثامن * اذا حلف لا يفعل كذا تركه ابدا كذا في الهداية * وان حلف لا يفعل كذا ابرر بالفعل مرة واحدة سواء كان مكرها فيه او ناسيا اصيلا او وكيل من غيره فاذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الحنث حتى يقع اليأس من الفعل وذلك بموت الحالف قبل الفعل فيجب عليه ان يوصى بالكفارة او بغوت محل الفعل كما لو حلف ليضرب بن زيدا اوليا كلن هذا الرضيع فمات زيد واكل الرضيع قبل اكله حنثه هذا اذا كانت اليمين مطلقة ولو كانت مقيدة مثل لا اكله في هذا اليوم سقطت لغوات محل الفعل قبل مضي الوقت مندهما خلافا لابي يوسف رح كذا في فتح القدير * حلف لا يفعل حراما لم يحنث بالنكاح الفاسد وكذا ابو طي البهيمة الا اذا دلت الدلالة بان كان الحالف من جهال الرما تيق ممن يمشي خلف الدواب والبهيمة كذا في السراجية * حلف لا يوصي بوصية فوهب في مرض الموت لا يحنث وكذا لو اشترى اباة في مرضه فعنق عليه ولو حلف ليهبه اليوم مائة درهم فوهبه بمائة على آخروا مرة بقبضها برولومات الواهب قبل قبض الموهوب له لا يتمكن من قبضه لانها صارت ملكا للورثة كذا في نصح القدير * حلف ان يطيعه فيما يأمر به وينهاه منه فنهاه بعد ذلك من جماع امرأته فجامع لم يحنث ان لم يكن هناك سبب يدل عليه حلف لا يخدم فلانا فحاط له قميصا باجر لم يحنث وان خاطه بلا اجر بخاف الحنث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال كل مال لي هدي فقال آخرو على مثل ذلك لزم الثاني ان يهدي جميع ما له سواء كان اقل من مال الاول او مثله او اكثر الا ان يعنى به مثل قدره فيلزمه ذلك القدر ولو قال كل مال املكه الى سنة فهو هدي فقال الآخر مثل ذلك لم يلزمه شيء كذا في الايضاح * اذا حلف الرجل لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لم يحنث هكذا ذكر المسئلة في الاصل قال الا اذا نوى معرفة وجهه فان عني ذلك فقد شدد الامر على نفسه ولفظ يحتمله وهكذا اذا كان للمحلف عليه اسم فان لم يكن اسم له بان ولد من رجل فرأى الولد جاره واكن لم يسم بعد فحلف الجار انه لا يعرف هذا الولد فهو حانث لانه يعرف وجهه وليس له اسم خاص ليشترط معرفته كذا في المحيط والظهيرية * لو حلف لا يفعل ما دام

ما دام فلان في هذه البلدة فخرج ففعل ثم رجع فلان ففعله نال بالايحنت كذا في فتح القدير * حلف
لا يعمل يوم الجمعة وكان منده كرباس واراد به القميص فحملة الى خياط وامره ان يخيطه لايحنت
كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثانى عشر * في مجموع النوازل رجل اهدى الى رجل
شياً فقال المهدي اليه ان لم امطك هذا القباء بهذه الهدية فكذا ومضى زمان ثم امطاه
هشة دراهم فصالحا من ذلك يحنت وقال القاضي الامام لايحنت ما دام القباء باقيا والى الحالف
حيا لو امطى القباء بعد ذلك بر في يمينه كذا في الخلاصة * ان حلف لايكتب بهذا الفلم فكسر
ثم اهره مرة اخرى فكتب به لم يحنت وكذا ان حلف لا يقطع بهذا السكين فكسره ثم اعادة كذا
في الحاوي * حلف لا ينظر الى وجه فلانة فنظر اليها في النقاب قال محمد ربح لايحنت ما لم يكن
الاكثر من الوجه مكشوفاً حلف لا ينظر الى فلان فرأى من خلف ستر وزجاجة يستبين وجهه
من خلف احنت بخلاف ما لو نظر في مرآة فرأى وجهه حيث لايحنت كذا في الفتاوى الكبرى
في الفصل الثانى عشر * رجل قال ان رأيت فلانا فلم اضربه فرأه من قد رميل او اكثر قال
محمد ربح لايحنت لانه لم يره * رجل قال لغيره ان لقيتك فلم اسلم عليك ينبغى ان يكون السلام
ساعة يلقاه فان لم يفعل حنت وكذا لو قال ان استعرت دابتك فلم تعرنى ينبغى ان يكون
مع الفعل فان نوى غير ذلك لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضى خان في فصل اليمين
على الفور * في المنتقى اذا حلف لا ينظر الى فلان فنظر الى يده او رجله او رأسه قال محمد ربح
ان نظر الى رجله او يده فلم يره وانما الرؤية على الوجه والرأس او على البدن فان رأى على
رأسه فلم يره قال محمد ربح ان رآه وهو لا يعرفه فقد رآه وان رآه مسجى بثوب يستبين منه
الرأس والجسد حتى يصفه الثوب فقد رآه وان لم يستبين منه جسده ولا رأسه فلم يره وان نظر
الى ظهره فقد رآه وان نظرا الى صدره وبطنه فقد رآه وان رأى اكثر بطنه وصدره فقد رآه
وان رأى منه شيئاً قليلاً اقل من النصف فلم يره وان حلف على امرأة ان لا يراها وراها جالسة
او قائمة متنقبة فقد رآها الا ان ينوى ان يكون على وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى
ولا يدين في القضاء الا ان يكون قبل ذلك كلام يدل عليه فيدين فيه ولو قال ان رأيت فلانا
فعمدى حر فرأه ميتاً لم مكفناً وقد غطى وجهه قال محمد ربح لايحنت لان الرؤية على الحيوة
والومات جميعاً والرؤية بعد الموت كالرؤية في حال الحيوة كذا في المحيط * رجل قال لاخر

ان رأيت فلانا فلم املك فعبدي حر فراه مع هذا الرجل فانه لا يحنث في قول البيهقيفة
ومحمد ربح ولا يعتق عبده ولو قال ان رأيت فلانا فلم آتكم به فعبدي حر والمسئلة بها لا يعتق
كذا في فتاوى قاضى خان * هشام بن محمد ربح لو قال والله لا شهد فلانا في المحيا والممات قال
اما المحيا فان لا يشهد في فرح او حزن واما الممات فان لا يشهد جنازته وموته * رجل قال ان
لم اكن رأيت فلانا على حرام فامرأته طالق فراه قد خلا باجنبية قال ابو يوسف ربح يحنث لان
ذلك ليس بحرام بل هو مكروه كذا في الظهيرية * رجل قال برار درهم ازال من بدو ريشان داه
وهو يريد ان يقول ان فعلت كذا فامسك انسان فمه قالوا يتصدق احتياطا وان كان ذلك طلاقا
او متا فلا يقع شيء كذا في فتاوى قاضى خان في فصل اليمين بالصوم والصدقة * في فوايد
شمس الاسلام رجل دفع ثوبه الى قصاروا نكروا لقصار فحلف الرجل ان لم اكن دفعت
اليك فكذا وقد دفع الى ابنه او تلميذه قال ان كان الابن او التلميذ في صياله لا يحنث الا
اذا اعنى الدفع اليه عينا كذا في الخلاصة في فصل قضاء الدين * رجل حلف بطلاق امرأته
ان لا يدع فلانا يمر على هذه القنطرة فمنعه بالقول يكون بارا * رجل قال لابنه ان تركت تعمل
مع فلان فامرأته كذا فان كان الابن بالغ الا يقدر على منعه بالفعل فمنعه بالقول يكون بارا وان كان
الابن صغيرا كان شرط براه المنع بالقول والفعل جميعا * رجل ادعى ارضا في بدصهره وقال
ان تركت هذه الدعوى حتى آخذها فامرأته كذا قالوا ان خاصمها في كل شهر مرة ولم يترك
الخصومة شهرا كاملا لا يكون حائلا ولو قال والله لا ادعه يخرج من الكورة فخرج وهو لا يعلم
بذلك لا يحنث وان رآه يخرج فتركه حنث وان لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يحنث
كذا في فتاوى قاضى خان * اذا حلف فقال ان كانت هذه الجملة حنطة فامرأته كذا فاذا
هي حنطة وتمر لم يحنث وهذا قول ابى يوسف ومحمد ربح ولو قال ان كانت هذه الجملة
الا حنطة فكذا وان كانت حنطة وتمر احنث وان كان الكل حنطة لم يحنث في قول ابى يوسف ربح
وقال محمد ربح لا يحنث في الفصلين كذا في الايضاح * وكذلك لو قال ان كانت الجملة
سوى حنطة او غير حنطة فهو مثل قوله الا حنطة كذا في البدائع * في المنتقى ابراهيم من
محمد ربح فيمن قال ان لم اسافر سيرا طويلا ففلانة حرة قال ان كانت نيته على ثلثة ايام فصاعدا
فهو على ما نوى وان لم يكن له نية فهو على سفر شهر كذا في المحيط * في فتاوى ما وراء النهر

مثل ابونصر الدبومى ممن حلف ونسى انه حلف بالله او باصبام او بالطلاق قال حلفه بالطلاق الا ان يذكره كذا في التا تاريخانية * ولو حلف الرجل على خادم كان يخدمه ان لا يستخدمه فهذه المسئلة على وجهين الاول ان يكون الخادم مملوكا للحالف وانه مشتمل على فصول اربعة احد ما ان يطلب منه الخدمة بعد اليمين نصا وصريحا بان قال اخذ منى ففى هذا الوجه يحنث وانه ظاهر * والفصل الثانى ان يخدمه بعد اليمين بغير امره وتركه حتى يخدمه وقد كان يخدمه قبل اليمين بامر وفي هذا الوجه يحنث ايضا * والفصل الثالث ان يخدمه بغير امره وقد كان يخدمه بغير امره وفي هذا الوجه يحنث ايضا * الفصل الرابع ان يخدمه بعد اليمين بغير امره وكان لا يخدمه قبل اليمين اصلا وفي هذا الوجه يحنث ايضا الوجه الثانى اذا كان الخادم مملوكا لغيره وانه يشتمل على فصول اربعة ايضا على نحو ما بينا يحنث فى الفصلين الاولين ولا يحنث فى الفصلين الاخيرين ولو حلف لا يستخدم خادما لفلان فسا لها وصوء او شرا با او ما بذلك اليها ولم يكن له نية حين حلف حنث ان فعل خادم فلان ذلك او لم يفعل فان كان نوى في يمينه ان يستخدمه فيخدمه دين فيما بينه وبين الله تعالى دون القضاء ولو حلف لا يخدمه خادم فلان فجلس الحالف مع فلان على مائدة يطعمون وذلك الخادم يقوم عليهم في طعامهم وشرابهم حنث والخدمة على كل شىء من اعمال داخل البيت واما كل شىء من اعمال خارج البيت كالبيع والعراء فذلك يعد تجارة ولا يعد خدمة واسم الخادم يطبق على الغلام والجارية والصغير الذى يقدر على الخدمة والكبير كذا في الظهيرية * حلف ان لا يكون من اكره فلان وهو من اكرته او قال لا يكون مزارعا لفلان واراضه في يده وفلان غائب لا يمكن نقض ما بينهما من ما مته حنث لان شرط الحنث كونه من اكره فلان وقد وجد وليس بمعذور فيه ولو خرج الى رب الارض منافضة لا يحنث وان كان رب الارض خارج المصر لان هذا القدر مستثنى من اليمين نصا بمرزلة ما لو حلف لا يمكن هذه الدار فلم يجد المفتاح ليخرج الا بعد ساعة لا يحنث مادام في طلب المفتاح كذا هنا وان اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الارض ليرد الارض عليه حنث وفي المسئلة التى تقدمت غير طلب المفتاح يحنث لان هذا العمل غير ممتثنى من اليمين ولو منعه انسان من الخروج الى صاحب الارض او كان في المصر فمنعه من طلبه انسان لا يحنث لان شرط الحنث كونه مزارعا لفلان وذلك لا يتحقق مع المنع

على سامر حتى لو قال ان لم اترك مزارعة فلان يجب ان يكون الماحضة على القولين كما مرث
في مسئلة السكنى كذا في الفتاوى الكبرى * مثل بجم الدين من محترف حلف على آلات
حرفته ان لا يعمل بها فقال اگر دست بر اينها نهم فكذا فمسهل لا للعمل هل يحنت قال لا كذا
في الخلاصة * رجل قال بالغارسية اگر من هر گز كشت كنم في هذه القرية فامرأته طالق
فان زرع بذر البطيخ او القطن يحنت وان سقى زرعاً زرعاً غيره او كرب او حصدا لا يحنت
ولو دفع الى غيره مزارعة او امتا جراً جبراً فزرع اجبره لا يحنت اذا كان ذلك الرجل
ممن يلي ذلك بنفسه لانه غير زارع فان نوى ان لا يأمر غيره حنت لانه نوى ما محتملة لفظه
وفيه تغليظ فان زرع غلامه او اجبره له وقد كان يأمره قبل ذلك يحنت الا ان يعنى نفسه كذا
في الفتاوى الكبرى * ولو قال رب الارض والمزارع اگر اين كشت مرا بكار آيد فامرأته
طالق فباع نصيبه او اقراض او وهب يحنت ولو استهلكه رجل فضمنه المالك واخذ فانفقته
في حاجته لا يحنت كذا في الخلاصة * ولو قال ان كفلت لفلان بعدلية او بنصف عدلية فامرأته
كذا ان كفل بعشرة دراهم غطريفة لا يحنت ولو حلف ان لا يعمل لفلان وهو خرافاً شترى
من صاحب الدكان آلات الخف وخرز نم باعه من المحلوف عليه لا يحنت كذا في خزائن المفتين *
مثل شيخ الاسلام من رجل له معتقات حلف بطلاق امرأته كراين مستغفرا را بغله به فآجوت
امرأته المستغلات وقبضت الاجرة وانفقها او امطت زوجها لا يحنت فان كان الزوج قال
للمستاجرين اعدوا في هذه المنازل فهذا الفصل لم ينقل من شيخ الاسلام وقيل ينبغى ان يكون هذا
اجارة ويحنت في يمينه وكذا اذ اتقاضي منهم اجرة شهر لم يسكنوا فيها فهذا منه اجارة ويحنت في يمينه
وان تقاضي اجرة شهر قد يسكنوا فيها فهذا ليس باجارة ولا يحنت في يمينه كذا في المحيط * ولو حلف
لايمس الذهب والفضة لمس المضروب حنت كذا في محيط السرخسى * ولو حلف لايمس
خشبا لمس ما في الشجرة لا يحنت بخلاف قوله لايمس جذعاً او عوداً او لو حلف لايمس شعراً
فيمس ممحاً لا يحنت لايمس صوفاً لمس لبد الا يحنت كذا في خزائن المفتين * ولو حلف
لايمس وتدا فمس حبلاً لا يحنت كذا في المبسوط * اذا حلف لايمس على الارض فمشى
على الارض بخف او نعل يحنت ولو مشى على بساط بسط على الارض لم يحنت كذا
في الظهيرية

في الظهيرة في الفصل السادس في الجلوس * ان حلف على نعل لا يلبسها فقطع شراكها وشركها
 بغيره ثم لبسها حنث هكذا في خزانة المفتين * لو قال ان مس رأسي هذا احد اولايضي
 الى نفعه فقال ان مس هذا الرأس احد فكذا نمسه الحالف لا يحنث قال محمد ربح في الرقيات
 لو حلف لا يمسه اليوم شعر افعس رأسه لا يحنث ولو لمس رأس غيره يحنث كذا في الخلاصة
 قبيل الفصل الخامس من كتاب الايمان * ولو حلف لا يقامر دست عاريت دار يحنث واگر
 بماهرى نمود لا يحنث على المختار كذا في خزانة المفتين * ولو حلف لا يسلم الشفعة فسكت
 ولم يخاصم حتى بطلت شفעתه لا يحنث وان وكل وكبلا بالتسليم حنث كذا في الظهيرة
 في فصل اليمين على العقود التي ليست لها حقوق * رجل يمتا جرا جراء يعملون له فحلف
 اجبران لا يعمل معه ثم بدأ له ان يعمل قال يشتري ذلك الشيء الذي يعمل فيه ثم يبيعه
 اذا فرغ من العمل وكذا لو قال النساج اكره باس كسي بغيرم و بها فم الى سنة وحلف عليه
 فلوا شترى الغزل ثم نسج ثم وهب منه لا يحنث ولو نسج الخمار من غير ان يشتري الغزل
 لا يحنث لانه اختص باسم على حدة وفي فتاوى النسفي رجل حلف من يشس كذا في فلان نائم
 و د كيلي و دى نائم ليكن اكره كاري فرمايد بكنم فحلف عليه فنصب الموكل غيره على ما عين الحالف
 ثم امره الموكل بان يعمل له ففعل يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الثالث والعشرين *
 لو قال ان صمرت في هذا البيت عمارة فامرأته طالق فخرّب حائط بينه وبين جارة في هذا البيت
 فبنى الحائط وقصده عمارة بيت الجار كان حائثا في يمينه كذا في خزانة المفتين في العقود التي
 ليس لها حقوق * سئل شيخ الاسلام الازجندي ممن قال ان لم اخرب بيت فلان فذا فعبدى حر
 فقيد ومنع حتى لم يخرب بيت فلان فذا قال فيه اخلاف المشايخ رحمهم الله والمختار
 للفتوى الحنث كذا في الذخيرة *

كتاب الحدود

وفيه ستة ابواب * الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وشرطه وحكمه * والحد
 في الشريعة العقوبة المقدرة حق الله تعالى حتى لا يسمى القصاص حدا لما انه حق العبد
 ولا التعزير لعدم التقدير كذا في الهداية * وركنه اقامة الامام او نائبه في الاقامة وشرطه كون
 من يقام عليه صحيح العقل سليم البدن وكونه من اهل الاعتبار والانتذار حتى لا يقام على المجنون

والسكران والمريض وضعيف الخلفة الا بعد الصحة والاتفاقه كذا في محيط السرخسي
وحكمه الاصلى الانزجار مما ينظر ربه العباد وصيانة دار الاسلام من الفساد والطهارة من الذنوب
ليست بحكم اصلى لاقامة الحد لانها تحصل بالتوبة لا باقامة الحد ولهذا يقام الحد على الكافر
ولا طهارة له كذا في التبيين * الباب الثانى فى الزنا * وهو قضاء الرجل شهوته مصرعا
فى قبل المرأة الخالى من الملكين وشبهتهما وشبهة الاشتباه او تمكين المرأة لمثل هذا الفعل
هكذا فى النهاية حتى ان وطىء المجنون والصبي العاقل لا يكون زنا لان فعلهما لا يوصف
بالحرمة كذا فى محيط السرخسي * وكذا اذا وطىء الرجل جارية ابنه او جارية مكاتبه او جارية
عبده الماذور المدهون او الجارية من المغمم بعد الاحراز فى دار الاسلام فى حق الغازى
لا يكون زنا لشبهة ملك اليمين وكذا اذا وطىء امرأة تزوجها بغير شهود او امته تزوجها بغير اذن
مولاه او وطىء عبدا امرأة تزوجها بغير اذن مولاه او وطىء الرجل امته تزوجها على حره لشبهة
ملك النكاح وكذا اذا وطىء الابن جارية ابيه على انها تحل له لشبهة الاشتباه هكذا فى النهاية *
وركنه التقاء المختانين ومواراة الحشفة لان بذلك يتحقق الابلاج والوطىء وشروطه العلم بالتحريم
حتى لو لم يعلم بالحرمة لم يجب الحد للشبهة كذا فى محيط السرخسي * وينبئ الزنا عند الحاكم
ظاهرا بشهادة اربعة يشهدون عليه بلفظ الزنا لابلغظ الوطىء والجماع كذا فى التبيين * اذا شهد اربعة
على رجل بالزنا فى مجلس واحد فالفاضى يسألهم عن الزنا ما هو واين زنى فاذا بينوا
ما هو زنى حقيقة وقالوا رأينا اذ دخل كالميل فى المكحلة الا ان يسألهم عن كيفية الزنا ثم اذا
بينوا كيفية الزنا يسألهم من الوقت ثم اذا بينوا وقتا لا يصير العمد به منقاد ما يسألهم
من المزمع بها ثم يسألهم من المكان ثم اذا بينوا المكان والفاضى يعرفهم بالعدالة يسأل
المشهود عليه من احصانه فان قال انا محصن او يشهد الشهود على احصانه ان انكروا
سأله الحاكم عن الاحصان فاذا وصفه على الوجه رجمه وان لم يصفه وقد ثبت احصانه
بالبينه سأل الشهود من الاحصان فاذا وصفوه على الوجه يجب رجمه وان قال انا غير محصن
ولم يشهد الشهود على احصانه جاد وان لم يعرفهم الفاضى بالعدالة حبس المشهود عليه الى
ان يظهر عند العهم كذا فى المحيط * الاربعة اذا شهدوا عليه بالزنا فاستلوا من كيفية وصاحيته وقالوا
لانزبد لك على هذا لم تغبل ههنا منهم ولكن لا عدد عليهم لتكامل عددهم فان تكامل عدد الشهود

مانع من وجوب الحد كما لو شهد عليه اربعة من النساء وكذلك ان وصف بعضهم دون بعض فلا يقيم عليه الحد ولا على الشهود ايضا كذا في المبسوط * وينبت الزنا باقراره كذا في البحر الرائق * ولا يعتبر اقراره عند غير القاضي ممن لا ولاية له في اقامة الحدود ولو كان اربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه لذلك كذا في التبيين * ولا بد ان يكون الاقرار صريحا ولا يظهر كذبه فلا يحد الاخرس لو اقر بكتابة او اشارة وكذا لا تقبل الشهادة عليه لاحتمال ان يدعى شبهة كذا في النهر الفائق * ولو اقر انه زنى بخرساء او هي اقرت باخرس لاحد على كل واحد منهما كذا في فتح القدير * وكذا لو اقر فظهر مجبوا او اقرت فظهرت رتقاء بان تخبر النساء بانها رتقاء قبل الحد ولا بد ايضا ان لا يكذبه الاخر حتى لو اقر بالزنا فكذبته او هي فكذبها لاحد عليهما عند الامام كذا في النهر الفائق * ولا بد ان يكون الاقرار في حالة الصحة حتى لو اقر في حالة العكر لا يحد كذا في البحر الرائق * والاكره يمنع صحة الاقرار وهو يجب شبهة في حق المرأة كذا في خزائن المفتين * والاقرار ان يقرأ لبالغ العاقل على نفسه بالزنا اربع مرات في اربعة مجالس المقر كذا في الهداية * وقال بعضهم يعتبر مجالس القاضي والاول اصح كذا في السراج الوهاج * وهو الصحيح كذا في شرح الطحاوى * واختلاف مجالس المقر بالزنا شرط عندنا كذا في الشمني * فان اقراره اربع مرات في مجلس واحد فهو بمنزلة اقرار واحد كذا في الجوهرة النيرة * ولو اقر كل يوم مرة او كل شهر مرة فانه يحد كذا في الظهيرية * والاختلاف بان يرد القاضى كلما اقر فيذهب حتى يغيب عن بصر القاضي ثم يجيء فيقرر كذا في الكافي * وينبغي للامام ان يزجر المقر من الاقرار ويظهر الكرامة ويا مرتبته كذا في المحيط * فاذا اقر اربع مرات نظر في حاله فان عرف انه صحيح العقل وانه ممن يجوز اقراره بحال من الزنا بما هو وكيف هو وبمن زنى وابن زنى لاحتمال الشبهة في ذلك كذا في محيط السرخسى * قيل لا يسأله من الزمان لان تقادم العهد يمنع الشهادة دون الاقرار والاصح انه يسأله لاحتمال انه زنى في صباه فاذا بين ذلك وظهر زناه سألته من الاحصان فاذا قال انه محصن سألته من الاحصان ماهو فان وصفه بشرائطه حكم برجمه كذا في التبيين * وان قال المقر است بمحصى وشهد عليه الشهود بالاحصان رجم الامام كذا في المحيط * ونَدَب تلقينه لعلك قبلت او لمعت او وطئت بشبهة وقال في الاصل لعلك تزوجتها او وطئتها بشبهة والمقصود ان يلقنه ما يكون دارنا كائنا ما كان

كذا في البحر الرائق * وان شهد اربعة على رجل بالزنا فامر مرة حد عند محمد رح ومندابي يومئذ
 رح لا يحد وهو الاصح كذا في الكافي * هذا اذا كان الاقرار بعد القضاء اما اذا كان قبل القضاء
 فيحسب الحد اثنا فاهكذا في فتح القدير * اربعة شهدوا على رجل بالزنا فقرأ الرجل بعد شهادتهم
 ثم انكر ولم يتراربع مرات لاحد عليه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا شهد عليه اربعة بالزنا
 وقضى بذلك عليه ثم اقرار بعا اقيم عليه الحد هكذا في الحاوي للقدهي * ولو رجع يصح رجوعه
 وبه اخذ الطحاوي كذا في الغبائية * ولو اقر بالزنا بعد الشهادة لا يحد هؤلاء الشهود وان كانوا اقل
 من اربع كذا في الغبائية * وان رجع المقر من اقراره قبل اقامة الحد او في وسطه قبل رجوعه
 خلى سبيله كذا في الهداية * والمرأة والرجل في قبول الرجوع سواء كذا في السراج الوهاج *
 وكذا في ظهور الزنا عند القاضي بالبينة والاقرار كذا في فتح القدير * لو هرب رجل ولم يرجع لم يتعرض له
 ولو ثبت على الزنا ورجع من الاحصان قبل منه ولم يرجع وجلد كذا في الايضاح * واذا ثبت
 حد الزنا على رجل بشهادة الشهود وهو محصن او غير محصن فكما اقيم عليه بعضه هرب فطلبه الشرط
 فاخذه في موره اقيم عليه بقية الحد كذا في المبسوط * وان كان بعد ايام سقط كذا في الغبائية *
 والذمي والعبد في الاقرار بالزنا كالحر المسلم ما ذونا كان او محجورا كذا في المبسوط * ولا يشترط
 حضرة المولى في الاقرار ويشترط في الشهادة لان له طعن الشهود كذا في خزائن المفتين * وان
 اقر المحصى بالزنا وشهدت عليه الشهود حد وكذا العنين كذا في فتاوى قاضي خان * الاصح
 اذا اقربا لزناحا ولو اقرانه زنى بمجنونة او صبية يجامع مثلها فعليه الحد ولو اقرت انها زنت
 بمجنون او صبي فلا حد عليها كذا في الايضاح * واذا اقرانه زنى بامرأة لا يعرفها حد وكذا اذا
 اقرانه زنى بفلانة وهي غائبة يحد استحسانا كذا في فتح القدير * قال محمد رح في الجامع الصغير
 رجل اقرار بربع مرات انه زنى بفلانة وفلانة تقول تزوجني واقرت المرأة بالزنا بفلان اربع مرات
 وفلان يقول تزوجتها فلا حد على واحد منهما وعليه المهر كذا في المحيط * وعلم القاضي ليس بحجة
 في الحدود باجماع الصحابة وان كان القياس يقتضي اعتباره كذا في الكافي * فصل في كيفية الحدود
 واقامته * اذا وجب الحد وكان الزاني محصنا رجمه بالحجارة حتى يموت ويخرج الى ارض
 فضاء كذا في الهداية * واحصان الرجم ان يكون حراما فلا با لعا مسلما قد تزوج امرأة حرة
 نكاحا صحيحا

كما صححنا ويدخل بها وهما على صفة الاحصان كذا في الكافي * فلا يكون محصنا بالخلوة الموجبة للمهر والعدة ولا يكون محصنا بالجماع في النكاح الفاسد ولا بالجماع في النكاح الصحيح اذا كان قائلها ان تزوجتك فانت طالق لانها تطلق بنفس العقد فجماعه اياها بعد ذلك يكون زنا الا انه لا يجب به الحد لشبهة اختلاف العلماء وكذا ان تزوج المعلم مسلمة بغير شهود فدخل بها هكذا في المبسوط * والمعتبر في الدخول الايلاج في القبل على وجه يوجب الغسل وشرط صفة الاحصان فيهما عند الدخول حتى ان المملوكين اذا كان بينهما وطؤ بنكاح صحيح في حالة الرق ثم عتقا لم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الحر اذا تزوج امته او صغيرة او مجنونة ووطئها وكذا المسلم اذا تزوج كنية ووطئها وكذا لو كان الزوج موصوفا باحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغة مسلمة بان اعلنت قبل ان يطأها الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبل ان يفرق بينهما فانها لا تكون محصنة بهذا الدخول كذا في الكافي * ولو دخل بها بعد الاسلام والعنق والا فاقعة يصير محصنا ولا يشترط العفة من الزنا في هذا الاحصان كذا في المبسوط للامام السرخسي * ولو كانت تحته حرة مسلمة وهما محصنان فارتدا معا والعيان بالله بطل احصانها فاذا اسلما لا يعود احصانها حتى يدخل بها بعد الاسلام كذا في فتح القدير * واذا ارتد بعد وجوب الحد ثم اسلم بجلد ولا يجرم وكذا لا يجلد اذا كان الواجب هو الجلد كذا في العتابة * وتوزال الاحصان بعد ثبوته بالجنون والعنة يعود محصنا اذا افاق وصند ابي يوسف رج لا يعود حتى يدخل بامرأته بعد الافاقة كذا في البحر الرائق * ويثبت الاحصان بالاقرار او بشهادة رجلين او رجل وامرأتين كذا في خزائن المفتين * وان انكر الدخول بعد وجود سائر الشرائط فاذا جاءت امرأته بولدي مدة يتصور ان يكون منه جعل واطئا شرعا هكذا في التبيين * الشهادة على الاحصان كالشهادة على المال يثبت بالشهادة على الشهادة كذا في الايضاح * الزاني لو كان عبدا مسلما لزمي فشهد ذميان انه اعتقه قبل الزنا وقد امتنع سائر شرائط الاحصان لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي * امرأة الرجل اذا اقترت انهاء هذا الرجل فزنى الرجل يجرم وان اقترت بالرق قبل ان يدخل بها ثم زنى الرجل لا يجرم امتحانا * رجل تزوج امرأة بغير ولي فدخل بها قال ابو يوسف رج لا يكونان بذلك محصنين لان هذا النكاح غير صحيح قطعا لاختلاف العلماء والاخبار فيه كذا في محيط المرعى * وينبغي للقاضي ان يسأل الشهود عن الاحصان ما هو

فان قالوا فيما وصفوا تزوج امرأة حرة ودخل بها فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح يكتفى بقولهم دخل بها خلافا لمحمد رح واجمعوا على انه لا يكتفى بقولهم معها او لمعها واجمعوا على انه يكتفى بقولهم جا معها وباضعها وفي الباقي انه يكتفى بقولهم اختسل منها كذا في المحيط * ولو قالوا اتاها او قربها لا يكتفى بذلك كذا في المبسوط * وفي المنتقى ابراهيم من محمد رح لو خلا رجل بامرأته ثم طلقها فقال الزوج وطنتها وقالت المرأة لم يطأني فان الزوج يكون محصنا باقراره والمرأة لا تكون محصنة لانكارها وكذا لو دخل بها وطلقها وقال هي حرة مسلمة وقالت المرأة كنت نصرانية كذا في المحيط * وان اتى امرأة في دبرها لا يكون محصنا كذا في المضمرات * ويستحب للامام ان يأمر جماعة المسلمين ان يحضروا لاقامة الرجم كذا في الشمني * وينبغي للناس ان يصفقوا عند الرجم كصفوف الصلوة وكما رجم قوم تأخروا وتقدم غيرهم فرجموا هكذا في البحر الرائق والمراج الوهاج * ولا بأس لكل من يرمى ان يعتمد بقتله الا اذا كان ذارحم محرم منه فانه لا يستحب له ان يعتمد بقتله كذا في فتاوى قاضي خان * ان اوجب الرجم باللعها دة يجب البداية من اليهود ثم من الامام ثم من الناس حتى لو امتنع الشهود عن الابتداء سقط الحد من المشهود عليه ولا يحد ولهم لان امتناعهم ليس صريحا في رجوعهم كذا في فتح القدير * وكذا اذا امتنع واحد منهم كذا في التبيين * وموت الشهود او احدهم سقط وكذا اذا غابوا او غاب احدهم في ظاهرها رواية * وكذا يسقط الحد باعتراض ما يخرج من اهلية الشهادة كما لو ارتد احدهم او صبي او خرس او فسق او قذف فحد ولا فرق في ذلك بين كونه قبل القضاء او بعده قبل اقامة الحد ولو كان بعضهم مقطوع الايدي او مريضا لا يستطيع الرمي وحضر ورمى القاضي ولو قطعت بعد الشهادة امتنعت الاقامة كذا في فتح القدير * قال ابو يوسف رح آخر اموتهم وغيبتهم لا يبطل الحد وبه نأخذ كذا في الحاوي للقدسي * اذا كان المشهود عليه غير محصن فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي اقيم عليه الحد في الموت والغيبة ويبطل فيما هوهاها كذا في غايه البيان * واجمعوا على ان في سائر الحدود هو في الرجم لا يجب البداية لامن الشهود ولا من الامام كذا في الذخيرة * القاضى اذا امر الناس برجم الزانى ومعهم ان يرحموا وان لم يعايشوا اداء الشهادة وروى ابن مساعة عن محمد رح انه قال هذا اذا كان القاضى فقيها عدلا اما اذا كان فقيها غير مدلل او كان مدلا غير فقيه لا يمعثم

ان يترجموه حتى يعاينوا اداء الشهادة كذا في الظهيرية * وان كان مقرا ابتداء الامام ثم الناس
ويغسل ويكفن ويصلى عليه وان كان غير محصن فحده مائة جلدة ان كان حرا وان كان عبدا جلدة
خمسین با مرالا امام يضربه بسوط لا مقددة عليه ضربا متوسطا بين الجرح المبرح وغير المؤلم
ولا يجوز التعدي من حد قدره الشرع كذا في الكافي * وينبغي ان يقيم الحد من يعقل وينظر
كذا في الايضاح * الرجل والمرأة في ذلك سواء فان كان كل منهما محصنا رجم اولا فعلى
كل الجدا واحدهما محصنا فعلى المحصن الرجم وعلى الآخر الجلدة وكذلك في ظهور الزنا
مند القاضي بالبينه او الاقرار كذا في فتح القدير * ويجرد الرجل في الحد والتعزير ويضرب
في ازار واحد وكذا في حد الشرب في ظاهر الرواية ولا يجرد في حد القذف ولكن ينزع منه الحشو
والفرو وكذا في فتاوى قاضي خان * ولا تجرد المرأة الا من الفرو والحشو كذا في الاختيار
شرح المختار * فان لم يكن عليها غير ذلك لا ينزع كذا في العنابية * وتضرب جالسة وان حفر لها
في الرجم جازوان تركه لا يضركذا في الاختيار شرح المختار * لكن الحفر احسن ويحفر الى الصدر
ولا يحفر للرجل وهذا هو ظاهر الرواية كذا في غاية البيان * ويضرب الرجل قائما في جميع الحدود
كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يمد في شيء من الحدود ولا يمسك ولا يربط لكنه يترك قائما الا
ان يعجزهم فيشد كذا في محيط السرخسي * قد قيل المد ان يلقي على الارض ويمد كما يفعل
في زماننا وقيل ان يمد السوط فيرفعه الضارب فوق رأسه وقيل ان يمد بعد الضرب وذلك كله
لا يفعل لانه زيادة على المستحق كذا في الهداية * ويضرب متفردا على جميع اعضاءه ما خلا الفرج
والوجه والرأس كذا في العنابية * ولا يجمع بين جلد ورجم في المحصن ولا بين جلد ونفي
في البكر وان رأى الامام في ذلك مصلحة غرب بقدر ما يرى وذلك تعزير وسياسة لاحد
ولا يختص بالزنا بل يجوز في كل جنائية والرأي فيه الى الامام كذا في الكافي * ونسب التعزير
في النهاية بالحبس وهو احسن واسكن للفتنة من نفيه الى اقليم آخر كذا في البحر الرائق *
وهكذا في التبيين * والمريض اذا وجب عليه الحد ان كان الحد رجما يقام عليه للحال وان كان
جلدا الا يقام عليه حتى يتمثل اى يبرأ ويصح الا اذا اكل مريضا وقع اليأس من برئه فم يقام
عليه كذا في الظهيرية * ولو كان الممرض لا يرجي زواله كالشل او كان خذاجا ضعيفا الخلقه
فعندنا يضرب بعنكال فيه مائة شمراخ فيضربه دفعة ولا بد من وصول كل شمراخ الى بدنه ولذا

قبل لا بد حينئذ ان تكون مبسوطة كذا في تنعيم القدير * والنفساء في اقامة الحد عليها بمنزلة المربضة والحائض بمنزلة الصحيحة حتى لا ينتظر خروجها من الحيض كذا في الظهيرية * الحامل اذا زنت لا تحدها لئلا تحمل مواء كان حدها جلدا او رجما لكن تحبس الحامل ان كانت ثبت زناها بالبينه الى ان تلد ثم اذا ولدت ينظر ان كانت محصنة ترجم حين تضع ولدها وهذا ظاهر الرواية وان كانت غير محصنة تركت حتى تخرج من نفاسها ثم يقام عليها الحد كذا في غاية البيان * وان ثبت الحد بالاقرار لا تحبس لكن يقال لها اذا وضعت فارجعي فاذا وضعت ورجمت فانها يقام الرجم عليها اذا كان للولد من يقوم بارضاها وان لم يكن ينظر الى ان ينظم ولدها كذا في الظهيرية * ولو طالبت في التأخير وتقول لم اضع بعد او شهدوا على امرأة بالزنا فتالت انا حبلى ترى النساء ولا يقبل قولها فان قلن هي حامل اجلها حولين فان لم تلد رجمها كذا في فتح القدير * اذا شهدوا عليها بالزنا فادعت انها مذرأه او ارتقاء فنظرت اليها النساء فقلن هي كذلك يدراعنها الحد ولا حد على الشهود ايضا وكذا لك المجهوب ويقبل في العذراء والارتقاء والاشياء التى يعمل فيها بقول النساء قول امرأة واحدة قال في الفتاوى الوالوجية والمنهى احوط كذا في ضاية البيان * ولا يقيم المولى الحد على عبده الا باذن الامام كذا في الهداية * ولا يقام الحد في الحر الشديد والبرد الشديد كذا في التاتارخانية * وكذا لا يقام القطع من شدة الحر والبرد كذا في السراج الوهاج * رجل اتى بغاشية ثم تاب واناب الى الله تعالى فانه لا يعلم القاصى بغاشيته كذا في الظهيرية * الباب الثالث في الوطى الذى يوجب الحد والذى لا يوجبه * الوطى الموجب للحد هو الزنا كذا في الكافي * فان محض حراما يحجب الحد وان تمكنت فيه الشبهة لا يجب الحد كذا في فتاوى قاضيهان * والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي انواع شبيهة في الفعل وتسمى شبهة اشتباه وهي ان يظن غير دليل المحل دليلا وهو يتحقق في حق من اشتبه عليه ومن لم يشبه عليه ولا بد من الظن ليتحقق الاشتباه فان ادعى انه ظن انها حلال لم يحدوا ان لم يدع حد * وشبهة في المحل وتسمى شبهة حكمية وذالقيام دليل المحل في المحل وامتنع عمله لما نفع فتعبر شبهة في حق الكل ولا يتوقف ثبوتها على ظن الجاني ومواء المحل فالحد يسقط بالنوعين والمنسب يثبت

يثبت في الثاني ان ادمى الولد ولا يثبت في الاول وان ادمى ويوجب مهر المثل في النوع الاول
وشبهة في العقد فان العقد اذا لو جد حلا لا كان او حراما متفقا على تحريمه او مختلفا فيه علم الواطي
انه محرم او لم يعلم لا يحد عند ابي حنيفة ربح وعندهما اذا انكح نكاحا مجمعا على تحريمه فليس ذلك
بشبهة ويحدان علم بالتحريم والا لا كذا في الكافي * قال الامام الاسيبعي الاصل انه منى ادمى
شبهة واقام البينة عليها سقط الحد فبمجرد الدعوى يسقط ايضا الا ان الاكراه لا يسقط الحد
حتى يقيم البينة على الاكراه كذا في البحر الرائق * والغلبة في الفعل في وطى المطلقة ثلثا في العدة
ولو طلقها ثلثا ثم راجعها ثم وطئها بعد مضي المدة يحد اجماعا وام الولد اذا اعتقها سيدها
والمختلعة والمطلقة على مال في العدة بمنزلة المطلقة ثلثا في العدة لنبوت الحرمة اجماعا ووطى
امة ابيه وامة كذا في الكافي * وكذا ووطى جارية جده وجدته وان مليا هكذا في فتح القدير *
وفي وطى امة زوجته وسيدة وفي وطى المرهونة في حق المرتين في رواية كتاب الحدود كذا
في الكافي * وهو المختار كذا في التبيين * والمستعبر للرهن في هذا بمنزلة المرتين كذا في فتح القدير *
وان ادمى احدهما الظن ولم يدمع الآخر ذاك لم يحد احتى يقرانها معا بالحرمة كذا في الكافي *
ولو كان احدهما غائبا فقال الحاضر علمت انها على حرام حد الحاضر كذا في فتاوى قاضى خان *
وان وطى امة اخيه او صمته وقال ظننت انها تحل لى حد وكذا في سائر المحارم سوى الولاد
كذا في الكافي * وكذا اذا وطى جارية ذات محرم من ابرأته كذا في السراج الوهاج *
ولو وطى الجارية المستعارة يلزمه الحد وان قال ظننت انها تحل لى كذا في محيط المرخسى * وكذا
لو وطى الجارية المستأجرة للخدمة وجارية الودعة هكذا في السراج الوهاج * والشبهة في المحل
في وطى امة ولده وولد كذا في الكافي * مواع كان ولده حيا او ميتا هكذا في العنابية * ثم ان
حبلت وولدت يثبت النسب من الاب ولا يجب العقروان لم تحبل فعلى الاب العقر
ولا يثبت الملك له فيها والجد كالاب لكن لا يثبت نسبه عند قيام الاب وفي وطى المعتدة
بالكنيات ووطى الامة المبيعة في حق البائع قبل التسليم كذا في الكافي * وكذا في وطى جارية
مكاتبه او عبده المأذون له وعليه دين يحيط بماله ورقبته ووطى الجارية المهورية قبل التسليم
في حق الزوج ووطى الجارية المشتركة بينه وبين غيره هكذا في التبيين * اذا اعتق احد
الشريكين الجارية فان ضمن لشريكه ثم وطئها لا يحد وان وطئها الشريك يحد وان معت

فان وطئها للعتق بعد وان وطئها الشريك الاخر لا يعد كذا في نظارة المفتين * وكذا لك الجوارت فيما اذا كان جميع الامة لموقد اعتق فعتقها ثم وطئ بعد ذلك لاحد طلبة في قولهم جميعا كذا في المحيط * واذا اعتق امته وهو يوطئها ثم نزع وعاد في ذلك المجلس لا يعد كذا في نظارة المفتين * لو ارادت المرأة والعياذ بالله وحرمت عليه او حرمت بجماع امها او ابنتها لو بوطئ واحدة ابن الزوج ثم جاء معها وقال سلمت انها على حرام فلا حد عليه وكذا لو تزوج خمسا في مدة او تزوج الخامسة في نكاح الاربع او تزوج بثلث امرأته او با مهابها معها وقتل سلمت انها على حرام او تزوج بها متعة لا يجب الحد في هذه الوجوه وان قال سلمت انها على حرام صكنا في فتاوى قاضى خان * ولو وطئ رجل من الغانمين جارية من المغنم قيل القسمة بعد ان خرجت الغنائم الى دار الاسلام فلا حد عليه واي قال سلمت انها حرام وكذلك ان كان في دار الحرب ايضا كذا في السراج الوهاج * والشبهة في العقد في وطيء محرمة تزوجها ماله لاحد عليه عند ابى حنيفة رح ولكن يرجع عقوبة ان يعلم بذلك وضدهما بعد ان علم بالمحرمة وان لم يعلم فلا حد عليه كذا في الكافي * وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح وعليه الفتوى كذا في المضمرات * قال الاسيبى والصحيح قول ابى حنيفة رح كذا في النهر الفائق * ومنكوحة الغير ومعتدته ومطلقة الثلث بعد الزوج كالمحرم وان كان النكاح معتلا فبها كالحكم بالشهود وبلاولى فلا حد عليه اتفاقا لتمكن الشبهة عند الكل وكذا اذا تزوج امته على حره او تزوج مجوسية او امه بلا ان مبيدها او تزوج العبد بلا ان سيده فلا حد عليه اتفاقا كذا في الكافي * اذا كان الوطؤ بملك النكاح او بملك يمين او بالحرمة معارض اسرف للمولى لا يوجب الحد نحو ان اصاب النفساء والصائمة والحرة والوطوء بمشبهة والتي ظاهر منها او آلت منها وكذلك الامة المملوكة اذا كانت محرمة عليه بسبب الرضاع او الصهرية او باعتبار ان ذات محرم منها في نكاحها وهي مجوسية او مرتدة فلا حد عليه وان علم بالحرمة كذا في المحيط * استأجر امرأة ليزنى بها وليوطئها او قتل خذى هذه الدراهم لا طاك او قتل مكئى بكذا ففعلت لم يحد وزاد في المظن ولها مهر مثلها و يرجعان عقوبة ويحبمان حتى يتوبا وتلا لا يعد ان كما لو اوطأها عللا بغير شرط بحلقها اذا قال خذى هذه الدراهم لا تمتنع بك لان المتعة كانت مسببة الاباحة في الابدان فبقيت شبهة كذا في الثمر القلبي * ولو قال اتممتك كذا الا اننى بك ثم يجب التحصن كذا

في الكافي * جارية الرجل اذا جنت جنابة عمداتم زنى بها وطى الجنابة لاحد عليه عند الكل وان كانت الجنابة خطأ فزنى بها وطى الجنابة قال ابو حنيفة رخص عليه الحد اختار مولاها الذم لو الفداء وقال صاحباه ابن اختا والذم لاحد عليه وان اختار الفداء عليه الحد * اذا قبل الرجل لجنبية من شهوة او نظر الى فرجها بظهور ثم تزوج بها او ابنتها فدخل بها لاحد عليه وان قال علمت انها على حرام في قول ابي حنيفة رخص ولا يبطل احصائها بهذا الرطب حتى يحد قاذفة كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قبل الرجل ام امرأته او ابنتها او قبلت المرأة ابن زوجها او اباه حتى حرمت عليه ثم ان زوجها وطئها لاحد عليه وان قال علمت انها على حرام هكذا في اثنا عشر خاتمة * في الاصل لا يؤخذ الاخرس بعد الزنا ولا بهي ومن الحدود وان اقربته باشارة او كتابة او شهدت به الشهود عليه والذي يجن ويغيب اذا زنى في حال افاقته اخذ بالحد فان قال زيمت في حال جنوني لا يحد كالبايع اذا قال زيمت وانا صبي كذا في المحيط * من زنى في دار الحرب او في دار البغي ثم خرج اليها لا يقيم عليه الحد كذا في الهداية * لو دخلت سرية دار الحرب فزنى رجل منهم لم يحد وكذا امير العسكر لا يقيم الحدود والقصاص كذا في الكافي * وان كان الخليفة قد فزا بنفسه او امير مصر كان يقيم الحد على اهله فزا بجنده يقيم الحدود والقصاص في دار الحرب وهذا اذا زنى بالعسكر فاما اذا الحق باهل الحرب وفعل في ذلك لا يقيم عليه الحد قالوا ولما يقيم هذا الامير الحد في عسكره اذا كان بآمن على الذي يقيم عليه الحد ان لا يرتد ولا يلحق بالكفار وما اذا كان يخاف عليه الارتداد والالحاق فانه لا يقيم عليه الحد حتى ينفصل من دار الحرب ويصير في دار الاسلام كذا في الظهيرية * الذمي اذا زنى بعزبية مسنأ منه يجب الحد على الذمي بالاجماع كذا في الغيبة * وكذا لو زنى بها مسلم يحد كذا في فتاوى قاضي خان * لاحد على المسنأ من والمستأمنه من ذنبي حنيفة ومحمد رخص الاحد القذف ولو مكنت مسلمة او ذمية من مسنأ من فعدت ذنبي حنيفة رخص تعد المسلمة والذمية وعند محمد رخص لاحد على واحد وعند ابي يوسف رخص حدوا جميعا كذا في العتبية * الذمي اذا زنى ثم اسلم ان ثبت له عليه باقراره او بشهادة المسلمين لا يدرا عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم لا يقيم عليه الحد كذا في البصير الراثق * ان زنى صحيح بمجنونة او صغيرة يجامع مثلها حد الرجل خاصة وهذا بالاجماع كذا في الهداية * وكذا اذا زنى بنتا يجب عليه الحد هكذا

في محيط المرحسى * اذ انى صبي او مجنون بامرأة عاقلة وهى مطاوعة فلاحد على الصبي والمجنون بلا خلاف وهل تعد المرأة فعلى قول علما ثنارح لاتحد واذا زنى بصبيبة فلاحد عليهما وعليه المهر ولو اقر الصبي بذلك لا يلزمه شيء باقراره ولو زنى صبي بامرأة بالغة فذهب مذرتهما وهى مكروه فانه يضمن المهر بخلاف ما اذا كانت مطاوعة واما الصبيبة اذا دعت صبيا الى نفسها فاذ هب مذرتهما فعليه المهر والامة اذا دعت صبيا فزنى بها ضمن المهر كذا فى الذخيرة * ولو مكنت نفسها من النائم لا يجب عليهما الحد كذا فى محيط المرحسى * من اكرهه السلطان حتى زنى فلاحد عليه وكان ابو حنيفة رح او لا يقول يحد ثم رجع فقال ولا يحد وان اكرهه غير السلطان قال ابو يوسف ومحمد رح لا يحد كذا فى فتح القدير وعليه الفتوى كذا فى السراج المرأة لو اكرهت فمكنت لم تعد بالاجماع ومعنى المكروه ان تكون مكروهة الى وقت الايلاج اما لو اكرهت حتى اضطجعت ثم مكنت قبل الايلاج كانت مطاوعة كذا فى خزائن الفتاوى * ولو زنى مكروه بمطاوعة تعد المطاوعة عند ابى حنيفة رح كذا فى فتح القدير * ثم الاصل ان الحد منى سقط من احد الزانيين للشبهة سقط من الآخر للشركة كما اذا دعى احد هما النكاح والاخر ينكر ومنى سقط لقصور الفعل فان كان القصور من جهتها سقط الحد عنها ولم يسقط من الرجل كما اذا كانت صغيرة بجامع مثلها او مجنونة او مكروهة او نائمة وان كان القصور من جهته سقط عنها جميعا كذا فى السراج الوهاج * اذ اوطى الرجل ام ولد ابنة فقال علمت انها على حرام لاحد عليه ولو تزوج الرجل بامرأة ابية بعد موت الاب فولدت منه قال الفقيه ابو بكر البلخى ان اقر بالوطى اربع مرات فى محال مختلفة حدا جميعا ولا يثبت نسب الولد وقال الفقيه ابو الليث هذا قول ابى يوسف ومحمد رح وبه نأخذ * رجل زنى بامرأة ميتة اختلفوا فيه قال اهل المدينة حد وقال اهل البصرة بعزرو ولا يحد وقال الفقيه ابو الليث رح وبه نأخذ رجل زنى بجارية مملوكة وقتلها بالاجماع ذكر فى الاصل ان عليه قيمتها ولم يذكر فيه خلافا وفكر ابو يوسف رح فى الامالى من ابى حنيفة رح عليه القيمة والحد ايضا وقال ابو يوسف رح عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح كذا فى فتاوى قاضى خان * ولو زنى بالحره فقتلها به يجب الحد مع الدية بالاجماع كذا فى التبيين * ولو زنى رجل بحره ثم قتلها خطأ حتى وجبت الدية يجب الحد لانهما وجبا بسببين مختلفين

مختلفين كذا في الظهيرة * أن وطئ اجنبية فيما دون الفرج لا يحد لعدم الزنى ويعزى ولو وطئ امرأة في دبرها ولا طبعاً لم يحد عند أبي حنيفة رح ويعزى ويودع في السجن حتى يتوب وعندهما يحد الزنا فيجلد ان لم يكن محصناً ويرحم ان كان محصناً ولو فعل هذا بعبدته او امته او بزوجه بنكاح صحيح او فاسد لا يحد اجماعاً كذا في الكافي * ولو اعتاداً للواطئة قتله الا امام محصنا كان او غير محصن كذا في فتح القدير * لاحد على واطئ البهيمة عندنا كذا في الكافي * ومن زفت اليه غير امرأته وقالت النساء انهاز وجنك فوطئها لاحد عليه وعليه المهر لان الانسان لا يميز بين امرأته وبين غيرها في اول الوهلة الا بالاخبار وخبر الواحد يكفي في امور الدين وفي المعاملات ولهذا اذا جاءت جارية وقالت بعثني مولاي اليك هدية يحل وطؤها اعتماداً على قولها ويثبت نسب الولدان جاءت به المزفونة ويجب عليها العدة ولا يحد قاذفه كذا في غاية البيان * رجل وجد على فراشه في ليلة مظلمة امرأة وله امرأة قد يمتع فجاء مع التي وجدها في فراشه وقال ظننت انها امرأتى قالوا لا يقبل قوله وعليه الحد كذا في فتاوى قاضيخان * قال ابو حنيفة رح لو ان رجلاً وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننتها امرأتى فعليه الحد ولو كان اعمى كذا في السراج الوهاج * ولو ان اعمى دعا امرأة فاجابته فيراها فجاء معها قال محمد رح عليه الحد ولو اجابته فقالت انا فلانة تعنى امرأته فجاء معها لا يحد ولو كان بصيراً لا يصدق على ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * رجل احل جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لاحد عليه كذا في محيط السرخسى * السكران اذا زنى يحد اذا صاح كذا في السراجية * اذا كان البائع قاصداً فوطئها المشتري قبل القبض او بعده لاحد عليه ولو باع جارية على انه بالخيار ووطئها المشتري او كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فانه لا يحد علم بالحرمة ولم يعلم كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رح في الاصل اذا فصب جارية وزنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهم جميعاً ولو زنى بهائم فصبها وضمن قيمتها فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رح لا يسقط الحد كذا في المحيط * رجل استلقى على قفاه فجاءت امرأة وقعدت عليه حتى قضت حاجتها وجب عليها الحد كذا في الظهيرة * اذا زنى بامته ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية انه يحد عندهم جميعاً وكذلك اذا زنى بمرة ثم تزوجها كذا في شرح كتاب الحدود * واذا زنى بامرأة ثم قال لشريتها لاحد عليه مائة كانت حرة او امته واذا زنى بامته ثم قال اشتريتها وصاحبها فيها بالخيار

وقال مولاها كذب لم ابعها قال لا حد عليه وكذلك لو قال اشتريتها بوصف الى اجل كذا في المحيط * والحرّة اذا زنت بعد ثم اشترتها فانها حد ان جميعا كذا في فتاوى قاضى خان * زنى بامة ثم ادعى انه اشتراها شراء فاسدا او وهبها له وكذبها صاحبها او شهد الشهود انه اقرب الزنا ثم ادعى عند القاضى هبة او بيعا روى عنه الحد كذا في محيط السرخسى * ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة له من غير دعوى شبهة فعليه الحد ولا شيء عليه في الانضاء لرضائها به ولا مهر لها لو جوب الحد وان كانت مع دعوى شبهة فلا حد عليه ولا شيء عليه في الانضاء ويجب العقر وان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونها ولا مهر لها ثم ينظر في الانضاء فان لم تستمسك بولها فعليه الدية الكاملة وان كانت تستمسك بولها حد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليهما ثم ان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند ابى حنيفة وابى يوسف رح وان كانت صغيرة يجمع مثلها بهى كالكبيرة فيما ذكرنا الا في حق سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجمع مثلها فان كانت تستمسك بولها لزمه ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه وان كانت لا تستمسك ضمن الدية ولا بضمن المهر عند ابى حنيفة وابى يوسف رح كذا في التبيين * لو ان هب بصرامة بالوطي لا يجب الحد بخلاف ولو كسر فخذها بالوطي يجب الحد ونصف القيمة وان كانت حرة يجب الحد والدية بخلاف كذا في العتابة * كل شيء صنعته الا ما الذي ليس فوقه امام مما يجب به الحد كالزنا والسرقة والشرب والقذف لا يؤخذ به الا القصاص والمال فانه اذا قتل انسانا او اتلف مال انسان يؤخذ به وان احتاج الى المنعة فالمسلمون منعة فيقدر على استيفائه فاناد بالوجوب كذا في الكافي * الباب الرابع في الشهادة على الزنا والرجوع عنها * ولا تقبل الشهادة على الزنا الا شهادة اربعة احرار مسلمين كذا في شرح الطحاوى * ان شهد على الزنا اقل من اربعة بان شهد واحدا واثنان او ثلثة لا تقبل الغهادة ويحد الشاهد حد القذف عند علمائنا رح واذ حضر اربع مجلس القاضى ليشهدوا على رجل بالزنا فشهد واحدا واثنان او ثلثة وامتنع الهاقى فان اذى شهد يحد حد القذف عند علمائنا رح كذا في المحيط * ولو شهد ثلثة منهم على الزنا والرابع قال رأيتهم في لحاف واحد فانه لا يحد لمشهود عليه ويحد الشهود الثلثة حد القذف والشاهد الرابع لا حد عليه الا اذا كان

قال في الابتداء اشهد انه قد زنى بها ثم فسر الزنا على ما ذكرنا حينئذ يحد كذا في شرح الطحاوى *
 واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة عندنا حتى لو شهد وامتنع قيس لا تقبل شهادتهم ويحدون
 حد القذف كذا في الكافي * ومن محمد رح اذا كانوا قعودا في موضع الشهود فقام واحد
 بقصد واحد وشهد فالشهادة جائزة وان كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهد
 وخرج ثم دخل آخر وشهد اذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا يقبل شهادتهم كذا في
 فتاوى قاضى خان * اذا شهد شاهدان على رجل بالزنا وشهد آخران على اقرار الرجل
 بالزنا لاحد على المشهود عليه ولا على الشهود وان شهد ثلثة بالزنا وشهد الرابع على الاقرار
 بالزنا فعلى الثلثة الحد كذا في الظهيرية * وان شهدوا انه زنى بامرأة لا يعرفونها لم يحد
 كذا في الهداية * فلو قال المشهود عليه المرأة التى رايتموها معى ليست زوجتى ولا امتى
 لم يحد ايضا لان الشهادة وقعت غير موجبة للحد وهذا اللفظ منه ليس اقرارا كذا في فتح القدير *
 اربعة شهدوا على رجل انه زنى بامرأة لا تعرفها ثم قالوا بفلانة لا يحد الرجل ولا الشهود *
 اربعة شهدوا على رجل انه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم انه زنى بها بالبصرة وشهد اثنان
 منهم انه زنى بها بالكوفة لاحد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحد الشهود عندنا
 استحسانا ولو شهد اربعة على رجل انه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم انه زنى بهذه المرأة
 في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم انه زنى بها في هذا البيت الاخر من الدار
 لا تقبل شهادتهم ولو شهد اربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم انه زنى بها يوم الجمعة
 وشهد آخران منهم انه زنى بها يوم السبت او شهد اثنان منهم انه زنى بها في ملو هذه الدار
 وشهد آخران انه زنى بها في مفل هذه الدار او شهد اثنان منهم انه زنى بها في دار فلان هذا
 وشهد آخران انه زنى بها في دار هذا الرجل الاخر فانه لاحد على المشهود عليه في هذه المسائل
 ولا على الشهود عندنا كذا في فتاوى قاضى خان * اذا شهد اربعة انه زنى بها بالبصرة وقت
 طلوع الشمس في اليوم الفلانى من الشهر الفلانى من السنة الفلانية واربعة على انه زنى بها
 بالكوفة في الوقت المذكور بعينه فلا حد عليهما كذا في النهر الفائق * ولو شهد اثنان انه زنى بها
 في زاوية هذا البيت وشهد آخران انه زنى بها في زاوية اخرى منه حد الرجل والمرأة استحسانا
 وهذا لانه يحتمل ان يكون ابتداء الزنا في زاوية وانتهاءه في اخرى وهذا اذا كان البيت صغيرا

بحيث يحتمل ما قلنا اما اذا كان كبيراً فلا فان شهد اربعة على رجل بالزنا فشهد كل واحد منهم انه زنى بفلانة تقبل شهادتهم وتحمل شهادة كل واحد منهم على الزنا الذي شهد به صاحبه كذا في الكافي * ولو شهد شاهدان انه زنى بها في ساعة من النهار وشهد آخران انه زنى بها في ساعة اخرى فانه لا تقبل هذه الشهادة قالوا وهذا اذا شهد الآخران على ساعة اخرى لا يمكن التوفيق بينهما بان شهد اثنان انه زنى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد آخران انه زنى بها في ساعة من يوم الجمعة او شهد الآخران على ساعة اخرى من يوم الخميس بحيث لا يمتد الزنا الى تلك الساعة اما اذا ذكر الآخران ساعة يمتد الزنا الى تلك الساعة تقبل الشهادة * قال محمد رح في الاصل اربعة شهدوا على رجل بالزنا فشهد اثنان انه استكرها وشهد اثنان انها طاوخته قال ابو حنيفة رح ادراعتهم الحد جميعا يعنى الرجل والمرأة والشهود ولو شهد اربعة على رجل انه زنى بهذه المرأة شهد ثلاثة انها طاوخته وشهد الرابع انه استكرها فعلى قول ابى حنيفة رح لا يقام الحد على احدهم هكذا في المحيط * ولو شهد ثلاثة على الاستكراه وواحد على المطاوعة فلا حد على واحد من ابى حنيفة رح كذا في محيط السرخسى * اذا شهد اربعة على رجل بالزنا واختلفوا في المرأة المزنى بها او في المكان او في الوقت بطلت شهادتهم ولكن لا حد على الشهود صندنا كذا في المبسوط * وان اختلفوا في الثوب الذي كان عليه او عليها حين الزنا او في لونه او في طول المزنى بها وقصرها او في سمنها او هزالها لم يضر لانهم اختلفوا فيما لا يحتاجون الى ذكره وكذا لو شهد اثنان انه زنى ببيضاء وآخران انه زنى بسمراء لان اللونين يتشابهان فلم يكن اختلافهما في الشهادة بخلاف البياض والسوداء شهد اثنان انه زنى بحبشة وآخران بخراسانية او اثنان بكوفية وآخران ببصرية او اثنان بحرة وآخران بامة او اثنان ببالغة وآخران بالتي لم تبلغ لم تقبل كذا في النمرتا شى * واذا شهد اربعة انه زنى يوم النحر بمكة بفلانة وشهد اربعة انه قتل يوم النحر بالكونة فلان لم يقبل واحد من الشاهدين ولا حد على شهود الزنا فان حضر احد الفريقين وشهدوا فحكم الحاكم بشهادتهم ثم شهد الآخرون فشهادة الآخريين باطلة ولا يقام الحد على شهود الزنا وان كانوا هم الفريق الثاني كذا في المبسوط * ان شهدوا على رجل انه زنى بفلانة وهي غائبة فانه يحد كذا في فتح القدير * ان شهد اربعة على امرأة بالزنا فأنظر

بأن الزنا فنظرت اليها النساء فقلن هي بكر لاحد عليهما ولا على الشهود كذا في الكافي * وكذا اذا قلن هي رتقاء او قرناء كذا في فتح القدير * وان اشهدوا على رجل بالزنا وهو مجبوب فانه لا يحد ولا يحد الشهود ايضا كذا في التبيين * اربعة شهداء على رجل بالزنا فوجدوه مجبوبا بعد الرجم بالمدينة على الشهود ولاحد وان كانت امرأة فنظرت اليها النساء بعد الرجم فقلن هذا راء او رتقاء فلا ضمان على الشهود ولاحد عليهم * اربعة شهداء على رجل فشهد اربعة على الشهود انهم هم الذين زنوا بها لا يقبل شهادة احدهم ولا يقام المحد على احد للشبهة عند ابي حنيفة راجع وعندهما يحد الشهود الاولون لثبوت زناهم بحجة وهي شهادة اربعة عدول نصاروا فسقة ولو قال الفريق الثاني انهم زنوا بها وسكتوا يجب عليهم الحد لانهم شهدوا بزنا آخر لا بالزنا الذي شهد به الفريق الاول كذا في محيط السرخسي * ولو شهد اربعة على رجل بالزنا وامرأة وشهد اربعة آخرون على الشهود بانهم هم الذين زنوا بها وشهد ايضا اربعة آخرون على الشهود الثاني بانهم هم الذين زنوا بها لا حد على الكل عند ابي حنيفة راجع وعندهما يحد الرجل والمرأة والفريق الاوسط من الشهود حدا للزنا كذا في التبيين * ولو لم يشهد الشهود بعضهم على بعض بالزنا ولكن شهد بعضهم على بعض بانهم محدودون في قذف والمسئلة بحالها يحد الرجل والمرأة بالشهادة الاولى كذا في محيط السرخسي * ولو شهدوا على الزنا والشهود صبيد او كفار او محدودون في القذف او عريان فانه لا يجب على المشهود عليه الحد ويجب على الشهود حدا للقذف كذا في شرح الطحاوي * وان شهد اربعة على رجل بالزنا واحد منهم صبيد او محدود في قذف فانهم يحدون ولا يحد المشهود عليه كذا في الهداية * ولو اعتق المتعبد فاماد واحد وانبا وكذا العبيد اذا شهدوا واحد وانهم اعتقوا واعادوا واحد وانبا بخلاف الكفار شهدوا على مسلم ثم اجادوا او من محمد راجع لوضرب بعض الحد فوجد احد منهم صبيدا فشهد اربعة اخرى لا يحد لان ذلك الحد قد بطل كذا في العتبية * ولو كان احد الشهود الاربعة مكاتبا او صبيبا او اعشى حدوا جميعا سوى الصبي فان علم ذلك بعد ان اقيم الرجم على المشهود عليه لم يحدوا والدية في بيت المال وان كان الحد جلد اضرخوا الحدان طلب المشهود عليه اما ارش الضرب فهو دهر في قول ابي حنيفة راجع كذا في الايضاح * معتق لبعض المكاتب عند ابي حنيفة راجع ولا شهادة للمكاتب كذا في المبسوط * ان شهدوا

وهم فيها يوق أو ظهرا نهم فساق لم يجدوا كذا في الكافي * ولو ادعى المشهود عليه أن أحد الشهود عيب فلقول له حتى يثبت أنه حر كذا في التاتارخانية * رجل قد فرجلا بالزنا ثم شهد القاذف مع ثلثة نفر أنه زان بنظر أن كان المقذوف قدمه إلى القاضي ثم شهد لم تقبل وإن كان لم يقدمه قبلت شهادته كذا في محيط السرخسي * قال محمد بن روح في الجامع الصغير أربعة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن وضربه الإمام ثم ظهروا بالشهود كانوا عبيدا أو كفرا أو محدودين في قذف وقد مات من الجلد أو جرحته السياط قال أبو حنيفة ربح لا ضمان على القاضي ولا في بيت المال كذا في المحيط * إذا حد بشهادة شهود جلد فجر حوا الحد أو مات منه لعدم احتماله إياه ثم ظهروا ببعض الشهود عيب أو محدود ود في قذف أو كفرا فأنهم يحدون بالاتفاق قال أبو حنيفة ربح لا شيء عليهم ولا على بيت المال كذا في فتح القدير * أربعة شهدوا على الرجل بالزنا وهو محصن أو شهدوا عليه بالزنا ولا حصان فرجمه الإمام ثم وجد أحد الشهود عبدا أو مكاتبا أو محدودا في قذف فدينه على القاضي ويرجع القاضي بذلك في مال بيت المال بالاجماع ولو ظهروا بالشهود فساق فلا ضمان على القاضي * أربعة شهدوا على رجل بالزنا فزكاهم نفر وقالوا أنهم أحرار مسلمون عدول ثم ظهروا أنهم عبيد أو كفار أو محدودون في القذف إن بقي المزكون على تزكيتهم ولم يرجعوا منها ولكن قالوا أخطأنا فلا ضمان عليهم مندهم جميعا ويجب الضمان في بيت المال مندهم جميعا فاما إذا رجعوا عن التزكية وقالوا كنا مندهم عبيدا أو كفارا أو محدودين في القذف إلا أنا نعمدنا التزكية مع هذا اختلفوا فيه قال أبو حنيفة ربح يجب الضمان على المزكين ولا يجب في بيت المال وقال أبو يوسف ومحمد ربح لا ضمان على المزكين ويجب في بيت المال وهذا إذا ظهروا بالشهود عبيدا أو كفارا أو محدودون في القذف فاما إذا ظهروا أنهم فسقة ورجعوا عن التعديل وقالوا عرفناهم فسقة إلا أنا نعمدنا التعديل فإنهم يضمنون وهذا إذا قال المزكون هم أحرار مسلمون عدول فاما إذا قالوا عدول لا غير ثم ظهروا بالشهود عبيدا أو كفارا فلا ضمان عليهم كذا في المحيط * ولا فرق بينهما إذا شهدوا بلفظ الشهادة فقالوا نشهد أنهم أحرار أو أخبروا بأن قالوا هم أحرار كذا في النهاية * لا ضمان على الشهود ولا يحدون حد القذف كذا في الكافي * أربعة شهدوا على رجل بالزنا ثم أقر وأعد القاضي أنهم شهدوا بلا بطل فعليهم الجحد فان لم يحددهم القاضي حتى شهد أربعة غيرهم على ذلك الرجل بالزنا جازت شهادتهم وأقيم الحد

على المشهود عليه بتهمة ويدرأ من الفريق الاول حد القذف كذا في المبسوط * اذا رجع
الشهود بعد الجرح بالجلد او الموت بالجلد لا يضمنون عند ابي حنيفة ربح اصلا لاضمان الارش
ولا ضمان النفس وعندهما يضمنون ارش الجراحة ان لم يميت المحدث والدية ان مات
كذا في فاية البيان * اربعة شهد واعلى غير محصن فجلده القاضي فجرحه الجلد ثم رجع
احدهم لا يضمن الراجع ارش الجراحة وكذا ان مات من الجلد لا ضمان على احد عند
ابي حنيفة ربح لا على الراجع ولا على بيت المال وعندهما يضمن الراجع كذا في السراج
الوهاب * ولو كان حده الجلد فجلد بشهادتهم ثم رجع واحد منهم حد الراجع وحده بالاجماع
كذا في التبيين * اذا سرب وبقي موطر رجع واحد من الشهود ضربوا جميعا حد
القذف ويدرأ من المشهود عليه ما بقي من الحد ولو رجمه الناس والشهود فلم يميت حتى
رجع بعضهم حد الشهود حد القذف كذا في فتاوى قاضي خان * ان شهد اربعة على
شهادة اربعة على رجل بالزنا لم يحد فان جاء الاصول وشهد واعلى ذلك الزنا بهينه
لم يحد ايضا ولا يحد الفروع والاصول كذا في الكافي * وكذا لا تقبل شهادة غيرهم كذا
في خزائن المفتين * ان شهد اربعة على رجل بالزنا بفلانة واربعة اخرى شهد واعلى زناه بامرأه
اخرى ورجم فرجع الفريقان ضمنوا دية اجماعا وحد والقذف عند ابي حنيفة وابي يوسف ربح
كذا في الكافي * لو شهد اربعة بالزنا والاحصان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضاء حد الراجع
في قولهم حد القذف وحد الباقي عندنا وان رجع بعد القضاء قبل الامضاء حد الراجع في قولهم
وحده الباقي عند ابي حنيفة وابي يوسف ربح الاخر وان رجع بعد القضاء والامضاء حد الراجع
ولا حد على الباقيين في قولهم وعلى الراجع ربع الدية في ماله في سنة واحدة في قولهم كذا
في فتاوى قاضي خان * وكذا كلما رجع واحد حد وضم ربع الدية كذا في الكافي ولو رجعوا
جميعا بعد القضاء والامضاء حدوا جميعا عندنا والدية في اموالهم كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو قذف رجل هذا المرحوم لا يحد القاذف لما ذكرنا ان رجوع الشاهد بعد القضاء لا يعمل
في حق غيره كذا في المحيط * شهدوا بالعتق والزنا فرجم ثم رجعوا ضمنوا القيمة للمولى والدية
للورثة وحد وكذا في التاتارخانية * ولو رجعوا من العتق لم يضمنوا شيئا لان شهود الاحصان
لا يضمنون بالرجوع كذا في خزائن المفتين * ان كان الشهود خمسة ثم رجع واحد امضى الحد

على المشهود عليه بشهادة من بقي كذا في الابضاح * ان شهيد خمسة على رجل بالزنا والاخصاص
 فوجم ثم رجع واحد فلا شيء عليه فان رجع آخر غرم لربع الدية ويحصدان جميعا كذا في المبسوط *
 وكلما رجع واحد بعدهما غرم ربع الدية وان رجع الخمسة معا غرموا اخماسا كذا في الحاوي
 للقدس * في المبتغى خمسة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فجلده القاضى الحد
 ثم وجد احد الخمسة محدودا في القذف او عبدا ثم رجع الشهود الاربعة يحده هؤلاء الشهود
 ولا يحصد الذبي وجد مبدؤا محدودا في القذف لانه قاذف وقد شهد على القذوف اربعة بالزنا
 وحذوفيه ايضا شهد اربعة رجال واربع نسوة على رجل بالزنا وهو غير محصن وضرب الحد ثم رجعوا
 جميعا ضرب الرجال ولم تضرب النساء فلورجعوا قبل ان يضرب الحد صدم الرجال والنساء جميعا
 كذا في المحيط * ولورجم بشهادة ستة فرجع اثنان فلا شيء عليهما فلورجع ثالث غرم واربع الدية
 ويحصد الراجعون في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج فلوشهد الراجعون على رقب احد الباقيين
 يجب ربع آخر من الدية في بيت المال فان رجع اثنان من الستة وشهد على رقب اثنين من الباقيين
 جازو ربع الدية على الراجعين وربع في بيت المال ولوشهدا على رقب ثلثة لم يجزوا لورجم
 بشهادة ثمانية نية فزنا واحد او كل اربعة بزنا على حدة ثم رجع اربعة منهم فلا ضمان ولا حد
 فان رجع الخامس غرم واربع الدية بينهم ويحدون في قولهما كذا في خزنة المفتين والعناية *
 ولورجمه القاضى بثلثة او برجل وامرأتين فان قال ظننت انه يجوز فعلى بيت المال وان قال
 ظننت انه لا يجوز فعليه ولورجمه بالاقرار مرة لا يضمن بكل حال كذا في العناية * ان قال الشهود
 للرجل والمرأة في غير مجلس القاضى نشهدا نكما زانبا وقد موها الى القاضى وشهدوا به
 عليهما وقالوا انهم قد قالوا لنا هذه المقالة قبل ان يرفعونا اليك ولنا بذلك بينة لم تقبل شهادتهما
 على ذلك ولم يسقط شهادتهم به وحد الرجل والمرأة كذا في المبسوط * قال محمد رجع
 في الجامع الصغير رجل شهد عليه اربعة من بنيه او اخوته او بنى معه بالزنا وهو محصن والشهود
 مدبول فغضى القاضى عليه بالرجم فانه يأمر الشهود ان اراد رجيمه ان يبدوا بالرمي
 فان رجيم هؤلاء الاولاد اباهم فلم يصيبوا مقتله ورجم الناس بعد ذلك واصابوا مقتله ثم رجع واحد
 من الشهود من شهادته غرم الراجع ربع الدية ويكون ذلك في ماله ويكون ذلك في ثلث سنين
 ويكون

ويمكن ذلك بين ورثة المجرم وبين هذا المراجع فرفع منه قدره حتى يغرم الباقي ان كان شعبة
 لا يني ربع الدين فبالا لافضا يغرم المراجع ربع الدين انما قال له الذين لم يرجعوا ان ايماننا زني
 كما شهدنا اننا ذلك ولم تروا شهدت بباطل وكان العمان واجبا في هذه الحالة بانفاق الكل
 واما اذا قال له الباقي رأيت معنا زنا الاب وكذبت في المراجع لا يغرم المراجع ويجب
 حد القذف على هذا المراجع مندم لما لنا الثلاثة الا ان الذين شهدوا معه ينكرون وجوب
 حد القذف على ابنه المراجع فلا يكون لهم ان يحاصموا في ذلك فبعد ذلك ينظر ان كان للمرجوم
 والد الوجد او ولد آخر غير الشهود كان له ان يحاصم المراجع في الحد وان لم يكن للمرجوم
 ولد آخر ولا والد ولا جدو كان لبعض الشهود ولد ينظر ان كان ذلك ولدا لمراجع لم يكن له
 ان يحاصم اياه في الحد وان كان الولد ولد واحد من الذين لم يرجعوا كان له حق استيفاء الحد
 من الرابع هذا الذي ذكرنا اذا كان الشهود رجما المشهود عليه ولم يقتلوه فاما اذا رجموه وقتلوه
 ثم رجع واحد منهم من شهادته ولا وارث للميت غير هؤلاء الشهود فالمسئلة على ثلاثة اوجه
 اما ان قال الباقي للمراجع كذبت في رجوميك وصدقت في شهادتك او قالوا كل الاب زانيا
 ولكنك لم تر زناه او لا ندري انك رأيت زناه ام لا وقد شهدت بالبطل او قالوا لم يزن الاب
 وقد كذبت في قولك انه وان نفى الوجه الاول لم يغرم المراجع شيئا من دية الاب ولا يحرم من
 الميراث وفي الوجه الثاني غرم المراجع ربع الدية ويحرم من الميراث ولا حد عليه وان اقر على
 نفيه بعد القذف الا ان الباقي صدقوه من القذف والحق لهم لا يعدوهم حتى لو كان سواهم
 ممن ذكرنا قبل هذا لا استوفى الحد منه ولا يغرم الباقي شيئا من الدية ولا حد الثلاثة الباقي
 على الشهادة وفي الوجه الثالث يغرمون جميعا ويحرمون من الميراث ويكون الدية
 لاقرب الناس من المقتول بعدهم ويشتدون حد القذف * رجل له امرأتان وله من احدهما خمس
 بنين فشهد اربعة منهم على اخيهما انه زنى با امرأة ابيهما فهذا لا يخلو ما ان كان دخل بها هوهم او
 لم يدخلها وان كانت ام هؤلاء الشهود حية او كانت ميتة واما ان صدقهم الاب او كذبهم واما ان شهدوا
 انها طوعته في الزنا او شهدوا انها كانت مسكرة من قبل الاخ المشهود عليه بالزنا فاما اذا شهدوا
 ان اخاهم زنى بها وهي مطاوعة له وكان ذلك قبل الذخول بها فان كانت ام الشهود حية
 لا تقبل هذه الشهادة صدقهم الاب في ذلك او كذبهم جحدت الام ام ادعت فان كانت الام ميتة

ان كان اليمين يدمى ذلك لا تقبل الشهادة وان كان الاب يجمع ذلك قبل وان كان قد دخل بها
 او هم فان كانت مطاوعة كانت لهم حجة في شهادتهم لا تقبل ادمى الاب ذلك لم يجمعوا وصحت الام
 لم يجمعوا فان كانت امهم يجمعان فان ادمى الاب لا تقبل هذه الشهادة وان يجمعوا قبل وحقا
 كله ان يجمعوا وان يجمعوا وان يجمعوا فان كانت امهم يجمعان فان كانت امهم يجمعان
 قبلت الشهادة على كل حال ادمى الاب ذلك ام يجمعوا قبل بها الاب ام لم يدخل بها فان كانت
 امهم يجمعان فان ادمى الاب قبلت شهادتهم وان يجمعوا لا تقبل يجمعوا الام ذلك ام لا كانت
 في كل موضع تقبل شهادتهم يقام حد الزنا على الاخ الشهود عليه وعلى المرأة اذا كانت
 مطاوعة كذا في المحيط * اذا شهد اربعة نصارى على نصرايين بلزنا نقضى القاضي
 بشهادتهم ثم اسلم الرجل او المرأة قال يبطل الحد عنهما جميعا فان اسلم الشهود بعد ذلك
 لم ينفع اعادوا الشهادة ولم يعمدوها وان كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين فلما
 حكم الحاكم بذلك اسلم احد الرجلين او احد الامرأتين دري من الذي اسلم ومن صاحبه
 ولا يدرا من الآخرين كذا في المبسوط * قال محمد بن حنبل اذا جاء المشهود عليه بالزنا بشاهدتين
 يشهدان على شاهد من الذين شهدوا عليه بالزنا انه محدود في القذف بالقاضي يمال الشاهدين
 من حده وذلك لان اقامة حد القذف ان حصلت من السلطان او نائبه يبطل شهادته وان حصلت
 من واحد من الرعايا بغير اذن الامام فانه لا يبطل شهادته فلا بد من السؤال من الذي حده
 وان قال احده قاضي كورة كذا وسموه فقال المشهود عليه بحد القذف انا اقيم البيعة على افوار
 ذلك القاضي انه لم يحدني ولم يوقت واحدة من البيعتين وقتا فليق القاضي يقضى بكونه
 محدودا في القذف ولا يمنع القاضي من القضاء بكونه محدودا في القذف بسبب البيعة لاقرار
 فلان كان الشهود قد وقتوا في ضربه وقتا بان شهدوا بان قاضي بلد كذا حده حد القذف فليجمع
 وخمسين واربعائة مائة فاقام المشهود عليه البيعة ان ذلك القاضي قد ما بينا سنة خمس وخمسين
 ولو قضاه او اقام البيعة انه قد كان قاضيا في ارض كذا سنة سبع وخمسين ولزعمانه فان القاضي
 يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يلتفت الى البيعة الا ان يكون امرا مشهورا من ذلك فحينئذ
 لا يقضى بكونه محدودا في القذف بان كان موثقا القاضي قبل الوقت الذي شهد له الشهود
 باقامة الحد فيه مستفيضا طاهرا فيما بين الناس علنه كل صغير وكبير وكل عاقل وجاهل وكل

كون القاضى في ارض كذا في الوقت الذي تهبط الشهادة بالحكمة الحد فيه طاهر ومستغنى عن
 كل صيرور كبير وكل ما لم يجره هل في حينئذ لا يطعن يكون الشاهد محدود في ذنب ويقضى
 على المتهود عليه الحد الزنا كذا في المحيط * اذا ادعى المتهود عليه بالزنا ان هذا الشاهد
 محدود في القذف وان هذه بيعة بذلك امهله ما بينه وبين ان يقوم من مجلسه من غير ان يعلى عليه
 فان جاء بالبينة والا اقام عليه الحد فان اقران شهوده ليسوا بحضور في المصير وسأله ان يؤجله
 ليا ما لم يؤجله وان لم يدع المتهود عليه شيئا ولكن اقام رجل البينة على بعض الشهود انه تذنه
 فانه يجبه ويسأل عن شهود القذف فاذا زكوا وزكى شهود الزنا بدى الحد القذف ودري
 منه حد الزنا وكذلك لو قذف رجل من شهود الزنا رجلا من المسلمين بين يدي القاضى فان
 حضر المذوف وطالبه بحد اقيم عليه حد القذف وسقط حد الزنا وان لم يأت المذوف ليطالب
 بحد بقاء حد الزنا واذا اقيم حد الزنا ثم جاء المذوف وطلب حده يحد له ايضا وكذلك لو كان
 مكان الرامى سارق او كانت الشهادة بشيء آخر من حقوق العباد كذا في المبسوط * وان شهد اربعة
 على رجل بالزنا فقتله رجل صمدا او خطا بعد الشهادة قبل التعديل يجب القود في العمد والدية في الخطاء
 على ما قتله وكذا اذا قتله بعد التزكية قبل القضاء بالرجم كذا في الكافي * وكما يجب ضمان نفسه
 في هذين الفصلين يجب ضمان اطرافه حتى لو قطع انسان يده او نفا مينة ضمنه كذا في المحيط *
 وان قضى برجمه فقتله رجل صمدا او خطا لاشيء عليه كذا في الكافي * وكما لا يجب ضمان نفسه
 في هذا الفصل لا يجب ضمان اطرافه وليرجع الشهود من شهادتهم بعدما قتله في هذه الضرورة
 فلا شيء على القاتل كذا في المحيط * وان قتله صمدا بعد القضاء ثم وجد الشهود جبيدا او غائبا
 او محدودا بين في القذف فالتباص لن يجب القصاص وفي الاستحسان فيجب الدية في ماله
 في ثلث سنين فان كان هذا الرجل قتله رجما ثم وجد واعبدا فالدية في بيت المال لانه فعل ما فعل
 بامر الامام بخلاف ما اذا قتله بالسيف لانه لم يمتثل امر الامام كذا في الكافي * ابن شهاب في الشهود
 على رجل فقالوا شهد انه وطئ هذه المرأة ولم يقولوا زنى بها فشهدوا بهم باطلا وكذلك لو شهدوا
 انه جاء معها او باضعها ولا حد على المتهود كذا في المبسوط * اذا شهدوا على رجل بالزنا
 وقالوا نعمدنا النظر فبطلت شهادتهم كذا في الهداية * ولو قالوا نعمدنا النظر للمناذ لا تقبل اجماعا
 كذا في فتح القدير * اربعة شهدوا على رجل بالزنا فاراد الا امام ان يحده فافترى رجل

من الشهود على بعضهم فخاص القذف ان طلب حقه في القذف ان تبطل شهادته فلم يطالب
قال يجوز شهادتهم على الزنا بعد المشهود عليه كذا في المبسوط * لو بعة شهدوا على رجل بالزنا
وشهد رجلان عليه بالاحصان فنقض القاضي بالرجم ورجم ثم وجد شاهدا بالاحصان مبدعين
او رجعا من شهادتهما وقد جرحتهما بالحجارة الا انه لم يمت بعد القياس ان يقام عليه مائة جلدة
وهو قول ابي حنيفة ومحمد وفي الاستحسان يدرأ منه الجلد وما بقي من الرجم ولا يضمن الشاهدان
شيء من جراحته ولا يكون في بيت المال ايضا * اربعة شهدوا على رجل بالزنا ولم يشهد عليه
بالاحصان احد فامر القاضي بجلده ثم شهد شاهدان عليه بالاحصان بعد اكمال الجلد فالقياس
على الاول في هذا ان يرجم وفي الاستحسان ان لا يرجم وعلمنا وانا اخذوا بالاستحسان
في هذه المسئلة وبالقياس في الاول ولذا الذي ذكرنا اذا اكمل الجلد فما اذالم يكمل
حتى شهد شاهدان عليه بالاحصان لا يمتنع من اقامة الرجم كذا في المحيط * ولو شهد اربعة
على رجل بالزنا فادعى الشبهة بان قال طننتها امرأتى او جاريتى لا يستطع منه الحدوان قال
هي امرأتى او جاريتى فلا حد عليه ولا على المشهود كذا في الصراج الوهاج * ولو شهدوا انه
زنى بامرأة فقال كنت اشتريتها شراء فامدا او بشرط الخيار للبائع او ادعى هبة او صدقة او قال
نزوتها وقال الشهود اقرانه لا ملك له فيها درى منه الحد للشبهة وكذا روى في الحرة اذا قال
اشتريتها درى الحد وكذا لو قال الشهود امتتها وزنى بها وهو ينكر العتق كذا في العنابية *
اذا شهد الشهود على رجل وامرأة فانعت المرأة انه اكرها ولم يشهد الشهود بذلك ولكن شهدوا
انها طامسة فعليه الحد كذا في المبسوط * شهدوا بحد متقدم موى حد القذف لم يحد كذا في الكنز *
وان شهدوا بحد متقدم لغيره فامدا او بشرط الخيار للبائع او ادعى هبة او صدقة او قال
كذا في فتاوى قاضى خان * ولا بد من كون المتقدم بغير مذكر فان كان به كمرض او بعد مسامحة
او خوف طريق قبله فهو حد كذا في النهر الفائق * ثم المتقدم كما يمنع قبول الشهادة
في الابتداء يمنع الاقامة بعد القضاة متذنا حتى لو حارب بعد ما ضرب بعض الحد ثم اخذ بعد
ما تقدم الزمان لا يقام عليه الحد اختلفوا في هذا لتقدم من محمد انه قدره بشهر وهو رواية
عن ابي حنيفة وابى يوسف وهو الاصح كذا في الهداية * والتقدم بقدر شهر لا اتفاق

في غير شرب الخمر اما فيه فكذلك عند محمد ربح وعندهما بقدر بزوال الرائحة كذا في فتح القدير * وان اقرب الحد المتقدم حد الا في الشرب كذا في شرح الوقاية * ومن اقرب الزنا بامرأة بعينها او بغير عينها ربع مرات ثم حضرت المرأة فلا يحلوا اما ان تحضر قبل اقامة الحد على الرجل او بعد الاقامة ان كان بعد الاقامة واقرت بمنزل ما اقر الرجل تحدد ايضا وان انكرت وادعت على الرجل حد الا لحد لا يحد الرجل لاحاطة علمنا انه لا يجب عليه حدان وقد اقمنا عليه احدهما فلا يقام عليه الآخر وان كان قبل اقامة الحد فان انكرت المرأة الزنا وادعت النكاح يسقط الحد منهما ويجب العقر على الرجل وان لم تدع النكاح وانكرت وادعت على الرجل حد القذف يسقط الحد من الرجل مند ابى حنيفة ربح وكذلك لو كانت المرأة هي المقررة والرجل فائب فحكم الرجل كحكم المرأة كذا في شرح الطحاوي * وان جاءت المرأة بعد ما حد الرجل فادعت النكاح وطلبت المرأة المهر لم يكن لها المهر كذا في المبسوط * المنتقى رجل اقر بالزنا وهو محصن فامر القاضي برجمه فذهبوا به ليرجموه فرجع مما اقر به فقتله رجل لاشيء عليه ما لم يبطل القاضي عنه الرجم فان ابطال منه الرجم ثم قتله رجل قتل به كذا في محيط السرخسي * ذكر في الاصل عن ابي حنيفة ربح فيمن اقر بالزنا وادعت المرأة الاستكراه قال يحد الرجل ولا تحد المرأة كذا في الايضاح * الذي اسلم في دار الحرب اذا اقرانه كان زنى في دار الحرب قبل ان يسلم فلا حد عليه كذا في المحيط * واذا دخل المسلم دار الحرب بامان وزنى هناك بمصلحة او ذميمة ثم خرج الى دار الاسلام فاقربه لم يحد وهذا عندنا كذا في المبسوط * اذا قال العبد بعد ما متق زنيته وانا عبد لزمه حد العبد ويقام الحد على العبد ان اقرب بالزنا وبغيره مما يوجب الحد وان كان مولا فائبا وكذلك القطع والقصاص كذا في المحيط * ولو اقرب بالزنا مرتين وشهد بالزنا شاهدان لا يحد كذا في التمرقاشي * الباب الخامس في حد الشرب * من شرب الخمر فاخذوا ربحها موجودة او جاؤا به مكران فشهد الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك اذا اقر وربحها موجودة معه شرب من الخمر قليلا كان او كثيرا وان اقرب بعد نهب ربحها لم يحد هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف ربح وكذا اذا شهدوا عليه بعد ما ذهب ربحها ولو السكر لم يحد عندهما ايضا فان اخذه الشهود وربحها موجودة معه او سكران فذهبوا من مصر الى مصر فيه الامام فانقطع ذلك قبل ان ينهبوا به حد اجماعا كذا في الهراج الوهاج * لا يحد السكران باقراره

على نفسه كذا في الهداية * اختلفوا في معرفة السكر ان قال ابو حنيفة رَحِمَهُ اللهُ عن رجل من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وقال صاحباها اذا اختلفت كلامه فصار غالب كلامه الهديان فهو مسكران والفتوى على قولهما واذا شهد الشهود عند القاضي بشرب الخمر على رجل يسألهم القاضي من الخمر ما هي ثم يسألهم كيف شرب لا حتمال انه كان مكرها ثم يسألهم متى شرب لا حتمال التقدم ثم يسألهم انه ابن شرب لا حتمال انه شرب في دار الحرب كذا في فتاوى قاضي خان * فاذا بينوا ذلك حبسه القاضي حتى يسأل من العدالة ولا يقضي بظاهرها لعدالة * والمشهود عليه بشر بها لا بد ان يكون عاقلا بالغاً مسلماً ناطقاً فلا حد على صبي ولا مجنون ولا كافرو في الحانية ولا يحد الاخرس سواء شهد الشهود عليه او اشار باشارة معهودة يكون ذلك اقراراً منه في المعاملات ويحد الاصحى كذا في البحر الرائق * ولو شرب في دار الاسلام وقال ما علمت انها حرام حد كذا في السراجية * ولو قال المشهود عليه بشرب الخمر ظننتها لبناء وقال لا اعلم انها خمر لا يقبل ذلك وان قال ظننتها نبذ قبل منه كذا في البحر الرائق * يثبت الشرب بشهادة شاهدين به وبالاقرار مرة واحدة ولا يقبل فيه شهادة النساء مع الرجل كذا في الهداية * ولو شهد الشهود على السكران لا يقام عليه الحد حتى يصحوا فاذا افاق يقام عليه الحد سواء ذهب رائحة الخمر منه او لم تذهب * المسلم اذا تقيأ الخمر فانه لا يحد لجواز انه شرب مكرها ولا يحد المسلم لوجود ريح الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشرها او يقر ولو شهد احدهما انه شربها والاخر انه قاءها لا يحد وكذلك لو شهد احدى الشريعتين بالآخر بقرارة الريح توجد منه لكنهما اختلفا في الوقت وكذلك لو شهد احدهما انه شربها وشهد الآخر بقرارة بشرها وكذلك لو شهد احدهما انه سكر من الخمر وشهد الآخر انه سكر من السكر كذا في الظهيرية * ان اسكر من البنج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح انه لا يحد والسكران مما سوى الخمر من الاشربة المتخذة من التمر والعنب والزيت يحد * النى من ماء العنب اذا غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فشربه انسان وسكر لا يحد في قول ابي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ وحكمه حكم العصير منده واما المتخذ من الحبوب والفواكه كالحنطة والشعير والذرة والاجاص ونحوها مادام حلوا يحل شربه كذا في فتاوى قاضي خان * من سكر من النبيذ حد ولا يحد السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه طوما كذا في الهداية * من شرب ردى الخمر لم يحد حتى يسكر

ومن شرب المنصف او المثلث وسكر حد ولو سكر من نبيذ العسل والمزرو والجة اولين الرماك لم يحد
 كذا في الصراجية * فان خلط الخمر بشي من المائعات مثل الماء واللبس والدهن وغير ذلك
 وشرب ان كان الخمر غالبة وشرب منها فطرة حد وان كانت مغلوبة لا يحل شربها ولا يحد ما لم يسكر
 كذا في فتاوى قاضيخان * وحدا لسكر والخمر ولو شرب فطرة ثمانون سوطا كذا في الكنز *
 ويفرق على بدنه كما في الزنا ويجتنب فيه الوجه والرأس كما في الزنا ويجرد في المشهور وان كان
 عبدا فحد اربعون سوطا ومن اقرب شرب الخمر والسكر ثم رجع لم يحد كذا في السراج الوهاج *
 لا حد على الذمي في شي من الاشربه واذا اتى الامام برجل شرب خمر او شهد به عليه شاهدان
 فقال انما اكرهت عليها اقيم عليه الحد ولا يلتفت الى ما قال فرق بين هذا وبين ما اذا ادعى
 المشهود عليه بالزنا انه نكحها فانه لا يحد لان هناك ينكر ما هو السبب الموجب للحد لان
 الفعل يخرج من ان يكون زنا بالانكاح وهنا بعدر الاكراه لا ينعدم السبب وهو حقيقة شرب
 الخمر انما هذا قدر مسقط فلا يثبت الابينة يقيمها على ذلك كذا في الظهيرية * الباب السادس في
 حد القذف والتعزير * القذف في الشرع الرمي بالزنا * اذا قذف الرجل رجلا محصنا او امرأة
 محصنة بصريح الزنا بان قال زني او يازاني وطالب المقذوف بالحد حده الحاكم ثمانين سوطا
 ان كان القاذف حرا وان كان عبدا حده اربعين سوطا كذا في فتح القدير * ولا ينزع عنه الثياب
 غير الغرو والحشو ويفرق على بدنه كما في الزنا كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم * ويثبت باقراره
 مرة واحدة وبشهادة رجلين كما في سائر الحقوق كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يثبت بشهادة
 النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي الى القاضي كذا في فتاوى قاضيخان *
 وان اقربا لقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه كذا في الكافي * انما يجب الحد على القاذف بشرط
 ان يكون المقذوف محصنا وشراؤه خمسة وهو ان يكون حرا بالغ عاقلا مسلما عفيفا لم يكن وطئ
 امرأة بالزنا او بالشبهة او نكاح فاسد في عمره كذا في شرح الطحاوي * فيبطل احصانه بكل وطئ
 حرام في غير الملك صغيرة كانت الموطوءة او كبيرة او امة استحققت او معتدة من ثلث او بائن او وطئ
 امة ثم ادعى شراءها ونكاحها او وطئ امة مشتركة او امرأة مكروهة او مزفوفة او زنى في كفره
 او في دار الحرب او في جنونه او وطئ امة المحرمة على التأييد برضاع هكذا في خزائن المفتين *
 وهو الصحيح هكذا في التبيين * ولو اشترى امة وطئها ابوه او وطئها هو ابوها او وطئها فقد نه انسان

فلا حد على القاذف بالاجماع ولو اشترى امة لمس اسمها ونبتتها بشهوة او نظر الى عروج امها
او نبتتها بشهوة او نظرا بوه او ابنته الى فرجها بشهوة فوطئها قال ابو حنيفة فخرج لا يزول احصاؤه وحد
قان فهو قال ابو يوسف ومحمد خرج يزول احصاؤه ولا يحد قال غفر الله له وكذلك على هذا الصلح اخذ
تزوج امرأة بهذه الصفة ووطئها كذا في الظهيرية * ولو غفرت رجلا اتى اتمته وهي مجبومة
او مزروجة او مشتراة شراء ناسدا او امرأته وهي حائض او مظهر منهن او صائمة صوم فرض وهو عاقل
بصومها او مكاتبته فعليه الحد كذا في فتح القدير * في المنتهى تزوج خاتمة بعد الرابع ووطئها
فلا حد على قاذفها ولو وطئ المسلم جاريتها المرتدة حد قاذفها وفيه ايضا لو وطئ اتمته في عدة من زوج
لها فاني احدث قاذفها في المحيط * ان تزوج اتمته على حرة او تزوج اخنتين او امرأة وحنها في
عقد فالوطئ يحكم هذه العقود القاسدة بسقط الاحصان وكذلك ان تزوج امرأة فوطئها
ثم علم انها كانت محرمة بالمصاهرة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد راجح كذا في المبسوط * رجل
وطئ جارية ابنته فاحبلها او لم يحبلها فانه يحد قاذفه قال ابو يوسف راجح كل من درأت الحد
عنه وجعلت عليه المهر وانبت نسب الولد منه فاني احدث قاذفه وكذلك لو تزوج اتمته رجل
بغير اذنه ودخل بها فاني احدث قاذفه كذا في الظهيرية * ان تزوج امرأة بغير شهود او امرأة
وهو يعلم ان لها زوجا او في عدة من زوج او ذات رحم محرم منه وهو يعلم فوطئها فلا حد على
قاذفه وان اتى شيئا من ذلك بغير علم قال ابو يوسف راجح يحد قاذفه كذا في الجوهرة النيرة *
الذمي اذا تزوج امرأة مستحلقة في دينه ككنكاح ذات رحم محرم منه ثم اسلم فقد نه ان كان
قد دخل بها بعد الاسلام فلا حد على قاذفه وان كان الدخول حصل في حالة الكفر
فكذلك على قولهما وعند ابي حنيفة راجح يجب الحد على قاذفه كذا في شرح الطحاوي *
ان ملك اخنتين فوطئهما حد قاذفه كذا في المبسوط * اذا قذف امرأة وقد حدثت من الزنا
فلا حد على قاذفها او يكون معها علامة الزنا وهو ان يكون القامسي لامن بينهما وقطع
النسب من الاب والحق النسب بها او جاءت امرأة ومعها ولد لا يعرف له اب غلا حد
على قاذفها فان قذف الولد يجب الحد على قاذفه ولو كان لامن بغير الولد او كان مع الولد الا
انه لم يقطع النسب او قطع نسبه الا ان الزوج حادوا وكذب نفسه والحق النسب بالاب فحدف
رجل المرأة

رجل للمرأة فانه يجب الحد على قاذفها كذا في شرح الطحاوي * اذ قال لامرأته يا زانية
فقلت لا بل انت عدت المرأة ولا لعان بينهما ولو قال لا جنبية يا زانية فقلت زنيبت بك
لا يحد الرجل وتحد المرأة ولو قال لامرأته يا زانية فقلت المرأة زنيبت بك فلا حد ولا لعان
وكذلك لا حد على المرأة ولو قالت المرأة لتزوجها بعد زنيبت بك ثم قذفها الزوج بعد ذلك
لم يكن على واحد منهما حد كذا في المحيط * ولو قال زني بك زوجك قبل ان يتزوجك فهو
قذف ولو قال زني بك باصبعة لم يكن عليه حد كذا في التاتارخانية * ولو قال اشهد انك زان
وقال الآخر انا شاهد ايضا لا حد على الثاني الا ان يقول انا اشهد بما شهدت به كذا في العتابية *
قال لرجلين احدهما زان فقيل له هذا لاحدهما بعينه فقال لا لاحد عليه ولو قال لرجل يا زاني
فقال له غيره صدقت حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف ايضا كذا
في فتاوى قاضيخان * وكذا لو قال هو كما قلت حد الثاني ايضا كذا في محيط السيرخي * ولو قال
يا ابن القحبة يا خليلة فلان يادمي يا ابن الدمية لاحد وكذا لو قال جامعك فلان حراما او فجر بك
فلان او قال فلان يقول انك زان او انت تزني او ما رأيت زانيا خيرا منك او انت ازني الناس
او انت ازني مني او انت ازني من الزناة او زنيبت فيما دون الفرج او زني فخذك او رجلك
او يا لوطي او عملت عمل قوم لوط او لطت او زنيبت وانت مكرهة او بائنة او مجنونة لاحد وكذا
لا يجب بالتعريض وبقذف الاخرس والرتقاء وفي دار الحرب وصكر اهل البغى ولا يجب الحد
بقذف الصبي والمجنون جنونا مطبقا فان كان يجهن ويفيق يجب وكذا لا يجب بقذف المصروع
واما بقذف الخصي والعنبر يجب كذا في خزائن المفتين * ولو قال يا ولد الزنا او قال يا ابن الزنا
وامه محضنة حد لانه قذفها بالزنا كذا في التمر تاشي * اذ قذف فلانا مراة فلان في الغلام البلوغ
بالمن والاحتلام لم يحد القاذف بقوله كذا في المحيط * ولو قال لرجل يا زانية فانه لا يجب الحد
عليه وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في شرح الطحاوي * وهو الاستحسان كذا
في المحيط * ولو قال لامرأة يا زاني بغيا لها فانه يجب الحد على القاذف بالاجماع ولو قال
لرجل زناك يجب الحد على القاذف كذا في شرح الطحاوي * من قال لغير زنا في الجبل
وقال منيت صعود الجبل والحالة حالة الغضب لا يحد ولا يحد من ابي حنيفة وابي يوسف رح
كذا في فتح القدير * ولو لم يعن به الصعود يجب الحد اجماعا كذا في التبيين * ولو قال زناك

على الجبل لم يحد بالاجماع كذا في المضمرات * ولو قال زنأت على الجبل في حالة الغضب
فيل لا يحد وقيل يحد وهو لا وجه كذا في فتح القدير * ولو قال زنيت في الجبل يحد بالاتفاق
كذا في شرح الطحاوي * ولو قال يا زاني يا لهمة ذكر في الاصل انه اذا قال حنيت الصعود
على شيء لا يصدق ويحد من غير ذكر خلاف كذا في المحيط * ابراهيم من محمد رح رجل
دعا بجاريته فاجابته امرأة حرة وهو لا يراها فقال يا زانية ثم قال ظننتها امنى قال نحد
ولا نصدق كذا في محيط السرخسي * ولو قال لغيره زنيت وفلان معك يكون قاذفا لهما
ولو قال حنيت وفلان معك شاهد لا يصدق كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال يا ابن الزانية
وهذا معها فهو قاذف للثاني وكذلك اذا قال للثاني وانك معها كذا في المحيط * ولو قال
يا ابن الزانية وفلان معها فهو قاذف لامة ولفلان ولو قال وفلان معك لم يكن قاذفا ولو قال زنيت
وهذا معك او لم يقل معك فهو قاذف لهما كذا في خزنة المفتين * ابن سماعة من ابي يوسف رح
اذا قال لآخر يا ابن الزانية وهذا معك قال ذلك بكلام واحد فهو ليس بقاذف للثاني ولو قال
لرجل يا زاني وهذا معك كان قاذفا لهما روى عن ابي يوسف رح اذا قال لآخر يا ابن الزانية
وهذا ولم يقل معك فهو قاذف للثاني كذا في المحيط * من قذف الزاني بالزنا فلا حد عليه سواء
قذفه بذلك الزنا بعينه او بزا آخر كذا في المبسوط * ولو قال زنيت باحدى هاتين او هاتين يحد
كذا في العتبية * رجل قال لغيره قل لفلان يا زاني فان قال الرسول للمرسل اليه ان فلانا
يقول لك يا راني لا حد على احد لا على الرسول ولا على المرسل ولو ان الرسول لم يخبره
عن المرسل ولكن قال للمرسل اليه يا زاني حد الرسول كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال
لرجل يا ابن ماء السماء لا يحد ولو قال لعربي يا نبطي او لست بعربي لا يحد كذا في الكافي *
رجل قال لغيره لست انت من بني فلان لقبيلة لا حد عليه رجل قال لمسلم لست انت لابيكم وابو
كافران لا يحد * رجل قال لعبده لست لابيكم وابواه مسلمان وقد عتقا لا حد على المولى
وان عتق العبد بعد ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ان قال است لامك فليس بقاذف وكذا
اذا قال لست لا بوبك لم يكن قاذفا وان قال لست لابيكم وامة حرة وابوه عبد لزمه الحد
لامه وان كانت امة وابوه حر لم يحد ويعزروا لو قال لغيره لست لابيكم او لست باسن فلان
في غضب حد كذا في الكنز * وان قال لست باسن فلان يعني جده لا يحد كذا في الكافي *

نسب رجلا الى غير ابيه في غير فضبه لم يحد فان كان في فضب حد ولونسبه الى جده لم يحد لان الجدا ب وكذ النوسبه الى عمه او خاله او زوج امه لانهم يسمون ابا مجازا كذا في التمر تاشي * ولو قال لست من ولادة فلان فهذا ليس بقذف اذ اقال لغيره لست لاب لم يلدك ابوك فهذا كله قذف لأمه وكذا لك اذ اقال لست للرسدة كذا في الظهيرية * ولو قال لا خرجك زان فلا حد عليه كذا في الايضاح * ولو قال يا اخا الزاني فهو قذف لآخيه وان كان له اخ واحد فالحصومة له ولو قال يا اخا الزاني فقال لابل انت بحد الثاني والخصومة مع الاول لآخي الثاني كذا في العتابة * ولو قال يا ابن الزانيتين وكانت امه الدنيا مسلمة فعليه الحد ولا يبالى ان كانت الجدة مسلمة ام لا وان كانت الجدة مسلمة والام كافرة فلا حد عليه لان الاضافة الى الولادة انما يتناول الاقرب فالاقرب ولو قال يا ابن الف زانية يحد كذا في المراج الوهاج * ولو قال لرجل يا ابن الزاني والزانية يكون قذ فالأبيه وامه ان كانا حبيين كان طلب الحد لهما وان كانا ميتين فطلب الحد يكون له كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لامرأة اجنبية زني ببعير او بشوراو بحمار لا حد عليه ولو قال زني بناق أو ببقرة او بثوب او بد رهم فعليه الحد ولو قال لرجل زني ببعير او بناقة او ما اشبه ذلك لا حد عليه فان قال بامه او دار او ثوب فعليه الحد كذا في الظهيرية * قال محمد رح في رجل قال لغيره انت تزني لاحد عليه لان هذا الاستقبال ولو قال انت تزني واضرب انا فلا حد عليه لان هذا يذكر على طريق الاستفهام والتعبير ومعناه كيف يجوز ان يعاقب غير الفاعل كذا في الايضاح * ولو قال زني قبل ان تخلقى او قال قبل ان تولدى فلا حد عليه كذا في المحيط * ان اذف امرأة زنت في نصرانيتها او رجلا في نصرانيتها فانه لا يحد والمراد قذفها بعد الاسلام بزنا كان في نصرانيتها بان قال زني وانت كافرة وكذا لو قال لمعتق زني وهو عبد زني وانت مبد لا يحد كما لو قال قذ فتك بالزنا وانت كتابية او امه فلا حد عليه كذا في فتح القدير * ان قال لرجل يا ابن الاقطع او يا ابن المقعد او يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك فليس عليه الحد وكذلك لو قال يا ابن الازرق او يا ابن الاشقر او الاسود وابوه ليس كذلك ولو قال يا ابن الصدي او يا ابن الحبشي لا يكون قذ فانه لو قال لعربي يا عبد او يا مولى لاحد عليه وكذلك لو قال لعربي يا عبد او يا مولى لاحد عليه ولو قال يا بني لاحد عليه وكذلك لو قال لرجل انت مبدى او مولى

فهذا هو الرق والولاء عليه فليس من القذف في شيء فان قال يهودي او يا نصراني او يا مجوسي او يا ابن اليهودي لاحد عليه ولكنه يعزركذا في المبسوط * ولو قال يا ابن الحائك لاحد عليه كذا في قتم القدير * اذا قال لست بعربي او يا ابن الخطيئة او يا ابن الاصور وابوه ليس كذلك لم يكن قذفا ولو قال لست بابن آدم او لست الانسان او لست الرجل او ما انت بانسان لم يكن قذفا وان قال لست حلالا فهو قذف كذا في الجوهرية النبوة * ولو قال يا ابن الاصفر وابوه ليس كذلك لا يحد كذا في شرح الطحاوي * قيل فلان الميت كان صالحا لم يشرب ولم يزن فقال آخر فعل كذا وفعل هذا كله لا يكون قذفا ولو قال انه فعل كذا فهو قذف كذا في الوجيز للكردري * في الآثار من ابي حنيفة روح اذا قال لغيره يا بغل فعليه الحد لانه بلغه عمن يازاني وفي مختصر للجصاص من ابراهيم النخعي انه قال لا امرأته اي زوجها يجب الحد وعلى هذا اذا قال لها اي سياف او قال اي غراو قال اي جلب او ما شاكل ذلك يجب الحد لان هذه العبارات كلها منبئة من كونها زانية مرفاهة كذا في الاصل كذا في الذخيرة * ولو قذف رجلا فقال يا ابن الزانية ثم ادعى القاذف ان ام المقتذوف امة او نصرانية والمقتذوف يقول هي حرة مسلمة فالقول قول القاذف وعلى المقتذوف البينة وكذلك لو قذف في نفسه ثم ادعى القاذف ان المقتذوف صبي فالقول قول القاذف ولا يكتفى بحرية الاصل وكذلك لو قال القاذف انا صبي وعلى حد العبد وقال المقتذوف انت حر فالقول قول القاذف في الايضاح * ان وطئ جارية ابنة او احدا بويه او اخته ثم ادعى ان مولاهما بها منه ولم يكن له بينة فلا حد على قاذفه وكذلك ان اقام شاهدا واحدا على المشراء كذا في المبسوط * ولو قذف رجلا ولم يكن للمقتذوف بينة على انه قذفه واراد استخلافه بالله ما قذفه فان الحاكم لا يستخلفه عندنا كذا في الجوهرية النبوة * اذا ادعى على انسان قذفا فان كان ذلك باقرار القاذف او ببينة قامت عليه يقال له اقم البينة على صحة قذفك والا فاقم عليه الحد قال واذا ضرب بعض الحدثم اقام القاذف البينة على صدقه صحت بينته واذا سمعت البينة سقط بعض الجلدات ولا يبطل شهادته ولا يلزم منه صمة الفسق كذا في الايضاح * قال محمد روح اذا ادعى رجل على رجل انه قذفه وجاء بشاهدين يشهدان ان هذا قذف هذا فالقاضي يسأل من الشاهدين عن القذف ما هو وكيف هو فان قالوا نشهد انه قال له

قال له يا زاني قبل شهادتهما وبعد القاذف ان كانا هذين وان كان القاضي لا يعرف الشهود بالعدالة حبس القاذف حتى يتعرف من عدالة الشاهدين والعدالة هي الانزجار من تعاطي ما يعتقد الانسان محظور دينه فان شهد احدهما انه قال يا زاني يوم الجمعة وشهد الآخر انه قال يا زاني يوم الخميس قال ابو حنيفة رح يقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا يقبل كذا في الظهيرية * ومأقاله ابو حنيفة رح اول كذا في المحيط * ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلفا في المكان الذي قذف فيه وجب الحد عند ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يجب ولو شهد احدهما انه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر انه قذفه يوم الخميس فلا حد عليه في قولهم كذا في فتاوى الكرخي * ولو اختلفوا في اللغة التي وقع القذف بها في العربية والفارسية وغيرهما بطلت شهادتهما كذا في فتح القدير * ولو ان جماعة قالوا رأينا فلانا يزني بفلانة فيما دون الفرج لاحد على احد لا على المقذوف ولا على الجماعة ولو ان الجماعة قالوا رأينا فلانا يزني بفلانة وقطعوا الكلام ثم قالوا فيما دون الفرج كان عليهم حد القذف كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ادمى قذفا على احد واقام على ذلك شاهدا واحدا فالقاضي لا يحد القاذف وهل يحبس ينظر ان كان الشاهد فاسقا لا يحبس وان كان عدلا وقال لي شاهد آخر في المصراقيع ان لا يحبس وفي الاستحسان يحبس يومين او ثلثة ايام واذا ادمى ان له شاهدا آخر خارج المصراقيع فذلك لا يحبس وهذا اذا كان المكان الذي فيه الشاهد بعيدا من المصراحيث لا يمكنه الاحضار في مدة ثلثة ايام واذا كان قريبا بحيث يمكنه الاحضار في مدة ثلثة ايام فانه يحبس كذا في الظهيرية * في تجنيس الناصري اذا ادمى القاذف ان المقذوف زان وان له البينة اجل لاقامة البينة فان اقام والا حد فان لم يجد احدا يبعث الى الشهود بعثه مع شرط يحفظونه فان لم يجد الشهود حد وان اقام بعد ذلك قبلت شهادتهما كذا في التاتارخانية * ولو قذف رجلا فجاء باربعة فحقت انه كما قال يدرأ الحد من القاذف ومن المقذوف وعن الشهود كذا في الظهيرية في المقطعات * اذا كان المقذوف حيا فلا خصومة لاحد سواه حاضرا كان او غائبا ولو مات المقذوف قبل ان يطالب او بعد ما طالب او اقيم عليه بعض الحد بطل الحد وبطل ما بقي منه وان كان موطا واحدا كذا في فتاوى الكرخي * وان رجع الغائب فقدمه الى الحاكم وضرب القاذف بعض الحد ثم غاب لم يتم الا وهو حاضر لان المطالبة شرط في كله كذا في فاية البيان * قذف ميتا محصنا

فللولد بن والمولود بن ملوا او سفلوا ان يحاصموا سواء فيه الوارث وغيره كالكاثر والقاتل
والرقيق والاثرب والابعد وان ترك بعضهم فللباقين ان يحاصموا كذا في التمرتاشي *
ولا يطالب بحد القذف للميت الا ان يقع القذف في نسبه بقذفه كذا في الهداية * وولد الابن
وولد البنت سواء في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يثبت لابي الام ولام الام
كذا في المحيط * اما الاخوة والاخوات والاعمام والعمام والاخوال والحالات ليس لهم
حق الخصومة كذا في شرح الطحاوي * وليس للولد ان يطالب بحد القذف اذا كان القاذف
اباه وجده وان ملا ولا امه ولا جدته كذا في الايضاح * وان قذف اباه او امه او اخاه او عمه
فعليه الحد * رجل قال لابنه يا ابن الزانية وامه ميتة ولها ابن من غيره فجاء يطلب الحد
بضرب القاذف الحد وكذلك ان كان للميت المقذوف ابنان فصدق احدهما كان للآخر
ان يأخذ بالحد وان لم يكن للمقذوف الابن واحد فصدقه في القذف ثم اراد ان يأخذه بالحد
ليس له ذلك كذا في المبسوط * قال محمد رح في الجامع الصغير رجل له عبد وله ام حرة
مسلمة وقد ماتت فقذف المولى ام العبد فليس للعبد ان يأخذ المولى بحدها كذا في المحيط *
ولو ان رجلين استبأ فقال احدهما اما انا ليس بزان ولا امي بزانية قال لاحد في هذا ولو قال
من قال كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل انا قلت فلاحد على المبتدئ كذا في فتاوى الكرخي *
ولو قال لعبد يا زاني فقال لابل انت يحد العبد دون الحر ولو كانا حريين يحدان جميعا كذا
في خزائن المفتين * ولو قذف اجنبي اجنبية محصنة واقيم عليه الحد ثم قذفها غيره يقام عليه الحد
ايضا كذا في المحيط * ابن سماعة عن محمد رح في الرقيات اربعة شهدوا على رجل انه زنى
بفلانة بنت فلان الفلانية امرأة معروفة سموها ووصفوا الزنا وانبتوه والمرأة فائبا فرجم الرجل
ثم ان رجلا قذف تلك المرأة الغائبة فحاصمته الى القاضي الذي قضى على الرجل بالرجم
قال القياس ان يحد قاذفها لكني استحسن ان لا احد قاذفها كذا في الظهيرية * في جمع الجوامع
وان حاصمت الى قاض آخر يحد الا ان اقام الشاهد على قضاء الاول كذا في التاتارخانية *
من قذف غير مرة او زنى غير مرة او شرب غير مرة فحد مرة فهو لك كله كذا في الكافي *
ولو قذف جماعة بكلمة واحدة او قذف كل واحد منهم بكلام على حدة او في ايام متفرقة
فحاصموا بضرب لهم حد واحد وكذا اذا حاصم بعضهم دون بعض فحد فالحد يكون لهم جميعا

وكذا إذا حضر واحد منهم فأنما على القاذف حد واحد لا غير فان حضر بعد ذلك من لم يخصم في قذفه بطل الحد في حقه ولم يحد له مرة أخرى لو حد القاذف وفرغ من حده ثم قذف رجلاً آخر فإنه يحد للثاني حداً آخر وإنما يسقط حد القذف ما قبله ولا يسقط ما بعده كذا في السراج الوهاج *
لو ضرب للزنا أو للشرب بعض الحد فهرب ثم زنى أو شرب ثانياً حداً مستأنفاً ولو كان ذلك في القذف ينظران حضرا الأول الى القاصي ينمى الأول ولا شيء للثاني وان حضر الثاني وحده يجلد جلداً مستأنفاً للثاني وبطل الأول وان اجتمعت على واحد اجناس مختلفة بان قذف وزنى وسرق وشرب ويقام عليه الكل ولا يوالي بينها خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الأول فيبدأ بحد القذف أولاً لان فيه حق العبد ثم الامام بالخيار ان شاء بدأ بحد الزنا وان شاء بالقطع ويؤخر حداً للغير ولو كان مع هذا اجراحة توجب القصاص بدأ بالقصاص ثم حد القذف ثم الاقوى فالاقوى كذا في التبيين * لو قال كلكم زان الا واحد احد لان اصل القذف كان موجبا فكان لكل واحد منهم ان يدعى ما لم يعين المستثنى كذا في الفتاوى الكبرى * بعد قذف حراً فاعتق فحذف آخر فاجتمعوا ضرب ثمانية ولو جاء الأول فضرب اربعين ثم جاء به الآخر تمت له الثمانين ولو قذف آخر قبل ان يأتي به الثاني الثمانون يكون لهما ولا يضرب الثمانين مستأنفاً لان ما بقى تمامه حد الاحرار فجاز ان يدخل فيه الاحرار كذا في فتح القدير * اذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته على التائب عندنا وان تاب لا يقبل الا في العبادات كذا في شرح الطحاوى *
اذا حد الكافر في قذف لم يجز شهادته على اهل الذمة فان اسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين وان ضرب سوطاً في قذف ثم اسلم ثم ضرب ما بقى جازت شهادته ومن ابى يوسف رح انه ترد شهادته والاقل تابع للاكثر والاول اصح كذا في الهداية * ان قذف في حالة الكفر فحد في حالة الاسلام بطلت شهادته على التائب ولو حد العبد حد القذف ثم اعتق وتاب لا يقبل شهادته على التائب ولو قذف حالة الرق ثم اعتق فإنه يقام عليه حد العبد كذا في شرح الطحاوى *
ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم هرب قبل تمامه نفى ظاهر الرواية تقبل شهادته ما لم يضرب جميعه كذا في السراج الوهاج * في المبسوط الصحيح من المذهب عندنا انه اذا قام اربعة من الشهود على صدقه بعد الحد يقبل شهادته كذا في فتح القدير * اذا زنى المقتوف قبل ان يقام الحد على القاذف او وطئ وطئاً حراماً غير مملوك فقد سقط الحد من القاذف وكذا لك اذا ارتد المقتوف

وان اسلم بعد ذلك فلا حد على القاذف وكذا لك ان كان معتوها ذهب العقل كذا في المبحوط *
ويسقط الحد من القاذف بتصديق المقذوف او بان يقيم اربعة عدا زنا المقذوف سواء اقامها قبل الحد
او في خلافه على احدى الروايات كذا في السراج الوهاج * ولا يقبل منه اقل من اربعة شهود
فان جاء بهم لشهد واعلى المقذوف بزنا متقدم درأت منه الحد استحسانا وان جاء بثلاثة فشهدوا
عليه وقال القاذف انا رابعهم لم ينفذت الى كلامه ويقام عليه وعلى الثلاثة الحد وان شهد رجلان
او رجل وامرأتان على اقوال المقذوف بالزنا يدرأ الحد من القاذف ومضى الثلاثة كذا في المبسوط *
انما مات المكاتب وترك وفاء وادبت مكاتبته وحكم بعقته في آخر جزء من اجزاء حيوته
وقسم الباقي بين ورثته الا جزار ثم قذفه رجل لا يحد كذا في المحيط * من دخل البنا بامان
من اهل الحرب فذنب رجلا مسلما يجب الحد عليه وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وهو قولهما كذا
في شرح الطحاوي * حد القذف يفارق حد الزنا فان حد القذف لا يسقط بالتقدم وحد الزنا والشرب يسقط
ولا يقام حد القذف الا بطلب المقذوف ولا يقبل البينة عليه الا بعد الدعوى ولا يسقط هذا الحد
بعد العفو والابراء بعد ثبوتهم وكذا اذا عفى قبل الرفع الى القاضي وكذا الوصال من القذف
على مال يكون باطلا يرد المال عليه وله ان يطالبة بالحد بعد ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضيخان *
ويقيم القاضى بعلمه اذا علم في ايام تضاؤه وكذا لو قذفه بحضرة القاضي حده وان علمه القاضي
قبل ان يحتضى ثم ولي القضاء ليس له ان يقيمه حتى يشهد به صنده كذا في فتح القدير *
ولو ترك المقذوف المطالبة فذلك حسن وكذا لك يستحسن من الحكم ان ارفعه اليه ان يقول
للمدعى قبل ان يثبت امرض من هذا كذا في الايضاح * ويجوز التوكيل باثبات الحدود
من الغائب في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله والاجماع على انه لا يصح باستيفاء الحد كذا
في فتح القدير * فصل في التعزير وهو تأديب دون الحد ويجب في جنابة ليست موجبة للحد
كذا في النهاية * وينقسم الى ما هو حق الله وحق العبد والاول يجب على الامام ولا يحل له تركه الا فيما
اذ اعلم انه انزجر الغافل قبل ذلك ويتفرع عليه انه يجوز اثباته بمدع شهد به فيكون مدعا
شاهدا اذا كان معه آخر كذا في النهار الفائق * قالوا الكل مسلم اقامة التعزير حال
مباشرة المعصية واما بعد المباشرة فليس ذلك لغير الحاكم قال في القنية راجع غيره على فلا حشة
موجبة

موجبة للتعزير، فعزرة بغير إذن المحتسب فله المحتسب أن يعزر بالمعززان عزرة بعد الفراغ منها كذا في البحر الرائق * مثل الهندواني رح من رجل وجد مع امرأته رجلاً يحل له قتله قال ابن كان يعلم أنه ينزجر من الزنا بالصباح والضرب بمادون السلاح لا يحل وإن علم أنه لا ينزجر إلا بالقتل حل له القتل وإن طأ ومنه المرأة حل له قتلها أيضاً كذا في النهاية * المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة والامونة والسعاة يباح قتل الكل ويثاب قتلهم كذا في النهر الفائق * وهكذا في التمر تاشي والمجنبي * وللمولى أن يعزر عبده وامته من دساسة الأذن والحاجة إليه كذا في محيط السرخسي * والتعزير الذي يجب حداً للعبد بالقذف ونحوه فإنه لتوقفه على الدعوى لا يقيمه إلا الحاكم إلا أن يحكم فيه كذا في فتح القدير * يجري فيه الإبراء والعفو والشهادة على الشهادة واليمين كسائر حقوقه هكذا في فتاوى قاضي خان * وينبت التعزير بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لأنه من جنس حقوق العباد كذا في التبيين * وهكذا في الكافي والمحيطين * رجل آدمي قبل إنسان شنيعة فاحشة أو آدمي أنه ضربه وقال لي بينة حاضرة في المصر وطلب منه كفيلاً بنفسه فإنه يؤخذ منه كفيل بنفسه إلى ثلاثة أيام وإن أقام على ذلك شاهدين أو رجلاً وامرأتين أو شاهدين على شهادة رجلين يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود فإذا عدل الشهود بضرب كذا في فتاوى قاضي خان * التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالصفع وتعريك الأذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي إليه بنظر عبوس كذا في النهاية * وعند أبي يوسف رح يجوز التعزير للسلطان بأخذ المال وصندهما وباقي الأئمة الثلاثة لا يجوز كذا في فتح القدير * ومعنى التعزير بأخذ المال على القول به أمساك شيء من ماله منه مدة لينزجر ثم يعيده الحاكم إليه لا أن يأخذه الحاكم لنفسه وليبيت المال كما يتوهمه الظلمة إذ لا يجوز لأحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي كذا في البحر الرائق * في الشافعي التعزير على مراتب تعزير أشرف الأشراف وهم العلماء والعلمية بالأعلام وهوان يقول له القاضي بلغني أنك تفعل كذا فينزجر به وتعزير الأشراف وهم الأمراء والدّهاتين بالأعلام والجرا إلى باب القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الأوساط وهم السوقية بالأعلام والجرو الحبس وتعزير الأخسة بهذا كله وبالضرب كذا في النهاية * وأكثره تسعة وثلثون موطاً وأقله ثلث جلدات وذكر مشائخنا أن أدناه على ما يراه الإمام يقدر بقدر ما يعلم أنه ينزجر به

كذا في الهداية * وينبغي ان ينظر القاضي في سببه فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب به عارض يبلغ التعزير اقصى غايته ومثاله ان اقل لامة الغير اولام ولد الغير اذانية يجب عليه اقصى غايات التعزير لان الحد لا يجب ههنا لعدم احصان المقذوف وهذا من جنس ما يجب به الحد وان كان من جنس ما لا يجب به الحد نحو ان يقول لغيره يا خبيث حتى وجب التعزير فالتعزير مقفوض الى الامام كذا في المحيط * وصح حبسه بعد الضرب اذا كان فيه مصلحة كذا في العيني شرح الكنز * وتقدير مدة الحبس راجع الى الحاكم كذا في البحر الرائق * اشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد او عزر فمات بسبب ذلك قدمه هدر بخلاف الزوج اذا مررز وجته لترك الرينة او الاجابة اذا دهاها الى فراشه او لاجل ترك الصلوة او الخروج من البيت فماتت ضمن كذا في النهر الفائق * ويضرب في التعزير قائما عليه ثيابا وينزع منه الحشو والفرو ولا يمد في التعزير ويفرق الضرب على الاعضاء الا الرأس والفرج في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في فتاوى قاضي خان * هكذا ذكر في حدود الاصل وذكر في اشربة الاصل يضرب التعزير في موضع واحد وليس في المسئلة اختلاف رواية وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فهو موع الاول اذا بلغ التعزير اقصاه وموضوع الثاني اذا لم يبلغ كذا في التبيين * الاصل في وجوب التعزير ان كل من ارتكب منكرا او اذى مسلما بغير حق بقوله او بفعله يجب التعزير الا اذا كان الكذب ظاهرا في قوله كما اذا قال يا كلب او يا خنزير او نحوه فانه لا يجب التعزير كذا في شرح الطحاوى * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان * وقيل ان كان المسبوب من الاشراف كالفقهاء والعلوية يعزروا ان كان من العامة لا يعزروا وهذا حسن كذا في الهداية * من قذف مسلما بيا فاسقا وهو ليس بفاسق او بيا ابن فاسق يا كافريا يهودى يا نصرانى يا ابن النصرانى يا خبيث يا سارق وهو ليس بسارق يا فاجريا منافقا بالوطى يا من يعمل ممل قوم لوط يا من يلعب بالصبيان يا آكل الربوا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا خائن يا ابن فحشة يا زنديق يا قوطبان يا مأوى الزواني يا مأوى المصرص عزروا لو قال يا تيس يا حية يا ذئب يا خجام يا بغاء يا مواجريا ولد الحرام يا عابريا ناكسا يا منكوسا يا سحرة يا كشحان يا ضحكة يا موسوس يا ابن الموسوس يا ابن الاسود وابوه ليس كذلك يا مستاقى وهو ليس كذلك يا مقعد لا يعزركذا في الكافي * ولو قال يا ابن الفاجرة يا ابن القاسنة فعليه التعزير

لانه الحق نوع الشين به كذا في غاية البيان * ولو قال لقاسق يا فاسق او لشارب يا شارب او لظالم يا ظالم لا يجب فيه شيء كذا في العتابة * ولو قال لرجل صالح ذي المروة يا لص يا مشرك يا كافر عزر كذا في غاية البيان * ان قال يا يمين عزر كذا في الواقعات * وان قال يا سفيه جزو كذا في الجوهرة النبوة * ولو قال لآخر يا ناز يعزره كذا في السراجية * ولو قال لصالح يا سفيه عزره كذا في التمر ناشى * رجل قال لصالح يا معفوج يا ابن قرطبان ذكر الناطقي انه عليه التعزير ولو قال يا فرد يا قواد يا مقامر في هذا كله لا يجب التعزير كذا في فتاوى قاضي خان * قال الصدر الشهيد يجب التعزير في قوله يا مقامر كذا في الخلاصة * ولو قال يا معفوج فانه يعزرو ولا يجب الحد في قول ابي يوسف ومحمد ربح حتى يضيف الى السبيل وعلى قول ابي حنيفة ربح لا يكون قاذفا بحال وعليه التعزير لانه الحق به الشين والمعفوج المضروب في الدبر كذا في الظهيرية * ولو قال يا امه او قال يا لاشيء او قال يا ستور لاشيء عليه ولو قال يا قدر يجب فيه التعزير كذا في الفتاوى الكبرى * اذا اخذ رجل في حادثة فتوى العلماء وجاء الى خصمه فقال الخصم انا لا اعمل به او قال ليس كما افتوا وهو جاهل ذكر اهل العلم بالتحقيق وجب عليه التعزير واذا قذف بالتعريض وجب التعزير كذا في الحاوى للقدسى * الا ولى للناس فيما اذا قيل له ما يوجب الحد والتعزير ان لا يجيبه قالوا ولو قال يلخبث الاحسن ان يكف عنه ولورفع الى القاضي ليؤدبه يحوزوا جاب مع هذا فقال بل انت لا بأس كذا في البحر الرائق * من اصحابنا ربح فيمن اعتاد الفسق با نواع الفساد يهدم عليه بيته كذا في السراجية * قال فخر الاسلام ان اعتاد مرفقة ابواب المساجد يجب ان يعزرو بها لغ فيه ويحبس حتى ينوب كذا في البحر الرائق * من موجبات التعزير كتابة الصدوك والخطوط بالتزوير ومنها الممازحة في احكام الشريعة ومما يوجب التعزير ما ذكر ابن رستم فيمن قطع ذنب برذون او حلق شعر جاريته ومنها لو اكره السلطان رجلا على قتل مسلم غير حق وواعدة بقتله ان لم يقتله فقتله فالحصاص على السلطان والتعزير على القاتل عند ابي حنيفة ومحمد ربح ومنها اذا اكره الرجل غيره فزنى يجب على الذى اكره التعزير ومن موجبات التعزير الزهد البارد كذا في التاتارخانية * اذا اتى بهيمة او وطي بشبهة او طم مسلما او رفع منديل في السوق من رأسه عزره كذا في السراجية * اذا وجد شهيدا بالتعزير عبدا او كافرا بعد ما عزر فمات او جرحته السياط او رجع الشهود لاضمان

هند ابى حنيفة رح خلا فالهم كذا في محيط السرخسى * في القنية قال له يا فسق ثم اراد ان يثبت
 با لبينة فسقه ليدفع التعزير من نفسه لا يسمع بينته ولو اراد ثبات فسقه ضمنا لا يصح فيه الخصومة
 كجرح الشهود اذا قال رشوته بكذا فعليه ردء تقبل البينة كذا هذا وهذا اذا شهد واعلى فسقه
 ولم يبينوا واما اذا بينوه بما يتضمن اثبات حق الله تعالى والعبدانها تقبل كما اذا قال له
 يا فسق فلما رفع الى القاضي ادعى انه رآه يقبل اجنبية او ما نقها او خلا بها او نحو ذلك ثم
 اقام رجلين شهدا انهما رآياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير من القائل كذا في البحر
 الرائق * اذا ادعى شخص على شخص بدعوى توجب التكفير وعجز المدعى عن اثبات ما ادعاه
 لا يجب عليه شيء اصلا اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند حكم الشرع اما اذا صدر عنه
 على وجه السب او الاقتصاص فانه يعزر على ما يليق به كذا في النهر الفائق ناقلا من السراجية *
 حنفى ارتحل الى مذهب الشافعى رح يعزر كذا في جواهر الاخلاطى * ضرب غيره بغير حق
 وضربه المضروب ايضا انهما يعزران ويبدأ باقامة التعزير بالباري منهما كذا في البحر الرائق *
 يعزر من شهد شرب الشاربين والمجتمعون على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه ركوة خمر
 يعزرو ويحبس والمسلم يبيع الخمر او ياكل الربوا يعزرو ويحبس وكذا المغنى والمختار والناثقة
 يعزرون ويحبسون حتى يحدوا توبة كذا في النهر الفائق * في الخانية المقيم اذا انظر في رمضان
 متعمدا يعزرو ويحبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده الى الانظار ثانيا كذا في التاتارخانية *
 رجل قبل حرة اجنبية او امته او صانقها او مسها بشهوة يعزر وكذا الزوجا معها فيمادون الفرج فانه يعزر
 كذا في فتاوى قاضى خان * ولو مكنت المرأة قردا من نفسها كان حكمها كاتيان الرجل البهيمه كذا
 في الجوهرة النيرة في باب حد الزنا * من يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ويخلد في السجن
 الى ان يظهر التوبة كذا في فتاوى قاضى خان * سئل على بن احمد عن كان له دعوى على رجل
 فلم يجده فوقع اهل مشيرته في ايدى الظلمة بغير حق وبغير كفالة فقيد وهم واحبسوهم في السجن
 وضربوهم ضربا شديدا وضربوا منهم اعيانا كثيرة يغير حق فلوانهم صحوا هذه الامور عند القاضي
 هل يجب التعزير على هذا الموضع فقال نعم يعزر كذا في التاتارخانية ناقلا من البهيمه * رجل
 خدع امرأة رجل او ابنته وهى صغيرة واخرجها وزوجها من رجل قال محمد رح اخبصه بهذا ابدا
 حتى يروها

حتى يردّها أو يموت كذا في الفتاوى الكبرى * رجل سقى ابنا صغيرا خمرًا يعزر كذا في
التاريخانية * الاستمناء حرام وفيه التميز ولو ممكن امرأته أو امته من العيب بذكره فانزل فانه
مكروه ولا شيء عليه كذا في السراج الوهاج * قال أبو نصر الدبوسي فيمن قطع يد عبده أو قتله
ان عليه التعزير كذا في الحاوي في الفصل الثالث في الجنايات * مبد يطلب البيع من مولاه
وهو مفرانده يحسن صحبته يعزر لانه متعنت كذا في الفتاوى الكبرى *

كتاب السرقة

وفيه اربعة ابواب * الباب الاول في بيان السرقة وما تطهر به * وهي في الشرع اخذ العاقل البالغ
نصابا محرزا أو ما قيمته نصاب ملكا للغير لا شبهة له فيه على وجه الخفية كذا في الاختيار شرح المختار *
ثم ان كانت السرقة نهارا اعتبرت الخفية ابتداء وانتهاء وان كانت ليلا اعتبرت ابتداء فقط كذا
في النهر الفائق * حتى لو نقب البيت على سبيل الخفية والاستسرار ليلا ثم اخذ المال على سبيل المغالبة
والمكابرة جهازا من المالك بان استيقظ المالك ودخل عليه بالسلاح وقاتل معه لما منعه من اخذ المال
فانه يقطع اما لو كابره نهارا بان نقب البيت على سبيل الخفية ودخل البيت ثم اخذ المال مكابرة
ومغالبة لا يقطع كذا في محيط المرخمى * أقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مضروبة بوزن
سبعة جياذ كذا في العنابية * فاذا سرق تبرأ وزنه عشرة دراهم أو متاعا قيمته عشرة دراهم غير
مضروبة فانه لا يقطع فيه على الصحيح ولو سرق نصف دينار قيمته النصاب قطع مذنبا ولو سرق
دينارا قيمته أقل من النصاب لا يقطع كذا في البحر الرائق * ولو سرق عشرة مغشوشة والفضة غالبية
لا يقطع في ظاهر الرواية وهو الأصح كذا في العنابية * ولو سرق زيوفا أو نهرجة أو ستوفة فلا يقطع
الا ان تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصابا من الجياذ كذا في البحر الرائق * واذا وجب تقويم المسروق
عشرة دراهم يقوم باعز النقود ام بنقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب روى أبو يوسف
عن أبي حنيفة رح انه يقوم بعشرة دراهم بنقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب وروى
الحسن عن أبي حنيفة رح انه يقوم بعشرة دراهم اعز النقود حتى لا يجب القطع بالشك كذا في
المحيط * وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين * ولا يقطع بتقويم الواحد ولا عند اختلاف المقومين
كذا في المحيط * وينبت القيمة بقول رجلين مدلين لهما معرفة بالقيم كذا في التبيين * وإنما يعتبر
كمال النصاب في حق السارق ولذا لك اذا سرق عشرة دراهم من عشرة أنفس من كل

نفس درهمين من بيت واحد يقطع كذا في المحيط * ويشترط ان يكون الحرز واحدا فلو سرق نصابا من منزلين مختلفين فلا قطع والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة انفس في دار كل واحد في بيت على جدة من كل واحد منهم درهما قطع بخلاف ما اذا كانت الدار عظيمة وفيها حجر كذا في البحر الرائق * ولا بد ان يخرج مرة واحدة غلوا اخرج بعضه ثم دخل واخرج باقية لا يقطع كذا في النهر الفائق * ولا بد ان يخرج ظاهرا حتى لو ابتلع دينا رافى الحرز وخرج لا يقطع ولا ينتظر ان يتغوطه بل يضمن مثله كذا في البحر الرائق في السرقة * يقطع الردء والمباشري ظاهرا لرواية كذا في الظهيرية * ولو كانوا جمعا والسارق بعضهم قطعوا ان احصا ب لكل منهم نصاب وهذا استحسان سواء اخذوا معه من الحرز او بعده في غوره او خرج هو بعدهم في فوزهم ولو كان فيهم صغير او مجنون او معتوه او ذورحم محرم من المسروق منه لم يقطع احد كذا في النهر الفائق * ولو سرق رجل من رجل عشرة دراهم ثم مات المسروق منه فورثه عشرة نفر كل لهم ان يقطعوا السارق في سرقة فان غاب بعضهم لم يقطع السارق حتى يحضروا جميعا ولو وكل رجلا لطلب كل حق له فاخذ سارقا قد اقر بسرقة عشرة دراهم من موكله له ان يطالب بما اقر به من المال ولا اقطعه ولو حضر الموكل بعد القضاء للوكيل عليه بالعشرة لم اقطعه كذا في محيط السرخسي * العبد والحر سواء في القطع كذا في الهداية * السرقة انما تظهر باحد الامرين اما بالبينه او بالاقرار فان كان ظهورها بالاقرار فالقاضي يسأل له من ماهية السرقة فان بين ذلك فالقاضي يسأل عن المسروق فان المسروق اذا لم يكن مالا لا يجب القطع بسرقة فان بين جنس المال يسأل عن مقدار المال وهذا اذا كان المسروق غائبا عن مجلس القضاء فان كان حاضرا في مجلس القضاء ويدهبه المسروق منه فافر السارق فالقاضي لا يحتاج الى السؤال عن المسروق وعن مقداره ولكن ينظر الى المسروق فان امكن ايجاب القطع بسرقة اوجبه ومالا فلا ثم يسأل له كيف سرق ثم يسأل عن المكان ولا يساله عن الوقت وان احتمل تقادم العهد ثم يسأل عن المسروق منه فاذا بين ذلك الآن يتقضى القاضي عليه بالقطع ويكفى بالاقرار مرة واحدة عند ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في المحيط * ويستحب للامام ان يلحق حتى لا يقربا لسرقة كذا في الظهيرية * وينبغي ان يلحق المقر الجوع احتياالا للردء واذا رجع من الاقرار صح في القطع ولا يصح في المال كذا في الاختيار وشرح المختار *

ولو اقر فقال سرقت من هذا مائة درهم ثم قال وهمت انما سرقت من الآخر لا يقطع لواحد منهما ويرد المال الى الاول ويضمن مثله للثاني كذا في محيط السرخسى * ولو اقر بسرقة ثم رجع ثم اقر ببعض المال فلا يقطع كذا في العنابية * في القديري اذا اقر فقال سرقت هذه الدراهم ولا ادري لمن هي او قال لا اعرف صاحبها لم يقطع كذا في الدخيرة * قال محمد بن رح في الجامع الصغير رجلا ان اقر بسرقة مائة درهم ثم قال احد هما هو مالي لا يقطع واحد منهما ويستوى ان قال احد هما هذه المقاتلة قبل القضاء بالقطع او بعد القضاء قبل الاستيفاء نص محمد بن رح في الاصل وهذا لان للاستيفاء في باب الحدود شبهة بالقضاء ولو اقر احد هما فقال سرقت انا وفلان من فلان هذا الثوب الذي في ايديهما ذكر محمد بن رح هذه المسئلة في الاصل وجعلها على وجهين اما ان صدقه آخر وفي هذا الوجه يقطعان بالاجماع وان كذبه الآخر فهو على وجهين الاول ان يقول لم اسرق انا والثوب ثوبنا وفي هذا الوجه لا يقطع على واحد منهما بالاجماع واما ان يقول لم اسرق ولا اعرف الثوب وفي هذا الوجه اختلفوا فقال ابو حنيفة ومحمد بن رح يقطع المفرو والمنكر لا يقطع اجماعا كذا في المحيط * ولو صدقه فلان ثم رجع سقط بالاتفاق القطع من المقر هكذا في العنابية * ولو قال احدهما سرقتنا هذا الثوب من فلان فقال الآخر كذبت لم نسرقه ولكنه لفلان قطع المفرو لم يقطع المنكر عند ابي حنيفة بن رح ولو ادعى رجل على رجل سرقة فانكر يستحلف فان ابى ان يحلف لم يقطع ويضمن المال ولو اقر بذلك اقرارا ثم رجع من اقراره وانكر لم يقطع ويضمن المال كذا في السراج الوهاج * ولو اقر بالسرقة فقال الآخر بل سرقتها انا وانه يقطع من صدقه المسروق منه فان صدق الاول ثم الثاني فلا قطع ولا ضمان لان تصديق الثاني هذا تكذيب لذلك كذا في العنابية * فان قال المسروق منه بعد ما صدق الاول لم يسرقها الاول وسرقها الثاني لا يقطع واحد منهما ولا يقضى بالمال على الاول ويقضى به على الثاني كذا في محيط السرخسى * ولو صدق الاول ثم اقر الثاني فصدقه ضمن الثاني ولو اقر بسرقة ما دعى المالك الغصب وعلى العكس فلا قطع ويضمن كذا في العنابية * ولو قال لا وسكت ثم قال بل غصبته منى لا يقضى بالمال واذا اقرانه سرق مع هذا الصبي او مع الآخر من لا يقطع كذا في محيط السرخسى * ولو اقر اربعة بسرقة فرجع اثنان فلا قطع وكذا لو اقر اثنان فرجع احدهما هكذا في العنابية * من اقرانه سرق هذا الثوب من فلان فاقرا المسروق منه بنصف

ذلك الثوب للسارق فقال نصف الثوب لك وانكر السارق ذلك لم يقطع كذا في المحيط *
 واذ قال السارق سرقت من فلان واودعته الى هذا الذي في يده او وهبته منه او غصب مني
 وكذبه ذواليد قطع ولم يصدق عليه كذا في العتابة * ولو اقر انه سرق هو وفلان من فلان الف درهم
 قطع المقر عند ابي حنيفة رح في الآخر وهو قولهما ولا ينظر حضور شريكه كذا في الظهيرية *
 في نوا در بشر من ابي يوسف رح اذا قال سرقت مائة درهم لابل عشرة لا قطع عليه في
 قياس قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط في المتفرقات * المنتقى رجل قال سرقت من مال
 فلان مائة درهم لابل العشرة الدنانير يقطع في العشرة الدنانير ويضمن مائة درهم يريد به اذا
 ادعى المقر له المالكين فهذا قول ابي حنيفة رح وان قال سرقت مائة لابل مائتين قطع ولم يضمن
 يريد به اذا ادعى المقر له المائتين كذا في محيط السرخسي * ولو قال سرقت مائتين بل مائة
 لم يقطع ويضمن المائتين لانه اقر بسرقة مائتين ورجع عنها فوجب الضمان ولم يجب القطع
 ولم يصح الاقرار بالمائة ان لا يدعيها المسروق منه ولو انه صدقه في الرجوع الى المائة لاضمان كذا
 في فتح القدير * اذا قال سرقت من هذا عشرة دراهم لابل سرقت من هذا عشرة قال ابو حنيفة رح
 اضمنه الاول عشرة واقطعه للثاني وقال ابو يوسف رح لا يقطع حتى اقر للثاني مرة اخرى
 ثم رجع الى قول ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي * في المنتقى لو قال سرقت من هذا عشرة
 دراهم لابل سرقتها من هذا قال اضمنه اكلوا احد منهما عشرة ولا يقطع كذا في الظهيرية * ولو قال
 سرقت هذا الثوب منه وهو يساوي مائة ثم قال لا ولكن سرقت هذا الآخر لم يقطع في قول
 ابي حنيفة رح في الاول ويقطع في الثاني كذا في محيط السرخسي * لا يصح اقرار الصبي
 والصبيبة بالسرقة فان احتمل واحبل او كانت امرأة فحبلت او حاضت ثم اقرت صح الاقرار
 كذا في المحيط * اذا اقر بالسرقة طائعا ثم قال المتاع منامي او قال استودعته او قال اخذته رهنا
 بدين لي عليه دري منه القطع كما لو ثبت السرقة عليه بالبينة واذ اقر القاضي القاضي على السارق
 بالقطع ببينة او بانثار ثم قال المسروق منه هذا منعه لم يسرقه مني لما كنت استودعته او قال
 شهد شهودي بزور او اقر هو باطلا او ما اشبه ذلك سقط عنه القطع كذا في المحيط * اذا اقر
 بالسرقة مكرها فافاراه باطل ومن المتأخرين من افتى بصحته كذا في الظهيرية * المدهى عليه
 بالسرقة اذا

بالسرقة اذا انكر السرقة حكى من الفقيه ابي بكر الا ممش ان الامام يعمل فيه با كبر رايه فان كان اكبر رايه انه سارق وان المال عنده مذهب ويجوز له ذلك وعامة المشايخ خرج على ان الامام ان يعززه كما لو رآه الامام يمشي مع السارق كذا في الذخيرة * ادعى على آخر سرقة كان على المدعى البينة وعلى المدعى عليه اليمين والضرب خلاف الشرع ولا يفتى به لان فتوى المفتي يجب ان يطابق الشرع * ادعى على آخر سرقة فقدمه الى السلطان وطلب من السلطان ان يضربه حتى يقر بالسرقة فضرب مرة او مرتين ثم اعيد الى السجن من غير ان يعذب فخاف المحبوس فصعد خوفا من التعذيب فسقط فمات وقد لحقه من هذا الحبس غرامة والسرقة ظهرت على يد غيره كان لورثته ان يأخذوا صاحب السرقة بدية ابيهم وبالغرامة التي ادعى الى السلطان لان الكل حصل بنسبته وهو متعدي في هذا التسبب كذا في الفتاوى الكبرى * اذا اقر بالسرقة ثم هرب لا يتبع وان كان في فوره بخلاف ما اذا شهد عليه الشهود بالسرقة ثم هرب فانه يتبع في فوره ويقطع كذا في المحيط * اذا قال الرجل انا سارق هذا الثوب فنون القاف ونصب الباء لا يقطع ولو قال انا سارق هذا الثوب بالاضافة يقطع كذا في الظهيرية * قال محمد رح عبد لرجل في يديه عشرة دراهم اقرانه سرقة من هذا الرجل فان كان العبد مأذونا له في التجارة او مكاتبوا اقر بسرقة مستهلكة او بسرقة قائمة يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويرد المروق على المروق منه ان كان المروق قائما وان كان العبد مسجورا عليه فان اقر بسرقة مستهلكة صح اقراره في حق القطع وان اقر بسرقة مال قائم بعينه في يده فان صدقه المولى يقطع ويرد المال على المروق منه وان كذبه المولى في المال وقال المال مالى فعلى قول ابي حنيفة رح يصح في حق القطع والمال جميعا فيقطع العبد ويرد المال على المروق منه هكذا في الذخيرة * واذا كان ظهور السرقة بالشهادة فانه يشترط شهادة رجلين ولا يكتفى بشهادة النساء بانفرادهن لافي حق القطع ولا في حق المال وامامها في النساء مع الرجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق القطع وكذا الشهادة على الشهادة تقبل على المال ولا تقبل على القطع واذا شهد رجلان مدلان بذلك فالقاضي يقبل الشهادة على المال والقطع جميعا ويسأل الشاهدين من ماهية السرقة ثم يمسألهما عن المروق من جنسه وعن مقداره انا لم يكن حاضرا في المجلس فما اذا كان جالسا في المجلس لا يمسألهما عن المروق

جنسا وقد امكن ينظر الى السرقة على نحو ما قلنا في فصل الاقرار ثم يسأل لهما كيف سرق ويسأل لهما
عن المكان والوقت والمسروق منه ايضا فان ابينا جملة ذلك وعرف القاضي الشهود بالعدالة قضى
عليه بالقطع وان لم يعرف الشهود بالعدالة فانه لا يقضى بالقطع ما لم يتعرف من حال الشهود
بالسؤال من المزكى ويحبس السارق الى ان يظهر عدالة الشهود فان عدلت الشهود بعدما حبس
المشهود عليه ان كان المسروق منه حاضرا يقضى القاضي بالقطع وان كان غائبا لا يقضى بالقطع
فان كان حاضرا فتقضى عليه بالقطع ثم غاب قبل استيفاء القطع لم يذكر محمد رح هذا الفصل في
الكتاب وقد اختلف المشايخ رح فيه بعضهم قالوا يجب ان يكون لابي حنيفة رح فيه قولان على قوله
الاول لا يستوفى القطع وعلى قوله الآخر يستوفى ومنهم من قال غيبة المسروق منه تمنع الاستيفاء
على قوله الاول والآخر جميعا واذ شهد شاهدان على سرقة ثم غابا بعد ما ظهرت مدالتهما او ماتا
قبل القضاء او بعد القضاء قبل الامضاء ففي الوجهين جميعا القاضي لا يقضى ولا يمضى في قول
ابي حنيفة رح الاول وفي قوله الآخر يقضى ويمضى واما اذا فسقا او عميا او ارتد او ذهب
فقولهما فان كان ذلك قبل القضاء منع القضاء وان حدث هذه العوارض بعد القضاء قبل الامضاء فانه
منع الامضاء واذ شهد شاهدان على رجلين انهما سرقا من فلان وبيننا السرقة واحد المشهود عليهما
فائب لم يوجد ولم يقدر عليه فعلى قول ابي حنيفة رح الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد رح
يقطع الحاضر فان جاء الغائب فقدمه رب المال الى القاضي فالقاضي يأمره باعادة البينة هكذا
في المحيط * ولو امر الامام بقطع سارق فعفا المسروق منه كان صفوه باطلا كذا في الايضاح * واذ
شهد كافران على كافر ومسلم بسرقة لا يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم واذ شهد شاهدان على رجل
انه سرق بقررة واختلفا في لونها فقال احدهما بيضاء وقال الآخر سوداء قبالت الشهادة عند
ابي حنيفة رح خلا فالحق الكرخي هذا الاختلاف في لونين يتشابهان كالحمرة والصفرة واما
مالا يتشابهان كالسواد والبياض لا تقبل الشهادة اجما او الصحيح ان الكل على الخلاف ولو شهد
احدهما انه سرق ثورا وشهد الآخر انه سرق بقررة لا تقبل الشهادة اجما ولو شهدا انه سرق ثوبا
وقال احدهما انه هروى وقال الآخر انه هروى ذكر في نسخ ابي سليمان انه على الخلاف وذكر
في نسخ ابي حفص انه لا تقبل الشهادة اجما واذ قال المشهود عليه بالسرقة هذا متاعى كتبت
استودعته فمجدنى او اشتريته منه او اقرلى بهذا روى احمد عنه في جميع ذلك كذا في المحيط *

وإذا شهد اثنان انه سرق هذا المال هذا الرجل وشهد آخران انه سرق هذا هذا الآخر والمسروق منه يدعى السرقة على الاول فانه لا يقطع الاول كذا في محيط السرخسى * وإذا شهد الشهود على عبد مأذون له بسرقة عشرة دراهم او اكثر والعبد يجحد فان كان مولاه حاضرا قطع عندهم جميعا وهل يضمن ان كان استهلكها لا يضمن وان كانت قائمة ردها على المسروق منه وان كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند ابي حنيفة ومحمد رح ويضمن السرقة وان كان الشهود شهدوا بسرقة اقل من عشرة دراهم قضى القاضى بالمال ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضرا او غائبا وان كان الشهود شهدوا على اقرار المأذون بسرقة عشرة دراهم فالقاضى يقضى بالمال ولا يقضى بالقطع في قول ابي حنيفة ومحمد رح ولو شهدوا على عبد محجور عليه بسرقة عشرة او اكثر فان كان غائبا فالقاضى لا يقضى عليه بشيء لا بالقطع ولا بالمال عند ابي حنيفة ومحمد رح وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد المحجور بالسرقة فالقاضى لا يقبل هذه البيئته اصلا سواء كان المولى حاضرا او غائبا حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى ببيئته لاجل المال ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات * اللص اذا دخل دار رجل واخذ المتاع واخرجه فله ان يقتله وفي نوادر ابن سماعة قال محمد رح اللص اذا كان ينقب البيت فرآه صاحب البيت صاح به فان ذهب والا فله قتله وقال محمد رح في نوادر ابن رستم اذا رآه ينقب بيته فقتله يغرم دية فقال ابو حنيفة رح يسعه قتله ولا يغرم دية ذكر في المجرد وفي نوادر ابن سماعة من محمد رح في اللص اذا دخل دار رجل فعلم به صاحب الدار وعلم انه لا يقدر ان يأخذه بيده له قتله سواء دخل عليه مكبرة او غير مكبرة وهو يريد ان يسرق ما له فقتله فلا قود عليه ولا دية كذا في محيط السرخسى * في فتاوى اهل سمرقند سارق حفر جدار رجل ولم ينفذ الحفرة حتى علم صاحب البيت فلقى عليه حجرا فقتله فعلى عاقلته الدية وعليه الكفارة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى ابي الليث رجل اطلع على حائط رجل وعلى الحائط ملاء فخاف صاحب الحائط انه ان صاح به يأخذ الملاء ويذهب هل يحل له ان يرميه قال يسعه ذلك اذا كان الملاء تماوى عشرة دراهم فصا مد قال الفقيه ابو الليث اصحابنا لم يقدروا هذا التقدير بل اطلقوا ان له ان يرميه

* كذا في جميع النسخ الحاضرة والظاهرة وفي نوادر ابن رستم قال محمد رح *

وفي جنابات الجامع الصغير رجل دخل على رجل ليلا فسرقة ثم اخرج السرقة من الدار فاتبه الرجل وقتله فلا شيء عليه قالوا اراد بهذا اذا كان لا يقهر على اصبر داد السرقة الا بالقتل الا كانت الحالة هذه يباح القتل ولا ضمان على القاتل وفي المنتقى اذا كان مع رجل رقيق فاراد رجل ان يأخذه منه وسعه ان يقاتل بالسيف اذا كان يخاص على نفسه الجوع وكذا الماء لشربه كذا في المحيط * لص معروف بالسرقة وجده رجل يذهب في خوائجه غير مشغول بالسرقة لا يجوز له ان يقتله ولكنه يأخذه ويأتى به الى الامام حتى يستنبيه بالحبس كذا في الظهيرية * السارق اذا صاح به رب المال فهرب لا يحمل لصاحب المال ان يتبعه ويضربه الا اذا ذهب بماله فمحمل له ان يتبعه ويضربه بالسلاح حتى يلقى ماله كذا في المحيط * يستحب للمدعى ان يدمى بلفظ الاخذ دون السرقة وكذا يستحب للشهود ان يشهدوا بلفظ الاخذ دون السرقة او يقولوا هذا المال للطالب درأ للحد ادمى انه سرق منه كذا فقال كرهته ام ضمن المال ولا يقطع ولو اقر بعد ذلك بالسرقة ايضا كذا في السراجية * قال ابو حنيفة رح فيمن ادمى على آخر سرقة وانكر المدعى عليه يستحلف وان بكل يقضى عليه بالمال دون القطع كذا في الظهيرية * وكذا لو رجع عن الافرار وكذا في الشهادة بعد حين لا يقطع وضمن كذا في العنابية * شهدا فقطع ثم قال ابل آخر لا يقطع وعصما الدية للاول ولو شهدا آخران على رجوعهما لا يقبل ويقطع * شهدوا على افرازه وهو ساكت او منكر لا يقطع شهدا بربعة فرجع اثنان وشهدا على آخر لا يقطعان وينقض بالمال على الاول كذا في التاتارخانية * الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه * وفيه ثلاثة فصول * الفصل الاول في القطع * لا قطع فيما يوجد فيها مباحا في دار الاسلام كالخشب والحشيش والقصب والسمك والمك والزرنيخ والمغرة والنورة ويدخل في السمك المالح والطري كذا في الهداية * ويقطع بالساج والقنا والابنوس والصندل وبالفصوص الحضر والياقوت والزهر جد كذا في الكافي * ويقطع في الجواهر كلها كذا في الغبائية * فاما الذهب والفضة واللؤلؤ والفيروز فقد روى هشام بن محمد رح انه اذا سرقها على الصورة التي توجد مباحة وهو المختلط بالحمر والتراب لا يجب القطع وفي ظاهر الرواية يجب القطع على كل حال وان جعل من الخشب الذي لا قطع فيه بابا او كرسي او سريرا يجب القطع بسرقة وفي الحشيش والقصب

والقضب والبردي كما لم يوجب القطع قبل العمل لم يوجب بعد العمل حتى لو اتخذ منهما حصير وسرق لا يقطع كذا في المحيط * وإذا غلبت الصنعة على الأصل في الحصر كما في الحصر البعدانية والجرجانية فالو يقطع أيضا كذا في الكافي * وإنما يقطع في الابواب اذا كانت في الحرز وكانت خفيفة لا ينقل حملها على الواحد لانه لا يرغب في سرقة الثقل من الابواب وان كانت مركبة على الباب لا يقطع فيها كذا في التبيين * ولا يقطع فيما ينمارع الى الفساد كاللبن واللحم والفواكه الرطبة كذا في الهداية * أما الفاكهة اليابسة التي تبقى في ايدي الناس كالجوز واللوز فانه يقطع فيها اذا كانت محرزة ولا قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد وان اقطعت الفاكهة بعد استحكامها وحصدت الحنطة وجعلت في حصيرة ومليتها باب مغلق قطع فيها كذا في السراج الوهاج * ولا فرق في مدم القطع باللحم بين كونه مملوفا قديدا او غيره كذا في فتح القدير * اذا سرق من آخر طعاما او السنة سنة فحط لا يجب القطع بسرقة سواء كان طعاما ينسارع اليه الفساد او لا ينسارع وسواء كان محرزا او لم يكن وان كانت السنة سنة خصب ان كان طعاما ينسارع اليه الفساد فكذلك الجواب وان كان طعاما لا ينسارع اليه الفساد وهو محرز قطع قال مشائخنا ح والجواب في الثمار على هذا التفصيل ايضا اذا كانت السنة سنة فحط لا يجب القطع في سرقة الثمار سواء كان ثمرها ينسارع اليه الفساد او لا ينسارع وسواء كان الثمر على رأس الشجر او كان محرزا وان كانت السنة سنة خصب ان كان ثمرها ينسارع اليه الفساد لا يجب القطع سواء كان محرزا او لم يكن وان كان ثمرها لا ينسارع اليه الفساد هو محرز ففيه القطع كذا في الذخيرة * وينقطع في الحبوب كلها والادهان والطيب والعود والمسك وكذا اذا سرق تظنا او كتنا او صوفا قطع وكذا اذا سرق حنطة او شعيرا او دقيقا او سويقا او سمنا او تمرا او زيبيا او زيتا فانه يقطع وكذا يقطع في الامتعة الملبوسة والمفروشة وجميع الاواني من الحديد والفضة والبرصا والخشب والادم والقرطيس والسكاكين والمقاريض والموازين والارسان ولا قطع في الحجارة كذا في السراج الوهاج * ولا يقطع في الرخام ولا في الغدور من الحجارة والملح كذا في التبيين * وقال ابو حنيفة ر ح لا قطع في القرون معمولة كانت او غير معمولة ولو سرق نخلة باصلها او شجرة باصلها من البستان وهي تعاوي شجرة لا قطع فيها كذا في السراج الوهاج * وفي الحبل والعمل يقطع اتقا كذا في شرح مجمع البحرين * سرق باغ من ناجرا هل العدل بينهم لا يقطع كذا في التاقر خانية *

ويقطع في السكر اجما ما كذا في الهداية * روى عن محمد بن روح انه لا يقطع في العاج ما لم يعمل منه شيء وقال اصحابنا راجح يجب ان لا يقطع في معمول العاج وغير معمول له لانه مختلف في كونه مالا وقالوا يجب ان يكون هذا الجواب في العاج الذي هو من عظام الجمال ولا يقطع في غير معموله لانه يوجد مباحا ويقطع في معموله لان الصنعة تغلب عليه فصارت كالخشب اذا عمل كذا في الايضاح * وظاهر الرواية في الزجاج انه لا يقطع كذا في فتح القدير * ولا قطع في سرقة الصيد وحشيا كان او غير وحشي سواء كان صيدا البر او صيدا البحر كذا في التاتارخانية في فصل شرائط القطع * ولا قطع في الحناء ولا في البقول والريحان الرطب ولا قطع في التين والماء والنوى ولا في جلود السباع المذبوحة الا ان يجعل بساطا او مصلى ولا في الالبسة وقدر فيه طعام كذا في العتابة * ولا قطع في سرقة الخمر والخنزير من الذمي ولا قطع في البازي والصقرو سائر الطيور ولا في الوحوش ولا في الكلب والفهد ولا في الدجاج والبط والحمام كذا في التمر ناشي * ولا شرقة على ثلثة مراتب حلال كاللقاع ونحوه ففيه القطع وشراب نقيع النمر والزبيب والصحيح ان فيه القطع والخمر لا يجب فيه القطع ويقطع في الدبس ولا قطع في الطنبور والدف والمزمار وكل شيء للملاهي كذا في السراج الوهاج * لا قطع في الطبل والبربط هذا اذا كان طبل له واما اذا كان طبل الغزاة فقد اختلف المشائخ راجح في وجوب القطع بسرقة اذا كان يساوي عشرة واختار الصدرا الشهيد راجح انه لا يجب القطع كذا في المحيط * وهو الاصح * وفي الولوالجية وهو المختار كذا في النهر الفائق * ولا يقطع في الثريد والخبز كذا في السراج الوهاج * في نوادر ابي يوسف راجح لا قطع في الرب والجلاب كذا في العيني شرح الكنز * ولو سرق ذمي من ذمي خمر لم يقطع كذا في الايضاح * ولا في سرقة الشطرنج وان كان من ذهب والنرد كذلك كذا في المحيط * ولا قطع في سرقة المصحف وان كان عليه حلية تساوي الف درهم وكذا لا قطع في كتب الفقه والنحو واللغة والشعر كذا في السراج الوهاج * ولو سرق الجلد والاوراق قبل الكتابة يقطع كذا في محيط السرخسي * ويقطع في سرقة دفاتر الحساب كذا في المحيط * المراد بذلك دفاتر مضمي حسابها واما اذا لم يضمن لم يقطع اما دفاتر التجار ففيها القطع لان المقصود الورق كذا في السراج الوهاج * ولا قطع في نصب النشاب ولوا تحذره نشابا ثم سرقة قطع كذا في الذخيرة * لا قطع في صليب الذهب والفضة وكذا الصنم من الذهب والفضة واما الدراهم التي عليها التماثيل فانه يقطع فيها لانه ليست معدة للعبادة

كذا في الجوهرة النيرة * ويقطع في الزمفران والورس والعنبر والرسمه والكتم كذا في العتا بيته * ولا يقطع لعبد كبير اى مميز يعبر من نفسه ولو نائما او مجنونا او اعمى لانه ليس سرقه بل اى مضرب اوخذ اى كذا في النهر الفائق * ويقطع في سرقه العبد الصغير الذى ليس بمميز ولا معبر من نفسه بالاجماع كذا في فتح القدير * فى المنتقى اذ سرق عبدا صغيرا قيمته خمسة دراهم وفى اذنه لؤلؤة تساوى خمسة دراهم قطعه كذا فى المحيط * من كان له على غريمه عشرة دراهم فسرق من بيته مثلها ان كان دينه حالا لم يقطع وان كان مؤجلا فلقيا ان يقطع وفى الاستحسان لا يقطع ولا فرق بين ان يكون الذى اخذه بقدر ماله او اكثر او اقل وان سرق منه مروضات تساوى عشرة قطع وما اذ اقال اخذته رهنا يحق اوقضاء بحقى وصرح بذلك درى منه الحد بالاجماع وان اخذ صنفا من الدراهم ا جود من خفه او ارد ألم يقطع كذا فى السراج الوهاج * وان سرق من خلاف جنس حقه نقد الا يقطع فى الصحيح هكذا فى التبیین * وان سرق حليا من فضة وعليه دراهم او حليا من ذهب وعليه دنانير فانه يقطع وان كان المتاع او الحلى قد استهلكه السارق فوجب عليه قيمته وهو مثل الذى عليه من الدين فانه يقطع ايضا كذا فى السراج الوهاج * ولو سرق المكاتب او العبد من غريم المولى قطع الا ان يكون المولى وكلهما بالتبض فحبس لا يجب القطع ولو سرق من غريم ابيه او غريم ولده الكبير او غريم مكاتبه قطع ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا يقطع كذا فى غاية البيان * لو سرق من غريم عبده المأذون عليه دين قطع وان لم يكن على العبد دين فالملك فيه لانه لا يقطع فيه اذا كان من جنس حقه كذا فى الايضاح * اذ وقعت السرقة على شيئين احدهما ما يجب القطع فيه والاخر ما لا يجب فيه الاصل ان ما هو المقصود بالسرقة اذا كان مما يجب فيه القطع ويبلغ نصابا يقطع بالاجماع وان كان ما هو المقصود بالسرقة مما لا يقطع فيه لا يقطع وان كان معه غيره مما يقطع فيه ويبلغ نصابا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد راجع كذا فى المحيط * ولو سرق انا فضة قيمته مائة وفيه نبيذ او طعام لا يبقى اولى لا يقطع وانما ينظر الى ما فى الاناء ولا قطع على سارق الصبى الحروان كان عليه حلية وهذا قولهما راجع وقال ابو يوسف راجع يقطع اذا كان عليه حلية وهو نصاب الخلاف فى الصبى الذى لا يمشى ولا يتكلم كيلا يكون فى يد نفسه اما اذا كان يتكلم ويمشى فلا قطع على سارقه بالاجماع وان كان عليه حلية كثيرة كذا فى السراج الوهاج * فى المنتقى اذا سرق كلبا فى منقه طوق قيمته مائة درهم لم اقطعه وان سرق حمرا قيمته تسعة

وعليه اكاف قيمته درهم قطع وان سرق كوزا فيه يحمل قيمة الكوز تسعة دراهم وقيمة العسل درهم قطع وفي الاصل اذا سرق خابية من خمر والطرف يساوي عشرة فلا قطع قال شمس الائمة السرخسي رح في شرحه اذا شرب الخمر في الحرز ثم اخرج الطرف والطرف مما يقطع في مرقته قطع كذا في الذخيرة * سرق قمقمه وفيها ماء يساوي عشرة لا يقطع ولو شرب الماء الذي في الاناء في الدار ثم اخرجه فارغا قطع كذا في الغبائية * قال في القدوري اذا سرق منديلا فيه صرة دراهم فعليه القطع يريد به المنديل الذي يشد فيه الدراهم مادة كذا في المحيط * ولو سرق ثوبا لا يساوي عشرة دراهم ووجد في جيبه عشرة دراهم مضروبة ولم يعلم بهالم اقطعه وان كان يعلم بها فعليه القطع ولو سرق جرابا فيه مال او حوالا فيه مال او كيسا فيه مال قطع كذا في المبسوط * ولو سرق فسطاطا ان كان منصوبا لا يقطع وان كان ملفوفا يقطع كذا في العراج الوهاج * لا قطع على خائن ولا خائنة ولا منتهب ولا مختلس ولا قطع على النباش هذا عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الهداية * ولو سرق من القبر دراهم او دنانير او شيئا غير الكفن لم يقطع بها لا جماع كذا في السراج الوهاج * اختلف مشائخنا رح فيما ان كان القبر في بيت مقفل والاصح انه لا يقطع سواء نبش الكفن او مرق ما لا آخر من ذلك البيت وكذا اذا سرق الكفن من تابوت في القافلة لا يقطع في الاصح كذا في الكافي * ولو سرق ما اشترته من بدا لبائع في مدة الخيار فلا قطع عليه ولو اوصى له بشيء فسرقة قبل موت الموصي قطع وان سرقة بعد موت الموصي وقبل القبول لم يقطع كذا في العراج الوهاج * ولا قطع على من سرق من الغنائم ولا على من سرق من بيت مال المعلمين حرا كان او عبدا كذا في النهاية * ولا يقطع في مال للشارق فيه شركة كذا في التبيين * وان اقطعت يد السارق ورد المتاع على صاحبه ثم سرقة مرة اخرى لم يقطع هندا استجمانا كذا في المبسوط * وكذا لو سرقة منه سارق آخر لم يكن له ولا لرب المال ان يقطع السارق الثاني كذا في محيط السرخسي * الاصل انه اذا لم يتبدل العين وكان بحاله لا يقطع ثانيا عندنا وان تبدل عينه قطع كما ان كان ثلثا فصا رغلا او كان فضلا فصا رثوبا فانه يقطع بالاجماع كذا في شروح الطحاوي * ولو سرق مائة فقطعت يده فيها وردت الى مالكها ثم سرق مائيا لم يقطع وان سرقها مع مائة اخرى يقطع رجلاه سواء كانتا محلوطين او متميزتين كذا في الظهيرية * اذا سرق

إذا سرق ذهابا أو فضة فقطع عليها ورد العين على صاحبها فحمل السرقة منه ثمانية أو كانت آنية فصر بها درهم ثم عاد فصرقها لا يقطع عند أبي حنيفة ربح وقال يقطع كذا في شرح الطحاوي * في كفاية البيهقي سرق ثوبا فضا طه ثم ورد غنقص فسرق المنقوص لا يقطع كذا في النهر الفائق * ولو سرق بقرة وقطع فيها ثم ردها على المالك فولدت في يد المالك ولدان ثم سرق الولد قطع ولو قطع في عين ورد العين على المالك وباعه المالك من إنسان ثم اشتراه فعاد السارق وسرقه ثانيا لم يذكر محمد روح هذه المسئلة في الكتب وقد اختلف المشايخ ربح فيها فالعراقيون من مشائخنا يقولون لا يقطع ومشايخ ما وراء النهر يقولون يقطع كذا في الظهيرية * وكذا إذا باعه من السارق ثم اشتره منه هكذا في النهر الفائق * أنرز زكوة ماله ليؤدي إلى الفقراء فصرقها غنى أو فقير قطع لبقائه على ملكه هو المختار كذا في الغبائية * ولا يقطع السارق من مال الحربى المستأمن عندنا استحسننا * رجل من أهل العدل أغار في عسكر أهل البغى ليلافسرق من رجل منهم ما لا فناء به إلى الإمام العدل قال لا نقطعه لأن أهل العدل أن يأخذوا مال أهل البغى على أى وجه يقدر على ذلك ويمسكوه إلى أن يتوبوا أو يموتوا فيرد على ورثتهم فتمسكوا بالشبهة في أخذه بهذا الطريق وكذلك لو أغار رجل من أهل البغى في عسكر أهل العدل لم يقطع أيضا لأن أهل البغى يستحلون أموال أهل العدل وتا ويلهم وإن كان فاسدا فإذا انضم إليه المنعة كان بمنزلة تاويل صحيح ولو أن رجلا من أهل دار العدل سرق مالا من آخر وهو ممن يشهد عليه بالكفر ويستحل ماله ودمه قطعه لأن التاويل ههنا تجرد عن المنعة ولا معتبر بالتاويل بدون المنعة ولهذا لا يسقط الضمان به فكذلك القطع وهذا لأنه تحت حكم أهل العدل فيتمكن إمام أهل العدل من استيفاء القطع منه بخلاف الذى هو في عسكر أهل البغى فإن يد الإمام العدل لا تصل إليه كذا في المبسوط * الفصل الثانى فى الحرز والاخذ منه * الحرز على ضربين حرز لمعنى فيه كالبيوت والدور ويسمى هذا حرزا بالمكان وكذلك الفساطيط والخوانيت والخيم كل هذه الأشياء تكون حرزا وإن لم يكن فيها حافظ سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أولا باب له لأن البناء يقصد به الأحرار لأنه لا يجب القطع إلا بالأضراح بخلاف الحرز بالحافظ حيث يجب القطع فيه بمجرد الأخذ * وحرز بالحافظ كمن جلس فى الطريق أو فى الصحراء أو فى المسجد وعند مناعة فهو محرز به هذا إذا كان الحافظ قريبا منه وإما إذا بعد فليس بحافظ وحد القرب أن يكون بحيث يراه

ويحفظه ولا فرق بين ان يكون الحافظ مستيقظا او نائما والمتاع تحته او عنده هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * لو جمع متاعه في صحراء ولم ينم على متاعه وانما نام عنده فسرق منه يقطع اذا نام حيث يراه ويحفظه كذا في محيط الرخسى * قال مشائخنا رح كل شيء معتبر بحرز مثله كما اذا سرق الدابة من الاصطبل او الشاة من الحظيرة فانه يقطع واذا سرق الدراهم او الحلوى من هذه المواقف لا يقطع وفي الكرخى ما كان حرزا لنوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريحة البقال وقوا صرا التمر حرزا للدراهم والدنانير والثلث قال وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * قال شمس الانمة السرخسى هذا هو المذهب عندنا كذا في الظهيرية * وفي المحرز بالمكان لا يعتبر الا حرزها لحاظه هو الصحيح كذا في الهداية * اذا سرق من الحمام ليلا قطع وبالنهار لا واماما امتداد الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالنهار كذا في الاختيار شرح المختار * عن ابي حنيفة رح ان سرق ثوبا من تحت رجل في الحمام يقطع كما لو سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده وعندهما لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا في الكافي * ما كان محرزا بالابنية فاذن له في دخوله فسرق هذا المأذون في الدخول شيئا لم يقطع ولم يكن حرزا في حقه وان كان ثمة حافظ او كان صاحب المنزل نائما عليه وما كان من هذه الابنية يدخل بلا اذن مني شاء ولا يمنع فهذا والغناء في البرية واذا يصير محرزا يحافظ وذلك كما سجدوا الطرق كذا في الايضاح * ان شق الحمل فسرق منه او ادخل يده في صندوق فاخذ المال قطع كذا في التبيين * ولو سرق الابل من الطريق مع حملها لا يقطع سواء كان صاحبها عليها ولا لان هذا مال ظاهر غير محرز وكذا لو سرق الجوالق بعينها لم يقطع ولو شق الجوالق فخرج ما فيها ان كان صاحبها هناك قطع والا فلا فان كانت الجوالق موضوعة على الارض فسرق الجوالق مع المتاع ان كان صاحبه هناك بحيث يكون حافظا له قطع سواء كان نائما او يقظان كذا في السراج الوهاج * اذا سرق من النطار بغير الا يقطع ويستوى ان يكون معه سائق او فائد يسوقه او يقوده ولم يكن فلم يجعل النطار محرزا بالسائق والفائد وان كانا حافظين له لان المال انما يصير محرزا بالحافظ اذا كان قصده الحفظ واما اذا كان قصده شيئا آخر والحفظ يحصل بطريق التبعية فلا حتى لو كان مع الفطار من يتبعه للحفظ يقطع كذا في الذخيرة * واذا خذ السارق في الحرز قبل ان يخرج منه وقد حملة اولم يحمله فلا قطع عليه ولو رمى الى صاحب له خارج الحرز فاخذ المرمى اليه فلا قطع على واحد منهما

كتاب السرقة (٢٠٠) فيما يقطع فيه ومالا في الحرز والاخذ منه

ولو ناول صاحبه من وراء الجدار ولم يخرج هو به قال ابو حنيفة رح لا يقطع على واحد منهما قال ابو يوسف ومحمد رح يقطع الداخل ولا يقطع الخارج اذا كان لم يدخل يده الى الحرز ولو كان الخارج ادخل يده في الحرز فاخذها من الداخل فلا يقطع على واحد منهما في قول ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف رح اقطعهما كذا في فتاوى الكرخي * ولو وضع الداخل المال عند النقب ثم خرج واخذه لم يذكر محمد رح والصحيح انه لا يقطع ولو كان في الدار نهر جاز فرمى المتاع في النهر ثم خرج واخذه ان خرج بقوة الماء لا يقطع وان خرج بتحريره الماء قطع ذكره الامام الترمذى ولكن ذكر في المبسوط في اخراج الماء بقوة جريه الاصح انه يلزمه التقطع كذا في النهاية * وان القاء في الطريق ثم خرج فاخذه هذا على وجهين ان رمى به في الطريق بحيث يراه ثم خرج فاخذه قطع وان رمى به بحيث لا يراه فلا قطع عليه وان خرج واخذه واذا حمله على خمار وماله فاخرجه يقطع بذلك كذا في السراج الوهاج * من سرق سرقة فلم يخرجها من الدار لم يقطع وهذا اذا كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغني اهل البيوت عن الانتفاع بصحن الدار وان كانت كبيرة وفيها مقاصير اى حجر ومنازل وفي كل مقصورة سكان ويستغني اهل المنازل عن الانتفاع بصحن الدار وانما ينتفعون به انتفاع السكة فسرق رجل من مقصورة واخرجها الى صحن الدار قطع ولو سرق بعض اهل المقاصير من مقصورة شيئا يقطع كذا في الكافي * ولو نقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئا ثم جاء في ليلة اخرى فدخل واخذ شيئا ان كان صاحب البيت قد علم بالنقب ولم يسده او كان النقب ظاهرا يراه الطارقون وبقي كذلك فلا قطع عليه ولا يقطع كذا في السراج الوهاج * سارق دخل مع حمار منزلا فجمع الثياب وحملها ثم خرج من المنزل وذهب الى منزله فخرج الحمار بعد ذلك وجاء الى منزله لم يقطع وكذا لو ملق على طائر شيئا وترك في المنزل فطار الى منزله بعد ذلك فاخذ منه كذا في الفتاوى السراجية * ولو سرق مالا من حرز فدخل آخر الحرز وحمل السارق والمال معه قطع المحمول خاصة ولو اخرج نصاييا من حرز دفعتين فصامدا ان تتخلل بينهما اطلاق المالك فاصلى النقب واغلاق الباب فلا يخرج الثاني سرقة اخرى ولا يجب القطع اذا كان المخرج في كل دفعة دون النصاب وان لم يتخلل ذلك قطع كذا في السراج الوهاج * ولو سرق من السطح ما يساوى نصا يقطع رجل نقب حائط بغير ان المالك ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق شيئا المختار انه

لا يضمن الناقب ما سرقه السارق كذا في الخلاصة* ولو سرق ثوبا بسط في السكة لا يقطع وكذا
وسرق ثوبا بسط على خص الى المسكة وان بسط على الحائط الى الدار او على الخص الى
السطح قطع كذا في الظهيرية* ومن نقب البيت وادخل يده فيه فاخذ شيئا لم يقطع وهذا
منذا بيجنيفة ومجيد رح ومن اصحابنا من قال في هذه المسئلة هذا محمول على البيت الكبير
الذي يمكن الدخول فيه من النقب اما ان كان صغيرا لا يمكن دخوله من النقب فادخل يده
فيه واخذ المال قطع اجما وان ادخل يده في صندوق الصبر في اوفي كم غيره فاخذ المال قطع
كذا في السراج الوهاج* جماعة نزلوا خانا او بيتنا فسرق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع
يحفظه او هوت تحت رأسه لم يقطع كذا في السراجية* وان اطرصرة خارجة من الكم واخذ الدراهم
لم يقطع وان ادخل يده في الكم فطرها قطع ولو حل الرباط يقطع في الوجه الاول وفي الوجه الثاني
لا يقطع كذا في الكافي* في المنتقى الحسن من ابي حنيفة رح قال في الفشاش وهو الذي يهيء
لغلق البيت ما يفتح به اذا نش نهارا وليس في البيت ولا في الدار احد واخذ المتاع لا يقطع
وان كان فيها احد من اهلها فاخذ المتاع وهو لا يعلم قطع وكذلك اذا فش بابا في السوق لم يقطع
والقفاف لا يقطع وهو الذي يعطى الدراهم لينظر اليها فياخذ منها وصاحبه لا يعلم في الحامى اذا كان
باب الدار مردودا غير مغلق فدخلها السارق خفية واخذ المتاع خفية قطع ولو كان باب الدار
مفتوحا فدخل نهارا وسرق لا يقطع ولو دخل ليلا من باب الدار وكان الباب مفتوحا مردودا
بعد ما صلى الناس العتمة وسرق خفيا او مكابرة ومعه سلاح او لا وصاحب الدار يعلم به او لا
قطع ولو دخل اللص دارا انسان ما بين العشاء والعتمة والناس يذهبون ويجيئون فهو بمنزلة
النهار وان كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص ولا يعلم ان فيها صاحب الدار او يعلم به اللص
وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو صلبا لا يقطع ولو لم يعلم قطع ولو كابوا انسانا ليلا حتى سرق متاعه قطع
ولو كابوه نهارا فنقب بيته سرا واخذ متاعه مغالبة لا يقطع والقياس ان لا يقطع في الفصلين لكننا
استحسننا في الفصل الاول وقلنا بوجوب القطع كذا في المحيط* ولو اخرج شاة من البحر زفيتها
اخرى ولم تكن الا ولي نصا فلا قطع عليه كذا في السراج الوهاج* وانما سرق شاة او بقرة او فرسا
من المرمى لا يقطع كذا ذكر محمد رح قال شيخ الاسلام الا ان يكون عليها راع يحفظها
وفي الباقي

وفي الباقي أنه لا قطع في المواشي في الحرم وإن كان معها الراعي لأن الراعي ينصب لاجل الرمي لا لاجل الحفظ فلا يصير محرزا بالراعي فإن كان معها سوى الراعي من يحفظها يجب القطع وعليه الفتوى وإن كانت الغنم تأوى إلى بيت بالليل قد بنى لها عليها باب يعلق فكسره ودخل فسرق منه شاة قطع وفي الباقي وقيل لا يعتبر الغلق إذا كان الباب مردودا إلا أن يكون منفردا في الصحراء كذا في الذخيرة * اتخذ حظيرة من حجارة وشوك وجمع فيها الأغنام وهو نائم عندها يقطع سارقها قال محمد ربح إذا جمع الغنم في حظيرة أو في غير حظيرة وعليها حافظ أو ليس عليها حافظ بعد أن جمعها في موضع قطع سارقها كذا في الحاوي * وعامة المشائخ ربح على أنه إذا جمعها في مكان أحد لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان معها حافظ أو لم يكن كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في الذخيرة * من سرق من أبويه وإن عليا أو ولده وإن سفل أو ذى رحم محرم منه كالأخ والأخت والعم والخال والأمة والحالة لا يقطع ولو سرق من بيت ذى الرحم المحرم ضائع غيره لا يقطع ولو سرق مال ذى الرحم المحرم من بيت غيره يقطع كذا في فتح القدير * ولو سرق من أمه أو اخته رضا ما يقطع كذا في الكافي * وإذا سرق أحد الزوجين من الآخر لم يقطع وكذلك إذا سرق أحد الزوجين من حرز خاص للآخر لا يسكنان فيه كذا في غاية البيان * ولو سرق المرأة من زوجها أو سرق هو منها ثم طلقها ولم يدخل بها فبانت بغير عدة لا يقطع واحد منهما ولو سرق من امرأته المبتوتة أو المختلعة إن كانت في العدة لم يقطع سواء كان طلقه أو طلقته أو ثلثا وكذا إذا سرقته هي من بيت زوجها وهي في العدة فلا قطع عليها كذا في السراج الوهاج * لو أبانها بعد السرقة وانقضت عدتها ثم رفع الأمر إلى القاضي لا يقطع كذا في النبيين * إذا سرق من أجنبية أو سرقته من أجنبي ثم تزوجها قبل المراجعة إلى الإمام ثم ترفع الأمر إلى الإمام وأقر السارق فالقاضي لا يقطع كذا في الذخيرة * وإن تزوجها بعد القضاء لم يقطع عند أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في السراج الوهاج * إذا سرق من امرأة قد حرمت عليه بتقبيلا أمها أو ابنتها قطعت كذا في المحيط * ولو سرق من بيت الأصهار أو الأخوات لم يقطع عند أبي حنيفة ربح وعندهما يقطع والخلاف فيما إذا كان البيت للخت أمّا إذا كان للبنات لا يقطع اتفاقا وكذا في مسئلة الصهر إذا كان البيت للزوجة لا يقطع إجماعا كذا في الجوهرة النيرة * والختان زوج كل ذى رحم محرم منه كزوج البنت والأخت وكل ذى محرم من الختن

فيمّا يقطع فيه ومالا في كيفية القطع وابائته

والصهر من حرم عليه بالمصاهرة كأم المرأة وابنتها وكامرأة الأب وكل ذي رحم محرم من اولادها
 كذا في المحيط * ولو سرق العبد من مولا لا يقطع وكذلك لو سرق من ابي مولا او امه او نوي
 رحم محرم منه او من امرأة مولا وكل ما لا يقطع المولى بالسرقته منه فعبده بمنزلته كذا في
 محيط السرخسي * ولا فرق بين ان يكون العبد مدبرا او مكاتباً او مآذونا او ام ولد سرقته
 من مولاها كذا في السراج الوهاج * وكذلك المولى اذا سرق من مال مكاتبه او عبده المآذون
 ويقطع بالسرقته من العبد لانه بمنزلة المودع فيما في يده ويقطع السارق من المودع كذا في
 محيط السرخسي * ولا قطع على الضيف اذا سرق ممن اضافه كذا في الهداية * ولا قطع على
 خادم القوم اذا سرق متاعهم ولا على اجير سرق من موضع اذن له في دخوله واذا آجروا
 على رجل فسرق المؤجر من المستأجر او المستأجر من المؤجر وكلوا حد منهما في منزل على حدة
 قطع السارق منهما عند ابي حنيفة رح وعندهما اذا سرق المؤجر من المستأجر فلا قطع وان
 سرق المستأجر من المؤجر قطع بالاجماع اذا كان في بيت مفرد كذا في السراج الوهاج *
 الفصل الثالث في كيفية القطع وابائته * يقطع يمين السارق من الزند ويحسم وثمان الزيت
 وكلفة الحسم على السارق صدقاً كذا في البحر الرائق * فان سرق ثانياً قطعت رجلاه اليسرى وان
 سرق ثالثاً لم يقطع وخلد في السجن حتى يتوب هذا استحسان ويعزرايضاً ذكره المشائخ رح
 كذا في الهداية * وللإمام ان يقتله سياسة لسعيه في الارض بالفساد كذا في السراجية * وان كان
 السارق اشل اليد اليسرى او اقطع او مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع وكذا اذا كانت
 رجلاه اليمنى شلاء وكذلك ان كانت ابهامه اليسرى مقطوعة او شلاء او الاصبهان منها
 سوى الابهام وان كانت اصبع واحدة سوى الابهام مقطوعة او شلاء قطع كذا في الهداية *
 ولو كانت يده اليمنى شلاء او ناقصة الاصباع يقطع في ظاهر الرواية كذا في التبيين * واذا
 كان للسارق كفان في معصم واحد قال بعضهم تقطعان جميعاً وقال بعضهم ان تميزت
 الاصلية وامكن الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائدة وان لم يمكن قطعنا جميعاً وهذا هو المختار
 فان كان يخطش باحد بهما قطعت الباطشة كذا في الجوهرية النيرة * وان كانت رجلاه اليمنى
 مقطوعة الاصابع فان كان يستطيع القيام والمشي عليها قطعت يده وان كان لا يستطيع ان يمشي
 عليها لم يقطع كذا في المبسوط * من وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع قاطع يمينه

فان كان قبل الحصوصة فعلني فاطعه القصاص في العمد والارش في الخطاء ويقطع وجهه اليسرى في السرقة وان كان بعد الحصوصة قبل القضاء فكذلك الخواب الا انه لا يقطع رجله اليسرى وان كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وناب قطع من السرقة حتى لا يجب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة كذا في شرح الطحاوي * وان لم يقطع يده اليمنى ولكن قطع يده اليسرى لا يقطع يده اليمنى بسبب السرقة كيلا يؤدي الى تفويت جنس منفعة البطش ولولم يقطع يده اليسرى ولكن قطع رجله اليمنى سقط منه القطع بسبب السرقة فان لم يقطع رجله اليمنى ولكن قطع رجله اليسرى قطع يده اليمنى كذا في المحيط اذ قال الحاكم للجلاد انقطع يمين هذا في مرة سرقها فقطع يساره عمدا فلا شيء عليه عند ابي حنيفة ورجح ولكن يؤدب كذا في فتح القدير * والخلاف فيما اذا قطع يساره عمدا او لو قطع خطأ لا يضمن اجماعا سواء اخطأ في الاجتهاد بان اجتهد وقال البد مطلق في النص فقطع اليسرى او في معرفة اليمين واليسار هو الصحيح كذا في المصنف * ولو قال له انقطع يده هذا فقطع اليسار لا يضمن بالاتفاق ولو ان السارق اخرج يساره وقال هذه يميني فقطعها لا يضمن وان كان عالما بانها يساره بالاتفاق كذا في فتح القدير * ولو قطع غير الجلاد يساره لا يضمن ايضا هو الصحيح هكذا في الهداية * وان حكم عليه بالقطع فقطع رجل يده اليمنى من غير اذن الامام فلا شيء عليه لكن الامام يؤدبه على ذلك كذا في المبسوط * وان قطع الجلاد رجله اليمنى ضمن الجلاد دينها وضمن السارق السرقة وان قطع رجله اليسرى ضمن الجلاد دينها وقطعت من السارق يده اليمنى وان قطع يديه جميعا صارت اليمنى بالسرقة وضمن الجلاد للسارق يده اليسرى كذا في المحيط * ولو قطع يديه ورجليه ضمن اليسرى والرجلين ولو كانت يمين السارق معدومة قطعت رجله اليسرى كذا في العنابية * واذا حكم عليه بالقطع بشهود في السرقة ثم انفلت او لم يكن حكم عليه حتى انفلت فاخذ بعد زمان لم يقطع وان اتبعه الشرط ما خذوه من ماله قطعت يده كذا في المبسوط * ولو سرق من رجلين لم يقطع بهما اجماعا كذا في العنابية * رجل سرق من جوز جانبين فرفع الى قاضي يلخ عليه ان يقطع يده فلب رجل على جوز جانبين من اهل الهوى من غير تقليد من جهنم الى خراسان لم يكن لقاضي يلخ ان يعقبه وهو نظير ما لو سرق في خوارزم فرفع الى قاضي بخارا كذا في المحيط * واذا ثبت السرقة

في البرد الشديد والحر الشديد الذي يتخوف عليه الموت أن يقطع عينين حتى يكشف الحر والبرد
 وإذا كان لا يتخوف عليه الموت أن يقطع لم يؤخر ولا يمس إلى غنورا الحر والبرد فمات
 في السجن فمات المسروق دين في تركته كذا في المبسوط والقطع السارق إلا أن يحضر المسروق منه
 فيطالب بالسرقة وقال أبو يوسف رح أقطعه والصحيح ظاهر الرواية كذا في زاد الفقهاء *
 ولا يرق بين الشهادة والاقرار عندنا وكذا أن غيب عندنا كذا في الهداية * وللمستودع
 والغاصب وصاحب الربوا والمستعير والمستأجر والمضارب والمستبضع والقباض على سوم الشراء
 والمرتهن وكل من له يد حافظ سوى المالك كالأب والوصي أن يقطعوا السارق منهم ويقطع
 بخصوصه المالك في السرقة من هؤلاء إلا أن الراهن إنما يقطع بخصوصه حال قيام الرهن
 بعد قضاء الدين كذا في الكافي * أن يقطع سارق بسرقة فسرق منه لم يكن له ولا لرب السرقة
 أن يقطع السارق الثاني وللأول ولاية الخصومة في الاسترداد في رواية ولو سرق الثاني
 قبل أن يقطع الأول أو بعد ما أدى الحد بشبهة يقطع بخصوصه الأول كذا في الهداية *
 في نوادر هشام قال سألت محمدا رح عن رجل سرق من رجل ألف درهم ثم أن رجلا آخر له
 على هذا المسروق منه ألف درهم فصعب الألف المسروق من السارق قال إذا رأى القطع
 من السارق الأول كذا في المحيط * من سرق سرقة ورد لها على المالك قبل الارتجاع
 إلى الحاكم لم يقطع فإن رده بعد سماع البينة والقضاء يقطع وقبل القضاء يقطع استحسانا ولو رده
 على ولده أو ذي رحمه أن لم يكن في عيال المسروق منه يقطع وإن كان في عياله لا يقطع وكذا
 لو رد على امرأته أو عبده أو أجبيرة مشاهرة أو مسانعة ولو دفع إلى والده أو جده أو والدته أو جدته
 وليسوا في عياله لا يقطع ولو دفع إلى عيال هؤلاء يقطع ولو دفع إلى مكاتبه لا يقطع لأنه عبده ولو سرق
 من مكاتب ورده إلى سيده لا يقطع ولو سرق من العيال ورد إلى من يعولهم لا يقطع كذا في الكافي *
 أن تقضي على رجل بالقطع في سرقة فوجهها له المالك وسلمها إليه أو باعها منه لا يقطع كذا
 في فتح القدير ولو غصبه من رجل وضمن الغاصب سقط القطع كذا في العنانية * ويعتبران يكون
 قيمة السرقة عشرة دراهم وكذا لك يوم القطع ولو كانت قيمته يوم السرقة عشرة دراهم
 وانقص بعد ذلك كان على نقصان القيمة لنقصان السجين يقطع وإن كان نقصان القيمة لنقصان الحر
 لا يقطع

في كسبه القطع وتبانه

(٢٦١)

في كسبه القطع

لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في المحيط * اذا اقر العبد بسرقة عشرة دراهم ان كان مائة ونا غايه يصح
اقراره ويقطع يده والمال يرد الى المروق منه ان كان قائما وان كان هالكا فلا ضمان عليه سواء صدقة
مولاه او كذبه كذا في السراج الوهاج * وان كان مسجورا او مال قائم ان صدقة مولاه يقطع
ويرد المال الى المروق منه وان كذبه مولاه فقال الدراهم مالي فعند ابي حنيفة رح القطع
والرد الى المروق منه وان كان المال هالكا صح اقراره بالحد في قول اصحابنا جميعا ولا ضمان
عليه سواء صدقة مولاه او كذبه وهذا اذا كان العبد كبيرا وقت الاقرار اما اذا كان صغيرا فلا قطع عليه
اصلا لكنه اذا كان مائة ونا يرد المال الى المروق منه ان كان قائما وان كان هالكا يضمن
وان كان مسجورا فان صدقة المولى يرد المال الى المروق منه ان كان قائما اما اذا كان
هالكا فلا ضمان عليه لا في الحال ولا بعد العتق كذا في غايه البيان * ولا اقر العبد بسرقة مائة ونا عشرة
لم يقطع ثم ينظر ان كان مائة ونا صح اقراره ويرد المال الى المروق منه وان كان هالكا يضمن صغيرا
كان او كبيرا وان كان مسجورا ان صدقة مولاه فكذلك وان كذبه فالمال للمولى ويضمن العبد
بعد العتق ان كان كبيرا وقت الاقرار وان كان صغيرا الا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج *
اذا قطع السارق والعين قائمة في يده ردت على صاحبها لبقائها على ملكه كذا في الهداية *
وان كانت هالكة لم يضمنها وكذا ايضا اذا كانت مستهلكة في المشهور لانه لا يجمع بين الاضمان
والقطع عندنا كذا في السراج الوهاج * وهذا اذا كان بعد القطع وان كان الهلاك والاسهلاك
قبل قطع يده ان قال المالك انا اضمنه لا يقطع عندنا وان قال انا اختار القطع يقطع ولا ضمان عندنا
هكذا في المحيط * ولو قطعت يمين السارق ثم استهلكه غيره كان للمروق منه ان يضمن المستهلك
قيمته ولو اودعه السارق عند غيره فهلك في يده لا يضمن المودع كذا في السراج الوهاج *
واذا ملك السارق المروق من رجل يبيع او هبة او ما شبه ذلك وكان ذلك قبل القطع او بعده
فتملكه باطل ويرد المروق على المروق منه ويرجع المشتري على السارق بالثمن الذي
دفعه اليه وان كان هلك في يد المشتري او في يد الموهوب له فلا ضمان على المشتري ولا على السارق
هكذا روى عن ابي يوسف ربح وان كان المشتري لو الموهوب له استهلكه فللمالك ان يضمنه
ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه ولا يرجع عليه بالقيمة كذا في المحيط * ولو فُصِب
السان من السارق فهلك في يد الناصب بعد القطع فلا ضمان للمارِق ولا ضمان للمالك ايضا

والا لاسبيل للمسروق منه عليها كذا في الهداية * وعلى هذا الخلاف اذا اتخذه حليا او آنية كذا في التيسير * ولو سرق حدودا او نساء او صغرا او ما اشبه ذلك فجمعوا الى ان كان بعد الصناعة يباع واما على الاختلاف وان كان يباع مدبرا يكون للسارق بالاجماع ولو سرق ثوبا فقطعه وخاطه يكون له بعد القطع ولا ضمان بالاجماع كذا في العيانية * ولكن لا يحل له ان ينتفع به بوجه ما وضمن فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التمرناشي * اذا قطعت يد السارق وقد قطع الثوب قميصا ولم يحطه يرد على المسروق منه كذا في المبسوط * من سرق ثوبا فصيفه احمر فقطع يده لم يؤخذ منه الثوب ولم يضمن قيمة الثوب وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رج كذا في الكافي * ولو صبغه بعد القطع يرد كذا في البحر الرائق * وهكذا في الاختيار شرح المختار * وان صبغه السارق اسود ثم قطع او قطع ثم صبغه اسود يؤخذ منه عند ابى حنيفة ومحمد رج وعند ابى يوسف رج هذا والاول سواء كذا في فتح القدير * وفي نوادر ابن مامة عن محمد رج اذا قطع السارق وقد صبغ الثوب حتى لم يكن لصاحب الثوب ان ياخذ الثوب او خاطه قميصا فبقي للسارق ان يبيع الثوب وياخذ من ثمنه ما زاد للصبغ فيه ويتصدقه بالفضل وكذا لك يبيع القميص وياخذ منه قيمة خيوطه ويتصدق بالفضل وكذلك الخطة ياخذ منها مقدار نفقته عليها كذا في المحيطة فان كان للمسروق درهم فسبكها او صاغها قلبا كان للمسروق منه ان ياخذها فان كانت السرقة صفرا فجعله قميصا او حديد فجعله درهما لم ياخذ وكذا لك كل شئ من العروض غيرها اذا كان قد خبر عن حاله فان كان التغيير بالنقصان فللمسروق منه ان ياخذ وان كانت السرقة شاة فولدت اخذها جميعا للمسروق منه كذا في المبسوط * ولو سرق حنطة فطحنها يكون للسارق بعد القطع ولو سرق صويقا فلتة بسمن او بعسل فهو مثل الاختلاف في الصبغ كذا في شرح الطحاوي * اذا اجتمع في يده قطع في السرقة والقصاص بدعي بالقصاص وضمن السرقة فان قضى بالقصاص فعفا عنه صاحبه او صالحه قطعت يده في السرقة وان لم يبالحه حتى مضى زمان وهما يراضيان فيه على الصلح ثم صالحه وابت التطلع في السرقة لتقدم العهد وان كان القصاص في الرجل اليسرى بدعي بالقصاص ثم جرح حتى يبرأ ثم قطع يده في السرقة وكذلك ان كان القصاص في شجرة في رأسه كذا في المحيطة * والباقي الرابع في طاع الطريق * اصل ان لقطاع الطريق الذين لهم احكام مخصوصة بمرأط واحد بها ان يكون لهم شوكة ومنعة بحيث لم يمكن للمارة القارعة مجرم

يقطعوا عليهم الطريق سواء كان باسلاخ أو باسلاخ الكيول أو الحجر أو غيرها والثانية أن يكون خارج الامصار بعيدا عنها وفي الثمانية لا يكون بين الفريقين ولا بين المصريين ولا بين القديسين ويكون بينهم وبين المصر مقيمة ثلاثة أيام ولياليها هكذا في ظاهر الرواية ومن أبي يوسف وأبو حنيفة إذا كان بينهم وبين المصر أقل من مسيرة سفر أو قطعوا الطريق في المصر لا يجري عليهم حكم طاع الطريق وصليته الفتوى والثالثة أن يكون فلك في دار الاسلام والرابعة أن يوجد جميع ما شرط في المسرفة الصغرى ويشترط أن يكون القطاع كلهم بجانب في حق أصحاب الاموال من اهل وجوب القطع والخامسة أن يظفروهم الامام قبل التوبة وردد الاموال الى اربابها كذا في الثانية رخصة * أن يخرج جماعة ممنوعين او واحد يقدر على الامتناع فنصد واطع الطريق فاخذ واقتل ان ياخذوا ما لا يقتلوا انفسا حبسهم الامام حتى يتوبوا بعد ما يعزرون وان اخذوا ما لا معصوما بان يكون مال معلوم او ذمي والماخوذ ان قصم على جماعة منهم اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم نصا هذا وما يبلغ قيمته ذلك قطع الامام ايدهم وارجلهم من خلاف ولو قطعوا الطريق على الستة منين لم يحد وان قتلوا ولم يأخذوا ما لا قتلهم حد احتسب لو عفا الا ولياء منهم لم يلتفت الى مفروهم وان قتلوا واخذوا المال ان شاء الامام قطع ايديهم وارجلهم من خلاف ثم قتلهم وصلبهم وان شاء قتلهم من غير قطع وان شاء صلبهم وان اراد الصلب ففي ظاهر الرواية يصلب حيا ويبيع بطنه برمح ليموت ومن الطحاوي رح لا يصلب حيا بل يقتل ثم يصلب والاول اصح وبه قال الكرخي والصحيح انه يترك مصلوبا ثلاثة ايام ثم يحل بينه وبين اهله لينزلوهم ويدفنوهم كذا في الكافي * وان قتل قاطع الطريق او قطع فليس عليه ضمان المال كذا في المحيط * وكذا لا يضمن ما قتل وما جرح كذا في التبيين * ان باشر القتل واحد منهم اجري الحد على الكل كذا في الاختيار شرح المختار * ان لم يقتل القاطع ولم يأخذ ما لا وقدر جرح اقتص منه مما فيه القصاص واخذ الارش مما فيه الارش وذلك الى الاولياء كذا في الهداية * وان اخذوا المال وجرحوا قطعوا من خلاف ويطلق حكم الاجراحات سواء كانت عمدا او خطأ كذا في الجراح الیهاج * وان اخذ بعد ما تاب ويقتل عمدا فان شاء الاولياء قتلوه وان شاؤوا عفو عنه ويحب الضمان اذا هلك في يده او اصابته كذا في الهداية * ان يأخذوا

أما اخذوا قبل التوبة وقد قتلوا وجرحوا ممدداً ولكن ما اخذوه من الاموال شيء تافه ولا يصيب
 كل واحد منهم نصاب فالامر في القصاص بين النفس وغيرها الى الاولياء ان شاءوا احتوفوا
 ولو قتلوا ففوا كذا في النهاية * اذا اخذ المال ولم يصنع شيئاً غيره فان جاء ثانياً فف ان يؤخذ فعليه
 ان يرد ما اخذ وضمانه ان هلك كذا في السراجية * واذا قطع الطريق واخذ المال ثم ترك ذلك
 وتقام في اهله زماناً لم يقم الامام عليه الحد استحساناً كذا في المبسوط * وان كان من القطاع صبي
 او مجنون او نوزحم محرم من المنطوع عليه سقط الحد من الباقيين كذا في الكافي * وكذا
 اذا كان فيهم اخرس هكذا في المحيط * واذا قطعوا الطريق على قافلة عظيمة فيها مسلمون ومستامنون
 اقيم عليهم الحد الا ان يكون القتل واخذ المال وقع على اهل الحرب خاصة فحينئذ لا يجب الحد
 كما لو لم يكن معهم غيرهم كذا في النهاية * واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد
 هكذا في الهداية * روى ابراهيم بن محمد رح في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ثم ولوا وذهبوا
 يتبعونهم قال ان كان فيهم ولي القتل فالتبيل فالتبيل فالتبيل فالتبيل فالتبيل فالتبيل فالتبيل فالتبيل
 لرجل فله ان يتبعوهم وان لم يتبعوهم صاحب المتاع وان كان المتاع مستهلكا ليس لهم ان يتبعوه لانه
 صار ديناً عليهم كذا في المحيط * فان كان فيهم عبد فالحكم فيه كالحكم في الرجال الاحرار والمرأة
 كذا في ظاهرها رواية هكذا في المبسوط * ولوا مشترك النساء والرجال في قطع الطريق
 لا قطع عليهم في ظاهرها رواية كذا في خزائن المفتين ولو كان منهم امرأة فقتلت واخذت المال
 دون الرجال لم تقتل المرأة وقتل الرجال هو المختار * مشرسة قطع الطريق وقتل
 واخذت المال قتلن وضمن المال كذا في السراجية * ثبت قطع الطريق بالاقرار مرة واحدة
 وبقبل رجوع القاطع كما في السرقة الصغرى فيسقط الحد ويؤخذ بالمال ان كان اقرب منه وبالبيينة بشهادة
 اثنين على معاينة القطع والاقرار فلو شهد احدهما بالمعاينة والاخر على اقرارهم به لا تقبل ولا تقبل الشهادة
 بالقطع على ابي الشاهد وان علا وابنه وان سفل ولو قالوا قطعوا علينا وعلى اصحابنا واخذوا مالنا
 لا يقبل ولو شهدوا انهم قطعوا على رجل من عرض الناس وله ولي يعرف ولا يعرف لا يقبل
 الحد عليهم الا بمحض من الخصم ولو قطعوا في دار الحرب على تجار مستامين او في دار الاسلام
 في موضع فلب عليه اهل البعى ثم اتى بهم الى الامم لا يمضي عليهم الحد ولوردهوا الى قاضي
 يرضى تضمينهم المال فضمنهم وسلم الى الاولياء القود فصاحب الحوهم على الديارات ثم رجعوا

بعد زمان الى قاض آخر لم يعم عليهم الحد واذ افضى القاضى عليهم بالقتل وجسهم لذلك
فذهب اجنبى فقتلهم لاشى عليه وكذا الوقطع يده كذا في فتح القدير * واذ اُقتله رجل
في حبس الا امام قبل ان يثبت عليهم شىء ثم قامت البيعة بما صنع فعلى قاتله القود الا ان يكون
القاتل هو ولي المقتول الذى قلته هذا في قطع الطريق فتح لا يلزمه شىء كذا في المبسوط * لو ان
لصوصا اخذوا متاع قوم فاستغاثوا بقوم وخرجوا في طلبهم ان كان ارباب المتاع معهم حل
قتالهم وكذا اذا غابوا والخارجون يعرفون مكانهم ويقدر على رد المتاع عليهم وان كانوا
لا يعرفون مكانهم ولا يقدر على الرد عليهم لا يجوز لهم ان يقاتلوهم ولو اقتتلوا مع قاطع فقتلوه
لا شىء عليهم لانهم قتلوه لاجل مالهم فان فر منهم الى موضع او تركوه لا يقدر على قطع
الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لانهم قتلوه لاجل مالهم ولو فر رجل من القطاع فلحقوه
وقد القى نفسه الى مكان لا يقدر معه على قطع الطريق فقتلوه كان عليهم الدية لان قتلهم ايا
لا لاجل الخوف على الاموال ويجوز للرجل ان يقاتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل
من يقاتله عليه كذا في فتح القدير * من خنق رجلا حتى قتله فالدية على ما قلته صدا بى حنيفه رح
وان خنق في المصر غير مرة قتل سياسة كذا في الكافي *

كتاب السير

وهو مشتمل على عشرة ابواب * الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطة وحكمة * اما تفسيره
فالجهاد هو الداء الى الدين الحق والقتال مع من امتنع وتمرد عن القبول اما بالنفس او بالمال
واما شرط اباحته شيان احدهما امتناع العدو من قبول ما دى اليه من الدين الحق وعدم
الامان والعهد بيننا وبينهم والثانى ان يرجوا الشوكة والقوة لاهل الاسلام باجتهاد او باجتهاد
من يعتد في اجتهاده ورأيه وان كان لا يرجوا القوة والشوكة للمسلمين في القتال فانه لا يحل له
القتال لما فيه من القاء نفسه في التهلكة واما حكمه فسقوط الواجب من ذمته في الدنيا ونبيل
المثوبة والسعادة في الآخرة كما في العبادات كذا في محيط السرخسى * قال بعضهم الجهاد قبل النفي
تطوع وبعد النفي فرض مبن وعامة المشائخ رحمهم الله قالوا الجهاد فرض على كل حال غير انه
قبل النفي فرض كفاية وبعد النفي فرض مبن هو الصحيح * ومعنى النفي ان يخبر اهل مدينة
ان العدو قد جاء يريد انفسكم ونذر ايككم واموالكم فاذا اخبروا على هذا الوجه افترض على كل

من قدر على الجهاد من اهل تلك البلدة ان يخرج للجهاد وتقبل هذا الخبر كانوا في سعة من ان لا يخرجوا ثم بعد مجيئ النفير العام لا يفترض الجهاد على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا فرض عين وان بلغهم النفير وانما يفرض فرض عين على من كان يقرب من العدو وهم يقدرون على الجهاد وما على من وراءهم من يبعد من العدو فانه يفترض فرض كفاية لا فرض عين حتى يسعهم تركه فاذا احتج اليهم بان مجز من كان يقرب من العدو من المقاومة مع العدو او تكاسلوا ولم يجاهدوا فانه يفترض على من يليهم فرض عين ثم ونتم الحال ان يفرض على جميع اهل الارض شرقا وغربا على هذا الترتيب ثم يستوى ان يكون المستنفر عدلا وناسقا يتقبل خبره في ذلك وكذا منادى السلطان يقبل خبره عدلا كانا وناسقا قال ابو الحسن الكرخي في مختصره ولا ينبغي ان يحل ثغر من ثغور المسلمين ممن يقاتل العدو في قتالهم وان ضعف اهل ثغر من الثغور من المقاومة مع العدو وخيف عليهم فعلى من وراءهم من المسلمين ان ينغروا اليهم الا قرب فلا قرب وان يمددوهم بالكرام والسلاح ليكون الجهاد ابدا قائما كذا في المحيط * قتال الكفار الذين لم يسلموا وهم من مشركي العرب اولم يسلموا ولم يعطوا الجزية من غيرهم واجب وان لم يبدؤوا كذا في فتح القدير * ويجب على كل رجل ما قل صحيح حرقا وهكذا في الاختيار شرح المختار * ولا يجب على صبي ولا عبد ولا امرأة ولا اعمى ولا مقعد ولا اقطع كذا في الهداية * واذا اراد الرجل ان يخرج للجهاد وله اب او ام فلا ينبغي له ان يخرج الا باذنه الا من النفير العام وان كان له ابوان واذن له احدهما في الخروج ولم ياذن له الآخر فليس له ان يخرج لحق الآخر فاذا كره الوالدان واحدهما الخروج لا يباح له الخروج سواء كان يخاف عليهم الضيعة بان كانا معمرين وكان نفقتهما عليه او لا يخاف عليهما الضيعة وهذا الذي ذكرنا ان كان ابواه مسلمين فاذا كان ابواه كافرين واحدهما وكرها خروجه الى الجهاد او كره الكافر فعليه ان يتحري في ذلك فان وقع تحريمه على انهما انما كرها خروجه مما يلحقهما من التفجيع والمشتة لاجل ما يضاف عليه من القتل لا يخرج ولين وقع تحريمه على انهما كرها خروجه كراهة ان يقاتل مع اهل ملته واهل دينه قلنا ان يخرج من غير رضاها الا ان يخافه الضيعة عليهما فحينئذ لا يخرج ولم يذكر في الكتاب ما اذا تحري ولم يقع تحريمه على شيء بل يجب في ذلك ولم يترحم احد الظنين على الآخر قالوا وينبغي ان لا يخرج وان كرها خروجه لكرهه

ماله مع اهل دينه ولا جل الخوف والمشقة عليه ايضا لا يخرج ولو كان له ابوان ثاقبانه
 في الخروج وله جدان وجدان ففكر ما خروجه فليخرج ولا يلتفت الى كراهة الجد والجدة
 وان كان له ابوان ميتين وله ابوالاب وام الام لا يخرج الا باذنهما وان كان له ابوالاب وابوالام
 وام الاب وام الام فالاذن الى ابى الاب وام الام هذا اذا اراد الخروج للجهاد وان
 اراد الخروج للتجارة الى ارض العدو وامان فكر ما خروجه فان كان امير الا يخاف عليه منه
 وكانوا قوما يوفون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك منفعة فلا بأس بان يعصيهما وان كان يخرج
 في تجار ارض العدو مع عسكر من صاكر المسلمين ففكره ذلك ابوا او احدهما فان كان
 ذلك العسكر عظيما لا يخاف عليهم من العدو بها كبر المرأى فلا بأس بان يخرج وان كان يخاف
 على اهل العسكر من العدو وبغالب الرأي لا يخرج وكذلك ان كانت سرية او جريدة خيل
 لا يخرج الا باذنهما لان الغالب هو الهلاك هذا الذي ذكرنا في الوالد بن والجدات
 وما من سواهم من ذى الرحم كبنا ته وبنيه واخوته وحماته واخواله وخالاته وكل ذى رحم
 محرم منهم ان اكرهوا خروجه للجهاد وكان يشق ذلك عليهم فان كان يخاف عليهم الضيعة
 بان كان نفقتهم عليه بان لم يكن لهم مال وكانوا صغارا او صغارا وكن كباثرا لانه لا زواج
 لهم او كانوا كباثرا منى لا حرفه لهم فانه لا يخرج بغير اذنهم وان كان لا يخاف عليهم الضيعة
 بان لم يكن نفقتهم عليه بان كان لهم مال او لم يكن لهم مال الا انهم كباثرا صحاء او كباثرا لان لهم
 ازواجا كان له ان يخرج بغير اذنهم وامام امرأته فان كان يخاف عليها الضيعة فانه لا يخرج
 الا باذنها وان كان لا يخاف عليها المضيعة يخرج من غير اذنها وان كان يشق عليها ذلك كذا
 في الذخيرة * المرأة اذا منعت ابنها من الجهاد فان كان قلبها لا يحتمل ضرر الفراق ويتضرر
 بالاطلاق كان لها ان تمنعه من الجهاد ولائم عليها كذا في فتاوى قاضى خان * قال محمد راج
 لا يجهننا ان تقا تل النساء المسلمات مع الرجال الا ان يعطرا المسلمون الى ذلك فان
 اضطر المسلمون الى ذلك بان جاء النفيرو كان في خروجهم حاجة وضرورة فلا بأس
 بخروجهم للقتال ولهم ان يخرجوا في هذه الحالة من غير اذن آبائهم وازواجهم
 وليس لهم منعهم عن الخروج ويؤمنون بالمنع من الخروج وكذا اذا لم يعطرا المسلمون
 الى خروجهم

الى خروجهم ولكن امكنهن القتال من بعيد من حيث الرمي فلا بأس بذلك ولا تخرج الشواب
لداواة الجرحى وصفي الماء والطبخ والخبز لاجل الغزاة واما العجائز اللاتي دخلن في السن
فلا بأس بان يخرجن في الصوائف ونحوها من الجنود العظام ويداوين المرضى والجرحى
ويسقين الماء ويخزنون ويطبخون ولكن لا يقاتلن والجواب في الصبي المراهق الذي لم يبلغ
اذا اطاق القتال كالجواب في البالغ قبل مجيء النفي لا يخرج بغير اذنه ولا يأتى الملب باذنه
وان كان يعلم انه ربما يقتل في ذلك كالبالغ كذا في المحيط * وان اراد المديون ان يغزوا
وصاحب الدين فائيب فان كان عنده وفاء بما عليه من الدين فلا بأس بان يغزوا ويوصي
الى رجل ليقضى دينه من تركته ان حدث به حدث وان لم يكن عنده وفاء بالدين فاولى
ان يقيم فيتمهل بقضاء دينه فان غزا مع ذلك بغير اذن رب الدين فذلك مكروه فليأذن له
صاحب الدين في الغزو ولم يبرئ من المال فالمستحب ايضا له ان يتمهل بقضاء الدين وان
غزاه في هذه الحالة لم يكن به بأس وكذلك لو كان الدين مؤجلا وهو يعلم بطريق الظاهر انه يرجع
قبل ان يحل الاجل كذا في الذخيرة * وان كان حال غريمه على رجل آخر فان كان للمحيل
على المحتال عليه مثل ذلك المال فلا بأس بان يغزوا وان لم يكن للمحيل على المحتال عليه مثل
ذلك فالمستحب ان لا يخرج فان اذن له في الخروج المحتال عليه ولم يأذن له المحتال له فلا بأس
بان يخرج وان كان لم يحل غريمه ولكن ضمن عنه لغريمه رجل المال بغير امره على
ان ابرأ غريمه المديون فلا بأس بان يغزوا ولا يستأمر واحدا منهما لو كان كفل عنه بالدين
كفيل بامرته وليس يشترط براءة ته فليس يخرج حتى يستأمر الاصيل والكفيل وان كانت
الكفالة بغير امره فعليه ان يستأمر الطالب وليس له ان يستأمر الكفيل وكذلك الكفالة بالنفس ان كان
كفل بنفسه بامرته فلمس ينبغي له ان يغزوا بالامر الكفيل وان كفل بغير امره فلا بأس بان يخرج
ولا يستأمر الكفيل وان كان المديون مغلسا وهو لا يقدرا ان يتمهل لدينه الا بالخروج في التجارة
مع الغزاة في دار الحرب فلا بأس بان يخرج ولا يستأمر صاحبه فان قال اخرج للقتال لعل اصاب
ما اقتضى به ديني من النفل او السهام لم يعجبني ان يخرج الا بان صاحب الدين وهذا كله
ان لم يكن النفي عاما اما اذا كان النفي عاما فلا بأس للمديون بان يخرج سواء كان عنده وفاء
اولم يكن ان له صاحب الدين في ذلك او منعه منه فاذا انتهى الى الموضع الذي استقر اليه المسلمون

فان كان امرا يحاف على المسلمين منه فليقاتل وان كان امرا لا يحاف على المسلمين منه فلا ينبغي له ان يقاتل الا باذن غريمه كذا في المحيط * ما لم يكن في البلدة احدا فقه متعليس له ان يغزو ولما يدخل عليهم من الضياء كذا في السراجية * وان كان عند الرجل ودائع اربابها غيب فان اوصى الى رجل ان يدفع الودائع الى اربابها كان له ان يخرج الى الجهاد كذا في فتاوى قاضيخان * ولا ينبغي للمجاهدين يخرج بغيران مولاه ما لم يكن النفي حراما كذا في محيط السرخسى * اذا وقع النفي من قبل اهل الروم فعلى كل من يقدر على القتال ان يخرج للغزو اذا ملك الزاد والراحلة ولا يجوز التحلف الا بعذر بين كذا في فتاوى قاضي خان * اذا دخل المشركون ارض المسلمين فاخذوا الاموال وسبوا الذراري والنساء فعلم المسلمون بذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم ان يتبعوهم حتى يستنقذوا ذلك من ايديهم ماداموا في دار الاسلام واذا دخلوا ارض الحرب فكذلك في حق النساء والذراري ما لم يبلغوا اذاك حصونهم وحرزهم ولو كان الماخوذ هو المال وسعهم ان لا يتبعوهم بعدما دخلوا ارض الحرب وان بلغوا حرزهم ومأمنهم من دار الحرب فاتاهم المسلمون ليقا تلوهم اذ لك فذلك فضل اخذوا به وان تركوا ولم يتبعوهم رجوت ان يكونوا في سعة من ذلك وذراري اهل الذمة واموالهم في ذلك بمنزلة ذراري المسلمين واموالهم ثم انما يفترض على كل من قدر من المسلمين اتبا صهم اذا طمعوا اذ راكهم قبل ان يبلغوا حصونهم ومأمنهم واما اذا كان اكبر رأيهم انهم لا يدركونهم كانوا في سعة من ان يقوموا فلا يتبعونهم كذا في المحيط * قال محمد بن حريز قال ابو حنيفة رح يكره الجمع ائلا مادام للمسلمين قوة فاذا لم يكن فلا بأس بان يقوى بعضهم بعضا اذا وقعت الحاجة الى تجهيز الجيش فان كان للمسلمين قوة القتال بان كان في بيت المال مال فلا ينبغي للامام ان يحكم على ارباب الاموال باخذ شيئا من مالهم من غير طيب انفسهم فاما اذا اراد ارباب الاموال اعطاء الجعل بطيب انفسهم فذلك لا يكون مكروها بل يكون حسنا مرفوفا فيه سواء كان في بيت المال مال او لم يكن وان لم يكن لهم قوة القتال بان لم يكن في بيت المال مال فلا بأس بان يحكم الامام على ارباب الاموال بقدر ما يقوى به الذين يخرجون للجهاد ثم من كل قادر على الجهاد بنفسه وماله فعليه ان يجاهد بنفسه وماله ومن عجز عن الخروج بنفسه وله مال ينبغي ان يبعث غيره من نفسه بماله فيصير احدهما مجاهدا بنفتمت والاخر بماله ومن قدر على الخروج بنفسه الا انه لا مال له فان كان في بيت المال مال فالامام يعطى كفايته

فمن بيت المال فاذ اعطاه الامام قدر كفايته لا ينبغي له ان يأخذ من غيره جعلا وان لم يكن في
 بيت المال مال او كان الا انه لا يعطيه الا امام فله ان يأخذ الجعل من غيره هكذا في الذخيرة * واذ
 دفع الرجل الى غيره جعلا للغزو عنه فان قال له صاحب الجعل حين دفع الجعل اليه اغز بهذا
 المال عنى فلا يكون له ان يصرفه في غير الغزو وحتى لا يقتضى به دين نفسه ولا يترك نفقه لاهله
 وان قال له حين دفع اليه هذا لك اغز به كان للمدفع اليه ان يصرفه الى غير الغزو وكما كان له ان يصرفه
 الى الغزو وذكر هذا شيخ الاسلام في شرح السير الكبير وشمس الائمة العرخي في شرح السير الصغير
 وذكر شيخ الاسلام في شرح السير الصغير ان للمدفع اليه ان يترك بعض الجعل لنفقة عياله على كل
 حال لانه لا ينبغي له الخروج للجهاد الا بهذا فكان من اعمال الجهاد معنى واذ دفع الرجل الى غيره
 جعلا للغزو عنه ثم عرض للمدفع اليه عارض من مرض او غيره ولم يخرج بنفسه فاراد ان يدفع
 الى غيره اقل مما اخذ ليغزوبه فان كان مراده ان لا يمسك الفضل لنفسه بل يرد على بيت المال
 فلا بأس به وان كان مراده ان يمسك الفضل لنفسه فان كان صاحب الجعل قال للمدفع **عليه**
 اغز بهذا المال عنى فليس له ان يمسك الفضل لنفسه وان كان قال له هذا المال لك اغز به كان له
 ان يمسك الفضل الا يرى ان له ان يمسك جميع المال لنفسه في هذا الوجه ولا يغزوبه واذ شرط
 مسلم لمسلم جعلا ليقتل كافرا حر بيا فقتله فلا بأس بذلك قال محمد راجح واجب للشارط ان يفي
 بما شرط ولو كان لا يجبر عليه ومن مشائخنا راجح من قال ما ذكر في الكتاب قول محمد راجح
 خاصة ما على قول ابي حنيفة وابي يوسف راجح فلا يجوز هذا الشرط ومنهم من قال هذا يجوز
 بالاحكام كذا في المحيط * ولو استاجر امير العسكرا جيرا باكثر من اجر المثل بملايتهم ابن الناس
 فيه فعمل الاجير وانقضت المدة فالزيادة باطله ولو قال امير العسكرا والقا ضي اني استاجرته
 وانا اعلم انه لا ينبغي فالاجر كله في ماله ولو قال امير العسكرا لمسلم او ذمي ان قتلت ذاك الفارس
 خلكت مائة درهم فقتله لاشيء له ولو كانوا قتلى فقال الامير من قطع رؤوسهم فله اجر عشرة
 دراهم جاز وحمل رؤوس الكفار الى دار الاسلام مكروه كذا في المضمرات * صلى الامام ان
 يحسن تغور المسلمين ويعين جيوشا على باب الثغور ليمنعوا الكفار عن الوقوف في بلاد المسلمين
 ويظهرهم كذا في خزائنة المقتنين * واذ ابعث جيشا ينبغي ان يؤمر عليهم امير او انفا يؤمر
 عليهم من يكون صالحا لذلك بان يكون حسن التدبير في امر الحرب ورعا مشفقا عليهم سخي

شجاعا واذا امر عليهم بهذه الصفة فينبغي ان يوصيه بهم كذا في المبسوط * وبعد ما اجتمع شرائط الامارة في انسان فللامام ان يؤمره قرشيا كان او عربيا او بطيا من الموالي كذا في المحيط * ويجوز ان يولى الامام الفاسق اذا كان له تدبير في امر الحرب كذا في العنابية * قال محمد ربح واذا امر الامير العسكر بشيء كان على العسكر ان يطيعوه في ذلك الا ان يكون المأمور به معصية بيقين ثم هذه المسئلة على ثلاثة اوجه اما ان علم اهل العسكر انهم ينتفعون بما امرهم به بيقين بان امرهم ان لا يقاتلوا في الحال مثلا و علموا انهم ينتفعون بترك القتال في الحال بان علموا بيقين انهم لا يطيقون اهل الحرب و علموا ان لهم مدد يلحقهم في الثاني متى كانت الحالة هذه كان ترك القتال في هذه الحالة منتفعا به في حق اهل العسكر بيقين فيطيعونه فيه وان علموا انهم يتضررون بترك القتال في الحال بيقين بان علموا ان اهل الحرب لا يطيقونهم في الحال ومضى ان يلحقهم مدد يتقون به في قتال المسلمين لا يطيعونه فيه وان شكوا في ذلك لا يعلمون انهم ينتفعون به او يتضررون به واستوى الطرفان فعليهم ان يطيعوه وكذلك اذا امرهم بالقتال مع العدو وان علموا انهم ينتفعون به بيقين او شكوا فيه واستوى الطرفان اطاعوه في ذلك وان علموا انهم لا ينتفعون به بيقين بل يتضررون لا يطيعونه في ذلك وان كان الناس مختلفين منهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول فيه النجاة وشكوا في ذلك ولم يترجح احد الظنين على الآخر كان عليهم اطاعته واذا امر الامير اهل العسكر بشيء فعصا في ذلك واحد من اهل العسكر فالا مير لا يؤد به في اول الوهلة ولكن ينصحه حتى لا يعود الى مثل ذلك ابلاء للعذر فان عصاه بعد ذلك ادبه الا ان يبين في ذلك هذرا فيحتمل بحلى سبيله ولكن يحلف بالله تعالى لقد فعلت هذا بعذر لانه يدمى ما يمنع وجوب التعزير عليه ولا يعرف ذلك الا بقوله فلا يصدق الا بيمين واذا جعل الامام الساقة على قوم معينين والميمنة كذلك والميسرة كذلك فشدد العدو على الساقة فلا باس لاهل الميمنة والميسرة ان يعينوهم اذا خافوا عليهم وهذا اذا كان لا يحل ذلك بمراكزهم فاما اذا كان يحل ذلك بمراكزهم فلا ينبغي لهم ان يعينوا اهل الساقة وان امرهم الامير ان لا يبرحوا مراكزهم ونهى ان يعين بعضهم بعضا فلا ينبغي لهم ان يعينوا اهل الساقة وان امنوا من ناحيتهم وخافوا على

على اهل الساقة واذا نهى الامام اهل العسكر من الخروج للعلافة لا ينبغي لهم ان يخرجوا * اهل المنعة وغيرهم في ذلك على السواء الا انه ينبغي للامام اذا اتهاهم من الخروج ان يبعث قوما من الجيش للعلافة ويؤمر عليهم اميراي متلفون للجيش فلو ان الامام لم يبعث احدا واصاب الجيش ضرورة من العلف وخافوا على انفسهم وعلى ظهورهم ولم يجدوا ما يشترون فلا باس بان يخرجوا وان كان فيه مصيان الامير واذا قال الامير لا يخرج من احد الى العلف الا تحت لواء فلان فينبغي لهم ان يراوا شرطه ولا يخرجون الا تحت لوائه وكذلك لو قال الامير من اراد الخروج للelf فليخرج تحت لواء فلان فلا ينبغي لهم ان يخرجوا الا تحت لواء فلان كذا في المحيط * يجوز القتال في الاشهر الحرم والنهي من القتال فيها منموخ وان كان عدد المسلمين نصف عدد المشركين لا يحل لهم الفرار وهذا اذا كان معهم اسلحة وامام من لاسلحة له فلا باس بان يفر ممن معه السلاح وكذا لا باس بان يفر ممن يرمى اذا لم يكن معه آلة الرمي وعلى هذا لا باس بان يفر الواحد من الثلث كذا في محيط السرخسى * واذا كان عدد هم اثني عشر الفاوا اكثر لا يحل لهم الفرار ان كان عدد الكفار اضعاف عدد هم وهذا اذا كانت كلمتهم واحدة فاذا تفرقت كلمتهم يعتبر الواحد بالاثنيين وفي زماننا يعتبر الطاقة ومن فر من موضع يقصده اهل الحصن بالمنجنيق واشباهه ومن موضع يرمى بالسهم والحجارة فلا باس به كذا في المحيط * قال محمد راج ولا باس للامام ان يبعث الرجل الواحد او اثنين او الثلاثة سرية اذا كان يطبق ذلك كذا في الذخيرة * ومن توابع الجهاد الرباط وهو الاقامة في مكان يتوقع هجوم العدو فيه لقصد دفعه واختلف في محله فانه لا يتحقق في كل مكان والمختار ان يكون في موضع لا يكون وراءه اسلام وجزم به في التجنيس كذا في البحر الرائق * الباب الثاني في كيفية القتال * ينبغي للامام ان اراد الدخول في دار الحرب ان يعرض العسكر ليعرف مددهم فارسلهم وراجلهم فيكتب اسمهم كذا في شرح الطحاوى * وان ادخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة او حصنا دعوهم الى الاسلام فان اجابوا كفوا عن قتالهم وان امتنعوا دعوهم الى اداء الجزية كذا في الهداية * فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا كذا في الكنز * وهذا في حق من يقبل منه الجزية واما من لا يقبل منه فلا تدعوهم الى اداء الجزية كذا في التبيين * الكفار اصناف صنف لا يجوز اخذ الجزية منهم ولا اعطاء الذمة لهم وهم المشركون من العرب ممن لا كتاب لهم فاذا ظهرنا عليهم لا يقبل

من رجالهم الا السيف او الا سلام ونساؤهم وصبيانهم في * وصنف يجوز اخذ الجزية منهم
بالاجماع وهم من اهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب وغيره وكذا لك يجوز
اخذ الجزية من المجوس بالاجماع عربيا كان او غير عربي وصنف اختلفوا في جواز اخذ الجزية
منهم وهم قوم من المشركين غير العرب وغير اهل الكتاب والمجوس يجوز اخذ الجزية منهم
مندا هكذا في المحيط * ولا يجوز ان يقاتل من لا يبلغه الدعوة الى الاسلام الا ان يدعوه كذا
في الهداية * ولو قاتلوه بغير دعوة كانوا آمنين في ذلك لكنهم لا يضمنون شيئا مما اتلفوا
من الدماء والاموال كما في النساء والولد ان منهم كذا في المبسوط * ويستحب ان يدعوا
من باغته الدعوة مبالغته في الانذار ولا يجب ذلك كذا في الهداية * وانما يستحب الدعوة
مرة اخرى للتاكيد بشرطين أحدهما ان لا يكون في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين اما ان كان
في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين بان علموا انهم لو قدموا الدعوة يستعدون للقتال او يحتالون
بحيلة او يتحصنون لا يستحب تقديم الدعوة والشرط الثاني ان يطمع فيهم ما يدهون اليه اما ان كان
لا يطمع فيهم ما يدهون لا يشتغلون بالدعوة كذا في المحيط * ولا بأس ان يغيروا عليهم ليلا
اونهارا بغير دعوة وهذا في الارض بلغتهم الدعوة كذا في محيط السرخسى * فان ابوا عن الاسلام
والجزية استعنوا بالله تعالى عليهم وحاربوهم كذا في الاختيار شرح المختار * ونصبوا
عليهم المجانيق وحرقوهم وارسلوا عليهم الماء وقطعوا شجرهم وافسدوا زرعهم كذا في الهداية *
ولا بأس بان يغربوا حصونهم ويغرقونها ويحربون البنين وكان الحسن بن زيا يقول
هذا ان اعلم انه ليس في ذلك الحصن اسير مسلم واما ان لم يعلم ذلك فلا يحل التحريق والتغريق
ولكننا نقول لو منعناهم من ذلك بتعذر عليهم قتال المشركين والظهور عليهم والحصون قلما يخلو
عن اسير ولكنهم يقصدون المشركين بذلك كذا في المبسوط * ولا بأس برميهم وان كان فيهم
مسلم اسيرا وتاجروا ان تترسوا بصبيان المسلمين او بالاسارى لم يكفوا عن رميهم ويقصدون
بالرمي الكفار وما اصابوه منهم لادية عليهم ولا كفارة ولا بأس باخراج النساء والمصاحف
مع المسلمين ان كان مسكرا عظيما يؤمن عليه ويكره اخراج ذلك في مرية لا يؤمن عليها
ولو دخل مسلم عليهم بامان لا بأس بان يحمل معه المصحف ان كانوا قوم يوفون بالعهد كذا
في الهداية * وان كان المسكر عظيما فلا بأس باخراج العجايز للخدمة واما لشواب منهن

فقرارهن في البيت اسلم والاولى ان لا تخرج النساء اصلا خوفا من الفتن وان لم يكن لهم
 بد من الخراج للمباذعة فالامادون الحرائر كذا في التبیین * قوم من الصلحاء يريدون الغزو
 ومعهم قوم من اهل القناد يخرجون الى الغزو ومعهم مزامير فان امكن للصلحاء الخروج
 بدونهم لا يخرجون معهم وان لم يكن الخروج الاممهم يخرجون معهم كذا في فتاوى قاضيخان *
 وينبغي للمسلمين ان لا يغدروا ولا يغلوا ولا يمثلوا كذا في الهداية * لا يقتلوا امرأة ولا صبيا ولا مجنونا
 ولا شيخا فانيا ولا اعمى ولا مقعدا الا ان يكون احد هؤلاء ممن له رأى في الحرب او تكون المرأة
 ملكة وكذا لك ان كان ملكهم صبيا صغيرا واحضروه معهم الوقعة وكان في قتله تفريق جمعهم
 فلا بأس بقتله كذا في الجوهرة النيرة * واذا كانت المرأة ذات مال تحت الناس على القتال
 فيما لا تقتل هكذا في المحيط * وكذا يقتل من قاتل من هؤلاء خيران الصبي والمجنون يقتلان ماداما
 يقا تلان وغيرهما لا بأس بقتله بعد الاسروان كان يحسن ويفيق فهو في حال افاقته كالصحيح كذا
 في الهداية * ولا يقتل مقطوم اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة اذا كانوا
 لا يقاتلون بمال ولا رأى هكذا في المحيط * ولا يقتل يابس الشق فان قاتل لا بأس بقتله
 كذا الاممى والمقعد والشيخ الفاني اذا حضروا وحرضوا على القتال ومن قتل واحدا من هؤلاء
 فليس عليه شيء هكذا في فتاوى قاضي خان * اما اقطع اليد اليسرى او اقطع احدى الرجلين
 فهو ممن يقاتل فيقتل وكذا الاخرس والا صم هكذا في المحيط * واما الصبي والمعتوه فاما ما
 يحرضان فلا بأس بقتلهما وبعد ما صار في ايدي المسلمين لا ينبغي ان يقتلوهما وان كانا قتلا
 غير واحد وكذا في فتاوى قاضيخان * لا بأس بان يقتل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم
 من المشركين مبتدأ به الا الوالد والوالدة والاجداد من قبل الرجال او النساء والجدات وهذا
 اذا لم يضطروا الوالد الى ذلك فاما اذا اضطره الى ذلك فلا بأس بقتله اذا لم يمكنه الهرب منه
 واذا ظفر الابن بابه في الصنف لا ينبغي ان يقصده بالقتل ولا ينبغي ان يمكنه من الرجوع
 حتى لا يعود جريئا على المسلمين ولكنه يلجئه الى موضع ويستمسك به حتى يجيء فيه فيقتله
 كذا في المحيط * ولا يقتل الراهب في صومعته الا ان يحاط الناس كذا في فتاوى قاضيخان *
 فان كان بالمسلمين قوة على حمل من لا يقتل واخراجهم الى دار الاسلام لا ينبغي لهم ان يتركوا
 في دار الحرب امرأة ولا صبيا ولا معتوها ولا اعمى ولا مقعدا ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف

ولا مقطوع اليد اليمنى لانهم يولد لهم فقى تركهم مؤن على المسلمين واما الشيخ الفاني الذي لا يلقح فان شاء اخرجته وان شاء تركه وكذا لك الرهبان واصحاب الصوامع اذا كانوا ممن لا يصيبون النساء وكذلك العجوز التي لا يرجى ولدها كذا في البحر الرائق نا فلا من البدائع . قال القدوري في كتابه الكفار على نوعين منهم من يجحد الباري عز وجل ومنهم من يقربه الا انه ينكر وحدانيته كعبدة الاوثان فمن انكره اذا اقربه يحكم باسلامه ومن اقر وجحد وحدانيته اذا اقر بوحدا نيته بان قال (لا اله الا الله) يحكم باسلامه ومن اقر بوحدا نية الله تعالى وجحد رسالة محمد عليه السلام فاذا اقر برسالته صلى الله عليه وسلم يحكم باسلامه كذا في المحيط * الوثني الذي لا يقر بوحدا نية الله تعالى لو قال الله لا يصير مسلما ولو قال انا مسلم يصير مسلما فان قال اردت به اني على الحق لم يكن مسلما واليهودي او النصراني اذا قال (لا اله الا الله) لا يصير مسلما ما لم يقل (محمد رسول الله) قالوا واليهود والنصارى اليوم بين ظهرا نى المسلمين اذا قال واحد منهم (اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله) لا يحكم باسلامه حتى يتبرأ من دينه ان كان نصرانيا يقول انا برىء من النصرانية وان كان يهوديا يقول انا برىء من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت في دين الاسلام ولو قال اليهودي او النصراني انا مسلم او قال اسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من كان منقادا للحق مستسلما ونحن على الحق فاذا قال انا مسلم يسأل عنه ان قال اردت به ترك دين النصرانية او اليهودية والدخول في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل فان قال اردت به اني مستسلم وانا على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين كلن مسلما وان مات قبل ان يسأل وقبل ان يصلى بجماعة فليس بمسلم ولو قال اليهودي والنصراني (لا اله الا الله) تبرأت من اليهودية ولم يقل مع ذلك دخلت في الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلى عليه فان قال مع ذلك دخلت في الاسلام فحينئذ يحكم باسلامه هكذا في الهادي فاضيجان * قال ابو يوسف رح اذا كان شهادة الكتابي برسالته محمد عليه السلام جوازا كان دخولا في الاسلام ومن بعض مشائخنا رح اذا قيل للنصراني ان محمدا رسول الله بحق قال نعم انه لا يصير مسلما وهو الصحيح وكذلك اذا قيل له ان محمدا رسول الله بحق الى العرب والعجم فقال نعم لا يصير مسلما وقعت في زماننا انه قيل للنصراني ادين الاسلام حق فقال نعم

ف قيل له ادين النصرانية باطل فقال نعم فانتى بعض المفتين بانه لا يصير مسلماً وانما يصير منهم انا
يصير مسلماً وكذلك اذا قال النصراني اواليهودي انا على دين الحنيفية لا يصير مسلماً هكذا
في المحيط * من بعض المشائخ رح اذا قال اليهودي دخلت في الاسلام يحكم بالاسلام ويدين
لم يقل تبرأت من اليهودية واما المجوسي اذا قال اسلمت او قال انا مسلم يحكم بالاسلام لانهم
لا يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يعدونه شتيمة كذا في فتاوى قاضي خان * انا صلى الكناي
او واحد من اهل الشرك في جماعة حكم بالاسلام عندنا وان صلى وحده فعلى قول ابي حنيفة رح
لا يحكم بالاسلام وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح يحكم بالاسلام فمن مشائخنا رح من قال
لا خلاف في الحقيقة فان ما ذكره ابو حنيفة رح تاويله اذا صلى وحده بغير اذان واقامة وعند ذلك
لا يحكم بالاسلام وتاويل ما قالوا اذا صلى وحده باذان واقامة وعند ذلك يحكم بالاسلام بخلاف
وفي الاجناس اذا شهدوا انا رأينا يصلي منة ولم يقولوا بجماعة فقال صليت صلوتى لا يكون
اسلاماً حتى يقولوا صلى صلوتنا واستقبل قبلتنا كذا في المحيط * وان شهدوا انه كان يؤذن ويقيم
كان مسلماً كان الاذان في السفر او الحضر وان قالوا معناه يؤذن في المسجد فليس بشيء
حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان ذلك حادثة
فيكون مسلماً كذا في البحر الرائق ناقلاً عن البرازية * وان صام او حج او ادى الزكاة لا يحكم
بالاسلام في ظاهر الرواية وروى داود بن رشيد عن محمد رح ان حج البيت على الوجه الذي
يفعله المسلمون بان رآه تهيأ للاحرام ولبي وشهد المناسك مع المسلمين يكون مسلماً
وان لم يشهد المناسك او شهد المناسك ولم يحج لم يكن مسلماً وان شهدوا به فقال رأيت يصلي
في المسجد الاظم في جماعة وشهد آخر رأيت يصلي في مسجد كذا فعلى هذا تهما ويجب
على الاسلام كذا في فتاوى قاضي خان * ولم يقتل كذا في المحيط * من الحسن بن زياد
اذا قال الرجل لدمي اسلم فقال اسلمت كان اسلاماً كذا في فتاوى قاضي خان * قل محمد رح
في السير الكبير اذا حمل مسلم على مشرك ليقتله فلما ارهقه قال (اشهد ان لا اله الا الله)
فان كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فعلى المسلم ان يكف عنه وان اخذ وجاء به الى الامام
فهو حر مسلم ان كان تكلم بكلمة التوحيد قبل ان يقهره للحكم وان قال بعد ما قهره الملعون فهو
في ولكن لا يقتل فان قال ما اردت الاسلام بما قلت بل انما اردت الدخول في اليهودية

أوردت التعوذ لئلا يقتلني لم يلتفت إلى قوله ولو كان حياً قال (لا اله الا الله) كف منه فافلت
ولحق بالشركيين ثم ما دىفاً تلحم عليه الرجل فلما رقه قال (لا اله الا الله) فان كان له فئة
بلجأ إليها فلا بأس بان يقتله وان تفرقت الفئة فليس له ان يقتله ولكنه يؤد به على ما صنع
وان كان هذا الرجل ممن يقول (لا اله الا الله) ولكن لا يقر برسالة محمد عليه السلام وباقي المسئلة
بجائها فلا بأس بان يقتله وان تكلم بهذه الكلمة وان قال (اشهدان لا اله الا الله وان محمد عبده
ورسوله) عليه ان يكف منه فاذا اكره على الاسلام فاسلم صح الاسلام استحساناً وفي نوادر ابن رستم
انها سلام السكران اسلام كذا في المحيط * واذا قال الوثني (اشهدان محمد رسول الله) يكون مسلماً
وكذا لو قال انا علي دين محمد صلى الله عليه وسلم اوانا علي الحنفية او علي الاسلام يحكم باسلامه
ولو مات يصلي عليه كما فرلقن كما فرأ آخر الاسلام لم يكن مسلماً وكذا ان
قرأ القرآن كذا في فتاوى قاضي خان * الباب الثالث في الموادعة والامان ومن يجوز امانه * اذا
رأى الامام ان يصلح اهل الحرب او فريقاً منهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس وان رأى
الامام موادعة اهل الحرب وان يأخذ على ذلك مالا فلا بأس به لكن هذا اذا كان بالمسلمين حاجة
اما اذا لم تكن لا يجوز والمأخوذ من المال يصرف مصارف الجزية اذا لم ينزلوا بساحتهم بل
ارسلوا رسولا اذا احاط الجيش بهم ثم اخذوا المال فهو غنيمة يخمسها ويقسم الباقي بينهم
كذا في الهداية * ولو اودعهم فريق من المسلمين بغير اذن الامام فالموادعة جائزة على جماعة
المسلمين لانها امان وامان الواحد كمان الجماعة كذا في السراج الوهاج * ولو ان مسلماً اودع
اهل الحرب سنة على الف دينار جازت موادعته فان لم يعلم الامام ذلك حتى مضت
موادعته اخذ المال وجعله في بيت المال وان علم بموادعته قبل مضي السنة فانه ينظر ان كان
المصلحة في امضاها امضاها واخذ المال فان رأى المصلحة في ابطائها ارجأ اليهم ثم نبذ اليهم
وقال لهم فان مضى نصف السنة يرد كله استحساناً كذا في محيط السرخسي * ولو قال المسلم وادعيتكم
بالف دينار ثم نبذ الامام اليهم بعد ما مضت من السنة بعضها وبقي البعض كان للامير المال بحساب
ما مضى من السنة ورد بحساب ما بقي هكذا في المحيط * فان كان وادعيتهم ثلث سنين كل سنة بالف
دينار وقبض المال كله ثم اراد الامام نقض الموادعة بعد مضي السنة فانه يرد عليهم الثلثين لانه فرق
العقد بتفريق التسمية بخلاف الاول لان هناك العقد واحد في السنة والمال المذكور بحرف على

وهو حرف الشرط كذا في محيط الخرمي* ويجوز للمواد عدة أكثر من عشر مئة على ما مراد الا ما لم
 من المصلحة كذا في الاختيار شرح المختار* ولو جاز مبرر العد والمسلمين وطلبوا للمواد عدة على مال
 يدفعه المسلمون اليهم لا يفعل الا ما لا اذا اضاف الهلاك كذا في الهداية* وان اطلبوا من
 الا ما م المواد عدة منين معلومة على ان يؤدى الى المسلمين كل منه شيئا معلوما على ان
 لا جرى عليهم احكام الاسلام في بلادهم لم يفعل ذلك الا ان يكون خيرا للمسلمين فان كان
 ذلك خيرا للمسلمين ووقع الصلح على ان يؤدى اليهم كل سنة مائة رأس فهذا على وجهين
 اما ان صالحوا على مائة رأس بغير ايمانهم او بايمانهم فان كان الصلح على مائة رأس بغير ايمانهم
 فان كانت المائة المشروطة من انفسهم واولادهم لم يجز ذلك وان كانت المائة المشروطة من
 اوقائهم جاز وان كان الصلح على مائة رأس بايمانهم من انفسهم واولادهم بان قالوا اولى السنة
 آمنوا على ان هؤلاء لكم ونصا لحكم لثلاث منين مستقبلة على ان نعطيكم مائة رأس من رقيقنا
 فهو جائز كذا في المحيط* وان شرطوا في المواد عدة ان يرد عليهم من جاءنا مسلما منهم بطل
 الشرط ولم يجب الوفاء به كذا في الكافي* ولو صالحهم الا ما م ثم رأى نقض الصلح اصلح نبذ اليهم
 وقتلهم ويكون النبذ على الوجه الذي كان الامان فان كان منتشر اوجب ان يكون النبذ كذلك
 وان كان غير منتشر بان آمنهم واحد من المسلمين سرا يكتفى بنبذ ذلك الواحد ثم بعد النبذ
 لا يجوز قتلهم حتى يمضى عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من انقاذ الخبز الى اطراف مملكته
 وان كانوا اخرجوا من حصونهم وتفرقوا في البلاد وفي مساكن المسلمين او خربوا حصونهم بسبب
 الامان فحتى يعودوا كلهم الى ما آمنهم ويعمروا حصونهم مثل ما كانت توقيا من الغدر وهذا اذا
 صالحهم مدة فرأى نقضه قبل مضي المدة وما اذا مضت المدة يبطل الصلح بمضيها فلا ينبذ اليهم
 كذا في التبيين* ولا ينبغي للمسلمين ان يغيروا عليهم ولا على اطراف بلادهم ما دام الصلح
 باقيا كذا في المراج الوهاج* وان بدءوا بخيانة قتلهم ولم ينبذ اليهم اذا كان ذلك
 باتفاقهم كذا في الهداية* ولو خرج من دار المواد عدة جماعة لا منعة لهم وقطعوا الطريق
 في دار الاسلام فليس هذا نقض العهد وان خرج قوم لهم منعة بغير امر ملكهم ولا امر اهل مملكته
 فالملك واهل مملكته على مواد منهم وهؤلاء الذين قطعوا الطريق لا باس بقتلهم واسترقاقهم
 وان كانوا اخرجوا باذن ملكهم فهذا نقض العهد في حق الكل كذا في فتاوى الكرخي*

وانما كانت الموادة من مالهم فخرج منهم رجل الى بلد حرب آخر آمن بينهم موادة
 فغزا المسلمون ذلك البلد فاحدوا ذلك الرجل فهو آمن لا سبيل عليه ولا على ماله واهله وورثته
 وحيث مضى اهل البلد الذين وادعناهم وحيث حلوا من البلاد فهم آمنون وان غزا المسلمون
 فغزاهم دار الموادة حين فاسروا منها رجلا من الموادة عين كان اميرا في الدار التي غزاهم المسلمون
 كان فيا كذا في الموضع الوهاج * واهل الذمة اذا انقضوا العهد كالمشركين في الموادة ويجوز اخذ
 المال منهم لانه يجوز تركهم بالجزية هكذا في الاختيار شرح المختار * وبصالح المرتدين الذين
 يعلمون وصارت دارهم دار الحرب منذ الجوف لو خيرا بلاخذ مال منهم وان اخذ المال منهم
 لم يرد لان مالهم في المسلمين اذا ظهروا بخلاف ما لو اخذ من اهل البغي حيث يرد عليه
 بعد وضع الحرب او زارها لانه ليس فيا الا قبله لانه امانة لهم كذا في النهر الفائق * وهكذا في
 فتح القدير * عبدة الاوثان من العرب كالمتردين في الموادة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام او الصيغ
 ويكره لامير الجيوش او قائد من قواد المسلمين ان يقبل هدية اهل الحرب فيختص بها بل
 يجعلها فيا للمسلمين وبكرة بيع السلاح والكراع من اهل الحرب وتجهيزه اليهم قبل الموادة
 وبمدها وكذلك الحديد وكل ما هو اصل في آلات الحرب ولا يكره ان خال ذلك على اهل الذمة
 كذا في الاختيار شرح المختار * ولو جاء حربى بسيف فاشترى مكانه قوما او رمحا او ترمايم يترك
 ان يخرج به كذا في المبسوط * وان باعه بدراهم ثم اشترى غيره يمنع مطلقا كذا في التبيين *
 طلب ملك منهم الذمة على ان يترك ان يحكم في اهل مملكته ما شاء من قتل او ظلم لا يصح
 في الاسلام لاجاب الى ذلك ولو كان له ارض فيها قوم من اهل مملكته فهم عبدة يبيع منهم
 ما شاء فصالح وصار ذمة فهم عبدة كما كانوا يبيعهم ان شاء كذا في فتح القدير * فان ظفر عليهم عدوهم
 ثم استنقذهم المسلمون من ايدي اولئك فانهم يردون الى هذا الملك بغير شيء قبل القسمة
 وبالقيمة بعد القسمة بمنزلة مائر اموال اهل الذمة وعلى هذا الواو سلم الملك واهل ارضه او اسلم
 اهل ارضه دونهم فهم عبدة كما كانوا كذا في المبسوط * فصل في الامان * اذا آمن رجل
 حر او امراة حرة كافرا او جماعة او اهل حصن او مدينة صح امانهم ولم يكن لاحد من المسلمين
 قتالهم الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم كما اذا آمن الامام بنفسه ثم رأى المصلحة في النبذ
 ولو جاءه

ولو حاصر الامام حصنا وامن واحد من الجيش وفيه مفسدة ينبغي الامان ويؤد به الامام كذا في الهداية * ويبطل امان ذمى الا اذا امره امير المؤمنين يؤمنهم فيجوز امانهم كذا في التبيين * ويصح امان المحكاتب ولا يجوز امان المسلم المتاجر في دار الحرب ولا امان المسلم الا في ايدى اعدائهم ولا امان الذي اسلم في دار الحرب كذا في فتاوى قاضى خان * العبد اذا آمن ان كان مازونا في القتال من جهة المولى يصح امانه بلا خلاف وان كان محجورا عن القتال فعلى قول ابي حنيفة رح لا يصح امانه وعلى قول محمد رح يصح امانه وعلى قول ابي يوسف رح مضطرب بعض مشائخنا رح قالوا هذا الخلاف في العبد المحجور اذا لم يجهن النفي امانا اذا جاء النفي يصح امانه بلا خلاف وبعضهم قالوا الكل على الخلاف كذا في المحيط * والجواب في الامة كالجواب في العبد ان كانت تقايل باذن المولى فامانها صحيح وان كانت لا تقايل فعند ابي حنيفة رح لا يصح امانها كذا في الذخيرة * ان آمن الصبي وهو لا يعقل لا يصح كالجنون وان كان يعقل الاسلام ويصفه وهو محجور عن القتال لا يصح عند ابي حنيفة رح ويصح عند محمد رح وان كان مازونا في القتال فالاصح انه يصح بالاتفاق بين اصحابنا كذا في فتح القدير * ومختلط العقل الذي يعقل الاسلام ويصفه بمنزلة الصبي الذي يعقل كذا في التبيين * وان كبر الغلام وبلغ وهو لا يصف الاسلام ولا يعقل ويصف امر مبعوث فامانه لا يصح لانه بمنزلة المرتد وكذلك الجارية حرة كانت او امه كذا في المحيط * اذا آمن رجل من المسلمين فلما من المشركين فاغار عليه قوم آخرون من المسلمين فقتلوا الرجال واصابوا النساء والاموال واقتسموا ذلك وادلهم منهم الاولاد ثم علموا بالامان فعلى القاتلين دية من قتلوا وترد النساء والاموال الى اهلها ويغرموا للنساء اصدقتهن بما اصابوا من فروجهن والاولاد احرار بغير قيمة مسلمون تبعاء لابائهم لاسبيل عليهم لكن انما ترد النساء بعد مضي ثلث حيفس وفي زمان الاستعداد يوضع على يدي عدل والعدل امرأ مجوزة ثقة لا الرجل كذا في المحيط * قال محمد رح واذا نادى المسلمون اهل الحرب بالامان فهم آمنون جميعا اذا سمعوا صوتهم بالامان بماي لسلن كانوا نادوهم ويستوى في ذلك ان مرفو لو فهموا بالامان او لم يعرفوا ولم يفهموا منه الا امان بان نادوهم بالعربية وهم روم لا يحسنون العربية ونادوهم بالنبطية وهم قوم لا يعرفون النبطية وامثال ذلك لو نادى المسلمون لم يسمعوا صوتهم بالامان فلا امان لهم ويحل قتلهم ومبيحهم

ولو نادوهم من موضع يجمعون الان العلم قد احاط بانهم لم يجمعوا بان كانوا نياما او مشغولين
 بالحرب فذلك امان واراد بالعلم غالب الراى لاحقيقة العلم وسماع الكل للامان ليس بشرط
 ثبوت الامان في حق الكل بل سماع الاكثر يكفي ويقوم ذلك مقام سماع الكل واذا قالوا لحربي
 لا تخف او قالوا له انت آمن او قالوا له لا بأس عليك فهذا كله امان ولو قالوا لك امان الله كان
 امانا وكذلك اذا قالوا لك عهد الله اولك ذمة الله او قالوا تعالى تسمع كلام الله او قالوا اجرناك
 ولوان الامير قال لجماعة من اهل الحرب معينين وهم في الحصن محصورون اخرجوا الينا
 نراؤضكم على الصلح وانتم آمنون اولم يقل وانتم آمنون فخرجوا فهم آمنون ولو قال لهم اخرجوا
 الينا ولم يزد على هذا فخرجوا فلا امان ولو قال لهم انزلوا الينا كان امانا ولو قال اخرجوا الينا
 فبيعونا واشتروا منا كان امانا ولوان رجلا من المسلمين اشار الى رجل من المشركين وهم في حصن
 او منعة ان تعال او اشار الى اهل الحصن ان افتحوا الحصن ففتحوا واشار الى السماء فظن المشركون
 ان ذلك امان ففعلوا ذلك الذي امر به الرجل وقد كان هذا الذي صنع الرجال معروفا
 بين المسلمين وبين اهل الحرب من اهل تلك الدار انهم اذا صنعوا كان امانا اولم يكن ذلك
 معروفا فهو امان جائز واذا اشار الى العدو باصبعه باشارة يفهم منه الدماء الى نفسه والامر
 بالمجيء اليه ويقول بلسانه مع ذلك ان جئت قتلتك فجاء فهو آمن هذا اذا فهم الكافر الاشارة
 وصرفها امانا ولم يسمع قول المشير ان جئت قتلتك او سمع ولكن لم يفهمه فاما اذا سمع وفهمه
 لم يكن ذلك امانا وعلى هذا اذا قال المسلم للكافر تعال حتى اقتلك فسمع الكافر اول الكلام وفهمه
 ولم يسمع آخر الكلام او سمعه الا انه لم يفهمه كان امانا ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون امانا
 وعلى هذا اذا قال المسلمون له تعال ان كنت تريد القتال تعال ان كنت رجلا فسمع اول الكلام
 وفهمه ولم يسمع آخر الكلام او سمع آخر الكلام ولم يفهمه فجاءه كان امانا ولو سمع اول الكلام
 و آخره وفهمه فجاءه لا يكون امانا وعلى هذا اذا قال له تعال حتى ترى ما اصنع بك
 هكذا في الذخيرة والمحيط * ولوان جماعة من الكفار قالوا للمسلمين آمنونا على ذرارينا
 فآمنوهم على ذلك فهم آمنون واولادهم واولاد اولادهم وان سفلوا من اولاد الرجال ولا يدخل
 اولاد البنات كذا ذكره في السير الكبير كذا في الظهيرية * اذا قال آمنوني على اولادي
 فآمنوه على ذلك فهو آمن واولاده الصلبية واولاده من قبل الرجال واما اولاد البنات

فلا يدخلون ولو قال آمنوني على اولاد اولادى ذكر شيخ الاسلام والقاضى الامام ركن الاسلام على السندى ان هذه المسئلة على الروايتين وذكر شمس الانمة السرخسى ان في هذه الصورة بنو البنات يدخلون رواية ولو قال آمنوني على آهائى ولعاب وام دخلا في الامان وان لم يكن اب وام وانما له جد وجدة فلا امان لهما قال محمد راج فان كان لسانهم الذى يتكلمون به ان الجدة والدكما ان ابن الابن ابنى فالجد بمنزلة ابن الابن يدخل في الامان كذا في المحيط * ولو قالوا آمنونا على ابنائنا ولهم بنون وبنات فهم آمنون فان لم يكن لهم ذكور ابنا لهم بنات خاصة فهن فى جميعا وان قالوا آمنونا على بناتنا واخواتنا فهذا على الاناث دون الذكور كذا في الظهيرية * ولو قال آمنوني على اخوتى وله اخوة واخوات دخل الكل في الامان ولو كان له اخوات لا ذكر معهن يدخلن في الامان كذا في المحيط * ولو قالوا آمنونا على ابنائنا ولهم ابناء وابناء ابناء فالامان على لغريقين فان لم يكن لهم ابناء ولكن لهم ابناء ابناء فهم آمنون ايضا وان قالوا آمنونا على ابائنا وليس لهم اباء ولهم اجداد فليس يدخل الاجداد في ذلك وكذلك لو قالوا آمنونا على امهاتنا وليس لهم امهات لكن لهم جدات فانهم لا يدخلن في الامان ولو قال آمنوني على موالى وليس له الا المولىات ولا ذكرفيهن فهن آمنات معه استحسانا كذا في الظهيرية * اذا قال واحد من اهل الحصن للامير وهو في الحصن آمنوني على منامى فآمنوه فهو آمن ومتاعه سالم ولا يدخل في المتاع دراهم ولا دنائير ولا ذهب ولا فضة ولا حللى ولا جواهر ولا كراع ولا سلاح ويدخل ما سوى ذلك من الثياب والفرش وجميع متاع البيت في البيوت تدخل تحت اسم المتاع وهو استحسان كذا في المحيط * ان قال آمنوني مع عشرة فاعشرة سواء والخيار في تعيين العشرة الى الامام ولو قال آمنوني في عشرة من اهل بيتى او في عشرة من اهل حصنى فالامان لعشرة سواء ولو قال آمنوني في عشرة من اخواني فهو آمن وعشرة سواء من اخوانه وكذلك لو قال في عشرة من ولدى ولو قال آمنوا عشرة من اخواني انا فيهم او عشرة من ولدى انا فيهم فالامان لعشرة سواء ولو قال عشرة من اهل بيتى انا فيهم او عشرة من اهل حصنى انا فيهم فالامان لعشرة هو احدىهم * ولو قال آمنوني في موالى وله موالى متقوه وموالى استقهم فالامان لا يتناول الغريقين وانما يتناول الامان احدى الغريقين ويكون الامان على مانواه المستامن فان قال مانويت شيئا فهم جميعا آمنون

استحسانا وان خطا ضرر المسلمون حصنا فاشرف عليهم رأس الحصن فقال آمنوني على عشرة
من اهل الحصن على ان افتحه لكم فقالوا لك ذلك ففتح الحصن فهو آمن وعشرة معه ثم الخيار
في تعيين العشرة الى رأس الحصن ولو قال اصدقوا الى الامان على اهل حصني على ان تدخلوه
فتصلوا فيه فعقدوا له الامان على ذلك فليس لهم قليل ولا كثير من النفوس ولا من الاموال كذا
في خزائن المفتين * اذا آمننا من الرجل من اهل الحرب الى اهل الاسلام فخرج معه بامراته
وقال هذه امرأتي وخرج معه باطفال صغار وقال هؤلاء اولادي ولم يكن ذكرهم في امانه وانما
قال آمنوني حتى اخرج اليكم او الى دار الاسلام او الى مسكنكم في دار الحرب فان القياس
في هذا ان يكون الكل نيا غيرة ولكن هذا قبيح فنجعلهم آمنين بامانه وعلى هذا القياس
والاستحسان اذا كان معه سبي كثير فقال هؤلاء رقيقى وصدقة في ذلك او كانوا صغارا لا يعبرون
من انفسهم حتى لا يحتاج في ذلك الى تصديقهم فانه يصدق في ذلك مع يمينه استحسانا والقياس
ان يكون جميع ذلك نيا وكذلك الدواب والاجراء الذين معه على هذا القياس والاستحسان
وان كان معه رجال فقال هؤلاء اولادي وصدقة في ذلك فهم في قياسا واستحسانا وان كان معه
صغار وهم يعبرون من انفسهم فقال هؤلاء اولادي وصدقة في ذلك فالقياس ان يكونوا نيا
وفي الاستحسان ان لا يصيروا نيا وان كذبوا فهم في قياسا واستحسانا وان كان معه نساء قد بلغن
فقال هؤلاء بناتي فصدقته فالقياس ان يكن نيا وفي الاستحسان هن آمنات وصار الاصل في جنس
هذه المسائل ان كل من يستأمن لنفسه في الغالب بنفسه لا يجعل تابعا لغيره في الامان
وكل من لا يستأمن لنفسه في الغالب بنفسه يجعل تابعا لغيره في الامان فعلى هذا امانه
وجدته واخواته وعياله وكل ذات رحم منه من النساء يدخلن في امان المستأمن تبعا
للمستأمن فاما ابوه وجده واخوه لا يدخل في امان المستأمن قال وكل من كان آمنا بامان
من المستأمن فعلم انه كما قال او ادعى ذلك وصدقته الذي خرج معه فهو سواء وهو آمن بامانه
وان كذبه كان نيا وان كذبته اولاد صدقة كان نيا وان صدقه اولاد ثم كذبه فريقتهم واولاده
الصغار الذين يعبرون من انفسهم آمنون فاما اجيره والمرأة الكبيرة بتصدقته اول مرة
ما افرا على نفسها بالرق فان المستأمن لم يدع عليهما الرق بقوا احرا فان كذبوه
بعد ذلك

بعد ذلك فقد اقر واهل انفسهم بالرق والحربى اذا اقر على نفسه بالرق يصح اقراره بالرق
 ذكر في مسئلة المحصور اذا امن من على ان ينزل الى المسلمين انه يدخل في الامان لبايه
 وسلاحه الذي لبسه ومركبه وما خرج به معه من ورق او دنانير نفقته في حقوقه استحسن ذلك
 وما عد اذ لك في ثم انما يدخل في الامان من سلاحه وثيابه سلاح مثله وثياب مثله حتى
 لو تنكب بقسي او تقلد بصوف او ظاهرين الاقبية او العمام حتى جعلها كالكاره على راسه فان
 الزيادة لا يكون له كذا في المحيط * اذا ارسل امير العسكر رسولا الى امير حصن في حاجته
 فذهب الرسول وهو مسلم فلما بلغ الرسالة قال انه ارسل على لسانى اليك الامان لك ولاهل
 مملكتك فافتح الباب واتاه بكتاب زوره وافتعله على لسان الامير او قال ذلك قولا وحضر المقالة
 فامس من المسلمين فلما فتح الباب دخل المسلمون وجعلوا يسبون فقال امير الحصن ان رسولكم
 اخبرنا ان اميركم آمننا وشهدا ولتلك المسلمون على مقاتله فالقوم آمنون يرد عليهم ما اخذ منهم
 وان كان الذي اتاهم بهذه الرسالة رجلا ليس برسول ولكنه افتعل من تلقاء نفسه كتابا فيه
 اما نهم ودخل به اليهم وقال ذلك لهم قولا وقال انى رسول الامير ورسول المسلمين فهم
 فى وللامام ان يقبل مقالتهم كذا في الظهيرية * لو ان رسول الامير حين بلغ رسالة الامير حاجة
 فقال ان فلانا لقائد قد آمنكم وارسلنى بذلك وان المسلمين الى باب الامير آمنوكم وانى كنت
 آمنتم قبل ان ادخل عليكم ونادينكم وشهد على هذه المقالة قوم من المسلمين فهم فى اجمعون
 اذا كان ما اخبر به كذبا ولو ارسله رجل من المسلمين في حاجة فقضى حاجته ثم اخبرهم
 ان من ارسله آمنهم فهو باطل كذا في محيط السرخسى * الامام او واحد من المسلمين اذا امر الذمى
 ان يؤمنهم فان قال له آمنهم فقال له الذمى آمنتم او قال ان فلانا آمنكم فهو صا روا
 آمنين وان قال له قل ان فلانا آمنكم فقال لهم الذمى ان فلانا آمنكم فهم آمنون وان قال لهم
 قد آمنتم فهو باطل هكذا في الذخيرة * ولو حاصروا المسلمون حصنا فقال اميرهم لاهل
 الحصن متى آمنتم فامانى باطل او فلا مان لكم او قد نبذت اليكم ثم آمنهم فامانه باطل
 ولو امر الامير مناديا فنادى في العسكر من آمن منكم اهل الحصن فامانه باطل ثم آمنهم مسلم
 فامانه جائز ولو امر بان ينادى اهل الحصن او كتب او ارسل اليهم ان آمنكم واحد من المسلمين
 فلا تعتمدوا بامانه فان امانه باطل ثم آمنهم رجل فنزلوا على امانه فهم فى ولو قال لهم لا امان

لكم ان آمنكم رجل مسلم حتى او منكم انا ثم اتاهم مسلم وقال اني رسول الامير اليكم فقد آمنكم
فنزّلوا على ذلك فهم آمنون وان كان الرجل كاذبا في ذلك ولو قال لهم الامير لا امان لكم ان
آمنكم مسلم اذا تاكم برسالة مني حتى او منكم بنفسى والمسئلة بها لها فهم فيء وان كان الامير
ارسل اليهم رسولا لينبئهم ففعل فهم آمنون لو قال لهم اذ آمنتكم فاماني باطل ثم آمنهم كان
ذلك امانا صحيحا كذا في محيط السرخسى * اذا حاصر المسلمون حصنا او مدينة من اهل الحرب
فطلبوا من المسلمين ان ينزلوهم على حكم الله تعالى فلا ينبغي لهم ان ينزلوهم على ذلك كذا في
المحيط * فان انزلوهم على حكم الله تعالى مع انه ليس لهم ذلك فللامام ان يعرض الاسلام
عليهم فان اسلموا كانوا احرارا يستلم لهم اموالهم ونساؤهم وذرايرهم ويصبردارهم دار
الاسلام ويكون في ارضهم العشر فان ابوا الاسلام جعلهم ذمة وجعل عليهم الجزية وعلى
اراضيهم الحراج ولا يسترقون ولا يقتلون ولا يردون الى ما منهم ولو نزلوا على حكم واحد
من المسلمين بعينه جاز فان حكم ذلك الرجل فيهم بقتل اوسبى او ان يصيروا ذمة جاز
ذلك الحكم وان حكم بالرد لا يجوز فان مات فلان او قتل قبل ان يحكم صاروا كما نزلوا
على حكم الله تعالى فان اخرج نفسه من الحكومة يخرج فان حكم فلان بالرد ثم حكم بالقتل
لا يصح استحسانا كذا في محيط السرخسى * ان كان الحكم رجلا مسلما الا انه لا يجوز شهادته
لفسقه اولانه محدودي في قذف فحكمه جائز ان حكم عليهم بقتل اوسبى او غير ذلك كذا
في المحيط * وفي النوازل لو نزلوا على حكم محدود في القذف او اوسبى لا يجوز كذا في التاتل
خانية * وان حكموا ابدا او صبيا حرا قد قتل لم يجز حكمه فان نزلوا مع ذلك على حكمه
يجعل ذمة حكمهم لو نزلوا على حكم الله تعالى وان حكموا ذميا فحكم بقتلهم وسبى ذرايرهم
او غير ذلك جاز هكذا ذكر محمد رح في السير الكبير فان اسلموا قبل ان يحكموا الذمى عليهم
بشيء لم يجز حكمه عليهم بذلك بقتل اوسبى او غيره ولكن يجعلهم الامام في هذه الصورة
احرارا لا سبيل عليهم ولو حكموا امرأة جاز حكمها في جميع ما حكمت الا ان تحكم بقتل هكذا
ذكر في الزيادات ولا يصلح للحكومة اسير من المسلمين في ايديهم وكذلك تاجر من المسلمين
معهم في دارهم وكذلك رجل منهم اسلم وهو في دارهم وكذلك رجل منهم هو في صمكر المسلمين
وفي السير الكبير اذا شرطوا ان ينزلوا على حكم فلان على انه ان حكم بينهم بشيء فقد مضى الحكم

فان لم يحكم بينهم بشي ردوا الي ما منهم او شرطوا ان ننزل على حكم فلان على انه ان حكم
 فينا ان يبلغونا الى ما مننا امضينم ذلك فلا ينبغي للمسلمين ان ينزلوهم على هذا الشرط
 واذا انزلوهم على هذا الشرط فلا ينبغي للحكم ان يحكم بردهم الى ما منهم ومع هذا لو انزلوهم
 على هذا الشرط وحكم الحاكم بالرد الى ما منهم امضينا حكمه ونرد هم الى ما منهم وفي نوادر
 ابن سماعة عن محمد بن ابي العسكرا اذا آمن قوم من اهل حصن على ان يكونوا عبيدا لفلان ورضوا
 بذلك ونزلوا عليه فهم في امن غنمهم من المسلمين ولم يكونوا عبيدا لفلان وان سألوا الا مان على
 ان يعرض عليهم الا مان فان قبلوا والارد والى ما منهم فعلى الامام ذلك ولو نزلوا على ان يعرض
 عليهم الاسلام فعرض فابوا فلهم اللحاق بحصنهم وليس للمسلمين قتلهم وسبي نسايتهم وذراريهم
 ولو رضوا باء الحراج لزمهم ولا يخلون بعد ذلك وان خرج بعضهم على ان يحكم فيهم
 فلان فافتحت القلعة بعد انقضاء لهم منها وقتل من في القلعة فمن نزل فعلى ما نزل فان كانوا
 شرطوا ردهم الى الحصن ان لم يرضوا وقد هدمت القلعة ردوا الى ان نرى موضعاً بمنون
 فيه فان كان اهل الحصن قد اجمعوا على نزول هؤلاء بهذا الصلح لم يقتل المسلمون اهل القلعة
 فان فعلوا فلا شيء عليهم وقد اساءوا وانزلوا على ان يحكم الوالي بنفسه فيهم فهو كرجل
 من اهل العسكرو لو نزلوا على حكم الله وحكم فلان فهذا وما لو نزلوا على حكم الله ساءوا ولو نزلوا
 على حكم فلان وفلان فمات احدهما لم يجز حكم الآخر بعد ذلك قال في المنتقى الا ان يرضى الفريقان
 بحكمه قال ثمه وكذلك اذا اختلفا في الحكم وهما حيان الا ان يرضى الفريقان بحكم
 احدهما ولو حكم احدا الحكمين بقتل المقاتلة وسبي ذراريهم وحكم الآخر بسبي الكل فانهم
 لا يقتلون ويكونون فية الرجال والنساء جميعا ولو حكم جميعا بقتل مقاتليهم وسبي نسايتهم وذراريهم
 كان الامام فيهم بالخيار ان شاء قتل المقاتلة وسبي ذراريهم وان شاء جعل الكل فية واذا
 نزلوا على حكم رجل ولم يسموه فذلك الى الامام يتخير افضليهم وان اسلموا بعد التحكيم
 قبل امضاء الحكم فهم احرار وان صيرهم الحكم ذمة قبل الاسلام فالارض لهم خراجية
 وان حكم الحاكم بقتل قواد منهم يخاف عذرهم وسبي الباقي من الرجال والنساء
 فهو جائز وان حكم بقتل الرجال وسبي النساء والذراري فقتل الرجال وسبي النساء
 والذراري فالارض في ان شاء الامام خمسها وقسم اربعة الاخماس بين الغانمين وان شاء

تركها على حالها في يد الوالي ودعا اليها من يعمرها ويؤدي خراجها كما يعمل في معطل
ارض اهل الذمة وان مات الحكم بعد نزولهم قبل الحكم ردوا الى ما منهم ما خلا المسلمين
فان الاحرار منهم ينزحون مجانا والعبيد بالقيمة وكذلك اهل ذمتنا عند هم وكذلك ان اسلم منهم
في ايديهم اذ استعانوا بالمسلمين ثم في كل موضع وجب رد هم فانما يريدون الى الموضع الذي
خرجوا منه اليها ولا يريدون الى ما احصن منه ولا الى جيش اكثر منهم كذا في المحيط *
قال محمد بن روح اذ اقال المسلمون لرجل من اهل الحصن ان دللتنا على كذا وكذا فانت آمن
او قالوا امناك فلم يد لهم فالامام بالخيار ان شاء قتله وان شاء سباه ولو قال له امناك
على ان تد لنا على كذا او كذا ولم يزيد واعلى هذا فلم يد لهم لم يذكر محمد بن روح هذا الفصل
في الكتاب والجواب فيه انه على امانته لا يحل للامام قتله ولا اسره واذا دخل معكم من المسلمين
دار الحرب فمروا ببعض حصونهم او مدائنهم ولم يكن للمسلمين بهم طاقة وارادوا ان ينفروا
الى غيرهم فقال لهم اهل المدينة اطونا على ان لا تشربوا من ماء نهرنا هذا حتى ترحلوا عنا
على ان لا نقاتلكم ولا نتبعكم اذا ارحلتم فان كان في الاطماء منفعة للمسلمين اطوهم
وبعد ما اطوهم لا ينبغي لهم ان يشربوا وان يسقوا وابهم اذ اكل ذلك يضر في ما نهم بيقين
او كان لا يدري انه يضر بهم وان احتاج المسلمون الى الماء فينبغي ان ينبذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ
وان كان ذلك لا يضر في ما نهم بيقين بان كان الماء كثيرا فللمسلمين ان يشربوا ويسقوا وابهم
من غير ان ينبذوا اليهم والجواب في الكلاء نظير الجواب في الماء وان قالوا اطونا على ان
لا تتعرضوا بشيء من زروعنا واشجارنا وانما نأمننا فاطوهم على ذلك ثم احتاج المسلمون اليها فليس
ينبغي لهم ان يتعرضوا لها ما لم ينبذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ اضر ذلك بهم اولم يضر وان قالوا
اطونا على ان لا تحرقوا زروعنا وكلاءنا فاططينا هم على ذلك فان علينا ان نفى به فلا نحرق
زروعهم وكلاءهم ولا باس بان ناكل من ذلك ونعلف دوابنا وبمثلته لو قال اطونا على ان
لا ناكلوا زروعنا وكلاءنا فاططينا هم على ذلك فانه لا ينبغي لنا ان ناكل من ذلك وان نعلف دوابنا
وان نحرق ذلك * والاصل في جنس هذه المسائل ان الامان على الشيء امان من مثله وما فوقه
صررا ولا يكون امانا عما دونه ضررا ولهذا ان قالوا اطونا على ان لا تحرقوا زروعنا فلا ينبغي لنا
ان نغرقها

لن نغرقها كذا في الذخيرة * وان قال لهم اهل الله ينقذوا عطونا على ان لا تمرروا في هذا الطريق
 على ان لا تقتل منكم احدا ولا تأخذوا سره فان كان الاطعام خيرا للمسلمين فلا بأس بان يعطوا ذلك
 وياخذوا في طريق وان كان الطريق الاخر ابعد واشق على المسلمين وان اراد المسلمون بعد ذلك
 ان يمرروا في ذلك الطريق ولا يمرروا في طريق آخر ليس لهم ذلك حتى ينبذوا اليهم ويعلموهم
 بالنبذ ولا يقتل المسلمون احدا منهم ولا يأسرون ويكون الايمان من الضرور في الطريق الذي مبنوه
 اما ما من القتل والاسروا ان شرطوا علينا ان لا نخرب قراهم فلا بأس بان نأخذ ما وجدنا
 في قراهم من منافع او غير ذلك مما ليس ببناء والايمان من التخريب لا يكون اما ما من
 اخذ المنافع والطعام وان شرطوا ان لا نقتل اسرارهم اذا اصبناهم فلا بأس بان نأخذ ما
 ولو شرطوا علينا ان لا نأخذ منهم فلا ينبغي لنا ان نقتلهم ولا ان نأخذ منهم كذا في المحيط *
 ولو قال آمنونا حتى تفتح لكم الحصن فتدخلون على ان تعرضوا علينا الا سلام نسلم ثم
 ابوا ان يسلّموا فهم آمنون وعلى المسلمين ان يخرجوا من حصنهم ثم ينبذون اليهم فان شرط
 المسلمون عليهم ان ابيتم الا سلام فلا ايمان بيننا وبينكم ورضوا بذلك والمسئلة بها لها فلا بأس
 باسرها قتلهم ومقاتلتهم ان ابوا الا سلام وان اسلم بعضهم وابي البعض فمن اسلم فهو حور
 ومن ابي فهو فيء فان جعله الامام فيءا بعد ما عرض عليه الاسلام فليبي ثم اسلم لم يقتله ولكن
 يجعله فيءا فان عرض الاسلام عليه فابى ولم يحكم عليه بائنه فيء حتى اسلم فهو حور استحسانا
 وان قال حين اراد النزول آمنوني على ان تعرضوا على الاسلام فان اسلمت الى ثلثة ايام
 والا فلا ايمان لي ثم مرضوا عليه الاسلام فله مهلة ثلثة ايام وليا ليها من حين مرضوا عليه الاسلام
 فان مضت المدة قبل الاسلام كان فيءا من غير حكم الحاكم وان قال اسلمت الى ثلثة والا كنت
 عبد لكم او قال ذلك جميع اهل الحصن فهم ذمة للمسلمين كما التزموا بالشرط ولو قال انت آمن
 على ان تنزل فتسلم فهو آمن بعد النزول قبل ان يسلم فيجب تبليغه ما منه ان لم يسلم وكذلك
 لو قال انت آمن على ان تنزل فتعطينا مائة دينار فقبل ذلك ونزل ثم ابي ان يعطيهم لان هذا الايمان
 معلق بشرط اداء الدنانير وفي الاول معلق بشرط القبول فاذا انزل وقيل كن آمنا وكانت الدنانير
 عليه فان ابي ان يعطيها حبس ليؤديها ولا يكون فيءا لاجل الايمان الثابت له فمتما اعطى الدنانير
 ويجب تحلية سبيله حتى يلتحق بما منه ولا يسقط عنه الا بالاسلام او بعقد الذمة وكذلك لو صالحهم

على ان يعطيهم راساً فعليه وخط او قيمته وان قال للمسلمين آمنوني على ان انزل اليكم فاعطيكم مائة دينار فان لم اعطيكم فلا امان لي لو قال ان نزلت اليكم فاعطيكم مائة دينار فانا آمن ثم نزل فطلبوه فابى ان يعطيهم يكون فياً قتيلاً ولا يكون فياً استحساناً حتى يرفع الى الامام فيأمره بالاداء فان ابى يجعله فياً ولو قال رجل من المحصورين آمنوني حتى انزل اليكم على ان ادلكم على مائة رأس من السبي في موضع فامضه على ذلك فلما نزل اتى بهم ذلك الموضع فاذا ليس فيه احد فقال تد كانوا هنا فذهبوا ولا تدري اين ذهبوا يود الى مأمته ولو قال اسير في ايدينا آمنوني على ان ادلكم على مائة رأس والمسئلة بحالها لم يدلهم فللا مام ان يقتله وان قال المحصور على اني ان لم ادلكم كنت لكم فياً اورتيقا ثم لم يف بالشرط فهو في للمسلمين ولا يحل لهم قتله وان قال آمنوني على ان انزل فادلكم على قرية فيها مائة رأس فقد اصابها المسلمون او علموا بها قبل دلالة ولم يصيبوها فليس هذه بدلالة ويكون فياً ولو دلهم على الطريق فساروا فيه حتى عرفوا مكانها قبل ان ينتهي اليها او وصف لهم مكانا ولم يذهب معهم فذهبوا بصفته حتى اصابوا فهذه دلالة وكذلك لو قال آمنوني على ان ادلكم على طريق باهله ولده فان لم افعل فلا امان فلما نزل وجد المسلمين قد اصابوا بطريق فقال هذا هو الذي اردت ان ادلكم عليه فليس هذا بشيء فان قال على ان ادلكم بطريق هذا الحصن وانه قد نزل هاديا من الحصن فلما نزل وجد المسلمين قد اصابوا بذلك الطريق فهو آمن وعلى هذا لو التزم ان يدلهم على حصن او مدينة او على هذا الحصن او هذه المدينة كذا في محيط السرخسى * الباب الرابع في الغنائم وقسمتها وفيه ثلثة فصول * الفصل الاول في الغنائم * الغنيمة اسم لما ل مأخوذ من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب قائمة والفيء ما اخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنيمة خمس * ون الفيء كذا في غاية البيان * وما يؤخذ منهم هدية او سرقة او خلسة او هبة فليس بغنيمة فهو لا يؤخذ خاصة كذا في خزائن المفتين * قال محمد بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه من مدائن اهل المغرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا احراراً لا سبيل عليهم ولا على اولادهم ونسائهم ولا على اموالهم ويوضع على اراضيهم العشر دون الخراج وكذلك اذا صاروا ذمة قبل الظهور عليهم الا ان هنا على اراضيهم الخراج ويوضع على رؤسهم الجزية ايضا وان ظهر المسلمون عليهم ثم اسلموا غلاماً لم فيهم بالخيار ان شاء قسم رقابهم واموالهم بين الغانمين واذا اراد القسمة

بعد ما اسلموا رفع الخمس اولا وجعله لليتامى والمساكين وابناء السبيل وقسم اربعة اقسام بين الغانمين قسمة الغنائم ويضع على الارض العشر وان شاء من عليهم يعلم لهم رقابهم وذرايرهم واموالهم ويضع على اراضيهم العشر وان شاء وطقى الخراج وان ظهروا لمسلمون عليهم فلم يسلموا فالامام بالخيار ان شاء استرقهم وقسمهم واموالهم بين الغانمين فاذا اراد القسمة اخذ الخمس من جميع ذلك فيجعله في موضع الخمس وقسم الباقي بين الغانمين ويضع على الاراضى العشر وان شاء قتل الرجال وقسم النساء والاموال والذرارى بين الغانمين على نحو ما قلنا وان شاء من عليهم برقابهم ونسائهم وذرايرهم واموالهم ووضع على رؤسهم الجزية وطقى اراضيهم الخراج كذا في المحيط * ويستوى فيه الماء العشري نحو ماء السماء والعيون والا بالو الخراجي نحو ماء الانهار التى حفرتها الاعاجم كذا في غاية البيان * وان من عليهم برقابهم واراضيهم وقسم النساء والذرارى وسائر الاموال بين المسلمين فهو جائز ولكنه مكروه الا اذا ترك في ايديهم من الاموال ما يمكنهم الزراعة به وكذلك اذا من عليهم برقابهم ونسائهم وذرايرهم واراضيهم وقسم سائر الاموال بين الغانمين فهو جائز ولكنه مكروه فان ترك في ايديهم ما يمكنهم الزراعة به يجوز من غير كراهة وان من عليهم برقابهم خاصة وقسم الاراضى بين المسلمين مع سائر الاموال لم يجز وكذلك اذا لم يكن لهم الاراضى فاراد ان يمن عليهم برقابهم لم يجز كذا في المحيط * وان شاء قسم الكل وترك الاراضى وجعلها بمنزلة الوقف على المقاتلة وان شاء نقل اليها قوما آخرين من اهل الذمة وجعلها خراجية خراج مقاسمة او مقاطعة فينصرف خراجها الى المقاتلة كذا في التاتارخانية ناقلا من شرح الطحاوى * واذا انقضت اهل الذمة العهد وغلوا على دارهم او على دار من ديار المسلمين وصارت الدار دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون ونبت الخيار فيهم للامام فان شاء من عليهم برقابهم واراضيهم ونسائهم وذرايرهم واموالهم ووضع على اراضيهم الخراج وان شاء وضع العشر وهذا تسمية وفي الحقيقة خراج ولهذا يصرف هذا العشر مصرف الخراج وان شاء جعل عليها العشر مضاعفا كما فعل ممرض بنى تغلب وان قتل الرجال وقسم النساء والذرارى والاموال وبقيت الاراضى بلا ملاك فنقل اليها قوما من المسلمين ليكونوا ردة للمسلمين وجعل الاراضى لهم ليؤدوا المؤونة منها جازولكن يعمل برضاء اولئك الذين يريدون الامام

نقلهم اليها واذ نقل اليها قوما من المسلمين وصارت الاراضي مملوكة لهم جعل عليها العشران شاء
وان شاء جعل عليها الخراج ولو ان قوما من المسلمين ارتدوا وغلوا على ديارهم او على دار
من ديار المسلمين وصارت دارهم دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون فانه لا يقبل
من رجالهم الا اللطيف او الاسلام فان ابوا ان يسلموا قتلوا وقسم نسائهم وذراريهم ويجبرون
على الاسلام وقسمت الاموال والاراضي بين الغانمين ايضا ووضع على الاراضي العشران
واعلم ان يقتل الرجال ويقسم النساء والذراري بين الغانمين دون الاراضي ورأى
في ذلك خبر للمسلمين فعلم ذلك فان رأى بعد ذلك ان ينقل الى الاراضي قوما من اهل الذمة
ويؤدوا الخراج من انفسهم ومن الاراضي فعل ذلك فاذن فعل ذلك صارت الاراضي مملوكة
لهم بتوارثونها ويؤدون الخراج منها فقد ذكرهنا نقل اهل الذمة لانه لا يحقهم الغيظ بقتل
المرتدين ولا كذلك ما تقدم فان اسلم المرتدون بعد ما ظهر عليهم الا ما كانوا حرا والامسبيل
عليهم واحدا نسائهم وذراريهم واموالهم فالامام فيها بالخيار ان شاء قسمها بين الغانمين وجعل
على الاراضي العشران شاء من عليهم بالنساء والذراري والاموال والاراضي ووضع على
اراضيهم الخراج ان شاء وان شاء وضع عليها العشران رأى الامام ان يجعل ما كان من اراضيهم
عسريا على حاله وما كان خراجيا على حاله فله ذلك واذا اراد الامام ان يجعل اهل الحرب
والنافذين العهد اهل ذمة يؤدون الخراج وقد اصاب منهم ما لا في الحرب قبل ان يظهر عليهم
فانه لا يرد عليهم ذلك ولا يفعل ذلك الا بعذر والعذر ان لا يقدروا على صيانة الاراضي
وزراعتها الا بذلك المال فاما ما بقي في ايديهم فان احتاجوا اليها لعمارة الاراضي وزراعتها
لم يأخذوا الامام منهم وان استغنوا عنها فلن شاء اخذ منهم وقسمها بين الغانمين ولكن الاولى
ان يتركها في ايديهم تاليفا لهم حتى يقفوا على محاسن الاسلام فيسلموا وكذلك ما اخذ من
نسائهم وذراريهم قبل الظهور عليهم لا يرد وما بقي في ايديهم بعد الظهور عليهم لا يؤخذ منهم
واذا فتح الامام بلدة من بلاد اهل الحرب وقسمها واهلها بين الغانمين ثم اراد ان يمين عليهم
رقابهم وانفسهم فليس له ذلك وكذلك انما من بها عليهم ثم اراد ان يقسمه ليس له ذلك كذلك
في الخط الامام ان يختار في الاسرى ان شاء قتلهم وان شاء استرقهم الا مشركي العرب والمزنيين
وليس له

وان شاء تركهم احراراً منة للمسلمين الا مشركي العرب والمزنيين وليس فيهم من اسلم منهم
الا الا مشركاً في كذا في التبيين * ولا يجوز ان يرد قتل دار الحرب ولا يجوز مغادرة اعدائهم
يا سارنا عند ابي حنيفة نزع كذا في الكافي * وهكذا في المتن * والصحيح قول ابي حنيفة نزع كذا في
الزاد * قال محمد بن حنفية في السير الكبير لا بأس بان يغادى اسراء المسلمين باسراء الكافرين الذين
في ايدي المسلمين من الرجال والنساء هذا قول ابي يوسف ومحمد بن حنفية وهو ظاهر الروايتين
عن ابي حنيفة نزع كذا في المحيط * وبها قال العامة هكذا في النهر القاطن * ثم في المغادرة يشترط
رضاء اهل العسكر لان فيه ابطال حقهم من العين ولو ابي اهل العسكر ذلك فيما بين الرجال
ليس للا ميران يغاد بهم وفي الرجال ان كان قبل القسمة فله ان يغاد بهم وبعد القسمة ليس له
ذلك الا برضاء واقا جاء رسول ملصقهم يطلب المغادرة بالامارة في مكان فاختدوا على
المسلمين هذا بان يؤمنهم على ما ياتون به من الاسارى حتى يفرضوا من اسراء الغداة وان
لم يتفق رجعوا بمن معهم من اسراء المسلمين فانه ينبغي ان يوفوا بعهدهم وان يغادوهم كما
شرطوا لهم شرطوا ما لا اوضحه لك الا انهم ان لم يتفق بمنهم التراضي بالمغادرة واداءهم
الا فصرف باسراء المسلمين وللمسلمين عليهم قوة فانه لا يسعهم ان يدهم حتى يردوا
الى بلادهم وبحق عليهم ترك الوفاء بهذا الشرط ونزع الاسراء من ايديهم من غير ان يتعزموا
لهم بشئ سوى ذلك كذا في المحيط * اما المغادرة بمال فاختد من اهل الحرب فلم يجز في
المشهور من المذاهب ولو اسلم الاسير في ايدينا لا يغادى بمسقطهم ابيهم الا اذا طابت
نفسه به وهو مأمون على اسلامه ولا يجوز المن على الاسارى وهو ان يطلقهم مجاناً كذا في الكافي *
قال محمد بن حنفية والصبيان من المشركين اذا سبوا معهم الآباء والامهات فلا بأس بالمغادرة بهم
واما اذا سبى الصبي وحده واخرج الى دار الاسلام فانه لا يجوز المغادرة به بعد ذلك وكذلك
ان قسمت الغنيمة في دار الحرب فوقع في سهم رجل او بيعت الغنائم بقدر صار الصبي محكوماً له
بالغلام تبعاً لمن تباع فيه ملكه فيه بالقسمة او اسراء كذا في المحيط * قال محمد بن حنفية والصبيان
اذا اخذوا منهم فطلبوا فغادوا له بالمال لم يجز ان يفعل ذلك وان طلبوا ان يعطوا رجلاً
معتقاً فغادوا من اسيرهم او رجلاً من مشركين فغادوا منه لم يجز لنا ذلك ويجوز ان يغادوا
اسراء المسلمين الذين في دار الحرب بالاداء والدنا نبيروا ما ليس له قوة في امر الحرب

كالثياب وغيرها ولا يفا دون بالسلح ولا بالخيـل كذا في السراج الوهاج * قال محمد ربح
 في السير الكبير اذا اسر الحر من المسلمين او من اهل الذمة فقال لمسلم او ذمي مستأمن منهم
 اقتد لي من اهل الحرب او اشترني منهم ففعل ذلك واخرجه الى دار الاسلام فهو حر لا سبيل
 عليه والمال الذي فداه به المأمور دين له على الامر فيرجع عليه بجميع ما ادعى في فدائه الى
 مقدار الدية فان كان فداه باكثر من الدية فانما يرجع على الامر بقدر الدية دون الزيادة
 وقيل ينبغي في قياس قول ابي حنيفة ربح ان يرجع بجميع ما ادعى قل او اكثر والا صح ان هذا
 قولهم جميعا وعلى هذا لو كان المأمور قال اقتد لي منهم بالف درهم فلم يتمكن المأمور من ذلك
 حتى زاد فانما يرجع عليه بالالف خاصة كذا في الذخيرة * ولو كان المأمور قال للمأمر اقتد لي
 منهم بما رأيت او بما شئت او امرك جائز فيما تفديني به فانه يرجع عليه بما فدى به قل او اكثر
 فان كان المأمور عبدا او امة فامر مستأمن فيهم ان يشتريه او يفديه عنهم ففعل ذلك بمثل قيمته
 او اقل او اكثر فهو جائز وهو عبد لهذا المشتري ولو قال العبد اشترني لنفسى فان اشتراه بقيمته
 او بغبن يسير واخبرهم ان يشتريه لنفسه فالعبد حر لا سبيل عليه ثم للمأمر ان يرجع بالفداء
 على العبد كذا في المحيط * ولو ان مكاتباً امر رجلاً ان يفديه ففداه فانه يرجع عليه بما فداه
 فان عجز المكاتب فهو دين في رقبة ولو ان المكاتب امره بان يفديه بخمسة آلاف درهم وقيمته الخ
 درهم جاز في قول ابي حنيفة ربح ولا يجوز في قولهما الا بقدر الف ما لم يعتق ولو امره الماذون
 ان يفديه فانه لا يجوز على مولا ويلزمه اذا اعتق ولو ان اجنبياً امر رجلاً بان يشتري اسيراً
 في دار الحرب فان قال له اشتره لى او قال اشتره من مالى فان المأمور يرجع على الامر
 فان لم يقل من مالى ولا لى فانه لا يرجع الا ان يكون خليطاً كذا في الظهيرية * وفي الفتاوى
 اذا وكل المأمور رجلاً بان يفديه فقال الوكيل لرجل آخر اشتره لى جاز وكذا لو قال اشتره لى
 بمالى وكان له ان يرجع على الامر ولو قال الوكيل الاول للثانى اشتره وام يقل اى ولا بما لى
 ففعل الوكيل الثانى صار متطوعاً حتى لا يرجع الثانى على احد ولا رجوع للاول على الامر
 كذا في المحيط * قوم من المسلمين جمعوا مالا ودفعوه الى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري
 اسارى المسلمين منهم فان هذا المأمور يسأل التجار في دار الحرب فكل من اخبره حراسير
 في ايديهم يشتريه المأمور به ولا يجاوز قيمة الحر لو كان عبداً في ذلك الموضع وانما يشتري

بقدر قيمته او بغير يسير ولواراد الماموران يشترى اسيرا فقال له الاسير اشترى فاشتراه المامور
بالمال المدفوع اليه يضمن المامور ذلك المال ويرجع به على الاسير ولو ان هذا المامور
بشراء الاسير قال للاسير بعد ما قال له الاسير اشترى بكذا اشترى بك بالمال المدفوع الى حسيبه
فلشتره كان مشترى لاصحاب الاموال كذا في التائا رخاينة * ولو ان رجلا امر رجلا ان يشتري
حرا من دار الحرب بعينه بمال سماه فاشتراه لم يكن له على الحر الفى اشتراه من ذلك شيء
وكان للمامور ان يرجع على الذي امره ان كان ضمن له الثمن او قال اشتره لى فان كان قال
له اشتره لنفسه واحتسب منه لم يرجع عليه بشيء كذا في المحيط * رجل دخل دار الحرب وعنده
من المال ما يمكنه شراء اسير واحد فاشترى الجاهل افضل من شراء العالم كذا في السراجية * واذ ا
اراد الامام العود ومعه مواش ولم يقدر على نقلها الى دار الاسلام لا يعقرها ولا يتركها بل يذبحها
ويحرقها ويحرق الاسلحة ايضا وما لا يحترق منهما كالحديد يدفن في موضع لا يقف عليه الكفار
كذا في الكافي * ويكسر كل شيء من آنيةهم واثانهم بحيث لا ينتفع به بعد الكسر ويراق جميع المائعات
والادهان على وجه لا ينتفعون به فيفعل هذا كله مغايظة لهم واما النسب اذ لم يقدروا على نقلهم فانه
يقتل الرجال منهم اذا لم يسلموا ويترك النساء والصبيان والشيوخ في ارض ضيقة ليهلكوا جوعا
وعطشا لان قتلهم متعذر للنهي ولا وجه الى ابقائهم ولهذا اذا وجد المسلمون حية او عقرب
في دار الحرب فانهم يقطعون ذنب العقرب ويكسرون انياب الحية ولا يقتلونهما قطعا لضرورة
المسلمين ما داموا فيها وابقاء لنسلهما كذا في السراج الوهاج * الغنائم لا تملك قبل الاحراز
بدار الاسلام كذا في محيط السرخسى * ويبتنى على هذا الاصل مسائل منها ان واحد من الغانمين
لو وطئ امه من السبى فولدت فادماة لا يثبت النسب ويجب العقر وتقسم الامه والولد والعقربين
الغانمين ومنها اذا مات واحد قبل الاحراز بالدار لا يورث نصيبه ومنها ما لو اتلف واحد من
الغزاة شيئا من الغنيمة لا يضمن صندنا ومنها ما لو قسم الامام الغنيمة لا من اجتهاد ولا لحاجة الغزاة
لا يصح عندنا هكذا في التعبير * هذا اذا كان غير متصل بدار الاسلام وان كان متصلا بدار الاسلام ففتحها
واجرى عليها حكم الاسلام فلا بأس بالقسمة كذا في شرح الطحاوى * واذ اقمم في دار الحرب
مجتهدا او قسم احاجة الغانمين فصحيحة ومن مات بعد اخراج الغنيمة الى دار الاسلام فنصيبه
لورثته كذا في الهداية * واذ الخقم مدد في دار الحرب شاركوهم فيها وانما ينقطع شركتهم

بالأحرار بدار الإسلام وبألفسمة في دار الحرب أو ببيع الأمام الغنيمة فيها ولو فتح العسكر بلدا
من دار الحرب واستظهروا عليه ثم لحقهم مدد لم يشاركوهم لأنه صار من بلاد الإسلام وليس
للموفاة سهم إلا أن يغاثوا أو يعتبر حاله عند القتال فارسا أو رجلا كذا في الاختيار شرح المختار •
وكذا من أسلم في دار الحرب ولحق بالعسكر المرتد إذا تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي
دخل بآمان إذا لحق بالعسكر إذا قاتلوا استحقوا إلا فلا شيء لهم كذا في فتح القدير • الردء
والمقاتل في العسكر سواء كذا في الهداية • أن كان الأجير مع العسكر قال • محمد ربح أن ترك خدمة
صاحبه وقاتل استحق السهم وإن لم يترك الخدمة فلا شيء له والأصل أن من دخل للقتال
* استحق السهم قاتل أو لم يقاتل ومن دخل لغير القتال لم يستحق إلا أن يقاتل وهو من أهل القتال
ومن دخل مقاتلا مع العسكر قاتل أو لم يقاتل لم يرض أو غيره فله سهمه أن كان فارسا ففارس
أو رجلا فرجل ومن دخل مقاتلا ثم امر ثم تخلص قبل إخراج الغنيمة فله سهمه كذا
في السراج الوهاج • إذا احتاج الأمام إلى حمل الغنيمة وفي الغنيمة دواب فانه يحمل الغنيمة
عليها وينقلها إلى دار الإسلام وإن لم يكن في الغنيمة دواب ولكن مع الأمام فضل حمولة
من مال بيت المال فانه يحمل عليها وإن لم يكن مع الأمام فضل حمولة إلا أن مع كل واحد
من العامة فضل حمولة إن طابت أنفسهم يحمل ذلك عليها بأجر أو ما إذا لم تطب أنفسهم
بذلك لا يكرههم على ذلك بأجر كذا في السير الصغير • وذكر في السير الكبير أنه إن يكرههم
على ذلك بأجر المثل وإن لم يكن مع كل واحد منهم فضل حمولة ولكن مع البعض منهم فضل حمولة
إن طابت نفس المالك بأن يعمل عليه بأجر جاز ذلك وإن لم تطب على رواية السير الصغير
لا يكرهه وعلى رواية السير الكبير يكرهه على ذلك كذا في المحيط • لا بأس بأن يعلف العسكر
في دار الحرب ويأكلون ما وجدوه من الطعام وهذا كالعبز واللحم وما يستعمل فيه كالسمن
والسبيل والزيت والحل ويدهنوا بالدهن المأكول مثل السمن والزيت والحل ولا بأس
بأن يدهن به ويوفى به دابته وما لا يبوكل من الأدهان مثل البنفسج والخبرجي وهودهن الورد
وما أشبههما فليس له أن يدهن وكل شيء لا يؤكل ولا يشرب فانه لا يتبغى لا أخذ من الجيش
أن يتنفع بشيء منه قل أو كثر ولو دخل التجار مع العسكر لا يريدون القتال لم يجز لهم أن يأكلوا شيئا
من الطعام

من الطعام ولا يعلقوا وابهم الا بالثمن فان اكل شيئا من ذلك او علق غلامان عليه وان كان بقي منه شيء في يده اخذه منه اما العسكر فلا بأس ان يطعموا صبيد هم ان ادخلوا معهم ليعينوهم على سفرهم وكذا لك نساءهم وصبيانهم واما الاجير للخدمة فلا يأكل واذا دخلت النساء مداواة المرضى والجرحى اكلن وطفن واطعنن رفيقهن كذا في السراج الوهاج * ولا فرق في الطعام بين ان يكون مهيأ للاكل وبين ان لا يكون حتى يجوز لهم ذبح المواشي من البقر والغنم والمجزور ويردون جلودها في الغنيمة وكذا اكل الحبوب والسكر والغواكة الرطبة واليابسة وكل شيء هو ما كؤل مادة وهذا الاطلاق في حق من له سهم في الغنيمة او يرضخ منها غنيا كان او فقيرا ولا يطعم الاجير ولا التاجر الا ان يكون خبز الحنطة او طبخ اللحم فلا بأس به حينئذ كذا في التبيين * ان اخذ العسكر العلف لاجل ذوابهم والطعام لمالكهم والخطب للاستعمال والدهن للادهان والسلاح للقتال فلا يجوز ان يبيعوا شيئا من ذلك ولا يجوز تمويلهم وهو صيانة ذلك وان خاره الى وقت الحاجة فان باعوا ردا للثمن الى الغنيمة كذا في غاية البيان * وان اصابوا سمما او بصلا او بقل او فلغلا او غير ذلك من الاشياء التي تؤكل مادة للتعيش فلا بأس بالتناول منه ولا يجوز ان يتناول شيئا من الادوية والطيب وهذا كله ان لم ينههم الامام من الانتفاع بالما كؤل والمشروب واما اذا نهاهم من ذلك فلا يباح لهم الانتفاع به واذا احتاجوا الى الوقود اما للطبخ او للاصطلاح لبرد اصابهم فلا بأس بان يوقدوا ما وجدوا من خشبهم وقصبهم ان كان معد للوقود فان كان غير معد لذلك بل هو معد لتخازن القصاص والانداح وله قيمة لا يباح استعماله ولا بأس بان يعلق الدابة الحنطة ان كان لا يجد الشعير وان وجد في دار الحرب صابونا او حرضا محرزاً فليس له ان ينتفع به الا عند الضرورة وان كان الحرض نابتا في ارض العدو فاخذ من ذلك شيئا ان كان للماخوذ قيمة لا يباح الانتفاع الا عند الضرورة وان لم يكن له قيمة جاز الانتفاع من غير ضرورة ولو ان رجلا من اهل العسكر استاجر رجلا ليعتلف له فذهب الرجل الى بعض المطامير واثابه بالعلق ثم قال له بدا لي ان اعطيك هذا ولكني آخذ نفسي واراد عليك اجره واستاجر الا ان باخذه منه فان افرالا جيرانه جاء به على الاجارة فاجبر على دفعه الى المستاجر ان كانا محتاجين اليه او غنيين منه وان كان الاجير محتاجا الى ذلك والمستأجر غنيا عنه فله ان يمنع منه

ولكن لا اجر له عليه ولو كان المقتل جزا ستاجره ليجتس له خشيشا والمصلحة بها لها فليست جرة
 ان ياخذ منه وان كان هو ضياعا عنه ولا جبره محتاجا اليه اذا اقرانه صنعت له كذا في الظهيرية *
 وان اصابوا شجرة في ارض العدو واخذوا منه خشبا فان كان له قيمة في ذلك المكان ليس لهم
 ان ينتفعوا الا بالضرورة المطعوم او الاصطلاء به لبرد اصابهم وان لم يكن له قيمة في ذلك المكان
 لكن احد ثمره صنعت صار له قيمة بسبب تلك الصنعة فلا باس بالانتفاع به وان خرجوا به
 الى دار الاسلام واران الامام قسمة الغنائم ان كان لغير الممول من ذلك قيمة في ذاك المكان الذي
 اراد الامام القسمة فيه فالامام فيه بالخيار ان شاء اخذ المصنوع منهم واعطاهم قيمة ما زادوا الصنعة فيه
 وفرد المصنوع الى الغنيمة وان شاء باع وقسم الثمن على قيمته معمولا وغير معمول فيما اصاب
 حصة العمل يعطى العامل وما اصاب غير الممول ببرد في الغنيمة ولا ينقطع حق الغانمين بما احدثوا
 من الصنعة وان لم يكن له قيمة في دار الاسلام ولا في دار الحرب سلم لهم كذا في المحيط * اذا اصاب
 رجل من الجند في دار طعاما كثيرا فاستغنى من بعضه واران حمله الى منزل آخر وطلب ذلك منه
 بعض الحاويج من اهل الفسكرة الى ذلك فان كان يعلم انه لا يصيب في ذلك المنزل طعاما
 فلا باس بان يمنعه من هذا الطالب ويستصحبه مع نفسه الى منزل آخر والا فلا يحل له منعه
 فان اخذه الطالب منه مع حاجة الاول الى ذلك فحاصلة الاول الى الامام قبل ان يأكل
 وقد صرف الامام حاجة الاول الى ذلك رده الامام عليه وان كان الثاني محتاجا اليه
 دون الاول لم يسترده منه الامام واما اذا كانا غنيين منه فالامام يأخذه من الثاني ولا يدفعه
 الى الاول بل يدفعه الى غيرهما وهذا الحكم الذي ذكرناه يكون في كل ما يكون المسامون فيه
 شرعا سواء كان النزول في الرباطات والجلوس في المسجد لانتظار الصلوة والنزول بمنى
 وهرقات اللحم حتى اذا اخذ موضع من المسجد فهو احق به واذا بسط انسان حصيرا الى بسطة
 بامر غيره فهو مال بسطة الامر بنفسه سواء كان بسطه بغير امره كل الذي بسطه يعطى
 ذلك الموضع من شاء وكذلك اذا ضرب رجل قسطا في مكان بمنى وهرقات وتلك
 فذلك المكان ينزل فيه غيره قبل ذلك وكان معروفا بذلك فالذي بدر الى ذلك المتزل احق به
 وليس للاخوان بحولته من ان اخذ من ذلك موضعا واسعا فوق ما يحتاج اليه فغيره ان ياخذ منه
 فاحتمولا يحتاج اليها فينزلها معه ولو طلب ذلك منه رجلان كانوا احدهما محتاجا

الى ان يتناول فيه فانما الذي يدرا اليه ان يبيع ان يعطيه احدهما يكون الخبز له ذلك ولو بدرا اليه احدهما فنزلهما فارد الذي كان اخذه في الابتداء وهو منه غني ان يزوجه منه وينزله محتاجا آخر لم يكن له ذلك فان قال انما كنت اخذته لهذا الآخر بامر ولا ينبغي استحقاق على ذلك وبعد الحلف له ان يزوجه وهذا هو الحكم في الطعام والعلف اذا قال اخذته لفلان بامر ولوان رجلين من اهل العسكر اصاب احدهما شعير او الآخر فصبا فتبادلا وكل واحد منهما محتاج الى ما اشترى فلكل واحد منهما ان يتناول ما اشترى من صاحبه وليس هذا بيع بينهما لان لكل واحد منهما ان يصيب من العلف مقدار حاجته الا ان قيام حاجة صاحبه يبيعه من الا صاحبه منه بخير رضا فيسترضى كل واحد منهما صاحبه بهذه المبيعة ثم يتناول باصل الاباحة بمنزلة الاضياف على المائدة يمنع كل واحد من الاضياف من مديدة الى ما بين يدي غيره بخير رضا وبعد وجود الرضا من صاحبه يتناول كل واحد منهما على ملك المضيف باعتبار الاباحة منه وان كان كل واحد منهما محتاجا الى ما اعطاه صاحبه وصاحبه يحتاج الى ذلك ايضا فان اراد احدهما نقض ما صنع ليس له ذلك وان كان البائع محتاجا الى ما اعطاه والمشتري يستغنى عنه فللبائع ان ياخذ ما اعطى ويرد ما اخذ فان حين قصد البائع الاسترداد من صاحبه اعطاه صاحبه رجلا آخر محتاجا اليه لم يكن ان ياخذ كذا في الظهيرة * ولو تباعا وهما ضبيان او محتاجان او لغيرهما غني والآخر محتاج فلم يتقارب احتياجا لهما ترك ذلك فله ان يتركه ولو اقرض احدهما صاحبه شيئا على ان يعطيه مثله فان كان كل واحد منهما غنيا من ذلك او محتاجا اليه فليس على المستقرض شيء اذا استهلكه فان لم يستهلكه بعد فالمقرض احق به اذا اراد استرداده وان كان الآخذ محتاجا اليه والمعطي غنيا عنه فليس له ان ياخذه منه وان كانا غنيين منه حين اقرضه ثم احتاجا اليه قبل الاستهلاك فالمعطي احق به وان احتاج اليه الآخذ اولاً ثم احتاج اليه المعطي او لم يحتاج اليه فلا سبيل له على الآخذ وان اشترى احدهما حنطة من صاحبه مما هو غنيمة يدبرها من مال المشتري فدفع الدرهم وتبغ الحنطة فهو احق بها من غيرهما اذا كانا محتاجين وان اراد احدهما نقض البيع والحنطة قائمة بعينها فله ذلك فيرد المشتري الحنطة ويأخذ درهمه ان كانا غنيين عنها او كان البائع محتاجا اليها والمشتري غنيا وان كان المشتري هو المحتاج اليها فعلى البائع ان يرد عليه الثمن والحنطة سالمة للمشتري فان كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه

[illegible]

فانه لا يقسم لان المأثرة الى النبي للوحي والوحي لله من افصول السماوات والارض
ولو انهم ساءوا وطلبوا القسمة من الامام في دار الحرب فليس الا امام المسلمين وان كان
مطية قسمها بينهم مضافة القسمة وكذلك ان لم يكن مع الامام حيلة يسهل الغنيمة عليها
فانه قسمها بينهم حتى يتكفي كل واحد في حمل نصيبه كذا في الحديث "وان اخرج من دار الحرب
من دار الحرب لم يحز لمن يعلقوا الدواب من الغنيمة ولا يأكل منها ولا يمشي معها مطلقا ولا يعلم
وهذا في الغنيمة اذا لم يقسم وبعد القسمة يتصدق به ان كان خيرا او يتفجع به ان كان فقيرا وان
اختف به بعد الا حازوا قيمته الى المظلم ان لم يقسم وان قيمته في الغنيمة يتصدق به ولا شيء
على الفقير كذا في الكافي " ومن اسلم من اهل الحرب في دار الحرب احرز له اسلامه ونفسه واولاده
الصغار هذا اذا اسلم قبل ان يأخذ المسلمون وان اسلم بعده فهو عبيد وكذا لو اسلم بعد ما اخذ
اولاده الصغار وما له ولم يؤخذ هو حتى اسلم احرز باسلامه ونفسه فصاحب وكذا احرز كل مال
منه او ذمعة من مسلم او ذمي دون ولده الكبير وزوجته وجمليها ومقاربه وحيدها فلما نزل ما كان
خصبا في بدحرمي او ذمعة ويكون فيا وكذلك اذا كان في بدحرمي او ذمي فخصبا بدحرمي او ذمي
ولو كان مسلما او ذميا دخل دار الحرب بامان فاصاب مالا ثم ظهر المسلمون على اهل دار الحرب حكم
من اسلم في دارهم في جميع ما ذكرنا الا في حق مال في بدحرمي في رواية ابي جابر في
رواية ابي حمزة يكون فيا وقالوا رواية ابي سليمان اصح وهذا كله اذا ظهر المسلمون في دارهم
واما اذا اثاروا عليها ولم يظهروا فكذلك الحكم عند محمد بن جعفر بن ابي حمزة في جميع ما ذكرنا
ماله فيا الا نفسه واولاده الصغار وحكم من اسلم في دار الحرب ونخرج اليها على هذا التفصيل
ذكره في المحيط هكذا في التبيين والله اعلم بالصواب * الفصل الثاني في كيفية القسمة
يقسم الاعمال الغنيمة فيخرج الخمس ويقسم الاربعة الاضراس بين العائدين من دار الحرب من مهران
والرجال مهران بن ابي حمزة في رواية ابي حمزة في رواية ابي حمزة في رواية ابي حمزة في رواية ابي حمزة
وجعل من الجند كذا في السراجة * قال الاستاذ ابي جعفر في رواية ابي حمزة في رواية ابي حمزة في رواية ابي حمزة
واحد في ظاهر الرواية * ومنه في الفرس العربي والتميم في رواية ابي حمزة في رواية ابي حمزة في رواية ابي حمزة

وبعد في جميع النسخ الحاضرة مسلما وذميا بالنسب لكن الظاهر مسلم وذمي بالرفع

[illegible]

[illegible]

اتوا امير الجند وقالوا ان منازلنا بعيدة ولا نقدر على المقام فاعطنا حقنا من الغنيمة على الحزر والظن بذلك وانت في حل فاعطاهم ومضوا ثم اعطى الباقين حصتهم بقدر ذلك فازدادت انصباء الباقين على انصباء الذين مضوا لا يتصدق به ولكن يمسكه حولا ويخبر به المسلمين ولا يصير ذلك للامام يقولهم وانت في حل فلوان الامير تصدق بذلك ثم جاء اصحابه كان لهم ان يضمنوا الامير ذلك من ماله ولا يرجع في مال بيت المال ولا في الخمس بذلك وكذلك الجواب في الامام اذا تصدق بالفضل بان غزا الامام الامم اعظم بنفسه ثم جاء اصحاب الفضل كان لهم ان يضمنوا الامام ذلك ويكون ذلك في ماله ولا يرجع به على احد كما لو كان المتصدق اميرا العسكرا ان يكون الامام رأى ان يستقرض ذلك للمساكين ويقسمه فيما بينهم لحاجتهم الى ذلك حتى اذا جاء مستحقوه ولم يجزوا صدقته فانه يعطيهم مثل ذلك من اموال الفقراء والمساكين قالوا وهنا نلت نفرا الامام الاكبر و امير الجند وصاحب المقاسم وهو الذي فوض اليه امر قسمة الغنيمة فصاحب المقاسم لا يملك التصديق بالفضل وامير الجند له ان يتصدق بالفضل وليس له ان يستقرض على بيت مال الفقراء والمساكين والامام اعظم له ان يتصدق وله ان يستقرض على بيت مال المسلمين * ولو ان جندا عظيما اصابوا غنائم واخرجوها الى دار الاسلام فلم يقسم حتى تفرق الناس وذهبوا الى منازلهم ولا يعرف منازلهم وبقي البعض منهم اعطى الامام الباقين انصباءهم ويمسك حصته الغيب فاذ مضى سنة ولم يجي لها طالب تصديق فيها ولو غل رجل شيئا من المغانم ولم يأت به الا بعد ما قهمت الغنائم وتفرق اهلها فللا مام ان يصدقه فيما قال وياخذه منه ويخمسه ويصرف الخمس الى الفقراء ويمسك الباقي حتى يجي مستحقوها فان لم يطمع في مجيء مستحقها تصدق بها وان شاء كذبه فيما قال واخذ منه خمس ما جاء به وترك اربعة الاخماس عليه ولو لم يات الغال بذلك الى الامام ولكنه تاب يمسكه الى ان يطمع مجيء مستحقه واذا انقطع طمعه في ذلك تصدق به ان شاء بشرط الاضمان اذا حضر المستحق ولم يجز صدقته ولكن الاحسن ان يدفع ذلك الى الامام كذا في المحيط *

الفصل الثالث في التنفيل * ويستحب التنفيل للامام وامير العسكر فان نفيل الامام او امير العسكر وجعل له شيئا من الغنيمة التي وقعت في ايدي الغانمين لا يجوز وانما يجوز التنفيل بما كان

فما كان قبل الاصابة واذا نفل الامام فقال من اصاب شيئا فهو له فاصاب واخذ منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشاركه غيره في ذلك وان مات في دار الحرب فما اصاب يكون ميراثا عنه كذا في فتاوى قاضيخان * ولا ينبغي للامام ان ينفل بكل المأخوذ بان يقول للعسكر كل ما اصبتم فهو لكم فان دخل الامام دار الحرب مع الجيش وبعث سرية ونفل لهم ما اصابوا جاز وان بعث سرية من دار الاسلام لا ينبغي ان ينفل السرية ما اصابوا ولا ينفل بعد احراز الغنيمة بدار الاسلام الا من الخمس كذا في الكافي * ولو نفل بعد الاصابة قبل القسمة لبعض من كان له عناء او بلاء على وجه الاجتهاد منه بان يحول رأيه الى ذلك ثم رفع الى امام لا يرى التنفيل بعد الاصابة لا يكون له ان ينقض ما صنع الاول قال محمد بن جعفر ولا يستحق القاتل سلب المقتول بنفس القتل ما لم ينفل الامام قبل القتل فيقول من قتل قتيلا فلم يسلبه وهذا مذهب علماء نزارح وكما يجوز التنفيل بعد رفع الخمس بان بعث الامام سرية وقال لهم ما اصبتم فلکم الثلث بعد الخمس او قال فلکم الربع بعد الخمس ثم انتم شركاء الجيش فيما بقي يجوز مطلقا بان بعث الامام سرية وقال لهم ما اصبتم من شيء فلکم الثلث او قال فلکم الربع ثم انتم شركاء الجيش فيما بقي وان كان فيه ابطال حق الفقراء في الخمس وبعد هذا ينظر ان كان نفلهم ثلثا او ربعا طلقا اعطاهم الثلث او الربع من جملة الغنيمة اولان ثم يرفع الخمس من الباقي ثم يقسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة السرية من جملة نفلهم وان نفلهم الربع او الثلث بعد الخمس يرفع الخمس اولان من جملة الغنيمة ثم اعطى السرية نفلهم مما بقي ثم قسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة قال محمد بن جعفر الامام لاهل العسكر جميع ما اصبتم فهو لكم نفلا بالسوية بعد الخمس فهذا باطل كذا في المحيط * اذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة القاتل وغيره فيه سواء والسائب مركبة وما على القاتل من ثيابه وسلاحه وما على مركبه من السرج والآلة وما معه على الدابة من ماله في حقيقته او على وسطه لا عبدة وما معه ودايته وما عليها وما في بيته كذا في الكافي * ولو قال الامير من قتل قتيلا فله فرسه فنقل رجل را جلاو مع خلافة فرسه قائم بجنبه بين الصفيين يكون فرسه للمقاتل لان مقصود الامام قتل من كان متمكنا من القتال فارسا وهذا متمكن بخلاف ما اذا لم يكن بجنبه كذا في التبیین * ثم حكم التنفيل قطع حق الباقي فاما الملك فانما يثبت بعد الاحراز بدارنا كسائر الغنائم ثم لو قال الامام من اصاب امة فهي له فاصابها مسلم واستبرأها

وهي في دار الحرب لم يجزله وطؤها وبيعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف روح كذا في الكافي * ولا ينبغي للامام ان ينفل يوم الهزيمة ويوم الفتح وكذلك لا ينبغي له ان ينفل قبل الهزيمة والفتح مطلقا من غير استثناء يوم الهزيمة والفتح بان يقول من قتل قتيلا فله سلبه من اخذ اسيرا فهو له ولكن يقول من قتل قتيلا قبل الفتح والهزيمة فله سلبه ومع هذا يطلق التنفيل قبل الفتح والهزيمة اطلاقا يبقى التنفيل يوم الفتح والهزيمة حتى ان من قتل قتيلا يوم الهزيمة ويوم الفتح كان له سلبه كذا في المحيط * قال محمد روح اذا قال الامام من قتل قتيلا فله سلبه فجرح الكافر رجلا وقتله آخر فان كان الاول جرحه جرحا لا يعيش من مثله ولم يبق للمجروح قوة في قتل او عون بيد او مشورة بكلام كان سلبه للاول وان كان الاول قد جرحه جرحا يعيش من مثله ويعين معه بيده وكلام فالسلب للثاني ثم الامام ان نفل السلب بعد الخمس بان قال من قتل قتيلا فله سلبه بعد الخمس بخمس السلب وان نفل السلب مطلقا بان قال من قتل قتيلا فله سلبه لا بخمس السلب هذا هو المذهب لعلمائنا روح كذا في المحيط * ولو قال الامير للعسكر في دار الحرب وقد لقوا العدو من قتل قتيلا فله سلبه ثم قتل الامير فله سلبه استحسانا ولو قال من قتلته انا فلي سلبه فانه لا يستحق السلب ولو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فقتل الامير رجلا فلا شيء له ولو قال ان قتلته فلي سلبه ثم لم يقتل قتيلا حتى قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه ثم قتل الامير قتيلا فله سلبه لو قال الامير للقوم ان قتل رجل منكم قتيلا فله سلبه فقتل رجلا من قتيلا فلهما سلبه استحسانا وكذا لو قال من قتل قتيلا فله سلبه وان قتله الثلاثة فلا شيء لهم استحسانا ولو قال من قتل قتيلا فله سلبه فضرب مسلم مشركا فرماه من الفرس فجرحه الضارب الى عسكر المسلمين واخذ سلبه فعاش اياما ثم مات قبل قسمة الغنيمة فله الضارب سلبه وان مات بعد القسمة في دار الاسلام فلا شيء له ولو اخذ المشركون للمجروح حين ضربه المسلم واخذ الضارب سلبه ثم اختلف الضارب والغانمون فقال الضارب مات قبل القسمة وقال الغانمون مات بعد القسمة فالقول قول الغانمين ولا يقبل عليهم بينة الضارب الا بينة مسلم ولو احتمل رجل من المسلمين رجلا من المشركين من فرسه فجاء به الى الصف او الى العسكر فذبحه فلا شيء له ويكره ذلك الا اذا كان بعد ما اتى الصف يقاتل معه فقلنا بانه يستحق السلب كذا في محيط السرخسي * ان كان الامير قال ان قتل رجل منكم وحده قتيلا فله سلبه فقتل رجلا من قتيلا لا يستحقان سلبه وفي نوادر ابن سمان

نحن انبي يوسف رح اذا قال الامير لمسلم ان قتلت هذا الكافر فلک سلبه فقتل هو ورجل آخر
 من المسلمين فاسلب كله له ولا شيء للآخر منه في المنقبي اذا قال الامام لعشرة من المسلمين
 ان قتلتم هذه العشرة خاصة او قال لعشرة من المسلمين ان اصبت اهل قرية كذا فلکم كذا الشيء
 بغير عينه فشرکهم غيرهم بغير اذن الامام كانوا شركاء في الغنيمة قال ولا يشبه هذا الشيء بعينه كذا
 في المحيط * لو قال الامير لرجل منهم ان قتل قتيلا فلک سلبه فقتل رجلين كان له سلب الاول
 خاصة ولو قال لجميع اهل العسكر ان قتل رجل منكم قتيلا فله سلبه فقتل رجل منهم عشرة
 استحق اسلابهم جميعا وهذا استحسان ولو قال لرجل بعينه ان قتل قتيلا فلک سلبه فقتل قتيلين
 معانله سلب احدهما والخيار الى القاتل لا الى الامام كذا في الظهيرية * وكذا لك لو قال
 ان اصبت اسيرا فهو لك فاصاب اسيرين على التعاقب فالاول له فان اصابهما معا فالاخيار اليه
 ولو خرج عشرة من المشركين للقتال والمبارزة فقال الامير لعشرة من المسلمين ابرزوا اليهم
 ان قتلتموهم فلکم اسلابهم فبرزوا اليهم فقتل كل رجل منهم رجلا كان لكل رجل سلب قتيله
 استحسانا فان قتل تسعة من المشركين وهرب العاشر يستحقون اسلابهم استحسانا كذا
 في محيط السرخسي * ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتله ذمي ممن كان يقاتل مع المسلمين
 قتيلا يستحق سلبه وكذا لك لو قتل رجل من التجار قتيلا سواء كان يقاتل قبل هذا اولا يقاتل
 وكذا لك لو قتل امرأة مسلمة او ذميمة قتيلا وكذا لك لو قتل عبدا كان يقاتل مع هؤلاء او
 لا يقاتل حتى الآن فان هؤلاء يستحقون الاسلاب ولو كان الامير قال من قتل قتيلا فله سلبه
 فسمع ذلك بعض الناس دون البعض ثم رجل قتل قتيلا فله سلبه وان لم يسمع مقالة الامام
 ولو ان الامام بعث سرية وقال في اهل عسكره قد جعلت لهذه السرية نفل الربع ولم يسمع ذلك
 احد من اهل السرية ففي الاستحسان لهم النفل ولو قال الامير من اصاب اسيرا فهو له فاصاب
 رجل اسيرين او ثلثة بهم له ولو قال الامير من جاء منكم بشيء فله منه طائفة فجاء رجل بثياب او رؤس
 فذلك الى الامير يعطيه من ذلك قدر ما يرى ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتل اجيرا
 من المشركين لم يكن مقاتلا معهم او تاجرا معهم او عبدا كان مع مولاه يخدمه او رجلا ارتد
 والعيان بالله ولحق بدار الحرب او ذميا نقض العهد ولحق بهم فله سلبهم ولو قتل امرأة ان كانت
 تقاتل فله سلبها وان كانت لا تقاتل فلا سلب له وان قتل صبيا لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وان قتل مريضا

أو جريحاً منهم فله سلبه سواء كان يستطيع القتال أو لا يستطيع وإن قتل شيخاً فانياً لا يتوهم منه قتال بنفسه ولا برأيه ولا يرجى له نسل لم يكن له سلبه كذا في الظهيرية* ولو قال الأمير من قتل بطريقاً من البطارقة فله سلبه فقتل رجل رجلاً من غير البطارقة لا يستحق سلبه ولو قال من قتل شيخاً فله سلبه فقتل شاباً باستحق ولو قال من قتل شيخاً لا يستحق ولو قال من جاء بأسير فله كذا فجاء بوصيف فلا شيء له لأن الأسير اسم للبالغ من الذكور والصبيف اسم للصغير فقد خالف في الجنس ولو قال من جاء بوصيف فجاء بأسير أو برضيع فلا شيء له لأنه خالف الجنس ولو قال من قتل صعلوكاً من صعلاتك المشركين فله سلبه فقتل بطريقاً لا يستحق سلبه لأن سلب البطريق أكثر قيمة من سلب الصعلوك ولو قال من جاء بالف درهم فجاء بالف دينار لا شيء له لأنه خالف في الجنس كذا في محيط السرخسى* أن ادخل العسكر دار الحرب فقبل أن يبلغوا قتالاً قال الأمير من قتل قتيلاً فله سلبه فهذا على كل قتيلاً يقتل في دار الحرب في غزوتهم ذلك حتى يرجعوا إلى دار السلام فإن اقتتلوا يومهم ذلك فلم يهزم بعضهم بعضاً ثم غزوا من الغد فقتل رجل من المسلمين رجلاً من المشركين استحق سلبه لأن الحرب الأولى باقية فكان التنفيل باقياً وإن انهزموا والمسلمون في طلبهم فحكم ذلك التنفيل باقياً وكذلك إذا دخل المنهزمون حصونهم والمسلمون على أثرهم لم يرجعوا بعد فتح حصونهم وأقام عليهم المسلمون يقتلونه فحكم ذلك التنفيل باقياً وإن انهزموا فلم يتبعهم المسلمون ولم يطلبوهم حتى لحقوا بمدائنهم وحصونهم ثم مر المسلمون ببعض تلك المدائن وحاصروهم فقتل رجل من المسلمين رجلاً من المنهزمين إلا يستحق سلبه وكذلك لو كان المسلمون على أثرهم فمروا بحصن آخر وفيها قوم ممتنعون سوى ذلك القوم الذين يقفونهم فقتل رجل من المسلمين رجلاً من المشركين لم يكن له سلبه كذا في المحيط* ولو أن بطريقاً قتل فقال من جاء برأس ذلك البطريق فله كذا إن كان ذلك البطريق ورأسه في موضع لا يقدر عليه الاقتال وخوف فله النفل وإن كان في موضع يقدر من غير قتال أو خوف فلا شيء له ولو قال لقوم بأعيانهم من جاء منكم به غله كذا فهي إجابة فاسدة كذا في محيط السرخسى* إذا قال الأمير للمسلمين إذا اصطفوا للقتال من جاء برأس فله خمس مائة درهم من الغنيمة وهذا على رؤس الرجال دون الصبي فمن جاء برأس رجل فله خمسمائة درهم وما لا فلا وهذا بخلاف ما لو سكر الحرب

ما لو سكن الحرب وانهزم المشركون وتفرقوا فقال الامير من جاء برأس فله كذا فهذا على السبي دون رؤس الرجال وان جاء رجل برأس رجل وقال انا قتلتها واخذت رأسه وقال رجل آخرا انا قتلتها وهذا اخذ رأسه فالذي جاء بالرأس احق بالخمسمائة وكان القول قوله في قتله مع اليمين وعلى الآخر البينة فلن اقام الآخر بينة من المسلمين على انه قتله قضينا بالخمسة مائة له ولوجاء رجل برأس فقال واحد من المسلمين هذا رأس رجل من العدو وقدمات وهذا جزر رأسه وقال الذي جاء بالرأس قتلتها فالقول قول الذي جاء بالرأس ولكن يحلف هذا اذا علم ان الرأس رأس مشرك وان وقع الشك فيه فلم يدر انه رأس مسلم او رأس مشرك نظر الى السيماء فان كان عليه سيماء المشركين كان له النفل بان كان شعرة قصة وان كان عليه سيماء المسلمين بان كان محضوب اللحية فلا نفل له وان اشكل عليهم فلم يدر انه رأس مسلم او رأس مشرك فلا نفل له * ولو جاء برأس يزعم انه قتله ورجل آخر معه يزعم انه هو الذي قتله وطلب الخارج يمين صاحب اليد فنكل فلا نفل لواحد منهما قياسا وفي الاستحسان النفل للخارج * ولو جاء رجلان برأس يزعمان انهما قتلاه والرأس في ايديهما قسمت النفل بينهما وكذلك اذا كانوا ثلثة او اكثر كذا في المحيط * ولو قال الامير من دخل من باب هذه المدينة او هذا الحصن او هذه المطمورة فله الف درهم فاقسم قوم من المسلمين فدخلوا فاذ الها باب آخر مغلق فغير ذلك الباب فلهم النفل ويستحق كل واحد الف بخلاف قوله من دخل فله الربع من الغنيمة فدخل عشرة فلهم الربع الواحد ولو دخله واحد ثم واحد فانهم يشتركون جميعا في النفل حتى يلتجئ العدو ولو قال الامير من دخل الباب فله بطريق المطمورة فدخل جماعة فلهم البطريق لا غير بخلاف ما لو قال فله بطريق فدخل قوم فنكلوا واحد منهم بطريق آخر غير الذي لصاحبه فان وجد في الحصن ثلثة بطريق فلهم اولئك ولا شيء لهم سواهم بخلاف ما لو قال من دخل فله جارية يعنى فله قيمة جارية فانه يعطى لكل واحد قيمة جارية وسط وكذلك لو قال من دخل فله جارية من جواربهم فاذا ليس فيه الاجاريتان كان لهم ما وجد فيه لا غير ولو قال من دخل فله الف درهم فدخل

وفي المنقول منه بخلاف ما لو قال من دخل فله جارية فاذا ليس في الحصن الاجاريتان او ثلثة فلكل واحد قيمة جارية وسط لان قوله جارية يعنى فله قيمة جارية وسط

فكانت من ناحية الباب وطائفة ينزلون من فوق السطح ادلاهم صبرهم باذنهم ففتحوا المظمورة
تخلهم نفلهم وهذا اذا انتهوا الى مكان يمكنهم المقاتلة مع اهل الحصن فان كانوا في موضع
لا يمكنهم المقاتلة بان كانوا مبتدلين من رأس الحائط ذراعا او ذراعين فلا نفل لهم ولود لوهم
حتى تومطوا بهم الحصن انقطعت الحبال فوقوا في الحصن فلهم النفل ولو قال من دخل منكم
اولا فله ثلثة اروس ومن دخل ثانيا فله رأسان ومن دخل ثالثا فله رأس فدخل واحد ثم واحد
فلكل واحد مناهما وكذا لو قال من دخل منكم فله ثلثة اروس وللثاني رأسان وللثالث
ثلثة اروس ولود دخلوا ثلثة معا بطل النفل للاول والثاني ولهم جميعا نفل الثالث وان دخل اثنان
اول مرة بطل نفل الاول ونفل الثاني يكون بينهما ولو قال لرجل ان دخلت اولا لست
اطعمك وان دخلت ثانيا فلنك رأسان فدخل اولا فلا شيء له قياسا وفي الاستحسان له النفل المشروط
ولولم يتقدم منه هذه المقالة فلا شيء له ولو قال الامير لثلثة باصيانهم من دخل منكم باب هذا
الحصن اولا فله ثلثة اروس وللثاني رأسان وللثالث رأس فدخل رجل من الثلث في الحصن
ومعه قوم من المسلمين فله ثلثة اروس لانه اضاف هذه الصيغة اليهم فقال منكم وكان مراده
الاول منهم الا ترى لو قال من دخل اولا من الناس فدخل رجل ومعه من البهائم او قال من دخل
من الرجال فدخل رجل ومعه نساء فانه يستحق فكذا هذا بمثله ولو قال من دخل منكم ايها الثلاثة هذا
الحصن قبل الناس فله كذا فدخل معه رجل من الثلاثة او من غيرهم من المسلمين او الكفار فلا شيء
له ولو قال من دخل هذا الحصن اولا من المسلمين فله ثلثة اروس فدخل ذمي ثم مسلم فانه يستحق
النفل بخلاف قوله من دخل هذا الحصن اولا من الناس فدخل ذمي ثم مسلم فلا شيء له ولو قال
الامير كل من دخل منكم هذا الحصن اولا فله رأس فدخل خمسة معا فلكل واحد منهم رأس بخلاف ما
اذا قال من دخل اواى رجل دخل لان هذه كلمة فرد ولو قال من دخل منكم خامسا فله رأس فدخل
خمسة معا استحق كل واحد لنفل الخامس كذا في محيط السرخسي * ولو قال من اصاب ذهابا فهو
او قال من اصاب فضة فهي له فاصاب رجل سيفا محلي بذهب او بفضة كانت الحلية له فبعد ذلك
ينظر ان لم يكن في نزع الحلية ضرر فاحش ينزع الحلية من السيف ويعطي صاحب النفل
وان كان في نزعها ضرر فاحش ينظر الى قيمة الحلية والى قيمة السيف فان كان قيمة الحلية اكثر يخير
صاحب النفل ان شاء اعطى قيمة السيف واخذ السيف مع الحلية وان كان قيمة السيف اكثر

يخير الامام ان شاء اعطى صاحب النفل قيمة الحلية مصوغا من خلاف جندها وجعل السيف مع الحلية في الغنيمة وان شاء نرك الحلية عليه وان لم يأخذوا احد منهما يباع السيف ويقسم الثمن على قيمة النصل والجفن فما اصاب قيمة الحلية فهو لصاحب النفل والباقي في الغنيمة ولم يذكر في الكتاب ما اذا كان قيمتهما على السواء قالوا ينبغي ان يكون الخيار للامام كذا في المحيط * ولو اصاب مرجا مفضضا او لجا مامفضضا او مصحفا يكتبون فيه كتبهم فله الفضة دون الاصل وكذلك لو وجد حلي ذهب او فضة مفصصا بفصوص او خاتم فضة او ذهب كان الحلي له ونزعت عنه الفصوص كلها وجعلت في الغنيمة ولو اصاب ابوابا فيها مسامير فضة او حديد لوزعت هذه المسامير لهلك الابواب حتى لا تكون ابوابا فلا شيء له * وكذلك السرج اذا نزعته عنه المسامير او كان عليه ضبة او ضبتان لوزعت هلك السرج فلا شيء له * ولو اصاب اميرا من المشركين قد ضبت اسنانه بالذهب لم يكن له الذهب بخلاف ما لو اتخذ انفا من الذهب كان له الانف ولو قال من اصاب حليا فهو له فاصاب رجل تاج الملك لم يكن له ذلك بخلاف ما لو كان من تيجان النساء فله ذلك ولو اصاب لؤلؤا او ياقوتا او زهررد الياس فيه ذهب فلا شيء له عند ابي حنيفة روح وصنדהما له ذلك ولو قال من اصاب حديد افهوله ومن اصاب غير ذلك فله نصفه فله الحديد والتبر والانه والسلاح وغير ذلك واما جفن السيف والسكين فله نصفه لانه غير الحديد * ولو قال من اصاب ذهبا او فضة فهو له فاصاب ثوبا منها وجا بالذهب فان كان الذهب سدى الثوب فلا شيء له كذا في محيط البحر خسي * اذا قال فلا مير لاهل العسكر من اصاب منكم ذهبا فله منه كذا دخل تحت التنزيل الدرهم المخروبة والحلي من الذهب والتبر كذا اذا قال من اصاب فضة دخل تحت التنزيل الدرهم المخروبة والتبر من الفضة والحلي كذا في المحيط * ولو قال من اصاب قز افهوله فاصاب رجل جبة بطانتها ثوب قز وظهراتها ثوب غله ثوب قز والثوب الآخر غنيمة يباع ويقسم ولو قال من اصاب جبة حرير فهي له فاصاب جبة بطانتها حريرا وظهراتها فان كانت ظهراتها حريرا كانت له كلها وان كانت البطانة حريرا فلا شيء له منها ولو قال من اصاب جبة خز فهي له فاصاب جبة ظهراتها خز وبطانتها ممورا قز فلا شيء له منها لان الحجة تضاف الى السمور والعك لا الى الخبز ولو قال من اصاب ثوب خز فهو له فاصاب

جبهة خربطانها ممورا وفنك لم يكن له الا الظهارة ولو قال من اصاب ثوب فنك فهو له فاصاب
جبة خربطانها فنك كان له البطانة لان البطانة تسمى ثوبا ولو قال من اصاب هذه الجبة الخبز
فهى له فاصا بهارجل فانما هى مبطنة بغير الخبز من الفنك كان الكل له ولو قال من اصاب منكم
قباء خزاو قباء مرويا فاصاب من ذلك الصنف قباء محشوا بطانته غير خزاو غير مروى كانت
له الظهارة خاصة ولو قال من جاء بجذرة فهو له فجاء بجذرة او ثور فلاشى له ولو قال من
جاء بجذرة فهو له فجاء بناقه وجمل فله ذلك ولو قال من جاء ببقرة فهى له فجاء بجاموس
فلاشى له ولو قال من جاء بكبش فهو له فجاء رجل بنعجة او معز فلاشى له كذا في محيط السرخسي *
ولو قال من اصاب بزاف هذا على ثياب القطن والكتان هكذا ذكر محمد روح في السير الكبير
قالوا هذا بناء على حرف الكوفة فان في حرف اهل الكوفة اسم البزيق على ثوب القطن
والكتان وبانعمما يسمى بزازا وفي حرف يارنا البز لا يقع على القطن والكتان وبانعمما لا يسمى
بزازا وانما يسمى كربا ميا انما يقع هذا الاسم على ثياب الابرسم وبانعمما يسمى بزازا واسم
الثوب يتناول الديباج والبزويون وهو العندس والقز والكساء وما اشبه ذلك ولا يتناول
البساط والمسم والستر ولا تدخل تحت هذا الاسم القلنسوة والعمامة * واسم المتاع يطلق على
الثياب والقميص والفرش والستور فامى شىء من ذلك اصابه المنفل له فهو له ولو اصاب
او انى او باريق او قماقم او قدورا من صفرا ونحاس فلاشى له من ذلك * ولو ان اميرا
على عسكر المسلمين اراد ان يدخل دار الحرب ورأى دروع المسلمين قليلة وهم يحتاجون اليها
في قتالهم فقال من دخل بدرع فله من النفل في الغنيمة كذا او قال فله سهم من الغنيمة كسهم
في الغنيمة فلا بأس بذلك وكذلك ان اقال من دخل بدرعين فله كذا فلا بأس به ولو قال من
دخل بثلاثة دروع فله ثلثمائة ومن دخل باربعة دروع فله اربعمائة جاز من ذلك نفل
درعين ولم يجز ما زاد على ذلك قال محمد روح وان امكن لبس الثلاثة والقتال معها وكان
في ذلك زيادة منفعة للمسلمين جاز النفل فيها ايضا ولو قال الا مير من دخل بفرس فله
كذا لا يجوز هذا التنفيل بخلاف ما اذا قال من دخل بدرع فله كذا وفى النوادر
ذكر الرماح والاتراس واجاب بجواز التنفيل فيها وكذلك اذا قل الا مير لاصحاب الخيل
من دخل

من دخل منكم بتجفاف على فرسه فله نفل كذا فهو جائز ولو قال من دخل بتجفاف فين فله نفل كذا فاعلم بان هذه المسئلة ذكرت في بعض النسخ وذكر فيها قد دخل رجل بتجفاف فين وسمه فرسان جاز التنفيل عليهما وذكروا في بعض النسخ قد دخل رجل بتجفاف فين من غير ذكر الفرسين وانجاب بجواز التنفيل فيهما ايضا وكل ذلك صحيح ولو قال من دخل منكم بثلاثة تجافيف فله كذا جاز نفل تجفافين ولا يجوز اكثر من ذلك قال شيخ الاسلام الا ان يكون في ثلثة تجافيف منفعة للمنفل له والمسلمين فتح يجوز التنفيل عليه كما في ثلثة دروع كذا في المحيط * لو نظر الامير الى رجل على سور الحصن يقاتل المسلمين فقال من صعد السطح فاخذه فهو له وخمس مائة درهم فصعد رجل واخذه كان له ما اخذه وخمس مائة ولو سقط هذا الرجل من السور الى الارض حين قال الامير هذا خارج الحصن واخذه رجل من المسلمين فقتله فلا شيء له من النفل ولو رماه رجل من المسلمين فطرحة من السور فله نفل ولو صعد اليه رجل وقد سقط من كان على السور داخل الحصن فقتله فله نفل ولو نظر الى رجل على السور فقال من اخذه فهو له فسقط الرجل من على السور الى خارج الحصن واخذه فانه ينظر فان كان في موضع يمتنع من المسلمين يكون له وان كان في موضع لا يمتنع فيه لا يكون له ولو قال الامير من صعد الحصن ونزل عليهم فله كذا فصعد رجل السور ولا يقدر على النزول عليهم فلا شيء له ولو نظر الامير الى ثلثة فقال من دخل من هذه الثلثة فله كذا قد دخل من ثلثة اخرى ينظر ان كانت الاخرى مثل هذه في الصعوبة المنية للمسلمين فله نفل وان كانت دون هذه في الشدة والصعوبة فلا شيء له ولو قال الامير من دنا على عشرة من الرقيق فله رأس فذهب المسلمون بصفة رجل و اشارته ولم يذهب الدال فذهبهم فوجدوا الرقيق فلا شيء للدال بخلاف ما لو قال الامير للاسراء من اهل الحرب من دنا منكم على عشرة من الرؤوس فهو حر فله واحد على عشرة ولم يذهب معهم فذهبوا على صفته ودلته فوجدوا عشرة من الرؤوس فهو حر الا انه لا يترك ان يرجع الى دار الحرب الا ان يقول الا سير اذ اذ لتكم فانا حر وقد موني الى بلادى فانه يخلو سبيله اذا وجد منه الدلالة ولو قال الاسير اذ لكم على عشرة من المقاتلة وانا حر فقال الامام نعم فذهب فدلهم فانه لا يعتق ولو قال الامام لهم اطونا مائة رأس على انكم آمنون في حصونكم فاطوهم تسعين فللامام ان يقاتلهم لكن يرد ما اخذه منهم ولو اسلم الرقاب او بعضهم يرد عليهم قيمة الرقاب ولو قال اطنا مائة من الاسراء

الذين عندك من المسلمين فاططوه تسعين يقاتلهم ولا يرد عليهم شيئاً ولو قال الأمير لأمرائه من دنائنا على عشرة من المقاتلة فهو حر فذهب أمير منهم ودلهم على عشرة ممنوعين في حصن فلا يعتق فان دلهم على قوم غير ممنوعين الا انهم هربوا من المسلمين ينظرون هربوا قبل ان يقرّبوا منهم لم يوجدوا لدلالة الممكنة من القهروا تغلبة والظهور وان هربوا بعد ما قربوا منهم يعتق ولو قال للأسراء من دنائنا على حصن كذا ومغارة كذا او معسكر الملك فهو حر فدلهم احد منهم فلم يظفروا فالا سير حر ولو اصاب الأمير هنائهم فاقبل الى دار الاسلام فقال من دنائنا على الطريق فله رأس فدلهم رجل من المسلمين بكلام وصفة ولم يذهب فلا شيء له وان ذهب معهم فدلهم على الطريق فله اجر مثله لا يجاوز به المسنى ولو قال من دنائنا على الطريق فله اهله وولده فدلهم فهم في الاسر على حالهم ولو قال فله نفسه واهله وولده وما به درهم من الغنيمة فدلهم فله جميع ذلك ولو قال من دنائنا على طريق حصن كذا فهو حر ولذلك الحصن طرق فدلهم على طريق ابغدها يعتق اذا كانوا يسلكون ذلك وان كانوا لا يسلكون ذلك الطريق لا يعتق ولو قال من دنائنا على طريق كذا من حصن كذا فهو حر فدلهم اسير على طريق آخر ينظرون كان المدلول مثل المنصوص في السعة والرفاهة فانه يعتق وان كان اشق من المنصوص فلا يعتق كذا في محيط السرخسى * أمير العسكر في دار الحرب اذا نفل وقال لاهل العسكر من اصاب شيئاً من كراع او متاع او سلاح او ما اشبه ذلك فله من ذلك الربع فكل من له حظ في الغنيمة من سهم او رضى دخل تحت التنفيل ومن لاحظ له في الغنيمة لا يدخل تحت التنفيل * والنساء والصبيان والعبيد واهل الذمة لهم حظ في الغنيمة فيستحقون النفل كذا في المحيط * واذا حض الامام الاحرار بالغيث المسلمين فمح لاشيء لهؤلاء كذا في محيط السرخسى * والتجار من اهل استحقاق الغنيمة فيستحقون النفل والحربي استأمن اذا قاتل بغير اذن الامام فلا حظ له من الغنيمة فلا يستحق النفل وان كان يقاتل باذن الامام فله حظ من الغنيمة حتى يرضخ له فيستحق النفل كذا في المحيط * ولو قال من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فاسلم قوم من اهل الحرب فقتل رجل منهم مشركاً او قتل رجل من اهل موق العسكر مشركاً فلا شيء له قيا ساوله سلبه استحسننا ولو قيل من قتل قتيلاً فله سلبه فدخل عسكر آخر من ارض الاسلام مدداهم فقتل رجل منهم قتيلاً كان له سلبه اذا كان الاول اميراً على العسكرين جميعاً * الاصل ان كل من كان قتله مباحاً في الجملة يستحق السلب بقتله في التنفيل

في الغنائم وقسمتها * في التنفيل

وكل سلب لولا التنفيل فيه يستحق بالغنيمة يصح فيه التنفيل وما لا يستحق بالغنيمة لا يصح فيه التنفيل ولو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فقتل اجيرا من اهل الحرب ثم يقاتل او تاجر في صكرهم او الذمي الذي نقض العهد وخرج اليهم او مريضا منهم لا يستطيع القتال فله سلبه لان قتل هؤلاء مباح ولو قتل امرأة او صبيا لشيء له الا ان يكونا مقاتلين وان قتل شيخا فانها فلا شيء له ولو قتل مسلم مع الكفرة المسلمين فقتله رجل مسلم فنقل له لم يكن له سلبه لان المسلم وما في يده لا يغنم وان كان السلب مما اعارة المشركون فقتله انسان فله سلبه ولو كان السلب ما رية عند المشرك لصبي او امرأة فهو كالذي للبالغ من اهل الحرب فان اعاد المسلم او الذمي سلاحه من الحربى فقاتل المسلمون فقتله مسلم ينظر ان كان المسلم اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فسلمه للقاتل عند ابي حنيفة رح خلافا لهما بناء على ان ماله يغنم عنده وعندهما لا يغنم وان كان المسلم من دار الاسلام فانه لا يغنم ماله وان كان المسلم اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فاخذ مشرك سلاحه فصبا فقاتل به فقتله مسلم ايس له سلبه ولو دخل المسلم دار الحرب بامان فاخذ مشرك سلاحه فصبا فقاتل فقتله مسلم فله سلبه ولو رمى مسلم مشركا في صغهم فاخذ المشركون سلبه ثم انهمزوا فوجد السلب في الغنيمة فانه يكون في الغنيمة ولا شيء للقاتل ولو انهمزوا ولا يدري انهم هل اخذوا سلبه ام لا فانه ينظر ان وجد السلب قد نزعوه فهو فيء ولو لم ينزعوا شيئا من نفس المقتول يكون للقاتل وكذلك لو جره المشركون حين قتل وسلبه عليه لم ينزع وهربوا فسلمه للقاتل ولو وجدوه على دابة بعد ما سار العسكر مرحلة او مرحلتين لا يدري اكان في يد احدهم لم يكن فهو للقاتل قياسا ولا يكون له استحسانا ولو ان المشركين اخذوا دابته فحملوا عليها القتيل وعلوها سلاحه فهو للقاتل ولو حملوا على الدابة القتيل وسلاحه وسلاحهم وامتنعهم فهذا يكون فيا الا ان يكون شيئا يسيرا كاداة ونحوها فحين يكون للقاتل ولو اخذت الورثة الدابة فحملوا عليها القتيل وسلاحه فهذا يكون فيا وكذلك الوصي بمنزلة الوارث ولو قال الامير من قتل قتيلا فله فرسه فقتل رجلا مشركا على برذون فانه يستحق سلبه ولو كان على حمار او بغل او جمل لا يستحق السلب ولو قال من قتل قتيلا فله برذون فقتل رجلا على فرس لا يستحق فرسه لانه لا يستحق الا رفع بتنفيل الاوضع ولو قال من قتل قتيلا فله دابته فقتل رجلا على حمار او بغل او فرس فله ذلك ولو كان على بعير لا يستحقه ولو قال من قتل قتيلا على حمار فهو له فقتل رجلا على اتان كان له

وكذلك البعير بخلاف ما لو قال من قتل قتيلا على اثنان فقتل رجلا على حمار ذكر لا شيء له لان اسم الانثى لا يتناول الذكور وكذلك البعير والناقة بخلاف البغل والبغلة فان كل واحد منهما اسم جنس فيتناول الذكر والانثى جميعا كذا في محيط السرخسى *

الباب الخامس في استيلاء الكفار * اذا غلب كفار الترك على كفار الروم فسبواهم واخذوا اموالهم ملكوها فان غلبنا على الترك حل لنا ما نجده مما اخذوه وان كان بيننا وبين الروم مودة ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين مودة فاقترعوا فغلبت احدهما كان لنا ان نشترى المغنوم من مال الطائفة الاخرى من الغالبين وفي الخلاصة والاحراز بدار الحرب شرطا ما بدارهم فلا ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين مودة واقتتلوا في دارنا لان شترى من الغالبين شيئا واما لو اقتتل طائفتان في بلدة واحدة يجوز شراء المسلم المستأمن من الغالبين نفسا او ما لا كذا في فتح القدير * ولو استولى اهل الحرب على اموالنا واحرزوها بدارهم ملكوها ضدنا فان ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجده المالك القديم قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجده بعد القسمة في يد من وقع في سهمه ان كان من ذوات القيم اخذه بقيمته ان شاء وان كان مثليا لا يأخذه بعد القسمة كذا في فتاوى قاضي خان * ابن مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رح في الماسور اذا وقع في سهم رجل فجاءه مولا اخذه بقيمة يوم اخذه هذا الذي وقع في سهمه لا يوم ياخذه المولى كذا في المحيط * هذا اذا غلب الكفار على اموال المسلمين واحرزوها بدارهم اما اذا لم يحرزوها حتى غلبهم المسلمون عليها واخذوها ثم جاء صاحبها فانه يأخذ بغير شيء لانهم لم يملكوها قبل الاحراز وكذا لو قسموها في دار الاسلام فان قسمتهم لا يجوز فان غلبهم المسلمون كان ذلك المال لصاحبه بغير شيء واذا اشترى المسلم عبدا من دار الحرب قد اسره العدو فجاء المولى فله ان ياخذه بالثمن او يدع فان مات المولى قبل ان ياخذه فجاء وارثه يطالب بأخذه فعن ابي يوسف رح ليس له ان ياخذه وقال محمد رح له ان ياخذه كذا في السراج الوهاج * ابن سامة عن ابي يوسف رح ولو باع رجل عبدا ثم اسره العدو ويعنى قبل التسليم ثم مات البائع ثم اشترى مسلم وجاء به فلوارث البائع ان ياخذه بالثمن وياخذه المشتري الاول منه بالثمنين جميعا ولو لاحق المشتري فيه لم يكن لوارث البائع عليه سبيل كذا في المحيط * لو اشترى ما اخذه

فأخذ العدو منهم تأجروا أخرجه إلى دار الاسلام أخذه المالك القديم بثمنه الذي اشترى به
التاجر من العدو وان اشترى به عرض أخذه بقيمة العرض ولو كان البيع فاسدا يأخذ بقيمة نفسه
وكذا لو وهبه العدو لمسلم يأخذ بقيمة كذا في التبیین * وكذلك حكم المولى إذا كان موهوبا بالواحد
لا يأخذ المالك القديم لعدم الفائدة وكذا لا يأخذ المالك القديم أيضا إذا كان ما أخذه الكفار
منا وحرزوه بدارهم مشتري بمثله قدرا أو وصفا إلا إذا اشترى بأقل قدرا أو بدار أمته في
يكون للمالك القديم أخذه بمثل ما اشترى لوجود الفائدة كذا في غاية البيان * مسلم قال لعبيده
أهدكما حرولم يمين حتى أسرا ثم ظهرنا عليهما وأحرزنا بدارنا رد إلى المولى ولو بين العتق
في أحدهما بعد ما أحرزنا بدار الحرب صحح بيانه وملك الكفار الآخرين وأحرز العدو أحدهما
تعين الآخر للعتق كذا في الكافي * فإن أسروا عبدا فاشتره رجل فأخرجه إلى دار الاسلام
ففقت صينه وأخذا رهنا فان المولى يأخذ بالثمن الذي أخذه به من العدو ولا يأخذ الارش
ولا يحط شيء من الثمن وان أسروا عبدا فاشتره رجل بالف درهم فأسروه ثانيا وادخلوه
في دار الحرب فاشتره رجل آخر بالف درهم فليس للمولى الاول ان يأخذ من الثاني
وللمشتري الاول ان يأخذ من الثاني بالثمن ثم يأخذ المالك القديم بالغير ان شاء وكذا
إذا كان الماسور منه الثاني غائبا ليس للاول ان يأخذ اعتبارا بحال حضرته كذا في الهداية *
وان أبى المشتري الاول لا يأخذ المالك القديم كذا في الكافي * ولو اشترى المشتري الاول من التاجر الثاني
ليس للمالك القديم ان يأخذ لان حق الأخذ ثبت للمالك القديم في ضمن مود ملك المشتري
الاول ولم يعد ملكه القديم وانما ملكه بالشراء الجديد منه كذا في التبیین * ولو اشترى رجل
من العدو عبدا وأخرجه فلم يحضر صاحبه حتى باعه الذي اشتراه من رجل آخر ثم جاء صاحبه
فله ان يأخذ من الثاني بالثمن الثاني ولا سبيل له على الاول وانما يأخذ من الاول إذا كان العبد
باقيا على ملكه ولم يحدث فيه ما يمنع من تملكه فان اراد صاحب العبد ان ينقض البيع الثاني
ويأخذ بالثمن الاول من المشتري لم يكن له ذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح كذا
في السراج الوهاج * قال في السير الصغير للمالك القديم ان ينقض اجارة المملك من الحربى
وليس له ان ينقض رهنه كذا في المحيط * ولو وهب المشتري الاول لرجل أخذه مولا بقيمة
ولا ينقض الهبة وكذا لو جنى العبد فدفعه المشتري الاول إلى ولي الجنابة أخذه المالك القديم

من ولي الجناية بالقيمة وكذا ان جنى المشتري الاول دمدا فصالح على هذا العبد وان كانت الجناية خطأ اخذه بالارش وان وهبه العدو من مسلم قد فغا عينه رجل فدفعه الموهوب له الى الفاقى واخذ قيمته اخذه المالك القديم من الفاقى بقيمة اعمى عند ابى حنيفة رح وقال ياخذ بقيمة بصيرا وهى القيمة التى دفعها ولو كانت امة وولدت فقتله رجل فلا سبيل للمالك القديم فى قيمة الولد ولكن ياخذها بقيمة يوم القبض او يدع ولو ماتت الام او قتلت ياخذ المالك الولد بحصته يقسم القيمة على الام يوم الهبة والقبض وعلى الولد يوم الاخذ فما اصاب الولد اخذه به ولو اشترى عبدا بالف حال ولم يقبضه حتى امر فاشتره رجل بخمسة اخذه البائع بخمسة فان اخذه اخذ المشتري منه بالثمنين اى بالف وخمسة وان ابى البائع اخذه المشتري بخمسة ان شاء ولو كان باعه بالف نسيه فالمشتري احق بالاسترداد وان ابى قيل للبائع خذ بخمسة وسلم لك فان اشترى العبد الماسور من العدو ورجل بالف فاسر فاشتره آخر بخمسة فحضر المالك القديم والمشتري الآخرون لفاضى يعلم بشراء الاول اولا يعلم فقضى للمالك القديم بالاخذ من المشتري لا ينفذ فيرد العبد على المشتري الآخر حتى ياخذ المشتري الاول منه ثم ياخذ منه المالك القديم بالثمنين ان شاء فلو اخذه المالك القديم من المشتري الآخر بلا قضاء او اشتراه منه ثم حضر المشتري الاول ياخذ من المالك القديم بالف ثم ياخذ المالك القديم منه بالثمنين وكذا لو وهبه من المولى اخذ المشتري الاول منه بالقيمة لانه كالاجنبى ثم اخذ المولى منه بالثمن والقيمة ولو اسر العبد الرهن من يدا المرتهن فاشتره رجل بالف وحضر الراهن والمرتهن فحق الاخذ للمرتهن وهو متطوع كما لو جنى وفداه فان ابى المرتهن اخذه الراهن بالثمن وان اخذ سقط دين المرتهن والفداء عليهما نصفان ان كانت قيمة الرهن الفين والدين الفواقى وهنا كما كان فان ابى المرتهن ان يفدى ففداه الراهن اخذ المرتهن العبد فكان ردنا بنصف الدين وان ابى الراهن ان يفديه وفداه المرتهن فهو رهن بحاله وهو متطوع فى حصة الراهن فان كان الراهن فائبا وفداه المرتهن رجع على الراهن بنصف الفداء عند ابى حنيفة رح ولم يكن منبرها وعندهما متطوع ولو كان مثليا لا ياخذ ان لم يفد كذا فى الكافي * الكفار ان استولوا على العبد الجانى واحرزوه بالدار ثم ظهر عليه المسلمون واخرجوه الى دار الاسلام وتركه المالك القديم ولم ياخذ واراد ولي الجناية ان ياخذ وكان ذلك بعد القسمة لم يكن له ذلك

لان الثابت لولى الجناية مجرد الحق فلا يجوز نقض الملك به كذا فى المحيط * وان وقع الماسوز
 فى سهم رجل ولم يحضر مولاة حتى امتقه ذذا الرجل اود به جاز فان كانت امة فزوجها
 وولدت من الزوج فله ان ياخذها وولدها ولا يكون له ان يفسخ النكاح وان كان اخذ مقرها او ارش
 جناية وجنى عليها لم يكن للمولى على ذلك سبيل كذا فى المبسوط * قال محمد رح رجل
 له كرم فارسى جيدا اخذه الكفار واحرزوه بدارهم ثم دخل مهلم واشتراه منهم بكري
 نمرد قل فلرسى فاخرجه الى دار الاسلام ثم حضر المالك القديم فليس له ان ياخذ هكذا ذكر
 فى الزيادات وذكر فى السير الكبير انه ياخذ بكري نمرد قل لان المشتري من العدو
 يملك الكرا لما سور بشرى صحيح لان الربوا لا يجرى بين المسلم والحربى فى دار الحرب
 فثبت له حق الاخذ بما قام على المشتري كما لو اشترته بدارهم ووجه ما ذكر فى الزيادات
 ان المشتري من العدو يملك الكرا لما سور بشرى فاسد لانه تعالى حرم الربوا مطلقا والمشتري
 بشرى فاسد مضمون بالقيمة والقيمة ههنا المثل فلا يفيد اخذه والمحققون من مشائخنا قالوا ما ذكر
 فى السير قولهما وما ذكر فى الزيادات قول ابى يوسف رح لان عنده الربوا لا يجرى بين المسلم
 والحربى فى دار الحرب ولو كان اشتراه بكر دقل مثل كيله يدايد واخرجه الى دار الاسلام كان
 للمالك القديم ان ياخذ على الروايات كلها ولو كان المشتري اشترى هذا الكر منهم
 بخمر او خنزير واخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم ان ياخذ باتفاق الروايات
 ولو كان المشتري من العدو وميا كان له ان ياخذ بقيمة الخمر والخنزير ولو كان المشتري
 من العدو واشترى هذا الكر بكر مثله ثم اخبره الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم ان ياخذ
 على الروايات كلها فان كان اشتراه بكر مثله نسبة ثم اخبره الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم
 ان ياخذ ولو اخذ المشركون الف درهم نقد بيت المال لرجل واحرزوها بدارهم فدخل
 مسلم دارهم واشتراها بالف درهم غلة تفرقوا عن قبض ثم اخبرها الى دار الاسلام كان
 للمالك القديم ان ياخذها على الروايات كلها بمثل الغلة التى نقدها وان اشتراها بالدنانير واخرجه
 الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان ياخذها بدنانير مثله وكذلك لو ان هذا المسلم باع منهم الف درهم
 غلة بالف درهم نقد بيت المال فنقدوه الالف الحرزة واخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم
 ان ياخذها ولو احرز العدو وكر المسلم ثم دخل مسلم دارهم با مان واسلم اليهم مائة درهم

في كرحنطة سلما صحيحا غلما جل الاجل فقضوه الكر الذي احرزوه بدارهم فقبض واخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان ياخذ بمائة والبايع المسلم من اهل الحرب مرضا بالف درهم نقد بيت المال ففقدوه الالف المحرزة مكان تلك الالف قبضها واخرجها الى دار الاسلام ليس للمالك القديم ان ياخذها ولو احرز كرا لمسلم ثم دخل مسلم دارهم بامان وباع منهم مرضا بكر حنطة في الذمة فقضوه الكر المحرز فقبضه واخرجه الى دار الاسلام لا يكون للمالك القديم ان ياخذها ولو احرز كرا لمسلم قد دخل مسلم دارهم واقترضهم كرا فقضوه ذلك الكر الذي احرزوه فاخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم عليه مبيع سواء كان المسترض مثل المحرز اودونه او اجود منه هكذا في المحيط * ولو اخذ العدو من مسلم عشرة اثواب قد دخل مسلم وباع من العدو مائة بعشرة اثواب موصوفة الى اجل فقضاه الاثواب المحرزة للمالك اخذه بقيمة المتاع ولو اشترى الكر المحرز مسلمان من العدو واقتسماه واستهلك احدهما نصيبه اخذ المالك النصف الباقي بنصف الثمن ولو كان ثيابا والمسئلة بحالها اخذ النصف الباقي بربع الثمن وينصف قيمة الهالك وان كان الماخوذ ابرق فضة قيمته الف درهم ووزنه خمسمائة واشترى مسلم من العدو باكثر من وزنه او باقل اخذه المالك القديم بقيمته بالغه ما بلغت من خلاف جنسه هكذا في اللكا في * وان كان اشتراه بمثل وزنه دراهم يدا بيد واخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان ياخذ به قدر تلك الدراهم على الروايات كلها ولو كان اشتراه بمثل وزنه دراهم ولكن الى اجل فاخرجه الى دار الاسلام فهذا وما لو اشتراه باكثر من وزنه او باقل من وزنه سواء وان كان اشترى هذا الابريق منهم بخمر او خنزير اخذه المالك القديم بقيمته من خلاف جنسه على الروايات كلها ولو كان الذي اشتراه بالخمر والخنزير رجلا من اهل الذمة واخرجه الى دار الاسلام اخذه المالك القديم بقيمة الخمر والخنزير وكر في السير الكبير في عبدا مرة المشركون اشتراه مسلم منهم بالف درهم ورطل من خمر واخرجه الى دار الاسلام اخذه المولى بالالف وتما م القيمة يريد به انه ياخذ بكل قيمته اذا كانت تفيقته اكثر من الالف ولو كانت قيمة العبد اقل من الالف او الالف اخذه بالالف في الفصيلين جميعا ان شاء * لا يمتص من الالف ولا يزدان مليها بسبب ذكر الخمر ولو اشتراه المسلم بالف درهم

بمألف درهم وميته اودم اخذه المالك القديم بالف درهم ولا يزد على الالف لمكان الميته وان كانت قيمة العبد اكثر من الالف واذا غصب الرجل من رجل مبد او اصابه المهر كونه من يد الغاصب واحرزوه بدرهم ثم ان المسلمين اصابوه ثم وجد الغصوب منه في يد الغاصب قبل ان يقسم اخذه بغير شيء ولا ضمان على الغاصب ولو وجد بعد القسمة في يد بعض الغاصبين ذكر ان الغصوب منه بالخيار ان شاء اخذ العبد بقيمته من الذي وقع في سهمه يوم يأخذ منه وان شاء لم يأخذه وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه فان دفع قيمته يوم الاخذ الى الذي وقع في سهمه واخذ العبد فانه يرجع على الغاصب بالاقل من قيمة العبد يوم الغصب ومن يوم الاخذ فان كان قيمة العبد يوم النصب الف درهم وقيمته يوم الاخذ الف درهم فاخذ العبد بالف درهم من الذي وقع في سهمه فانه يرجع على الغاصب بقيمته يوم النصب وذلك الف درهم واذا كان قيمته يوم النصب الف درهم ثم تراجع السعر حتى صارت قيمة العبد خمسمائة فانه يرجع على الغاصب بخمسمائة هذا ان اختار الغصوب منه اخذ العبد من يد من وقع في سهمه بالقيمة وان شاء لم يأخذ العبد وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه منه فان ضمن الغاصب بالجواب في الغاصب بعد هذا كالجواب في حق الغصوب منه فان وجد الغاصب العبد في يد الغاصب لم يمين قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجد بعد القسمة اخذه بالقيمة وكذلك لو لم يظهر عليه المسلمون ولكن رجلا من المسلمين اشتراه من اهل الحرب واخرجه الى دار الاسلام فان كان مولاه لم يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب والغصوب منه بالخيار ان شاء اخذ العبد بالثمن الذي اشتراه المشتري وان شاء لم يأخذ وضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فان اخذه بالثمن من المشتري من العبد فانه يرجع على الغاصب بالاقل من قيمته يوم الغصب وبالاقل من الثمن الذي اخذ العبد من المشتري وان ترك العبد ولم يأخذه من المشتري من العبد وضمن الغاصب قيمة العبد يوم الغصب فلا سبيل له بعد ذلك على العبد ويقوم الغاصب مقام صاحب العبد ان شاء اخذ العبد من المشتري بالثمن وان شاء ترك فاذا دفع الغاصب الثمن الى المشتري واخذ منه العبد ودفع القيمة الى الذي وقع في سهمه واخذ منه العبد فاراد صاحب العبد ان يرد عليه القيمة ويأخذ منه العبد هل له ذلك فهذا على وجهين ان اخذ صاحب العبد القيمة بزمه بان اختلفا في مقدار قيمة العبد فقال الغاصب قيمة العبد يوم النصب كان الف درهم وصاحب العبد يقول كان قيمته الف درهم فاقام مولى العبد البينة

على ما ادعى من القيمة واخذ من الغاصب الفى درهم او استحل الغاصب بان لم يكن له بينة
على ما ادعى فنكل الغاصب عن اليمين فاخذ منه الفى درهم او اصطالحا وتراضيا على الفى درهم
كما بدية المغصوب منه نفى الفصول الثلاثة لا يتخير المغصوب منه بين ان يرد القيمة على الغاصب
واخذ العبد منه وبين ان يترك العبد هاهنا وان كان اخذ القيمة بزعم الغاصب بان لم يكن له بينة
واستحلف الغاصب فحلف فاخذ منه الفى درهم كما قاله الغاصب ثم وجد العبد فانه يتخير ان شاء
رد القيمة التى اخذ من الغاصب على الغاصب واخذ عبده وان شاء ترك العبد ثم ذكر محمد رح
في الكتاب ان صاحب العبد متى اخذ القيمة بزعم الغاصب ثم وجد العبد في يد المشتري او في
يد الذى وقع في سهمه وكان قيمة العبد كما قاله صاحب العبد الفى درهم يتخير ولم يذكر انه اذا
وجد قيمة العبد مثل ما قاله الغاصب او اقل هل يتخير حكي عن الفقيه ابي جعفر الهندواني انه كان
يقول في رواية يتخير وفي رواية لا يتخير ثم في الموضع الذى يثبت له الخيار اذا قال صاحب العبد
انا امسك القيمة او ارجع بما فضل على قيمته يوم الغصب الى تمام قيمته يوم ظهر العبد لا يكون
له ذلك انما له رد القيمة واخذ العبد او مساك القيمة كذا في المحيط * العين المحرزة لو كانت
في يد مستاجر او مستعير او مستودع هل له المخاصمة والاسترداد ام لا قالوا للمستاجر ان يخاصم
في المغنوم ويأخذه قبل القسمة بغير شيء وكذا المستعير والمستودع فاذا اخذه المستاجر عاد العبد
الى الاجارة وسقط عنه الاجرة في مدة امره كذا في البحر الرائق * وان جحد المسلمون ان يكون
الماسور اجارة عنده احتج الى اقامة البينة على انه كان اجارة في يده وان اقبل الحاكم البينة
ورده عليه ثم حضر الآخر فانكر الاجارة فيه ونكر انه كان في يده ودعيته او هاربه فالقول قول
صاحب العبد فاما اذا وجد بعد القسمة كان له ان يخاصم الذى وقع في سهمه ايضا فان انكر الذى
وقع في سهمه ان الماسور كان اجارة عنده وانام المستاجر البينة على الاجارة يقبل بينته على اثبات
الاجارة ويكون خصما في اثباتها ثم هو بالخيار ان شاء اخذ بالقيمة وان شاء تركه ولو كان
مكان المستاجر مستعيرا او مستودعا وقد وجد بعد القسمة فانه لا ينتصب خصما للذى وقع في سهمه
حتى لو اقام البينة على ان الماسور كان في يده ودعيته او هاربه فانه لا يسمع بينته ولا يكون لهما
بعد القسمة ان يأخذ الماسور من الذى وقع في سهمه بالقيمة وكنا بمنزلة الاجنبي بعد القسمة
فكذلك في المحيط * وللوصى ان يأخذ الماسور لليتيم بالثمن من مشريه ولا يأخذ لنفسه قالوا

وهذا اذا كان الثمن الذي اشتراه من الحربى مثل قيمته كذا في محيط السرخسى * في المنتقى
عبد لمسلم امرة العدو وحرزوه بدارهم فدخل مسلم واشتراه واخرجه الى دار الاسلام فتزوج
على رقبته امرأة ثم حضر المولى الاول اخذ ان شاء بقيمته واشترى امراة بغير مهر ثم صالحتها
على ان يسلم اليها هذا العبد بالمهر الذي وجب لها قيل لمولى العبد ان شئت فخذ
بمهر مثلها اودع ولو ادعى رجل دعوى قبل المشتري في داره ولم يبين الدوى فصالحه
من دعواه على هذا العبد اخذ المولى بقيمة العبد فان اختلفا في مقدار الدوى فالقول
قول المصالح * عبد مسلم اسره العدو وحرزوه بدارهم ثم املت منهم واخذ مالا من اموالهم وخرج
هاربا الى دار الاسلام فاخذه مسلم ثم جاء مولاه لم يأخذه منه الا بالقيمة في قول محمد بن واصل
من المال فهو لمن اخذه ولا سبيل للمولى عليه واما في قياس قول ابي حنيفة رح فان المولى
يأخذ العبد بغير شيء لانه لما دخل دار الاسلام صار قيا لجماعة المسلمين ياخذ الامام ويرفع خمسة
ويقسم اربعة اخماسه بين المسلمين رجع محمد رح عن قوله وقال اذا اخذه فهو غنيمه اخذه
واخمس اذا لم يحضر المولى وجعل اربعة اخماس العبد والمال الذي معه للأخذ فان جاء مولاه
بعد ذلك اخذه بالقيمة وان جاء مولاه قبل ان يحبس اخذه بغير شيء * عبد مسلم سباه اهل الحرب
فاعتقه سيده ثم غلب عليه المسلمون اخذه مولاه بغير شيء وذلك العتق باطل ولو اخطأه
بعد ما اخرجته المسلمون قبل ان يقسموه جاز عتقه * حربى دخل دار الاسلام بامان فسرقت
من رجل منهم طعاما او متاعا ودخل به ارض الحرب فاشتراه منه مسلم واخرجه الى دار الاسلام
اخذ صاحبه بغير شيء لان الحربى كان ضامنا له قبل ان يخرج من دار الاسلام فلا يكون
محرز له بادخاله دار الحرب ولو ادع مسلم عند هذا المستامن مالا وذهب بها الى دار الحرب
فهو محرز بها وان اسلم عليها او صار ذمة فهي له لانه لم يكن ضامنا في دار الاسلام * حربى دخل اينا بامان
ومعه عبد قد كان اخذه من المسلمين وحرزوه بدار الحرب فاشتراه رجل منهم لا يكون
للمالك الاول ان يشتريه من هذا المشتري بالثمن * بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح
في الاملاء الامه الماسورة اذا اشتراها من اهل الحرب مسلم او وقعت في سبيهم فاخذها منه مولاه
بحكم حاكم اتبعها ما كان في عتقها من الدين والجناية قبل السبي وروها بعيب قديم ان وجد على
الدائع الاول ورجع بنتصان عيبها عليه ان كان حدث بها عيب يمنع من الرد ولا سبيل له على المشتري

من اهل الحرب ولا على الذي وقعت في مهمته وان كان حدث عيب في يد اهل الحرب او في يد المشتري منهم او في يد الذي وقعت في سهمته ردها عليه بذلك فان ماتت عنده او حدث بها عيب لم يرجع بنقصان العيب وان كان اخذها منه بغير حكم اتبعها الذين ولا يتبعها الجناية ولا يردّها على بائعها الا على العيب القديم ويردّها على الذي اخذها منه بالعيب القديم والحديث وان ماتت في يد المشتري يرجع بنقصان العيب عليه ولو استحقها مستحق من يد الذي اخذها بالقيمة وان كان اخذها بالحكم ردها على من اخذها منه ثم اخذها هذا المستحق منه بالقيمة او بالثمن وان كان اخذها بغير احكم اخذها المستحق ببينة بما اخذها به ويرجع في الوجهين جميعا على بائعه في الاصل .
 ان كان اشتراها وان كان استحقها الذي اخذها اول مرة بالثمن او ولدت منه ولدا فان كان اخذها بقضاء لقاضي فان القاضي يبطل مئته اذا استحقها هذا المستحق ويرد الولد رقيقا في القياس ولكنني استحسن ان يأخذ بالقيمة * ولو ان عبيدين اسرهما اهل الحرب فاشترى كل رجل بثلثين واحد فللمولى ان يأخذ احدهما بالحصّة ويترك الآخر * ابن سماعه عن محمد رح رحل اسر المشركون عبده فامر المولى رجلا ان يشتري العبد له بالف درهم فاشتراه الرجل لنفسه فهو للآمر وكذلك لو امره ان يستوهبه له فاستوهبه لنفسه فهو للمولى وكذلك لو امره ان يستوهبه لمولاه فاشتراه المأمور منهم وهو مسلم بخمر فهو لمولاه وهو هبة منهم له كذا في المحيط * ولو ان المالك علم باخراج مملوكه من دار الحرب فلم يطلب شهر الا يسقط حقه ومن محمد رح انه يسقط ان مات المولى المأمور منه بعد اخراج المشتري كان لورثته ان يأخذوه على قول محمد رح وليس لبعض الورثة ان يأخذوه ومن ابي يوسف رح ليس للورثة ان يأخذوا * لو اسر الحر بي عبدا مسلما فاحززه بدار الحرب فاعتقه او بوه او كاتبه او كانت جارية فاستولدها ثم ظهر المسلمون عليهم عتقوا جميعا كذا في فتاوى قاضيخان * ابن سماعه عن ابي يوسف رح عبدا مسلما اسره العدو فاشتراه رجل منهم ثم امره نائيا فوهبه للمشتري الذي اسره من يده بل لمولاه ان يأخذ من هذا بالقيمة والثمن جميعا * بشر في نوادره عن ابي يوسف رح رجل غصب عبدا فامر العبد فوجد الغاصب العبد في يد رجل قد اشتراه منهم فلا سبيل له عليه حتى يحضر المولى * وفي الاملاء من محمد رح اذا اسر المشركون عبدا الصغير ثم وقع في سهم رجل فسلم له بوه فكبر الصغير قال هو على حقه في العبد كذا في المحيط * لا يملك علينا اهل الحرب بالغلبة احرارنا

بالعبدة احرارنا ومذبذبنا وامهات اولادنا ومكاتبينا ونماك عليهم جميع ذلك كذا في الكافي
 اذا كان الماسور مدبرا او مكاتبا او ام ولد لمسلم فان المالك القديم ياخذ به غير شئ * بعد القسمة
 ويعوض الامام من وقعت في سهمه قيمته من بيت المال كذا في المبسوط * وان اشتراه رجل منهم
 فلمولاه ان ياخذ منه غير شئ ولو كان الماسور احرارا فاشتراه رجل منهم واخرجه الى دارنا
 لاشئ * للمشتري على الحر الا ان يكون الحر امره بذلك فيكون الثمن دينا عليه * واذا ابق
 عبد لمسلم فدخل اليهم فاخذوه لم يملكوه عند ابي حنيفة روح ولو كان مكن العبد مكاتب او مدبر
 او ام ولد او مستسعى فانهم لا يملكونه بالاجماع واذا لم تثبت لهم المالك في العبد لاقبى عند ابي حنيفة روح
 ياخذ المالك القديم بغير شئ * وهو باكان او مشتري او مغنوما قبل القسمة او بعدها الا ان بعد القسمة
 يودى عوضه من بيت المال وليس له على المالك جعل الا بقر وقد قالوا في العبد اذا ابق وفي يده مال
 للمولى ان اهل الحرب يملكون ما في يده ولا يملكونه فان ند اليهم بعير فاخذوه ملكوه وان اشتراه رجل
 ودخل به دار الاسلام فصاحبه ياخذ به بالثمن ان شاء وان ابق عبد اليهم ونهب معه بغرس ومتاع
 فاخذ المشركون ذلك كله واشتري رجل ذلك كله واخرجه الى دار الاسلام فان المولى ياخذ
 العبد بغير شئ * والفرس والمتاع بالثمن وهذا عند ابي حنيفة روح كذا في السراج الوهاج *
 اذا اسلم عبد الحربى ثم خرج الىنا او ظهر على الدار فهو حر وكذا اذا خرج غيبه ثم الى
 مسكر المسلمين فهم احرار وكذا في الهابة * دخل الحربى اليشابمان فاشترى عبدا مسكنا فدخل به
 دار الحرب فانه يعتق عليه عند ابي حنيفة روح وعندهما لا يعتق ومن ابي يوسف روح مثل قول ابي حنيفة
 روح وعلى هذا الخلاف اذا كان العبد ذميا واذا اسلم عبد الحربى في دار الحرب فهو عبده على
 حاله في قولهم جميعا فان باعه الحربى من مسلم او حربى عتق عند ابي حنيفة روح وعندهما لا يعتق
 ولو اسلم حربى في دار الحرب وله رفيق هناك فخرج الى دارنا مسلما ثم تبعه بعد ذلك عبده
 مساما فهو عبد لمولاه وكذا اذا خرج كافرا كذا في السراج الوهاج * اذا ابلهم اهل الحرب على
 مال اخذوه من اموال المسلمين او صاروا ذمة فهو لهم ولا سبيل للمسلمين عليهم وكذلك
 لو خرج الينا ومعه ذلك المال فانه لا يتعرض له فيه كذا في المبسوط * لو ان المسلمين اسروا اسراء
 من اهل الحرب فلم يقسموا ولم يخرجوهم الى دار الاسلام حتى يهربوا من ايديهم الى ما منهم
 او ظهر المشركون عليهم وردوهم الى ما منهم ثم ان قوما آخرين من المسلمين ظهروا

هنا أولئك السبي بأميائهم فأخذوهم وأخرجوهم إلى دار الإسلام وقسموا فيما بينهم أولم يقسوا ثم
اختصم الفريقان عند القاضي فالفريق الآخر أحق بالأسراء فلوان الفريق الأول لم يخرجوهم
إلى دار الإسلام ولكن اقتسموا في دار الحرب وباقي المسئلة بحالها فالفريق الأول أحق بهم
فان وجدوها في يد الفريق الآخر قبل القسمة أخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة أخذوها
بالقيمة ان شاءوا كما في سائر أملاكهم وكذلك لو ان الفريق الأول أخرجوهم إلى دار الإسلام
واقسموا فيما بينهم ثم هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وباقي المسئلة بحالها فالفريق الأول أحق بهم
فاما اذا أخرجوهم إلى دار الإسلام ولم يقسموا حتى هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وباقي المسئلة
بحالها ان حضر الفريق الأول بعد ما اقتسم الفريق الآخر فالفريق الآخر أحق بهم هكذا ذكر
المسئلة في الزيادات واما ان حضر الفريق الأول قبل ان يقسم الفريق الآخر فغير وابتان
في رواية الفريق الأول أحق وفي رواية الفريق الآخر أحق ولو ان الفريق الأول أخرجوهم
بدار الإسلام ولم يقسموا ثم ظهر عليهم المشركون وأخذوهم فلم يخرجوهم بدار الحرب حتى ظهر
عليهم قوم آخرون من المسلمين وأخذوهم من أيديهم في دار الإسلام فانهم يردون على الفريق
الأول اقتسم الفريق الثاني فيما بينهم أولم يقسموا قال في الكتاب الا ان يكون الذي قسم
بين الفريق الثاني اما ما يرى ما صنعه المشركون تملكا وحرارا فتح كان الفريق الثاني أولى بهم
كذا في المحيط * أعلم ان دار الحرب تصير دار الإسلام بشرط واحد وهو اظهار حكم الإسلام فيها
قال محمد بن حفيظ الزيادات انما تصير دار الإسلام دار الحرب عند أبي حنيفة مخرج بشرائط ثلث
أحدها اجراء احكام الكفار على سبيل الاشتها رواه لا يحكم فيها بحكم الإسلام والثاني
ان تكون متصلة بدار الحرب لا يتخلل بينهما بلدة من بلاد الإسلام والثالث ان لا يبقى فيها
صوم من ولاذمي آمننا بامانه الاول الذي كان ثابتا قبل استيلاء الكفار للمسلم بسلامة وللذمي
يعقد الذمة وصورة المسئلة على ثلثة اوجه اما ان يغلب اهل الحرب على دار من دورنا أو اردت
اهل مصر وغلّبوا أو اجروا احكام الكفر ونقض اهل الذمة العهد وتغلبوا على دارهم ففي كل
من هذه الصور لا تصير دار حرب الا بثلث شرائط وقال ابو يوسف ومحمد بن حنبل بشرط واحد
لا غير وهو اظهار احكام الكفر وهو القياس ثم هذه الدار اذا صارت دار الحرب باجتماع
الشرائط الثلث لولا فتحتها الامام ثم جاء اهلها قبل القسمة أخذوها بغير شيء وبعد القسمة

بالقيمة ولوا ففتحها الامام عادت الى الحكم الاول الخراجي يصير خراجا والعشري يصير
 مشريا الا اذا كان الامام وضع عليها الخراج قبل ذلك فانها لا تعود مشرية هكذا في السراج الوهاج *
 الباب السادس في المستأمن * وفيه ثلاثة فصول * الفصل الاول في دخول المسلم في دار الحرب
 بأمان * اذا دخل دار الحرب بأمان مسلم تاجر يحرم عليه ان يتعرض لشيء من اموالهم
 ودمائهم الا اذا قدر بهم ملكهم باخذ الاموال او الحبس او غيره بعلمه ولم ينه منه فيباح
 له التعرض حينئذ كالا سير والمتلصص فيجوز له اخذ اموالهم وقتل نفوسهم وليس له ان يستبهم
 فزوجهم فان الفرج لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز بالدار الا اذا وجد امرأته الماسورة
 او ام ولده او مدبرته ولم يطأهن اهل الحرب فهن باقيات على ملكه غير ان اهل الحرب
 ان وطئهن يكون شبهة في حقهن فيجب عليهن العدة فلا يجوز له ان يطأهن حتى تنقضي عدتهن
 بخلاف امته الماسورة حيث لا يجوز له ان يطأها وان لم يطأها الحربي لانهم ملكوها ولهذا
 لا يجوز له ان يتعرض لها بشيء ان دخل دارهم بأمان ولم ينقض الامان ويجوز له التعرض لزوجته
 وام ولده ومدبرته كذا في التبيين * فان غدر التاجر فاخذ شيئا واخرجه ملكه ملكا خبيثا
 فيؤمر بالتصدق به فان ادان هذا التاجر حربي اي بامه بالدين او ادان هو حريبا او غصب
 احدهما صاحبه ثم خرج اليها واستأمن الحربي في دارنا او ادان حربي حريبا او غصب احدهما
 صاحبه وخرجا مستأمنين الى دار الاسلام لم يقض لواحد منهما على صاحبه بشيء ولو خرجا
 مسلمين قضى للدائن على صاحبه بالدين واما العصب فلا يتعرض له بشيء في الفصول كلها
 الا انه امر المسلم الذي دخل عليهم بأمان اذا غصب شيئا من مال احدهم ثم خرجا مسلمين
 ان يرد عليه ديانته ولم يقض عليه * واذا دخل مسلمان دار الحرب بأمان فقتل احدهما صاحبه
 عمدا او خطأ فعلى القاتل الدية في ماله ووليه الكفارة في الخطاء واما القود فلا يجب في ظاهر الرواية
 وان كانا اسيرين فقتل احدهما صاحبه او قتل مسلم تاجرا اسيرا فلا شيء على القاتل الا الكفارة
 في الخطاء عند ابى حنيفة رح كذا في الكافي * قال محمد رح لا بأس بان يحمل المسلم الى اهل الحرب
 ما شاء الا الكراع والسلاح والسبي وان لا يحمل اليهم شيئا حب الي قال الشيخ الامام
 شمس الائمة السرخسي في شرح السير الكبير المراد من الكراع الخيل والبغال والحمير والابل
 والثيران التي يحمل عليها المتاع والمراد من السلاح ما يكون معد للقتال ويستعمل في الحرب

هو أن يستعمل مع ذلك في غير الحرب أو لا يستعمل واجناس السلاح ما كبر منه وما صغر حتى
 الابرة والمسلّة في كراهة الحمل اليهم على السواء وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح
 بكرة حملة اليهم وكذلك الحرير والديباة والقز الذي غير معمول فان كان حمرا من ابريسم
 او ثوبا بارقا من القز فلا بأس بادخالها اليهم ولا بأس بادخال الصفر والشبه اليهم وكذلك
 الرصاص لان هذا لا يستعمل للسلاح في الغالب وان كانوا يجعلون اعظم سلاحهم من ذلك
 لم يحل ادخال شيء من ذلك اليهم ولا يحل ادخال النور الحى والمذبح معها اجنحتها اليهم
 لان الغالب انه يدخل لريش النشاب والنبه وكذلك العقاب اذا كان يجعل من ريشها ذلك
 ايضا فان كانت انما تدخل للصيد فلا بأس بادخالهما والحكم في البازي والصقور كذلك وانما
 اراد المسلم ان يدخل دار الحرب بآمان للتجارة ومعه فرسه وسلاحه وهو لا يريد بيعه معهم
 لم يمنع ذلك منه ولكن هذا اذا كان يعلم ان اهل الحرب لا يتعرضون له في ذلك وكذلك
 سائر الدواب ولكن لو اتهم على شيء من ذلك يستحلف بالله ما يدخله للبيع ولا يبيعه حتى
 يخرج منه الا من ضرورة فان حلف على ذلك فقد انقضت هذه التهمة بيمينه فيترك ليدخله
 دار الحرب فان ابى ان يحلف لم يترك ليدخل شيئا من ذلك دارهم وكذلك اذا اراد
 حمل الامتعة اليهم في البحر في السفينة وان دخل بغلام او غلامين يخدمه لم يمنع من ذلك
 لحاجته اليه وانما منع من ذلك ما يريد للتجارة فيه فان اتهم استحلف فاما الذمي اذا اراد الدخول
 اليهم بآمان فانه يمنع ان يدخل فرسا معه او برذونا وسلاحا الا ان يكون معروفا بعد اتهم
 مامونا على ذلك فحينئذ حاله كحال المسلم ولا يمنع من ان يدخل بتجارته على البغال والحمير
 والعجلة والبعير ويستحلف ايضا على ما يدخله اليهم من البغال والسفن والرقيق انه لا يريد بيعهم
 البيع ولا يبيعه حتى يخرجهم الا من ضرورة * الحربى المستأمن اذا اراد الرجوع الى
 دار الحرب بشيء مما ذكرنا فانه يمنع من ذلك قال الا ان يكون مكاريا سفنا او دواب
 من مسلم او ذمي فح لا يمنع منه وانما كان اهل الحرب بحال اذا دخل عليهم التاجر بشيء من هذه
 لم يدعو يخرج به واكنهم يعطونه ثمنه فانه يمنع المسلم والذمي من ادخال الخيل والسلاح
 والرقيق اليهم ولا يمنع من ادخال البغال والحمير والثور والبعير وكذلك لا يمنع من ادخال
 سفينة

كتاب السير (٣٣٣) في المستأمن * ودخول المسلم دار الحرب بامان

سفينة واحدة يركبها ويكون فيها متاعه فان اراد ادخال اخرى منع من ذلك وهذا كله استحسان ولا يمكن من ان يدخل اليهم خادما في هذه الحالة مسلما كان او كافرا ولو دخل الحربى اليها بامان ومعه كراع وسلاح ورقيق لم يمنع من ان يرجع بما جاء به الى داره فان باع ذلك كله بدراهم ثم اشترى بها كراها او سلاحا ورقيقا مثل ما كان له او افضل مما كان له او شرا مما كان له فانه لا يترك ليدخل شيئا من ذاك دار الحرب وكذا لك لو اشترى ما باعه بعينه او استقال المشتري البيع فيه فاقاله قبل القبض او بعده اورد المشتري عليه بخيار رؤية او بخيار اشتراط المشتري لنفسه وان كان الحربى شرط الخيار لنفسه ثم نقض البيع بحكم خياره فله ان يعود به الى داره كذا في المحيط * ولو جاء الحربى بسيف فاشترى مكانه قوسا او رمحا او ترسا لم يترك ان يخرج به وكذا لو استبدل بسيفه سيفا خيرا منه وان كان هذا السيف مثل الاول او شرا منه لم يمنع بان يدخل به كذا في المبسوط * الا صل في جنس هذا انه متى استبدل بسلاحه سلاحا من غير جنسه لم يمكن من ان يرجع به ويجبر على بيعه سواء كان خيرا مما اخرجه من ملكه او شرا منه وان كان ما استبدل به من جنس ما ادخله فان كان مثله او شرا منه لم يمنع من ان يرجع به وان كان خيرا منه منع من ذلك وان استبدل به مثله ثم تقايلا البيع فله ان يعود بما رجع اليه الى داره وان استبدل به شرا منه او خيرا منه ثم تقايلا البيع فيه لم يكن له ان يخرج به الى داره في الوجهين وحكم الاستبدال بالكراع مثل حكم الاستبدال بالسلاح في جميع ما ذكرنا وان استبدل بحماره انا او بفرسه الذكر فرسا انشئ منع من ادخاله دار الحرب وان كان دون ما ادخله في القيمة وان استبدل ببغلة الذكر ببغلة انشئ مثله او دونه لم يمنع وان استبدل بما ديانه فحلا منع وان استبدل بفرسه برذونا او ببرذونه فرسا منع وان استبدل بفرسه الانثى فرسا انشئ دونها في الجرى ولكنها اثبت منها وارجى للنسل منع واجبر على بيعه الا ان يعلم انه مثل ما اعطى في جميع وجوه الانتفاع او دونه فاما الرقيق فسواء استبدلهم بجنس آخر او بجنس ما عنده او دونه او افضل منه فانه يمنع ويجبر على بيعه ولو ان مستأمنين من الروم دخلوا دارنا بامان ومعهم ادهمار قيق ومعهم الآخر سلاح فتبادلوا الرقيق بالسلاح او باع كل واحد متاعه من صاحبه بدراهم لم يمنع كل واحد منهما ان يدخل دار الحرب ما حصله لنفسه ولو ان حربيا من الروم دخل اليها بامان بكراع او سلاح او رقيق فاراد

كتاب السير (٣٣٢) في المستامن * في دخول الحربى دار الاسلام

ان يدخل ذلك ارض الترك او ابلد يلم او غيره من اعداء المسلمين ليبيعه منهم منع من ذلك وكذلك اذا اراد ان يدخل ذلك الى دار حرب هم مواد هون للمسلمين وان اراد ان يدخل ذلك ارضا اهلها ذمة للمسلمين لم يمنع من ذلك ولو كان احد المستامين فينا من الروم والآخر من الترك ومع احدهما رقيق ومع الآخر كراع او سلاح فتبادلا واشترى كلوا احدهما متاع صاحبه بدرهم لم يترك واحد منهما ليخرج ما اشترى الى داره وان كانا تبادلنا سلاحا بسلاح من صنعة مثله فكل واحد منهما ان يدخل ما اخذ داره وان كان احدهما افضل من الآخر فللذى اخذ احسهما ان يدخل دار الحرب وليس للذى اخذ افضلهما ذلك ولكنه يجبر على بيعه بمنزلة مالو كانت هذه المبادلة بين المستامن والمسلم وكذلك في حكم الرد بخيار الرؤية وخيار الشرط والرد بالعيب بخلاف ما اذا تبادلنا رقيقا برقيق هما سواء او احدهما افضل من الآخر فان هناك لا يجعل المبادلة بينهما بمنزلة المبادلة بين المستامن والمسلم او المعاهد فعند تحقق المساواة لا يمنع كل واحد منهما من ان يدخل داره ما صار له وان كان احدهما افضل من الآخر لم يمنع الذى اخذ احسهما ومنع الذى اخذ افضلهما من ذلك ولو كانا تبادلنا بصدابامة لم يكن لكل واحد منهما ان يدخل ما اخذ داره لان اختلاف الذكورة والانوثة اختلاف جنس كذا في المحيط * الفصل الثانى في دخول الحربى في دار الاسلام * اذا دخل الحربى دار الاسلام بامان لا يمكن ان يقيم فيها سنة ويقول له الامام ان اقامت سنة كاملة وضعت عليك الجزية ثم ان رجع الى وطنه بعد مقالة الامام ذلك له قبل تمام السنة فلا سبيل عليه فان مكث سنة فهو ذمى وتعتبر المدة من وقت التقدم عليه لا من وقت دخوله دار الاسلام وللامام ان يقدر له اقل من ذلك اذا رأى كالشهر والشهرين فاذا اقامها بعد ذلك صار ذميا ثم اذا صار ذميا بمضى المدة المضروبة له استأنف عليه الجزية لحول بعده الا ان يكون شرط عليه انه ان مكث سنة اخذ هامة فياخذ هامة حينئذ كما تمت السنة كذا في التبيين * ثم لا يترك بعده ان يرجع الى دار الحرب كذا في الكفاية * فان دخل الحربى دارنا بامان واشترى ارض خراج فاذا وضع عليه الخراج صار ذميا وكذا لو اشترى عشرة فاتها تستمر مشرية على قول محمد درج وعلى قول ابي حنيفة رح تصير خراجية فيؤخذ منه جزية سنة مستقبلة من وقت وضع الخراج ويثبت احكام الذمى في حقه من منع الخروج الى دار الحرب وجريان القصاص بينه

وبين المسلم وضمان المسلم قيمة خمره وخنزيره اذا اتلفه وجوب الدية اذا قتل خطأ وجوب كف الاذى عنه فتحرم ضيافته كما تحرم ضيافة المسلم والمراد بوضع الخراج الزامه عليه واخذه منه عند حلول وقته ومنذ باسرا لسبب وهو زراعتها او تعطيلها مع التمكن منها اذا كانت فى ملكه كذا فى فتح القدير* اما بمجور الشراء فلا يصير ذميا فى ظاهرها لروايته قال محمد ربح فان باعها قبل ان يجب خراجها لم يكن بشراثة لها ذميا ولو استاجر ارض خراج فزرعها لم يكن ذميا فان كانت ارض خراجها المقاسمة فزرعها بذرا الحربى فاخذ الامام خراجها مما اخرجت وحكم بذلك عليه دون صاحب الارض جعله الامام ذميا ووضع عليه خراج رأسه فان اشترى المستامن ارض المقاسمة فأجرها على مسلم فاخذ الامام الخراج من المستاجر ورأى ان ذلك على الزرع لم يصير المستامن ذميا ولو زرع الحربى ارضا اشتراها هو ارض خراج فزرعها فاصاب زرعها آفة فذهبت به لم يكن فى الارض خراج تلك السنة ولم يصير الحربى ذميا وان وجب فى ارض المستامن الخراج فى اقل من سنة اشهر من يوم ملكها صار ذميا حين وجب فى ارضه الخراج ويجب عليه خراج رأسه يؤخذ منه بعد سنة مستقبلة من يوم وجب فى ارضه واذا دخلت حربية اليها بامان ونزوت ذميا او مسلما صارت ذمية ولو دخل الحربى دارنا بامان فتزوج ذمية لا يصير ذميا بتزويجها كذا فى السراج الوهاج* فان رجع الحربى المستامن الى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم او ذمى او ديننا عليهم حل دمه بالعود الى دار الحرب وما كان فى ايدي المسلمين او الذميين من ماله فهو باق على ما كان عليه حرام تناول فان اسرا وظهر عليهم فقتل سقط دينه وصارت وديعة فيا ولو كان له رهن فعند ابي يوسف ربح ياخذ المهرين بدينه وقال محمد ربح يباع ويوفى بثمنه الدين والغاضل لبيت المال كذا فى التبیین* وان قتل ولم يظهر على الدار فالقرض والوديعة لورثته وكذلك اذا مات وما وجب المسلمون عليه من اموال اهل الحرب بغير قتال يصرف فى مصالح المسلمين كما يصرف الخراج قالوا هو مثل الاراضى التى اجلوا اهلها عنها والجزية ولا خمس فى ذلك كذا فى الهداية* ولومات المستامن فى دار الاسلام من ماله وورثته فى دار الحرب وقف ماله لورثته فان ائتموا فلا بد ان يقيموا البيعة على ذلك فياخذوا فان اقاموا بيعة من اهل الذمة قبلت استحسانا فان قالوا لا نعلم له وارثا غيرهم دفع اليهم المال واخذ منهم كفيلا لما يظهر فى المال من ذلك ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا فى فتح القدير* اذا بعث الحربى عبدا تاجر له الى دار الاسلام بامان

فاسلم العبد هنا بيع وكان ثمنه للحربى كذا في المبسوط* واذا دخل الحربى دارنا بامان وله امرأة في دار الحرب واولاده صغار وكبار ومال اودع بعضه ذميا وبعضه حربيا وبعضه مسلما فاسلم هنا ثم ظهر على الدار فذلك كله فىء وكذا لك ما في بطنها لو كانت حاملا كذا في الهداية* ولوسبى الصبى في هذه المسئلة وصار في دار الاسلام فهو مسلم تبع لالائه ثم هو فىء على حاله وكونه مسلما الاينا في الرق كذا في التبیین* وان اسلم في دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار فاولاده الصغار احرار مسلمون باسلام ابيهم تبعا وكل مال اودع مسلما او ذميا فهو له وما سوى ذلك فىء كذا في الكافي* اذا اسلم الحربى في دار الحرب فقتله مسلم عمدا او خطأ وله ورثة مسلمون هنا لك فلاشيء عليه الا الكفارة في الخطاء كذا في الهداية* من قتل مسلما خطأ لا ولى له او قتل حربيا دخل دار الاسلام بامان فاسلم فالدية على عاقلته للامام وعليه الكفارة وان كان قتل المسلم الذى لا وارث له والمستامن الذى اسلم ولم يسلم معه وارث قصدا ولا تبعا بان لم يكن معه ولد صغير دخل به اليه عمدا فان شاء الامام قتله وان شاء اخذ الدية منه بطريق الصلح لا الجبر واما ان يعفو فليس له ذلك ولو كان المقتول لقيطا فقتله الملتقط او غيره خطأ فلا اشكال في وجوب الدية لمبيت المال على عاقلة القاتل والكفارة عليه ولو كان القاتل عمدا فان شاء الامام قتله وان شاء صالحه على الدية وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في فتح القدير* الاصل ان الدار دليلا ظاهرا لكون من فيها من اهلها والسيما افوى من المكان والبيئة افوى من الكل اذا اسرت سرية قوما وجاؤا بهم فادعوا انهم من اهل الاسلام او من اهل الذمة وانهم اخذونا في دار الاسلام وقالت السرية هم من اهل الحرب اخذناهم في دار الحرب فالقول للاسارى وان قالوا اخذونا في دار الحرب ولكن نحن من اهل الاسلام او الذمة ودخلنا دار الحرب مستامنين للتجارة او الزيارة او كنا اسراء في ايديهم لا يقبل قولهم ويسترقون الا اذا وجد فيهم علامات الاسلام كالختان والخضاب وقص الشارب وقراءة القرآن والفقه وادعوا اسلاما فندفع عنهم الاسر وكذا اذا وجدت هذه العلامات في صبى في دارهم بعد الظهور ولا يقبل شهادة بعض السرية عليهم لانها شهادة لنفسه وتقبل شهادة التجار لعدم الشركة وذكر في السير الكبير تقبل واختلاف الجواب لاختلاف الوضع فالوضع بجمه في جند عظيم فكانت شركة عامة ولا تمنع القبل كمشاهدة الفقيرين لبيت المال

لبيت المال والوضع هنا في السرية وهذه شوكة خاصة فمنعت القبول * ولا شهادة لاهل الذمة لهم لانها شهادة على المسلمين كذا في الكافي * الفصل الثالث في هدية ملك اهل الحرب يبعثها الى امير جيش المسلمين * قال محمد ربح ما يبعثه ملك العدو من الهدية الى امير جيش المسلمين او الى الامام الاكبر وهو مع الجيش فانه لا بأس بقبولها ويصير نياً للمسلمين وكذلك اذا اهدى ملكهم الى قائد من قوائد المساميين له منعة ولو كان اهدى الى واحد من كبار المسلمين ليس له منعة يختص هوبها وفي المنتقى لو ان جند ادخلوا دار الحرب فاهدى اهل الحرب رجلاً من الجند او قائداً من هداياهم فهو غنيمة الا ان نفل كل رجل ما اهدى اليه قال محمد ربح وكذلك كل عامل من عمال الخليفة اذا بعثه الخليفة على عمل فاهدى اليه شيء فينبغي للخليفة ان ياخذ ذلك من العامل ويجعله في بيت مال المسلمين ان كان المهدي اهدى اليه بطيب نفسه وان كان المهدي مكرهاً في الاهداء ينبغي ان يرد الهدية على المهدي ان قدر عليه وان لم يقدر عليه يضعها في بيت المال ويكتب عليه قصته وكل حكمة حكم اللقطة ولو ان سكراً من المسلمين دخلوا دار الحرب فاهدى اميرهم الى ملك العدو هدية فلا بأس به فان اهدى اليه ملك العدو وبعد ذلك هدية نظرياً فاهدى ملك العدو فان كان قيمة ما اهدى ملك العدو مثل قيمة هدية امير الجيش او اكثر بحيث يتغابن الناس في مثله كان للامير خاصة وان كان قيمة هدية ملك العدو واكثر من قيمة هدية الامير بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالزيادة على هدية الامير تكون غنيمة وكذلك لو ان امير الثغور اهدى الى ملك العدو هدية واهدى ملك العدو اليه هدية اضعاف ذلك يسلم للامير قدر هديته من هدية ملك العدو والفضل يوضع في بيت المال ولو ان المسلمين حاصروا حصناً من حصن اهل الحرب او مدينة من مدائنهم فاهم امير الجيش متاعاً او غير ذلك فانه ينظر الى الثمن الذي اعطوه فان كان مثل قيمة ما باع او اكثر بحيث يتغابن الناس في مثله يسلم ذلك للامير وان كان الثمن اكثر من قيمة ما باع بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالفضل على قيمة متاعه يكون غنيمة وهل يكره المبايعة معهم والحالة هذه ذكر محمد ربح انه يكره * جميع الاشياء في ذلك على السواء كذا في المحيط * الباب السابع في العشر والخراج * الاراضي نوعان عشرية وخرافية فارض العرب كلها عشرية وهي ارض تهامة وحجاز ومكة واليمن وطائف والعمان والبحرين قال محمد ربح ارض العرب من مديب الى مكة وعدن ابين الى اقصى

حجر باليمن بمهرة * وسواد العراق فما سقى منها من انهار الا ما جم خراجية وحد السواد طولا
من تخوم المرسل الى ارض مبادان وحده مرصا من منقطع الجبل من ارض حلوان الى
اقصى ارض القادسية المتصل بعذيب من ارض العرب وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة
ولم يسلم اهلها ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج وكل بلدة فتحت
صلحا وقبلوا الجزية فهي ارض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الامام بين الغانمين
فهي مشرية وكل بلدة فتحت عنوة واسلم اهلها قبل ان يحكم الامام فيهم بشيء كان الامام
فيه بالخيار ان شاء قسمها بين الغانمين ويكون مشرية وان شاء من عليهم وبعد المن كان الامام
بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع الخراج ان كانت تسقى بماء الخراج كذا
في فتاوى قاضي خان * كل ارض اسلم عليها اهلها طوعا فانها تكون مشرية وكذا كل
ارض من اراضي العرب اذا فتحت عنوة وقهر اهلها من عبدة الاوثان فاسلموا بعد الفتح
وترك الامام الاراضي عليهم فهي مشرية وكذا كل بلدة من بلاد العجم اذا فتحها الامام
قهر او عنوة وتردد بين ان يمن عليهم برقابهم وارضيتهم ويضع على الاراضي الخراج وبين
ان يقسمها بين الغانمين ويضع على الاراضي العشر فقال جعلت الاراضي مشرية ثم بدأه
فمن عليهم برقابهم وارضيتهم فان الاراضي تبقى مشرية هكذا ذكر محمد روح في النوادر والكرخي
في كتابه وكذا كل ارض الخراج اذا انقطع منها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر
فهو مشرية كذا في المحيط * من احبى ارضا مواتا فان كانت من حيز ارض الخراج
فهي خراجية وان كانت من حيز ارض العشر فهي مشرية وهذا اذا كان المحبى لها مسلما
اما اذا كان ذميا فعليه الخراج وان كانت من حيز ارض العشر والبصرة عندنا مشرية باجماع
الصحابة رضى الله تعالى عنهم كذا في السراج الوهاج * خراج الارض نوعان خراج
مقاسمة وهو ان يكون الواجب شيئا من الخارج نحو الخمس والسدس وما اشبه ذلك
وخراج وظيفة وهو ان يكون الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض
كذا في فتاوى قاضي خان * وخراج المقاسمة يتعلق بالتخرج لا بالتمكن من الزراعة حتى اذا
عطل الارض مع التمكن لا يجب كالعشر كذا في التاتارخانية نافلا عن الظهيرية * اما خراج
الوظيفة فقال محمد روح في ارض الخراج على كل جريب يصلح للزراعة فعيزود رهم وعلى

نجريب الرتبة خمسة دراهم وعلى جريب الكرم عشرة دراهم كذا في المحيط * وما مروي ذلك من الاصناف كالزعفران والقطن والبستان وغيرها يوضع عليها بحسب الطاقة ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخراج والبستان كل ارض يحوطها حائط وفيها نخل متفرقة واصناف واشجار يمكن زراعة ما بين الاشجار فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة ارضها فهي كرم كذا في الكافي * والجريب اسم لستين ذراعاً في ستين ذراعاً بذراع الملك وذراع الملك مبع قبضات يزيد على ذراع العامة بقبضة هذه الجملة لفظ كتاب العشر والخراج قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة قال محمد رح الجريب اسم لستين ذراعاً في ستين ذراعاً حكاية من جريبهم في اراضيهم وليس بتقدير لازم في الاراضي كلها بل جريب الاراضي يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلدة متعارف اهلها واراد بالقفيز الصاع فهي ثمانية اوطال بالعراقي وهو اربعة امناء وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح وهو قول ابي يوسف رح الاول وهذا القفيز يكون من الحنطة هكذا ذكر في موضع من كتاب العشر والخراج وذكر في موضع آخر منه وقال ويكون هذا القفيز مما يزرع في تلك الارض وهو الصحيح وينبغي ان يقال هذا القفيز بزيادة حفتين ونكلموا في تفسير قوله بزيادة حفتين قال بعضهم تفسيره ان يضع الكيال كفيه على جانبي القفيز عند الكيل من الصبرة ويمسك ما يقع في كفيه من الطعام ويصيب القفيز مع ما في حفتيه في جوالق العاشر وبعضهم قالوا معناه ان يملأ الكيال القفيز ثم يمسح على القفيز حتى ينصب ما في اعلاه من الحبات ثم يصب القفيز في جوالق العاشر ثم يملأ حفتيه من الصبرة ويرميها في جوالق العاشر بزيادة على القفيز ثم هذا المقدار لا يجب في كل سنة الامرة واحدة زرع المالك مرة واحدة او مراراً بخلاف خراج المقاسمة والعشر لان هناك الواجب جزء الخراج فيتكرر بتكرره ثم ما ذكرنا في مقدار الخراج فذلك اذا كانت الاراضي تطبق ذلك فاما اذا كانت الاراضي لا تطبق ذلك بان قل ريعها فانه ينقص عنه الى ما تطبق فالتقصان من وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه اذا كانت الاراضي لا تطبق تلك الوظيفة جائز بالاجماع واما الزيادة على تلك الوظيفة اذا كانت الاراضي تطبق الزيادة بان كثر ريعها هل تجوز ففي الاراضي التي صدر التوظيف فيها من عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز بالاجماع وكذلك في الاراضي التي صدر التوظيف فيها من امام بمثل وظيفة عمر رضى

لا تجوز الزيادة بالاجماع وان اطاقت الزيادة وكذلك لو ان هذا الامام او ظف على اراض مثل
وظيفة ممرض ثم اراد ان يزيد على تلك الوظيفة ليس له ذلك وان كانت الاراضى تطبق
الزيادة وكذلك لو اراد ان يحولها الى وظيفة اخرى بان كانت وظيفة الاولى على دراهم
فاراد ان يحولها الى المقاسمة او كانت مقاسمة فاراد ان يحولها الى الدراهم ليس له ذلك
فان زاد عليهم على تلك الوظيفة او حولها الى وظيفة اخرى وحكم بذلك عليهم وكان من
رأيه ذلك ثم ولى بعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول صنع ما صنع بطيب انفسهم امضى
الثانى ما فعله الاول وان كان الاول صنع بغير طيب انفسهم فان كانت الاراضى فتحت عنوة
ثم من الامام بها عليهم امضى الثانى ما صنع الاول وان فتح الاراضى بالصلىح قبل ان يظهر
الامام عليهم وباقى المسئلة بحالها فالثانى ينقض فعل الاول واما الاراضى التى يريد
الامام توظيف الخراج عليها ابتداء اذا زاد على وظيفة ممرضى الله تعالى منه على قول محمد رح
واحدى الروايتين من ابي يوسف رح يجوز وعلى قول ابى حنيفة رح واحدى الروايتين من
ابى يوسف رح لا يجوز وهو الصحيح واما خراج المقاسمة فالتقدير فيه مفوض الى الامام ولكن لا يزاد
على نصف الخراج * كل من ملك ارض الخراج يؤخذ منه الخراج كافرا كان او مسلما صغيرا كان
او كبيرا اكان او مكاتب او عبدا ما دون ارجلا كان او امرأة كذا فى المحيط * يجب العشر والخراج
فى ارض الوقف كذا فى الوجيز للكدورى * ارض خراجها وظيفة افتصبها غاصب فان كان الغاصب
جا حدا ولا بينة للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على احد وان زرعه الغاصب ولم
ينقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرا بالغصب او كان للمالك بينة
ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الارض وان نقصتها الزراعة عند ابى حنيفة رح الخراج
على رب الارض قل النقصان اوكثر كانه آجرها من الغاصب بضمان النقصان وفى بيع الوفاء
اذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وان آجر ارضه الخراجية او امارها كان الخراج
على رب الارض كما لو دفعها مزارعة الا اذا كان كروما او رطابا او شجرا ملتفا ولو آجر الارض
العشرية كان العشر على رب الارض فى قول ابى حنيفة رح وقال صاحباه على المستاجر وان
امار ارضه العشرية فزرعها المستعير من ابى حنيفة رح فيه روايتان وان استاجرا واستعار
ارضا تصلح

أرضاً تصالح للزراعة فغرس المستاجر والمستعير فيها كروماً أو جعل فيها رطاباً كان الخراج على المستاجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد بن وهب وان فصب أرضاً مشربة فزرمها ان لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وان نقصتها الزراعة كان العشر على رب الأرض كأنه آجرها بالنقصان كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له أرض خراج بها من رجل وهي فارغة فان بقي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها يجب الخراج على المشتري زرع اولم يزرع وان لم يبق من السنة مقدار ذلك فالخراج على البائع ونكلموا ان المعتبر في ذلك زرع الحنطة والشعيرام أي زرع كان وان المعتبر مدة يدرك الزرع فيها ام مدة يبلغ فيها الزرع مبلغاً يكون قيمته ضعف الخراج وفي ذلك كله كلام والفتوى على انه مقدار بثلاثة اشهر ان بقي وجب على المشتري والافعل على البائع كذا في الفتاوى الكبرى * ولو اشترى أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فاخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اخذ من الاكارو الأرض في يده ولم يقدر على الامتناع يرجع على المالك وفي ظاهر الرواية لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الوجيز للكردي * ان كان للأرض ربان جريفي وربيعي وسلم احدهما للبائع والاخر للمشتري او يتمكن كل واحد منهما من تحصيل احدهما يعين لنفسه فالخراج عليهما هكذا كر صدر الاسلام في شرح كتاب العشر والخراج كذا في المحيط * رجل باع أرضاً خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة وام يكن في ملك احدهم ثلثة اشهر لا خراج على احد قالوا الصحيح في هذا ان ينظر ان المشتري الاخران بقيت في يده ثلثة اشهر كان الخراج عليه * رجل باع أرضاً فيها زرع لم يبلغ قباها مع الزرع كان خراجها على المشتري على كل حال وان باعها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع ذكر الفقيه ابو الليث ان هذا بمنزلة ما لو باع أرضاً فارغاً وباع معها حنطة محصورة هذا الذي ذكرنا اذا كانوا ياخذون الخراج في آخر السنة فان كانوا ياخذون الخراج في اول السنة على سبيل لتعجيل فذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيوت ومنازل يستغلها ولا يستغلها لا يجيب فيها شيء وكذا الرجل اذا كان له دار خطة في مصر من امصار المسلمين جعلها بستاناً وغرس فيها نخلاً وأخرجها عن منزلته ليس فيها شيء لان ما بقي من الأرض تبع للدار وان جعل كل الدار بستاناً فان كان

في ارض العشر ففيها العشر وان كان في ارض الخراج ففيها الخراج كذا في فتاوى قاضي خان * رجل اشترى ارضا خراجية وبنى فيها دارا فعليه الخراج وان لم يبق من ثمرتها من الزرعة كذا في المحيط * السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض فتركه عليه جاز في قول ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله الفتوى على قول ابي يوسف رحمه الله اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعلى هذا التسوية للقضاء والفتاء * السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن عليه كان على صاحب الارض ان يتصدق به وان كان تصدق بعد الطلب لا يخرج من العهدة كذا في فتاوى قاضي خان * العامل اذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يحل ولو مصرفا كذا في الوجيز للكردي * قال محمد رحمه الله السلطان اذا جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز وهذا بلا خلاف وذكر شيخ الاسلام ان السلطان اذا ترك العشر على صاحب الارض فهو على وجهين الاول ان يترك افعالا منه بان ينسى ففي هذا الوجه كان على من عليه العشر ان يصرف قدر العشر الى الفقير والثاني اذا تركه قصدا مع علمه به وانه على وجهين ايضا ان كان من عليه العشر ضنيا كان له ذلك جائزة من السلطان ويضمن السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة وان كان من عليه العشر فقيرا محتاجا الى العشر فترك ذلك عليه جائز وكان صدقة عليه فيجوز كما لو اخذ منه ثم صرفه اليه كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله في الجبا مع الصغير رجل له ارض خراج عطلها فعليه الخراج كذا في المحيط * وهذا اذا كان الخراج موظفا اما اذا كان خراج مقاسمة لا يجب شيء كذا في السراج الوهاج * قالوا من انتقل الى اخس الامرين من غير مذر فعليه خراج الا على كمن له ارض الزعفران فتركها وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يفتى به كيلا يطمع الظلمة في اموال الناس كذا في الكافي * من اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ويجوز ان يشتري المسلم ارض الخراج من الذمى ويؤخذ منه الخراج كذا في الهداية * ولا يجمع العشر والخراج في ارض واحدة سواء كانت الارض مشربة او خراجية ولو اشترى ارض مشروا وارض خراج للتجارة ففيها العشر والخراج دون زكاة التجارة كذا في المحيط * الذمى اذا اشترى ارضا مشربة قال ابو حنيفة وزفر رحمه الله يؤخذ منه الخراج كذا في الزاد * لو ان قوما من اهل الخراج مجزوا عن صمارة الاراضي واستغلاها ولم يكن عندهم ما يؤدون به الخراج لم يكن للامام ان ياخذ

الاراضى منهم ويدفعها الى غيرهم على سبيل التملك كذا في الذخيرة * قال في كتاب العشر
والخراج لو ان ارضا من الاراضى الخراجية حجز عنها صاحبها ومطلها وتركها كان للامام
ان يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدي خراجها قال الشيخ الامام شمس الاثمة الحلواني رح
والصحيح من الجواب في هذه المسئلة ان يواجر الامام الاراضى اولا وياخذ الاجر ويرفع منه
قدرا للخراج ويمسك الباقي لرب الارض وهكذا ذكر محمد رح في الزيادات فان كان
لا يجد من يستاجرها يدفعها مزارعة بالثلث او الربع على قدر ما يوخذ مثل تلك الارض مزارعة
فياخذ الخراج من نصيب صاحب الارض ويمسك الباقي على رب الارض وان كان لا يجد
من ياخذها مزارعة يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدي الخراج منها وطريق الجواز احد الشئتين
اما اقامتهم مقام المالك في الزراعة وامطاء الخراج او الاجارة بقدر الخراج ويكون الماخوذ
منهم خروجا في حق الامام واجرة في حقهم قال وان لم يجد الامام من يعمل فيها بالخراج
يبيعها ويرفع الخراج من ثمنها ويحفظ الباقي على رب الارض قيل ما ذكر ان الامام يبيع
الاراضى قول ابي يوسف ومحمد رح واما على قول ابى حنيفة رح ينبغي ان لا يبيعها لان في بيع
ماله حرجا عليه وابو حنيفة رح لا يرى الحرج على الحر وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح لان
ابا حنيفة رح يرى الحرج في موضع يعود نفعه الى العامة وذكر في بعض الكتب في هذه المسئلة
ان الامام يشتري ثيرا وآداة الزراعة ويدفعها الى انسان ليؤجرها فاذا حصل الغلة ياخذ منها
قدرا للخراج وما انفق عليها ويحفظ الباقي على رب الارض وقال ابو يوسف رح يقرض الامام
صاحب الارض من مال بيت المال مقدار ما يشتري به الثيران والآداة فيأخذ ثقة ويكتب
عليه بذلك كتابا ليؤجره فاذا ظهرت الغلة اخذ منها الخراج ومقدار ما اقترض يكون دينه
على صاحب الارض قال وان لم يكن في بيت المال شيء يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدي
خراجها ثم اذا كان رب الارض عاجزا عن الزراعة وصنع الامام بالارض ما ذكرنا ثم عادت
قدرته وامكانه من العمل والزراعة يشتريها الامام ممن هي في يده ويردها على صاحبها
الا في البيع خاصة كذا في المحيط * واذا هرب اهل الخراج وتركوا اراضيهم ذكر الحسن
من ابى حنيفة رح ان الامام بالحيار ان شاء صمرها من بيت المال ويكون غلتها للمسلمين
وان شاء دفعها الى غيرهم مقاطعة ويكون ما اخذه منهم لبيت المال ومن ابى يوسف رح

اذا مات اهل الخراج دفع الامام اراضيهم مزارعة وان شاء آجرها ووضع اجرتها في بيت المال وان هربوا آجرها واخذ منها مقدار الخراج وحفظ ما بقي لاهلها فاذا رجعوا رده اليهم ولا يوجروا ما لم يمض السنة التي هربوا فيها كذا في السراج الوهاج * نفل اهل الذمة من اراضيهم الى ارض اخرى صم بغذر لا بد منه والعذر ان لا يكون لهم مشوكة وقوة فيخاف عليهم من اهل الحرب او يخاف علينا منهم بان يخبروهم بمورات المسلمين وانهم قيمة اراضيهم او منلها مساحة من ارض اخرى وعليهم خراج هذه الارض التي انتقلوا اليها وفي رواية عليهم خراج المنقول عنها والاول اصم وارضيتهم خراجية فلو توطنها مسلم عليه خراجها كذا في الكافي * قرية فيها اراضي مات اربابها او غاب ومجزا اهل القرية من خراجها فارادوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا فان اراد السلطان ان يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم اشترى من المشتري قوم اشترى اضيعة فيها كروم وارضى فان اشترى اخذهم الكروم والآخر الاراضي فارادوا نسمة الخراج قالوا ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الاراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكروم معلوما وكان خراج الضيعة جملة فان علم ان الكروم كانت كروما في الاصل لا يعرف الاكرما والاراضي كذلك ينظر الى خراج الكروم والاراضي فاذا عرف ذلك بقسم جملة خراج الضيعة عليهما على قدر حصصهما قرية خراج ارضها على التفاوت وطلب من كان خراج ارضه اكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان الخراج في الانتداء كان على التساوي ام على التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك كذا في فتاوى قاضيهان * في الفتاوى اذ اجعل الرجال ارضه الخراجية مقبرة او خانا للغلة او مسكنا للفقراء سقط الخراج * خراج الاراضي اذا اتوا الى على المسلم سنتين فعند ابي يوسف ومحمد روح يؤخذ بجمع ما مضى ومند ابي حنيفة روح لا يؤخذ الا بخراج السنة التي هو فيها هكذا ذكره شيخ الاسلام روح في شرح السير الصغير وذكر صدر الاسلام روح في كتاب العشر والخراج من ابي حنيفة روح رواه يونس قال صدر الاسلام والصحيح انه يؤخذ كذا في المحيط * لا خراج ان غلب على ارضه الماء وانقطع او منع من الزرع كذا في النهر الفائق * ذكر محمد روح في النوادر ان اغرق ارض الخراج ثم نضب الماء عنها في وقت بعد زرعها ثانيا قبل دخول السنة الثانية فلم يزرعها فعليه الخراج وان نضب الماء عنها في وقت

منها في وقت لا يقدر على زراعتها ثانيا قبل دخول السنة الثانية لا يجب الخراج هكذا في المحيط *
 إذا اضطلم الزرع آفة مما وية لا يمكن الاحتراز عنها كالغرق والحرق وشدة البرد وما أشبه ذلك
 فلا خراج وأما إذا كانت آفة غير سماوية ويمكن الاحتراز منها كاكل القردة والسباع والانعام ونحو
 ذلك لا يسقط الخراج وهذا الصريح وذكر شيخ الاسلام ان هلاك الخراج قبل الحصاد يسقط الخراج وهلاكه
 بعد الحصاد لا يسقط هكذا في السراج الوهاج * وفي ارض العشر ان هلك الخراج قبل الحصاد يسقط
 وان هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الارض يسقط وما كان من نصيب الاكار يبقى في ذمة
 رب الارض وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شيء من الخراج وانما يفارق العشر في المصروف
 وهذا ان هلك كل الخراج فان هلك الاكثر وبقي البعض ينظر الى ما بقي ان بقي مقدار ما يبلغ
 قفيزين ودرهمين يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج وان بقي اقل من ذلك يجب نصف الخراج
 كذا في فتاوى قاضيخان * قال مشائخنا رح والصواب في هذا ان ينظر اولا الى ما انفق هذا الرجل
 في هذه الارض ثم ينظر الى الخراج فيحتسب ما انفق اولا من الخراج فان فضل منه شيء اخذ منه
 على نحو ما بينا كذا في السراج الوهاج والمحيط * وانما يسقط الخراج بهلاك الخراج ان لم يبق
 من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فان بقي لا يحفظ الخراج ويجعل كان الاول لم يكن
 وكذا الكرم ان اذهب ثماره بآفة ان ذهب البعض وبقي البعض اذا بقي ما يبلغ عشرين درهما او اكثر
 يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطاب كذا
 في فتاوى قاضيخان * المحمود من صنيع الاكاسرة ان المزارع اذا اضطلم زروعه آفة في عهدهم
 كانوا يضمنون له البذر والنفقة من الخزانة ويقولون المزارع شريكنا في الربح فكيف لا نشاركه
 في الخسران والسلطان المسلم بهذا الخلق اولى كذا في الوجيز للكردي * رجل فرس
 في ارض الخراج كرم ما لم ينثر الكرم كان عليه خراج ارض الزرع وكذا لو فرس الاشجار المثمرة
 كان عليه خراج الزرع الى ان ينثر الاشجار وان ابلغ الكرم وانثر ان كان قيمة الثمر يبلغ
 عشرين درهما او اكثر كان عليه عشرة دراهم وان كان اقل من عشرين درهما كان عليه
 مقدار نصف الخراج فان كان نصف الخراج لا يبلغ قفيز ودرهما لا ينقص من قفيز ودرهم
 لانه كان متمكنا من زراعة الارض وان كان في ارضه اجمة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج
 وان كان في ارضه قصب او طرفاء او صنوبر او خلاف او شجر لا ينثر ينظر ان امكنه ان يقطع ذلك

ويجعلها مزرعة فلم يفعل ذلك كان عليه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في ارض الخراج ارض يخرج منها ملح كثير او قليل فكذلك ان قدر ان يجعلها مزرعة ويصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج او كان في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج وان كان في ارض الخراج قطعة ارض مسبعة لا تصلح المزارعة او لا يصل اليها الماء ان امكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه كذا في فتاوى قاضي خان * او ان وجوب الخراج عند ابي حنيفة رح ابن السنة ولكن بشرط بقاء الارض النامية في يده سنة اما حقيقة او اعتبارا كذا في الذخيرة في كتاب العشر والخراج * وينبغي للوالي ان يولي الخراج رجلا يرفق بالناس ويعدل عليهم في خراجهم وان ياخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فياخذهم بقدر ذلك حتى يستوفي تمام الخراج في آخر الغلة واراد بهذا ان يوضع الخراج على قدر الغلة حتى ان الارض اذا كان يزرع فيها غلة الربيع وغلة الخريف فعند حصول غلة الربيع ينظر المتولى ان هذه الارض كم تغل غلة الخريف بطريق الحزر والظن فان وقع صنده انها تغل مثل غلة الربيع فانه ينصف الخراج فياخذ نصف الخراج من غلة الربيع ويؤخر النصف الى غلة الخريف وكذلك يفعل في البقول ينظر ان كان مما يجز خمس مرات ياخذ من كل مرة خمس الخراج وان كان مما يجز اربع مرات ياخذ من كل مرة ربع الخراج وعلى هذا القياس فانهم كذا في المحيط * من عليه الخراج او العشر اذا مات يوخذ ذلك من تركته ويوخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف البلدان ولا يحل لصاحب الاراضي ان يأكل الغلة حتى يؤدي الخراج كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يأكل من طعام العشر حتى يؤدي العشر وان اكل صمن والسلطان حبس غلة ارض الخراج حتى ياخذ الخراج كذا في الظهيرية * ذكر محمد رح في نوايه اذا جعل خراج ارضه لسنة او سنتين فانه يجوز وفي المنتقى رجل جعل خراج ارضه ثم عرقت الارض في تلك السنة قال يرد عليه ما ادعى من خراجه فان زرعها في السنة الثانية حسب له ومن محمد رح في رجل اعطى خراج ارضه لسنتين ثم غلب عليها الماء وصارت نجلة قال يرد عليه اذا كان قائما بعينه وان كان قد دفعه فلا شيء عليه يريد به اذا صرفه الى المقاتلة فلا شيء عليه كذا في المحيط *

الباب الثامن في الجزية * وهي اسم لما يوخذ من اهل الذمة كذا في النهاية * انما تجب

على الحر البالغ من اهل القتال العاقل المحترف وان لم يخص حرفته كذا في السراجية *
وهي على ضربين جزية توضع عليهم بصلح وقراض فينتقد وبحسب ما يقع عليه الاتفاق كذا
في الكافي * فلا يزد عليها ولا ينقص منها كذا في النهر الفائق * وجزية يندى الامام وضعها
اذا غلب على الكفار وقرهم على املاكهم كذا في الكافي * فهذه مقدرة بقدر معلوم واذا شاؤوا
اوابوا او رضوا او لم يرضوا فيضع على الغنى في كل سنة ثمانية واربعين درهما بوزن سبعة ياخذ
في كل شهر اربعة دراهم وعلى وسط الحال اربعة وشرين درهما في كل شهر درهمين
وعلى الفقير المعتمل اثنى عشر درهما في كل شهر درهما كذا في فتح القدير والهداية والكافي * تكلموا
في معنى المعتمل والصحيح من معناه الذي يقدر على العمل وان لم يحسن حرفته وتكلم العلماء
في معرفة الغنى والفقير والوسط قال الشيخ الامام ابو جعفر روح يعتبر في كل بلدة عرفها من عدة
الناس في بلد هم فقيرا او وسطا او غنيا فهو كذلك وهو الاصح كذا في المحيط * وقال الكرخي الفقير
هو الذي يملك ما تنى درهم او اقل والوسط هو الذي يملك فوق المائتين الى عشرة آلاف درهم
والكثر هو الذي يملك فوق عشرة آلاف قال رضى الله عنه والاعتماد في هذا على قول الكرخي
كذا في فتاوى قاضيخان * ولا بد ان يكون المعتمل صحيحا ويكتفى بصحته في اكثر السنة كذا في
الهداية * ذكر في الايضاح ولو مرض الذمى السنة كلها لم يقدر ان يعمل وهو موسر لا يجب عليه
الجزية وكذا ان مرض نصف السنة او اكثر ما لو ترك العمل مع القدرة عليه كان كالمعتمل كذا في النهاية *
الجزية تجب مندبا في ابتداء الحول وهي على اهل الكتاب سواء كانوا من العرب او من العجم
والمجوس وعبد الاوثان من العجم كذا في الكافي * ثم اراد ان اخذ خراج الرأس من آخر السنة تبلى
ان يتحول وقدر روى عن ابي يوسف رح انه تؤخذ منه في كل شهرين بقسط وعن محمد بن ابراهيم انه تؤخذ شهرا
فشهرا والاصح هو الاول كذا في المبسوط * اليهود يدخل فيهم السامرة والنصارى يدخل فيهم الفرنج
والارمن وان ظهر على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من العجم قبل وضع الجزية فيهم
ونسأؤهم وصبيانهم في كذا في فتح القدير * واما الصابئون قال ابو حنيفة رح تؤخذ منهم الجزية
وقال صاحباه لا تؤخذوا ما الميضة هل يؤخذ منهم الجزية قالوا ينظرون كانوا احد يثاقهم مرتدون
لا يؤخذ منهم الجزية وهم يقتلون وان كانوا قد يمايوخذ منهم الجزية واما الزنادقة فاخذ الجزية منهم
بخلاف فتاوى قاضيخان * ولا توضع على عبد الاوثان من العرب ولا المرتدين وان ظهر عليهم

فساؤهم وصبيانهم نبيء ومن لم يسلم من رجالهم قتل ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا من
ولا اعمى وكذا لمفلوج والشيخ الكبير ولا على فقير غير معتمل كذا في الهداية * ولا جزية على محنون
ولا مقعد كذا في الاختيار شرح المختار * ولا تؤخذ من المعتوه كذا في المحيط * لا نجب على المقطوع
ايديهم وارجلهم هكذا في التاتارخانية * ولا تؤضع على المملوك والمكاتب والمدبر وام الولد
ولا يودي عنهم مواليتهم ولا تؤضع على الرهبان الذين لا يخاطون الناس كذا في الهداية * قال
الولوالجى في فتاواه وتوضع على نصارى نجران على رؤسهم واراضيهم في كل سنة الفاحلة
كل حلة خمسون درهما الف في صفر والف في رجب يقسم ذلك على رؤسهم واراضيهم فما اصاب
الرؤس يكون جزية وما اصاب الاراضى يكون خراجا وهذا الذى ذكره الولوالجى
هو الصحيح لموافق الحديث الا قوله كل حلة خمسون درهما قال ابو يوسف رح في كتاب الخراج
وهذه الحلة المسماة هي الفاحلة على اراضيهم وعلى جزية رؤسهم تقسم على رؤس الرجال الذين
لم يسلموا وعلى كل ارض من اراضى نجران وان كان بعضهم تدباع ارضه او بعضها من مسلم
فوزمى او تغلى والمرأة والصبي في ذلك سواء في اراضيهم واما جزية رؤسهم فليس على النساء
والصبيان كذا في ضاية البيان * قد بين ابو يوسف رح في كتاب الخراج الحلة فقال كل حلة اوقية
يعنى قيمتها كذلك فقول الولوالجى كل حلة خمسون درهما ليس بصحيح لان الاوقية اربعون
درهما كذا في النهر الباقى نا فلا من تتم القدير * قال مشائخنا رح لومات جميع رجالهم واسلموا
لا يسقط شىء من الفى حلة ويؤخذ الكل من اراضيهم كذا في الحاوى للقدمى * من اسلم
منهم سقط عنه جزية رأسه ووضع ذلك على من لم يسلم ومولى النجرانى مثل مولى اهل الذمة
يوضع على رأسه الجزية كذا في التاتارخانية نا فلا من الولوالجى * الحلة ازار ورداء هذا
هو المختار ولا يسمى حلة حتى يكون ثوبين كذا في الكفاية * في الحجة نصرانى يكتب
فلا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج رأسه كذا في التاتارخانية * ويوضع الجزية على مولى المسلم اذا كان
نصرانيا كذا في الهداية * والقرشى اذا اعتق عهدا كافرا يؤخذ منه الجزية كذا في الكافي * اذا
احتمل الغلام من اهل الذمة في اول السنة قبل ان يوضع الجزية وهو مومر وضع عليه الجزية
ويؤخذ منه الجزية لتلك السنة وان احتمل بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا تؤضع عليه حتى
تمضي هذه السنة

تمضي هذه السنة * وان اعتق العبد وله مال فان اعتق قبل ان توضع الجزية توضع عليه الجزية
لهذه السنة وان اعتق بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه
السنة والحربي اذا صار ذميا قبل ان توضع الجزية على الرجال توضع عليه الجزية
لهذه السنة وان صار ذميا بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا يوضع عليه الجزية حتى تمضي
هذه السنة والمصاب اذا افاق لا يوضع عليه الجزية ما لم يمض هذه السنة افاق بعد الوضع او قبله
والفقير الذي لا يجد شيئا ان اصاب غنيا او وسط الحال ان اصاب غنيا كثيرا يؤخذ منه جزية الا غنيا
سواء صار غنيا بعد الوضع او قبله وان اصاب من عليه الجزية او اسلم وقد بقي عليه الجزية لم يؤخذ
ذلك الباقي عندنا وكذا اذا صمى او صار مفعدا او زمنا او شيخا كبيرا لا يستطيع ان يعمل او صار
فقيرا لا يقدر على شيء وبقي عليه من جزية رأسه سقط ذلك الباقي كذا في فتاوى قاضي خان *
في الخانية الذمى اذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا ان كان غنيا في اكثر السنة يؤخذ
منه جزية الا غنيا وان كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف
يؤخذ منه جزية وسط الحال كذا في التاتارخانية * ولو برأ المريض قبل وضع الامام الجزية وضع
عليه وبعد وضع الجزية لا توضع عليه * ويجوز تعجيل الجزية لسنتين واكثر فلو جعل لسنتين
ثم اسلم رد خراج سنة واحدة ولا يرد خراج السنة الا ولي اذا مات او اسلم بعد دخولها هكذا في
الاحنية شرح المختار * هذه المسئلة على قول من قال بوجوب الجزية في اول الحول وهكذا نص
في الجامع الصغير وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى * ان توالى السنين على الذمى
ولم يؤخذ منه الجزية حتى اسلم لا يطالب بالجزية عندنا فلن لم يسلم الذمى بل استقر على التفرغ
قال ابو حنيفة رح لا يطالب بجزية السنين الماضية وجزية السنة التي هو فيها ايضا حتى تمضي
هذه السنة كذا في فتاوى قاضي خان * جارية بين نجراني ونبطي جاءت بولد فادعاه
ثم كبر فعليه نصف خراج النبطي ونصف خراج اهل نجران كذا في السراجية * ولو حدث
بين النجراني والتغلبى ولد ذكر من جارية بينهما وادعاه جميعا معا فمات الابوان وكبر الولد
ذكر في السير ان مات التغلبى اولا يؤخذ منه جزية اهل نجران وان مات النجراني اولا
يؤخذ منه جزية بني تغلب وان ماتا معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك كذا
في فتاوى قاضي خان * ولربعت الجزية على يد غلامه او نائبة لا يمكن من ذلك في اصح الروايات

بل يكلف ان يحضر بها بنفمة فيعطى واقفا والقابض منه فامدوني رواية يأخذ بتلييته وبهذه هذا
ويقول له اعط الجزية يا ذمي كذا في التبيين * ويكون يد المؤدي اسفل ويد القابض اعلى
كذا في التاتارخانية * للامام الخيار ان شاء جمع بين الاراضى والجماع فجمع لهما
خراجا واحدا من الدراهم والدنانير والكيلى او الوزنى او الثياب وان شاء افرد
كل واحد منهما فان جمع ينقسم على الجماع والاراضى بقدر حال الجماع وعدد هم
وبقدر الاراضى بالعدل والانصاف فما اصاب الجماع فهو جزية توضع على الرؤس بترتيب مر
وما اصاب الاراضى يكون خراجا يوضع على الاراضى بقدر ريعها على ترتيب مر فان
قلت الجماع بالاسلام او الموت ينقص منها وينقل ذلك الى الاراضى ان احتملت وكذا
ان هلكت الجماع كلها رد حصنها الى الاراضى ان اطاقت وان لم تطق يطرح ذلك وان
كثرت الجماع بعد ذلك ردت الى الجماع حصنها وان قل ريع الاراضى نقصت
حصنها وحولت الى الجماع ان اطاقت ثم يرد اذا عادت الى الكمال وان لم يحتمل سقط
ثم يعود يعود الاحتمال وان هلكت الاراضى بان فرقت او نزلت وبقيت الجماع لا يحول
حصة الاراضى الى الجماع وان فرق كل واحد منهما فسمي للجماع حصنة معلومة
والاراضى كذلك لا يحتمل احدهما ما على آخر بل يطرح قدر ما لا يحتمل الى ان يحتمل
ولو صالح الامام على ان ياخذ كل المال من اراضيهم دون جماجمهم او من جماجمهم دون
اراضيهم لا يصح ويقسم المال على الجماع والاراضى بترتيب مر كذا في الكافي * ولو اسلم
اهل هذه الدار التي صالحهم الامام على مال معلوم يؤدونه من رؤسهم واراضيهم سقط عنهم
خراج الرؤس دون الاراضى كذا في التاتارخانية والله اعلم بالصواب * فصل
ان اراد اهل الذمة احداث البيع والكنائس او المجوس احداث بيت النار ان ارادوا ذلك
في اصبهان المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا من ذلك عند الكل ولو ارادوا احداث ذلك
في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولاختلافها اختلف المشائخ رح فيه قال مشائخ بلخ رح
يمنعون من ذلك الا في قرية غالب مكانها اهل الذمة وقال مشائخ بخارا منهم الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رح لا يمنع قال شمس الائمة السرخسى الاصح عندي انهم يمنعون
من ذلك في السواد كذا في فتاوى قاضى خان * وفي ارض العرب يمنعون من ذلك في امصارها

وقراها كذا في الهداية * وكما لا يجوز أحداث البيعة والكنيسة لا يجوز أحداث الصومعة أيضا
ليتعبد واحد منهم فيها على وجه الخلوة بخلاف ما إذا هب من موضعاً من البيت للصلوة وصلى فيه
حيث لا يمنع منه كذا في غاية البيان * قال مشائخنا راح لا يهدم الكنائس والبيع القديمة
في السواد والقرى وإما في الأمصار ذكر محمد راح في الأبحاث أنها لا تهدم وذكر في كتاب العشر
والخراج أنها تهدم في أمصار المسلمين وقال شمس الأئمة السرخسي راح الأصح مندي رواية
الأبحاث كذا في فتاوى قاضي خان * قال التاطقي في واقعاته قال محمد راح ليس ينبغي أن يترك
في أرض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار كذا في غاية البيان * فإن أنهت بيعة أو كنيسة
من كنائسهم القديمة فلهم أن يبنوها في ذلك الموضع كما كان وإن قالوا نحن نحولها من هذا الموضع
إلى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل يبنونها في ذلك الموضع على قدر البناء الأول ويمنع من الزيادة
على البناء الأول كذا في فتاوى قاضي خان * أمراء من القديمة ما كانت قبل فتح الأمام بلدهم
ومصالحتهم على أقرارهم على بلدهم وعلى دينهم ولا يشترط أن يكون في زمن الصحابة رضي الله
عنهم والتابعين لا محالة كذا في غاية البيان * إذا كان لهم كنيسة في قرية فبني أهلها فيها ابنة كثيرة
وصارت من جملة الأمصار أمر وأهدم الكنيسة على رواية كتاب العشر وعلى عامة الروايات
لا يؤمرون بذلك وهكذا إذا كانت لهم كنيسة بقرب من المصروفبنوا حولها ابنة حتى اتصل
الموضع بالمصروصا كمحالة من محال المصروالصحيح ما ذكر في عامة الروايات كذا في التاتلرخانية *
ولو طلب قوم من أهل الحرب الصلح على أن يصيروا ذمة لهم على أن المسلمين أن اتخذوا مصرا
في أراضهم لم يمنعهم من أن يحدنوا بيعة أو كنيسة ومن أن يظهر أفيه بيع الخمر والخنازير
فلا ينبغي للمسلمين أن يصلحواهم على ذلك ولو صلحواهم على ذلك كان لهم أن ينقضوا الصلح
كذا في الذخيرة * ولو أن قوماً من أهل الحرب صلحوا على أن يكونوا ذمة على أنفسهم وأراضيهم
على أن يشترط عليهم المسلمون أن يقاموهم في منازلهم ومدائنهم وأمصارهم وقراهم وفيها
الكنائس والبيع وبيوت النيران وفيها بيع الخمر والخنازير علانية وتزويج الأمهات والبنات
والأخوات علانية وبيع الميتة وذبائح المجوس علانية فما كان معتزاً أو مدينة فقد صار مصراً
للمسلمين يجمع فيه الجمع ويقام الحدود فإن أهل الذمة بمنعون من إظهار ذلك كله وليس لهم
أن يحدنوا فيه كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ولم يكن ولا يبيعوا في ذلك خمر ولا خنزير ولا ميتة

ولا ذبيحة مجوسى بلانية وليس لهم ان يظهروا انكاح الامهات ولا سائر ذوات المحارم علانية
 و ليس لهم الاخصلة واحدة * الكنائس والبيع وبيوت النيران التى كانت قبل ان يكون ذلك
 الموضوع مضمرا فانها تموت على ما كانوا يصنعون قبل ان يكون مضمرا للمسلمين ولا يخرجون
 صليبا تهم خارجا من كنائسهم فان انهدمت كنيسة من كنائسهم هذه او بيت النار افادوه كما
 كان اولواين ~~الاول~~ فحولوا الى موضع آخر من المصير فليس لهم ذلك ولو ان ا ما ما ظهر على قوم
 من اهل البيت ليجوز فرأى ان يجعلهم ذمة ويجرى عليهم وعلى اراضيهم الخراج ولا يقسمها
 بين الغائبين كما فعل مصر رضى الله تعالى عنه بل اهل السواد بكوفة فذلك جائز فان فعل ذلك
 جبار واذمة ولا يمنعون من بناء كنيسة ولا بيع ولا بيت دار ولا بيع خمر ولا خنزير ولا اظها رجميع
 ما وصفت لكم في قولهم كذا في السراج الواج * وان افتح الامام بلدة من بلاد اهل الشرك
 قهر او ضوة ثم صالحهم على ان يجعلهم ذمة وكل فيها كنائس وبيع قديمة او بيوت نار او كانت
 قرية من قراهم كذلك ثم صار ذلك الموضوع مصر من امصار المسلمين يجمع فيه الجمع
 ويقام فيه الحدود فان الامام يمنعه من الصلوة في تلك الكنائس والبيع ويأمرهم ان يجعلوها
 مسكنا فيسكنونها ولا ينبغي له ان يهدمها ولو ان قوما من اهل الحرب صالحوا ان يصير واذمة
 على ان يحدوا في قراهم وامصارهم بعد ما صاروا ذمة كنائس وبيعا وبيوت النيران ثم ان ذلك
 الموضوع صار مصر الحسى امصار المسلمين لم يكن للمسلمين ان يهدموا شيئا من ذلك وهذا الجواب
 جواب عامة الروايات ما على رواية كتاب العشر والخراج للمسلمين ان يهدموا ذلك
 وكذلك لو ان مصر من امصارهم صار مصر المسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود
 ثم ان المسلمين انتقلوا عنه وطلوه ولم يبق فيه المسلمون الا نغريسيو مثل الخمسة ونحوها فلو احدث
 فيه اهل الذمة كنائس ثم بدأ للمسلمين فرجعوا الى مصرهم فصارت مقام فيه الجمع ولا عباد ويقام
 فيه الحد و ن لم يهدم عليهم ما احدثوا من الكنائس قال ركن الاسلام على السخدي رح
 وكذا لك الجواب لو احدثوا الكنيسة بعد ما صار من امصار المسلمين فلم يهدمها المسلمون
 حتى مظلوا ~~المصير~~ ثم عاد اليه المسلمون حتى صار مصرا فانه لا يهدم تلك الكنائس وكل مصر
 مضمرة المسلمون وكان فيه قبل ان يصير ولا كنائس وبيع فاذا المسلمون متعهم من الصلوة فيها
 فقالوا

فقالوا نحن قوم من اهل الذمة صالحنا الاسلام على بلادنا فليس لكم معنا من الصلوة في هذه الكنائس
وقال المسلمون لا بل اخذنا بلادكم عنوة ثم جعلناكم في متعلقاتنا منعكم من الصلوة فيها فان رغبوا الى
اما مهم وقد تطلوا الامر ولا يدري كيف كان الامر في الابتداء فان الامام ينظر هل في تلك
اثر مند الفقهاء واصحاب الاخبار فان اخبروا الفقهاء بغير اخذهم وعمل به وان لم يكن مند الفقهاء
اثر او كانت الآثار مختلفة فان الامام يجعلها صلحا ويجعل القول قول أهلها مع ايمانهم وان جاء
اثر انهم اهل صلح وجاء اثر انهم اخذوا عنوة وقهرافا لقول قولي لا ذمة ولو شهد قوم على شهادة
قوم انهم صلحوا وشهد قوم على شهادة قوم انهم اخذوا عنوة كانت الشهادة على انهم اخذوا عنوة
اولى ولو جاء اثر من ثقة انهم اخذوا عنوة وجاءت شهادة على شهادة انهم صلحوا كانت الشهادة احق
ولكن يشترط ان يكون شهود الاصل والفرع من المسلمين ولو جاء اثر انهم صلحوا او جاءت شهادة
على شهادة انهم اخذوا عنوة اخذنا بشهادة ايضا ويمتنع ان يكون الشهود من الملحدين لوم من اهل الذمة
كذا في الذخيرة * وينبغي ان لا يترك احد من اهل الذمة يشبه بالمسلم في ملبوسه ولا في ركوبه ولا زينة
وهيئته ويمنعون من ركوب الفرس الا اذا وقعت الحاجة الى ذلك كذا في المحيط بالذمة والركوب بالضرورة
بان استعان بهم الامام في المحاربة والذب عن المسلمين فليزولوا في مجامع الملحدين فان لم تمت
الضرورة امروا بان يجازي مروج كهيئة الاكف كذا في الكافي * ولا يمنعون من ركوب البغل
البغل ولا من ركوب الحمار ولكن يمنعون من ان يضيئوا سرجا كسرج المسلم وينبغي ان يكون
على تربوس سرجهم مثل الرمانة قال الشيخ الامام الفقيه ابو جعفر روح الله عليه السلام ان يكون
قربوس سرجهم مثل مقدم الاكاف وهو مثل الرمانة وقال بعض مشايخنا راجع اراد به ان يكون
سروجهم كسروج المسلم وعلى مقدمها شيء كالرمانة والاول اصح ويمنعون من لبس الرداء
والعائم والدرعة التي يلبسها علماء الدين وينبغي ان يلبسوا قلائد من فضة وكذا
يمنعون ان يكون شركاء نعالهم كشركاء نعالنا وفي دارنا لا يلبس الرجال النعال وانما يلبسون المكعب
فيجب ان يكون مكعبهم على خلاف مكعبنا وينبغي ان تكون خفيته فائدة اللون ولا تكون مزينة
وينبغي ان يخرجوا من تحتهم مثل الحيط الحيط يعقد على وسطه وينبغي
ان يكون ذلك من اللينة او البصوف ولا يكون من الابرهم وينبغي ان يكون خفيطا
ولا يكون رفيفا بحيث لا يقع البصر عليه الا وان يدقق النظر قال شيخ الاسلام رح وينبغي ان يعقده

على وسطه مقداً ولا يجعل له حلقة يشده كما يشد المسلم المنطقة ولكن يعلقون على اليمين والشمال ولا يتركون ان يلبسوا خفافاً مزينة وينبغي ان يكون خفافهم خشنة فامدة اللون وكذا لا يتركون ان يلبسوا اقبعة مزينة وقمصاً مزينة بل يلبسون اقبعة خشنة من كرايس ازاراتها طويلة وذبولها قصيرة وكذلك يلبسون قمصاً خشنة من كرايس جيوبهم على صدورهم كما يكون للمعمران وهذا كله اذا وقع الظهور عليهم فاما اذا وقع معهم الصلح على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلك ثم اختلف المشايخ رح بعد هذا ان المخالفة بيننا وبينهم شرط بعلامة واحدة او بعلامتين او بالثلاث وكان الحاكم الامام ابو محمد رح يقول ان صالحتهم الامام واعطاهم الذمة بعلامة واحدة لا يزداد عليها واما اذا فتح بلدة فهر او عنوة كان للامام ان يلزمهم العلامات وهو الصحيح كذا في المحيط * ويجب ان يتميز نساءهم من نساء المسلمين حال المشي في الطرق والجماعات فيجعل في احناقهم طوق الحديد ويخالف ازارهن ازار المسلمين ويكون على دورهم علامات يتميز بها من دور المسلمين لئلا يفتق عليها السائل فيدعولهم بالمفخرة فالحاصل انه يجب تمييزهم بما يشعر بذلهم وصغارهم وقهرهم بما يتعارفه اهل كل بلدة وزمان كذا في الاختيار شرح المختار * ذمى مال مسلماً من طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يدل على ذلك لانه امانة على المعصية * مسلم له ام ذمينة او اب ذمى ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة وله ان يقوده من البيعة الى منزله كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يحملون السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يبدؤ بالسلام ويرد عليهم بقوته وعلبكم فقط كذا في فتح القدير * وعبيد اهل الذمة لا يؤخذون بالكستيجات هو المختار كذا في الفتاوى الكبرى * وليس للمصراني ان يضرب في منزله بالنافوس في مصر المسلمين ولا ان يجمع فيه بهم انما له ان يصلي فيه ولا ان يخرجوا الصليب او غير ذلك من كنائسهم ولزفعوا اصواتهم بقراءة الزبور والانجيل ان كان فيه اظهار الشرك منعوا من ذلك وان لم يقع بذلك اظهار الشرك لا يمنع ويمنعون من قراءة ذلك في اسواق المسلمين وكذا من بيع الخمر والخنزير ومن اظهار الخمر والخنزير في المصر وما كان في قنات المصر ولا بأس باخراج الصليب وضرب الناقوس اذا جاوزوا اقلية المصر وفي كل قرية او موضع ليس من المنصار المسلمين فانهم لا يمنعون من ذلك وان كان فيها عدد من المسلمين يسكنون فيها كذا قال محمد رح في السير وقال كثير من ائمة بلخ انما قال محمد رح ذلك في قراهم بالكونة

فان ثمة عامة من يسكنها اهل الذمة والروافض ما في ديارنا يمنعون من ذلك في القرى
كما يمنعون منه في الامصار ومشائخنا رج قالوا لا يمنعون من اظهار ذلك واجد انهم في القرى
على كل حال كذا في فتاوى قاضيهان * في تجنيس خواهر زاده فان اظهروا في مصر من امصار
المسلمين او في قرية من قرى المسلمين شيئا لم يصالحوا عليه مثل الزنا والفواحش والمزامير
والطبول والغناء واللهو والنوح واللعب بالحمام منعوا منه كما يمنع المسلم منه وفي
التجريد ولا ينبغي للمسلمين ان ينزلوا عليهم في منزلهم ولا باخذون شيئا من دورهم وارضيتهم
الا بتمليك من قبلهم كذا في التاتارخانية * وان اتخذ المسلمون مصرا في ارض موات
لا يملكها احد فان كان بقرب ذلك قرى لاهل الذمة فعظم المصرا حتى بلغ تلك القرى
وجاوزها فقد صارت من جملة المصرا لحاظة المصرب جواربها فلن كان لهم في تلك القرى بيع
وكنائس قديمة تركت على جالها وان ارادوا ان يحد ثوا في شيء من تلك القرى ببيعة
او كنيسة او بيت نار بعد ما صارت مصرا للمسلمين منعوا عن ذلك قال وكل مصر من امصار
المسلمين بجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود فليس ينبغي لمسلم ولا كافر ان يدخل فيه خمر او لا خنزيرا
ظاهرا فان ادخل فيه مسلم خمر او خنزيرا قال انما مررت مجتازا وانما اريد ان اخلل الخمر
او قال ليس هذا لي وانما هي لغيري ولم يخبر لمن هي فانه ينظر ان كان رجلا متدينا لا يمتهم على
ذلك خلى سبيله وامره ان يخلل الخمر وان كان رجلا يمتهم بتناول ذلك اهريق خمره وذبح
خنزيره فاحرق بالنار وان رأى الامام ان يؤذبه باسواط ويحبسه حتى يظهر توبته فعل وان
اتصير على احدهما اما الضرب او الحبس فله ذلك ولا ينبغي له ان يتحرق الزق الذي فيه الخمر
ولا ان يكسر الاناء الذي فيه الخمر فان خرق الزق او كسر الاناء فهو ضامن فلن كان من رأى
الامام ان يفعل ذلك مقوبة على صاحبه او امر غيره ان يفعل فلا ضمان فان اخذ الامام الزق
والداية التي عليها الخمر وباع ذلك كله فالبيع باطل وان كان الذي ادخل الخمر مصرا من
امصار المسلمين رجلا من اهل الذمة فان كان جاهلا رد الا مالهم عليه متاعه واخرجه من المصرا
واخبره انه ان صادقه ومعنى قوله ان كان جاهلا ان لا يعلم انه لا ينبغي له ان يفعل ذلك وان كان
الما فالامام لا يريق خمره ولا يذبح خنزيره ولكن ان رأى ان يؤذبه بالضرب او الحبس
فعل ذلك وان اتلف مسلم فعليه الضمان الا ان يكون ما يرى ان يفعل ذلك به على

وجه العقوبة ففعل او امر انسانا به فم لا ضمان عليه وان مر رجل من اهل الذمة بخمر له في مفيئة في مثل دجلة او الفرات فمر بذلك في وسط بغداد او مدائن او واسط لا يمنع من ذلك وكذلك لو اراد المرور بالخمر في طريق الامصار ولا ممر لهم فيه لك فانهم لا يمنعون منه وينبغي للامام ان يبعث معهم امينا حتى لا يتعرض احد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مساكن المسلمين المتهمين بشرب ذلك * وكل قرية من قرى اهل الذمة او مصر من امصارهم اظهر واقيم شيئا من الفسق مما لم يصالحوا عليه نحو الزنا وفيرة من الفواحش التي يحرمونها في دينهم فانهم يمنعون عن ذلك كما يمنع المسلمون وكذلك يمنعون عن السكر لانهم لا يستحلونه وانما يستحلون اصل الشرب وكذلك يمنعون من اظها ربيع المزامير والطنبور للهو وغير ذلك كما منع منه المسلم ومن كسر شيئا من ذلك فلا ضمان كمالو كسر لمسلم وهذا على قولهما فاما على قول ابى حنيفة رح يضمن الكا مبر قيمته لا للهو كما لو كسره لمسلم كذا في الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان احكام اهل الذمة واهل الشرك * مسلم له امرأة ذمية ليس له ان يمنعها عن شرب الخمر لانه حلال عندها وله ان يمنعها عن ادخال الخمر في المنزل وليس له ان يجبرها على الغسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى قاضيجان * قال في كتاب العشر والخراج ولا يترك واحد منهم حتى يشتري دارا او منزلا في مصر من امصار المسلمين وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في مصر من امصار المسلمين وبهذه الرواية اخذ الحسن بن زياد وعلى رواية عامة الكتب يمكنون من المقام في دار الاسلام الا ان يكون مصرا من امصار العرب نحو ارض الحجاز فانهم لا يمكنون من المقام فيها كذا في المحيط * وكان الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني يقول هذا اذا نزلوا بحيث لا يتعطل بسبب سكناهم ولا يتقلل بعض جماعات المسلمين واما اذا كثروا بحيث يتعطل بسبب سكناهم او يتقلل يمنعون من السكنى فيما بين الناس ويؤمرون بان يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها جماعة وهو محفوظ من ابي يوسف رح في الامالى وان اشترى دارا في مصر من هذه الامصار فارادوا ان يتخذوا دارا منها كنيسة او بيعة او بيت ياجتمعون في ذاك لصلواتهم منعوا من ذلك وان استاجر وامر رجل من المسلمين دارا او بيتا لشيء من ذلك كره للمسلم ان يؤجرهم وان اجرهم دارا او منزلا لينزلوا فيها فاطهروا فيها ما ذكرنا

فيها ما نكرها بمنعهم صاحب الدور وغيره من ذلك ولا ينفعهم فقد الاجارة كذا في الذخيرة *
ومن امتنع من اداء الجزية او قتل مسلما او زنى بمسلمة او سب النبي صلى الله عليه وسلم
لم ينقض عهده ولو امتنع من قبولها نقض عهده ولا ينقض العهد الا ان يلحق بدار الحرب او يغلبوا
على موضع قرية او حصن فيها رهونا واذا انتقض عهده فحكمه حكم المرتد معناه في حكمه
باللحاق بموته واذا تاب يقبل توبته ويعود ذمته ولا يبطل امان ذريته بنقض عهده وتبين منه
زوجته الذميمة التي خلفها في دار الاسلام اجماعا ويقسم ماله بين ورثته وكذا في حكم ما حماه
من ماله الى دار الحرب بعد النقص ولو ظهر على الدار يكون فيا لعامة المسلمين ولو لحق
بدار الحرب ثم عاد الى دار الاسلام واخذ من ماله وادخله دار الحرب ثم ظهر على الدار فالورثة
احق به قبل القسمة مجانا وبعد القسمة بالقيمة ولو اسر يسترى بخلاف المرتد اذا لحق ثم ظهر
على الدار فاسر لا يسترى بل يقتل اذا لم يسلم وكذا يجوز وضع الجزية عليه اذا ما د بعد نقضه
وقبلها بخلاف المرتد كذا في فتح القدير * الباب التاسع في احكام المرتدين * المرتد عرفا هو الراجع
عن دين الاسلام كذا في النهر الفائق * وركن الرد اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد
وجود الايمان * وشرائط صحتها العقل فلا يصح ردة المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل واما من
جنونه ينقطع فلن ارتد حال الجنون لم يصح وان ارتد حال افاقته صححت وكذا لا يصح ردة السكران
الذاهب العقل والبلوغ ليس بشرط لصحتها وكذا الذكورة ليست بشرط لصحتها ومنها الطوع
فلا يصح ردة المكره عليها كذا في البحر الرائق ناقلا من البدائع * والصبي الذي يعقل
هو الذي يعرف ان الاسلام سبب النجاة ويميزا الخبيث من الطيب والحلوم من المركذا
في السراج الوهاج * وقدر في فتاوى قارئ الهداية مقله بان يبلغ سبع سنين كذا في
النهر الفائق * من اصابه برسام او اطعم شيئا فذهب عقله فهذه غارت لم يكن ذلك ارتدادا
وكذا لو كان معتوها او موسوسا او مغلوبا على عقله بوجه من الوجوه فهو على هذا كذا في
السراج الوهاج * اذا ارتد المسلم من الاسلام والعيان بالله عرض عليه الاسلام فان كانت له
شبهة ابدأها كشفت الا ان العرض على ما قالوا غير واجب بل مستحب كذا في فتح القدير *
ويحبس ثلاثة ايام فلن اسلم والا قتل هذا اذا استمهل فاما ان الملم يستمهل قتل من ساءته
ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد كذا في السراج الوهاج * واسلامته ان يأتي بكلمة الشهادة

وتبرأ من الاديان كلها سوى الاسلام وان تبرأ مما انتقل اليه كفى كذا في المحيط * نقل الناطقي
في الاجناس عن كتاب الارندان للحسن فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد الى الكفر
حتى فعل ذلك ثلث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التاجيل فانه يؤجله الامام بثلاثة ايام
فان عاد الى الكفر رابعا ثم طلب التاجيل فانه لا يؤجله فان اسلم والاقتل وقال الكرخي
في مختصرة فلن يرجع ايضا عن الاسلام فاقى به الامام بعد ثلثة استتابه ايضا فان لم يتب قتله
ولا يؤجله وان هو تاب به ضربه وجيعا ولا يبلغ به الحد ثم يحبس ولا يخرج من السجن حتى
يرجع عليه خشوع التوبة ويرى من حاله حال انسان قد اخلص فاذا فعل ذلك خلى سبيله
فان عاد بعد ما خلى سبيله فعل به مثل ذلك ابدا مادام يرجع الى الاسلام ولا يقتل الا ان يابى
ان يسلم قال ابو الحسن الكرخي وهذا قول اصحابنا جميعا ان المرتد يستتاب ابدا كذا
في غاية البيان * فان قتله قاتل قبل مرض الاسلام عليه او قطع عضوا منه كره ذلك كراهة تنزيه
هكذا في فتح القدير * فلا ضمان عليه لكنه اذا فعل بغیر اذن الامام ادب على ما صنع كذا
في غاية البيان * واذا ارتد الصبي وهو عقل فارتداده ارتداد عند ابي حنيفة ومحمد رح يجبر
على الاسلام ولا يقتل كذا في السراج الوهاج * وكذا اذا ارتد الصبي المراهق هكذا في
محيط السرخسي * ولا تقتل المرتدة بل تحبس حتى تسلم وتضرب في كل ثلثة ايام مائة
في الحمل على الاسلام ولو قتلها قاتل لا يجب عليه شيء للشبهة والامة يجبرها مولاهما فيه
من الجمع بين الحقيين بان يجعل منزل المولى سجنها لها وبفرض التاديب اليه مع توفير
حقه في الاستخدام وقال في الاصل دفعت اليه اذا احتاج اليها والصحيح انها تدفع اليه احتاج
اولم يحتج طلب اولم يطلب كذا في التبيين * ولا يطأها المولى * والصغيرة العاقلة كالبالغة والخنثى
المشكك كالمراة هكذا في النهر الفائق * ولا تسرق الحرة المرتدة مادامت في دار الاسلام
فلن لحقت بدار الحرب فتح تسترق اذا سبيت ومن ابي حنيفة رح في النوادر تسترق في
دار الاسلام ايضا قبل ولو افتى بهذه الرواية لا بأس في من كانت ذات زوج وينبغي ان يسترقها
الزوج من الامام او يهبها الامام له اذا كان مصرفا فيملكها وحينئذ يتولى هو حبسها وضربها
على الاسلام هكذا في فتح القدير * بشر من الوليد من ابي يوسف رح اذا جحد المرتد الردة
واقرب التوحيد وبمعرفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبدن الاسلام فهذا منه توبة كذا

في المحيط * ويزول ملك المرتد من ماله برده زوالا موقوفا فان اسلم ماله ملكه وان مات او قتل على رده ورث كسب اسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده نفي بعد قضاء دين رده وهذا عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يزول ملكه ثم اختلفت الروايات من ابي حنيفة رح فيمن يرث المرتد روى محمد عنه انه يعتبر كونه وارثا عند موت المرتد او قتله او القضاء بلحاقه وهي الاصح وتورثه امرأته المسلمة اذا مات او قتل او قضى عليه باللاحق وهي في العدة لانه صار فارا بالردة اذ الردة بمنزلة المرض والمرتدة لا يرثها زوجها الا ان تكون مريضة فيرثها ويرثها اقرارها بجميع ماله حتى المكسوب في ردها كذا في التبيين * وان لحق بدار الحرب مرتدا او حكم الحاكم بلحاقه عتق مدبرة وامهات اولاد موحلت ديونه المؤجلة ونقل ما اكتسبه في حالة الاسلام الى ورثته المسلمين باتفاق علما ثلثة واما ما اوصى به في حال اسلامه فالمدكور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره انها تبطل مطلقا من غير فرق بين ما هو قربة او غير قربة ومن غير ذكر خلاف كذا في فتح القدير * المرتد مادام متوددا في دار الاسلام فالقاضي لا يقضى بشيء من هذه الاحكام كذا في المحيط * وتصرف المرتد في رده على اربعة اوجه منها ما ينفذ في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء والاداءات جارية بولد مدعي النشب ثبت مسب الولد منه ويرث ذلك الولد مع ورثته ونصير الجارية ام ولد له وينفذ منه تسليم الشفعة والحجر على عبده الماذون ومنها ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح * لا يجوز له ان يتزوج امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا ذمية لا حرة ولا مملوكة ويحرم ذبحه وصيد بالكل والبارى والرمي ومنها ما هو موقوف عند الكل وهو المفاوضة فانه اذا فاض مسلما يتوقف في توليهم اهل اسلام نفذت المفاوضة وان مات او قتل على رده او لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه بطلت المفاوضة وتصير عانا من الاصل عند ابي يوسف ومحمد رح وعند ابي حنيفة رح لا تبطل اصلا ومنها ما اختلفوا في توقيفه البيع والشراء والاجارة والعتاق والتدبير والكتابة والوصية وقبض الديون عند ابي حنيفة رح هذه التصرفات موقوفة ان اسلم نفذت وان مات او قتل او قضى بلحاقه بدار الحرب تبطل وتصرف المكاتب في رده نافذ في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * واذا باع الرجل عبده المرتدا وامته المرتدة فابيع جائز كذا في المبسوط * المرتد اذا عاد تابا الى دار الاسلام ان كان مودة قبل حكم القاضي باللاحق بطل حكم الردة في ماله

فصار كانه لم يزل مسلماً ولا يعتق عليه شيء من امهات اولاده والمدبرين وان كان بعد الحكم فكل ما وجد في يد ورثته اخذه واما ما ازاله الوارث من ملكه هو اء كان بسبب بلحقه الفسخ كالبيع والهبة او بسبب لا يلحقه الفسخ كالامتناع والتدبير والاستيلاء فذلك كله ماض لا سبيل للمرتد عليه ولا ضمان على الوارث ايضا كذا في غاية البيان * اذا وطئ المرتد جارية نصرانية كانت له في جالته الاسلام فجاءت بولد لا اكثر من ستة اشهر منذ ارتد فانها هاهن هي ام ولده والولد حراً وهو ابنه كذا في الهداية * فان مات او قتل المرتد لم يرثه ولده فان كانت الامة مسلمة ورثه الابن مات على الردة او لحق * مرتد لحق بماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فهو في ولا سبيل لورثته عليه وان كان لحق بدار الحرب ثم رجع وذهب بماله وادخله دار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فانه يرد على ورثته الا انه يغير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة وان لحق المرتد بدار الحرب وله مبدف قضى به لابنته فكانت ابنته ثم جاء المرتد مسلماً فالكتابة على مالها والمكتابة والولاء للذي جاء مسلماً كذا في الكافي * بخلاف ما اذا رجع بعد ما اعتق المكاتبة فان الولاء فيه للابن كذا في النهاية * قال محمد رح في الجا مع الصغير مرتد قتل رجلاً خطأ ولحق بدار الحرب ومات او قتل على الردة او هوى في دار الاسلام فالدينه في ماله عندهم فان لم يكن له الاكسب الاسلام او كسب الردة تستوفى الدية منه وان كان له كسب الاسلام وكسب الردة فعلى قولها يستوفى الدية من الكسبين واما على قول ابي حنيفة رح تستوفى من كسب الاسلام اولا فان فضل منها شيء يستوفى الفضل من كسب الردة كذا في المحيط * هذا اذا قتل او مات قبل ان يسلم واما اذا اسلم ثم مات او لم يموت يكون في الكسبين جميعاً بالاتفاق كذا في التبیین * وما ائصب المرتد من شيء او غسده فضاء ذلك في ماله عندهم جميعاً هذا اذا ثبت الغصب واختلاف المال بالمعينة اما اذا ثبت باقرار المرتد فعند ابي يوسف ومحمد رح يستوفى ذلك من الكسبين وعند ابي حنيفة رح يستوفى ذلك من كسب الردة هكذا ذكر شيخ الاسلام وهذا ان كان الجاني هو المرتد اما اذا جنى على المرتد بان قطعت يده او رجله بعد الردة صمداً ذكر محمد رح في الاصل ان الجاني لا يضمن سواء مات المرتد من ذلك القطع على الردة او مات مسلماً هذا اذا قطعت يده وهو مرتد فاما اذا قطعت يده وهو مسلم والقاطع

والقاطع مسلم ايضا قطع يده عمدا او خطأ ثم ارتد المقتطوعة يده ومات على الردة من ذلك القطع فان على الجاني دية اليد خطأ كان القطع او عمدا ولا يضمن ضمان النفس فان كان القطع عمدا يجب الدية في مال القاطع وان كان خطأ يجب الدية على ما قلته هذا اذا مات على الردة من ذلك القطع فاما اذا اسلم ومات مسلما من ذلك القطع فان كان لم يلحق بدار الحرب او لحق الا انه عاد مسلما قبل القضاء بلحقه بدار الحرب ففي الاستحسان يجب دية النفس على الكمال عمدا كان او خطأ الا انه ان كان خطأ يجب على العاقلة وان كان عمدا يجب في ماله ولا يجب القصاص في العمد وبه اخذ ابو حنيفة وابو يوسف زوج كذا في المحيط * اما اذا لحق بدار الحرب وقضى به القاضي ثم عاد مسلما ومات من ذلك القطع فعلى القاطع نصف الدية كذا في غايه البيان * اذا ارتد القاطع والمقتطوعة يده بقي على الاسلام وقتل القاطع بسبب الردة ثم مات المقتطوعة يده ذكر في الاصل انه ان كان القتل عمدا فلا شيء له وان كان خطأ فان برأ فعلى عاقلته ضمان اليد وان مات فعلى عاقلته دية النفس * مدبرة او ام ولدان ارتدت ولحققت بدار الحرب فمات مولها في دار الاسلام ثم اخذت اسيرا فهي في خلاف ما لو استرق على ملك المولى فانها ترد عليه كذا في المحيط * اذا ارتد امكاتب ولحق بدار الحرب واكتسب مالا فاخذ بما له وابى ابن يسلم فقتل فانه يوفي مولاه مكاتبته وما بقي فلورثته كذا في الهداية * وان لم يف ما تركه لمكاتبته فما ترك لمولاه كذا في الكافي * عدا ارتد مع مولاه ولحقا بدار الحرب فمات المولى هنا لك واسر العبد فهو في ويقتل ان لم يسلم ولو ارتد العبد واخذ مال مولاه فذهب به الى دار الحرب ثم اخذ مع ذلك المال لم يكن نيا ويترك على مولاه * قوم ارتدوا عن الاسلام وحاربوا المسلمين وغلّبوا على مدينة من مدائنهم في ارض الحرب ومعهم نساؤهم وذراريهم ثم ظهر المسلمون عليهم فانه يقتل رجالهم وتسبى نساؤهم وذراريهم كذا في المبسوط * زوجان ارتدوا ولحقا بدار الحرب فحبلت المرأة بدار الحرب وولدت ولدا ولولدهما ولد فظهر عليهم فالولدان في يجبر الولد الاول على الاسلام ولا يجبر ولد الولد على الاسلام ولو حبلت في دارنا فالجواب كذلك كذا في الكافي * في النوا درانهما اذا ارتدوا ولحقا بولد صغير لهما دار الحرب فولد لذلك الولد الولد بعد ما كبر ثم ظهر المسلمون على ولد الولد فهو يجبر على الاسلام في قول ابي حنيفة ومحمد رحم كذا في المحيط * الذي كان اسلامه تبعا لابويه اذا بلغ مرتدا ففي القياس

يقتل وفي الاستحسان لا يقتل * اسلم في صغره ثم بلغ مرتدًا فغنى الفياض يقتل وفي الاستحسان لا يقتل مرتدًا * والمكره على الاسلام اذا ارتد لا يقتل استحسانا وفي كل ذلك يجبر على الاسلام ولو قتله قاتل قبل ان يسلم لا يلزمه شيء والمليط في دار الاسلام محكوم باسلامه ولو بلغ كافرا اجبر على الاسلام ولا يقتل كذا في فتح القدير * موجبات الكفر انواع منها ما يتعلق بالايمان والاسلام اذا قال الرجل لا ادرى اصحيح ايمانى ام لان هذا خطاء عظيم الا اذا اراد به نفى الشك * من شك في ايمانه وقال انا مؤمن ان شاء الله فهو كافر الا اذا اول فقال لا ادرى اخرج من الدنيا مؤمنا فم لا يكفر ومن قال بخلق القرآن فهو كافر وكذا من قال بخلق الايمان فهو كافر ومن اعتقد ان الايمان والكفر واحد فهو كافر ومن لا يرضى بالايمان فهو كافر كذا في الذخيرة * ومن يرضى بكفر نفسه فقد كفر ومن يرضى بكفر غيره فقد اختلف المشائخ رح في كتاب التخيير في كلمات الكفر ان رضى بكفر غيره ليعذب على الخلود لا يكفر وان رضى بفكره ليقول في الله ما لا يليق بصفاة يكفر وعليه الفتوى كذا في التاثيرا خانية * من قال لا ادرى صفة الاسلام فهو كافر وذكر شمس الائمة الحلواني رح هذه المسئلة وبالف فيها فقال هذا رجل ليس له دين ولا صلوة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح واولاده الزنا وقال في الجامع مع مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها ابوان نصرانيان وكبرت وهي لا تعقل دينا من الاديان ولا تصفه وهي غير معتوفة فانها تبين من زوجها معنى قول محمد رح لا تعقل دينا من الاديان لا تعرفه بقلبها ومعنى قوله لا تصفه لا تعبر باللسان وكذلك الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقله وهي لا تعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معتوفة بانت من زوجها وفي فتاوى النسفي سئل عن امرأة قيل لها تو حيرم اني فقالت لا ان ارادت انها لا تحفظ التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يضرها وان ارادت انها لا تعرف وحداية الله تعالى فليست بمؤمنة ولم يصح نكاحها وعن حماد بن ابى حنيفة رح ان من مات ولم يعرف ان له خالقا وان الله عز وجل دارا غير هذه الدار وان الظلم حرام فانه لم يؤمن كذا في المحيط * رجل يعصى ويقول مسلمانى ا شكارا بايد كره يكفر رجل قال للآخر مسلمانم فقال له لعنت برتو وهر مسلمانى تو يكفر كذا في الخلاصة * نصرانى اسلم فمات ابوه فقال لبيت ابنى لم اسلم الى هذا الوقت حتى اخذت مال الاب يكفر كذا في الفصول العمادية * نصرانى اتى مسلما فقال ا عرض على الاسلام حتى اسلم عندك فقال

اذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام فتسلم منه اختلغوا فيه قال ابو جعفر زح
 لا يصير كافرا كذا في فتاوى قاضى خان * كافرا سلم فقال له رجل ترا به آدمي خود از دين خود يكفر
 كذا في الخلاصة * ومنها ما يتعلق بقات الله تعالى وصفاته وغير ذلك يكفر اذا وصف الله تعالى
 بما لا يليق به او تسخر باسم من اسمائه او بامر من او امره او انكر وعده ووعدته او جعل له شريكا
 او ولدا او زوجة او نسبه الى الجهل او العجز او النقص و يكفر بقوله يجوز ان يفعل الله تعالى
 فعلا لا حكمة فيه و يكفر ان اعتقد ان الله تعالى يرضى بالكفر كذا في البحر الرائق * اذا قال
 لواء مرني الله بكذا لم افعل فقد كفر كذا في المحيط * وفي التخيير ما جاء في القرآن من اليد والوجه لله
 تعالى وليس بجارية هل يجوز اطلاق هذه الاشياء بالفارسية قال بعض المشائخ رح يجوز ان الم يعتقد
 الجوارح وقال اكثرهم لا يصح وعليه الاعتماد كذا في التاتارخانية * ولو قال فلان في عيني كاليهود في
 عين الله تعالى يكفر وعليه جمهور المشائخ وقيل ان عني به استباح فعلة لا يكفر كذا في الفصول العمانية *
 ولو مات انسان فقال الآخر خذ ايرادى بايست كفر كذا في الخلاصة * ولو قال اين كاري است خذ ايراد خذ
 است لا يكفر وهي كلمة شنيعة كذا في خزائن المفتين * ان قال لخصمه با تو بحكم خدا كار ميكنم
 فقال خصمه من حكم خدا نم او قال اين جا حكم نرو او قال اين جا حكم نيست او قال خداي حاكمي را
 نشايد او قال اين جا ديواست حكم كند فهذا كله كفر سئل الحاكم عبد الرحمن عن من قال برسم كار كنم
 به حكم ني هل هو كفر قال ان كان مراده فساد الحق وترك الشرع واتباع الرسم لا رد الحكم
 لا يكفر كذا في المحيط * رجل وضع ثيابه في موضع فقال سلمتها الى الله قال له غيره سلمتها الى من
 لا يمنع السارق اذا اسرق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل زح لا يصير كافرا رجل قال
 اگر مادر و غريگو ئيم خد ا دروغ مي كويد لا يكفر * رجل قال لامرأته في الغضب آن رو سپي كه ترا زاد
 و آن بعا كه ترا گشت و آن خد ائي كه ترا آفريد قال بعضهم يكون كفرا وسئل ابو نصر الدبوسي رح
 من هذا فتامل في ذلك ايام اولم يجب قال رضى الله تعالى عنه الظاهر انه يكون كفرا كذا في
 فتاوى قاضى خان * لو قال لرجل لا يمرض هذا منسى الله تعالى منه او قال هذا مما نسيه
 فهذا كفر عند بعضهم وهو الاصح ولو قال خداي بازبان تو بس نياید من چگونه بس آيم يكفر
 ولو قال لامرأته انت احب الي من الله تعالى يكفر كذا في الخلاصة * لو قال فلان قضاي بد رسيد
 فهذا خطأ عظيم كذا في المحيط * لو قال لرجل الله عز و علا نعم عليك فاحسن كما احسن الله اليك

فقال ربنا هذا جنک کن لانبا لا یطیعہ لا یکر علی الاصلح کذا فی خزائن المفتین * رجالان بینهما خصومة فقال ایحدہما لصاحبه ینہدہا بنہ و یأسی الی ہر و یانہ ای جنک کن قال اکثرہم لا یكون کفرا کذا فی فتاوی قاضی خان * قال صاحب الجاسع الاچندر و ہوا اصحیح ہندنا و فی الخانیة و علیہ الفتوی کذا فی التبا تاریخانیة * یلو قال بشو و ہا ہدی جنک کن قال بعضہم یكون کفرا و الیہ مال الشیخ الامام ابو یکر محمد بن الفضل و قال الشیخ الامام و الاحوط تجدید النکاح کذا فی فتاوی قاضی خان * یکفر با ثبات المکان للہ تعالی فلو قال از نہ اہیج مکان خالی نیست یکفر و لو قال اللہ تعالی فی السماء فان قصد بہ حکایة ما جاء فیہ ظاہر الاخبار لا یکفر و ان اراد بہ المکان یکفر و ان لم یکن لہ نية یکفر ہند الا کثر و ہوا لا صیح و علیہ الفتوی و یکفر بقولہ اللہ تعالی جلس للانصاف او قام لہ بوصفہ اللہ تعالی بالفوق و التحت کذا فی البحر الرائق * و لو قال مرا بر آسمان خدای است در زمین فلان یکفر کذا فی فتاوی قاضی خان * اذا قال خدافر و میگرد از آسمان او قال می بیند او قال از عرش فہذا کفر ہند اکثرہم الا ان یقول بالعربیة یطلع و لو قال خدای از بر عرش بداند فہذا الیس بکفر و لو قال از زیر عرش میداند فہذا کفر و لو قال اری اللہ تعالی فی الجنة فہذا کفر و لو قال من الجنة فہو لیس بکفر کذا فی المحيط * قال ابو حفص رح من نسب اللہ تعالی الی الجور فقد کفر کذا فی الفصول العما دیة * رجل قال یارب این ستم پسند قال بعضہم یکفر و الاصلح انہ لا یکفر و لو قال خدای عز و جل بر تو ستم کند چنانکہ تو بر من کردی الاصلح انہ لا یکفر و لو قال لو انصف اللہ عز و جل یوم القیمة ان نصف منک یکفر ما لو قال اذا مکان لولا یکفر کذا فی الظہیریة * و لو قال ان قضی اللہ تعالی یوم القیمة بالحق و العدل اخذتک بحقی فہذا کفر کذا فی المحيط * قبل لہ ہذا مکان لا الہ فیہ و لا رسول فقال یراد بہذا الکلام انہ مکان لا یعمل فیہ با مر اللہ و رسولہ قبل لہ لو کان ہذا فی مکان اہلہ زہاد مطیعون قال ان کان یعمل فیہ با مر اللہ و امر رسولہ فانکر کونہ دینا کالصلوات الخمس فانہ یکفر کذا فی البینیمة * و لو قال حین یظلم ظالم یارب از وی این ستم پسند یرا اگر تو پندیری من نہ پندیرم فہذا کفر کانہ قال ان رضیت فان لا ارضی کذا فی الخلاصة * رجل قال یانہ ای روزی بر من فراخ کن یا باز رگانی من روندہ کن یا بر من جو رکن قال ابو نصر الدبوسی رح یصیر کافرا

یصبر کافر ابا لله کذا فی فتاویٰ قاضیخان * رجل قال لا خرد و روغ گو فقال دروغ از بهر چیست
 از بهر آنکه بگوید کفر فی الحال و لو قيل له اطلب رضا الله فقال مرا نمی باید او قال اگر خدای مرا
 در بهشت کند غارت کنم او قيل لا تعص الله فان الله تعالى يدخلک النار فقال من از دوزخ
 نمی اندیشم او قيل لا تأکل الكثير فان الله لا یحبک فقال من می خورم خواهی دوست داند
 و خواهی دشمن کفر بهذا کلمه و كذلك لو قيل له بیار خمد او بسیار غصب فقال چند آن خورم
 و چند آن غبسم و چند آن خدم که خود خواهم یکفر رجل قال لا خرد گناه کن چه خدای بسیار
 است فقال من عذاب بیکه ست بردارم یکفر و لو قيل له مادر و پدر میار فقال ليس لهما
 علی حق لا یکفر و لكن یصبر عاصبا * رجل قال لا بلیس ای ابلیس کار من بسان تان هر چه
تو فرمائی بکنم مادر و پدر بسیارم و هر چه نفرمائی نکنم یکفر کذا فی التا تاریخانیة ناقلا من التحییر *
لو قال اگر خدای دو جهان گردی حق خویش از تو بستانم یکفر کذا فی الخلاصة * رجل
قال قولا کذا فسمع رجل وقال خدای من این دروغ ترا راست گردانا و یا گوید خدای بد این
دروغ تو برکت کند قال بعضهم هذا قریب من الکفر و فی مصباح الدین رجل کذب فقال
 خیره با رک الله فی کذب یکفر و مثل نجم الدین صمن قال فلان باتو راست نمی رود
 فقال خدای تعالی نیز بادی راست نرود هل یکفر قال نعم و فی التحییر سألت
 صدر الاسلام جمال الدین من رجل قال خدای زرد و دوست می دارد و ما باده است
 قال ان قصد بهذا الکلام اضافة البخل الیه یکفرا ما بمجرد قوله یحب الذهب
 لا یکفر کذا فی التا تاریخانیة * لو قال ان شاء الله این کار بکنی فقال من بی ان شاء الله بکنم یکفر
کذا فی خزانه المفتین * قال المظلوم هذا بتقدیر الله تعالی فقال الظالم انا فعل بغير تقدیر الله
سبحانه کفر کذا فی الفصول العمادیة * لو قال ای خدای رحمت خویش از من دریغ مدار
فهم من الفاظ الکفر کذا فی السراجیة * ان اطالت المشاجرة بین الزوجین فقال الرجل لامرأته
خافی الله تعالی و اتقیه فقالت المرأة مجیبة له لا اخافه قال الشیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل
 ان کان الزوج عاتبها علی المعصیة الطادرة و یخونها من الله تعالی فاجابته بهذا تصیر مرتدة
 و تبین من زوجها و ان کان الذی عاتبها فی امر الا یخاف فیهِ من الله تعالی لم تکفرا الا ان ترید
 بذلك الاستحفاف فتبین من زوجها * رجل اراد ان یغرب غیره فقال له ذلک الرجل

الاتحاق بالله تعالى فقال لا روي من محمد رجا انه مثل من هذا فقال لا يكفر لانه ان يقول التقوى فيما افعل * واما رأي رجلا في نهضة وقال له الاخر الاتحاق بالله فقال لا يصير كافرا لانه لا يمكن التنازل وكذا اذا قيل لرجل الا تحسن الله تعالى فقال في حالة الغضب لا يصير كافرا كذا في فتاوى قاضي خن * ولو قال تامي شويم بد تر بد اي با ماي شو بد تر تامي شويم نيكو تر خد اي با ماي شو بد نيكو تر يكفر كذا في الخلاصة * وفي العنابية اگر حكم خد اي را يا شريعت بين خبر بر نه پندم چنانكه كسي گويدش خد اي چمار زن طلال كرده است گويد من اين حكم را نمي پسندم لهذا يكفر كذا في التاثير خانية * وان اقلت المرأة لابنها لماذا فعلت كذا فقال الابن والله ما فعلت فقالت المرأة مغضبة مودة وانه اخلاف المشايخ في كفرها كذا في المحيط * من قال خد اي عز وجل باشه و هيچ چيز نباشد فانه يكفر كذا في الظهيرية * ولو قال خد اي بحق من هم ييكوي كرده است بدى از من است فقد كفر كذا في المحيط * قيل لرجل باري باز من بس نيادمي فقال خد اي باز من بس نيادمي چگونه بس آيم يكفر كذا في الغياثية * ولو قال از خد اي مي بينم و از تو يا ز خد اي اميد مي دارم و بتوفيق قبيل و لو قال از خد اي مي بينم و سبب ترا ميدانم فهو حصن كذا في خزانه المفتين * اذا طلب يمين خصمه فقال الخصم احلف بالله فقال الطالب لا اريد اليمين بالله ولا ريد اليمين بالطلاق او العتاق فقد كفر عند بعض اصحابنا و عامتهم على انه لا يكفر و في تجنيس الناصري وهو الاصح و لو قال سو گد تو همان است و تير خرد همان فقد كفر و لو قال غير هذا اي مي دانم كه پيوست تر ابد عايد مي دارم فقد اخلاف المشايخ في كفره و لو قال من خد اي هم اهل بوجنه المزاح ليختي خود آيم فقد كفر كذا في التاثير خانية * رجل قال لا مرأته ترا حق استمسايه نمي بايد فقالت لا فقال ترا حق شوي نمي بايد فقالت لا فقال ترا حق خد انمي بايد فقالت لا فقد كفرت * رجل قال في مرضه وصيق عيشه باري بد انمي كه خد اي تعالي مرا پرا آفريد است چون از لذتهاي دنيا مرا ميچيست فقد قيل لا يكفر ولكن هذا الكلام خطأ عظيم * رجل قال ان الله يعذبك بمساويك وقال ذلك الاخر خد اي را نشاند كه تا خد اي هم از آن كند كه توي گوشي يكفر كذا في المحيط * وفي التخيير خد اي چه تواند كرد و چيزي ديگر نواند بجز دوزخ فقد كفر و مثله رجل را في حواءا قبيحا فقال بيش كار نماده است خد اي كه چنين آفريده كفر * فقير قال في شدت فقره و قلان هم بنده است با چندان نعمت و من هم بنده در چند بن رنج

باري ابن جنين مدل باشد كفر * رجل قال لا خزانة خدای بر من قتل طبعی كذا يست يكفر
وكذا لو قال يا غمير درگور يست او قال علم خدایي قد يم يست او قال المحدث وم اليك معلوم
الله يكفر كذا في النار خانية * يكفر با دخال الكاف في آخر الله عندند او من اسمك عبد الله ان كان
عالم على الاصح وبتصغير الخالق عمدا ان كان عالما هكذا في البحر الواقع * لو قال لا خزانة خدایي بر دل تو
به بخشاید بر دل من في ان مني به الاستغناء عن الرحمة فقد كفر وان مني به ان قلبي ثابت
بانبات الله تعالى غير مضطرب لا يكفر * صبى يبكي ويطلب ابيه وابنه يصلي فقال للصبى رجل
مكريني كزير تو الله می كند فهذا ليس بكفر لان معناه خدست الله يمكنه كذا في المحيط * رجل
وأى اعمى او مريضا فقال له خد ترا ديد و ترا چنان آفرید مرا چه گناه الصحيح انه
لا يكفر كذا في الخلاصة * ولو قال بخدای و بفاك باى تو يكفر ولو قال بخدای و بجان و سرتو
فيه اختلاف المشائخ رح كذا في اخضيرة * منها ما يتعلق بالانبياء عليهم الصلوة والسلام
من لم يقر ببعض الانبياء عليهم الصلوة والسلام ولم يرض بسنتهم من سنن المؤمنين فقد كفر
ومثل ابن مقاتل ممن انكر نبوة الخضر وذى الكفل قال كل من لم يجتمع الامة على نبوته
لا يضره ان جحد نبوته ولو قال لو كان فلان نبيا لم اؤمن به فقد كفر كذا في المحيط *
عن جعفر فيمن يقول آمنت بجميع البهائم ولا اعلم ان آدم نبى ام لا يكفر كذا في العنابية *
سئل عن ينسب الى الانبياء الفواحش كعزهم الى الزنا ونحوه الذى يقولهم ليلشوية
في يوسف عليه السلام قال يكفر لانه شتم لهم واستخفاف بهم قال ابو ذر من قال ان كل معصية
كفر وقال مع ذلك ان الانبياء عليهم السلام عصوا فكيف لانه شاتم ولو قال لم يعصوا حال
النبوة ولا قبلها كفر لانه رد النصوص سمعت بعضهم يقول اذا لم يعرف الرجل ان محمدا
صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء عليهم وعلى نبينا السلام فليس بمسلم كذا في البيتية * قال
ابو حفص الكبير كل من اراد بقلبه بغض نبى كفر وكذا لك من قال لو كان فلان نبيا
لم ارض به ولو قال انك فلان يا غمير بودى من بودى نكره يدى فلان اراد به لو كان فلان
رسول الله لم اؤمن به كفر كما لو قال لوا مرى الله يا مرى الله وفى الجامع الا صغر
اذا وقع بين رجل وبين صهره خلاف فقال ان بشر رسول الله لم اؤمن به لا يكفر
ولو قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا وعدلا نجونا كفر وكذا لك لو قال ان رسول الله

عليه السلام غلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون علي بن ابي طالب رضي الله عنه
وهؤلاء القوم خارجون عن ملة الاسلام * واحكامهم احكام المرتدين كذا في الظهيرية *
في اكره الاصل اذا اكره الرجل علي بن يشتم محمد صلى الله عليه وسلم فلهذا علي ثلثة
اوجه احدها ان يقول لم يخطر ببالى شيء وانما شتمت محمد كما طلبوا منى وانا غير راض
بذلك ففى هذا الوجه لا يكفر وكان كما لو اكره علي ان يتكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن
بالايمان الوجه الثاني ان يقول خطر ببالى رجل من النصاري اسمه محمد فارتدت بالشم
ذلك النصرائى وفي هذا الوجه لا يكفر ايضا الوجه الثالث ان يقول خطر ببالى رجل من النصاري
اسمه محمد فلم اشتم ذلك النصرائى وانما شتمت محمد صلى الله عليه وسلم وفي هذا الوجه
يكفر في القضاة وفيما بينه وبين ربه * ومن قال جن النبي صلى الله عليه وسلم يكفروا ومن قال
اخشى على النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر كذا في المحيط * ولو قال الرجل لولم يأكل آدم الحنطة لمصرنا
اشقياء يكفر كذا في الخلاصة * من انكر امتوا ترفد كفروا من انكر المشهور يكفر عند البعض
وقال عيسى بن ابا ن بضلل ولا يكفر وهو الصحيح ومن انكر خبر الواحد لا يكفر جاحده
غير انه يأنه بترك القبول هكذا في الظهيرية * اذا نمنى الرجل لنبي من الالبياء ان لا يكون
نبيا قالوا ان اراد به انه لولم يبعث نبيا لا يكون خارجا من الحكمة لا يكفر وان اراد به الاستغناء
والعداوة كان كافرا كذا في غناوى قاضى خان * ولو قال اكره ان يغير خبري الله عليه وسلم من
خواتم فرد كذا لم لا يكفر ولو قال باز فواهم لا يكفر كذا في الظهيرية * ولو قال رجل لعل مع غيره
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب كذا بان قال مثلا كان يحب الفرج فقال ذلك الغير
انا لا احبه فهذا كفر وهكذا روى عن ابي يوسف رجا ايضا وبعض المتأخرين قالوا اذا قال ذلك
على وجه الاهاق كان كفرا او بدونه لا يكون كفرا * رجل قال مع غيره ان آدم عليه السلام
تسج الكربا من بين ما به هؤلاء يمكان ما شيم فهذا كفر * رجل قال لغيره كلما كان يا كل
رسول الله صلى الله عليه وسلم يلحس اصابعه الثلث فقال ذلك الرجل ائمن بي ادنى است
فهذا كفر اذا قال بغيره يسمى است وبقا ان كان طعام خور منه وسف زشيمه قال ان كان قهاونا

قد وجد هذا اللفظ في جميع النسخ الا في نسخة واحدة والظاهر انه زائد

بالسنة يكفر ولو قال ايمن في رسم است سببت بعت كبروني و دستار بزرگوار آوردن فان قال ذلك على سبيل الطعن في صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كفر وكذا في المحيطة * اگر در روز عاشورا یکی را گویند که سر من که سر من که درین روز منبت است او گویند که زان و خنشان بود کاخر گردد * وفي التخيير رجل تكلم بكلام فقال له اخذ دودجی گوید اگر همه پیغمبر است يلزمه الكفر وكذا كذا لو قال سخن و بی نکر و ام اگر همه پیغمبر است * رجل قال لاخرگران خوی است اگر همه پیغمبر است او قال اگر خانیل است یا همه فرشته * مقرب است گران جان است کفر فی الحال * رجل اراد ان يضرب عبده فقال له رجل لا تضربه فقال اگر محمد مصطفی گوید من نهم او قال اگر از آسمان بآید که من هم بزنم يلزمه الكفر قال رض سالت صدر الاسلام جمال الدين ممن قرأ حدیثا من احادیث النبی صلی الله علیه وسلم فقال رجل همه روز خاشما خواند قال ان اضاف ذلك الى القاري لا الى النبی صلی الله علیه وسلم ينظر ان كان حدیثا يتعلق بالدين واحكام الشرع يكفروا وان كان حدیثا لا يتعلق به لا يكفروا ويحمل مقالته على ان ارادته قراءة فبيرة اولی * رجل قال محرمت جو انك مررت بعنی النبی صلی الله علیه وسلم يكفر * رجل قال پیغمبر وقتی بود که پیغمبر بود وقتی بود که نبو داو قال انا لا ادری ان النبی صلی الله علیه وسلم في القبر مؤمن ام كافر يكفر * وفي ضرر المعانی سئل جمن قال لزوجته خلاف كفو قالت المرأة پیغمبر ان طالع گفتند قال كلفه كرامت توبه كند و نکاح تازد كند كذا في التنا تاريخانية * اذا قال لغيره رؤيتي اياك كروية ملك الموت فهذا خطأ عظيم وهل يكفر هذا القائل فيه اختلاف المشائخ بعضهم قالوا يكفروا اكثرهم على انه لا يكفر كذا في المحيطة * وفي النجانية وقال بعضهم ان قال ذلك لعداوة ملك الموت بصير كافرا وان قال لكراهة الموت لا يصير كافرا ولو قال روي فان دشمن سید ارم چون روی ملک الموت أكثر المشائخ على انه يكفر * وفي التخيير لو قال لا اسمع شهادة فلان وان كان جبرئيل ومكائيل يكفر * رجل عاب ملكا من الملائكة كفر * رجل قال امطني الف درهم بعني ابعث ملك الموت ليرفع روح فلان ليقيله هل يكفر هذا القائل قال رضي الله عنه قال ابوذر الا متخفاف بالملك كفر * رجل قال لاخر من فرشته تو ام في موضع كذا اعيذك على امرك بعد قبيل انه لا يكفر وكذا اذا قال مطلقا انا ملك بخلاف ما اذا قال انا نبی كذا في التنا تاريخانية * رجل تزوج امرأة ولم يحضر الشهود قال خدایا و رسول را گواه کردم

او قال غداي را و فرشته گمان را گواه كرده دم كفو و لو قال و فرشته دست راست را گواه كرده دم و فرشته دست چپ را گواه كرده دم لا يكفر كذا في الفصول العمادية * و منها ما يتعلق بالقرآن من قال بخلق القرآن فهو كافر كذا في الفصول العمادية * اذا انكر آية من القرآن او تسحر بآية من القرآن وفي المحزنة او عاب كفر كذا في التاتارخانية * اذا انكر الرجل كون المعونة بين من القرآن لا يكفر وقال بعض المتأخرين يكفر لا نعتقد الاجماع بعدا لصدر الاول على انهما من القرآن والصحيح هو الاول لان الاجماع المتأخر لا يرفع الاختلاف المتقدم كذا في الظهيرية * اذا قرأ القرآن على ضرب الدف والقصب فقد كفر * رجل يقرأ القرآن فقال رجل اين يأتك هو فان است فهذا كفر كذا في المحيط * و لو قال قرأت القرآن كثيرا فماتت الجناية منايكفر كذا في الخلاصة * من قال لغيره قل هو الله احدوا يست باز كرده او قال الم نشرح را گريبان گرفته او قال لمن يقرأيس عند المريض پس در دهان موه سته او قال لغيره اي كوتاه تر از انا اطيناك او قال لمن يقرأ القرآن ولا يتذكر كلمة والتفت الساق بالساق او ملأ قدحا وجاء به وقال كاساد هافا او قال نكات سرابا بطريق المزاح او قال عند الكيل والوزن وان اكالوهم او وزنوهم بخمروني بطريق المزاح او قال لغيره دستار الم نشرح بـ يعنى ابدیت العلم او جمع اهل موضع وقال فجمعناهم جمعها او قال وحشرناهم فلم تغادر منهم احدا او قال لغيره كيف تقرأ والنار عاتت نرها بنصب النون او يرفعها واراد به الطنز او قال لرجل اقرع اشتمك فان الله تعالى قال كلابل ان اودمى الى الصلوة بالجماعة فقال انا اصلى وحدى ان الله تعالى قال ان الصلوة تنهى او قال لغيره تفشيله يجوز قبل التفشيل يذهب بالريح قال الله تعالى ولا تنازعو افتشلوا وتذهب ريحكم كفر في هذه الصورت كلها واذا قال لغيره خانه چنان پاس كرده كه چون والسماء والطاوق قيل يكفر وقال الامام ابو بكر بن اسحق رح ان كان القائل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر وان اقال قاعاصغصفاشده است فهذه مخاطرة عظيمة واذا قال لباقي القدر والباقيات الصالحات فهذه مخاطرة عظيمة ايضا واذا قال القرآن اعجمي كفر ولو قال في القرآن كلمة مجمية ففي امرة بطوه كذا ذكر ابو القاسم المشهور ارجح كذا في الفصول العمادية في خزنة الفتحة لو قيل لم لا تقرأ القرآن فقال يراشه م ان قرآن يكفر وفي رسالة صدر الصدور ورسالة قاضي القضاة كمال الملة والدين انكر مردی سورتی از قرآن یاد دارد آن سوره بسیار می خواند دیگری گوید که این سوره را از بون گرفته کافر گردد و فی التحبیر رجل نظم القرآن

بالفارسیة یقول لایہ کافر کذا فی التاتارخانیة * ومنہا ما یعلق بالصلوۃ والصوم والزکوۃ لوقال لمریض
صل فقال واللہ لا اصلي بعد ولم یصل حتی ماتہ یکفر او یقول الرجل لا اصلي بحتمل اربعة اوجه
احدها لا اصلي لانی صلیت والثانی لا اصلي بامرک فقد یمر فیہا من هو خیر منک والثالث
لا اصلي غسقا مجاہدۃ فیہ الثلثہ لیست بکفر والرابع لا اصلي اذ لیس یجب علی الصلوۃ
ولم یتوکل علی کفره والواثق وقال لا اصلي لا یکفر لاحتمال هذه الوجوه انا قیل لد صل فقال
قلبان یقول کفرہ کذا وکار بزخو یشتن ورا از کند او قال دیر است کمریکار نکند ودام او قابل کہ تواند
این نگار بقربرو او قال مرد مندر نگاری نیابد کہ بسر تو اند برو او قال مرد من اند بمرامی کند
او قال نازی کتم چیزی بر سر نمی آید او قال تو ناز کہ دسی بر سر آوری دسی او قال ناز کہ اکتم
مادر پدر من مرده اند او قال ناز کہ سوہ و نا کہ وہ یکی است او قال چند ان ناز کہ دم کہ مراد دل
بگرفت او قال ناز چیزی نیست کہ اگر باند گندہ شود فهذا کله کفر کذا فی خزائن المفتین *
اگر یکی را گویند یا تا ناز کنیم بر کسی آن حاجت پس آید گوید من بسیار ناز کہ دم هیچ حاجت من
معا تشہد و آن برود استحقاق و غیر گوید کافر گردد کذا فی التاتارخانیة * ووقال فاسق للمصلین
بیائید مسلمانی بر من بیضید ویشیر الی مجلس الفسق یکفر اذا قال خویش کاری است بی نازی
فہو کفر وکذا اذا قال رجل صل حتی یجد حلاوة الطاعة او قال بالفارسیة ناز کن تا حلاوت
ناز کردن بیایی فقال لہ ذلک الرجل تو کن تا علاوت بی نازی بر بینی یکفر و اذا
قیل لعبد صل فقال لا اصلي فان التوابع یضكون للموکل یکفروا فیا قیل لرجل صل فقال
ان اللہ نقص منی اسمائی فانما انقص من سعۃ فهو کفر رجل یصلی فی رمضان لا غیر و یقول
این خود بسیار است او یقول زیادت ہی آید لان کل صلوۃ فی رمضان تعاد و سبعین صلوۃ
یکفر اذا صلی علی غیر القبلة منہ محمد بن حنفیہ قال انما یفر قال ابو حنیفہ رخ ہو کا فرو بہ احد الفقہ
ابو الیاس ریح و کذا اذا صلی جہیر ظہارۃ او صلی مع التوب الشجس و لو صلی غیر وضوء منہ مدا
یکفر قال الضحیر الشہید ریح و بہ تأخذ و فی کتاب المتجرری اذ انحرى و وقع تحریرہ علی جہۃ فترک
تلك الجہۃ و صلی الی جہۃ اخری زوی عن النبی حنیفہ ریح انہ قال اخطی علیہ الکفر
لا مرأۃ من القبلة و اخطی الشائخ ریح فی کفرۃ قل شمس الائمة الصلوۃ الی الاظهر انہ اذا صلی
الی غیر

الى غير القبلة على وجه الاستهزاء والامتنعاف يصير كافرا ولو ابتلى بالنفاق بذلك، ضرورة
 بان كان يصلي مع قوم فحدثوا منحيين ان يظهر ويكنم ذلك وصلى هكذا وكان يعزب
 من العدد وقام وصلى وهو غير طاهر قال بعض المشائخ لا يصير كافرا لانه غير مستهزئ
 ومن ابتلى بذلك لضرورة او لحياء ينبغي ان لا يقصد بالقيام قيام الصلوة ولا يقرأ شيئا ولا اذا
 حنا ظهره لا يقصد الركوع ولا يسبح حتى لا يصير كافرا بالاجماع ولذا اصلى على ثوب نجس
 قال بعضهم لا يصير كافرا لو اقتدى بصبي او مجنون او امرأة او جنب او محدث او صلى الوقتية
 وعليه فائتوهذا كرها لا يصير كافرا في قولهم جميعا كذا في المحيط * قال في الصلوة فريضة
 لكن ركوعها وسجودها لا يكفر لانه يأول وان انكر فرضية الركوع والسجود مطلقا يكفر حتى
 اذا انكر فرضية السجدة الثانية يكفر ايضا لردة الاجماع والتواتر ولو قال اكر كبر قبله نبوي
 وبيت المقدس قباء بودي مرة، نأركم كبري كبري، بيت المقدس كبري وفي تجليس الملتقط
 ولو قال اكر فلان قبله كبري بودي بودي او كنتم لو قال اكر فلان نأركم كبري بودي بودي
 او كنتم وفي التخيير رجل قال قباء وواست يعني الكعبة وبيت المقدس كفر كذا في التناهي * قال
 ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا اجر له وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا لاجر له
 ولا وزر وهو كان لم يصل وفي مصباح الدين سئل ابو حفص الكبير عن رجل اتى المشركين
 وقد ترك صلوة او صلاتين فان كان تعظيما لهم كفر وليس عليه قضاء الصلوة وان اتى ذلكم بفسق
 لم يكفر وقضى ما ترك وفي اليتيمة سئل عن اسلم وهو في دارنا ثم بعد شهر سئل عن الصلوات
 الخمس فقال لا اعلم انها فرضت على قال كفر الا ان يكون في حدان ما اسلم كذا في التناهي خاتمة
 رجل قال للمؤمنين حين ان كذب يصير كافرا كذا في فتاوى قاضي خان * في التخيير مؤذون ان
 فقال رجل ابن بانك غوغا است يكفر ان قال على وجه الانكار وفي الفصول ولو سمع الاذنين فقال
 هذا صوت الجرس يكفر كذا في التناهي خاتمة * اذا قيل لرجل اية الزكاة فقال لا اؤدى يكفر
 قيل مطلقا وقيل في الاموال الباطنة لا يكفر وفي الاموال الظاهرة يكفر وينبغي ان يكون
 فصل الزكاة على الاقارب التي مرت في الصلوة كذا في الفصول الجارية * ولو قال ليت صوم
 رمضان لم يكن فرضا عند اختلاف المشائخ رح في كفره والصواب ما نقل من الشيخ الامام ابي بكر
 محمد بن الفضل رح ان هذا على نيته ان نوى انه قال ذلك من اجل ان لا يمكنه ادا محقوقة لا يكفر

ولو قال هند منی مشهور بمضلی أم آئی گمان او قال جاء الضیف الثقیل یکفر اذا قال عند دخول
رجب یعتبها اذ هو اثم ویم ان قال ذلك تهاونا بالشهر المغضلة یکفر وان اراد به التعب لنفسه
لا یکفر ویبغی ان یمکن الجواب فی المسئلة الاولى علی هذا الوجه * رجل قال روزه ماه رمضان
زد و بگراید فقد قیل انه یمکن و قال الحاکم عبد الرحمن لا یکفر و لو قال چند از بن روزه که مراد بگرفت
فهدا کفر و لو قال هذه الطاعات جعلها الله عذابا لملئنا ان تاولن ذلك لا یکفر و کذا
لو قال لو لم یفرض الله هذه الطاعات کان خیرا لنا لا یکفر ان تاول ذلك کذا فی المحيط *
اگر گوید ما نماز می سازد یا حلال نمی سازد یا نماز از هر چه کنم که زنی ندارد و بجهنم دارم
یا گوید نماز را بر طاق نهادم یکفر فی جمیع هذه الصور کذا فی خزائن المغنی * و منها ما يتعلق
بالعلم و العلماء فی النصاب من ابغض ما لما من غیر مسبب ظاهر خیف علیه الکفر و اذا قال لرجل
بصلح و بعد از وی نزد من چنان است که دیدم خود بخلاف علیه الکفر کذا فی الخلاصة *
و یخاف علیه الکفر ان اشتهم ما لما او فقیها من غیر مسبب و یکفر بقوله لعالم ذکر الحمار فی است
علمک یرید علم الدین کذا فی البحر الرائق * جاهل قال آنها که علم می آموزند و است آنهاست
که می آموزند او قال با د است آنچه می گویند او قال نزدیک است او قال من علم حید را منکر
هذا کله کفر کذا فی المحيط * رجل یجلس علی مکان مرتفع ویسألون عنه مسائل بطریق
الاستهزاء ثم یضربونه بالسواک و هم یضحکون یکفرون جمیعاً و کذا الوالم یجلس علی مکان
المرتفع * رجل یرجع من مجلس العلم فقال لرجل آخر از کنش آمد می یکفر و کذا الوال
مرابا بحاس علم پرکار او قال من یقدر علی اداء ما یقولون یکفر کذا فی الخلاصة * اگر گوید
علم را در کاسه و در کیسه نتوان کرد یا گوید علم را در کاسه باید بچیب اندر یکفر کذا
فی العنایة * و لو قال مرا چند ان مشغولی غریب و فرزند هست که بمجلس علم نمی رسم افهدا
صیاطرة عظيمة ان اراد به التهاون بالعلم و فی مجموع النوازل و اذا قال لعالم شو علم را در کاسه
اندر یکن یکفر و اذا کان الفقیه یتذکر شیاً من العام او یروی حدیثاً صحیحاً فقال آخر این
هیچ نیست و بگوید او قال این سخن یحکا و آید و برم باید که امروز هشت مردم را است علم
که با کارد آید فهدا کفر و اذا قال ساد کردن به اندر انشمنه می گردون فهدا کفر * امرأة قالت لعنت
نزد شوی دانشمند باد تکفر * و جل قال فعل دانشمند ان همان است و فعل کافران همان یکفر قیل

هذا اذا اريد به جميع الافعال فيكون تسوية بين الحق والباطل وان اريد به جميع نفيها في الحادثة
وبين الفقيه له وجهها شرعيا فقلنا في ذلك المخاصمة بالبين وانما ننهي كمن كره يشن الكفر بخلاف عليه
الكفر اذا قال لفتية اي والله انهم يكرهون ان لا يكفروا ان لم يكن قصيدة الاستغفار
بالدين حكى ان فقيهها وضع كتابا في دكان رجل حوز هبوا لهم مر على ذلك الدكان فقال له
صاحب الدكان وستره فراموش كمدى فقال الفقيه مرابه كان لو كتابت است وستره في فقال
صاحب الدكان ورو دگر به وستره چوب می رود شما بکتاب طلق مردمان و نکی
الفتية في ذلك الى الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل فامر بقتل ذلك الرجل كذا
في المحيط * سئل عبدا الكريم وابو علي السعدي ممن كان يغبط امرأته ويدعو الى طاعة
الله وينهاها عن معصيتها فقالت من دعائي به دأتم و علم به دأتم خویش را به و زرخ نهاده ام
فقال لا كفرت كذا في الفصول العمادية * رجل قيل له طلاب العلم بمشون على الجنة الملائكة فقال
اين باری دروغ است كفر * رجل قال قیاس ابي حنیفة روح حق نیست بکفر کذا فی التاتارخانیة *
رجل قال تصعد من توبه خیر من العلم کفر و لو قال خیر من الله لا یكفر کذا فی الفصول العمادية * رجل
قال لخصمه اذهب معي الى الشرع او قال بالفارسية با من بشرع رو وقال خصمه بیا به بیار تلمروم
بی جبر و م یكفر لانه صاند الشرع و لو قال با من بنافی رو و باقی المسئلة بحالها لا یكفر و لو قال
با من شریعت داین جیه با سوده را و او قال پیش نرو و او قال مرا د بوس هست شریعت چه کنم
فهذا كله كفر و لو قال آن وقت که سیم سندی شریعت و قاضی کجا بود و یكفر ایضا و من المناخرین
من قال ان عني به قاضی البلدة لا یكفر و ان قال الرجل لغيره حکم الشرع فی هذه الحادثة
كذا فقال ذلك الغير من برسم کار میکنم نه بشرع بکفر عند بعض المشائخ روح و فی مجموع النوازل
قال رجل لامرأته ما تقولین ایش حکم الشرع فتجست جشاء مالیا فقالت ایشک شرع را فقد كفرت
وبلغت من زوجها کذا فی المحيط * رجل عرض عليه خصمه فتوى الاثمة فرفضه وقال چه بار نام
فوی او تر ده قيل یكفر لانه رد حکم الشرع و کذا لولم یقل شیئا لکن القی الفتوی علی الارض
وقال این به شرع است كفر * رجل استغنی عما فی طلاق امرأته فافتاه بالوقوف فقال المستغنی
من طلاق ملاق چه دأتم ما در چمکان باید که خانه من بود افتی المقاضی الامام علی السعدي
بکفره کذا فی الفصول العمادية * اذا جاء احد الخصمین الى صاحبه بفتوی الاثمة فقال صاحبه

لیس كما افتوا اوقال لا تعمل بهذا کان علیه التعزیر کذا فی الذخیره * منها ما یتعلق بالحلال والحرام
و کلام الفسقة والفجار و غیر ذلک * من اعتقد الحرام حلالاً لم یحسب یکفر ما لو قال لحرام
هذا حلال لترویج السلعة لم یحکم الجہل لا یكون کفراً و فی الامتقاد هذا اذا کان حراماً لعینه
و هو یعتقد حلالاً یحسب یكون کفراً اما اذا کان حراماً لغيره فلا و فیما اذا کان حراماً لعینه انما یکفر
اذا كانت الحرمة ثابتة بدلیل مقطوع به اما اذا کانت باخبر الاحادیث لا یکفر کذا فی الخلاصة *
قيل لرجل دخل لواحدا حب الیک ام حرامان قال ایهما اسرع وصولاً یحاف علیه الکفر و کذلک
اذا قال مال ما ید خواء طلال خواء حرام و لو قال نأمرام یاہم کرم طلال نکر دم لا یکفر و لو تصدق
على فقیر شیئاً من مال الحرام و یرحو الثواب یکفر و لو علم الفقیر بذلك فداه و امن المعطى فقد
کفر قيل لرجل کل من الحلال فقال ذلک الرجل الحرام احب الی یکفر و لو قال مجیباً له درین جهان
یک طلال خوار یا رنا و اسجد و کنتم یکفر قال لغيره کل الحلال قال مرا حرام شاید یکفر کذا
فی المحيط * و لدنا سق شرب الخمر فجاء اقاربه و نشر و الدواهم علیه کفروا و لو لم ینشروا لکن قالوا
مبارک ما د کفروا ایضاً و لو قال حرمة الخمر لم تثبت بالقرآن یکفر * رجل قال ثبتت ومع ذلک
تشرب الخمر لماذا لا تنوب قال کسی از شیر مادر شکید لا یکفر لان هذا استفهام او تعویبه بین الخمر
و اللبن فی الحب و فی کتاب الحيض للامام السرخسی لو استحل وطئ امرأته الحائض یکفر
و کذا لو استحل اللواط من امرأته و فی النوادر من محمد ریح لا یکفر فی المسئلین هو الصحیح *
رجل شرب الخمر فقال شادی مرا ترا است کما شادی ماشاد است و کم و کاست مرا ترا کما شادی
ماشاد نیست یكون کفراً کذا فی فتاوی قاضی خان * و اذا شرع فی الفساد و قال لاصحابه یا ائمه
تا می خوش بریم یکفر و کذا لو اشتغل بالشرب و قال سامانی اشکارا میکم او قال سامانی
اشکارا شد یکفر قال واحد من الفسقة اگر ازین خممر پاره بریزد جبرئیل علیه السلام پیر خویش
برداردش یکفر * قيل لفا سق انک تصبح کل یوم تؤذی الله و خلق الله قال خوش می آرم یکفر
قال للمعاصی این نیز ای است و نه یم یکفر کذا فی المحيط * و فی تجنیس الناطقی و الاصح انه
لا یکفر کذا فی التاتارخانیة * رجل ارتکب شیئاً من الصغائر فقیل له تب الی الله فقال
من چه کرده ام تا توبه باید کرد یکفر کذا فی المحيط * من اکل طعاماً حراماً و قال عند الاکل بسم الله
حکی الامام

(ن) يتنزهوا زاندا

حكى الامام المعروف بمشتملى انه يكفر ولو قال هند الفراع الحمد لله قال بعض المتأخرين لا يكفر واقفاق است اگر قد چنگيرد و بسم الله گوید و بنمود و کافر گردد و همچنین بوقت جهاد شربت زانیا بوقت قمار که بتین بگیرد و بگوید بسم الله کافر شد و کذا فی الفصول العمادیة * ولوان رجلین تشاجرا فقال احدهما (لا حول ولا قوة الا بالله) فقال لا حول یکار نیست او قال لاجول راه کنم او قال لاجول لا یغنی من جوع او قال لا حول را یکا سه اند و شویید متوان کرد او قال لا حول بجای نان سود ندارد کفر فی هذه الوجوه كلها کذا فی الظهیرية * كذلك اذا قال هند التسیع و التهلیل و كذلك اذا قال (سبحان الله) فقال الآخر سبحان الله را تو آب بردی او قال پوست باز کردی فهذا کفر * اذا قال لا حول (لا اله الا الله) فقال لا حول فقال بعض المشائخ هو کفر و قال بعضهم ان عنی به انی لا اقول باموک لا یکفر و قال بعضهم یکفر مطلقا و لو قال بگفتن این کلمه بر سر آور دی تا من گویم یکفر و رجل عطس مرات فقال له رجل بحضرتہ یرحمک الله مرة بعد مرة فعطس مرة اخرى فقال له ذلك الرجل جان آدم ازین یرحمک الله گفتی او قال دل شک شد مارا او قال ما دل شک یم فقد قيل لا یکفر فی الجواب الصحیح کذا فی المحيط * سلطان عطس فقال له آخر یرحمک الله فقال له الآخر لا تنقل للسلطان هكذا یکفر هذا القائل کذا فی الفصول العمادیة * و منها ما یعلق بیوم القيمة و ما فیها * من انکر القيمة او الجنة او النار او المیزان او الصراط او الصحائف المكتوبة فیها اعمال العباد یکفر و لو انکر البعض فکذلك و لو انکر بعضی و رجل بعینه لا یکفر کذا ذکر الشیخ الامام الزهد ابو اسحق الکلا یادی رح کذا فی الظهیرية * و من قال سلام رح فی من یقول لا اسلم ان اليهود و النصارى اذا بعثوا دل یعدیون بالنار اتی جمیع مشائخنا و مشائخ بلخ یانه یکفر کذا فی العنایة * یکفر یانکار رؤیة اللطعالی عزوجل بعد یخول الجنة و بانکار مذاب القبر و بانکار حشر بنی آدم لاخیرهم و لا بقوله ان المناب و المعاقب الروح نقط کذا فی البحر الرائق * رجل قال لا خیر کنا دکن همان دیگر هست فقال از الان جهان که خردا کفر * رجل له دین علی آخر فقال اگر نه ہی قیامت را بستانم فقال قیامت بری تا به ان قال تها و نا بیوم القيمة کفر * رجل ظلم علی رجل فقال المظلوم آخر قیامت هست فقال الظالم لان خیر قیامت است اندر یکفر کذا فی التبا و خانیة * رجل قال لم دیونه اعط در ایمی فی البدنیا فانه لا در اهم فی القيمة فقال ده دیگر می بسن ده و آن همان باز خواهد او باز دهیم یکفر کذا اجاب الفضلی و کثیر

من اصحابنا راج و هو الاصح ولو قال ما با محشر چه کار او قال لا اخاف القيمة يكفر كذا
 في الخلاصة * اذا قال لعصمه اخذ منك حتى في المحشر قال خصمه تو در ان انبوهی مرا کجایمی
 فقد اختلف المشائخ في كفره وذكر في فتاوی ابی الیث انه لا يكفر كذا في المحيط * ولو قال
 هر نیکو می بدین جهان باید بد این جهان هر چه خواهی باش يكفر كذا في الفصول العمادية *
 قال رجل لزايد بن ثابت ما از بهشت از ان سو نیفتی قال اكثر اهل العلم انه يكفر * قيل لرجل
 اترك الدنيا لاجل الآخرة قال انا لا اترك النقد بالنسيئة قال يكفر في نسخة الحجواني قال هر که
 باین جهان بی درد بود بآن جهان چون کیسه دریده بود قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح
 هذا طنز وهزل بامر الآخرة فيوجب كفر القائل كذا في المحيط * لو قال با تو درد و زرخ روم لیکن اندر نیام
 كفر كذا في الخلاصة * اگر گوید در قیامت تا چیزی بر رضوان نبری در بهشت نکشاید کافر گردد و کذا
 في العنابية * رجل قال للأمر بالمعروف و غوغا آمد ان قال ذلك على وجه الرد والانكار يخاف عليه
 الكفر * رجل قال لآخر فانه فلان رد و او در امر معروف کن فقال ذاك الرجل مرا او چه کرده است
 او قال مرا از و چه و چرا از او راست او قال من عانيت كزیده ام مرا باین فضولی چه کار فنهذه الالفاظ
 كلها كفر كذا في الفصول العمادية * اذا قال فلان را مصیبت رسید او قال للمعزى بزرگ مصیبتی
 رسید ترا بعض مشائخ بلخ رح قالوا يكفر القائل وبعض المشائخ رح قالوا انه ليس بكفر لكنه خطأ عظیم
 وبعضهم قالوا ليس بكفر ولا خطأ واليه مال الحاكم عبد الرحمن والقاضى الامام ابو على النسفى
 وعليه الفتوى * ولو قال للمعزى هر چه از جان دى بگاست بر جان تو زیادت با و بخشى
 القائل الكفر او قال زیادت كذا فنهذا خطأ وجهل وكذلك از جان فلان بگاست و بمان تو پیوست
 ولو قال دى مرد و جان تو سپرد يكفر * رجل هر امن مرضه فقال رجل آخر فلان خربا ز فرستاد
 فنهذا كفر و اذا مرض الرجل و اشتد مرضه و دام فقال المريض ان شئت توفنى مسلما
 وان شئت توفنى كافر ایصير كافر بالله مرتدا من دینه و كذا الرجل اذا ابتلى بمصیبات متنوعة
 فقال اخذت مالى واخذت ولدى واخذت كذا وكذا فماذا تفعل وماذا بقى لم تفعله وما ا شبه
 هذا من الالفاظ فقد كفر كذا في المحيط * ومنها ما يتعلق بتلقين الكفر و الامر بالارتداد و تعليمه
 والنشبه بالكفر وغيره من الاقراء و صيرت كناية * اذا لقن الرجل رجلا كلمة الكفر فانه يصير
 كافرا وان كان على وجه اللعب و كذا اذا امر رجل امرأة الغیر ان ترثد و تبین من زوجها

يصبر هو كافرا وكذا روى عن بنى يومف رح وعن ابى حنيفة رح ان من امر رجلان يكفر كان الامر
كافرا كافر الما مور او لم يكفر قال ابو الليث اذا علم الرجل رجلا كلمة الكفر يصير كافرا اذا علمته
وامره بالا ارتداد وكذا في من علم المرأة كلمة الكفر انما يصير هو كافرا اذا امرها بالا ارتداد وكذا
في فتاوى قاضيخان * قال محمد رح اذا اكره الرجل ان ينطق بالكفر بوعيد تلقى او ما اشبه
ذلك فتلفظ به فهذا على وجوه الاول ان يتكلم بالكفر وقلبه مطمئن بالايمان ولم يخطر بباله شيء
سوى ما اكره عليه من انشاء الكفر وفي هذا الوجه لا يحكم بكفره لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه *
الوجه الثاني ان يقول خطر ببالي ان اخبر عن الكفر في الماضي كاذبا فارتد ذلك وما اردت
كفرا مستقبلا جوابا بالكلامهم وفي هذا الوجه يحكم بكفره قضاء حتي يفرق القاضي بينه وبين
امراته * الوجه الثالث اذا قال خطر ببالي ان اخبر عن الكفر في الماضي كاذبا الا اني ما اردت
ذلك يعني الاخبار عن الكفر في الماضي كاذبا وانما اردت كفرا مستقبلا جوابا بالكلامهم
وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه * واذا اكره ان يصلي الى هذا الصليب فصلني
فهو على ثلاثة اوجه اما ان قال لم يخطر ببالي شيء وقد صليت الى الصليب مكرها وفي هذا الوجه
لا يكفر لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه واما ان يقول خطر ببالي ان اصلي لله ولم اصل للصليب
وفي هذا الوجه لا يكفر ايضا لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه واما ان قال خطر ببالي ان اصلي لله
فتركت ذلك وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه كذا
في المحيط * ولو قيل لاسلم اسعد الملك والاقتلناك فالأفضل ان لا يسجد كذا في الفصول العما دية *
اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عند الكفر لم يعتقد الكفر قال بعض اصحابنا لا يكفر وقال بعضهم
يكفروا هو الصحيح مندي كذا في البحر الرائق * من أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم انها
كفرا الا انه أتى بها من اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا للبعض ولا يعد ربا جاهل
كذا في الخلاصة * الهازل والمستهزي اذا تكلم بكفرا مستخفا أو استهزا ومزاحا
يكون كفرا منه الكل وان كان اعتقاده خلاف ذلك * الخطي اذا أجرى على لسانه
كلمة الكفر خطأ بان كان يريد ان يتكلم بما ليس بكفر فجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن
ذلك كفرا عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان * يكفر بوضع قلنسوة المجوس على رأسه
على الصحيح الا لضرورة دفع الحر والبرد وبشد الزنار في وسطه الا اذا فعل ذلك خذعة

في الحرب وطلبة للمسلمين وبقوله المجوس خير مما انا فيه يعني فقهه وبقوله النصرانية خير من الجوسية لا بقوله المجوسية شر من النصرانية وبقوله النصرانية خير من اليهودية وبقوله لعامل الكفر خير مما امتثت بفعل عند بعضهم مطلقا وفيه الغلبة هو الليث بان قصد تحسين الكفر لا تقبيح معاملته ونحو وجه الى نيروز المجوس لما ائتمته معهم فيما يفعلون في ذلك اليوم وبشرائه يوم النيروز شيئا لم يكن يشترية قبل ذلك تعظيما للنيروز لا للاكل والشرب وبهدائه ذلك اليوم للمشركين وتوبيخه تعظيما لذلك لا باجابه دعوة مجوسي خلق رأس ولده وبتحسين امر الكفار اتفاقا حتى قالوا لو قال ترك الكلام صند اكل الطعام حسن من المجوس او ترك المضاجعة حالة الحيض منهم حسن فهو كافر كذا في البحر الرائق * رجل ذبح لوجه انسان في وقت الخلعة او اخذ الجوزات وما اشبه ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر ربح هو كفر والمذبح ميتة لا يؤكل قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد اذا ذبح البقر لموا الابل في الجوزات لقدوم الحاج اول الغزاة قال جماعة من العلماء يكون كفرا كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة شدت على وسطها خنثى وقالت هذا زنا تركه كذا في الخلاصة * رجل قال لغيره بالفارسية كبركي به ازين كار كزاييني قالوا ان اراد تقبيح ذلك الفعل لا يكفر كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال بكافري كرون به از نحيات كرون اكثر العلماء على انه يكفر كذا في المحيط * وبه افشي ابو الفاسم الصفار ربح هكذا في الخلاصة * رجل ضرب امرأة فقالت المرأة لست بمسلم فقال الرجل هب اني لست بمسلم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح لا يصير كافرا بذلك وقد حكى عن بعض اصحابنا ان رجلا لو قيل له لست بمسلم فقال لا يكون ذلك كفرا كذا في فتاوى قاضيخان * قالت امرأة لزوجها ليس لك حمية ولا دين الاسلام ترضي بخلوتي مع الاجانب فقال الزوج ليس لي حمية ولا دين الاسلام فقد قيل انه يكفر * رجل قال لامرأته يا كافرة يا يهودية يا مجوسية ففالت بمجوسية او قالت بمجوسية طلاق * امرأة قالت اكره مجوسين نيمي ما تو با شمي او قالت اكره مجوسين نيمي ما تو صحبت نه از مي او قالت تو بر نه از مي كفرت ولو قال اكرس مجوس مرا ماله لا يكفر وقد قيل يكفر ايضا والا ول اصح وبه كان يفتي القاضى الامام جمال الدين ربح وعلى هذا انما قالت المرأة لزوجها يا كافرا يا يهودي يا مجوسي فقال الزوج بمجوسية من غير ان ي

يرون آى اوقال اگر همچنين نيمى تر اندازى بگذرد و لو قال اگر چنينيم با من مباح فهو على
الاختلاف والصحيح انه لا يكفر و لو قال يكفر به با من مباح فالاظهر انه يكفر وقد
قيل بخلافه ايضا و لو قال لاجنبى يا كافرا يا يهودى فقال همچنينيم با من صحبت مدار اوقال
اگر همچنين نيمى با تو صحبت مدارى الى آخر ما ذكرنا من الالفاظ فهو على ما قلنا بين الزوجين
كذا فى المحيط * رجل اراد ان يفعل فعلا فقالت له امرأته اگر آن کار کنی کافر باشی ففعل ذلك
الفعل ولم يلتفت اليها لا يكفر و لو قال لامرأته يا كافرة فقالت المرأة لابل انت اوقالت لزوجها
يا كافر فقال الزوج بل انت لم يقع بينهما فرقة هكذا ذكر الفقيه ابو الليث رح فى فتاواه قالت
لزوجها چون مرغ تحت آگنه شده فقال الزوج پس چنين گاه با مرغ باشيد اوقال با مرغ برا
باشيد فهذا من الزوج كفر و لو قال الزوج لها يا مغرانيه فقالت پس چنين گاه مرغ را داشته
اوقالت مغرانج را جدا داشته هذا كفر منها و لو قال لمسلم اجنبى يا كافرا ولا جنبية يا كافرة
ولم يقل مخاطب شيئا اوقال لامرأته يا كافرة ولم تقل المرأة شيئا اوقالت المرأة لزوجها يا كافر
ولم يقل الزوج شيئا كان الفقيه ابو بكر الاحمدش البلخى يقول يكفر هذا القائل وقيل غيره
من مشائخ بلخ رح لا يكفر والمختار للعتوى فى جنس هذه المسائل ان القائل بمثل هذه المقالات
ان كان اراد الشتم ولا يعتقده كافرا لا يكفر وان كان يعتقده كافرا فخاطبه بهذا بناء على مقتاده
انه كافر يكفر كذا فى الذخيرة * امرأة قالت لولدها اى مرغ اى كافرى اى كافرى
قال اكثر العلماء لا يكون هذا كفرا و قال بعضهم يكون كفرا و لو قال الرجل هذه الالفاظ لولده
اختلفوا فيه ايضا والاصح انه لا يكفر ان لم يرد بها كفر نفسه كذا فى فتاوى قاضى خراسان * و لو قال
لدايمه اى كافر فادع لا يكفر بالاتفاق واذا قال لغيره يا كافرا يا يهودى يا مسيحيونى فقال لم يكفر
يكفر وكذلك اذ قال آرى همچنين گير يكفر و لو قال تومى خود او لم يقل شيئا وسكت لا يكفر
اذا قال لغيره نيم بود که کافر شدى اوقال خشيت ان يكفر لا يكفر و لو قال چند ان بر خايدى
که کار خواستم شدن يكفر * رجل قال لاهل بيوتهم و زکامه مسلمانى در زيمى نيستيد و زکامه کافرى است
قبل يكفر قال صاحب المحيط و انه ليس بصواب عندى و فى الوقايع الحاشية على مجمع البحرى
فى موضع فدمار رجل المجوسى فقال يا مجوسى فاجاب به المسلم قال ان كان فى مهمل والجد
لذلك الدامى متوهم المسلم انه يدمره لاجل ذلك العمل لم يلزمه الكفر وان لم يكونا فى مهمل واحد

خفيف عليه الكفر * مسلم قال لما سجد بكفرا لم يقبل ما علمت انه كفرا ولا يقبل بهذا * رجل تكلم
 بكلمة زعم القوم انها كفر واليه استبكر على الحقيقة فقبل له الكفر وتطلقت امرأته فقال كافر شهيد
 كبر وزن لان شهيد كبر بكفر وتبين منه كفره كذا في الفصول العمدية * وفي التيممة ما لت
 والدي من رجل قال انا فرعون او ابليس فح بكفر كذا في التارخانية * رجل وعظ فاسقا وندبه
 الى التوبة فقال لا تتردد بين اين هم كاهن من هم بكفر قالت امرأته لزوجهما كافر فودعها من بيتها
 بالثوبين بكفر * اذا قال هريرة مسلمان كره ام ام كافر ان وادعها كافر كره ام كره ام كره ام
 لا يكفر ولا يلزمه كفارة اليمين * امرأة قالت كافر ام كافر ام كره ام كره ام كره ام كره ام كره ام
 ابو بكر محمد بن الفضل رح تكفر وتبين من زوجها الحال وقال القاضي الامام علي السعدي هذا
 تعليق ويمن وليس بكفر * ولو قالت لزوجهما ان جفوتني بعد هذا او قالت ان لم تشر لي كذا
 لكفرت كفرت في الحال كذا في الفصول العمدية * رجل قال كنت مجوسيا الا ان اسلمت
 على سبيل النسيب ولم يعتد ذلك حكم بكفره قاله شمس الائمة الحلواني رحمه الله ان اسجد لانسان
 سجدة نسيه لا يكفر كذا في السراجية * وفي الحزانة لو قال لمسلم خدي عذول مسلمان ان توبت انه
 وقال الاخرامين بكفرا جميعا * رجل آذني رجلا فقال من مسلمان مرا برهان فقال المؤذي
 خدي مسلمان يا خدي كافر بكفر وكذا لو قال ان كافر باشي مرا برهان يلزمه الكفر
 كذا في التارخانية * كافر اسلم واعطاه الناس اشياء فقال مسلم كاشكي خدي كافر خدي تا مسلمان
 خدي وروان ادراهم خدي وادري او تمنني ذلك بقلبه فانه يكفر هكذا حكى من بعض المشائخ
 رجل تمنني ان لم يحرم الله الخمر لا يكفر ولو تمنني ان لم يحرم الله الظلم والزنا وقتل النفس
 بغير الحق فقد كفر لان هذه الاشياء لم تكن حلالا في وقت ما في الفصل الاول تمنني ما ليس
 بمستحيل وفي الفصل الثاني تمنني ما هو مستحيل وعلى هذا لو تمنني ان لم يكن لنا كعبة بين الاخر
 والافئ حراما لا يكفر لانه تمنني ما ليس بمستحيل فانه كان حلالا في الابتداء والماضي
 ان ما كان حلالا في زمان ثم صار حراما فتمني ان لم يكن حراما لم يكفر * مسلم رأى نصرانية
 سبيبة تمنني ان يكون هو نصراني فخني بزوجهما بكفر كذا في المحيط * رجل قال لغيره مرا
 بمن لا يرى به فقال انك العير مني مرا كره ام كره ام كره ام كره ام كره ام كره ام كره ام كره ام
 في الفصول العمدية * رجل قال لمن بنا زوجه ان عمل كل يوم شهرة من الطين لولم يقبل

من الطين فان مني من حيث الخلقة يكفر واني مني بة ضعفه لا يكفر * وقعت في زماننا من هذا الجنس واقعة ان رما قبيح قال قد خلقت هذه الشجرة ذاتفق اجوبة للفتين انما لا يكفر لانه يراود بالخلق في هذا المقام مادة الغرس حتى لو مني حقيقة الخلقة يكفر * قال رجل ربي داركار كنيم و آزاد دار بخوريم فقد قيل هذا خطأ من الكلام وهو كلام من يرى الرزق من كسبه اذا قال تاملان بر حاست او قال تاملان با زوي زر مين بر جا است مرا و زوي كم نيابيد قال بعض مشائخنا يكفرو قال بعضهم يخشون عليه الكفر قال درويشي بدخشي است فهو خطأ عظيم قال لا خير بك سجد وند ايراكن ويك سجد ورافيل لا يكفر هذا القائل مثل ابو بكر القاضي عمن كان يلعب بالشطرنج فقالت له امراته لا تلعب بالشطرنج فاني سمعت العلماء قالوا من يعمل بالشطرنج فهو من اعداء الله فتال الزوج بالغازمية اي دون كمن دشمن خدايم شكيم ونيارام فقال للسائل هذا امر صعب على قول علمائنا ينبغي ان تبين امراته ثم يجدد النكاح وقال غيره لا يكفر مثل عبد الكريم بن رجل بنازع قوما فقال الرجل من ازده مغ ستمك زه ترم او قال من ازده مغ ترم قال لا يكفر وعليه التوبة والاسْتِغْفَار * مثل من رجل عيل له يا بكم درم بده تابه عمارت مسجد صرف كنم يا مسجد حاضر شو بنماز فقال من نه مسجد آيم بده درهم دهم مرا يا مسجد چكار هو مصر على ذلك قال لا يكفر ولكن يعزركذا في المحيط * يكفر بقوله عند رؤية الدائرة التي تكون حول القمر يكون مطرا مد عيا علم الغيب كذا في البحر الرائق * قد اقال نجومى زنت چنها ده است ويعتقد ما قال كفر كذا في الفصول العمدية * لو صاحت الهامة فقال يموت المريض او قال بارگران خواهد شد او صاح العبقى فرجع من السفر اختلف المشايخ في كفره كذا في الخلاصة * مثل الامام الفضلي حين قال لا خير يا احمر فقال ذلك الرجل خلقني الله من سويق التفاح وخلقك من الطين والطين ليس كذلك هل يكفر قال نعم وسئل من رجل قال قولا منهيا منه فقال له رجل ايش تصنع قد لزمك الكفر قال ايش اصنع اذا لزمته الكفر هل يكفر قال نعم مثل عمن يهرأ الزاء مقام الضاد وقرأ اصحاب الجنة مقام اصحاب النار قال لا يجوز امامته ولو تعبد يكفر * في الجامع الاصغر قال على الرازي لخاف على من يقول بحيوتي وحيوتك وما اشبه ذلك الكفر وانا قال الرزق من الله ولكن انزله بجهش خواهد فقد قيل هذا شرك * رجل قال انا بريء من الثواب والعقاب فقد قيل

بدان مبتلا اند آن است که بوقت آنکه آبله کو بکشد یا ببردن می آید که آن را بر دهن می گویند
 بنام آن آبله صورتی کرده اند و آن را می پرستند و شفا می گویند و کان از سوا می خواهند و شفا می کنند
 آن سنگ مرایی که بندگان را شفا میدهد این عود است بدین فعل و بدین اعتقاد کافر می شود
 و شوهران ایشان که بدین فعل رضامند اند نیز کافر گردند و دیگر ازین جنس آن است که بر سر آب
 می روند و آن آب را می پرستند و بنیتی که دارند گویند بر سر آب ذبح میکنند این پرستندگان آبله
 و ذبح کنندگان گویند کافر می شوند و کوفت بر مردار گرد و دود می دهند و این را و اینها و اینها
 صورت می کنند چنانچه معهود برستیدن گبران است آن را می پرستند و بوقت زادن
 کودک بشنگرف نقش می کنند و دودن می ریزند و آن را بنام می گویند که آن را بتانی می خوانند
 می پرستند و مانند این هر چه می کنند بدان کافر می شوند و از شوهران خود میبایز می شوند * اگر گوید
 و درین روزگار تا خیانت نکنم و دروغ نگویم روز نمی گذرد و یا گوید تا در غریب و فریخت
 دروغ نگویم یا نانی نیایی که بخوری و یا یکی را گوید چرا خیانت می کنی و یا چرا دروغ می گویم
 گوید از این با چاره نیست بدین همه لفظها کافر شود * اگر مردی را گویند دروغ نگویم یا
 او گوید این سخن راست است از کلام لا اله الا الله محمد و رسول الله کافر شود و اگر کسی
 بخشم شود دیگری گوید کافر می باشد ازین کار کافر گردد و اگر مردی سخنی گوید که آن سخن بتو
 و دیگر گوید چرمی بر تو کفر لازم می گردد و او گوید چه کنی از من کفر لازم آید کافر شود
 کذا فی النار خانیة * من خطر بقلبه ما یوجب الکفر ان تکلم به و هو کفر و لذلک یجب ان یکفر
 الا یمن ان و اذا عزم علی الکفر و لو بعد مائة سنة یکفر فی الحال کذا فی الخلاصة و رجل کفر
 بلعانه طاعة و قلبه علی الايمان یكون کافرا و لا یكون صدق الله مؤمنا کذا فی فتاوی فیاض خان *
 ماکان فی کونه کفرا اختلافا فان قاله یومر بتجدید النکاح و بالتوبیخ و الرجوع من ذلک
 بطریق الاحتیاط و ماکان خطاء من الالتا و لا یوجب الکفر نقالة مؤمن علی حاله و لا یؤمر
 بتجدید النکاح و الرجوع من ذلک کذا فی الحیط * اذا کان فی المسئلة وجوب توجب الکفر
 و وجه واحد یمنع علی المفتی ان یمیل الی ذلک الوجه کذا فی الخلاصة * فی البرازیة
 الا ان اصرح بالارادة توجب الکفر فلا ینفعه التأویل ج کذا فی السیر الرائق * نه ان کان نية
 القائل الوجه الذی یمنع التکفیر فهو مسلم وان کان نية الوجه الذی یوجب التکفیر لا ینفعه

طوى المني ويومر بالتوبة والرجوع من ذلك وتجد يد النكاح بينك وبين امرأته كذا
 في المحيط وينبغي للمعلم ان يعلم ذلك في الدماء صياحاً ومباذاته سبب العصمة من هذه
 الورطة بوعد النبي صلعم والدعاء هذا اللهم اني اعوذ بك لمن ان اشرك بك شيئاً وانا اعلم
 واستغفر لك لا اعلم لك في الخلاصة * الباب الثاني عشر في الهبة * اهل البقي كل فرقة
 لهم منعتين ^{لنفسهم} يفتنون ويقتلون اهل العدل بناويل ويقولون الحق معنا ويزيدون الولاية
 فان تطلب قوم من الصلوص على مدينة واخذوا المال فليستوا بغاة كذا في خزائن المفتين *
 اذا خرج قوم من المسلمين من طاعة الامام وعلبوا على بلدنا هم الى العود على الجماعة
 وكشف من شبهتهم ودعاهم الى التوبة كذا في الكافي * وهذه الدعوة ليست بواجبة وان بلغه انهم
 يشترون السلاح ويتهيئون للقتال ينبغي ان يأخذهم ويحبسهم حتى يقطعوا من ذلك ويحدثوا
 توبة دفعا للشرب بعدز الامكان كذا في الهداية * يحل للامام العدل ان يقاتلهم وان لم يبدوا بقتاله
 وهذا مندهنا وان ثبت انه يباح قتل الفئة المستنعة وان لم يوجد منهم القتال حقيقة يباح قتل المدبر اليه
 ولو هزم منهم امام اهل العدل فلا يحل لهم ان يتبعوا المنهزمين ان لم يبق لهم فئة يرجعون اليها
 واما اذا بقي لهم فئة يرجعون اليها كان لاهل العدل ان يتبعوا المنهزمين ومن اسر منهم فليس
 للامام ان يقتله ان كان يعلم انه لو لم يقتله لم يلتحق الى فئة مستنعة اما ان كان يعلم انه لو لم يقتله
 يلتحق الى فئة مستنعة يقتله كذا في المحيط * وان شامحبسه كذا في الهداية * ولا يجز على جريحهم
 ان لم يبق لهم فئة واما اذا بقيت يجهز عليهم ولا تسبي نساؤهم وذراريهم ولا يملك عليهم
 اموالهم وما احتسب اهل العدل في صكر اهل البقي من كراخ او سلاح او غير ذلك فانه
 لا يرد عليهم في الحال ولكن ان كان اهل العدل يحتاجون الى سلاحهم وكرامهم في قتالهم
 يستمعون بها فالسلاح يوضع في موضعه كخازن الاموال والكرام يباع وتحتسب نفسه لانه يحتاج
 الى النفقة ولا ينفق اليه الامام من بيت المال لما فيه من الاحسان في البقي ولو اتفق كان دينا
 في البقي لكان موضعت الحرب اوزارها وزال منعتهم يرد عليهم وما اتلف اهل البقي
 من اموالنا في حال الحرب فانهم لا يصمتون اذا تابوا وان منعتهم وكذلك ما اتلف المرتدون
 من اموالنا ودمائنا حال الحرب فانهم لا يصمتون اذا اسلموا وما اتلفوا قبل القتال من
 اموالنا ودمائنا اذا كان لهم شبهة لا يصمتون ولكن ما كان خلفا يرد على حاجته اذا تابوا وان

اعتقدوا تملكها يتاولهم العاصد وقد اتصل بهذا التاويل منعة وكذلك اهل العدل لا يضمنون ما اصابوا من دمايتهم واموالهم بسبب اسلامهم هكذا في الذخيرة * فاما ما اصابوا من اهل البغى فليس لهم ضمانون لذلك هكذا في النهاية * اذا اظهرت جماعة من اهل القبلة رأيا وادعت اليهم وقاتلت عليه وصارت اهل منعة وشوكة وقوة قلنا كان ذلك يظلم السلطان في حقهم فينبغي ان لا يظلمهم وان كان لا يمتنع من الظلم وقاتلت تلك الطائفة السلطان فلا ينبغي للناس ان يعينوهم ولا ان يعينوا السلطان وان لم يكن ذلك لاجل انه ظلمهم ولكنهم قالوا الحق معنوا دمايتهم والولاية للسلطان ان يقاتلهم وللناس ان يعينوه كذا في السراجية * يجوز قتالهم بكل ما يجوز به قتال اهل الحرب كالرمي بالنبل والمنجنيق والرماح والماء والنار عليهم والبيات بالليل كذا في النهاية * في التجريد ولا يقتل من كان مع اهل البغى من النساء والصبيان والشيوخ والعميان ولو اسر عبد من اهل البغى وهو يقابل مع مولا يقتل وان كان بخدمة لم يقتل ولكن يحبس حتى يزول البغى ولو قاتل النساء قتلن كذا في التاتارخانية * الباغي اذا كان ذارحم محرم من العادل فانه لا يباشر العادل قتله الا دفعا من نفسه ويحل له ان يقتل دابته لينتجر الباغي فيقتله فغيره كذا في السراجية * لو استعان اهل البغى بقوم من اهل الذمة على حربهم فقاتلوا معهم اهل العدل لا يكون ذلك نقضا لعهدهم وما اصاب اهل الذمة من قتل او جراحة او مال منا او اصبنا منهم في ذلك فلا ضمان كما في حق اهل البغى وقال محمد بن حريز اهل البغى اذا كانوا في محكمهم يقتل رجل منهم رجلا فلا ضمان على القاتل قال محمد بن حريز في الجامع الصغير ايضا في اهل البغى اذا غلبوا على اهل المصر فقتل رجل من اهل البغى رجلا من المصر ممدائم ظهرنا على ذلك المصر فيقتل له منه ومنه من الممثلة منهم فلهما ولم يجرى بها حكمهم حتى ازجهم امام اهل المصر فاما اذا جرى فيها حكم اهل البغى فقد انقطعت ولاية اهل العدل ومنعتهم فلا يجب شيء بقتل الرجل من اهل المصر قال محمد بن حريز في الجامع الصغير ايضا في رجل من اهل العدل قتل باغيا والقاتل وارثه ورثه وابن قتله الباغي فقال الباغي كنت على الحق حين قتلت وانا الآن على الحق اورثته منه وان قال قتله وانا اظلم اني على باطل يوم قتله لم اورثته منه في قول ابن حنيفة ومحمد بن حريز كذا في السراجية * قتل من اهل البغى فانه لا يبعث ولا يصلى عليه ومن قتل من العدل فانه لا يبعث ولا يصلى عليه وحكمه حكم الشهيد كذا في شرح الطحاوي * اهل البغى اذا اخذوا المشرق والمغرب لا يوحقون ان يقاتلوا

ثم ان كان ميراث اهل البيت من الميراث في وجهه فلا اعادة عليه قضاء ولكن يقتضى لو باب الاموال
ان يدفعه ولو لم يكن في ما بينه وبين الله تعالى ولكن قال مشايخنا لا اعادة عليهم في الخراج
ديانة ايعاد وكذلك لا اعادة عليهم ايضا في العشر اذا كان اهل البيت فقراء كذا في غاية البيان *
وبكره بيع السلاح من اهل الفتنه في ممالكهم ولا يابى بيعه بالكوفة ممن لم يدركه من اهل
الفتنة وهذا في نفس السلاح فاما ما لا يقاتل به الا بصنعة كالحديد فلا يابى به كذا في الكافي *

كتاب اللقيط

وهو من الخربة اسم لحي مولود طرجه امله خوفا من العيلة او فرارا من قهمة الزينة * مضيعه
آثم ومحرزه خانم * والا لتقاط مندوب اليه وان غلب على ظنه ضياعه كان وجد في الماء او بين يدي
مع فواجب * واللقيط حر وولي له السلطان حتى ان الملقط اذا زوجه امرأة لو كانت جارية
فزوجها من آخر لم يجر كذا في خزنة المفتين * ولا يأخذه منه احد ولو دفعه هو الى غيره ليس له
ان يسترده كذا في النبيين * عقله ونفقته في بيت مال المسلمين كذا في المحيط * واذا وجد
مع اللقيط مال مشهود عليه فهو له وكذا اذا كان مشهودا على دابة وهو عليها واما اذا كان موضوعا
بقربه لم يحكم له به ويكون لقطة وان وجد اللقيط على دابة فهي له كذا في الجوهرية النيرة * ونفقته
في ذلك المال بامر القاضي * للملقط ان يتحقق عليه منه وقيل ينفق بغير امره ايضا وهو مصدق
في نفقة مثله كذا في المحيط * ولا وءه ليست المال حتى انه اذا مات من غير وراث ولا مولى له فتركته
لبيت المال كذا في خزنة المفتين * اذا جاء الملقط بالملقط الى القاضي وطلب من القاضي ان يأخذه
منه فللقاضي ان لا يصدق به في ذلك بدون البينة لانه يدمى نفقته ومؤنته في بيت مال المسلمين
ومضى اقام البينة فالقاضي يقبل بينته من غير خصم حاضر وان قبل القاضي بينته ان شاء
قبض اللقيط وان شاء لم يقبضه ولكنه يولى ما يولى ويقول قد التزمت حفظه فلنبت وما التزمت
وهذا اذا لم يعلم القاضي مجزه من حفظه والانفاق عليه فاما اذا علم فالاولى ان يأخذه ويضعه
على يد رجل يحفظه فان جاء الاول ومال القاضي ان يرد عليه بما لاقى به بالخطا وان رده بغيره
وان شاء لم يرد عليه بخلاف ما لو اللقيط لغيره فليس له ان يرد عليه من يرد عليه من القاضي بل يردعه
الى الاول فان رده بعد القبط ولم يعرف ذلك الاقرب والمولى يقول لعبدك كذا في كذا هو مبدى
بغايا كان

فلن كان العبد محجورا عليه فالقول قول المولى وان كان مادونا له فالقول قول العبد كذا في الظهيرية *
 لو اقر اللقيط ابنه عبد فلان فان كذبه فهو حر وان صدقه فان لم يجر عليه احكام الاحرار مثل قبول الشهادة
 وضرب فانه وغير ذلك يصح اقراره والاعلان كذا في السراجية * ثبتت نسبة من واحد اذا ادعاه
 ولم يدعه الملتقط وقيل يصح في حق النسب دون ابطال اليد للملتقط والاصح الاول وان ادعاه
 فدعوه الملتقط اولى وان كان ذميا والآخر مسلما كذا في التبيين * فلو كان المدعى ذميا
 فهو ابنه وهو مسلم ولو ادعاه مسلم ونمى يقضى للمسلم وان كانا مسلمين يقضى لمن اقام البينة
 فلو اقام ما يقضى لهما ولو لم بقيما ولكن وصف احدهما علامات على جسده فاصاب والآخر
 لم يصف يجعل ابنا للواصف كذا في السراجية * ولو لم يصف كلا واحد منهما فانه يجعل ابنتهما كذا
 في غاية البيان * ولو وصف احدهما واصاب في بعض ما وصف واخطأ في البعض فهو ابنتهما
 ولو وصفا واصاب احدهما دون الآخر قضى للذى اصاب وكذا لو قال احدهما هو غلام
 وقال الآخر هو جارية يقضى للذى اصاب فلو تفرد رجل بالدعوة وقال هو غلام فاذ هو جارية او قال
 هو جارية فاذ هو غلام لا يقضى له اصلا كذا في المحيط * اذا ادعى اللقيط رجلا ان مدعى احدهما انه
 ابنه والآخر انه ابنته فاذ هو خنثى فان كان مشكلا قضى به بينهما وان لم يكن مشكلا وحكم بكونه ابنا
 فهو للذى ادعى انه ابنه كذا في التاتارخانية * ولو كان المدعى اكثر من اثنين فعن ابي حنيفة
 رح انه جوز الى الخمسة كذا في السراجية * امرأة ادعت انه ابنها فان صدقها زوجها او شهدت
 لها القابلة او قامت البينة صححت دعوتها والا فلا وشهادة القابلة اما يكتفى بها فيما اذا كان لها
 زوج منكر للولادة اما اذا لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين هكذا في السراجية والرائق *
 وان ادعت انه ابنها من الزنا يقضى به كذا في السراجية * وان ادعاه امرأتان فعلى قول
 ابي يوسف ومحمد رح لا يثبت النسب من واحدة منهما واما على قول ابي حنيفة رح فالنسب
 يثبت من المراتين ولكن لا بد له من حجة عند التعارض والتعارض * والحجة شهادة امرأة
 واحدة على رواية ابي جعفر وعلى رواية ابي سليمان الحجة شهادة رجلين او رجل وامرأتين
 فان اقاما فلك يثبت النسب من قولهما الا فلا في الجانية وان اقامت احدهما رجلين والاخرى
 امرأتين يجعل ابنا للذى شهدتها رجلا وفي شرح الطحاوي وان اقامت احدهما البينة
 دون الاخرى فانه يجعل ابنا للتي قامت لها البينة ولو ادعت امرأتان اللقيط وكلا واحدة منهما

لهم البيعة على رجل على حدة بغيره انها ولد له منه قال ابو حنيفة رح يصير ولدها من الرجلين
 جميعا وقال لا يصير ولد على ولد الرجلين كذا في التاتارخانية * لو ادما رجل انه ابنه
 من هذه المرأة الحرة فليس في آخره منه عذر وانما ما البيعة قضى للذي ادعى بنوته وان ادعى
 احد هذا انه ابنه من هذه المرأة الحرة والى من الاخوانه الله من هذه المرأة الامة قضى للذي
 ادعى المسلم من المرأة الحرة ولو اقام كل واحد منهما بيعة انه ابنه من هذه الحرة عين
 كل واحد منهما امرأة اخرى قضى بالولد بينهما وهل يثبت نسب الولد من المراتبين
 فعلى قولنا بحنيفة رح يثبت وعلى قولهم لا يثبت كذا في المحيط * رجلا ن ادعى نسب اللقيط
 واخا ما البيعة او حث بيعة كل واحد منهما يقضى لمن يشهد له من الصبي فان كان من الصبي
 مشتبها لم يوافق كلا من التارين فعلى قولهما يسقط اعتبار التاريخ ويقضى به بينهما
 باتفاق الروايات واما على قول ابي حنيفة رح فذكر خواهر زاده رح انه يقضى به بينهما في
 رواية ابي حنيفة وفي رواية ابي سليمان يقضى لا قدمهما تاريخا * وفي التاتارخانية انه يقضى به
 بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * وهكذا في المحيط * اذا كان الصبي
 في يد رجل يدعى انه ابنه ويقوم على ذلك بيعة ويقوم رجل آخر بيعة انه ابنه قضى لصاحب اليد
 صبي في يده امرأه ادعت امرأة اخرى انها بنها واقامت على ذلك بيعة امرأة ادعت التي
 في يدها الصبي انها بنها واقامت على ذلك بيعة يقضى للتي في يدها ولو شهدت لصاحب اليد
 امرأة وعهد للحارثة رجلا ن قضى للحارثة * صبي في يد رجل وحرثته حرة اقام بيعة
 انه ابنه من امرأته هذه واقام الذي في يده بيعة انه ابنه الا انه لم ينسب الى امه فانه يقضى
 بالولد للمدعى * وينتفع به من ذم من ادعى ويكون اللقيط مسلما ان لم يكن في مكان
 اهل الذمة وهذا مستحسن كذا في التبيين * وابن الدنمى اللقيط انما يكون مسلما اذا لم يقم
 بيعة له ابنه فان برهن بمهود مسلمين قضى له به وصار تبعه في دينه وان اقام بيعة من اهل الذمة
 لا يكون فيه ميبا كذا في البحر الرائق * والعنبر هو اكلان وقد اختلف المشايخ فيه فحاصل
 ان هذا السلح على اربعة اوجه بعد اعلان بحد مسلم في حكايا المسلمين كالسجدة والقرية
 او المصير للمسلمين يكون مسلما والثاني ان يجد كافر في مكان اهل الكفر كالبيعة والكنيسة
 وقبره من قراهم فيكون كافرا والثالث ان يجد كافر في مكان المسلمين والرابع ان يجد مسلم

في مكان الكافرين ففي هذين الفصلين اختلفت الرواية ففي كتاب اللقيط العبرة للبيهقي
هكذا في التبيين * وعليه جرى القدرى وظهر الرواية كذا في النهر النافق * لو انك
اللقيط كافر ان كان الملتقط وجده في مصر من المضار المسلمين فانه يحبس ويجبر على الاسلام
وهو الصحيح كذا في خزائنه المفيين * كل من حكم باطلا فانه ثبها ان ابلغ كافر اجبر على الاسلام
ولكن لا يقتل استحسانا كذا في المحيط * ويشبهه من عبدا ان اى ضايع ويكون الولد حرا ولو
قال العبد هو ولدى من زوجتى وهى امته فصدقه مولا فثبت نسبه ويكون حرا عند محمد رح
والجمل احق من الذمى عند التنازع اذا كان حرا وان كان عبدا اما ان ذمى او لا ولا يرق
اللقيط الا ببينة ويشترط ان يكون الشهود مسلمين الا اذا احتبر كافرا بوجوه في موضع
اهل الذمة وكذا اذا صدقه اللقيط قبل البلوغ لا يسمع تصديقه بخلاف ما اذا كان صغيرا في يدرجل
فادعى انه عبده وصدقه الغلام فانه يكون عبدا له وان لم يدركه وان صدقه بعد الاذراك
ينظر فان كان بعد ما اجرى عليه شيء من احكام الاحرار من قبول شهادته وحده فانه
لا يصح اقراره بالرق كذا في التبيين * لو كان اللقيط امرأة فارق بالرق لرجل فصدقه ذلك
الرجل كانت امته له الا انها اذا كانت تحت زوج لا يقبل قوله في ابطال النكاح بخلاف ما لو
اقرت انها بنت ابي الزوج فصدقه ابا الزوج فانه يثبت النسب ويبطل النكاح فان اعقها
المقر له وهى تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج طلقها واحدة فافترقت بالرق
يصير طلاقها ثنتين لا يملك الزوج عليها الا طلقة واحدة ولو كان طلقها ثنتين ثم اقرت بالرق
كان له ان يراجعها وكذلك في حكم العدة اذا اقرت بالرق بعد ما مضت بعيلوتان كان له
ان يراجعها في الحيضة الثالثة * لو ادعى الملتقط ان اللقيط عبده بعد ما صرف عنه لقيط لا يقبل قوله
الا بحجة واذا مات اللقيط وترك مالا او لم يترك فادعى رجل بعينه موته انما الله لا يصدق الا
بحجة كذا في فتاوى قاضى بخارى * وفي الذخيرة حصى في يدى رجل لا يدعيه اقله اثبت امرأة بينة انها
ولدت له ولم تسم ابلا واقر رجل بينة انه ابنه ولد على فراشه ولم يسم له فانه يصح ان ابن هذا الرجل
من هذه المرأة ويجعل كانه ولد له على فراشه وكذلك لو كان الصبي في يد هذا الرجل او يد هذه المرأة
وباقى المسئلة بحالها فانه يصح ان يبي هذا الرجل من هذه المرأة ولا يعتبر اترجيع باليد * ضبى
في يدى رجل من اهل الذمة يدعى انه ابنه وجاء رجل من المسلمين واقام بينة من المسلمين

او من اهل التهمة انه لبيته واقام الذي لي معه بينة من المسلمين انه لبيته قضى للذمي
 ويرجع الذمي على المسلم بحكم يده كفا في الية تارخانية * لو ادرك اللقيط والى من جال جاز ولاؤه
 فان كان جنى اجنابته عليه على بعت المال ثم والى رجلا لا يصح ولاؤه ولا يملكه الملتقط على اللقيط ذكرا
 كان اللقيط لو اشترى ثوبا من بيع او شراء او تكسح او غيره والى له ولايته لا يحفظ لا غير وليس لغان يحسنه
 فان فعل به ذلك كان ضامنا والميلنقط ان ينقل اللقيط حيث شاء كذا في فتاوى قاضي خان *
 ولا يجوز ان يولد جرحه ذكره في الكراهم هو الاصح كذا في الفتا تارخانية * فمن وجد مع اللقيط مال
 او من الغلطي الملتقط ان ينفق عليه من ذلك المال فاشترى به من طعام او كسوة فقد اكره
 واذا قتل اللقيط خطأ يجب الدية على عاقلة القاتل ويكون لبيت مال المستحقين وان قتل هذا
 قصاص الامام القاتل على الدية جاز وهو خفاف من القاتل لا يجوز ولو اراد ان يقتل القاتل فله ذلك
 فدا بى حثيفة ومحمد بن و اذا انفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه ان انفق بغيره من القاضى
 فهو في ذلك متطوع وان انفق باعتر القاضى ان كان القاضى امره بالانفاق على ان يكون دينا عليه
 فان ظهر له اب كان للملتقط حق الرجوع على ابية وان لم يظهر له اب فله حق الرجوع عليه
 اذا كبر وان كان القاضى امره بالانفاق ولم يقل على ان يكون دينا عليه ذكره مش الاثمة السرخسى رح
 انه لا يكون حق الرجوع في ظاهر الرواية * والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط *
 ان ادرك اللقيط وتزوج امرأة ثم اقرانه عبد فلان ولا امرأته عليه صداق فصداقها عليه لازم
 ولا يصدق على ابطاله وكذا لو استدان دينا او بايع انسانا او كفل كفالة او وهب هبة او تصدق بصدقة
 وسلم او كاتب هبة او ذبيرة او اعنته ثم اقرانه عبد فلان لا يصدق على الابطال شى من ذلك
 كذا في فتاوى قاضى خان *

كتاب اللقطة

على مال يوجد في الطريق ولا يعرف المالك بعينه كذا في الكافي * النقاط اللقطة على نوعين
 نوع من ذلك يفترض وهو ما ان الخاف ضيا مهلا وتوقع من ذلك لا يفترض وهو ما اذا لم يحجب
 ضياهم والى ان يباح اخذها لجمع عليه العلف والى اختلافها بينهم ان التزك افضل او الرفع
 طهر من جهة ابيها يرفع ان الرفع طهر من كذا في المحيط * سواء كانت اللقطة درهم او دينار
 او مروض

لو مروضاً أو شاة أو حماراً أو بغلاً أو فرساً أو ابلاً وهذا إذا كان في المصنوعات، فإن كان في القرية
فترك الدابة أفضل * وإذا رفع اللقطة يعرفها فيقول: اللقطة أو وجدت ضالتي أو جندي
شيء فمن سمعوا يطلبه له * علي كلفني وحي قاضي خان * ويعرفها باللقطة
في الأسواق والشوارع مدة يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك هو الصحيح كذا
في مجمع البحرين * ولقطة الحمل والحرم سواء كذا في خزائن الغني * ثم بعد تعريف المادة
التي كورة باللقطة مخبر بوم أن يحفظها حمية وبين أن يتصدق بها فإن جاء صاحبها فامضى
الصدقة يكون له ثوابها وإن لم يمضها ضمن الملتقط أو المسكين إن شاء علي عليك في يده فإن
ضمن الملتقط لا يرجع على الفقير وإن ضمن الفقير لا يرجع على الملتقط وإن كنا نيت اللقطة
في يد الملتقط أو المسكين قائمة أخذها منه كذا في شرح مجمع البحرين * كل لقطة يعلم أنها كانت
لذمي لا ينبغي أن يتصدق ولكن يصرف إلى بيت المال لنواب المسلمين كذا في السراجية
ثم ما يجده الرجل نوماً نوع يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالنواة في مواضع متفرقة وقشور
الرمال في مواضع متفرقة وفي هذا الوجه له أن يأخذها وينتفع بها إلا أن صاحبها إذا وجدها
في يده بعد ما جمعها فله أن يأخذها ولا يصير ملكاً لآخذها كذا في كسر شيخ الإسلام خير الزاد
وشمس الأئمة السرخس رح في شرح كتاب اللقطة وهكذا في كسر الفدوري في شرحه * وإن نوع
آخر يعلم أن صاحبه يطلبه كالذهب والفضة وسائر العروض وأشباها وفي هذا الوجه له
أن يأخذها ويحفظها ويعرفها حتى يوصلها إلى صاحبها * وقشور الرمال والنوى إذا كانت
مجمعة فهي من النوع الثاني * وفي غصب النوازل إذا وجد جرة ثم أخبرني حتى بلغت
عشر أو صار لها قيمة فإن وجدها في موضع واحد فهي من النوع الثاني بخلاف وإن وجدها
في مواضع متفرقة فقد اختلف المشايخ فيمقل الصدر الشهيد رح والمختار أنها من الثاني * وفي فتاوى
أهل سمرقند الخطيب الذي يوجد في الماء بأش باخذه والانتفاع به وإن كان له قيمة وكذلك
التفاح والكمثرى إذا وجد في نهج أو لابس باخذه والانتفاع به وإن كان له قيمة وكذلك
ساقطة تحت الأشجار فهذه المسئلة على وجهه إن كان ذلك في المصطلح لا يجمعه التناول منها إلا أن يعلم
أن صاحبها قد أباح ذلك أم لا أو لالة بالعادة وإن كان في الحائط أو الثمار مما يبقى كالجوز ونحوه
لا يسهه أن يأخذ ما لم يعلم أن صاحبها قد أباح ذلك ومنهم من قال لا بأس به ما لم يعلم النهي

اها صرحا او دلالة وهو الجزار وان كان ذلك في الوسيطيق النبي يقال بالفلر سبعة بمرأسته وكن ذلك
 من النما والنبي تبقي لا يسهه الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان ذلك من الثمار التي لا تبقي يسهه الاخذ
 بلا خلاف ما لم يعلم النهي في هذا الذي ذكرنا كله اذا كانت الثمار ساقطة نصت الاشجار فاما اذا كانت
 على الاشجار فالافضل ان لا ياخذ في موضع ما الا باذن المالك الا اذا كان موضعها كثيرا لثمار
 يعلم انه لا يشق عليهم ذلك فيسهه الاكل ولا يسهه الحمل كذا في المحيط * وان كانت اللقطة شيئا
 اذا مضى عليها يوم او يومان يفسدان كان قليلا لم يوجب العنب ومثلها باكلها من صلته غنما كان
 او فقيرا وان كان كثيرا يبيعه با مر القاضي ويحفظ ثمنها وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة
 ان كان شيئا يمكن اجارته يؤجره بامر القاضي وينفق عليها من الاجر كذا في فتاوى قاضيخان *
 وان لم يكن له منفعة اولم يجد من يستأجرها وخاف ان يستغرق النفقة قيمتها بامر او امر يحفظ ثمنها
 كذا في فتح القدير * واذ جاء صاحبها وطلبها منعها اياه حتى يوفي النفقة النبي انفق عليها كذا في التبيين *
 وما انفق الملتقط على اللقطة بغير اذن الحاكم فهو تبرع كذا في الكافي * وبان القاضي يكون ديننا
 وصورة اذن القاضي ان يقول له انفق على ان تجع فلو امره به ولم يقل على ان ترجع لا يكون ديننا
 وهو الاصح كذا في البحر الرائق * ولا يامره بالانفاق حتى يقيم البيعة انها لقطة عنده في الصحيح
 وان عجز من اقامه البيعة بامر به لانفاق عليها متقيدا بان يقول بين جماعة من ائمة ان هذا
 امرى ان هذه لقطة ولا ادري اهلها دق او كان ذب وطاب ان امره بالانفاق عليها فاشهد وا
 انى امرته بالانفاق عليها ان كان الامر كما يقول وانما يامره بالانفاق عليها يومين او ثلثة بقدر
 ما يقع عنده انه لو كان المالك حاصر الظاهر كذا في التبيين * فان لم يظهر يومين يبيعها واذا باها
 اعطى الملتقط ما انفق في يومين او ثلثة كذا في فتح القدير * ان باع القاضي اللقطة او الملتقط
 بامر القاضي ثم حضر صاحبها لم يكن له الا الثمن وان باعها بغير امر القاضي ثم حضر صاحبها وهي
 قائمة في بدا يشتري كان لصاحبها الخيار بين شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء اطل البيع واخذ
 مبيع ماله وان كانت قد هلكت فالمالك بالخيار ان شاء ضمن البائع وعند ذلك ينفذ البيع
 من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه اخذ جماعة المشايخ كذا في المحيط * ويتصدق بمازاد على القيمة
 كذا في فتح القدير * وان شاء ضمن المشتري قيمتها وراجع بالثمن على البائع كذا في المحيط *
 رجل اخذ شاة او بعيرا فامر القاضى ان ينفق عليها ثم هلك الدابة كان له ان يرجع على صاحبها

بما انفق عليها كذا في فتاوى قاضي خان * أن كان الملتقط محتاجا فله أن يصرف اللقطة الى نفسه بعد التعريف كذا في المحيط * وأن كان الملتقط غنيا لا يضرها الى نفسه بل يتردد على اجنبي او ابويه او ولده او زوجته اذا كانوا فقراء كذا في الفتاوى * الا انتفاع باللقطة بعد المدة جائز للفتنى باذن الامام على وجه يكون قرضا كذا في غاية البيان * من وجد لقطة مرضا او تحوه فلم يجد صاحبها وهو محتاج اليها فباعها وانفق ثمنها على نفسه ثم اصاب مالا لم يجب عليه ان يتصدق على الفقراء بمثل ما انفق هو المختار كذا في الظهيرية * اللقطة امانة اذا اشهد الملتقط ان ياخذها ليحفظها فيبردها على صاحبها فلو هلكت بغير صنع منه لاضمان عليه وكذا اذا صدقه المالك في قوله انه اخذها ليردها ولو اقرانه اخذها لنفسه ضمنها بالاجماع وان لم يشهد وقال اخذتها للرد للمالك وكذبه المالك بضمن صندابي حنيفة ومحمد روح كذا في فتح القدير * أن لم يجد احدا يشهده عند الرفع او خاف انه لو اشهد عند الرفع ياخذ منه ظالم فترك الاشهاد لا يكون ضامنا وان وجد من يشهده فلم يشهد حتى جاوزه ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه كذا في فتاوى قاضي خان * أن اشهد انه التفت لقطة او ضالة او قال عندي لقطة فمن سمعتموه يطلب لقطة فدلوه على فلما جاء صاحبها قال قد هلكت فهو مصدق ولا ضمان عليه ولو وجد لقطتين او ثلثة وتل من سمعتموه يريد لقطة فدلوه على فهذا تعريف للكل ولا ضمان ان هلك الكل عنده في فتاوى اهل سمرقند اذا وجد لقطة في طريق او مغارة ولم يجد احدا ان يشهد عليه عند الاخذ قال يشهد اذا ظفر لمن يشهد عليه فاذا فعل ذلك لا يضمن كذا في المحيط * ولا يضمن الملتقط الا بالتعدي عليها او بالمنع عند الطلب كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قال الرجل وجدت لقطة وضامت في يدي وقد كنت اخذتها لاردها على المالك واشهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت لقطة وانما وضعتها بنفسى لا رجوع واخذها فان كان الموضع الكذب وجدها فيه ليس بقربة احد او كان في الطريق فالقول قول الملتقط اذا حلف انها ضامت عنده وان كان لا يدري ما قصتها ضمن الملتقط وان قال الملتقط اخذتها من الطريق وقال صاحبها اخذتها من منزلي ضمن كذا في خزائن المفتين * وان وجدها في دار قوم او دهرهم او في دار فارغة ضمن اذا قال صاحبها وضعتها لا رجوع واخذها وفي الاصل اذا قال المالك اخذت مالي غصبا وقال الملتقط كانت لقطة وقد اخذتها لك قال الملتقط ضامن من غير تفصيل وان كانت اللقطة في يدي

ضلع فاد ما رجل واقام عليه البينة واقرا الملتقط بذ لك او ام بقرو لصكن قال لاردها عليك
الامند القاضى فله ذلك وان مات في يده عند ذلك فلا ضمن وان اكانت اللقطة في يدي مسلم
فاد ما رجل واقام على ذلك شاهدين كافرين لا تقبل هذه الشهادة وان كانت في يدي كافر وباني
المسئلة بحالها فلك لك قياسا وفي الاستحسان تقبل الشهادة وان كانت في يد كافر مسلم لم يجز
شهادتهما على احدى منهما قيا سا وفي الاستحسان جازت الشهادة على الكافر وقضى بما في يد الكافر
كذا في المحيط * اذا اقر بلقطة لرجل واقام رجل آخر البينة انها له يقضى بها لصاحب البينة كذا
في فتاوى قاضى خان * لو ادعى اللقطة رجل واتى بالعلامات فالملتقط بالخيار ان شاء دفع اليه
واخذ كفيلا وان شاء يطلب منه البينة كذا في السراجية * فلو دفعها اليه بالحقية ثم جاء آخر
فاقام البينة انها له فان كانت اللقطة دائمة في يدي الاول ياخذها صاحبها منه اذا قدر ولا شيء
على احد وان كانت هالكة او لم يقدر على اخذها فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الآخذ وان شاء
ضمن الدافع وذكر في الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء قاض لا ضمان عليه وان كان الدفع
بغير قضاء ضمن كذا في فتاوى قاضى خان * لو اقر الملتقط باللقطة لرجل ودفعها بغير قضاء
ثم اقام آخر البينة انها له ضمن ايها شاء وان كان الدفع بقضاء في روايته لا يضمن قيل هو قول
ابى يوسف رح و عليه الفتوى كذا في السراجية * رجل التقط لقطة ليعرفها ثم اعادها الى المكان الذى
وجد فيها فذكر في الكتاب انه يبرأ من الضمان ولم يفصل بين ما اذا تحول من ذلك المكان ثم اعادها
اليه وبين ما اذا اعادها قبل ان يتحول قال الفقيه ابو جعفر رح انما يبرأ اذا اعادها قبل التحول
اما اذا اعادها بعد ما تحول يكون ضامنا واليه اشار الحاكم الشهيد رح في المختصر هذا اذا اخذ اللقطة
ليعرفها فان كان اخذها لياكلها لم يبرأ من الضمان ما لم يدفع الى صاحبها وهو كما لو كانت دابة
فركبها ثم نزل عنها وتركها في مكانها على قول ابى يوسف رح يكون ضامنا ومنها اذا كانت اللقطة
ثيابا فلبسه ثم نزع واعاد الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبس كما يلبس الثوب عادة
اما اذا كان قميصا فوضعه على ما تقه ثم اعاد الى مكانه لا يكون ضامنا وكذا الاختلاف في الخاتم في
ما اذا لبسه في المختصر يستوى في اليمنى واليسرى اما اذا لبسه في اصبع اخرى ثم اعاد الى مكانه
لا يكون ضامنا في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم قلبي كان الرجل معروفا يتختم بخاتمين
فهو على

فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم اذا اعاده الى مكانه قبل التحول ومنها اذا تقلد بسيف ثم نزعها واعاده الى مكانه فهو على هذا الخلاف وكذا اذا كان متقلدا بسيف فتقلد بهذا السيف كان ذلك استعما لا وان كان متقلدا بسيفين فتقلد بهذا السيف ايضا ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان * اذا كان في المقبرة يحطب بجوز للرجل ان يحنط بها وهذا اذا كان يا بسا ما اذا كان رطباً فيكرة واذا سقط في الطريق في ايام يصنع القزورق شجر التوت فليس له ان ياخذها وان اخذ ضمنه لانه ملك منتفع وان كان شجر الا ينتفع بورقه له ان ياخذ رجل القى شاة ميتة على الطريق فجاء آخرواخذ صوفها كان له ان ينتفع به ولو جاء صاحب الشاة بعد ذلك كان له ان ياخذ الصوف منه ولو سلبها ودفع جلد لها جاء صاحب الشاة بعد ذلك كان له ان ياخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه كذا في خزائن المفتين * مبطخة بقيت فيها البطاطيح فانتهبها الناس قال الفقيه ابو بكر اذا تركها اهلها لياخذ من شاء من ذلك فلا بأس كذا في التاتارخانية * سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع ثوبه في الطريق فجاء رجل واخذ ثوبه ليحفظه لاضمان عليه لان ذلك الثوب بمنزلة اللقطة وان اخذ الثوب من تحت رأسه او الخاتم من يده او كيسا من وسطه او درهما من كتمه وهو يخاف الضياع فاحذره ليحفظه كان ضامنا * ان اجتمع في الطاحونة من دفاق الطحن قال بعضهم يكون لصاحب الطاحونة وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا احسن ويكون ذلك لمن سبقت يده اليه بالرفع وما يجتمع عند الدهانين في انائهم من الدهن يقطر من الاوقية فهو على وجهين ان كان الدهن يسيل من خارج الاوقية فذلك يكون للدهان لان ذلك ليس بمبيع وان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية او من الداخل والخارج او لا يعلم فان زاد الدهن لكل مئزر شيئا مما يقطر يكون للدهان وان لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به الا ان يكون محتاجا قوم اصحابهم بغيرا مذبوحا في طريق البادية ان وقع في طينهم ان صاحبه اباحه للناس لا بأس به فاحذره وانكله * رجل ذبح بغيره واذن بانتهابها جاز ذلك * رجل نشر سكر فوقع في حجر رجل فاخذه رجل آخر منه جازله ان ياخذ به الم يبيح صاحب الحجر فتح الحجر ليقع فيه السكر وان كان فتح ليقع فيه السكر فاخذه غيره لا يكون الماخوذ للآخذ * ولو دفع الى رجله راحم وامر ان ينشره في عرس او نحوه فنشره ليس له ان يلتقط ولو دفع المامور الى غيره لينشره لم يكن للمامور ان يدفع

التي غيره ولا ان يجبر منه شيئا لنفسه وفي السكر له ان يحبس وله ان يدفع الي غيره لينثره وبعده
 ما نثر الثاني كان للأموار ان يلتقط كذا في فتاوى قاضيها * وضع طستا على سطح فاجتمع
 فيه ماء المطر فجاء رجل وزرع ذلك فتنازعا ان وضع صاحب الطست الطست لذلك فهو له
 لانه احرزه وان لم يضره لذلك فهو للراعي لانه مباح غير مختل زرع لانه لكل واحد منهما مثلجة
 فاخذ احدهما من مثلجة صاحبه ثلجا وجعله في مثلجة نفسه فان كان الماخوذ منه قد اتخذ موضعاً
 يجتمع فيه الثلج من غير ان يحتاج الي ان يجتمع فيه فللما خوذ منه ان ياخذ من مثلجة الآخر
 ان لم يكن خلطه الاخذ بغيره او ياخذ قيمته يوم خلطه ان خلطه بغيره وان كان الماخوذ منه
 لم يتخذ موضعاً ليجمع فيه الثلج بل كان موضعاً يجمع فيه الثلج فاخذ الآخر من الحيز الذي
 في حصانه لا من الثلجة فهو له وان اخذه من الثلجة كان فاصباً ورد على الماخوذ منه
 حين ثلجه ان لم يكن له خلط بمثلجته او قيمته ان كان خلطه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل
 دخل ارض اقوام يجمع السرقين والشوك لا باس به وكذا من دخل ارض رجل للاحتشاش
 او لالتقاط السنبلة ان تركها صاحبها فصارت له كالا باحة فليل ان كانت الارض لليتامى
 ان كان لو استاجر على ذلك اجرا يبقى للصبي بعد موته الاجر شيء ظاهر فلا يجوز تركه وان كان
 لا يفضل منه او فضل شيء قليل مما لا يقصد اليه فلا باس بتركه ولا باس لغيره ان يلتقط ما حقه
 ببيضاء يطرح فيها اصحاب السكة التراب والسرقين والرماد ونحوه حتى اجتمع من ذلك
 كثير فان كان اصحاب السكة طرحوها على معنى الرمي لها وكان صاحب الساحة هيأ الساحة
 لذلك فهي له وان كان لم ينتهيا الساحة لذلك فهي لمن سبق عليها بالرفع * حمام برى
 دخل دار رجل ففرخ فيها فجاء آخر واخذه فان كان صاحب الدار قد سد الكوة فهو
 لصاحب الدار وان لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن اخذه ولو كان له حمام فجاء حمام
 آخر ففرخ فلصاحب الانثى فرخها يكره امساك الحمامات ان كان يضربها للناس ومن اتخذ
 برج الحمام في قرية ينبغي ان يحفظها ويعلقها ولا يتركها بغير معلق حتى لا يتضرر به الناس
 فان اختلط بها حمام اهلي لغيره لا ينبغي له ان ياخذها وان اخذه يطلب صاحبه فان لم ياخذها
 وفرخ عنده فلن كانت الام ضريبة لا يتعرض لفرخه فانه لغيره وان كانت الام لصاحب البرج
 والغيب ذلك فانه لا يفرخه والبيض لصاحب الام فان لم يعلم ان في برجه ضرباً

لا شيء عليه كذا في خزنة المفتين * من اُخذ بازيا أو شبهة في سواد أو مصر وفي رجليه تبر وجلاجل وهو يعرف انه اهلى فعليه ان يعرف ليرده على اهله وكذا لك ان اُخذ طبيا في منقبة فلادة كذا في المحيط * رجل قاطع دار اسنين معلومة فسكنها واجتمع فيها مرفين كثيرة وقد جمعها المقاطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يكون السرفين لمن هيا مكانه فان لم يفعل ذلك واخذ منها فهي لمن سبق برفعها وقال القاضي الامام ابو علي السغدري رح هي لمن سبق يده اليها وان لم يهيا مكابا حتى قال لو ان رجلا ضرب حائطاً وجعل موضعاً يجتمع فيه الدواب فسرقتها لمن سبق يده اليها * رجل له دار يؤجرها فجاء انسان بأهل واناخ في داره واجتمع من ذلك عمر كثير قالوا ان ترك صاحب الدار على وجه الاباحة ولم يكن من رأيه ان يجتمع فكل من اخذه فهو اولي به لانه مباح وان كان من رأى صاحب الدار ان يجمع السرفين والبعرف صاحب الدار اولي امرأة وضعت ملاءتها فجاءت امرأة اخرى ووضعت ملاءتها ثم جاءت الاولى واخذت ملاءة الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية ان تنتفع بملاءة الاولى لانه انتفاع بملك الغير فان ارادت ان تنتفع بها قالوا ينبغي ان تتصدق هي بهذه الملاءة على ابنها ان كانت فقيرة على نية ان يكون ثواب الصدقة لصاحبها ان رضى ثم تهب الابنة الملاءة منها فيسعيها الا انتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة وان كانت غنية لا يحل الا انتفاع بها وكذا الجواب في المكعب ان سرق وترك له موض * رجل التقط لقطة فضأمت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له ان يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها ودفع اليه مالا ليحفظه ثم فقد الدافع فله ان يحفظ المال وليس له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر ابو الليث في العيون رجل سيب دابته فاخذها انسان فاصلحها ثم جاء صاحبها فان قال عند التسليم جعلتها لمن اخذها فلا سبيل لصاحبها عليها وان لم يقل بذلك له ان يأخذها وكذا لك في من ارسل صيدا له هكذا ذكره بعض مشائخنا وان اختلفا فالقول قول صاحبها مع بيمينته كذا في محيط السرخسي *

كتاب الاباق

وأجد الباقي ان اقدر على الاخذ فلا اخذ اولي وافضل كذا في السرائرية * ثم له الخيار ان شاء

حفظه بنفسيه ان كان يقدر عليه وان شاء دفعه الى الامام فاذا دفعه اليه لا يقبله منه الا باقامه البيعة
ثم يحبس الامام تعزيرا وهو ينفق عليه من بيت المال كذا في التبيين * ان لم يأت به الى السلطان
وامسك بنفسه بماله من الخياري في ذلك كما قال بعض مشائخنا رج وانفق عليه من ماله يرجع
على ماله اذ اخضعوا انفق عليه بما راقضى والا فلا وهو المختار كذا في الغيانية * واختلفوا
في الضال فقيل ان اخذه افضل وقيل تركه افضل واذا دفع الى الامام لا يحبس وان كان له منفعة
آجره وانفق عليه من اجرة كذا في التبيين * ولا يبيعه كذا في خزائن المفتين * قال الحاكم الشهيد
في الكافي زاد اتي الرجل بالعبد فاخذه السلطان فحبسه فادماه رجل واقام البيعة انه مبداه
قال يستحلفه ما بيعته ولا وهبته ثم يدفعه اليه ولا احب ان يأخذ منه كفيل او ان اخذ منه القاضي كفلا
لم يكن مسيا كذا في غاية البيان * ولم يذكر محمد بن روح ان القاضي هل ينصب له خصما قال
شمس الاثمة الحلواني رح اختلف المشايخ رح فيه بعضهم قالوا القاضي ينصب خصما ثم يقبل
هذه البيعة وبعضهم قالوا يقبل القاضي هذه البيعة من غير ان ينصب عنه خصما كذا في التاتارخانية *
وان لم يكن للمدعي بينة وافر العبد انه مبداه قال يدفعه اليه وبأخذ منه كفيل وان لم يجز
للعبد طالب قال اذا طال ذلك به مع الامام وامسك حتى يجي طالبه ويقوم البيعة بان العبد مبداه
يؤيد فع الشرس ولا ينقض بيع الاطلم وينفق عليه الامام في مدة حبسه من بيت المال ثم يأخذه
من صاحبه ان حضر ومن ثمنه ان باعه كذا في غاية البيان * ولا يؤجر الا بق خوف الالباق كذا
في خزائن المفتين * ان ادفع الا بق بغير امر القاضي باقرار العبد او بذكر العلامة ثم استحقه الآخر
ضمن الدافع ورجع على المدفوع اليه كذا في التاتارخانية * راد الا بق يستحق الجعل استحسانا مدنا
كذا في الكافي * من رد الا بق مدة سفر وهو مسير ثلثة ايام فله اربعون درهما وان كانت
قيمه اقل من اربعين وهذا من باب الضعيف والبيوم في رح كذا في التبيين * ان اخذه في المصر
او خارج المصر فله من مسيره مقرر يستحب له الجعل على قدر العناء والمكان والصحيح انه
يجب الرضخ كذا في الفتاوى الغيانية * ثم اذا اوجب الرضخ ان اضطلع الراد والمردود عليه
على شيء فلا راد ذلك وان اخضعه عند القاضي قال القاضي يعذر الرضخ على قدر المكان هكذا
قاله بعض مشائخنا رج وتفسيره انه يجب الراد من مسيره ثلثة ايام اربعون درهما فيكون بازاء كل يوم
ثلثة عشر

ثلاثة مشردرهما وثلاث درهم اية قضى بذلك ان رد من مسيرة يوم واليه اشار في الكتاب * وفي النبايع
وبه نأخذو بعضهم قالوا يغرض الى رأي الامام هو هذا اليسر بالاعتبار وفي الالهة وهو الصحيح
وفي العتابة وعليه الفتوى كذا في التا تاريخانية * قال محمد ربح في الاصل والحكم في رد الصغير
كالحكم في رد الكبير ان رد من مسيرة السفر فله اربعون درهما وان رد من بلاد من مسيرة السفر
فله الرضخ ويرضخ في الكبير اكنو مما يرضخ في الصغير ان كان الكبير اشد هما مؤنة قالوا
وما ذكر من الجواب في الصغير محمول على ما اذا كان صغيرا يعقل الا باق اما ان كان
صغيرا لا يعقل الا باق فهو ضال واد الضال لا يستحق الجعل ولو رد جارية معها ولد صغير يكون
تبعها لانه فلا يزداد على الجعل شيء وان كان مراها يجب ثمانون درهما كذا في التبيين *
ان كان الا بق بين رجلين فالجعل عليهما على قدر انصبا بينهما فان كان احدا المولى ليس حاضرا
والآخر غائبا فليس للحاضر ان يأخذه حتى يعطيه جعله كله واذا اعطاه لم يكن متطوعا وان كان
الآبق لرجل والراد رجلا فالجعل بينهما على السواء كذا في المحيط * ولو كان العبد واحد والعبد
اثنين فعليه جعلان كذا في شرح الطحاوي * ان كان الآبق رهنا فالجعل على المرتين والمرد
في حيوة الراهن وبعده سواء وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل منه فان كانت اكثر فيقدر الدين
عليه والباقي على الراهن كذا في الهداية * وجعل المصوب اذا ابق من يد الغاصب على الغاصب
وان كان الآبق خدمته لرجل ورتبته لا خرفا لجعل على صاحب الخدمة فاذا انقضت مدة الخدمة
يرجع صاحب الخدمة بالجعل على صاحب الرقبة لويباع العبد فيه ولئن جاء بالعبد الآبق ان يمسكه
حتى يستوفي الجعل وان هلك في يده بعد ما قضى القاضي له بالاسمائه بالجعل لو قبل المرافعة
الى القاضي فلا ضمان ولا جعل وانما صالح الذي جاء بالآبق مع مولاة من الجعل على عشرين
درهما جاز وان صالح ما على خمسين درهما وهو لا يعلم ان الجعل اربعون درهما بقدر اربعين
وبطل الفضل كذا في المحيط * ان كان موهوبا فعلى الموهوب ان يرجع لو اهب في هبته
بعد ما رد العبد الراد الى الموهوب له كذا في الكافي * يجب الجعل في رد المذبر واما الولد اذا كان
في حيوة المولى فاذا مات المولى قبل ان يصل بهما فلا شيء عليه ويجب الجعل في رد المأذون *
وان ابق المكاتبة فردت رجل على مولاة فلا شيء له كذا في الجوهرية النيرة * في
جامع الجوامع رجلا ان تبا به فاقام احدهما انه اخذه من مسيرة ثلثة ايام والثاني انه من مسيرة

يومين فعلى المولى اتمام جعل اليوم الاول والثانى بينهما وفى الثينا بيع وان كان العبد جانياً بنظر الى اختيار مولاة كن اختيار القداء فالجعل عليه وان اختار الدفع فالجعل على ولى الجناية وان كان الآبق ما ذونا له فى التجارة وهو مستغرق بالديون فالجعل على مولاة فان امتنع من ذلك بيع العبد فى الجعل فما فضل يصرف الى الغرماء وفى البيع مع ابق من المودع فادى الجعل كان متبرما وفيه ابق فقتل صمدا او لحقه دين فجاءه رجل وشق فى يده لاجعل له وفيه جنين فى يد الآخذ واقتل ما لا لاجعل له ان قتل او دفع او بيع وفيه جنين عند الآخذ خطأ لو اتلف مالا ثم المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع بالجناية يرجع بالجعل ان كان نصف قيمته مثل ارش الجناية وان كانت اكثر من الارش يرجع من الجعل حصنها ادى من ثمنه او دينه او جنايته كذا فى التاتارخانية * لورد عبد ابية او اخيه او سائر اقربائه لا يجب له الجعل اذا كان فى مبال المولى ولو لم يكن فى عياله يجب الجعل له الا الابن اذا رد عبد ابية او احد الزوجين رد عبد الآخر فايهما لا يجب لهما الجعل مطلقا وكذا الوصى اذا رد عبد اليتيم لا يستحق الجعل كذا فى التبيين * السلطان اذا اخذ العبد الآبق قرره الى مولاة من مسيرة ثلاثة ايام فلا جعل له قال الفقيه وبه نأخذ وكذا زبارة وشحنه وثاره ان اذا اخذوا المال من قطاع الطريق وردوا على المالك كذا فى الغيانية * اذا جاء الوارث بالآبق من مسيرة ثلاثة ايام فالوارث لا يخلو اما ان كان ولده او لم يكن ولكن كان فى مباله او لم يكن ولده ولم يكن فى مباله ان لم يكن ولده ولم يكن فى مباله اجمعوا انه لو اخذه فى حيوة المورث ورده فى حال حيوة المورث يجب الجعل له واجمعوا لو اخذه بعد وفاة المورث ورده لا جعل له واما اذا اخذه فى حال حيوة المورث وجاء به الى المصر فى حيوته ايضا الا انه سلمه بعد موته قال ابو حنيفة ومحمد رح يجب الجعل له فى حصته شركائه وان كان البراد ولداً له او لم يكن ولكن كان فى مباله لا يستحق الجعل على كل حال كذا فى الظهيرية * رجل قال لعمري ان مبدى قد ابق فان وجدته فخذة فقتل الما سور نعم فاخذه الماموز على مسيرة ثلاثة ايام وجاء به الى المولى فلا جعل له * اخذ آبقاً من مسيرة سفر وجاء به ليرده على مولاة فلما ادخله المصر منتهى الى مولاة فاخذه رجل فى المصر ورده على المولى فلا شئ * الاول ومرض الثانى على قدر عنائه وان اخذاه بعد ذلك فى المصر او من مسيرة يوم فللاول نصف الجعل تاما ومرض الثانى على قدر عنائه وفى المنتقى جاء بالآبق

من مسيرة ثلاثة ايام ليرده على المولى فاخذ منه ما صيب وجاء به الغاصب الى المولى ثم جاء
 الآخذ الاول واقام بينه انه اخذه من مسيرة ثلاثة ايام اخذ الجعل ثانيا من المولى ورجع المولى
 على الغاصب بما اخذ منه وفيه ايضا اخذ آبقا من مسيرة ثلاثة ايام وجاء يوما ثم ابق العبد منه
 وسار يوما نحو المصرا الذي فيه المولى وهولا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل
 اخذه ثانيا وجاء به اليوم الثالث ورفعه الى المولى فله جعل اليوم الاول والثالث وهو ثلثا
 الجعل ولو كان العبد حين ابق من الذي اخذه فوجده مولاه واخذه او ابقى من الذي اخذه
 ثم بدا له فرجع الى مولاه فلا جعل للذي اخذه ولو كان العبد فارقا الذي اخذ وجاء متوجها
 الى مولاه لا يريد الالباق فللاول جعل يوم وفيه ايضا اخذ مبداء آبقا ودفعه الى رجل وامره
 ان يأتي به الى مولاه وياخذ منه الجعل فيكون له * في الاصل مبداء بقاء الى بعض البلدان
 فاخذه رجل فاشتراه منه رجل آخرو جاء به الى مولاه لا جعل له فان كان حين اشترا
 اشهد انه انما اشتراه ليرده على صاحبه فله الجعل ولا يرجع على المولى بما ادى من الثمن
 قل او كثروا ن وهب له او وصى له به او ورثه فالجواب فيه كالجواب في الشراء لا يستحق الجعل
 اخذ مبداء آبقا وجاء به ليرده على المولى فلما نظر اليه المولى امتنعه ثم ابق من بدا الآخذ كان له الجعل
 ولو كان دبرة والمسئلة بحالها فلا جعل له ولو كان الآخذ حين سار ثلثة ايام ابق منه قبل ان ياتي
 الى المولى ثم اتفق المولى لم بصرفا بضا من بدا الآخذ ولو جاء به الى مولاه فقبضه ثم وهبه منه
 فعليه الجعل ولو وهبه منه قبل ان يقبضه فلا جعل له ولو باعه منه قبل ان يقبضه فالجعل عليه
 قال شمس الائمة الحلواني رح الراد انما يستحق الجعل اذا اشهد عند الاخذ انه انما اخذه ليرده
 على المالك اما اذا ترك الاشهاد لا يستحق الجعل وان رده على المالك كذا في المحيط *
 اذا مات الآبق عند الآخذ او ابق منه قبل ان يرد على المولى فان كان حين اخذ اشهد به
 انما اخذه ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وكذلك اذا قال وقت الإخذ هذا آبق قد اخذته
 فمن وجد له طالبا وليده على فهذا اشهاد ولا ضمان عليه قال شمس الائمة الحلواني ليس
 من شرط الاشهاد ان يكرر ذلك والمرة تكفي بحيث لا يقدر على ان يكتفوا اذا سئل وهكذا
 في اللفظة واما اذا ترك الاشهاد وكان الاشهاد ممكنا كان عليه الضمان عند أبي جنيفة ومحمد
 رح وهذا اذا علم كونه آبقا وان نكر المولى ان يكون عبده آبقا فالقول قوله والآخذ ضامن

بالإجماع كذا في الذخيرة * إذا أخذ عبداً آبقاً فادماه رجل أو قرنته العبد فدفعه إليه
بغير أمر القاضي فهلك عنده ثم استحقته آخر بالبينة فله أن يضمّن أيهما شاء فإن ضمن الدافع
يرجع به على البايع وإن كان لم يدفع إلى الأول حتى شهد عنده شاهدان أنه عبده
فدفعه إليه بغير حكم ثم أقام الآخر بالبينة أنه له قضى به للثاني فإن أمارد الأول بينة لم يلزم أيضاً
وإذا أخذ عبداً آبقاً وباعه بغير أمر القاضي حتى لم يصح البيع وهلك العبد في يدي المشتري ثم جاء
رجل وادماه فأقام البينة أنه عبده والمستحق بالبيع إن شاء ضمن المشتري وهذا كذلك يرجع المشتري
بالثمن على البايع وإن شاء ضمن البايع قيمته وهذا كذلك ينفذ البيع من جهة البايع ويكون
الثمن له ويتصدق بما فضل على القيمة من الثمن إذا أنكر المولى أن يكون عبده آبقاً فلا جعل للراد
إلا أن يشهد الشهود أنه أبق من مولاه أو على أقرار المولى بآبقه وإذا أبق العبد وذهب بمال
المولى فجاء به رجل وقال لم أجد معه شيئاً فالقول قوله ولا شيء عليه ببيع الآبق من أجنبي
لو من ابن صغيره لا يجوز وببعة ممن في يده يجوز وهبته من الأجنبي لا يجوز وإن وهبه من ابن
صغيره إن كان متردداً في دار الإسلام يجوز وإن أبق إلى دار الحرب اختلف فيه المشايخ رح
وروى القاضي الحرميين عن أبي حنيفة ربح أنه لا يجوز ويجوز اعتاقه من كفارة ظهارة ولو وكل
المولى رجلاً بطلب الآبق وأصابه الوكيل ثم باعه المولى من إنسان ولا يعلم البايع والمشتري أن الوكيل
أصابه فالبيع باطل حتى يعلم أن الوكيل أصابه ولو أخذ الآبق رجل وأجره إلا خذفاً لا جرة له
ويتصدق بها فإن دفعها إلى المولى مع العبد وقال هذه غلة مبدك وقد سلمت لك فهو للمولى
ولا يحل للمولى أكلها قياً ساو يحل استحساناً كذا في المحيط *

كتاب المفقود

هو الذي غاب عن أهله أو بلدة أو أسرة العدو ولا يدري أحيى هو أو ميت ولا يعلم له مكان
ومضى على ذلك زمان فهو ميعود بهذا الاعتبار وحكمه أنه حتى في حق نفسه لا تزوج امرأته
ولا يقسم ماله ولا تفسخ أجارته وهو ميت في حق غيره لا يرث ممن مات حال غيبته كذا
في خزانة المفتين * وينصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويقبض غلاته والديون التي
أقر بها غرماءه ولا يحاصم في دين لم يقربه الغريم ولا في نصيب له في مرض أو عقار في يد غيره لأنه

ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة
بالاتفاق لما فيه من تضمن الحكم على الغائب فاذا كان يتضمن الحكم على الغائب لا يجوز عندنا
فلو قضى به قاض يري ذلك جاز لانه فصل مجتهد فيه فينذ قضاؤه بالاتفاق ثم الوكيل الذي
نصبه القاضي يخاصم في دين وجب بعقده بالاخلاف ويبيع ما يخاف عليه الفساد من ماله كذا
في التبيين * ولا يبيع مالا يتسارع اليه الفساد في نفقة ولا في غير ما منقولاً كان او مقاراً كذا في
غاية البيان * ينفق من ماله على من يحب نفقته حال حضرته بغير قضاء كزوجته واولاده وابوية
وكل من لا يستحقها بحضرته الا بقضاء فانه لا ينفق عليه كالانح والاخت وتحوّلها ومعنى قولنا
من ماله النقد ان كذا في خزنة المفتين * والتبر بمنزلة النقد في هذا الحكم وهذا اذا كان المال
في يد القاضي وان كان وديعة او ديناً فينفق عليهم منها اذا كان المودع والمديون مقرين بالوديعة
والدين والنسب والنكاح اذا لم يكونا ظاهرين عند القاضي وان كانا ظاهرين فلا حاجة الى اقرارهما
وان كان احدهما ظاهراً والآخر يشترط الاقرار بما ليس بظاهر في الصحيح وان دفع المودع بنفسه
او من عليه الدين بغير امر القاضي فالمودع يضمن والمديون لا يبرأ وان جحد المودع والمديون
اصلاً او جحد الزوجة والنسب لم ينتصب احد من يستحق النفقة خضماً في ذلك * لا يفرق بينه
وبين امرأته وحكم بموته بمضى تسعين سنة وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية يقدر بموت قرآنة
فاذا لم يبق احد من افراده حياً حكم بموته ويعتبر موت افراده في اهل بلدة كذا في الكافي * والمختار
انه يفوض الى رأي الامام كذا في التبيين * واذا حكم بموته امتدت امرأته مدة الوفاة
من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات قبل ذلك
لم يرث منه كذا في الهداية * فان عاين زوجها بعد مضي المدة فهو احق بها وان تزوجت
فلا سبيل له عليها ويعتبر مينا في ماله يوم تمت المدة وفي مال الغير يعتبر كالتعمات يوم فقه كذا
في النكاح تأخر المنة * ولا يرث المفقود احد مات في حال فقده ومضى قولنا لا يرث المفقود احد
ان نصيب المفقود من الميراث لا يصير ملكاً للمفقود اما نصيب المفقود من الإرث يتوقف فان ظهر
حياً علم انه كان مستحقاً وان لم يظهر حياً حتى بلغ تسعين سنة فمات وخلف له يرد على ورثة
صاحب المال يوم مات صاحب المال كذا في الكافي * وانما الذي لا يوقف الموصى به
الحق ان يحكم بموته فاذا حكم بموته يرد المال الموصى به الى ورثة الموصى كذا في التبيين *

أذا فقد المرء فلم يعلم الحق جزأ من الميراث أم لا فإنه يوقف ميراثه حتى يتبين له ما به دار الحرب وإن مات أحد من ولد الميراث يقسم ميراثه بين ورثته ولم يوقف للمفقود شيء كذا في الظهيرية * لو كان مع المفقود وارث لا يحجب به ولكنه ينقص حصة به يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي وإن كان معه وارث يحجب به لم يعط أصلاً بآثار رجل مات من بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنت ابن والمثل في يد اجنبي وتصار قواعلي الابن المفقود وطلبت البناتان الارث دفع النصف أقل النصيبين اليهما ولا يدفع الى ولد الابن ولا يترع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت منه خيانة فلا يؤمن عليه فاذا منعت المدة وحكم بموت المفقود يعطى سدس آخر للبنتين لينتم لهما الثلثان ويعطى الباقي لولد الابن ونظيره الحمل فانه يوقف له نصيب ابن واحد باختيار الفتوى ولو كان معه وارث آخر لا يحق بحال ولا يتغير بالحمل كل نصيبه وان كان ممن يتغير به يعطى أقل النصيبين كذا في الكافي * اذا مات المفقود بالهادية لمصاحبة ان يتبع حمارة ومثاله ويحمل الدراهم الى اهله وان ادعى رجل على المفقود حقاً من ذنب او وريعة او شركة في عقار او طلاق او عناق او نكاح او رد بعيب او مطالبة باستحقاق لم يلتفت الى ادعواه ولم يقبل منه البينة ولم يكن هذا الوكيل ولا احد من الورثة خصماً له وان رأى القاضي سماع البينة وحكم نفذ حكمه بالاجماع كذا في التانار خانية *

كتاب الشركة

وفيه ستة ابواب الباب الاول في بيان انواع الشركة واركائها وشراؤها واحكامها وما يتعلق بها وفيها فصول الفصل الاول في بيان انواع الشركة * الشركة نوعان شركة ملك وهي ان يملك رجلان شيئاً من غير عقد الشركة بينهما كذا في التهذيب * وشركة مقدوهي ان يقول احدهما شاركك في كذا ويقول الآخر قبلت هكذا في كنز الدقائق * وشركة الملك نوعان شركة جبر وشركة اختيار لشركة الجبر ان يختلط المالان لرجلين بغير اختيار المالكين خلطاً لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بان كان الجنس واحداً ويمكن التمييز بضرب كلفة ومشقة نحو ان يختلط الحنطة بالشعير او يرتامالا * وشركة الاختيار ان يوهب لهما مال او يملك مالا باستيلاء او يختلط مالهما كذا في الذخيرة * او يملك مالا بالشراء او بالصدقة كذا في فتاوى قاضي خان * او توصي لهما فيقبلان كذا في الاختيار شرح المختار * وزكاتها جنماع النصيبين وحكمها وقوع الزيادة على الشركة

كتاب الشركة (٢٠٧) في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح

بقدر الملك ولا يجوز لأحد ههنا ان يتصرف في نصيب الآخر إلا بأمره وكلاهما منهما كالا جتنبى في نصيب صاحبه ويجوز بيع احدهما نصيبه من شركته في جميع الصور ومن غير شركته بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط كذا في الكافي * اما شركة العقود فانواع ثلثة شركة بالمال وشركة بالوجوه وشركة بالاعمال وكل ذلك على وجهين متفاوتة وهما كذا في ذخيرة * وركنها الايجاب والقبول وهوان يقول احدهما شاركك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت كذا في الكافي * ويندب الاشهاد عليها كذا في النهر الفائق * وشرط جواز هذه الشركات كون العقود عليه مقد الشركة قابلا للوكالة كذا في المحيط * وان يكون الربح معلوم القدر فان كان مجهولا يغسد الشركة وان يكون الربح جزءا شائعا في الجملة لا معيناً فان معيناً عشرة او مائة او نحو ذلك كانت الشركة فاسدة كذا في البدائع * وحكم شركة العقد صيرورة العقود عليه وما يستفاد به مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي * اما الشركة بالمال فهوان يشترك اثنان في رأس مال فيقولوا اشتركما فيه على ان نشترى ونبيع معا وشترى او اطلقا على ان ما رزق الله عز وجل من ربح فهو بيننا على شرط كذا او يقول احدهما ذلك ويقول الآخر نعم كذا في البدائع * الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح قال محمد بن ابي اذ اشتركا بغير مال على ان ما اشترى اليوم فهو بينهما وخصاصهما او عملا ولم يخصا فهو جائز وكذلك ان اقال هذا الشهر وكذلك ان لم يذكر للشركة وقتا بان اشتركا على ان ما اشترى فهو بينهما كذا في المحيط * وان وقتا هل يتوقت بالوقت المذكور روى بشر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رح انه يتوقت والطحاوى ضعف هذه الرواية وصححها غيره من المشايخ وهو الصحيح ان لم يذكر اللفظ الشركة ولكن قال احدهما لا خرمما اشتريت اليوم من شيء فهو بيني وبينك ووافقه الآخر هل يكون شركة لم يذكره محمد بن ابي في الأصل وروى ابو سليمان عن محمد بن ابي جعفر انه يجوز ويثبت الشركة بهذا القدر الا يروى انهما لو ذكرا الشراء من الجانبين يجوز وان لم يذكر اللفظ الشركة باعتبار ذكر حكمها فكذا هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء وليس لأحد ههنا ان يبيع حصته الا خرمما يشترى الا بان صاحبها كذا في الغياثة * ان قال رجل بغيره ما اشتريت من شيء فبيني وبينك او قال فبيننا وقال الآخر نعم فان اراد بذلك ان يكونا بمعنى شريكي التجارة كان شركة

في كتاب المحرمات (١٣٨) في الالفاظ التي تصح العطف بها والتي لا تصح
 حتى يطلع من محرم ذلك المشتري او غيره او قدر الثمن في البيع او في الشراء والبيع
 وان كان من يكون المشتري في البيع لا يكون في الشراء بل يكون المشتري
 يطلع عليه في البيع او في الشراء او كان وكالة لا شركة كان وجد شرط صحة الوكالة جازت
 الوكالة وان كان من جنس المشتري وبيع نوعه ومطابق الثمن في الوكالة العامة وهو
 ان لا يكون من جنس المشتري او يبيع نوعه او قدر الثمن او جشش البيع في الوكالة
 العامة في البدائع وفي المتن من ابي يوسف ارج في رجلين فالاكثر اشترى من شيء وهو بيتا
 نصيب من جازر وغيره ايمان الحسن بن زياد من ابني خنيقة ربح في رجل قال لا خرمنا اشتريت
 من اصناف التجارة فهو بيني وبينك فقبل ذلك صاحبه فهو جائز وكذا لك ان اقال اليوم
 وما اشترى في ذلك اليوم كان بينهما نصفان وكذلك لو قال كلوا حد منهما لصاحبه ولم يوقنا
 وكذلك ان اقال ما اشترى من الدقيق فهو بيني وبينك وليعني لو احدى منهما ان يبيع حصة
 صاحبه مما اشترى الا بان صاحبه لانهما اشترى في الشراء لا في البيع كذا في المحيط * ولو قال
 ان هذا للآخر ان اشترى عبد فهو بيني وبينك كان فاسدا الا ان يسمى نوعا فيقول بهذا
 لغير صليتنا او ما شبه ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * وان قال ما اشترى من شيء فهو بيني
 وبينك فان ابلع خنيقة ربح قال لا يجوز وكذلك قال ابو يوسف ربح كذا في البدائع * وفي المتن
 ايها بشر بن البراء من ابي يوسف ربح رجل قال ما اشترى اليوم من شيء فهو بيني وبينك فهذا
 جائز وكذلك ان وقت منه ولم يوقت وقتا الا انه وقت من المشتري بغير ايمان قال ما اشترى
 من الحنطة لاني كذا فهو بيني وبينك فهذا جائز كذا في الذخيرة * ان اقال ما اشترى في
 وجهك فبينى وبينك وقد خرج في وجهه لو قال بالبعرة فهو باطل حتى يوقنا ثمننا او يبيع او ايلما
 كذا في المحيط * رجل ابلع الاخران اشترى عبد ببعينه بينه وبينه فقال نعم فشهد بمشرك الشراء
 انه اشترى لنفسه طائفة فالعبد مشترك كذا في المحيط * قال ابو يوسف ربح في الجرد
 ان اقول في بيعك لم يملك ولم يعل نعم لولا الا حتى قال بهذا الشراء اشترى من نفسي يكون له ولو قال
 اشهدوا اني اشترى فلان كذا اشترى لم اشترى فهو لا امر كذا في الذخيرة * بان الشراء ومكت
 عند الشراء لم يملك بعد الشراء اشترى فلان لا امر كان فلان اذ كان ملكا ولو قال ذلك بعد
 ان يكون له ما اشترى فلان كذا اشترى لم يملك ما اشترى

ما حدث به صيبا او مات لم يقبل قوله الا ان يصدق به الا مركزا في التاجر خاتمة * رجل قال لآخر
اشتر عبد فلان بيني وبينك فقال نعم فذهب ليشتري فقال له لآخر اشتر ذلك بيني وبينك فقال نعم
فاستراه فهو للامرئ كذا في الخلاصة * قالوا هذا ان اقبل الوكالة من الثاني بغير محضر من الاول
واما ان اقبل الوكالة بمحضر من الاول يكون العبد بين الامر الثاني وبين المأثور نصفين
كذا في المحيط * ولو لقيه ثالث فامر به بذلك فاستراه المأمور بعد امر الثلاثة ينظر ان قال للثالث
نعم بغير محضر الاولين فالعبد بينهما ولا شيء للثالث والمشتري وان قال نعم بمحضرهما فالعبد
بين الثالث والمشتري نصفان كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى قال هشام سألت محمدا رج
ما نقول في رجل امر رجلا ان يشتري ثوبا موصوفا بعشرين درهما بيني وبينه على ان انقد لنا
الدرهم قال فهو جائز وهو بينهما والشرط باطل وفيه ايضا ابراهيم من محمد رج رجل قال لرجل
اشترى جارية فلان بيني وبينك على ان ابيعها انا قال الشرط فاسد والشركة جائزة قال وكذلك
كل شرط فاسد في الشركة ولو قال على ان تبنيها كان هذا جائزا وهي مشتركة بينهما يبيعا نها على تجارتهما
كذا في المحيط * لو قال رجل لآخر اينما اشتري هذا العبد اشترك صاحبه او فصاحبه فيه شريك
له فهو جائز فأيهما اشتراه كان مشتريا نصفه لنفسه ونصفه لصاحبه فاذا قبضه فهو كقبضهما
حتى لو مات كان من مالهما فان اشترى معا او اشترى احد هما نصفه قبل صاحبه ثم اشترى
صاحبه النصف الآخر كان بينهما ولو نقد احد هما كله الثمن في هذه الصورة ولو بغير امر
صاحبه رجع بنصفه عليه كذا في فتح القدير * فان اذن كل واحد منهما لصاحبه في بيعه
فباع احدهما من رجل على ان له نصفه فهو بائع نصيب شريكه بنصف الثمن ولو باع الاخر
فجميع الثمن ونصف العبد بينهما نصفان عندنا في حنفية رج ومنعهما البيع ينصرف الى نصيب
البايع خاصة كذا في محيط السرخسي * في المنتقى قال هشام سألت ابا يوسف رج يقول في رجل
قال لآخر ليس له شيء تعالى فمعى عشرة آلاف فخذها شركة بيني وبينك قال هو جائز والربح
والوضيعة عليهما كذا في المحيط * رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب من رجل آخر منه الشركة فيه فاشركه
فيه فله نصفه بنصف الثمن الذي اشترى به بناء على ان مطلق الشركة يقتضي التسمية الا ان يبين
خلافه كذا في فتح القدير * وكذا لو اشترى رجل رجلين يصير بينهما شركا كذا في فتاوى قاضي خان *
رجل اشترى عبدا وقبضه فقال له رجل اشركني فيه ففعل ثم لقيه آخر فقال مثل ذلك فان كان الثاني

كتاب الشركة (٢١٠) في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح

يعلم بمشاركة الاول فله ربع العبد وان كان لا يعلم فللثاني نصف العبد والاول النصف وخرج
المشتري من البين كذا في المحيط * وكذلك لو اشترى عبدا فقال له رجل اشركني فيه فاشركه ثم
استحق نصف العبد فللشريك نصف العبد وخرج المشتري من البين كذا في محيط السرخسي *
وانما اشترى نصف العبد وقبضه فقال له رجل اشركني فيه وهو يرى انه اشترى الكل ففعل فله
جميع النصف الذي اشتراه المشتري وان كان يعلم انه اشترى النصف فله نصفه كذا في المحيط *
وانما اشترى رجل شيئا فقال له رجل آخرا شركني فيه فاشركه فهذا بمنزلة البيع فان كان قبل
قبض الذي اشترى لم يصح ولوا شركه بعد القبض ولم يسلمه اليه حتى هلك لم يلزمه ثمن ويعلم
انه لا بد من قبول الذي اشركه لان لفظ اشركتك صار ايجابا للبيع هكذا في فتح القدير * وذكر في
المنتقى لو قبض النصف دون النصف ثم اشرك آخر فيه شائعا من المقبوض وغير المقبوض يصح في
المقبوض وله الخيار لتفرق الصفقة عليه كذا في محيط السرخسي * ولو كان رجل في بيته حنطة يد فيها
كلها فاشرك رجلا في نصفها فلم يقبض حتى احترق نصفها فان شاء المشترك اخذ نصف ما بقي
وان شاء ترك وكذا البيع في هذا الوجه وان استحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع
وكان البيع على النصف الباقي وكان في الاشتراك النصف بينهما وللشرك الخيار كذا
في المراج الوهاج * ولو اشترى رجلان عبدا فاشركا فيه آخر بنظران اشركاه على التعاقب
فله النصف ولهما النصف كذا في محيط السرخسي * وان اشركاه معا بان قالا جملة اشركناك
في هذا العبد كان للرجل ثلث العبد استحسانا كذا في المحيط * ولو اشركه احدهما في نصيبه
ونصيب صاحبه فاجاز صاحبه فله النصف وللشريكين نصفه كذا في محيط السرخسي * وان لم يجز
فله نصف نصيب الشرك وهو الربع كذا في المحيط * ولو اشركه باذن شريكه كان بينهما اثلاثا كذا
في المبسوط * وان قال اشركني معك ومع شريكك في هذا العبد ففعل فان اجاز شريكه فله الثلث
وان لم يجز فله السدس كذا في محيط السرخسي * ولو قال احدهما اشركتك في نصف هذا
العبد فقد روى ابن سماعة عن ابي يوسف راجح كان مملكا جميع نصيبه منه بمنزلة قوله
قد اشركتك بنصفه لا يرى ان المشتري لو كان واحدا فقال لرجل اشركتك في نصفه كان له
نصف العبد كقوله اشركتك بنصفه بخلاف ما لو قال اشركتك في نصيبي فانه لا يمكن ان يجعل
بهذا اللفظ مملكا جميع نصيبه باقامة حرف في مقام حرف الباء فانه لو قال اشركتك بنصبي

كان باطلا فلذا كان له نصف نصيبه كذا في فتح القدير * اشترى عبدا بالن درهم وقبضه ثم قال لرجل
 قد اشركتك فيه فلم يقل الرجل شيئا حتى قال لا خرا شركتك فيه ثم قال قد قبلنا فالعبد بينهما لكو واحد
 منهما النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط * ولو قال له رجل اشركني فيه فاشركه
 فلم يقل الرجل قبلت حتى قال لا خرا قد اشركتك فيه ثم قبل فلا شيء للاول وللثاني النصف وكذلك
 لو قال لا خرا قد اشركتك فيه ثم قال لا خرا ذلك ثم قال مثله للثالث ولم يقبل واحد منهم فهو بينه
 وبين الآخران قبل وان قال قد اشركتكم جميعا فقبل احدهم فله الربع كذا في محيط السرخسي *
 قال لي مشرة دنا نير فادفع الى ذهبا فاشترى بالكل سلعة بالشركة ولم يغيب مقداره فدفع اليه
 خمسة واشترى بالخمس عشرة سلعة يكون اثنان اثنان كانه قال اشترى بالخمس عشرة سلعة بالشركة
 ولو قال ذلك يكون اثنان اثنان كذا في لفظ الشركة يحتمل شركة الاملاك ثم قال وهذا اذا عين السائل
 جنس السلعة كالحنطة ونحوها فاما اذا لم يعين فبالكل للمشتري وعليه الخمسة لعدم صحة التوكيل
 للجهالة كذا في القنية * وقال ابو حنيفة رح في رجل قال لا خرا اشتر هذا العبد واشركني فيه فقال نعم
 ثم اشتراه فهو بينهما وكذلك قال ابو يوسف رح وهو استحسان كذا في المحيط * اشترى بقرعة بعشرة
 دنا نير فقبضها ثم قال لا خرا قد اشركتك فيها بدينارين فقبل كان له خمس البقرة كذا في محيط
 السرخسي * باع فليزا بخمسين دينارا ثم قال البائع اكون لك شريكا فيه فقال المشتري نعم
 فسكتا على ذلك فكان البائع يجي بالبطاطين والمشتري يبيعها في السوق على هذا حتى نفذت
 لا يصير شريكا فيه كذا في القنية * اشترى حنطة فاعطى على طبخها درهمين اعطى على خبزها
 درهما فاشرك رجلا في الخبز اطاه المشرك نصف ثمن الحنطة ونصف النفقة وكذلك هذا
 في القطن وغزله وحيا كته والسمسم ومصرة واذا كان هو الذي طحن وخبز وغزل ونسج ولم يعط
 اليه اجر او المسئلة بحالها فعليه نصف الثمن لا غير ولا شيء عليه بعمله كذا في المحيط * ولو قال
 له رجل ما اشتريت اليوم فييني وبينك فقال نعم ثم قال له خرا اشتر لي هذا العبد بيني وبينك
 فقال نعم ثم اشترى العبد فنصفه للاخر ونصفه بينه وبين الاول ولو قال الاول اشتر لي هذا العبد
 بيني وبينك وقال آخر ما اشتريت فييني ثم اشترى العبد فللاول نصفه ونصفه بينه وبين الآخر
 كذا في محيط السرخسي * الفصل الثالث فيما يصلح ان يكون راس المال وما لا يصلح
 الشركة اذا كانت بالمال لا تجوز عنا نا كان او مفوضة الا اذا كان راس مالهما من الاثمان التي

لا تتعين في عقود المبادلات نحو الدرهم والدنانير فاما ما يتعين في عقود المبادلات نحو العروض والحيوان فلا تصح الشركة بهما سواء كان ذلك رأس مالهما او رأس مال احدهما كذا في المحيط * ويشترط حضوره عند العقد او عند الشراء كذا في خزائن المفتين * وهكذا في فتاوى قاضي خان * حتى لو دفع الف درهم الى رجل وقال اخرج مثلها واشتر بها وبع فاخرج صحت الشركة كذا في الصغرى * ولا يصح بمال غائب او دين في الحالين كذا في محيط السرخسي * اما العلم بمقدار رأس المال وقت العقد فليس بشرط عندنا كذا في البدائع * ولا يشترط تسليم المالكين ولا خلطهما كذا في خزائن المفتين * ولو كان لا أحدهما الف درهم ولا خمسمائة دينار او لا أحدهما دراهم بيض ولا آخر درهم سود فاشتركا جازت الشركة كذا في محيط السرخسي * التبر من الذهب والفضة بمنزلة العروض في ظاهر الرواية لا يصلح رأس مال الشركة كذا في فتاوى قاضي خان * والصحيح ان كانوا يتعاملون بها يجوز والا فلا كذا في التهذيب * والمصوغ منهما بمنزلة العروض في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضي خان * اما الفلوس فان كانت كاسدة فلا يجوز الشركة والمضاربة بها لانها عروض وان كانت نافعة وكذلك في الرواية المشهورة عن ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح يجوز كذا في البدائع * وعليه الفتوى كذا في السراجية والمضمرات * وفي المبسوط الصحيح ان عقد الشركة على الفلوس يجوز ملين قول الكل كذا في الكافي * اما الشركة بالمكيلات والموزونات قبل الخلط في جنس واحد وفي جنسين مختلفين قبل الخلط وبعده لا يجوز با لاتفاق كذا في المحيط * ولكل واحد منهما متاعه وله ربحه وعليه وبيعته كذا في الكافي * وان خلطا وهو جنس واحد فشركة العتد فاسدة وشركة المالك ثابتة وما ربحا فلهما والوصيعة عليهما كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي * ثم عند اختلاف الجنس اذا باع المخلوط فالثمن بينهما على قدر قيمة متاع كل واحد منهما يوم خلطاه مخلوطا كذا في المبسوط * قال عامة مشايخنا الصحيح ان يقال يوم باعاه كذا في محيط السرخسي * وان كان احدهما يزيد الخلط خيرا فانه يضرب بقيمته يوم يقسمون غير مخلوط كذا في المحيط * وهكذا في فتح القدير * اشترى متاعا بكر حنطة وكبر شعير فكال احدهما الحنطة والاخر الشعير فم باع ذلك بدرهم يقسمان الثمن على قيمة الحنطة والشعير يوم يقسمان كذا في محيط السرخسي * وفي شرط

وفي شرط الربح يعتبر قيمة رأس مال كل واحد منهما وقت عقد الشركة وفي وقوع الملك للمشتري يعتبر قيمة رأس مالهما وقت الشركة وفي ظهور الربح في نصيبهما أو في نصيب أحدهما يعتبر وقت القسمة لانه مالم يظهر رأس المال لا يظهر الربح كذا في القنية * والحميله في جواز الشركة في العروض وكل ما يتعين بالتعيين ان يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال صاحبه حتى يصير مال كل واحد منهما نصفين ويحصل شركة ملك بينهما ثم يعقدان بعد ذلك عقد الشركة فيجوز ولا خلاف كذا في البدائع * ولو كان بينهما تفاوت بان يكون قيمة عرض أحدهما مائة وقيمة عرض صاحبه اربع مائة يبيع صاحب الأقل اربعة اخماس عرضه بخمس عرض الآخر فصار المتاع كله اخماس كذا في الكافي * وكذلك اذا كان لاحدهما دراهم والآخر عرض ينبغي ان يبيع صاحب العرض نصف عرضه بنصف دراهم صاحبه ويتقا بضآن ثم يشتركان ان شاء امفاوضة وان شاء امانا كذا في المحيط * وفي المنتقى هشام عن محمد بن عبد بن رجلين اشتركا في شركة عنان او مفاوضة جاز كذا في الذخيرة * وفي المنتقى رجلا نكثوا حد طعام فاشتركا عليهما وخطا هما واحدهما اجود من الآخر فالشركة جائزة والثلث بينهما نصفان لان هذا يشبه البيع حين خلطاه على انه بينهما وقال في موضع آخر نص في هذا الكتاب انه يقسم الثمن بينهما على قيمة الجيد وقيمة الردي يوم با ما كذا في محيط السرخسي * والثاني بالقواعد اليق كذا في النهر الفائق * الباب الثاني في المفاوضة * وفيه ثمانية فصول الفصل الاول في تفسيرها وشراؤها * اما تفسيرها فهي ان يشترك الرجلان فيتساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما ويكون كل واحد منهما كفيلا من الآخر في كل ما يلزمه من مهدة ما يشتره كما انه وكيل عنه كذا في فتح القدير * فيجوز بين الحرين الكبيرين مسلمين او ذميين كذا في الهداية * وان كان احدهما كتابيا والآخر مجوسيا كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ كذا في النافع * ولا بين الحر والمكاتب كذا في الجوهرة النيرة * وكذا لا يصح بين المجنون والعادل كذا في العيني شرح الكنز * ولا يصح بين العبد والابن الصبي والمكاتب كذا في خزنة المفتين * وان فاض المسلم الحر مرتدا او مرتدة او ذميا لا يصح المفاوضة فان اسلم المرتد قبل الحكم بالحاقه صحت المفاوضة كذا في فتاوى قاضي خان * وصورة شركة المفاوضة ان يشتركا اثنان ويقولوا شاركنا شركة مفاوضة في كل قليل وكثير على ان نشترى ونبيع جميعا وشئنا بالنقد

والنسبة ويعمل كل واحد منا برأيه على ان ما رزق الله تعالى من الربح فهو بيننا والوגיעة على المال ذكوة في المبسوط صدر الاسلام كذا في المضمرات * واما شرائطها فمنها التنصيص على المفاوضة كذا في المحيط * وان عقد ما من يعرف معناها فاستوفى المعنى في العقد صحت بغير لفظ المفاوضة كذا في المضمرات * وان يكون كل واحد منهما من اهل الكفالة بان يكونا بالغين حريين عاقلين متفقين في الدين كذا في الذخيرة * وان تكون هامة في معوم التجارة رات كذا في المحيط * وان يكون رأس مالهما على السواء من حيث القدر ان كان من جنس واحد ونوع واحد وان كانا من جنسين مختلفين نحو والداهم والدنا نير او كانا من جنس واحد الا انه اختلف نوعها نحو الكسور مع اصحاب يشترط مع ذلك التساوي في القيمة كذا في الذخيرة * وان لا يكون لكل واحد منهما من المال الذي يجوز عليه عقد الشركة سوى رأس المال الذي شارك به صاحبه ابتداء وانتهاء كذا في المحيط * اذا كان المالك على السواء عند الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في احدهما فضل قبل ان يشتريا بان زاد قيمة احد النقيدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة وصارت فنانا وكذا ان اشترى باحد المالكين وزاد الآخر وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالكين فالمفاوضة على حالها كذا في خزانة المفتين * وان تفاضلا في الاموال التي لا يصح فيها الشركة كالعروض والعقار والدور جازت المفاوضة وكذا المال الغائب كذا في البدائع * ولو كان لاحدهما وديعة نقد لم يصح ولو كان له دين صحت الى ان يقبضه فان اقبضه فسدت وصارت مئانا وكذا يعتبر التساوي في التصرف فانه لو ملك احدهما تصرفا لم يملكه الآخر فالتساوي كذا في فتح القدير * الفصل الثاني في احكام المفاوضة * ما يشترطه كل واحد من المتفاوضين يكون على الشركة الا طعام اهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا الادام وهو استحسان كذا في الهداية * وكذا المتعة والمنفعة كذا في فتاوى قاضيهان * وكذا الاستيجار للسكنى والركوب لاجلته كالبحر وغيره كذا في النبيين * فيعتصم بالمشتري ومع ذلك يكون الآخر كفيلة عنه حتى يكون لبائع الطعام والكسوة له ولعائلته وان امهم ان يطالب الآخر ويرجع الآخر بما ادى على الشريك المشتري كذا في فتح القدير * وان ادى المشتري رجوع عليه شريكه بنصف ذلك كذا في محيط السرخسى * وليس له ان يشتري جاريته للوطى او للخدمة بخلاف الشريك فان اشترى ليس له ان يطأها ولا لشريكه لانهما دخلتا في الشركة فكل واحد بينهما كذا في البدائع * وان اشترى جاريته للوطى

بأذن شريكه فهي له خاصة وللبائع أن يأخذ أيهما شاء ويرجع شريكه بنصف الثمن عندهما وعند ابئحنيقة رح لا يرجع ذكره في الجامع الصغير كذا في محيط السرخسي * فإن اشترى جارية للوطي بأذن شريكه واستولدها ثم استعقت فعلى الواطي العقر بأخذ المستحق بالعقر أيهما شاء كذا في البدائع * ولا يشاركه في ما يرث من ميوث ولا جائزة يجيزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة كذا في فتاوى قاضيهان * ولا الهدية هكذا في المبسوط * والملك إذا وقع لأحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الآخر فيه كما لو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع ثم فاض المشتري رجلا ثم استقط الخيار وأنه لا يكون لشريكه في العبد شركة كذا في الكافي * وكل ودعة كانت عند أحد هما فهي عندهما جميعا فان مات المستودع قبل أن يبين لزمهما جميعا فان قال الحي ضاعت في يد الميت قبل موته لم يصدق وإن كان الحي هو المستودع صدق كذا في المبسوط * وأن قال المستودع أكلتها قبل موت صاحبي لزمه الضمان خاصة الآن يقيم البينة على ما قال فيكون الضمان عليهما كذا في محيط السرخسي * ولو كان عند أحدهما مضاربة فعمل بها أو ودعة فخالف فيها كان الربح لهما كذا في المبسوط * الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة من صاحبه * إن اقترحا المتفاوضين بمال لمن تقبل شهادته له يؤخذ به صاحبه وصاحب الحق مخير في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المضمرات * ولو اقترحا المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له بدین بان اقترلا بيه أو لابنه أو لأمه أو ما أشبه ذلك لم يصح إقراره في حق شريكه حتى لا يؤخذ به شريكه في قول ابئحنيقة رح وهو لا يظهر كذا في المحيط * وكذلك لو اقترلا مرأته وهي بائنة معتدة منه كذا في المبسوط * فإن تزوج تزويجا فاسدا ودخل بها واقربمهر لها لم يلزم شريكه وبدین آخر يلزمهما كذا في محيط السرخسي * ويجوز إقراره عليهما جميعا لامرأته وولدها من غير اعتبار الاقرار بالشهادة ولا يجوز إقرار المرأة المفاوضة بالدين لزوجها على شريكها كما لا يجوز شهادتها له ويجوز إقرارها بالدين لأبوي زوجها وولده من غيرها عليها وعلى شريكها كما يجوز شهادتها كذا في المبسوط * اعتق أم ولده ثم اقترلا بدین يلزمهما وإن كانت في عده كذا في محيط السرخسي * كل دين لزم أحدهما بالتجارة كالبيع والبيع واللاجارة أو بما يشبهها كالغصب والاستهلاك والكفالة بالمال بالامروء الاغارة والرهن فالآخر ضامن له ولو كفل بمال

بغير امر الكفول منه لم يؤخذ به شريكه أنفاً كذا في الكافي * وكذلك البيوع الفاسدة
 كذا في المحيط * وصاحبت الحق معبر في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع
 كذا في المضمرات * إلا أن حاصل الضمان يكون على التعامل خاصة حتى لو أدى الآخر
 من مال الشركة يرجع عليه بنصفه كذا في المبسوط * بخلاف الشري الفاسد فإن هناك اقرار
 الضمان لا يكون على المشتري خاصة بل يكون عليهما ولو قتل أحدهما بنفسه لا يؤخذ
 بذلك شركته في قولهم جميعاً ولو قتل أحداً لميتاً وحيين من رجل بمهر وأرض جنايته فهو
 بمنزلة كفالته بدين كذا في المحيط * إذا وطئ أحدهما الجارية المشتراة ثم استحققت فلم تستحق
 أن يأخذ بالعقر إيهما شاء كذا في فتاوى قاضيجان * ولو لحق أحدهما ضمان لا يشبه ضمان
 التجارة لا يؤخذ به شريكه كإروش الجنایات والمهر والنفقة وبدل الخلع والصالح من القصاص
 وعلى هذا ليس له أن يحلف الشريك على العلم إذا أنكر الشريك الجاني بخلاف ما لو ادعى
 على أحدهما بيع خادم فأنكره فلم يدعى أن يحلف المدعى عليه على البتة وشريكه على العلم
 لأن كل واحد لو أقرباً أداه المدعى يلزمهما بخلاف الجنایة لو أقر أحدهما لا يلزم الآخر كذا
 في فتح القدير * وكذلك كل ما كان من أعمال التجارة إذا ادعى رجل على أحدهما
 وحلف القاضي المدعى عليه على ذلك كان للمدعى أن يحلف الآخر كذا في المحيط *
 فإن ادعى شيئاً من ذلك عليهما جميعاً كان له أن يستحلف كل واحد منهما البتة وإيهما بكل
 عن اليمين أمضى الأمر عليهما وإن ادعى ذلك على أحدهما وهو فائب كان له أن يستحلف
 الحاضر على علمه فإن حلف ثم قدم الفائب كان له أن يستحلفه البتة كما لو كانا حاضرين
 كذا في المبسوط * وإن كان أحداً المتفاوضين ادعى شيئاً من أعمال التجارة على رجل وجد
 المدعى عليه وحلفه القاضي على ذلك ثم أراد المتفاوض الآخر أن يحلفه على ذلك فليس له
 ذلك كذا في المحيط * وإن ادعى على أحداً المتفاوضين ما لا من كفا له وحلفه عليه فله
 أن يحلف شريكه عليه أيضاً في قول أبي حنيفة ربح كذا في المبسوط * وإن باع أحد المتفاوضين
 شيئاً أو أدان رجلاً أو قتل رجلاً بدين أو فصب منه ما لا يملكه لا خير أن يطالب به كذا
 في فتاوى قاضيجان * ولو أجر أحد المتفاوضين عبداً فلا خير أن يأخذ الأجر والمساكنة من صاحبه
 إلا بتسليم العبد

كتاب الشركة (٢١٧) في المفاوضة فيما يبطل به المفاوضة وما لا يبطل به

بتسليم العبد ولو آجره عليه من ميراثه أو شيئاً له خاصة ليس لشريكه أخذ الأجر ولا للمستأجر مطالبته بتسليم المأجر كذا في محيط السرخسي * وكذا كل شيء هو له خاصة يأخذه لم يكن لشريكه أن يطالب بالثمن ولا للمشتري أن يطالب الشريك بتسليم المبيع كذا في فتاوى قاضيهان * إذا افترق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتبت هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك في حق الشريك ولكن يصدق في حق نفسه ويجعل في حق الشريك كأنه أنشاء الكتابة للحال ولشريكه أن يرد كذا في المحيط * ولو آجر أحد المتفاوضين نفسه لحفظ شيء أو خياطة ثوب أو عمل من الأعمال فلا جرم بينهما وكذلك كل كسب اكتسبه أحدهما فالأجر بينهما ولو آجر نفسه للعبد فلا جرم له خاصة كذا في التاتارخانية * ولو استأجر أحد المتفاوضين أجيراً أو دابة فسلموا جران يأخذ أحدهما شاء بالأجرة إلا أنه لو استأجره لأخته أو إلى مكة للحج يرجع شريكه بما أدى منه كذا في محيط السرخسي * الفصل الرابع فيما يبطل به المفاوضة وما لا يبطل به * لو استفاد أحد المتفاوضين مما لا يجوز عليه مقدماً الشركة بأرث أو هبة أو وصية أو نحو ذلك وصل إليه بطلت المفاوضة وصارت شركتهما ما ناكذا في السراجية * وأن ورث عروضا أو يورثها لا يبطل المفاوضة ما لم يقبض الديون كذا في محيط السرخسي * وكذا العقار كذا في الهداية * وإذا اشتري بأحد المالكين شيئاً ففي القياس يبطل المفاوضة وفي الاستحسان لا تبطل وإذا كان رأس مالهما على الجواء يوم الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشترياً بان زادت قيمة أحد المتقدين مقدماً المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة قال محمد ربح وكذا إذا اشترى بأحد المالكين وزاد الآخر كذا في المحيط * وإذا اشترى أحدهما بما له وزاد المشتري في قيمته فالقياس أن تبطل وفي الاستحسان لا تبطل كذا في المضمرات * وأن حصل الفضل بعد الشراء بالمالكين فالمفاوضة على حالها وكذا إذا وقع الشراء بأحد المالكين وزاد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا ينتقض المفاوضة كذا في الظهيرية * ولو قال أحد المتفاوضين لغيرهما لي درهما فوهبه وسلمه إليه بطلت المفاوضة وإن كان شريكه قائماً وهذا لا يصح إلا إذا كان أحد المتفاوضين أنه أراد فسخ الشركة حال غيبة صاحبه كذا في الذخيرة * ولو آجر أحد صاحبه خاصة أو باع لم يبطل المفاوضة ما لم يقبض الآخر كذا في المحيط * إذا ابتاع أحد المتفاوضين نفسه انتقضت المفاوضة ويجب أن تكون الحكم في جميع الشركات هكذا كذا في الظهيرية * وما غسدت به شركة العنان بفسده شركة المفاوضة كذا في البدائع *

كتاب المكنون * في الفارصة * في مصروف أحد النصارى

الصحيح ان ذلك من الفرق الى المتعارف وهو ما لا يعد الخراج لميراثا كذا في النونية * وقيل
بدية المفاوضين وان كان على الاصل الاسماء منه بغير ان شرى حصة جازوا ولا ضمانا في المال
المستضع عليه فمقتضى الكذا في مخطط التوسيع نعم انما يحكم الاخذ بحالة كون من الفاعل
البيع والخراب ولا يلزم الاخذ به بالذهب والنقود كذا في المحيط ورواها كذا المفاوضين راجع قوله
وروي داهية لورهب الذهب والفضة والاخذ والحسب لم يجر في حصة شريكه وانما
يجوز ذلك في الفاكه والشحم والخبر واشباه ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ولا حد للمفاوضين
ان يسافروا بالمال بغير اذن شريكه وهو الصحيح من مذهب ابي حنيفة ومحمد بن كذا في الذخير
ثم على قول من يجوز المساخرة لو اذن له الشريك في ذلك قلنا ان يلقى على نفسه في كراهته
وطعامه وادامته من جملة رأس المال روى ذلك الحسن من ابي حنيفة ورجح فان ربح حسبت
النفقة منه والا كانت النفقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية * وله ان يدفع المال مضاربة
كذا في البدائع * مدار وابي الاصل وهو الاصح كذا في النهر الفائق * وكذا في الهداية *
وكذا له ان يأخذ مالا مضاربة ويكون ربحه خاصة كذا في البدائع * ولا حدهما ان يضع كذا
في الظهيرية * ولوا يضع بضاعة ثم تفرق المفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا ان علم المستضع
بتفرقهما كان ما اشترى للآخر خاصة وان لم يعلم بتفرقهما ان كان الثمن مدفوعا الى المستضع
جاز شراؤه على الامر وعلى شريكه وان لم يكن الثمن مدفوعا اليه كان مشترا للآخر خاصة
كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مات الذي لم يبضع ثم اشترى المستضع المتاع لزوم
الحق خاصة ولو نفذ المستضع الثمن من المال المدفوع اليه فورثة الميت بالخيار ان شاؤوا
ضموا المستضع الثمن وان شاؤوا ضموا البضع فان ضموا المستضع يرجع بذلك على الامر
وكذا لك لو ضموا البايع برجع على المستضع ثم المستضع يرجع على البضع ولو ابضع
احدا المفاوضين اتفاله وشركه له شركة مفان برضاء شريك العنان ليشتري لهما متاعا
ثم مات احدهم فان مات البضع ثم اشترى المستضع فالمتاع للبشرى ويضمن المال فيكون
نصفه لشريك العنان ونصفه للمفاوض الحي ولورثة الميت وان مات شريك العنان ثم اشترى
المستضع فالمشترى كله للمفاوضين ثم ورثة الميت ان شاؤوا رجعوا بحصتهم على ايها شاؤوا
وان شاؤوا ضمنوا المستضع ويرجع به المستضع على ايها شاء وان مات المفاوض الذي

لم يفعّل ثم اشترى المتضرع نصفه الآخر ونصفه لشريك المتضرع والمفاوضين الحي
لورثة الميت حصصهم وانما اشترى المتضرع من جميعهم بالامر كذا في محيط المرحضى *
وليس لاحد المتفاوضين ان يقرض في ظاهر الامر وهو المصير كذا في الذخيرة *
الا ان يأخذ من اهل الشركة ما ان يقرض ولم يدخل نصيبه في ذلك اعملا برأيه كذا في
السراج المصير * ولو اقرض غير اذنه من نصيبه ولا يفسد المفاوضة كذا في محيط المرحضى *
وقالوا ليس ان يكون له الا قراض بقدر الخطر للناس فيه كذا في المحيط * ولا احد المتفاوضين
ان يشارك رجلا شركة من ان بعض مال الشركة كذا في المسوط * سواء شرط في عقد الشركة
ان لا يبيع كل واحد منها بواحدة او لم يشترط كذا في الذخيرة * ويجوز ان يبيع شريكه سواء كان
بافق شريكه او غير افق شريكه كذا في المحيط * وان شاركه شركة مفوضة باذن شريكه فهو جائز عليهما
كما لو فعلا ذلك وان كان بغير اذنه لم تكن مفوضة وكانت شركة مفوض وان كان الذي
شاركه اياه او ابنه او اخيه كذا في المسوط * وفي المتن من ان يبيع يوسف رج في متفاوضين
علاوة احد هما رجلا شركة مفوض في الرقيق فهو جائز وما اشترى هذا الشريك من الرقيق
نصفه للشركتين ونصفه بين المتفاوضين نصيبين ولو ان المفاوض الذي لم يشارك اشترى عبدا
كان نصفه لشريكه شريكه بغير نصيبه بين المتفاوضين كذا في المحيط * قوله ان يبيع وكيل يدفع اليه
مالا او هو ان يبيع على من يشاركها في المال من الشركة فليخرج الشريك الاخر الوكيل
يخرج من الوكالة ان كان في بيع وعراء او اجارة كذا في البدائع * وان وكله بتقاضي ما ائنه
فليس الاخر اخر اجرة كذا في المحيط * وكذا ان يبيع امتصا فاحسن لهما ما ورد ابق من المفاوضة
وهلك في يد المصير لم يضمن فيه استصحاب كذا في الذخيرة * ولو اكل احداهما من شركتهما
فركبها المصير فطابت البداية ثم اخذها في الموضع الذي ركبها اليه فابها صدقة في الاجارة
في ذلك الموضع بوجه المستعير من ضمانها كذا في فتاوى قاضي خان * وكل ما يجوز لاحد
شريكى العنان ان يعمله فكذلك للمفاوض كذا في محيط المرحضى * الفصل السادس
في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وقيل وجب بعقد صاحبه * اذا اقل احدهما في بيع
ملكه الاخر جازت الاقالة عليه وكذلك اذا اقل احدهما في سلم بغير صاحبه كذا في المحيط *

كتاب الشركة في (٢٢١) في المفاوضة * في تصرف أحد المتقوضين

ولو باع أحد المتقوضين جارية من تجارتها شيئاً لم يكن لو أخذ منهما أن يشتريها بطل من ذلك قبل استيفاء الثمن كذا في فتاوى قاضي خان ولو باع أحد المتقوضين شيئاً فبطل من مات ليس لصاحبه أن يشتريه فيه فإن أخطأ المشتري نصيب الدين يرمى منه كذا في محيط السرخسي ولو باع أحد المتقوضين ذهب الثمن من المشرق أو امرأة جارية في قول أبي حنيفة ومحمد رحم ويضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضي خان وإن أخطأ المشتري أو جاز في نصيبه ولم يجز في نصيب صاحبه فجاء كذا في المحيط وإذا أخطأ أحد المتقوضين ديتاً وجب لهما جازاً خيرة في النصيبين إجماعاً كذا في الظهيرية سواء وجب الدين بقصد المؤخر أو بقصد صاحبه لو بقصد فكذا في الخيرة * وإذا كان على المتقوضين دين على رجل فبطل أحدهما الأجل بطل وحل المال عليهما جميعاً ولو مات أحداهما حل على الميت فمضمون بطل على الآخر ومن أبي يوسف رحمه الله إذا كان لرجل على المتقوضين مال فبطل أحدهما من حصته عنهما بيرة أن جديهما من المال كله كذا في المحيط * حقوق عقد تولاة أخذ فمما يضرهما إليهما جميعاً حتى أن أحدهما لو باع شيئاً لم ينع بطل البيع كما يثبت بالبائع وعمل طالب غير البائع الثمن من المشتري يجبر المشتري بتسليم الثمن إليهما فبطلت البيعة إلى البائع كذا في التاتارخانية * ولو اشتري أحدهما شيئاً فبطلت البيعة بالثمن كما يولد به المشتري كذا في السراج الوهاج * وله أن يقبض البيع كما للمشتري ولو وجد المشتري عنهما البيعة بالبيع فلصاحبه أن يرد بالعيب كما للمشتري كذا في البدائع * وإذا اشتري أحدهما شيئاً من تجرتيهما فوجد الآخر فيه عيباً كان له أن يرد في المحيط * ولو اشتري كل واحد منهما الرجوع بالثمن على البائع كذا في السراج الوهاج * والمشتري من أحدهما شيئاً من تجرتيهما إذا وجد بالمشتري عيباً كان له أن يرد بالعيب على أيهما شاء كذا في الظهيرية * ولو أنكر العيب فله أن يخلف البائع على البتات وشريكه على العلم ولو أقر أحداهما بتفقد الرجوع على نفسه وشريكه ولو باع كل واحد منهما نصف حقة من شريكهما وجد بها عيباً فله أن يخلف كل واحد منهما على النصف الذي باعه على البتات وعلى النصف الذي باعه شريكه على العلم يمين واحد في قول محمد رحم وقال أبو يوسف رحم يخلف كل واحد منهما على البتات فيما باع ويسقط لهما كل واحد منهما البمين على العلم فكذا في البدائع * وإذا باع أحد المتقوضين شيئاً من متاع

المفاوضة ثم افتراقا ولم يعلم المشتري بافتراقهما فكان له من المدة مع جميع الثمن الى انهما شاء
كذا في المحيط * وان كان علم بالطرف لم يذبح الا الى الشاهد ولو ذبح مع على شريكه لا يبرأ
من نصيبه العامة وكذلك لو وجد به عيبا لا يخاصم الا البائع كذا في محيط الشرعي * ولو كان
المشتري رده على شريك البائع بالعيب قبل الفرقة وقضى الله بالثمن او بقصاصة لم يثبت منه
تعذر الوعد ثم افتراقا كان له ان يأخذ ايها شاء كذا في المحيط * ولو استحق البعد بعد الافتراق
وقد كان الثمن كله قبل الافتراق فلهما شري أن يرجع بالثمن على ايها شاء كذا في الظهيرية *
مفتراقا افتراقا فلا يطلب الدين ان يأخذوا ايها شاءا بجميع الدين ولا يرجع احدهما
على صاحبه حتى يؤدى اكثر من النصف فيوجب بذلك كذا في الجامع الصغير * ولو وكل احد
الثقتا وضمن رجلا ان يشتري له جائزة بعينها او بغيرها بثمن محمي ثم ان الاخر نهى الوكيل
من ذلك فمئة جائز ان اشتراها الوكيل بعد ذلك فهو مقتر لنفسه وان لم ينهه عن ذلك
حتى اشتراها كان مشتريا لهما جميعا ويرجع بالثمن على ايها شاء كذا في المحيط *

الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين * لو ادى من على آخراته شاركة متفاوضة
فأنكر والمال في يد الجاحد فالتقول قول الجاحد مع يمينه وعلى الدمي البينة كذا في فتح القدير *
فان جاء المدعى ببينة يشهدون على دعواه فهذا على وجوه اما ان شهدوا انه متفاوضة
وان المال الذي في يده بينهما او شهدوا انه متفاوضة وان المال الذي في يده من شركتهما
وفي هذين الوجهين يقبل بينته وقضى بالمال بينهما نصفان واما ان شهدوا انه متفاوضة وان المال
في يده وفي هذا الوجه يقضى بالمال بينهما نصفان سواء شهدوا بذلك في مجلس الدعوى او بعد
ما تفرقا من مجلس الدعوى واما ان شهدوا انه متفاوضة ولم يزيدوا على هذا وفي هذا الوجه
ذكر شمس الائمة المرحوم في شرحه انه يقبل بينته ويقضى بالمال بينهما واليه اشار محمد راجح
في الكتاب بعد هذه المسئلة وذكر شيخ الاسلام انهم ان شهدوا في مجلس الدعوى تقبل الشهادة
وقضى بالمال بينهما مالم يشهدوا انه بينهما نصفان او يشهدوا انه من شركتهما او يقر الجاحدان المال
كل في يده بوجه او شهد الشهود بذلك كذا في المحيط * ثم اذا قضى القاضي بينهما نصفين
اذا ادعى الذي كان في يده شيئا مما في يده لنفسه ميراثا او هبة او صدقة من جهة غير المدعى
فهذه المسئلة على وجوه ان كان شهود مدعى المفاوضة شهدوا انه متفاوضة وان المال بينهما

كتاب الشريعة (٢٢٣) في المفاوضة * في اختلاف المفاوضين

نصفان أو شهدوا أنه مفاوضة وإن المال من شركتي مافني هذين الرجلين لا يسمع دعواه ولا يقبل بيته
 وإن كان شهود مدعي المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وإن المال في يده أو شهدوا أنه مفاوضة
 ولم يزيدوا على ذلك مع دعواه أو يقبل بيته من محمد بن محمد بن يوسف رح ولو كان المدعي عليه
 آدمي شياً مافني يده بطريق التلقي من المدعي يسمع دعواه ويجلب بيته على الوجه كلها
 كذا في الظهيرية * وإذا لد على أنه شريكه مفاوضة واقربه المدعي عليه واقصى عليه مال في يده
 ثم آدمي شياً مافني يده ميراثاً أو مفاوضة أو مفاوضة تقبل كذا في محيط السرخسي * ولو كان المال
 في يد رجلين وهما مقرران بالمفاوضة فادعي أحدهما شيئاً من ذلك المال أنه الميراث من أبيه
 وأقام البينة قبلت بيته كذا في فتاوى قاضيهان * وإذا مات أحد المتفاوضين والمال في يد الباقي
 منهما فادعي ورثة الميت المفاوضة فادعي أحدهما شيئاً من ذلك المال أنه الميراث من أبيه
 مفاوضة لم يقض لهم شيء مافني يد المحي إلا أن يقيموا البينة أنه كان في يده في حياة الميت
 أو أنه من شركة ما بينهما فح يقضى لهم بنصفه كذا في المبسوط * فإن أقام المحي البينة أنه ميراث له
 من أبيه بعد القضاء عليه لا تقبل إذا شهدوا أن المال من شركتهما وإن شهدوا أن هذا المال
 كان في يده وقت الشركة فعند أبي يوسف رح لا تقبل بيته المحي وعند محمد بن يوسف رح تقبل كذا
 في محيط السرخسي * ولو كان المال في يد الورثة وجدوا الشركة فأقام المحي البينة على المفاوضة
 وأقاموا أن أباهم مات وترك هذا ميراثاً من غير ما بينهما لم تقبل منهم وصح شمس الأئمة
 أن هذا قولهم جميعاً ولو قالوا مات جدنا وترك ميراثاً لا بينا وأقاموا البينة على هذا لا تقبل
 في قول أبي يوسف رح وتقبل في قول محمد بن يوسف رح كذا في فتح القدير * وإن كانت الأشياء في يد
 أحدهما فجدد المفاوضة فقد وقعت الفرقة بجموده وهو ضامن لنصف جميع مافني يده إذا قامت البينة
 على المفاوضة لأنه كان أميناً فيها لجموده يصير ضامناً وكذلك إذا وجد وارثه بعد موته فإن ماتا
 وأوصى كل واحد منهما إلى رجل فوصى كل واحد منهما بطلب بما ولى موصيه مباحة
 فإذا قبضه فلا ضمان عليه في ذلك ولا على الورثة بعد أن يكونوا مقررين بالمفاوضة كما لو كان
 الوصي قبض نفسه وهو مقر بالمفاوضة كان أميناً في نصيب صاحبه كذا في المبسوط * متفاوضان
 آدمي أحدهما أن صاحبه شريكه بالثلث وأدمي المدعي عليه الثلثين وكلاهما يقولان بالمفاوضة
 فجميع المال من العقار وغيرها يكون بينهما نصفين حكماً للمفاوضة إلا ما كان من ثياب الكسوة

كتاب الشركة * في المفاوضة * (٢٢٢) في اختلاف المتفاوضين

او متاع بيت او رزق العمل او حصة بطا ما لم يتركه يكون بين الطرفين في عدم حصة استصفاها
اذا كان ذلك بعد الغرقة ولو لم يفتقر الى ذلك ما يفتقر اليه من حصة ما لم يتركه يكون بين الطرفين في عدم حصة استصفاها
وما لو افتقر في حصة ما لم يتركه يكون بين الطرفين في عدم حصة ما لم يتركه يكون بين الطرفين في عدم حصة استصفاها
على غير ذلك من حصة ما لم يتركه يكون بين الطرفين في عدم حصة ما لم يتركه يكون بين الطرفين في عدم حصة استصفاها
والمدعى على حصة ما لم يتركه يكون بين الطرفين في عدم حصة ما لم يتركه يكون بين الطرفين في عدم حصة استصفاها
فما لو كان في حصة ما لم يتركه يكون بين الطرفين في عدم حصة ما لم يتركه يكون بين الطرفين في عدم حصة استصفاها
وشهد الشهود بالمثالة لتقبل هذه الشهادة * ادعى المفاوضة وشهد الشهود بالمثالة ثم قال المدعى
كانت لك تقبل استصفاها كما في محيط البرخسي * وادعى المفاوضين فاقام احدهما
الهيئة ان المال كله كان في يد صاحبه وان قاضي بلده كان قاضي بذلك عليه وسحق المال وانه قضى
به بينهما نصفين فاقام الآخر بمنزل ذلك من ذلك القاضي يعينه او غير ذلك ان كان من قاض واحد
وعلم به ربح الغنائين احدهما بالآخر وان لم يعلم او كان القضاء من القاضيين لزم كلا منهما القضاء
الذي انفذ عليه لان كلا منهما صحيح ظاهر انهما سب كل صاحبه بما عليه ويتراوان الفضل كما
في فتح القدير * ولو مات المتفاوضان فاقسم الورثة جميعا ما تركا ثم وجدوا اولا كثيرا فقال
احد الفريقين كان هذا في قسمتنا لم يصدقوا على ذلك الا بينة وعلى الفريق الآخر البيِّن فان احافوا
كان بينهما نصفين فان كان في ايديهم صدقوا ان كانوا قد شهدوا بالبراءة وان كانوا لم يشهدوا
بالبراءة فهو بينهم جميعا بعد ما يخلون الآخرون ما دخل هذا في قسم هؤلاء كذا في الميسر *
ولو كان المال في يد احد الفريقين فقالوا كان لا يبين قبل المفاوضة وكذا في الفريق الآخر
فالمال بينهما وان كانوا شهدوا على البراءة مما في الشركة وان كان البراءة من الشركة
وغير ما فهم خاصة وان كان المال في يد هذا الفريقين فهو بينهم الا بينة كذا في محيط
البرخسي * وان شهدوا على الاقرار بالمفاوضة منذ عشر سنين تقبل القاضي ثلثتهم
ثبت المفاوضة منذ عشر سنين وقيل ذلك حتى يقضي بجميع طاقته منذ عشر سنين وقيل
ذلك بينهما وان شهدوا على انشاء المفاوضة منذ عشر سنين فقبض بالمفاوضة منذ عشر سنين
ولا يقضي بالمفاوضة قبل ذلك فما علم يقبل لاحد من قبل المفاوضة بغير وجه ومالك

حسبك الحال هو والمفاوضة كذا في المحيط * وتوأمرا أحد المتفاوضين رجلين يشتركان في عبد اللهما
وبعضي منهما المفاوضة في شراءه وقد اتفقا في المفاوضة من الشركة فقال الآخر اشتريه
بعد الفرق ثم روي خاصة وقال الآخر اشتريه قبل الفرق فهو بينهما كان القول قول الآخر مع
يمينه واليمين بينة الآخران أقام البينة ولا تقبل شهادة الوكيلين كذا في فتاوى قاضي خان * وإن قال
الشريك لا تدري متى اشتريته فهو الآخر خاصة كذا في محيط السرخسي * وإن قال الآخر اشتريه
قبل الفرق وقال الآخر اشتريه بعد الفرق فالقول قول الآخر والبينة بينة الآخر كذا في المحيط *
أنه أحق أحد المتفاوضين عبدا من شركتهما فالقول بينة كالقول في قيم المفاوض وإن
اختلف المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك
لكن إقراره في نصيب نفسه صحيح ولشريكه أن يرد له دفع الضرر من نفسه بعد ما أطلق على
علمه وكذلك إن إقراره اعتقه في الشركة معناه أن إقراره يصح في نصيب نفسه خاصة ولا يشغل
باستحلاف الآخر هنا بخلاف الكتابة كذا في المبسوط * وإذا تفرق المتفاوضان واشهد كل واحد
على صاحبه بالبراءة من كل شركة ثم قال أحدهما كنت اعتقت هذا العبد في الشركة قد خل
نصف قيمته فيما برأت إليك منه فصدقه الآخر في عتقه وقال كنت اخترت ضمان العبد والقول
لمن لم يعتق مع يمينه وله تضمين العبد عند أبي حنيفة روح دون الشريك وإن قال اخترت ضمانك
بروي من الضمان بالبراءة ولا شيء على العبد وإن قال ما اخترت شيئا فله أن يضم العبد دون
الشريك كذا في محيط السرخسي * وإن أقام المقر البينة أنه كان قد اختار ضمانه بجعل الثابت
بالبينة كالتأبث بالمعينة فيبرأ هو من ذلك ولا شيء على العبد وإن قال الشريك لم يملكه إلا بعد الفرق
كان القول قوله أيضا فإن أقام المصدق البينة أنه اعتقه في المفاوضة ومن له نصف قيمته وأقام الآخر
البينة أنه اعتقه بعد الفرق واختار ضمانه العبد فاليمين بينة المصدق وبروي هو العبد من نصف
قيمته كذا في المبسوط * وتوأمرا أحدهما أنه كاتب عبدا في الشركة على أن يوقبها المستعبدات العبد
قد دخل في البراءة وقال الآخر كاتبه بعد الفرق فالقول لمن لم يملك وإن كان العبد ترك ما لا
فقال المكاتب كاتبه بعد الفرق ولما أوزاره وقال الآخر في المفاوضة ضمن وإرثاه والمكاتب
لم يرد شيئا فالقول لمن لم يملك كذا في محيط السرخسي * وإذا أودع أحد المتفاوضين
منهما هذا وديعة عند رجل فادعى المستودع أنه قد ردّها إليه أو إلى صاحبه فالقول قوله مع يمينه

كتاب الشركة - (٢٢٦٠) في المفاوضة في وجوب الضمان على المتفاوضين

كذا في المبسوط * فان جحد الذي ادعى عليه ذلك لم يضمن لشريكه بخلاف المودع ولكن يحلف بالله ما قبضه كذا في المحيط * وكذلك لو مات احد المتفاوضين المودع الدفع الى الميت ويستحلف الورثة على العلم وان ادعى الدفع الى ورثة الميت وخلفوا ما قبضوا به يضمن حصصه الحي وهو يمين الحي وورثة الميت كذا في محيط السرخسي * ولو قال دفعت المال الذي اودعني بعد موت الذي لم يودعني وخلف على ذلك فهو بري من الضمان ولا يصدق على الرام الحي شيئا بعد ان يحلف ما قبضه كذا في المبسوط * وان مات المودع قبل التصديق دفعت الى الحي نصفه والى ورثة الميت نصفه بري من الضمان اذا تخلف ثلثان او اقله الغريقيين بقبض النصف شركة الاخر فيه كذا في محيط السرخسي * وان كانا حييين فقلل المستودع دفعت المال اليهما فاقر احدهما بذلك وجحد الاخر فالمستودع بري ولا يمين عليه وان اقر قلتم قال المستودع دفعته الى الذي اودعني فهو بري وان قال دفعته الى الاخر وكذب ذلك ضمن نصف ذلك المال الذي اودعه ثم ما قبضه المودع يكون بينهما تصفين وان صدقه للشريك بذلك فالمودع بالخيار ان شاء صفر نصيبه شريكه وان شاء ضمن المودع كذا في المبسوط *

الفصل الثاني من في وجوب الضمان على المتفاوضين * استعار احد المتفاوضين دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها شريكه فغطبت فهاضا منان كذا في المحيط * ولو استعار احد همارا به ليحمل عليه طعاما له خاصة فحمل عليها شريكه طعا مما مثل ذلك او اخف لا يضمن كذا في محيط السرخسي * ثم في مسألة الركوب اذا وجب الضمان وادى الراكب ذلك من مال الشركة هل يرجع عليه شريكه بنصف ما ادنى ينظر ان كان قد ركبها لتلجتها فلا رجوع وان كان قد ركبها في حاجة نفسه فلا رجوع بنصف ما ادنى ولصاحب الدابة ان يطالب بضمان الدابة ايها شاء كذا في المحيط * وكذلك احد المتفاوضين اذا استعارها ليحمل عليها عدل زطي يحمل عليها شريكه مثل ذلك القدر لم يضمن ولو حمل عليها ظيالة او كسبة كان ضامنا لا لاختلاف الجنس والتفاوت في الضرر على الدابة ولو حمل الصغير عليها لم يكن ضمن فكذلك شريكه الا انه ان كان ذلك من تجارتهما فالضمان عليهما وان كان بضاعة مندا لغير حمل فالضمان عليهما لان الذي حمل فاصب والا فخرضه كقيل ضامن ثم يرجع الشريك على الذي حمل بنصف ذلك اذا ادعى من مال الشركة كذا في المبسوط * ولو استعار احد همارا

ليحصل عليها مشروعة بما تقيم منطة فحسب على صاحبها ان يترك مشروعة مما يتبعه من شركته لا يضمن
وكذا لو كانا شركتين شركة منان فاما بينهما فالجواب فيه كالجواب في الاول
كذا في فتاوى قاضي خان * اذ قال احد الشريكين لصاحبه لا تجاوز بحار افجا وزودك المال
ضمن كذا في السراجية * اقامات اجد المتقا وضمن ولم يبين حال الذي كان في يده فانه
لا يضمن لشريكه نصيبه كذا في فتح القدير * الباب الثالث في شركة العنان * وفيه ثلثة فصول
الفصل الاول في تفسيرها وشرائطها واجكامها * اما شركة العنان فهي ان يشترك اثنان
في نوع من التجارات بزاد طعام او يشتركان في موم التجارات ولا يذكران الكفالة خاصة كذا
في فتح القدير * وصورتها ان يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات او يشتركان في موم
التجارات ولا يذكران الكفالة والمفاوضة فيها فتضمنت معنى الوكالة دون الكفالة حتى يجوز
هذه الشركة بين كل من كان اهل التجارة كذا في محيط السرخسي * ويجوز هذه الشركة بين الرجال
والنساء والبالغ والصبي الماذون والحر والعبد الماذون في التجارة والمسلم والكافر كذا في فتاوى
قاضي خان * وفي التجريد والمكاتب كذا في التهذيب * ولو ذكر الكفالة وكانت باقية شروط المفاوضة
متوفرة انعقدت مفاوضة وان لم تكن متوفرة ينبغي ان ينقذ صانعا كذا في فتح القدير * واما شرط
جوازها فكون رأس المال مينا حاضرا او قابضا من مجلس العقد لكن مشارا اليه والمساو افي راس
المال ليس بشرط ويجوز التفاضل في الربح مع تساويهما في راس المال كذا في محيط السرخسي *
ذكر محمد راج كيفية كتابتها فقال هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشترك على تقوى الله واداء الامانة
ثم يبين قدر رأس مال كل منهما ويقول وذلك كل في ايديهما يشتريان به ويبعا به جميعا وشري
ويعمل كل واحد منهما برأيه وبيع بالنقد والنسيئة ثم يقول فما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤس
اموالهما وما كان من ضيعة او تبعة فكذلك فان كانا اشتراطا لتفاوت في كتيبة كذا يقول
اشتركا على ذلك في يوم كذا اي شهر كذا كذا في فتح القدير * واما حكمها فصيرورة كل واحد
منهما وكلاهما صاحب في مقود التجارات ولا يصير كل واحد كليا من صاحبه في استيفاء
ما وجب بعقد صاحبه كذا في المحيط * ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفلا
من صاحبه اذ لم يذكر الكفالة كذا في فتاوى قاضي خان الفصل الثاني في شرط الربح
والضيعة وهلاك المال * لو كان المال بينهما في شركة العنان والعمل على اجد هما

فإن شرط الربح على قدر رؤوس أموالهما جاز ويكون بينهما وضعيته عليه وإن شرط الربح
للمعامل أكثر من رأس ماله جاز في الشرط ويكون ماله البدائع عند المعامل مضاربة
ولو شرط الربح للبدائع أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون ماله البدائع عند المعامل
بعضا متوكلوا أحد منهم يربى ماله كذا في المواجبة * ولو شرط الربح بينهما جميعا صححت الشركة
وإن قل رأس مال أحدهما وكثر رأس مال الآخر واشترط الربح بينهما على السواء أو على التفاضل
فلن الربح بينهما على الشرط والوضيعة ابتداء على قدر رؤوس أموالهما كذا في الصراج الوهاج *
وإن جعل أحدهما ولم يعمل الآخر بغير أو بغير مخرصا وكعملهما معا كذا في المضمرة * ولو شرط
كل الربح لأحدهما فإنه لا يجوز كذا في النهر الفائق * أشتراكهما أحد هما بالف والآخر
بالغين على أن الربح والوضيعة نصفان فالعقد جائز والشرط في حق الوضيفة باطل فإن عملا
وربحا فالربح على ما شرطوا وإن خسر فالخسران على قدر رأس مالهما كذا في محيط السرخسي *
ويجوز أن يعقد شركة العنان كل واحد منهما ببعض ماله ون البعض كذا في العنانية * وإذا هلك
مال الشركة أو أخذ المالكين قبل أن يشتريا طلبت الشركة كذا في الهداية * وإي المالكين هلك
قبل الشراء هلك على صاحبه هلك في يده أو يد صاحبه كذا في المحيط * وإذا جاء كل واحد منهما
بالمال درهم فاشترط بينهما وخطأها كان ما هلك منها هلكا كامنها وما بقي فهو بينهما إلا أن يعرف شيء
من الهالك أو الباقي من ماله أحد هما بعينه فيكون ذلك له وعليه كذا في المبسوط * وأما شترى
أحدهما بما له هلك ماله الآخر فالمشترى بينهما على ما شرط كذا في الجوهرية النيرة * وإن لم يصرحا
بالوكالة عند العقد كذا في المضمرة * ويرجع على صاحبه بحصته من الثمن كذا في الاختيار
شرح المختار * ثم هذه الشركة في المشتري شركة مقدمة عند محمدرج فكل منهما أن يتصرف
غية كذا في النهر الفائق * وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * هذا إذا هلك المالك
بعد شراء أحد هما فلو هلك قبل الشراء ثم اشتري الآخر بماله ينظر فإن كانا صريحا بالوكالة
في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما بحكم الوكالة المفردة ويرجع عليه بحصته من الثمن
وإن ذكرا مجرد الشركة ولم يذكر في عقد الشركة الوكالة فالمشترى يكون للمشترى كذا
في التبیین * في التوادد دفع المهر رجل المهر درهم على أن يعمل بها على أن الربح للمعامل
والوضيعة

كتاب الشركة (١٢٩) في شركة العنان * وشرط البيع والربح والهلاك المال
 والوضعية عليه * ملكيت قبل الشراء * بينهما فلهما من ثلثيها يعني * وبينك على
 ان الربح يمتدوا الوضعية بينهما فلكنت قبل ان يمشي بها فهو من نصف المال عند محمد زح
 وعلى قول ابو يوسف مخرج لا ضمان عليه وان اشترى بالمال ثم هلك قبل التقد فعلى الآخر ضمان
 نصف المال وعلى المشتري مثل ذلك كذا في المحيط * واذا كان برأس مال احد هما دراهم
 ورأس مال الآخر ناخير وقيمة الثانية مثل قيمة الدراهم فلهما من صاحب الدراهم بالعرفان
 غلاما واشترى صاحبة الدنيا ثلثيها ناخير جارية ونقد المائتين وكان ذلك في صفتين فهلك
 الغلام والجارية في ايديهما رجع كل واحد منهما على صاحبه بنصف رأس مالهما واشترى بهما
 صنف واحد وباقي المثلثة بها لا يرجع احد هما على صاحبه بشيء * كذا في الظهيرية *
 وان اشترى بالدراهم متاهما بعد؛ بلدنا نيرمتاهما فوضعا في احد هما ربحا في الآخر فالربح
 والوضعية عليهما على قدر ملكيهما في المشتري يوم الشراء وهو الصحيح كذا في المحيط المرحوسي
 وهكذا في المبسوط * واذا اشترى بالعروض او الكيل واشترى بذلك فلكل واحد منهما ما اشترى
 قدر قيمته متاهما فان باعوا المشتري بعد ذلك ثم اراد القسمة فان كانت الشركة وقعت بمثل له اعتبر
 قيمته يوم الشراء وان كانت له مثل من الكيل والموزون والعددي المتقارب فقد ذكر في الأصل
 انه يعتبر القيمة يوم القسمة وذكر في الاملاء انه يعتبر القيمة يوم الشراء قال القدوري
 وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولكل واحد من شريكي العنان ان يبيع بالتقد والنسيئة وكذا لهما
 يجوز بيعه بما عروا ان عندي حنيئة رح هكذا في السراج الوهاج * ويحبل ويحبال ويؤاجر كذا
 في التهذيب * وليس له ان يشارك غيره اذا لم يشترط في عقد الشركة ان يعمل كل واحد منهما برأيا
 نصا فهو الصحيح كذا في الذخيرة * ولو شارك احد هما رجلا شركة منان لما اشترى الشريك
 الثالث كان النصف للمشتري ونصف بين الشريكين الاولين وما اشترى الشريك الذي
 لم يشارك فهو له وبين شريكيه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث كذا في فتاوى قاضي خان *
 وروى عن المحققين ربح ابن الجند شريكي العنان ان اشترك في شركة معاوضة بمحضر من شركته
 ينضم للمعاوضة ويبطل شركته مع الاول وان كان بغير محضر من شركته لم يصح كذا في الظهيرية
 وليس لاحد هما ان يكتسب من الشركة بلا خلاف كذا في المحيط ولا ان يعتق على مال سواء
 كان له عمل برأيه او لا وليس له ان يزوجه من تجارتهما في قولهم جميعا وكذا ان تزوجه الا

كتاب الشركة (٢٣٠) في شركة العنان * وشرط الربح والربحية وهلاك المال

في قول الشيخية ومحمد رح كذا في البدائع * وان اقر احداهما بجمالية في عهد من الشركة انها الرجل لم يجز اقاربه في نصيب شريكه وان كان قال صاحبه اعمل فيه برأيك كذا في فتاوى قاضيخان * ولايز من احد هما شيئاً من الشركة بدين عليه الا بان شريكه كذا في محيط السرخسي * ولو رهن احداهما مئتما من الشركة بدين عليها لا يجوز ويكون مئتما للرهن كذا في فتاوى قاضيخان * الا ان يصح ان هو العاقد في موجب الدين او بامر شريكه بذلك كذا في السراج الوهاج * وكذا لا يرهن رهنه بدين من الشركة في نصيب شريكه الا اذا ولّى عقده او بامر من يوليه فان هلك للرهن في يده وقيمته والدين سواء ذهب نصف الدين وهو حصّة المرقهن ولشريكه الخيار ان شاء رجع على المديون بنصف دينه ويرجع المديون على المرتهن بنصف قيمة الرهن وان شاء اخذ من شريكه حصته مما اقتضى كذا في محيط السرخسي * وان اقر بالرهن او بالارتهان فان كان ولي العقد بنفسه جاز وان كان لم يل العقد لم يجز كذا في السراج الوهاج * واذا اقر احد شريكي العنان بالرهن او الارتهان بعد ما تناقضا الشركة لا يصح اقراره اذا كذبه شريكه كذا في المحيط * ولو استقرض احد شريكي العنان مالا للتجارة لزمهما كذا في فتاوى قاضيخان * وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي * وفي شرح القدوري اذا قال كلوا حد منهما لصاحبه اعمل في ذلك برأيك جاز لكل واحد منهما ان يعمل ما يقع في التجارة من الرهن والارتهان والخلط بماله والخلط بالمشاركة مع الغير واما الهبة والقرض وما كان اتلافا للمال وتمليكا بغير عرض فان ذلك لا يجوز له الا ان ينص عليه وقال في هذا الموضع ايضا اذا لم يقل الشريك له اعمل برأيك ليس له ان يخلط مال الشركة بماله خاصة كذا في الذخيرة * ولشريك العنان والمبضع والمضارب والمودع ان يسافروا بالمال هو الصحيح من مذهب الشيخية ومحمد رح كذا في الخلاصة * ولو كان بينهما شركة في مال خاطاه ليس لواحد منهما ان يسافر بالمال بغير اذن الشريك فان سافر به فملك ان كان قدراته حمل ومؤونة ضمن وان لم يكن له حمل ومؤونة لا ضمن كذا في فتاوى قاضيخان * فاذا سافرا أحدهما بالمال وقد اذن له شريكه بالسفر او قيل له اعمل برأيك او عند اطلاق الشركة على الرواية الصحيحة من الشيخية ومحمد رح فله ان يتفق من جملة المال على نفسه في كرائه ونفقته وطعامه وادامته من راس المال روي ذلك الحسن بن الشيخية رح قال محمد رح وهذا احتسب كذا في البدائع * فان ربحه تحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة

من راس المال كذا في خزانة المفتين * ولو خرج المال موضع يمكنه ان يبيت باجماله لا تحسب
من مال الشركة كذا في التهذيب * الفصل الثالث في تصرف شريك في العنان في مال
الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب بعددها حبه وما يتصل بذلك * ولو اكلوا احد منهما
ان يוכל بالبيع والشراء والاستيجار وللاخران يخرج منه من الوكالة وان وكل احد هما بتقاضي
مادايته فليس للاخر اخرج اجه كذا في الظهيرية * وللعائد ان يוכל وكذا يقبض الثمن والمبيع
في ما اشترى وباع كذا في البدائع * وفيما سوى هذه التصرفات احد شريك في العنان كاحد
شريك في المفاوضة ما يملكه احد شريك في المفاوضة يملكه احد شريك في العنان كذا في المحيط * وكل
ما كان لاحدهما ان يعمل اذا نهاء شريكه عنه لم يكن له عمله فان عمله ضمن نصيب شريكه ولهذا
لو قال احدهما اخرج الى دمياط ولا تجاوزها فجاوز فهلك المال ضمن حصته شريكه وكذا لو نهاء
من بيع النسبة بعد ما كان اذن له فيه كذا في فتح القدير * في القدر ورى اذا اقال احدهما في بيع
باعه الاخر جازت الاقالة كذا في المحيط * ولو باع احدهما متاعا فرد عليه بغيب قبله بغير قضاء
جاز عليهما وكذا لو حط من ثمنه او اخر لاجل العيب كذا في الخلاصة * وان حط من غير عمله
او من غير امر يخاف منه جاز في حصته ولم يحز في حصة صاحبه كذا في البدائع * وكذا لو وهب له
كذا في السراج الوهاج * ولو اقر بعيب في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى قاضي خان *
شريكان شركة عنان على العموم اسلم احدهما الى صاحبه في كرحنطة على الشركة لا يصح
كذا في القنية * ولو باع احدهما حالا واجله الاخر لا يصح تأجيله في النصيبين جميعا الا ان يكون
كل واحد منهما قال لصاحبه افعل ما رأيت وهذا عند ابي حنيفة رح وقال لا يصح في نصيبه خاصة
ولو اجله الذي ولي البيع جاز في النصيبين بالاجماع كذا في المضمرات * باهما اذا اجتمعا
فادانائهم اخر واحد هما فتا خيرة عند ابي حنيفة رح لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه
وعندهما يجوز تلخير في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه واما اذا عقد احدهما ثم اخر العاقد
فتا خيرة جائز عند ابن حنيفة ومحمد رح في النصيبين جميعا كذا في السراج الوهاج * وبالاجماع
كذا في المضمرات * وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان *
وان اقر احدهما بدين في تجارتهما وانكرا الاخر لزم المقر جميعا اليه من ان كان اقرانه ولي العقد
بان قال اشترت من فلان عبدا بكذا كذا في المحيط * فاما اذا اقرانها ولياه لزمه نصفه وان اقر

كتاب الشركة . (٢٣٢) في شركة العنان * في مصرف شريكى العنان .

ين صاحبه ولا ذكر في جميع نسخ كتاب الاقوار انه لا يلزمه شىء * وهو الصحيح كذا في الظهيرية *
أحد شريكى العنان اذا اقران بينهما ما يوحد الى شهر اربع اقلوه بالاجل في نصيبه عندهم جميعا
وكذا لو ابرأ احدهما صح ايلاؤه من نصيبه كذا في فتاوى قاضى خان * ولوا قرضه في يده
من تجارتها انما لرجل لم يجزا قراره في نصيب شريكه وجاز في نصيبه كذا في الهدائع *
أحد شريكى العنان اذا اقرانه استقرض من فلان الف درهم لتجارتهما لزمه خاصة كذا
في المحيط * وفى العيون الا ان يعيم البينة فان اقام البينة فالمقرض يأخذ من المستقرض ثم
يرجع المقرض على شريكه كذا في التآخراية * فلن اذن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه
بخاصة حتى كان للمقرض ان يأخذ منه وليس له ان يرجع على شريكه وهو الصحيح كذا في المضمرات *
وكذا في المحيط وفتاوى قاضى خان * وحقوق مقد تولاها احدهما يرجع على العاقد حتى لو باع
احدهما لم يكن للآخر ان يقيض شياً من الثمن وكذلك كل دين لزم انسا نا بعقد ولية احدهما
ليس للآخر قبضه ولليدين ان يمتنع من دفعه اليه كالمشتري من الوكيل بالبيع انه ان يمتنع
من دفع الثمن الى الموكل فان دفع الى الشريك من غير توكيل برى من حصته ولم يبرأ
من حصته الدائن وهذا استحسن كذا في البدائع * وان اشترى احدهما شياً من تجارتها
توجد به عيبا لم يكن للآخر ان يرد به بالعيب كذا في المبسوط * وكذا لو باع احدهما شياً من تجارتها
لم يكن للمشتري ان يرد به على الآخر كذا في الظهيرية * وليس لواحد منهما ان يخاصم
فيما ادانه الآخر باعه والخصومة للذى بامه وعليه وليس على الذى لم يل من ذاك شىء
ولا تسمع عليه بينة فيه ولا يستحلف وهو الاجنبى في هذا صواع كذا في السراج الوهاج * واذا
استاجر أحد شريكى العنان شياً ليس للآخر ان يطالب الشريك الآخر بالاجر كذا في المحيط *
فان ادى العاقد من مال الشركة رجع شريكه بنصف ذاك عليه اذا كان استاجره لحاجته نفسه
وان كان استاجره لتجارتهما وادى الآخر من خالص ماله يرجع على شريكه بنصفه ولو كانت للشركة
بينهما فى شىء خاص شركتهما لم يرجع على صاحبهما شىء كذا في المبسوط * وكذا اذا آجر احدهما شياً
من تجارتها فليس للشريك الآخر ان يطالب المستاجر بالاجر كذا في المحيط * رجلان اشترى
شركة عنان فى تجارة على ان يشتريا ويبيعا بالنقد والتسوية فاشترى احدهما شياً من غير تارك التجارة
كان

كتاب الشركة (٣٣٣) في شركة العنان * في تصرف شريك العنان

كان له خاصة فاعلى في ذلك النوع من التجارة فيبيع كل واحد منهما وشراؤه بالنقد والنسيئة ينفذ على صاحبه الا اذا اشترى احد هما بالنسيئة بالمكسب او الموزون او التقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز شراؤه في الشركة وان لم يكن كان مشترا لنفسه وان كان مال الشركة في يده ذراهم فاشترى بالدنانير تسيئة ففي القياس يكون مشترا لنفسه وفي الاستحسان يكون مشترا على الشركة كذا في فتاوى قاضي خان * أحد شريك العنان اذا أجر نفسه في عمل كان من تجارتهما كان الاجرين بينهما ولو أجر نفسه في عمل لم يكن من تجارتهما او أجر عبدا له كان الاجر له خاصة هكذا في الذخيرة * ولو اخذ احد هما مالا مضاربة فالربح له خاصة اطلق الجواب في الكتاب وهو على التفصيل ان اخذ مالا مضاربة ليتصرف فيما ليس من تجارتهما فالربح له خاصة وكذلك ان اخذ المال مضاربة بحضرة صاحبه ليتصرف فيما هو من تجارتهما وامان اخذ المال مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتهما او مطلقا حال ضيعة شريكة يكون الربح مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي * وفي المتن اذا قال لغيره اشركك فيما اشترى من الرقيق في هذه السنة ثم اراد ان يشتري عبدا الكفارة ظاهره وما اشبه ذلك واشهد وقت الشراء انه يشتري لنفسه خاصة لم يجز ذلك وللشريك نصفه الا اذا اذن له شريكه بذلك وكذلك لو اشترى طعاما لنفسه وقد اشرك غيره فيما يشتري من الطعام كذا في المحيط * وكل وضيفة لحقت احد هما من غير شركتهما فهي عليه خاصة وعلى هذا لو شهد احدهما لصاحبه بشهادة من غير شركتهما فهو جائز كذا في المبسوط * في المتن قال ابو يوسف روح في شريكين شركة عنان رأس مالهما سواء كل واحد منهما يعمل برأيه ويبيع ويشترى وحده عليه وعلى صاحبه فباع احدهما حصته من مناع واشهد على ذلك فالبيع من حصته وحصته شريكه وكذلك لو باع حصته شريكه كذا في المحيط * وما ضاع من مال الشركة في يد احدهما فلا ضمان عليه في نصيب شريكه ويقبل قول كل واحد منهما في مناع ضاع مع يمينه كذا في البدائع * اذا غصب شريك العنان شيئا او اهلكه لم يوجب له صاحبه ان يشتري شيئا شراء فاسد اهلك عنده ضمن ويرجع على صاحبه بنصفه كذا في المبسوط * مات أحد شريكي العنان والمال في يده ولم يبين فهو ضامن كذا في المحيط * ولو استعرا أحد شريكي العنان دابة ليحمل عليها طعاما له خاصة فحمل عليها شريكه طعاما لنفسه مثل ذلك واخفى يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو استعرا

أخذ شريكى العنان دابة ليحمل عليهما طعاما من تجارتهما فحمل عليهما شريكه مثل ذلك الطعام من تجارتهما وهلك الدابة لأعنان عليه فالأصل الاستعارة من أحد شريكى العنان كانت منفعة العارية راجعة إلى المتغير خاصة ليست كالأستعارة من شريكها والاستعارة من أحد شريكى العنان إذا كانت منفعة العارية راجعة إليهما كالأستعارة من شريكها كذا في المحيط * شريكان شركة منان اشتريا متعة ثم قال أحدهما لصاحبه لا اجعل معك بالشركة وطاب فعلنا الآخر بالمتعة فما اجتمع كان الله أمل وهو ضامن بقيمة نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضى خان * الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الأعمال * أما شركة الوجوه فهو أن يشتركا وليس لهما مال لكن لهما واجهة عند الناس فيقولوا اشتركا على أن نشترى بالنسيئة ونبيع بالنقد على أن مارزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بينهما على شرط كذا كذا في البدائع * وهكذا في المضمرات * وتكون مفاوضة بان يكونا من أهل الكفالة والمشتري بينهما نصفين وعلى كل واحد منهما نصف ثمنه ويتساويان في الربح ويتلفظا بلفظ المفاوضة أو يذكرهما مقتضياتها فيتحقق الوكالة والكفالة في الأمان والمبيعات وأن فات شيء منهما كانت مائة كذا في فتح القدير * وإن أطلقت كانت مائة كذا في الظهيرية * والعنان منهما يجوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري وينبغي أن يشترط الربح في هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى لو تفاضلا في ملك المشتري واشترط التساوى في الربح بينهما أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشتراط الملك بينهما كذا في المحيط * قال محمد راجع وإذا اشتراك شركة عنان بأموالهما ووجوههما فاشترى أحدهما متاعا فقال الشريك الذي لم يشتر المتاع من شركتنا وقال المشتري هو لي وإنما اشتريته بمالي ولتقسمي فإن كان المشتري يدعى الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة إذا كان المتاع من جنس تجارتهما وإن كان يدعى الشراء لنفسه قبل الشركة وقال الآخر لا بل اشترى به بعد مقد الشركة ينظر أن علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة أن كان تاريخ الشراء سبق فهو للمشتري مع يمينته بالله ما هو من شركتنا وإن كان تاريخ الشركة سبق فهو على الشركة وإن علم تاريخ الشراء أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للمشتري خاصة وإن علم تاريخ الشركة أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء أصلا فهو على الشركة وإن لم يعلم للشركة ولشراء تاريخي فهو للمشتري مع يمينته بالله ما هو من شركتنا لأنه إذا لم يعلم

تأريخهما يجعل كالأمر ونعامها ولو نعاما فالشركاء لا يكون على الشركة كذا في المحيط *
 وأن قال أحد هما اشترى متاعا فعليك نصفه وكذبه شريكه فإن كانت السلعة قائمة بالقول
 قوله وإن كانت هالكة لا يصدق وكذا لك لو أقر شريكه أنه اشتراه وانكر القبض وحلف شريكه
 على العلم وإن أقام البينة على الشراء والقبض فالقول قوله مع يمينه على الهلاك كذا في
 محيط السرخسي * في المتن إذا أراد الرجلان أن يشركا شركة مفاوضة ولا أحدهما دار
 وخادم أو عروض وليس للأخرى * فاشركا شركة مفاوضة يعملان في ذلك بوجوههما ولم يسميا
 شيئا من العروض التي لأحدهما في شركتهما كانت الشركة جائزة وهي مفاوضة والعروض
 لصاحبها خاصة وهذه شركة وجوه وكذلك إذا كان أحدهما تبرز به غير مضروبة والباقي
 بحالها كذا في المحيط * وأما شركة الأعمال كالخياطين والصباغين أو أحدهما خياط والآخر
 صباغ أو اسكاف يشتركان من غير مال على أن يتقبلا الأعمال فيكون الكمب بينهما يجوز ذلك
 كذا في المضمرات * وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهما وكيلًا من صاحبه في تقبل الأعمال *
 والتوكيل بتقبل الأعمال جائز كان الوكيل يحسن مباشرة العمل أو لا يحسن كذا في الظهيرية *
 ثم هي قد تكون مفاوضة وقد تكون منافع فان ذكر في الشركة لفظ المفاوضة أو معنى المفاوضة
 بأن اشترط الصانعان على أن يتقبلا جميعا الأعمال وأن يضمنا الأعمال جميعا على التساوي
 وأن يتساويا في الربح والضيعة وأن يكون كل واحد كفيلا من صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة
 فهو مفاوضة وأن شرطتا التفاضل في العمل والاجتران فالأعلى أحدهما الثلثان من العمل
 وعلى الآخر الثلث والاجتر والضيعة بينهما على قدر ذلك فهي شركة منافع وكذا إذا
 ذكر اللفظة العنان وكذا إذا اطلقا لشركة فهي عنان كذا في محيط السرخسي * ثم إذا لم يتفاوضا
 ولكن اشتركا شركة مطلقة تعتبر منافع في حق بعض الأحكام حتى لو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون
 أو أشتان مستهلك أو عمل من أعمال النقلة أو أجرة جبر أو أجرة بيت لمدة مضت لم يصدق على
 صاحبه إلا ببينة ويلزمه خاصة وتعتبر مفاوضة في حق بعض الأحكام حتى لو دفع رجل إلى أحدهما
 أو إليهما عملا فله أن يأخذ بذلك العمل أيهما شاء ولكل واحد منهما أن يطالب بأجرة العمل
 وإلى أيهما دفع برى وعلى أيهما وجب ضمان العمل كان له أن يطالب الآخر به فكذا اعتبر
 هذه الشركة بالمفاوضة في حق هذه الأحكام استحسانا وإن لم تعتبر بمفاوضة في غير هذا الوجه

في رواية مكذبة فيكون القبول في شره كذا في التي يورثها ما اذا جلت كذا بعد كذا في المان
 ليهما باخذ صاحبه العمل انهما شاء بهما في ذلك مكذبة في الخطبنا فلا من المنتقين وهو على كل
 ما نانا بما يطالب به من باقر الى يجب دون صاحبه بقضية الوكيل كذا في الظهيرة * ولو عمل احدهما
 دون الآخر فالكسب بينهما نصفان سواء كانت صنفا او مغايرة فان شرط التفاضل في الربح حال
 با تقبلا جائزا ان كان احدهما اكثر مالا من الآخر كذا في السراج الوهاج * ومن ابى يوسف رح
 ذا من غير احد الشر يكسب او ما فر او يطل فيعمل الآخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما ان ياخذ
 لا اجر والى ايها ما نع الاجر برى وان لم يتفادوا هذا استحسان كذا في فتاوى قاضي خان *
 كذا ما عمله الما فلا ان ما يقبله كل واحد منهما يجب عمله عليهما فاذا انفرد احدهما بالعمل
 فان معينا للآخر كذا في السراج الوهاج * اب وابن بكتبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما مال
 الكسب كله للاب اذا كان الابن في مبال الاب لكونه معينه الا ترى انه لو فرس شجرة يكون للاب
 وكذا في الزوجين اذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع بهما اموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة
 معينه الا اذا كان لهما كسب على حدة فهو لها كذا في القنية * وما تغزله من قطن الزوج وينسجه
 هو كرايس فهي للزوج منهم جميعا كذا في الفتاوى الحمادية * ولو شرط العمل نصفين والمال
 اثلا ناجزا استحسانا كذا في العيني شرح الكنز * وهكذا في التبيين والهداية والكافي * وهو الصحيح
 كذا في السراج الوهاج * ولو شرط اكثر الربح لادناهما عملا فلا يصح الحواز كذا في النهر الفائق *
 وهكذا في الظهيرة * ولو اشتركا واشترطا لكسب بينهما اثلا ولم يبين العمل فهو جائز
 ويكون التخصيص على التفاضل ببيان التفاضل في العمل كذا في المضمرات * فاما الرضعية
 فلا تكون بينهما الا على قدر الضمان كذا في البدائع * فان كانا اشترطا ان ما تقبلا من شيء فثلاثه
 على احدهما بعينه وثلاثة على الآخر والرضعية نصفان فالقبالة على ما شرطوا واشترطها الوضعية
 باطل وهي على قدر ما شرط على كل واحد منهما من القبالة كذا في السراج الوهاج * رجل سلم ثوبا
 الى خياط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الحياطة مغاوضة فلصاحب الثوب ان يطالب
 بالعمل ايها شاء ما بقيت المغاوضة بينهما واذا فترقا او مات الذي قبض الثوب لم يوخذا الاخر
 بالعمل كذا في المبسوط * وهذا بخلاف ما لو لم يشترط عليهما ان يخيطه بنفسه ثم فترقا فانه يواخذ به

الشريك الآخر بالحيطة كذا في الظهيرة * وذكر في النوازل قال ابن يوسف روح لربان على رجل
على احد هما ثوبا مندما فاقربه احدهما وحطمه الاخر جازا قراره على الآخر ويدفع الثوب
ويأخذ الاجر استعانة كذا في محيط السرخسي * وكذلك ان كان في الثوب خرق اقرا احداهما انه
من الدق ويحدد الآخر ان يكون الثوب للطالب وقال هولنا صدقت المقر على ذلك لاني اصدق
على الثوب انه للمقر له ولوان المنكر اقربا للثوب لاخر ان شاء بعد انكاره الاول كان الاقرار له اقرارا
للاول في الثوب ولا يصدق الآخر على الثوب ويصدق على نفسه بالثمن ولا يرجع على صاحبه بشيء
من ذلك واياهما اقرب ثوب مستهلك بفعلهما لرجل والاخر مستغفرنا لهما على المقر خاصة
وكذا لك اذا اقرا احدهما بدين من ثمن صابون او اثنان مستهلك او اجرا جبر
او اجرة بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه الابينة ويلزم المقر خاصة وان كانت الاجارة لم تمض
والبيع لم يستهلك لزمهما ونفذا قرار المقر على صاحبه الا ان يدعى انه لهما بغير شراء فالقول قوله
كذا في المحيط * فبجان اشتركا في نقل كتب الحاج على ان مارز فهما لله تعالى ثمة فببنتهما تصفان فهذه
الشركة جائزة كذا في القنية * معلمان اشتركا لحفظ الصبيان وتعليم الكتبة وتعليم القرآن قال
الصدر الشهيد رح المختار انه يجوز كذا في الخلاصة * وكذا لو اشتركا في تعليم الفتى كذا في النهر الثاني *
اشتركا في عمل هو حرام لا يصح الشركة كذا في خزائن الغناوي * ولا يجوز شركة الدالين في صلتهم
ولا شركة القراء في القراءة بالزمزمة في المجلس والنعازي كذا في القنية * ابن سامة عن الحسن بن علي
في ثلثة نفر من الكياليين اشتركوا بينهم على ان يتقبلوا الطعام ويكيلوه فما اصابوا من شيء كان
بينهم فقبلوا طعاما باجر معلوم فمرض رجل منهم وتبطل وعمل الآخر ان قال الاجر بينهم اثنان
ولوانه عشرين مرض احدهم وكرة الآخر ان يعمل عمله ففنا قضا الشركة بمحض مرضه او قالا اشهدوا
انا قد ناقضنا الشركة ثم كالا الطعام كله فلهما ثلثا الاجر ولا اجر لهما في الثلث الباقي وهما متطوعان
في كيله ولا يشركهما الثالث فيما اخذ من الاجر وكذا لك ثلثة نفر يتقبلوا من رجل عمل بينهم
وليسوا بشركاء ثم عمل احدهم ذلك العمل باقراره فله ثلث الاجر وهو متطوع في الثلثين
من قبل ان صاحب العمل ليس له ان يأخذ احدهم بجميع ذلك العمل كذا في الظهيرة *
ثلثة لم يعقدوا شركة فقبلوا فقبلوا عملا ثم جاء احدهم فعمله كله فله ثلث الاجرة ولا شيء للآخرين
كذا في محيط السرخسي * خياط وتلميذه اشتركا في الخياطة على ان يقطع الا ستان النياب

ويحيط التلميذ والاجر بينهما الضمان ان اذ اصابا كل واحد من المثل للفسخ ونسبة
 الآخر ينبغي ان يصح هذه الشركة كما لو اشترك في بيع كذا في القنية * وان اتعد الصانع
 معه رجلا في كانه يطلع عليه العمل بالنسبة جاز استعداها في الخلاصة * فعلى هذا اقالوا
 لو تقبل التلميذ جارا وتوصل ما حطب العنان جاز حتى لو قال صاحب الدكان انا اتقبل
 ولا تقبل انت ولا تروح عليك تعمل بالمتفق لا يجوز كذا في محيط السرخسي *

الباب الثاني في الشركة الفاسدة * وهي التي غاب شرط من شرائط الصحة كذا في البدائع *

لا يصح الشركة في الاحتطاب والاصطياد والاستمراء كذا في الكافي * وكذا الاحتشاش
 والتكدي وسؤال الناس وما اصطاد كل واحد منهما او احتطبه او اصابه من التكدي فهو له دون
 صاحبه وعلى هذا الاشتراك في كل مباح كاختد الكلاء والثمار من الجبال كالجوز والتين والتفاح وغيرهما
 وكذا في ثقل الطين وبيعه من ارض مباحة او الجص او الملح او الثلج او الكحل او المعدن
 او الكنوز الجاهلية وكذا ان اشترك في ان يبنيا من طين فغير مملوك او يطبخا آجرا كذا في فتح القدير *

فان كان الطين والنورة او مهلة الزجاج مملوكا واشتركا على ان يشتريا ويطبخا وبيعا جاز
 وهي شركة الوجوه كذا في الخلاصة * ولكل واحد ما استولى عليه كذا في محيط السرخسي *

فان اخذا معا فهو بينهما نصفان وان اخذه احدهما ولم يعمل الاخر شيئا فهو للمعامل كذا في الكافي *

فان امانه الاخر عليه يعني له اجر مثله لا يجاوز به نصف الثمن عند ابي يوسف رحمه الله وصندابي حنيفة
 ومحمد رحمهما بالغ كذا في محيط السرخسي * ولو امانه بنصب الشاة ونحوه فلم يصيبا شيئا له
 قيمة كان له اجر مثله بالغ بالغ بلا خلاف كذا في السراج الوهاج * ولو خبطا فهو بينهما على ما اتفقا
 عليه فان لم يتفقا على شيء فالقول قول كل واحد منهما منع يمينته على اذ قويين صاحبه الى تمام النصف
 كذا في المضمرات * وان خبطاه وباعاه فان كان مزايا كال ويوزن قسم الثمن على قدر الكيل
 والوزن الذي لكل واحد منهما وان كان من غيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما كذا
 في الجوهرة النيرة * وان لم يعلم الكيل والوزن والقيمة يصدق كل واحد منهما فيما يدعيه الى النصف
 من ذلك مع اليقين على دعوى صاحبه كذا في البدائع * ولا يصدق فيما زاد الا ببينة كذا
 في التهر القلق * واذا اشتركا في الاصطياد ولهما كلب غاصلاه او نصبا شبكة فالصيد بينهما كذا
 في المحيط * ولو كان الكلب لاحدهما وهو في يدهما رسلاه جميعا كان ما اخذ لصاحب الكلب

الا اذا جعل منتهى كونه لغيره انما هو الكلب من طوره فيصطاد بالافخاخ والسموم كذا في محيط
 السرخسي * وان كان لكل واحد منهما كلب فاولى كل واحد منهما كلبه بالاصيد اكان بينهما
 نصفين فان اصاب كلب كل واحد منهما صيدا على حدة كان له خاصة كذا في السراج الوهاج * وان
 اصاب احد هما صيدا انا تحنه ثم جاء الآخر فافترق فهو اصاحب الكلب الاول فان لم يكن الاول
 انحنه حتى جاء الآخر فانحنه فهو بينهما نصفان كذا في المبسوط * وانه لا يشتركا ولا حد ما يغل
 ولا خروا وبه يستقضى عليهما الماء والكسب بينهما لم تصح الشركة والكلب كله للذي استقضى الماء وعليه
 اجر مثل الراوية ان كان العامل صاحب البغل وان كان صاحب الراوية فعليه اجر مثل البغل كذا
 في الهداية * ولو اشتركا ولا حد هما بغل وللآخر بغير على ان يواجرهما والاجر بينهما لا يصح
 فان آجراهما قسم الا اجر بينهما على مثل اجر البغل ومثل اجر البعير كذا في محيط السرخسي *
 وكذا لو آجر البغل بعينه كان الاجر لصاحب البغل دون صاحب البعير وان كان الاجر امانة
 على الحمولة والنقل كان للذي امان اجر مثله لا بما وزيه نصف الاجر الذي آجراه في قول
 ابي يوسف رج وقال محمد رج له اجر مثله بالانما ما بلغ كذا في السراج الوهاج * وان شرط
 عملهما مع الدابة نحو لسوق والحمل وغير ذلك قسم الاجر على مثل اجر دابتهما وعلى اجر
 عملهما كذا في المحيط * ولو تغلبا حمولة معلومة باجر معلوم ولم يواجر البغل والبعير وحدهما على
 البغل والبعير الذين اضا فامقد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين لان سبب وجوب الاجر هنا
 تقبل الحمل وقد استويا في ذلك ولو تقبل الحمل وحدهما على امانتهما كان الاجر بينهما نصفين
 ولا يكون مضمونا على قدر اجر البغل كذا في فتاوى قاضيان * اذا اشترك
 رجلان ولا حد هما دابة وللآخر كاف وجوالق على ان يواجر الدابة على الاجر بينهما
 نصفان فهذه شركة فائدة كذا في المبسوط * فان آجر الدابة لحمل طعام على موضع معلوم
 لم تغلب تلك الدابة بها نفسها كان الاجر كله لصاحب الدابة لا ينقسم على اجر مثل الدابة
 واجر مثل الاكاف والجوالق ولو كانا اشتركا على ان يتغلبا حمل الطعام على ان يعمل هذا
 دابته وهذا دابته فالاجر بينهما نصفان ولا اجر لدابة هذا ولا لآدم هذا كذا في المحيط * لو دفع
 دابته الى رجل ليواجرها على ان الاجر بينهما كانت الشركة فامقد فان آجر الدابة كان جميع
 الاجر لصاحب الدابة وللآخر اجر مثل عمله ولو دفع دابة الى رجل لبيع عليها ليز والطعام

على أن الربح بينهما كانت الشركة فاسدة بمشكلة الشركة بل تعرض وإذا لم يكن كذلك كان الربح لصاحب الطعام والبزول لصاحب الدابة الخنزير مثلها والبيت والسفينة في هذا كالدابة هكذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك لو دفع شبكة ليصيد بها السمك بينهما نصفان بالصيد للصياد ولصاحب الشبكة أجر مثلها كذا في محيط المرحلي * ولو أن قصاره آلة القصارين وقصاره له بيت اشتركا على أن يعمل بأداة هذا في بيت هذا على أن الكسب بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في السراج الوهاج * وكذلك كل صرفة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان من أحدهما أداة القصارين ومن الآخر العمل فاشتركا على هذا لشركة فاسدة ويجب على العامل أجر مثل الآلة والربح للعامل كذا في الخلاصة * وفي التينة سئل على ابن أحمد عن ثلثة من الحمالين أو خمسة يشتركون على أن يملأ بعضهم الجوالق وبعضهم يحمل الحنطة إلى بيت صاحب الحنطة وبعضهم يأخذ من فم الجوالق ويحمله على ظهره على أن ما يأخذون من هذا على السواء هل يكون هذه الشركة صحيحة فقال لا تصح كذا في التاتارخانية * قال محمد بن حسن رح إذا كان دود القز من واحد وورق الثوت منه والعمل من آخر على أن القز بينهما نصفان أو أقل أو أكثر لم يجز وكذا لو كان العمل بينهما وإنما يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما فإن لم يعمل صاحب الأوراق لا يضره كذا في القنية * في الفتاوى أعطى بذر الفيلق رجلا ليقوم عليه ويعلقه بالوراق على أن ما حصل فهو بينهما فقام عليه ذلك الرجل حتى أدرك الفيلق لصاحب البذر وللرجل الذي قام عليه قيمة الأوراق وأجر مثله على صاحب البذر كذا في المحيط * ولو كان من أحدهما البذر والأوراق ومن الآخر العمل والفيلق لصاحب البذر وللعامل أجر مثل عمله كذا في السراجية * وكذلك لو كان العمل منهما وإنما يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما وإن لم يعمل صاحب الأوراق لا يضره وبه نص الخجندی كذا في القنية * وعلى هذا إذا دفع البقرة إلى اثنين بالعلف ليكون الحادث بينهما نصفين فما حدث فهو لصاحب البقرة ولذلك الرجل مثل العلف الذي ملهوا وأجر مثله فيما قام عليهما وعلى هذا إذا دفع رجل بالعلف ليكون البيض بينهما نصفين والحيلة في ذلك أن يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف الدجاجة ونصف بذر الفيلق بثمن معلوم حتى يصير البقرة وأجناصهما مشتركة بينهما فيكون الحادث

منها على الشركة كذا في الظهيرية * وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر رأس المال كالف لا أحدهما مع الفين فالربح بينهما اثلا وان كانا شرطا الربح بينهما نصفين بطل ذلك الشرط ولو كان لكل مثل ما للآخر وشرطا الربح اثلا بطل شرط التفاضل وانقسم نصفين بينهما لان الربح في وجوده تابع للمال كذا في فتح القدير * الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل بالبعض حتى لو اشترطا التفاضل في الصنعة لا تبطل وتبطل باشتراط ربح عشرة لا أحدهما وان كان كلاهما شرطا فاسدا كذا في الذخيرة * وتبطل الشركة بموت أحدهما علم به الشريك أولا ولو كان الموت حكما بان قضى بلحاظه مرتدا فان لم يقض به توقف القطاعها اجما فان ما قبل الحكم بقيت وان مات او قتل انقطعت كذا في النهر الفائق * ولو لم يلحق بداء الحرب انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف فان لم يقض القاضي بالبطلان حتى اسلم عادت المفاوضة فان مات بطلت من وقت الردة واذا انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف هل تصير منا ناعند ابي حنيفة لا وصندهما تبقي منا ذكره ولو الجي كذا في فتح القدير * ولو لم يمت لكس فسخ أحدهما الشركة ولم يعلم شريكه لا يفسخ الشركة ولو علم ان كان رأس مال الشركة د رهم او دنانير انفسخت الشركة ولو كان مروضاً وقت الفسخ ذكر الطحاوي انها لا تنفسخ كذا في الخلاصة * وبعض المشائخ قالوا تنفسخ الشركة وان كان المال مروضاً وهو المختار كذا في فتح القدير * وإذا أنكر أحد الشريكين الشركة ومال الشركة امتنع كان هذا فسحا للشركة كذا في الظهيرية * ولو كان الشركاء ثلاثة مات واحد منهم حتى انفسخت الشركة في حقه لا تنفسخ في حق الباقيين كذا في المحيط * واذا قال احدا لشريكين لصاحبه لا اعمل معك بالشركة فهو بمنزلة قوله فاسختك الشركة كذا في الذخيرة * ثلاثة نفر متفاوضون غاب احد هم واراد الآخرون ان يتنازعا ليس لهما ذلك بدون الغائب ولا ينقض البعض بدون البعض كذا في الظهيرية * الباب السادس في المتفرقات * ليس لاحد لشريكين ان يؤدي زكاة مال الآخر الا بانه كذا في الاختيار شرح المختار * فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدي الزكاة منه قايما معاصم كل واحد منهما نصيب صاحبه اضم او لم يعلم هذا بيحيفه رح كذا في الكافي * ولو اذ اء متعا قباصم ائباني علم باذائه صاحبه لم لا عندا لامرض كذا في النهر الفائق * وعلى هذا الخلاف لو كيل باء الزكاة او الكفارات اذا أدى الآمر بنفسه مع المأمور او قبله كذا في التبيين * واما المأمور بذبح الماحصار اذا ذبح بعد مزال الاحصار

وجميع الأمور فانه لا يضمن الما مور علم اولم يعلم اجما ما كذا في السراج الوهاج * كل دين واجب
للاثنين على واحد بسبب واحد حقيقة وحكما كما بينا الدين مشترك بينهما فاذا قبض هبما منه
كان للأخران يشاركه في القبض كذا في المحيط * اذا كان دين بين رجلين على رجل من
نمن عبد بينهما باعاه او الف بينهما اقراضه او استهلك لهما ثوبا او ورثا دينا لرجل عليه
فقبض احدهما نصيبه او بعضه فللآخران يشاركه في اخذ منه نصف ما قبضه بعينه سواء كان اجود
من الدين او مثله او ادا كذا في السراج الوهاج * وان اراد القابض ان يعطيه من مال آخر لا يكون
له ذلك الا ان يرضى الساكت وكذلك لو اراد الساكت ان ياخذ من القابض مثلها لا يكون
له ذلك الا برضى القابض كذا في الذخيرة * وان شاء الساكت سلم المقبوض للقابض واتبع الغريم
نصيبه فاذا اتبع الغريم لا يرجع على شريكه بنصف ما قبض ما لم يبق ما بقي على الغريم كذا في
محيط السرخسي * فان توى الدين على الغريم فله ان يرجع على الشريك الا انه ليس له ان يرجع
في عين تلك الدراهم وللقابض ان يعطيه مثلها كذا في المحيط * فان هلك ما قبض الشريك
فلا ضمان عليه ويكون مستوفيا وما بقي على الغريم لشريكه كذا في القنية * وكذا لو وكل غيره
بالقبض فقبض الوكيل في يد الموكل يهلك على الموكل ولو كان قائما لشريكه ان يشاركه فيه كذا في
الذخيرة * ولو اخرج القابض ما قبضه من يده بان وهبه او قضاة في دين عليه واستهلكه على
وجه من الوجوه فلشريكه ان يضمه نصف ما قبض ولبس له ان ياخذه من يد الذي هو في يده
اذا كان في يده قائما موجودا كذا في السراج الوهاج * وما قبض الشريك من شريكه يكون قدر
ذلك للقابض دينا على الغريم ويكون ما على الغريم بينهما على قدر ذلك من الدين حتى لو كان
الدين الف درهم بينهما فقبض احدهما خمس مائة فجاء الشريك فاخذ نصفها كان للقابض نصف
ما بقي على الغريم وذلك مائتان وخمسون وتكون الشركة باقية في الدين كما كانت كذا في البدائع * وكل
دين واجب لائنين بسببين مختلفين حقيقة وحكما او حكما لا حقيقة لا يكون مشترك حتى اذا قبض
احدهما شيئا ليس للأخران يشاركه فيه كذا في المحيط * رجلا ن باعاهما بينهما بنمن معلوم
يقبض احدهما من الثمن شيئا كان للأخران يشاركه فيه ولو سمي كل واحد منهما لنصيبه ثمننا
على حدة فقبض احدهما شيئا من الثمن لم يكن للأخران يشاركه في ظاهره ولو كان كذا في الظهيرية *
رجلان لا حد هما عبد وللآخران باعاهما بالف اشتركا فيما يقبضان كذا في السراجية * ولو سمي

كلوا احد منهم مما لو كانا لم يكن لأخر ان يشارك القابض في المقبوض في ظاهر الرواية كذا
 في خزائفة المغنين * ولو امتزج رجلان رجلين ان يشتريا بالة بخارية فاشترى بها ونقد الثمن من مال مشترك
 بينهما او من مال متفرق لم يشتركا فيما يقبضان من الآمر كذا في المحيط * ولو كان على رجل الف
 درهم لرجل فكنفل من الغريم رجلان واديا ثم قبض احد الكفيلين من الغريم شيئا يكون للأخر حق
 المشاركة ان اديا من مال مشترك كذا في خزائفة المغنين * وهكذا في الظهيرية * ولو لم يقبض احدهما
 شيئا لكن اشترى بنصيبه ثوبا فالشريك ان يضمه نصف ثمن الثوب ولا متبيل له على الثوب فان
 اجتمعا جميعا على الشركة في الثوب فذلك جائز كذا في السراج الوهاج * فان لم يشتر حصته
 ثوبا ولكن صالحه من حقه على ثوب وقبضه ثم طالبه شريكه بما قبض فان القابض بالخيار ان شاء
 يسلم اليه نصف الثوب وان شاء اعطاه مثل نصف حقه من الدين كذا في البدائع * وان اراد
 احدهما ان يأخذ من مال المديون شيئا ولا يشارك صاحبه فيما اخذ فالحيطة في ذلك ان يهب المديون
 منه مقدار حصته من الدين ويسلم اليه ثم هو يبرئ الغريم من حصته من الدين فلا يكون لشريكه
 حق المشاركة فيما اخذ بطريق الهبة كذا في فتاوى قاضي خان * رجلان لهما على آخر ألف درهم
 اراد احدهما ان يأخذ نصيبه ولا شركة للأخر فيه قال نصير يهب الغريم خمسين مائة درهم
 ويقبض ثم يبرئ الغريم من حصته قال ابوبكر يبيع من الغريم كفاسا زبيب مثله بمثل ماله
 عليه ويسلم اليه الزبيب ثم يبرئه مما كان له عليه ثم طالبه بنصف الزبيب لابل الدين كذا في المحيط *
 ولو وهب احدهما نصيبه من الغريم او ابرأه منه لم يضمن لشريكه شيئا ولو ابرأه احدهما من مائة
 والدين ألف ثم خرج شيء من الدين اقتسماه بينهما قدر حقهما على الغريم وذلك تسعة للساكن
 خمسة وللبرئ أربعة كذا في محيط السرخسي * وفي التجريد وكذا لك ان كانت البراءة بعد
 القبض قبل القسمة ولو اقتسما المقبوض نصفين ثم ابرأه احدهما من شيء فالقسمة باعية لا تنتقض
 كذا في التناو خائية * فان اخرا احدهما نصيبه لم يحز تأخير في قول أبي حنيفة راجح ولا خلاف
 في انه لا يجوز تأخير في نصيب شريكه كذا في البدائع * فرج على قولهما فقال اذا قبض الشريك
 الذي لم يؤخر لم يكن للذي اخر ان يشاركه فيما قبض حتى يحل دينه فاذا حل دينه شاركه ان كان
 قائما وان كان مستهلكا ضمنه حصته كذا في الظهيرية * فان لم يقبض الآخر شيئا حتى حل دينه
 الآخر عاد الأمر الى ما كان مما قبض احدهما من شيء في شركة الآخر فيه كذا في البدائع * ولو ان الغريم

محل للذي آخر حصته مائة درهم من حصته فليس يمكن ان يأخذ منه نصف فلكل واحد منكم مائة درهم
واذا اخذ منه ذلك كان للذي محل له المائة ان يرجع على الغريم بتكليفه ما اخذ منه وذلك
خمسون من حصته الذي لم يؤخره من قبل الذي لم يؤخره اذا اخذ من المؤخر مائة درهم من
حصته مثل ذلك الا ترى ان الغريم لو جعل للمؤخر جميع حقه وذلك خمس مائة فاخذ الذي
لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر ان يرجع على الغريم بما اخذ من حصته شريكه فكذا هنا
كذا في الظهيرية * فانما اخذها اقسما وشريكه على عشرة اشهر لشريكه تسعة وله سهم كذا
في الظهيرية * رجلا نطعما دين مؤجل على الآخر فعجل بصيب احدهما فاقسمهما نصفين
والباقي لهما الى الاجل كذا في الحراجية * ولو تزوج احداهما المرأة التي عليها الدين على
حصته لا يرجع عليه شريكه شيء كذا في محيط السرخسي * وعن محمد رجع انه لو تزوجها على
خمس مائة مرسلة كان لشريكه ان يأخذ منه نصف خمس مائة كذا في المحيط * واما اذا استاجر
احد الغريمين بنصيبه فان شريكه يرجع عليه في قولهم كذا في الحراج الوهاج * ولو كان للمطلوب
على احد الطالبين دين بسبب قبل ان يجب لهما عليه وصار قضايا بذلك لم يكن لشريكه
ان يرجع عليه بشيء ولو كان دين بسبب بعد ان يجب لهما عليه وصار قضايا لشريكه ان يرجع
عليه كذا في الظهيرية * ولو اقر احداهما انه كان للمطلوب مثل نصيبه قبل دينهما برمي المطلوب
من حصته ولا شيء لشريكه عليه وكذلك لو جنى عليه جناية يكون ارضاء خمس مائة لا يكون
لشريكه شيء كذا في محيط السرخسي * روى بشر من ابي يوسف رجع ان احد الطالبين انما اشج
المطلوب موضة عمدا فصاحه على حصته لا يلزمه شيء لشريكه لانهم لم يسلم له ما يمكن
المشاركة فيه كذا في البدائع * وفي القدر روى لو اسنهلك احد الطالبين على المطلوب
مالا وصارت قيمته قضايا لشريكه ان يرجع عليه وفي المنتقى من ابي يوسف رجع الوكيل
احد رافعي الدين افسد على المطلوب متاعه او قتل عبده او مقرر ابيه له وصار ماله قضايا
بذلك لم يكن لشريكه ان يرجع عليه كذا في المحيط * ولو اخذه ثم اقرقه او فسخه فليس يمكن ان يرجع
عليه بالاجماع وكذلك لو قبض بغيره فاسد فباعه او اقرقه او فسخه ولو اقرقه فليس يمكن ان يرجع
بحصته فلكل عبده فليس يمكن ان يضمه كذا في محيط السرخسي * ولو ذمبت احدي العينين

بأنة سماوية في شأن القسط الذي بد المشتري البزاز فاسد أو في يد المرفهين لم يضمن لشريكه
 كذا في الظهيرية * وقد كثر بين جماعة في ثوابه من الشهد ربح لو أن أحد الغريمين اللذين
 لهما المال قتل قبل المطلوب فوجب عليه القصاص فصالحه المطلوب على خصمائه درهم
 كان ذلك جائزا وبرئ من حصة القاتل من الذين فكان لشريك القاتل ان يفرقه فياخذ
 منه نصف خصمائه كذا في البدائع * في المنتقى من ابى يوسف ربح لو ضمن أحد الطالبين
 للمطلوب مالا من رجل صارت حصته قضا صابه ولا شيء لشريكه عليه فان الكفيل من المكول منه
 ذلك المال لم يكن لشريكه ان يرجع عليه ايضا فيشاركه في ذلك كذا في المحیط * ولو ان
 المطلوب اطلق أحد الشريكين كفيلا بخصته او اياه له بذلك على رجل لهما اتمناه هذا الشريك
 من الكفيل او الصويل فلا خرا ان يشاركه فيه كذا في الذخيرة * رجلان لهما على رجل
 الف درهم فصالح احد هما المدهون من الالف كلها على مائة درهم وقبضها فما جاز الاخر جميع
 ما صنع فهو جائز وله نصف المائة فان قال القابض قد تملكته فهو مؤتمن ولا ضمان عليه وقد برئ
 الغريم وان اجاز الصلح ولم يقل اجزت ما صنع فانه يرجع على الغريم بخصميه ولو ارجع الغريم
 على القابض الخمسين من قبل ان اجازة الصلح ليست اجازة القبض * رجلان لهما في مدين
 رجل فلام اودار صالحه احد هما مائة على مائة قال ابو يوسف ربح ان كانا في مدين
 في يديه الفلام مقرابا فلام فانه لا يشاركه في المائة وان كان جاحدا لثا مائة فيها وقال
 هما سواء لا يشاركه فيهما الا ان يكون الفلام مسهل كما كذا في الظهيرية * وفي المنتقى من ابى يوسف ربح
 رجلان اشتريا من رجل جائزة اشترى احد هما نصفها بالثمن درهم واشترى الاخر نصفها
 بالثمن درهمين وبعد بها عيبا ورد اوائهم قبض احد هما حصته من الثمن لا يشاركه صاحبه فيما قبض
 دفع الثمن مختلط في الابتداء او دفع كل واحد منهما الثمن على حدة وكذلك ان استحققت
 الجائزة فان وجدت الجائزة حرة وقد دفع الثمن مختلط كان للاخر ان ينسأرك القابض
 فيما قبض وفيه ايضا من ابى يوسف ربح اقران لهما مائة درهم من ثمن جائزة اشترى
 منهما فقال لصد هما صدقت وقال الاخر كذبت ولكن هذا المائة مائة التي اقررت بها
 هي التي عليك من ثمن الجائزة فليكن ان الثمن قد مضى هذا الخصم مائة لم يكن لصاحبه
 ان يشاركه فيما قبض ولا يصدق الغريم على انه بينهما كذا في المحیط * شريكان في الف درهم

على رجل ضمن أخذها لصاحبه قرن العزيم على ما كان ناطقاً فان قطاعة على انهما انضما الى
يرجع به واخذوا ولولم يظن من انهما عليه في الكلام على انهما عليه من غير كفايته صبح
القضاء وان اصاب القصاص على الشريك لم يكن له ان يشارك في حصة غيره فيلزم ان يكون ثوب
ما على العزيم فلا يثبت له على الشريك فيما يخص املكه بصلوات ما يوجب المظنون او الاجنبى
حصة احداً للشريكين وسلم الشريك الا حوزتم ثوب ما على العزيم حيث كان للشريك
المسلم الباقى الشريك ويشاركه عتماً قبض كذا في التدخيرة * ذكر على بن الجعد من ابيته ومف رخ
انه لو مات المظلوب واخذ الشريكين واركة وترك ما لا ليس فيه وقاءاً مشتركاً بالحصص كذا
في البدائع * اذا كان للثلاثة دين مشترك على اثنان فتاب اثنان منهم وحضر الثالث فطلب
خصته يجبر المديون على الدفع كذا في الصغرى * يعزيبين شريكين لهما على احد هما
من الرضايق شيئاً بامر شريكه فيسقط في الطريق فتعثر الشريك ينظر ان كان يوجب حيوته يضمن
وان كان لا يوجب لا يضمن وان ذبحه قتل الشريك يضمن هو امكن يوجب حيوته اولا يوجب
وقد اختلف في مضط المرحضى * وكذا الراعى والبقا اذا ذبح الشاة والبقرا كان لا يوجب
حيوته ولا يضمن من الشاة ولو كان يوجب حيوته ضمن وان ذبح الاجنبى ظن ضامته كذا
في عوارى الفاضل * دار بين رجلين فغير متشومة فتاب احدهما ومنع الآخر ان يصعد
بقيته فيسكن الدار كلها وكذلك الخادم ان كان بين رجلين فتاب احدهما فلا يحل ان يصعد
الخادم بخصته كذا في حواشي المقتنين * ولا يكرهه اجرة حصة شريك ولو كان له ثوب متعة
للاستغلال * وفي الارض له ان يزرعها كلها على المفتى بمان الحضانة يزرعها في اجرة
شريكه زرعها مثل تلك المدة وان كان الزرع ينقصها والتواكف ينقصها ليس له ان يزرعها كلها
في البحر الرائق * وفي الدابة لا يزرعها بغير اذنه للتفاوت وامان يقطعها في غيره كالطريق والواحدة
من ذلك لعدم التفاوت كما في مقد الغرائد وقالوا في الامنة يكون عند احد بها يوطأ لصند الآخر
هو ما ولو خالف احدهما من صاحبه وطلب او ملها على يد احد لا يوجب عليه كذا في النهر والرائق *
والكرم والارض ان كان بين رجلين واخذها فتاب او كان الارض بين المالك وجميع ليرفع الا لغير
الحق الفاضل فان لم يرفعها فهو في الارض محض طاب لها وفي النظم يحول المظنون
غدا ادرك الثمر يبيعها ويأخذ حصة من الثمن ويقوى حصة المالك فان لم يجد المالك ثوباً لغيره

راى شاه صيته القيمة ولى شاه اخذ الثمن كذا في فتاوى تاضيجان * في الفتاوى طعام ا ودراد
 بين اثنين غائب ا حاضرا واحتلج الآخر بالفسد واخذ منه نصيبه فلي محض ارجوان لا بأس
 به في القنية لكونه المستوفى يأخذ كذا في الفتاوى الغائبية * وفي المكمل والموزون ان يعزل
 حصته بغيبه شريكه ولا شيء عليه ان سلم لياقنى وان هلك كان عليه ما كذا في الشهر النائق *
 دار بين حاضروا غائب مقنومة ونصيب كل واحد منهما مغرور ليس لاحد ان يسكن
 في نصيب الغائب ولا ان يواجره بغير امر القاضى وللقاضى ان يواجره ان خاف ان يحرب
 لو لم يسكن احد ويمسك الاجر للغائب هكذا في خزائن المفتين * دار بين اخوين واختين
 ولهما زوجات وللاختين زوجان فلا خوة ان يمنعوا ازواج الاختين من الدخول فيهما اذ لم يكونوا
 محرمين لزوجاتهما ولو كانت بين اثنين يسكنان فيها فليس لاحدهما ان يمنع صاحبه من الصعود
 على سطحها لانه تصرف فيما له حق كذا في القنية * سكة غير نافذة بين مشرك لكل منهم مائة ارض
 لاجدهم دارا في سكة اخرى لا طريق لها الى هذه السكة ليس له ان يفتح بابا الى هذه السكة
 به افتى ابو القاسم والفقهاء ابو جعفر وابو الليث وهو الصحيح كذا في الفتاوى الغائبية * طاحونة
 مشتركة بين اثنين انفق احدهما في عمارته لم يكن متطوعا بخلاف ما اذا انفق على عبد مشترك
 او ادى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا كذا في السراجية * دار بين اثنين غائب احدهما
 واآجرها الآخروا واخذ الاجرة فللغائب ان يشاركه في الاجر كذا في القنية * وقال ابو القاسم في
 ارض مشاعة بين قوم فزرع بعضهم بعض هذه الارض ببذرة وساق اليه من الماء المشترك بينهم
 واستترك الارض منهم يغور اذن شركائه قال ان حصل له بعد المهايأة من نصيبه هذا القدر
 وكان يتهايون قبل ذلك لا ضمان عليه ولا شركة لشركائه في الاستترك كذا في الثنا تاريخا نية *
 سوما كان على الزاوي اذا اولل لرتين بغير اذن الراهن يكون متطوعا وكذا لو ادى الراهن
 ما يجب على المرتين ولى ادى احداهما كان على صاحبه بالمرء او بالمرء القاضى يرجع عليه
 وعن ابي يوسف ولى حليفة زوج اذا كان الراهن غائبا فانفق المرتين بالمرء القاضى يرجع
 عليه ولى كان حاضرا لا يرجع عليه والفتوى على ان الراهن لو كان حاضرا وادى ان يتفق
 فالمرء القاضى لكونه لا ينفق فانفق من على الراهن ومماثل الشركة ينبغي ان تكون
 على هذا القياس هكذا في فتاوى القاضى خان * قال محمد بن ج في الجامع رجل عليه الف درهم

لرجل فامر رجلين بالقاء الالف عليه فاديا له ثم رجع احداهما على الامر فقبض منه خمسمائة فان ادياه من مال مشترك بينهما كان لصاحبه ان يشاركه في القيمة وان لم يكن ما ادياه مشترك بينهما يكن كل نصيب كل واحد منهما ممنا زامن نصيب صاحب حصة حقيقة الا انهما ادياه جميعا فان احدهما لا يشارك صاحبه فيما قبض كذا في الحديث * وكذا لو باع او اجر عبد الهدا او امة لهذا صفة واحدة فقبض احدهما شركة الآخر كذا في الكافي * وفي الجامع ايضا شاهدان شهدا على رجل انه كاتب عبد الله بالقي درهم الى سنة وقيمة العبد الف درهم ثم رجع الشاهدان عن جهتها ذنهما كان للمولى الخيار ان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد الف درهم حالة وان شاء اتبع المكاتب ببذل الكتابة الف درهم فان ضمن الشاهدين قيمته حالة قام الشاهدان مقام المولى في ملك بدين الكتابة فاذا استوفيا ذلك من المكاتب طاب لهما احد الالفين ولزمهم التصديق بالالف الاخر ويعتق المكاتب ويكون ولاء المكاتب للمولى فان ادعى المكاتب الى احد الشاهدين تلف درهم لا يعتق وهل لصاحبه ان يشاركه فيما قبض قال ليس له ذلك قال في الكتاب ويستوى في هذا ان اديا القيمة من مال مشترك او غير مشترك وكذلك البيع * اذا شهد شاهدان على رجل انه باع عبده هذا من فلان بالقي درهم الى سنة وقيمة العبد الف درهم والمشتري يدعى ذلك والبائع يحدد فقصي به ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار ان شاء اتبع المشتري بالتمن الى اجل وان شاء ضمن الشاهدين قيمة حالة فان اختار تضمين الشهود فاما مقام البائع في ملك التمن لافي ملك العبد يطيب لهما احد الالفين وينصدقان بالالف الاخر فان قبض احدهما شيئا لا يشا زكه صاحبه كذا في المحيط * ولو عجز المكاتب وانفسحت الكتابة او انفسخ البيع رد السيد على الشاهدين ما قبض منهما من الضمان ورجع المولى بما قبضا من المكاتب ورجع المشتري ايضا بما قبضا من التمن كذا في الكافي * جارية مشتركة باعها صاحبها فاستوفى المشتري فقصى القاضي للمشتري بين الباجارية والعقر وقيمة الولد معا اشتراكا فيما يقبضه احداهما وان وقع القضاء لهما متفرقا اشتركا في قيمة الباجارية والعقدون قيمة الولد حتى لو قبض احداهما فغيبته عن قيمة الولد لا يشاركه الاخر فيه وان اختار احدهما تضمين البائع والاخر تضمين المشتري لم يشتركا في شيء وان قضى لاحدهما بنصف قيمة الولد ثم مات الولد ثم حضر

ثم حضر الآخر لبيع ما كان له من البضاعة في يد المشتري فالمولى بالخيار ان شاء ضمن البائع
 قيمة البضاعة وان شاء ضمن المشتري وفي كل واحد من هاتين الحالتين ان ضمن المشتري العقر
 وقيمة المولد وكذا لو اشترى المولى او غيره بضاعة فاشترى بها بضاعة اخرى فاشترى بها
 بضاعة اخرى فاشترى بها بضاعة اخرى فاشترى بها بضاعة اخرى فاشترى بها بضاعة اخرى
 وقال محمد بن حريز في الجامع رجلان فباعا بضاعة فباعا بضاعة فباعا بضاعة فباعا بضاعة
 ثم جاء رجل ففصب العبد بينهما فباع في يد الثاني ثم حضر المولى فباعا بضاعة فباعا بضاعة
 الفاصبين الا ولين قيمته الف درهم وان شاء ضمن الفاصب الثاني الف درهم ويطيب لهما
 احد الاقلين ويتصدقان بالالف الاخران قبض احدهما من الثاني الف درهم وكان الآخر
 ان يشاركه فيه وفيه ايضا رجلان فباعا بضاعة فباعا بضاعة فباعا بضاعة فباعا بضاعة
 فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الفاصبين وان شاء ضمن المشتري فان ضمن الفاصبين تم بوعدهما وكان
 الثمن لهما فلو قبض احدهما شيئا من الثمن كان لصاحبه ان يشاركه فيه فان لم يقبض احد الفاصبين
 فضمنه نصف قيمته ثم البيع في نصيبه ووجب له نصف الثمن فان لم يقبض الفاصب الثاني
 نصف القيمة من الثمن شيئا ضمن المالك الفاصب الآخر ايضا نصف قيمته حتى ينفذ البيع
 في النصف الآخر ثم قبض احد الفاصبين من المشتري حصته من الثمن كان للآخر ان يشاركه فيه
 فلو ان الفاصب الذي ادبى نصف القيمة او الاستوفى من المشتري نصف الثمن ثم ان المالك
 ضمن الفاصب الآخر نصف القيمة حتى نفذ بيعه فاراد الثاني ان يشارك الاول فيما قبض لم يكن
 له ذلك وان لم يكن للثاني ان يشارك الاول فيما قبض كان للثاني ان يتبع المشتري بنصيبه فان
 قبضا جميعا الثمن على هذا الوجه ثم ان الاول وجد ما قبض رصاها لومئذ كان له الخيار ان شاء
 اتبع المشتري بنصف الثمن وان شاء شاركه شريكه فيما قبض ثم يتبعان المشتري ولو وجد
 الاول ما قبض ثم رجع لوزي فاعدها على المشتري ليس له ان يشارك الثاني فيما قبض
 ولو كان الثاني هو الذي وجد ما قبضه متوقفا لوزي رصاها لوزي فاعدها على المشتري لم يكن له
 ان يشارك الاول فيما قبض هكذا في المحيط * لو قتل المالك رجلين فباعا بضاعة فباعا بضاعة
 الى القاضى واقام البينة فقصى القاضى بالعدم كله وقضى بالقيمة لهما شرك الغائب الحاضر
 فيما قبضه وان قضى القاضى للحاضر بنصف القيمة وقبضه لم يشاركه الآخر فيه ولو كان

المقتول اثنين لم يشترك احد الوليين الآخر فيما قبضت من اموال القتل فمقتولهما او متفرقا كذا في محيط السرخسي * ولو كان الجاني مدبر الاشتراك سواء وقع القبض معاً او متفرقا ولو كان الجاني عبداً او للمقتول وليان واخثارا السيد دفع نصف الجاني اوفداه الى اخذ وليي الدم الواحد فهو اختياراً وحق الآخر واشتركا في المقبوض ولو قتل رجلين فدفع النصف الى احد هما او فدوى النصف لم يشركه الآخر فلو قتل رجلاً عبداً وله وليان فصالح المولى مع احدهما على الف لم يشتركا لان حقهما في الاصل القصاص وانما تحول الى الالف بالصلم وانه يختلف حتى لو صالحا جملة اشتركا كذا في الكافي * مبد بين رجلين غصبه احدهما من صاحبه فباعه بألف درهم ودفعه الى المشتري جاز البيع في حصته فان لم يقبض الثمن حتى اجاز صاحبه جاز للبائع ان يقبض الثمن كله فان قبض شيئاً كان مشتركاً بينهما حتى لو هلك هلك عليهما بخلاف واحد من الشريكين اذ قبض حصته من الدين المشترك حيث يصح القبض في نصيبه حتى لو هلك قبل مشاركة صاحبه اياه كان الهلاك على القابض كذا في المحيط نافلاً من المنتقى * ولو غصب رجل آخر نصيب احدهما وباعه مع الشريك الآخر صفقة واحدة ثم اجاز المالك فثم قبض احدهما شركه الآخر فلو اجاز بعد قبض المالك قسطه لم يشترك كذا في الكافي * وكذا لك الرجلان ان ابا ماعدا على انهما بالخيار ثلثة ايام فاجاز احدهما ثم اجاز الآخر ثم قبض احدهما شيئاً من الثمن شاركة صاحبه فيه ولو ان الذي اجاز اول قبض نصيبه ثم اجاز الآخر لم يشركه فيما قبض كذا في المحيط * في التوازل سئل ابو القاسم عن رجل دفع الى رجل ما لا يعمل به على ان الربح بينهما وقال لا ارضى بان تعمل في شركة غيري فان جعلت في شركة غيري فاني اريد منه الحصة وتراضيا على ذلك فعمل المدفوع اليه في شركة آخر وربح قال ليس لرب المال شركة في ربح ما عمله مضاربة في غير المال الذي دفع اليه كذا في التواريخ * لو تصرف احد الورثة في الشركة المشتركة وربح فالربح للمشتري وحده كذا في الفتاوى الغياثية * وان امر احدا المتفاوضين رجلاً بشراء عبد بألف ولم يدفع اليه الثمن فنقصا فقد المفاوضة وفاوض كل واحد منهما رجلاً آخر ثم اشترى الما مور عبداً وهو يعلم بمفاوضتهما اولاً فالشراء للأمر خاصة ولا يكون للشريك الاول منه شيء لان نفاذ توكيله عليه ثبت ضمناً للمفاوضة فبطل بطلان المتضمن بالشرط علم لانه مزل حكماً ولا للثاني لان الملك

في المشتري انما يقع للأمر بسبب سابق وهو التوكيل السابق ولولا ذلك التوكيل لما وقع الملك له في العبد والملك ان وقع لاحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الآخر فيه كما لو اشترى عبد ا بشرط الخيار للبائع ثم قاوض المشتري وجلائم اسقط الخيار فانه لا يكون لشريكه في العبد شريكه ويحويين ان يرجع على الكمر او على شريكه الثاني ثم يرجع شريكه عليه كذا في الكافي * ولو دفع الأمر اليه كمر من طعام وامر بان يشتري له به عبد او المسئلة بحاجتها فاشترى الوكيل بكمثله فالقياس ان يكون مخالفا وفي الاستحسان لا يكون فان كان علم بمناقضتها ثم اشترى فهذا الاول سواء وان لم يعلم فالعبد بين الأمر وشريكه القديم كذا في محيط السرخسي * النوازل مثل ابو القاسم من شريكين اشتركا فعمل احدهما وغاب الآخر فلما حضر الغائب اعطاه الحاضر نصيبه ثم غاب الحاضر وجعل الغائب بعد ما حضر وربح وابتى ان يدفع حصة شريكه من الربح قال ان كانت الشركة بينهما على الصحة واسترطا ان يعملوا جميعا وشتى فاما كان من تجارتهما من الربح فهو بينهما على ما شرطوا ما عمل كل واحد على حدة وما عملا جميعا ومثل من رجلين اشتركا على ان يبيعا ويشتريا الربح بينهما نصفان واكثروا احدهما دراهم من غير هذه التجارة فقال احد الشريكين لصاحبه نقاسم المال ونقطع الشركة لانه لا منفعة لي فيها فقايسم للناع ثم باع احدهما نصيبه كله للآخر وقبض بعض الدراهم واخذ في عمل آخر ولم يتولانا رقنا وقال الكلمة المتعينة ان نقطع الشركة مع البيع المتأخر يكون قطعا للشركة كذا في التاتارخانية * اشترك اثنان في الغزل على ان يمدى الكرباس من احدهما واللحمة من الآخر فنسجا ثوبا فالتوب بينهما على قدر قيمة السدى واللحمة كذا في المحيط * قال البخجندی ويجوز للاب والوصى ان يشتركا بمال انفسهما مع مال الصغير ولو كان رأس مال الصغير اكثر من رأس مالهما فان اشهدا يكون الربح على الشرط وان لم يشهدا يجبل فيما بينهما وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال كذا في الميراج الوهاج * في المنتقى من ابي يوسف ربح مغاوض وهب لرجل لا تجوز لصاحبه ان يلخذ من الموهوب له يصفى الهبة فاذا اخذ كان ذلك بينهما نصفين وينتقص الهبة فيما بقي ويرجع اليهما نصفين وفيه ايضا وفي شي يملك العنان اذا كان احدهما يملك البيع والشراء فاستدان دينان ناقض صاحبه الشركة واراد قبض نصف المتاع وقال اذا اخذ الدين منك فارجع علي ليس له ذلك كذا في المحيط * اشترى نمارك ثم قال لا خراشركت فيه

في الثلث فهي فائدة ان كان ذلك قبل ادراك الثمر كذا في القنية * اذا قال لغيره اقرضني الف
 اتجر بها ويكون الربح بيننا فاقترضه الف وا تجر فالربح كله للمستقرض لا لشركة المقرض فيه كذا في
 الذخيرة * مثل علي بن احمد من رجل استقرض من رجل مائة دينار ودفعها اليه ثم اخرج
 لمقرض مائة دينار وخط الما ليس جميعا وقال له المقرض اذهب بهذا المال فاجري به على الشركة
 ففعل ذلك وربح كيف الحكم فيه قال هو مختل ناقض لا بد من زيادة شرط حتى يصح الشركة
 ومثل ايضا حين اودع عند آخر حنطة وقال له اخلط هذه الحنطة في حنطتك فادفعها ثم دفنها ثم سرق
 منها الثلثان ثم جاء صاحب الحنطة وودفع له اثنان له الحنطة ثم ادعى بعد ذلك الدافين وقال
 احطني نصيبى من هذه الحنطة هل له ذلك فقال ان اخلطها بامره ومركت فالمسروق منه يكون
 على الشركة من النصيبين جميعا كذا في التا تاريخانية باقلا من اليتيمة * اذا كان بين الرجلين
 ثمر حنطة وكر شعير ولم يامرا احدهما صاحبه ببيعه فاستعارا احدهما دابة ليحمل حنطة فحمل
 عليها الآخر الشعير بغير امرة كان ضامنا لدابة ولحصة صاحبه من الشعير وليس هذا كشرى
 العنان والمفاوض كذا في المبسوط * في الفتاوى مثل ابو بكر من شريكين جن احدهما وعمل
 الآخر بالمال حتى ربح او وضع قال الشركة بينهما قائمة الى ان يتم اطباق الجنون عليه فاذ قضى
 ذلك ينفع الشركة بينهما فان اعمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والرضيعة عليه وهو كما انصب
 بمال الجنون فيطيب له من الربح حصة ما لقولا بطيب له الربح من مال الجنون فيتصدق به
 كذا في المحيط * ويد الشريك في المال الذي في يده لشريكه دامة فلو ادعى من دفعه لشريكه وانكر
 حلف وكذا المضارب معرب المال كذا في البزازية * ولو ادعى بعد موته قال في البحر طاهر ما
 في الولو الحية من الوكالة يفيد انه كذلك وقال وقعت حادثة تان الاول منها من البيع نسيت
 فباع فاجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصة شريكه فان اجاز قسم الربح بينهما الثانية نهاه
 من الاخراج ثم ربح فاجبت بانه فاصب حصة شريكه بالاخراج فينبغي ان لا يكون الربح
 على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة وتفرج على كونه امانة ايضا كذا في فتاوى
 قاري الهداية مثل من شريك طلب من شريكه او من عامل في المضاربة حساب ما باعه
 واصرفه فقال لا اعلم هل يلزم بعمل محاسبته فاجاب بان القول قول الشريك والمضارب
 في مقدار

في مقدار الربح والخسران مع يمينته ولا يلزمه ان يذكر الامر مفصلاً والقول قوله في الضياع
والرد الى شريكه كذا في النهر الفائق * قال الشريك ربحت عشرة ثم قال لا بل ربحت ثلثة فله
ان يحلفه بان لم يربح عشرة كذا في القنية * ثم كرا لنا طوى رح ان الامانات تنقلب مضمونة
بالموت من تجهيل الا في ثلث احوال متولى المسجد اذا اخذ فلات المسجودات من غير بيان
لا يكون ضامناً والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وقسموا واودع بعض الغنيمة عند بعض الغانمين
ومات ولم يبين عند من اودع لضمان عليه والثالثة القاضي اذا اخذ مال اليتيم واودع عند غيره
ثم مات ولم يبين عند من اودع لضمان عليه واما احد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين
حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل وذلك غلط
بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضي خان من كتاب الوقف * وبه تبين ان ما
في فتح القدير وغيره من الفتاوى ضعيف وان الشريك يكون ضامناً بالموت هنا او مفاوضة كذا
في البحر الرائق * الشريك مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلاً يضمن
كما لو مات مجهلاً للعين كذا في القنية * مفاوض اشترى من رجل مينا بالف درهم فلم يقبضه حتى
لقى البائع صاحبه فاشتراه منه بالف وخمس مائة فانه يكون الشراء الثاني والا ول ينقض
والمتفاوضان بمنزلة شخص واحد كذا في المحيط * رجلان اشترى اعبداً بالف وكفل كل واحد منهما من
صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدي اكثر من النصف * رجلان كفلا من رجل بمال
على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه يريد به اذا كفل كل واحد منهما بمال كله من الاصيل ثم
من صاحبه ايضا فكل شيء اداه احدهما رجع على صاحبه بنصف ذلك وان شاء المؤدى رجع
على الاصيل بجميع ما ادى ولو ابرأ رب المال احدهما اخذ الآخر بجميع الدين بحكم الكفالة
من الاصيل * مكاتبان كتابة واحدة كفل كل واحد منهما بمال كله من صاحبه فكل شيء اداه احدهما
رجع على صاحبه بنصفه فان لم يؤدي شيئاً حتى اعتق المولى احدهما جاز العتق وبرئ من النصف
والمولى ان يأخذ بحصة ايها شاء اما المعتق بحكم الكفالة والآخر بحكم الاصل فان اخذ المعتق
بحكم الكفالة يرجع على صاحبه وان اخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشيء كذا في الجامع الصغير *
اعتلت دابة مشتركة واحداً لشريكين فائب وقال البيطارون لا بد من كيتها فكواها الحاضر
فهلك لا يضمن ولو كان بينهما مناع على دابة في الطريق فسقطت فاكرى احدهما دابة مع

حبة إلا خذوها من أن لا يهلك إتماماً وينقص جازاً ويرجع إلى شريكه بحصته كذا في
 نا لقنية * أحمد المصنف في إبطال لصاحبه آثاره ابن القتيبي هذه الجارية لنفسه خاصة
 فسكت الشريك فاستقر بالألا يكون له مال يقل شريكه نعم فكذا في الجارية * في المنتقى اشتركا
 بعبارة على أن لا ينفك الجوز كل شهر عشرة دراهم ليس من مال الشركة فالشركة جائزة والشرط
 باطل كذا في المنتقى لو شرط العبد على أحد المتنا وضمن بطاينة كذا في التهذيب * أحد
 شريكي القفل إذا ادعى شيئا من شركته ما على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن للشريك الآخر
 أن يخلق المدعى عليه ثانيا كذا في فتاوى قاضي خان * العيون ابن جماعة من محمد ربح في
 قضاة وخرج اشترى عبدا بالف درهم فلم يقبضه حتى لقي صاحبه البائع فاستأجر منه بالف
 وخمسمائة فانه جائز وانتقض الشراء الأول سواء عرف العبد أو لم يعرف كذا في التاتارخانية *

كتاب الوقف

أحمد مشتمل على أربعة عشر بابا * الباب الأول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه وفي الألفاظ التي
 يتم بها الوقف وما لا يتم به * أما تعريفه فهو ما لا يملكه أحد من العباد من وجه من وجوه الخير بمنزلة العواري
 على ملك الواقف أو المصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه الخير بمنزلة العواري
 كذا في الكافي * فلا يكون لازما وله أن يرجع ويباع كذا في المضمرات * ولا يلزم إلا بطريقين
 أحدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني أن يخرج مخرج الوصية فيقول أوصيت بثلثة داري هذه
 فتح يلزم الوقف كذا في النهاية ويحيد بها حبس العيين على حكم ملك الله تعالى على وجه يعود
 منفعته إلى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث كذا في الهداية * وفي العيون واليتيمة
 أن الفسوي على قولهما كذا في شرح الشيخ أبي المكارم للنجاة * وإنما يزول ملك الواقف
 من الوقف عند انقضاء حقيقته ربح بالقضاء وطريقه أن يسلم الواقف موقوفه إلى المتولى ثم يرجع محتجا
 بعدم الزول فيبقي القاضي بالزوم فيلزم ولو حكيا فحكم الحاكم بالزوم الوقف فالصحيح
 أنه لا يرفع الخلاف كذا في الكافي * ولو بطل الوقف بطلت أوقافه وقفه ولم ييسر له القضاء يذكر
 في صفات الوقف أن بطله قاض لو والى غيره فلا يرضى بأصلها ولا يبيع ما فيها وصية منى تباع
 وتصدق بقدرها على الفقراء * إذا تصدقت إلى الخراب فلا يفيد للوارث الرفع إلى القاضي وإبطاله
 والوصية من قبل المتعلق بالشروط كذا في اللاضية * قال شمس الأئمة السرخسي والذي جرى الرسم به

في زماننا انهم يكتبون اقرار الوقف ابن قاضي من القضاة قضى يلزم هذا الوقف فذاك ليس بشيء ومن المتأخرين من المشائخ رح من قال ان الملك في آخر الصك وقد قضى بصحة هذا الوقف ولزومه فاعن من قضاء المسلمين ولم يسم القاضى يجوز قال رضى الله عنه والصحيح ما قاله شمس الائمة المرحومى هكذا في غناوى قاضى خان * والصحيح ان في تعليقه بالموت لا يزول ملكه الا انه يلزم بالاجتماع ولكن عند يكون رضى ملكا لورثته اوله وعندهما لا يكون ملكا لا خدما كما فى الامتاق والمجد كذا فى الكفاية * ولو علق الوقف بموته بان قل اذا ميت فقدت دارى على كذا ثم مات صح ولزم اذا اخرج من الثلث وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث وبمبقى الباقي الى ان يظهر له مال آخر ويجوز الورثة فان لم يظهر له مال آخر ولم يجز الورثة يقسم الغلة بينهما اثلا ثلثه للوقوف والثلثان للورثة ولو علقه بالموت وهو مريض مرض الموت فكذلك الحكم وان نجز الوقف في المرض فهو بمنزلة المعلق بالموت فمات كره الطحاوى والصحيح انه بمنزلة المنجز في الصحة عندا بحقيقة رح فلا يلزم وعندهما يلزم من الثلث كذا فى التبيين * واذا كان الملك يزول عندهما يزول بالقول عندا ببيوسف رح وهو قول الائمة الثلاثة وهو قول اكثر اهل العلم وعلى هذا مشائخ بلخ وفى المنية وعليه الفتوى كذا فى فتح القدر * وعليه الفتوى كذا فى السراج الوهاج * وقال محمد رح لا يزول حتى يجعل للوقف ولها ويسلم اليه وعليه الفتوى كذا فى المراجعة * ويقول محمد رح يفتى كذا فى الخلاصة * نصح عندا ببيوسف رح وقف المشاع خلافا لرح وكذا جعل الولاية لنفسه يصح عندا ببيوسف رح وهو ظاهر المذهب ولم يصح عندا محمد رح وكذا شرط الواقف الا منبذ الى ارض اخرى اذا شاء عندا ببيوسف رح استحسانا كذا فى الخلاصة * وعليه الفتوى كذا فى تحرير ابى المكارم للتقاية * واذا اخرج من ملك الواقف بالقضاء عندا وبمجرد الوقف عندا ببيوسف رح وبالموقف والتسليم عندا محمد رح لا يدخل فى ملك الموقوف عليه كذا فى الكافي * وهو المختار هكذا فى فتح القدير * فاما ركنه فاللفاظ الخاصة الدالة عليه كذا فى البحر الرائق * واما ما سببه فطلب الرضى كذا فى المختار * واما حكمته فعندهما زوال العين من ملكه الى الله تعالى وعندا بحقيقة رح حكمه صيرور العين محبوسة على ملكه بحيث لا يقبل النقل من ملك الى ملك والنصدق بالغلة المعدومة متى صح الوقف بان قال جعلت ارضى هذه صداقة

كتاب الوقف (٢٠٦) في تعريفه وركنه وسببه وحكمه واشراؤه

هو قونة مؤبدة أو أو عتقت به بعد موتى فاته يصح حتى لا يملك بيعة ولا يورث عتقة لكن ينظر
ان خرج من الثلث يجوز الوقف فيه بقدر الثلث كذا في المحيط المتراخي * واشراؤه
فمنها العقل والبلوغ فلا يصح الوقف من الصبي والمجنون كذا في البدائع صبي مجنون عليه
وقف ارصاه فقال الفقهاء بوجوه ثلثة باطل الا بادن القاضي بوقال الفقهاء بالقاسم وقفه
باطل وان ادعى انه اذن على لانه تبرع كذا في المحيط * ومنها التجزؤا ما الا سلام وليس بشرط
ولو وقف على مولى ولده ونسبه جعل آخره للمساكين جاز ويجوز ان يعطى المساكين
المسلمين واهل الذم ولا ان خص في وثقه مساكين اهل الذمة جاز ويفرق على اليهود
والنصارى والمجوس منهم الا ان خص صنفا منهم فلو دفع القيم الى غيرهم كان ضامنا وان قلنا
ان الكفر ملقوا حدة ولو وقف على ولده ونسبه ثم للفقراء على ان من اسلم من واده فهو خارج
من الصدقة لزم شرطه وكذا ان قال من انفل الى غير النصارى يخرج اعتبر نص على ذلك
الخصائي كذا في فتح القديرو * وفي فتاوى ابي الليث نصراني وقف ضبعة له على اولاده
واولاد اولاده اهدا ماتنا سلوا وجعل آخره للفقراء كما هو الرسم فاسلم بغض اولاده يعطى له
كذا في المحيط * ومنها ان يكون قربة في ذاته وعند التصرف فلا يصح وقف المسلم او الذمي على
البيعة والكنيسة او على فقراء اهل الحرب كذا في النهر الفائق * ولو وقف الذمي داره على بيعة
او كنيسة او بيت تاريخه باطل كذا في المحيط * وكذا على اصلاحها ود من سزا جهات ولو قال
يمرح به بيت المقدس او يجعل في مرمة بيت المقدس جاز وان قال يشترى به عبدا فيعتق
في كل سنة جاز على ما شرط كذا في الحاوي * ولو قال تجرى غلته على بيعة كذا فان خربت
هذه البيعة كانت الغلة للفقراء او المساكين فانه تجرى غلته على الفقراء او المساكين ولا ينفق
على البيعة شيء كذا في المحيط * فان وقف على امواب البر فابواب البر فمكة متارة التبع
وبيوث النيران والصدقة على المساكين فاجيز من ذلك الصدقة وانطل غير ما كذا في الحاوي *
وان قال يفرق غلته في جيرانه وله جيران مسلمون وغيران نصارى ويهود ومجوس وجعل
آخره للفقراء والوقف جائز ويفرق غلة الوقف في جيرانه المسلمين والنصارى وغيرهم وان قال الذمي
يجعل غلته في اكلان الموتى او في حفر القبور فهو جائز ويصرف الغلة في اكلان موتانا هم وحفر

قبور فقراهم كذا في المحيط * ولو جعل ذمي دار مسجد للمسلمين وبناء كهنا بني المسلمين
وإن لهم بالصلوة فيه فضلا فإنه مات يصير من الذم والورثة وهذا قول الكل كذا في جواهر الاصلاح *
ولو جعل الذمي دار بيعه او كنيسة او بيت نار في صحته ثم مات يصير من الذم كذا في المحققين
في وقفه وهكذا ذكر محمد راجح في الزيادات كذا في المحيط * حرره في دار الاسلام بامان ووقف
جاز من ذلك ما يجوز من الذمي كذا في الجارحي * ومنها المثلث وقت الوقف حتى او فصب
ارضا فوقها ثم اشتراها من مالكها وبيع النمس اليه او ماله لم يملكه فله ان لا يكون وقف كذا
في البحر الرائق * رجل وقف ارضا لرجل آخر في برسماء ثم ملكه الارض لم يجوز ان اجاز المالك
جاز من ذمنا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اوصى لرجل ارضا فوقها الموصى له بها في الحال
ثم مات الموصى لا يكون وقف كذا في فتح القدير * لو اشترى ماله ان البايع بالخيار فيها فوقها
ثم اجاز البايع البيع لم يحز الوقف كذا في البحر الرائق * اشترى ارضا ماله ان بالخيار
ثم امسك الخيار صح ولو وقف الموهوب له الارض قبل قبضها ثم قبضها لا يصح الوقف كذا في
فتح القدير * ولو وهبت له ارض هبة فاسدة فقبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها كذا في البحر الرائق *
ولو اشترى رجل دارا شراء فاسدا وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز ويصح وقفها
على ما وقف عليه وعليه قيمتها للبايع كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وقفها قبل ان يقبضها
لا يجوز كذا في المحيط * رجل اشترى ارضا ببيع جائزا ووقفها قبل القبض ونقدا لنهي فالامر
موقوف فان ادى النمس وقبضها فالوقف جائز وان مات ولم يترك مالا يباع الارض وبطل الوقف
قال الفقيه ابو الليث وبها أخذ كذا في الذخيرة * ولو اشترى الوقف بطل ولو جاء شفعها
بعد وقف المشتري بطل كذا في النهر الفائق * ويتفرع ماله اشتراط الملك انه لا يجوز
وقف الاطعام الا اذا كانت الارض مواتا او كانت ملكا للامام فانقطع الا ماله رجلا وانه لا يجوز
وقف ارض الجوز للامام لانه ليس بمالك لها وتفسير ارض الجوز ارض مجز صاحبها عن
زراعتها واداء خراجها مدفعها الى الامام ليكون منافعها للخراج كذا في البحر الرائق *
يكذا عدم جواز وقف المرتد من ردته ان قتل على ذلك او مات لان ملكه يزول بهار والامور
كذا في النهر الفائق * وكذا اذا لحق به دار الحرب وحكم القاضي بفساده كذا في المحيط *
وان اسلم صح كذا في البحر الرائق * ولو ارتد المسلم بطل وقفه ذكره المحقق كذا في النهر الفائق *

ويصير ميراثا سواء قبل على ربه لو مات أو ماد إلى الإسلام إذا كان إمام الوقف بعد موته إلى الإسلام كما أوضحه الخصاف في آخر الكتاب ويصح وقف الميراث لأنها لا تقتل كذا في البحر الرائق * ولو وقف على نسبه لم يمسكها المساكين ثم ارتد بطل الوقف لأن جهة المساكين تبطل ويصير صدقة على ولده من غير أن جعل آخره للمساكين كذا في الحاوي * وأما من لم يعلق حق الغير كالرهن ولا إجازة فليس بشرط فلو أجازها مدين فوقها قبل مضيتها لم يمسكها الوقف بشرطه ولا يبطل عقدها بالإجازة فإذا انقضت المدة رجعت الأرض إلى ما جعلها به من الجهات وكذا لو رهن أرضه ثم وقفها قبل أن يفنكها لم يمسكها الوقف ولا يخرج عن الرهن بذلك ولو أقامت منين في يد المرتهن ثم أفنكها نعدوا إلى الجهة ولو مات قبل الانتكاح وترك قدر ما يفتك به افتك ولزم الوقف وإن لم يترك وفاء بيعت وبطل الوقف وفي الإجازة إذا مات أحد المتأجرين تبطل ويصير وقفا كذا في فتح القدير * ومنها أن لا يكون محجورا عليه لسفه أو دين كذا أطلقه الخصاف كذا في النهر الفائق * وينبغي أنه إذا وقفها في الحجر لسفه على نفسه لم يمسكها لا تنقطع إن يصح على قول أبي يوسف رح وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل إذا حكم به بغيره كذا في فتح القدير * ومنها عدم الجهة فلو وقف من أرضه شيئا ولم يسمه كان باطلا ولو وقف جميع حصته من هذه الدار ولم يسم المساهم جازا استحسانا ولو وقف هذه الأرض أبو هذه الأرض وبين وجه الصرف كان باطلا كذا في البحر الرائق * قال الخصاف إذا قال جعلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا أو على قرابتي فالوقف باطل لأنه جعل ذلك على شك وكذا لو قال جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى أبدا أو على زيد أو على عمرو ومن بعد ذلك على المساكين فهو أيضا باطل كذا في المحيط * رجل وقف أرضا فيها أشجار واستثنى الأشجار لا يجوز الوقف لأنه صار مستثنيا للأشجار بمواضعها فيصير الباقي تحت الوقف مجهولا كذا في محيط الرخسى * ومنها أن يكون منجزا غير معلق فلو قال ابن آدم ولدي صدقة موقوفة على المساكين فجاء ولده لا يصير وقفا كذا في فتح القدير * ذكر الخصاف في وقفه إن كان غذا فأرضي هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة إن شئت أو هويت أو رضيت كان الوقف باطلا كذا في محيط الرخسى * ولو قال إن شئت ثم قال شئت كان باطلا أما لو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح بهذا الكلام المنصل كذا في فتح القدير *

ولو قال ارضني هذه صدقة ان شاء فلان وقال فلان قد شئت فهو باطل كذا في المحيط * ولو ان رجلا قال ان كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقيت التكلم صح الوقف لان التعليق بشرط كائن كشجر كذا في فتاوي قاضي خان * رجل ذهب بقتله المال وقال ان وجدته فثلثه علي ان اتف ارضي فوجدته فعليه ان يقف ارضه على من يجوز دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز اعطاء الزكاة له صح الوقف ولا يخرج من هذه النذر كذا في السراجية * ولو قال اذا قدم فلان او اذا كلمت فلانا فارضني هذه صدقة فان هذا يلزمه وهو بمنزلة اليمين والنذر واذا وجد الشرط وجب عليه ان يتصدق بالارض ولا يكون وقفا كذا في المحيط * رجل قال ان مت من مرضي هذا فقد وقفت ارضي هذه لا يصح بريق او ماث وان قال ان مت من مرضي هذا فاجعلوا ارضي وقفا جازا والفرق ان هذا تعليق التوكيل بالشرط وذلك يجوز كذا في الجوهرة النيرة * ومنها ان لا يذكر معه اشتراط بيعه وصرف الثمن الى حاجته فان قاله لم يصح الوقف في المختار كما في البزازية كذا في النهر الفائق * ومنها ان لا يلتحق به خيار شرط فلو وقف على انه بالخيار لم يصح عند محمد رح معلوما كان الوقت او مجهولا واختاره هلال كذا في البحر الرائق * وبصح شرط الخيار للواقف ثلثة ايام عند ابي يوسف رح كذا في شرح ابي الكارم للنفاية * وان قال اطلت الخيار لا ينقلب الوقف جائزا عند محمد رح ذكره هلال في وقفة كذا في الذخيرة * وفي النوازل واتفقوا على انه لو اتخذ مسجدا حلين اثم بالخيار جازا لم يجز والشرط باطل كذا في التاثير خانية * ومنها التابيد وهو شرط على قول الكل ولكن ذكره ليس بشرط عند ابي يوسف رح وهو الصحيح هكذا في الكافي * رجل وقف داره يوما او شهرا او وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف مؤبدا ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلا في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الا مؤبدا فاذا كان التابيد شرطا لا يجوز موقفا كذا في فتاوي قاضي خان * ابن قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي سنة ولم يزد عليه جاز الوقف مؤبدا على الفقهاء لان فيه معنى الوصية كذا في محيط السرخسي * ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد موتي فاذا مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد موته سنة ثم يصير وصية للمساكين فيصرف فلتها الى المساكين ولو قال ارضي موقوفة على فلان سنة بعد موتي ولم يزد على ذلك

كتاب الوقف (٢٢٦) في تعريفه الخ * في الالفاظ التي يتم بها الوقف ومالا

فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تكون للورثة كذا في فتاوى قاضيخان * ومنها ان يجعل
الاجرة لجهة لا تنقطع ابدا عند ابي حنيفة ومحمد رحم وان لم يذكر لك لم يصح عندهما
وعند ابي يوسف رج ذكره في البس بشرط ان يصح وان سمي جهة تنقطع ويكون بعد ما للفقراء
وان لم يصح لان قيله الواقف ان يكون اجرة للفقراء وان لم يصحهم فكان تسمية هذا الشرط
تابنا دلالة كذا في البدائع * ومنها ان يكون المحل مقارا او دارا فلا يصح وفي المنقول الا
في الكراخ نوال السلاج كذا في النهاية * فصل في الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها *
ان اقال ارضي هذه صدقة محررة مؤبدة حال حيوتي وبعد وفاتي او قال ارضي هذه صدقة
موقوفة محبوسة مؤبدة حال حيوتي وبعد وفاتي او قال ارضي هذه صدقة محبوسة مؤبدة
حال حيوتي وبعد وفاتي يصير وقفا جازا لزاما على الفقراء عند الكل كذا في المحيط *
اما على قول ابي حنيفة رحم فمادام حيا كان ذلك منه نذرا بالتصدق بالغلة عليه ان يفى بذلك وله
الرجوع من معنى الوصية وهو قوله من بعد وفاتي لكنه ان لم يرجع جاز ذلك من الثلث
كذا في الظهيرية * ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء الا ان عند محمد رحم
يتحتاج الى التسليم وعلى قول ابي حنيفة رحم يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الواقف
على حاله لو مات يكون ميراثا منه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ارضي هذه صدقة
موقوفة او صدقة محبوسة او حبيسة ولم يقل مؤبدة فانه يصير وقفا على قول عامة من يجيز الوقف
لان الصدقة تثبت مؤبدة لا تختمل الفسخ وقال الحصاف واهل البصرة لا يصير وقفا لان
جواز الوقف يتعلق بالتأيد ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على المساكين يصير وقفا
بالاجماع لان ذكر المساكين ذكر للتأيد كذا في المحيط * قال ارضي هذه صدقة موقوفة على
وجه البر او على وجه الحيوان او وجوه الخير والبر يكون وقفا جازا كذا في الوجيز * ولو لم يذكر
الصدقة لكن ذكر الوقف وقال ارضي هذه وقف او جعلت ارضي هذه وقفا وموقوفة
فانه يكون وقفا على الفقراء عند ابي يوسف رحم وقال الصدر الشهيد ومسانخ بلخ يفتون
بقول ابي يوسف رحم ونحن نفتي بقوله ايضا لما كان العرف هذا ان لم يذكر الفقراء اما اذا
ذكر فقال ارضي هذه موقوفة على الفقراء وكذا في الالفاظ الثلاثة يكون وقفا عند ابي يوسف رحم
وكذا

كتاب الوقف (٢٦١) في تعريفه الخ في الالفاظ التي يسمي بها الوقف ومالا

وكذا عند جلال الله والاحكام والالتصنيف على الفقهاء كذا في الخلاصة * ولو قال في موقوفة
للعلى ليد اجاز وان لم يذكر الصدقة ويكون وقف على الساكنين كذا في فتاوى قاضي خان * وذكر الوقف
وحده او السبعين معه بنسب به الوقف على ما هو الخطا وهو قول ابي يوسف رجع كذا في الغيبة *
ولو قال خرجت ارضي هذه اولى مشرقة قال القوي لا يجوز هذا على قول ابي يوسف رجع
كقوله موقوفة كذا في فتاوى قاضي خان * في الفتاوى لو قال موقوفة بمصرنة حبش او موقوفة
حبش محرقة لا يباع ولا يورث ولا يؤت ب كل ذلك على جهة الاختلاف والاختار ما ذكرنا
من قول ابي يوسف رجع كذا في الغيبة * ولو قال حبش موقوفة قال القوي لا يجوز هذا ينبغي
ان يكون بمنزلة قوله هذه موقوفة كذا في فتاوى قاضي خان * لو قال في لرحي هذه موقوفة
على فلان او على اولاد فلان او فقراء قرابتي وهم يحضون او على اليتامى ولم يرد به حكمة
لا يصير وقفا عند محيد رجع لانه وقت على شئ ينقطع وينقرض ولا يتلوه واجند ابي يوسف رجع
يصح لان التايد عنده ليس بشروط كذا في محيط المرخصي * ان قال يوصي اوداري
هذه صدقة موقوفة على فلان او على اولاد فلان فالغلة لهم ماداموا احياء وبقي المثل يصرقت
الى الفقراء كذا في الوجيز * ولو قال ارضي هذه صدقة لله او موقوفة لله او موقوفة
لله تعالى يصير وقفا كذا لا بد ام لا كذا في محيط المرخصي * وكذا اذا قال موقوفة
لوجه الله تعالى او لطلب ثواب الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو قال او موقوفة
على وجه البحر او البر جاز كانه قال صدقة موقوفة كذا في الظهير * ولو قال
ارضى هذه للحبيل فان كل في بلدة تعارفوا اصل هذا وقفا صارت للارض وقفا وان لم يتعارفوا
يسأل عنها من اراد به الوقف فيها وقف وان نوى الصدقة او لم ينو شيئا يكره ان يفتصدق
بها او يفتد بها وكذا لو قال جعلتها للفقراء وان كان في ملكه وقف عليه بالبلدة كان
وقفا وان لم يمكن يرجع اليه بالبيان فان نوى وقفه وان نوى صدقة او لم ينو شيئا
يكون نذرا يا تصدق كذا في محيط المرخصي * لو قال صبيعتي هذه سهل لم يصير وقفا الا اذا كان
القبائل منع فاصحى بهم اهل تلك الجهة بهذا الوقف الموقوف بشرطه كذا في السراجية *
ولو قال موقوفة هذه الدار في وجه امام مسجد كذا من جهة موقوفتي وصايا ما تنى يصير وقفا
وان لم يقع منها كذا في البحر الرائق * ولو قال داري هذه مسجلة الى المسجد بعد موتي

كتاب الوقف . . . (٢٦٣) فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشاع

يصح ان خرجت من الثلث وقبض الممجد والاول كذا في القنية * ولو قال جعلت مائة من هذه لدهن سراج المسجد ثم يؤخذ على ذاك قال القنية ابو جعفر يصير الحجرة وقفا على المسجد اذا سلمها الى المتولى وطلبه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال في منزلة اشترى من غلة دارى قبل ان يخل شهر بعشرة دراهم خبز او فرقوا على المساكين صارت الوقف وقفا كذا في المحيط للقرطبي * وفي النوازل جعلت نزل كرمي وقفا فيه ثم اولا بصير الكرم وقفا وكذا في النوازل جعلت غلة وقفا كذا في فتح القدير * ولو قال وقفت بعد موتي او اوصى ان يوقف بعد موته يصح ويكون من الثلث كذا في التهذيب * وفي وقف هلال اذا اوصى ان يوقف بثلاث ارضه بعد وفاته لله ابدان كان وصية بالوقف على الفقراء كذا في المحيط * ولو قال نلت مالى وقف ولم يزد قال ابو نصران كان ماله نقدا فباطل وان كان مياها فجايز على الفقراء ونيل الفتوى على انه لا يجوز بلا بيان المصروف كذا في الوجيز * وفي الفتاوى من اجل قلن ارضى هذه صدقة كان نذرا بالتصدق حتى لو تصدق بعينها او بقيمتها على الفقراء جاز كذا في الخلاصة * ولو قال تصدقت بارضى هذه على المساكين لا يكون وقفا بل نذرا يوجب التصديق بقيمتها او بقيمتها فان قلن خرج من هذه النذر والا ورثت منه كذا في فتح القدير * ولا يجيزه القاضي على الصدقة لان هذه بمنزلة النذر كذا في فتاوى قاضي خان * واو قال ارضى هذه صدقة على وجوه الخير والبر لم يكن ذلك وقفا بل نذرا كذا في الظهيرية * رجل قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين يكون نذرا بالتصدق بالغلة كذا في فتاوى قاضي خان * واذا قال جعلت هذه الدار للمساكين فهو نذر بالتصدق بالدار على المساكين مرفا كذا في الفتاوى الصغرى * ولو قال صدقة لاتباع يكون نذرا بالصدقة لا وقف ولا تولد ولا تورث صارت وقفا على المساكين كذا في البحر الرائق * الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشاع * يجوز وقف المعقبات قبل الارض والهدور والحدود يثبت كذا في الحلوى * وكذا يجوز وقف كل ما كان فيما له من المنقول كما لو وقف اوطامع العبيد والميراث والآلات للمخرب كذا في محيط السرخسي * ذكر النصفان الوقف ارضا ومال فليكن بينهما ينبت ان يسمى الرقيق ويبنى مددهم وكذا اذا كان في ذلك بقران يسمى البقر ويبنى صددهم وينبت ان يشترط في الصدقة ان تنفع الرقيق والبقر من غلة الارض وان لم يشترط نفقتهم فان نفقتهم في غلة الارض كذا في الدخيرة *

وفي الإجماع لو شرط نفقتهم من غلتها ثم عرض بعضهم يستحق الفقهاء على أنه يجري عليهم
 نفقاتهم من غلتها أبدا ما كانوا أحياء وإن قال بعضهم فيها لا يجري شيء من الغلة على من تعطى
 منهم من العمل كذا في البحر الرائق * فإن ضعف الزعيق من العمل فإن له ابن يبيعه ويشتري بثمنه
 خلا ما سلك به فإن لم يجد بثمنه فلا مأكانه فإذا كان يزيد في ذلك من غلة الأرض فلا بأس بذلك
 وكذلك السجك في الدواب وآلات الزراعة أن أوقفت مع الأرض ولو لالة الصدقة أن يعطوا
 ذلك كذا في الذخيرة * ولو قتل فخذلته فعلى القيم أن يشتري بها أبخر كذا في فتح القدير *
 وفي الأصناف وإن جنى أحد منهم فعلى المتولى ما هو الأصح من الدفع والغدلة ولو فداه أكثر
 من الأرض كان متطوعا في الزائد فيضمنه من ماله وإن فداه أهل الوقف كانوا متطوعين
 ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة كذا في البحر الرائق * وأما وقف الفقير
 مقصود أن كان كراها أو سلاها يجوز وفيما سوي ذلك أن كان شيئا لم يجز التعارف بوقفه
 كالتياب والحيوان لا يجوز صدقها وإن كان متعارفا كالقاس والقدوم والجنابة والجنابة
 وما يحتاج إليه من الأواني والقدور في فصل الموتى والمصاحف قال أبو يوسف رحمه الله لا يجوز وقال
 محمد رحمه الله يجوز واليه ذهب عامة المشايخ رحمه الله منهم الإمام السرخسي كذا في الخلاصة * وهو المختار
 والفتوى على قول محمد رحمه الله كذا قال شمس الأئمة الحلواني كذا في مختار الفتاوى * ولو جعل
 جنازة وملاءة ومغتسلا يقال بالفارسية حوض مسين وقفا في مجلة فمات أهلها كلهم لا يرد إلى
 الورثة بل يحمل إلى مكان آخر أقرب إلى هذه المحلة كذا في الخلاصة * ثم في وقف المصحف
 إذا وقفه على أهل المسجد يعرفونه أو يحصونه يجوز وإن وقف على المسجد يجوز ويقرب في هذا
 المسجد وذكر في بعض المواضع لا يكون مقصورا على هذا المسجد كذا في الوجيز للذكوري *
 واختلف الناس في وقف الكتب جوزه الفقيه أبو الليث عليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان *
 إذا جعل ظهره ابنته أو غلة هبته في المبائين لا يصح في قول علماء ثبنا كذا في المحيط * رجل وقف
 بقرة على أن ما يخرج من لبنها ومنهها وشيرازها يعطى أبناءه العليل أن كان ذلك في موضع
 تعارفوا ذلك جاز كما يجوز ماء السقاية كذا في الظهيرية * ولا يجوز وقف فضل البقر وفضله لينزو
 كذا في القنية * وفي الوقفات ذكر هلال البصري في وقفه وفيه لبناء من غير وقف الأصناف
 لم يجوز وهو الصحيح وكذلك وقف الكردار بدون وقف الأصل لا يجوز وهو المختار كذا في المحيط *

كتاب الوقف (٣٢٢) فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفيه المشاع

ولا يجوز وقف البناء في الأرض هي إمارة أو جارية كذا في الفتاوى قاضيان * ذكر المحققان
أن وقف حوائط الاسواق يجوز أن كانت الأرض في الجارية في أيدي الذين بنوها ولا يخرجهم
لسلطان عنها به مرفيع جواز وقف البناء على الأرض المحركة كذا في النهر الفائق * التفتة الموقوفة
على جهة إن استعملت في بناء ووقفها على تلك الجهة يجوز بلا خلاف تبعاً لها فإن
وقفها على غير هذه الجهات اختلفوا في جوازها ولا يلزم أن لا يجوز كذا في الغياينة * وإذا
خرج من الجوز وقفها أو تقوضها في أرض غير موقوفة أن وقفها بموضعها من الأرض مع تبعها
للأرضين بكم الاتصال وأن وقف دون أصلها لا يصح وإن كانت في أرض موقوفة فوقفها
على تلك الجهة جاز كذا في البناء وإن وقفها على جهة أخرى على الاختلاف كذا في
الطهوبية * وقف للعلماء والجواري على مصالح الرباط يجوز ولو زوج الحاكم جاريته
يجوز وصحته لا يجوز لأنه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج صيد الوقف من أمة الوقف لا يجوز
كذا في الموجب للكرهى * وأما وقف ما لا ينتفع به إلا بالتلاف كالذهب والفضة والماكول
والخشب وغير جائز في قول عامة الفقهاء والمراد بالذهب والفضة الدراهم والدنانير
وما ليس بحلي كذا في فتح القدير * ولو وقف دراهم أو مكبل أو نبال لم يجوز قيل في موضع
فعارفوا ذلك يقتضي بالجواز قيل كيف قال الدراهم يقرض للفقراء ثم يقبضها أو يدفع مضاربة
ويصدق بالواجب والخطة تقرض للفقراء بزعم من ثم يؤخذ منهم والثبات والأكسبة تعطى
للفقراء ليلبسوها عند حاجتهم ثم يأخذوا كذا في الفتاوى الغياينة * ولا يصح وقف الإدينة
لأنه إذا قال على الفقراء والأغنياء يجوز ويدخل الأغنياء تبعاً كذا في معراج الدراية * ذكر
الناظم إذا وقف ما لا يصلح للمساكين يجوز وأن وقف لبناء القنابر أو إصلاح الطريق
أو حفر القبور أو اتخاذ السفاريات والخانات للمسلمين أو لشراء الأكفان لهم لا يجوز وهو جائز
للفقوى كذا في فتاوى قاضيان * ومما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكره وما لا يدخل الإبه *
ذكر المحققان وقفه إذا وقف الرجل أرضاً في محبة على وجوه منها ومن بعدها على الفقراء
فإنه يدخل في الوقف البناء والنخل والأشجار كذا في المحيط * وذكر المحققان أن الثمرة
لا تدخل في وقف الأشجار وعليه أكثر المشائين وهو الصحيح كذا في الغياينة * وأما وقف

ارضى هذه صدقة موقوفة بحقوقها في جميع ما فيها أو منها وفيها ثمرة قائمة ليوم الوقف قال هلال في الاستحسان يلزمه أن يتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه التبرع وما يحدث من التخلل لهذا الوقف فإنه يصرف إلى الوجوه التي هي المشاع في الوقف كذا في فتاوى قاضي خان «ولو قال ارضى صدقة موقوفة فيموت قاضي خان في ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهو لعبد الله ثمنات الواقف وفيها ثمرة قائمة فلا يدخل الثمرة الموجودة لعبد الله لأنه الآن وجب له الوقف فصارت له وفي الأرض وفيها ثمرة قائمة فلا يدخل الثمرة الموجودة في الوصية بالوقف ثم ذكر صاحب الكتاب أن هنا في القياس الثمرة القائمة للورثة وفي الاستحسان يتصدق بها على الفقراء والاستحسان ناخذ قال الفقيه أبو جعفر أن كان لفظ الواقف بهذا القدر الذي ذكرنا ينبغي أن يكون للورثة على كل حال في القياس والاستحسان من قبل أنه بالوقف إلى ما بعد الوفاة والأرض في حال حيوته لم تصرف وأذا كان كذلك حددت هذه الثمرة على ملك الميت فيكون ملكا لورثته كذا في الظهيرية * وقف أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كان له قيمة أوله تكن كذا في المضمرات * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله كذا في الذخيرة * قال الخصاف ولو كان فيها بقل أو رباحين لا يدخل في الوقف ولو كان فيها قصب وغيضة أو خلاف فما كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلاثه يدخل كذا في المحيط * وكذا ما ينمر في المستقبل كذا في فتاوى قاضي خان * وأما الرطاب فما كان من رطبة قد طلعت فهي للواقف وما كان من أصول تلك فهي لا تدخل في الوقف وكذا لك الباذنجان والقطن إلا أن يكون شجرة القطن تجز في كل سنة كذا في الظهيرية * يصل العبر والزعفران يدخل في الوقف وقصب السكر لا يدخل وشجرة التوت والياسمين يدخل في وقف الأرض كذا في الذخيرة * والورد وورق الحناء والياسمين يكون للواقف كذا في فتاوى قاضي خان * والرحى في الضيعة يدخل في وقف تلك الضيعة ورحى الماء ورحى اليد في ذلك سواء وكذلك الدواليب تدخل والدواليب لا تدخل كذا في المحيط * ويدخل في وقف الحمام القدر وملقى سرقيته ورماده ولا يدخل مشيل ماء في الأرض المملوكة أو طريق كذا في فتح القدير * رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء وتم يذكر الشرب والطريق فإنه يدخل الشرب والطريق استحسانا لأن الأرض لا توقف إلا للاستعمال وذلك لا يكون إلا بالماء

كتاب في الوقف : (٢١٤) فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وقفه في الوقف المشاع

والطريق كذا في اختيار من يخاضع في وقفه العسل او المذخر اذ اذبحوتها ولا يكون له ان يبيع
و كثير هولاء فيها ومنها من يحرقها به لعل ما كان يداخل في بيعها اذا روفى وقف العسل انيت
يدخل ما كان يدخل في بيعها وخوابي القبا سين وتخلوا والبالغين لا تدخل في الوقف سواء
كان في البناء او لم يكن كذا في الذخيرة * مثل نظير ما كان وقفه انما فيها حماما يتطرون ويرجع
قال يدخل في الوقف الحمامات الا هلية في غياوي ابي الليث وفيه ايضا ولو وقف برج حمام
او حمام يكون بجزء من الحمامات وان كانت منقولة الا انها تصير وقفاتها للبيت كما لو وقف
خليفة بماله من الثيران والعبيد وكذلك لو وقف بيتا فيها كوارات العسل يجوز وتصير النحل
بها للبيت ويجب ان يكون تأويل هذه المسئلة ان يوقف البيت والبرج بماله من النحل
والحمام كما لو وقف العبيد مع الارض والثيران كذا في المحيط * فصل في وقف المشاع * الشيوع
فيما لا يجوز وقفه لا يمنع صحة الوقف بخلاف الا يري انه لو وقف نصف الحمام يجوز
ولكن يكون مباحا كذا في الظهيرية * وقف المشاع المحتمل للقسم لا يجوز عند محمد رح وبه
الخذ مشايخنا بخاروا عليه الفتوى كذا في المسراجية * والمناخرون اقتوا بقول ابي يوسف رح
انه يجوز وهو المختار كذا في خزائن المفتين * واتفقا على عدم جعل المشاع مسجدا او مقبرة
مطلقا سواء كان مباحا لا يحتمل القسم او يحتملها هكذا في فتم القدير * وان اضى القاضي بصحة
وقف المشاع فقد قضاه وصار متفقا عليه كسائر المختلفات كذا في شرح ابي المكارم للنقابة *
ثم فيما يحتمل القسم اذا قضى القاضي بصحته فطلب بعضهم القسم لا يقسم عند ابي حنيفة رح
وبها يؤبون وعندهما يقسم كذا في الخلاصة * واجمعوا ان الكل لو كان وقفا وارادوا القسم به
لا يجوز وكذا انها لو كذا في فتح القدير * ثم ان وقف نصيبه من عقار مشتركة فهو الذي يقاسم
غيره وبهذا لموت الموصية وان وقف نصف عقاره الذي يقاسمه هو القاضي او هو يبيع
نصيبه الى من رجل ثم يقاسم المشتري ثم يشتري ذلك كذا في الهداية * ولو ان رجلين
كانت بينهما الارض وقف كل واحد منهما نصيبه على قوم معلومين فهذا جائز ولهما ان يتقاسما
هذه الارض فيقول كل واحد منهما ما وقف في يد يثول كذا في الظهيرية *
ولو وقف الكل ثم اشتري الجزء منه بطل الباقي عند محمد رح لان الشيوع مقارن ولو استحق
جزء من نصيبه لم يطل في الباقي كذا في الهداية * ولو ان رجلا وقف جميع ارضه ثم استحق

كتاب الوقف (٢٦٧) فيما يجوز وقفه وما لا يجوز * وفي الوقف المشاع

نصفها شائعاً وقضى القاضي للمستحق بالنصف وبقي النصف الباقي وقفاً على حاله فندأى يومئذ
 روح كان للواقف ان يقاسم المستحق كذا في المحيط * ثم على قول محمد روح لو كانت الارض بين
 رجلين فتصدق فيها صدقة موقوفة على المساكين او على وجه من وجوه الخير التي يجوز الوقف
 عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جائزاً لان على قول محمد روح لما منع من الجواز وهو الشيوع
 وقت القبض لا وقت العقد وهما لم يوجدوا شيوع وقت العقد لانهما متصدقا بالارض جملة
 ولا وقت القبض لانهما سلما الارض جملة كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا ان تصدق
 كل واحد بنصيبه صدقة موقوفة على المساكين ونصباً فيما واحد فقبض نصيبه ما جديداً او متفرقاً
 كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو جعل التولية الى رجلين معاً كذا في التوجيه *
 وكذلك لو اختلف جهة الوقف بان وقف احدهما على ولده وولد ولده ابداً ما تناصوا فان
 انقضى اوان كانت غلتها للمساكين والاخر في الحج يعرج بها في كل سنة وسماها الى رجل واحد جاز
 وكذا لو كان الواقف واحداً وجعل نصف الارض وقفاً على الفقراء والنصف الباقي مشاعاً
 والنصف الآخر على امرأ خراجاً كذا في فتاوى قاضي خان * وان قبض نصيب واحد
 ولم يقبض نصيب الآخر لا يصح الوقف حتى كان للذي قبض نصيبه ان يرجع منه ويبيع كذا
 في محيط السرخسي * ولو تصدق كل واحد منهما بنصف الارض مشاعاً صدقة موقوفة وجعل
 كل واحد منهما لوقفه متولياً على حدة لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لان كل واحد منهما
 باشر مقدماً على حدة وتمكن الشيوع وقت القبض ايضاً لان كل واحد من المتولين قبض نصيبه
 شائعاً فان قال كل واحد منهما للذي جعله متولياً في نصيبه ان قبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز
 وهذا كله قول محمد روح واما على قول ابي يوسف روح يجوز الوقف في جميع تلك الوجوه
 لان منده يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز غير مقسوم كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وقف
 من داره او ارضه الف ذراع جاز فندأى يوسف روح ثم يزرع الارض والدور فان كانت الف ذراع
 واقل كان كلها وقفاً وان كانت الف ذراع كان الوقف منها النصف وان كانت الف وخمسة مائة كان الوقف
 منها الثلثين وان كان في بعضها نخيل وبعضها لا نخيل فيها يكون للوقف حصّة من النخيل كذا
 في المحيط * رجل وقف جريماً ثنائياً من ارض ثم وقعت القسمة فله نصيب الوقف اقل من جريسه
 جودة هذه الطائفة التي وقعت في الوقف في يد رجلين الطائفة الاخرى او على العكس

بأن إذا في الظهيرة * ولو قال جعلت نصيبى من هذه الدار وقفاً وهولت جميع الدار فوجد من حصته نصف الدار وهولت الدار كان جميع ذلك وقفاً كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كانت له أرضون ودورين في أرض فوقف نصيبه ثم أراد أن يقاسم شريكه ويجمع الوقف كله في أرض واحدة أو دار واحدة فإن هذا جائز في قياس قول أبي يوسف وهلال رح كذا في الظهيرة * ولو كان رجلان بينهما أرض فوقف أحدهما نصيبه جائز في قول أبي يوسف رح فلو أن الواقف مع شريكه اقتسما وأدخلوا في القسمة دراهم معدودة معلومة أن كان الواقف هو الذي يأخذ الدراهم مع طائفة من الأرض لا يجوز لأن الواقف يصير بائناً شيئاً من الوقف بالدراهم وذلك فاسد لأن مكان الواقف هو الذي أعطى الدراهم جاز ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالدراهم فيجوز ثم حصته الواقف وقف وما اشترى بالدراهم بذلك ملك له كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان في القسمة فضل دراهم بأن كان أحد النصيبين أجود من الآخر وجعل بازاء الجود دراهم فإن كان الآخذ للدراهم هو الواقف لا يجوز وإن كان الآخذ شريكه جاز كذا في فتح القدير * حانوت بين شريكين وقف أحدهما نصيبه وأراد أن يضرب لوح الوقف على باب به تمنعه الشريك الآخر ليس له الضرب إلا إذا أذن له القاضي بتلك صيانة للوقف وهذه المسئلة تنافي على قول أبي يوسف رح على ما اختار مشايخ بلخ رح كذا في المضمرات * قرية بعضها وقف وبعضها مملوكة وبعضها ملك أراد واقسمة بعضها ليجعلوها مغبرة ليس لهم ذلك وإن أراد واقسمة الكل جاز كذا في الوجيز * الباب الثالث في المصارف * وهو مشتمل على ثمانية فصول * الفصل الأول فيما يكون مصرف للوقف ومن يكون مصرفاً فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه * الذي يبدأ من ارتفاع الوقف عمارته شرط الواقف أم لا ثم إلى ما هو أقرب إلى العمارة وأهم للمصلحة كالأمام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف إليهم بقدر كفايتهم ثم السراج والبسط كذلك إلى آخر المصالح هذا إذا لم يكن معيها فإن كان الوقف معيها على شيء يصرف إليه بعد عمارته البناء كذا في الحاوي للقدس * أن قال جعلت غلاتي لفلان سنة أو سنتين ثم بعده للفقراء وشرط العمارة من الغلة فهذا يؤخر العمارة من حق صاحب الغلة إلا أن يغفل بتأخير العمارة ضرر بين على الوقف فم يبدأ بالعمارة كذا في الحاوي * ويقطع

كتاب الوقف (١٢٦٩) في المصارف * فيما يكون مصرف الوقف

ويقطع الجهات الموقوف عليها لها إلا أن لم يخف ضرر من فاني خيل قدّم وأما الناظر فإن كانه
المشروط له من الوقف فهو كاحد المستحقين فإن أعطوا للعامة قطع إلا أن يعمل فباخذ قدر
اجرته وإن لم يعمل لا يأخذ شيئاً كذا في فتح القدير * أن كان الوقف على الفقراء لا يطعروهم
واقرب أموالهم هذه الغلة فتجب فيها كذا في الهداية * وإن كان الوقف على رجل
بعينه أو رجال وآخره للفقراء فهو في ماله أي مال شاء في حياته فإذا مات فمن الغلة
ثم العمارة المستحقة عليه أنما هي بقدر ما يبقى الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها
وأما الزيادة فليست بمستحقة فلا تصرف في العمارة إلا برضاها ولو كان الوقف على الفقراء
فعند البعض لا تزداد على الصفة التي كان عليها وهو لا يصح كذا في فتح القدير * والوقف إذا دار
على سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى فإن امتنع من ذلك أو كان فقيراً أجزأه الحاكم
وعمرها باجرتها وإذا عمرها ردها إلى من له السكنى ولا يجبر الممتنع على العمارة ولا يصح إجازة
من له السكنى كذا في الهداية * فإن أنفق صاحب السكنى من خالص ماله في عمارة الوقف
فما كان من العمارة شيئاً قائماً بعينه فهو لورثته ولهم أن يأخذوا إن لم يضروا ذلك الوقف كذا
في الحاوي * ويقال لورثته أرفعوا بناءكم فإن رفعوه ولا يجبروا وإن ملكوه الموقوف عليه يعد
ذلك بالقيمة جاز بتراضيهم وإن أبى أحد الفريقين ذلك لا يجبر عليه كذا في الحاوي *
وما لا يكون شيئاً قائماً بعينه فلا شيء لورثته كذا في الحاوي * وإن كان المشروط له السكنى
أزرحيطان الدار الموقوفة بالآجر وجصصها أو أدخل فيها أجزاً ما ثم مات ولا يمكن غرضه
من ذلك إلا بضررها لبناء فليكن للورثة أخذ شيء من ذلك ولكن يقال للمهرطقة السكنى
بعده ضمن لورثة الميت قيمة البناء ولك السكنى فإن أبى أو جرت الدار وصرفت الغلة
إلى ورثة الميت بقدر قيمة البناء وإذا فعت عليه بقيمة البناء أجزأت السكنى إلى من له السكنى
وليس لصاحب السكنى أن يرضى بقلع ذلك وهدمه كذا في المظهرية * وما أنهدم من بناء
الوقف وألته صرفه الحاكم في عمارة الوقف إن احتاج إليه وإن استغنى عنه مسكه حتى يحتاج
إلى موارته فيصرفه فيها وإن تعذر إعادة ماله إلى موضعه يبيع ويصرف ثمنه إلى الورثة ولا
يجوز أن يصرف بين مستحق الوقف كذا في الهداية * أن سقط بعض صفوف الرباط أو تهدم
حائطه أو أراد باب الوقف أن ينفعوا به ليس لهم ذلك إلا إذا وقع اليأس من عمارته فحينئذ لهم

وجدت كلمة لا ههنا في نسخة من المنقول منه (٥)

ذلك ان كانوا محتاجين وهو قياس قول ابي يوسف رحمه الله يرجع الى ورثة الواقف وهو قياس قول محمد رحمه الله كذا في التهذيب * رباط على باب قنطرة على نهر كبير لا يمكن الامتناع بالرباط الا بمجازة القنطرة وليس للقنطرة غلة يجوز ان يصرف من غلة الرباط على مازة القنطرة ان كان الواقف شرط في الوقف انه يصرف غلته الى ما فيه مصلحة للرباط وان لم يشترط ذلك بل ذكر مر مثلاً فهو لا يجوز لان هذا ليس من مرمة الرباط حتى لو كان الرباط بحال لو لم يصرف الغلة الى مازة القنطرة لحرب الرباط استحسنا انه يجوز كذا في محيط السرخسي * والوقف على خربة الرسول عليه السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز وبه افتى السيد الامام ابو القاسم كذا في السراجية * والمختار انه يجوز الوقف عليهم كذا في الغياثية * لا يجوز الوقف على الاغنياء وحدهم ولو وقف على الاغنياء وهم يحصون ثم بعدهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للاغنياء ثم الفقراء كذا في محيط السرخسي * والوقف على ابناء السبيل يجوز ويكون لفقراء ثم دون اغنياءهم كذا في الخلاصة * ولو قال على ان يحج بغلته كل سنة او يعمر بها حتى اوفى قضي ديني فهو جائز واذا وقف على اعمال البر فقال فيها يشتري حباب بصب فيها الماء او يجهز بها الارامل واليتامى او يشتري بها كسبة للفقراء او يتصدق بها كل سنة مكان ذبوبي التي فرطت فيها فهو جائز اذا جعل آخره مالا يتا بد للفقراء وان وقف ارضا على ان يحج عنه كل سنة بخمسة آلاف درهم حجة ومبلغ نفقة الحج للراكب الف درهم صرف الف درهم الى الحج والباقي الى المساكين كذا في الحاوي * اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على الجهاد والعراة وبي كنان الموتى او في حفر القبور او غير ذلك مما يشبهها فذلك جائز كذا في الذخيرة * ذكر الخصاص في باب الوقف الذي لا يجوز ان قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى على الناس ابدا فالوقف باطل وكذا اذا قال على بنى آدم او على اهل بغداد فاذا انقرضوا فهو على المساكين فالوقف باطل وكذا لك لو قال على الزمنى والعميان فالوقف باطل وذكرا لخصاف مسئلة العميان والزمنى في موضع آخر وقال الغلة للمساكين ولا يكون للعميان والزمنى وكذلك لو وقف على فقراء القرآن او على الفقهاء فهو باطل وفي وقف هلال ان الوقف على الزمنى والمنقطع صحيح ويكون للفقراء منهم دون الاغنياء قال مشائخنا الوقف على معلم المسجد يعلم الصبيان فيه لا يجوز وبعض مشائخنا قالوا يجوز قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني كان القاضي

الامام الاستاذ النسفي يقول وعلى هذا القياس ان اوقف على طلبة علم كورة كذا يجوز وان لم يشترط فقراء هم قال الشيخ الامام شمس الاثمة النمر خسي في شرح كتاب الوقف الحاصل في جنس هذه المسائل انه متى ذكر مصرفا فيه تنصيص على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح سواء كانوا يحصون او لا يحصون ومتى ذكر مصرفا يستوي فيه الغني والفقير فان كانوا اعيان صون فذلك صحيح لهم باعتبار اعيانهم يزيد به انه يصح بطريق التملك منهم وان كانوا لا يحصون فهو باطل قال الا ان يكون في لفظه ما يدل على الحاجة استعمالا فيما بين الناس لا بما متباز حقيقة اللفظ كاليتامى فتح ان كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء فيهم سواء وان كانوا لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف الى فقرائهم دون اغنيائهم كذا في الظهيرية * ولو وقف على اصحاب الحديث لا يدل في الوقف شافعي المذهب اذ الم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفى اذا كان في طلب الحديث كذا في الخلاصة * رجل جعل ارضه او منزله وقفا على كل مؤذن يؤذن او امام يؤم في مسجد بعينه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف وان كان المؤذن فقيرا لا يجوز ايضا والحيلة في ذلك ان يكتب في صك الوقف وقفت هذا المنزل على كل مؤذن يؤذن فقير يكون في هذا المسجد والمحلة فان اخرج المسجد وخوى من اهله تصرف الغلة بعد ذلك الى فقراء المسلمين ومحاو بهم فيجوز اما اذا قال وقفت على كل مؤذن فقير فهو مجهول كذا في الظهيرية * وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره لا يصح كذا في القنية * سئل ابو بكر عمن وقف ارضا على مصاحف موقوفة ان يصلح ما يدرس منه قال الوقف باطل كذا في الذخيرة * وقف على الصوفية فقيل لا يجوز وقيل يجوز ويصرف الى الفقراء منهم وهو الاصح كذا في القنية * الفصل الثاني في الوقف على نفسه واولاده ونسله * رجل قال ارضى صدقة موقوفة على نفسي بجوز هذا الوقف على المختار كذا في خزائنة المفتين * ولو قال وقفت على نفسي ثم من بعدى على فلان ثم على الفقراء جاز عندنا ببيوسف رح كذا في الحاوى * ولو قال ارضى موقوفة على فلان ومن بعده على اوفال على وعلى فلان او على عبدى وعلى فلان المختار انه يصح كذا في الغيانية * اذا وقف الرجل ارضه على ولده ومن بعده على المساكين وقفا صحيحا فانما يدخل تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود الغلة سواء كان موجودا يوم الوقف او وجد بعد ذلك هذا قول هلال رح وبه اخذ مشايخ بلخ رح كذا في المحيط * وهو المختار كذا في الغيانية *

وهكذا لو قال علي ولدي وعلي من يحدث لي من الولد فاذا انقرضوا فعلي المساكين
 فكذا في المحيط * ولو قال او عني هذه صدقة موقوفة علي من يحدث لي من الولد وليس له
 ولد يصح هذا الوقف فاذا ادركت الغلة تقسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة يصرف
 الغلة التي توجد بعده تلك الى هذا الولد ما يبقى هذا الولد فان لم يبق له ولد صرفت الغلة
 الى الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال وقفت علي اولادي دخل فيه الذكر
 والانثى والمجنون ولو وقف على البنين لم يدخل فيه المجنون وان وقف على البنات لم يدخل
 ايضا لاننا لانعلم ما هو وان وقف على البنين والبنات دخل المجنون كذا في السراج الوهاج *
 ثم في كل موضع ينبت الحق للاولاد فانما يدخل في ذلك من كان معروف النسب فاما من
 لم يكن معروف النسب وانما يعرف ذلك بقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق معهم
 ومثال ذلك اذا قال وقفت ارضي هذه علي ولدي ثم جاءت جارية له بولد لاقل من ستة
 اشهر مرق وقت الغلة فادعاء الواقف ينبت نسبه ولا حصة له من الغلة ولو جاءت امرأته او ام
 ولده لاقل من ستة اشهر من وقت الغلة كانت له الحصة من الواقف كذا في الحاوي *
 وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا لم يشركهم كذا في المحيط * فان مات الواقف ساعة جاءت
 الغلة فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من الساعة التي ادركت فيها الغلة فان هذا
 الولد يشارك الولد الاول في الغلة وكذلك لو كان مكان الميراث طلاق بائن ولم تقربا نقضاء
 للعدة فهو على هذا ولو كان الطلاق رجعي فالجواب فيه كالجواب في المنكوحة كذا في الظهيرته *
 وان علس الواقف بعد وجود الغلة من الوقف يمكنه الوصول اليها ثم مات فجاءت امرأته
 بولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاحق لهذا الولد في هذه الغلة لتوهم ملوق هذا
 الولد بعد مجيء الغلة الا ان يكون الولادة لاقل من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فيشارك
 الولد الاول ولو كان موت الواقف قبل مجيء الغلة بيوم او يومين ثم جاءت امرأته بولد ما بينها
 وبين السنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصة من هذه الغلة كذا في فتاوى قاضيخان *
 ثم تكلموا في معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة ذكره لال زح هو اليوم الذي صارت
 للغلة قيمة ولم يشترط الفصل من المؤن وقيل هو اليوم الذي صادت لها قسمة بحيث يفضل
 من المؤن

كتاب الوقف . (٢٧٣) . في المصارف * في الوقف على نفسه وأولاده

من المؤمنين والمخارج والنوائب القاهرة كالدین الواجب في الغلة كذا في محيط السرخسي *
وهو اختيار المتأخرين من مشائخ بخارا رح كذا في الحاوي * ولو قال ارضى صدقة موقوفة
على ولدي العوار والعميان كان الوقف لهم دون غيرهم ويعتبر العور والعمى من ولده يوم الوقف
لا يوم الغلة ولو قال ارضى صدقة موقوفة على اصغر ولدي كان الوقف على الصغار خاصة
ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف لا عند وجود الغلة كذا في الظهيرية * ولو قال ارضى
صدقة موقوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة فالغلة لساكني البصرة دون غيرهم ويعتبر
ما كنوا البصرة يوم وجود الغلة كذا في فتاوى قاضي خان * والحاصل ان الاستحقاق اذا كان ثابتا
بصفة لا تزول او تزول ولكنها لا تعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة
وقت الوقف واذا كان الاستحقاق ثابتا بصفة تزول وتعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام
تلك الصفة وقت مجيء الغلة كذا في المحيط * ولو وقف ارضه على ولده الذكور يدخل فيه الذكور
دون الاناث لانه وصف الولد بصفة لا تزول كذا في محيط السرخسي * ولو قال على الذكور
من ولدي وولد الذكور من ولدي فهو على ما شرط يدخل فيه الموجودون يترك الصفة
يوم الوقف كذا في الحاوي ولو قال وقفت على من يسلم من ولدي او على من يتزوج
من ولدي يدخل فيه كل من اسلم ويتزوج بعد الوقف لا من كان مسلما او متزوجا يوم الوقف
كذا في محيط السرخسي * ولو قال على الفقراء من ولده ولم يزد على ذلك يدخل من كل
فقير اوقت حدوث الغلة كذا في الحاوي * ولو قال على من افتقر من ولدي قال محمد رح
يكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان
غنيا ثم افتقر او لم يكن غنيا اصلا كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الصحيح كذا في فتح القدير *
ولو قال على من احتاج من ولدي يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة وقت حدوث الغلة كذا في
الحاوي * وقف ضيعة على اولاده الفقهاء واولاد اولاده ان كلنوا فقهاء ثم مات احدهم من
ابن صغير تفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة كذا في القنية *
رجل قال ارضى هذه صدقة موقوفة على وادي كانت الغلة لولد صلبه يستوي فيه الذكر والانثى
واذا جاز هذا الوقف فما دام يوجد واحد من ولدا الصليب كانت الغلة له لا غير فان لم يبق واحدة
من البطن الاول تصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى واد الولد شيء وان لم يكن له وقت الوقف

ولد لصلبه وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطون ويكون
ولد الابن مند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية
وبه اخذ هلال رح والصحيح ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * فان حدث له ولد لصلبه
بعد ذلك صرفت الغلة المستقبلة الى الولد لصلبه كذا في الذخيرة * ولو عدم البطن الاول
والثاني ووجد البطن الثالث والرابع ومن دونه اشترك البطن الثالث ومن دونه من البطون
وان كثر منها كذا في المحيط * وكل جواب مرفته في الوقف على ولد فهو الجواب
في الوقف على ولد فلان كذا في الذخيرة * لو قال ارضى هذه موقوفة على ولدي
وولد ولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولد ولده الموجود يوم الوقف ومن حدث بعده ويشترك
البطنان في الغلة ولا يدخل فيه من اسفل هذين البطنين ولا يدخل فيه اولاد البنات في ظاهر الرواية
وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * وان قال على ولدي وولد ولدي وولد ولدي
ولدي فيكر البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء
ما يبقى احد يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل منهم الاقرب والا بعد فيه سواء الا ان يذكر
الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب او يقول على ولدي ثم بعد هم على ولد ولدي او يقول بطنا
بعد بطن فمريد ابدا الواقف كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال ارضى هذه صدقة
موقوفة على اولادي يدخل فيه البطون كلها لعموم اسم الاولاد ولكن يكون الكل للبطن الاول
صادا ما باقيا فاذا انقرض يكون للثاني فاذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فيشترك هذه البطون
في القسمة والاقرب والا بعد فيه سواء كذا في محيط السرخسي * ولو قال وقفت على اولادي وله ولد
واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قال
هذه صدقة موقوفة علي ولد وله ولد واحد فالوقف كل له وكذا لو كان له اولاد فانقرضوا لم يبق
الا واحد كذا في الحاوي * وقف ضيعته بلفظ الصدقة علي ولديه فاذا انقرضا فعلى اولادهما
واولاد اولادهما ابدا ما تناسلوا فانقرض احد الولدين وخلف واحد يصرف نصف الغلة
الى الولد الباقي والنصف للفقراء فاذا مات الولد الثاني من ولدي الواقف صرفت الغلة
كلها الى اولادهما واولاد اولادهما كذا في الوقعات الحسامية * ولو قال هذه الضيعة صدقة موقوفة
على المحتاجين من ولدي وليس له في ولده الا محتاج واحد يصرف نصف الغلة الى هذا

المحتاج والنصف الى الفقراء كذا في خزانة المفتين * ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على بنى وله ابنان او اكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة وحدوثها كان نصف الغلة له ونصف الغلة للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال كانت الغلة لهم بالسوية وهو الصحيح وهو كما لو قال ارضي موقوفة على اخوتي وله اخوة واخوات اشتركوا جميعا هكذا في الظهيرية * ولو قال موقوفة على بنى فلان وله بنون وبنات روى ابو يوسف عن ابي حنيفة رح انه على الذكور من ولده دون الاناث وروى يوسف بن خالد الشنني عن ابي حنيفة رح انهم يدخلون جميعا فان كان بنو فلان قبيلة لا يحصون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال على بنى وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو قال على بناتي وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنتين كذا في الوجيز * ولو وقف ضيعة له على ابن له واولاده واولاد اولاده ابدان ماتوا تسلموا انقسم الغلة بينهم على من كان ولدا بنه على عدد الرؤوس يستوي فيه الذكور والانثى واولاد الابنة تدخل كذا في خزانة المفتين ناقلا من النوازل * ولو وقف على نسله او ذريته دخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قربوا وبعدوا ولو وقف على حترته قال ابن الاثير ابى وتعلب العترة الذي يوقف العيني هم العشيرة ولو وقف على من ينسب اليه لم يدخل فيه اولاد البنات كذا في السراج النوافج * رجل قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي ونسلي فالوقف صحيح يدخل فيه الذكور والاناث من ولده وولدولده ومن قربت ولادته ومن بعدت ويستوي فيه ولد البنين والبنات احرارا كانوا او مملوكين وحصاة المملوك تكون لاولاده وكذا لو قال على نسلي وذريتي فهو جائز وهو مثال الاول كذا في الحاوي * ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله ولدت ولد ثم حدث له ولد الصلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق وكذا لو قال على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل الولد الحادث بلفظ النسل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي المخلوقين ونسلهم يدخل فيه المخلوقون من ولده ونسلهم سواء كان النسل مخلوقا ام لا ولا يدخل فيه غير المخلوقين من ولده ولا نسلهم كذا في منبسط السرخسي * وكذا لو قال على ولدي المخلوقين وعلى اولادهم وحدث له ولد لصلبه لا يكون للولد الحادث شيء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال على ولدي المخلوقين واولاد اولادهم ونسلهم دخل

والاولاد المخلوقون منه واولادهم واولاد اولادهم ابدًا ما تناسلوا ولو قال علي ولدي المخلوقين واولاد اولادهم وصكت لم يكن لولد ولده شيء كذا في المحيط * ولو قال علي ولدي المخلوقين ونسلهم ونسل من يحدث من ولدي لم يدخل فيه اولاده لصلبه الحادثون ويدخل فيه اولادهم فان قال علي ولدي واولادهم واولاد اولادهم ماتوا الدوا وكان له اولاد قبل ان وقف ما توا وخلفوا اولادهم يدخلوا في الوقف ولو قال علي ولدي وولد ولدي واولادهم دخلوا فيه كذا في الحاوي * اذا قال في صحته جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدًا علي ولدي وولدي ولدي واولاد اولادهم ونسلهم ابدًا ما تناسلوا فانه يدخل في غلة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد ابدًا ومن مات منهم قبل حدوث الغلة يسقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق همهه ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال في وقفه علي ان يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذي يلونهم فان قال علي هذا الوجه فمات البطن الاعلى الا واحدًا كانت الغلة كلها لهذا الباقي وحده دون البطن الذي يليه وان قال علي ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم الذين يلونهم علي ان يكون ذلك بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فجاءت الغلة والبطن الاعلى ذكور ولا انثى معهم او اناث ولا ذكور معهم فذلك كله بينهم على السواء كذا في الذخيرة والمحيط * ولو قال علي ولدي وولد ولدي ابدًا ما تناسلوا ولم يقل بطنًا بعد بطن لكن قال كلما مات احد كان نصيبه من هذه الغلة لولده فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا ان الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسله بينهم على السوية فان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدًا ثم جاءت الغلة فان الغلة تقسم على عدد القوم على الولد وولد الولد وان سفلا وعلي الذي مات من واد الصلب فما اصاب الميت من الغلة كان ذلك لولده ويصير لولد هذا الميت بهمة الذي جعله الواقف ومهم والده كذا في الخلاصة * ولو قال علي ولدي وولد ولدي ونسلهم واولادهم ابدًا ما تناسلوا علي ان يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذي يلونهم الخ بطنًا بعد بطن وكلما حدث الموت علي واحد منهم وترك ولدًا كان نصيبه من الغلة لولده وولد ولده ونسله ابدًا ما تناسلوا علي ان يقدم البطن الاعلى وكلما حدث الموت علي واحد منهم ولم يترك

ولم يترك ولدا وولد وولد ولا غملا ولا مقبا كان نصيبه من هذه الصدقة مبرورة الى اهل هذه
الصدقة فقسمت الغلة سنين على البطن الا على فمات البعض بعد ذلك وترك ولدا وولد وله
فان الغلة تقسم على اولاد الواقف من كان موجودا وقت الوقف ومن حدث بعد ذلك فمات
اصاب الاحياء من ذلك اخذوه وما اصاب الموتى كان لولده من مات منهم على ما شرط
الواقف من تقديم البطن الا على اعتبارا لشرط الواقف ولو لم يترك الميت من البطن الا على
ولد الصلب وانما ترك ولد وولد فان نصيب الميت من الغلة لو اذ ولد وهو من البطن الثالث
وكذلك ان كان اسفل من الثالث لان الواقف كذا شرط وان كان هذا البطن الا على مشرة
انفس فمات منهم اثنان ولم يتركوا ولدا وولد ثم مات اثنان بعد ذلك وترك كل واحد منهما
ولدا وولد وولد ثم مات بعد هذين اثنان آخران ولم يتركوا ولدا وولد ولدتا زمت الاربعة
الباقون من البطن الا على وولد الاثنين الميتين قسمت الغلة يوم تأتي على هؤلاء الاربعة
وعلى الميتين اللذين تركوا اولادا على ستة اسهم فما اصاب الاربعة كان لهم وما اصاب الميتين
اللذين تركوا اولادا كان ذلك لاولادهما وسقط سهام الاربعة الموتى الذين لم يتركوا اولادا
كذا في المحيط * رجل وقف ارضا على اولاده وجعل آخرة للفقراء فمات بعضهم قال فلان
يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد ولو وقف على اولاده
وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخرة للفقراء فمات واحد منهم فانه يصرف الى الباقي هذا
الواحد الى الفقراء كذا في ختاي قاضي خان * ولو قال على عبد الله وزيد وعمر ونسأهم دخل
في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر واولادهم واولاد اولادهم ابدا ما ناسلوا ولو قال على عبد الله
وزيد وعمر ونسله دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر وعمر وعمر وعمر وعمر وعمر وعمر
ولو قال على عبد الله وزيد وعمر ونسلهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر وعمر وعمر وعمر
وزيد وعمر ولو قال على ولد عبد الله وعمر وولد زيد وولد فلان فكلها لولد عبد الله كذا في المحيط *
ولو وقف على ورثة زيد وزيد وحى فلا شيء لورثته ويكون الغلة كلها للفقراء فان مات زيد فاعلة
بين ورثته المرحومين على مددهم يستوي فيه الذكر والانثى وان مات بعضهم سقط سهمه وكل الغلة
لمن كان حيا به تأتي الغلة وان بقي واحد كان له نصف الغلة والنصف الباقي للمساكين ولو قال
ولد زيد وهو فلان وفلان حتى عد خمسة لم يكن لمن عدا هذه الخمسة ولا لمن يحدث من ولد زيد

في ذلك نصيب كذا في الحاوي * ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على المساكين على ان يبدأ بولدى الصلي فبحري غلة هذا الوقف عليهم ثم بعدهم على اولادهم ونسلهم فانه يكون الغلة لولده وولد ولده على ما شرط ثم على المساكين وكذلك اذا قال غلة صدقتي هذه للمساكين لا يخرج منهم وقال مع هذا وعلى ان يحري غلة هذه الصدقة على قرابتي ما بقي منهم احد فان غلة هذه الصدقة تكون لقرابته ابدان ثم بعدهم على المساكين ولو قال على ان يكون غلتها لعبد الله بن جعفر وولد زيد ابدا ما بقي منهم احد فاذا انقرضوا فهي على المساكين فان الغلة تقسم على من ولد زيد وعلى عبد الله فان كان ولد زيد خمسة تقسم على ستة امهم كذا في المحيط * ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلهم ثم مات فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز وعلى ولده لا يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حيا فنقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤوسهم فما اصاب ولد الولد هو لهم وقف وما اصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصلب فالغلة تقسم على عدد رؤوسهم ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فما اصاب الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة الاحياء والاموات كل من كان حيا عند موت الواقف كذا في الخلاصة * في وقف هلال ربح وقف على بعض اولاده وذكر فبه وقف في حيوته وبعد وفاته بقوله بعد وفاته لا يوجب الفساد في الاصح ولا يجعله وصية للوارث وانما يمل ذلك على التايد كذا في الوجيز *

الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة القرابة * قال ابو يوسف ومحمد رح هي كل من يناسبه الى اقصى اب له في الاسلام من قبل ابيه او من قبل امه المحرم وغير المحرم والقرين والبعيد والجمع والفرد في ذلك سواء فاذا وقف على قرابته او على ذوى قرابته يدخل هؤلاء تحت الوقف مدهما وقال ابو حنيفة رح ان حصل بلفظ الواحد نحو قوله على قرابتي على ذى قرابتي دخل تحت الوقف من كان اقرب الى الواقف من محارمه وان حصل بلفظ الجمع بنحو قوله على ذوى قرابتي على اقربائي يعتبر مع ما ذكرنا الجمع حتى ينصرف اللفظ الى المنهي فصاءه او يكلم المشائخ رح في معنى قولهما اقصى اب له في الاسلام قال بعضهم معناه اقصى اب اسلم وقال بعضهم معناه اقصى اب ادرك الا سلام اسلم اولم يسلم وثمرة الاختلاف تظهر في العلوي اذا وقف على قرابته فعلى الثاني يدخل اولاد مقبل وجعفر و

على الاول اولاد على فحسب واذا كان للواقف مهران وخالان وقد حصل الايقاف بلفظ الجميع فعلى قول ابي حنيفة روح الغلة للعمين لانه يعتبر الاقرب فالاقرب ومثلهما الغلة للعمين والخالين اربا ما لانهما لا يعتبران الاقرب ولو كان له ضموا احدوا خالان فعلى قول ابي حنيفة روح للعم نصف الغلة والنصف بين الخالين نصفين كذا في المحيط * ويستوى في الاستحقاق بالقرابة على قولهم جميعا الذكر والانثى والمسلم والكافر والمحرم والملوك الا ان ما يجب للمملوك يكون للمولى الذي يملكه يوم يخلق الغلة والقبول الى العبد دون المولى وبعد التعلق يكون له كذا في الحاوي * وفي الوقف على المقريب يقسم الغلة على الرؤوس الصغير والكبير والمذكور والانثى والفقير والغنى سواء لمساواة الكل في الاسم كذا في الوجيز * ولا يدخل ابوالواقف ولا اولاده لصلبه وفي دخول الجدر وايتان وفي ظاهرها الرواية لا يدخل كذا في فتح القدير * وجعل وقتا وقفا على اهل الحاجة من قرابته ومات الواقف هل يكون للقيم ان يعطى من ابن الواقف اذا كان فقيرا فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف روح لا يعطى لان ولد الولد عندهما ليس من القرابة هكذا في فتاوى قاضي خان * والذي ذكرنا في قولنا قريبا فهو لذوي قرابته فكذا في قوله لا رحامه وذوي ارحامه ولا نسابة وذوي انسابه كذا في المحيط * ولو قال لذى قرابتي فالتقياس ان يقع هذا على واحد حتى لو كان له صم وخالان يكون الجميع للعم لان اللفظ قود بعينه وفي الاستحسان هم سواء لانه براد به الجنس كذا في الحاوي * ولو كان وقف على ذوى قرابته او اقربائه او انسابه او ارحامه الاقرب فالاقرب فانه يدخل تحت الوقف الاقرب ولا يعتبر الجميع بلا خلاف كذا في الذخيرة * ولو قال ارضى صدقة موقوفة في القرابة على القرابة ولم يقل قرابتي قال هما سواء ويكون ذلك لقرابته وكذا لو قال للاقارب او للاسماوية او لذوي الارحام ولم يصف الى نفسه يكون ذلك الامر على قرابته لكان العرف كذا في المحيط * ولو قال على قرابتي من قبل ابي وامى او من قبل امى فهو على ما قال ويقسم الغلة عليهم على مدد رؤوسهم ولو قال على قرابتي من قبل ابي وامى وقرابتي من قبل ابي او على قرابتي من قبل ابي وامى وعلى قرابتي من قبل امى فالغلة تقسم على عدد رؤوسهم يستوى فيه من كان من قبل ابيه وامه ومن كان من قبل ابيه او من كان من قبل امه ولا يترجم قرابته من قبل ابيه وامه ولو قال بين قرابتي من قبل ابي وبين قرابتي من قبل امى فنصف الغلة يكون لقرابته من قبل ابيه

وينظمها يكون لقرابته من قبل أمه كذا في الذخيرة * إذا حال أَرْضِي هذا صدقة موقوفة على
 قرابتي الأقرب فالأقرب وجبت الغلة لأقرب قرابته إليه فان كان الأقرب واحداً فجميع الغلة
 له وإن زاد على مائتي درهم وإن كانوا جماعة قسمت بينهم بالسوية بسنوي فيه الذكر
 والأنثى فإذا انقرض هؤلاء فالغلة لمن يليهم في الأقرب حتى يصير إلى أبعدهم قرابة وهذا
 قول محمد بن جرير والبيهقي ذهب هلال بن روح وقال أبو يوسف رح يكون الغلة لأقربهم وأبعدهم إلى
 الواقف لهم بالسوية وكذا الوفاة قال علي بن أبي طالب في الأقرب حتى يصير إلى أبعدهم قرابة وهذا
 منهم وكانت الغلة للباقيين كذا في الحاوي * ولو قال علي بن أبي طالب ما أخرج الله تعالى من غلاتها
 يعطى الأقرب فالأقرب يعطى الأقرب جميع الغلة كذا في المحيط * إذا وقف أرضاً على
 قرابته فادعى رجل أنه من القرابة كلف إقامة البينة ولا يقبل بينته إلا على خصم والخصم
 هو الواقف إن كان حياً فإن مات فالوصي الذي أَرْض في يده هو الخصم فإن أقر الوصي
 فوحد بانه من قرابة الميت لم يصح إقراره وإنما هو خصم في إقامة البينة عليه كذا في الحاوي *
 فإن كان له وصيان أو أكثر فادعى المدعى على أحدهم جاز ولا يشترط اجتماعهم كذا
 في الذخيرة * ولا يكون وارث الميراث خصماً للمدعى في ذلك إلا أن يكون متولياً وكذا
 أن يثبت الوقف لا يكونون خصماً للمدعى كذا في المحيط * فإن برهن على المتولى بانه قريب
 الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالأخوة لأبوين أو لأب أو لام ولا يقبل على
 الأخوة المطلقة وكذا العمومة فإن قالوا لا نعلم له وارثاً أخيراً غطاء وإن لم يقولوا ذلك
 يتأقن زماناً لم يطلع إليه كذا في الوجيز * ولا يؤخذ منه كفيل متداً بيمينته رح كما في الميراث
 كذا في المحيط * فإن قلل الشهود له قرابة خيب القاضي بفرز أصبهامهم فإن قال الشهود
 لا ندري عددكم همكم ينبغي للقاضي أن يقول لهم احتاطوا ولا تشهدوا إلا بما تيقنوا فيقولوا
 لا نعلم له قرابة أخرى سوى كذا كذا كذا في الذخيرة * فإن برهن على أن حاكم بلدة
 كذا حكم بانه قريب الواقف قال هلال بن روح يسأل عنه الحاكم من القرابة التي حكم بها أن ذكر
 قرابة يستحق بها الوقف أطاء والآلاف فإن غاب أو مات الشهود قبل التفسير يسأل المدعى
 فإن ذكر قرابة يستحق بها أطاء والآلاف لا يكون نقضاً لقضاء الحاكم الأول لأنه حكم بانه
 قريب

قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان يحكم بإعطائه شيء من الغلة أو بانه الموقوف عليه يمضيه ويعطيه أيضا كذا في الوجيز * وإن لم يفسر المسمى القرابة أو كان مبنيا قال هلال القاضي يعطيه الغلة ويحمل قضاء القاضي الأول على الصحة وعلى أنه قضى بقرابة يستحق بها كذا في المحيط * رجل أنبت قرابته عند القاضي وقضى بهالة ثم جاءه أخوه وأدعى أنه قريب الواقف فلم يجد القاضي قرارا به أن يحج صم المقتضى له فإن كان قد أخذ شيئا من الغلة فهو خصم للثاني وإن لم يكن أخذ شيئا من الغلة لم يكن خصما سواء قدمه المسمى القاضي الذي قضى به للأول أو قدمه إلى قاض آخر وهذا استحسان ذهب إليه هلال رح هكذا في الذخيرة * وإذا أنبت واحد من الأقرباء قرابته فاقامه الآخر البينة أنه ابن الذي أنبت قرابته وأبين أنه كفى به ولا يحتاج إلى تعميم القرابة التي احتاج الأول إليها وكذا إذا أقام البينة أنها خوة لآبائه وإمه كذا في الحاوي * وكذلك لو كان المقتضى له الأول امرأة وباقي الميثلة بحالها كذا في الذخيرة * وإن أقام الثاني بينة أنه أخو المقتضى له الأول لآبائه فالقاضي أن قضى للأول بقرابته من قبل آبيه قضى للثاني وإن قضى للأول بقرابته من قبل أمه كان الثاني اجنبيا عن الواقف وعلى هذا يخرج من جنس المماثل كذا في المحيط * وشهادة ابني الواقف أن هذا الرجل قريب والدنا مع تفسير القرابة مقبولة كذا في الذخيرة * وأن شهد اثنان لاثنين بالقرابة وشهد ذلك الاثنان لغيرهم شهد بعضهم لبعض لم تقبل كذا في الحاوي * وإن كان القاضي قد قضى بشهادة الشاهدين الأولين ثم شهد المقتضى لهما للشاهدين لا يقبل شهادتهما للشاهدين الأولين وشهادة الشاهدين الآخرين ماضية على ما لها كذا في الذخيرة * لو شهد رجلان من القرابة لواحده من القوابية فلم يعد لاشركهما فيما في أيديهما من غلة الوقف كذا في الحاوي * وإذا وقف أرض على قرابته فجاهد رجل وأدعى أنه من قرابته وأقر الواقف بذلك وفسر القرابة وقال هذا ممن وقفت عليه فان كان للواقف قرابة معروفون لا يصح إقراره وهذا إذا كان الإقرار من الواقف بعد عقد الواقف فاما إذا أقر بذلك في عقد الوقف بان قال في عقد الوقف هذا ممن وقفت عليه قبل ذلك منه أما إذا لم يكن له قرابة معروفون ففي الاستحسان أن يقبل قوله كذا في المحيط * إن شهدوا على إقرار الواقف لواحده أنه قريبه وله قرابة معروفون لم يقبل ذلك فان لم يكن له قرابة معروفون استحسن أن أعطيه الغلة إذا فسروا إقرار الميت بذلك كذا في الحاوي * وإذا

وقف على ولده ونسله ثم اقر لرجل انه ابنه فلا يصدق في العلل الماضية ويصدق في الغلات
المستأنة كذا في الذخيرة * وان اوقف على قرابته وجاء رجل يدعي انه من قرابته واقام
بينه فشهدوا ان الواقي كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئاً لا يستحق بهذه الشهادة شيئاً
وكذلك لو شهدوا ان القاضى فلا ناك ان يدفع اليه مع القرابة في كل سنة شيئاً كذا في المحيط *
ان اوقف على اقرب الناس منه ومن بعده على المساكين وله ابن او اب دخل تحت الوقف
ولو كان الوقف على اقرب الناس من قرابته لا يدخل تحت الوقف وان كان له ابن وابوان
فالغلة لابن وكذلك الابنة وان مات الابن والابنة كانت الغلة للمساكين ولا تكون للابوين
وان كان له ابوان لا غير كانت الغلة بينهما نصفين فان مات احدهما كان للحي النصف والنصف
الاخر للمساكين وكذلك الاولاد ان كانوا عشرة فمات احدهم كانت حصته للمساكين وان كانت
للقارب ام واخوة كانت الغلة للام دون الاخوة وكذلك اذا كان له جد وام فالام اقرب من الجد
ومن الاخوة والاب ايضا اقرب * وان كان له جد ابوالاب واخوة فالغلة للجد في قول من يرى الجد
مقام الاب وفي قول الاخر للاخوة دون الجد كذا في الذخيرة * فان كان له اخوان احدهما لاب
وام والاخر لاب اولام فالذى من قبل الاب والام اولى وكذلك اولاد الاخوة والاخوات
والاصحاب والعمات والاخوال والحالات من كان من قبل الاب والام فهو اولى من الذى يكون
من قبل الاب او من قبل الام فان كان ثلثة اخوال متفرقين وعم لاب يبدأ بالحال من قبل الاب
والام فان كان اخ لا يبدأ بالام فالذى من قبل الاب اولى على قول ابى حنيفة رح الاول
وعلى القول الاخر وهو قولهما سواء وعلى هذا جميع الاقارب كل من كان من قبل الاب
فهو اولى من الذى من قبل الام في قول ابى حنيفة رح الاول وفي قوله الاخر وقولهما ما سواه
كبارى الجاوى * ولو كان له اب وابن ابن فالغلة للاب دون ابن الابن وان كان له اخ لابنة وامه
وابن ابن كانت الغلة لابن الابن وان كانت له بنت بنت وله ابن ابن ابن اسفل من
هذه كانت الغلة لبنت البنت وكذلك الوصية في هذا كله ولو كان له اخت لاب وام وبنت بنت
بنت بنت بنت البنت اولى كذا في المحيط * فالحاصل انه يبدأ بولد الوقف ثم بولد الاب
ثم بولد الجد فان كان له ابوا لام وبنت الاخ لام او لاب وام فعند ابى حنيفة رح الجد اولى
وعند هذا بنت الاخ اولى ولو كان مكان بنت الاخ بنت ابى حنيفة فهو اولى بالاتفاق ولو كان له

في المصارف * في الوقف على فقراء قرابته

ابن اخ لاب وام واحد لاب اولام فالغلة للاخ كذا في الشريعة * وابن الاخ من الام اولاد من العم من قبل الاب كذا في الحاوي * ولو وقف على اقاربة اليمينين في بلد واخره للفقراء ان كانوا يحضرون فوظفتهم تدور معهم اينما داروا وان كانوا لا يحضرون فكل من انتقل الى بلد آخر حرم وان لم يبق احد منهم يصرف الى الفقراء وان عاذ منهم عادت وظيفته في المستقبل لا في الماضي كذا في الفتاوى العنابية * وقف ضيعته وامران يعطيان اقرباءه كقائمتهم وهم قوم غير متخصيين ان لم يذكر الاولاد يدخل اولاد الاقرباء واولاد اولادهم لا ثم من اقربائه وان ذكر فقال ثم بعدهم لاولادهم لا يدخلون حال حيوة الآباء ثم حد الكفاية قدرا للحاجة لنفسه وان يكون من اهله وولده وخادم واحد كذا في المضمرة * وقف كان في يد الواقف وملك كان الواقف يفرق الانزال على اقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويضع فيما شاء فمات الواقف ووصى الى آخره لم يبين كيف كان مبيع الوقف قالوا بان الوصي يصرف الى من كان يصرف اليه وان اشكل على الثاني ان الاول الى من كان يصرف الزيادة من اقربائه ومواليه فهو يصرف الى الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان * الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته * اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي او قال على فقراء قرابتي ومن بعدهم على المساكين فهذا الوقف صحيح والمستحق للغلة من كان فقيرا يوم يقع الوقف عند هلال رح وبه نأخذ كذا في المضمرة * وعليه الفتوى ولو قال ارضى صدقة موقوفة على المساكين من قرابتي او على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو في قوله على فقراء قرابتي ولو قال ارضى صدقة موقوفة لفقراء قرابتي او في فقراء قرابتي فهو كما لو قال على فقراء قرابتي لان حروف الصلوات تقام بعضها مقام بعض ولو قال على ايتام قرابتي فكذلك لان ايتام قرابتي هم الغلام بعد مجيء الغلة فله حصته من هذه الغلة فان وقعت بينه وبين غيره من المستحقين خصومة في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتلمت قبل مجيء الغلة فلا حصه لك وقال هو انما احتلمت بعد مجيء الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذا في حبض الجارية * وان مات واحد من القرابة بعد مجيء الغلة وترك اولاداً صغاراً لا يكون لهم الا ولاد حصته في هذه الغلة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وقف على المحتاجين من قرابته واخره للفقراء فمات له ابن فقير قال ابو يوسف رح لا يدخل تحت اسم القرابة وهو الصحيح كذا في الفتاوى العنابية *

أنا قال على الصلحاء من فقراء قرابتي فالصلح من كان مستورا مستقيم الطريقة سليم الناحية
 كما من الأدنى قليل الشرائع بمنتهى ولا صاحب زينة ولا قذاف للمحسّنات ولا معروف بالكذب
 فهذا من أهل الصلاح ولو قال على أهل العفاف أو أهل الخير أو أهل الفضل فهذا وقوله
 من أهل الصلاح سواء كذا في الحاروي * وأما وقف على فقراء قرابته وله قرابة فقراء من غير
 أهل البلد الذين الواقف فيه لا يبعث إلى تلك البلدة ولكن يقيم على فقرائهم في هذه البلدة
 وإن بعث إليهم إلى تلك البلدة فلا ضمان كذا في المحيط * ولو قال على فقراء قرابتي يبدأ
 بالأقرب والأقرب منى حصلت الغلة يبدأ بأقربهم إلى الواقف فيعطى ما تتي درهم لايزاد عليها
 ثم الذي يليه في القرب يعطى ما تتي درهم وهكذا إلى آخرهم فإن كانت الغلة ثلثمائة درهم
 أعطى الأول ما تتي درهم والذي يليه مائة درهم فإن ضاع بعض الغلة فإنه يبدأ بالبطن الأقرب
 وما ضاع يكون حصته من يليهم كذا في الحاروي * فإن أعطى كل واحد منهم ما تتي درهم وبقي
 من الغلة شيء ففي الاستحسان يقيم بينهم بالصورية هكذا في المحيط * ولو قال على فقراء قرابتي
 على أن يبدأ يعطى جميع الغلة الأقرب فالأقرب يعطى كل الغلة ولو قال على فقراء قرابتي
 يعطى منها الأترب فالأقرب يعطى ما تتي درهم ولا يعطى جميع الغلة كذا في التا تاريخية *
 والغدير في هذا الباب من يعد فقيرا في باب الزكاة هذا هو المشهور كذا في الحاروي * من له المسكن
 لاخير أو كان له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذلك إذا كان له مع ذلك ثياب
 كفاف ولافضل فيها وكذلك إذا كان له مع ذلك متاع البيت ما لا ضاء منه كذا في الذخيرة *
 وإن كان له مائتا درهم أو عشرون مثقال ذهب فلاحظ له من الوقف كذا في المحيط * وإن كان له
 فضل من متاع البيت أو الثياب وذلك الفضل يساوي ما تتي درهم فهو غني لا يحل له الزكاة
 وأخذ الوقف كذا في فتاوى قاضيهان * وإن كان له مسكن أو خادمان والمسكن الفاضل
 والخدم الفاضل يساوي ما تتي درهم فهو غني في حق حرمته أخذ الزكاة والوقف وإن
 لم يكن غنيا في حق وجوب الزكاة وهذا مذهب أصحابنا راجح كذا في المحيط * وإن كان له فضل
 من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بانفراده لا يساوي ما تتي
 درهم وإنما اجتمعت بلغت ما تتي درهم كان غنيا كذا في فتاوى قاضيهان * وإن كان له أرض
 تساوي

تساوي ما نتى زهم ولا يخرج قلتها ما يكفيه فهو غني على المختار كذا في خزانة المغنين *
 وان كان له مال كثير فثائب او ماله يكون ديناً على الناس لا يقدر على اخذه يعطى له من الوقف
 والزكوة جميعاً لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان ماله ثائباً عنه او كان ديناً على الناس لا يقدر على اخذه
 الا انه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً من قبول الصدقة فلو انه لم يستقرض واخذ الزكوة
 فلا باس به ويعطى الوقف للفقير الكموب ولا باس به ويكره له اخذ الزكوة كذا في فتاوى قاضى خان *
 وان كان له دين على مفلس فهو فقير وان كان على ملي وهو مقرب فهو غني وان كان متكرراً
 وله بيعة فكذلك وان لم تكن له بيعة فهو فقير كذا في الذخيرة * وقف ارضاً على حفدة من
 كان منهم فقيراً وله من الحفدة من عنده فرس فان امسك الفرس للجهاد والركوب لما ان به
 زمانة يعطى له وان امسك الفرس تشر فابه لا يعطى اذا كان الفرس يساوى ما نتى درهم وليس
 عليه دين ولا مهر كذا في المصمرات * كل من وجبت نفقته في مال انسان وله ان ياخذ ذلك
 من غير قضاء ولا رضاء ويقضى بالقاضى بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملاك متصلة بينهما
 حتى لا يقبل شهادة احد هما لصاحبه بعد غنيا بغنى المنفق في حق حكم الوقف وذلك
 كالوالدين والمولودين والاجداد وكل من وجبت نفقته في مال غيره يرضى القاضى
 ولا ياخذ النفقة من ماله الا بقضاء او رضاء والقاضى لا يقضى بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع
 الاملاك متميزة حتى تقبل شهادة احد هما لصاحبه لا بعد غنيا بغنى المنفق في حكم الوقف
 وذلك كالاخوة والاخوات وسائر المحارم وعلى هذا الاصل تدور المسائل كذا في المحيط *
 اذا وقف ارضه على فقراء قرابته وله قريب غني ولهذا الغنى اولاد فقراء فان كانوا صغاراً
 ذكورا واناثا او كانوا كبارا واناثا لا ازواج لهم او ذكورا زمنى او محانبين فلا حظ لهم في هذا الوقف
 وان كان لهذا الغنى اخوة او اخوات فقراء او ولد له كبير فقير مكتسب فلم حظ في هذا الوقف
 كذا في محيط السرخسى * واذا كانت امرأة فقيرة ولها زوج غني لا يعطى من الوقف والزوج
 اذا كان فقيراً يعطى من الوقف وان كانت امرأة غنية واذا كان لقرية ولد كبير لازماته به
 وهو فقير ولهذا الولد اولاد صغار فقراء فانه لا يعطى اولاد الولد من الوقف لاني افرض لفقيرهم
 من مال جدقم واما ابرهم وهو ولده القريب لصلبه فله حظ في الوقف لانه لا نفقة له على الاب
 لانه كبير لا زمانة به واذا كان للرجل ابن غني وهو فقير لا يعطى من الوقف كذا في الذخيرة *

ولو قال ارضى صدقة موقوفة على غنم أو ثياب أو لبن أو لغيرهم من رجل فقير يوم يموت الغلة فما استغنى قبل ان ياخذ حصته فلا يحصونها وان وعده ان اموالهم توارثها ولداه بعد يموت الغلة قل من سنة اشهر فلا حصه لهذا الوارثي هذه الغلة كذا في المحيط والمحيط ما يستطيق ما يستقبل من الغلات كذا في فتاوى ابن قاضي شهاب بن ابي عمير ارضى صدقة موقوفة على من كان فقيرا من رجل فلان او من آل فلان وليس في الغلة او آله الا فقير واحد كان جميع الغلة له بخلاف ما لو قال صدقة موقوفة على فقير واحد آل فلان كذا في المظهرية * اخوان لاب وام وقفا على فقراء قرابتهم فجميع الفقير واحد من القرابة بنظر ان كانوا وقفا ارضا مشتركة بينهما يعطى هذا الفقير قوتا واحدا وان وقف كل واحد ارضا على حدة يعطى من كل واحد قوته والمراد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية فان كان الوقف ارضا يعطى كفاية سنة بلا اسراف ولا تقتيروا ان كان الوقف حائوتا يعطى كفاية كل شهر كذا في المحيط * لو وقف ارضه على فقراء قرابته واد من رجل انه فقير وهو قريب الواقف يحتاج الى اثبات القرابة والفقروا ان كانوا بتا باعتبار الاصل والظاهر لكن الظاهر يصلح حجة للدفع لالا مستحقان فان اقام البينة على قرابته لا تقبل ما لم يفسر الشهود قرابته وهو ان يكون من ذوى الارحام وان اقام البينة على فقره ينبغي ان يفسر الشهود انه فقير معدم لا نعلم له مالا ولا احدا يلزمه نفقته فاذا قضى القاضي باعدامه لا يكون قضاءه بالا اعدام في حق الدين اما اذا قضى بفقره في حق مطالبة الدين ثم جاء بطلب الوقف يعطى له هكذا ذكره هلال رح وقال الفقيه ابو جعفر رح يجب ان يثبت مع ذلك انه ليس له احد يلزمه نفقته لان ذلك لم يدخل في القضاء بالغفر في حال طلب الدين ولا بد من اثبات ذلك لاستحقاق الوقف كذا في محيط السرخسي * فان اقام البينة على انه فقير يحتاج الى هذا الوقف وليس له احد يلزمه نفقته ان خله القاضي في الوقف واستحسن هلال رح ان لا يدخله حتى يسأل منه في السوف قال مشائخنا رح وانه حسن وقال ايضا وان اتى ببينة على ما قلنا وسأل القاضي في السرايا ووافق خبر السرايين انه فقير وليس له احد يلزمه نفقته فالقاضي لا يدخله في الوقف حتى يستخلفه بالله ما لك مال وانك فقير قال مشائخنا رح وانه حسن ايضا وكذلك يستخلف على قول هلال رح بالله ما لك احد يلزمه نفقته وانك ايضا كذا في الذخيرة * فان برهن على ما ذكرنا واخبر عدلان بغناه فهما ابوان ولا يجعل مصرنا قال هلال رح والخبر في هذا الباب والشهادة سواء

لأنه ليس بشيء من أغنياء قبل هو خير ولو قالوا ان لا نعلم احدا يجنب نفقته عليه كفا ولا يحتاج الى
 ان يقولوا بالقطع ليس احدا ينفق عليه كما في الميراث كفا في الوجيز * واذا اراد الرجل اثبات
 قوله بولد وقرية في الوقف فله ذلك ان كان الصغير الخلف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بانفسهم
 ووصى الاب في هذا بمنزلة الاب فان لم يكن لهم اب ولا وصى الاب ولهم ام واخ وهم
 او حال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره ان كان الصغير في حجره استحسننا ثم ان كان الام
 او اعم او الاخ موضع الوضع الغلة في ايديهم فما يصيب الصغير حتى الغلة يدفع اليهم ويؤثرون
 بالا نفاق عليه وان لم يكن موضع لذلك يوضع في يد رجل ثقة ومؤثر بالتفقه عليه كذا في المحيط *
 رجل وقف ضيعة له على فقراء اقربائه فاراد بعض الفقراء من اقربائه ان يحلف البعض باهم اغنياء
 ان ادعوا عليهم دعوى صحيحة بان ادعوا عليهم مالا يصيرون به اغنياء كان لهم ان يجافوهم
 فان كان القيم يميل اليهم فاراد هؤلاء ان يحلفوا القيم بالله ما تعلم انهم اغنياء ليس لهم ذلك كذا
 في الواقعات الحسامية * واذا برهن عند حاكم على قرابته وفقره ثم جاء بعد الحكم بالتقاربة والغنى
 يطلب من وقف آخر على الفقير القريب لا يحتاج الى اعادة البينة لان من كان فقيرا في وقف
 فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابته من الواقف وحكم به حاكم ثم جاء بطلب وقف
 اخى الواقف لا بوين على اقربائه لا يحتاج الى اعادة البينة وكذا لو جاء اخو المتقضى له لا بوين
 كذا في الوجيز * ولو اقام رجل بينة عند القاضي ان الذي كان قبله قضى بقرابته وفقره قبل
 هذه المدة استحق الغلة وان طال المدة في القياس لكننا استحسننا قلنا ان القاضي يما له اعادة
 البينة اذا طال المدة على انه فقير وانما يعتبر الفقير في كل سنة عند حدوث الغلة فمن كان
 فقيرا قبله استحق تلك الغلة ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من تلك الغلة انما يستحق من غلة
 اخرى فاذا قضى القاضي انه فقير ثم جاء بعد ذلك يطلب الغلة هو غنى وقالنا استغنيت
 بعد حدوث الغلة وقال شركاؤه لا بل استغنيت قبل حدوث الغلة فالقياس ان يكون القول قوله
 وفي الاستحسان القول قول الشركاء ولو لم يكن القاضي قضى بفقره فجاء يطلب الغلة هو غنى
 وقالنا استغنيت بعد مجيء الغلة لا يقبل قوله قياسا واستحسننا ان جاء بطلب الغلة ويدهى
 انه فقير وقال الشركاء انه غنى وارادوا استحلاله فلم ذلك ويحلفه القاضي بالله ما هو اليوم
 غنى من الدخول في هذا الوقف مع فقرائهم ومن اخذ شي من غلته واذ شهد الشهود على فقره

وكان ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة وإنما يدخل في الغلة الثانية إلا أن يوقفوا
 فقره وكان الوقف قبل حدوث الغلة فمح يثبت حقه في تلك الغلة كذا في المحيط * وأذا شهد
 القرابة بعضهم لبعض في الوقف بالفقر لا يقبل إذا شهد كل فريق لصاحبه وإن كان الشهود
 غنياء وشهدوا لرجل من قرابتهم بقرابته وفقره ذكر الحصاص في وقفه في باب الوقف على فقراء *
 لقرابة انهم إذا لم يجزوا إلى انفسهم منفعة بشهادتهم ولم يدعوا من انفسهم بذلك * ضرورة
 نبئت شهادتهم وذكر هو في باب قبل هذا الباب متصل به لو شهد رجلان ممن صحت
 ترائيمهما لرجل انهما من قرابة الواقف وفسروا قرابته ان ذلك جائز فان لم يعدل شهادتهما
 لحد القاضي شهادتهما فللذى شهدا له بقرابة الواقف ان يدخل معهما فيما يصل اليهما من مال
 الوقف ويشار كهما في ذلك كذا في الذخيرة * وذكر هلال رح في وقفه إذا شهد رجلان
 اجنبيان بقرابة رجل من الواقف وشهد رجلان قريبان بفقره قبلت شهادتهما من غير تفصيل
 قال هلال رح في وقفه لو اقر رجل من القرابة انه كان غنيا ثم جاء يطلب الوقف فقال انا فقير
 وإنما افتقرت قبل حدوث الغلة لا يقبل قوله وان كان فقيرا للحال وان شهد الشهود انه اتلف
 ماله قبل حدوث الغلة استحق الغلة فلن قالوا الجاء واتهمه القاضي بالتلجئة لا يعطى الا اذا كان
 ما يلجئه يصل يده اليه كذا في المحيط * الفصل الخامس في الوقف على جيرانه * وقف
 على جيرانه نفى القياس يصرف الى الملاصق وفي الاستحسان يصرف الى من يجمعه وإياهم
 مسجد المحلة كذا في الوجيز * وهو المختار كذا في الغبائية * ثم في ظاهر مذهب البيهقيفة رح
 الشرط السكنى مالكا كان الساكن او غير مالكا هو الصحيح كذا في المحيط * وإن كان الساكن غير مالكا
 كان الوقف للساكن دون المالك كذا في فتاوى قاضيخان * ويدخل فيه الجار مسلما كان او كافرا ذكرا كان
 او انثى حرا كان او مكاتباً صغيرا كان او كبيراً او يقسم المال على مدد رؤسهم فان فضل الوصي
 بعضهم على بعض ضمن كذا في الحاوي * ولا يدخل فيه امهات الاولاد والمدهون والعبيد
 كذا في الخلاصة * وكذا المديون الذي حبس في محلته بدين كذا في الوجيز * ولا يدخل فيه
 ولد الواقف وابوه وجده وزوجته كذا في الحاوي * وولد الولد اذا كان جاراً لا يدخل امتحمانا
 كذا في خزائن المفتين * واخوه وصيه وخاله يدخلون كذا في الظهيرية والمحيط * ولو كان للواقف

كتاب الوقف (٨٩) في المصارف * في الوقف على اهل البيت والآل

جيران فانتقل بعضهم الى محلة اخرى وبما هو له من ثمن فانتقل قوم آخر بعد اذ رآك المحلة نقل بعضى
الى جواره فالمعتبر فيه ان كان جاراً وقبى فسمي بالغلة كذا في كتابى قاضى خان * ولو وقف على
جيرانه وله دار وهو فيها ساكن فانتقل منها الى دار اخرى او سكنها باجر الى دار منتهى فبالغلة
لجيران الدار التى انتقل اليها ومات فيها كذا في المحيط * ولو وقف على جيرانه ثم خرج الى مكان
ومات فيها ان كان اتخذها داراً فبالغلة لجيرانه بمنكته وان خرج خارجاً او معتبراً فبالغلة لجيرانه بالدار
كذا في الظهيرية * ولو كان له داران وهو يسكن في احدهما والآخرى فبالغلة لجيران الدار التى
يسكن فيها كذا في المحيط * ولو كان له داران وفي كل داره زوجة فبالغلة لجيران الدارين وان مات
في احدهما كذا في الحاوى * وكذا لك لو كانت احدى الدارين بالبصرة والاخرى بالكويت
وله في كل واحد منهما زوجة كذا في المحيط * ولو وقف على فقراء جيرانه ومات فباع ورثته
تلك الدار وانتقلوا الى ناحية اخرى فبالغلة لجيرانه يوم مات ولا يلتفت الى بيع الورثة كذا
في خزائن المفتين ناقلاً عن الحميدى * ولو وقف على فقراء الجيران ولم يصف الجيران الى نفسه
بان لم يقل على فقراء جيرانى فهذا او ماله وقف على فقراء جيرانه سواء كذا في الظهيرية *
وان كان حين مرض حوله ابنه الى محلة اخرى او قرية ثم مات فبالغلة لجيرانه الاولين وليس
هذا بانتقال كذا في المحيط * امرأة كانت تسكن داراً وقفت على جيرانها وقفاً ثم تزوجت وتزفت
الى بيت زوجها وماتت فيه فجيرانها جيران زوجها وكذا لك ان تزوج الرجل امرأة وانتقل اليها
انتقل جوارها الاول كذا في الظهيرية * قالوا ان كان متاعه في داره الاولى فبالغلة للاولين
كذا في المحيط * وان لم يتحول وكان يختلف اليها فجيرانه جيران داره دون دار امرأته
كذا في الحاوى * واذا وقف على فقراء جيرانه فالارملة تدخل اذا كانت جارا وذات البعل
لا تدخل كذا في الظهيرية * وان لم يعلم من جيرانه لم يقسم الغلة حتى يشهدا لشهود
على المنزل الذى توفي فيه فيعطى جيران ذلك المنزل وان ادعى جيرانه فقبر ولم يعرف
كف ان يقيم البينة على فقره ولو قال الواقف والوصى اصطبت الغلة لفقراء الجيران فالقول
قوله مع بيمينه وان جحد لك الجيران كذا في الحاوى * الفصل العاشر
في الوقف على اهل البيت والآل والجنس والعقب * اذا وقف ارضه على اهل بيته دخل
تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آبائه الى اقصى اب له في الاسلام يحتوى فيه المسلم

والكافر والذکر والانثى والمحرم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل الاب الاقصى ويدخل فيه واد الواقف وولده ولايدخل اولاد البنات واولاد الاخوات وكذلك لايدخل اولاد من سواهن من الاناث الا اذا كان ازواجهن من بنى اعمام الواقف كذا في الظهيرية * وذكر شمس الائمة السرخسى رح في شرح ميرالكبير اذا ذكر اهل البيت في الوقف والوصية يرجع الى مراده ان اراد بيت السكنى فاهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وان لم يكن بينهما قرابة وان اراد بيت النسب فاهل بيته جميع اولاد ابيه المعروفين به وذكر القاضي الامام على السغدنى ان الواقف ان كان لبيت نسب مثل بيوت العرب فاهل بيته جميع اولاد ابيه وان لم يكونوا نفي عياله وان لم يكن له بيت نسب فاهل بيته من يعوله في بيته وينفق عليه ولايدخل غيرهم فيه وان كان بينهما قرابة والمختار هذا كذا في الغيائية * واذا وقف على اهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجودا من اهل بيته ومن ياتى بعد هؤلاء من اولادهم واولاد اولادهم كذا في المحيط * وقوله على آلى وجنسى كاهل بيتى ولا يخص الفقراء الا ان خصهم وقوله على الفقراء منهم وعلى من افتقر سوا حيث يكون لمن يكون فقيرا وقت الغلة وان كان غنيا وقت الوقف ولا يتقيد بمن كان غنيا فافتقر على الصحيح كذا في فتح القدير * وان وقفت امرأة على اهل بيتها او على جنسها لا يدخل والدتها وولدها كذا في خزانة المفتين * ولو قال على اهل عبد الله فهو على امرأته خاصة صند ابى حنيفة رح وقال هلال رح ولكننا نستحسن فمجعل الوقف على جميع من يعوله ممن يجمعه بيته من الاحرار كذا في الحاوى * وهو المختار كذا في الغيائية * ولا يدخل تحت الوقف مما ليكه كذا في المحيط * ولايدخل عبد الله فيه وكذا من يعوله في بيت آخر كذا في الحاوى * والعيال كل من يكون في نفقة انسان سوا كان في منزله او في غير منزله والحشم بمنزلة العيال كذا في خزانة المفتين * واذا وقف على عقب فلان فاعلم بان عقب الانسان كل من يرجع بأبائه اليه ولايدخل فيه ولد البنات الا اذا كان ازواج البنات من ولد فلان وكذلك اولاد من سواهن من الاناث لايدخل في هذا الوقف الا اذا كان ازواجهن من ولد فلان ولو وقف على زيد وعقبه وازيد اولاد وزيد حتى لا يكون لاولاده شىء لان ولد الرجل لا يسمى عقبه الا بعد موته كذا في المحيط * الفصل السابع في الوقف على الموالى والمدبرين وامهات الاولاد * اذا قال رجل حر الاصل ارضى هذه صدقة موقوفة على موالى ثم على الفقراء

ولم يزد على هذا وله موالى متفقة بصرف الغلة اليهم ويدخل في ذلك من امتقهم قبل الوقف ومن يعتقون من قبله بعد الوقف ومن يعتق بموته من امهات اولاده ومدبريه ومن عتق بعد موته بوصيته مؤمنا كان او كافرا ذكرنا ان اوانثنى ويدخل فيه اولاد مواليه لانه لا مولى لهم غير الواقف كذا في الحاوى* واولاد المولى ان كانوا يرجعون بولاء ابائهم الى الواقف يدخلون وان كان ولاء ابائهم الى قوم آخرين لم يدخلوا كذا في خزنة المفتين* ولا يدخل فيه موالى مواليه فان مات مواليه بصرف الغلة الى موالى مواليه استحسانا فان كان له مولى واحد فله نصف الغلة والنصف الآخر للفقراء ولا يكون لموالى مواليه شىء فان كان له مولىان صرف الغلة اليهما كذا في الحاوى* ولو كان له موال ومولىات كانت الغلة لهم بالسوية ولو كان له مولىات ليس معهن رجل كان للمولىات كل الغلة كذا في فتاوى قاضى خان* وان كان له موالى موالاة وموالى متفقة فالغلة لموالى العتاقة وان لم يكن له الاموالى موالاة صرف الغلة اليهم استحسانا كذا في المحيط* وان كان له موال ولا بنه موال وقد ورث هؤلاء هم من ابية فالغلة لمواليه ولا يكون لموالى ابنة شىء واذا لم يكن له الاموالى ابنة فعن ابي يوسف رح وهو قول هلال رح انه يصرف الغلة الى موالى ابنة وانه استحسان كذا في الظهيرية* ولو قال مولى وموالى والدى لم يدخل معتق جده فيه ولو قال على موالى اهل بينى لم يعط موالى امرأته واخوانه الا ان يكونوا من اهل بينه ولو قال على موالى آل عباس لم يعط موالى موالىهم كذا في الحاوى* قال على موالى واولادهم ونسلهم يدخل في ذلك مواليه واولادهم واولاد اولادهم الذكور والاناث جميعا ويدخل في ذلك ابن بنت موالاه وان كان ولاءهم لقوم آخرين وكذلك لو كان امه من مواليه وابوه من العرب لانهم اولاد مواليه والنسل ولد الذكور والاناث فان ماتت امرأة منهم وترك ولدا ولم يكن الواقف شرط ان مات واحد منهم رد نصيبه الى ولده رد نصيب الموالاة الى جميعهم هكذا افتى ابو القاسم فان قال على موالى واولادهم ونسلهم الذين يرجع ولءهم الى لم يدخل فيه من كان مولى لقوم آخرين من اولاد البنات فان قال على مولى الذين امتقهم ونالهم العتق منى لم يدخل ولدا لمولى قبله كذا في الحاوى* رجل وقف داره اوضيعته على الموالى واولادهم فولد ولد ففنى غلة الدار هذا الولد نصيب فيما مضى قبل الولادة لاقبل من ستة اشهر ولا نصيب له فيما مضى من ذلك الوقت وفي غلة

الصيغة له نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة لاقبل من ستة اشهر كذا في الواقعات الحسامية *
ولو قال على موالى وقد اعتق هو واخوه عبدا لم يدخل في الوقف ولو كان قال على
من يرجع ولاؤه الى وقد كان اعتق ابيه عبدا فورثه هو واخوه يدخل في الوقف ولو قال
على الموالى الذين يلزمون ولدى فمن لزمهم دخل في الوقف ومن ترك اللزوم فلاحق له فان
عاد ما دونه كذا في الحاوى * ولو قال على موالى وموالى وموالى موالى موالى
دخل الفريق الرابع ومن هو اسفل منهم على قياس مسئلة الولد كذا في المحيط * اليتيمة مثل
علي بن احمد ممن وقف صيغته على مواليه واولادهم بطنا بعد بطن وعلى اولاد رجل واولاد اولاده
فهات ولحد من الفريق الآخر وبقي منه اولاد فنصيب المتوفى لمن يكون لاولاده اولادى يكون
من البطن الاول فقال الاول ان يصرف نصيب الميت الى اولاده كذا في التاتارخانية *
ولو اقر الواقف لرجل مجهول النسب انه مولاه وصدق المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا ولاء
معروف كان له الوقف كذا في فتاوى قاضى خان * وما ذكر من الجواب مستقيم في الغلة الجائئة
هي مستقيم في الغلات الماضية والغلات التى حدثت قبل هذا الاقرار كذا في المحيط * فان كان
للمواف موال اعتقوه وموال اعتقهم لا يعطى الفريقان من الغلة شيئا كذا في الظهيرية * ويعطى الغلة
للفقراء كذا في المحيط * وان قال هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدى على امهات اولاده ومدبراته
فالوقف جائز وعكس هذا المعتق على مال والمكاتبون واذا صح الوقف استحق الغلة من كان
منهم عنده وان كان قد زوجهم وامام من اعتقهم من امهات اولاده في حال حيوته قبل حصول
هذا الوقف فلاحق لهم فيه لانهم قد انفردوا باسم هو الولاء فيقال مولياتهم فلا يدخلن في شيء
من ذلك حتى يبين كذا في السراج الوهاج * وان لم يكن له ام ولد الا وقد اعتقت في حيوته
فالغلة لها كذا في الحاوى * وان قال على امهات اولاد زيد وعلى مولياتهم ولزید امهات اولاد
قد كان اعتقهم وامهات اولاد لم يعتقهم قسمت الغلة بين امهات اولاده وبين مولياتهم
ودخل اللاتى كان اعتقهم في مولياتهم كذا في المحيط * ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة
بعد وفاتى على موالى فانه يعطى من الوقف لامهات اولاده ومدبريه كذا في فتاوى قاضى خان *
رجل قال ارضى هذه صدقة موقوفة على مالم مملوك زيد فباعه زيد فالغلة لسا لم تدور معه
والقبول

كتاب الوقف (٢٩٣) في المصارف * فيما اذا وقف على الفقراء

والقبول اليه دون المولى فمن ملك ماله وقت الحاجة فالفلة فالفلة كذا في المحاورى * ولو وقف ارضه على سالم فلام زيد ومن بعده على المساكين فباع زيد ماله فالفلة لسالم تدور معه كيف دار فان ملك الواقف ماله بطل الوقف على سالم كذا في خزائن المفتين والمحيط والوقائق على سالم مملوكي ومن بعده على المساكين فالفلة للمساكين ولا يكون لسالم ولا للواقف من ذلك شيء فان باع الواقف ماله هذا من رجل لا يكون لسالم ولا لمولاه من فلة الوقف شيء فقد جاوز الوقف على امهات اولاده ومدبراته ولم يجوز الوقف على المماليك وقد اشار محمد رح الى الفرق بينهما وقال لان فيهم ضربا من العتق ولا كذلك المماليك كذا في الظهيرية * مثل ابو حاتم من ضبعة موقوفة على الموالى لو اراد باقسمة هذا الوقف لاجل العمارة هل لهم ذلك فقال نعم يجوز ان كانت قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تمليك كذا في التاتارخانية ناقلا عن البيهقي * التصنيف الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحاج هو وبعض اولاده او قرابته * وفي الفتاوى اذا جعل ارضا صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فاحاج بعض قرابته او احتاج الواقف ان احتاج الواقف لا يعطى له من تلك الفلة شيء عند الكل كذا في الخلاصة * وان قال في الصحة ارضى صدقة موقوفة على الفقراء بعدى وهو يخرج من الثلث او كان ذلك في المرض ومات وله ابنة صغيرة لا يجوز الصرف اليها وهذا التفصيل مذكور عن ابي القاسم قال الصدر الشهيد حسام الدين رح وبه يقتضى كذا في الغياثة * فان احتاج بعض قرابته او بعض ولده الى ذلك والوقف في الصحة فهنا احكام احدها ان صرف الفلة الى فقراء القرابة او الى فان فضل منها شيء يصرف الى الاجانب والثاني ان لا ينظر الى المحتاجين يوم خلقت الفلة وانما ينظر الى المحتاجين يوم قسمت الفلة والثالث انه ينظر الى الاقرب فالاقرب منه في القرابة وهو ولد الصلب او لاته ولد الولد ثم البطن الثالث ثم البطن الرابع وان خفلوا فان لم يكن من هؤلاء احد او فضل اعطى فقراء القرابة ويبدأ فيهم ايضا بالاقرب كذا في المحاورى * ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل مدينته اقرب من الواقف منزلا كذا في محيط السرخسى * وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيخان * الرابع انه يعطى كل واحد ممن يعطى اقل من ما بنى درهم وهذا قول هلال رح كذا في المحاورى * هذا اذا وقف على الفقراء واحتاج اليه بعض قرابته او اذا وقف على فقراء قرابته يصرف جميع الفلة اليهم وان كان نصيب كل واحد منهم اكثر من ما بنى درهم

كتاب الوقف - ابي (٢٩٢) في المصارف * فيما اذا وقف على الفقراء

ولما اذا وقف على لا تقربوا لا فقر من قرابته فلهذا يعطى الكل انما يعطى اقل من مائتي درهم كذا في الذخيرة * فلما اعطى القاضي بعض القرابة من وقف الفقراء فهذا على وجهين ان اعطاهم ولم يقض بذلك لا يصير ذلك سببا الوجوب فيهم ليرحم حتى كان للقاضي الذي يجيء بعده ان ينقض ذلك فلا يعطيه لهم لان كماله اول قد قسم بذلك فقال للمقيم حكمت بذلك وجعلته راتبه لهم في الوقف ما لو كان فقير من ساثر الفقراء وليس للقاضي الذي يجيء بعده ان ينقض ذلك كذا في الحاوي على الوقف لوضعه على المال نصف فلهذا للمساكين ونصفها للفقراء من قرابته فاحتاج قرابته من الذي يسمى لهم لا يكفونهم اعطاهم ما جعل للفقراء لفقراءهم قال هلال رح لا وهو قول يوسف بن خالد الشنقي عرج وقال ابراهيم بن يوسف البلخي وعلي بن احمد الفارسي والغني ابو جعفر الهندواني عرج يعطون من نصيب الفقراء لانهم فقراء قرابته يستحقون بالجهتين جميعا كمن واقف بارضاء على قرابته وارضا على جيرانه وبعض الجيران قريبه فانهم يستحقون من الوقفين بالوصفين ومن ابي يوسف رح ان الواقف ان شرط في الوقف ان لفقراء قرابته كذا بالمساكين والفقراء كذا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وان شرط ان لفقراء قرابته كذا الباقي للفقراء لا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وبه اخذ محمد بن سلمة وابن نصر رحمه بن سلام البلخي كذا في الذخيرة * ولو كان الواقف جعل الغلة للغارمين او لبناء السبيل او في سبيل الله والحج او في الرقاب فاحتاج بعض ولده او قرابته الى ذلك لم يعطو شيئا الا ان يكون الولد والمقرب منهم فيكون غارما او من ابناء السبيل فحينئذ ابدء بهم كذا في الحاوي * ولو وقف ارضه على فقراء قرابته وارضا له اخرى على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفيهم فان كان ذلك في مقدمتين مختلفتين فالقرابة يعطون من الوقف الاخر ما يكفيهم وان كان ذلك في مقدمتين مختلفتين يعطون ويجب ان يكون ما ذكر من الجواب فيما اذا كان العقد واحدا على قول هلال ويوسف بن خالد كذا في المحيط * واذا اعطى واحدا من فقراء القرابة اقل من مائتي درهم فان نفعه وقد بقي من الغلة اعطى ثانيا اذا لم يكن انفعها في الفساد كذا في الحاوي * ومما يتصل بهذا الفصل * اذا قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة ابدى على زيد وولده وولد ولده ابدى ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين على انه ان احتاج قرابتي رد عليهم هذا الوقف وكان غلته لهم وكانت قرابته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم اضياء يرد هذا الوقف على من احتاج من قرابته

وكذلك لو قل ان احتاج مولى الى فاحتاج بعضهم ولو قال مولى ولد زيد ان ماتوا ردت غلة هذا الوقف على عمر وفنات بعض ولد زيد وعلى البعض لم يرد الغلة حتى يموت كل ولد زيد هكذا ذكر الخصاص كذا في الذخيرة * قال هلال رح في وقفة اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة بعد موتى على الفقراء فمن احتاج من ولدى وولد ولدى اعطى ما يكتفيه كان كما قال فان احتاج احد من ولد صلبه ينظر الى ما يكتفيه فيكون ذلك ميراثا بين جميع الورثة وان احتاج بعض ولدا ولدا مطلقا ما يكتفيه وان احتاج ولدا الصلب ولدا الولد اعطيا ثم ما يصيب ولد الصلب يكون بين الورثة وما يصيب ولد الولد يكون له فان احتاجوا جميعا يقسم على عدد الرؤوس ثم الحكم ما ذكرنا من الارث والوقف وان استغنى المحتاج لا يعطى له وهذا ظاهر وان قضيت الغلة ممن سمي لكل فقير وكان يكفي لا حدهما فانه يبدأ بولد التواد كذا في المحيط * الباب الرابع فيما يتعلق بالشروط في الوقف * في الذخيرة اذا وقف ارضا او شيئا آخر وشروط الكل لنفسه او شرط البعض لنفسه مادام حيا وبعد للفقراء قال ابو يوسف رح الوقف صحيح ومشائخ بلخ رح اخذوا بقول ابو يوسف رح وما به الفتوى ترغيبا للناس في الوقف وهكذا في الصغيرى والنصاب كذا في المضمرات * ومن صور الاشتراط لنفسه ما لو قال على ان يقضى دينه من غلته وكذا اذا قال اذا حدثت على الموت وعلى دين يبدأ من غلة هذا الوقف بقضاء ما على فما ضل فعلى سبيله كل ذلك جائز وكذا ان يقول ان حدثت على الموت يغنى الوقف نفسه اخرج من غلة هذا الوقف في كل سنة من عشرة اسهم مثل اسهم تجعل في الحج منه او في كفارات ايمانها وفي كذا وكذا وسمى اشياء او قال اخرج من هذه الصدقة في كل سنة كذا وكذا او درهما ليصرف في هذه الوجوه ويصرف الباقي في كذا وكذا على ما سبله كذا في فتح القدير * ولو قال صدقة موقوفة لله تعالى يجرى غلتها على ما عشته ولم يزد على ذلك جائز واذا مات يكون للفقراء ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة يجرى غلتها على ما عشت ثم بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلهم ابد اما تناصلا فان انقرضوا نهى على الساكنين جائز ذلك كذا في خزائن المفتين * ولو شرط ان ان ينفق على نفسه وولده ويقضى دينه من غلته فاذا حدث به الموت كانت غلة هذه الضيقة لفلان بن فلان وولده وولد ولده ونسله وعقبه او بدأ بها جعل لفلان واخر ما جعل لنفسه قال الخصاص تقديمه وتأخيرها سواء على مذهب ابي يوسف رح وهو جائز على ما اشترط كذا في المحيط * وقف وقف على الفقراء وشروط فيه ان له

من ياكل ويوكل مادام حيا فلذا منعت كان اولده وكذلك لو ولد ولده ابدا ما تنا منقوا جاز الوقف على هذا الشرط كذا في المضمرة * وبه اخذ الشيخ الامام الحلواني وحسام الدين رح كذا في المراجعة * ولو شرط بعض الغلة للاهبات او لاقاق حال وقفه ومن يحدث منهم بعد قسط لكل منهم في كل عام قسطا حال حيوته ومماته جاز بلا خلاف كذا في الوجيز * وهكذا في المبسوط والد خيرة وثناوي قاضيخان * وهو الاصح كذا في فتح القدير * وكذلك اذا سمى ذلك بدينه كذا في المحيط * ولو شرط الغلة لامانة او لعميدة فهو كاشتراطها لنفسه فيجوز عند ابى يوسف رح خلافا لعمدة رح كذا في الكافي * اذا وقف وقفا موبدا واستثنى لنفسه ان ينفق من غلة هذا الوقف على نفسه وعياله وحشمه مادام حيا حتى جازا الوقف والشرط جميعا عند ابى يوسف رح فانما انقرضوا صارت الغلة للمساكين كذا في الذخيرة * ولو وقف وقفا واستثنى لنفسه ان ياكل منه مادام حيا ثم مات وعنده من هذا الوقف معا ليق او صنب او زبيب فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عنده خبز من بر ذلك الوقف كان ميراثا لان ذلك ليس من الوقف حقيقة كذا في الظهيرية * وفي وقف الخصاف اذا شرط ان ينفق على نفسه ولده وحشمه وعياله من غلة هذا الوقف فجاءت غلته بماها وقبض ثمنها ثم مات قبل ان ينفق ذلك هل يكون ذلك لورثته او لاهل الوقف قال يكون لورثته لانه قد حصل ذلك وكان له كذا في فتح القدير * وقف ضيعة على امراته واولاده فماتت المرأة لم يكن نصيبها لابنها خاصة اذا لم يكن الواقف شرط ان مات واحد منهم رد نصيبه الى اولاده فيكون نصيبها مردودا الى الجميع كذا في الكبرى * وقف ضيعة له نصفها على امراته ونصفها على ولد بعينه على انه ان ماتت امراته صرف نصيبها الى اولاده واخره للفقراء ثم ماتت المرأة يكون للابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب كذا في المضمرة * وقف ضيعة له على رجل على ان يعطى له كفايته كل شهر وليس له مبال فصار له مبال يعطى له ولعياله كفايتهم كذا في الكبرى * ولو وقف ارضا على رجل على ان يقرضه دراهم جازا الوقف ويبطل الشرط كذا في فتاوى قاضيخان * اذا شرط في اصل الوقف ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء ذلك فيكون وقفا مكانها فالوقف والشرط جائزان عند ابى يوسف رح وكذا الشرط ان يبيعها ويستبدل بثمنها مكانها وفي واقعات القامى الامام فخر الدين قول هلال رح مع ابى يوسف رح وعليه الفتوى

الفتوى كذا في الخلاصة * وليس له بعد استبداله مرة أخرى يستبدل ثانيا لا انتهاء الشرط بمرة
الا ان يذكر عبارة تفيد له ذلك دائما كذا في فتح القدير * وان كان الواقف قال في اصل
الوقف على ان ابيعها بما بد الى من ابيهم من قليل او كثير او قال على ان ابيعها واشترى
بمنها عبدا او قال ابيعها ولم يزد على ذلك قال هلال رح هذا الشرط فاسد يفيد به الوقف كذا
في فتاوى قاضي خان * ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة ابد اعلم ان لا يستبدل بها
اخرى يكون الوقف جائزا استحسانا اذا كان الشري بتمن الأولى كذا في محيط السرخسي *
وكما لو اشترى الثانية تصير الثانية وقفا بشرائط الأولى قائمة مقام الأولى ولا يحتاج الى مباشرة
الوقف بشرطه في الثانية كذا في فتاوى قاضي خان * ولو شرط الاستبدال ولم يذكر ارضا ولا دارا
وباع الأولى ان يستبدلها بجنس العقار ما شاء من دار وارض وكذا لو لم يقيد بالبلد له
ان يستبدلها بما يبلد شاء كذا في الخلاصة * واذا قال على ان استبدل ارضا اخرى ليس له
ان يجعل البدل دارا وكذا على العكس كذا في فتح القدير * وله ان يشتري بمنها ارض الخراج
كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال بارض من البصرة ليس له ان يستبدل من غيرها وينبغي
ان كانت احسن ان يجوز لانه خلاف الى خير كذا في فتح القدير * وفي الفقيه مباداة دار
الوقف بدار اخرى انما تجوز اذا كانت في محلة واحدة ويكون المحلة المملوكة خيرا من محلة
الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز كذا في البحر الرائق * ولو شرط لنفسه ان يستبدل فوطى به جاز
ولو اوصى به عند موته لم يكن للوصى ذلك ولو شرط الاستبدال لنفسه مع آخوان يستبدلوا معا
فتفرد ذلك الرجل لا يجوز ولو تفرد الواقف جاز كذا في فتح القدير * ولو شرط الواقف في الوقف
الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك ويكون لكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال
اما اذا قال الواقف على ان لفلان ولاية الاستبدال فمات الواقف لا يكون لعلان ولاية
الاستبدال بعد موت الواقف الا ان يشترط الولاية بعد وفاته كذا في فتاوى قاضي خان * وليس للمقيم
ولاية الاستبدال الا ان ينص له بذلك ولو شرط للمقيم ولم يشترط لنفسه كان له ان يستبدل بنفسه
كذا في فتح القدير * ثم اذا جاز الوقف وشرط البيع والاستبدال بالتمن فباعه بما يتغابن الناس
فيه فالبيع جائز وان باعه بما لا يتغابن الناس فيه فالبيع باطل كذا في المحيط * ولو باعها بعروض
نفي قياس قول الامام صح ثم يبيعها بعقار وقال ابو يوسف وهلال رح لا يملكه الا بالنقد كذا

في البحر الرائق * او بارض يكون وقفا مكانها كذا في فتح القدير * ولو باع ارض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان الثمن ديناً في تركته كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا لو استهلكه كذا في فتح القدير * وان باع الاولى وضاع الثمن من يده لا يضمن ويبطل الوقف كذا في محيط المحيط * ولو اشترى بالثمن مرضاً مما لا يكون وقفا فهو له والدين عليه ولو وهبه من المشتري صحت الهبة ويضمنه في قول ابي حنيفة رح ومنعه ابو يوسف رح اما الوقف بالثمن ثم وهبه فالهبة باطلة اتفاقاً كذا في فتح القدير * ولو باع الوقف ثم عاد اليه بما هو منسوخ من كل وجه كان له ان يبيعها ثانياً وان هادت بعقد جديد لا يملك بيعها الا ان يكون مضمناً لنفسه الاستبدال ولوردت بعيب بقضاء او بغير قضاء بعد القبض او قبل القبض بقضاء ماوت وقفاً وكذا اذا قال المشتري قبل القبض او بعده كذا في فتح القدير * وليس له ان يبيع الارض بعد الاقالة الا ان يكون اشترط ذلك في الوقف كذا في المحيط * ولو باع ارض الوقف واشترى بثمنها ارضاً اخرى ثم ردت الاولى عليه بعيب بقضاء قاض كان له ان يصنع بالارض الاخرى ما شاء والارض الاولى تعود وقفاً ولوردت الاولى عليه بعيب بغير قضاء لم ينفسخ البيع في الاولى فبقيت الثانية بدلا من الاولى فلا يبطل الوقفية في الثانية ويصير مشترياً للأولى لنفسه ولا يصير مشترياً للارض الثانية وواقفاً لنفسه كذا في فتاوى قاضي خان * وان باع الاولى واشترى الثانية ثم استحققت الاولى فالعياض ان لا ينتقض الوقف في الارض الثانية وفي الاستحسان لا يكون الثانية وقفاً كذا في محيط المحرّصى * ولو كان الوقف مرسلًا لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له ان يبيعها ويستبدل بها وان كان ارض الوقف مسخنة لا ينتفع بها كذا في فتاوى قاضي خان * وقد اختلف كلام قاضي خان في موضع جوزه للقاضي بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منعه منه ولو صارت الارض بحال لا ينتفع بها والمعتمد انه يجوز للقاضي بشرط ان يخرج من الانتفاع بالكلية وان لا يكون هناك ربع للوقف يعمر به وان لا يكون البيع بغبن فاحش كذا في البحر الرائق * وشرط في الاستعفاف ان يكون المستبدل قاضي الجنة المفسر بذي العلم والعمل كذا في النهر النائق * وسئل شمس الأئمة محمود الاوزجندی عن وقف علي اولاده وقال لهم ان عجزتم من امساكه فبيعوه قال لو كان هذا شرطاً في الوقف كان باطلاً وهذا يجب ان يكون قول محمد رح اما علي قول ابي يوسف رح يجوز الوقف ويبطل الشرط ولو قال ارضي صدقة موقوفة علي ابن اصيلها الى ابي انه

لا يزول ملكي من أصلها وعلى ان ابيعها أصلها تصديق بتمنيتها فان الوقف باطلا كذا
 في فتاوى قاضي خلع * ولو شرط ان يبيعه ويحقل ثمنه في وقف افضل ان رأى الحاكم بيعه
 ان له فيه كذا في الوجيز * وذكر الخصاف في وقفه لو شرط ان يبيعها ويصرف ثمنها الى ما رأى
 من ابواب الخير فالوقف باطل وان شرط في اصل الوقف ان يبيعه ولم يبيعه لا يجوز لمن وليه بعده
 ان يبيعه كذا في الذخيرة * لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ان لي ابطالها فالوقف باطل
 عند هلال رح ومند يوسف بن خالد رح جائز والشرط باطل ولا رواية لا بيوسف رح فلما نل
 ان يقول الوقف جائز لان هذا بمنزلة اشتراط الخيار ولغا نل ان يقول بانه خير جائز عنده كذا
 في محيط السرخسي * ذكر الخصاف في وقفه مسائل على قول ابي يوسف رح فقال اذا كتب
 في صك الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال وعلى ان لفلان بيع ذلك والاستبدال بتمنه
 ما يكون وقفا فله ان يبيع ويستبدل وان قال في اول الكتاب على ان لفلان بيع ذلك والاستبدال
 به ثم قال في آخر الكتاب وعلى انه ليس لفلان بيع ذلك فليس له ان يبيعه كذا في الذخيرة *
 لو شرط لنفسه ان ينقص من المعاليم اذا شاء ويبدو يخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس
 لقيمه الا ان يجعله له كذا في فتح القدير * قال الخصاف في وقفه اذا فعل ذلك مرة فليس له ان يغير
 بعد ذلك فان اراد ان يكون له ذلك ابدا ما عاش يزيد وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة
 قال يشترط ذلك وان اشترط الواقف هذه الاشياء لا نسان ما دام حيا فله ذلك كذا في المحيط *
 ولو شرط لنفسه ما دام حيا ثم للمتولى من بعده صح ولوجعله للمتولى ما دام الواقف حيا
 ملكه مدة حياته فاذا مات الواقف بطل وليس للمشرط له ذلك ان يجعل لغيره او يوصي به له
 كذا في البحر الرائق * اذا قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابدا على ان اضع غلتيها حيث
 شئت جازوله ان يضع غلتيها حيث شاء فان وضع في المساكين او في الحج او في انسان بعينه
 فليس له ان يرجع عنه وكذلك لو قال جعلتها لفلان او اعطيتها لفلان فلا يرجع عنه ولو وضع في فريق
 بعد فريق جاز ولو وضعها في نفسه بطل الوقف وهذا انما يتأتى على قول هلال رح بخلاف ما لو قال
 على ان اعطى غلتيها من شئت او ادفع الى من شئت ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ان لي
 ان اعطى غلتيها من شئت من ولدي فالوقف صحيح وله ان يعطي من شاء من ولده كذا
 في المحيط * اذا وقف ارضه على ان يعطي غلتيها من شاء جاز الوقف وله المشيئة في صرف الغلة

الى من شاء واذا مات انقطعت مشيئته كذا في محيط السرخسي * وليس للمواقف ان يأكل من غلته
 كذا في الحاوي * وان مات الواقف قبل ان يجعل الغلة لواحد من الناس كانت الغلة للفقراء
 كذا في المحيط * واذا شرط ان يعطى غلتها من شاء او قال على ان يضعها حيث شاء فله ان يعطى
 الاغنياء كذا في القنية * وان شاء ان يصرفها الى رجل غني بعينه جازت المشيئة ولو شاء ان يصرفها
 الى فقير بعينه جازت المشيئة والغلة له مادام حيا وليس له ان يحولها منه الى غيره فاذا مات
 فله ان يعطى غيره ممن شاء وان صرفها الى الاغنياء دون الفقراء فالمشيئة باطله وان شاء صرفها
 الى الفقراء دون الاغنياء جازت المشيئة وان شاء صرفها الى الاغنياء والفقراء جميعا يبطل الوقف
 حينئذ ولا يبطل الوقف استحسانا ويبطل مشيئته فصارت الغلة للفقراء هكذا في محيط السرخسي *
 ولو جعل فلتها لفلان سنة جاز وله ان يجعلها بعد ذلك لمن شاء وان جعل فلتها لرجلين فالغلة بينهما
 ما عاشا فان مات احدهما فللمحي نصف الغلة ولو قال جعلت فلتها للوالدين صح كمال الوقف فلتها
 في الابتداء كذا في المحيط * ولو جعلت فلتها لولده جاز كذا في الحاوي * رجل وقف مبيعة وشرط الواقف
 ان يعطى القيم فلتها من شاء جاز وللقيم ان يعطى الاغنياء والفقراء كذا في قتاوى قاضى خان *
 ولو وقف في مرضه على ان يعطى فلان فلتها من شاء فاختر الوصى ان يضع ذلك في ولد الميت
 لا يجوز ويبطل الوقف قياسا وفي الاستحسان الوقف على الصحة لان اصله وقع صحيحا للفقراء
 الا ان الواقف جعل لفلان المشيئة فان شاء ما يصح به الوقف يصح والا يبطل مشيئته كذا
 في المحيط * ولو قال على ان يعطى فلان فلتها من شاء فهو جائز وله ان يعطى من شاء في
 حياة الواقف وبعد وفاته فكأنه قال يعطيها في حيوتي وبعد وفاتي والقياس ان لا يعطى
 بعد وفات الواقف فان مات الذي جعل اليه المشيئة فالغلة للفقراء وان جعل اليه المشيئة ان يعطى
 ولده ونسله ويعطى ولد الواقف ونسله وليس له ان يعطى نفسه ولا يخرج المشيئة من يده بقوله
 اطيعت نفسي فان جعل فلتها للواقف بطل الوقف على قول من لا يجوز وقف الرجل على نفسه
 وكذلك لو جعل فلتها للواقف سنة كذا في الحاوي * بخلاف ما اذا جعل الواقف المشيئة الى نفسه
 في اعطاء الغلة فاعطى نفسه حيث لا يبطل الوقف ولو قال فلان جعلتها للاغنياء بطل الوقف كذا
 في المحيط * ولو وقف في مرضه على بنى فلان على ان لي ان اعطى فلتها من شئت فشاء صرفها
 الى واحد

الى واحد من بنى فلان بعينه جازت مشيئته وان شاء صرفها الى جميعهم جاز وبصرف الغلة اليهم جميعهم بالسوية لان قوله من شئت كلمة عامة فتعم الكل ولو شاء صرفها الى غير بنى فلان بطلت المشيئة كذا في محيط السرخسى * اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بنى فلان على ان اعطى غلتها من شئت منهم فله ان يعطى من شاء منهم فان قال لا شاء ان اعطى اعدامهم فالغلة لهم وقد ابطال مشيئته فصار كأنه لم يشترط لنفسه مشيئته ولو قال صدقة موقوفة على بنى فلان وسكت وكذلك لو مات الواقف فالصدقة لبنى فلان فان قال جعلت الغلة لابن فلان دون اخوته جاز ولم يكن له ان يحوله وله ان يفضل بعضهم على بعض وان يحرم بعضهم وله ان يعطى جميع بنى فلان في الاستحسان فان مات الذى جعل الغلة له فمشيئته ثابتة بعد ذلك كذا في الحاوى * ولو شاء كلهم بطلت ويكون للفقراء عندا ببحنيقة رح قياسا ومندهما جازت ويكون لبنى فلان استحسانا بناء على ان كلمة من للتبعيض عندة وللبيان عندهما كذا في البحر الرائق * فلو شاء الواقف بعضهم ثم مات الواقف ومات ذلك البعض منهم فنصيبهم يصرف الى الفقراء ولو شاء غير بنى فلان فالمشيئة باطلة كذا في محيط السرخسى * فان قال وضعتها في بنى فلان ونسألهم جازت مشيئته في بنى فلان وليس لاولادهم ونسلهم شيء كذا في الحاوى * اذا قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان على ان الى ان افضل من شئت منهم كان ذلك جائزا ويكون له ان يفضل من شاء ولورد المشيئة فقال لا شاء او مات كان الغلة بين بنى فلان بالسوية ولو حرم بعضهم ليس له ذلك وكذلك لو وقف على بنى فلان على ان لفلان ان يفضل من شاء منهم كان لفلان ان يفضل من شاء منهم كذا في المحيط * ولو جعل نصف الغلة لواحد بعينه والنصف الآخر للباقيين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الآخر بينه وبين الباقيين بالسوية لانه خصه بفضل النصف والتفضيل بالنصف يقتضى اشتراكه في النصف الباقي ولو قال ان اخص بغلتي من شئت فخص واحدا بالنصف جاز ولا شركة له في الباقي ولو شاء جميعهم جازت المشيئة كذا في محيط السرخسى * ولو قال ارضى صدقة موقوفة على ان الى ان اخص من شئت منهم فهو كما قال وله ان يخص من شاء منهم ولو دفع الكل الى واحد منهم جاز ولو دفع الكل الى الكل القياس ان لا يجوز عملا بكلمة من وفي الاستحسان يجوز ولو قال لا اخص واحدا منهم هذه السنة جاز وكان بينهم بالسوية كذا في المحيط * ولو قال ان احرم من شئت منهم فحرمهم الارجال جاز وليس له

ان يحرمهم جميعا في القياس وفي الاستحسان له ذلك وليس له ان يرد هاجليهم وصارا لوقف
 للفقراء ولو قال حرمهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنة وهي للفقراء والمشيمة
 ثابتة له فيما بعد ذلك فان مات قبل ان يحرم احدا منهم فالغلة بينهم جميعا ولو قال علي ان لي
 ان اخرج من شئت منهم فاخرج واحدا او الجميع جاز وصارت الغلة للفقراء وان اخرج
 واحدا ثم اراد ان يدخله لم يكن له ذلك وصار الوقف على الباقي لان المشيمة في الاخراج
 دون الادخال كذا في الحاوي * ثم ان كان في الوقف غلة وقت الاخراج ذكر هلال رح انه
 يخرج منها خاصة وعلى قياس ما ذكر في وصايا الاصل والجامع الصغير انه يخرج من الغلة
 ابدا فانه لو وصى بغلة بستانه وفي البستان غلة يوم موت الموصي فله الغلة الموجودة وما يحدث
 في المستقبل ابدا وعلى رواية هلال رح له الغلة الموجودة دون ما يحدث وهو المحكى من بعض
 اصحابنا كذا في محيط السرخسي * وان اخرج بان قال اخرجت فلانا وفلانا جاز والبيان
 اليه فان لم يبين حتى مات فالغلة تقسم على رؤوس الباقيين فيضرب لهما سهمان فان اصطاحا
 اخذاه بينهما وان ابيا او ابى احدهما وقف الا امر حتى اصطاحا كذا في البحر الرائق *
 ولو قال اخرجت فلانا لفلان فلا يخرج جميعا ولو قال علي ان ادخل من شئت فله ان يدخل
 من احب وليس له ان يخرج منهم احدا فان مات قبل ان يدخل احدا فالغلة لهم فان قال
 ادخلت فلانا في فلانها ابدا فهو كما قال ولو قال علي ولد عبد الله علي ان لي ان ادخل فيه
 ولد زيد لم يكن له ان يدخل فيها غير ولد زيد وله ان يدخل ولد زيد كلهم ويكونوا اربعة
 لو ولد عبد الله فان قال لا شاء ابن ادخلهم فقد انقطعت مشيئته فيهم والوقف لو ولد عبد الله كذا
 في الحاوي * رجل وقف وقفا على امهات اولاده الا من تزوج فانه لاشي لها فتزوجت منهم ثم
 طلقها فهذا علي وجهين اما ان لم يشترط الوقف في الوقف ان من تزوجت فطلقها زوجها
 طلقها ايضا وشرط في الاول لاشي لها لانه استثنى من تزوج وفي الوجه الثاني لها ذلك
 لانه استثنى من هذا المستثنى من طلقها زوجها والمستثنى من النفي اثبات وكذا لو وقف
 على بني فلان الا من خرج من البلد فخرج بعضهم ثم عاد وكذا لو وقف على بني فلان ممن
 يتعلم العلم وترك بعضهم ثم اشتغل فهو علي هذين الوجهين ايضا كذا في الوقفات
 الحامية * وفي وقف الخصا في لون رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده ونسله ومقبه

ابدا ما تنا سلوا من بعدهم على الفقراء والمساكين وشرط في الوقف ان كل من انتقل من مذهب
 ابي حنيفة رح الى مذهب الشافعي رح خرج من الوقف فهو على ما شرط فلو خرج واحد منهم
 الى مذهب الشافعي رح خرج من الوقف ولو ادعى بعضهم على بعض انها انتقل من مذهب
 ابي حنيفة رح الى مذهب الشافعي رح وانكر ذلك امدى عليه فالقول في ذلك قوله
 وعلى المدعى بينة على ذلك كذا في الذخيرة * ولو وقف على ولادة وشرط ان من انتقل
 الى مذهب المعتزلة صار خارجا فان انتقل منهم واحد صار خارجا وكذا لو كان الوقف
 من المعتزلة وشرط ان من انتقل الى مذهب اهل السنة صار خارجا اعتبر شرطه وواو شرط
 ان من انتقل من مذهب اهل السنة الى غيره فصار خارجا او رافضيا خرج فلو اقرق والعيان
 بالله تعالى من الاسلام خرج * المرأة والرجل سواء فلو شرط ان من خرج من مذهب الانبياء
 الى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد الى مذهب الانبياء لا يعود الى الوقف الا بالشرط
 وكذلك لو عيى الوقف مذهباً من المذاهب وشرط انه من انتقل منه خرج اعتبر شرطه وكذلك
 لو شرط ان من انتقل من قرابته من بغداد لاحق له اعتبر لكن هنا اذا عاد الى بغداد ودعا الى الوقف
 كذا في البحر الرائق * ان اقال ارضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدأ على زيد وصبر وما عاشا
 ومن بعدهما على المساكين على ان يبدأ بزيد فيعطى من غلته في كل سنة الف درهم ويعطى عمرو
 قوته لسنة فهو جائز على ما قال فان فضل بعد ذلك من الغلة شىء كان بينهما وان لم يكن غلة
 سنة الا الف درهم يعطى ذلك زيد او كذلك ان كان اقل من الف فذلك كلها لزيد فلان مات زيد
 ثم جاءت غلة لسنة يعطى عمرو وقوته لسنة فان كانت الغلة ثلاثة آلاف درهم وقوت عمرو وخمسة الف درهم
 دفع اليه الف درهم ويكون له تمام نصف الغلة وذلك خمس مائة يكون الف درهم وخمسة مائة
 للمساكين فان لم يمت زيد ومات عمرو اعطى زيد الف درهم سمي له وتماص نصف الغلة
 ويكون الباقي للمساكين ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على زيد وخاله وعمرو يبدأ بزيد فيكون له
 غلة هذه الصدقة ابدأ ما عاش ثم لعمرو فيكون له غلة هذه الصدقة ابدأ ما عاش ثم لخاله فيكون له
 غلة هذه الصدقة ابدأ ما عاش ثم ينفذ ذلك على ما ذكر من تقدم بغضهم فاذا انقضوا كانت
 الغلة للفقراء كذا في المحيط * في سير العيون حبس فرسا في سبيل الله عشر سنين ثم هى مردونة
 على صاحبها فهو باطل وعن يوسف بن خالد الشمنى استاذ هلال رح ان الوقف جائز والشرط

باطل كذا في الذخيرة * ولجعل فرسه في الجهاد او في السبيل على ان يمسكه ما دام حيا صحيح
لانه لو لم يشترط كان له ذلك والجعل في السبيل ان يجاهد عليه فان اراد ان ينتفع به في غير ذلك
ليس له ذلك واجره لا يصح الا اذا احتاج الى النفقة كذا في الوجيز * ومن الشروط المعتمدة
ما صرح به الخصاف لو شرط ان لا يواجر المتولى الارض فان آجرها فاجرتها باطل وكذا
اذا شرط ان لا يعامل على ما فيها من نخل او اشجار وكذا اذا شرط ان المتولى اذا آجرها
فهو خارج من التولية فاذا خالف المتولى صار خارجا ويوليها القاضي من يثق بامانه وكذا
اذا شرط انه ان احدث احد من اهل هذا الوقف حدنا في الوقف يريد ابطاله كان خارجا اعتبر
فان نازع البعض وقال اردت تصحيح الوقف وقال سائر اهل الوقف انما اردت ابطاله نظر القاضي
في القوم الذين تنازعوا فان كانوا يريدون تصحيحه فله ذلك وان كانوا يريدون ابطاله اخراجهم
واشهد على اخراجهم ولو شرط ان من نازع القيم وتعرض له ولم يقل لابطاله فنازعه البعض وقال
منعني حتى صار خارجا ولو كان طالبا بحقه اتباعا للشرط كما لو شرط ان من طالبه بحقه فللمتولي اخراجه
وليس له امارته بدون الشرط كذا في البحر الرائق * الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم
في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض او مات البعض والبعض حتى
الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح القدير * وفي الاسعاف
لا يولي الا امين قادر بنفسه او بناؤه ويستوي فيه الذكر والانثى وكذا الاعمي والبصير وكذا المحدود
في قذف اذا تاب ويشترط للصحة بلوغه وعقله كذا في البحر الرائق * وان جعل ولاية الى
من يخلف من ولده ولي القاضي امر الوقف رجلا يخلف ولده ويكون موضعا للولاية فيكون الولاية اليه
وهذا استحسان وكذا لك لو وصى الى صبي في وقفه فهو باطل في القياس ولكني استحسن
ان يكون الولاية اليه اذا اكبر واذا جعل الى غائب نصب القاضي رجلا حتى اذا حضر الغائب
وب عليه كذا في الحاوي * ولا يشترط الحرية والاسلام للصحة لما في الاسعاف ولو كان عبدا
يجوز قياسا واستحسانا والذمي في الحكم كالعبد فلو اخرجهما القاضي ثم امتق العبد واسلم الذمي
لا يعود الولاية اليهما كذا في البحر الرائق * وفي فتاوى محمد بن الفضل سئل ممن شرط
في اصل الوقف الولاية لنفسه ولاولاده قال يجوز بالاجماع كذا في التاتارخانية * رجل وقف

كتاب الوقف (٥٠٠) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف

وقفا ولم يذكر الولاية لاحد قبل الولاية للمواقف وهذا على قول ابي يوسف رح لان عنده التمليم ليس بشرط اما عند محمد رح لا يصح هذا الوقف وبه يقتضي كذا في السراجية * وقف ضيعة له واخرجها من يده الى قيم ثم اراد ان يأخذها من يده فان كان شرط لنفسه في الوقف ان له العزل والاخراج من يد القيم كان له ذلك وان لم يكن شرط ذلك فعلى قول محمد رح ليس له ذلك وعلى قول ابي يوسف رح له ذلك ومشائخ بلخ رحمهم الله يفتون بقول ابي يوسف رح وبهذا اخذ الفقيه ابو الليث رح ومشائخ بخارا يفتون بقول محمد رح وبه يقتضي كذا في المصنوعات * ولو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمور على الوقف فللقاضي ان ينزها من يده كذا في الهداية * ولو ترك العماره وفي يده من غلته ما يمكنه ان يعمره فالبقاصي يجبر على العماره فان فعل والا اخرجهم من يده كذا في المحيط * ولو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط ان ليس لسultan او قاض عزله فان لم يكن هو مأمورا في ولاية الوقف كان الشرط باطلا وللقاضى ان يعزله ويولى غيره كذا في فتاوى قاضى خان * للقاضى ان يعزل الذى نصبه الواقف اذا كان خبر الوقف كذا في الفصول العمادية * ان شرط ان يليه فلان وليس لى اخراجه فالتولية جائزة وشرط منع الاخراج باطل كذا في محيط السرخسى * ولو جعل اليه الولاية في حال حيوته وبعد وفاته كان جائزا وكان وكيله في حالة الحيوه وصيا بعد الموت ولو قال وليتك هذا الوقف فانما له الولاية حال حيوته لا بعد وفاته ولو قال وكلتك بصديقى هذه في حيوتى وبعد وفاتى فهو جائز وهو وكيله في حيوته ووصيه بعد وفاته كذا في الذخيرة * ولو لم يجعل له قسما حتى حضرته الوفاة فوصى الى رجل يكون وصيا في امواله قسما في اوقافه ولو اوصى الى آخر بعد ذلك يكون الثانى وصيا ولا يكون قسما ولو لم يجعل قسما حتى نصبه القاضى قسما وقضى بقوامته لم يملك الواقف اخراجه لينزله بنفسه كذا في الفتاوى العتابية * لو اوصى اليه في الوقف خاصه فهو وصى في الاشياء كلها في قول الشيخين يوسف رح في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في النيانية * وعلى هذا لو اوصى الى رجل في الوقف واوصى الى آخر في ولده او اوصى الى رجل في وقف بعينه واوصى الى آخر في وقف آخر بعينه كانا وصيين فهما جميعا كذا في الذخيرة * ولو وقف ارضه وجعل ولايتها الى رجلين حال حيوته وبعد وفاته فلما حضرته الوفاة اوصى الى رجل ذكر هلال من محمد رح انه

كتاب الوقف (٥٠٦) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الأوقاف

الوصي يشارك القيم في امر الوقف كأنه جعل ولاية الوقف اليهما كذا في المحبط * ولو وقف أرضين وجعل لكل متوليا لا يشارك أحدهما الآخر ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلا آخر وصيا يكون شريكا للمتولى في امر الوقف إلا أن يقول وقفت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلانا وصيا في تركاتي وجميع اموري فم يتفرد كل منهما بما فوض اليه كذا في البحر الرائق نا فلا عن الاسعاف * وان شرط أن يليه فلان بعد موتي ثم بعده يليه فلان ثم بعده يليه فلان فهذا الشرط جائز كذا في محيط السرخسي * واذا قل اوصيت الى فلان ورجعت من كل وصية لي كانت ولاية الوقف اليه وخرج المتولى من أن يكون متوليا وان جعل الواقف الولاية الى اثنين او صارت الولاية الى الوصي والمتولى لم يكن لأحدهما بيع غلة الوقف وينبغي على قول ابي حنيفة رح أن يكون له ذلك فان باع أحدهما وأجاز الآخر أو وكل أحدهما صاحبه به جاز كذا في الحاوي * وان أوصى الى رجل في وقفه واشترط عليه أنه ليس له أن يوصى الى غيره جاز الشرط كذا في الظهيرية * وان مات أحدا لوصيين وأوصى الى جماعة لم يتفرد واحد بالتصرف ويجعل نصف الغلة في يدي الجماعة الذين قاموا مقام الوصي الهالك كذا في الحاوي * ولو أن الواقف جعل ولاية الوقف الى رجلين بعد موته ثم أن أحدا الرجلين أوصى الى صاحبه في امر الوقف ومات جاز تصرف الوريث منهما في جميع الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أوصى الى رجلين فقبل أحدهما وأبى الآخر فالقاضي يقيم مكانه رجلا آخر حتى يجتمع رأي الرجلين كما قصد الواقف ولو فوض القاضي الولاية تماماها الى هذا الذي قبل جاز وهذا يجب أن يكون بخلاف كذا في الظهيرية * وان أوصى الى رجل وصبي أقام القاضي بدل الصبي رجلا كذا في الحاوي * ولو جعلها لفلان الى أن يدرك ولدي فاذا أمرك كان شريكه لا يجوز ما جعله لابنه في زوية الحسن وقال ابو يوسف رح يجوز ولو أوصى الى رجل بان يشتري بمال سماء أرضا ويجعلها وقفا على وجه سماه له واشهد على وصيته جاز ويكون متوليا واه الايصاء به لغيره وان نصب متوليا على وقف ثم وقف وقفا آخر ولم يجعل له متوليا لا يكون المتولى الاول متوليا على الثاني إلا أن يقول انت وصبي كذا في البحر الرائق * لو شرط الولاية لولده على أن يليها الافضل فالأفضل من ولده يكون الولاية الى افضل اولاده فان صار افضلهم فاستأفوا الولاية لمن يليه في الفضل فان ترك الافضل انفسق وصا را عدل وافضل من الثاني فالولاية تنتقل اليه

كتاب الوقف (٥٠٧) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف

في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي * ولو قال الواقف ولاية هذا الوقف الى الافضل فالافضل من ولدي وابي الافضل القبول في الاستحسان الولاية لمن يليه في الفضل لان ابا الافضل بمنزلة موته كذا في المحيط * ولو جعل الولاية لافضل اولاده وكانوا في الفضل سواء يكون اكبرهم سنا ذكرا كان او انثى ولو لم يكن فيهم احدا هلا لها بالقاضي يقيم اجنبيا الى ان يصير احد منهم اهلا لها فيرد اليه ولو جعلها لثنيين من اولاده وكان منهم ذكرا و انثى صالحين للولاية تشارك فيها لصدق الولد عليها ايضا بخلاف ما لو قال لرجلين من اولادي فانه لا حق لها في كذا في البحر الرائق * ولو ولي القاضي افضلهم ثم صار في ولده من هو افضل منه فالولاية اليه واذا امتوى الاثنان في الصلاح فالاعلم بامر الوقف اولي ولو كان احدهما اكثر ورعا وصلا حوالا خرا علم بامور الوقف فالاعلم اولي بعد ان يكون بحال يؤمن خيانه كذا في الذخيرة * في الحاوي وفي نوادر ابن سمانة عن محمد بن حمرح اذا وصى الى ابنه الصغير جعل القاضي له وصيا فاذا بلغ لم يكن له ان يخرج الوصي الا بامر القاضي كذا في التاتارخانية * ولو جعل الولاية الى عبدا لله حتى يقدم زيد فهو كما قال فاذا قدم زيد فكلاهما واليان عند ابي حنيفة رجح كذا في الظهيرية * الا ان يقول فان اقدم فلان فالولاية اليه فم لا يكون للحاضر ولاية اذا قدم الغائب وقال ابو يوسف وهلال رجح الولاية تنتقل الى القادم وزالت ولاية الحاضر كذا في محيط السرخسي * ولو قال ولايتها الى عبد الله مادام بالبصرة فهو على ما شرط وكذلك لو قال الى امرأتي ما لم تتزوج فاذا تزوجت فلا ولاية لها ولو قال الولاية الى عبد الله ومن بعده الى زيد فمات عبد الله واوصى الى رجل كانت الولاية لزيد كذا في الحاوي * اذا مات المتولي والواقف حي قال رأي في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي وان كان الواقف ميتا فوصيته او الى من القاضي فان لم يكن اوصى الى احد فالرأي في ذلك الى القاضي كذا في الفتاوى الصغرى * وفي الاصل الحاكم لا يجعل القيم من الاجانب مادام من اهل بيت الواقف من يصلح اذ لك وان لم يجد منهم من يصلح ونصب غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه منه الى اهل بيت الواقف كذا في الوجيز * وفي الحاوي ذكر الا نصارى في وقفه ان اخرج الوالي وصى الواقف من ولاية الصدقة لفساد فصلح بعد ذلك اتري ان يرد الى ولايته قال نعم فان لم يكن من يتولا من جيران الواقف وقرباؤه الا برزق ويفعل واحد من غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضي ينظر في ذلك ما هو الافضل لاهل الوقف واصلاح

للمصدق كذا في التا تاريخا بية * قال في جامع الغصولين لو شرط الواقف ان يكون المتولى من اولاده واولاد اولاده هل للقاضي ان يولي غيره بلا خيانة ولو ولاء هل يكون متوليا قال شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده لا كذا في النهرا الفائق * لو مات القاضي او مزل يبقى من نصبه على حاله كذا في الفتية * وللمتولى ان يفرض لغيره عند موته كالوصي له ان يوصي الى غيره الا انه كان الواقف جعل لذلك المتولى مالا مسمى لم يكن ذلك لمن اوصى اليه بل يرفع الامر الى القاضي اذا تبرع بعمله ليفرض له اجر مثله الا ان يكون الواقف جعل ذلك لكل متول وليس للقاضي ان يجعل للذي كان ادخله ما كان الواقف جعله للذي كان ادخله كذا في فتح القدير * واذا اراد المتولى ان يقيم غيره مقام نفسه في حيوته وصحته لا يجوز الا اذا كان لتفويض اليه على سبيل التعميم كذا في المحيط * لو كان الوقف على ارباب معلومين يحصى عددهم فنصبوا متوليا لهم بدون امر القاضي تكلموا فيه كثيرا قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار انه لا يصح التولية منهم ومن شيخ الاسلام ابي الحسن انه قال كان مشائخنا راجح يجيبون انهم اذا نصبوا متوليا يصير متوليا كما لو اذن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ طهيران بن ان الافضل ان ينصبوا متوليا ولا يعلم القاضي به لما عرفوا من اطماهم في الاوقاف قال العبد هذا في زماننا وقد تحقق بالوقوع ما كان محتملا للفساد فوجب الاخذ بفتوى المتأخرين كذا في الغيبة * وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم فمات القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير امر القاضي فقام هذا المتولى بعمارة المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشائخ في هذه التولية والاصح انها لا تصح ويكون نصب القيم الى القاضي ولا يكون هذا المتولى ضامنا لما انفق في العمارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولى آجر الوقف اجر الغلة وانفق لانه اذا لم يصح التولية يصير فاصبا والغاصب اذا آجر الغصب كان الاجر له كذا في فتاوى قاضي خان * وانت تعلم ان المفتي به تضمين فاصب الاوقاف كذا في فتح القدير * واذا وقف على اولاده وهم في بلدة اخرى فلما قضى بلدهم ان ينصب فيما جعل له شيئا معلوما يأخذ كل سنة حل له قدر اجر مثله وان لم يشترط الواقف ذلك كذا في المراجعة * ولو ان قيمين في الوقف اقام كل قيم قاضي بلدة غير قاضي بلدة اخرى هل يجوز

كتاب الوقف (٥٠٩) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف

هل يجوز لكل واحد منهما ان يتصرف بدون الآخر قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد بنبغي ان يجوز تصرف كل واحد منهما ولو لولن واحد من هذين القاصيين اراد ان يعزل القيم الذي اقامه القاضي الآخر قال ان رأى القاضى المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك سواء كان في فتاوى قاضيخان *
نصب القاضي فيما آخر لا يعزل الا اول ان كان منصوب الواقف وان كان منصوبه ويعلمه عند نصب الثاني يعزل * فتاوى صامد متولى الوقف باع شيئاً منه او رهن فهو خياره فيعزل او يضم اليه ثقة ولو قال متول من جهة الواقف عزلت نفسى لا يعزل الا ان يقول له او للقاضى فيخرجه كذا في الغنية * اجر القيم ثم عزل ونصب قيم آخر فقيل اخذ الاجر للمعزول والاصح انه للمنصوب لان المعزول اجره للوقف لانفسه ولو باع القيم دارا اشتراها بمال الوقف فله ان يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع باكثر من ثمن المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره فللمنصوب اقالته بخلاف كذا في البحر الرائق * اواقف جعل للوقف فيما فلول مات القيم له ان ينصب آخر وبعده موته للقاضى ان ينصب والا فضل ان ينصب من اولاد الموقوف عليه واقاربته مادام يوجد منه احد يصلح لذلك كذا في التهذيب * وان كان في الارض الموقوفة نخلة وخاف القيم هلاكها كان للقيم ان يشتري من غلة الوقف تصميلا فيغرسه كيلا ينتطع كذا في فتاوى قاضى خن * وهو نظير الدار الموقوفة يؤمر بادخال خشبة اولبنة ونحوهما حتى لا تخرب كذا في الغنية * فان كانت قطعة من هذه الارض سبخة لا تنبت شيئا فيحتاج الى كسح وجهها واصلاحها حتى تنبت كان للقيم ان يبدأ من غلة جملة الارض بمؤونة اصلاح تلك القطعة كذا في المحيط * ثم اعلم ان النعمير انما يكون من غلة الوقف اذا لم يكن الخراب يصنع الحد ولذا قال في الوالوجية رجل اجر دارا موقوفة فجعل المستاجر رواقها مر بطاير بط فيها الدواب وخر بها يضمن كذا في البحر الرائق * واذا اراد القيم ان يبنى فيها قرية ليكثر اهلها وحفاظها ويحدث فيها الغلة لحاجته الى ذلك كان لهما ان يفعل ذلك وهذا كالنعمان الموقوف على الفقراء ان احتيج فيه الى خادم يكسح النعمان ويفتح الباب ويسده فيسلم المتولى بيتا من بيوتهم الى رجل بطريق الاجرة له ليقوم بذلك فهو جائز كذا في الظهيرية * ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصر يرضب الناس في استيجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة الررع والنخيل كان للقيم ان يبنى فيها بيوتا فيؤاجرها بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة بعيدة من بيوت المصر فان ثمة لا يكون للقيم ان يبنى فيها بيوتا يؤاجرها كذا في فتاوى قاضيخان *

فان كان المهرود له غلة الارض جماعة رضى بعضهم بان يرمه المتولى من مال الوقف وابى البعض فمن اراد العمارة عمر المتولى حصته بحصته ومن ابى يواجر حصته ويصرف غلتها الى العمارة التي ان يحصل العمارة ثم تعاد اليه كذا في خزائن المفتين * وهكذا في الحاوى * ذكر في فتاوى ابى الليث حانوت موقوف على الفقراء وله قيم بنى رجل في هذا الحانوت بناء بغير ان القيمة ليس له ان يرجع بذلك على القيم فبعد ذلك ينظر ان كان امكنه رفع ما بنى من غير ان يضر البناء القديم فله رفعه وان لم يمكنه رفع ما بنى من غير ان يضر البناء القديم فليس له رفعه ولكن يترى ان يبنى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذها ان لم يرض هو بتملك القيم البناء للموقف بالقيمة وان اصرح مع الوصى على ان يجعل البناء للموقف ببذل يجوز لكن ينظر الى قيمته مبنيا والى قيمته منزوها فابهما كان اقل لا يجاوز ذلك كذا في المحيط * واذا وقف رجل داره على ان يسكنها فلان مدة حيواته او عشرين او اكثر ثم بعد ذلك للمساكين فهو جائز وليس له ان يواجرها وله ان يسكن فيها بنفسه وعياله ووصيفه فان كان الموقف عليهم جماعة فاراد بعضهم ان يسكنها واراد بعضهم ان يواجرها امرهم الحاكم بانها يؤتم من اراد ان يسكن سكن ومن اراد ان يواجرها آجر كذا في الحاوى * وان شرط الواقف ان غلتها له فلا رواية فيه من المتقدمين واختلف المتأخرون في الموصى له بغلة الدار اذا اراد ان يسكنها قيل ليس له ذلك فالاختلاف في الوصية بالغلة يكون اختلافا في الوقف دلالة وقيل الاحتياط ان يواجر القيم من غير الموقف عليه وبأخذ الاجرة ويرده اليه كذا في محيط السرخسى * فان قال الواقف على ان يعتلواها وليس لهم ان يسكنوها فهو من شرط كذا في الحاوى * وليس للتيم ان يأخذ ما فضل من وجه عمارة المدرسة دينا ليصرفها الى الفقهاء وان احتاجوا اليه كذا في القنية * اذا اجتمع من غلة ارض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف يحتاج الى الاصلاح والعمارة ايضا ويخاف القيم انه لو صرف الغلة الى المرممة يغوته ذلك البر فانه ينظر ان لم يكن في تاخير اصلاح الارض وممرته الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرممة الى الغلة الثانية وان كان في تاخير المرممة ضرر بين فانه يصرف الغلة الى ممرته فان فضل شيء يصرفه الى ذلك البر والمراد من وجه البر ههنا وجه فيه تصديق بالغلة على نوع من الفقراء نحو فك اسارى المسلمين او اعانة الغازي المنقطع

فاما عمارة مسجد او رباط او نحو ذلك مما ليس باهل للتمليك لا يجوز صرف الغلة اليه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو صرف المتولي على المستحقين وهناك عمارة لا يجوز تأخيرها وانه يكون ضامنا فاذا ضمن ينبغي ان لا يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم في هذه الحالة قياسا على مودع الابن اذا انفق على الابوين بنير اذنه او بغير اذن القاضي فانهم قالوا يضمن ولا رجوع له على الابوين كذا في الجمر الرائق * حانوت من الوقف مال على حانوت لرجل و مال الثاني على الثالث وتعطلت و ابي القيم ان يعمر الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحبى الحانوتين ان ياخذ القيم باقامة المائل و رده الى موضعه من الوقف و ازالة الشاغل من ملكهما وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين ان يرفعوا الامر الى القاضي فيما مر القاضي القيم بالاستدانة كذا في فتاوى قاضي خان * متولي وقف بنى في حصة الوقف فهو للوقف ان بناه من مال الوقف او من مال نفسه نواف للوقف اولم ينوشيا وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له والا جنبي اذا بنى ولم ينوفله ذلك وكذا الغرس كذا في الفنية * لو انفق دراهم الوقف في حاجته ثم انفق مثلها في مرمة الوقف يبرأ من الضمان قيم وقف ادخل جذما في دار الوقف ليرفع من غلته له ذلك * المتولي لو انفق على الوقف من ماله و شرط الرجوع له الرجوع كذا في السراجية * اذا قال القيم او المالك لمستأجرها اذنت اك في عمارتها فعمرها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعتة الى المالك اما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبا لوعة او شغل بعضها كالتنوير فلا يرجع ما لم يشترط الرجوع كذا في الفنية * التيممة سئل ابوا الفضل عن الوقف اذا كان ربع غلته الى العمارة وثلاثة ارباعها الى الفقراء فلم يحتج المدرسة في تلك السنة هل يجوز للقيم ان يصرف من ذلك الى الفقهاء على وجه الدين و ياخذ ذلك من غلته من السنة الثانية اذا احتاج اليها فقال لا سئل ابو حامد فا جاب بمثله كذا في التاتار خانية * وقف ضيعة على فقراء قرابته وقريته وجعل آخره للمساكين جاز يحصون اولوا ان اراد القيم ان يفضل البعض فالممثلة على وجوه ان كان الوقف على فقراء قرابته وقريته وهم لا يحصون او يحصون او احد الفريقين يحصون والاخر لا يحصون ففي الوجه الاول للقيم ان يجعل نصف الغلة لفقراء قرابته ونصفها لفقراء القرية ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم و يفضل البعض كما يشاء لان قصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثاني

يصرف الى الفريقين بعدد هم وليس له ان يفضل البعض على البعض لان قصده الوجبة وفي الوجبة الحكم كذلك وفي الثالث يجعل الغلة بين الفريقين اولا فيصرف الى الذين يحصون بعدد هم والى الذين لا يحصون سهم واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاء ويفضل البعض في هذا السهم كما بينا وهذا التفريع على قولهما وما على قول محمد رج لا يثنى كذا في الوجيز * ولو وقف على فقراء اهل هذه البلدة فان كانوا لا يحصون اعطى القيم ايهم شاء وان كانوا يحصون ثم على عدد رؤسهم على السواء يستوي فيه المذكور الا بشي ولو صرف القيم بضمين واحد منهم الى نفسه ان شاء ضمنه وان شاء اتع شراكة فان شرط كل واحد قوته يعطى ما يمكنه من الطعام والكسوة والمسكن ثم ان كان الوقف ضيعة يعطى كل واحد قوت سنة والمستغلات قوت كل شهر كذا في الفتاوى العنابية * واذا خرب ارض الوقف واراها القيم ان يبيع بعضها ليرم الباقي بثمن ما باع ليس له ذلك فان باع القيم شيئا من البناء لم يهدم ليهدم او تخلت جنة ليقطع فالبيع باطل فان هدم المشتري البناء او صرم النخل ينغى للقاضي ان يخرج القيم من هذا الوقف لانه صار خائنا ثم القاضي ان شاء ضمن قيمته ذلك البائع وان شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع نفذ بيعه وان ضمن المشتري يبطل بيعه كذا في الذخيرة * ارض وقف خاف القيم من وارث الواقف او من ظالم له يبيعه ويتصدق بالثمن كذا ذكر في النوازل والفتاوى على انه لا يجوز كذا في السراجية * الاشجار الموقوفة ان كانت مثمرة لم يجز بيعها الا بعد القلع وان كانت الاشجار غير مثمرة جاز بيعها قبل القلع كذا في المضمرة * اما بيع اشجار الوقف ينظر ان كانت لا ينتقص ثمرة الكرم بطلها لا يجوز بيعها وان كانت ينتقص ثمرة الكرم بطلها ينظر ان كانت ثمرة الشجر تزيد على ثمرة الكرم ليس له ان يبيعها ويقطعها وان كانت بنتقص من ثمرة الكرم فله ان يبيعها وان كانت اشجارا غير مثمرة وينتقص ثمرة الكرم بطلها فله ان يبيعها ويقطعها وان لم ينتقص ثمرة الكرم بطلها فليس له ان يبيعها ويقطعها وان كانت اشجار الدلب والخلاف ونحوه جاز له بيعها لانها بمنزلة الغلة والثمرة لان الخلاف والدلب اذا قطع ينبت ثانيا وثالثا وكذا لو باع ورق اشجار التوت جاز فلواراد المشتري قطع فوائده هذه الاشجار يمنع ولو امتنع المتولي من منع المشتري عن قطع القوائم كان ذلك خيانة كذا في محيط المرخسي * شجرة جوز في دار وقف فخرت الدار لم يبع القيم الشجرة لاجل صارة

عمارة الوقف لكن يكرى الدار ويعمرها ويستعين بالجزء على العمارة لا بنفس الشجرة كذا في السراجية * متولى المسجد اذا اشترى بمال المسجد حانوتا او دارا ثم باعها جاز اذا كانت له ولاية الشراء هذه المسئلة بناء على مسئلة اخرى ان متولى المسجد اذا اشترى من غلة المسجد دارا او حانوتا فهذه الدار وهذه الحانوت هل تلتحق بالحوانيت الموقوفة على المسجد ومعناه انه هل يصبر وقفا خلتى المشائخ رح قال الصدر الشهيد المختار انه لا يلتحق ولكن يصير مشتغلا للمسجد كذا في المضمرات * ولو اشترى بعلته ثوبا ودفعه الى المساكين يضمن ما نقد من مال الوقف لوقوع الشراء له كذا في البحر الرائق نافلا من الاسعاف * اذا وقف دار على الفقراء فالقيم يؤجرها ويبدأ من غلتها بعمارتها وليس للقيم ان يسكن فيها احدا بغير اجر كذا في المحيط * جامع الجوامع انهدم وبني ثانيا فساكنوه احق الا انه اذا انهدم بحيث لم يبق بيت كذا في التاتارخانية * وان مات القيم بعد ما اجر لا يبطل الاجارة وان كان الواقف هو الذى اجر ثم مات ففيه قياس واستحسان القياس ان يبطل الاجارة وبه اخذا بوبكر الاسكاف وفي الاستحسان ان لا ينقض الاجارة كذا في الذخيرة * في فتاوى محمد بن الفضل متول اجر الوقف ومات المتولى والمسناجر قبل انقضاء المدة فالزرع لورثة المستاجر الذى زرع ببذره وعليهم ما نقصت الارض من المزارعة ويصرف ذلك الى مصالح ارض الوقف دون الموقوف عليهم كذا في الحاوى للحصيري * والناسى اذا اجر الدار الموقوفة ثم غزل قبل انقضاء المدة لا يبطل الاجارة كذا في المضمرات * فان كان الموقوف عليه هو المتولى ايضا فاجر ثم مات لم ينتقض الاجارة وان كانت الغلة له كذا في الحاوى * وكذا لو مات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا يبطل الاجارة ثم ما وجب من الغلة الى ان مات هذا الموقوف عليه يصرف الى كل واحد منهم حصته وحصته المبيت يصرف الى وارثه وما وجب من الغلة بعد موت هذا فهو تكون لمن بقى وكذا لو مات بعضهم بعد موت الاول بمدة فهو على هذا القياس كذا في فتاوى قاضى خان * فان عجلت الاجارة واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات احدهم القياس ان تنتقض القسمة ويكون للذى مات حصته من الاجارة مقدار ما عاش ولكننا نستحسن ولا ننقض القسمة وكذلك على هذا لو شرط تعجيل الاجارة كذا في الظهيرية * قال اذا اجر دار الوقف سنة بمائة درهم والموقوف عليهم ثلاثة نفر ثم مات احدهم بعد مضي ثلث سنة ومات الآخر بعد مضي ثلث آخر من السنة

وبقي الثالث فان الثلث الاول من الاجرة بين ورثة الميت الاول وبين ورثة الميت الثاني وبين الباقي اثلا والثلث الثاني بين ورثة الثاني وبين الباقي نصفان والثلث الثالث كله للباقي فيخرج المسئلة من ثمانية عشر كذا في المحيط * في جامع الفتاوى اذا مات الوقف من وصي نصبه فللوصي ان يؤاجره وان كان آجرا اجارة فاسدة فعلى المستأجر اجر مثلها فيما اذا استعملها لا يزاد على ما رضى به الوصي كذا في التاتارخانية * متولى الوقف اذا آجر دارا موقوفة على الفقراء والمساكين اكثر من سنة لا يجوز وان لم يشترط فالمحتار ان يقضى بالجواز في الضياع في ثلث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع يقضى بعدم الجواز اذا زاد على السنة الواحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا شيء يختلف باختلاف المواضع والزمان كذا في السراجية * وهو المختار للفتاوى وكذلك المزارعة والمعاملة كذا في محيط السرخسي * وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يفتي بان المتولى لا ينبغي له ان يؤاجر اكثر من ثلث سنين ولو آجر جازت الاجارة وهذا قريب بما هو المختار لان عمله يدل على رؤية المصلحة كذا في الغياثية * فان كان الوقف شرط ان لا يؤاجر اكثر من سنة والناس لا يرضون استيجارها سنة وكان اجارتها اكثر من سنة ادر على الوقف وانفع للفقراء فليس للقيم ان يخالف شرطه ويؤاجرها اكثر من سنة الا انه يرفع الامر الى القاضي حتى يؤاجرها القاضي اكثر من سنة فان كان الوقف ذكر في صك الوقف ان لا يؤاجر اكثر من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان للقيم ان يؤاجرها بنفسها اكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي هكذا في فتاوى قاضي خان * في دار مريض بيت وقف ولا يستاجر لغلته الا باجارة طويلة ان كان له مسلك الى الطريق الاعظم لا يؤاجر بالطويلة ولا يؤاجر كذا في الوجيز * ولا يجوز اجارة الوقف الا باجر المثل كذا في محيط السرخسي * استأجر حانوت وقف باجر مثل فجاء آخرو زاد الاجرة لم تفسخ الا على كذا في السراجية * واذا استأجر ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل حتى جازت الاجارة فرخصت اجرتها لا تفسخ الاجارة كذا في المحيط * في الكبرى رجل استأجر ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل فلما دخل السنة الثانية كثرت الرضبات وازداد اجرة الارض ليس للمتولى ان ينقص الاجارة لنقصان اجر المثل كذا في المضمرات * حانوت لرجل في ارض وقف فابى صاحبه ان يستأجر الارض باجر المثل فان كانت العمارة بحال لورفعت يستأجر باكثر مما يستأجره

فانه يؤمر برفع العمارة والافتترك في يده بذلك الاجر كذا في السراجية * استأجر مرسنة موقوفة من المتولى مدة باجر المثل وبنى عليها باذن المتولى فلما مضت المدة زاد آخر على اجر تلك المدة للمدة المستقبله فرضى صاحب السكنى بتلك الزيادة هل هو اولى اجيب بانه نعم اولى كذا في الفصول العمادية * في وقف الخصاف الوقف اذا أجاز الوقف اجارة طويلة ان كان يحاف على رقبته التلف بسبب هذه الاجارة فللمحاكم ان يبطل الاجارة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى اهل مصر قند خان او رباط سبيل اراد ان يخرب يؤجر وينفق عليه فاذا صار معمورا لا يؤجر كذا في المحيط * اذا خرب الوقف ومجز المتولى من همارته آجرها القاصي وممرها من اجرتها فاذا صار معمورا يرد ها الى المتولى كذا في التهذيب * لو استأجر المتولى اجيرا بدراهم ودانق واجر مثله درهم فاستعمله في عمارة الوقف ونقد الاجرة من مال الوقف يضمن جميع ما نقد كذا في الظهيرية * ولا يجوز اعمارة الوقف والاسكان فيه كذا في محيط السرخسى * متولى الوقف اذا اسكن رجلا بغير اجرة ذكره لال رح انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين من المشائخ رحان عليه اجرا المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن صيانة للوقف وعليها لفتوى وكذا قالوا فيمن سكن دار الوقف بغير امر القيم كان عليه اجر المثل بالغاما بلغ كذا في المضمرة * المتولى اذا رهن الوقف بدين لا يصح وكذا اهل الجماعة اذا رهنوا وقف المسجد او واحد منهم فلو سكن المرتهن فعليه اجر المثل بالغاما بلغ معدة كانت للاستغلال او لم تكن قال الصدر الشهيد حسام الدين رح هو المختار للفتوى كذا في الغيانية * متولى المسجد اذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الثانى المنزل على المشتري وبطل القاضى بيع المتولى وسلم الدار الى المتولى الثانى فعلى المشتري اجر المثل كذا في فتاوى قاضى خان * ولو أجاز القيم الدار باقل من اجر المثل قدومالا يتغابن الناس فيه حتى لم تجز فسكنها المستأجر كان عليه اجر المثل بالغاما بلغ على ما اختاره المتأخرون وكذا اذا آجره اجارة فاسدة كذا في الفصول العمادية * واذا آجر العائم بامر الوقف ارض الوقف اجارة فغلب عليه الماء سقط الاجر فان قبضها المحتا جر فلم يزرعها فعليه الاجر وان كانت الاجارة فاسدة فقبضها المحتا جر ولم يزرع الارض او لم يسكن الدار فلا شيء عليه وافتى بعض المشائخ بوجوب اجر المثل

في الوقف بغير عقد كذا في الحاوي * وفي جامع الفصولين المتولي لو آجر دارا الوقف من ابنه البالغ او ابيه لم يجز عند ابي حنيفة رح الا باكثر من اجر المثل وكذا من تول آجر من نفسه لو خيرا صرح والا لاوله يفتى كذا في البحر الرائق * ولو آجر القيم دارا الوقف بعرض جاز عند ابي حنيفة رح قال بعض المشائخ انما يجوز في الوقف ما تعارفه الناس امنا واجرة من العروض في البيامات والاجارات مثل الحنطة والشعير فاما الثياب والعبيد ونحوها فلا يجوز بالاجماع كذا في الغياثية * ثم اذا جاز اجارة الوقف بالعرض على قول من قال بالجواز فالقيم يبيع العرض الذي هو آجره ويجعل ثمنه في سبيل الوقف كذا في المحيط * وللقائم بامر الوقف ان يزرعها بنفسه ويستاجر فيها الاجراء ويؤدي الاجر من الغلة كذا في الحاوي * ان آجر القيم الوقف وشرط المرمة على المستاجر بطلت الاجارة الا ان يسمي دراهم معلومة وبامره بان يصرفها في المرمة كذا في الذخيرة * ولا يجوز لمستأجر السبيل ان يبني فيه غرفة لنفسه الا ان يزيد في الاجرة ولا يضر بالبناء وان كان معطلا فالباء ولا يرغب المستاجر الا على هذا الوجه جاز من غير زيادة في الاجرة كذا في القنية * رجل وقف داره على قوم باعيانهم وجعل آخره للفقراء فأجر المتولي الدار من الموقوف عليهم جازت الاجارة كذا في المضمرات * الا انه يسقط حق المستاجر كذا في المحيط * وكذا فقير يسكن في الوقف للفقراء باجر فترك ما وجب عليه بحساب ما له يجوز لان الرواية محفوظة من علمائنا ان من له حق في مال بيت المال فترك عليه خراج ارضه لمكان حقه في بيت المال يجوز كذا هناك كذا في محيط السرخسي * الموقوف عليه اذا آجر الوقف قال الفقيه ابو جعفر رح في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له ان يؤجر الدور والحوانيت وان كان الوقف ارضا ان كان الواقف شرط البداية بالخراج والعشر وجعل للموقوف عليه ما فضل من العمارة والمؤونة لم يكن للموقوف عليه ان يؤجر كذا في فتاوى قاضي خان * واما اذا لم يشترط بداية الخراج والمؤون يجب ان يجوز اجارته ويكون الخراج والمؤونة عليه كذا في الذخيرة * لو كان الموقوف عليهم في ارض الوقف اثنين او ثلثا فتهاؤوا واخذ كل واحد ارضا ليزرعها لنفسه لا يجوز وعن ابي يوسف رح ان كانت الارض مشربة جازت مهاياتهم وان كانت خراجية لا تجوز كذا في فتاوى قاضي خان * وحكي من الفقيه ابي جعفر

ابن جعفر الهندواني رح انه قال وقد احتال بعض الصكاكين في زماننا في الصكوك في اجارة الوقف لما كان الفتوى على ان اجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة فذكروا في الصك ان الواقف وكل فلانا باجارة هذه الضيعة من فلان كل سنة بكذا ومتما اخرجته من الوكالة فهو وكيله و ارادوا بذلك بقاء الوقف في يد المستاجر اكثر من سنة قال الفقيه ابو جعفر رح الا انا نبطل هذه الوكالة في الوقف وان كان القياس يجوز تحريما مناصلا للاحوال الوقف كذا نبطل الاجارة الطويلة ولما جاز ابطال الوكالة صيانة للوقف يجوز ابطال هذه العقود المختلفة ايضا صيانة للوقف وعليه الفتوى كذا في المضمرات * رجل استاجر ارضا موقوفة وبنى فيها حانوتا وسكنها فلان خيره ان يزيد في الغلة ويخرجه من الحانوت ينظر ان كان آجره مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للقيم قسمة الاجارة فبعد ذلك رفع البناء ان كان لا يضربها لوقف فللباني رفعه وان كان يضرب ليس له رفعه فبعد ذلك ان رضى المستاجر ان يتملكه القيم بقيمته مبنيا ومنزوعا ايها كان اقل فيها والا فليترك الي ان يتخلص ملكه كذا في السراجية * وهذا اذا كان البناء من الباني بغير اذن المتولي فاما اذا كان البناء بامر المتولي كان البناء للوقف ويرجع الباني على المتولي بما انفق كذا في الذخيرة * وذكر في مجموع النوازل مثل نجم الدين النفسي من ارض وقف عليها بناء مملوك وكان صاحب السكنى قد استاجر الارض باجرة معلومة هي اجر مثلها يومئذ وبعد زمان تبدل صاحب البناء والمتولي ويريد صاحب البناء ان يؤدي مثل تلك الاجرة التي كانت في الماضي والمتولي الجديد لا يرضى الا باجرة المثل الآن هل للمتولي ذلك قال نعم كذا في الفصول انعمانية * متولى الوقف اذا آجر دار الوقف كان له ان يحتال بالغلة على مديون المستاجر اذا كان المديون مليا وان اخذ كغيلة بالاجر فهو اولي بالجواز كذا في فتاوى قاضي خان * في آخر اجارات فتاوى ابى الليث المتولي اذا باع الاشجار التي في ارض الوقف ثم آجر منه الارض فان باع الاشجار بعروقها دون الارض يجوز ان لم يكن الاجارة طويلة وان باع الاشجار من وجه الارض لا يجوز اجارة الارض وان كان قد دفع الاشجار منه معاملة سنة او سنتين وما اشبه ذلك ثم آجر الارض منه باجر المثل فعلى قول ابى حنيفة رح لا يجوز وعند ابى يوسف ومحمد رح المعاملة جائزة فجازت الاجارة والاحتياط ان يبيع الاشجار بعروقها ثم يؤجر الارض ليكون متفقا عليه كذا في المحيط * وللقائم بامر الوقف ان يستاجر الاجراء في عملها وحفر سواقيها وسائر ما يرجع الى مصالحها اذا كانت

نحتاج اليه كذا في الحاوي * واذا دفع ارض الوقف مزارعة يجوز اذالم يكن فيه مسجداً
 قدر ما لا يتغابن الناس فيها وكذلك لو دفع ما فيها من النخيل معاملة يجوز ان مات القيم
 قبل انقضاء مدة المزارعة والمعاملة لا تبطل المزارعة والمعاملة وان مات المزارع والمعامل
 فان المزارعة والمعاملة تبطلان وان دفع القيم ارض الوقف مزارعة سنين معلومة فهو جائز
 ان كان ذلك انفع واصح في حق الفقراء فقد جوز المزارعة سنين معلومة من غير النقد ير
 بالثلث وانه صحيح والمعنى الذي لاجله استحسن المشائخ ان لا يجوز الاجارة الطويلة على الوقف
 وهوان لا يؤدي الى ابطال الوقف عسى لا يتأتى في المزارعة واذا دفع ارض الوقف مزارعة
 او دفع نخيل الوقف معاملة ولا حظ فيه للوقف لا يجوز على الوقف ويصير غاصبا للارض فان
 سلمت الارض من النقصان فلا ضمان وان نقصت فالضمان واجب ان شاء على الدافع وان شاء
 على الآخذ ولا شيء للموقوف عليهم من الخارج من الارض واما الثمار فهي للموقوف عليهم
 ولا شيء للمدفع اليه من الثمار انما حقه في اجر مثل عمله على الدافع في ماله خاصة ولا يرجع
 به على الآخذ كذا في الذخيرة * ارض وقف بناحية استاجرها رجل من حاكمها بدراهم
 معلومة فزرعها فلما حصلت الغلة طلب المتولى الحصة من الغلة كما جرى العرف في المزارعة
 على النصف او على الثلث وقال الرجل على الاجر كان للمتولى ان باخذ الحصة كذا
 في خزائن المفتين * وهكذا في فتاوى قاضيخان * قال ارض الوقف اذا كانت عشيرة دفعها
 القيم مزارعة او معاملة فعشر جميع الخارج في نصيب الدافع وهذا على قول ابي حنيفة رح
 فان عنده في الاجارة بالدراهم العشر على الاجر كالخراج وعندهما يجب في الخارج فكذلك
 في المزارعة كذا في المحيط * قال هلال رح في وقفه اذا استرمت الصدقة وليس في يد القيم
 مايرمها فليس له ان يستدين عليها ومن الغنية ابي جعفر رح ان القياس هذا لكن يترك القياس
 فيما فيه ضرورة نحو ان يكون في ارض الوقف زرع ياكله الجراد ويحتاج القيم الى النفقة
 او طالبه السلطان بالخراج جائز له الاستدانة والاحوط في هذه الضرورات ان يستدين بامر
 الحاكم الا ان يكون بعيدا منه ولا يمكنه الحضور فح لا بأس بان يستدين بنفسه كذا في الظهيرية *
 هذا ان لم يكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت تفرق القيم الغلة على المساكين ولم يسك
 للخراج شيئا فانه يضمن حصة الخراج كذا في الذخيرة * قيم وقف طلب منه الخراج والجهايات

وليس في يديه شيء من مال الوقف فاراد ان يستدين قال ان امر الوقف بالاستدانة له ذلك وان لم يامر به تكموا والاصح انه ان لم يكن له به منه يرفع الامر الى القاضي حتى يامر بالاستدانة كذا قال الفقيه رح ثم يرجع في الغلة كذا في المضمرات * والعمارة لا بد منها فيستدين بامر القاضي واما غير العمارة فان كان تصرفا على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي كذا في البحر الرائق * ولو امتدان على الوقف ليجعل ذلك في ثمن البذر بامر القاضي يجوز بالاجماع وان فعل لا بامر به ففيه روايتان كذا في الغيانية * وهكذا في الذخيرة * المتولي اذا اراد ان يستدين على الوقف ليجعل ذلك في ثمن الرهن فان كان بامر القاضي يملك ذلك والا فلا كذا في السراجية * وتفسيرا لاستدانة ان لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة اما اذا كان للوقف غلة فانفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يرجع ذلك في غلة الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * أرض موقوفة في يدي اكارو كان فيها قطن فسرق القطن فوجده الاكار في منزل رجل فاخذ صاحب المنزل وخاصمه فقال صاحب المنزل ضمننت لك ان اعطيك مائة من القطن يحل للقيم ان ياخذ ذلك منه فهذا على ثلاثة اوجه اما ان يعلم ان صاحب المنزل يعطى خوفا من هتك الستر او يعلم انه سرق ذلك المقدار او اكثر او قرب ذلك او علم انه سرق لكن اقل مما يعطى ففي الوجه الاول لا يجوز له ان ياخذ وفي الوجه الثاني جاز وفي الوجه الثالث لا يجوز الا مقداره ما يعلم يقينا انه سرق كذا في المحيط * اكار تناول من مال الوقف فصالحه المتوالي على شيء ان وجدا المتولي بينة على ما ادعى او كان الاكار مقرالا يملك المتولي ان يحط شيئا منه ان كان الاكار غنيا وان كان محتاجا جاز ذلك اذا لم يكن ما على الاكار غنيا فاحشا كذا في فتاوى قاضيخان * اذا جعل الواقف للقائم بامر الوقف ما لا معلوما كل سنة للقيام بامر الوقف جاز ويكلف القائم ما يفعله مثله وجاءت العادة به من عمارة الوقف واستغلاله ورنع غلاته وتفريقها في وجوه الوقف كذا في الحاوي * ولا ينبغي ان يقصر في ذلك واما ما كان يفعله الوكلاء او الاجراء فليس له ذلك كذا في المحيط * حتى لو جعل الولاية الى امرأة وجعل لها اجرا معلوما لا تكلف الا مثل ما تنفع له النساء عرفا ولو نازع اهل الوقف القيم وقالوا للحاكم ان الواقف انما جعله في مقابلة العمل ولا يعمل شيئا لا يكلفه الحاكم من العمل الا يفعله الولاية هكذا في البحر الرائق * وان حدث للمتولي آفة مثل الجنون

كتاب الوقف . (٥٢٠) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف

او العمى او الخرس فان امكنه مع ذلك الامر والنهي فالاجر قائم وان لم يمكنه ذلك لم يكن له من الاجر شي فان طعن في الوالي طامس لم يخرج القاضي من الولاية الا بخيانة ظاهرة فان اخرجته قطع منه الاجر الذي جعل له الاوقف لقيامه وان صلح من اخرجته القاضي رد عليه ولاية الوقف كذا في الحاوي * وان رأى ان يدخل معه آخر ويكون بعض هذا المال له فلا بأس بذلك وان كان هذا المال الذي سمي قليلاً ضيقاً فأرى الحاكم ان يجعل للرجل الذي ادخل معه رزقاً من غلة الوقف فلا بأس بذلك فان كان الواقف جعل له للقيام بامر هذا الوقف مالا معلوماً في كل سنة وكان المال الذي سماه الواقف لهذا الرجل اكثر من اجر مثله على القيام به فهو جائز ولا ينظر في هذا الى اجر مثله ولنا طران يوكل من يقوم بما كان اليه من اموال الوقف ويجعل له من جعله شيئاً وله ان يعزله ويستبدل به كذا في فتح القدير * واذا جعل الواقف لقيم بامر الوقف مالا فنصب القيم قديماً وجعل ذلك المال له لم يجز ذلك الا ان يكون الواقف جعل ذلك اليه كذا في الحاوي * ولو وكل هذا القيم وكبلاً في الوقف او وصى به الى رجل وجعل له كل المعلوم او بعضه ثم جن جنونا مطبقاً يبطل توكيله وصيته وما جعل للوصي او الوكيل من المال ويرجع الى غلة الوقف الا ان يكون الواقف عينه لجهة اخرى عند انقطاعه من القيم فينفق فيها كذا في البحر الرائق نا فلا من الاسعاف * ويرجع الى القاضي في النصب كذا في فتح القدير * والجنون المطبق سنة كذا في الحاوي * ولو زال عقله سنة وعجز عن القيام به ثم رجع اليه عقله وصح يعود الى ما كان من القيام بامر هذا الوقف كذا في المحيط * وان صح عند الحاكم ان هذا القيم لا يصلح للقيام بامر هذا الوقف فاخرجه وجعل مكانه آخر ثم جاء حاكم آخر فادعى ان الحاكم الذي كان فبلك انما اخرجني من القيام بامر هذا الوقف من غير ان صح على عنده شيء استحق به اخراجي من ذلك لا يقبل قوله ولا دعواه ولكن يقبل له صحح عندي انك موضع للقيام بامر هذا الوقف حتى اردك القيام بذلك فان صح عند هذا الحاكم انه موضع لذلك رده واجرى ذلك المال له من غلة هذا الوقف كذا في الذخيرة * وكذا لو اخرجته لفسق وخيانه فبعد مدة تاب الى الله واقام بينة انه صار اهلاً لذلك فانه يعيده كذا في فتح القدير * ولو ان القاضي اخرج هذا القيم بوجه من الوجوه واقام ضيرة مقامه فينبغي للقاضي

للقاضي ان يجري لهذا الرجل شيئاً بالمعروف ويرد الباقي الى غلة الوقف كذا في المحيط *
وان قال الواقف يجري للقيم هذا المسمى وان اخرجته القاضي من الوقف او قال يجري
على ذلك لاولاده ولاولاد اولاده اذا مات صح الشرط كذا في الحاوي * رجل وقف ضيعة
على مواليه وفقاً صحيحاً فمات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم مشراغلات
وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لاحاجة فيها الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يقبضون
غلاتها الا يجب للقيم مشرغلة هذه الطاحونة كذا في فتاوي قاضي خان * منزل القاضي فادعى القيم
انه قد اجرى له كذا مشاهرة او مسانحة فصدقه المعزول فيه لا تقبل الابينة ثم ان كان ما عينه اجر
مثل عمله او دونه يعطيه الثاني والا يحط الزيادة ويعطيه الباقي القيم يستحق اجر مثل سعيه سواء
شرط القاضي او اهل المحلة اجرا ولا لانه لا يقبل القوامه ظاهراً الا باجرو المعهود كالمشروط كذا
في القنية * وفي مجموع النوازل المتوالي من جهة القاضي اذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه
ولم يرفع الامر الى القاضي ليعزله ويقيم غيره مقامه هل يخرج من كونه متولياً قال نجم الدين
لا وان امتنع من تقاضي ما على المتقبليين زماً ناهل يأثم بذلك قال نجم الدين لا فان هرب
بعض المتقبليين بعد ما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة هل يضمن المتولي قال نجم الدين لا كذا
في الظهيرية * متولى الوقف اذا اخذ الغلة ومات فلم يبين ما اذ صنع لم يضمن كذا في المضمرات *
ولو جعل ارضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالغلة لهما ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء
وان مات احدهما كان النصف للفقراء وان سمي جماعة قسمت الغلة بينهم على عدد رؤوسهم
فان مات احدهم فحصة للفقراء وما بقي لمن بقي منهم ولو قال على ولد عبد الله ولم يسم عدد انما بقي
من ولد عبد الله احدهم يكن للفقراء شيء كذا في الظهيرية * ولو سمي زيد وعمر واوجعل النصف لزيد
والثلثين لعمر وسكت فانه يقسم على سبعة على طريق العول لزيد ثلثة ولعمر واربعة ولو قال لزيد النصف
ولعمر والثلث وسكت يعطى كل واحد مسمى والباقي بينهما نصفان كذا في خزائن المفتين * اذا قال
ارضى هذه صدقة موقوفة على زيد وعمر ولعمر ومنه الثلث او قال لعمر ومنها مائة درهم فللعمر وماسمي
والباقي لمن سكت عنه وهكذا السبيل في كل شيء يسميه يعطى صاحب التسمية ماسمي له والباقي
لذي لم يسم له فان قال لزيد منها مائة ولعمر ومنها مائتان فنقصت الغلة قسم الحاصل بينهما اثلاثاً
فان زادت الغلة على المسمى كان الزائد بينهما نصفين يقسم على عدد رؤوسهم لا على المسمى فان قال

هي صدقة موقوفة لزيد منها مائة درهم ولعمرو مائتان اعطى كل واحد منهما ما سمي له
والباقي للفقراء كذا في الحاوي * ولو قال صدقة موقوفة على ان لزيد مائة ولعمرو ما بقي
فلم يكن الغلة الا مائة لم يكن لعمرو شيء وكذلك اذا قال لزيد مائة ولم يسم شيئاً لعمرو فان
الغلة مائة فلا شيء لعمرو ولو قال صدقة موقوفة لعبد الله نصفها ولزيد منها مائة يعطى عبد الله نصفها
ويعطى زيد من النصف الباقي مائة والفضل للفقراء ولو لم يكن الغلة الا مائة فالغلة كلها لزيد ولا شيء
لعبد الله ولو كانت الغلة مائتي درهم فللعبد الله مائة ولزيد مائة ولا شيء للفقراء ولو كانت الغلة مائة
وخمسين فلزيد مائة وما بقي فللعبد الله كذا في المحيط * ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء
قرايتي يعطى كل واحد منهم في طعامه وكفوته ما يكفيه بالمعروف ويتحاصرون في ذلك بضرب
كل واحد منهم بما يكفيه وان وقت الغلة بكفايتهم يعطى كل واحد منهم كفايته وان نقصت يتضاربون
بذلك وان فضلت الغلة على الكفاية كان الفضل بينهم على عدد رؤوسهم كذا في الظهيرية *
ولو قال ارضي صدقة موقوفة فما اخرج الله تعالى من غلاتها اعطى من ذلك كل فقير
من قرايتي في كل سنة ما يكفيه من طعامه وكفوته بالمعروف وفضلت الغلة على ذلك فالفضل
يكون للفقراء كذا في خزائن المفتين * ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة فما يخرج من غلاتها
فلزيد وعبد الله الف درهم لعبد الله من ذلك مائة فخرج من غلاتها الف درهم كان
لعبد الله مائة والباقي لزيد فان خرجت خمسمائة قسمت المائة بينهم على عشرة اسهم
ولو قال ما اخرج الله تعالى من غلاتها يخرج منها كل سنة الف درهم يعطى منها عبد الله
مائة ولزيد ما بقي فنقصت الغلة من الف يبدأ بعبد الله فيعطى منها مائة فان بقي شيء كان لزيد
وان لم يبق شيء فلا شيء لزيد كذا في المحيط * فان قال لعبد الله وللمساكين فنصف لعبد الله
ونصف للمساكين كذا في الحاوي * وان قال ارضي صدقة موقوفة فما اخرج الله تعالى من غلاتها
فهى لعبد الله والفقراء والمساكين فعلى قول ابي يوسف رح وهو قول هلال رح النصف لعبد الله
والنصف للفقراء والمساكين واما على قول ابي حنيفة رح فنلت الغلة لعبد الله والثلث للفقراء والثلث
للمساكين واما عند محمد رح فالغلة تكون على خمسة اسهم منهم لعبد الله وسهمان للفقراء وسهمان
للمساكين ونظيره في الجامع في كتاب الوصايا كذا في الظهيرية * ولو قال لقرايتي وجيرانى
وموالي والمساكين يضرب كل واحد من القرايتة وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالى

بهم والمساكين باسرههم بهم كذا في خزانة المفتين * ولو قال لقرايتي وللمساكين ضرب كل واحد من القرابة بهم وللمساكين بهم كذا في الحاوي * ولو قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله وفي الرقاب يضرب كل فريق من هؤلاء بسهمين عند محمد رح وعند ابي يوسف رح بهم كذا في المحيط * ولو قال صدقة موقوفة في وجوه الصدقات فوجوه الاصناف المذكورة في كتاب الله تعالى في آية الزكاة الا ان في الوقف لا يعطى العاملون والمولفة نلوبهم قد ذهبوا فيقسم الآن على ما عدا هم كذا في الظهيرية * فان قال علي وجوه الصدقات وجوه البر يضرب للفقراء والمساكين بهم وللرقاب بهم وللغارمين بهم ولسبيل الله بهم وابن السبيل بهم ولوجوه البر ثلثة اسهم فان قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله والحج وصمى لكل وجه درهم مائة فزادت الغلة نسمت على عدد الوجوه كذا في الحاوي * رجل وقف ضيعة على رجل وشرطان يعطى كفايته كل شهر وليس له مبال فصار له مبال فانه يعطى له ولعباله كفايتهم كذا في فتاوى قاضي خان * اذا وقف على قوم فلم يقبلوا فهذا على وجهين اما ان يرد كلهم او بعضهم فان رد كلهم كان الوقف جائزا ويكون الغلة للفقراء واذا رد البعض فان كان الاسم ينطلق على الباقيين فالغلة كلها يكون للباقيين وان كان الاسم لا ينطلق على الباقيين فنصيب الذي لم يقبل يصرف الى الفقراء وببانه انه اذا قال لولد عبد الله فرد بعضهم كان جميع الغلة للباقيين ولو قال لزيد وعمر فلم يقبل زيد صرف نصيبه الى الفقراء كذا في الحاوي * ولو قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله فلم يقبلوا جملة وكانت الغلة للفقراء فحدثت الغلة بعد ذلك فقبلوا كانت الغلة لهم هكذا في الظهيرية * ولو حدث له ولد بعد ذلك فقبل كانت الغلة له كذا في المحيط * فان اخذ الغلة سنة ثم قال لا قبل ليس له ذلك ولا يعمل رده قال الفقيه ابو جعفر رح هذا الجواب صحيح في حق الغلة الماخوذة لانها صارت ملكا له فلا يملك رده واما الغلة التي تحدث بعد هذا فلا ملك له فيها انما الثابت فيها مجرد الحق ومجرد الحق يقبل الرد كذا في الذخيرة * ولو قال الموقوف عليه وعلى نسله من بعده لا قبل لنفسى ولانسلى جاز رده في حقه ولم يجز في حق نسله ولده وان كان الولد صغيرا كذا في الحاوي * وان قال اقبل سنة ولا قبل فيما سوى ذلك فهو كما قال وعمل قبوله في تلك السنة وحدها وكذلك اذا قال لا قبل سنة واقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال كذا في الذخيرة * وكذا لو قال اقبل نصف الغلة ولا اقبل النصف فان قال على زيد وعبد الله ما عدا شافيات احدهما فالنصف الآخر بحاله

وقوله ما عا شالا يبطل حصة الباقي فان قال لعبد الله ومن بعده لزيد فابى عبد الله ان يقبل فهو زيد فان قال عبد الله قبلت وقال زيد لا قبل فهو لعبد الله واذا مات عبد الله كان للفقراء كذا في الحاوي * الباب السادس في الدعوى والشهادة * وفيه فصلان الفصل الاول في الدعوى * ومن باع ارضا ثم قال كنت وفتتها او قال هي وقوف على ان لم يغم بينة على ذلك واراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك لان سبق الدعوى الصحيحة شرط التحليف وقد انعدم لمكان التناقض منه وان اقام البينة فالمختار انها تسمع لان الدعوى ان بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كذا في الغبائية * ومتى قبلت بنتقض البيع كذا في الواقعات الحسامة * في فتاوى النسفي رح فقد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح انما الصحيح ان كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى كذا في الذخيرة وذكر شيد الدين رح هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو فتاوى الامام ابى الفضل الكرمانى كذا في الفصول العمانية * وليس للمشتري ان يحبس الارض بالثمن كذا في التاتارخانية ناقلا من التجنيس * لو ادعى البائع انها وقف في مسجد كذا وبرهن يقبل وينتقض البيع وبه نأخذ وقيل لا لكون البائع متناظرا والاول اصح كذا في الوجيز * ولولم يقل هي وقف على ذكر النسفي في فتاواه انه لا تسمع هذه الدعوى اصلا كذا في الخلاصة * واذا قال لغيره هذه الضيعة وقف عليك ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه لا تسمع دعواه كذا في الذخيرة * ادعى ان هذه الضيعة ملكى ورثت من ابى ثم ادعى ان ابى وقف على لا يسمع لمكان التناقض ولو قبل التولية في دار موقوفة او قبل الوصاية في تركة بعد العلم والتيقن ان هذا تركة او وقف فلو ادعاه لنفسه لا تقبل ولو ادعى الوقف اولا ثم ادعى الميراث لا تقبل ايضا الا اذا وقف وقال وقف ابى لكن لم يقع لازما فمات ابى فم يقبل ولو ادعى المحدود لنفسه ثم ادعى انه وقف الصحيح من الجواب ان كان دعوى الوقفية بسبب التولية يحتمل التوفيق لان في العادة يضاف اليه باعتبار ولاية التصرف والخصومة ان ادعى الدار ملكا لنفسه ثم ادعى انه وقف وقفه فلان على مسجد كذا لا تسمع دعوى الوقف كذا

كذا في خزائن المفتين * وهكذا في الفصول العمادية * وفي فتاوى النسفى ادعى المشتري الارض على بائعه ان هذه الارض وقف وقد بعتهامنى ايها البائع من غير حق قال ليس له هذه المخاصمة انما ذلك الى المتولى وان لم يكن ثمة متول فالقاضى ينصب متوليا فيحاصمه ويثبت الوقفية فاذا ثبت ذلك ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه كذا في المحيط * ادعى متول على المشتري ان هذه الدار وقف على اولاد فلان واثبت الاستحقاق على المشتري فاراد المشتري ان يرجع بالثمن على بائعه فقال البائع بلى كان وقف فلان على اولاد فلان لكن لمات الواقف رفع ورثته الا مرا الى القاضى حتى تضى ببطلان الوقف وكنت وارثا للواقف فقضينا التركة وقعت الدار في نصيبى وبيعى وقع صحيحا يندفع به زاد دعوى الوقف ويبقى في يد المشتري كذا في الفصول العمادية * وان ادعى وقفنا وشهد الشهود على وقف ولم يذكر الواقف ذكر الخصاص رح في ادب القاضى في باب قبض المحاضر من ديوان القاضى المعزول على ان دعوى الوقف والشهادة على الوقف تصح من غير بيان الواقف كذا في فتاوى قاضى خان * رجل ادعى ان هذه الارض وقف عليه لا تسمع وانما تسمع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال تصح والفتوى على الاول كذا في الخلاصة * وذكر رشيد الدين في الفتاوى ادعى الموقوف عليه ان هذا وقف عليه ان كان دعواه باذن القاضى صححت بالاتفاق وبغير اذنه فيه روايتان والا صحح انها لا تصح لان له حق في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شىء آخر ولو كان الموقوف عليهم جماعة فادعى احدهم انه وقف بدون اذن القاضى لا تصح رواية واحدة وذكر فيها ايضا ان مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى ذاك كذا في الفصول العمادية * صاحب الاوقاف اذا اراد ان يسمع الدعوى في امر الاوقاف ويقضى بالبينة او بالنكول بنظران ولاة السلطان ذلك نصا او عرف دالة جازوا فلا كذا في الواقعات الحسامية * ضيعة في يد حاضر وضيعة اخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر ان هاتين الضيعتين وقف عليه وقفهما جده على اولاده واولاد اولاده قال الفقيه ابو جعفر رح ان شهد الشهود على ان هاتين الضيعتين كانتا للواقف وقفهما جميعا وقفنا واحدا يقضى بوقف الضيعتين جميعا وان شهدا على وقفين متفرقين لا يقضى الا بوقفية الضيعة التى في يد الحاضر كذا في فتاوى قاضى خان * وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد الحى واولاد الميت

ثم الحى اقام بينة على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد والوقف واحد تقبل وينتصب خصما من الباقيين ولو اقام اولاد الاخ بينة ان الوقف مطلق علينا وعليك فبينة مدعى الوقف بطنا بعد بطن اولى كذا في القنية * ادعى كرم ما في بدرجل فاقر المدعى عليه انه وقف الكرم بشرائطه ولا بينة للمدعى فاراد تحليفه ان اراد تحليفه لياخذ الكرم لو نكل فليس له عليه يمين وان اراد تحليفه لياخذ القيمة ان نكل له عليه يمين كذا في المضمرات * بيت فوقه بيت وهو متصل بالمسجد يتصل صف المسجد بصف البيت الاسفل ويصلى في البيت الاسفل في الصيف والشتاء اختلف اهل المسجد وارباب البيت الذين يسكنون العلوق الارباب ان ذلك ميراث لنا فالقول قولهم كذا في المحيط * ادعى دارا في يدي رجل انها ملكه باصلها وبنائها وانكر المدعى عليه ذلك وادعى انها وقف على مصالح مسجد كذا فاقام المدعى بينة على دعواه وقضى له بذلك وكتب له السجل ثم ان المدعى اقر ان اصل الدار وقف والبناء له بطل دعواه والحكم والسجل هكذا انكر في فتاوى اهل سمرقند كذا في الذخيرة * رجل ادعى دارا وقضى له بها ثم ادعى المتولى ان العرصة وقف واقام البينة ان كان ادعى المدعى الدار بنائها لا تقبل بينة المتولى وان كان لم يدع الدار بنائها تبقى العرصة وقفا وان كان ادعى دارا وقبض ثم ان المتولى استحق العرصة يبقى البناء على ملك المدعى كذا في الفصول العمادية * دار موقوفة على اخوين غاب احدهما وقبض الحاضر غلبتها تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضرا لغائب وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفتية ابو جعفر رح ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب ان يرجع في تركه الميت بحصته من الغلة وان لم يكن الحاضر فيما لهذا الوقف الا ان الاخوين اجرا جميعا فكذلك وان آجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصة الغائب كذا في فتاوى قاضى خان * رجل في يديه نصف دار ادعى رجل انه وقفها وكانت له واقام البينة بوقف جميع الدار تقبل لان المدعى ادعى وقف جميع الدار غير انه اقام البينة على ما في يده فهو كذا في يده كذا في المضمرات * ولو ادعى انسان في الوقف لا يسمع الدعوى على ارباب الوقف وانما نسمع على القيم او على الواقف كذا في الفتاوى المعنوية * لو اقام المتولى بينة على الوقف واقام المدعى بينة على الملك وذو اليد

هو المتولى لا يسمع بينة ذى اليد ويقضى ببينة الخارج فلما قام المتولى بعد ذلك بينة على الوقف لا تسمع وصداىى يوسف رح يقبل بينة ذى اليد على الوقف ولا يقبل بينة الخارج على الملك والفتوى على قولهما كذا في الفصول العمادية ناقلا من فتاوى رشيد الدين * رجل ادعى الملك فى دار والد ار فى يد المتولى يقول وقفها زيد على مسجد كذا وقضى القاضي للمدعى فلو جاء متول آخر وادعى على هذا المدعى انها وقف على مسجد كذا من جهة ممر وتقبل والقضى لو امر انسانا ان يؤجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم وكذا لا يصح الديموى على اكار الوقف وغيره لوقف وكذا على فلة دارا لوقف اذا ثبت له اكارا و فلة داره كذا فى خزائن المفتين *

الفصل الثانى فى الشهادة * اذا شهد شاهدان على رجل انه وقف ارضه ولم يحدها الشاهدان فالشهادة باطلة وكذلك ان حدها احدهما دون الآخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهدا انه وقف ارضه التى فى موضع كذا وقالوا لم يحدها لنا فالشهادة باطلة قال الخصاص الا ان تكون ارضا مشهورة يغني شهرتها عن تحديدها فان كان كذلك قضيت بانها وقف وان حدها باحد من فالمشهور من اصحابنا انه لا يقبل وان حدها بثلاثة حدود قبلت الشهادة عند علمائنا الثلاثة كذا فى المحيط * وان حدها بثلاثة حدود وقالوا انما اقرلنا بهذه الثلاثة جازت الشهادة كذا فى الحاوى *

سئل الخصاص فقيل اذا قبلنا هذه الشهادة بثلاثة حدود كيف نحكم بالحد الرابع قال اجعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى ينتهي الى مبدء الحد الاول اى بازاء الحد الاول كذا فى المحيط * وان شهدا انه وقف ارضه التى فى موضع كذا وحدها لنا الا انا نسيناها لا تقبل شهادتهما كذا فى الذخيرة * وان شهد شاهدان على رجل انه وقف ارضه ولم يحدها لنا ولكننا نعرف الحدود ذكر هلال رح ان القاضي لا يقبل شهادتهما قال القاضي الامام ابو زيد الشروطي رح تاويل هذا انهما لم يبينوا للقاضى اما اذا بينا وعرفا يقبل ذلك وذكر الخصاص انى اجيز الشهادة واقضى بالارض بحدودها فقا واقول للشهود سمووا الحدود فاقضى بما يسمون كذا فى الظهيرية * وهكذا فى المحيط الذخيرة * قال هلال رح وكذلك لو قالوا لم يكن له فى المصر الا تلك الارض لم تقبل كذا فى المحيط *

ولو شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يحدها لنا ولكننا نعرف ارضه لا تقبل شهادتهما لعل للوقف ارضا اخرى سوى التى بعرف الشاهدان وكذا لو قالوا لانعرف له ارضا اخرى لم تقبل شهادتهما لعل له ارضا اخرى وهذان لا يعلمان كذا فى فتاوى قاضى خان * ولو قالوا شهدنا انه وقف

ارضه التي هو فيها ولم يذكر حدودها جازت شهادتهما كذا في الوجيز * قال الامام رح تاويل هذا اذا بينا للقاضي وعرفا فاما اذا لم يبيننا لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * وان شهدا انه حداهما لنا ولكنا لانذكر الحدود التي حداهما لنا فالشهادة باطلة كذا في المحيط * ولو شهدا ان الواقف وقف ارضه وذكر حدود الارض ولكننا لانعرف تلك الارض في اى مكان هي جازت شهادتهما ويكلف المدعى اقامة البينة ان الارض التي يدعيها هذه الارض كذا في فتاوى قاضى خان * وكذا لو قالوا ادارنا على حدودها ولم يعم لنا فانه يقبل فان شهدا على الحدود وقالوا لانعرف فالشهادة جائزة ويكلف المدعى الوقف ان ياتى بشهود يعرفون تلك الحدود كذا في الحاوى * وان شهدا انه اقر عندهما انه جعل حصته من هذه الارض التي في موضع كذا حدودها كذا صدقة موقوفة لله تبارك وتعالى وهي ثلث جميع هذه الارض على كذا وجعل آخرها للمساكين فنظر الحاكم فوجد حصته من هذه الارض اكثر من الثلث قال الخصاص يجعل جميع حصته وقفا على الوجوه التي سبيلها كذا في الظهيرية * وان جعل غلة ذلك على قوم سماهم ومن بعدهم على المساكين فصدقه القوم الذين وقف عليهم وقالوا انما قصد وقف الثلث علينا قال الخصاص تصد يقمهم وسكوتهم في ذلك سواء ويقضى بجميع حقه وقفا واجعل للقوم الذين هم باعيا نهم غلة الثلث من ذلك واجعل فضل ما بين الثلث الى النصف للمساكين كذا في الذخيرة * اذا شهدوا انه وقف حصته من هذه الدار او ما ورث من ابيه من هذه الدار ولا يدريان ما هي لم يجز الشهادة قياسا وجازا استحسانا كذا في الحاوى * وان شهدوا على الواقف باقراره ولم يعرفوا مال له من الارض او من الدار اخذه القاضي بان يسمى ماله من ذلك فماسمى من شيء فالقول قوله فيه ويحكم عليه بوقفية ذلك وان كان الواقف قدم مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فما اقر به من ذلك لزمه الى ان يصح عند القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح عنده منه كذا في الفصول العمدية * واذا شهدا على رجل انه وقف ارضه واختلفا فيما بينهما فشهدا احدهما انه وقف ارضه في موضع كذا فشهدا لآخرانه وقف ارضه في موضع كذا وسمى موضعا آخر لا تقبل الشهادة ولو شهدا احدهما انه وقف تلك الارض وحدها وشهدا لآخرانه وقف تلك الارض وارضاه اخرى قبلت الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهدا احدهما انه وقف هذه الارض كلها وشهدا لآخرانه وقف نصفها قبلت

قبلت الشهادة على النصف وقضى بوقفة نصف هذه الارض هكذا ذكر للال والخصاف فرح ولوشهد
 ا. جدهما انه جعل له ثلث الغلة وشهد الآخر انه جعل له نصفها قبلت الشهادة على الثلث مندهما
 كذا في المحيط * وان شهد احدهما انه وقف نصفها مشاعا وشهد الآخر انه وقف نصفها مفرزا منبرا
 فالشهادة باطلة كذا في الظهيرية * وان شهد احدهما انه وقف يوم الجمعة وشهد الآخر انه وقف
 يوم الخميس او قال احدهما وقف بالكوفة وقال الآخر وقف بالبصرة فالشهادة جائزة كذا
 في الحاوي * ولو شهد احدهما انه جعل ارضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر انه وقفها وفقا صحيحا
 بان كانت الشهادة باطلة ولو شهد احدهما انه وقفها في صحته وشهد الآخر انه وقفها في مرضه جازت
 شهادتهما كذا في فتاوى قاضي خاني * ولو شهد احدهما انه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء
 وشهد الآخر انه جعلها صدقة موقوفة على المساكين قبلت الشهادة والحاصل انهما اذا اتفقا
 على كونها صدقة موقوفة وتفرق احدهما بزيادة شيء لا يثبت الزيادة ويثبت ما اتفقا عليه وهو
 كونها وفقا على الفقراء ومن هذا قلنا اذا شهد احدهما انه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله
 وشهد الآخر انه جعلها صدقة موقوفة على زيد يكون وفقا على الفقراء كذا في اللخيرة * ولو شهد
 احدهما انه جعلها وفقا على عبد الله وولده من بعده وشهد الآخر انه جعلها وفقا على عبد الله
 جعلتها وفقا على عبد الله كذا في الظهيرية * ذكرنا الخصاف في وقفة اذا شهد احدهما انه جعلها
 صدقة موقوفة على عبد الله وزيد وشهد الآخر انه جعلها على عبد الله خاصة قضينا بالنصف
 لعبد الله والنصف الآخر للفقراء قال مشائخنا وما ذكر من الجواب انه يقضى لعبد الله بالنصف
 يجب ان يكون قول الكل كذا في المحيط * ولو شهد احدهما انه وقف على الفقراء وشهد الآخر انه
 وقف على اعمال البرجاءت الشهادة والغلة للفقراء كذا في الحاوي * قال الخصاف في وقفة
 لو شهد احدهما انه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر انه جعلها صدقة
 موقوفة على الفقراء والمساكين وابواب البرن قبل هذه الشهادة قال ولو شهد احدهما انه جعل
 ارضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر انه جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء
 والمساكين وقرابته قال هذا الا يشبه ابواب البرلان الذي شهد لفقراء قرابته لم يشهد
 بجميع الغلة للفقراء والمساكين كذا في المحيط * واذا شهدا به وقف عليهما او علي احدهما او علي
 اولادهما او علي نساتهما او علي ابويهما او علي قرابته واما من القرابة او علي آل عباس واما

من آل عباس أو علي مواليه وهما من الموالي فالشهادة باطلة ولو شهدا أنه وقف عليهما وعلى قوم آخرين فالشهادة كلها باطلة فان قالوا لا نقبل ما جعل لنا فيها فشهدا تهما جائزة للباقين يعطون بما سمى لهم ويجعل حصته الشاهدين للفقراء كذا في الحاوي * ولو شهد القراية الواقف وهما من قرابته وقالوا لم نقبل ذلك لم تقبل شهادتهما وان لم يكن لهما اولاد هكذا في الذخيرة * ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان انها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في صيغة انها صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقراء قرابته لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان * ولو شهدا أنه وقف على فقراء قرابته وهما غنيان من القرابة يوم شهدا لم تجز الشهادة لانهما لو افتقرا كان لهما حصصة كذا في الحاوي * ولو شهدا أنه وقفها على فقراء مسجدة وهما من فقراء مسجدة جازت شهادتهما وكذلك لو شهدا هل المدرسة بوقف المدرسة نقبل شهادتهما ولو وقف رجل كراصة على مسجد لقرائة القرآن أو على اهل المسجد وشهد اهل ذلك المسجد على وقف الكراصة فهذه المسئلة نظير شهادة اهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة اهل المحلة على وقف تلك المحلة * المشائخ رح فصلوا الجواب فيها فقالوا في شهادة اهل المدرسة ان كانوا ياخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا ياخذون تقبل وكذا قالوا في اهل المحلة هكذا وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها نقبل وهو الصحيح كذا في الفصول العمدية * اذا ادعى رجل على رجل انه وقف هذه الارض على المساكين وهو يجحد ذلك واقام بينة على اقراره بذلك حكمت عليه بالوقف للمساكين واخرجت الارض من يده كذا في المحيط * جامع الفتاوى وقف صحيح على مكتب ومعلم في القرية فغصبه رجل فشهد من اهل القرية من لا ولد له في المكتب ان هذا وقف وقف فلان بن فلان على كذا صحت شهادتهم كذا في التاتارخانية * شاهدان شهدا على ارض ان فلانا جعلها مسجدا او مقبرة او خانة للمارة ثم رجعا فالمشهود به وقف على حاله ويضمن الشاهدان قيمة الارض للمشهود عليه يوم قصى القاضي عليه وكذا لو شهدا أنه وقفها على المساكين او على فلان ثم على المساكين ثم رجعا كذا في الحاوي * الشهادة على الوقف بالمشهرة تجوز وعلى شرائطه لا وعليه الفتوى كذا في السراجية * وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يقول لا بد من بيان الجهة بان يشهدوا بان هذا وقف على المسجد او على المقبرة وما اشبه

ذلك حتى لو لم يذكر واذاك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم ومعنى قول المشائخ لا تقبل الشهادة على شرائطه ان بعدما بينوا الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا انه يبدأ من غلته فيصرف الى كذا ثم الى كذا ولرد كروا ذلك لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة * وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة النساء مع الرجال كذا في الظهيرية * وكذا الشهادة بالتسامع فلو انهما شهدا بالتسامع وقالا نشهد بالتسامع تقبل شهادتهما وان صرحا به لان الشاهد ربما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي ان الشاهد يشهد بالتسامع لا بالعبان فاذن لا فرق بين السكوت والافصاح اشار ظهير الدين المرغيناني الى هذا المعنى وهذا بخلافهما يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانهما اذا صرحا انهما شهدا بالتسامع لا تقبل كذا في الفصول العمادية * النوازل اذ سئل ابو بكر من صدقة موقوفة استولى عليها ظالم وانكر الوقف هل يجب على اهل القرية ان يشهدوا انه للفقراء قال من سمع من الواقف له ان يشهد ومن لا يسمع لا يجوز كذا في التارخانية * أرض في يدرجل يدعى انها له قام قوم البينة ان فلانا وقفها عليهم لم يستحقوا شيئا لانه قد يقف مالا يملك وكذا لو شهد الشهود انه وقفها وكانت في يده لان الشيء قد يكون في يده ودعيه وغصبوا ان شهدوا ان فلانا وقفها عليهم وهو يملكها قضى بها ولا يحتاج الى احضار وارث الواقف ولا وصيه كذا في الحاوي * ومما ينصل بذلك رجل جاء الى قاضي بلدة وقال اني كنت امينا للقاضي الذي كان قبلك هنا وفي يدي صدقة كانت لرجل يقال له فلان بن فلان وقفها على قوم معلومين سماهم قبل قوله اذالم يكن للواقف ورثة ولم يعلم من امر هذه الصدقة غير ما اقربه هذا الرجل وان كان له ورثة فقال هو ميراث بيننا وليس بوقف فالقول قولهم ويكون ميراثا بينهم وان قالت الورثة هي وقف علينا وعلى نسلنا ومن بعد ذلك على المساكين وقال الذي في يديه الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم فالقول قول الورثة وان قال الذي في يديه الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين ولم يقل وقفها فلان وقال قوم هو وقف علينا وعلى نسلنا وقفها ابونا فالقاضي يقضى بالوقف ولا ينظر الى قول الورثة هذه الجملة في اجناس الناطقي كذا في المحيط * الوقوف التي تقادمت امرها ومات وارثها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فان كان لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها فاذا تنازع اهلها فيها اجريت على الرسوم الموجودة في ديوانهم وان لم يكن لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها تجعل موقوفة فمن اثبت

في ذلك حقا قضى له به هذا كله اذا لم يبق ورثة الواقف فان بقي وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فاذا اقروا بشيء يؤخذ باقرارهم فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر تجعل موقوفة الى قيام الدليل كذا في الاضمرات * فان اصطالحوا وارادوا اخذ ذلك كان للقاضي في الاستحسان ان يقسم ذلك بينهم كذا في فتاوى قاضي خان * وان اكانت الارض في يدرحل وهو يقول انها كانت لفلان وقفها على كذا وقالت الورثة بل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا ومن بعدنا على المساكين والذي قالته الورثة خلاف ما قاله الرجل فان القاضي يميزه على ما اقربه الورثة اذا لم يجد القاضي في ديوان الحكيم الذي قبله كتابا من الصك فيها رسوم الوقف ولم يكن الوقف في يد الامناء بل وجد اقرارا من يده واما اذا كانت الوقف في يد الامناء ولها رسوم في ديوان من قبله فانه لا يقبل قول الورثة فيما ليس في ايديهم كذا في الذخيرة * مثل شيخ الاسلام من وقف مشهور اشبهت مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان ان قوامها كيف يعملون فيه والى من يصرفون وكم يعطون فيمنى على ذلك كذا في المحيط * في فتاوى الفضلى وقف في يد صاحب الاوقاف فوجد في صك ذلك الوقف ان الفضل من نفقته يصرف الى فقراء اهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفضل الى اعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف يضرب لكل واحد منهم بسهم ولسائر الفقراء بهم وكل من مات منهم سقط سهمه وقسم بين الباقيين منهم على ما وصفت فاذا انقرض فقراء السكة الموجودون يوم الوقف كان فقراء اهل السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء كذا في الذخيرة * في وقف الخصاص رجل وقف غصينة له فقال قد جعلت ضيعتي المعروفة بكذا وهي مشهورة مستغنية بشهرتها عن تهديد يدها بصدقة موقوفة على وجه مماها وجعل آخرها للمساكين جاز فان ادعى الواقف ان قراها منها لم يدخل في هذا الوقف قال ان كانت حدود هذه الضيعة مشهورة معروفة وكان هذا القراج اخلافي حدودها فهو داخل في الوقف وكذا ان كانت هذه الضيعة معروفة عند الصلحاء من جيرانها وكان هذا القراج منسوب اليها ومعروفها فهو داخل في الوقف فان لم يكن الامر على ما بيننا بقول قول الواقف ولا يكون هذا القراج داخل في الوقف كذا في المحيط * الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصك

سئل شيخ الاسلام عن ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا على مواليه ومدرس مدرسة معلومة وكان فيه بيان المقادير وشرائط الصحة وجعل آخره للمفقراء فاجاب انه غير صحيح كذا في الذخيرة * رجل وقف ضيعة له وكتب صكوا وشهد شهودا عليه بذلك ثم قال الواقف اني وقفت على ان يكون بيعي فيه جائز اولم اعلم ان الكاتب كتب اولم يكتب في الصك هذا الشرط ان كان الواقف رجلا فصحا يستحسن العربية وقرئ عليه الصك وكتب في الصك وقف صحيح واقره بجميع ما فيه لا يقبل قوله وان كان الواقف اعميا لا يفهم العربية فان شهد الشهود انه قرئ عليه بالفارسية واقر بجميع ما فيه لا يقبل قوله ايضا وان لم يشهد وايقبل قوله كذا في المصمرات * وهذا شيء لا يختص بصك الوقف بل يعم الصكوك باسرها كذا في الظهيرية * وفي فتاوى ابي الليث سئل الفقيه ابو جعفر عن امرأة قال لها جيرانها اجعلي هذه الدار وقفا على انك متى احتجت الى بيعها تبيعها فكتبوا صكها بغير هذا الشرط وقالوا قد فعلنا واشهدت عليه وقال ان قرئ الصك عليها بالفارسية وهي تسمع واشهدت على ذلك صارت الدار وقفا وان لم يقرأ عليها لا يصير الدار وقفا وما ذكر من الجواب في المسئلتين انما يتأتى على قول محمد رح اما لا يتأتى على قول ابي يوسف رح كذا في المحيط * وقف ضيعة له وامر بكتابة صك ا لو وقف فغلطا لكتب في حدين واصاب في حدين فان كان الحدان اللذان غلط فيهما في تلك النواحي لكن بينه وبين المحدود ارض او كرم او دار للغير يصح الوقف وان كان الحدان اللذان غلط فيهما لا يوجدان في ذلك الموضع فالوقف باطل الا اذا كانت الضيعة مشهورة متعينة مستغنية عن التحديد لشهرتها فيجوز الوقف كذا في الوجيز * رجل اراد ان يوقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم وامر بكتابة الصك في مرضه فنسى الكاتب ان يكتب بعض اقربة من الاراضي والكروم ثم قرئ الصك على الواقف وكان المكتوب ان فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو كذا وكذا اقراحا على فلان بن فلان وبين حدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب فاقر الواقف بجميع ذلك قال ابو نصير رح ان كان الوقف في صحته واخبر الواقف انه اراد به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي اراده وكذلك لومات الواقف وقد اخبر الواقف من نفسه قبل الموت فالا مكرما تكلم كذا في فتاوى قاضي خان * اذا كتب صك المنولى والوصى ولم يذكر فيه جهة وصايته وتوليته لا يصح هذا الصك فان كتب انه وصى من جهة الحاكم ومنول من جهة الحاكم ولم يسم القاضى الذي نصبه والذي ولاه جاز كذا

في الواقعات الحسامية * وهكذا في فتاوى قاضيخان * في فتاوى اهل سمرقند استاجر رجل من متولى وقف ارضا هي وقف علي ارباب معلومين وكتب في الصك استاجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولى في الاوقاف المنصوبة الى فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم ابي الراقف وجده ولم يعرف جاز لانه لو كتب من فلان بن فلان المتولى في كذا وهو وقف علي ارباب معلومين جاز وان لم يذكر الواقف فهذا احق كذا في الذخيرة * رجل في يده ضيعة جاء رجل وادعى انها وقف وجاء بصك فيه خطوط مدول وقضاء قد انقضوا وطلب من القاضي القضاء به ليس للقاضي ان يتقضى بذلك الصك كذا في الخلاصة * وكذا لو كان لوح مضروب علي باب دار ينطلق بالوقف لا يقضى بها ما لم يشهد الشهود بالوقف كذا في المحيط * الباب الثامن في الافرار * قول من الارض في يديه هذه الارض وقف اقرار بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف كذا في المحيط * اذا اقر بواقفية ارض في يده ولم يسم واقفها ولا مستحقها صح اقراره وصارت الارض وقفاه على الفقراء ولا جعل المقر هو الواقف له ولا غيره الا ان يشهد الشهود ان هذه الارض كانت لهذا المقر حين اقر فيجعل المقر واقفا كذا في محيط السرخسي * وهكذا في فتاوى قاضيخان * والولاية للمقر استحسانا حتى يقسم الغلة بين الفقراء ولكن ليس له ان يوصي الى غيره كذا في الذخيرة * وتاويل قبول هذه البينة جاء رجل غير المقر وادعى انه هو الواقف واراد ان ياخذ من يد المقر فاقام المقر بينة انه هو الواقف فيدفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها العزل ولو ان هذا المقر بعد هذا الاقرار اقر ان الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال ابا واقفها قبل قوله كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اقر بالوقف وسمى واقفه ولم يسم مستحقه بان قال هذه الارض صدقة موقوفة من ابي وابوه ميت فان كان علي ابيه دين يباع فيه وان كان له وصية ينفذ وصيته من ثلثه وما فضل منهما يكون وقفاه على الفقراء ان لم يكن معه وارث آخرون كان معه وارث آخرون كذا في محيط السرخسي * ثم ينظر ان لم يدع الولاية لنفسه فلا ولاية له وللقاضي ان يولي امره من شاء وان ادعى الولاية قبل قوله استحسانا حمل الامر على الصلاح كذا في المحيط * وان كان مع المقر وارث آخري محمد ذلك كان نصيب الجاحد من هذه الارض للجاحد يفعل ما يشاء ونصيب المقر يكون وقفاه علي ما اقر به كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا اذا قال هي موقوفة من جدي ولو قال هذه الارض موقوفة عن ابي فان هذا لا يكون اقرارا بالملك

لابية ولا يحوز الوقف سواء كان على الاب دين اوله وصيته او معه وارث آخر او لم يكن شيء من ذلك كذا في الحاوي * ولا يجعل الواقف هو ولا غيره وكانت الولاية له استحسانا كذا في المحيط * واما اذا اضاف الوقف الى رجل اجنبي فان ذكر رجلا معروفا سماه بعينه وكانت الاضافة بحرف من فان كان ذلك الرجل في الاحياء وكان حاضرا يرجع اليه لانه اقربا للملك له وشهد عليه بالوقف فان صدقته في جميع ذلك يثبت جميع ذلك بتصادقهما وان صدقته في المالك وكذبه في الوقف يثبت الملك بتصادقهما ولم يثبت الوقف لكون الشاهد واحد او ان كان ميتا فالامر الى ورثته في التصديق والتكذيب على ما ذكرنا فان صدقته البعض في جميع ذلك وكذبه البعض في الوقفية فنصيب المصدق وقف ونصيب الجاحد ملك له ينصرف فيه ما شاء كذا في المحيط * فان صدقوه جميعا فالولاية له فان صدقته البعض دون البعض فلا ولاية له قياسا وقال هلال رح وبالنقياس ناخذ وكذلك اذا صدقوه في الوقف وكذبه البعض في الولاية فلا ولاية له قياسا كذا في الظهيرية * قال الا ان يشهد شاهدان بالولاية على الجاحدين وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كذا في المحيط * وان كانت الاضافة بحرف من فهذا ليس باقرار بالملك لئلا نكذا في خزائن المفتين * وان لم يسمه بعينه بان قال هذه الارض صدقة موقوفة من محمد او من محمد صارت وقفا كذا في الظهيرية * فان سمي بعد ذلك رجلا لم يصدق اذا كان مفصولا وكانت الاضافة بحرف من وان كانت الاضافة بحرف من صدق كذا في المحيط * ولو سمي الواقف والمستحق فالحكم فيه ان يرجع فيه الى ذلك الواقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا فان صدقته او صدقوه في الوقفية وفي الشروط كان الامر على ما اقر به وان كذبه او كذبوا لا يثبت الوقف ولا الشروط كذا في الحاوي للقدسي * ولو اقر بالوقف ولم يسم وقفه وسمى مستحقه بان قال هذه الارض موقوفة على نفسي وعلى ولدي ونسلي فانه يقبل اقراره كذا في محيط السرخسي * والولاية اليه في الاستحسان دون القياس فان ادعى آخرانه وقف عليه وصدقه المقر صدق في حصته دون حصته ولده ونسله كذا في الحاوي * ولو اقر رجل بارض في يدها وقف على قوم معلومين سماهم ثم يقر بعد ذلك ان الوقف على غيرهم او زاد معهم او نقص عنهم لا يلتفت الى قوله الاخر ويعمل بقوله الاول كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اقر انها صدقة موقوفة على وجه سماه ثم بين وجه آخر بعد ذلك لا يقبل قوله الثاني قياسا واستحسانا ويكون على ما بين الاكذا في المحيط * ولو اقر بارض

في يده انها وقف وسكت ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسمى عددا معلوما في القياس لا يقبل قوله الآخر وفي الاستحسان يقبل كذا في فتاوى قاضي خان * لو قال على فلان بعينه ثم قال مفصلا يبدأ أولا بفلان بعينه لا يقبل ولو قال ذلك موصولا عند محمد رح يقبل وعند أبي يوسف رح لا يقبل قوله الثاني كذا في محيط السرخسي * ولو اقر بارض في يده ان القاصي فلانا ولا هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتلوم القاضي زما نافع لم يظهر عنده غير ما اقر به جوزا قراره على سبيل ما اقر كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال هذه الارض ولاها للقاضي والدي ثم توفي والدي واوصى الى وهي صدقة موقوفة على كذا لا يقبل قوله وكذلك لو قال هذه الارض كانت في يد والدي او قال كانت في يد فلان فاوصى الى وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله وكذلك لو قال كانت في يد فلان وقد اوصى بها الى لا يقبل قوله ويؤمر بالتسليم الى وارث فلان الذي اقر انها كانت في يده واوصى الى الذي اوصى الى كذا في المحيط * لو قال لارض غيره هذه صدقة موقوفة ثم ملكها صار وقفا كذا في الفتاوى العنابية * ارض في يدورثة اقر وان اباهم وقفها وسمى كلوا حد منهم وجهها غير ما سمي صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصه كل واحد منهم الى الوجه الذي اقر ويكون ولاية هذا الوقف للقاضي بوليها من شاء كذا في فتاوى قاضي خان * فان كان في الورثة صغير او غائب وقف نصيب الصغير حتى يدرك ونصيب الغائب حتى يعود فان اقر بعض الورثة ان والدهم وقف على اولادهم ونسلهم وانكر بعضهم فنصيب من اقر للوقف على ما اقر به ونصيب الجاحدين ملك لهم ولا يدخل الجاحدين في نصيب المقر من الغلة فان باع الجاحدون بعض حصصهم رجعوا الى تصديق المقرين صدقوا فيما بقي في ايديهم ولا يقبل قولهم فيما باعوا الا ان يصدقهم المشتري وان كذبهم غرم الباعه قيمة ما باعوا ويشترى ارض فتكون موقوفة مع الباقي على ما اقر وابه فان كان بعض الباعه دخل مع الباقي في غلة الوقف لانهم اقر وابه ورجعوا الى تصديقهم فلا يصيروا لمقدم من الغلة قصاصا بما لزمه من القيمة كذا في الحاوي * قال الخصاص في وقفه لو ان رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على زيد بن عبد الله وولده وولد نسله وعقبه ابدما ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فقال زيد ان الواقف

ان الواقف جعل هذا الوقف علي ولدي وولد ولدي وعلي عمرو فانه يصدق علي نفسه ولا يصدق علي غيره ينظر الي الغلة عند قسمتها فيقسم علي زيد وعلي من كان موجودا من ولده وولد ولده ونسله فما اصاب زيدا منها دخل عمرو ومعه في ذلك فيكون حصته زيد بين زيد وبين عمرو ابدا ما كان زيد في الاحياء فان مات زيد بطل اقراره ولم يكن لعمرو حق في هذه الصدقة وكذلك لو كان الواقف وقفها علي زيد ثم من بعده علي المساكين فاقر زيد لعمرو وعلي نحو ما بينا كان لعمرو ان يشارك زيدا في غلة الوقف مادام زيد في الاحياء فان مات كانت الغلة كلها للمساكين كذا في المحيط * مات وترك ابنين في يد احدهما ضيعة زعم انها وقف عليه من ابيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا كان القول قوله وهي وقف عليهما هو المختار كذا في المضمرات * قال الخصاص في وقفه رجل في يده ارض او دارا رادها رجل عند القاضي انها له والذي في يده يقول هذه الارض وقف وقفها رجل من المسلمين علي المساكين ودفعها الي فان القاضي يجعل الارض وقفها علي ما اقر به ولكن لا يندفع المحصومة من صاحب اليد بذلك حتى ان المدعي لو قال للقاضي حلفه ما هذه الارض لي فان القاضي يحلفه فان نكل عن اليمين او اقر انها لهذا الرجل فالقاضي يضمه قيمة الارض ولا يبطل ما قضى به من الوقف كذا في الذخيرة فان اقام المدعي البينة انها له حكم له وبطل الاقرار بالوقف فان اقر بان رجلا معروفا وقفها وحضر ذلك الرجل فاقر بالوقف كان خصما للمدعي فان سمي صاحب اليد قوما وقال هي وقف عليهم كانوا خصما للمدعي فان اقر القوم للمدعي بانها ملك له قبل اقرارهم علي انفسهم في الغلة فاذا ماتوا كانت الغلة للمساكين دون المدعي فان كانت الارض في يد قيم والمسئلة علي حالها فهو خصم للمدعي يسمع بينة عليه ولا يستحلف القيم لانه لو اقر لم يصح وكذلك امين القاضي كذا في الحاوي * فلوان الذي في يده الدار بعد ما اقر انها وقف علي فلان وفلان واولادهم ومن بعدهم علي المساكين اقر ان الدار للمدعي ثم ان هؤلاء المسلمين حضروا وكذبوا صا صاب اليد في اقراره بالدار للمدعي وقالوا هذه الدار وقف علينا فهم الخصماء للمدعي فيما يدعي فان اقام المدعي بينة علي ملكية الدار قضى بالدار له وبطل اقرار الذي كانت الدار في يده انها وقف وان لم تكن له بينة علي ما ادعى كان له ان يستحلف هؤلاء المسلمين علي دعواهم فان اقروا بالدار للمدعي او نكلوا عن اليمين كان اقرارهم جائزا علي انفسهم

ذون اولاد هم واولاد اولادهم والمساكين وكذا لا يجوز اقراءهم على الغير فيه كذا في المحيط * اقرب وقف صحيح واقرائه اخبره من يده ووارثه يعلم انه لم يكن اخبره من يده قالوا اقراءه على نفسه انزوليس للورثة ان ياخذوه ولا يسمع دعواهم في القضاء كذا في فتاوى فاضيل خان * الفتاوى رجل وقف ضيعته على الفقراء في صحته ثم مات فجاء انسان وادعى ان الضيعة له واقراء الورثة بذلك لم يبطل الوقف فيضمنون قيمة الضيعة من تركه الميت في قول محمد رح وقال الفقيه يجب الضمان بالخلاف وهو الصواب فان انكر الورثة ذلك فاراد تحليفهم ان اراد اخذ الضيعة فلا يمين عليهم وان اراد اخذ القيمة لن نكلوا فله ذلك كذا في محيط السرخسى * رجل في يديه دارا قري الذي في يديه الدار ان هذه الدار وقف وقفها رجل من المسلمين في ابواب الخير والمساكين ودفعها اليه وولاه القيام بها ثم جاء رجل وتقدم صاحب اليد الى القاضي وقال انا وقفنا هذا الوقف على هذه الوجوه والسبيل ودفعته الى هذا وليته القيام بها مرها و اراد ان يقبضها من يدي الذي في يديه بنظر ان كان الذي في يديه هذه الارض صدقة انه هو الذي وقفها فله ان يقبضها منه ولو قال انما دفعتها اليه وديعة وصاحب اليد يقول انها كانت له الا انه وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فان القاضي لا يقبل قول صاحب اليد ان هذه الدار وهذه الارض لهن المدعى كذا في الذخيرة * ارض في يدرجل شهدا هذان على اقراره انها موقوفة على فلان بن فلان ونسبه وشهد آخر ان انه اقراها موقوفة على فلان بن فلان ذكر في الكتاب ان حرق اي الاقراءين كان اول جاز الاول ويبطل الثاني فان لم يعرف الاول من الآخر يرضى بجميع ذلك ويكون الغلبة بين الفريقين نصفين كذا في فتاوى فاضيل خان * ذمى في يده ارضها قربان مسلما وقفها على المساكين او في الحج او في الغزو او سمي وجها آخر مما يتقرب به المسلمون الى الله تعالى جاز اقراءه ويجرى على الوجوه التي سماها وان اقرا المسلم وقفها على البيع او سمي وجها لا يتقرب به المسلمون بطل اقراءه واخرجت الارض من يده وجعلت لميت مال المسلمين كذا في الحاوي * الباب التاسع في خصب الوقف * رجل وقف ارضا

وفي نسخة بعد قوله فله ان يقبضها وان كان هذا الرجل الذي جاء قال انا مالك هذه الارض

وما وقفها فله ان يقبضها منه *

اودار او دفعها الى رجل وولاه القيام بذلك فمجددا المدفوع اليه فهو غاصب يخرج الارض من يده والغصب فيه الواقف فان كان الواقف ميتا وجاء اهل الوقف يطالبون به نصب القاضي فيما يخصهم فيه فان كان دخلها نقص ضمن ما كان من نقصان بعد جوده ويعمر به ما انهدم منه ولو غصبها من الواقف او من واليها غاصب فعليه ان يردّها الى الواقف فان ابى وثبت غصبه عند القاضي حبسه حتى رد فان كان دخل الوقف نقص فرم النقصان ويصرف الى مرمة الوقف ويعمر به ما انهدم منه ولا يقسم بين اهل الوقف كذا في الحاوي * فان كان الغاصب زاد في الارض من عنده ان لم يكن الزيادة مالا متقوما بان كرب الارض او حفر النهر او القى في ذلك السرفيس واختلط ذلك بالتراب وصار بمنزلة المستهلك فان التيم يسترد الارض من الغاصب بغير شيء وان كانت الزيادة مالا متقوما كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع الاشجار ورد الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وان كان اضر بالوقف بان خرب الارض بقلع الاشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب ان يرفع البناء او يقلع الشجر الا ان القيم يضمن قيمة الغراس مقلومة وقيمة البناء مرفوعة ان كان للوقف غلة في يد المتولى يكفي لذلك الضمان وان لم يكن للوقف غلة يؤاجر الوقف فيعطى الضمان من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وان اراد الغاصب قطع الاشجار من اقصى موضع لا يحرب الارض كان له ذلك ثم يضمن القيم له قيمة ما بقى في الارض الموقوفة ان كان له قيمة كذا في المحيط * فان صالح المتولى من الغرس على شيء جاز اذا كان فيه صلاح الوقف وكذا في العمارة كذا في الحاوي * وان غصب الارض الموقوفة رجل قيمتها الف درهم ثم غصبها من الغاصب رجل آخر بعد ما صار قيمتها الف درهم فالقيم لا يتبع الغاصب الاول انما يتبع الثاني اذا كان الثاني مليا يرده اذا غصبها رجل آخر من الغاصب الثاني وتعذر استردادهما من يد الثالث وان كان الاول املى من الثاني يتبع الاول واذا اتبع القيم احدهما بالضمان برى الآخر وان اخذ القيمة من احدهما يشترى بها ارضا اخرى فيقفها مكانها كذا في الذخيرة * فان اخذ القيمة من احدهما ثم ردت عليه الارض رد القيمة وكان الارض وقفا على حاليها وليس للغاصب حبسها الى ان يصل اليه القيمة كذا في المحيط * فان اخذ القيمة من الغاصب فصامت من يده لا شيء عليه والقول قوله مع يمينه كذا في الحاوي * وان صامت القيمة في يد القيم قبل ان يشترى بها ارضا اخرى ثم ردت ارض الوقف عليه كانت وقفا على ما كانت وضمن القيم القيمة التي اخذها من مال نفسه ثم رجع القيم بذلك

في غلات الوقف استحمنا ولو كان يرجع في غلة الوقف ولا يرجع على الموقوف عليهم في أموالهم سوى غلة الوقف كذا في الذخيرة * ولو كان القيم حين اخذ القيمة اشترى بها ارضا اخرى للوقف ثم ردت الارض الاولى عليه كانت وقفا على حالها وخرجت الارض عن الوقفية كان للقيم ان يبيعها ويوفي من ثمنها القيمة التي قبضها فان كان فيها نقصان كان ذلك على القيم في ماله ولا يرجع بذلك في غلات الوقف قياسا واستحسانا ولو كان الواقف شرط الاستبدال بها فباعها القيم وقبض الثمن فصاع ثم ردت الدار الاولى عليه بعيب بقضاء قاض ضمن القيم الثمن من مال نفسه ثم يبيع ارض الوقف التي ردت عليه بالثمن الذي غرم كذا في المحيط * واذا غصب الدار الموقوفة والارض الموقوفة فهدم بناء الدار وقلع الاشجار كان المقيم ان يضمه قيمة الاشجار والنخيل والبناء اذا لم يقدر الغاصب على ردها ويضمن قيمة البناء مبنيا وقيمة الاشجار والنخيل ثابتا في الارض فان ضمن الغاصب قيمة ذلك ثم ظهرت الدار والارض والنقص والاشجار ومعنى قوله ظهرت الدار قدر الغاصب على رد الدار والنقص والاشجار فالغاصب يرد العرصة على الواقف وما بالنقص والشجر فيكون للغاصب ويرد القيم على الغاصب حصته العرصة كذا في الذخيرة والمحيط وفتاوى قاضي خان * وان جنى على اشجار والبناء في يد الغاصب جان واخذ الغاصب منه قيمته والغاصب معدم لم يكن للمتولى ان يضم الجاني فان كان الغاصب زرع الارض فالزرع له وعليه نقصان الارض يجعل في عمارتها كذا في الحاوي * واذا كان في ارض الوقف نخيل واشجار استغلها الغاصب سنين يعنى الاشجار والنخيل ثم اراد رد ارض والنخيل والاشجار رد الغلة معها ان كانت قائمة بعينها وان كانت مستهلكة ضمن مثلها كذا في الذخيرة * وما اخذ من الغاصب من بدل الغلة فرق في الوجوه التي سبلها عليها كذا في المحيط * فصب ارض الوقف وفيها نخيل واشجار فقلع الاشجار والنخيل رجل من يد الغاصب فالقيم بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة الاشجار والنخيل ثابتا في الارض وان شاء ضمن القالع ذلك فان ضمن الغاصب رجوع بذلك على القالع وان ضمن القالع لم يرجع بذلك على الغاصب وان لم يضمن القيم احدهما جنى ضمن الغاصب القالع واخذ منه قيمة ما تلغ فجاء القيم واراد تضمين القالع ايسر له ذلك كذا في الذخيرة * رجل فصب ضيعة موقوفة فخاصم المغصوب منه واقام البينة

واقام البينه قبلت بينته وترد عليه الضيعة اجماها كذا في الظهيرية * ولو غصب الوقف احد
لا يكون لاحد من الموقوف عليه حق الخصومة بدون اذن القاضي كذا في الفصول العمادية *
وقف على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن انتزاعه من يده فادعى الموقوف عليهم على واحد منهم
انه باع من هذا الظالم وسلمه اليه وهو منكر فارادوا تحليفه فلهم ذلك ما اذا انكر يستحلف فان نكل
قضى عليه بقيمتها وكذلك لو قامت لهم بينة لان الفتوى في فصب الدور والعقار الموقوفة بالضمان
نظر الموقوف كما ان الفتوى في فصب منافع الوقف بالضمان نظر الموقوف وهو اختيار مشائخنا
ومتى قضى عليه بالقيمة يخدم منه القيمة فيشتري بها ضيعة اخرى فيكون وقفا كذا في محيط السرخسي
* وقف موعدا في حيوته وصحته واخرجه من يده فاستولى غاصب وحال بينه وبينه يوجب من
الغاصب قيمته ويشتري بها موضوع آخر فيوقف على شرائطه لان الغاصب لما جحد صار مستهلكا والشيء
المسبل اذا صار مستهلكا وجب الاستبدال به كالفرس المسبل في سبيل الله اذا قتل فهذا استحسان
اخذ به المشايخ كذا في المصمرات * رجل وقف ضيعة له ثم ان الواقف زرعها وانفق فيها واخرجت
زرعا والبذر من قبل الواقف فقال انا زرعتها لنفسى ببذري وقال اهل الوقف زرعتموها للوقف
فالقول قول الواقف الزارع والزرع له فان سال اهل الوقف من القاضي ان يخرجها من يده
وقد زرعها لنفسه ولم يكن له ذلك لا يخرجها من يده ولكن يتقدم في زراعتها للوقف فان اخرج
بانه ليس للوقف صده مال ولا بذر قال له القاضي استدعي على الوقف واجعل ما تسدين به في
البذر والنفقة على الزرع فان قال لا يمكنني قال لاهل الوقف استدينوا انتم ما تشترون بها بذرا وما يكون
في النفقة على ذلك حتى تاخذوا ذلك مما يجيء به من الغلة فان قالوا لا نأمن ان نبتدئ نحن
ونشتري البذر وكما صار في يد الواقف جحد ذلك لكن نحن نزرع فانه لا ينبغي ان يطلق لهم
ذلك لان الذي وقف احق بالقيام الا ان يكون مخوفا عليه لايؤمن ان يتلفه فان زرع الواقف الارض
وانفق عليه فاصاب الزرع آفة من غرق او غير ذلك وذهب الزرع فقال الواقف استدنت
وزرعت هذا الزرع الذي عطب للوقف وجاء غلة اخرى فاراد ان ياخذ من هذه الغلة ما ذكرانه
استدان له ذلك وقال اهل الوقف انما زرع ذلك لنفسه فالقول في ذلك قول الواقف وله ان ياخذ
من هذه الغلة ما استدان لهذا الزرع فان قال الواقف الزارع استدنت الف درهم واشتريت بها
بذرا وانفقت عليه وقال اهل الوقف انما انفقت من ثمن البذر والنفقة على الزرع خمسمائة

قال يصدق الوقف في مقدار ما ينفق على مثل ذلك فان اختلف والى الوقف يعنى القيم
واهل الوقف في الزرع فقال الوالى زرعتها لنفسى بمذرى ونفقتى وقال اهل الوقف
بل زرعتها لنا فالقول قول الوالى كذا في المحيط * الباب العاشر في وقف المريض *
مريض وقف دارا في مرض موته فهو جائز اذا كان يخرج من ثلث المال وان لم يخرج
فاجازت الورثة فكذلك وان لم يجيز وا بطل فيما زاد على الثلث وان اجاز البعض دون البعض
جاز بقدر ما اجازوا وبطل الباقي الا ان يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل كذا
في فتاوى قاضي خان * فان ا بطل القاضى الوقف في الثلثين ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث
فان كان قائما بعينه في يد الورثة يصير كلها وقفا وان لم يكن بان باع الوارث لا ينقص بيعه لكن يؤخذ
منه قدر ما باع ويشترى بها ارضا اخرى فيوقف مكانها كذا في محيط السرخسي * ولو حصل
للميت مال بان قتل عمد اثم ان الورثة صالحوا القاتل على مال لا ينقص البيع بالاتفاق ولو باع
بعض الورثة دون البعض فما لم يبع يعود وقفا وما يبع يشتري بقيمته ارض وتوقف كذا في الذخيرة *
وكذا لو باع القاضى الارض في الدين ثم ظهر للميت مال فيه وفاء بالدين يخرج الارض من ثلثه
لا ينقص البيع ولكن يرفع من مال الميت مقدار من الارض وتشتري به ارض اخرى وتوقف
على الفقراء كذا في محيط السرخسي * واذا جعل ارضه صدقة موقوفة لله تعالى اهدا على ولده
وولد ولده ونسله اهدا ما ناسلوا ومن بعدهم على المساكين فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث
صارت موقوفة تستغل ثم تقسم غلتها على جميع ورثته على سهام الميراث حتى انه اذا كانت
له زوجة واولاد تعطى الزوجة الثمن وان كان له ابوان واولاد فلابوان يعطيان السدس
ويقسم الباقي بين اولاده للذكر مثل حظ الانثيين وهذا اذا كان له اولاد صلبية ولم يكن معهم
اولاد الاولاد فان كان معهم اولاد الاولاد وباقي المسئلة بحالها فانه يقسم الغلة على عدد رؤوس
الاولاد الصلبية وعلى عدد رؤوس اولاد الاولاد فما اصاب اولاده لصلبه من ذلك قسم
بين ورثته على فرائض الله تعالى وما اصاب اولاد الاولاد يقسم بينهم بالسوية فاذا انقرض
اولاد الصلب قسمت الغلة على اولاد اولاده ونسله فلا يكون لزوجته ولا بويه من ذلك شيء كذا
في الظهيرية * وان كانت هذه الارض لا تخرج من الثلث فان اجازت الورثة بالوقف جاز
ويكون الغلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى ولا يكون للابوين والزوجة من ذلك شيء

وان لم يجزوا الوقف جاز الوقف من الثلث فصار ثلث الرقبة وقفا للفقراء ويقسم الغلة بين جملة الورثة على فرائض الله تعالى وهذا الذي ذكرنا قول هلال والقاضي ابي بكر الخصاف والفقيه ابي بكر الامش والفقيه ابي بكر الاسكاف رح كذا في الذخيرة * وان وقف ارضه على قرابته فان كانت قرابته ورثة له فهذا ومالوكان الوقف على الولد سواء وان لم يكونوا ورثة له جاز الوقف عليهم ويستحقون الغلة بجهة الوقفية وان وقف على بعض ورثته دون البعض فان اجاز واجاز وان لم يجز واصار الارض وقفا للفقراء من الثلث ويكون الغلة على قول هلال ومن تابعه للورثة على قدر مواريتهم فان مات الوارث الموقوف عليه كانت الغلة للفقراء وان مات بعض ورثة الواقف الا ان الوارث الموقوف عليه حي فالغلة لجميع الورثة ومن مات فنصيبه بصير ميراثا لورثته كذا في المحيط * ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي وآخرة للفقراء او اوصى بذلك والارض تخرج من ثلث المال فان اجاز واقسمت الغلة بين الوارث وولد الولد على عدد رؤوسهم وان لم يجز واقسمت الغلة على ولد الصلب وولد الولد على عدد رؤوسهم ثم ما اصاب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما اصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة فان هلك بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد وحدث بعض ولد الولد ينظر الى عدد هم يوم يحدث الغلة ثم ما اصاب ولد الصلب يقسم على جميع ورثة الواقف يوم مات الواقف على قدر ميراثهم ثم حصة الميث منهم تكون لورثته فان انقرض ولد الصلب كلهم فالغلة لولد الولد والنسل ولا شيء لسانر الورثة كذا في الظهيرية * ولو قال المريض ارضي هذه صدقة موقوفة على من احتاج من ولدي ونسلي يعطى كل واحد ما يسع نفقته وان لم يكن في ولده ونسله فقير فالغلة كلها للفقراء فان كان ولده ونسله فقراء قسمت الغلة بينهم على عدد رؤوسهم يقدر لكل واحد منهم ما يكفيه لنفقته ونفقة ولده وامرأته وخادمه بالمعروف اطعامهم وادامهم وكسوة منه ثم ما اصاب ولده لصلبه يقسم بينهم ويس جميع ورثة الواقف على فرائض الله تعالى فاذا اخذ منه بعض ما اصابه والباقي لا يكفيه لم يكن له ان يرجع فيما اصاب ولد الولد وان كان فيهم اغنياء لا يعطى من كان غنيا من ولده ونسله شيئا ويقسم بين الفقراء منهم على عدد رؤوسهم كذا في الحاوي * ولو وقف ارضه في مرض موته واوصى بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وبين سائر الوصايا فيضرب لاهل الوصايا بوصاياهم ولاهل الوقف بقيمة هذه الارض فما اصاب اهل الوصايا اخذوه وما اصاب بقيمة ارض

الوقف اخراج من الارض بذلك المقدار فصا ر ذلك وقفا على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ اولا كذا في الذخيرة * وليس الوقف كالعق والتدبير حيث يبدأ بهما كذا في الحاوي للقدسى * ولو قال ارضى هذه يعطى غلتها بعد وفاتي لولد عبد الله ونسله يكون وصية بالغلة وكذلك اذا قال احبسوها بعد وفاتي على ولد عبد الله وكذلك اذا قال ارضى بعد وفاتي موقوفة على فلان ونسله لاتباع فهذا كله سواء تكون وصية بالغلة ولو قال ارضى بعد وفاتي موقوفة على المساكين او حبس على المساكين فهذا وقف جائز كذا في الظهيرية * وان اجعل ارضه صدقة موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل الغلة للورثة فالغلة تكون للقوم الذين جعل لهم فاذا انقرضوا كانت للورثة على قدر موارثهم فاذا ماتوا كانت الغلة للمفقراء كذا في خزائن المفتين والمحيط * اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي فمن هلك من ولدي الصلبي فما كان نصيبه بالارث فهو وقف على ولد ولدي فهو جائز ويقسم الغلة على عدد رؤوس ولد الولد وعلى عدد رؤوس ولد الصلب الاحياء ومن هلك بعد موت الواقف فما اصاب الولد من ولد الصلب يكون وتعالى ولد الولد ثم ما يصيب الاحياء يقسم بينهم وبين الاموات وما اصاب الاموات يكون لورثتهم بالارث عنهم فان اراد الواقف ان يجعل ذلك وقفا على ولد الولد ونسله فقال وما يصيب الميت منهم من حصة ولدي الاحياء فهو وقف على ولد ولدي فهذا لا يجوز كذا في المحيط * وان اوقف ارضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له سوى الارض فثلث الارض وقف على ولد الولد اجازت الورثة او لم تجيز واو اما الثلثان فان لم يجز الورثة ذاك فذاك ملك الورثة فان اجازوا فذاك بين ولد الصلب وبين ولد الولد لمكان التسوية كذا في الظهيرية * وقف ارضه في مرضه وهي تخرج من الثلث فتلف المال قبل موته وصارت لا تخرج من الثلث او تلف المال بعد موته قبل ان يصل الى الورثة فثلثها وقف وثلاثها للورثة كذا في البحر الرائق ناقلا من البرازية * ولو اوصى بان يوقف ارضه بعد موته على فقراء المسلمين فان خرجت من الثلث او لم تخرج ولكن اجازت الورثة فانها توقف كلها وان لم يجز الورثة فمقدار الثلث يوقفها وان خرجت كلها من ثلثه وفيها نخيل فثمرت بعد الموت قبل وقف الارض دخلت الثمرة في الوقف وان اثمرت قبل الموت فتلك الثمرة تكون ميراثا كذا في محيط المسرخسى *

ولو وقف الارض

ولو وقف الأرض في مرضه وقفا صحيحا وحدث فيها ثمرة قبل وفاته فان الثمرة تكون وقفا مع الأرض ولو كان فيها ثمرة يوم وقفها وهو مريض فالثمرة ميراث لورثته كذا في المحيط * وإذا قال المريض جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى اهدا على زيد وعلى ولده وولد ولده ابد اما تنا سلوا ومن بعدهم على المساكين فان احتاج ولدي او ولد ولدي كانت غلة هذه الأرض لهم دون غيرهم وكانوا احق بها ما كانوا محاييها فاحتاج اليها ولده لصلبه بعد وفاته فانه يرد جميع الغلة اليهم وان مات بعض ورثة الواقف ثم احتاج اليها ولده لصلبه ردت الغلة اليهم وقسمت الغلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان با قيا من الورثة ولا ينظر الى من مات منهم كذا في الظهيرية * وان كان قال فان احتاج احد من ولدي لصلبي اجرى على من احتاج منهم من غلة هذه الصدقة بقدر ما يسعه لنفقته بالمعروف وكان الباقي من غلة هذه الصدقة مقسوما بين اهل الوقف فهو جائز فان احتاج خمسة انفس من ولده نظرا الى ما يسعهم لنفقتهم لسنة الى ادراك الغلة المستقبلية فان بلغ ذلك مثلا مائة دينار يقسم هذه المائة الدينار بينهم وبين سائر ورثة الواقف فاز اقسما ذلك اصاب المحتاجين منهم اقل مما يسعهم بنفقة سنة فيرد عليهم من غلة هذا الوقف ما يصيبهم من ذلك مقدرا ومائة دينار كذا في المحيط * الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به * وفيه فصلان * الفصل الاول فيما يصير به مسجدا وفي احكامه واحكام ما فيه * من بنى مسجدا لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه من ملكه بطريقه ويأذن بالصلوة فيه اما الا فراز فلا نه لا يخلص لله تعالى الا به كذا في الهداية * فلو جعل وسط داره مسجدا واذن للناس في الدخول والصلوة فيه ان شرط معه الطريق صار مسجدا في قولهم والا فلا عندنا بيجنيفة رح وقال يصير مسجدا يصير الطريق من حقه من غير شرط كذا في القنية * وفي السفينة في ولو عزل بابه الى الطريق الاظم يصير مسجدا كذا ذكره الامام قاضيخان كذا في التا تاريخانة * ومن جعل مسجدا تحته سرداب او فرقة بيت وجعل باب المسجد الى الطريق وعزله فله ان يبيعه وان مات يورث عنه ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز كما في مسجد بيت المقدس كذا في الهداية * اذا اراد انسان ان يتخذ تحت المسجد حوانيت غلة لمرمة المسجد او فوقه ليس له ذلك كذا في الدخيرة * واما الصلوة فلا نه لا بد من التسليم عندا بيجنيفة ومحمد رح هكذا في البحر الرائق * التسليم في المسجد ان يصلي فيها لجماعة بان نه ومن ايجنيفة رح فيه روايتان

في رواية الحسن منه يشترط اداء الصلوة فيه بالجماعة بان نه اثنان فصاعدا كما قال محمد درج
والصحيح رواية الحسن كذا في فتاوى قاضي خان * ويشترط مع ذلك ان يكون الصلوة باذان
واقامة جهرا الا سرا حتى لو صلى جماعة بغير اذان واقامة سرا لا جهرا لا يصير مسجدا عندهما
كذا في المحيط والكفاية * ولو جعل رجلا واحدا مؤذنا وما فاذن واقام وصلى وحده صار
مسجدا بالاتفاق كذا في الكفاية والهداية وفتح القدير * وان اسلم المسجد الى منول يقوم
بمصالحة يجوز وان لم يصل فيه وهو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الاصح كذا
في محيط السرخسي * وكذا اذا سلمه الى القاضي او نائبه كذا في البحر الرائق * والاضافة
الى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط لصيرورة المكان مسجدا صحة ولزوما عندا ببعضه
بخلاف سائر الاوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة * وذكرنا لصدر الشهيد درج في الوقفات
في باب العين من كتاب الهبة والصدقة رجل له ساحة لا بناء فيها امر قوما ان يصلوا فيها بجماعة
فهذا على ثلاثة اوجه احدها اما ان امرهم بالصلوة فيها ابدا نصا بان قال صلوا فيها ابدا او امرهم
بالصلوة مطلقا ونوى الا بد ففي هذين الوجهين صارت الساحة مسجدا لو مات لا يورث منه
واما ان وقت الامر باليوم او الشهر او السنة ففي هذا الوجه لا يصير الساحة مسجدا لو مات
يورث منه كذا في الذخيرة * وهكذا في فتاوى قاضي خان * متولى مسجد جعل منزلا موقوفا
على المسجد مسجدا وصلى الناس فيه سنين ثم ترك الناس الصلوة فيه فاعيد منزلا مستعلا جاز
لانه لم يصح جعل المتولى اياه مسجدا كذا في الوقفات الحسامية * مريض جعل داره مسجدا
ومات ولم يخرج من الثلث ولم يجز الورثة صار كله ميراثا وبطل جعله مسجدا لان للورثة فيه
حقا فلم يكن مفرزا من حقوق العباد فقد جعل المسجد جزءا شائعا فيبطل كما لو جعل ارضه مسجدا
ثم استحق شخص منها شائعا يعود الباقي الى ملكه بخلاف ما لو وصى بان يجعل ثلث داره
مسجدا حيث يصح لان هناك وجد الا فرازا لان الدار تقسم ويفرز الثلث ثم يجعل مسجدا كذا
في محيط السرخسي * المتخذ للصلوة الجنائز حكمه حكم المسجد حتى يجنب ما يجنب المسجد
كذا اختاره الفقيه وفيه اختلاف المشائخ رح واما المتخذ للصلوة العيد المختار انه مسجد في حق جواز
الاقتداء وان انفصل الصفوف وفيما عدان لك فلا رقتا بالناس كذا في الخلاصة * ولرضاق المسجد
على الناس وبجنبه ارض لرجل يوخذ ارضه بالقيمة كرها كذا في فتاوى قاضي خان *

ارض وقف على مسجد والارض بجانب ذلك المسجد وأرادوا ان يزيدوا في المسجد شيئاً من الارض جاز لكن يرفعون الامر الى القاضي لياذن لهم ومستغل الوقف كالدار والحانوت على هذا كذا في الخلاصة * في الكبرى مسجد اراد اهله ان يجعل الرحبة مسجداً والمسجد رحبة وارادوا ان يحدنوا له باباً وارادوا ان يحولوا الباب عن موضعه فلم يترك ذلك فان اختلفوا نظر ايهم اكثر وافضل فلم يترك ذلك كذا في المضمرات * ذكر في المنتقى من محمد رح في الطريق الواسع بنى فيه اهل المحلة مسجداً وذلك لا يضر بالطريق فمنهم رجل فلا بأس ان يبنوا كذا في الحاوي * وفي الاجناس وفي زاد رهشام قال سألت محمد بن الحسن عن نهر قرية كثيرة الاهل لا يحصى عددهم وهونهر قناة ونهر واحد لهم خاصة واراد قوم ان يعمرها وبعض هذا النهر ويبنوا عليه مسجداً ولا يضر ذلك بالنهر ولا يتعرض لهم احد من اهل النهر قال محمد رح يسعهم ان يبنوا ذلك المسجد للعامة والمحلة كذا في المحيط * قوم بنوا مسجداً واحتاجوا الى مكان ليسع المسجد واخذوا من الطريق وادخلوه في المسجد ان كان يضر باصحاب الطريق لا يجوز وان كان لا يضر لهم رجوت ان لا يكون به باسا كذا في المضمرات * وهو المختار كذا في خزائن المفتين * ان ارادوا ان يجعلوا شيئاً من المسجد طريقاً للمسلمين فقد قيل ليس لهم ذلك وانه صحيح كذا في المحيط * اذا جعل في المسجد ممراً فانه يجوز لتعارف اهل الامصار في الجوامع وجاز لكل واحد ان يمر فيه حتى الكافر الا الجنب والحاائض والنفساء وليس لهم ان يدخلوا فيه الدواب كذا في التبيين * سلطان ان يقوم ان يجعلوا ارضاً من ارض البلدة حوانيت موقوفة على مسجد وامرهم ان يزيدوا في مساجدهم بنظر ان كانت البلدة فتحت عنوة يجوز مرة اذا كان لا يضر بالمارة لان البلدة ان افتحت عنوة صارت ملكاً للغزاة فجاز امر السلطان فيها وان فتحت صلحا بقيت البلدة على ملكهم فلم يجز امر السلطان فيها كذا في محيط المرخسي * ولو كان مسجد في محلة ضاق على اهله ولا يسعهم ان يزيدوا فيه فمسألتهم بعض الجيران ان يجعلوا ذلك المسجد له ليدخل هو في داره ويعطيهم مكانهم عوضاً ما هو خير له فيسع فيه اهل المحلة قال محمد رح لا يسعهم ذلك كذا في الذخيرة * في الكبرى مسجد مبنى اراد رجل ان ينقضه ويبنيه ثانياً احكم من البناء الاول ليس له ذلك لانه لا ولاية له كذا في المضمرات * وفي النوازل الا ان يخاف ان يهدم ان لم يهدم كذا في النوازل اذ لم يكن الباني من اهل تلك المحلة او مال اهل المحلة

في فتاوى قاضيخان * وذكر أبو الليث في نوازله حصر المسجد إذ اصارت خلقا واستغنى أهل المسجد منها وقد طرحها انسان ان كان الطارح حيا فهو له وان كان ميتا ولم يدع له وارثا ارجوان لا باس بان يدفع أهل المسجد الى فقير او ينتفعوا به في شراء حصير آخر للمسجد والمختار انه لا يجوز لهم ان يفعلوا ذلك بغير امر القاضي كذا في محيط السرخسى * وفي المنتقى بوارى المسجد اذا خلقت فصارت لا ينتفع بها فاراد الذي بسطها ان يأخذها ويتصدق بها او اشترى مكانها اخرى فله ذلك وان كان هو غائبا فاراد أهل المحلة ان يأخذوا البوارى ويتصدقوا بها بعد ما خلقت لم يكن لهم ذلك اذا كانت لها قيمة وان لم يكن لها قيمة لا باس بذلك كذا في الذخيرة * حشيش المسجد اذا اخرج من المسجد ايام الربيع ان لم يكن له قيمة لا باس بطرحه خارج المسجد ومن رفعه ان ينتفع كذا في الوقعات الحسامية * حشيش المسجد اذا كان له قيمة فلا هل المسجد ان يبيعه وان رفعوا الى الحاكم فهو احب ثم يبيعه بامر هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * لو رفع انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً بالسواد قالوا عليه ضمانه لان له قيمة حتى ان الشيخ ابا حفص السفكردري اوصى في آخر عمره بخمسين درهما لحشيش المسجد كذا في الوقعات الحسامية * جنازة او نعش لمسجد فسد فباعه أهل المسجد قالوا الاول ان يكون البيع بامر القاضي والصحيح ان بيعهم لا يصح بغير امر القاضي كذا في فتاوى قاضي خان * ديباح الكعبة اذا صار خلقالا يجوز اخذه لكن يبيعه السلطان ويستعين به على امر الكعبة كذا في السراجية * ولو وقف على دهن السراج للمسجد لا يجوز وضعه جميع الليل بل لقد راحة المصلين ويجوز الى ثلث الليل او نصفه اذا احتيج اليه للصلاة فيه كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز ان يترك فيه كل الليل الا في موضع جرت العادة فيه بذلك كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام او شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زماننا كذا في البحر الرائق * ان ارد انسان ان يدرس الكتاب لسراج المسجد ان كان سراج المسجد موصوما في المسجد للصلاة قيل لا باس به وان كان موصوما في المسجد للصلاة بان فرغ القوم من صلواتهم وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج في المسجد قالوا لا باس بان يدرس به

هذا القيد لم يوجد في كتاب من كتب الفقه الحاضرة والمنقول عنه ليس بحاضر والنسخ العالم كبرية ههنا مختلفة ففي بعضها بالسوداء وفي بعضها بالسراد والله اعلم بحقيقة الحال *

الى ثلث الليل وفيما زاد على الثلث لا يكون له حق التدريس كذا في فتاوى قاضي خان *
الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيرها في مال الوقف عليه * ولو اراد
 ان يقف ارضه على المسجد و عمارة المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والحصير وغير ذلك على
 وجه لا يرد عليه الا بطل يقول وقفت ارضي هذه ويبين حدودها بحقوقها ومراقبتها وقفا
 بمؤبد في حيوتي وبعد وفاتي على ان يستغل ويبدأ من خلاتها بما فيه من عماراتها وجوار القوام عليها
 واداء مؤنتها فما فضل من ذلك يصرف الى عمارة المسجد ودهنه وحصيره وما فيه مصلحة المسجد
 على ان للقيم ان يتصرف في ذلك على ما يرى واذا استغنى هذا المسجد يصرف الى فقراء المسلمين
 فيجوز ذلك كذا في الظهيرية * رجل وقف ارضاً له على مسجد ولم يجعل آخره للمساكين
 تكلم المشايخ فيه والمختار انه يجوز في قولهم جميعاً كذا في الوقعات الحسامية * ولو كان الارض
 وقفا على عمارة المساجد او على مرممة المقابر كذا في فتاوى قاضي خان * وقف مقاراً على
 مسجد لو مدرسة وهيأ مكاناً لبنائها قبل ان يبنيتها اختلف المتأخرون والصحيح الجواز يصرف
 غلتها الى الفقراء الى ان تبنى فاذا بنيت ردت اليها الغلة كذا في فتح القدير * ذكرنا لصدر الشهيد رح
 في باب الواو اذا تصدق بداره على مسجد او على طريق المسلمين تكلموا فيه والمختار انه يجوز
 كالوقف كذا في الذخيرة * رجل اعطى درهماً في عمارة المسجد او نفقة المسجد او مصالح المسجد صح
 لانه ان كان لا يمكن تصحيحه وقفاً يمكن تصحيحه تملكاً بالهبة للمسجد واثبات الملك المسجد على
 هذا الوجه صحيح فيتم بالقبض كذا في الوقعات الحسامية * ولو قال اوصيت بثلاث مالى للمسجد
 لا يجوز الا ان يقول ينفق على المسجد كذا في خزانة المفتين * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رح
 اذا قال اوصيت بثلاث مالى لسراج المسجد لا يجوز حتى يقول يسرج بها في المسجد كذا في الذخيرة *
 ولو قال وهبت دارى للمسجد او اعطيتها له صح ويكون تملكاً ويشترط التسليم كما لو قال
 وقفت هذه المانة للمسجد يصح بطريق التملك اذا سلمه للقيم كذا في الفتاوى العتابية * لو قال
 هذه الشجرة للمسجد لا تصير للمسجد حتى تسلم الى قيم المسجد كذا في المحيط * ولو وقف ضيعة على
 مسجد على ان ما فضل من العمارة فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة للحال هل
 تصرف تلك الغلة الى الفقراء اختلفوا فيه والمختار انه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لاحتاج المسجد والضيعة
 الى العمارة يمكن العمارة منها وزيادة صرفت الزيادة الى الفقراء ليكون جمعاً بين شرط الواقف

وصيانة الوقف كذا في محيط السرخسي * مسجد انهدم وقد اجتمع من خلته ما يحصل به البناء قال الخصاص لا ينفق الغلة في البناء لان الواقف وقفه على مرمتها ولم يامر بان يبني هذا المسجد والفتوى على انه يجوز البناء بتلك الغلة كذا في فتاوى قاضي خان * سئل ابو بكر عن اوصى بثلث ماله لا عمال البرهل يجوز ان يسرج في المسجد قال يجوز قال ولا يجوز ان يزاد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان او غيره قال ولا يزين به المسجد كذا في المحيط * مسجد بابه على مهب الريح فيصيب المطر باب المسجد فيفسد الباب ويشق على الناس الدخول في المسجد كان المقيم ان يتخذ ظلة على باب المسجد من غلة الوقف اذ الم يكن في ذلك ضرر لاهل الطريق كذا في الهراجية * سئل الفقيه ابو القاسم عن قيم مسجد جعله القاضي قيميا على فلانها وجعل له شيا معلوما ياخذ كل سنة حل له الاخذ ان كان مقدار اجر مثله كذا في المحيط * ولو نصب القاضي خادما للمسجد ان كان الواقف شرط ذلك في وقفه جاز وحل له الاخذ وان لم يشترط لا يجوز كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الواقعات * وللمتولى ان يستاجر من يخدم المسجد يكسبه ونحو ذلك باجر مثله او زيادة يتغابن فيها فان كان اكثر فالاجارة له وعليه الدفع من مال نفسه ويضمن لو دفع من مال الواقف وان علم الاجيران ما اخذه من مال الوقف لا يحل له كذا في فتح القدير * ومتولى المسجد اذا تعذر عليه الحساب بسبب انه امي فاستاجر من يكتب له ذلك بمال المسجد لا يجوز له كذا في الذخيرة * مسجد له مستغلات واقواف اراد المتولى ان يشتري من غلة الوقف للمسجد هنا وحصيرا وحشيشا او آجرا او جصا لفرض المسجد او حصي قالوا ان يوسع الواقف ذلك للمقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كان له ان يشتري للمسجد ما شاء وان لم يوسع ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة المسجد ليس للمقيم ان يشتري ما ذكرنا وان لم يعرف شرط الواقف في ذلك بنظر هذا القيم الى من كان قبله فان كانوا يشترون من واقف المسجد الدهن والحصير والحشيش والآجر وما ذكرنا كان للمقيم ان يفعل ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وقف على عمارته يصرف الى بنائه وتطيينه دون تزيينه ولو قال على مصالحه يجوز في دهنه وبواريه ايضا كذا في خزنة المفتين * ليس للمقيم ان يتخذ من الوقف على عمارة المسجد شرفا من ذلك ولو فعل يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الفتاوى الصغرى المتولى اذا انفق على قناديل المسجد من وقف المسجد جاز كذا في الخلاصة * ولو كان الوقف على

عمارة المسجد هل للقيم ان يشتري سلماً ليرتقي على السطح لكنس السطح وتطيينه او يعطي من غلة المسجد اجر من يكنس السطح ويطرح التلج ويخرج التراب المجتمع من المسجد قال ابو نصر للقيم ان يفعل ما في تركه خراب المسجد كذا في فتاوى قاضي خان * ويجوز ان يبني منارة عن غلة وقف المسجد ان احتاج اليها ليكون اسمع للجيران وان كانوا يسمعون الا ان يدون المنارة فلا كذا في خزائن المفتين * مسجد بجنبه فارقين يضرب حائط المسجد ضرراً بينا فإراد القيم واهل المسجد ان يتخذ من مال المسجد حصناً بجنب حائط المسجد ليمنع الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس من عمارة المسجد كذا في فتاوى قاضي خان * والاصح ما قال الامام ظهير الدين ان الوقف على عمارة المسجد وعلى مصالح المسجد سواء كذا في فتح القدير * متولي المسجد ليس له ان يحمل مرآج المسجد الى بيته وله ان يحمله من البيت الى المسجد كذا في فتاوى قاضي خان * ليس لقيم المسجد ان يشتري جنازة وان ذكر الواف ان القيم يشتري جنازة كذا في السراجية * ولو اشترى القيم بغلة المسجد ثوباً ودفع الى المساكين لا يجوز وعليه ضمان ما نقد من مال الوقف كذا في فتاوى قاضي خان * القيم اذا اشترى من غلة المسجد حانوتاً او داراً ان يستغل ويباع عند الحاجة جاز ان كان له ولاية الشراء وان اجاز له ان يبيعه كذا في السراجية * قيم لمسجد لا يجوز له ان يبني هوانيت في حد المسجد وفي فوائده لان المسجد اذا جعل حانوتاً ومسكناً يسقط حرمة وهذا لا يجوز والفناء تبع المسجد فيكون حكمه حكم المسجد كذا في محيط الموضعي * متولي المسجد اذا اشترى باغلة التي اجتمعت عنده من الوقف منزلاً ودفع المنزل الى المؤذن ليسكن فيه ان علم المؤذن ذلك كره لان يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من مستغلات الوقف ويكره للامام والمؤذن ان يسكن في ذلك المنزل كذا في فتاوى قاضي خان * واذا اراد ان يصرف شيئاً من ذلك الى امام المسجد او الى مؤذن المسجد فليس له ذلك الا ان كان الوقف شرط ذلك في الوقف كذا في الذخيرة * ولو شرط الوقف في الوقف الصرف الى امام المسجد وبين قدره يصرف اليه ان كان فقيراً وان كان غنياً لا يحل وكذا الوقف على الفقهاء المؤذنين كذا في الخلاصة * اهل المسجد لو باعوا غلة المسجد او نقض المسجد

بغير إذن القاضي الاصح انه لا يجوز كذا في السراجية * مسجد انكسر حائطه من ماء بجانب المسجد في الشارع وهو ماء الشفة او انكسرت ضفته هل يصرف من فلة المسجد الى عمارة النهر وممرته قال الفقيه ابو جعفر روح ان كان ما يصرف الى عمارة النهر وممرته لا يزيد على عمارة القائم فيه جاز ولا هل المسجد ان يمنعوا اهل النهر من الانتفاع بالنهر وممرته حتى يعطيه قيمة العمارة فيصرف ذلك الى عمارة المسجد وان شاء اهل المسجد تقدموا الى اهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد وانكسر صحنه واقامة ما انهدم كذا في فتاوى قاضيخان * وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح في نفقائه عن مشايخ بلخ لئن المسجد اذا كان له اوقاف ولم يكن له امتول فقام واحد من اهل المحلة في جميع الاوقاف وانفق على المسجد فيما يحتاج اليه من الحصير والحشيش ونحو ذلك لاضمان عليه فيما فعل استحسانا فيما بينه وبين الله فاما اذا اخبر الحاكم بذلك واقربه عنده ضمنه الحاكم كذا في الذخيرة * العاقل من وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قيل لا يصرف وانه صحيح ولكن يشترى به مستغلا للمسجد كذا في المحيط * مثل القاضي الامام شمس الاسلام محمود بن الاوزجندی رح عن اهل المسجد تصرفوا في اوقاف المسجد يعني آجروا المستغل وله متول قال لا يصح تصرفهم ولكن الحاكم يمضي ما فيه مصلحة المسجد قيل هل يفرق الحال بين ان يكون المتصرف واحدا او اثنين قال لا بد ان يكون المتصرف من الاماثل رئيس المحلة ومتصرفها كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى النصفية مثل من اهل المحلة باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال لا يجوز باعوا لقاضى وغيره كذا في الذخيرة * وفي فوائد نجم الدين النصفى رح اهل مسجد اشتروا عقارا بفلة المسجد ثم باعوا العمارة لغير المشايخ في جواز بيعهم والصحيح انه يجوز كذا في الغيائية * ولوان قوما بنوا معجدا ونخل من خشبهم شىء قالوا يصرف الفاضل في بنائه ولا يصرف الى الدهن والحصير هذا انما هو الى المتولي ليعبى به المسجد ولا يكون الفاضل لهم يصنعون به ما شاؤا كذا في البحر الرائق تأيلا عن الاسعاف * ارض وقف على مسجد صارت بحال لاتزرع فجعلها رجل حوضا للامة لا يجوز للمسلمين انتفاع بماء ذلك الحوض كذا في الغنية * مال موقوف على سبيل الخير وعلى الفقراء بغير اعيانهم ومال موقوف على المسجد الجامع واجتمعت من فلتها ثم نابت الاسلام فائبة مثل حادثة الروم واحتيج الى النفقة في تلك الحادثة اما المال الموقوف على المسجد الجامع ان لم يكن للمسجد

حاجة للحال فللقاضي ان يصرف في ذلك لكن على وجه القرض فيكون ديناً في مال الفقيه
واما المال الموقوف على الفقراء فهذا على ثلاثة اوجه اما ان يصرف الى المحتاجين او الى الاغنياء
من ابناء السبيل او الى الاغنياء من غير ابناء السبيل ففي الوجه الاول والثاني جاز
لا على وجه القرض وفي الوجه الثالث المسئلة على قسمين اما ان رأي قاض من قضاة المسلمين
جواز ذلك اولم يرفع القوم الاول جاز الصرف لا بطريق القرض وفي القسم الثاني يصرف
على وجه القرض فيصير ديناً في مال الفقيه كذا في الواقعات الحسامية * الباب الثاني عشر في الرباطات
والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات وفي المسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة
واراضي الوقف وغير ذلك * من بنى سقاية للمسلمين او خاناً يسكنه بنو السبيل او رباطاً او جعل
ارضه مقبرة لم يزل ملكه من ذلك حتى يحكم به الحاكم عند ابي حنيفة رح كذا في الهداية * والاضافة
الى ما بعد الموت لكون وصية فيلزم بعد الموت وله ان يرجع عنه قبل موته على ما مر في الوقف
على الفقراء كذا في فتح القدير * وعند ابي يوسف رح يزول ملكه بالقول كما هو اصله وعند محمد
رح انما استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك ويكتفى بالواحد
لأنه فعل الجنس كله وعلى هذا البثروا الحوض ولو سلم الى المتولى صح التسليم في هذه الوجوه
كذا في الهداية * ذكر في المبسوط ان الفتوى على قولهما في هذه المسائل وعليه اجماع الامة
كذا في المضمرات * ولا باس بان يشرب من البثروا الحوض ويسقى دابته وبعيره ويتوضأ منه كذا
في الظهيرية * وانما جعل السقاية للشرب فاراد ان يتوضأ منها اختلف المشائخ فيه وانما وقف
للتوضوء لا يجوز الشرب منه وكل ما اعد للشرب حتى الحياض لا يجوز منها التوضي كذا
في خزانة المفتين * وكذلك اذا جعل داره مسكناً للمساكين ودفعها الى وال يقوم بذلك فليس له
ان يرجع فيها وكذلك الرجل يكون له الدار بمكة فجعلها مسكناً للحاج والمعتمرين ودفعها الى وال
يقوم عليها ويسكن فيها من رأى فليس له ان يرجع فيها وكذلك اذا جعل داره في ثغر مسكناً للغزاة
والمرابطين ودفعها الى وال يقوم عليها فليس له ان يرجع فيها وان مات لم يكن ميراثاً عنه
وان لم يسكنها احد كذا في المحيط * ثم لا فرق في الانتفاع في مثل هذه الاشياء بين العني والفقير
حتى جاز لكل النزول في الخان والرباط والشرب من السقاية والدفن في المقبرة كذا في التبيين *
وظلة الدار والارض اذا جعلت للغزاة لا ياخذ منها الا من هو في صداد المجاويج كذا في خزانة المفتين

وفتاوى قاضى خان * قال الخصاف في وقفه ان جعل الرجل داره سكنى للغزاة فسكن بعض الغزاة بعض الدار والبعض فارغ لا يسكنها احد ينبغي للقيم بامر هذا الوقف ان يكرى من هذه الدار ما لا يحتاج الى السكناء ويجعل اجرة ذلك في صدقة هذه الدار فما فضل بعد ذلك بصرفه على الفقراء والمساكين كذا في المحيط * وفي النوادر ان ابنى خاناً واحتاج الى المرممة روى من محمد رح انه يعزل منها ناحية بينا او بينين خيوا اجرة وينفق من غلتها عليها وروى من محمد رح رواية اخرى انه يؤذن الناس بالنزول سنة ويؤا اجرة سنة اخرى وجزء من اجرته وهكذا اذا جعل فرسه حبيسا فان كان يركب عليه مجاهد يركبه وينفق عليه وان لم يركبه اخذ يواجر وينفق عليه من اجرته كذا في الذخيرة * وفي المنتقى فان لم يوجد من يستاجر به يبيعه الامام ويوقف ثمنه حتى اذا احتيج الى ظهر يشتري بثمنه فرسا ويغزى عليه كذا في المحيط * قال الخصاف في وقفه اذا جعل داره سكنى للحاج فليس للمجاورين ان يسكنوها واذ مضى يوم الموسم يؤاجرها وانفق غلتها في مرممتها وما فضل من ذلك فرق على المساكين كذا في الظهيرية * في فتاوى ابنى التليث رح رجل بنى رباطا للمسلمين على ان يكون في يده مادام حيا فليس لاحد ان يخرج منه ما لم يظهر منه امر يستوجب الاخراج من يده كسرب الخمر فيه او ما اشبه ذلك من الفسق الذي ليس فيه رضا الله تعالى كذا في الذخيرة * ارض لاهل قرية جعلوها مقبرة واقبروا فيها ثم ان واحدا من اهل القرية لبس فيها بناء لوضع اللبن وآلات الغبر واجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا اهل القرية او رضى بعضهم بذلك قالوا ان كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكن فلا بأس به وبعد ما لبسوا احتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه كذا في فتاوى قاضى خان * وجعل اوصى بان يخرج من ماله ثلث وبعطى ربع الثلث لفلان وثلثة ارباعه لاربعة ثم قال لا تنكحوا حظ الرباطيين وهم فقراء الساكنين في رباط بعينه فهذا على وجهين اما ان كانت القرية يحصون اولاً يحصون ففي الوجه الاول جعل عدد كل واحد منهم جزء والفقراء جزء والرباطيين جزء حتى لو كانت القرية مشرقة جعل ثلثة ارباع الثلث على اثنين عشرهما عشرة للقرية وواحد للفقراء وواحد للرباطيين وفي الوجه الثاني جعل ثلثة ارباع الثلث على ثلثة لكل فريق منهم كذا في الواتعات الحسامية * واذ اشترى الرجل موصعا وجعله طريقا للمسلمين واشهد عليه فانه يصح ويشترط لنمامه مرور احد من المسلمين على قول من يشترط التسليم في الاوقاف كذا في الظهيرية *

كتاب الطهارة في الصلاة (٦٠٥) في الرباط والمقابر والمقابر والمقابر
 قال هلال روح وكذا في القنطرة يتخذون هذا الرجل المسلم ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها
 ميرا نالورثوق قد صير وقفا بقدره من بناء القنطرة قبل الميراث فيها كذا في الذخيرة *
 وحكى من الحجاكم المعروف بمهر وبنه انه قال وجدت في التواضع من اهل الحنفية رجلا انما جاز وقف
 المقبرة والطريق كما في الجوز المسجد وكذا القنطرة في يتخذها الرجل المسلم ويتطرقون فيها
 ولا يكون بناؤها للهبة خض بين القنطرة في يطالين الميراث قالوا تاويل ذلك ان لم يكن موضع
 القنطرة قبل ملك الهبة نبي وهو المعتاد والظاهر لان الانسان يتخذ القنطرة على النهر العلم وهذه المسئلة
 دليل على جواز وقف البناء بدون الاصل مع ان وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز كذا في
 فتاوى قاضيخان * مقبرة كانت للمشركيين ارادوا ان يجعلوها مقبرة للمسلمين فان كانت
 آثارهم قد انقضت فلا بأس بذلك وان بقيت آثارهم بان بقي من عظامهم شيء ينبش ويقبر ثم
 يجعل مقبرة للمسلمين لان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مقبرة
 للمشركيين فنبشت واتخذها مسجدا كذا في المصنوعات * رجل جاء الى المفتي فقال اني اريد
 ان اتقرب الى الله تعالى ابني رباطا للمسلمين او اعق العبيد او اراد ان يتقرب الى الله تعالى بداره
 فقل ابيعها واتصدق بثمانها او اشترى بثمانها عبدا فاصتقم او اجعلها دارا للمسلمين اي ذلك يكون
 افضل قالوا يقال له ان بنيت رباطا وتعمل لها وقف ومستغلا لعمارتها فالرباط افضل لانه اعم واعم
 نفعا وان لم تجعل للرباط وقف ومستغلا للعمارة فالافضل ان تبني وتصدق بثمانها على المساكين كذا
 في فتاوى قاضيخان * ودون ذلك في الفضل ان يشتري بثمانها عبدا فيعتقه كذا في الظهيرية *
 وفي البيزاني وقف الضيعة او على من بيعها والتصدق بثمانها كذا في البحر الرائق * الميت بعد ما دفن
 مدة طويلة او قليلة لا يسمع اخراجه من قبره مذر ويجوز اخراجه بالعدو والعذر ان يظهر ان الارض
 مغصوبة او اخذها الشفيع بالشفعة كذا في الواقات الحسامية * رباط كثرت دوابه ومظمت مؤنثها
 هل للقيم ان يبيع شيئا منها وينفق ثمنها في طلقها او مرمية الرباط فهذا على وجهين ان بلغ من البعض
 الى حد لا يصلح لما ربطت له فله ذلك وما لا فلا ولكن يمكن في هذا الرباط مقدارا ما يحتاج اليها
 ويربط ما زاد على ذلك في ادنى الرباط الى هذا الرباط كذا في الذخيرة * مثل القاضي الامام
 شمس الائمة محمود الازجندی من مسجد لم يبق له قوم وخرب ما حوله واستغنى الناس منه
 هل

أهل يجوز جعله مقبرة قل لا وسئل هو أيضا عن المقبرة في القري إذا اندرست ولم يبق فيها أثر الموتى
إلا العظم ولا غيره هل يجوز زرعها واستغلالها قال لا ولها حكم المقبرة كذا في المحيط * فلو كان فيها
خشيش يحش ويوصل إلى الدواب ولا تحمل الدواب فيها كذا في البحر الرائق * رجل جعل
لرضه مقبرة أو خانة للغة أو مسكنًا مقط الخراج عنه إن كانت خراجية وهو الصحيح هكذا
في فتاوى قاضيخان * امرأة جعلت قطعة أرض لها مقبرة وأخرجتها من يدها ونقشت فيها ابنها
وتلك القطعة لاتصلح للمقبرة لغلبة الماء عندها فيصيبها فساد فلوانت في بيعها إلى كانت الأرض بحال
لا يرغب الناس من دفن الموتى لقلّة الفماد ليس لها البيع وإن كانت يرغب الناس من دفن الموتى
فيها الكثرة الفساد فلها البيع قانًا باحتيا فللمشتري أن يأمر برفع ابنها عنها كذا في المصمرات
ناقلًا من الكبري * رجل حفر لنفسه قبرًا في مقبرة هل يكون لغيره أن يقبر فيه ميتة قالوا إن كان
في المقبرة سعة فالمستحب له أن لا يوحش الذي حفر وإن لم يكن في المكان سعة كان لغيره
أن يدفن ميتة وهو كرجل بسط المصلي في المسجد أو نزل في الرباط فجاء آخر فان كان في المكان سعة
لا يوحش الأول ولو أن الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال أبو نصر لا يكره ذلك كذا في الظهيرية *
ميت دفن في أرض إنسان بغير إذن مالكها كان المالك بالخيار أن شاء رضى بذلك وإن شاء أمر
بإخراج الميت وإن شاء سوى الأرض وزرع فوقها وإذا حفر الرجل قبرًا في المقبرة التي يباح
له الحفر فدفن فيه غيره ميتًا لا ينبش القبر ولكن يضمن قيمة حفرة ليكون جمعًا بين الحقين
كذا في خزائن المفتين * وهكذا في المحيط * قوم حفرُوا أرض موات على شط جيحون
وكان السلطان يأخذ العشر منهم ويقرب ذلك رباط فقام متولي الرباط إلى السلطان وأطلق السلطان
له ذلك العشر هل يكون للمتولي أن يصرف ذلك العشر إلى مؤذن يؤذن في هاتين الرباط يستعين
بهذا في طعامه وكسوته هل يكون للمؤذن أن يأخذ ذلك العشر الذي أباح السلطان قال الفقيه
أبو جعفر رح لو كان المؤذن محتاجًا يطيب له ولا ينبغي له أن يصرف ذلك العشر إلى عمارة الرباط
وإنما يصرف إلى الفقراء لا غير ولو صرف إلى المحتاجين ثم إنهم انفقوا في عمارة الرباط جاز
ويكون ذلك حسنًا كذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك من خلة الزكاة لو أراد صرفها إلى بناء المسجد
أو القنطرة لا يجوز فإن أراد الحيلة فالحيلة أن يتصدق به المتولي على الفقراء ثم الفقراء يدفعوه
إلى المتولي ثم المتولي يصرف إلى ذلك كذا في الذخيرة * رباط فيه نمارًا يجوز للنار ليس فيها

ان يتناولوا منها فهذا على وجهين إما ان كانت ثمار القيمة لها نحو الثبوت وما شاكل ذلك او تناولها قيمة نفى الوجه الاول لابس وفي الوجه الثاني الاجتناب عن ذلك ليجوز لديه الانتفاع بمثل الله جعل ذلك وقفا للفقراء دون النازلين وهذا لما لم يعلم اما انه علم انها وقف على الفقراء لايحل لغير الفقراء ان يتناول منها كذا في الوقعات الخمسة * وفي فتاوى آبي القاسم سراج راجل دفع الى خادم طار حطران وهي دار يسكنها الفقراء ديوانهم وامره ان يشتري بها خبز ولحم وينفق على المقهيين في ذلك اليوم الى العجز واللام وقد كان اشترى قبل ذلك الخبز واللحم بالنسيئة ففقد ذلك الدين بهذه الدراهم ضمن كذا في المحيط * والسمائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة وارضى الوقف وغير ذلك * مقبرة عليها اشجار عظيمة فهذا على وجهين اما ان كانت الاشجار نابتة قبل اتحان الارض مقبرة او نبتت بعد اتحان الارض مقبرة ففي الوجه الاول المسئلة على قسمين اما ان كانت الارض مملوكة لهما ملك لو كانت مملوكة لهما ملكها واتخذها اهل القرية مقبرة ففي القسم الاول الاشجار باصلها على ملك رب الارض يصنع بالاشجار واصلها ما شاء وفي القسم الثاني الاشجار باصلها على حالها القديم وفي الوجه الثاني المسئلة على قسمين اما ان علم بها فارس ولم يعلم ففي القسم الاول كانت للغارس وفي القسم الثاني الحكم في ذلك الى الفاضل ان رأى ان يبيعها او صرف ثمنها الى صدارة المقبرة فله ذلك كذا في الوقعات الخمسة * واذا فوس شجرة في المسجد فالشجر للمسجد واذا غرس شجرة في ارض موقوفة على الرباط ينظر ان كان الغارس ولي تعاهد هذه الارض الموقوفة على الرباط فالشجر للوقف وان لم يول ذلك فالشجرة له وله قلعها واذا غرس شجرة في طريق العامة فالحكم ان الشجر للغارس واذا غرس شجرة على شط نهر العامة او على شط حوض القرية فهو للغارس كذا في الظهيرية * ولو قطعها فنبتت من هرونها اشجار فهي للغارس كذا في فتح القدير * اشجار على حافتي النهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الغارس وهذا النهر يجري امام باب رجل في الشارع قالوا ان كان موضع الشجرة ملكا للشربة فما نبت في ملكهم ولم يعرف فارسه يكون لهم وان لم يكن ارض الاشجار ملكا للشربة بل هي للعامة وللشربة فيها حق تسبيل الماء ان علم ان صاحب الدار حين اشترى الدار كانت هذه الاشجار في هذا الموضع فان الاشجار لا تكون لصاحبت الدار وان لم يعلم ذلك كانت الاشجار له كذا في فتاوى قاضيخان * قال الصدر الشهيد في واقعاته يجب ان يكون

كتاب الوقف : (٩٠٩) في الزيادات والمقاييس الخالصة والخصائص

هذا المجرى في فتاواه كذا في القبط * وقف شجرة يتنفع بها ورثتها اوبائرها اوباصحابها
فالوقف جائز ثم لا يقطع اصلها الا اذا كان لا يتنفع الا باصلها بان تفسد اقصانها او كان
في الاصل لا يتنفع الا باصلها فيقطعها ايضا ويتصدق * واذا كان يتنفع بشجارها او باوراقها لا تقطع
كذا في المصنوعات * وكذلك لو وقف شجرة باصلها على من يخدم فيمست او يبس بعضها يقطع
اليابس ويعرك الباقي كذا في محيط السرخسي * اراضى مؤخوفة على الفقراء امتاجرها
من المتولى رجل وطرح فيه السرقيين وفرس الاشجار ثم مات المتاجر هذه الاشجار ميراث
للورثة ويؤخذون بقلعها فلواراد الورثة ان يزجروا في الوقف بما زاد السرقيين في الاراضى
ليس لهم ذلك كذا في الذخيرة * رجل فرس شجرة في الشارع فمات الغارس وترك
ابنين جعل احدهما حصته للمسجد لا يكون للمسجد كذا في الوقفات الحسامية * رجل مبن
اشجاره في ضيعته وقال لامرأته في حصته اما اذا امت فبيعى هذه الاشجار واصرف ثمنها في كفى
و ثمن الخبز للفقراء و ثمن الدهن لسواج المسجد الذي في كذا ثم مات وترك امرأته هذه وورثة
كبارا فاشترى الورثة الكفن من الميراث و جهزوه بتباغ الاشجار ويحط من ثمن الاشجار
مقدار الكفن وتصرف المرأة الباقي الى الخبز ودهن الميراج كذا في المحيط * رجل وقف
ضيعة على جهة معلومة او على قوم معلومين ثم ابن الواقف فرس فيها شجرة قالوا ان فرس
من غلة الوقف او من مال نفسه لكن ذكر انه فرس للوقف يكون للوقف وان لم يذ كر شيئا
وقد فرس من مال نفسه يكون له ولورثته بعده ولا يكون وقفا كذا في فتاوى غاضى خان *
سئل نجم الدين في مقبرة فيها اشجار هل يجوز صرفها الى عمارة المسجد قال نعم ان لم يكن وقفه
على وجه آخر قيل له ان تداعت حيطان المقبرة الى الخراب يصرف اليها او الى المسجد قال الى
ماهى وقف عليه ان صرف وان لم يكن للمسجد متول ولا للمقبرة فليس للعامة التصرف فيها بدون
اذن القاضي كذا في الظهيرية * سئل نجم الدين عن رجل فرس ثالثة في مسجد فكبرت بعد سنين
فاراد متولى المسجد ان يصرف هذه الشجرة الى عمارة بئر في هذه السكة والغارس يقول هي لى فاننى
ماؤفتها على المسجد قال اظا هران الغارس جعلها للمسجد فلا يجوز صرفها الى البئر ولا يجوز
للغارس صرفها الى حاجة نفسه كذا في المحيط * في فتاوى اهل سمرقند مسجد فيه شجرة تفاح يباح
للقوم ان يظفروا بهذا التفاح قال الصدر الشهيد رح المختار انه لا يباح كذا في الذخيرة * شجرة على طريق المارة

جعلت وفعلى المارة يبلح تناول ثمنها للمارة ويستوى فيه الفنى والفقير وكذا الماء الموضوح
 فى القلوات وماء السقاية وحريز الجنازة وبيابها ومصحف الوقف يستوى الفنى والفقير فى
 هذه الاشياء كذا فى فتاوى قاضى خان * الكتاب الثالث مشرفها الاوقاف التي يستغنى عنها
 وما يتصل به من صرف فلة الاوقاف الى وجوه اخرى فى وقف التكفيل * اوقاف على قنطرة
 فيبس الوادى وهما الماء الى شعب اخرى من ارض تلك المحلة واحميم الى عمارة قنطرة
 هذا الوادى الجديد هل يجوز صرف فلة الاول الى الثانية بنظر ان كانت القنطرة الثانية
 للعامة وليس هناك قنطرة اخرى للعامة اقرب اليها لاجاز صرف الفلة اليها كذا فى الوقفات الحسامية *
 مثل شمس الائمة الحلوانى من مسجد او حوض خرب ولا يحتاج اليه لتفرق الناس هل للقاضى
 ان يصرف اوقافه الى مسجد آخر او حوض آخر قال نعم ولولم ينفرد الناس ولكن احتضى الحوض
 من العمارة وهناك مسجد محتاج الى العمارة او على العكس هل يجوز للقاضى صرف وقف
 ما استغنى عن العمارة الى عمارة ما هو محتاج الى العمارة قال لا كذا فى المحيط * رباط يستغنى عنه وله
خلة فان كان بقربه رباط صرفت الفلة الى ذلك الرباط وان لم يكن بقربه رباط يرجع الى ورثة الذى
بنى الرباط هكذا ذكر المسئلة فى فتاوى ابنى الليث راجع الى الصدر الشهيد راجع الى واقعاته وفيه
بغيرنا مل عند الفتوى كذا فى الذخيرة * فى فتاوى النفسى مثل شيخ الاسلام من اهل قرية
اقتربوا وتداعى مسجد القرية الى الجدران وبعض المتغلبة يستولون على خشب المسجد وينقلون
الى ديارهم هل لواحد من اهل القرية ان يبيع الخشب بما مر للقاضى ويمسك الثمن ليصرفه
الى بعض المساجد او الى هذا المسجد قال نعم كذا فى المحيط * رجل رباط دابة او ميفافى رباط
بوقفا على الرباط وخرب الرباط ويستغنى الناس عنها يربط فى رباط آخر هو اقرب الرباط اليه كذا
فى الذخيرة * النواذر صلوا وقف انهدم وليس له من الفلة ما يمكن عمارة العلوبطل الوقف
وعاد حق البناء الى الواقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا كذا فى محيط السرخسى *
حوض فى محلة خرب نصار بحيث لا يمكن عمارة واستغنى اهل المحلة عنه ان كان يعرف
واقفه يكون له ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف واقفه فهو كالقطعة فى ايديهم
يتصدقون به على فقير ثم يبيعه الفقير فيستغنى بالثمن ومن هذا الجنس حانوت هو وقف صحيح
احترق

احترق السوق والجانوت وصار بحال لا ينتفع به ولا يستاجر بشيء البتة يخرج من الوقفية ومن هذا الجنس الرباط ~~الذي لا يبيح~~ ^{الذي لا يبيح} ~~الوقف~~ ^{الوقف} ويصير مزارعاً ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفاً صحيحاً على ~~يقظة~~ ^{يقظة} ~~مطلوبة~~ ^{مطلوبة} ~~لحرب~~ ^{لحرب} هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به فبما رجل وعمرة وبنى فيه بناء من ماله بغير إذن أحد فالأصل لورثة الواقف والبناء لورثة الباني كذا في المضمرات * وكذلك وقف صحيح على أقوام معينين خرب ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية لا يرفق به في مزارعته ولا يستاجر أصله يبطل الوقف ويجوز بيعه وإن كان أصله يحتاج بشيء قليل يبقى أصله وقفاً كذا في فتاوى قاضي خان * وهذا الجواب صحيح على قول محمد رح فاما عند أبي يوسف رح ففيه نظر لأن الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يبطل إلا في مواضع مخصوصة كذا في محيط السرخسي * في فتاوى ابن الليث رح رجل جمع مالا من الناس لينفقه في بناء المسجد فانفق من تلك الدراهم في حاجته ثم رد بدلها في نفقة المسجد لا يسهة إن يفعل ذلك فإن فعل فإن عرف صاحب ذلك المال رد عليه أو سألته تجديداً لآذن فيه وإن لم يعرف صاحب المال استأذن الحاكم فيما يستعمله وإن تعذر عليه ذلك رجعت له في الاستحسان أن ينتفق مثل ذلك من ماله على المسجد فيجوز أن يكون هذا واستيثار الحاكم بسبب أن يكون في رفع الوبال أما الضمان فواجب كذا في الذخيرة * ويبتنى على هذا مسائل ابن أبي العباس العلم والصلحاء منها العالم إذا سأل للفقراء شيئاً واختلط بعضها ببعض يصير ضامناً للجميع ذلك وإذا أدى صار مؤدياً من مال نفسه ويصير ضامناً لهم ولا يجوز بهم من زكوتهم فيجب أن يستأذن الفقير ليأذن له بالقبض فيصير خالطاً ماله بماله كذا في المحيط * ومنها باي مرد إذا قام ومال للفقير شيئاً فهو ضامراً لهم وإن كان اختلط مال البعض بمال البعض يصير مؤدياً من مال نفسه ويصير ضامناً لهم ولا يجوز لهم من زكوتهم فيجب أن يأمره الفقير أو لا بذلك لأنه إذا أصرار وكيله بالقبض والتصرف له فيصير خالطاً ماله بماله كذا في المضمرات * الباب الرابع مشرق المتفرقات * رجل أراد أن يجعل ماله بوجه القرية فبناءه الرباط للمسلمين أفضل من عتق الرقاب لأنه أدم وقيل التصديق على المساكين قلنت وقد كنا قلنا لمن أراد ذلك بان يشتري الكتب ويضع في دار الكتب ليكتب العلم لأنه أدم فإنه يبقى إلى آخر الدهر فكان أفضل من غيره ولو أراد أن يتخذ داراً وقفها على الفقراء فالتصدق بثمنها أفضل ولو كان مكلن الدار ضيعة فالوقف أفضل أراد أن يشتري للمسجد دهنًا أو حصيراً فإن كان المسجد مستغنياً عن الدهن محتاجاً إلى الحصير فالحصير أفضل وإن كان على العكس فشرء الدهن أفضل وإن كانا سواء فهما في الفضل سواء فينظر

كذا في جميع النسخ والظاهر أن النسب

في الفضيلة ونقصانها وزيادة على حاجتها وقوتها وضعفها ودوامها فعلى هذا الصنف الى المتعلم ووجوه التعلم من الفقه وكتابه وجمعه او الى من الاشتغال بآداء العبادات من الخوافل وكذا الحديث والتفسير او الى من نفع هذه الاشياء او لم فكان او الى كذا في المضمرة * وقف وقفنا صحيحا على ما كنى مدرسة كذا من طلبة العلم فسكن فيها انما لكن لا يبيت فيها ويشغل بالحراسة ليلا لا يحرم من ذلك ان كان يأوى الى بيت من بيوتة وله آله السكنى لانه بعد ما كين هذا الموضع كذا في المضمرة * ولو اشتغل بالليل بالحراسة وبالنهار يقصر في التعلم ينظر ان اشتغل في النهار بعمل آخر حتى لا يعد من جملة طلبة العلم لا وظيفة له وان لم يشتغل حتى يعد من جملة طلبة العلم فله الوظيفة كذا في محيط السرخسي * هذا اذا قال على ساكنى مدرسة كذا من طلبة العلم اما اذا قال على ساكنى مدرسة كذا ولم يقل من طلبة العلم فكذلك الجواب حتى لا يكون لساكنى المدرسة من غير طلبة العلم شيء من الوظيفة لانه هو المفهوم كذا في فتاوى قاضي خان * المتعلم اذا كان لا يختلف الى الفقهاء للتعلم فان كان في المصر وقد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما يحتاج اليه لا بأس له ان يأخذ الوظيفة وان كان في المصر وقد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ كذا في المضمرة * ان غاب المتعلم من البلد بما اثم رجوع وطلب فان خرج مسيرة سفر ليس له طلب ما مضى وكذا اذا خرج واقام خمسة عشر يوما وان كان اقل من ذلك لا مر لا بد له كطلب القوت والرزق فهو حق ولا يحل لعبه ان يأخذ حجرته ووظيفته على حالها اذا كانت غيبته مقدار شهر الى ثلاثة اشهر فان زاد كان لغيره ان يأخذ حجرته ووظيفته كذا في البحر الرائق * قال الفقيه من يأخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لا درس فيه ارجوان يكون جائزا كذا في المحيط * غاب المتفقه شهرا او شهرين يحرم عليه اخذ المرسوم بلا خلاف ان كان مشاهرة وان كان مسانعة وحضر وقت القسمة وقد اقام اكثر السنة يحل كذا في القنية * سئل الفقيه ابو بكر عن الوقف على العلوية الساكنين بائع قال من غاب عنهم ولم يبيع مسكنه ولم يتخذ مسكنا آخر فهو من سكان بائع ولم يبطل وظيفته ولا وقفه كذا في الذخيرة * ولو اشترى ارضا شرعا فاسدا فقبضها واتخذها مسجدا وصلى الناس فيه ذكر هلال رح في وقفه انه مسجد وعلى المشتري قيمتها ولا يرد الى البائع قال هلال رح هذا قول اصحابنا في المسجد والوقف على قياسه وذكر في كتاب الشفعة اذا اشترى ارضا شراء فاسدا واتخذها مسجدا او بني فيها بناء انه يضمن قيمتها عندا بي حنيقة رح ويصير مستهلكا بالبناء

وعندهما ينقض البناء ويرد الارض على البائع فاشتراط البناء على رواية كتاب الشفعة دليل على انه اذا لم يبق لا يصير مسجدا بمجرد اتخاذه مسجدا بلا خلاف وعدم اشتراط البناء في رواية هلال رح د ليل على انه يصير مسجدا بلا خلاف بدون البناء قال الحاكم الشهيد رواية محمد رح في كتاب الشفعة اصح من رواية هلال رح ولوا شترى ارضا شراء صحيحا وقبضها ووقفها على الفقراء ثم وجد بها عيبا لا يرد ها ولكن يرجع بنقصان بخلاف ما اذا اشترى ارضا وانخذها مسجدا ثم وجد بها عيبا فانه لا يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط * واذا تباعد اربع دوا تقابضا فوقف الدار ثم استحق العبد فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الارض يوم قبضها للبائع كذا في الحاوي * ولو وجد العبد حرا بطل الوقف كذا في المحيط * قيم وقف جمع الغلة وقسمها على اربابها وحرم واحد منهم وصرف نصيبه الى حاجة نفسه فلما خرجت الغلة الثانية راد المحروم ان ياخذ من الغلة الثانية نصيبه في السنة الاولى ان اختار تضمين القيم ليس له ان ياخذ من الغلة الثانية ذلك وان اختار اتباع الشركاء والشركة فيما اخذوا فله ذلك من انصبائهم من الغلة الثانية مثل ذلك فمتى اخذ جمعوا جميعا على القيم بما استهلك من حصة المحروم في السنة الاولى كذا في المضمرات * امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبرة لوقت الحصاد فان كان يوما في المسجد وقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز * وهل يحل للامام اكل حصة ما بقي من السنة ان كان فقيرا يحل وكذا الحكم في طلبه العلم يعطون في كل سنة شيئا مقدارا من الغلة وقت الادراك فاخذوا احد منهم قسطة وقت الادراك فتحول من تلك المدرسة كذا في المحيط * رجل اوصى بان يوقف من ماله كذا كذا رهما لدين يظهر على الوصية باطلة وقت وقتا اولم يوقت خان قال ان رأى الوصى ذلك الا ان يوقف ذلك من ثلث ماله لانه لما قال ان رأى الوصى ذلك فكانه قال يعطى الوصى ذلك القدر من شاء ولو نص على هذا اصح كذا في الوقعات الحسامية * رجل في يده ارض وماء للفقراء وفضل الماء في النهر من الارض لا يعطى احدا بل يرسله في النهر ليصل الى الفقراء او الى كل من يصل * مريض قال انى كنت متولى حانوت وقف على الفقراء وكنت استهلك من خلته او قال لم اؤد زكوتي فادوا ذلك من مالى بعد موتى فان صدقة الورثة في ذلك يعطى الوقف من جميع المال والزكاة من الثلث وان كذبه الورثة يعطى الوقف والزكاة من الثلث وللوصى ان يحلف الورثة على العلم يريد بالوصى قيم الوقف بالله ما تعلمون ان ما اقربه حق فان حلفوا جعل ذلك كله من الثلث

كما قبل الحلف وان نكلوا جعل الزكاة من الثلث والوقف من الجميع كما لو اقر به الورثة ابتداء كذا في المحيط * جامع الجوامع وعن ابي القاسم وقف في الصحة واخرج من يده فقال عند الموت لوصيه اعط من غلبته ثلثين وثلث مائة ومات وله ابن محتاج وقد قال للوصي افعل ما رأيت فالدفع الى الابن افضل من هؤلاء وان لم يشترط في الوقف ان يعطي من ماء فللفقراء كذا في التاتار خانية * ميريس قال اخرجوا نصيبى من مالى ولم يزد على هذا يخرج الثلث من ماله لان ذلك نصيبه قال عليه السلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث اموالكم في آخراهم اركم زيادة على اموالكم كذا في الواقعات الحسامية * في الجامع الكسائي اذا جعلت امرأة مصحفا حببسا في سبيل الله وتحرق المصحف ويقيت الفضة التى عليه دفع ذلك الى القاضى حتى يبيعه ويشتري به مصحفا مستقبلا فيجعله حببسا ولو جعل فرسا حببسا في سبيل الله فاصابه ميب لا يقدر على ان يغزى عليه لا باس للوكيل ان يبيعه يريد به القيم ثم يشتري بتمنه فرسا آخر يغزى عليه ببيع الوكيل جائز في ذلك بغير امر القاضى وهو بمنزلة المسجد اذا خرب القرية كان لصاحبه ان يأخذه ويبيعه فبرم على مسئلة المصحف لو صار المصحف لا يعطى بتمنه مصحف يرد ذلك على الورثة فانهموه على فرايض الله تعالى قال الكسائي وهو قول ابي يوسف ومحمد رح وفي الوصايا املى رواية بشر بن الوليد اذا جعل ارضه صدقة موقوفة بما فيه من الرقيق والبقر والآلة فتغير من حاله حتى لا ينفع به في الصدقة ليس لهم بيعه الا بامر القاضى كذا في المحيط * حائط بين دارين احد بهما وقف انهدم الحائط فبنى صاحب الدار في حد دار الوقف كان للقيم ان يامره بالنقض فان اراد القيم ان يعطيه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يكون للقيم ان يجبره على اخذ القيمة وكذا لو عطاه قيمة البناء برضاه لا يجوز كذا في فتاوى تاضيخان * رجل له ضيعة تساوى عشرين الف درهم وعليه ديون وقف الضيعة وشرط صرف غلاتها الى نفسه قصدا منه الى المماثلة وشهد الشهود على افلاسه جازا لوقف والشهادة فان فضل عن قوته شىء من هذه الغلات فللغرماء ان يأخذوا ذلك منه كذا في المضمرات * اذا اطلق القاضى واجاز بيع وقف غير مسجد هل يوجب نقض الوقف اجاب الشيخ الامام الاجل الاسناد ظهيرا لدين انه ان اطلق لوارث الوقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان اطلق لغير الوارث مالا اذا بيع الوقف نقضى القاضى بصحة البيع

كان حكماً ببطلان الوقف كذا في الخلاصة * مثل شمس الاسلام محمود الاول زجندی ممن باع محدوداً قد وقفه وكتب القاضي الشهادة على الصك لا يكون ذلك قضاء بصحة البيع وهذا صحيح ظاهر كذا في المحيط * قال القاضي الامام اذا كتب القاضي الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيع بان كتب اقر البائع بالبيع اما اذا كتب شهد بذلك وفي الصك باع بيعاً جائزاً صحيحاً كان حكماً ببطلان البيع كذا في الخلاصة * اراد المتولي ان يقرض ما فضل من غلة الوقف ذكر في وصايا فتاوى ابى الليث رح رجوت ان يكون ذلك واسعا اذا كان ذلك اصلاح واخرى للغلة من امساك الغلة ولو اراد ان يصرف فضل الغلة الى حوائجه على ان يرد له اذا احتجج الى اعمارته فليس له ذلك وينبغي ان ينزه غاية التنزه فان فعل مع ذلك ثم انفق مثل ذلك في العمارة اجزت ان يكون ذلك تبرئاً له مما وجب عليه وفي الفتاوى الفضلى انه يبرأ من الضمان مطلقاً كذا في المحيط * ولو جاء بمثل ما انفق وخطها بدراهم الوقف ضمن الكل الا اذا صرف الكل الى العمارة فيبرأ من الضمان او يرفع الامر الى القاضي فيامر رجلاً يقبض الكل منهم يدفع اليه كذا في الغيائية * ولا يجوز تغيير الوقف من هيئته فلا يجعل الدارستان ولا الخان حماماً ولا الرباط دكاناً الا اذا جعل الواقف الى الناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف كذا في السراج الوهاج * مثل شمس الاسلام محمود الاول زجندی رح ممن وقف ثم افتقر واراد ان يرجع فيه قال برفع الامر الى القاضي حتى يفسخ القاضي الوقف كذا في الذخيرة * جامع الفتاوى اذا باع كرمه فيه مسجد تدبير فان كان المسجد عامراً فسد البيع في الباقي وان كان خراباً لا يفسد كذا في التاتارخانية * وذكر ان الخصاف في وقفه اذا وقف بيتاً من دار فان وقفه بطريقة جاز الوقف وان لم يقفه بطريقة لم يحجز الوقف كذا في المحيط * رجل بنى مسجداً واتخذ ارضه مقبرة او بنى خاناً ينزل فيه الناس فادعى رجل دعوى فيه والبانى غائب فمضى قضي على بعض اهل المسجد فقد قضى على جميع اهل المسجد واما الخان فلا حتى يحضر بانيه او نائبه كذا في الفصول العمادية * ومن الملتقط رجل حفر بئراً في مسجد وفيه نفع ولا ضرر فيه لاحد لذلك ويجوز كذا في العمادية *

ص	ص	غ	ص	ص	ص	غ	ص	ص
١٢	١٦	خمسة	خمسة	١٦٣	٧	بذة	بذة	بذة
٢٢	١٦	قبلت	قبلت في النصف	١٩٥	١٠	مأنة	مأنة	مأنة
٢٥	١	اذ	اذا	٢٠٢	١٨	غائبة	غائبة	غائبة
٥٣	٨	مبيت	مبيت	٢٠٥	٢١	الرجل	الرجل	الرجل
٥٥	٩	قياس	قياس قول	٢١٢	٥	شبهة	شبهة	شبهة
٦٩	١	منها	منهما	٢٢٢	٢٢	لا يلتفت	لا يلتفت	لا يلتفت
٧٢	٢٢	الها	الها	٢٣٥	١٥	التايد	التايد	التايد
٨١	١٦	يمنا	يمينا	٢٣٨	٢٣	الموسوس	الموسوس	الموسوس
ايضا ٢٢	٢٢	مذرفتم	مذرفتم	٢٣٩	١٢	مواكان	مواكان	مواكان
٨٢	١٨	فيمنية	فيمنية	٢٥٥	١١	بحيث	بحيث	بحيث
٩٢	٢٥	نصف	نصف صاع	٢٦١	١٢	كانت	كانت	كانت
٩٣	٢٢	اليمن	اليمن	ايضا ٢٣	٢٣	الامام	الامام	الامام
١٠٦	٦	مناعة	مناعة	٢٦٦	٢	قلته	قلته	قلته
١٠٩	١٦	لا يرفقه	لا يرافقه	٢٦٨	٥	راد	راد	راد
١١٩	١٢	الرغيث	الرغيث	ايضا ٨	٨	يخرج	يخرج	يخرج
ايضا ١٧	١٧	الرغيث	الرغيث	٢٧١	١٨	انتضت	انتضت	انتضت
١٢٣	١٩	اللكردري	اللكردري	٢٧٥	١٧	وكذا	وكذا	وكذا
١٢٦	٥	رجس	رجس	٢٧٩	١٥	الخبر	الخبر	الخبر
١٢٧	١٢	تم	تم	٢٨٢	٢٢	اولاهم	اولاهم	اولاهم
١٣٨	٩	يكون	يكون	٢٨٩	٢٥	على ان	على ان	على ان
١٢٨	١٨	بمزلة	بمزلة	٣٠٠	١٠	ضامنا	ضامنا	ضامنا
١٥٨	٦	فحيثئذ	فحيثئذ	٣٠٦	١٥	للمسلمين	للمسلمين	للمسلمين
١٦٢	٢١	يلبن	يلبن	٣٣٥	١	لم يقسموا	لم يقسموا	لم يقسموا
٢٢	٢٢	مقصودا	مقصودا	٣٣٥	١٦	وربعة	وربعة	وربعة

ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
٢٦٢	١٠	بفكرة	بفكرة	٢٧٢	١٢	الواقف	الوقف
٢٧٠	٨	سالب	سالت	٢٧٣	١	كانت	كانت
٢٧٥	٩	خویش	خوشتن	٢٧٥	١٣	وتغلب	وتغلب
٢٧٨	١٦	للمعزي	للمعزي	٢٧٦	٥	الوقت	الوقف
٢٨٥	١٦	التارخانية	التارخانية	٢٧٩	٢٢	م	من
٢٠٧	٢	ذخيرة	الذخيرة	٢٨٣	٢٣	العلقة	العلقة
٢١٢	١١	الرويات	الروايات	٢٨٤	١٨	البيث	البيت
ايضا ١٥		الموزونات	الموزونات	٤٠٢	٢٠	استثنى	استثنى
٢١٩	٢	يمك	يملك	٤٠٣	١٢	الواقف	الوقف
ايضا ٢		يمك	يملك	٤٠٤	١٨	هذ	هذا
٢٢٣	١٦	لايينا	لايينا	٤٠٦	١٩	روية	رواية
٢٢٨	٥	الرد	الربح	٤١٣	١٥	غزل	عزل
٢٣٢	٢٣	تارد	تاريخ	٤١٧	٢	لوكالة	الوكالة
ايضا ٢٢		تارد	تاريخ	٤٢٧	١٥	حتى	حتى
٢٣٦	٦	سافر	سافر	٤٣٠	٣	كان	وكان
٢٣٩	٢٢	لبز	البز	٤٣٢	١٨	قتلف	قتلف
٢٤١	٢١	اوالم	اولم	٤٣٧	٨	اراراد	اراد
٢٦٢	١٣	لايجبر	لايجبر	٤٥٠	١٢	اوو	او
٢٦٦	٨	للبيت	للبيت والعسل	٤٦٣	٧	قمية	قيمة

